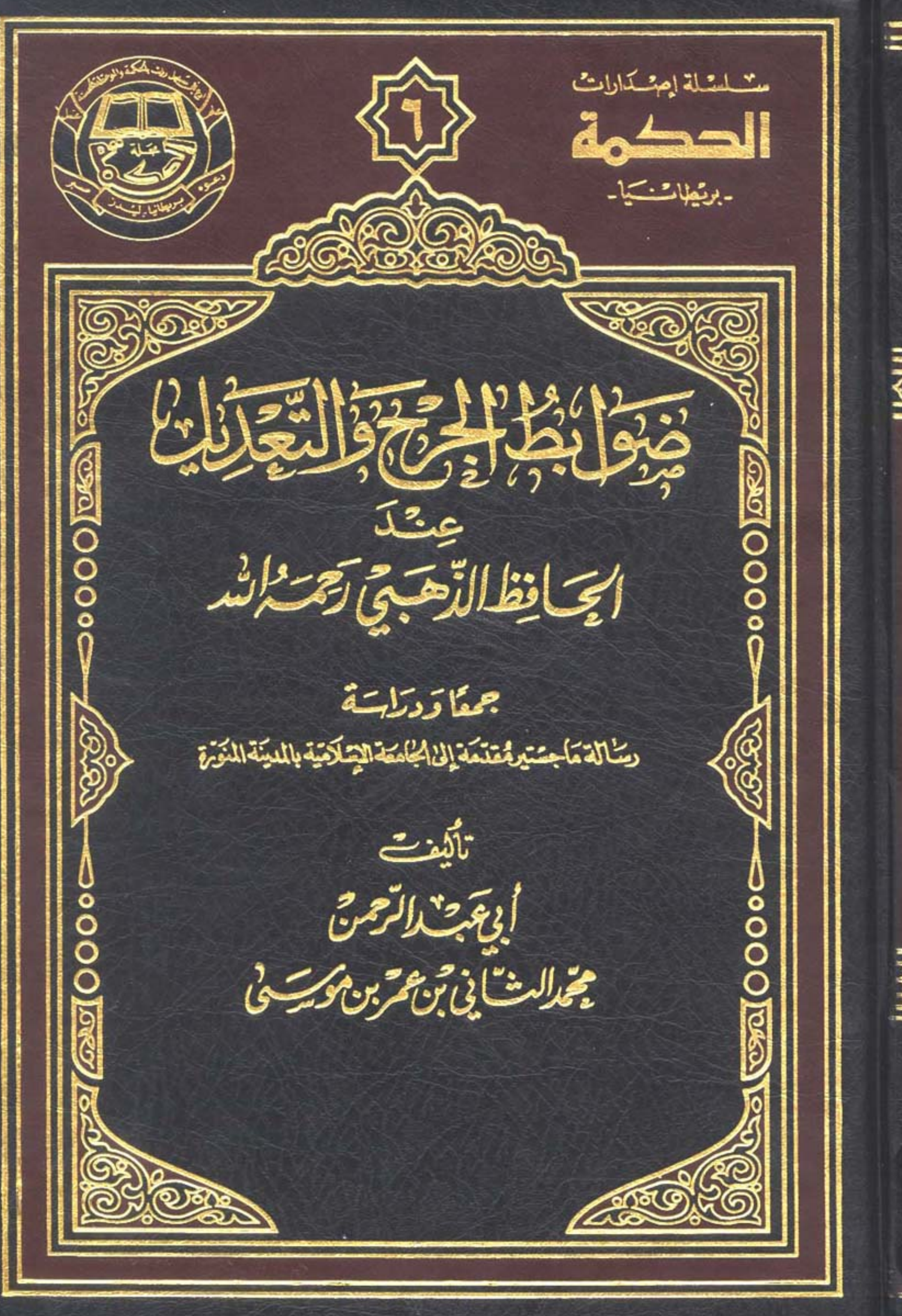

سلسلة إصدارات
الحكمة
- بريطانيا -
٦
ضوابط الجرح والتعديل
عند
الحافظ الذهبي رحمه الله
جمعاً ودراسة
رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
تأليف
أبي عبد الرحمن
محمد الثاني بن عمر بن موسى
سلسلة
إصدارات
الحكمة
٦
ضوابط الجرح والتعديل
عند
الحافظ
الذهبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

تصدر هذه السلسلة عن مجلة الحكمة

الصادرة في بريطانيا ـ ليدز

GREAT BRITAIN TEL: (441132) 741829,

P.O.BOX: HP70, LEEDS. LS61 XN, U.K

على الراغبين الحصول على مجلة الحكمة

أو سلسلة إصدارات الحكمة الاتصال

على ممثل مجلتنا في الشرق الأوسط على العنوان التالي:

السعودية ـ المدينة المنورة ـ ص.ب: ٦٦٠٤

ت: ٠٤/٨٣٦٤٥٩٨ ـ ف: ٠٤/٨٣٦٧٣٩٢

E.mail: alhikma59@hotmail.com



أصل هذا الكتاب رسالة علميّة تقدّم بها الباحث إلى قسم علوم الحديث بكليّة الحديث الشريف والدّراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، لنيل درجة العالمية «الماجستير»، وقد نوقشت الرّسالة من قبل اللّجنة العلميّة المكوَّنة من:

فضيلة الشّيخ /الدكتور حافظ بن محمّد الحكمي مشرفاً على المناقشة.

فضيلة الأستاذ/ الدكتور عبد الرّحيم بن محمّد القشقري عضواً.

فضيلة الشّيخ / الدكتور صالح بن حامد الرّفاعي عضواً

بتاريخ ٨/١/١٤٢٠هـ.

ومُنِح الباحث درجة العالمية «الماجستير» بتقدير ممتاز.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة





سلسلة إصدارات
الحكمة
- بريطانيا -

٦

ضوابط الجرح والتعديل

عند

الحافظ الذهبي رحمه الله

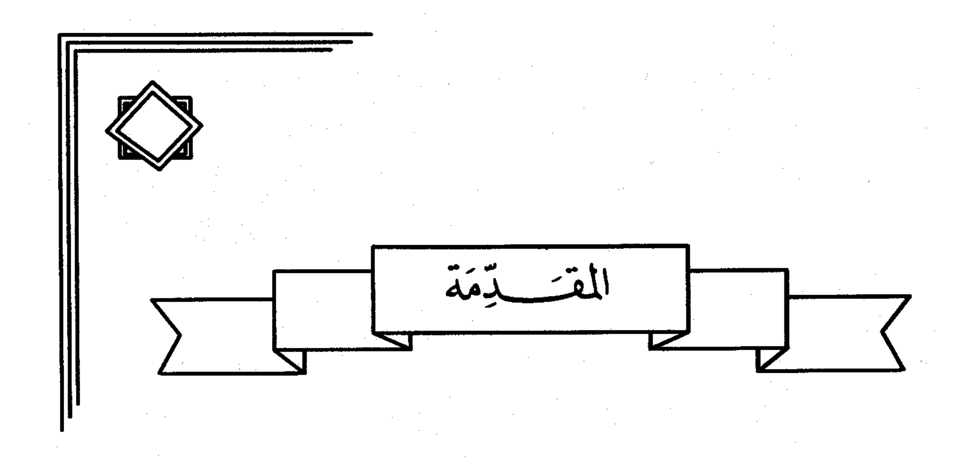
جمعًا ودراسة

رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تأليف

أبي عبد الرحمن
محمد الثاني بن عمر بن موسى

المجلد الأول



المقـدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمَدُه ونَستعينه ونَسْتغفره، ونَعوذ بالله من شُرور أَنْفسِنا ومن سيِّئات أعمالِنا، من يَهده الله، فلا مُضِلَّ له، ومُن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[3].

أمّا بَعْدُ؛ فإنَّ مِن أعظم نِعَم الله على الإنسان ـ بَعْدَ نِعمة الإسلام والإيمانِ ـ نِعْمَةَ طَلَبِ العلم الشّرعيِّ الّذي به قِوامُ دِينِه ودُنياه، وصلاحُ قَلْبِه وبَدَنِه، وإذا كان شرَفُ العلمِ بشرفِ مُتعلَّقِه فلا شكَّ أنَّ العلمَ الّذي يَبْحثُ

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

في مَعرفةِ صَحِيح حَديث رَسُول الله ﷺ، وَمَا لاَ تَصِحُّ نِسْبَتُه إلَيه لَمِن أشْرفِ العُلوم، وَأجلِّها قَدراً، وَأَعْظَمِهَا نَفعاً، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى معرفةِ صِحَّةِ الأَخْبَارِ أَوْ سُقْمِهَا، وكَشْفِ صَوَابِهَا أَوْ خَطَئِهَا إلاّ بمعرفةِ أحوالِ رِجالِهَا، والعِلْمِ بِعَدَالةِ نَقَلَتِهَا وَضبطِ رُوَاتِها.

وقد هيَّأ الله لهذه السُّنَةِ مَن قام بِحِفظِهَا، والذَّوْدِ عَن ذِمَارِهَا، وذلِك بِاستِظْهَارِهَا في الصُّدورِ، وتدْوينِها في السُّطور، وَتصنيفِها على المسانيد والأبوابِ، وإفرادِ ما هو صحيحٌ وصوابٌ، والرِّحْلةِ في طَلَبِها، وَلِقاءِ حَمَلَتِهَا وَرُوَّادِها، وَالوقُوفِ على حالِ أصحابِها، نصيحةً للأُمَّة، وإحقاقاً للحقِّ، وإبطالاً لِلباطلِ، فَكَانَ «فيهم أَئِمَّةٌ نُقَّادٌ، يُدَقِّقُون في النَّقِيرِ وَالقِطْمِير، وَيَتَبَصَّرون في ضَبط آثار نبيِّهم أَتَمَّ تَبْصِير، وَيَتَعَوَّذُونَ بالله مِن الهوَى والتَّقْصِير، وَيَتَكَلَّمون في مَراتب الرِّجالِ وتقريرِ أحْوالِهم من الصِّدقِ والْكَذِبِ، والقوَّةِ والضَّعف»[1].

وَممن أقامه الله تعالى لحفظِ الأَخْبارِ وَالآثَارِ، وَبَيَانِ غَثِّهَا وَسَمِينِهَا، وَتَحْريرِ تَرَاجُم رِجَالِهَا، وَتَبْيِينِ طَبَقَاتِ حَمَلَتِهَا الحافظُ أبو عبدالله شمسُ الدّين محمّدُ بْنُ أحمدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهبيّ التركماني الأصل البارقي الدِّمشقي المتوفى سنة٧٤٨هـ رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، فقد شَغَل حياتَه كلَّها في خدمة هذه السُّنَّة المشَرَّفَة، ونَذَرَ نَفْسَه لِتحرير تَراجم رُوَاتِها بِتواليفَ كَثِيرةٍ، وتصانيفَ جليلةٍ طَارتْ بها الرُّكْبانُ في عَصره وبعده، حتَّى صَارتْ لِمَن جَاء بعده مُعَوَّلاً، وَلِمَنْ سَلك هذا الدَّربَ مَوْرِداً وَمَنْهلاً. ومن أجلِّ هذه الكُتُب في تحرير تراجم نَقَلَةِ الأخبار، وبيانِ أحْوَال رُوَاةِ الآثار، والإشادَةِ بمآثر أَعْلامِ الأمّة، كتابُه العظيم (سير أعلام النبلاء) الّذي وَضَعه خِصِّيصاً لِتراجم أعلامِ النّبلاء، وَحَظِي بِقِسط كَبِير مِن تراجم المحدِّثين، المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين، فَأَوْدَعه خُلاَصَة عِلمِه، وضَمَّنَه بَرَاعَتَه في هذه الصِّناعة، وَظَهر فيه شَخْصُه أَكْثَرَ مِن بَقِيَّة كُتُبِه، فَبَثَّ فيه غُرَرَ الْفوائِد، وحُلَلَ القَلائِدِ، في عِلم الجرح والتَّعديل، وَصِنَاعَةِ التَّصحيح والتَّعليل.

---

(١) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص١).

سَبَبُ اختيارِ الموضوعِ وأهميَّتُه:

اخترتُ كتابَ (سير أعلام النبلاء) لِيكونَ مَوْضِعَ بَحثي، وَمَحَطَّ رَحْلِ رِسالتي المقدَّمَةِ لِنيْل درجة الماجستير في علوم الحديث لأسباب أُجْمِلُها فيما يَلِي:

١ ـ شُهرةُ الحافظ الذَّهبيِّ ـ رحمه الله ـ في فنِّ التَّراجُم وتحريرِ أحوالِ الرُّواة، وبَراعتُه في هذه الصِّنَاعَة، وبُرُوزُه فيها، حتى شَهد له أعلامُ عصره بذلك، فهو كما وَصَفه تِلميذُه تاجُ الدِّين ابنُ السُّبكي بقوله: «شيخُ الجرحِ والتَّعديل، وَرَجُلُ الرِّجال في كلِّ سَبيل، كَأَنَّما جُمِعَتْ الأُمَّةُ في صعيدٍ واحدٍ فَنَظَرها ثُمَّ أَخَذَ يُخْبر عَنْها إِخْبَارَ مَن حَضَرَهَا»[1].

مع ما تميَّز به عن كثيرٍ ممن كتبوا في التَّراجم مِن نَقْدٍ وَتمحيصٍ لِمَا يُورِدُه من الأخبار والمواقف، وقد عَبَّر عن هذه الخاصِّيَّةِ له تلميذُه صَلاحُ الدِّين الصَفَدِي حيث قال: «وأَعجبني مِنه مَا يُعانِيه في تَصانيفه من أنَّه لا يَتَعَدَّى حديثاً يُورِدُه حتَّى يُبَيِّنَ مَا فيه من ضَعْفِ مَتْنٍ أَوْ ظَلاَم إسنادٍ أَوْ طَعْنٍ في رُوَاتِه، وَهذا لَمْ أَرَ غَيْرَه يُراعي هذه الفائدَةَ فِيما يُورِدُه»[2].

٢ ـ كونُه ـ رحمه الله ـ بثَّ في كتابه (سير أعلام النبلاء) كثيراً من ضَوابط الجرحِ والتَّعديل، وقَواعِدِهما، وسَارَ فيه على دَرْبٍ واحدٍ، وسَلك طريقاً لا تَتَبَدَّلُ كثيراً؛ لأنَّه مِن أواخر ما أَلَّفه في فنِّ التَّراجم وتواريخ الرِّجال؛ فقد بدأ تأليفَه وَعُمره تِسعٌ وخمسون سنة، وانتهى منه وقد قَارَب ستًّا وستِّين من عمره[3]، بعدما نَضَجَ في هذا الشَّأن، وَقَوِيَ فِيه صُلْبُه، وتَحَرَّرتْ عنده مَسائلُه، وتجلَّت لَدَيْه دَقائقُه.

٣ ـ كونُ جمعِ مادَّةِ (ضوابط الجرح والتعديل) بِعَامَّة، وما عند الحافظ

---

(١) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠١).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٣)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، وانظر في «الوافي بالوفيات» أيضا (٢/ ٦٦ وما بعدها).

(٣) انظر ما سيأتي من الرسالة (ص٧٦ فما بعدها).

الذَّهبيّ منها بخاصَّةٍ لَم يُفرَد ـ في حدود علمي ـ في رسالة علمية جامعية[1]، مع الحاجة إلى إبرازه في السَّاحة العلميَّة.

وقد وقفتُ على رسالةٍ قُدِّمت لِنيل شهادة الماجستير في جامعة أمّ القرى بعنوان: (أقوال الحافظ الذَّهبيّ النقديّة في علوم الحديث من كتابه «سير أعلام النبلا») للباحث مَجْدِ أحمد سعيد مكي، وقد تَناولتْ جَمْعَ شَتاتِ ما في (السير) مِنْ أقوالِ الذَّهبيّ النقديّة في علوم الحديث عامَّة، وقد بدا لي مِنها جَلِياً الفرق بين تلك الرسالة ورسالتي هذه من جهة إبراز (ضَوابط الجرح والتّعديل عند الحافظ الذَّهبيّ) فَرأيت ضرورةَ الكتابة في ذلك بأسلوب منهجِي مُراعياً ما فَاتَ الباحثَ في تلك الرِّسالة فمن ذلك:

أ ـ توثيقُ أقوالِ الأئمَّة الَّتي يَنقلُها الحافظُ الذَّهبيّ من مصادرها الأصليّة.

ب ـ ذكرُ الملابسات والقرائنِ التي اعتمدها الذَّهبيُّ في الاستدلال والتّعليق.

ج ـ المحافظةُ على إطار الموضوع بحيثُ لا يَشمل ما يَختصّ بعلم مُصطلح الحديث من موضوعاتٍ.

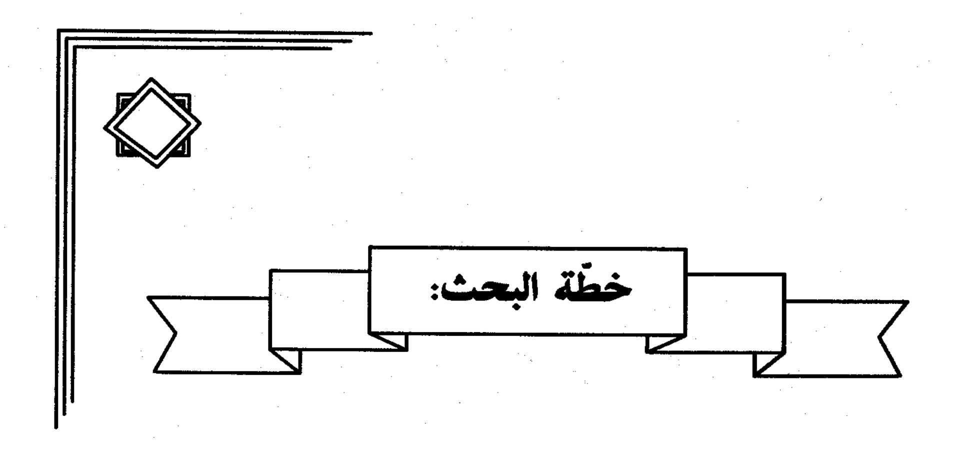
د ـ العنايةُ بذكر مَقاصد الذَّهبيّ ودلائلِه عند تفسيره لأقوال الأئمَّة.

وكلُّ هذا مما يدلّ على أهميّة الكتابة في هذا الموضوع، وتَجْلِيَةِ غَوامضِه وإظهارِهِ في صورةٍ تُعينُ الباحِثين على فَهْم مَقَاصد علم الجرح والتعديل وضَوَابِطِهِمَا عند الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.



---

(١) لشيخنا فضيلة الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف كتاب بعنوان: (ضوابط الجرح والتعديل) طبع في الجامعة الإسلامية، وهو كتاب رغم صغر حجمه إلا أنّه كثير الفوائد، وقد أفاد منه طلاب هذا العلم، وعلى صورته بنيت هذه الرِّسالة.



اشتملت الرّسالة على مقدّمة وتمهيدٍ وخمسةِ أبواب وفهارسَ علميَّة.

المقدِّمة.

التّمهيد: ويشتمل على: تَعريف الجرح والتّعديل لغةً واصطلاحاً، وبيانِ مشروعية الجرح، وتَعريفِ الضّابط لغةً واصطلاحاً، والمرادِ بضوابط الجرح والتعديل في هذه الرسالة.

الباب الأول: الحافظ الذَّهبيّ وكتبه في الرِّجال.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: ترجمةٌ موجَزةٌ للحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.

وفيه: مدخل، وسَبعةُ مباحث.

الفصل الثاني: دراسةٌ حول ترتيب أهمِّ كُتب الحافظ الذَّهبيّ في الرِّجال على تواريخ تأليفها.

وفيه مبحثان.

الفصل الثّالث: التعريف ببعض كتب الحافظ الذَّهبيّ في الرِّجال.

وفيه: مدخل، وتسعة مباحث.

الباب الثاني: قواعدُ عامّةٌ في الجرح والتعديل.

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: قواعدُ عامّةٌ في الجرح.

وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثّاني: قواعد عامة في التّعديل.

وفيه ثمانية مباحث.

الباب الثالث: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذَّهبيّ.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل: ما يتعلّق بالجهالة وما في معناها.

وفيه: مدخل، ومبحثان.

الفصل الثّاني: ما يتعلّق بالعدالة.

وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثالث: ما يتعلّق بالضّبط.

وفيه مبحثان.

الفصل الرَّابع: ما لا يتعلّق بالعدالة ولا بالضّبط غالباً.

وفيه مبحثان.

الباب الرَّابع: ضوابطُ الحافظ الذهبي في تَعارُضِ الجرح والتَّعديل.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ضوابطه في ترجيح جانب الجرح.

وفيه: مدخل، وثمانية مباحث.

الفصل الثّاني: ضوابطه في ترجيح جانب التّعديل.

وفيه: مدخل، وثلاثةٌ وعشرون مبحثاً.

الفصل الثالث: مُراعاةُ اخْتِلافِ مناهج أئمّة الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، وثلاثة مباحث.

الفصل الرّابع: معرفة مصطلحات الأئمّة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، ومبحثان.

الباب الخامس: من أوجه نقد الروايات وأقوال أئمّة الجرح والتّعديل عند الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: من أوجه نقده للرّوايات.

وفيه: مدخل، وأربعة مباحث.

الفصل الثّاني: من أوجه نقده لأقوال بعض أئمّة الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، وأربعة مباحث.

الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث.

الفهارس العلميّة: وتتضمّن:

- الآيات القرآنية.
- الأحاديث المرفوعة.
- الآثار.
- ألفاظِ ومصطلحاتِ الجرح والتعديل.
- الأعلام الواردِ في تراجِمِهِمْ كلامُ الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.
- المصادر والمراجع.
- الموضوعات.

منهج البحث:

سِرتُ في كتابة مباحث هذه الرّسالة على المنهج التالي:

١ ـ صُغْتُ عناوينَ المباحثِ والمطالب من سِياق كلام الحافظ الذَّهبيّ نفسِه؛ إمَّا نصاً أو معنًى مُستَنْبَطاً مِن مجموعِ كَلاَمِه.

٢ ـ ذَكَرْتُ الأمثلةَ الوارِدةَ في المسألة من كتاب (سير أعلام النبلاء) مرتَّبةً على وَفَيَات المترجَمِينَ، وقد أُخِلُّ ـ نادراً ـ بالتّرتيب المذكور لمعنًى يُوجب ذلك.

وقد أُمَهِّدُ بذكر حال الرَّاوي ومرتبتِه عند النُّقَّادِ، قبل إيراد كلام الحافظ الذَّهبيّ فيه لِيَتَبَيَّنَ مَوْقِعُ كَلامِه من كلامهم، وَمَقْصِدُه بتعليقه وتَعَقُّبِه.

٣ ـ نقلتُ الرِّوايات والعبارات التي تَعَقَّبَ الحافظ الذَّهبيّ أصحابَها مِن مصادرها الأصلِيَّة مُلْتَزِماً نَصَّها وَسِيَاقَهَا الحَرْفِيَّ، إلا حَيْثُ يَكون تعقيبُه مَبنِيّاً عَلَى تَصَرُّفٍ لَه في تِلك العِبَارَة، فَأَنْقُلها مِنه، ثمّ أُشير إلى صوابها عند التّعقب عَليه.

٤ ـ تَتَبَّعتُ كلامَه على المسألة نَفسِها في كُتُبه في التراجم وغيرها، لتوكيد المسألة أو توضِيحِها، أو لِتقييد مُطلَقِها، أو تَخصيص عامِّها، مُراعياً قاعدةَ جمعِ النَّظائر والأشباه.

٥ ـ عَلَّقْتُ على كلامه بِما يُوَضِّحُه ويُشير إلى مُراده، وكشفِ وجْهِهِ وعلَّته، وقد يَكون ذلك بالنَّظر إليه مجموعاً ثمَّ بِتَلخيصِه في عباراتٍ مرَتَّبَةٍ؛ حيث يكون الكلام مبثوثاً في تَرَاجُمَ عِدَّةٍ، أو منثوراً في كتبه المتعدِّدَة.

٦ ـ وضّحتُ كلامَه بكلام الأئمّة النّقّاد؛ بذكر القرائن والدّلائل التي استند إليها الحافظُ الذَّهبيّ في تلك المسألة.

٧ ـ أَشَرْتُ إلى خُلاصَةِ المسألة مُنَبِّهاً إلى قُيُودها وضوابطها ومحالِّ تَطْبيقها.

٨ ـ أَشَرْت إلى مَن سَبَقَ الحافظَ الذَّهبيَّ في مُراعاة تلك القَاعدةِ أو ذلك الضَّابطِ مِن الأئمّة المتقدِّمين، أو من جَرى عليها من النّقّاد المتأخّرين نصاً أو تطبيقاً، وإن وَجَدْت مِن المتأخِّرين من تعقَّبه في ذلك ذكرتُه وبيَّنْتُ ما في تعقُّبه حَسَبَ ما تَبَيَّنَ لي من خلال الأدلّة أو القرائن.

٩ ـ عند سَرْدِ كلام الحافظ الذَّهبيّ في ترجمة مَّا لا أشترطُ صوابَ إيرادِه ذلك التَّعليقَ في تلك الترجمة عينِها، بل مَناطُ النَّظر في ذلك هو عِبارتُه مجرَّدَةً، سواءٌ وَافَقَت واقعَ الأمر أو خالفتْهُ، وأُبَيِّن وجهَ المخالفةِ حيث وقَعَتْ، مستظهراً ما تبيَّن لي رجحانُه بالدَّلِيل.

١٠ ـ التزمتُ إحالةَ نقولِ الحافظ الذَّهبيّ على مصادِرِها الأصِيلَة، وَمَوارِدِها القَدِيمة، مُكتَفِياً بذكر الأصل عن الفرع، إلاّ لِمَعْنًى يَقتضيه المقامُ؛ كَتعليق صَاحب الفَرْع على ما في الأصل، أو تَوضيح عِبارةٍ، أو مَا شَابَه ذلك.

١١ ـ إذا تعذَّرتِ الإحالةُ على الأصل فَأُحيلُ على الفرع المسْنَدِ، مُرَاعِياً سَبْقَ وَفَاةِ المؤلِّف؛ فلا أُحيل على المتأخِّر مع إمكان الإحالَةِ على المتقدِّم، وإن تعذَّر أو تَعَسَّر فرْعٌ مسْنَدٌ أَحلتُ على ما وَسِعَنِي من المصادر أو المراجع مراعياً الخطَّةَ نَفْسَهَا في تقديم المتقدِّم على المتأخِّر.

١٢ ـ إذا أحلتُ النَصَّ على كتاب مُسْنَدٍ، وكان النّصّ موجوداً في كتاب «تهذيب الكمال» للمزّي أَحلتُ عليه أيضاً حيثُ يكون مجزوماً به عن قائلِه أو راويه؛ لأنّ ذلك حُكْمٌ مِنه بصحّته عنده، وإن كان لا يُوجدُ عند الحافظ المزِّي فَأَتَأَكَّدُ من ثبوت إسناده إلى قائله قبل ذكره، دون تفصيل ذلك في الهوامش.

١٣ ـ أَمَّا الأمثلة التي لم تَرِد في كتاب (سير أعلام النبلاء) وَوَقفتُ عليها في غيره من كتب الحافظ الذهبي، فقد عَلَّقتُها في هوامش الرّسالة مرَتِّباً إيّاها على الوَفَيَات، أو طَبَقات الرُّواة عند عدم النَّصِّ على تاريخ وفاة الرَّاوي، مسرودَةً دون تفصيلٍ أو تعليقٍ أو التزام اسْتِقْصَائِهَا؛ إذْ مَعْنَى ذِكرها توكيدُ كونِ ذلك الضَّابِطِ الْمَعْنِيِّ بالحديث قد جَرى الحافظُ الذَّهبيّ عليه في غير ما كتابٍ.

١٤ ـ عزوتُ الآياتِ القرآنيّةَ إلى سُوَرِها وأرقامها في الهوامش.

١٥ ـ عزوتُ الأحاديثَ إلى مصادرها الأصليَّة، مُكتفياً في ذلك بما يَخدُم الغَرَض والمَقَام.

١٦ ـ لم ألتزمْ تَرجمةَ جميع الأَعلام الوَارِدِ ذكرُهم في الرّسالة؛ لأنّ ذلك كالمعتذِّر أو المتعسِّر؛ إذْ جُلّ ما في الرّسالة أسماءٌ وأعلامٌ، وإنما أكتفي بتوضيح ما يتطلَّب الموقفُ بيانَ نَسَبِهِ ونِسْبَتِه وَسَنَةِ وفاته، وإن كان ذكرُه قد جاء لِوُرُودِ كلام الحافظ الذَّهبيّ في ترجمته فأكتفي بذكر اسمه واسم أبيه وجدّه، وأحياناً ما اشتهر به من لَقَبِه أو كُنْيَتِه، ذاكراً سَنَةَ وفاتِه، معتمِداً على ما حرَّره الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله في ترجمته.

وأخيراً؛ أحمد الله تعالى وأشكرُه على إتمام كتابةِ هذه الرّسالة، فالحمد لله على نِعَمِه الجسيمَةِ، وآلائه العَظِيمة، فالشّكر لَه على توفيقه، وعظيم مِنَّته.

وَقَدْ بذلتُ في هذا البحث قُصارَى جُهْدي، وَأَتَيتُ فيه عَلَى مَبْلَغِ عِلْمِي وَجَهْدِي، فَمَا أَصَبْتُ فيه فَذَلِك مِن تَوفيق الله وَمَحْضِ فضْلِه عليَّ، وما أخطأتُ فيه ـ وهو واردٌ ولا بُدّ ـ فأسألُ الله أن يَتجاوزَ عنِّي، ويَغفرَ لي زَلَّتي وخطيئتي يومَ الدِّين.

ثُمَّ أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى الجامعة الإسلامية متمثِّلَةً في كلية الحديث الشّريف والدّراسات الإسلامية، التي عشتُ في أَحْضَانِهَا رَدْحاً مِن الزّمن غيرِ قَلِيل، فَعَلّمَتْني ما أُقيمُ به ديني وخُلُقي، وأُصلح به دنيايَ وآخرتي، فجزى الله القَائمين عليها خير الجزاء، وجعلَ عَمَلَهُم في ميزان حَسناتهم، إنّه قريبٌ مُجيبٌ.

كَمَا أتوجّه بالشُّكر والتّقدير إلى فَضيلة شيخي ومشرفي على هذه الرّسالة، الدكتور عبد العزيز بن محمّد بن إبراهيم آل عبد اللطيف على بَذْلِه جُهوداً مُضْنِيَةً في متابعة هذا البحث، وما تَجَشَّمَه من عَنَاءِ قِراءتِه والرُّجوع إلى مَصادرِه يُبدي فيه ويُعيد بملحوظاته القيّمَة، وآرائه السّديدة، مما له أثرٌ كبيرٌ على مباحث هذه الرّسالة، كما وَسِعَني بكرمه وإحسانه، وتعلَّمتُ من أَدَبِه وخُلُقِه قَبْل عِلمِه وَفَهْمِه، وشَمَلَتْنِي رحابةُ صدره، وَفَتَح لي أبوابَ مكتبِه ودارِه، ولم يُقيِّدْني بوقتٍ ولا زمنٍ، فجزاه الله خير الجزاء وآتاه ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة.

كما أتوجّه بشكري وخالص امتناني إلى فضيلة شيخي وأستاذي الدّكتور حافظ بن محمّد الحكمي الأستاذِ المشارِكِ في قسم علوم الحديث، لتفضلّه بقبول الإشرافِ على مناقشة هذه الرِّسالة وتَقويمها، مع كثرة أَشغاله وَضِيق أَوْقَاته، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، وبارك له في عُمُرهِ وَعَقِبِهِ، وَنَفَع المسلِمين بِعِلْمه وَفهْمِه.

ثمّ أتوجه بالشّكر والتّقدير إلى صَاحِبَي الفَضِيلَةِ: شيخِنا الأستاذ الدّكتور عبد الرّحيم بن محمّد القشقري رئيسِ قسم عُلوم الحديث بكليّة الحديث الشّريف والدّراسات الإسلاميّة، وشيخِنا الفَاضل الدّكتور صالح بن حامد الرّفاعي البَاحثِ بمركز خدمة السنّة والسيرة النبويّة بالجامعة الإسلاميّة على ما حَظِيَتُ به مِنهُما مِن مَلحوظاتٍ قيّمة وآراء مسددة أَثْرَتْ مادة البحث، وأقامت اعوجاجه، فأسأل الله أن يُبارِكَ فِي حَيَاتِهِمَا وَذُرِّيَاتِهِمَا، ويَجزيَهمَا خيرَ الجزاءِ ويجعلَ عَمَلَهُما في ميزان حسناتهما يَوم المعادِ.

ولا يَفُوتُنِي أن أشكرَ كلَّ من مدَّ إِلَيَّ يدَ الْعَوْن والمساعدة فجزى الله الجميعَ بأجزل الجزَاء، والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على نبينا محمّد وآله وصحبه وَسَلَّمَ تسليماً كثيراً.

الباحث:

محمد الثاني بن عمر بن موسى

٩/ذو القعدة /١٤١٨هـ.

المدينة النبوية

على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم

تمهيد

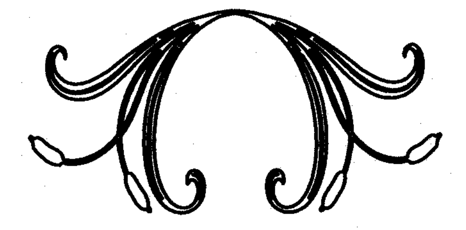
يشتمل على ما يلي:

ـ تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً.

ـ بيان مشروعية الجرح.

ـ تعريف الضابط لغة واصطلاحاً.

ـ المراد بضوابط الجرح والتعديل في هذه الرسالة.





تعريف الجرح لغة:

هُوَ مَصْدرُ (جَرَحَهُ يَجْرَحُه جَرْحًا)؛ إذا أثّر فيه بالسِّلاح، ويُقال: (جَرَّحَه) إذا أَكْثَر مِن ذلك[1].

وقال بعضُ فُقهاءِ اللُّغة: الجُرْحُ - بالضَّم - يكون في الأبدان بالحديد ونحوِه، والجَرْحُ - بالفَتح - يَكون باللِّسان في المعاني والأعراضِ ونحوِهَا.

قال الزّبيدي: «[وَهَذَا] هو المتدَاوَل بَيْنهم وإن كانا في أصل اللُّغة بمعنًى واحدٍ»[2].

وَجَرَح الحاكمُ الشّاهدَ؛ إذا عَثَرَ منه على ما تَسقُط به عدالتُه من كَذِبٍ وغيرِه[3]، وقد قِيل ذلك في غير الحاكم[4].

وَرُوِيَ عن بعض التّابعين أنّه قال: «كَثُرَتْ هذه الأحاديثُ واسْتَجْرَحَتْ - أي فَسَدتْ وقلَّ صِحاحُها -»[5]، «وهو: اسْتَفْعل مِن: جَرَحَ الشَّاهدَ؛ إذا طعنَ فيه وَرَدَّ قَوْلَه، أراد أنّ الأحاديثَ كَثُرتْ حَتَّى احْوَجَتْ أهلَ الْعلم بها إلى جَرْح بعض رُواتِها وَرَدِّ رِوَايَتِه»[6].

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٢/ ٤٢٢) مادة (جرح).

(٢) «تاج العروس» (٢/ ١٣٠) مادة (جرح).

(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ١٤١) مادة (جرح).

(٤) «لسان العرب» (٢/ ٤٢٢) مادة (جرح).

(٥) «تهذيب اللغة» (٤/ ١٤١) مادة (جرح).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٥٥) مادة (جرح).

تعريف الجرح اصطلاحاً:

يُلاحَظ فيما تقدّم من التّعريف اللُّغويّ، أنّ الجَرْحَ في الاستعمال اللُّغويّ قدْ يُطلَق على مَا بِه تُرَدُّ شهادةُ الرّجل، أو رِوَايتُه.

وَقَدْ تضمّن التّعريفُ الاصطلاحيُّ هذا المعنى، ولكن بتوسُّعٍ زائدٍ على مقتضى اللّغة؛ فقد دلّ استعمالُ علماء الجرح والتّعديل لهذه الكلّمة على أنّ مدلولها العرفي عندهم هو: وصف الرّاوي بما يقتضي تليينَ روايته أو تضعيفَها أو ردَّها[1].

تعريف التعديل لغة:

هو مأخوذٌ من (العَدْل) وهو ما قام في النّفوس أنّه مستقيم[2]، وتعديل الشّهود أنْ تقول: إنّهم عُدول[3]، و(عدّل الرّجلَ) زكّاه[4]، ومنه: (رجلٌ عَدْلٌ) أي رضاً ومَقْنَع في الشّهادة[5].

تعريف التّعديل اصطلاحاً:

يُلاحظ أنّ أصلَ الاستعمال اللّغوي لكمة (تعديل) هو نسبة الرّجل إلى العدالة، وتزكيته والشّهادة باستقامة سيرته.

أمّا مدلولها العرفي عند أهل الجَرح والتّعديل، فيشمل المعنى اللُّغويَّ

---

(١) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٠)، وانظر فيه شرح هذا التعريف (ص١٠ - ١١)، وأما ابن الأثير فقال: «الجرح وصف متى التحق بالرّاوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به» «جامع الأصول» (١/ ١٢٦)، فكأنه نظر في هذا التعريف إلى مقتضى المعنى اللغوي للفظ (الجرح)، ولا سيما أنّه قرنه بجرح الشّاهد الذي ينبطق عليه تعريفُه من كلّ وجه، أمّا الرّاوي فقد يجرح بما لا ينزله عن درجة الاعتبار. والله أعلم.

(٢) انظر «لسان العرب» (١١/ ٤٣٠) مادة (عدل).

(٣) «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٦١) مادة (عدل).

(٤) «لسان العرب» (١١/ ٤٣١) مادة (عدل).

(٥) «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٦٠) مادة (عدل).

وزيادة، وهو: وصفُ الرّاوي بما يقتضي قَبولَ روايته[1]، وهذا يستلزم أنْ يكون موصوفاً عندهم بالضّبط، ولفظ (التّعديل) لا يُدلّ عليه لغة، وإنما استلزم ذلك من جهة العُرف والاصطلاح؛ فإن التعديل هنا يعني: التوثيق عدالةً وضبطا. والله أعلم.

بيان مشروعية الجرح:

«أجمع أهلُ العلم على أنّه لا يُقبَل إلا خبر العَدْل، كما أنّه لا تُقبل إلاّ شهادةُ العَدْل، ولما ثبت ذلك وَجَبَ متى لم تُعرَف عدالةُ المخبِر والشّاهد أن يُسأل عنهما، أو يُستخبر عن أحوالهما أهلُ المعرفة بهما؛ إذْ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلاّ بالرّجوع إلى قول من كان بهما عارفاً في تزكيتهما فدلّ على أنّه لا بدّ منه»[2].

لكن «قد عاب من لا يَفهم على أهل الحديث الكلامَ في الرّجال، لأنّهم لم يَقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المَقْصِدَ فيه، وإنّما حَمَلَ أصحابَ الحديث على الكلام في الرّجال، وتعديلِ من عدَّلوا، وجَرْحِ من جَرَحوا الاحتياطُ في أمور الدِّين، وحِرَاسةُ قانونه، وتمييزُ مواقع الغَلط والخطأ في هذا الأصل الأعْظم الذي عليه مبنى الإسلام، وأساسُ الشّريعة، ولا يُظَنُّ بهم أنّهم أرادوا الطّعن في النّاس، والغِيبةَ والوقيعةَ فيهم، ولكنّهم بيّنوا ضعفَ من ضعّفوه، لكي يُعرفَ فتُجْتَنَبَ الرّوايةُ عنه والأخذُ بحديثه تورُّعاً وحِسْبةً وتَثَبُّتاً في أمر الدِّين، فإنّ الشَّهادةَ في الدِّين أحقُّ وأولى أن يُتَثَبَّت فيها من الشّهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افْتَرَضوا على أنفسهم الكلامَ في ذلك وتَبيينَ أحوالِ النّاس، وهو من الأمور المتَعَيِّنَة العائدةِ بالنّفع العظيم في أصول الدّين»[3].

---

(١) انظر «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» (ص٣٨٥) و«ضوابط الجرح والتعديل» (ص١١).

(٢) «الكفاية» (ص٣٤).

(٣) «جامع الأصول» (١/ ١٣٠ ـ ١٣١).

والأصل في مشروعية الجَرح:

١ - ما اتفق عليه الشيخان من حديث عائشة، رضي الله عنها، أن رجلاً استأذن على النّبي ﷺ فلمّا رآه قال: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة»، فلمّا جلس تَطَلَّق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرّجل، قالت له عائشة: «يا رسول الله حين رأيتَ الرّجل قلت له: كذا وكذا، ثمّ تطلّقْتَ في وجهه وانبسطْتَ إليه»، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة متى عهدتِني فحّاشاً؟! إنّ شرّ النّاس عند الله منزلةً يوم القيامة من تركه النّاس اتّقاءَ شرّه»[١].

قال أبو حاتم بن حِبّان البُسْتي: «وفي هذا الخبر دليلٌ على أنّ إخبار الرّجل بما في الرّجل على جنس الإبانة ليس بغيبة؛ إذ النّبي ﷺ قال: «بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة»، ولو كان هذا غيبةً لم يُطْلِقْها رسول الله ﷺ وإنما أراد بقوله هذا أن يَفْتدي تركَ الفحش[٢]، لا أنّه أراد ثلبه، وإنما الغيبة ما يُريد القائلُ القَدْح في المقول فيه[٣]. وأئمتنا - رحمة الله عليهم - فإنهم إنما بيّنوا هذه الأشياء، وأطلقوا الجرح في غير العُدُول لئلا يحتجّ بأخبارهم، لا أنّهم أرادوا ثَلْبَهم والوقيعةَ فيهم، والإخبارُ عن الشّيء لا يكون غيبةً إذا أراد القائل به غيرَ الثّلب»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» - كتاب الأدب - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً، ولا متفاحشاً - (١٠/ ٤٥٢/ رقم٦٠٣٢)، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (ص٤٧١/ رقم٦٠٥٤)، وباب المداراة مع الناس - (ص٥٢٨/ رقم٦١٣١)، ومسلم في «صحيحه» - كتاب البر والصلة والآداب - باب مدارة من يتقى فحشه - (٤/ ٢٠٠٢/ رقم٢٥٩١)، وأبو داود في «سننه» كتاب الأدب - باب في حسن العشرة - (٥/ ١٤٥ - ١٤٦/ رقم٤٧٩٢).

قال الحافظ ابن حجر: «كلّ من اطلع من حال شخص على شيء وخشي أن غيره يغتر بجميل ظاهره فيقع في محذور ما، فعليه أن يطلعه على ما يحذر من ذلك قاصداً نصيحته» «فتح الباري» (١٠/ ٤٥٤)، وانظر أيضاً فيه (ص٤٧٢).

(٢) كذا في الأصل المطبوع، ولعل معناه أن يُنجِيَ النّاسَ من فحش الرّجل وشرّه، بإعلامهم ما عَلِم من حال الرجل وفساد خلقه. والله أعلم.

(٣) أي دون أيّ مصلحة شرعية.

(٤) «مقدمة كتاب المجروحين» (ص١٨).

وقال الخطيب البغدادي: «وفي قول النّبي ﷺ للرّجل: «بئس رجل العشيرة» دليلٌ على أنّ إخبارَ المخبِر بما يكون في الرّجل من العيب على ما يوجب العلمَ والدّينَ من النّصحية للسّائل ليس بغِيبةٍ؛ إذ لو كان ذلك غيبةً لما أطلقه النبي ﷺ، وإنما أراد عليه السّلام بما ذَكَرَ ـ والله أعلم ـ أنّ بئس[1] للنّاس الحالة المذمومة منه، وهو الفحش فيجتنبوها، لا أنّه أراد الطّعن عليه والثّلْبَ له، وكذلك أئمّتنا في العلم بهذه الصَّناعة، إنما أطلقوا الجرْح فيمن ليس بعدلٍ لئلاّ يتغطّى أمرُه على من لا يَخْبُره، فيظنُّه من أهل العدالة فيَحتجّ بخبره، والإخبارُ عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غِيبة»[2].

٢ ـ ما أخرجه مسلم[3] من أنّ فاطمة بنتَ قيْس رضي الله عنها، جاءت إلى النّبي ﷺ وذكرت له بأنّ معاوية بن أبي سفيان وأبا جَهْم خطباها، فقال لها: «أمّا أبو جهمٍ فلا يَضع عصاه عن عاتقه، وأمّا معاويةُ فَصُعْلوكٌ لا مال له...».

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله -: «في هذا الخبر دَلالة على أنّ إجازةَ الجرح للضّعفاء من جهة النّصيحة لِتَجنُّب الرّواية عنهم، وليُعْدَلَ عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأنّ رسول الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنّه صُعْلوكٌ لا مال له عند مَشُورةٍ استُشير فيها لا تَتَعَدّى المستشير، كان ذِكرُ العيوب الكامنة في بعض نَقَلَةِ السّنن التي يُؤدي السّكوتُ عن إظهارها عنهم وكَشْفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحقّ بالاظهار»[4].

---

(١) كذا في الأصل، ولعله صوابه: (أن يُبيِّن للناس).

(٢) «الكفاية» (ص٣٩).

(٣) انظر «صحيحه» كتاب الطلاق ـ باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢/ ١١١٤/ رقم١٤٨٠)، وأبوداود في «سننه» كتاب الطلاق ـ باب في نفقة المبتوتة (٢/ ٧١٢ ـ ٧١٣/ رقم٢٢٨٤).

(٤) «الكفاية» (ص٤٠).

=

وأمّا كلام السّلف في هذا فأكثر من أن يُحصَر، وهذه أمثلة منه:

١ ـ قال الحسن بن الرَّبيع: قال ابن المبارك: المعلَّى هو[1]، إلاّ أنّه إذا جاء الحديثُ يَكْذب، قال: فقال له بعضُ الصّوفية: يا أبا عبد الرّحمٰن: تغتاب؟ فقال: اسكت، إذا لم نُبَيِّن كيف يُعْرَف الحقّ من الباطل[2]، أو نحو هذا من الكلام»[3].

٢ ـ عن عفّان بن مسلم، قال: كنا عند إسماعيل بن عُلَيَّة، فحدّث رجلٌ عن رجل، فقلت: إنّ هذا ليس بثبت. قال: فقال الرّجل: اغتبته. قال إسماعيل: «ما اغتابه ولكنّه حَكَمَ أنّه ليس بِثَبْتٍ»[4].

٣ ـ وقال عبدالله بن ذكوان أبو الزّناد: «أدركت بالمدينة مئةً كلُّهم مأمونٌ، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»[5].

٤ ـ قال عبدالله بن المبارك: قلت لسفيان الثّوري: «إنّ عبّاد بن كثير مَن تَعرف حالَه، وإذا حدّث جاء بأمرٍ عظيم، فترى أنْ أقول للنّاس: لا تأخذوا عنه؟» قال سفيان: «بلى»، قال عبد الله: «فكنت إذا كنت في مجلسٍ ذُكِر فيه عبّادٌ أثنيتُ عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه»[6].

وقد ذكر الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه، جملةً من كلام أئمّة السّلف في الرّواة بالجَرح، ثم قال: «وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متّهمي رواة الحديث، وإخبارِهم عن معايبهم كثير، يطول الكتاب بذكره على

= وهناك غير ذلك من الأدلة النقلية على جواز الجرح، وبيان عيوب الرواة، ساقها الخطيب في «الكفاية» (ص٣٧ ـ وما بعدها) وفيما ذكرته كفاية إن شاء الله، وانظر «دراسات في الجرح والتعديل» (٥٧وما بعدها).

(١) في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٢): «كان لا بأس به ما لم يجيء بالحديث».

(٢) وفي «المصدر نفسه» (١٠/ ٢٤١): «إذا لم نبين الحق فمن يبين».

(٣) «الكفاية» (ص٤٥).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (ص٢٦).

(٥) «المصدر نفسه» (ص١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (ص١٧).

استقصائه، وفيما ذكرناه كفايةٌ لمن تفهّم وعَقَل مذهبَ القومِ فيما قالوا من ذلك وبيّنوا.

وإنما أَلْزَموا أنفسَهم الكشفَ عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفْتَوْا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدّين إنما تأتي بتحليلٍ، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الرّاوي لها ليس بمعدن للصّدق والأمانة، ثم أقدم على الرّواية عنه، من قد عرفه ولم يبيّن ما فيه لغيره ممّن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشّاً لعوام المسلمين، إذْ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبارَ أن يستعملَها، أو يستعملَ بعضَها، ولعلّها أو أكثرَها أكاذيبُ لا أصل لها، مع أنّ الأخبار الصّحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثرُ من أن يُضطَرّ إلى نقل من ليس بثقةٍ ولا مَقْنَع»[1].

وقال أبو حاتم بن حبّان البستي: «فهؤلاء أئمّة المسلمين وأهلُ الورع في الدّين، أباحوا القَدْحَ في المحدِّثين، وبيّنوا الضّعفاء والمتروكين، وأخبروا أن السّكوت عنه ليس ممّا يحل، وأن إبداءَه أفضلُ من الإغضاء عنه، وقد تقدّمهم فيه أئمّة قبلهم ذكروا بعضَه وحثّوا على أخذ العلم من أهله»[2].

تعريف الضابط لغة واصطلاحاً:

الضابط لغة: مأخوذٌ من (ضَبَط الشَّيء، يَضْبِطه، ضَبْطاً وضَبَاطَة) إذا لزمه وحَبَسَه وحَفِظَه بالحَزْم[3].

وأمّا تعريف الضّابط اصطلاحاً: فمعروفٌ عند الفقهاء الذين اعتنوا بجمع القواعد الفقهية والأشباه والنّظائر في مذاهب الأئمّة، فقد تعرّض كثيرٌ منهم للإشارة إلى الفرق بين (القاعدة) و(الضّابط)، حيث نصّوا على

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (ص٢٨).
(٢) «مقدمة كتاب المجروحين» (ص٢١).
(٣) انظر «لسان العرب» (٧/ ٣٤٠).

أنّ «القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتّى، والضّابط يجمعها من بابٍ واحدٍ»[1].

وهناك إطلاقاتٌ عدّة للضّابط عند الفقهاء غير ذلك، ذكرها د .يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مع الأمثلة لها من كلام الفقهاء[2]، منها:

- إطلاق (الضّابط) على (التّعريف).

- إطلاقه على المقياس الذي يكون علامة على تحقّق معنى من المعاني.

- إطلاقه على تقاسيم الشّيء أو أقسامه.

- إطلاقه على أحكام عاديّة، لا تُمَثِّلُ قاعدَةً، ولا ضابطاً وَفْقَ مصطلحاتهم.

المراد بضوابط الجرح والتعديل في هذه الرسالة:

المراد بـ(ضوابط الجرح والتعديل) في هذه الرّسالة، حالاتٌ يَلزم النَّاقِدَ اعتبارُها قبل إجراء حكمٍ أو أصلٍ من أصول الجرح والتّعديل على مقتضاه، وهذه الحالات تتمثل فيمَا يلي:

١ ـ أصل مندرِج تحت بابٍ معيّن:

مثاله: (من لم يُعرَف فيه جرحٌ، وروى عنه جماعةٌ فهو في مرتبة من يُحَسَّن حديثُه)[3]، فهذا أصل كليّ يندرج تحت باب الجهالة.

---

(١) «الأشباه والنظائر» لابن نجيم ـ الفن الثاني (ص١٦٦)، وانظر «الأشباه والنظائر» لتاج الدين ابن السبكي (١١/١)، و«القواعد الفقهية» لعلي أحمد الندوي (ص٤٦وما بعدها).

(٢) انظر «القواعد الفقهية» (ص٦٢ ـ ٦٥).

(٣) انظر (ص٢١٤) من الرسالة.

ومنه أيضاً: (الصّحابة كلّهم عدولٌ)[1]، هذا أصل كلي مندرج في باب (العدالة).

٢ ـ تفصيل حكم:

مثاله: (بيان حكم رواية من يأخذ الأجرة على التّحديث)[2]، وهذا الحكم بمثابة تخصيصٍ لأصلٍ عامّ وهو اشتراط العدالة في الرّواة، لكن هل يتناول هذا الأصل منَ يأخذ الأجرة على التّحديث باعتبار أنّ ذلك مما يُسقط مروءته، ويجرّه إلى التزيّد في ادّعاء سماعٍ ما لم يَسمع؟.

ومنه أيضاً: اتهام مجهول في حال سلامة غيره من رجال الإسناد[3]، فهذا أيضاً حكمٌ خاصٌّ بباب الجهالة، حيث ينتقل حكم الجهالة إلى الحكم بمظنة الاتهام في حالة معينة لوجود قرينةٍ تقتضي ذلك، ولا يَعُمُّ الحكمُ جميعَ من تحقّقت جهالةُ عينِه أو حالِه.

٣ ـ مراعاة الفروق:

مثال ذلك في باب الابتداع: مراعاة نوع البدعة، والفرق بين الغالي في بدعته وغير الغالي، ومراعاة أثر البيئة على الرّاوي، ومراعاة أمانته وصدقه وتحرّيه في طلب الحق[4]، وغير ذلك مما يُراعى عند الحكم بالأصل العامّ، وهو أنّ الابتداع من أسباب سقوط عدالة الرّاوي وردّ حديثه.

٤ ـ مراعاة القيود والشروط:

مثال ذلك في باب الابتداع: أن يقيّد الأصل العام ـ وهو أنّ الابتداع من أسباب الطعن في الرّاوي ـ بأن لا يكون الرّاوي ثبت رجوعه عن تلك

---

(١) انظر (ص٢٥٢) من الرسالة.
(٢) انظر (ص٢٦٢) من الرسالة.
(٣) انظر (ص٢٢٣) من الرسالة.
(٤) انظر مبحث (ضوابط مسألة الابتداع).

البدعة، وأن يكون قد صحّ الإسناد بنقل البدعة عنه[1]، وغير ذلك.

ومثال آخر في باب الطعن بالكذب: أن لا يكون الإمام تكلّم بتكذيب الرّاوي بناءً على ما نُقل عنه والصّواب في خلافه[2]، وأن لا يكون تكذيبه له مجازفة أو مبالغةً في جرحه[3]، ونحو ذلك.

٥ ـ مراعاة القرائن:

مثال ذلك: أنّ (جهالة التعيين) إذا دارت بين الرّاويَيْن، أحدهما ثقة والآخر ضعيف، تُوُقِّف في الحكم على ذلك الإسناد؛ لاحتمال أن يكون الواقعُ فيه هو الرّاوي الضّعيف، وهذا أصل عامٌّ من أصول علم الحديث، لكن يجب على النّاقد قبل أن يلجأ إلى إجرائه على إسنادٍ أن يتتبّع القرائنَ المحيطةَ بذلك الإسناد، ورواتِه لاحتمال أن يَتَبَيَّن المهمَلُ من خلالها[4].

٦ ـ التخصيص:

وهو أن تُخَصَّصَ بعضُ الحالات بحكمٍ، خلافِ حكم الأصل العامّ لوجود قرينةٍ دلت على ذلك.

مثاله: أنّ الأصل أن يُحَدِّث الرّاوي من كتابه الذي تحمّل به، ولا يُقبل منه إنْ حدّث من غير أصله، لكن هذا الأصل مُخَصَّص ـ مثلاً ـ بمن شارك غيره في السّماع على أصل واحد فلا بأس له أن يحدِّث من ذلك الأصل، لا سيما إذا شاركه في ضبطه وتصحيحه[5].

ومثالٌ آخر: الرّاوي الموسوم بالتّدليس لا يُقبل منه حتى يُصرِّح بالسّماع، لكن هذا الأصل العام مخصَّص بمدلِّس روى عن شيخٍ له أكثر

(١) انظر مبحث (ضوابط مسألة الابتداع).
(٢) انظر (ص٤٠٧) من الرسالة.
(٣) انظر (ص٤٢٧) من الرسالة.
(٤) انظر (ص٢٣٤) من الرسالة.
(٥) انظر (ص٤٦٠) من الرسالة.

عنه، فإنّ روايته في هذه الحالة تُحمل على السّماع ما لم يعرف عن الأئمة الإعلال بعنعنته[1].

ويُلاحظ أنّ هذه الضّوابط يجمعها أمرٌ واحد وهو: أنّ كلّ ضابطٍ يختصّ ببابٍ معيَّن، ويندرج تحت أصلٍ عام، وهذا ما يَمِيزُ بينه وبين القاعدة العامّة؛ فإنّها - غالباً - لا تختصّ ببابٍ معيّن من أبواب الجرح والتعديل، مثال ذلك:

١ - قاعدة (الجرح المفسر مقدَّم على التّعديل)[2]: فهي عامّة تدخل جميعَ أبواب الجرح ولا تختصّ ببابٍ دون آخر.

٢ - قاعدة (تردّد الأئمة في الاحتجاج بالرّاوي سببُه تردُّدُهم في شأنه)[3] فهي قاعدة عامّة، إذ يجوز أن يكون التردّد بسبب نقصٍ في حفظ الرّاوي، أو خللٍ في طريق تحمّله، أو تدلسيه، أو غير ذلك ممّا يحتمله لفظ (التردّد).

٣ - قاعدة (كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف غالباً)[4]: فإنّها قاعدة عامّة لا تختص ببابٍ من أبواب الجرح، بل قد يكون من قِبَل سوء الحفظ، أو الاختلاط، أو من قبل العدالة أو غير ذلك.



---

(١) انظر (ص٥٧٧) من الرسالة.
(٢) انظر (ص١٤٤) من الرسالة.
(٣) انظر (ص١٢٢) من الرسالة.
(٤) انظر (ص١٥١) من الرسالة.



الباب الأول

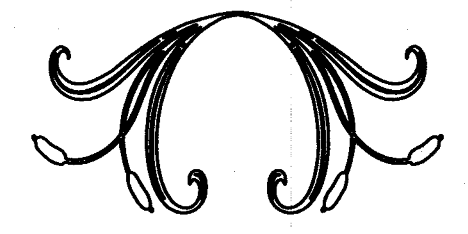
الحافظ الذهبي وكتبه في الرجال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي رحمه الله.

الفصل الثاني: دراسة حول ترتيب أهم كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.

الفصل الثالث: التعريف ببعض كتبه في الرجال.







الفصل الأول

ترجمة موجزة للحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده وأسرته.

المبحث الثاني: نشأته وبداية طلبه للعلم.

المبحث الثالث: رحلاته العلمية.

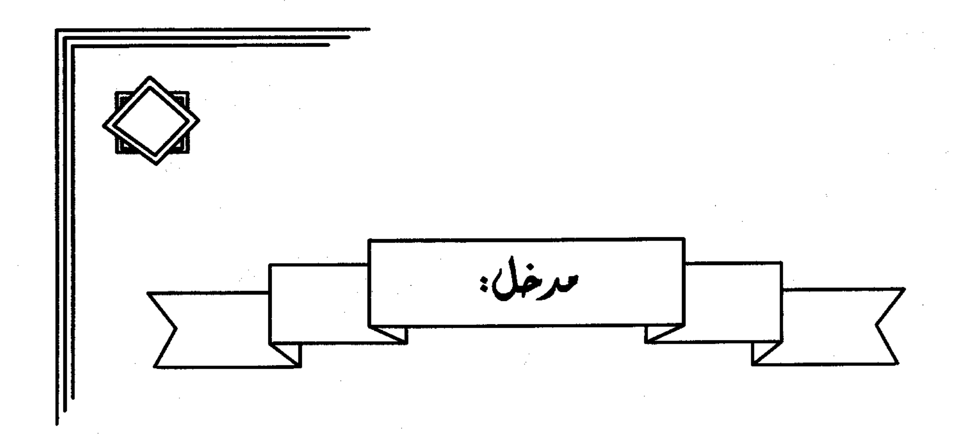
المبحث الرابع: منزلته العلمية.

المبحث الخامس: وفاته وذكر أولاده.

المبحث السادس: آثاره العلمية.

المبحث السابع: دراسات علمية حوله وبعض مؤلفاته.





مكانة الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ وتمكّنه في علم التراجم ـ والجرح والتّعديل ـ جعلت كثيراً ممّن كتب في التراجم والتّاريخ يترجمون له في كتبهم، مع التنويه بعلمه وبراعته في فنّ الحديث ورجاله، وذكْرِ أشهر كتبه التي خَلّفها في مختلف فنون العلم(١).

ومن أوعب ما كُتب عن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ رسالةُ الدّكتور بشّار عوّاد معروف «**الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام**»، فقد بذل مؤلِّفها جهداً كبيراً في تتبُّع كثيرٍ من الأمور المتعلِّقة بحياة الذّهبي، وما خلّفه من مصنَّفاتٍ ومختصراتٍ في مجالات عدّة، فجاء كتابه عمدةً من بعده في استقاء معلوماتٍ موَثَّقةٍ عن الذهبي وأعماله العلميّة.

وقد اجتهدت أن أُضيف إلى كتابة د. بشار شيئاً مّا يفيد في التّعريف بشخص الحافظ الذهبي، ومكانته في علم الرّواية، والجرح والتعديل، وتوثيق بعض المعلومات التي نقلها بواسطة، أو استنتجها من خلال تتبعه لنشاط الحافظ الذّهبيّ العلميّ، ووقفت عليها في بعض كتب الحافظ الذهبي، أو غيره من العلماء، ثمّ الإشارة إلى بعض دراسات علميّة حوله.

---

(١) أشار السخاوي في كتابه «إسعاد الطالب والرّاوي بترجمة السّخاويّ» (الورقة١٠/أ) بأنّ الذّهبي أفرد ترجمته بالتّصنيف.

المبحث الأوّل
اسمه ونسبه ومولده وأسرته

هو الحافظ النّاقد مؤرّخ الإسلام، وحامل لواء الجرح والتّعديل، أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله الذّهبيّ التركمانيّ الأصل الدمشقي.

ولد سنة ثلاث وسبعين وستّ مئة[(١)].

وقد ترجم الحافظ الذّهبي لجدّ أبيه في كتابه (أهل المئة فصاعداً)[(٢)]، وأنّه عاش مئةً وتسعَ سنين، وتُوفِّي في سنة إحدى وستين وست مئةٍ بعدما أَضَرّ.

كما ترجم لجدّه فخرالدين أبي أحمد، وهو رجلٌ أميٌّ نجّار، حَسَنُ اليقين بالله[(٣)]، ويبدو أنّه هو الذي قدم دمشق، واتخذها سكناً له[(٤)] حتى توفّاه الله بها ليلة الجمعة، سنة ثلاث وثمانين وست مئة، وشهد الحافظ الذهبيّ دفنَه بسفح قاسيون[(٥)].

وأمّا أبوه شهاب الدين أحمد بن عثمان الذّهبي، فكان رجلاً دَيِّناً يقوم اللّيل، وَعَدلَ عن صِناعة أبيه (النِّجارة) ومال إلى صِناعة الذّهب المدقوق، حتى برع وتميَّز فيها، وحصّل منها على مالٍ وغِنًى، أعتق بذلك خمس رقاب[(٦)]؛ قال الحافظ الذهبي: «وقد استفكّ من عكّا امرأتين وأعتق غلامين وجارية، وأرجو أنّ الله قد أعتقه من النّار بذلك، وبِبِرِّه وصدقته، ومروءته وخوفِه من الله ولزومِه للصّلوات، ورحمتِه الضّعيف، وصحّة إيمانه، وثناء

---

(١) «المعجم المختص» (ص٩٧).

(٢) (ص١٣٧).

(٣) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٦).

(٤) «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٧٨).

(٥) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٦).

(٦) «معجم الشيوخ» (١/ ٧٥)، و«تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٢٦٤/أ ـ أيا صوفيا».

سائر من يعرفه عليه يوم جنازته ظاهراً وباطناً فيما علمتُ»[1].

وقد عُرف ابنُه محمّد بابن الذّهبي نسبةً إلى صِناعة أبيه، وكان هو يُقيِّد اسمه (ابن الذهبي)[2]، ويبدو أنّه اتخذ صَنْعةَ أبيه مهنةً له في أوّل أمره[3]، لذلك عُرف عند بعض معاصريه بـ(الذهبي)[4]، مثل صلاح الدّين الصّفدي[5]، وتاج الدّين ابن السّبكي[6]، والحسيني[7] وابن كثير[8].

المبحث الثاني
نشأته وبداية طلبه للعلم

لقد عاش الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ طفولتَه بين أكناف عائلةٍ علميَّةٍ متديِّنةٍ[9]، وكانت مرضعتُه وعمّته ستّ الأهل بنت عثمان بن قايماز قد حصلتْ على الإجازة من ابن أبي اليسر وجمال الدين بن مالكٍ، وزُهير بن عُمر الزرعي وغيرهم، وسمعت من عمر بن القوّاس وغيره، وقرأ عليها الحافظ الذهبي، رحمه الله، حديثاً واحداً لابنه أبي هريرة. توفيت سنة ٧٢٩هـ[10].

وروى أيضاً عن خاله عليّ بن سَنْجَر بن عبدالله الموصلي المتوفى سنة

---

(١) «تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٢٦٤/ب ـ أيا صوفيا».

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧) ترجمة «محمد بن إسحاق المطلبي»، و(١٣/ ٥٨٧) ترجمة «محمد بن إبراهيم ابن سعيد البوشنجي، و(١٥/ ٥٤٦) ترجمة «أحمد بن كامل بن خلف البغدادي»، و(٢٢/ ٣٩٣) ترجمة «عمر بن حسن بن علي المعروف بابن دحية»، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٠٩) ترجمة «صخر بن محمد المنقري».

(٣) انظر «رونق الألفاظ» (٢/ ٣٥/أ)، فقد قال سبط ابن حجر فيه: «وتعلّم صناعة الذّهب كأبيه وعرف طرقها».

(٤) «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٧٩).

(٥) انظر (الوافي بالوفيات» (ج٢/ ١٦٣)، و«نكت الهميان» (ص٢٤١).

(٦) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٠).

(٧) انظر «ذيل تذكرة الحفاظ» (٣٤)، و«ذيل العبر» (ص١٤٨).

(٨) انظر «البداية والنهاية» (١٤/ ٢٢٥).

(٩) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٧٩).

(١٠) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

٧٣٦هـ، وترجم له في «**معجم الشيوخ**»[(١)]، وقال عنه: «وكان ذا مروءةٍ وكَدٍّ على عياله، وخوفٍ من الله».

كما سمع من زوج خالته فاطمةَ أحمدَ بنِ عبد الغني بن عبد الكافي الأنصاري الذّهبي المتوفى سنة ٧٠٠هـ ونعته بأنّه «كان حافظاً للقرآن كثير التّلاوة»[(٢)].

ونشأ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في وسط هذه الأسرة المعتنية بالعلم وطلبه، فكان من نتيجة ذلك أن وَجد عنايةً فائقةً منذ وقتٍ مُبَكِّر، وهذا أخوه من الرّضاعة علاء الدين أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن داود بن العطّار الشّافعي، تلميذ الإمام النّووي، يستجيز له جملةً من شيوخ عصره الكبار في سنة مولده (سنة ٦٧٣هـ)[(٣)]، «فانتفع الذّهبي بعد ذلك بهذه الإجازة انتفاعاً شديداً»[(٤)].

وقد ترجمَ لكثيرٍ ممّن أجازوا له باستدعاء أخيه هذا في «**معجم الشيوخ**»[(٥)].

ويبدو أنّ الذّهبي بدأ يعتني بالعلم بنفسه ويحضر مجالسَ العلماء، ويستمع إلى رواية الحديث مذ كان صغيراً لم يتجاوز العاشرةَ من عُمره؛ فقد قال في ترجمة «محمّد بن عمر بن مكّيّ العثمانيّ» (ت٧١٦هـ): «جلستُ إليه، وأوّل ما سمعت كلامَه في سنة ثلاثٍ وثمانين وست مئة، وسمعتُ منه

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٦٨).

(٣) انظر «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة ٦٤/ب) حيث قال الحافظ الذهبي في ترجمته: «استجاز لي طائفةً من الكبار عامَ مولدي»، وقال في «المعجم المختص» (ص١٥٧): «. . . وأحسن إليّ باستجازته لي كبار المشيخة»، وانظر «الدرر الكامنة» (٣/ ٦).

(٤) «الدرر الكامنة» (٣/ ٦).

(٥) انظر (١/ ٥١) ترجمة «أحمد بن عبد الله الطبري المكي»، و(ص٦٩) ترجمة «أحمد بن عبد القادر العامري»، و(ص٩٦) ترجمة «أحمد بن محمد بن عبد القاهر النصبي الحلبي» و(ص٩٩) ترجمة «أحمد بن محمد الكناني الدمياطي»، و(ص١٦١) ترجمة «إبراهيم بن يعقوب الطبري» و(ص١٦٤) ترجمة «إسحاق بن إبراهيم الشقراوي»، و(ص٢٢٢) ترجمة «الخضر بن عبد الله بن عمر الجويني ثم الدمشقي» (ص٣٩٤) ترجمة «عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن الدمشقي»، و(٢/ ١٤) ترجمة «علي بن أحمد بن عبد الواحد الصالحي»، و(ص٢٨) ترجمة «علي ابن صالح الهاشمي المكي»، و(ص١٢٠) ترجمة «كافور بن عبد الله الطواشي»، و(ص١٤٤) ترجمة «محمد بن أحمد عبد الله الطبري»، و(ص٣٨٤) ترجمة «يوسف بن إسحاق الطبري المكي». وغيرهم كثير.

في صحيح مسلم بدار الحديث»[1].

ثمّ بدأ يَتَتَبَّعُ تصانيفَ أهلِ العلم من أهل الوَرَع، والفضائلِ وهو في الثّالثة عشر من عمره، يدلّ على ذلك قولهُ في ترجمة «عليّ بن المفضّل الإسكندراني» (ت٦١١هـ): «له تصانيفُ مفيدة، رأيتُ له في سنة ستٍّ وثمانين وستّ مئة كتاباً في الصّيام بأسانيده، وكان ذا ورعٍ ودينٍ مع أخلاق رضيّة، ومشاركةٍ في الفضائل»[2].

وحضر في هذه السّنة درسَ يوسف بن يعقوب الشّيباني (ت٦٩٠هـ)؛ قال في ترجمته: «وقد سمعتُ منه في سنة ستٍّ وثمانين، وحفظت عنه حديثيْن ثلاثة، ولم أَظفَرْ بذلك بعدُ، وأجاز لي جميعَ مروياته...»[3].

كما أقام أربعةَ أعوام في مكتب أحد المؤدِّبين، وهو علاء الدّين عليّ بن محمّد الحلبيّ (توُفي في حدود ٦٩٠هـ)، وكان من أحسن النّاس خطاً، وأخبرِهم بتعليم الصّبيان[4].

وقد اعتنى الحافظ الذّهبي بنفسه عنايةً كبيرةً في طلب العلم، والحرص على لقاء الشّيوخ وإجلالهم[5]، وتوجّهت همّتُه صَوب طلبِ علم القراءات، فذهب في سنة ٦٩١هـ هو ورفاقه إلى شيخ القرّاء جمالِ الدّين أبي إسحاق إبراهيم بن داود العسقلانيّ، ثمّ الدّمشقي (ت٦٩٢هـ)، فَشرع عليه بالجمع الكبير، وانتهى إلى أواخر سورة القصص، وأجاز له مروياته[6].

ولازم في الوقت نفسِه حلقةَ الشّيخ جمالِ الدّين المقريء إبراهيمَ بنِ غالي البدويّ شيخِ الإقراء بالتّربة الأشرفية، وشَرَع عليه أيضاً في الجمع

---

(١) «معجم الشيوخ» (٢/٢٥٩).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/١٣٩١).
(٣) «معجم الشيوخ» (٢/٣٩٦).
(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/٥٢).
(٥) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٢).
(٦) انظر «معجم الشيوخ» (١/١٣٥).

الكبير[١]. كما كتب في السّنة نفسها «**المقدّمة في التّجويد**» عن مؤلّفها المقريء المجوّد أبي عبدالله بن محمّد بن جوهر التّلْعَفريّ (ت٦٩٦هـ)[٢].

وقرأ في علم القراءات على غير واحدٍ من البارزين في الفن، حتّى أتقنه، وبرع فيه[٣]، ممّا جعل شيخَه شمسَ الدين أبا عبدالله محمّدَ بنَ عبد العزيز الدّمياطي الشّافعي ـ وهو من المقرئين المجوِّدين ـ يتنازلُ له عن حلقته بالجامع الأُمويّ في أواخر سنة ٦٩٢هـ، حينما أصابه المرض الذي تُوفيّ فيه[٤].

ومع شدّة اعتناء الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في تلك الفترة بعلم القراءات، وتجويدها، فإنّه لم يغفل عن سماع الحديث، وروايتِه، ولا غرابةَ من ذلك فإنّه عاش في وسط أسرةٍ حريصةٍ على طلب الحديث وروايته؛ فقد تقدّم أنّه كان يحضر مجالسَ الرّواية؛ فحضر سنة ٦٨٣هـ، وهو في سنّ العاشرة من عمره مجلس محمّد بن عمر بن مكي، واطّلع على كتابٍ فيه أحاديثُ الصّيام لعلي بن المفضّل، وجلس في درس يوسف بن يعقوب الشّيباني سنة ٦٨٦هـ، وحفظ منه حديثين أو ثلاثة.

ولكن عنايته بعلم الحديث زادت لما بلغ الثّامنةَ عشر من عمره[٥]، وقد حَبَّبَ إليه طلبَ الحديث شيخُه عَلَمُ الدّين البرزالي وحَثَّه على كتابته؛ قال الحافظ الذهبي: «وكان هو الذي حبّب إليّ طلبَ الحديث؛ فإنّه رأى خطّي فقال: «خطّك يُشبه خطَّ المحدّثين»، فأثّر قولُه في، وسمعتُ وتخرّجت به في أشياء»[٦].

سمع من جمّ غفير، وكتب أجزاءَ وخرّج مَشْيخات، وانتقى على شيوخ، وكان أعلى ما وقع له من الكتبِ السّتة في أول ما سمع الحديث سنة ٦٩٢هـ «**صحيح البخاري**»؛ قال في ترجمة «الإمام البخاري»: «وأمّا

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/١٤٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/١٨١).

(٣) انظر لمعرفة مزيد عناية الحافظ الذهبي بالقراءات «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٤ ـ ٨٥)، و«الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» لعبد الستار الشيخ (ص٩٤ ـ ١١٢).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/٢١٨).

(٥) انظر «طبقات الشافعية» (٩/١٠٢).

(٦) «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة١٠٤/أ).

الصّحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب السّتة في أوّل ما سمعتُ الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وستّ مئة...»[1].

كما أنّ من أوائل سماعاته جزءَ أبي الجهم؛ فقد سمعه وهو في حدود العشرين من عمره من سوَنج بن محمّد بن سونج التركمانيّ الدّمشقي (ت٦٩٤هـ)[2] فرحاً بعُلُوّه في ذلك الوقت[3].

وقرأ سنة ٦٩٣هـ على إسماعيل بن عُثمان بن محمّد التيماني الدّمشقيّ (ت٧١٤هـ)[4]، وسمع من الحسن بن أحمد أنو شروان[5]، ومن أحمد بن المظفّر النّابلسيّ ثمّ الدمشقي[6](ت٧٥٨هـ)، ومن صفيّة بنت عبد الرّحمٰن بن عمر بن موسى (ت٦٩٩هـ)، وأخيها إسماعيل بن عبد الرحمن[7]، وغيرهم.

وكان حريصاً على رواية الحديث وسماعه، وبلغتْ عنايتُه برواية الحديث أن يَسمع الحديث على الشّيخ أكثرَ من مرّة[8]، بل قد يسمع جزءً واحداً من ستّين شيخاً؛ فقد قال: «ولقد كنت كتبتُ نسخةَ أبي الجهم من بضعِ وثلاثين سنةً، فرحاً بِعُلُوِّها في ذلك الوقت، وسمعتُها من ستّين شيخاً، وهيَ الآن مرويَّةٌ بالسَّماع، ولو رحلَ اليومَ الطّالبُ من مسيرة ألف فرسخٍ لإدراكها وغُرم مئةَ دينارٍ لكان له الحظُّ الأوفر...»[9].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٠).

(٢) «معجم الشيوخ» (١/ ٢٧٧).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣١٤) ترجمة «الليث بن سعد المصري».

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ١٧٦).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٠٨).

(٦) «المصدر نفسه» (١/ ١٠٤).

(٧) «المصدر نفسه» (١/ ٣٠٩).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٨) ترجمة «أحمد بن إسحاق الأبرهوقي»، و(ص٧٣) ترجمة «أحمد ابن عبد المنعم القزويني»، و(٢/ ٣٨٣) ترجمة «يوسف بن إبراهيم الدمشقي»، و(ص٤٢٦) ترجمة «أبي القاسم بن محمد الحراني».

(٩) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣١٤) ترجمة «الليث بن سعد المصري».

وروى جزءَ ابن عرفة عن أكثرَ من أربعين شيخا[١]، وجزءَ ابن فيلٍ عن حوالي عشرة شيوخ[٢].

بل من شدّة حرصه على سَماع الحديث، أنّه قرأ حديثيْن على شيخه محمّد بن عبد الرّحيم بن محمّد الهندي (ت٧١٥هـ) وهو في سياق الموت، فقال في ترجمته: «روى لنا عند موته أحاديث. . .» وساق عنه بإسناده، ثمّ قال: «فذكر حديثين ليسا هما عندي، قرأتُهما عليه ونَفَسُه يُحَشْرج في الصّدر، فتُوفّي يومئذٍ ـ عفا الله عنه وعنّا آمين. وقد حضرتُ درسَه غيرَ مرّة»[٣].

كما يحمله الشّرهُ أحياناً على الرّواية عن شُوَيْخ عاميٍّ ليس بذاك[٤]، وعلى الأخذ عمّن لا تحلّ الرّواية عنه أصلاً[٥]، وقالَ في ترجمة «علي بن مظفّر بن إبراهيم بن عمر الإسكندراني» (ت٧١٦هـ): «ولم يكن عليه ضوءٌ في دينه، حملني الشّرهُ على السّماع من مثله ـ والله يسامحه ـ كان يخلّ بالصّلوات ويُرمَى بعظائم»[٦].

وقرأ الحافظ الذّهبي بجانب هذا كلّه ما يتعلّق بعلم العربيّة، وحصّل منه ما أقام به لسانَه وصارتْ له تعبيراتٌ رائقة، وألفاظ رشيقة[٧]؛ فقد سمع «**الحاجبية في النحو**» من محمّد بن أبي العلاء النصيبي (ت٦٩٥هـ)[٨]، وتردّد إلى شيخ العربية أبي بكر بن يعقوب بن سالم الشّاغوري (ت٧٠٣هـ) لسماع

---

(١) انظر فهرس «معجم الشيوخ» (٢/ ٤٩٤).

(٢) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ص٢٨/ الترجمة ٤) و(ص٤٦/ الترجمة ٢٥)، و(ص١٠٣/ الترجمة ٩٦)، و(ص٣٥٨/ الترجمة ٤٠٠)، و(ص٣٦٣/ الترجمة ٤٠٧)، و(٢/ ص١٤٢/ الترجمة ٦٦٧)، و(ص١٧٠/ الترجمة ٧٠٣)، و(ص٢٣٨/ الترجمة ٧٩٦)، و(ص٣٣٧/ الترجمة ٩١٣)، و(ص٣٨١/ الترجمة ٩٧٤).

(٣) «معجم الشيوخ» (٢/ ٢١٦).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٩٥) ترجمة «محمد بن النصير بن تمام».

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٥٦) ترجمة «عبد الرحمن بن أحمد الأمواسي»، و(٢/ ١٧٧) ترجمة «محمد ابن أيوب بن مكارم بن النحاس».

(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٨)، وانظر أيضاً «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٦).

(٧) «البدر الطالع» (٢/ ١١١).

(٨) «معجم الشيوخ» (٢/ ٣٢٤).

دروس في النحو[1]، كما قرأ مجموعاً فيه أنواعٌ من النَّظْم والنَّثْر على مؤلِّفه محمّد بن الحسن بن سباع الجذاميّ (ت٧٢٠هـ) ووصفه بأنه: «كان قويَّ العربية محكِماً لعلم العَروض، جيِّدَ النّظم، مُكثراً منه، له يدٌ في اللّغة، . . .»[2].

المبحث الثالث
رحلاته العلميّة

عزم الذّهبي ـ رحمه الله ـ على الرّحلة لطلب الحديث ولقاء الشّيوخ منذ وقت مبكّر إلا أنّه لم يستطع ذلك لمكان والديْه، إذْ لم يُمكِّنه والدُه من ذلك، وهو لا يتجسّر خوفاً من العُقوق، وقد تحسّر على عدم إمكان لقاء بعض الشيوخ الذين يتلهّف للقائهم؛ قال في ترجمة (عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد بن وَرِّيده البغدادي) (ت٦٩٧هـ): «وقد هممتُ بالرّحلة إليه، ثمّ تركته لمكان الوالدة»[3].

وقال في «**معرفة القرّاء الكبار**»[4]: «وانفرد عن أقرانه، وكنت أتحسّر على الرّحلة إليه، وما أتجسّر خوفاً من الوالد، فإنّه كان يمنعني».

وقال في «**تاريخ الإسلام**»[5]: «وكنت في سنة أربع وتسعين، وسنة خمسٍ أتلهّف على لقيّه وأتحسّر وما يُمكنني الرّحلة إليه لمكان الوالد ثمّ الوالدة».

ثمّ أذن له أبوه بالرّحلة بعد ذلك[6]، فقام برِحْلاتٍ داخلَ البلاد الشاميّة، فرحل إلى بَعلبكّ سنة٦٩٣هـ[7]، وقرأ فيها القرآنَ جمعاً على

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ١٨٣)، و«ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة٥١/ ب).

(٣) «معجم الشيوخ» (١/ ٣٦٦)، ونقله د. بشار عواد ـ من المخطوط ـ بلفظ: «لمكان الوالد» بالتذكير. انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٧).

(٤) (٢/ ٦٩٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٢٦٨/ أ ـ آيا صوفيا).

(٦) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٨).

(٧) انظر «معرفة القراء الكبار» (٢/ ٧٥٣ ـ ٧٥٤)، و«المنهل الصافي» (٦/ ٦٩/ ب)، و«درة الحجال» لابن القاضي (٢/ ٢٥٦).

عبدالله بن عبد الغني الدُّريبي البعلبكّي (تُوفي في حدود٧٠٠هـ)[1]. وأكثَرَ عن المحدّث الأديب تاج الدّين عبد الخالق بن عبد السّلام المعرّيّ، ثم البعلبكّي (ت٦٩٦هـ)[2] وغيرِهما كثير.

ورحل إلى حلب، وأكثر فيها عن علاء الدّين أبي سعيد سَنْقَر بن عبدالله الزّيني الحلبي (ت٧٠٦هـ)[3]، وسمع من جملة شيوخها.

كما رحل إلى كلٍّ من حمص[4]، وطرابلس[5]، وحماه[6]، والكرك[7]، والمعرّة[8]، ونابلس[9]، والرّملة[10]، والقدس[11]، وتبوك[12]، وداريّا[13].

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٣٢٥).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٧٦)، و«ذيل العبر» للذهبي (ص١٥).
(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٨٣) ترجمة «محمد بن مسعود بن التوزي».
(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٩) ترجمة «أحمد بن عبد الله المعروف بالقاضي شقير»، و(ص١٠٣) ترجمة «أحمد ابن محمد بن محمد البعلي»، و(ص١١٣) ترجمة «أحمد بن أبي بكر بن منصور قاضي طرابلس»، و(ص١٤٥) ترجمة «إبراهيم بن علي بن سناء الملك المصري» و(٢/ ٢٧) ترجمة «علي بن سليم بن ربيعة الأذرعي».
(٦) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٩٩) ترجمة «عبد العزيز بن عمر بن أبي بكر الغساني»، و(ص٤٠٠) ترجمة «عبد العزيز بن محمد بن أحمد العقيلي».
(٧) انظر «المصدر نفسه»(١/ ٣٥١) ترجمة «عبد الحميد بن محمد بن عبد الحميد»، و(٢/ ٧٧) ترجمة «عمر ابن عبيد الله بن أحمد المقدسي»، و(ص١٩٤) ترجمة «محمد بن سليمان بن حمزة الحنبلي».
(٨) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٤) ترجمة «عثمان بن بلبان بن عبد الله المقاتلي الرومي».
(٩) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٦٩) ترجمة «أحمد بن عبد الغني الحرستاني»، و(ص١٠٩) ترجمة «أحمد بن ياقوت الأرمني النابلسي»، و(٢/ ٣٢) ترجمة «علي بن عبد الرحمن بن سرور»، و(ص٩٣) ترجمة «عائشة بنت محمد بن مسلم الحرانية»، وغير ذلك.
(١٠) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٦) ترجمة «داود بن إبراهيم بن العطار».
(١١) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥).
(١٢) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٢٧) ترجمة «محمد بن عبد الولي بن خولان البعلبكي».
(١٣) انظر «البلدانيات» للسخاوي (الورقة٢٠/ ب).

ورحل إلى مصر سنة ٦٩٥هـ[١]، وسمع فيها من أحمد بن محمّد بن عبدالله الظّاهري (ت٦٩٦هـ)[٢]، وأحمد بن نضر بن بنّا المعروف بابن الدّقوقي (ت٦٩٥هـ)[٣]، وعبد القويّ بن عبد الكريم بن عبد القويّ المنذريّ[٤]، وعبد المعطي بن عبد الرّحمٰن بن عبد الوهاب المعروف بابن الباشق[٥]، وغازي بن قايماز التركي[٦]، وآخرُهم وفاةً أبو العبّاس أحمد بن أبي بكر بن طيّ الزّبيري، توفي سنة ٧٤٠هـ[٧].

كما سمع فيها من عددٍ من النّساء منهن: زينب بنت سليمان بن هبة الله الأسعردية (ت٧٠٥هـ)[٨]، وزاهدة بنت إسحاق بن محمّد أخت الأبرقوهي[٩] وغيرهما.

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٤١٩/١) ترجمة «عبد المعطي بن عبد الرحمٰن بن يحيى الإسكندراني» وفي هذا الموضع، نص الذهبي على تاريخ رحلته إلى مصر، حيث قال: «قدم علينا دمشق، وروى لنا عن ناصر الأغماتي... ولما رحلت سنة خمسٍ وتسعين [يعني: وست مئة] كان قد توفي».
وكذا قال في ترجمة «محمد بن عبد المحسن الحسني المصري» (٢٢٥/٢): «أجاز لي في سنة أربع وتسعين [وست مئة]، ولم ألحقه سنة خمسٍ».
وهذان النصّان صريحان فيما استنتجه د. بشار، حول تاريخ رحلته إلى مصر، ولم يذكرهما، ويُستفاد من استنتاجه تحديد يوم وصوله مصر، وهو السادس عشر من رجب من تلك السنة. انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٩٠ ـ ٩١)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٢٤٦/أ) ترجمة «أم محمد سيدة بنت موسى بن عثمان المارانية» (ت٦٩٥هـ)، وانظر أيضاً «درة الحجال» (٢٥٦/٢)، فقد نص ابن القاضي على أن سماعه من مشيخة مصر كان في سنة ٦٩٥هـ.
(٢) انظر «معجم الشيوخ» (٩٣/١).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (١٠٦/١).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (٤١٠/١).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (٤١٨/١).
(٦) «المصدر نفسه» (٩٦/٢).
(٧) قال في ترجمته «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة١٠٦/ب): «فهو آخر شيوخي في الرّحلة المصريّة وفاة، وكان عنده أجزاء كثيرة بمسموعاته».
(٨) انظر «معجم الشيوخ» (٢٤٩/١).
(٩) انظر «المصدر نفسه» (٢٤٥/١).

وفي أثناء وجوده بالبلاد المصريّة ذهب إلى الإسكندرية، وكان بها في شوّال من تلك السّنة[1]، وسمع كثيراً من شيوخها[2]، ولقي فيها أحمد بن هبة الله بن عطيّة الإسكندراني[3].

ورحل للحجّ سنة ٦٩٨هـ[4] برِفقة جماعةٍ من أصحابه وشيوخه[5]، وسمع بمكّة[6]، وعرفة[7]، ومنىً[8]، والمدينة[9] من جملة من المشايخ.

المبحث الرابع
منزلته العلمية

كان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ يحتل منزلةً علميّةً رفيعةً في عصره، وبخاصّةٍ فيما يتعلّق بصَناعة علم الحديث، ومعرفة تراجم الرّواة وطبقاتهم، ولهذا لهجَ كثيرٌ من العلماء بذكر هذه المنزلة له، والثّناء عليه بما هو أهله، فمن ذلك:

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٣٨٥) ترجمة «يوسف بن الحسن بن عثمان القابسي».
(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/ ١١٤) ترجمة «أحمد بن أبي بكر الزبيري»، و (ص١٤١) ترجمة «إبراهيم بن عبد الرحمٰن المنبجي»، و(ص٣٦٨) ترجمة «عبد الرحمٰن بن عبد الوهاب التنوخي»، و(٢/ ٣٢) ترجمة « على بن عبدالرحمٰن بن سرور».
(٣) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ١٠٨).
(٤) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٣٣٣/ب ـ أيا صوفيا)، قال في حوادث هذه السنة: «وحج بنا الأمير شمس الدين العينابي».
(٥) انظر مثلاً «معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٤) ترجمة «عبد الرحمٰن بن أحمد بن راجح»، و(٢/ ٧٥) ترجمة «عمر بن عبد المنعم بن عمر المعروف بابن القواس».
(٦) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٨٤) ترجمة «أحمد بن محمد بن إبراهيم الطبري» وانظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٢).
(٧) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٣٩٢) ترجمة «عبد السلام بن عبد الخالق البعلبكي».
(٨) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٣٨) ترجمة «عثمان بن محمد بن عثمان التوزري المصري، و«ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة٣١/ ب). و«ذيل العبر» (ص١٠٢) ترجمة «عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي».
(٩) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٧٢) ترجمة «عمر بن العباس بن أبي بكر بن جعوان الدمشقي»، و(ص٢٢٧) ترجمة «محمد بن عبد الولي بن خولان»، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣١٦/ ب ـ أيا صوفيا).

١ ـ قال تلميذه صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (ت٧٦٤هـ): «حافظٌ لا يُجارَى، ولافظٌ لا يُبارَى، أتقن الحديث ورجالَه، ونظر عِلَلَه وأحوالَه، وعرف تراجمَ النّاس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، مع ذهنٍ يتوقّد ذكاؤُه، ويصحُّ إلى الذَّهب نسبتُه وانتماؤُه، جمع الكثير، ونفع الجمّ الغفير، وأكثر من التّصنيف، ووفّر بالاختصار مؤنة التطويل في التّأليف. . .»[١].

وقال: «اجتمعتُ به وأخذتُ عنه، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدِّثين، ولا كَوْدَنة النّقلة، بل هو فقيه النّظر، له دربةٌ بأقوال النّاس ومذاهبِ الأئمّة من السّلف وأرباب المقالات، وأعجبني منه ما يُعانيه في تصانيفه من أنّه لا يتعدّى حديثاً يُورده، حتى يُبيّن ما فيه من ضعف متنٍ، أو ظلام إسنادٍ، أو طعنٍ في رواته، وهذا لم أَرَ غيرَه يُراعي هذه الفائدةَ فيما يُورده»[٢].

٢ ـ وقال تلميذه أيضاً الحافظ شمس الدّين محمّد بن عليّ الحسيني (ت٧٦٥هـ): «الإمام العلاّمة شيخُ المحدِّثين، قدوةُ الحفّاظ والقرّاء، محدِّث الشّام ومؤرِّخه ومفيدُه»[٣].

وقال: «. . . وخَرَّج لجماعةٍ من شيوخه، وجرَّح وعدَّل وفرَّع، وصحَّح وعلَّل، واستدرك وأفاد. . .»[٤].

٣ ـ وقال تلميذه تاج الدّين عبد الوهّاب بن عليّ السُّبكي (ت٧٧١هـ): «وأمّا أستاذُنا أبو عبدالله فبصرٌ[٥] لا نَظير له، وكنزٌ هو الملجأ إذا نزلت

---

(١) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٣). وانظر «نكت الهميان» (ص٢٤١).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٣) و«نكت الهميان (ص٢٤٢)، انظر في «الوافي بالوفيات» أيضاً (٢/ ١٦٦وما بعدها).

(٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤)، وانظر «ذيل العبر» له (ص١٤٨).

(٤) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٥).

(٥) لعلّ صواب العبارة: «فبحرٌ لا نظير له»، انظر تحقيق رسالة (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص١٤٥ ـ ١٤٧/ الهامش١).

المعضلة، إمامُ الوجود حفظاً، وذهبُ العصر معنىً ولفظاً، وشيخُ الجرح والتّعديل، ورجلُ الرِّجال في كلّ سبيل، كأنّما جُمِعت الأمّةُ في صعيدٍ واحدٍ فنظرها، ثمّ أخذ يخبر عنها إخبارَ من حضرها».

ثمّ قال: «وهو الذي خرّجنا في هذه الصّناعة، وأدْخَلَنا في عداد الجماعة، جزاه الله عنّا أفضلَ الجزاء، وجعل حظّه من غُرفات الجنان موفَّرَ الأجزاء، وسَعْدَه بدراً طالعاً في سماء العلوم، يُذعِن له الكبيرُ والصّغيرُ من الكتب، والعالي والنّازل من الأجزاء»[1].

وقال: «وسمع منه الجمعُ الكثير، وما زال يخدُم هذا الفنّ إلى أن رسخت فيه قدمُه، وتعب اللّيل والنّهار، وما تَعِبَ لسانُه وقلمُه، وضُربتْ باسمه الأمثال، وسار اسمه مسيرَ الشّمس إلاّ أنّه لا يتقلّصُ إذا نزل المطر، ولا يُدبر إذا أقبلت اللّيال.

وأقام بدمشق يُرحَل إليه من سائر البلاد، وتُناديه السّؤالات من كل نادٍ...»[2].

٤ ـ وقال الحافظ محمّد بن أبي بكر بن ناصر الدّين الدّمشقي (ت٨٤٢هـ): «وكان آيةً في نقد الرِّجال، عمدةً في الجرح والتّعديل، عالماً بالتّفريع والتّأصيل، إماماً في القراءات، فقيهاً في النّظريّات، له دربةٌ بمذاهب الأئمّة وأربابِ المقالات، قائماً بين الخَلَف بنشر السنّة ومذهب السّلف»[3].

٥ ـ وقال الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): «...ومَهَر في فنّ الحديث، وجمع فيه المجاميعَ المفيدةَ الكثيرةَ، حتى كان أكثرَ أهل عصره تصنيفاً، وجمع **(تاريخ الإسلام)** فأربى

---

(١) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠١).
(٢) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٣).
(٣) انظر «الرد الوافر» (ص٦٧).

فيه على ما تقدّم بتحرير أخبار المحدِّثين خصوصاً[1]...»[2].

وقال: «وَرَغِبَ النّاسُ في تواليفه ورَحَلُوا إليه بسببها، وتداولوها قراءةً ونسخاً وسماعاً»[3].

ووصفه بأنّه «من أهل الاستقراء التّامّ في نقد الرّجال»[4]، و«شرب من ماءِ زمزم لنيْل مرتبته، والكيْلِ بمعيار فطنته»[5].

٦ - وقال جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن تَغْري بردِيّ (ت٨٧٤هـ): «الحافظ البارع، الحجة الرُّحْلَة، المؤرّخ، حافظ الشّام ومُقرِؤه....»[6].

وقال: «وطلب الحديث بنفسه، وقرأ وكتب بخطِّه كثيراً من الكتب والأجزاء، وحصَّل الأصول، وانتقى وتخرّج بجماعةٍ من شيوخه، وروى عن مثله ودونِه، وعُنيَ بالحديث أتمّ عناية، وبرَعَ فيه، وصنّف وأرَّخ، وصحّح وعلّل، وقرأ القراءات السّبعة...»[7].

ثمّ قال: «وكان حافظاً، ذكياً، مليحَ التَّصوُّر، حَسَنَ الخُلُق، حُلْوَ المحاضرة، متعبِّداً، وله أورادٌ هائلة، وتصانيفُ كثيرةٌ مفيدة»[8].

٧ - وقال سبط ابن حجر يوسف بن شاهين الكركي (ت٨٩٩هـ):

---

(١) علّق الشوكاني على هذا بقوله: «لا باعتبار تحرير أخبار غيرهم، فإنّ غيره أبسط منه» «البدر الطالع» (٢/ ١١٠).

(٢) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).

(٣) «الدر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).

(٤) «نزهة النظر» (ص١٩٠).

(٥) «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٤) وانظر (ص١٣٤).

(٦) «المنهل الصافي» (٦/ ٦٩/ب).

(٧) «المصدر نفسه» (٦/ ٧٠/ أ).

(٨) «المصدر نفسه» (٦/ ٧٠/ أ).

«الشّيخ الإمام العالم العلاّمة، حافظُ الوقت، الذي صار هذا اللّقب عَلَماً عليه وعَلاَمَة، . . .»[1].

ثمّ قال: «فلِلّه دَرُّه مِن إمام محدِّثٍ مقتدى مشهور، مَن فَاه بما عنده يُلقَى بالقَبول والسّرور، بتاريخ الإسلام صار عَلَماً معلَّماً، وميزانِه الذي صاغه من الذهب الإبريز راجحاً معظَّماً، فكم دخل في جميع الفنون، وخرّج وصحّح، وعدّل وجرّح، ورجّح وأتقن هذه الصناعة، وفاق فيها نِعْمَت البضاعة، وهو الإمام سيّد الحفّاظ، رأسُ المعاني والألفاظ، إمامُ المحدِّثين والنّاقدين»[2].

إلى أن قال: «وعُني بهذا الفنّ أعظمَ عناية، وبَرَع فيه، وخدمه اللّيل والنّهار، وصنّف وأرّخ، وصحّح وعلّل، وجَرَح وقَدَح، وفرَّع وأصَّل، وحدّث وصنّف التّصانيف المفيدة، وخرّج التّخاريجَ الحسنةَ السّعيدة»[3].

٨ ـ وقال الحافظ جلال الدِّين أبوبكر عبد الرّحمن بن محمّد السّيوطي (ت٩١١هـ): «الإمام الحافظ، محدِّث العصر، وخاتمة الحفّاظ، ومؤرِّخ الإسلام، وفَرْد الدّهر، والقائمُ بأعباء هذه الصّناعة. . . وطلبَ الحديث وله ثماني عشر سنةً، فسمع الكثيرَ ورحل وعُنِيَ بهذا الشّأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسختْ فيه قدمُه، وتلا بالسّبع، وأذعن له النّاس»[4].

٩ ـ وقال الحافظ محمّد بن عليّ الشّوكانيّ (ت١٢٥٠هـ): «الحافظ الكبير، المؤرّخ صاحب التّصانيف السّائرة في الأقطار»[5].

وقال: «وجميعُ مصنَّفاته مقبولةٌ مرغوبٌ فيها، رحل النّاس لأجلها، وأخذوها عنه وتداولوها، وقرأوها وكتبوها في حياته، وطارت في جميع

---

(١) «رونق الألفاظ» (٢/ ٣٤/ب).
(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤/ب ـ ٣٥/أ).
(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٥/أ ـ ٣٥/ب).
(٤) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨).
(٥) «البدر الطالع» (٢/ ١١٠).

بِقَاعِ الأرض، وله فيها تعبيراتٌ رائقة، وألفاظٌ رشيقةٌ، غالباً لم يَسْلُك مسلكَه فيها أهلُ عصره، ولا مَن قبلهم ولا من بعدهم.

وبالجملة فالنّاس في التّاريخ من أهل عصره فَمَنْ بَعدَهم عيالٌ عليه، ولم يجمع أحدٌ في هذا الفنّ كجمعه، ولا حرّره كتحريره»[1].

١٠ ـ وقال العلاّمة عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني المغربيّ (ت١٣٨٣هـ): «هو إمامُ الحفّاظ، زينةُ المحدّثين وإمامُهم، الحَكَمُ العدلُ في الجرح والتّعديل...»[2].

ولما نقل قول السّيوطي فيه: «إنّ المحدّثين عيالٌ الآن في الرّجال، وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزّي، والذّهبي، والعراقيّ، وابن حجر»[3].

علّق عليه بقوله: «إذْ له في أسماء الرّجال وتراجمهم ما لم يأتِ به أحدٌ»[4].

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ١١١).

(٢) «فهرس الفهارس» (١/ ٤١٧).

(٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨).

(٤) «فهرس الفهارس» (١/ ٤١٩).

وثمة أقوال في الثناء على الحافظ الذهبي رحمه الله، منها ما هو منقولٌ عن بعض شيوخه، ضمّنها ترجمته بعضُ من نقلت أقوالهم فيه، وفيما ذكرته كفاية ـ إن شاء الله ـ لتوضيح مرتبة الحافظ الذهبي ومكانته عند أهل العلم في عصره وبعده. والله أعلم.

وقد طعن بعض العلماء والمؤرّخين في الحافظ الذّهبي بما لا يقوم أمام النّقد العلمي، ولا يستقيم في ميزان علم الجرح والتعديل، منهم عصريُّه خليل بن كِيكلدي العلائي، وتلميذه تاج الدّين السبكي، وابن المرابط المغربي، وغيرهم، وقد أجاب عمّا أوردوه على الذهبي، وذبّ عنه كلٌّ من شمس الدّين محمد بن عبد الرحمٰن السّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٢ ـ ١٠٥، وص١٣١ ـ ١٣٦)، والشّوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١١١ ـ ١١٢)، والدكتور بشّار عوّاد في «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٤٥٨ ـ ٤٦٥)، وعبد الستار الشيخ في «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» (ص٢٣٤ ـ ٢٦٣).

المبحث الخامس
وفاته وذكر أولاده

أَضرّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في أخريات حياته قبل موته بأربع سنين أو أكثر[١] بماءٍ نزل في عينيه، وكان يتأذّى ويغضب إذا قيل له: لو قدحت هذا لرجع إليك بصرك، ويقول: «ليس هذا بماء، وأنا أعرف بنفسي، لأنّني ما زال بصري ينقص قليلاً قليلاً إلى أن تكامل عدمُه»[٢]، وتُوفي ـ رحمه الله ـ بالمدرسة المنسوبة لأمّ الصّالح في قاعة سكنه[٣]، ليلة الاثنين بعد العشاء قبل نصف الليل[٤]، ثالث ذي القعدة سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة، ودُفن في مقابر باب الصّغير[٥].

وقد رثاه غيرُ واحدٍ من تلاميذه منهم صلاح الدين الصفدي[٦]، وتاج الدين السبكي[٧]، وغيرُهما.

وقد خلّف ثلاثةً من أولاده عُرفوا بالعلم، وهم: ابنته أَمَة العزيز، وأبناؤه: أبو الدّرداء عبد الله، وشهاب الدّين أبو هريرة عبد الرحمٰن[٨].

---

(١) حدّد ذلك تلميذه الحسيني بسنة ٧٤١هـ، انظر «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٦)، و«ذيل العبر» (ص١٤٨).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، وقد بدا قولُه هذا واضحاً في شكواه ضعفَ بصره، في أثناء كتابته «سير أعلام النبلاء»، الذي هو من أواخر مؤلفاته ـ رحمه الله ـ كما سيأتي.

(٣) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٥).

(٤) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٦).

(٥) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، و«طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٥).

(٦) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥).

(٧) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٨) انظر عنهم «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).

المبحث السادس
آثاره العلمية

خَلَّف الحافظ الذهبيّ ـ رحمه الله ـ مصنّفاتٍ كثيرة، ومختصراتٍ مفيدةً في مختلف مجالات العلوم الشرعيّة، فقد كان ـ رحمه الله -كما قال الحافظ ابن حجر: «أكثر أهل عصره تصنيفاً»[1].

وقد عُني د. بشار عوّاد معروف في رسالته **«الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»**[2] بذكر آثار الذهبي العلمية، سواء ما كان منها تأليفاً، أم اختصاراً، أم تخريجاً، ورتّبها حَسْبَ موضوعاتها، مع الإشارة إلى من ذكرها من المؤلّفين السّابقين، والتنبيه إلى المطبوع منها والمخطوط.

ثمّ استدرك عليه ما فاته منها الباحثُ قاسم عليّ سعد في رسالته **(منهج الذّهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال)**[3]، ونبّه إلى بعض أوهام وقعتْ له.

كما استدرك عليهما أيضاً الأستاذ مجد أحمد سعيد مكيّ، أسماء ثمانية كتب في مقدمة كتابه **«أقوال الحافظ الذهبي النقدية من كتابه سير أعلام النبلاء»**[4].

ومع ذلك فثمّة أجزاء وتخاريخ للحافظ الذّهبي فاتتْهم الإشارةُ إليها، وهي كما يلي:

١ ـ جزء في أحاديث زيارة النبيّ ﷺ:

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ في «تاريخ الإسلام»[5] ترجمة «عبدالله بن

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).

(٢) انظر الفصل الثاني (ص١٣٩وما بعدها).

(٣) انظر (١/ ٢٦وما بعدها).

(٤) انظر (ص٣١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢١٣).

عمر العُمريّ» ـ بعد ذِكْرِه حديث: (من زار قبري ـ أو قال ـ: من زارني كنت له شفيعاً...): «وقد كنتُ أفردت أحاديث الزّيارة في جزءٍ».

٢ ـ جزءٌ لأبي عبدالله محمد بن مسلم الدّمشقيّ الصالحيّ (ت٧٢٦هـ):

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[1] في ترجمته: «وخرّج له المزّي تُسَاعيّات، وخرَّجت أنا له جزءاً».

٣ ـ منتخبٌ من حديث يحيى بن إسحاق بن خليل الشّيباني المقدسي (ت٧٢٤هـ):

قال في «معجم الشيوخ»[2] في ترجمته: «أخبرنا يحيى بن إسحاق الفقيه بانتخابي له[3] سنة أربع عشر وسبع مئة...».

٤ ـ مشيخة ابن المنادي: إسماعيل بن عبد الرّحمن بن عمرو (ت٧٠٠هـ).

قال في «تاريخ الإسلام»[4]: «وخَرَّجت له مشيخةً في جزءٍ واحدٍ».

٥ ـ مشيخة عُبادة بن عبد الغني الحرّاني ثم الدّمشقي[5] (ت٧٣٩هـ):

---

(١) (الورقة ٦٩/ب).

(٢) (٢/٣٦٩).

(٣) الانتخاب: هو أن يأتي طالب الحديث على أحاديث شيخ مُكثر، فينتقي منها أجودها ممّا لا يجده عند غيره، ويتجنب المُعَادَ من رواياته، ثُم يقرأها على ذلك الشّيخ. وهذا مفيدٌ للطّالب لا سيّما إذا كان الشّيخ متعسِّراً في الرّواية، ولا يمكن الطالب المكثُ عنده فترة طويلةً لكونه غريباً في البلد أو نحو ذلك. انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ١٥٥وما بعدها).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣١١/ب).

(٥) قال عنه في «معجم الشيوخ» (١/ ٣١٦): «صاحبي وخِصِّيصي ودادي، أحسن الله إليه،... وكان ذا علم ودينٍ وتَعَبُّد، صحبتُه مدّة، ونعم الرّجل هو، يسع الجماعةَ بالخدمة والإفضال والاحتمال، فالله يصلحه ويسدِّده ويبارك في عمره،...».

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[1]: «وخرّجت له مشيخةً».

٦ ـ مشيخة محمّد بن يوسف يعقوب الإربلي (ت٧٠٤هـ):

٧ ـ ذيل مشيخة محمّد بن يوسف بن يعقوب الإربلي (ت٧٠٤هـ):

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[2] في ترجمته: «خرّجت له مشيخة، ثمّ ذيّلت عليها».

وقال في «ذيل العبر»[3]: «وتفرّد بأشياء، خرّجت له مشيخةً».

٨ ـ ترجمة كمال الدين عبد الرزّاق بن أحمد بن محمد البغدادي:

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[4]: «قد أفردت له ترجمة في جزء».

المبحث السابع
دراسات علمية حول الحافظ الذهبي
وبعض مؤلفاته:

اعتنى غيرُ واحدٍ من الباحثين المعاصرين بالكتابة عن الذهبي ـ رحمه الله ـ وتراثه العلمي، ودراسة بعض كتبه، وقد نُشر بعض ما كُتب عنه مفرداً، وكثيرٌ منه رافق تحقيق بعض كتبه، ومنه ما نُشر على غرار مقالاتٍ في بعض الدّوريات العلميّة.

وهذه إشارةٌ إلى بعض تلك الدّراسات من رسائل، وكتب ومقالات:

---

(١) (الورقة ١٠٥/أ).
(٢) (الورقة ١٥/ب).
(٣) (ص١٠).
(٤) «ذيل سير أعلام النبلاء» (ص٢٥٥) من المطبوع باسم (ذيل تاريخ الإسلام) تحرفت كلمة (أفردت) إلى (أخردت) بالخاء .

أولاً: الرسائل العلمية:

١ ـ الذّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام:

رسالة كتبها د. بشّار عوّاد معروف، ونال بها درجة الدكتوراه في جامعة بغداد، وطُبعتْ في مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى/ ١٩٧٦م.

٢ ـ منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

رسالة أعدّها الباحث قاسم علي سعد لنيل درجة الماجستير، في كليّة أصول الدّين بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية بالرياض ـ عام ١٤٠٥هـ، وقد نَشَرَ منها «صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي»، طُبعتْ في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ.

٣ ـ أقوال الحافظ الذهبي النقدية، في علوم الحديث من كتابه سير أعلام النبلاء:

رسالة قدّمها الأستاذ مجد أحمد سعيد مكي لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدّعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام ١٤٠٩هـ.

٤ ـ منهج الإمام الذهبي في العقيدة، وموقفه من المبتدعة:

رسالة تقدّم بها الباحثُ سعيد بن عيضة بن عبدالله الزهراني لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، بالرّياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، سنة١٤١١هـ.

٥ ـ الآثار الواردة عن أئمّة السّنة في أبواب الاعتقاد من كتاب «سير أعلام النبلاء» جمعاً ودراسة:

رسالة أعدّها د. جمال بن بشير بادي، ونال بها درجة الدكتوراه، في الجامعة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم

العقيدة، عام ١٤١٤هـ، وطُبعتْ في دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤١٦هـ.

ثانياً: المؤلفات والمقالات المفردة:

١ ـ تصحيح الجزء الأول من سير النبلاء:

مقال نشره صلاح الدين المنجد، في مجلة معهد المخطوطات العربية، بتاريخ ١/ شوال/ ١٣٧٦هـ.

٢ ـ الحافظ شمس الدّين الذّهبي وأهمّ مصنّفاته:

مقالٌ نشره صادق محمود جميلي في مجلّة الرّسالة الإسلامية، العدد ٧، ٨، ذوالحجة عام ١٣٨٨هـ.

٣ ـ حول اسم كتاب العبر للذهبي:

مقالٌ نشره صلاح الدّين المنجد، في مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٤، رمضان، عام١٣٩٣هـ.

٤ ـ موقف الإمام الذهبي من الجاحظ، وأبي الفرج الأصفهاني:

مقالٌ نشره فاروق صالح باسلامة، في مجلّة المنهل، العدد ١٠، ذو الحجة، عام ١٣٩٨هـ.

٥ ـ تاريخ الإسلام للذهبي، وموقف مركز إحياء التراث منه:

مقال نشره الشيخ حمد الجاسر، في مجلة العرب السعودية، العدد ٧-٨، محرم ـ صفر، عام١٣٩٩هـ.

٦ ـ تعليقات على تحقيق السّير للذهبي:

مقالٌ نَشَره مطاع الطّرابيشي، في مجلّة مجمّع اللّغة العربيّة بدمشق العدد٥٨، ٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٠٣هـ.

٧ ـ مصنّفات حذّر منها الإمام الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء):

بحث نشره محمد بن زكريا بن علي أبو غازي، في مجلة الحكمة، العدد ١٥/ صفر/ ١٤١٩هـ.

٨ ـ الإمام الذهبي ترجمته، وبعض آرائه، وأساليبه التّربوية:

تأليف عبد الرّحمٰن سعد النّحلاوي، نشره مكتب التربية لدول الخليج، عام ١٤٠٩هـ.

٩ ـ الحافظ شمس الدين الذهبي:

تأليف د. حسن شميساني، وطبع في دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى/ ١٤١١هـ.

١٠ ـ الإنصاف سبيل للائتلاف واجتماع الكلمة:

إعداد عبيد بن أبي نفيع الشعبي، طبع دار الوطن للنشر ـ الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

١١ ـ أخبار النساء في (سير أعلام النبلاء):

إعداد عبيد بن أبي نفيع الشعبي، طبع دار الوطن للنشر ـ الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

١٢ ـ الحافظ الذهبي مؤرِّخ الإسلام، ناقد المحدِّثين، إمام المعدِّلين والمجرِّحين:

تأليف عبد الستار الشّيخ، طُبع في دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى/ ١٤١٤هـ.

١٣ ـ كشف الغطاء عن أحكام الذهبي في سير أعلام النبلاء (على الأحاديث والقصص والأنباء):

جمع وترتيب يحيى بن عبدالله بن يحيى البكري الشهري، طُبع في أضواء السّلف، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤١٨هـ.

١٤ ـ قال الذهبي:

جمع وترتيب عمر بن موسى الحافظ، طبع في دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤٢٠هـ.

١٥ ـ المصنافات التي تكلم عنها الإمام الذهبي ـ وبيان الطبوع ـ المخطوط ـ المفقود ـ تأليف أبي إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير ـ لم يطبع.

ثالثاً: الدراسات المرافقة لتحقيق الكتب:

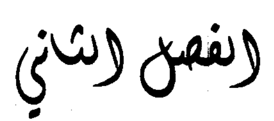
هناك درساتٌ أخرى عن الحافظ الذّهبي، رافقتْ تحقيق بعض مصنّفاته منها:

١ ـ دراسة صلاح الدّين المنجد عند تحقيقه لكتاب (العبر في خبر من غبر).

٢ ـ ودراسة د. بشّار عوّاد في مقدّمة (سير أعلام النبلاء).

٣ ـ دراسة د. محمّد عوامّة لكتاب (الكاشف).







الفصل الثاني

دراسة حول ترتيب أهم كتب الحافظ الذّهبيّ في الرجال على تواريخ تأليفها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مجمل الطرق الموصلة إلى ترتيب كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.

المبحث الثاني: دراسة حول ترتيب أهم كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.



المبحث الأول

مجمل الطرق الموصلة إلى ترتيب كتب الحافظ الذهبي في الرجال على تواريخ تأليفها

مجملُ الطرقَ التي تُتبَع للوصول إلى ترتيب كتب الذّهبيّ في الرّجال التي يتناولها هذا الفصل بالذكر والدّراسة، هي كما يلي:

أولاً: وجود نصٍّ من الذّهبيّ - رحمه الله - على تاريخ تأليفه لكتابٍ من كتبه إمّا في مقدّمة الكتاب أو في آخره عند انتهائه.

ثانياً: أنْ يَنصّ أحد العلماء على ذلك.

ثالثاً: أنْ تُوجَد إحالةُ الذّهبيّ في كتابٍ له على كتابٍ آخر له في أثناء ترجمةٍ من تراجمه، كأن يحيل في كتابه «سير أعلام النبلاء» على كتابه «تذكرة الحفاظ» وفي «تذكرة الحفاظ» على كتابه «ميزان الاعتدال» وفيه على «تاريخ الإسلام»، فيُعرَف بذلك أنَّ ترتيبها على النّحو الآتي:

كتاب «تاريخ الإسلام»، ثمّ «ميزان الاعتدال»، ثمّ «تذكرة الحفّاظ»، ثمّ «سير أعلام النبلاء».

وهذه الطّريقة يُستَأنس بها، ما لم تَقُم قرينةٌ تقضي بخلافها، كأن يحيل الذّهبيّ في كلٍّ من كتابين على الآخر منهما، فهذا يُعطي الباحثَ إشارةً إلى أنّ المؤلف ألّف الكتابين معاً في فترةٍ زمنيةٍ واحدة، إلا حيثُ يتبيّن بالتّاريخ، أو بدلالةٍ أخرى غيرُ ذلك، كأنْ يكون أحدُ الكتابين أسبقَ في التّأليف، لكنّه تأخّر تبييضُه حتّى كان الانتهاء من الآخر، فلمّا جاء لتبييض السّابق أحال فيه على اللاّحق.

رابعاً: إذا ترجم المؤلّف في كتابٍ من كتبه لبعض معاصريه، وذَكَرَ تواريخَ وفيات بعضهم وأغفلَ ذكر ذلك لبعضهم، أو نصَّ على وُجوده حياً، كأن يقول مثلاً «وهو حيٌّ إلى الآن» استُأْنِس بذلك على أنّ تأليف ذلك الكتاب كان قبل تلك الفترة التي تُوُفّي فيها المترجَم.

إلاّ أنّ الذّهبيّ في بعض كتبه كان يترك بياضاً في تراجم بعضِ معاصريه، ليُلحِق سنة وفاتهم إن تُوفوا في حياته، فمثل هذا الإلحاق لا يدلُّ

على تأريخ التأليف، فمثلاً كان كتابه «تذكرة الحفاظ» متقدِّماً في التّأليف على كتابه «سير أعلام النبلاء» الذي كان الانتهاء من تأليفه سنة ٧٣٩هـ، لكن النّاظر في «تذكرة الحفاظ» يجدُ أنّ الذّهبيّ أثبتَ فيه سني وفيات من توفوا في سنة ٧٤٢هـ. مثلاً كشيخه الحافظ أبي الحجاج المزّي ـ رحمه الله ـ وهذا وجهه ما تقدَّم من ترك بياضٍ في تراجم هولاء لإلحاقها فيما بعد، ولا يتعارض ذلك مع ما تقرَّرَ من تقدُّمه على كتاب «سير أعلام النبلاء».

خامساً: ومن الطّرق التي يُستَأْنَس بها في معرفة تأريخ تأليف كتابٍ مّا، تنصيصُه على سنةٍ من السّنوات في أثناءِ عرضه لمادّة الكتاب، كأن يقول مثلاً: «والآن وهو سنة سبع وثلاثين وسبع مئة». وهذا يُعطي دلالةً على تأخُّر هذا الكتاب عن كتابٍ له نصّ لتأريخ تأليفه على سنةٍ دون هذه.

لكن يُلاحظ بأنَّ المؤلِّف أحياناً يُضيف مثلَ هذه التّواريخ في أثناء تبييضه للكتاب، كما سيأتي ذلك عند تحديد سنة تأليف كتابه «تاريخ الإسلام». فلا يتعارض ذكرُ هذه السّنة في أثناء عرض مادّة الكتاب مع ما يتقرّر من سنة تأليفه، وإنّما يُستَأنس بمثل ذلك في حال عدم وجود معارضٍ قوي. والله أعلم.

المبحث الثاني
دراسة حول ترتيب أهم كتبه
في الرجال على تواريخ تأليفها

كان الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من أكثر النّاس تأليفاً في تراجم الرّجال، ونقدهم جرحاً وتعديلاً، فقد ألّف في ذلك مصنَّفاتٍ كثيرةً، منها ما هو موضوعٌ من قِبَلِه ابتداء، ومنها ما كان اختصاراً لكُتُب غيره من العلماء[1].

(١) انظر ذكر مؤلفاته في ذلك في رسالة «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (١٥٥ ـ وما بعدها).

وواقع الحال الآن، أن كُتُبه منها ما هو مطبوعٌ متداوَلٌ بين الباحثين، ومنها ما لا يزال مخطوطاً، ومنها ما لم يُكْتَشَفْ وجودُه إلى الآن، ولذلك كان لا بدّ أن تقتصر هذه الدراسة على الأهمّ من تلك الكتب الموجودة.

ويتجلّى ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ما تبين من بعض الطّرق السّابقة تاريخ تأليفه، أو الفترة الزّمنية التي أُلِّف فيها:

وترتيب ذلك كما يلي:

١ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:

قال د. بشار عواد: «ليس لدينا ما يُشير إلى الوقت الذي بدأ الذّهبيّ فيه بتأليف كتابه، ولكنّا نعلم يقيناً أنّه فرغ من إخراجه الأوّل في جُمادى الآخرة من سنة٧١٤هـ، كما جاء بخطّه في آخر المجلّدة الأخيرة[(١)]»[(٢)].

كما يرى د. بشّار أيضاً، أنّ الذّهبيّ لم يُبيِّض من هذا الكتاب سوى المئة الثّانية، أو قسم منها على الأقلّ، وذلك في سنة٧٢٦هـ، لقوله في آخر (حوادث ووفيات سَنة ١٩١-٢٠٠هـ)[(٣)]: «فرغت من تبييض الطبقة تبييضاً ثانياً في سنة٧٢٦هـ»[(٤)].

---

(١) قال في آخر الجزء الحادي والعشرين (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣٤٥/ب ـ أيا صوفيا): «وهذا آخر ما قضى الله لي تأليفه من كتاب تاريخ الإسلام، فرغت منه في جمادى الآخرة، سنة أربع عشر وسبع مئة. قاله محمد بن أحمد بن عثمان».

(٢) مقدمته على تحقيق (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص١٣ ـ ١٤).

(٣) المخطوط (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ٢٠٠) نسخة أياصوفيا، بخط الحافظ الذّهبيّ الورقة٣٠١/أ) ووقع في المطبوع (ص٥١٥). (وأنهى المؤلف تبييضاً ثانياً في سنة ٧٣٦هـ) وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وانظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٢٥/ الهامش رقم٢).

(٤) انظر مقدمته على تحقيق (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص١٤).

وقد جاء أيضاً في (حوادث ووفيات سنة ١٧١-١٨٠هـ)[١] ترجمة «الليث بن سعد المصري» ما يدل أيضاً على تبييضه لتلك الطَّبقة، وهو قولُه: «ومناقب الليث كثيرة، وعلمه واسع، وقد وقع لي من عواليه، لكن اليوم[٢] على وجه الأرض في عام ستَّةٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ مَنْ بينه وبين اللّيث ستةُ أنفسٍ[٣]، وهذا علوٌّ لا نظير له أصلاً».

لكن ورد في (حوادث ووفيات سنة ٣٨١-٤٠٠هـ)[٤]، ترجمة «عبدالله بن أحمد بن حَمّويه» قولُ الذّهبي: «وله جزءٌ مفيدٌ، عَدَّ فيه أبوابَ الصَّحيح، وعدَّ ما في كلِّ كتابٍ من الأحاديث، فأورد ذلك الشّيخ محيي الدِّين في مقدّمة ما شرح من الصّحيح، وأعلى شيءٍ يُروَى في سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة، حديثُ[٥] الحموي هذا، وقعت لنا [الكتب][٦] المذكورة من طريقه».

كذا ورد هذا السّياق بالتّنصيص على سنة٧٢٣هـ، في هذا الموضع في المخطوط من نسخة أحمد الثّالث، الّذي هو بخطّ محمّد بن عمّار المالكي، ومحمّد بن أحمد إينال[٧].

وهذا النّص يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون الذّهبيّ قد بيّض أيضاً من كتابه هذا غيرَ المئة الثّانية،

---

(١) (ص٣١٤).

(٢) وضع المحقق هنا كلمة [ليس] بين المعقوفتين، ممّا يدل على أنها من زياداته، والصواب عدمها. انظر قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/٢٢٦) ترجمة «الليث بن سعد»: «وهو إمام حجّة، كثير التّصانيف بين أبي العباس بن الشّحنة وبينه ستة أنفس، وهذا غاية العلو».

(٣) هو أبو العباس بن الشحنة ـ كما في الهامش السابق ـ واسمه: أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن الحسن، قال فيه الذهبي: «المعمر الكبير، رحلة الآفاق نادرة الوجود»، وكان من أعلى الناس إسنادا في وقته، توفي سنة٧٣٠هـ، انظر ترجمته في «معجم الشيوخ» (١/١١٨ ـ ١١٩).

(٤) (ص٣٤).

(٥) في المطبوع (حدث الحموي) والتصويب من المخطوط.

(٦) هذه الكلمة ساقطة في المطبوع واستدراكها من المخطوط.

(٧) انظر منه (حوادث ووفيات سنة٣٨١ ـ ٤٠٠هـ الورقة١٤٦)، وانظر وصف هذه النسخة في رسالة «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٤٣).

بل وصل تبييضه إلى (حوادث ووفيات سنة ٣٨١-٤٠٠هـ).

الثاني: أن يكون السّياق واقعاً في الزّيادات التي زادها الذّهبيّ في حواشي نسخته، فألحقها النّساخ بعد ذلك بالأصل، لمكان كونها من المؤلّف نفسه.

وهذا الأخير هو الصّواب، فقد وردت هذه العبارة كلُّها في نسخة (أيا صوفيا بتركيا) التي هي بخطّ الذّهبيّ نفسه فيما زاده من الحواشي، على أصل الكتاب[(١)].

وقد أحال الحافظ الذّهبيّ على «تاريخ الإسلام»، في عدد من كتبه منها «سير أعلام النّبلاء»، وذلك بكثرةٍ[(٢)].

---

(١) انظر منه الجزء الثاني عشر «حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤٠٠هـ الورقة ١٦٠/أ».

(٢) انظر مثلا (١/ ٥٥٦) ترجمة «سلمان الفارسي»، و(٣/ ٥٨) ترجمة «عمرو بن العاص»، و(ص٣٨٠) ترجمة «عبد الله بن الزبير»، و(٤/ ٣٦) ترجمة «يزيد بن معاوية»، و(ص٩٧) ترجمة «الأحنف بن قيس»، و(ص١٨٠) ترجمة «سعيد بن وهب»، و(٦/ ٥٩) ترجمة «أبي مسلم الخراساني»، و(ص١٠٦) ترجمة «عمرو بن عبيد»، و(٧/ ١٧٨) ترجمة «عبد الرحمٰن بن يزيد السلمي»، و(ص١٨٠) ترجمة «عبد الواحد بن زيد»، و(ص٤٢٥) ترجمة «داود الطائي»، و(١١/ ٥٢٤) ترجمة «محمد بن كرام»، و(١٢/ ٥٠٠) ترجمة «محمد بن عبد الله بن عبد الحكم»، و(ص٥٤٦) ترجمة «المعتمد على الله»، و(١٣/ ٤٨٨) ترجمة «ابن الأغلب»، و(ص٥٦٢) ترجمة «أبي عمرو الخفاف»، و(١٥/ ٤٤٧) ترجمة «محمد بن أحمد بن الحداد» و(١٦/ ١٩٢) ترجمة «كافور الإخشيدي»، و(ص٢٠١) ترجمة «أحمد بن الحسين المتنبي»، و(ص٢٢١) ترجمة «محمد بن محمد بن بقية»، و(١٧/ ٢٧٦) ترجمة «علي بن عبد الله بن الحسن»، و(ص٥٣٥) ترجمة «الحسين بن عبد الله بن سينا»، و(ص٥٧٧) ترجمة «جلال الدولة»، و(١٨/ ١٣) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(ص٩١) ترجمة «محمد بن الحسين القاضي أبي يعلي»، و(ص٢٤٤) ترجمة «ابن المهتدي بالله محمد ابن علي»، و(١٩/ ١٢٥) ترجمة «محمد بن أبي نصر الحميدي»، و(ص١٩٦) ترجمة «بركيا روق»، و(ص٢٥١) ترجمة «عبد الوهاب بن محمد الفامي»، و(٢٠/ ١١٢) ترجمة «أحمد بن محمد بن العريف»، و(ص٢١١) ترجمة «أحمد بن محمد الأرجاني»، و(ص٣٨٠) ترجمة «الشيخ رسلان بن يعقوب»، و(٢١/ ٢٦٣) ترجمة «القاسم بن فيره الشاطبي»، و(ص٣٧٦) ترجمة «عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي»، و(ص٤٩٧)، ترجمة «عيسى بن عبد العزيز الجزولي»، و(٢٢/ ٩) ترجمة «محمد بن أحمد المقدسي»، و(ص١٠٢) ترجمة «عبد الله بن عثمان اليونيني»، =

وكذا في كتابه «تذكرة الحفاظ»[1]، وكتابه «ميزان الاعتدال»[2].

وجاءت في «تاريخ الإسلام» الإحالة على «ميزان الاعتدال»[3]، و«معرفة القراء الكبار»[4]، مع تأخّرهما عنه في التّأليف كما سيأتي. وهذا

= و(٢٣/ ٤٩) ترجمة «محمد بن علي بن عربي الحاتمي»، و(ص٢٢٧) ترجمة «علي بن الحسن الحريري»، و(ص٣٠٠) ترجمة «عيسى بن أحمد بن إلياس»، و(ص٣٢٣) ترجمة «عبد العظيم بن عبد القوي المنذري»، ومواضع عدة.

(١) انظر (١/ ٢١٢) ترجمة «الإمام مالك بن أنس»، و(ص٣٠٩) ترجمة « وكيع بن الجراح»، و(ص٣٦٢) ترجمة «الإمام محمد بن إدريس الشافعي»، و(٢/ ٤٢٠) ترجمة «يحيى بن بكير»، و(ص٤٩٦) ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، و(ص٥٣٣) ترجمة «محمد بن أسلم بن سالم»، و(ص٦٤٢) ترجمة «صالح بن محمد جزرة»، و(٣/ ٧٩٧) ترجمة «أحمد بن عمير بن جوصا»، و(٤/ ١٢٢٠) ترجمة «أبي عبد الله الحميدي»، و(ص١٣٤٥) ترجمة «عبد الرّحمٰن بن الجوزي»، و(ص١٤٤٤) ترجمة «رشيد الدين يحيى بن علي العطار» و(ص١٤٦٦) ترجمة «ابن الصابوني»، ومواضع عدة.

(٢) انظر على سبيل المثال (١/ ١٠٤) ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، (ص١١٢) ترجمة «أبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله»، (ص٢٢٣) ترجمة «إسماعيل بن أبي أويس»، و(٢/ ٢٠٥) ترجمة «سليمان بن داود الشاذكوني»، و(ص٢٣٧) ترجمة «سهل بن زياد أبي زياد»، و(٣/ ٦٦٦) ترجمة «محمد بن عمر الواقدي»، و(٤/ ٢١) ترجمة «محمد بن كرام السجستاني»، و(ص٩٩)، ترجمة «مسعود بن الحسين الحلبي»، و(ص٢٢١) ترجمة «موسى بن محمد بن كثير»، و(ص٢٣١) ترجمة «ميسرة بن عبد ربه»، و(ص٣٠٤) ترجمة «هشام بن عمار»، و(ص٣٦٢) ترجمة «يحيى بن أكثم القاضي»، وغير هذه المواضع.

(٣) انظر ذلك في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص٥٦) ترجمة «أبان بن أبي عياش»، و(الحوادث نفسها ص٦٥) ترجمة « إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة»، و(حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٧٦) ترجمة «عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب».

(٤) انظر ذلك في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٣٠هـ ص٣١٠) ترجمة «يزيد بن القعقاع أبي جعفر المدني»، و(حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٨٦) ترجمة «حمزة بن حبيب الزيات»، و(الحوادث نفسها ص٦٨٧) ترجمة «أبي عمرو بن العلاء»، و (حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٨٥) ترجمة «نافع بن أبي نعيم» و(حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص١٧٩) ترجمة «سليم بن عامر الحنفي»، و (حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٣٨) ترجمة «ورش بن عثمان المقرىء»، و(ص٤٩٨) ترجمة «أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي».

لا يتناقض مع ما تقدَّم تقريرُه؛ لأنّ تلك الإحالةَ كلَّها واقعةٌ في القسم الذي أعاد الذّهبيّ تبييضَه سنة٧٢٦هـ، وهو من أوّل الكتاب إلى آخر المئة الثّانية كما سلف، وذلك بعد انتهائه من تأليفه الكتابين المذكورين.

وممّا يؤكّد ذلك أيضاً قولُه في المجلد الأول من «ميزان الاعتدال»[1] في ترجمة «الحسن بن الصبّاح الإسماعيلي»: «وله أخبارٌ يطول شرحُها، لخّصتها في تاريخي الكبير، في حوادث سنة أربعٍ وتسعين وأربعِ مئةٍ». فكونُه يحيل في المجلّد الأول من «ميزان الاعتدال» إلى ما في حوادث سنة ٤٩٤هـ، يَدفع احتمال تأليفهما في فترةٍ زمنيّةٍ متقاربة، ويُطابقُ واقعَ الحال الذي دلّ عليه تنصيصُه على تاريخ تأليف الكتابين. والله أعلم.

٢ ـ العبر في خبر من غبر:

اختصره الحافظ الذّهبيّ من كتابه «تاريخ الإسلام»[2] بعد انتهائه منه، وانتهى من اختصاره سنة ٧١٥هـ[3]، وأضاف إليه أشياءَ لم تَرد في الأصل[4].

٣ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

«يُستَنتَج من قول الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الشّيخ نصر المنبجي»: «وهو حيّ يُرزق»[5] أنّه ألّف كتابَه هذا قبل سنة ٧١٩هـ؛ لأنّ وفاة الشّيخ نصر كانت في جمادى الآخرة سنة ٧١٩هـ، بل لعلّه قبل ذي القعدة من سنة ٧١٨هـ، وهو تاريخ وفاة مجد الدين أبي بكر بن محمّد القُوَيسي الذي لم يَذكُر وفاتَه[6]»[7].

---

(١) (ص٥٠٠).
(٢) انظر «رونق الألفاظ» (الورقة٢٥/ب).
(٣) انظر مقدمة صلاح الدين المنجد لتحقيقه للجزء الأول منه (ص ج ـ ط).
(٤) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص١٧٨).
(٥) (٢/ ٧٣٦).
(٦) (٢/ ٧٤١ ـ ٧٤٢).
(٧) مقدمة تحقيق بشار عواد وزميليه لكتاب «معرفة القراء الكبار» (ص١٢).

ولعلّ الفترة الزّمنيّة لتأليفه تكون ما بين سنة٧١٦هـ - ٧١٨هـ؛ فقد نصّ على تاريخ وفاة الشّيخ علاء الدّين علي بن إبراهيم بن المظفّر الكندي سنة ٧١٦هـ[١]، وهي السّنة نفسها التي ذكرها أيضاً لوفاة أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الموصلي[٢].

وقد أحال الحافظ الذّهبيّ فيه على كتابه «تاريخ الإسلام» في أربعة مواضع[٣].

كما أحال على كتابه هذا في «ميزان الاعتدال»[٤]، وفي كتابه «سير أعلام النبلاء» بكثرةٍ[٥].

ولا يُعكِّر على القول بتأخّر هذا الكتاب عن كتابه «تايخ الإسلام» إحالتُه في «تاريخ الإسلام» عليه، فإنّ ذلك واقعٌ في القسم الذي بيّضه ثانياً كمّا تقدّم بيانُه.

---

(١) انظر فيه (٢/ ٧٣٩).

(٢) انظر (٢/ ٧٤٨).

(٣) انظر (١/ ٢٥) ترجمة «عثمان بن عفان رضي الله عنه»، و(ص٢٦٣) ترجمة «محمد بن أحمد بن واصل»، و(ص٢٦٦) ترجمة «محمد بن جرير الطبري»، و(ص٤٦٩) ترجمة «علي بن عقيل أبي الوفاء».

(٤) انظر (١/ ٥٤٠) ترجمة «الحسين بن عبد الرحمٰن»، و(ص٦٠٥) ترجمة «حمزة بن حبيب الزيات»، و(٢/ ٤٠٩) ترجمة «عبد الله بن الحسين أبي أحمد السامري».

(٥) انظر مثلا (١/ ٣٩٩) ترجمة «أبي بن كعب - رضي الله عنه - »، و(٢/ ٣٩٨) ترجمة «أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - »، و(٤/ ٣٧٩) ترجمة «يحيى بن وثاب»، و(٥/ ٢٨٨) ترجمة «أبي جعفر القاريء»، و(ص٢٩٣) ترجمة «عبد الله بن عامر»، و(٦/ ٤٠٧) ترجمة «أبي عمرو بن العلاء»، و(٧/ ٩٢) ترجمة «حمزة الزيات»، و(ص٣٣٦، ٣٣٨) ترجمة «نافع الإمام»، و(٩/ ٢٩٦) ترجمة «عثمان بن سعيد ورش»، و(١٦/ ٢٦٠) ترجمة «الحسن ين سعيد المطوعي»، و(ص٥١٦) ترجمة «عبد الله بن الحسين السامري»، و(١٧/ ٢١٤) ترجمة «أبي أحمد عبيد الله بن محمد الفرضي»، و(١٨/ ١٣) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(ص٦٠١) ترجمة « محمد بن أحمد الكركانجي»، و(٢٠/ ٣٤٧) ترجمة «أحمد بن عبد الله بن الحطيئة»، و(٢٢/ ٣١٥) ترجمة «أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى»، ومواضع أخرى.

٤ ـ تذهيب تهذيب الكمال:

كتابٌ كبيرٌ، اختصره الحافظ الذّهبيّ، من كتاب شيخه الحافظ أبي الحجاج المزّي «تهذيب الكمال في أسماء الرّجال» كما نصَّ على ذلك في مقدمته[١].

وقد انتهى المؤلف منه سنة ٧١٩هـ، واستغرق ثمانية أشهرٍ، كما صرَّح به في آخر النسخة[٢].

٥ ـ أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد تاريخ سماعه:

لم أقفْ على ما يُصرِّح بتاريخ تأليفه، ولكن يبدو أنّه ألّفه في حدود سنة ٧١٩هـ، أو في بداية سنة ٧٢٠هـ؛ فقد قال في ترجمة «عيسى بن عبد الرَّحمن بن معالي أبي محمّد المطعِّم الدَّلاّل»: «توفي في ذي الحجّة سنة تسعَ عشرةَ وسبع مئة، عن ثلاث وتسعين سنة وأشهر»[٣]، ثمّ قال بعد ذلك: «وفي الأحياء من شيوخنا غيرُ واحدٍ لسماعه ثمانون سنة وأكثر، فمنهم: . . .»، ثمّ ذكر عدّةَ تراجمَ لشيوخه الأحياء زمنَ تأليف الكتاب[٤].

ويُلاحظ أنّه ورَّخ أيضاً لوفاة هؤلاء الشّيوخ الذين وصفهم بأنّهم أحياء، وهذا من قَبيل ما يُلحقه من تواريخ وفيات المترجَمين بعد وفاتهم.

وذكر من جملة شُيوخه الأحياء شيخَه (الحسن بن عُمر بن الخليل الكرديّ)، ثمّ ورّخ وفاتَه ـ فيما ألحقه ـ بقوله: «مات في نحو سنة عشرين وسبع مئة»[٥].

---

(١) انظر (ج١/ الورقة١/ أ).

(٢) انظر مقدمة د. بشار على «تهذيب الكمال» (ص٥٣).

(٣) «من عاش ثمانين سنة» (ص١٠٨).

(٤) انظر «من عاش ثمانين سنة» (ص١٠٨ وما بعدها).

(٥) «المصدر نفسه» (ص١٠٩).

وهذا يُؤَكِّد كونَ تأليف هذا الكتاب بعد وفاة عيسى بن عبد الرحمن الدلاّل، وقبل وفاة الحسن بن عمر بن الخليل، أي في آخر سنة ٧١٩هـ أو بداية سنة ٧٢٠هـ. والله أعلم[١].

٦ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتة:

هو مختصرٌ من كتاب «تهذيب الكمال» للمزِّي، كما نصّ على ذلك في مقدّمة الكتاب[٢].

وانتهى من تأليفه سنة ٧٢٠هـ؛ فقد جاء في آخر (نسخة الظاهرية)[٣] قولُه: «تمّ الكاشف بإنتقاء كاتبه ـ والحمد لله وحده ـ يوم سابع عشر من رمضان، سنة عشرين وسبع مئة، يوم الجمعة بعد العصر. اللهمّ صلّ على محمّد وآله وسلّم تسليماً كثيراً».

٧ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين:

فَرَغ الحافظ الذّهبيّ من تبييضه لهذا الكتاب سنة ٧٢٠هـ، كما نصّ عليه في آخره[٤]، وذلك قبل تأليفه لكتابه «ميزان الاعتدال»، فقد أشار إلى ذلك في مقدّمة «الميزان» بقوله: «فهذا كتابٌ جليلٌ مبسوط... أَلّفته بعد كتابي المنعوت بالمغني»[٥].

---

(١) وقع عند د. بشار عواد في كتابه «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص١٥٦) أن الذّهبيّ ألف رسالة (من عاش ثمانين سنة) في سنة ٧١٧هـ، ولم يظهر لي مأخذه في هذا. والله أعلم.

(٢) انظر «الكاشف» (ج١/ الورقة٢/ب)، ونصه هذا مقدم على ما ذكره السبكي وغيره من أن الكاشف مختصر من «تذهيب تهذيب الكمال»؛ انظر «طبقات الشافعية» لابن السبكي(٩/ ١٠٤)، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (ج٦/ الورقة ٧٠/أ)، و«شذرات الذهب» (٦/ ١٥٥)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي (ص٣٤٨). وانظر «رونق الألفاظ» (الورقة٣٥/ب).

(٣) (ج٣/ الورقة٣٨١ أ).

(٤) انظر (٢/ ٨١٨).

(٥) (١/ ١).

وكتاب (الميزان) بَسطٌ لما في (المغني)؛ فقد قال في رسالته «الموقظة»[1]: «فأمّا من ضُعّف أو قيل فيه أدنى شيءٍ، فهذا قد ألّفت فيه مختصراً سمّيتُه بـ «المغني»، وبسطت فيه مؤلّفاً سمّيته بـ «الميزان»».

وهذا يدفع ما توهّمه ابنُ تغري بردي[2]، وتابعه عليه ابن العماد[3]، من أنّ كتاب المغني اختصارٌ لكتاب «ميزان الاعتدال».

وقد أحال في كتابه «ميزان الاعتدال»[4]، على كتابه «المغني»، كما أحال إليه في كتابه «تاريخ الإسلام» في القسم الذي أعاد تبييضه ثانياً سنة٧٢٦هـ[5].

٨ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

فَرَغ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من تأليفه لهذا الكتاب في سنة ٧٢٤هـ، وقد استغرق تأليفه أربعة أشهرٍ إلا يَومين كما نصّ على ذلك، لكنه استمرّ في مراجعته، والزّيادات عليه، وتصحيح بعض الأخطاء في مدّة تصل إلى أربع سنين، كما أن الكتاب قرئ عليه في مجالس عدّة[6].

---

(١) (ص٥٩).

(٢) انظر «المنهل الصافي» (ج٦/ الورقة٧٠/ أ).

(٣) «شذرات الذهب» (٦/ ١٥٥).

(٤) انظر على سبيل المثال (١/ ١٢٣) ترجمة «أحمد بن علي بن حمزة»، و(٢/ ٤٢٩) ترجمة «عبدالله بن سعيد الأموي»، و(٣/ ٦٥١) ترجمة «محمد بن علي بن خلف العطار»، و(٤/ ٢٩٣) ترجمة «هبيرة بن عبد الرحمٰن».

(٥) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٠٤) ترجمة «نصر بن أوس الطائي»، و(حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٦) ترجمة «خارجة بن عبدالله بن سليمان»، و(ص٣٧٩) ترجمة «عنبسة بن سعيد»، و(حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣٧٢) ترجمة «محمد بن عبد الرّحمٰن بن رداد المدني».

(٦) انظر آخر النسخة المطبوعة منه (٤/ ٦١٦)، ورسالة «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص ط ـ ل).

وقد أحال الذَّهبيّ في كتابه «تذكرة الحفاظ»، على «ميزان الاعتدال» في مواضع عدّة[1].

كما أحال عليه في «سير أعلام النبلاء» بكثرةٍ[2].

وقد تقدّم بيان إحالة الذَّهبيّ عليه في «تاريخ الإسلام» في القسم الذي بيَّضه ثانياً سنة٧٢٦هـ.

٩ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم:

لم يذكر الذَّهبيّ ولا غيرُه تاريخاً محدّداً لتأليف هذا الكتاب، ولكن ذَكَر في «مقدّمته»[3] أنّه ألَّفه بعد تصنيفه كتابه «ميزان الاعتدال»، يعني بعد سنة٧٢٤هـ، ومُقتضَى ذلك أن تكون الفترةُ بينهما ليستْ طويلة، بل لعلّه استلّه من «ميزان الاعتدال» نفسه بعد ما تبيّن له من دراسته لتراجم أولئك الثقات من خلال أقوال الأئمة النقّاد فيهم أنّ من جرحهم لم يأت بشيءٍ يُعتَمَد عليه في قبول جرحه إيَّاهم، فصار متكلِّماً في الثّقة بما لا يُوجِب ردّ حديثه، بل يَكاد يكونُ ذلك صريحَ كلام السبكيّ إذْ يقول: «ويُعجبني من كلام شيخنا أبي عبدالله الحافظِ، فصلٌ

---

(١) انظر مثلاً (١/ ٣٨٩) ترجمة «عبدالله بن صالح المصري»، و(٣/ ٨٨٤) ترجمة «أبي بكر بن أبي دارم»، و(٤/١٢٠٨) ترجمة «أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون».

(٢) انظر على سبيل المثال ـ (٤/ ١٥٥) ترجمة «الحارث بن عبدالله الأعور»، و(٥/ ٢٠٧) ترجمة «علي بن زيد بن جدعان»، و(ص٤٢٦) ترجمة «خالد بن عبدالله القسري»، و(١٧٨/٧) ترجمة «عبد الرحمٰن بن يزيد السلمي»، و(ص٣١٧) ترجمة « صدقة بن عبدالله السمين»، و(٨/ ١٦٥) ترجمة «ميسرة بن عبد ربه التراس»، و(٩/ ٣٥) ترجمة «مروان بن سالم»، و(١٠/ ١٠٣) ترجمة «محمد بن السائب الكلبي»، و(ص٤٠٥) ترجمة «عبدالله بن صالح كاتب الليث»، و(١١/ ١٥٢) ترجمة «عثمان ابن أبي شيبة»، و(١٤/ ٢٩٦) ترجمة «أحمد بن محمد السجزي»، و(١٧/ ٢٧٦) ترجمة « علي بن عبدالله بن الحسن»، و(١٨/ ١٣) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(١٩/ ١٦٥) ترجمة «محمد بن علي بن عبيد الله بن ودعان»، و(ص٢٥١) ترجمة «عبد الوهاب بن محمد الفامي».

(٣) (ص٢٣)، وانظر «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ١١١ ـ ١١٥).

ذَكَرَه بعد تصنيف كتاب الميزان...»[1]. والله أعلم.

١٠ ـ معجم الشيوخ (المعجم الكبير):

ذكر الحافظ الذّهبيّ أنّه أنهى تأليفه لهذا الكتاب في أول صفر سنة٧٢٧هـ[2].

وذكر فيه كتابه «تاريخ الإسلام»[3].

لكن قد استمر الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد التدوين الأول لهذا الكتاب في تحريره وإدخال بعض الإضافات العلمية فيه، وقُرِئ عليه في مجالسَ متعدِّدة آخرُها يوم السبت ٢٤من رمضان، سنة ٧٤٥هـ كما في آخر نسخة (دار الكتب المصرية)، فقد جاء في آخرها قولُ عبدالله بن أحمد بن يوسف الزرندي: «قرأتُ جميعَ هذا المعجم على مؤلِّفه شيخ الإسلام شمس الدّين أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز بن الذّهبيّ ـ أبقاه الله تعالى ـ في مجالسَ، آخرُها يوم السبت رابع عشرين شهر رمضان المعظّم سنة خمسٍ وأربعين وسبع مئة...»[4].

وقد ظلّت الإضافات والإشارات التي زادها الحافظ الذّهبيّ في هذه النّسخة واضحةً في تراجمها، من ذلك إضافاتُ تواريخ وفيات من تُوُفُّوا بعد التدوين الأول للكتاب وهو سنة ٧٢٧هـ مثال ذلك قوله في ترجمة «إبراهيم بن أحمد الغرافي»: «وقد عمر إلى الآن» ثم أضاف قائلا: «توفي في المحرم سنة ٧٣٨هـ»[5].

وقوله في ترجمة «إبراهيم بن عبد الرّحمن بن إبراهيم بن سباع بن

---

(١) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١١١).

(٢) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٦٣/ الهامش٣).

(٣) انظر (١/ ١٦٠) ترجمة «إبراهيم بن المسيب بن أبي الفوارس».

(٤) انظر آخر المطبوع (٢/ ٤٢٩)، و«الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٦٤).

(٥) «معجم الشيوخ» (١/ ١٢٨).

ضياء الدمشقي»: «والله يمد في عمره» ثم قال بعد ذلك: «توفي ليلة الجمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة»[1].

وقوله في ترجمة «القاسم بن محمد بن يوسف علم الدين البرزالي»: «فالله يُلهمه رشدَه، ويمدّ في عمره»، ثمّ قال بعد ذلك: «توفي بخليص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وسبع مئة»[2].

وقوله في ترجمة «محمّد بن أحمد بن تمام التلّي»: «...فالله يُبارك في عمره...». ثمّ قال: «توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة»[3].

وقولُه في ترجمة «أبي القاسم بن يوسف السّبتي»: «قِيل: توفي في حدود سنة خمس وثلاثين وسبع مئة»[4].

ومثل هذه الإلحاقات كثيرة فيه[5].

١١ ـ أهل المئة فصاعداً:

أشار إليه في «سير أعلام النبلاء»[6] ترجمة «أحمد بن محمد أبي طاهر السلفي» حيث قال: «وقد كنت ألَّفت جزءاً كبيراً فيمن جاوز المئة من المشايخ»، ثمّ ذكر بعضهم.

وقال في موضع آخر[7] ترجمة «عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي»: «وهو من الذين جاوزوا المئة ـ بيقين ـ كالطبراني، والسّلفي، وقد أفردتهم في جزءٍ ختمتُه بالشيخ شهاب الدّين الحجّار».

(١) «معجم الشيوخ» (١/١٣٩).
(٢) «المصدر نفسه» (٢/١١٦).
(٣) «المصدر نفسه» (٢/١٤٢).
(٤) «المصدر نفسه» (٢/٤٢٧).
(٥) انظر مقدمة المحقق للكتاب (ص١٣ ـ ١٤).
(٦) (٢١/٣٨).
(٧) (١٤/٤٥٦).

وقال في آخر هذا الجزء ترجمة «أحمد بن أبي طالب الديرمقرني الصالحي الحجّار»: «... قد سمع **«الصحيح»** في سنة ثلاثين وست مئة، وحدَّث به. الآن في صحة منه وسلامة في جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، وقد تَعَدَّى المئةَ بسنوات يسيرة...»[١].

وهذا نصّ على أنّه أنهى هذا التّأليف في سنة٧٢٨هـ.

أمّا قوله بعد ذلك: «توفي في النّهار الذي سمعوا عليه فيه قبل العصر الخامس والعشرين من صفر سنة ثلاثين وسبع مئة، ونزل النّاس بموته درجةً»[٢]. فهذا ممّا كان الذّهبيّ يُضيفه في كتبه من وفيات المترجَمين بعد وفاتهم، فلا تعارض بينه وبين ما تقدّم. والله أعلم.

١٢ ـ المعجم المختص بالمحدثين:

انتهى الحافظ الذّهبيّ من تخريجه سنة ٧٣١هـ، كما صرّح به في آخر النّسخة[٣].

وقد أحال فيه على «معجم الشيوخ» في مواضع عدّةٍ[٤].

وذكره في كتابه «تذكرة الحفاظ»[٥].

لكن الحافظ الذّهبيّ أضاف إليه كثيراً من وفيات المترجمين الذين ماتوا بعد سنة٧٣١هـ.

وأوضح مثالٍ لذلك، ما أورده في ترجمة «محمد بن علي بن أبيك السروجي» حيث قال فيه: «ولئن لازم العلم والطاعة ليسودن»، ثمّ أضاف

---

(١) «أهل المئة فصاعدا» (ص١٣٧).

(٢) «المصدر نفسه» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).

(٣) انظر «المعجم المختص» (ص٣١٠).

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ (ص٤٩/ الترجمة ٥٣، وص٥١/ الترجمة ٥٦، وص٦٧/ الترجمة ٧٦، وص٩٠/ الترجمة ١٠٥، وص٩٧/ الترجمة ١١٣، وص١١٩/ الترجمة ١٣٤، وص١٤٠/ الترجمة ١٦٣، وص١٦١/ الترجمة ١٩٧، وص١٦٨/ الترجمة ٢٠٥).

(٥) انظر (٤/ ١٥٠٠).

بعد ذلك قوله: «توفي غريباً بحلب عن ثلاثين سنة وتأسّف المحدّثون على حفظه، وذكائه في ثامن ربيع الأوّل سنة أربع وأربعين وسبع مئة»[1].

١٣ ـ تذكرة الحفاظ:

لم أقف على تاريخ محدَّد لتأليف هذا السّفر، ولكن تبيّن بطريق الإحالات منه على بعض الكتب، ومن بعضها عليه أنَّ تأليفه كان بعد تأليف «المعجم المختص»، أي بعد سنة ٧٣١هـ؛ فإنَّه قد أشار في «تذكرة الحفاظ»[2] إليه بقوله: «وقد كنت ألّفت معجماً لي يختص بمن طلب هذا الشَّأن من شيوخي ورِفاقي، فاستوعبتُ من له أدنى عملٍ وبيَّنت أحوالهم».

لكنَّه سابق لتأليف كتابه «سير أعلام النبلاء»؛ فإنَّ المصنف قد أحال بكثرةٍ في «سير أعلام النبلاء»[3]، على كتاب «تذكرة الحفاظ»، بينما خلا كتاب «التذكرة» من الإحالة على «السير».

وقال في «سير أعلام النبلاء»[4]، ترجمة «محمد بن رمح»: «لم يتفق لي أن أورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرته هنا لجلالته».

وهذا دالٌّ على أنَّ الذّهبيّ ألَّف كتابه «تذكرة الحفاظ» في السنتين٧٣١هـ و٧٣٢هـ التي يحتمل أن تكون فيها بداية تأليف كتاب «سير أعلام النبلاء». والله أعلم.

---

(١) انظر المعجم المختص» (ص٢٤٤)، ومقدمة المحقق (ص د ـ هـ).

(٢) (١٥٠٠/٤).

(٣) انظر مثلاً (٦٢٧/٢) ترجمة «أبي هريرة رضي الله عنه»، و(٤٩٩/١١) ترجمة «محمد بن رمح»، و(ص١١٣) ترجمة «عبيد الله بن سعيد أبي قدامة»، و(ص٥٨٨) ترجمة «الربيع بن سليمان المرادي»، و(١١٨/١٤) ترجمة «محمد بن إسماعيل الإسماعيلي»، و(٢١/١٦) ترجمة «علي بن الحسن بن علان»، و(ص٧٢) ترجمة «سعيد بن القاسم الطرازي»، و(٢٤٦/١٧) ترجمة «محمد بن أحمد الإسفرائيني»، و(ص٦٦٣) ترجمة «محمد بن أحمد بن علي بن حمدان»، و(٤٢٤/١٨) ترجمة «علي بن موسى السكري»، و(١٠٧/١٩) ترجمة «أحمد بن الحسن بن خيرون».

(٤) (٤٩٩/١١).

وقد تقدَّم أنَّه أحال فيه على كتابه «ميزان الاعتدال»[1].

وهو كغيره من كتب الحافظ الذّهبيّ التي حظيت بعنايته وإضافاته، وبخاصّةٍ ما يتعلَّق بوفيات المترجَمين الذين ماتوا بعد تأليف الكتاب، فنجده مثلاً في ترجمة «أبي الحجّاج المزِّي» يقول في أثنائها: «والله يسمح له، ويختم له بالخير ولنا آمين»[2]، ثمّ يضيف في آخرها قولَه: «توفي في ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة، رحمه الله تعالى»[3].

١٤ ـ سير أعلام النبلاء:

لم أقف على نصٍّ صريحٍ يدلُّ على تاريخ انتهاء تأليف الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكتابه هذا، لكن وردَ فيه ذكرُ ما يشير إلى الفترة التي ألّفه فيها، ففي أوائل الكتاب ترجمة «العبّاس بن عبد المطلّب عمّ النبي ﷺ» يقول الذّهبي: «وقد صار الملك في ذرية العبّاس، واستمرّ ذلك، وتداوله تسعةٌ وثلاثون خليفةً إلى وقتنا هذا، وذلك ستُ مئة عام، أوّلهم السفّاح، وخليفة زماننا المستكفي، له الاسم المنبري، والعَقْدُ والحَلُّ بيد السّلطان الملك النّاصر أيّدهما الله»[4].

يقول الدّكتور بشّار عوّاد: «ولما كان العبّاسيّون قد تقلّدوا الحكم سنة١٣٢هـ كما هو مشهورٌ فيكون زمانه الذي أشار إليه هو سنة٧٣٢هـ»[5].

وَوُجود هذا النّص في أوائل الكتاب، يدلّ على أنّ بدايةَ تأليف الذّهبيّ له كان في هذه السّنة أو قريبٍ منها.

وهكذا نجد أنّ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد نصّ على مثل هذه التّواريخ في بعض المواضع من كتابه هذا، فمثلاً في الجزء السّادس بخطّ ابن طوغان

---

(١) انظر ما تقدم (ص٧٠).

(٢) (١٤٩٩/٤).

(٣) (١٥٠٠/٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩٩/٢ ـ ١٠٠).

(٥) مقدمته على «سير أعلام النبلاء» (ص٩٣).

(وهو المجلّد السّابع من المطبوع) ترجمة (شُعبة بن الحجاج) نجده يقول في آخر التّرجمة: «آخر الترّجمة سَرَدَها عليٌّ ابنُ عبد الهادي الحافظ سنة٧٣٣هـ»[١].

ويقول في الجزء الثّامن بخط ابن طوغان (وهو المجلّد الحادي عشر من المطبوع) ترجمة (الحسن بن عرفة) «انتهى عُلُوّ الإسناد اليوم، وهو عام خمسة وثلاثين[٢]، إلى حديث الحسن بن عرفة»[٣].

وفي أواخر الكتاب، الجزء الثّالث عشر بخطّ ابن طوغان (وهو المجلّد الأخير من المطبوع) ترجمة (عبد الخالق بن الأنجب بن معمر النِّشتِبْري) قال: «والآن وهو سنة سبع وثلاثين وسبع مئة...»[٤].

وقال في (الجزء نفسه) ترجمة (المنصور نور الدين علي بن المعز التركماني) - في ذِكْر شابّ يقال: إنّه قليج قان ولد المعز: «فاتّفق رؤيتي له بعد دهرٍ طويلٍ عند قاضي القضاة تقي الدّين في سنة تسعٍ وثلاثين وسبع مئة»[٥].

وهذا يُوحي، بأنّه أنهى تأليفه لهذا الكتاب في سنة ٧٣٩هـ.

ثمّ بدأ بنسخها فرج بن أحمد بن طوغان في حياة المؤلف من نسخته، في السّنة نفسها وقابلها على أصل المؤلف كما جاء في آخر الجزء الثالث[٦].

ولكن يُشكل على التّقرير السّابق، ما جاء في الجزء الثّامن، بخطّ ابن طوغان (وهو المجلد الثاني عشر من المطبوع) في ترجمة (محمّد بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٧).

(٢) يعني: وسبع مئة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٥٠).

(٤) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤٣).

(٥) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٣٨٢).

(٦) انظر مقدمة تحقيق«سير أعلام النبلاء» (ص١٤٧).

إسماعيل البخاري) من قول الذّهبي: «وأمّا الصّحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب السّتة في أوّل ما سمعت الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مئة فما ظنّك بعُلُوِّه اليوم، وهو سنة خمسَ عشرةَ وسبعِ مئة، لو رحل الرّجل من مسيرة سنة لسماعه لما فرّط، كيف وقد دام عُلُوُّه إلى عام ثلاثين...»[1].

وذِكْرُ سنة ٧١٥هـ في هذا الموضع يتعارضُ مع ما سبق من أنّ الفترة الزّمنيّة التي بدأ الذّهبيّ فيها بتأليف هذا السِّفر العظيم هي سنة٧٣٢هـ، أو قبلها بزمنٍ يسير.

وهذا لا يحتمل إلاّ أحد أمرين:

الأمر الأول: أن يكون ذِكْرُ هذا التّاريخ واقعاً في الترجمة التي أفردها للبخاري، قبل تأليف «سير أعلام النبلاء»، فلما جاء لترجمته في «السّير»، نقل منها نصّ كلامِهِ على سماعه **«صحيح البخاري»** عالياً في سنة ٦٩٢هـ، وجرى قلمُه بنقل ما بعد ذلك وهو قولُه: «فما ظنّك بعلُوِّه اليومَ وهو سنة خمس عشر وسبع مئة...» دون أن يتفطّن لهذا، فيكون هذا التاريخ مطابقاً لوقت تأليفه التّرجمة المفردة للبخاري، دون «السّير».

ويؤيد هذا أنّ الذّهبي كثيراً ما ينقل تعليقاته من بعض كتبه إلى بعضها، وتكاد تكون أحياناً باللّفظ[2]، ولذلك نجد أنّه ذكر مثل هذا التّعليق أيضاً في كتابه «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال: «وأما جامعه الصحيح، فأجلّ كُتُب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى، وهو أعلى شيءٍ في وقتنا إسناداً للنّاس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلوّ سماعه، فكيف اليوم[4]، فلو رحل الشّخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخٍ لما ضاعت رحلته...».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٠).

(٢) ستأتي الإشارة إلى هذا (ص١٠٩).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٤٢).

(٤) قال المحقق: ورد في الهامش ث: قاله المؤلف سنة ٧١٣هـ.

قال تلميذه صلاح الدّين الصّفدي: «وله في تراجم الأعيان لكل واحدٍ مصنّف قائم الذّات مثل الأئمّة الأربع، ومن جرى مجراهم، لكنّه أدخل الكلّ في «تاريخ النبلاء»[1].

الأمر الثاني: أن يكون سبقَ قلم أو خطأ في النّسخ، ويبدو أنّه من الذّهبيّ نفسه؛ فقد رأيته كذلك في نسخَة ابن طوغان التي نسخها من نسخة المؤلّف، وقابلها بالأصل في حياة المؤلف، وهي من الدّقة والإتقان بمكانٍ[2].

ودليل كونه خطأً أمران:

الأول: ما تقدّم ذكرُه في الجزء نفسه بخطّ ابن طوغان (وهو المجلد الحادي عشر من المطبوع)، من تنصيصه على عام٧٣٥هـ، فكيف يعود بعد ذلك وينصّ على أنّ تاريخ كتابته هو سنة٧١٥هـ.

وكذلك ما تقدم في أوائل الكتاب في ترجمة (العباس بن عبد المطلب).

ولا يُقال بأنّه يحتمل أن يكون ذكر سنة٧٣٥هـ، إنما كان عند التّبييض الثّاني للكتاب، فلمّا لم يصل بالتبييض إلى ترجمة البخاري، بقي التّاريخ بذكر سنة ٧١٥هـ، كما كان عند تأليفه للكتاب لأول مرّة.

لأنّ هذا التّعليل إنما يَقْوَى لو قام دليلٌ على أنّ الذّهبيّ بيّض كتابه هذا ثانياً، كما فعل بكتابه «تاريخ الإسلام»، لكن لم يثبت دليلٌ على هذا، ويُؤيّد عدمَ حصول ذلك كونُ الذّهبيّ ألّف كتابه هذا في أُخريات حياته حالَ شيخوخته، وضَعْفِ بصره، فقد اشتكى من هذا الأمر في كتابه هذا فقال في ترجمة (سفيان بن سعيد الثّوري) ـ بعد سوقه حكايةً طويلة: «وَذَكر فصلاً طويلاً ضَعُفَ بَصَري أنا عن قراءته»[3].

---

(١) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٤).

(٢) انظر منها (ج٨/ الورقة ٢٥٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٥١).

وقال في ترجمة (عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل) ـ في صدد حديثه عن مسند الإمام أحمد: «فَلَعَلَّ الله يُقَيِّض لهذا الدّيوان العظيم من يُرَتِّبه ويُهذِّبه، ويحذف ما كُرِّر فيه، ويُصْلِح ما تصحَّف، ويُوضح حالَ كثيرٍ من رجاله، ويُنَبِّه على مُرسله، ويُوهن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتب الصّحابة على المعجم، وكذلك أصحابُهم على المعجم، ويَرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب السِتّة وإن رتّبه على الأبواب فحسنٌ جميل، ولولا أنّي قد عجزت عن ذلك لضَعف البصر، وعدمِ النيّة، وقُرْبِ الرّحيل لعملتُ في ذلك»[1].

وهذا نصٌّ صريحٌ، يدلّ على تأخّر تأليفه لهذا السّفر العظيم إلى أواخر أيام حياته، ولا أدلّ على ذلك من نَعيه نفسَه بقُرب موته. رحمه الله تعالى.

فَمِثلُه في تلك الحالة يَصْعُب القولُ بأنّه قام بتبييض هذا الكتاب العظيم، ويضاف إلى ذلك أنّه نص على سنة٧٣٧هـ، وسنة ٧٣٩هـ، في المجلد الأخير من المطبوع (وهوالجزء الثالث عشر بخط ابن طوغان)، فلو كان ذلك أيضاً عند التّبييض لكان لازمه بطريق الأولى أن يَشمل كلَّ ما ورد في الجزء الثّامن (وهو المجلد الثاني عشرمن المطبوع).

الثاني: أنَّ سياقَ كلامه السّابق يدلُ على وُقوع خطأٍ فيه، فآخرُه لا ينسجم مع أوَّله؛ فإنَّه قال: «. . .فما ظنُّك بعُلُوِّه اليومَ وهو سنة خمسَ عشر وسبع مئة» ثمّ قال: «وقد دام عُلُوُّه إلى عام ثلاثين. . .» يعني بعد سبع مئة، فكيف يستقيم إخباره عن واقعٍ لم يَشهد زمانَه بعْد.

ولعلّ صواب العبارة ـ والله أعلم ـ: «فما ظنّك بعُلُوِّه اليوم وهو سنة خمس وثلاثين وسبع مئة. . .» وهذا مناسبٌ تماماً مع ما تقدّم في الجزء نفسه (وهو الحادي عشر من المطبوع) من ذكر هذه السّنة نفسِها، ومناسبٌ أيضاً مع ما بعده من قوله: «وقد دام عُلُوّه إلى عام ثلاثين. . .». والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٢٥).

وأمّا ما جاء في (الجزء التاسع[1] (في المجلد الرابع عشر[2] من المطبوع) من قوله في ترجمة (الإمام النسائي): «وممّا يُروَى اليومَ في عام أربعةٍ وثلاثين وسبع مئة من السُّنن عالياً جزءان، الثَّاني من الطّهارة، والجمعة، تفرّد البوصيري بعلُوِّهما في وقته...» فليس إشكاله كالسّابق[3]، وإنما هو مُشكِلٌ من جهة تنصيصه على سنة ٧٣٤هـ (في الجزء التّاسع)، بينما نصّ في (الجزء الثّامن) على سنة ٧٣٥هـ، والمفروض أن يكون الحافظ الذّهبي ألّف تراجم هذا الكتاب على التّوالي لأنّه مرتَّبٌ على الطّبقات.

---

(١) (الورقة ١٧٣/أ).

(٢) (ص١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) ذلك لبعد التفاوت الزمني بين سنة ٧١٥هـ وسنة ٧٣٥هـ، ولأن مادة ترجمة البخاري كانت جاهزة عنده قبل تأليف «سير النبلاء»، ولم يُذكر إفرادُه ترجمةً للنسائي.

ولا يقال: بأنه ألّف «سير أعلام النبلاء» في سنة٧١٥هـ، أي: بعد انتهاء تأليف «تاريخ الإسلام» بسنة، وذلك لأنه ثبت بالنّص تأخر كتاب «السير» عن كتاب «تذكرة الحفاظ»، وهو قوله في ترجمة «محمد بن رمح التجيبي»: «لم يتفق لي أن أُورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرتُه هنا لجلالته...» «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩٩)، وهذا نصّ صريحٌ في تأخّر تأليف «السير» عن تأليف «التذكرة»، و«التذكرة» إنما ألفها بعد انتهاء تأليف كتاب «المعجم المختص بالمحدثين» بدليل قوله في آخر كتاب «التذكرة» (٤/ ١٥٠٠): «وقد كنت ألّفت معجماً لي يختص بمن طلب هذا الشّأن من شيوخي ورِفاقي، فاستوعبتُ من له أدنى عملٍ وبيَّنت أحوالهم»، وقد نص على تأريخ تأليف لكتاب «المعجم المختص» ـ كما مر ـ بأنه سنة ٧٣١هـ، فوافق ذلك أن يكون تأليف «التذكرة» في السنتين ٧٣١هـ و٧٣٢هـ، وبداية تأليف «السير» سنة ٧٣٢هـ لدلالة تنصيصه على هذا التّاريخ في أوائل الكتاب كما سبق.

وهذا كلّه يدفع ما استنتجه عبد السّتار الشّيخ في كتابه «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» (ص٤٦٩ ـ ٤٧٢) من وُرود ذكر هذين التاريخين (٧١٥هـ، ٧٣٤هـ) من أنّ الذهبي ألّف كتاب «سير أعلام النبلاء»، بعد تأليف «تاريخ الإسلام» بسنة، ولم يتنبه لما تقدم ذكرُه، ثم إنّه لم يلاحظ خلوَّ الكتب التي ألفت بعد هذا التاريخ (٧١٥هـ)، من الإحالة على «السير»، كالميزان، والتذكرة، ومعرفة القراء الكبار، والمئة الثانية المبيضة من تاريخ الإسلام، بينما جاء (السير) طافحاً بالإحالة على هذه الكتب كلّها. والله أعلم.

ولعلّ وجه وجود الإخلال في ترتيب هذين التاريخين، عائدٌ إلى أنّ الذهبي علّق بهذا التّعليق على هذا الموضع عند جمعه الأوّل لمادّة تراجم هذين الجزأين في سنة ٧٣٤هـ فلمّا عاد ورتّب التّراجم بعد ذلك على الطّبقات، حصل تأخير ترجمة النّسائي إلى (الجزء التّاسع) حَسْبَ ما يقتضيه التنظيم الطبقي للكتاب، وحصل تبعاً لذلك الإخلالُ في ذكر هذين التاريخين. والله أعلم.

وذهب الباحث مجد أحمد مكّي في رسالته «أقوال الحافظ الذّهبي النّقدية» إلى القول بأنّ الذّهبيّ استمرّ في تهذيب كتابه «سير أعلام النبلاء» إلى سنة ٧٤٤هـ.

وهذا القول ليس غريباً على من عرف عادةَ الحافظ الذّهبي من العناية بكتبه، وإدخال بعض الإضافات، والتّعديلات فيها، بعد الفراغ من تأليفها كما مرّ بيانُ ذلك، لكن ما استند إليه الباحث مجد أحمد ليس صريحاً في ذلك؛ فإنّه استنبطه من قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة (ملك المغرب أبي بكر بن عمر اللمتوني) ـ وهو يحدّث عن دولة الموحِّدين ـ: «وتملّكوا المغربَ ومحوْا الدّولةَ اللَّمْتونيّة، ودام ملكُهم مئةً وثلاثين سنة، حتى خرج عليهم بنوا مَرِين، فَلِلْمُلك في أيديهم إلى الآن سبْعون سنة...»[١].

علّق على ذلك الباحث مجد أحمد بقوله: «وكان سقوط دولةِ الموحّدين من بني عبد المؤمن في سنة ٦٧٤هـ، على يد يَعقوب بن عبدالحقّ المريني... فإذا كان هذا العام هو نهاية دولة الموحدين، وبداية ملك بني مَرِين، وقول الحافظ الحافظ الذهبي: «وللملك في أيديهم إلى الآن سبعون سنة». أي: سنة ٧٤٤هـ»[٢].

وهذا الاستنباط إنما يَقْوى لو كانت بدايةُ ملك بني مَرِين هي سنة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٤٢٩ ـ ٤٣٠).

(٢) «أقوال الحافظ الذهبي النقدية» (١/١٢٢ ـ ١٢٣).

٦٧٤هـ كما ذكر الباحث، وأنّ الحافظ الذّهبي إنما اعتبر بدايةَ ملكهم من هذه السنّة، ولكن الظّاهر أنّه إنما عنى ببداية تملُّكِهم من وقت سقوط مراكش، وقتل آخر خلفاء بني عبد المؤمن، وهو أبو العُلَى إدريس بن يعقوب بن يوسف الملقّب بأبي الدبّوس، وكان ذلك في سنة ٦٦٨هـ[١]، ولا شك أنّ هذا هو الانهيار الحقيقي لدولة الموحدِّين، وبداية ملك بني مَرِين، ففي هذه السّنة دخل عاهلُ بني مَرين أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني، حضرةَ مرّاكش في موكب فخم[٢]، وفَرَّ من كان بها من الموحّدين، فلحقوا بجبل تيمال، وبايعوا ابنَ الخليفة المقتول أبَا إسحاق عبد الواحد بن إدريس، لكن هذا الخليفة كما وصفه ابنُ خلدون «بقي ذُبَالةً هناك سنين، ثم تُقُبِّض عليه سنة أربعٍ وسبعين، وسِيق إلى السّلطان هو وأبو سعيد ابن عمه أبي الرّبيع، والقبائلي، وأولاده فقُتلوا جميعاً، وانقرض أمرُ بني عبد المؤمن. . . »[٣].

فالباحث اعتبر سنة ٦٧٤هـ، هي بداية ملك بني مَرين، ولذلك فَسّر كلمة (الآن) الواردةَ في كلام الذهبي السّابق بسنة ٧٤٤هـ، والظّاهر أن يُعتَبر بدايةُ ملكهم من سنة ٦٦٨هـ، لأنّ زوال سلطان الموحدين كان في هذه السنّة، وإن كانوا قد بايعوا أخا الخليفة المقتول بعد فرارهم إلى جبل تيمال، إلاّ أن ذلك لم يكن «سوى شَبَحٍ باهتٍ، ومَهْزَلَةٍ تدعو إلى الرّثاء». كما قال الأستاذ محمّد عنان[٤].

وعلى هذا فتُفسر كلمةُ (الآن) الواردةُ في كلام الذّهبي السّابق بسنة ٧٣٨هـ، ويترجح هذا التّفسير بأمرين:

أ ـ أنّ الذهبي في كلامه السّابق إنما أشار إلى مدّة تَمَلُّك بني مَرين،

---

(١) انظر «تاريخ ابن خلدون» (٦/ ٢٦٥)، و«دولة الإسلام في الأندلس» (عصر الموحدين ص٥٦٨ ـ ٥٧٠).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٥٧٠).

(٣) «تاريخ ابن خلدون» (٧/ ١٨٢).

(٤) «دولة الإسلام في الأندلس» (عصر الموحدين ص٥٧٠).

لا زوال آثار دولة الموحِّدين بالكليّة، ولا شكّ أن ذلك قد تحقّق من سنة ٦٦٨هـ.

ب ـ أنّ هذا التّفسير، هو المطابق للتّسَلْسُل التّاريخي لتأليف هذا السّفر العظيم الذي ذكره الحافظ الذهبي مبتدأ بالإشارة، إلى سنة ٧٣٢هـ، في (المجلّد الثّاني من المطبوع) إلى ذكره سنة ٧٣٥هـ (في المجلد الحادي عشر من المطبوع) فناسب أن يذكر سنة ٧٣٨هـ، في هذا الموضع (وهو المجلد الثّامن عشر من المطبوع)، كما ناسب أن يذكر بعد ذلك سنة ٧٣٩هـ، في المجلّد الأخير مِن كتابه، وهي المدّة التي بدأ ابنُ طوغان بِنَسْخ الكتاب، ومقابَلَتِه بنسخة المؤلِّف. والله أعلم.

١٥ ـ ذيل سير أعلام النبلاء[1]:

لم أقفْ على ما يحدِّد زمنَ تأليفه، ولكنّه قطعاً بعد «سير أعلام النبلاء» فقد ذيّل به الذّهبيّ على «السّير» من سنة ٧٠٠هـ إلى سنة ٧٤٠هـ.

---

(١) جاء في المخطوط الذي هو بخطّ عبد القادر بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن القرشي أحد تلاميذ العيني [انظر ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ٢٧٦)]، أنّه ذيلٌ على تاريخ الإسلام، وهو خطأ من القرشي لم يتابعه عليه أحد، وإنما هو «ذيل سير أعلام النبلاء»، فقد نصّ ابن حجر رحمه الله على اعتماده في كتابه «الدرر الكامنة» (١/ ٤ ـ ٥) ونقل عنه كثيراً، وتبين بطريق مقارنة ما نقله مع ما في النسخة المخطوطة أنه ينقل منها.
ثـمّ إن النّظر في منهج الكتاب، يؤيِّد كونه ذيلاً على «السير»، وليس على «تاريخ الإسلام»، فإن منهجه في هذه النسخة كلها مبني على سرد تراجم الرجال، دون ذكر الحوادث إلا ضمناً، كما هو الشأن في «سير أعلام النبلاء»، بينما منهجه في «تاريخ الإسلام»، مبنيّ على سرد الأحداث على السنين، وترتيب التراجم بعدها.
كما أنّه جاء أيضاً في إحدى نسخ كتاب «العواصم والقواصم» لابن الوزير نقلُه ترجمةَ ابن تيمية منه، وعلّقها الشيخ شعيب الأرناؤوط في هامش تحقيقه للكتاب المذكور(٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٤/ الهامش رقم٥)، وهي نفسها بنصّها مذكورةٌ في تلك النسخة (الورقة ٧٤ ـ ٧٦)، وإن كان الشيخ شعيب ذكر أنه الجزء الأخير لسير أعلام النبلاء، لكن الصّواب ما أفاده الشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري ـ رحمه الله ـ أنّه ذيل للسير. انظر (مقدمة تحقيقه لذيل ديوان الضعفاء (ص١٠). والله أعلم.
وانظر ما نشرتُه في «الملحق التراث» ـ (جريدة البلاد) ـ بتاريخ ١٣/ محرم/ ١٤٢٠هـ.

المطلب الثاني: ما لم يتبين لي بالنص ولا بالقرائن تاريخ تأليفه:

من ذلك:

١ ـ الديوان في الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين:

لم أجد من كلام الذّهبيّ أو غيره ما يحدّد تاريخ تأليف هذا الكتاب، إلاّ ما ذكره ابن تغري بردي من أنّ تأليفه كان قبل «المغني في الضعفاء»[(١)]، ولكن هل كان ذلك قبل «تذهيب التهذيب» أو بعده؟ فهذا ما لم يتحدّد لي بشيءٍ من القرائن والدّلائل.

٢ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين:

ذيّل به الذهبيّ على كتابه (الديوان في الضعفاء)، واستدرك جملةً من الرّواة لم يذكرهم هناك، إلاّ أنّه أعاد- بِنُدْرةٍ ـ ذكرَ بعض التراجم التي سبق أن ذكرها في «الدّيوان».

ولم أقف على تحديد زمن تأليفه تصريحاً، ولا تلميحاً. والله أعلم.

٣ ـ المجرد من رجال «صحيح مسلم» الذين انفرد بهم عن البخاري:

لم يَرِد في نسخته الخطيّة، التي اطلعتُ عليها ذكرُ تاريخ تأليفه، ولم أقفْ على نصٍّ من أحد العلماء يُبيِّن ذلك.

٤ ـ المجرد في أسماء رجال كتب سنن الإمام أبي عبدالله بن ماجة، سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين.

---

(١) انظر «المنهل الصافي» (ج٦/ الورقة ٧٠/أ).

٥ ـ من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق، أو صالح الحديث:

لم أجدْ من أشار إلى تاريخ تأليفه أو الفترة الزّمنية التي يحتمل أنّ الذّهبيّ ألّفه فيها، لكن يرى د. عبدالله بن ضيف الله الرّحيلي، أنّ الذّهبيّ ألّف هذه الرّسالة قبل تأليفه (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)، فقال: «فكأنّ الحافظ الذّهبيّ نظر في هذه الرّسالة بعد تأليفها فاستخرج منها الثّقات في الرّسالة الأُخرى، وأفصح عن حالهم، ودافع عنهم بشدّة وهذا هو السّبب في توافقهما في بعض الرّجال. والله أعلم»[١].

٦ ـ منظومة المدلسين:

ذكرها ابن السبكي في «طبقات الشافعية»[٢]، ولم يُشِر إلى زمن تأليفها، كما لم تَقُمْ قرائنُ أخرى على تحديد ذلك.



(١) مقدمة تحقيقه رسالة (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث» (ص ح).
(٢) (٩/١٠٧ ـ ١٠٩).



الفصل الثالث

التعريف ببعض كتب الحافظ الذهبي في الرجال

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام.

المبحث الثاني: تذهيب التهذيب.

المبحث الثالث: المغني في الضعفاء.

المبحث الرابع: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين.

المبحث الخامس: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

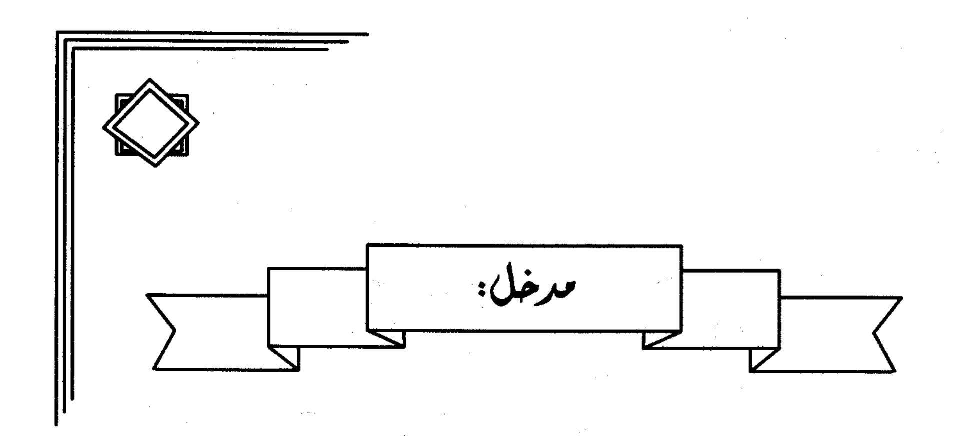
المبحث السادس: ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

المبحث السابع: الرواة الثقات المتكَلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم ورسالة من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث.

المبحث الثامن: تذكرة الحفاظ.

المبحث التاسع: سير أعلام النبلاء.





للحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ أساليبُ مختلفةٌ في عرض مادة الجرح والتّعديل في كتبه الخاصّة بالرّجال، فهو يجنح في بعضها إلى الاختصار وانتقاء بعض أقوال أئمّة النّقد، ويميل في بعضها إلى ذكر أقوالِ عدّةٍ لأئمّة الجرح والتّعديل في الرّجل.

كما أنّه قد يتعدّد أسلوبُه في كتابٍ واحد، فيقتصر في بعض تراجمه على حكاية قول إمامٍ من أئمّة النّقد، أو يذكر رأيَيْن من أراء النّقاد فيه، وأحياناً يُوجز بذكر حكْمه هو على الرَّاوي واختياره فيه.

وهذه الدّراسة تَهدِف إلى ذكر طبيعة تراجم بعض كتبه، من حيثُ الجرحُ والتعديل، وخصائصِ كلّ كتابٍ في ذلك، وقد أجملتها في المباحث التالية:

المبحث الأول
تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام

مدلول كلمة (التّاريخ) عند المحدّثين يتجاوز عرضَ ما يتعلق بالوقائع والحوادث، إذ يتناول أيضاً تراجم رجالٍ من رواة الحديث، وحملةِ العلم، وذكرَ ما يتعلق بهم من حيث الجرحُ والتعديل، وضبطُ أساميهم ووفياتهم[١]،

(١) انظر «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٧).

ويظهر ذلك جلياً في كتاب (التّاريخ) لابن أبي خيثمة، وكتاب «التّاريخ الكبير»، و«التّاريخ الأوسط» كليهما للبخاري، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و«تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر، وغير ذلك كثير.

وعلى هذا المنوال كان كتاب «تاريخ الإسلام» للحافظ الذّهبي، فقد جمع فيه بَين ذكر الحوادث والوقائع، وبين سَرْد تراجم الرّجال وتواريخهم.

ومع أنّ الحافظ الذّهبيّ قصد أنْ يكون كتابُه هذا تاريخاً شاملاً لجميع النّاس من المشاهير والأعلام إلاّ أنّه يُؤْثر المحدِّثين على غيرهم، وهذه الظّاهرة نابعةٌ من تربيته، ونشأته على حبّ الحديث، والرّغبة في حمله وروايته[(١)].

ولذلك اعتبر نقد الرّواة وبيانَ أحوالهم في هذا الكتاب جزءاً أساسياً من منهجه في الدّراسة التّاريخية[(٢)].

وقد تميّز هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ طبّق فيه الحافظ الذّهبيّ المعايير النّقدية على من ترجم لهم سواء كانوا من المحدثين، أو غيرهم، وسواء كانوا من المتقدمين، أم من المتأخّرين.

٢ ـ يورد لبيانِ حال المترجَم أقوالَ الأئمة النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، دون محاولةِ استقصاء جميع ما قيل فيه[(٣)]، وإنما يكتفي بإيراد ما يراه كفيلاً لبيان درجته، أو مُبيناً لوجه اختياره في حكمه على هذا الرَّاوي.

٣ ـ قد يُورِد بعض عبارات أئمّة الجرح والتّعديل مختصرة، أو محكية

---

(١) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٣٤٧).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٤٤٥).

(٣) «المصدر نفسه» (ص٣٥١).

بالمعنى ممّا قد يُخِلّ أحياناً بمدلولها، ويحصل بذلك الخللُ في تحديد مرتبة ذلك الرّاوي المَعْنِيّ بها(١).

٤ ـ يُعلّق على بعضِ آراء أئمّة النّقد في الرّاوي كردِّ تعنُّت المتعنّت في الرّاوي(٢)، أو دفع تهمةٍ أُلصقتْ بمن هو بريءٌ منها(٣).

٥ ـ يعتني بذكر عقيدةِ المترجم له(٤) كأن يكون شيعياً، أو رافضياً، أو معتزلياً أو قدرياً، أو نحو ذلك، وما يتعلق بأخلاقه(٥).

٦ ـ يذكُر المشهورين والأعلام، دون المغمورين إلا نادراً(٦).

٧ ـ يُلَخِّص رأيَه في الرّاوي أحياناً بما يحدِّد مرتبته عنده(٧).



---

(١) انظر مثلاً ترجمة «محمد بن مسلم بن تدرس المكي» (حوادث ووفيات سنة ١٢١ ـ ١٤٠هـ ص٢٥٠)، كيف حكى قول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيَّيْن فيه، وقارن بـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦).

(٢) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩) ترجمة «محمد بن الفضل السدوسي عارم»، و(حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٨٣) ترجمة «عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري».

(٣) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٦٩) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي» و(حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٧٥) ترجمة «فضيل بن غزوان الضبي مولاهم الكوفي»، و(حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص٢٩٩) ترجمة «محمد بن نصر بن الحجاج المروزي»، و(حوادث ووفيات سنة٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص١١٤) ترجمة «محمد بن حبان البستي».

(٤) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٠٦) ترجمة «عباد بن يعقوب»، و(حوادث ووفيات سنة ٣٤١ ـ ٣٥٠هـ ص٣٤١)، ترجمة «علي بن الحسين بن الحسن المسعودي».

(٥) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٤٤٩).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (ص٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٧) انظر مثلاً: (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٦١)، (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ١١٨/ب)، (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٦٧).

المبحث الثاني
كتاب تذهيب تهذيب الكمال

اختصره الحافظ الذّهبيّ من كتاب «تهذيب الكمال» للمزّي، وحافظ على ترتيب الأصل، وتراجمه، لكنّه اقتصر في ذكر شيوخ الرّاوي وتلاميذه على المشهورين.

ويَتميز هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ أنّه حذف الأسانيد التي يسوقها المزّي في ذكر بعض أقوال الأئمة النقاد في المترجم، فضاعت بذلك الفائدة التي نصّ عليها المزي صاحبُ الأصل من ذكره لهذه الأسانيد، وهي تمييزُ ما جزم به وثبتت صحتُه عنده عمّا يحتاج النّاظر في كتابه إلى الوقوف على إسناده[١].

٢ ـ يحذف أحياناً الرّاوي عن الإمام قولَه في ذلك المترجم[٢].

٣ ـ يختصر أحياناً النّصوص التي يذكرها المزّي لبيان مرتبة الرّاوي[٣]، فمثلاً نقل المزّي قول أبي حاتم في أحمد بن هاشم الرّملي: «صدوقٌ يكتب حديثه ولا يحتجّ به»[٤]، فاختَصره الذّهبيّ بقوله عن أبي حاتم: «وقال: صدوقٌ وليس بحجّةٍ»[٥].

وقد يوردها أحياناً بالمعنى، فيكتفي بذكر عبارةٍ موجزةٍ كأن يقول مثلاً: «وثّقه أحمد وابن معين»، أو «ضعّفه ابن المديني، وابن معين» أو نحو هذه العبارة.

---

(١) انظر «مقدمة تهذيب الكمال» (ص١٥٣).

(٢) انظر مثلاً (ج١/ق١/الورقة ٦/أ) ترجمة «أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي»، و(الورقة ١٠/ب) ترجمة «أحمد بن خالد بن موسى»، (والورقة ٣١/أ) ترجمة «أبان بن صمعة»، و(الورقة ٣١/ب) ترجمة «أبان بن عبدالله بن أبي حازم».

(٣) انظر مثلاً (ج١/ق١/الورقة ١٧/ب) ترجمة «أحمد بن عبد الجبار العُطاردي»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)، و(الورقة ١٨/ب) ترجمة «أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٩).

(٤) «تهذيب الكمال» (١/ ٥١٦).

(٥) انظر (ج١/ق١/الورقة ٣٠/أ).

٤ ـ قد يُغفِل بعض أقوال الأئمّة في الرّاوي فلا يُوردها إطلاقاً[١].

٥ ـ قد يحذف تارةً ما يُبيِّن مرتبةَ الرّاوي من حيث الجرحُ والتّعديل، ويقتصر على ذكر ما لا يفيد ذلك، كاقتصاره مثلاً في ترجمة «أحمد بن إبراهيم الموصلي» على قوله «وله رحلة ومعرفة»[٢]، ولم يورد ما أورده المزّي من قول يحيى بن معين: «ليس به بأس»[٣].

٦ ـ أضاف زياداتٍ في بعض التراجم، ممّا يتعلق بالجرح والتعديل، لكن أكثر إضافاته في تحرير الوفيات.

لِذلك قال الحافظُ ابن حجر: «ثمّ رَأيتُ للذهبيّ كِتاباً سمّاه: (تَذهيب التّهذيب) أطال فيه العِبارَة، ولم يَعْدُ ما في التَّهذيبِ غالباً، وإن زاد فَفي بعضِ الأحايين وفيات بالظّنّ والتّخمين، أو مناقبَ لِبعض المترجَمِين، مع إهمالِ كثيرِ من التّوثيق والتّجريح، الذين عليهما مَدارُ التَّضعيفِ والتَّصحيح»[٤].

فقام الحافظ ابن حجر بَضَمِّ ما في «تذهيب التهذيب» مِن الزِّياداتِ في كِتَابه «تهذيب التّهذيب» ـ مع قلّتها ـ لتكمل الفائدة منه[٥].

ولِذَا لما لخَّصه الخزري في «الخلاصة»، اضطرّ إلى إضافة زياداتٍ تَسُدّ الثّغرات الّتي تركها الحافظ الذهبي في كتابه هذا فقال: «فَهذا مختصرُ أسماءِ الرِّجال اختصرته مِن (تَذْهيب تهذيب الكمال)، وَضَبَطتُ ما يحتاج إلى

---

(١) انظر مثلاً (ج١/ ق١/ الورقة ١١/ ب) ترجمة «أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرهاوي»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٢١)، و(الورقة ١١/ أ) ترجمة «أحمد بن سعيد الرباطي»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣١١)، (والورقة ١٠/ ب) ترجمة «أحمد بن خالد بن الخلال»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣٠٣)، (والورقة ١٧/ أ) ترجمة «أحمد بن عبدالله بن يونس»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)، (والورقة ٣٣/ أ) ترجمة «إبراهيم بن إسحاق الطالقاني»، وقارن بـ «تهذيب الكمال» (٢/ ٤١).

(٢) (ج١/ ق١/ الورقة ٦/ أ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٢٤٦).

(٤) مقدمة «تهذيب التهذيب» (ص٣ ط. دار الفكر).

(٥) انظر مقدمة «تهذيب التهذيب» (ص٧ ط. دار الفكر).

ضبطه في غالبِ الأحوال، وزِدْتُ فيه زياداتٍ مفيدةً ووفياتٍ عديدةً، من الكتب المعتمَدَةِ والنّقول المسنَدَةِ»[1].

المبحث الثالث
المغني في الضعفاء

١ - رسم الحافظ الذّهبي منهجه في هذا الكتاب مُبَيِّناً ما يذكر من أصناف الرُّواة، وموضِّحاً ما لا يذكر من أصنافهم فقال[2]: «هذا كتابٌ صغير الحجم، كبير القدر، كثير النّفع...، هذّبته وقرّبته، وبالغتُ في اختصاره، تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضّعفاء.

قد احتوى على ذكر الكذّابين الوضّاعين.

ثمّ على ذكر المتروكين الهالكين.

ثمّ على الضّعفاء من المحدّثين والنّاقلين.

ثمّ على الكثيري الوهم من الصّادقين.

ثمّ على الثّقات الذين فيهم شيءٌ من اللّين، أو تَعنّت بذكر بعضِهم أحدٌ من الحافظين.

ثمّ على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين، ولم يمكنني استيعابُ هذا الصّنف لكثرتهم في الأوّلين والآخرين، فذكرتُ منهم مَنْ نصّ على جهالته أبو حاتم الرّازي، وقال: هذا مجهول، وذكرت خلقاً منهم لم أعرف حالَه ولا روى عنه سوى رجلٍ واحدٍ متناً منكراً.

وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محلّه الصّدق.

ولا من قيل فيه: يُكتَب حديثُه[3].

---

(١) مقدمة «خلاصة تذهيب التهذيب» (ص٣).

(٢) (١/٤).

(٣) في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٠٤) ترجمة «نصر بن أوس الطائي» قال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، فقال الذّهبي: «هذا القول من أبي حاتم =

ولا: من لا بأس به.

ولا من قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فإنّ هذا باب تعديلٍ.

وكذا لم أَعْتن بمن ضُعِّف من الشّيوخ ممّن كان في المئة الرّابعة وبعدها، ولو فَتحت هذا البابَ لما سلم أحدٌ إلاّ النّادر من رواة الكتب والأجزاء».

٣ ـ اعتمد في الحكم على الرّجال جرحاً وتعديلاً على أقوال العلماء وعلى اجتهاده، وقد جمع بينهما كثيراً، وينقلُ في الغالب قولَ إمامٍ واحدٍ في الرّجل، وكثيراً ما ينقل أكثرَ من ذلك.

٤ ـ يُشير ـ أحياناً ـ إلى وجود خلافٍ في تحديد مرتبة الرّاوي، دون أن يُرجِّح ما يختاره هو فيه كأنْ يقول مثلاً: «ضعّفه فلان وقوّاه غيره»، أو «وثّقه فلان وليّنه غيرُه».

٥ ـ أشار في مواطنَ إلى فوائدَ تتعلّق بضوابطِ الجرح والتّعديل[1][2].

المبحث الرابع
ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين
وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين

احتوى على ذكر الكذّابين والمتروكين، والضّعفاء، ومن فيهم أدنى لين، وكثيرٍ من المجهولين، ومن تُكُلِّم فيه من الثّقات بما لا يؤثّر فيه.

قال في مقدّمة الكتاب[3]: «وهذا ديوان أسماء الضّعفاء والمتروكين،

= دالّ على أنّه ليس بحجّة، مع أنّي لم أُودِع في كتابيَّ اللذين في الضعفاء شيئاً من هذا النّمط، تبعتُ في التّرك أبا الفرج بن الجوزي وغيره».

(١) انظر مثلاً (٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣) ترجمة «قتادة بن دعامة السدوسي»، و(ص٥٣٨) ترجمة «مالك بن دينار»، و(ص٦٣١) ترجمة «محمد بن مروان بن الحكم».

(٢) انظر «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص١٥٥٩ ـ ١٥٦٠) لقاسم علي سعد.

(٣) (ص١).

وخلقٍ من المجهولين، وأُناسٍ ثقاتٍ فيهم لين، على ترتيب حروف المعجم بأخصرِ عبارةٍ وألخص إشارةٍ».

وفصّل في خاتمة الكتاب[1] طبيعةَ التّراجم التي حواها الكتابُ فقال: «اعلم ـ ألهمك الله التقوى ـ أنّ رجال هذا المصنَّف على طبقاتٍ عدّة:

الطبقة الأولى: قومٌ ثقاتٌ وأئمّة من رجال البخاري ومسلم، تكلّم فيهم بعضُ الحفّاظ بلا برهان، فلم أذكر هذا النّوع للقدح فيهم، بل لِيُعْلَمَ بالجملة أنّهم قد تُكُلِّم فيهم بحقٍّ أو بباطل، أو باحتمال.

الطبقة الثانية: قومٌ من رجال البخاري، أو مسلم، أو النَّسائي، يَغلِب على الظنّ أنَّ حديثَهم حجّة، وأقلُّ أحوالهم أن يَكون حديثُهم حسناً، والحَسَنُ حجّةٌ لأنّهم صادقون، لهم أوهامٌ قليلةٌ في جنب ما قد رووا من السّنن، كابن عجلان، وسُهيل بن أبي صالح، وعَمرو بن شعيب، ومحمّد بن عَمرو وأشباههم.

الطبقة الثالثة: قومٌ من رجال السّنن ليسوا بحجّةٍ لغلطهم، وليسوا بمطَّرَحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثُهم دائرٌ بين الحُسْن والضّعف، يَصلُح للرّواية والاستشهاد، وتحل روايةُ أحاديثهم، كمجالد بن سعيد، وابنِ لهيعة، وقيسٍ[2].

الطبقة الرابعة: قومٌ أُجمع على ضعفهم وطَرْح رواياتهم لسوء حفظهم وكثْرَةِ خَبْطِهم، فهؤلاء لا تَرْكَن نفسُ عالمٍ إلَى ما يروونه من الأحاديث.

الطبقة الخامسة: قومٌ متَّفقٌ على تركهم لكذبهم ورواياتهم موضوعات، ومجيئِهم بالطّامات كأبي البختري، ووهب بن وهب القاضي، ومحمّد بن

---

(١) (ص٤٧٧ ـ ٤٧٨).

(٢) هو قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي.

سعيد المصلوب، ومقاتل بن سليمان، والكلبي، وأشباهِهِم، فهؤلاء إذا انفرد منهم رجلٌ[١]، بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، فلا تحلُّ روايتُه إلا بشرطِ أن يُهتَك راويه ويُبَيَّنَ سقوطُه، وأن خبره ليس بصحيح، فإن حفّت متنَه القرائنُ الدالّةُ على أنّه موضوعٌ نُبِّه على ذلك وَحُذِّر منه.

وأمّا المجهولون من الرّواة فإن كان الرّجل من كبار التّابعين، أو أوسَاطهم احتُمِل حديثُه، وتُلُقِّي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجلُ منهم من صغار التّابعين فَيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويَختلف ذلك باختلاف جلالة الرَّاوي عنه، وتحرِّيه وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التّابعين فَمَنْ بعدهم، فهو أضعفُ لخبره سيَّما إذا انفرد به».

وطريقة عرضه لمادّة الجرح والتّعديل، لا تختلف عن (المغني)، وهي كما يلي[٢]:

١ ـ ذَكَرَ فيه من تُكُلِّم في عدالته، أو في ضبطه.

٢ ـ قد اعتمد في حكمه على الرّجال جرحاً وتعديلاً على أقوال النّقاد وعلى اجتهاده، وقد جمع بينهما كثيراً.

٣ ـ يَنقل في الغالب قولَ إمام واحدٍ في المترجم، وقد ينقل قول أكثرَ من واحدٍ، أو يقول: ضعّفه فلانٌ وغيرُه، أو: تركه غيرُ واحد، أو: ضعفوه، أو: وثقه جماعة، ونحو ذلك.

٤ ـ قد يَنقلُ رأيَيْن متباعدين في الرَّاوي، ولا يرجِّح بينهما.

---

(١) لعلها: (إذا انفرد الرجل منهم)، فهكذا وردت في الطبعة الأولى من تحقيق الشيخ حماد الأنصاري.

(٢) انظر «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص١٥٦٥ ـ ١٥٦٦).

المبحث الخامس
الكاشف في معرفة من له
رواية في الكتب الستة

هو كتابٌ خاصٌ بمن له رواية في الكتب السّتة دون غيرها.

وطبيعة عرض الذّهبيّ لمادّة الجرح والتعديل فيه كما يلي:

١ ـ كثيراً ما يعتمد في بيان مرتبة الرُّواة على نقل أقوال العلماء النّقاد فيهم جرحاً أو تعديلاً، وقد يقتصر على اجتهاده في الحكم عليه.

٢ ـ لا يزيد في الغالب على نقلِ قولِ إمامٍ واحدٍ في المترجَم.

٣ ـ قد يُشير إلى اختلاف النّقاد في تحديد مرتبة الرّاوي، دون أن يذكر ما يَتَرَّجح لديْه.

٤ ـ قد يسكت عن بيانِ حال الرّاوي المترجَم، وقد يكون ثقة، أو ضعيفاً، أو مجهولاً.

٥ ـ قد تأثر حكمُه في كتابه «الكاشف» بما اطّلَع عليه من أقوال النّقاد، التي لم يُوردْها المزّي، وبما زاده في كتابه «تذهيب التهذيب» على أصله «تهذيب الكمال»، وما يُعلّق به أحياناً على بعض آراء الأئمّة في الرّاوي، ومن الأمثلة على ذلك:

أ ـ في ترجمة أبان بن إسحاق الكوفي الأسديّ النحوي:

لم يورد المزيّ في «تهذيب الكمال»[1] في النّسخة التي اعتمدها الذّهبيّ في أبان جرحاً ولا تعديلاً، لكن الذّهبيّ في «تذهيب التهذيب»[2] نقل فيه قولَ الأزدي: «متروكٌ»، وقال عنه في «الكاشف»[3]: «فيه لينٌ».

---

(١) (٢/٥)، وانظر تعليق د. بشار عواد في (الحاشية رقم٢).

(٢) (ج١/ق١/الورقة ٣١/أ).

(٣) (١/٢٠٥).

ولا شكّ أنّ هذا الحكم من الذّهبيّ لم يكن معتمِداً على مجرّد ما في نسخته من «تهذيب الكمال»، بل ولا على مجرّد ما زاده في «التذهيب»، من قول الأزدي، إذ لو اعتمده وحده لكان حكمه أشدّ ممّا ذكره في «الكاشف»، فمن المحتمل جداً أن يكون اعتمد على ما اطّلع عليه من توثيق العجلي[1]، وذكر ابن حبان له في «الثقات»[2] من جهة، واعتبر كلامَ الأزديّ من جهةٍ أخرى، فزاوج بين الرّأيين فقال: «فيه لين». والله أعلم.

ب - وفي ترجمة أبان بن عبدالله بن أبي حازم البجلي الأحمسي:

ذكر المزّي في «تهذيب الكمال»[3]، أقوالَ الموثّقين له من جهةِ ضبْطه، ولم يُورِد قولاً لأحدٍ بتليينه، لكن الذّهبيّ في «التذهيب»[4] أضاف فيه قولَ ابن حبّان: «كان ممّن فَحُش خطؤُه وانفرد بالمناكير».

فاعتبر هذه الإضافةَ في «الكاشف»[5] فقال: «وثّقه ابنُ معين وليّنه غيرُه».

ج - وفي ترجمة جابر بن يزيد بن رفاعة العجلي:

لم يُورِد المزّي في «تهذيب الكمال»[6]، فيه جرحاً ولا تعديلاً، فعلّق الذّهبيّ في «التّذهيب»[7]، على حاله بقوله: «ولم يُضَعِّفْه أحدٌ».

ثمّ قال في «الكاشف»[8] - بعد ذكره عدداً من الرّواة عنه -: «صدوقٌ».

وهذا الحكمُ يحتمل تَأَثُّره بما علّقه في كتابه «التّذهيب»، وهو راجعٌ

---

(١) انظر «الثقات» (١/ ١٩٨).
(٢) انظر (٨/ ١٣٠).
(٣) (٢/ ١٤ - ١٦).
(٤) (ج١/ ق١/ الورقة ٣١/ ب).
(٥) (١/ ٢٠٦).
(٦) (٤/ ٤٧٢ - ٤٧٣).
(٧) (ج١/ ق١/ الورقة ١٠١/ أ).
(٨) (١/ ٢٨٨).

إلى قاعدةٍ يَتَبَنَّاها الحافظُ الذّهبيّ في كلّ راوٍ لم يُذكر بتوثيقٍ ولا بِتضعيف، ولكن روى عنه جماعةٌ من الثّقات، فإنّ ذلك يَنفعه، ويرفع من شأنه، كما سيأتي تفصيل ذلك في (ضوابطه في الجهالة).

د ـ وفي ترجمة خلف بن أيوب العامري البلخي:

لم يورد الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[1] فيه ما هو صريحٌ في تحديد مرتبته من حيثُ الضّبط، لكن الذّهبيّ أضاف في «التذهيب»[2] قولَه: «ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» فَعَظَّمه وأطراه، وقال: «كان مفتي أهل بلخ وزاهدَهم»...».

وقال عنه في «الكاشف»[3]: «رأسٌ في الإرجاء ثقةٌ». ولا يكون قولُه بتوثيقه إلاّ مُنتَزَعاً ممّا حكاه في «التّذهيب» من موقف الحاكم أبي عبدالله منه. والله أعلم.

لكن هذه الأمثلة التي تبين تأثر حكم الذهبي ـ رحمه الله ـ في «الكاشف» بما زاده في كتابه «تذهيب التهذيب» لا تنهض قرينةً للقول بأنّ «الكاشف» مختصرٌ من «التّذهيب» وليس من «تهذيب الكمال». والله أعلم.

المبحث السادس
ميزان الاعتدال في نقد الرجال

أراد الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بهذا الكتاب بَسْطَ ما في «المغني»، وأوضح منهجه فيه من حيثُ الجرحُ والتَّعديل كما يلي:

١ ـ احتوى كتابه على أصناف من رواة الحديث ونَقَلَة العلم، وهم كما يلي[4]:

---

(١) (٨/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

(٢) (ج١/ ق٢/ الورقة ٢٠٥).

(٣) (١/ ٣٧٣).

(٤) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٣).

أ - الكذّابون الوضّاعون المتعمّدون - قاتلهم الله - والكاذبون في أنّهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا.

ب - ثمّ المتَّهمون بالوضع، أو بالتّزوير.

ج - ثمّ الكذَّابون في لهجتهم لا في الحديث النّبوي.

د - ثمّ المتروكون الهلكى الذين كَثُرَ خطؤهم، وتُرِك حديثُهم، ولم يُعتَمد على روايتهم.

هـ - ثمّ الحفّاظ الذين في دينهم رقّة، وفي عدالتهم وهن.

و - ثمّ المحدّثون الضّعفاء من قِبَل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوْهام، ولم يُتْرَكْ حديثُهم، بل قُبِلَ ما رووه في المتابعات والشّواهد، لا في الأصول والحلال والحرام.

ز - ثمّ المحدّثون الصّادقون، أو الشّيوخ المستورون الذين فيهم لين، ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين.

ح - ثمّ خلقٌ من المجهولين، ممّن يَنُصّ أبو حاتم الرّازي على أنّه مجهول، أو يقول غيره: لا يُعرف، أو فيه جهالة، أو يُجْهَل، أو نحو هذه العبارات التي تدلّ على عدم شهرة الشّيخ بالصّدق.

ط - ثمّ الثّقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثّقات الذين تَكلّم فيهم من لا يُلْتَفَتُ إلى كلامه في ذلك الثّقة لكونه تَعَنَّت فيه، وخالفَ الجُمهور من أولي النّقد والتّحرير.

وقد ذكر من تُكُلّم فيه - مع ثقته وجلالته - بأدنى لين، وبأقلّ تجريح؛ لأنّ ابن عدي أو غيرَه، من مؤلفي كُتُب الجرح ذكروا ذلك الشّخص، ولَم يَرَ أن يحذف اسم أحدٍ مّمن له ذكرٌ بتليينٍ مّا في كتب أئمة الجرح والتّعديل، خوفاً من أن يُتَعَقّب عليه، ولم يكن ذكرُه في كتابه مما يوجب ضَعْفَه عنده[1].

---

(١) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٢).

٢ ـ لم يذكر من ذكرهم البخاري في «التاريخ الكبير»، وابنُ عديّ في «الكامل» من الصّحابة؛ لجلالتهم، ولأنّ الضعف فيما أُسْنِد إليهم إنّما جاء من جهة الرّواة إليهم.

٣ ـ لم يذكر من الأئمّة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام، وعَظَمتهم في النّفوس، وإن ذكر منهم أحداً فعلى الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس[١].

٤ ـ لم يُورد من تُكُلِّم فيه من المتأخرين إلاّ من قد تَبَيَّن ضعفُه، واتضح أمرُه من الرّواة[٢].

٥ ـ اعتمد فيما يُورده في الرّواة من الجرح والتّعديل، على أقوال الأئمّة النّقاد، مصرِّحاً بذكر أسمائهم في الغالب، وقد لا يصرح باسم صاحب الكلام أحياناً.

٦ ـ يتصرف كثيراً في نقل أقوال النّقاد بالمعنى، وقد يختصرها بما قد يُوهم معنىً غيرَ مراد، كما نَبَّه على بعض الأقوال التي لم تَصِحَّ نسبتها إلى قائلها.

٧ ـ قد يُصرِّح بحكمه على الرَّاوي جرحاً أو تعديلاً، في أولّ الترجمة تارة، وفي آخرها تارةً أخرى، واصطلح على أنه إذا وضع كلمة (صح) أول الاسم، فهي إشارةٌ إلى أن العمل على توثيق الرجل[٣].

٨ ـ تعّقب كثيراً من آراء الأئمة في بعض الرّواة، ووجّهَ بعضها في مواضع[٤].

---

(١) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال»(٢ ـ ٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٤).

(٣) انظر «مقدمة لسان الميزان» (ص٩).

(٤) هذا ما سيتضح من خلال مباحث هذه الرسالة، ولقاسم علي سعد، رسالة بعنوان: (منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال) تحدث فيها بإسهاب عمّا في «الميزان» من قضايا الجرح والتعديل.

المبحث السابع

الرّواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم[1] ومن تُكُلّم فيه وهو موثّق أو صالح الحديث[2]

ذكرالذّهبي في رسالة (الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم) راوة ثقات عنده، ولم يُؤثّر فيهم ما رُمُوا به من الطّعن، لأن ذلك إنّما صدر عن متعنّت، أو هو قولٌ لم تصحّ نسبتُه إلى قائله، أو قولٌ صدر عن ضعيف، أو لا يُراد به ردّ رواية الرّاوي جملةً، وإنّما هو في شيء مخصوص، ويدلّ على ذلك عنوانُ الرّسالة نفسها[3].

وأمّا رسالة (من تُكلِّم فيه وهو مُوثّق أو صالح الحديث) فقد تَوَهّم د. بشار عوّاد في كتابه «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»[4] أنّها هي عين رسالة (الرواة الثقات)، ثمّ استدرك على نفسه في مقدّمة تحقيق «سير أعلام النبلاء»[5] بعد أن اطّلع على الرّسالتين، فَفَرّق بينهما، كما وقع في

---

(١) طبع في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ بتحقيق وتعليق محمد إبراهيم الموصلي.

(٢) حققها الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، تحقيقاً علمياً لنيل درجة ماجستير، في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٣٩٨هـ، واختار هذا العنوان من إحدى نسخها الخطية لمطابقته لواقع الرسالة بعد دراسته إياها، كما حققها أيضاً محمود شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، ط/الأولى، دار المنار سنة ١٤٠٦هـ، الأردن ـ الزرقاء بعنوان (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق).
ثم أفاد شيخنا فضيلة الدكتور عبد الرحيم بن محمد القشقري ـ حفظه الله تعالى ـ بأن الوهم في الخلط بين الكتابين، ناشئ من عدم الوقوف على الاسم الحقيقي للرسالة الثانية الصغيرة ذات ٩٦ ترجمة، فإن عنوانها الحقيقي (القسطاس في الذب عن الثقات)؛ هكذا جاء العنوان على النسخة الخطية بخط صلاح الدين العلائي، مصورة في مكتبته الخاصة. أما كتاب (من تكلم فيه وهو موثق) وكتاب (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) فهما اسم لمسمى واحد.

(٣) انظر مقدمة تحقيق «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ز) للدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي.

(٤) انظر (ص١٩٢ ـ ١٩٣).

(٥) (ص٨١).

هذا التّوهم أيضاً إبراهيم سعيداي إدريس فحقّق رسالة: (من تُكلّم فيه وهو موثّق) باسم (معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الردّ)، ثمّ أدرج مقدّمة (الرّواة الثقات) في مقدمة (من تُكُلِّم فيه وهو موثق).

والذي يظهر أنّهما رسالتان، يُوضح ذلك ما يلي[1]:

١ ـ حَجمُ الرّسالتين متفاوت، فإنّ رسالة (من تُكُلِّم فيه وهو موثّق) أكبرُ من الرسالة الأخرى، وعدد رجالها أكثر، فعدّد رجال (الرّواة الثقات) ٩٦ شخصاً تقريباً بمن ذكرهم في مقدّمتها، وعددُ رجَال (من تُكُلّم فيه وهو موثّق) ٤٠٥ أشخاص.

٢ ـ مقدّمة كلٍّ من الرّسالتين تختلف عن الأخرى حجماً ومعنى، فرسالة (الرّواة الثّقات) مقدّمتها طويلةٌ ونفيسة جداً، بينما مقدّمة (من تكلم فيه وهو موثّق) لا تتجاوز صفحةً واحدة.

٣ ـ أسلوبُ الرّسالتين في ترجمة الرّواة مختلف، فرسالة (من تكلّم فيه وهو موثّق) أَخذت جانبَ الاختصار والإشارة، أما رسالة (الرّواة الثقات) فقد أطال في تراجم كثيرٍ من الرّواة لا سيّما في المقدّمة، ويظهر فيها أسلوبُ المناقشة بالحجّة أكثر ممّا في الرّسالة الأولى.

٤ ـ موضوع الرّسالتين وإن تقارب إلاّ أنّه مختلف، وذلك ـ كما سبق ـ أنّ رسالة (الرّواة الثقات) يتحدّث فيها الذّهبيّ عن رواة ثقات عنده، وقد تُكُلِّم فيهم بما لا يُوجب ردّ رواياتهم، بينما موضوعُ رسالة (من تكلم فيه وهو موثّق) تحدّث فيه الذّهبيّ عن جملة من الرّواة خرّج لهم السّتة أو بعضهم، وجرحهم بعضُ أئمّة الجرح والتّعديل، سواءٌ كان ذلك الجرح مؤثِّراً أو غيرَ مؤثِّر، فالمذكورون فيها: منهم الثّقة الذي لا يُؤثِّر فيه الجرح، ومنهم من فيه لينٌ مَا وحديثُه حسن يحتجّ به، أو يَصلُح للاعتبار،

---

(١) انظر مقدمة تحقيق د. عبدالله بن ضيف الله الرحيلي لرسالة (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) (ص ز ـ ح).

وقليلٌ ممّن هو ضعيف، والغالب فيها الثقات.

وعدد رجالها كما سبق ٤٠٥ رواة، وقد رمز في كتابه «ميزان الاعتدال» على تراجم أحد عشر ومئة راوٍ منهم برمز (صح) إشارةً إلى أنّ العمل على توثيق الرَّاوي.

وطريقة عرضه الكلامَ على هؤلاء الرّواة أنّه يذكر اسم الرَّاوي، ثمّ يذكر حكمَه فيه، وأحياناً لا يحكم فيه، وإن اشتبه الرَّاوي بغيره ميّزه بذكر أحدِ شيوخه، وذلك قبل الحكم أو بعده، ثمّ يذكر قول إمام من الأئمّة، أو أكثرَ فيه، فإن احتاج الأمرُ إلى استدراك اسْتَدْرَك، أو احتاج إلَى توجيهٍ وجّه بأقصر عبارةٍ تُوصل إلى المطلوب، والغالبُ أنّه يترك ذلك ويكتفي بحكمه فيه.

وليس مقصودُ الذّهبيّ بإيرادِ هؤلاء هو حصرُ من تُكُلِّم فيه وهو مُوثّق لأنّ في «ميزان الاعتدال» وغيره من كتب الرّجال رواةً غيرَهم وُثّقوا ولُيِّنوا، فكأنّ الحافظ الذّهبيّ رحمه الله ذكر هنا الأشهر، أو الأكثر. والله أعلم.

المبحث الثامن
تذكرة الحفاظ

١ ـ حوى الكتاب ذكر أسماءِ حملةِ العلم ونقلة الأخبار، ومن يُرجَع إليهم في الجرح والتّعديل، من عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلى عصره حيث ختمهم بشيخه المزّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

٢ ـ يَذكر فيه من يُعْرَف بسعة المحفوظ، ولو لم يكن حافظاً متقناً لمحفوظه، وهذا هو المراد من وصفه إيّاهم بـ(الحفّاظ)[١]، ولذلك ذكر فيه من هذا النّوع كثيراً ممّن لم يكن متقناً لمحفوظه، منهم:

أ ـ عليّ بن زيد بن جدعان:

قال فيه: «وهو من أوعية العلم، وفيه تشيّع»، ثمّ ذكر من تَكَلَّم

(١) انظر إطلاقات كلمة (الحافظ) عند النقاد في (ص٦٩٦).

فيه من قِبَل حفظه، ثم قال: «لم يحتج به الشيخان، لكن قرنه مسلم بغيره»[1].

ب ـ محمّد بن عبد الرّحمٰن بن أبي ليلى:

نقل فيه أقوالَ من تَكَلّم في حفظه، ثمّ قال: «حديثُه في وزن الحسن، ولا يَرْتَقي إلى الصّحة، لأنّه ليس بالمتقن عندهم»[2].

ج ـ مبارك بن فضالة القرشيّ العدويّ مولاهم:

نَقَلَ فيه من تَكَلَّم في ضبطه، ثمّ قال في آخر ترجمته: «لم يَبْلغ حديثُه درجةَ الصّحة، ولا أخرج له النّسائي»[3].

د ـ قيس بن الرّبيع الأسدي الكوفي:

قال فيه: «أحدُ الأعلام على ضعفٍ فيه»[4].

وقال في آخر الترجمة: «وقد كان قيسٌ من أوعية العلم، وأرى الأئمّة تكلّموا فيه لظلمه»[5].

هـ ـ شريك بن عبدالله القاضي النّخعي الكوفي:

قال في أول ترجمته: «أحدُ الأئمّة الأعلام»[6].

وقال في آخرها: «كان شريكٌ حسنَ الحديث إماماً فقيهاً، ومحدّثاً

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٢) «المصدر نفسه» (١/ ١٧١).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٢٦).
(٥) «المصدر نفسه» (١/ ٢٢٦).
(٦) (١/ ٢٣٢).

مكثراً، ليس هو في الإتقان كحمّاد بن زيد، وقد استشهد به البخاري، وخرّج له مسلم متابعةً»[1].

و ـ عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الشّامي:

قال فيه: «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن»[2]، وقال في آخر الترجمة: «يُروَى حديثُه في المتابعات ولا يحتجّ به»[3].

وغير هؤلاء كثير.

٣ ـ ينقل في الرَّاوي أقوالَ الأئمّة النّقاد جرحاً وتعديلاً، وقد يُصَدِّرُ التّرجمة بحكمه في الرَّاوي، وقد يذكر ذلك أحياناً في أثنائها، أو يختمها بذلك.

لكنّه ـ على عادته في بقية كتبه ـ قد يختصر قولَ الإمام، أو يذكره بالمعنى، وهذا منه كثير.

٤ ـ يُعلِّق كثيراً على آراء النّقاد في بعض الرّواة منتقداً، أو مُوَجِّهاً، أو معلِّلاً.

المبحث التاسع
سير أعلام النبلاء

١ ـ حوى هذا الكتابُ فئاتٍ مختلفةً من النّاس، فَشَمِلَ الخلفاء، والملوك، والوزراء، والقضاة، والقُرَّاء، والمحدّثين، والفقهاء، والمفسِّرين، واللّغويين، والأدباء، والزّهّاد، والشّعراء، والمتكلِّمين، والفلاسفة، وغيرَ هؤلاء، إلاّ أنّ الذّهبيّ يُعنَى في الغالب بالمحدّثين أكثرَ من عنايته بغيرهم، وذلك بحكم نشأته ورغبته في الحديث، وشَغَفِه بروايته.

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٢).
(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٨).
(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٩).

٢ ـ ترجم للأعلام النّبلاء المشهورين منهم، وقد أشار إلى شرطه هذا في ترجمة (محمّد بن رُمح بن المهاجر التُّجيبي المصري) حيث قال: «لم يتفق لي أن أُورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرتُه هنا لجلالته...»[١].

وقال في ترجمة (محمّد بن علي بن عبيد الله بن أحمد الموصلي، المعروف بابن ودعان): «وإنما أوردتُّه هنا لشُهرته، وقد ذكرتُه في «الميزان»[٢] وأنّه غير ثقةٍ ولا مأمونٍ»[٣].

وقد يتّفق أن يَذكر من ليس بمشهور، وهذا نادرٌ.

٣ ـ يَنْقُل في المترجَم أقوالَ النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، ويعزو القولَ إلى صاحبه غالباً، وكثيراً ما ينصّ على المصادر في ذلك، إلاّ أنّه ـ على عادته في كتبه ـ قد يختصر العبارةَ أحياناً، وقد يوردها بالمعنى.

٤ ـ يُصَدِّر كثيراً من التّراجم بذكر مَرتبة الرّاوي من حيثُ العلمُ، أو الفضلُ أو المنصب، ومن حيثُ الجرحُ والتّعديل، وكثيراً ما يختتم التّرجمة بذكر مرتبة حديثِ المترجَم عنده.

٥ ـ يُعلِّق على كثيرٍ من أقوال الأئمّة في الرّاوي تعقيباً، وتوضيحاً، وتوجيهاً، وتعليلاً بعباراتٍ تختلف ـ إيجازاً وإسهاباً ـ من موضعٍ لآخر حَسْبَ ما تقتضيه الحاجة، ويتطلّبُه الموقف.

ويُلاحَظ أن الذّهبيّ في كتابه «سير أعلام النبلاء»، أكثرُ عنايةً بمثل هذه التّعليقات، ولعلّ وجهَ ذلك: أنّه من آخر ما ألّف في مجال التراجم، بعد اكتمال شخصيته العلميّة، ونُضْجها، فقد بدأ تأليفه وعُمره تسع وخمسون سنة، وانتهى منه وقد قارب ستاً وستين من عمره.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩٩).

(٢) (٣/ ٦٥٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٦٥).

وهذا يُفَسِّر سببَ وجود بعض قضايا الجرح والتّعديل، أكثرَ تحريراً وتحقيقاً في «السير» منها في غيره، من ذلك:

أ ـ تفصيلُه في موضوع أخذ الأجرة على التّحديث، حيث قسم الآخذين أقساماً عدّة، وبَيّن حكمَ كلّ قسم منهم[1]، وهذا لم يتعرّض له في أيّ كتابٍ من كتبه التي اطلّعت عليها، رَغم وجود ما يتعلّق بهذا الموضوع فيها.

ب ـ موقفُه من عَبّاد بن يعقوب الرّواجني، حيث وثّقه في بعض كتبه، ونَعَتَه في بعضها بأنّه (صدوقٌ)، لكنّه في «سير أعلام النبلاء» لما ذكر قصّته مع قاسم بن زكريا المطرّز في سؤالِ عبّادٍ إيّاه: من حفر البحر؟ ومن أجراه؟ ثمّ قولُه له: حفره علي، وأجراه الحسين، عَلّق الذّهبيّ على ذلك: قائلاً: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمّحوا في الأخذ عمن هذا حالُه، وإنما وَثِقُوا بصدقه...»[2].

وقد نقل في «ميزان الاعتدال»[3] هذه القصّة ولم يُعَلِّقْ عليها بمثل تعليقه السّابق.

ج ـ تعليقُه على رواية سليمان بن داود الشّاذكوني، في تكذيب يحيى القطّان، ووهيب بن خالدٍ، ومالكٍ، وهشام بن عروة، لمحمد بن إسحاق، حيث بَين الذّهبيّ كَذِبَ الشّاذكوني في حكايته، وأزاح عما في متنها من النّكارة، ومخالفةِ الواقع بما لم يرد في بقية كتبه[4].

د ـ تفصيلُ رأيه في محمّد بن عمر الواقدي، وتفريقه بين رواياته في الحلال والحرام والأحكام، وبيْن رواياته في المغازي والسّير، وأيام النّاس،

---

(١) انظر ما سيأتي في (ص٢٦٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٣٨)، وانظر ما سيأتي (ص٣٨٧ ـ ٣٨٩).

(٣) (٢/٣٧٩).

(٤) انظر ما سياتي في (ص٨٩٣ ـ ٨٩٧).

فلا يحتج به في الأولى، ولا يستغنى عنه في الثّانية، وموقفُه من الذين وثَّقُوه مطلقاً، حيث ردّ ذلك بأنّه قد تقرر بالإجماع وَهْنُ الواقدي، وقد مدّ نَفَسَه في ذلك بما لا يُوجد في غير «سير أعلام النبلاء»[1].

هـ ـ تعليقُه على قصّة محمّد بن عجلان مع مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وخالد بن يوسف السّمتي، الذين اختبروا ضبطَه بِقَلْبِ الأسانيد عليه، فلما تفطّن لصنيعهم دعا عليهم، فاستجاب الله دعاءه.

فقد بيَّن الذّهبيّ وهاءَ هذه الرّواية سنداً ومتناً بكلام قويٍّ متينٍ[2]، بينما اعتمد عليها في كتابه «ميزان الاعتدال» واستنبط منها جودةَ ذكاء ابنِ عجلان، فقال: «ومع كون ابن عجلان متوسطاً في الحفظ، فقد ورد ما يدلُّ على جودة ذكائه...»، ثمّ ساق الحكاية[3].

ومثل ذلك كثير يَتَبَيَّن للنّاظر في ثنايا هذه الرسالة.

٦ ـ رغم كون «سير أعلام النبلاء» من آواخر ما ألفه الذّهبيّ في مجال التراجم، وكونه فيه أكثر عنايةً، واهتماماً بالنّقد والتّعليق، إلاّ أنّه في كثير من تعليقاته، وتعليلاته لكثيرٍ من قضايا الجرح والتّعديل، تكاد تكون متقاربةً في المضمون والألفاظ مع ما في سائر كتبه الثّلاثة: «تاريخ الإسلام»، و «ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفاظ»[4].

وفي هذا دلالةٌ على أمرين:

الأوّل: أنّ منهج الذّهبيّ يكاد يكون واحداً عنده، فهو سَائرٌ فيه على قواعدَ وأسسٍ مُنضبطة، لا تتبدل كثيراً.

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦، ٤٦٩).

(٢) انظر ما سيأتي في (ص٨٩١ ـ ٨٩٣).

(٣) (٣/ ٦٤٥).

(٤) أمثلة ذلك كثيرة جداً ومبثوثة في ثنايا مباحث هذه الرسالة.

الثّاني: أنّه - رحمه الله - ألّف هذه الكتب الأربعة عندما أصبح تامّ المعرفة بهذا الشّأن، نافذَ البصيرة فيه، بارعاً في صناعة الجَرح والتّعديل، مع توفُّر أدوات الاجتهاد لديْه.



الباب الثاني

قَواعدُ عامّة في الجَرح والتّعْديل

وفيه فصلان:

الفصل الأول: قواعد عامَّة في الجرح.

الفصل الثاني: قواعد عامَّة في التَّعديل.







الفصل الأول

قواعد عامّة في الجرح

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقف فيه آخرون قليلاً.

المبحث الثاني: تردّد الأئمة في الاحتجاج بحديث الراوي سببه ترددهم في شأنه.

المبحث الثالث: تفسير الجرح لمعرفة هل هو قادح أو لا؟

المبحث الرابع: الاستدلال بحديث الراوي على ضعفه.

المبحث الخامس: من كثر خطؤه لا يوصف بكونه صدوقاً.

المبحث السادس: الكشف عن معتقد الرجل من خلال مصنفه.

المبحث السابع: الجرح مقدَّم على التعديل.

المبحث الثامن: قول النّسائي: (ليس بثقة)، لا يكون في رجل مخرَّج في سننه.

المبحث التاسع: قاعدة (كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف) ليست بمطردة.



المبحث الأول
حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقّف فيه آخرون قليلاً

قد يختلف الأئمّة النقّادُ في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، ويَلُوح للباحث من خلال نُصوصهم أنّ اختلافَهم فيه اختلافاً يسيراً، ليس من قَبيلِ ما يُقدَح به في عدالة الرّاوي، أو يُطْرحُ الاحتجاج بحديثه إذا انفردَ؛ فَمثله لا يَنزل حديثُه عن رُتبة الحسن من حيثُ الأصل، مثالُه ما جاء في ترجمة «عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (ت١١٨هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ولسنا ممّن نعدّ نسخةَ عَمرو، عن أبيه، عن جدّه من أقسام الصّحيح، الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أنّ فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمَّل حديثُه، ويُتحايد ما جاء منه منكراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسّنين لإسناده؛ فقد احتج به أئمّة كبار، ووثّقوه في الجملة، وتوقّف فيه آخرون قليلاً، ما علمت أنّ أحداً تركه»[1].

وقد تضمن هذا الكلام النقاط التالية:

١ ـ عدم عَدّ نسخة عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده من أقسام الحديث الذي لا نزاع في صحته لسببين هما:

أ ـ كونُها وجادة.

ب ـ لما فيها من مناكير.

٢ ـ تحسين حديثه في السّنن و الأحكام[2]، مع تجنّب ما وقع منه منكراً.

٣ ـ تعليل سبب نزول حديثه عن مرتبة الصّحة إلى الحُسْن.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٥).

(٢) لعل مقصوده بـ «السنن» هنا: المسائل التعبدية، كالطهارة والوضوء والصلاة، ونحوها، وبـ «الأحكام»: مايتعلق بالمعاملات والأقضية والحدود ونحوها، والله أعلم.

وهذه النّقطة الأخيرة هي مدار البحث، ويمكن توضيحها على النّحو التّالي:

أولاً: أنّ جملة: «فقد احتج به أئمة كبار...» مُعلَّلَة، ومُبَيِّنَةٌ لسبب تحسين حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه في السّنن والأحكام، بمعنى: أنّ تحسين حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، دون القول بصحته مطلقاً، أو ضعفه مطلقاً، سببه كونه قد احتج به أئمة كبار...الخ.

ثانياً: قوله: «فقد احتج به أئمّة كبار...» يوضحه ما يلي:

أ ـ قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل سُئل عن عمرو بن شعيب، فقال: «أنا أكتب حديثه وربما احتججنا به، وربما وَجَسَ في القلب منه، ومالكٌ يروي عن رجلٍ عنه»[1].

ب ـ وقال الإمام البخاري ـ رحمه الله: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، [والحميدي]، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»[2].

وقال الترمذي في «سننه»[3]: قال محمَّد بن إسماعيل: «رأيت أحمد، وإسحاق ـ وذكر غيرهما ـ يحتجون بحديث عمرو بن شعيب».

ج ـ وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذُكر له عمرو بن شعيب، فقال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[4].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨).

(٢) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وفيه: «والحميد»، والتصويب من «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر تعليق المعلّمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته على «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٣/ رقم١).

(٣) (٢/ ١٤٠)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤).

(٤) «سؤالات أبي داود» (ص٢٣٠). وليس المراد بالترك في هذا السياق، التركَ الاصطلاحي، بل المراد به ترك الاحتجاج بروايته، بدليل رواية ثانيةٍ لأبي داود قال: سمعت أحمد قال: «ما أعلم أحدا ترك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، قلت لأحمد: يحتج بحديث عمرو ما كان من غير أبيه؟ قال: «ما أدري» «سؤالات أبي داود» (ص ٢٣١).

د ـ وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب... ثقة، واحتج أصحابنا بحديثه...»[1].

هـ ـ وقال ابن عبد البر ـ وقد ذكر حديثاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ـ: «هذا الحديث معروف مشهورٌ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدّه، عن النبي ﷺ، وهو حديث صحيح، لا يختلف أهلُ العلمِ في قَبوله والعمل به، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جدّه مقبولٌ عند أكثر أهل العلم بالنّقل»[2].

و ـ وقال الإمام النّووي ـ رحمه الله: «إن الصّحيح المختار صحّة الاحتجاج به عن أبيه، عن جدّه كما قاله الأكثرون»[3].

ز ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وأمّا أئمّة الإسلام، وجمهور العلماء فيحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، إذا صحّ النّقلُ إليه، مثلُ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوهما، ومثل الشّافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم»[4].

ح ـ وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «احتجّ به أرباب السنن الأربعة، وابن خزيمة، وابن حِبَّان في بعض الصّور، والحاكم»[5].

ثالثاً: قوله ـ رحمه الله: «وَوَثَّقُوه في الجملة»، يشير بذلك إلى توثيق بعض الأئمّة له مع اختلافِ بينهم في ذلك، فهذه جملة من أقوالهم لا على سبيل الحصر:

أ ـ قال عباس الدّوري عن يحيى بن معين: «عمرو بن شعيب

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢ ـ ٧٣).
(٢) «التقصي لحديث الموطأ» (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥).
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٨).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧).

ثقة»[1]، وروى عنه نحوه معاوية بن صالح[2]. وقال أبو حاتم: «سألت يحيى بن معين، عن عمرو بن شعيب، فقال: «ما شأنه؟!»، وغضب، قال: «ما أقول فيه روى عنه الأئمّة»[3]. وهذه الرّواية وإن لم تكن صريحةً في التوثيق فهي توحي به[4].

ب ـ وقال علي بن المديني ـ رحمه الله: «قد سمع أبوه شعيب من جدّه عبدالله بن عمرو، . . . وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح. . .»[5].

ج ـ وقال أحمد بن صالح المصري: «عمرو سمع من أبيه عن جده، وكلّه سماع، وعمرو بن شعيب ثبت، وأحاديثه تقوم مقام الثّبْت»[6].

فقوله: «وأحاديثه تقوم مقام الثبت» صريحٌ في الحكم عليه بالعدالة، وتمام الضبط.

د ـ وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدّارمي ـ رحمه الله: «عمرو بن شعيب ثقة روى عنه الذين نظروا في الرّجال مثل أيوب، والزّهري، والحكم، واحتجّ أصحابنا بحديثه»[7].

---

(1) «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٤٦).

(2) انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٠).

(3) «الجرح والتعديل»(٦/ ٢٣٩).

(4) وهناك روايات أخر عن ابن معين ـ رحمه الله ـ، تفيد بظاهرها التضعيف المطلق لحديث عمرو بن شعيب، وهي محمولة على روايته عن أبيه عن جده، كما قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥). ولذلك قال الحافظ الذّهبي: «فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو، فدل على أنه ليس حجة عنده مطلقاً، وأن غيره أقوى منه» «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).

(5) «التمهيد» (٣/ ٦٢)، وهذه الرواية تتفق مع ما نقل عنه البخاري ـ رحمه الله ـ كما سبق ذكره، وهي تفيد اتصال رواية عمرو بن شعيب ـ عن أبيه ـ عن جده عنده، وهناك روايتان عارضتا هذه الرواية، وكلتاهما مرجوحة كما سيأتي الكلام على هذا في نقد الحافظ الذّهبيّ للروايات.

(6) «تاريخ الثقات» (ص ١٥٢).

(7) انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٢ ـ ٧٣).

هـ ـ وقال العجلي ـ رحمه الله: «ثقة»[1].

و ـ وقال النسائي ـ رحمه الله: «ثقة»، وقال مرة: «لا بأس به»[2].

فهذا كلام كبار الأئمّة في توثيق عمرو بن شعيب، وهو الذي أشار إليه الحافظ الذّهبيّ وأراده في تعليله.

وقوله: «في الجملة» إشارة منه إلى أنّه ليسوا متّفقين على توثيقه توثيقاً مطلقاً، بل منهم من وثّقه لذاته، وتوقّف في قبول روايته عن أبيه عن جده، كالإمام يحيى بن معين، ومنهم من وثّقه توثيقاً بلا قيدٍ كالإمام أحمد بن صالح المصري، وأحمد بن سعيد الدّارمي، وابن المديني، والعجلي، والنّسائي، بل منهم من صرّح باتصال روايته عن أبيه عن جدّه، كالإمام أحمد بن صالح، وابن المديني.

رابعاً: قوله ـ رحمه الله: «وتوقّف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أنّ أحداً تركه»، يُشير بذلك إلى أنّ من تكلّم في رواية عمرو بن شعيب، إنما تكلّم من جهة ما فيها من الانقطاع، بسبب الوجادة لا من جهة الضعف في عمرو نفسه، وهذا إجمال واختصار لما قبله، حيث قال: «... ولا ريب أنّ بعضها[3] من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادةً أو سماعاً، فهذا محلّ نظرٍ واحتمال...»[4].

ويوضّح هذا قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وكان عند آل عبدالله بن عمرو بن العاص نسخةٌ كتبها عن النبي ﷺ، وبهذا طعن بعض النّاس في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده»[5].

---

(١) «الثقات» (ص ٣٦٥).

(٢) نقلهما المزّي وجزم بهما عنه، انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٣).

(٣) يعني: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٥).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٨).

وهذا صريحٌ في بيان سبب الطّعن في رواية عمرو بن شعيب، وأنّه ليس من جهة الضعف فيه.

وأمّا قول يحيى القطان: «حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ»[(١)] فهو وإن كان يفيد تضعيفاً شديداً، إلا أنّه ليس من جهة عدالة عمرو وإنما من جهة كون روايته وجادةً، ويحيى القطّان متشدِّدٌ في الجرح، فلا عبرة بقوله هذا، ولا سيما أنّه لم يُتَابع على قوله هذا.

وقد بَيَّن الحافظ الذّهبيّ وجه تعليل من علّل رواية عمرو بن شعيب بأنّها صحيفة، فقال: «وأمّا تعليل بعضهم بأنّها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أنّ الصّحف يدخل في روايتها التّصحيف، لا سيّما في ذلك العصر، إذْ لا شكلَ بعدُ في الصّحف ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرّجال»[(٢)].

ولا شكّ أنّ الخطب في مثل هذا يسير؛ فالطّعن به ليس كالطّعن في العدالة والضبط، فلذلك قال الحافظ الذّهبي: «وتوقف فيه آخرون قليلاً»، فوصف توقّفهم - وهو ترك الاحتجاج بحديثه - بالقلّة.

والخلاصة أنّ الرّاوي إذا كان اختلاف الأئمة فيه تضعيفاً وتوثيقاً من هذا القبيل؛ بأنْ قَبِلَه كبارُ الأئمّة، ووثّقوه في الجملة، وتكلّم فيه آخرون بكلام يسير لا ينافي مطلقَ التّوثيق، فحديثه في مرتبة الحسن، ولا ينزل عنها في الأصل؛ ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في ترجمة «عمرو بن شعيب» - في «المغني»[(٣)]: «حديثه حسن وفوق الحسن».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٤)]: «ولسنا نقول إنّ حديثه من أعلى أقسام الصّحيح، بل هو من قبيل الحسن».

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٥).

(٣) (٢/ ٤٨٤)، ولعل مراده بهذه العبارة: حديثه حسن، إذا روى عن أبيه، عن جده، وفوق الحسن - أي الصحيح - إذا روى عن غير أبيه. والله أعلم.

(٤) (٣/ ٢٦٨).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كان ثقةً صدوقاً كثيرَ العلم حسنَ الحديث».

وقال في «ديوان الضعفاء»[2]: «اختلف فيه فحديثه صحيحٌ أو حسنٌ».

وأمّا قاعدة: «من اختلف فيه فحديثه حسن»[3] فإنّها أكثر توسُّعاً من هذه؛ إذْ إنّ ما تفيده أنّ أيّ اختلافٍ في الرّاوي مهما كان سببُه، ودوافعُه يمكن اعتبارُه وإعطاؤه وجهاً من النّظر، فيؤثّر في الرّاوي دون مراعاة ضوابط أخرى، مثل:

١ ـ مراتب النّقاد من حيث التعنتُ والاعتدالُ والتساهل.

٢ ـ كلام الأقران بعضهم في بعض.

٣ ـ الكلام الصّادر بسبب الاختلاف في المعتقد.

وغير ذلك مما يجب أن يُراعى عند اختلاف الأئمة في الرّاوي، وهي جوانب لا تستلزمها تلك القاعدة المذكورة، بخلاف عبارة الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ، فإنها تضمنت قيدين مهمّين، هما:

الأول: في قوله: «قد احتج به أئمة كبار، وَوَثّقوه في الجملة...»، فوَصْفُه إيَّاهم بكونهم (أئمّةً)، وبكونهم (كباراً)، يُوحي بمكانتهم في هذا العلم، وعُلُوّ كعبهم في هذا الفن، وتقدّمهم في هذا الشّأن.

الثاني: في قوله: «وتوقَّفَ فيه آخرون قليلاً»، ففي تعبيره بالتّوقف دقّة متناهية، فلم يقل: «ضعّفه»، أو «تكلّم فيه»؛ لأنّ كلتا العبارتين محتمِلَة؛

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٠١ ـ ١٢٠هـ ـ ص ٤٣٣).
(٢) (٢/٢٠٦).
(٣) انظر كلام ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٤٢٣، ٤/١٣، ١٤٤، ٦٧٨)، و«إزالة الدهش والوله» لمحمد بن إديس القادري (ص١٣٤)، و«قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص٧٢ ـ ٧٧).

فكما تقال في حقّ من كان الكلام فيه يسيراً، فإنّها تطلق أيضاً على من كان الكلام فيه شديداً[1]، بخلاف عبارة (توقّف) فإنّ فيها خفّة، فاستعمالها فيمن تُرِدِّدَ بين قبوله وردِّه أقرب، ولا ريب أنّ هذا دون من كان مجزوماً بضعفه، وإن كان ضعفاً يسيراً.

ثمَّ وَكَّد هذا التّوقف بأنّه قليل، وهو ما لا ينافي مطلق التّوثيق، ويَصعب القولُ بإهدار رواية الرَّاوي من أجله، كما هو الشأن في ترجمة (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

ولا شك أنّ تحقيق مثل هذين القيدين، وتحرير المقال فيهما يحتاج إلى دقّة النّظر في أقوال الأئمة في الرَّاوي، والموازنة بينهما على ضوء قواعد هذا العلم، مع إلمام بمدلولات ألفاظهم، ومعرفة مقاصدهم في عباراتهم، والله أعلم.

---

(١) أمثلة هذا في كتب الجرح والتعديل كثيرة، فمن ذلك: قول أبي عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه (يعني: محمَّد بن عمرو الأنصاري)، قال: «كان يحيى بن سعيد يضعفه» «سؤالاته» (٣/ ٣٤٩). وقوله: «يضعفه» مجمل فسرتْه روايةُ عبدالله بن أحمد عن أبيه: «... كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً». «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٢)، كما جاء تفسيره في رواية علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد عن محمَّد بن عمرو الأنصاري...؟ فضعّف الشّيخ جداً» «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١١٠).

وقول الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في«محمَّد بن القاسم الأسدي»: «قد تكلّم فيه أحمد بن حنبل وضعفه» «سنن الترمذي» (١/ ١٩٢/رقم٣٨٥)، وقوله هذا محتمل للكلام اليسير والتضعيف اليسير، لكن فسره قولُ الإمام النسائي: «ليس بثقة، كذّبه أحمد بن حنبل» انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٠٣)، فأفاد قولُ النسائي بأنّ كلام أحمد في محمَّد بن القاسم شديد.

وما جاء في ترجمة «محمَّد بن كثير بن أبي عطاء» قال البخاري: «ضعفه أحمد، وقال: «بعث إلى اليمن فأتي بكتاب بعدُ فأخذه فرواه» «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٨) و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨). وتفسير قول البخاري: «ضعفه أحمد» جاء في رواية عبدالله بن أحمد حيث قال: «ذكر أبي محمَّد بن كثير فضعفه جداً، وضعف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة» «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٣٣)، وانظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٩).

المبحث الثاني
تردد الأئمة في الاحتجاج بحديث الرّاوي
سببه ترددهم في شأنه

جاء في ترجمة «عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن العاص» (ت١١٨هـ) ما رواه أبو داود عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[(١)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلِّلاً هذا الصّنيع، ومُبيِّناً سببَه ـ : «هذا محمولٌ على أنّهم يتردّدون في الاحتجاج به، لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التَشَهّي»[(٢)].

وأشار أيضاً إلى هذا التّعليل في كتابه «ميزان الاعتدال»[(٣)] بقوله: «يعني: لتردّدهم في شأنه».

وقول الحافظ الذهبي: «في شأنه» أعمّ من أن يكون توثيقاً أو تضعيفاً، فقد يكون التردّد في شأن الرّاوي من جهة صحّة سماعه من شيخه، أو سماع شيخه ممن فوقه، وكذلك اختلافهم في قبول حديث المختلط والمدلّس.

وهذا حال كثيرٍ من رواة حديث الحسن، تتباين اجتهاد النقاد فيهم بل الناقد الواحد، كما أشار إلى ذلك الحافظ الذّهبيّ بقوله: «ثمَّ لا تطمع بأنّ للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديثٍ تردّد فيه الحفّاظ؛ هل هو حَسَن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصِّحة، ويوماً يصفه بالحُسْن، ولربما اسْتضعفه...»[(٤)].

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص ٢٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٨).

(٣) (٣/٢٦٤).

(٤) «الموقظة» (ص٢٠)، وانظر ما قاله الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٩)، و«توجيه النظر» (١/٣٥٨).

ويُلاحظ أنّ في كلام الحافظ الذّهبيّ السّابق الذكر ما يُفصح عن علّة هذا الصنيع، وهو قوله: «لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التشهّي»، وهذا دفع لما قد يتوهمه من لم يُمعِن النّظر في تصرّفات القوم، ولم يُحِط بمسالكم بأنّ صنيعَهم هذا صادرٌ عن الهوى، أو اختلال المنهج؛ إذْ كيف تطيب نفس أحدهم بالاحتجاج بحديث راوٍ مًّا في موضع، ثمّ يتنكب عنه في موضعٍ آخر، دون إبداء الفرق بين الحالتين، فظاهر هذا التّصرّف لا يستقيم في الميزان، إذ هو تفريق بين المتماثلين، وذلك معروف البطلان.

وفي الجملة، فإنّ في مراعاة هذه القاعدة فائدةَ توجيه تصرّفات الأئمّة، ممّا في ظاهره تدافعٌ وتناقضٌ بما يناسب حالهم من العلم والمعرفة والخبرة، ويتّفق مع ما تواتر عنهم من الورع، والنّصح لله ورسوله، ولجميع الأمّة.

المبحث الثالث
تفسير الجرح لمعرفة هل هو قادح أولاّ ؟

المراد بتفسير الجرح: بيانُ سببه، والكشفُ عن علّته، والنّصُّ على جهته؛ هل هو في العدالة أو في الضّبط[1].

ولقد كان لبيان سبب الجرح وتفسيره، أهميّةٌ قُصوى في علم الجرح والتّعديل؛ إذ به يُعرَف موضعُ الجرح من القَبول والرد، فإنّ مناهج الحفّاظ، والأئمّة النّقاد مختلفة في هذا ودقيقة، تحتاج إلى من يكشف خفاياها ويميط اللّثام عن زواياها.

ومن الاعتناء بقضية تفسير الجرح، وبيان وجه تعليله، تظهر قوتُّه في اقتضائه الجرحَ المحكيَّ أو ضعفُه في ذلك، فإن اقتضى السّببُ تليينَ الرّاوي أو تضعيفَه، ففي ذكره وإظهاره فائدةُ تقرير ضعفه وتحديد مرتبته، وإنْ لم

---

(١) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص ٣٧).

يقتضِ التّليينَ لضعفه، أو عدم ثبوته، ففي ذكره وإبانته دفع ما قد يُتَوَهَّم من اقتضائه الجرحَ وإيجابِه، ولا سيما أن بعضهم ربما سمع في الرَّاوي أدنى مَغْمزٍ فيتوقّف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن ما سمعه مُوجباً لردّ الحديث ولا مُسقطاً للعدالة[1].

كما أنّه قد يُطلِق أحدُهم الجرح، بناءً على أمرٍ اعتقده جرحاً وليس بجرحٍ في نفس الأمر[2]، ولا سيما إذا كان الإمام متَشَدِّداً، مُتَعَنِّتاً في جرح الرَّاويِ بما لا يكون قدحاً عند غيره[3]، فبيانُ السّبب مزيلٌ لهذا الاحتمال، ومظهرٌ لكونه قادحاً أو غيرَ قادحٍ[4].

والنّاظر في كتب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في التّراجم والنّقد، يقف على قدرٍ كبيرٍ من أمثلة تفسير الجرح وبيان سببه، وهذا يدلّ على مدى رؤيته لأهميّة هذا المسلك، وفائدته للوصول إلى القول الفصل في الرَّاوي جرحاً أو تعديلاً.

وفيما يلي بعض الأمثلة في ذلك لتدلّ على ما ورائها[5]:

المثال الأول: قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي» (توفي سنة بضع عشرة ومئة): «ثمّ إنّ شعبة ترك الرّواية عنه، لكونه سمع آلة الطَّرَب من بيته»[6].

وتعليلُ الحافظ الذّهبيّ هذا مرويٌّ عن شعبةَ نفسِه؛ فقد روى العُقيلي بسنده عن وهب بن جرير، عن شعبة قال: «أتيتُ منزلَ منهال بن عَمرو،

---

(١) انظر «الكفاية» (ص١٠٩).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص١١٧)، و «رفع الإشكال» (ص ٤٢)، و «فتح المغيث» (١/ ٣٢٨).

(٣) عقد الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ بابا في بعض أخبار من اسْتُفْسِر في جرحه فَذَكَر ما لا يصلح جرحاً لتأكيد هذا القول، انظر «الكفاية» (ص١١٠).

(٤) انظر «فتح المغيث» (١/ ٣٢٨).

(٥) سيرد كثير منها في مباحث هذه الرسالة.

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨٤).

فسمعتُ منه صوتَ الطُّنبور[1]، فرجعت ولم أسأله»، قلت: «وهلاً سألته فعسى كان لا يَعلم»[2].

وروى الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله ـ بسنده عن يحيى بن سعيد قال: «أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً، فتركه، يعني الغناء»[3].

وفي هاتين الرّوايتين، دلالةٌ صريحةٌ على أنّ سبب ترك شعبة الرّوايةَ عن المنهال هو كونه سمع من بيته آلة الطَّرَب مصحوبةً بالغناء، وهذا هو تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ فقد ذكر في النّص المنقول عنه من «سير أعلام النبلاء» «آلة الطَرَب»، وفي «ميزان الاعتدال» ذَكَرَ «الغناء» حيث يقول: «... ثُمَّ في الآخِرِ ترك الرّواية عنه شعبةُ فيما قيل، لأنّه سمع من بيته صوت غناء، وهذا لا يُوجب غمزَ الشّيخ»[4]، فكأنّه أراد المجموعَ منهما، فعبَّر في كِلاَ المصدَرَيْن بالواحد لاستلزامه الآخَرَ غالباً.

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لما ذكر في كتابه «سير أعلام النبلاء» موقفَ شعبة من الرّواية عن المنهال، لم يُعَقِّبْه بشيءٍ يدلّ على قَبوله لهذا الجرح أوردَه إيَّاه، بينما صرّح في «ميزان الاعتدال» ـ كما تقدّم النّقل عنه ـ برَدِّه لهذا الجرح، وأنّ سببه غيرُ كافٍ لترك الرّواية عن المنهال بن عَمرو وغَمْزِه، فقال: «وهذا لايوجب غَمْزَ الشّيخ»، ولعلّه اكتفى في «سير أعلام النبلاء» بذكر موقف شعبة دون التّعقيب عليه بصريح اللّفظ، لكون عدم التّعويل على مثل هذا السّبَبِ في التّجريح بَيِّناً، فاكتفى بخفيّ الإشارة عن صريح العبارة. والله أعلم.

وهذا التّفسير الذي أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مخالفٌ لتفسير ابن أبي حاتم حيث قال: «أخبرنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما

---

(١) الطنبور: آلة للعب واللهو. انظر «لسان العرب» (٤/ ٥٠٤)، و«تاج العروس» (٣/ ٣٦١) مادة (طنبر)، و«المعجم الوسيط» (٢/ ٥٦٧).

(٢) «الضعفاء» (٤/ ٢٣٧).

(٣) «الكامل» (٦/ ٣٣٠)، وانظر «تهذيب الكمال»(٢٨/ ٥٧١).

(٤) (٤/ ١٩٤).

كتب إلي، قال: سمعت أبي يقول: «ترك شعبةُ المنهال بن عمرو على عَمْدٍ»[1]. فقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ عَقِبَه ـ : «لأنّه سمع من داره صوتَ قراءةٍ بالتّطريب»[2].

وهذا مخالفٌ لحكاية شعبةَ نفسِه المتقدمة، ولذلك لما حكى الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذا التّفسير عن ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ تعقَّبه بقوله: «كذا قال!» مستنكراً هذا التعليل، ثمَّ عارضه بما رواه وهب بن جرير عن شعبة[3].

ووجه كون هذا السّبب لا يُوجب غمزَ الرّاوي به، فضلاً عن أنْ يُوجب تركَ الرّوايةِ عنه هو أنّه يحتمل أن يكون مذهبُ المنهال بن عمرو التّوسُّعَ في إباحة الغناء والمعازف، وإن كان الصّواب في خلافه، كما يحتمل أن يكون النّهي عن الغناء والمعازف، ودليلُ تحريمهما لم يَبْلغه، ولذلك اعترض وهب بن جرير على شعبة بقوله: «وهلاّ سألته فعسى كان لا يعلم»، قال الحافظ ابن حجر: «وهذا اعتراضٌ صحيحٌ فإنّ هذا لا يُوجب قدحاً في المنهال»[4].

---

(١) انظر رواية عبدالله هذه في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٧).

(٢) «الجرح و التعديل»(٨/ ٣٥٧).

(٣) «هدي الساري» (ص ٤٤٦)، ثمَّ عاد هو إلى ما استنكره على ابن أبي حاتم عند توجيهه لموقف المغيرة بن مقسم من المنهال، ونهيه الأعمش عن الرّواية عنه، فقال الحافظ بعد أن ضعّف هذه الرّواية ـ : «ولوصحّت فإنما كره منه مغيرة ما كره منه شعبة، من القراءة بالتّطريب»، ثمَّ علّل توجيهه بقوله: «لأنّ جريراً حكى عن مغيرة أنّه قال: «كان المنهال حَسَنَ الصوت، وكان له لحن يقال له: «وزن سبعة». «هدي الساري» (ص٤٤٦)، وهذه الرّواية مع كونها لا تصح لأنها من رواية محمَّد بن حميد الرازي، وهو ضعيف عند ابن حجر نفسه كما في «تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥)، فإنّها لا تدل على القراءة بالتطريب ؛ لأنه يصح أن يقال للمُغَنّي: «حسن الصوت»، ويؤيد كونه أراد الغناء، قولُه في الرواية نفسها: «وكان له لحن يقال له: وزن سبعة» فإن الوزن إنما يطلق على الشّعر والغناء لا القراءة كما هو معروف. ولم يظهر لي وجه عَود الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى التّعويل على هذا التفسير بعد استنكاره السّابق، والله أعلم.

(٤) «هدي الساري» (ص٤٤٦).

كما يحتمل قولُ وهب بن جرير: (فعسى كان لا يعلم) احتمالَيْن آخرين:

أ ـ أنّه لا يعلم بوجود ذلك الصّوت في بيته، لأنّه من فعل غيره.

ب ـ أو لا يعلم أنّه في بيته، بل ظنّه في بيت غيره.

ومع وُرود هذه الاحتمالات، فلا معنى لغمز الرّاوي بهذا السّبب، والله أعلم.

المثال الثاني: في ترجمة «مكحول الشاميّ أبي عبدالله الدمشقي» (ت ١١٣)، حكى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ أبي عُبيد مولى سليمان: «ما سمعت رجاء يَلعن أحداً إلاّ رجلين، يزيدَ بن المهلب، ومكحول الشاميّ»[١] فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه: «أظنّه لأجل القدر»[٢].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٣]: «لعنه لكلامه في القدر».

وهذا من الحافظ الذّهبيّ تفسيرٌ وبيانٌ لعلّة اللّعن، وهي مأخوذة ممّا حكاه إبراهيم بن أبي عَبْلة، قال: «وقف رجاء بن حَيْوَة على مكحول، وأنا معه فقال: «يا مكحول بلغني أنّك تكلّمت في شيءٍ من القدر، والله لو أعلم ذلك لكنت صاحبَك من بين النّاس»، فقال مكحول: «لا والله، أصلحك الله ما ذاك من شأني، ولا قولي» أو نحو ذلك[٤].

وقد كان ما بين رجاء بن حيوة وبين مكحول، مثلُ ما بين الأقران من التّنافس والتّنابذ، فقد حكى رجاء بن أبي سلمة، عن مكحول أنّه قال: «ما زلت مُضْطَلعاً على من ناوأني حتى عاونهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنّه سيد أهل الشّام في أنفسهم»[٥].

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٨١).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٥) «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤).

وفي رواية عنه: «ما زلت مستقلاً بمن بغاني، حتى أعانهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنّه رجلُ أهل الشّام في أنفسهم»[1].

وعلّق الحافظ الذّهبيّ على هذه الرّواية قائلاً: «كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينالُ بعضُهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان فلا يُلْتَفت إلى قولِ أحدٍ منهما في الآخَر»[2].

ومن الملاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ في (السِّير) لم يجزم بالعلّة الأولى، بل قال: «أظنّه...»، لاحتمال أن تكون العلّة هذا الذي بينهما من كلام الأقران بعضهم في بعض.

ويكشف لنا هذا البيان لعلّة الجرح أنّه سببٌ غيرُ كافٍ للطّعن في عدالة هذا الإمام، لأنّه إن كان هو اعتقاد مكحول بدعةَ القدر؛ فقد روى أبو زرعة الدّمشقي بسنده، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز أنّه قال: «لم يكن مكحول قدرياً»[3].

وقولُ سعيد بن عبد العزيز هذا يحتمل معنيين:

١ ـ أن يكون مكحول اعتقد بدعةَ القدر مدّةً ثمّ رجع عنها، فأخبر سعيدٌ بما آل إليه أمرُ مكحولٍ بعد، ويدلّ على ذلك:

أ ـ ما رواه أبو بكر بن أبي خيثمة، عن الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ قال: «كان مكحول قدرياً ثمّ رجع»[4].

ب ـ وتفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لقول الإمام الأوزاعي

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٣٠)، و«تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦٨)، ووقع فيه تحريف. وانظر «تهذيب الكمال» (٩/ ١٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٨).

(٣) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٣٠)، وانظر أيضاً «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، ونسبه المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٦) إلى يحيى بن سعيد القطان، لكن ذكره ابن حجر على الصواب في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٩٣). والله أعلم.

رحمه الله: «لم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذين الرّجلين؛ الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ : «يعني رجعا عن ذلك»[2].

٢ ـ أنّه لم يعتقد بدعة القدر أصلاً، وإنما هو قولٌ نُسِب إليه، وفُهِم من كلامه، ويدلّ على هذا الاحتمال قولُه لرجاء ـ لما سأله عمّا بلغه عنه من القول بالقدر: «لا والله، أصلحك الله، ما ذاك من شأني، ولا قولي»[3].

وهذا هو الراجح؛ فقد قال إبراهيم بن مروان، قال أبي: قلت لسعيد بن عبد العزيز: «يا أبا محمد، إنّ النّاس يتّهمون مكحولاً بالقدر» فقال: «كَذَبوا لم يكن مكحول بقدري»[4].

ويتأيّد هذا ـ والله أعلم ـ من وجوه:

أولاً: أنّ مكحولاً نَفَى عن نفسه ما اتُّهم به، فعلينا قَبُولُ خبره، وتصديقُه فيه لصدقه وإمامته.

ثانياً: قولُ الإمام الأوزاعي ـ رحمه الله: «فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ». وقوله أيضا: «لا نعلم أحد من أهل العلم نسب إلى هذا الرأي إلا الحسن ومكحول فلم يثبت ذلك عنهما»[5].

وهذا صريحٌ في نَفْي بدعة القدر عنه، والأوزاعي إمامٌ كان معه في بلدٍ واحد.

ثالثاً: قول الإمام أبي داود: سألت أحمد: «هل أنكر أهل النّظر على

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٧٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٩).
(٣) انظر (ص١٢٧).
(٤) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥).
(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٧٥).

مكحولٍ شيئاً؟»، قال: «أنكروا عليه مجالسةَ غيلان، ورموه به فبرَّأ نفسَه بأن نحّاه»[1].

وهذا يُفيد أنّ من رمى مكحولاً ببدعة القدر، إنما توَهَّم ذلك فيه لمجالسته غيلان الدِّمشقي رأسَ بدعة القدر، فبرَّأَ مكحولٌ نفسَه منه.

والحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لم يجزم به في (السير) بل قال: «أظنّه...» ممّا يدلّ على عدم القطع بثبوته، ولذلك حكاه في كتابه «ميزان الاعتدال»[2] بصيغة التّمريض للدّلالة على لينه، فقال: «... وقد رُمِيَ بالقدر فالله أعلم»، ثمَّ إنّه أيضاً أغفل ذكر هذه التّهمة في كتابيه «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»[3]، و«من تكلم فيه وهو موثق»[4].

وكذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مع شدّة تحرّيه في تلخيص كلام الأئمّة النّقاد في الرّاوي في كتابه «تقريب التهذيب»[5]، لم يذكر ذلك عن مكحول، وإنما اقتصر على قوله: «ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور».

المثال الثالث: وفي ترجمة «أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة القرشي المدني» (ت ٢٤٢) قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: «خرجنا في سنة تسع عشرة ومئتين إلى مكة، فقلت لأبي: عمن أكتب؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت»[6].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ ملتمساً سببَ هذا التَّضعيف في حقّ هذا الإمام

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٧).
(٢) (٤/ ١٧٧).
(٣) (٢/ ٢٩١).
(٤) (ص١٨١).
(٥) (ص ٥٤٥).
(٦) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (ج٣/ اللوحة: ١٥١/ ب).

الثّقة ـ : «أظنّه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم، وإلاّ فهو ثقةٌ نادر الغلط، كبير الشّأن»[1].

وهذا الالتماس جوابٌ عمّا استشكلَ معناه في كتابه «ميزان الاعتدال»[2]، حيث قال: «ثقة حجة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد «لا تكتب عن أبي مُصعب واكتب عمّن شئت؟»».

لكن القاضي عياض قد نصّ على سببٍ آخر وهو الميل إلى الرّأي، فقال: «وإنما قال ذلك لأنّ أبا مصعب كان يميل إلى الرّأي، وأبو خيثمة من أهل الحديث، وممّن يُنافر ذلك، فلذلك نهى عنه، وإلاّ فهو ثقةٌ ولا نعلم أحداً ذكره إلاّ بخير»[3].

وأمّا الحافظُ ابن حجر، فجمع بين الاحتمالين فقال: «ويحتمل أن يكون مرادُ أبي خيثمة دخولَه في القضاء، أو إكثارَه من الفتوى بالرّأي»[4].

ومأخذ تفسير الحافظ الذّهبيّ والتماسه قول الزّبير بن بكّار ـ رحمه الله: «مات وهو فقيه المدينة غير مدافع، ولاّه القضاء عبيد الله بن الحسن بعد أن كان على شرطته»[5].

ومثلُه قولُ أبي عبدالله المصعب بن عبدالله الزّبيري ـ رحمه الله: «... وولاّه عبيد الله بن الحسن بن عبيد الله بن العبّاس بن عليّ بن أبي طالب قضاءَ المدينة، إذْ كان عبيدُ الله والياً للمأمون، ...» إلى أن قال: «ويُعرَف

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٧).

(٢) (١/ ٨٤).

(٣) «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٧)، و«التحفة اللطيفة» (١/ ٢١١).

أحمد ابن أبي بكر بكنيته «أبي مصعب» وهو حيّ اليوم، وهو فقيه أهل المدينة اليوم»[1].

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يستوحي بيانَه، لسبب جرح الرّاوي من أقوال النّقاد فيه وبيانهم حالَه.

فأحياناً قد يكون السّببُ الواحدُ هو المقتضي لتليين الرّاوي أو الكلام فيه، كما هو الشّأن في ترجمة أبي مصعب الزّهري ومكحول الشامي، والمنهال بن عمرو.

وقد يكون أكثر من ذلك، فيؤخذ ذلك من مجموع الرّوايات الواردة بتفصيل أحوالِه.

وفي ذلك كلّه إيقافٌ للنّاقد على أنّ صواب الحكم على الرّاوي جرحاً وتعديلاً، لا يمكن إلا بعد الاطلاع على أقوال النّقاد فيه، جمعاً وموازنة، لتكون النّتيجة الحاصلة صحيحة.

وممّا يجعل اهتمام الحافظ الذّهبيّ بقضية تفسير الجرح واعتنائه ببيان سببه بالغاً، كونُه لا يَقبل الجرح المبهم في مقابل التّوثيق المعتبر، وأمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ في ترجمة «كامل بن طلحة الجحدري البصريّ» (ت ٢٣١هـ) وثّقه الإمام أحمد في رواية[2]، وكذلك الدّارقطني[3]. وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[4]، وفي رواية عن أبي داود عن الإمام أحمد: «حديثُه حديثٌ مقارب»[5]، ورواية أحمد بن أصرم عنه مثلها[6].

---

(١) «كتاب نسب قريش» (ص٢٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٩).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢).

(٥) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٧٢).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ الورقة ٢٢) ووقع في المطبوع أحمد بن لهيعة، وهو تحريف.

وأمّا أبو داود فقد سأله أبو عبيد الآجرّي، عن كامل بن طلحة، قال: «رميتُ بكتبه»[1].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هو صدوق إن شاء الله، وما أدري وجهَ قول أبي داود: «رميت بكتبه»، ولا ريب أنّ له عن ابن لهيعة ما يُنكر، ولا يُتابَع عليه، فلعلّه حَفِظَه»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «عليّ بن معبد بن نوح المصريّ الصغير البغداديّ» (ت ٢٥٩) قال فيه أحمد بن عبدالله العجلي: «ثقة صاحب سنة»[3] وقال ابن أبي حاتم: «كتبنا شيئاً من حديثه بمكّة... وكان صدوقاً»[4]، وقال ابن حِبَّان: «مستقيم الحديث»[5].

وأمّا أبو بكر الجعابي فقال فيه: «... عند علي عجائب»[6]. فتعقبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «قول أبي بكر «عنده عجائب» عبارةٌ محتمِلةٌ للتّليين، فلا تُقبل إلا مفسَّرة، والرّجل ثقة صادق، صاحب حديث، ولكنّه يأتي بالغرائب عمّن يحتملها»[7].

---

(١) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٤/ ٢٤٠)، وفي المخطوط (٥/ ٢٥/أ) والمطبوع بتحقيق البستوي (٢/ ١٢٣): «رضيت». والأولى (رميت) لوروده هكذا في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، و«تهذيب الكمال» (الورقة ٣/ ١١٤١)، والمطبوع (٢٤/ ٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٠)، وغيرها، والنسخة الخطية لكتاب سؤالات الآجري كثيرة التصحيف، والأخطاء كما نبه على ذلك عبد العزيز بن أحمد آل عبد القادر، في تحقيقه للكتاب (المقدمة ص٧٨)، وانظر تعليق البستوي في تحقيقه للكتاب.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، و«تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٤)، ولم ترد عبارة (ثقة) في المطبوع من كتاب «الثقات» (٢/ ١٥٨) وإنما فيه: «سكن مصر، صاحب سنة».

(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٥).

(٥) «الثقات» (٨/ ٤٧٢).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤).

٣ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الحسين أبي الرّضا بن الخَصِيب القرشيّ الدمشقيّ» (ت٦٠١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وثّقه بعضُهم، وضَعّفه ابن خليل وما فَسَّر»[١].

المبحث الرابع
الاستدلال برواية الرّاوي على ضعفه:

في ترجمة «منصور بن عمّار بن كثير السُّلَمي الخُراسانيّ» (توفي في حدود المئتين)[٢]، قال فيه أبو حاتم: «ليس بالقويّ»[٣]، وقال العقيلي: «لا يُقيمُ الحديثَ، وكان فيه تَجَهُّمٌ من مذهب جهم»[٤]، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»[٥]، وقال الدّارقطني: «يحدِّث عن الضّعفاء، وله أحاديث لا يُتَابع عليه»[٦].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وساق ابن عدي مناكير لمنصور

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢١/٤٤٣)، قال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص ٩٥ ـ تحقيق د. بشار عواد): «قال يوسف بن خليل: «كان ضعيفاً»، وقال غيره: «كان ثقة عالماً»». وقد أبهم اسم الموثِّق في المصدرين كليهما، ولم أقف عليه.
ونظير ما تقدم من رد الذّهبيّ للجرح المبهم في مقابل توثيق معتبر ما جاء في ترجمة «مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة» قال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي، فقال: «صدوق صالح الحديث» «الجرح والتعديل» (٨/٢٧٦)، فقال الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٣٦٠): «ذكره ابن أبي حاتم، وقال: أبو الفتح الأزدي: «يتكلّمون فيه»، ثمّ عقّبه بقوله: «هذا غير مفسَّر فلا يضرّ».

(٢) قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال» (٤/١٨٧): «وإليه كان المنتهى في بلاغة الوعظ، وترقيق القلوب، وتحريك الهمم، وَعَظَ ببغداد، والشام، ومصر، وبَعُدَ صِيته، واشتهر اسمه».

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/١٧٦).

(٤) «الضعفاء» (٤/١٩٣).

(٥) «الكامل» (٦/٣٩٣).

(٦) «سؤالات السّلمي» (ص٢٨٤).

تَقضي بأنّه واهٍ جداً»[1]. وذكر نحو ذلك في «ميزان الاعتدال»[2] فقال: «وساق له ابنُ عدي أحاديث تدلّ على أنّه واهٍ في الحديث».

وهذا منه تضعيفٌ شديدٌ في حقّ منصور، استند فيه إلى مروياته المنكرة، التي ساقها ابن عديّ ـ رحمه الله ـ في ترجمته للاستدلال بها على ضعفه[3].

وهذا هو منهجُ الاستدلال بمرويّات الرّاوي للحكم عليه بما يُبَيِّن مرتبتَه، ولا سيما إذاً كان مجهولاً، أو اضطربت فيه أقوالُ النّقاد، ولم يتمكّن النّاقد من ترجيح جانبٍ منها إلاّ بالاعتماد على كشف مرويّاته، وسبرها لتدلّه على استقامة ضبطه أو لينه.

وقد سار الحافظ الذّهبيّ على هذا المنهج في نقده لغير واحدٍ من الرّواة في كتبه الأخرى[4]، وذلك لأنّ كلامَ النّقاد في الرّجال لم يقتصر على

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٩٥).
(٢) (٤/ ١٨٨).
(٣) انظر «الكامل» (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥).
(٤) من أمثلة ذلك في التوثيق:
- قال في (حوادث ووفيات سنة ٤٠١ ـ ٤١٠هـ ص ١٦٠) ترجمة «عبد الرحمٰن بن عمر بن إبراهيم الهمذاني» (ت٤٠٧هـ): «وحديثه يدلّ على الصدق».
ومن أمثلته في التجريح:
- قال في «ميزان الاعتدال» ترجمة «هلال بن عبد الرحمٰن الحنفي»: «الضعف لائح على أحاديثه فليترك».
- في ترجمة «مسلم بن خالد بن قرقرة القرشي الزنجي» (ت ١٨٠هـ) قال في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٧٧): «بعض النقاد يُرَقِّي حديث مسلم إلى درجة الحسن»، وأفصح بمرتبته عنده، ومُدرَك حكمِه عليه في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٠٣) فقال ـ بعد أن ساق جملة من أحاديثه: «فهذه الأحاديث وأمثالها تُرَدُّ بها قوةُ الرّجل ويُضَعّف».
وفي ترجمة «عبدالله بن داود الواسطي التمار» قال فيه ابن عدي: «وهو ممّن لابأس به إن شاء الله» «الكامل» (٤/ ٢٤٤)، فرده الذّهبيّ بقوله: «بل كلّ البأس به، ورواياته تشهد بصحّة ذلك، وقد قال فيه البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلاّ فيمن يتهمه غالباً» ثمّ ساق له حديثاً واحداً من أباطيله. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦)، وانظر «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٢). =

من عاصروه وعرفوا أحوالَه عن كَثَب، بل قد يتكلّم إمام فيمن تقدّمه بسنواتٍ كثيرة، بناءً على ما تحصّل لديْه من حديث هذا الرّاوي، وما بلغَه من خبره. والدّلالة القويّة على حكمه له أو عليه مبنيّةٌ على استقراء مرويّاته وسبره لأحاديثه، فيحكم عليه جرحاً أو تعديلاً، تبعاً لاستقامتها وموافقتها أحاديث الثّقات أو اضطرابها ومباينتها روايات الأثبات.

وهذا المنهج سار على مِدْرَجته كثيرٌ من أئمّة الجرح والتّعديل[1]، وتظهر صورتُه بوضوح في «كتاب المجروحين» لابن حِبَّان البستي، و«الكامل في ضعفاء الرّجال» لأبي أحمد بن عدي.

المبحث الخامس
من كثر خطؤه لا يوصف بكونه صدوقاً

جاء في ترجمة «عُمَرَ بْنِ شَبِيبِ المُسْلي المَذْحِجِيّ الكوفيّ» (ت٢٠٢هـ) قولُ ابن حِبَّان فيه: «كان صدوقاً لكنّه يخطئ كثيراً على قلّة روايته»[2].

فتعقَّبه الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - بقوله: «هذا فيه تناقض، فالصّدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلّة هو المتروك»[3].

ولعلّ وجهَ هذا التّعقيب: أنّ الرَّاوي إمّا أن تُوجَد فيه من صفات

= ● وفي «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٠٥) ترجمة «جعفر بن حميد الأنصاري» ذَكَر له حديثاً عن جدّه لأمّه عمران بن أبان المدني، ثمّ قال - عقبه - : «وعمران بن أبان لا يُدرَى من هو، والحديث إنما دلّنا على ضعفه».

● وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٢١) ترجمة «الحسن بن محمد ابن أخي أبي طاهر النسابة» (ت٣٥٨): «روى بِقِلَّة حياءٍ عن الدبري، عن عبد الرزاق بإسناد كالشمس: «عليٌّ خير البشر». وعن الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن محمّد، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذرّ مرفوعاً: «علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم الدين»، ثمّ قال الذّهبي: «فهذان دالآن على كذبه، وعلى رفضه، عفا الله عنه».

(١) انظر «التنكيل» (١/ ٦٦ - ٦٧).

(٢) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٢٩).

القَبول أعلاها، فيوصف عند ذلك بأنَّه ثقة مطلقاً، دون ذكر وصفٍ آخر يفيد وقوعَ الخطأ في بعض مروياته، وإن كان ذلك لا يسلم منه أحد[1]، إلا أنَّه نادرٌ في حقِّه، والنَّادر لا حكم له.

وإنما يُنَصُّ على خطأ من هذه حاله أحياناً لأحد أمرين:

أ ـ لبيان أنّ غيره ممن شاركه في هذا الوصف أرجحُ منه وأقوى عند التّعارض.

ب ـ أو لتحديد جهة خطئه، كالثّقة الذي يخطئ في أحاديث شيخٍ معيّن، أو رواية أهل بلدٍ معيَّن.

وتتفاوت مراتبُ الثِّقات حسب كثرة أحاديث الرَّاوي، ونسبةِ الخطأ فيها؛ فمن أكثر الرِّواية وقلّ خطؤُه أو عزَّ وجودُه فهو في أعلى مراتب الثّقة، كالإمام مالك، وشعبة، والسُّفيانين، وأمثال هؤلاء، ثمَّ من دونهم في الكثرة وقلّة الخطأ، وهكذا[2].

وإمّا أن يكون الرَّاوي ضبطَ أكثرَ أحاديثه، وأخطأ في بعضها، بحيث حصل عنده من الخطأ ما أوجب نزولَه عن رتبة الثِّقة إلى رتبة الصَّدوق، فوصفه بالصّدوق يستلزم حُصولَ الخطأ في مرويَّاته، فمن اقتصر عليه دون إضافةِ وصفٍ آخر يُشعر بخطئه، فلأنّه رأى أنْ لا ضرورةَ من ذكر اللاَّزم مع ملزومه.

وإمّا أنْ يتساوى جانبا احتمال الخطأ والصَّواب في حديثه، أو يترجّح جانبُ الخطأ على الصَّواب، فيَنُصُّ النّاقد بما يفيد بيانَ حاله، نحو قولهم: «فلان سيِّء الحفظ»، أو «ليس بالقوي»، أو«ضعيف»، أو «لا يحتجّ به»، وأمثال هذه العبارات، ثمَّ قد يتدنَّى الرَّاوي حتى يصيرَ إلى أردأ مراتب الجرح، بحيث يَقْوَى في نفس النَّاقد الظنّ القريب من القطع ببطلان حديثه ووهائه.

---

(١) انظر ما يأتي في ضابط (ليس من شرط الثقة ألا يخطئ).

(٢) انظر ما يأتي في ضابط (تفاوت الثقات).

وحيث قُرِنَ وصفُ «الثّقة» أو«الصّدوق» مع مثل تلك العبارات، فهو محمولٌ على العدالة فقط دون الضّبط[1]، ويمكن حمل كلام ابن حبان على هذا. ونصُّ عبارته كما في «كتاب المجروحين»[2]: «كان شيخاً صالحاً، صدوقاً، ولكنّه كان يخطئ كثيراً حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد على قلّة روايته».

وقرينة حمل كلامه على العدالة فقط دون الضّبط ما يأتي:

١ ـ قوله: «كان شيخاً صالحاً، صدوقاً...» يدلّ على الصّلاح في الدّين والنّزاهة في العدالة، فقَرَنَ بذلك وصفَ الصّدوق ليُؤَكِّد هذا المعنى ويدلَّ عليه.

٢ ـ قوله: «حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد...» صريحٌ في أنّه لم يقصد بقوله فيه: «صدوقاً» التّوثيقَ من ناحية الضّبط، إذ لو كان كذلك لكان الاحتجاج به في حال الانفراد سائغاً كغيره من أصحاب هذه الرّتبة، ولا يحتاج في الأصل إلى ما يَعضده ويقوّي الاعتبارَ به.

٣ ـ أنّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الرَّاوي في كتابه «المجروحين» الخاصّ بضعفاء الرّواة عنده، ولو أراد بوصفه الصّدوق توثيقه من جهة ضبطه أيضاً لما خرّجه في هذا الكتاب، بل يكون موضعُه عنده كتابَه الآخر «الثقات»، فدلّ تصرّفه هذا على الحمل المذكور. والله أعلم.

ثمّ إنّ الذّهبيّ نفسَه قد وقع في قريب من هذا الأمر الذي انتقد ابن حِبَّان لأجله، وهو وَضْعُ المكثر في الخطأ في أدنى مراتب التوثيق عنده، فقال في كتابه «ميزان الاعتدال»[3]، ترجمة «عمر بن جعفر البصريّ»: «وكان صدوقاً إن شاء الله... وله خطأٌ وأوهام، وقد كان الدّارقطني يتتبّع خطأَه

---

(١) انظر كلام العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٩).

(٢) (٢/ ٩٠).

(٣) (٣/ ١٨٤).

فيما انتقاه على أبي بكر خاصّة[1]، ورتّب ذلك في كراريس، وذلك يدلّ على تغفيله وضعفه، لكثرة ذلك».

وفي الجملة؛ فإنّ القاعدة التي ذكرها الحافظ الذّهبيّ صحيحة، ولكن تطبيقها على هذا المثال المحتفّ بهذه القرائن محلّ نظر. والله أعلم.

المبحث السادس
الكشف عن معتقد الرجل
من خلال مصنّفه

إنّ لسلامة المعتقد أهميةً بالغةً في علم أصول الحديث، وتراجم الرّجال، فهي بابٌ عظيمٌ للعدالة، ومدخلٌ جليلٌ للنّزاهة في الدّيانة، ولها تأثيرٌ كبيرٌ في حال الرّجل وقَالِه، فَتَحْمِلُه على استقامة الحال، وتَدْفعه إلى صدق المقال، أو العكس، وأقلّ أحوال مَن ساءت ظنون النّاس في معتقده أن يُوجِبَ ذلك التردّدَ في شأنه، أو التّوقف في قبوله عند بعض العلماء، ولهذا حرص الأئمّة النّقاد على التنبيه إلى ما كانت عليه حالُ المرء من سلامة المعتقد، واتّباع السّنّة، كما درجوا على كشف أحوال أهل البدع والأهواء للتحرّز منهم، وأخذ الحيطة ممّا يتفردون به، فكلام الأئمّة في هذا الباب مستفيضٌ جداً في كتب التراجم وعلم مصطلح الحديث.

ومن ثَمَّ كان من دأب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ التّنبيه على حال الرّجل في دينه ومعتقده، من حيث السّلامةُ أو عكسُها، وذلك بطريقتين:

الأولى: النّقل عمّن عاصروا الرّجل وغيرهم، من الذين عرفوا حاله، ونصّوا على عقيدته.

الثانية: الاعتماد على مصنّفاته، والاستناد إلى ما كتبه يراعُه.

أمّا الطريقة الأولى فشهرتها واستفاضتها تغني عن ذكر الأمثلة عليها.

---

(١) لعله أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي صاحب (الغيلانيات) المتوفى سنة ٣٥٤هـ.

وأمّا الثانية فمن الأمثلة عليها:

١ ـ قوله في ترجمة «أبي الحسن علي بن الحسين المسعودي» (ت ٣٤٥هـ): «وكان أخبارياً، صاحبَ مُلَح، وغرائب، وعجائب، وفنون، وكان معتزلياً»[١].

ونصَّ في «تاريخ الإسلام»[٢] على مُدْرَكِ حكمه عليه بالاعتزال، فقال: «وكان معتزلياً، ذَكَرَ غيرَ واحدٍ من المعتزلة، ويقول فيه: «كان من أهل العدل»»[٣].

٢ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن علي الحنفي الرازي» (ت ٣٧٠هـ): «وقيل: كان يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدلّ على ذلك، في رؤية الله وفي غيرها، نسأل الله السّلامة»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وكان يميل إلى الاعتزال وفي تصانيفه ما يدل على ذلك في مسألة الرؤية وغيرها».

٣ ـ وقوله في ترجمة «سبط ابن الجوزي يوسف بن قُزْغُلِي بن عبدالله

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٦٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٤١ ـ ٣٥٠هـ ص ٣٤١).

(٣) وانظر كتابه «مروج الذهب» ٣/ ٣١٤، ٤/ ٦٦، ١٠٣، ٣١٨)، قال في ابن أبي دؤاد: «وكان ممن أجرى الله الخير على يديه، على ما اشتهر من أمره، وسهّل الله سبيله إليه، وحبّب إليه المعروف وفعله» «مروج الذهب» (٤/ ٩٧) وانظر ما كتبه حول وفاة الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «منهاج السنة» (٤/ ٨٤) ـ وهو في صدد ردّ حكايةٍ باطلة ذكرها ابن المطهر الحِلّي نقلاً عن المسعودي ـ : «وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى ، فكيف يُوثَق بحكايةٍ منقطعةِ الإسناد في كتابٍ قد عُرف بكثرة الكذب».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «لسان الميزان» (٤/ ٢٢٥): «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً. . .».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٤٣٢).

التركي البغدادي» (ت ٦٥٤هـ): «وصنّف تاريخ «مرآة الزّمان»، وأشياء، ورأيت له مصنّفاً يدلّ على تشيُّعه[١]»[٢].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «وألف كتاب «مرآة الزمان»، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقةٍ فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثمَّ إنّه ترفّض وله مؤلَّف في ذلك، نسأل الله العافية».

لكن العلامة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ يرى أنّ الرَّفض ليس اعتقاد سبط ابن الجوزي في الباطن، وإنما جرَّه إليه حبُّ الدنيا والتّقَرُّبُ إلى أصحابها، فقال ـ بعد أن نقل كلام الحافظ الذّهبيّ فيه ـ: «... وكذلك لا يظهر منها[٤] أنّه رافضي، فكأنّه إنما ألّف كتابَه في الترفض تقرُّباً إلى بعض الرّافضة من أصحاب الدّنيا»[٥].

وقد أفصح شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بهذا المعنى، حيث قال عنه: «هذا الرّجل يَذكر في مصنّفاته أنواعاً من الغثّ والسّمين، ويحتجّ في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يُصَنِّف بحسب مقاصد النّاس: يصنِّف للشّيعة ما يناسبهم ليُعَوِّضوه بذلك، ويصنّف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لِيَنالَ بذلك أغراضَه، فكانت طريقتَه طريقةَ الواعظ الذي

---

(١) لسبط ابن الجوزي:
«تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة» وهو في مناقب علي بن أبي طالب وسائر الأئمة، طبع في طهران سنة ١٢٨٥هـ، وفي النجف سنة١٣٦٩هـ، في المطبعة العلمية، وفي النجف أيضاً سنة ١٩٦٤هـ في المطبعة الحيدرية، انظر: «ذخائر التراث العربي الإسلامي» لعبد الجبار عبد الرحمٰن (١/ ٥٦٠)، و«المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» جمع محمد عيسى صالحية (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
وله أيضاً: «رياض الأفهام في فضائل أهل البيت» ذكره السلامي في «تاريخ علماء بغداد» وأنه رآه ووجد فيه تشيعاً واضحاً. انظر: مقدمة «تحقيق مرآة الزمان» لمسفر الغامدي (ص٥٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٩٧).
(٣) (٤/ ٤٧١).
(٤) يعني: (مرآة الزمان).
(٥) «التنكيل» (١/ ١٣٦).

قيل له: ما مذهبك؟ قال: في أيِّ مدينة؟ ولهذا يُوجَد في بعض كتبه ثلبُ الخلفاء الرّاشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم لأجل مذاهبَ مَن قَصَد بذلك من الشّيعة، ويُوجد في بعضها تعظيمُ الخلفاء الرّاشدين وغيرهم»[(١)].

٤ ـ وقوله في ترجمة «أبي عبدالله محمَّد بن عبدالله الأبار» (ت ٦٥٨هـ): «وقد رأيت لأبي عبدالله الأبار جزءاً سمّاه (دُرَر السِّمْط في خبر السِّبْط عليه السّلام)، يعني الحسين، بإنشاءٍ بديعٍ يدلّ على تشيّع فيه ظاهر؛ لأنّه يصف علياً رضي الله عنه بالوصيّ، وينالُ من معاوية وآله»[(٢)].

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٩٧ ـ ٩٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩). ومن شواهد ذلك:
قوله في كتابه هذا «درر السِّمط» (الورقة ٦١) في وصف علي ـ رضي الله عنه ـ: «سيد الأوصياء»، وقوله في (الورقة ٣٠) ـ وهو يصف فاطمة رضي الله عنها ـ: «لا تجد لها شيئاً شبيهاً، نثرة النبي، وطلة الوصي...»، وقوله في (الورقة ٦٨): «اقتسم السبطان ـ على رغم أنف الشيطان ـ خَلْقَ جدهما النبي، وخُلُقَ أبيهما الوصيّ...»، ويقول ـ في مدح علي وذم معاوية رضي الله عنهما ـ: «كان صفر اليدين من البيضاء والصفراء، وبجلالة لا حيلة معها في إهداء الحلة السيراء، فصاهره الشارع وخالله، وقال في معاوية: صعلوك لا مال له، نرفع درجات من نشاء». وانظر أيضاً (الورقة ٦٢). وقال في مدح علي والتعريض بالشيخين ـ رضي الله عنهم ـ (الورقة ٤٠ ـ ٤١): «كان ثاني خديجة في الإيمان، وأول الذكور أسلم وجهه للرحمٰن، قَبِل ما سُنَّ قبل سِنِّ الخطاب، ولم تكن هذه السابقة لابن أبي قحافة وابن الخطاب». وانظر ذمه لبني أمية في (الورقة ١٣ ـ ١٤، ٦٩)، ومدحه للعلوية في (الورقة ١ ـ ٢، ١٥ ـ ١٦).
ـ نظير ما تقدم من كشفه عقيدة الرجل من خلال كتابه ما يلي:

- قال في تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص ٤٦٨) ترجمة «محمد بن محمَّد بن عمرو النيسابوري» (توفي بضع وستين وثلاث مئة): «رأيت له مجلداً في أصول الفقه، سماه (المدخل إلى الاجتهاد)، يدلّ على اعتزاله، وعلى حفظه للحديث، وسعة رحلته».
- وقال في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٢٠٠) ترجمة «عبيد الله بن عبدالله الحسكاني» (ت٤٧٠هـ): «وجدت له مجلساً يدلّ على تشيعه، وخبرته بالحديث، وهو تصحيح خبر ردّ الشمس لعلي ـ رضي الله عنه ـ، وترغيم النواصب الشُمُس». =

وكذلك سار الحافظ الذّهبيّ على هذه القاعدة، في الدّفاع عمّن رُمي بشيءٍ من البدعة، بمعارضة ذلك بما ظهر من خلال مصنّفاته من السّنّة والاتّباع، فمن ذلك:

١ ـ ما في ترجمة «عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري» (ت ٢٧٦هـ) عن حمّاد الحرّاني أنّه سمع السِّلفي يُنكر على الحاكم في قوله: «لا تجوز الرّوايةُ عن ابن قُتيبة»، ويقول: «ابن قتيبة من الثّقات، وأهل السنة، ثمّ قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرّاميّة، ثمّ ما رأيتُ لأبي محمّد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أنّ أخبار الصّفات تُمَرُّ ولا تُتَأَوّل، فالله أعلم[2]»[3].

٢ ـ وساق في ترجمة «يعقوب بن سفيان الفَسوي» (ت ٢٧٧هـ) حكايةً تفيد اتّهامَه بالتّشيّع[4] فردّها قائلاً: «هذه حكايةٌ منقطعة، فالله أعلم، وما علمت يعقوبَ الفسويّ إلاّ سلفياً، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السّنة»[5].



= وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ١١٧ تحقيق د .بشار عواد ترجمة «محمّد بن إبراهيم بن أحمد الشيرازي» (ت٦٢٢هـ): «وأراني شيخنا العماد الحزّامي له خطبة كتاب، فيها أشياء منكرة تدل على انحرافه في تصوّفه، والله أعلم بحقيقة أمره».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٩).

(٢) سيأتي التعليق على كلام الحافظ الذهبي هذا في (ص٤٢٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، سيأتي الكلام عليها في (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٥) «المصدر نفسه» (١٣/ ١٨٣). ويبدو أن كتاب السّنة يعالج موضوعاتٍ تتّصل بالعقائد، ولعلّه كان يحتوي على أحاديث وآثار العقائد، كما كانت عند السلف، انظر مقدمّة الدكتور أكرم ضياء العمري لكتاب «المعرفة والتاريخ» (ص١٩) وانظر عن عقيدته «الثقات» لابن حِبّان (٩/ ٢٨٧) و«المصدر السابق» (ص١٤ ـ ١٥).

المبحث السابع
الجرح المفسر مقدم على التعديل

قاعدة تقديم الجرح على التّعديل عند تواردهما على شخصٍ واحد من القواعد العامّة التي سار عليها الحافظ الذّهبيّ في نقده للرجال، واعتبرها عند خلاف النّقاد في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «يحيى بن عبد الحميد بن ميمون الحِمَّاني الكوفيّ» (ت٢٢٨هـ)، كذّبه الإمام أحمد بن حنبل[١]، وضعّفه عليّ بن المديني[٢]، والنّسائي[٣]، واتّهمه عبدالله بن عبد الرحمٰن الدّارمي[٤]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت يحيى يقول[٥]: «ابن الحِمّاني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحِمّاني، ما يُقال فيه إلاّ من حسد»، ووثّقه[٦].

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٩١) و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٢٢).

(٢) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٢٨).

(٣) «الضعفاء» (ص ٢٤٨).

(٤) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤١٤)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣٠).

(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٢٣٢)، وقال عثمان: «وكان ابن الحماني شيخاً فيه غفلة، لم يكن يقدر أن يصون نفسه، كما يفعل أصحاب الحديث» «المصدر نفسه» (ص ٢٣٣).
وهذا القول يمكن أن يستفاد منه توجيهُ تكذيب الإمام أحمد له واتهام الدّارمي إياه، بأن يقال: إنه لا يتعمد ذلك، وإنما هو نتيجة غفلته، لولا ما يَرِدُ عليه من احتمال أنّ هذه الغفلة إنما هي في حاله لا في علمه، ويدلّ على ذلك الزّيادة الواردة في رواية ابن عديّ في «الكامل» (٧/ ٢٣٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩): «...وربما يجيئ رجل فيشتمه، وربما يلطمه ـ يعني الحمّاني ـ»، وعند الخطيب: «ربما يجيئ رجل فيفتري عليه». انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١).

(٦) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٩)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩).

قال الحافظ الذّهبي: «وقد تواتر توثيقه عن ابن معين، كما تواتر تجريحه عن الإمام أحمد، مع ما صحّ عنه من تكفير صاحب. ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا=

وقال أحمد بن منصور الرّمادي: «هو عندي أوثق من ابن أبي شيبة، وما يتكلّمون فيه إلاّ من الحسد»[1].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ متعقّباً هذا القول ـ : «الجرح مقدّم، وأحمد والدّارمي بريئان من الحسد»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «علي بن محمَّد بن علي الهاشمي الزيدي» (ت ٤٣٣هـ) قال أبو عَمرو الدّاني: «وكان ضابطاً ثقةً مشهوراً»[3].

وقال هبة الله بن أحمد الأكفاني: «وسمعت الشيخ الحافظ أبا محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني ـ رحمه الله ـ يقول ـ وقد رأيت جزءاً من كتب إبراهيم بن شَكَر ـ وهو من مصنّفات الآجُرِّي؛ محمَّد بن الحسن ـ وهو مُلْصَق، والسَّماعُ عليه مزوَّر بَيِّن التّزوير، ـ قال: «ما يكفي الزيديَّ الحرانيَّ عليَّ بن محمَّد أن يَكذب حتّى يُكذَب عليه»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وأعلى شيءٍ عنده القراءات والتّفسير عن النّقاش[5]، والنّقاش مُجْمعٌ على ضعفه في الحديث لا في القراءات، فإنّ كان الزيدِيّ مقدوحاً فيه، فلا يُفرح بعلوّ رواياته للأمرين، وقد وثّقه أبو عمرو الدّاني في الجملة، كما وثّق شيخَه النّقاش، ولكن الجرح مقدَّم، وما أدري ما أقول!»[6].

= حديثه عَمْداً، لكن له ذكرٌ في صحيح مسلم في ضبط اسم» «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٧)، وانظر «صحيح مسلم» ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب ما يقول إذا دخل المسجد ـ (١/ ٤٩٤/ رقم٧١٣).

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٥).

(٣) انظر «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣١٥)، و«غاية النهاية» (١/ ٥٧٣).

(٤) «تاريخ دمشق» (٢/ ٤٤٠).

(٥) هو محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد الموصلي، وسيأتي الكلام عليه في مبحث «قد يكون الإمام مبرزاً في فن، مقصّراً في فن آخر» (ص٦٠٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٠٦).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وثّقه أبو عمرو الدّاني، واتّهمه عبد العزيز الكتاني»[2].

ويُلاحظ أنّ تطبيق الحافظ الذّهبيّ قاعدةَ «الجرح مقدَّم على التّعديل» على هذين المثالين إنما كان نتيجة احتفافهما بالقرائن القاضية بترجيح جانب الجرح.

ففي المثال الأول توجد عدَّةُ قرائن منها:

١ ـ وفرة الجارحين[3].

٢ ـ أنّ الجرح مفسَّر كما هو الشّأن عند الإمامين أحمد والدّارمي.

٣ ـ أنّ ما استند إليه يحيى بن معين في توثيقه للحِمّاني، وردِّه الجرحَ عنه أمرٌ مخالفٌ لواقع حال الأئمّة المحدِّثين، وهو اتّهامُه إيّاهم بالحسد، والمعروف عنهم الإنصافُ والأمانة، ولذلك لما حكى الحافظ الذّهبيّ ما رواه أحمد بن زهير عن ابن معين أنّه قال: «يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني ثقة، وما كان بالكوفة في أيّامه رجلٌ يحفظ معه، وهؤلاء يحسدونه»[4]، تعقّبه بقوله: «بل يُنصفونه، وأنت فما أنصفت»[5].

---

(١) (٣/ ١٥٥).

(٢) نظير ما تقدّم ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩ ـ ٦١) ترجمة «إبراهيم بن محمّد بن يحيى الأسلمي المدني» (ت ١٨٤) قال الحافظ الذّهبي: «وقد ساق ابن عدي لإبراهيم ترجمة طويلة» ـ إلى أن قال: «وقد وثّقه الشافعي وابن الأصبهاني، قلت: الجرح مقدّم»، ثمّ ساق كلام ابن حبان وغيره فيه. انظر: «الكامل» (١/ ٢٢٥) و«كتاب المجروحين» (١/ ١٠٥). وقال في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٤): «لا يُرتاب في ضعفه، بقي هل يُترك أم لا؟».

(٣) انظر ما يأتي في مبحث «لا عبرة بتوثيق الراوي مع توافر من تركه».

(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٥).

وأمّا في المثال الثّاني، فلأنّ السّبب مفسَّرٌ أيضاً؛ فبعيدٌ أن يَرمي الحافظ عبد العزيز الكتاني هذا الرّجل بالكذب إلاّ لأمر صريحٍ بيِّن.

ويُلاحظ كيف دفع عنه تهمة التّزوير بأنّ من ألصق اسمه في سماع مصنّفات الآجرّي قد كذب عليه، فقال: «ما يكفي الزيديَّ الحرانيَّ... أن يَكذب حتى يُكذَب عليه» فجمع بين الدفاع عنه، وبيانِ واقع حاله، وهذا غاية الإنصاف.

وأمّا توثيق أبي عَمرو فمحمولٌ على قراءته لا روايتِه، وقد أشار الحافظ الذّهبيّ إلى أنّ أبا عمرو قد وثّق ـ أيضاً ـ محمَّد بن الحسين النقّاش، وهو مجمّع على ضعفه، فَحَمل التّوثيق هناك على القراءات لا على الرّوايات، فكذلك هنا.

وفي الجملة فإنّ هذه القاعدةَ عامّةٌ تتقيّد بضوابط أخرى، ومحلُّها إذا صدر الجرح مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، لأنّه إن كان غيرَ مفسَّرٍ لم يقدح فيمن ثبتت عدالتُه[1]، وإلاّ «فلو فُتِح هذا الباب، وأُخِذ بتقديم الجرح على إطلاقه لما سلم أحدٌ من الأئمّة، إذ ما من إمامٍ إلاّ وقد طَعَن فيه طاعنون، وهَلَك فيه هالكون»[2].

المبحث الثامن
قول النسائي: «ليس بثقة»
لا يكون في رجل مخرج في سننه

ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة «أبي صالح باذام مولى أم هانئ»، قول النّسائي فيه: «ليس بثقةٍ»[3].

---

(1) انظر «نزهة النظر» (ص١٩٣).
(2) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ١٣ ـ ١٤).
(3) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧ ـ ٣٨).

ثم تعقّب هذه العبارةَ بقوله: «هكذا عندي، وصوابه (بقويٍّ)، فكأنَّها تصحّفت؛ فإنّ النّسائي لا يقول: «ليس بثقةٍ» في رجل مخرَّجٍ في كتابه»[1].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «لفظة «ليس بثقة» في الاصطلاح توجب الضّعف الشّديد»[2].

وقال العلاَّمة المعلِّميّ ـ رحمه الله ـ : «إذا قيل: «ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ» تَعَيَّنَ الجرحُ الشّديد، فإن اقتُصِر على «ليس بثقةٍ» فالمتبادِرُ جرحٌ شديد، ولكن إذا كان هناك ما يُشْعِر بأنّها استُعمِلتْ في المعنى الآخر حُمِلتْ عليه»[3].

وتعليلُ ما ذكره الحافظ الذّهبيّ عن الإمام النّسائي ـ رحمهما الله ـ هو أنّه موصوفٌ بقوّة الشّرط في الرّجال، والتعنُّت في النّقد، يدلّ على ذلك ما يأتي:

١ ـ ما حكاه أبو الفضل بن طاهر، قال: «سألتُ الإمامَ أبا القاسم سعدَ بْنَ عليّ الزّنجاني بمكّة عن حال رجلٍ من الرّواة، فوثّقه، فقلت: إنّ أبا عبد الرّحمن النّسائي ضعَّفه، فقال: «يا بُنيّ إنّ لأبي عبد الرّحمن في الرِّجال شرطاً أشدَّ من شرطِ البخاريّ ومسلم»[4].

وقد علّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه الحكاية قائلاً: «صَدَق، فإنّه لَيَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاريّ ومسلم»[5].

---

(١) وردت العبارة أيضاً بلفظ «ليس بثقة» في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٠١ ـ ١٢٠هـ ص٣٢٥)، و«تهذيب الكمال»(٤/ ٧)، و«تهذيب التهذيب»(١/ ٣٦٥)، والذي في كتاب «الضعفاء» للنسائي (ص ١٥٨): «ضعيف كوفي»، فكأن الحافظ الذّهبيّ استظهر صواب العبارة من حفظه، أو وقعت هكذا في نسخة عنده، والله أعلم.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٧).

(٣) «التنكيل» (١/ ٧٠).

(٤) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

٢ ـ وقال أبو بكر البَرْقاني الحافظُ في جزءٍ له: «هذه أسماءُ رجالٍ تكلّم فيهم النّسائي ممّن أخرج له الشّيخان في صحيحيهما، سألتُ عنهم أبا الحسن الدّارقطني» فَدَوَّنَ كلامه في ذلك[١].

٣ ـ وقال أحمد بن محبوب الرَّملي: «سمعتُ أبا عبد الرحمٰن بن شعيب يقول: «لما عزمتُ على جمع كتاب «السنن» استخرتُ الله تعالى في الرّواية عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعتْ الخِيَرَةُ على تركهم في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم»[٢].

٤ ـ وسُئِل الدَّارقطني ـ رحمه الله: «إذا حدّث أبو عبد الرّحمن النّسائي، وابن خزيمة أيما تُقَدِّمه؟ فقال: «أبو عبد الرّحمن، فإنّه لم يكن مثله، [ولا] أقدِّم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثلُه، لم يحدِّث بما حدّث ابنُ لهيعة، وكان عنده عالياً عن قُتيبة»[٣]، يعني: ابن سعيد البغلاني.

٥ ـ قال الحافظ ابن حجر ـ في كلامه لدفع تَوَهُّم، أنّ مذهب النّسائي في الرّجال متَّسعٌ ـ : «فكمْ من رجلٍ أخرج له أبو داود، والتّرمذيّ تجنَّب النسائيُّ إخراجَ حديثه... بل تجنَّب النّسائيّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصّحيحين»[٤].

ويُكسِبُ هذه القاعدةَ قوةً ومتانةً، ثلاثةُ أمور وهي:

---

(١) «النكت» (١/ ٤٨٣). وفي «سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني» (ص٢٤): «هذا ما سأل أبو عبدالله بن بكير وغيره، أبا الحسن الدارقطني الحافظ: ذكر أقوام أخرجهم البخاري ومسلم ابن الحجاج في كتابيهما، وأخرجهم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي في كتابه «الضعفاء».

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).

(٣) «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي» (ص ١٣٣)، وما بين المعقوفتين زيادة من «التقييد» لابن نقطة (١/ ١٥١) و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٥).

(٤) «النكت» (١/ ٤٨٢).

الأول: كون الحافظ الذّهبيّ إماماً ناقداً من أهل الاستقراء التّام في نقد الرّجال، كما وصفه بذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[(١)].

الثاني: أنّ كتاب «الضّعفاء والمتروكين» للنّسائي ـ رحمه الله ـ قد حوى ستة وثمانين راوياً، قال فيهم: «ليس بثقة»، ولم يخرّج لأحد منهم في كتابه «السنن»، وقد خرّج لبعضهم بقيةُ أصحاب السّنن، كالترمذي وابن ماجه[(٢)]، بل خرَّج لبعضهم البُخاري ومسلمٌ أيضاً[(٣)]، ولذلك قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وفي الجملة؛ فكتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد «الصّحيحين» حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً»[(٤)].

الثالث: ما جاء في دارسة الباحث محمد طوالبة، حول (منهج النسائي في الكلام على الرواة، دراسة تطبيقية في «السنن الكبرى») حيث قال[(٥)]: «وأما لفظ «ليس بثقة» فاستخدمه في ثلاثة مواطن في أربعة رواة هم: عبدالله بن نافع، والقاسم بن أبي شيبة، وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية، وأبو حمزة ميمون الأعور، وليتنبه القاريء الكريم إلى أن هؤلاء الرواة ليسوا في الأسانيد التي تكلم النسائي في رواتها، وإنما ذُكروا عرضاً» ثم أبان عن كيفية ذكرهم.

وفائدة التّنصيص على هذه القاعدة تصحيحُ ما قد يقع فيه الوهم في نقل كلام الإمام النَّسائي ـ رحمه الله ـ حيث يَرِد لفظ «ليس بثقة» في حقّ

---

(١) «نزهة النظر» (ص ١٤٣).

(٢) منهم داود بن الزبرقان الرقاشي، والصلت بن دينار البصري، وعبدالله بن بشر الحيراني، وغيرهم. انظر «الضعفاء» للنسائي (ص ١٧٤، ١٩٥، ٢١٣).

(٣) منهم إسحاق بن محمَّد الفروي، وأحمد بن صالح المصري، خرّج لهما البخاري وغيره، وسويد بن سعيد الحدثاني عند مسلم، انظر «الضعفاء» للنسائي (١٥٤، ١٥٧، ١٨٣)، وليتنبه إلى أن العمل في هؤلاء الرواة على خلاف ما ذهب إليه النسائي ـ رحمه الله ـ.

(٤) «النكت» (١/ ٤٨٤).

(٥) نشرت في مجلة الدراسات الأردنية، المجلد ٢٥، العدد ١، ربيع الأول، ١٤١٩هـ من (ص١٧٥ ـ ١٩٢)، وموضع الشاهد في (ص١٧٨).

من قد أخرج له في «سننه»، فإنّ ذلك لا يتحقَّق في واقع الأمر.

ويُمكن التّمثيلُ لِذلك بما جاء في «الضّعفاء»[1] للنّسائي المطبوع، ترجمة «أسامة بن زيد الليثي المدني» حيث جاء كلامُ النسائي فيه بلفظ: «ليس بثقة»، مع أنَّه أخرج له في سننه[2]، وحَيث إنّ ذلك لا يتحقّق في واقع الأمر، كان لزاماً على النّاظر فيه أن يَتَثَبَّتَ مِن صحَّة العبارة، ويتأكَّدَ من صواب ضبط النّقل، وبالرُّجوعِ إلى المخطوط من (الضّعفاء)[3]، يَتَبَيَّن أن ما في المطبوع خطأٌ وتصحيفٌ، وأنّ صواب اللّفظ: «ليس بالقويّ»، ويتأيّد هذا التّصويب بنقل غير واحد من الأئمّة هذه العبارةَ عن النَّسائي بهذا اللَّفظ «ليس بالقوي»، فَمن هؤلاء: أبو عبدالله بن بُكير في (سؤالاته للدارقطني عن رجال خرجهم الشيخان في كتابيهما وتكلم فيهم النسائي)[4]، وابنُ عديّ[5]، والمزّي[6]، والذّهبيّ[7]، وابن حجر[8]، وغيرهم. والله أعلم.

المبحث التاسع
قاعدة كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف ليست مطّردة

قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم ـ رحمه الله: «سألت أبا زرعة، عن

(١) (ص ١٩).
(٢) انظر مثلاً: «المجتبى» ـ (٤/ ١٥٠/ رقم٢١٧٧).
(٣) (المجموع رقم ١٨١٨/ القسم الأول/ الورقة ٣).
(٤) المخطوط، في (المجموع برقم١٨١٨/ القسم الثاني / الورقة ٢٥٣)، والمطبوع (ص٢٦).
(٥) «الكامل» (١/ ٣٩٤).
(٦) «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٥٠).
(٧) في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٤)، و«الكاشف» (١/ ٢٣٢).
(٨) «تهذيب التّهذيب» (١/ ١٨٤).

عاصم بن بهدلة، فقال: «ثقة...»، قال: «فذكرته لأبي» فقال: «ليس محلُّه هذا أن يقالَ هو ثقة» وقد تكلّم فيه ابن عليّة فقال: «كأنّ كلّ من كان اسمه عاصماً سيء الحفظ»[1].

وروى ابنُ عدي بسنده عن أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «عاصم بن عبيد الله ضعيف الحديث»، وبلغني عنه[2] أنّه قال: «كلّ عاصمٍ ففيه ضعفٌ»[3].

وهذه القاعدة تفيد بصريح اللّفظ أنّ كلّ من كان اسمه عاصماً فلا يخلو من الضّعف في ضبطه.

لكن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد تعقّب هذه القاعدة، ونقضها بما يُعارض كلّيتها، فجاء في ترجمة «عَاصِم بنِ محمَّد بنِ زَيْد بنِ عُمَرَ بنِ الخطّاب القُرشيّ العَدَويّ المدَنيّ»[4] قولُ الحافظ الذّهبيّ فيه: «وثّقه أبو حاتم وغيرُه[5]، واحتج به أرباب الصحاح، فلا يعرج على قول القائل: كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعفٌ».

وجاءت عنه مثلُ هذه العبارة في «تاريخ الإسلام»[6] مع زيادة توكيدٍ فيها، فقال: «وثّقه أبو حاتم وغيره، وما علمت فيه تليينًا بوجه، فأين قولُ القائل: كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف».

ويتأيّد نقضُ الحافظ الذّهبيّ لكلّية هذه القاعدة بما يلي:

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١).

(٢) هذه الرّواية مع كونها بَلاغاً، إلاّ أنّها تتأيّد بِرواية المرّوذي الآتية في الصفحة التالية.

(٣) «الكامل» (٥/ ٢٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٨١).

(٥) قال فيه: «ثقة لابأس به»، ووثقه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهما، انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٠)..

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ـ ص ٤٤٧).

١ ـ ما رواه أبو بكر المرّوذي، قال: سألت أبا عبدالله عن عاصم الأحول؟ فقال: «ثقة»، قلت: إنَّ يحيى بن معين تكلّم فيه، فتعجَّب، وقال: «ثقة»[١].

وفي موضعٍ آخر من هذه الرّواية نفسِها، قال فيه الإمام أحمد: «وعاصم الأحول من الحفّاظ للحديث ثقة»[٢].

٢ ـ ما رواه المرُّوذي أيضاً، قال: سألته عن عاصم بن علي، فقلت: إنّ يحيى بن معين قال: «كلّ عاصم في الدّنيا ضعيفٌ»، قال ما أعلم منه إلاَّ خيراً، كان حديثُه صحيحاً، حديثُ شعبة والمسعوديّ ما كان أصحَّهما»[٣].

فلمْ يُوافق الإمامُ أحمدُ على كلّيّة قاعدة يحيى ـ رحمه الله ـ بل تَعَجَّبَ من كلامه في عاصمِ الأحول، وعارضه بما يعلمه من واقع حديث عاصم بن عليّ الواسطي.

٣ ـ أنَّ يحيى بن معين نَفْسَه وثَّقَ غيرَ واحدٍ ممَّن اسمه عاصم، فمن هؤلاء:

أ ـ عاصم بن كُلَيب بْن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي: قال فيه: «ثقة مأمونٌ»[٤].

ب ـ عاصم بن عمر بن قتادة بن النّعمان الأوسي الأنصاريّ المدني: قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «ثقة»[٥]، وفي رواية الدّارمي

---

(١) «من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ـ رواية المروذي»(ص ٥٤).
(٢) «معرفة العلل والرجال ـ رواية المروذي» (ص ٢٠١ ـ تحقيق: وصي الله عباس).
(٣) «رواية المروذي عن الإمام أحمد» (ص٩٦ ـ ٩٧).
(٤) «سؤالات ابن طهمان» (ص٤٦)، وفي رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم عنه: «ثقة»، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٣٨).
(٥) «الجرح و التعديل» (٦/٣٤٦)، قال ابن رجب: «ثقة... متفق علي حديثه» «شرح علل الترمذي» (٢/٨٧٥).

عنه: «صدوق»[1]، ونقل ابن عساكر عن أحمد بن محمَّد بن عبدوس قال: سمعت عثمان بن سعيد الدّارمي يقول: قلت ليحيى بن معين: «فعاصم بن عمر بن قتادة؟» فقال: «ثقة»[2].

ج ـ عاصم بن محمَّد بن زيد العُمري: فعن عثمان بن سعيد الدّارمي قال: سألتُ يحيى بن معين، قلت: «عاصم بن محمَّد كيف حديثه؟» فقال: «ثقة»[3].

د ـ عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي: قال فيه: «ثقة»[4].

هـ ـ عاصم بن سليمان الأحول البصري: قال الدارمي: وسألته عن عاصم الأحول كيف حديثه؟ فقال: «ثقة»[5].

و ـ عاصم بن أبي النجود الأسدي قال فيه: «ثقة لا بأس به»[6].

٤ ـ وجود من اسمه عاصم غير من تقدَّم، ممّن لا يُعلم خلافٌ في توثيقه، وقَبولِ روايته، منهم:

أ ـ عاصم بن عمر بن الخطَّاب العَدَوي، وُلد في حياة النبي ﷺ، وقيل: بعدها، وروى له الجماعة، سوى ابن ماجة[7]. قال ابن رجب: «وأمَّا عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يُقال فيه ثقة»[8].

---

(١) «تاريخ الدارمي» (ص ١٧٠).
(٢) «تاريخ دمشق» (ص٧٠ ـ تحقيق شكري فيصل).
(٣) «تاريخ الدارمي» (ص ١٤٩)، انظر «الجرح والتعديل»(٦/ ٣٥٠). وقد تقدم قول الحافظ الذّهبيّ فيه: «وما علمت فيه تليينًا بوجه»، انظر (ص١٩٢). وقال الحافظ ابن رجب: «ثقة متفق على حديثه» «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٥).
(٤) «سؤالات الدارمي» (ص١٥٠).
(٥) «المصدر نفسه» (ص١٦١)، وانظر «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤١٣).
(٦) «رواية ابن طمان» (رقم١٥٧).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٢٠ ـ ٥٢٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).
(٨) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٥).

ب ـ عاصم بن عمر أو ابن عَمرو الحجازي: قال فيه الإمام النّسائي: «ثقة»[1]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[2]، وصححّ له الترمذي حديثاً في «جامعه»[3]، ووثَّقه الحافظ ابن حجر[4].

ج ـ عاصم بن لقيط بن صبرة العُقيلي: قال فيه الإمام النَّسائي: «ثقة»[5]، وقال العجلي: «تابعيٌ ثقة»[6]، وذكره ابن حِبَّان في «الثّقات»[7]، ووثَّقه ابن حجر[8].

د ـ عاصم بن عمر اليربوعي أبو عمر الخيَّاط الكوفي: وثّقه محمَّد بن عبدالله الحضرمي المطين[9]، والدارقطني[10]، وروى له البخاري في «صحيحه»[11]، ووثقه الحافظ الذّهبيّ[12]، والحافظ ابن حجر[13].

قال الإمام ابن حبان ـ رحمه الله ـ : «وقد وهم من أطلق الضعف على العواصم كلهم حيث قال: «ما في الدنيا عاصم إلا وهو ضعيف» من غير دلالة ثبتت على صحة ما قاله»[14].

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ : «وفوق هؤلاء من اسمه

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٣٢).

(٢) (٥/ ٢٣٥).

(٣) «سنن الترمذي» (٥/ ٦٧٥/رقم ٣٩١٤).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٢٨٦).

(٥) «تهذيب الكمال»(١٣/ ٥٤٠).

(٦) «الثقات» (٢/ ١٠).

(٧) (٥/ ٢٣٤).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

(٩) «تهذيب الكمال»(١٣/ ٥٥٠).

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣).

(١١) انظر «صحيح البخاري» (١٣/ ٤٣٠/رقم ٧٤٣٥).

(١٢) «الكاشف» (١/ ٥٥٢).

(١٣) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

(١٤) «الثقات» (٥/ ٢٤٠).

عاصمٌ من الصّحابة وهم جماعة، ولم يُرد ابن معين دُخولهم في كلامه مطلقاً»[1].

وهناك ما يوحي بالفرق بين عبارتي يحيى بن معين، وإسماعيل بن عليّة ـ رحمهما الله ـ وهو أنّ عبارة ابن معين قد جاءت عنه مُصَدَّرَةً بلفظ «كلّ» المقتضي للعموم في هذا الباب، وأمّا ابن عُلية فجاءت عبارته بلفظ «كأن»[2] فأشعر بإفادة الأغلبيّة في القاعدة لا الكلّية، فهي أشدُّ تحريراً من عبارة ابن معين ـ رحمه الله ـ وأقربُ إلى واقع حال المُسَمَّيْنَ بهذا الاسم؛ فإنّ من سرَّح أدنى نظرة فيهم يتبين له صدقُ كلام ابن عُليّة، حيث لم يَخْلُ أغلبُهم من المقال[3]، وبعضُهم مجاهيل[4]. ولذلك يظهر من سياق كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أنّ اعتراضه على كلام يحيى بن معين وحده؛ إذ انصبّ نقدُه على قول من قال بالكلّية، كما هو صريح عبارته في المصدريْن المتقدِّمين، وتبقى عبارةُ الحافظ ابن علية محرَّرةً دقيقة، ويمكن إعادة صياغتها على النّحو التالي: «من اسمه عاصم ففيه ضعف غالباً»، أو «غالب من اسمه عاصم ففيه ضعف». والله أعلم.



(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٦).

(٢) وروى ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٥) من طريق عبد الرحمٰن بن المبارك، قال: قال ابن علية: «من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء». وهذا الرواية بهذا اللفظ تفيد كلية القاعدة، وحملها على الأولى وتخريجها على قصد الأغلبية أولى، وأنسب لواقع الأمر. والله أعلم.

(٣) منهم عاصم بن أبي النجود، وعاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأشجعي، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم العمري، وعاصم بن عمر بن حفص العمري، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٧٣، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥١٨).

(٤) منهم عاصم بن شميخ الغيلاني، وعاصم بن شنتم، وعاصم بن عمر بن عثمان، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٢٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٨٥، ٢٨٦)، وقد اعتبرت في ذلك كتاب «تهذيب الكمال» لكثرة من اسمه عاصم فيه قياساً إلى غيره.



الفصل الثاني

قواعد عامة في التعديل

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: أثر مراتب الضبط على تقسيم الحديث.

المبحث الثاني: رواية الإمام عن شيخه بواسطة ورواية الكبير عن الصغير دليل على جلالة المروي عنه وعلو شأنه.

المبحث الثالث: إكثار الإمام من الرواية بنزول دليل على أنه لم يزل طلَّابة للعلم.

المبحث الرابع: اعتبار بعض القرائن للاستدلال بها على سعة علم الرجل وحفظه.

المبحث الخامس: التحديث من كتاب محرر أقرب إلى التحري والورع.

المبحث السادس: إفصاح الراوي بغلطه دليل على تثبته وورعه.

المبحث السابع: قوة توثيق الإمام لمن كان بينه وبينه جفوة.

المبحث الثامن: عدم إخراج الشيخين أو أحدهما لبعض الثقات لا يوجب الضعف.



المبحث الأول
أثر مراتب الضبط في تقسيم الحديث

إنّ لضبط الرّواة وعنايتِهم بمحفوظاتهم، أثراً في تحديد مراتب رواياتهم؛ فَمَن كان عدلاً تامَّ الضّبط عندهم، فحديثُه صحيحٌ من حيثُ الأصلُ، ومن قَصُرَ ضبطُه، ونَقَص حِفظه، فحديثُه دون الأوّل في القوّة، وهذا القسم على مراتب حسب تَفاوتهم في نقص الضّبط، فَمنهم من يَصف بعضُ الأئمّة حديثه بالصحّة، باعتباره في أدنى مراتب الصحيح، وأنّه داخلٌ في حيّز المقبول المحتجّ به، لا على أنه مثل حديث الرّاوي تامّ الضّبط في الصّحّة، وبعض العلماء يَنعته بِالْحُسْن للتّفريق بينه وبين الصّحيح، وتتفاوت مراتب أحاديث هؤلاء الرّواة لتفاوت مراتب ضبطهم قوّةً وضعفاً، وقد أشار الحافظ الذهبي - رحمه الله - إلى هذا الأمر:

ففي ترجمة «محمَّد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي الكوفيّ» (ت١٦٧هـ)، قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله -: «ويجيء حديثه من أدنى مراتب الصّحيح، ومن أجود الحسن[(١)]، وبهذا يظهر لك أنّ «الصّحيحين» فيهما: الصّحيح وما هو أصحّ منه، وإن شئت قلت: فيهما الصّحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أنّ الحسن قسمٌ داخلٌ في الصّحيح، وأنّ الحديث النّبوي قسمان، ليس إلاّ صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب، والله أعلم»[(٢)].

وقال في كتابه «الموقظة»[(٣)] - في تعريف الحديث الحسن -: «وإن

---

(١) الحافظ الذهبي من العلماء الذين يفرقون بين الحديث الصحيح وبين الحسن؛ فقد حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسن، انظر مثلاً: «المعجم المختص» (ص٦٠، ٦٤)، و«معجم الشيوخ» (١/١٠٢، ١٥٩، ١٧١، ١٧٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٣٩).

(٣) (ص ١٦).

شئت قلت: الحسن ما سَلِم من ضعف الرّواة[1]، فهو حينئذٍ داخلٌ في قسم الصّحيح، وحينئذٍ الصّحيح مراتب... والحسن ذو مرتبةٍ دون تلك المراتب، فجاء الحَسَن مثلاً في آخر مراتب الصّحيح».

وهذا يفيد أنّ الحسن الذي يُدخله بعضُ الحفّاظ في حدّ الصّحيح، هو ما كان من أعلى مراتب الحسن، يوضح ذلك قوله: «فأعلى مراتب الحَسَن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه. ومحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك. وهو قسمٌ متجاذب بين الصّحة والحُسْن، فإنّ عدّةً من الحفّاظ يصحّحُون هذه الطّرق، وينعتونها بأنّها من أدنى مراتب الصّحيح»[2].

فصرّح بأنّ صنيع عددٍ من الحفّاظ إدخالُ ما كان من أجود الحسن في حدّ الصّحيح، واعتبارُه من أدنى مراتب الصّحة، وذلك في التّراجم المتنازع فيها بين النّقاد، ولذلك قال ـ فيما تقدم النّقل عنه في «سير أعلام النبلاء» ـ: «وإن شئت قلت: فيهما الصّحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن»[3].

ومراده أن الثّاني إنما اعتُبِر حسناً لا صحيحاً بالمعنى الاصطلاحي، لكونه قد تنازع الحفّاظ في رواته، كما قال الطيبي ـ في التّفريق بين النّوعين ـ: «والفرق بين حدّي الصّحيح والحسن: أنّ شرائط الصّحيح معتبرة في حدّ الحسن، لكن العدالة في الصّحيح ينبغي أن تكون ظاهرة،

---

(١) مراده ـ والله أعلم ـ السلامة من الضعف المطلق المقتضي لردّ رواية الرّاوي أو التوقف فيها، وليس المراد السلامة من مطلق الضعف، إذ لو كان كذلك لما كان ثمة وجه في العدول عن تسميته بالصحيح إلى الحسن، ويؤيد هذا التوجيه ما مَثَّلَ به الذّهبيّ لأجود الحسن، وأعلاه، من تراجم متنازع عليها بين الحفاظ.

(٢) «الموقظة» (ص٢٢).

(٣) انظر (ص٢٠٢).

والإتقان[1] كاملاً، وليس ذلك بشرطٍ في الحسن. . .»[2].

ويتضح كلام الحافظ الذّهبيّ بما يلي:

١ ـ قول الحافظ ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «من أهل الحديث من لا يُفْرِد نوعَ الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصّحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتجّ به، وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله في تصرّفاته، وإليه يومئ في تسميته كتابَ التّرمذي (الجامع الصحيح). . .»[3].

٢ ـ قول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ موجِّهاً كلامَ ابن الصّلاح: «إنما جعله يومئ إليه، لأنّ ذلك مقتضاه، وذلك أنّ كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثّلاثة، لكن المقبول فيه، وهو الصّحيح والحسن أكثرُ من المردود، فَحَكَمَ للجميع بالصّحة بمقتضى الغَلَبَة.

فلو كان ممّن يرى التّفرقة بين الصّحيح والحسن، لكان في حكمه ذلك مخالفاً للواقع، لأنّ الصّحيح الذي فيه أقلُّ من مجموع الحَسَن والضّعيف، فلا يُعْتذر عنه بأنّه أراد الغالب، فاقتضى توجيهُ كلامه أن يقال: إنّه لا يرى التّفرقة بين الصّحيح والحَسَن ليصحّ ما ادّعاه من التّسمية.

وقد وجدت في «المستدرك» له ـ إِثْرَ حديثٍ أخرجه ـ قال: «أخرجه أبو داود في كتابه «السنن» الذي هو صحيحٌ على شرطه».

وهذا أيضاً محمولٌ على أنّه أراد عدم التّفرقة بين الصّحيح والحسن، ولم يعتبر الضّعيف الذي فيه لقلّته بالنّسبة إلى النّوعيْن»[4].

---

(١) في الخلاصة: (الاتفاق) ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) «الخلاصة في أصول الحديث» (ص٤٣).

(٣) «علوم الحديث» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

(٤) «النكت» (١/٤٧٩ ـ ٤٨٠).

وقال أيضاً: «واعلم أنّ أكثر أهل الحديث لا يُفردون الحَسَن من الصّحيح، فمن ذلك ما رُوِّيناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: «الحديث الذي ثَبَت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غيرَ مقطوع، معروفَ الرِّجال»[1].

وَرُوِّينا أيضاً عن محمَّد بن يحيى الذهلي قال: « ولا يجوز الاحتجاج إلاّ بالحديث المتّصل غيرِ المنقطع الذي ليس فيه رجلٌ مجهول، ولا رجلٌ مجروح»[2].

فهذا التّعريف: يَشمل الصّحيحَ والحَسَنَ معاً. وكذا شرْطُ ابن خزيمة، وابن حِبَّان في «صحيحيهما» لم يتعرضا فيه لمزيد أمرٍ آخر على ما ذكره الذّهلي»[3].

٣ ـ قول العلاَّمة الشّيخ طاهر الجزائري ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٣٨هـ) ـ في دفع نقد بعضهم للترمذي بأنّه صحّح جملةً من الأحاديث لا تَرْقَى عن رتبة الحَسَن: «وأمّا قولُ بعضهم: إنّ التّرمذي قد صحّح جملةً من الأحاديث لا تَرْقَى عن رتبة الحَسَن، مع أنّه ممّن يُفرّق بين الصّحيح والحسن، فإنّ فيه إبهاماً، فإن أراد أنّه حكم بصحّة أحاديث هي في رتبة الحسن لغيره، فالاعتراض عليه وارد، وإن أراد أنّه حكم بصحّة أحاديث هي في رتبة الحسن لذاته فالاعتراض عليه غيرُ وارد، فإنّ كثيراً من المحدِّثين يُدخله في الصّحيح، ويجعلُه في أدنى مراتبه، ولذا قالوا: إنّ من سمّى

---

(١) انظر النص في «الكفاية» (ص٢٤).

(٢) انظر النص في «الكفاية» (ص٢٠).

(٣) «النكت» (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١)، وقد أفاد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن الإمام النووي ـ رحمه الله ـ لا يرى إدخال الحسن في نوع الصحيح، كما في «نتائج الأفكار» (١/ ١١٠) لما ذكر تصحيح النووي حديثَ (إذا قام أحدكم من فراشه ثمّ رجع إليه...) قال ابن حجر: «وأمّا قوله: «إنه صحيح الاسناد» ففيه نظر ؛ فإن الشطر الثاني الذي اقتصر عليه، من أفراد محمَّد بن عجلان، وهو صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصاً في روايته عن المقبري، فالذي ينفرد به من قبيل الحسن، ولذا يُصحّح له من يُدرج الحسن في الصّحيح، وليس ذلك من رأي الشيخ».

الحَسَنَ صحيحاً لا يُنكِر أنّه دون الصّحيح المقدّم المبيَّن أوّلاً[1]، فهذا إذنْ اختلافٌ في العبارة دون المعنى.

ولذا يَتَبَيَّنُ من إمعان النّظر في هذه، وتَتَبُّع مواردها أنّ المحدّثين الذين رأوا أنّه ينبغي أن يُجعل بين الصّحيح والضعيف واسطة: عَمَد بعضُهم إلى قسم من أقسام الضّعيف، وهو الضعيف الذي ظَهَرت فيه أماراتُ القوّة فرفعه درجَة، وجعله واسطةً بينهما، وسمّاه بالحسن.

وعَمَد الآخرون إلى قِسْم من أقسام الصّحيح، وهو الصّحيحُ الذي فيه شيءٌ من الضّعف فأنزله درجةً، وجعله واسطةً بينهما، وسمّاه بالحسن[2]، فَتَقَبَّل متَّبِعون لأثارهم لذلك بِقَبولٍ حَسن، فجعلوا اسم الحسن شاملاً للنّوعين معاً، غيرَ أنّهم رأوا أن يفرّقوا بينهما للاحتياج إلى ذلك، فسمَّوا القِسم الذي كان مُدرَجاً في الصّحيح باسم الحسن لذاته، وسمّوا القسم الذي كان مدرجاً في الضّعيف باسم الحسن لغيره»[3].

وأما وجه صنيع بعض الأئمة المتقدمين من عدم إفراد نوع الحسن من الصّحيح فهو: أنّ الرَّاوي إمّا أن تتحقّق فيه كمال صفات القَبول والاحتجاج من العدالة وتمام الضّبط، أو لا تتحقّق، فإن تحقّقت نال مرتبة الصّحة، وإن تخلّف فيه بعض الشّروط المقتضية للصّحة، فالنّاقد يعتبر حديثه بحديث غيره من الحفّاظ، ويَعرضه عليه، فإنْ وافقه فيه فذلك دليلٌ على أنّه حفظه وضبطه، فيكون حينئذٍ حديثاً ثابتاً محتجاً به، وربّما صحّحه بعضُهم لهذا الاعتبار، وهو كونه دخل في حيِّز المحتجّ به[4]. ويُفهم هذا مما يلي:

---

(١) كقول الترمسي في «الحديث الحسن»: «ولذلك أدرجه طائفة كالحاكم، وابن حِبَّان، وابن خزيمة في نوع الصحيح، مع اعترافهم أنّ الحسن دونه» «منهج ذوي النظر» (ص ٣١).

(٢) هذا عين قول الحافظ الذّهبيّ السابق الذكر: «فيها الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن، . . .».

(٣) «توجيه النظر» (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وربما كان الرّاوي مغفّلاً، واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنّه حفظ ما حدّث به، وأنّه لم يخلط في الجميع» «مجموع الفتاوى» (١٨/٤٦).

١ ـ ما نقله الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن محمَّد بن يحيى الذهلي ـ رحمه الله ـ من قوله: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل...»[1] فَجَعَلَ مدارَ كلامِه على الاحتجاج.

٢ ـ تعليلُ الحافظ ابن الصّلاح المتقدم لإدراج بعضهم الحسنَ في الصّحيح، فقال: «لاندرجه في أنواع ما يحتجّ به»[2].

٣ ـ جواب الحافظ ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ عن الاستشكال الذي أَورده حولَ الاحتجاج بالحديث الحسن، فقال: «وأمّا ما قيل من أنّ الحَسَنَ يحتجّ به ففيه إشكال؛ وذلك أنّ ههنا أوصافاً، يجب معها قبَوُل الرّواية إذا وُجدتْ في الرّاوي، فإمّا أن يكون هذا الحديث المسمّى بالحَسَن ممّا قد وُجِدتْ فيه هذه الصّفات على أقلّ الدّرجات التي يجب معها القبول أو لا؟ فإنْ وجدت فذلك حديثٌ صحيح، وإن لم تُوجَد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سُمِّي حسناً»[3].

فقد أجاب بقوله: «اللهم إلاّ أن يُرَدَّ هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال: إنّ الصّفات التي يجب قبول الرّواية معها لها مراتبُ ودرجات:

فأعلاها هي التي يُسمّى الحديثُ الذي اشتمل رواتُه عليها صحيحاً، وكذلك أوساطُها أيضاً، وأدناها هو الذي نسمّيه حسناً. وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكلّ صحيحاً في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطّريقة فعليه أن يعتبر ما سمّاه أهل الحديث حسناً، وتحققَ وجود الصّفات التي يجب معها قَبول الرّواية في تلك الأحاديث»[4].

٤ ـ قول العلاّمة طاهر الجزائري: «وقد قسّم كثيرٌ من المتقدِّمين

---

(١) انظر (ص١٦١).

(٢) انظر (ص١٦٠).

(٣) «الاقتراح» (ص٧).

(٤) «الاقتراح» (ص٧ ـ ٨).

الحديث إلى قسمين فقط؛ صحيحٍ وضعيف، وأدرجوا الحسن في الصّحيح لمشاركته في الاحتجاج به»[1].

ومن ثَمَّ كان توجيهُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لتصرّف من يُطْلِق الصِّحةَ على الإسناد الحَسَن لوجود قرينةٍ تدلّ على ضبط راويه له، وهو تعدد طرقه، فقال: «وإنما يحكم له بالصّحة عند تعدّد الطّرق، لأنّ للصّورة المجموعة قوّةً تجبر القدرَ الذي قصّر به ضبطُ راوي الحسن عن راوي الصّحيح، ومن ثَمَّ تُطلق الصِّحةُ على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرّد إذا تعدّد»[2].

والخلاصة: أنّ في تقرير هذه القاعدة فائدتين مُتَعَلِّقَتَيْن بمنهج الحافظ الذهبي:

الأولى: رفعُ الإشكال الواقع في بعض تراجم الرّواة في كتاب «سير أعلام النبلاء»، وغيره من كون الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يصف الرّاوي في بداية ترجمته بأنّه ثقة، ثمَّ يحكم على حديثه في نهاية الترجمة بالحُسْن.

ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

١ ـ قال في بداية ترجمة «عبد الحميد بن جعفر بن عبد الحكم الأنصاري الأوسي المدني» (ت ١٦١هـ): «الإمام المحدث الثقة»[3]، ثمَّ قال في آخرها: «احتج به الجماعة سوى البخاري، وهو حَسَن الحديث»[4].

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «سليمان بن كثير العبدي البصريّ» (ت ١٦٣هـ): «الحافظ، إمام مشهور، ثقة»[5]، ثمَّ قال في نهايتها:

(١) «توجيه النظر» (١/ ٣٥٤).

(٢) «نزهة النظر» (ص٩٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠ ـ ٢١)، وكذا قال في «الكاشف» (١/ ٦١٤)، وقال في «المغني» (١/ ٣٦٨) «صدوق».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢).

(٥) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٩٤).

«وسليمان حَسَن الحديث مخرَّج له في الصّحاح، وليس هو بالمكثر»[1].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «محمَّد بن طلحة بن عبدالله بن مصرف اليامي الكوفيّ» (ت ١٦٧هـ): «أحد الثقات»[2]. وقال في آخر الترجمة: «ويجيء حديثُه من أدنى مراتب الصّحيح، ومن أجود الحسن...»[3].

٤ ـ وقال في بداية ترجمة «سلاّم بن أبي مطيع أبي سعيد الخزاعي مولاهم البصريّ» (ت ١٧٣هـ): «الإمام الثقة»[4]، ثمَّ قال في آخرها عَقِيبَ قول ابن حِبَّان: «وكان سيِّءَ الأخذ، كثيرَ الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[5]، قال: «قد احتجّ به الشّيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن»[6].

الثانية: دَفْعُ إيهام التناقض في حكمه على راوٍ في بعض كتبه بكونه (صدوقاً)، ثمَّ وصفُه بالثِّقة في بعضها الآخر.

ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة «أبان بن تَغْلُب الكوفيّ» (ت١٤١هـ): «وهو

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٥).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٣٨)، وكذا وثّقه في «الرواة الثقات» (ص١٦٠)، وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٨٧): «صدوق، مشهور، محتج به في الصحيحين».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٧/ ٤٢٨).

(٥) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٤١). وانظر لردّ هذا التضعيف «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩).

ونظير ما تقدم ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٨٢) في ترجمة «داود بن نصير الطائي» (ت١٦٢هـ) ذكر من طريقه حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً...» الحديث. ثمَّ قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجوه في الكتب الستة. وداود صدوق في الحديث».

صدوقٌ في نفسه عالِمٌ كبير»[1].

وقال عنه في «ميزان الاعتدال»[2]: «شيعيٌّ جَلْد، لكنّه صدوقٌ...».

لكن قال في «الكاشف»[3]: «ثقة شيعيٌّ».

٢ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن صالح بن حيّ الكوفي» (ت١٦٩هـ): «وهو صحيحُ الحديث»[4]. وهذا بمنزلة قوله: «هو ثقة».

لكن قال في «الكاشف»[5]: «صدوق عابد متشيّع».

٣ ـ وقال في ترجمة «حرملة بن يحيى بن عبدالله التُّجيبي» (ت٢٤٢هـ): «الإمام الفقيه المحدث الثقة...»[6].

وقال في «الكاشف»[7]: «صدوقٌ من أوعية العلم».

بينما قال في «ميزان الاعتدال»[8]: «أحدُ الأئمّة الثّقات».

٤ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن حرب بن محمّد بن عليّ الطّائي» (ت٢٦٣هـ): «المحدّث الثّقة...»[9].

لكن قال في «الكاشف»[10]: «صَدوق».

فَالتّطبيقُ العَمَليُّ، يقتضي تنزيلَ هاتَيْنِ الحَالَتَيْن على قَصْد بَيان أنّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٨).
(٢) (١/٥).
(٣) (١/٢٠٥).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٦٢).
(٥) (١/٣٢٦).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/٣٨٩).
(٧) (١/٣١٧).
(٨) (١/٤٧٢).
(٩) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٥٣).
(١٠) (١/١٩٢).

الرّاوي عنده ممّن حديثُه من أدنى مراتب الصحّة، وهو من أجود الحسن وأعلاه، ولا ينحطّ في الأصل عن هذه الرّتبة. والله أعلم.

المبحث الثاني
رواية الإمام عن شيخه بواسطة، ورواية الكبير عن الصغير دليل على جلالة المرويّ عنه وعلوّ شأنه

١ ـ قال في ترجمة «شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكي مولاهم الواسطي البصريّ» (ت١٦٠هـ): «ومن جلالته قد روى مالكٌ الإمامُ عن رجلٍ عنه، وهذا قلَّ أنْ عمله مالكٌ»[١].

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبدالله التميمي اليربوعي الكوفيّ» (ت ٢٢٧هـ): «حدّث عنه البخاريّ»[٢]، ثمَّ قال في موضع آخر: «من جلالة أحمد بن يونس عند البخاريّ أنّه روى أيضاً عن يوسف بن موسى عنه[٣]»[٤].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم» (ت٢٣١هـ): «وعنه البخاري...»[٥]، ثمَّ قال ـ بعد ردّه جرحَ النسائي إيّاه ـ : «وقد روى البخاريّ عن محمَّد بن عبد الله. عن يحيى بن بكير[٦]»[٧].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠٥).
(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٤٥٧).
(٣) انظر «صحيحه» ـ كتاب التوحيد ـ باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء (١٣/ ٤٧٣/ رقم٧٥٠٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٨).
(٥) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦١٣).
(٦) انظر «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ (٨/ ٤٢٦/ ٤٧٢٩)، وانظر «فتح الباري» (٨/ ٤٢٦).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1] «وأين مثل ابن بكير في إمامته وبصره في الفتوى، وغزارة علمه، وعلى هذا فقد روى البخاري عن رجلٍ عنه أيضاً».
وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ومن جلالته عند البخاريّ روى عن محمَّد بن عبدالله، وهو الذّهلي عن يحيى بن بكير».

وما بين الإمامين ـ الذُّهليّ والبُخاريّ ـ من التّنافر والجفوة بسببِ مسألة اللّفظ بالقرآن معروف[3]، ومع ذلك فيَحرص الإمامُ البخاريّ على رواية حديث يحيى بن بكير بواسطة الذّهلي عنه، ولا ريب أنّ هذه قرينةٌ قويّة دالَّة على منزلة ابن بكير، وجلالته عند البخاري، رحمهما الله.

ونحو ذلك في الدِّلالة على علوّ شأن الرَّاوي وجلالته:

١ ـ قوله في ترجمة «إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي الزهري المدني» (ت١٨٣هـ): «روى عنه... شعبةُ والليث وهما أكبر منه»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «وقد روى عنه من الكبار شعبةُ واللّيث».

وأفصحَ في كتابه «ميزان الاعتدال»[6] باستدلاله بذلك على رفعة شأن إبراهيم وثقته، فقال: «إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثُنيا، وقد روى عنه شعبة مع تقدّمه وجلالته».

٢ ـ وقال في ترجمة «أبي نعيم الفضل بن دكين عمرو بن حماد القرشي مولاهم الكوفيّ» (ت ٢١٩هـ): «وقد حدّث عنه عبدالله بن المبارك مع تقدّمه»[7].

---

(١) (٢/ ٤٢٠).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص ٤٠٢).
(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠وما بعدها).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٠٥).
(٥) (١/ ٢٥٢).
(٦) (١/ ٤٤).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٤٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]، و«تذكرة الحفاظ»[2]: «وقد روى عنه ابن المبارك مع تقدّمه».

٣ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفيض بن محمَّد بن الفياض الغساني الدمشقي» (ت٣١٥هـ): «حدّث عنه موسى بن سهل الرّملي مع تقدّمه، . . .»[3].

٤ ـ وقال في ترجمة «أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني» (ت ٤٣٠هـ): «روى أبو عبد الرّحمن السّلمي مع تقدّمه، عن رجلٍ، عن أبي نعيم»[4].

وعلّة ذلك كلّه هو ما كان معروفاً من عادة المحدِّثين، أنّ أحدهم لا يأخذ الحديث بنزولٍ ويَرضى بذلك، إلاّ إذا تعذّر عنه علو، أو كان في النزول معنىً أرجحُ من مزيّة العلو؛ كأن يكون الرَّاوي أَحْذَقَ بحديث شيخه، وأحفظَ له من الشّيخ نفسِه، فإذا سمع أحدُهم الحديثَ من هذا الشّيخ أحبّ أن يُعيد سماعَه، أو يَعْرِضه على ذلك الرَّاوي التّلميذ لِيُثَبِّتَه فيه، أو يميِّز له صحيحَه من سقيمه، وصوابَه من خطئه، فيدلّ هذا الصّنيع على جلالة هذا الرَّاوي وحِذْقه وإتقانه.

وقد جاءت عباراتٌ عن بعض الأئمّة تدلّ على ذلك، منها:

١ ـ قول أبي بكر بن خلاّد: «سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يقول: «لو كنت لقيت إسماعيل بن أبي خالدٍ، لكتبت عن يحيى[5] عن إسماعيل لأعرف صحيحَها من سقيمها»[6].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٣٤١).

(٢) (١/ ٣٧٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٢٧).

(٤) «المصدر نفسه» (١٧/ ٤٥٩).

(٥) هو يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة ١٩٨هـ.

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٤٠)، وجاءت العبارة فيه هكذا: «لكتبت عن يحيى، وعن إسماعيل. . .» بزيادة الواو، وهو خطأ، والتصويب من «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٣٨).

ـ وقال ابن أبي الطبّاع عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «وددت أنّ كلّ شيءٍ سمعتُه من حديث مغيرة[1] كان من حديث أبي إسحاق الفزاري ـ يعني ـ عن مغيرة»[2].

٢ ـ وروى علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد قال: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحبّ إليّ ممّا سمعت أنا من الأعمش؛ لأن الأعمش كان يمكن سفيان ما لا يمكنني»[3].

ـ وفي رواية ابن قدامة عنه قال: «ما كتبت عن سفيان عن الأعمش أحبُّ إليّ مما سمعتُ عن الأعمش»[4].

ـ وقال عبيد الله بن عمر: قال يحيى بن سعيد: «ما سمع عبد الرّحمن بن مهدي عن سفيان، عن الأعمش، أحبّ إليّ ممّا سمعت أنا من الأعمش...»[5].

وسببُ ذلك قول يحيى بن سعيد نفسه: «سفيانُ أعلم بحديث الأعمش من الأعمش»[6].

ومثلُه قول يحيى بن معين: «لم يكن أحدٌ أعلم بحديث الأعمش من الثّوريّ»[7].

٣ ـ وقال عفّان بن مسلم الصّفّار: «كنت أكون عند شعبة، فأكتب عنه في ألواحي، ثمَّ أَمُرّ بيزيدَ بنَ زُريع، وهو يحدِّث فأمحو حديث شعبة، وأكتب حديث يزيد، وهو أثبت النّاس»[8].

---

(١) هو مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي، المتوفى سنة ١٣٠هـ على الصحيح.
(٢) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٨٢).
(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٨٤).
(٤) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٩).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤٥).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٦٧).
(٧) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٦٤).
(٨) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٢٥٧).

وفي هذا عُدُولُ عفّان بن مسلم، عن رواية شعبةَ مع عُلُوِّها، إلى رواية يزيد بن زريع مع نزولها، واحتمال أن تكون من غير رواية شعبة، وذلك للدّلالة على جلالته عنده وإتقانه. والله أعلم.

المبحث الثالث
إكثار الإمام من الرواية بنزول دليل على أنه لم يزل طلاَّبة للعلم

جاء في ترجمة «إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي» (ت٢٨٥هـ) قول أبي ذرّ الهرَوّي: «حكى لي بعضُ أصحابنا ببغداد، أنّ إبراهيم الحربي كان سمع مسائلَ ابن القاسم على الحارث بن مسكين، وحصل سماعُه مع رجل، ثمّ مال إلى طريقة الكلام، فلم يَسْتَعِرها منه إبراهيم، ورجع فسمعها من الحسن بن عبد العزيز الجروي، عن ابن أبي الغَمْر، عن ابن القاسم»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «يَظهر من تصانيف الحربيّ أنّه ينزل في أحاديث، ويُكثر منها، وهذا يدلّ على أنّه لم يزل طلاَّبةً للعلم»[2].

فالحكاية تفيد أن إبراهيم الحربي ينزل لأغراضٍ متنوّعة في كلّ حادثةٍ بعينها، فهنا قد حصل له السَّماع مع رجلٍ آخر، وظاهر الحكاية يدلّ على أنه لم يكتب المسموع وقتَ سماعه، فاحتاج إلى أخذ تلك الأحاديث المسموعة ممّن شاركه في سماعها ليكتبها ويُعارضها، ولكن لميل ذلك الرّجل إلى طريقة الكلام عَدَلَ عنه إبراهيم إلى سماعها مرّةً أخرى بنزولٍ تحاشياً للاستعارة من ذلك الرّجل، وليكون أداؤه فيما بعد نقياً من الشوائب، فحصَّل بذلك العلمَ والورع.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (المخطوط ج٩/الورقة ٨٤/أ)، وجاءت العبارة في المطبوع (١٣/٣٦٢) هكذا: (كان سمع مسائل ابن القاسم علي بن الحارث بن مسكين) وهو خطأ.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ويظهر لي في هذه القاعدة أنّ محلّها فيمن بكّر بالطّلب، وسمع الكبار، وعلاَ إسنادُه، ثمّ لم يَزَلْ يروي ويكتب، حتّى روى عن الصّغار من أقرانه ومن دونهم ما لم يُشارِكْهم في سماعه، فنزلَ في أحاديثهم، ولا شكّ في أنّ هذا دليلٌ على عنايته بهذا العلم والإكثار من روايته وجمعه.

وأمّا من لم تكن هذه حالُه، فلا يدلّ نزولُه في أحاديثه على كثرة طلبِه وحِرصِه على جمع الحديث، كمن تأخّر عن سماع الحديث إلى أن كبر، ثمّ توجّه إلى الطّلب وفاته بذلك السَّماعُ من كبار الشّيوخ، واحتاج إلى أن ينزل في أكثر أحاديثه فإنّه لا تنطبق عليه دلالةُ كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ.

وفائدة ذلك: أنّ من عُرف من حاله الاعتناءُ بهذا الشّأن والشّهرة بطلبه، مع الورع والدّين يكون مقدَّماً على من هو دونه عند النّزاع، لعلوّ كعبه، وغزارة معرفته. والله أعلم.

المبحث الرابع
اعتباره بعض القرائن للاستدلال بها على سعة علم الرجل وحفظه

اعتبر الحافظ الذّهبيّ بعض القرائن للاستدلال بها على علم الرجل، وحفظه، وإمامته في فنّه، دون الاقتصار على تنصيص الأئمّة المعاصرين لهذا الرّاوي على ذلك، فمن هذه القرائن ما تضمنته المطالب التالية:

المطلب الأول: جودة تصنيف الرجل:

١ ـ قال في ترجمة «سمويه إسماعيل بن عبدالله بن مسعود بن جبير العبدي الأصبهاني» (٢٦٧هـ): «صاحب تلك الأجزاء الفوائد[١] التي تُنبئ بحفظه وسِعة علمه»[٢].

---

(١) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٢/١٢٠٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/١٠)،.

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «من تأمّل فوائده المرويّة علمَ اعتناءه بهذا الشّأن».

٢ ـ وقال في ترجمة «زكريا بن يحيى بن بحر الضبّي البصريّ السّاجي» (ت٣٠٧هـ): «وللسّاجي مصنّف جليلٌ في «علل الحديث» يدلّ على تبحُّره وحفظه، ولم تبلغنا أخبارُه كما في النّفس»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولزكريا السّاجي كتابٌ جليلٌ في العلل، يدلّ على تبحُّره، وإمامته».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4] «وللسّاجي كتاب جليل في «علل الحديث» يدلّ على تبحّره في هذا الفنّ».

٣ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال» (ت٣١١هـ): «... وألّف «كتاب السنّة»[5] و«ألفاظ أحمد» والدّليل على ذلك من الأحاديث، في ثلاث مجلدات، تدلّ على إمامته وسعة علمه، ...»[6].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[7]: «... وتصانيفُه تدلّ على سعة علمه، فإنّه كتب العالي والنّازل».

٤ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز بن المرزبان البغويّ البغداديّ» (ت ٣١٧هـ): «وصنّف كتاب «معجم الصّحابة»[8]

---

(١) (٢/٥٦٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/١٩٩).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص ٢١٠).

(٤) (٢/٧٠٩ ـ ٧١٠).

(٥) طبع بتحقيق د. عطية الزهراني، ط /١ سنة ١٤٠٦هـ.

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٢٩٨).

(٧) (٣/٧٨٥).

(٨) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٣/١٥٣٠).

وجوَّدَه، وكتاب «الجعديّات»[1] وأتقنه...»[2].

وجاءت عبارته في «تاريخ الإسلام»[3] أصرحَ في الدِّلالة على المقصود، حيث قال: «وله كتاب «معجم الصّحابة» في مجلّدين، يدلّ على سعة حفظه وتبحُّره، وكذلك تأليفه للجَعْدِيَّات، أحسن ترتيبها وأجاد تأليفها».

٥ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي» (ت ٣٢١هـ): «ومن نظر في تواليف هذا الإمام عَلم محلَّه من العلم وسعة معارفه»[4].

ومثل ذلك في «تاريخ الإسلام»[5] حيث قال: «ومن نظر في تصانيف أبي جعفر ـ رحمه الله ـ عَلم محلَّه من العلم، وسعة معرفته».

٦ ـ وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن محمَّد بن إدريس الحنظلي الرّازي» (ت٣٢٧هـ): «له كتاب نفيسٌ في «الجرح والتعديل»[6] أربع مجلدات، وكتاب «الردّ على الجهمية»، مجلّد ضخم، انتخَبْتُ منه، وله تفسير كبير في عدّة مجلدات[7]، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير»[8].

وعبارته في «تاريخ الإسلام»[9] أوضح في الدّلالة على الغرض، حيث

---

(١) حديث علي بن الجعد الجوهري، طبع بتحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، ط. ١/ ١٤١٥هـ، وطبع قبل ذلك باسم {مسند ابن الجعد} بتحقيق عبد المهدي بن عبد القادر، سنة١٤٠٥هـ ونشرته مكتبة الفلاح، بالكويت.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٤٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ص٥٤١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٢١ ـ ٣٣٠هـ ص٧٨).

(٦) طبع بحيدر آباد الدكن الهند.

(٧) طبع بعضه بتحقيق د. أحمد بن عبدالله الزهراني، ود. حكمت بشير ياسين، ط ١/ ١٤٠٨هـ، ثم طبع الموجود منه، ونشرته مكتبة الباز بمكة سنة١٤١٧هـ.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٤).

(٩) (حوادث ووفيات سنة ٣٢١ ـ ٣٣٠هـ ص ٢٠٧).

قال: «وله كتاب في «الجرح والتعديل» في عدّة مجلّدات تدلّ على سعة حفظ الرّجل، وإمامته، وله كتاب في «الردّ على الجهمية» في مجلّد كبير يدلّ على تبحّره في السّنّة...».

ومثلُ ذلك في «تذكرة الحفاظ»[1] إذْ قال: «كتابه في «الجرح والتعديل» يَقْضي له بالرّتبة المنيفة في الحفظ»، وقال: «وله مصنَّف كبير في «الرّد على الجهمية» يدلّ على إمامته».

٧ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الأصبهاني العَسَّال» (ت٣٤٩هـ): «طالعتُ كتاب «المعرفة» له في السنة يُنبئ عن حفظه وإمامته...»[2].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «الحسن بن عبد الرّحمن بن خلاَّد الفارسي الرّامهرمزي» (توفي قريباً من ٣٦٠هـ): «الإمام الحافظ البارع، محدِّث العَجَم... مصنِّفُ كتاب «المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي»[3] في علوم الحديث، وما أَحْسَنَه من كتاب، قيل: إنّ السّلفي كان لا يفارق كمّه، يعني في بعض عُمره»[4].

وقال في موضع آخر: «وأوّل طلبه لهذا الشّأن في سنة تسعين ومئتين وهو حَدَث، فكتب، وجمع، وصنَّف وساد أصحابَ الحديث، وكتابُه المذكور يُنبئ بإمامته»[5].

وقال في آخر الترجمة «لم أظفر بترجمته كما ينبغي،... وكان أحد الأثبات»[6].

---

(١) (٣/ ٨٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧).

(٣) طبع بتحقيق د. محمَّد عجاج الخطيب، ط/ ١، ١٣٩١هـ.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧٣).

(٥) «المصدر نفسه» (١٦/ ٧٣).

(٦) «المصدر نفسه» (١٦/ ٧٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «وكان من أئمّة هذا الشّأن، ومن تأمّل كتابَه في علم الحديث لاَحَ له ذلك».

٩ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الإسماعيلي» (ت٣٧١هـ): «وصنّف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، عمل «مُسند عمر» رضي الله عنه في مجلّدتين، و «المستخرج على الصّحيح»[2] أربع مجلدات، وغير ذلك، و«معجمه»[3] في مُجَيْلِيد يكون عن نحو ثلاث مئة شيخ»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «وصنّف «الصّحيح» وأشياء كثيرة، من جملتها «مسند عمر» رضي الله عنه، هذبه في مجلّدين، طالعتُه، وعلّقت منه، وابتهرت بحفظ الإمام، وجزمت بأنّ المتأخّرين على إياسٍ من أنْ يلحقوا المتقدّمين في الحفظ والمعرفة».

١٠ ـ وفي ترجمة «علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدّارقطني البغدادي» (ت٣٨٥هـ) قال الخطيب البغدادي: «سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يُملِي عليك العللَ من حفظه؟» فقال: «نعم»، ثمَّ شرح لي قصّة جمعِ العلل»[6].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ تعليقاً على هذا ـ : «إن كان كتابُ «العلل»[7]

---

(١) (٣/٩٠٣).

(٢) قال الذّهبيّ ـ في ردِّ انتقاد الدارقطني للإسماعلي لِتَقَيُّده بصحيح البخاري ـ : «من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر «صحيح البخاري» وتقيّد به». «سير أعلام النبلاء» (١٦/٢٩٤). وهو مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٢/١٠٤٦).

(٣) طبع بتحقيق د. زياد محمد منصور، ط/١، ١٤١٠هـ، عدد شيوخه في المطبوع (٤١٠) شيخاً.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٢٩٣).

(٥) (٣/٩٤٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٧).

(٧) طبع عدّة أجزاء منه بتحقيق د. محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي ـ رحمه الله ـ.

الموجود، قد أملاه الدّارقطني من حفظه، كما دلّت عليه هذه الحكاية، فهذا أمرٌ عظيم، يُقْضَى به للدّارقطني أنّه أحفظُ أهل الدّنيا، وإن كان قد أملى بعضَه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتابَ «العلل» عليُّ بن المديني حافظُ زمانه»[(١)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٢)]: «هنا يُخضَع للدّارقطني، ولسعة حفظه الجامع لقوّة الحافظة، ولقوّة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفَرْد فطالِعْ «العلل» له فإنّك تندهش ويطول تعجُّبُك».

١١ ـ وقال في ترجمة «أبي مسعود إبراهيم بن محمَّد بن عبيد الدمشقي» (ت٤٠٠هـ): «وقفتُ على جزءٍ فيه أحاديثُ معللة لأبي مسعود يَقْضي بإمامته»[(٣)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٤)]: «وقد وقفت على جزءٍ له في أحاديث معلّلة تُنبئ بحفظه ونَقْده».

١٢ ـ وقال في ترجمة «عبد الغني بن سعيد بن عليّ بن سعيد الأزديّ المصريّ» (ت٤٠٩هـ): «ولعبد الغني جزءٌ بَيَّنَ فيه أوهامَ كتابَ «المدخل إلى الصّحيح» للحاكم[(٥)]، يدلّ على إمامته وسعة حفظه»[(٦)].

١٣ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن موسى بن مردويه بن فُورَك الأصبهاني» (ت٤١٠هـ): «ومن تصانيفه كتاب «المستخرج على صحيح البخاريّ» بِعُلُوٍّ في كثيرٍ من أحاديث الكتاب، حتّى كأنّه لقي البخاري، وكان من فُرسان الحديث، فَهِماً، يَقِظاً، مُتْقِناً، كثيرَ الحديث جداً، ومن نَظَر في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٥).
(٢) (٣/ ٩٩٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٢٩).
(٤) (٣/ ١٠٦٩).
(٥) هو: «الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري»، خرج أحاديثه، وضبط نصه وعلق عليه: مشهور حسن سلمان، ط/١، ١٤٠٧هـ.
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

توالیفه عَرَفَ محلَّه من الحفْظ»، ثمَّ ذكر بعضاً من كتبه[١].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[٢]: «وعَمِلَ المستخرج على «صحيح البخاري»، وكان قيِّماً بمعرفة هذا الشّأن، بصيراً بالرّجال، طويلَ الباع، مليحَ التّصانيف».

١٤ ـ وقال في ترجمة «أبي عمر أحمد بن محمَّد بن عبدالله المعافري الأندلسي الطَّلَمَنْكي» (ت٤٢٩هـ): «أَدْخَلَ الأندلسَ علماً جماً نافعاً، وكان عَجَباً في حفظ علوم القرآن؛ قراءاته، ولغته، وإعرابه، وأحكامه، ومنسوخه، ومعانيه، صنّف كتباً كثيرةً في السنّة، يلوح فيها فضلُه، وحفظُه، وإمامتُه، واتِّباعه للأثر»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «وكان رأساً في علم القرآن؛ حروفِه، وإعرابِه، وناسخِه، ومنسوخِه، و أحكامِه، ومعانيه، وكان ذا عنايةٍ تامّة بالحديث، ومعرفة الرِّجال، حافظاً للسّنن، إماماً عارفاً بأُصول الدّيانة، عاليَ الإسناد، ذا هديٍ وسمتٍ واستقامةٍ».

١٥ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن عبد الواحد بن عبيد الله بن أحمد الأَرْدَسْتَاني ثمَّ الأصبهاني» (ت بعد ٤٣٠هـ): «الإمام الحافظ الفقيه. . . مصنف كتاب «الدلائل السمعية على المسائل الفرعية»، وهو في ثلاثة أسفار»، ثمَّ قال: «وينصب الخلاف مع أبي حنيفة ومالك، وينتصر لإمامه الشافعي، ولكنه لا يتكلَّم على الأسانيد. وفي كتابه مخبآت تنبئ بإمامته، وحفظه»[٥].

١٦ ـ وقال في ترجمة «أبي ذرّ عبد بن أحمد بن محمَّد بن عبدالله

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣١٠).
(٢) (٣/ ١٠٥١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٦٧).
(٤) (٣/ ١٠٩٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٣٠).

الخراساني الهروي» (ت ٤٣٤هـ): «له مستدركٌ لطيف في مجلّد على «الصّحيحين» علّقت منه، يدلّ على معرفته»[١].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[٢]: «وله أيضاً مستدرك لطيفٌ في مجلّد على «الصّحيحين» علّقت كثيراً منه، يدلّ على حفظه».

١٧ ـ وقال في ترجمة «أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجزي» (ت٤٤٤هـ): «الإمام، العالِم، الحافظ، المجَوِّد، شيخ السنّة، . . . ومصنِّف «الإبانة الكبرى»[٣] في أنّ القرآن غيرُ مخلوق، وهو مجلّد كبير، دالٌّ على سعة علم الرّجل بفنّ الأثر»[٤].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٥]: «. . . وصاحب «الإبانة الكبرى» في مسألة القرآن، وهو كتابٌ طويلٌ في معناه، دالٌّ على إمامة الرّجل، وبصره بالرّجال والطُّرق».

١٨ ـ وقال في ترجمة «أبي عَمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأمويّ مولاهم القُرطبيّ ثم الدّاني» (ت٤٤٤هـ): «إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير القراءات، وعِلْم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث، والتّفسير، والنّحو، وغير ذلك»[٦]، ثمَّ عدّد كبار تواليفه في فنون مختلفة، ومن ضمنها قال: «وكتاب الفتن الكائنة»[٧] مجلّد، يدلّ على تبحّره في الحديث. . .»[٨].

---

(١) «المصدر نفسه» (١٧/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠).
(٢) (٣/ ١١٠٦).
(٣) انظر عن هذا الكتاب مقدمة تحقيق «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت»، (ص ٣٨ ـ ٣٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٥٤).
(٥) (٣/ ١١١٨).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨٠).
(٧) هو «السنن الوارد في الفتن والساعة وأشراطها» طبع بتحقيق د. رضا الله بن محمّد إدريس المباركفوري، ط/ ١، ١٤١٦هـ.
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨١).

١٩ ـ وقال في ترجمة «أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري الصّابوني» (ت ٤٤٩هـ): «ولقد كان من أئمّة الأثر، له مصنّف في السنّة واعتقاد السّلف، ما رآه منصفٌ إلاّ واعترف له»[(١)].

٢٠ ـ وقال في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبد البر النّمري القرطبيّ» (ت ٤٦٣هـ): «وطلب العلم بعد التّسعين وثلاث مئة، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع، وصنّف، ووثّق، وضعّف، وسارتْ بتصانيفه الرّكبان، وخضع لعلمه علماءُ زمانه. . .»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «كان إماماً، ديّناً، ثقة، متقنتاً علامة، متبحراً، صاحبَ سنةٍ واتّباع، وكان ـ أولاً ـ أثرياً ظاهرياً فيما قيل، ثمَّ تحول مالكياً، مع مَيْلٍ بَيِّنٍ إلى فقه الشّافعي في مسائل، ولا يُنكر له ذلك، فإنّه ممّن بلغ رتبة الأئمّة المجتهدين، ومن نظر في مصنّفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوّة الفهم، وسَيَلان الذّهن، . . .»[(٣)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٤)]: «وجميع شيوخه الذين حمل عنهم لا يبلغون سبعين نفساً، ولا رَحَل في الحديث، ومع هذا فما هو بدون الخطيب، ولا البيهقي، ولا ابن حزم في كثرة الاطّلاع، بل قد يكون عنده ما ليس عندهم، مع الصّدق والدّيانة، والتثبّت، وحُسْنِ الاعتقاد، رحمه الله تعالى».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٥)]: «وكان ديّناً، صيّناً، ثقة، حجة، صاحبَ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٣)، ورسالته في السنة طبعت ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» سنة ١٩٧٠م، ثمّ طبعت استقلالاً بتحقيق بدر البدر، ط/١، ١٤١٦هـ.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٤).

(٣) «المصدر نفسه» (١٨/ ١٥٧).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٤٦١ ـ ٤٧٠هـ ص ١٤٢).

(٥) (٣/ ١١٣٠).

سنةٍ واتّباع، وكان أولاً ظاهرياً أثرياً، ثمَّ صار مالكياً، مع مَيْلٍ كثيرٍ إلى فقه الشّافعي».

٢١ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن محمَّد بن أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني» (ت٤٩٩هـ): «وكان أبو بكر يفهم الحديث، رأيت له جزءاً فيه طرق «طلب العلم فريضة» يدلّ على معرفته، ولم يُدرك السَّماع من جدّه»[(١)].

٢٢ ـ وقال في ترجمة «أبي موسى محمَّد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر المديني الأصبهاني» (ت ٥٨١هـ): «وصنف كتاب «الطوالات»[(٢)] في مجلدين، يخضع له في جمعه، وكتاب «ذيل معرفة الصحابة» جمع فأوعى، وألف كتاب «القنوت» في مجلد، وكتاب «تتمة الغريبين»[(٣)]، يدلّ على براعته في اللغة، . . . وكتاب «عوالي» ينبئ بتقدمه في معرفة العالي والنازل. . .»[(٤)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٥)]: «ومن تصانيفه كتاب «معرفة الصحابة» الذي استدرك به على أبي نعيم الحافظ[(٦)]، وكتاب «الطوالات» جودها، ولم يسبق إلى مثلها، مع كثرة ما فيها من الواهي، والموضوع، وكتاب «تتمة الغريبين» يدلّ على براعته في لسان العرب، . . .».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٠٧).

(٢) هو «طوال الأحاديث والأخبار للقصص والآثار» مخطوط، انظر: «الفهرس الشامل» (٢/ ١٠٦٧).

(٣) هو «المجموع المغيث، في غريبي القرآن والحديث»، مطبوع بتحقيق: عبد الكريم العزباوي.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٥٤)، وقال في «المصدر نفسه» (٢١/ ١٥٦): «سمعت شيخنا العلامة أبا العباس بن عبد الحليم، يثني على حفظ أبي موسى ويقدمه على الحافظ ابن عساكر باعتبار تصانيفه، ونفعها».

(٥) (٤/ ١٣٣٦).

(٦) إنما استدرك به على كتاب (معرفة الصحابة) لابن منده، كما أفاده ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» (ص١٠).

٢٣ ـ وقال في ترجمة «عبد القادر بن عبدالله أبي محمَّد الرّهاوي» (ت ٦١٢هـ): «وعمل «أربعي البلدان المتباينة الأسانيد، ولواحقها، ومتعلقاتها»[١] فجاءت في مجلّدين، دلّت على حفظه ونُبله، وله فيها أوهام؛ تَكَرّر عليه أبو إسحاق السّبيعي، وسعيد بن محمَّد البحيري»[٢].

وقال في موضع آخر: «. . .ومع فضله وحفظه، فغيره أحفظ منه، وأتقن»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «. . .وعمل «الأربعين المتباينة الأسانيد» في مجلد كبير، يدلّ على تبحّره، وسعة علمه».

وقال في موضع آخر: «وله أوهام نبهت على مواضع منها في «الأربعين» له، ومع حفظِه ومعرفته، فغيره أتقن، وتكرر في «تباين الأسانيد» أربعةُ مواضع»[٥].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٦]: «وجمع وصنّف،وعمل «الأربعين المتباينة الإسناد والبلدان»، وهذا شيءٌ لم يسبقه إليه أحد، ولا يرجوه بعده أحد، وهو كتابٌ كبيرٌ في مجلّد ضخم، من نظر فيه علم سعة الرّجل في الحديث وحفظه. . .».

٢٤ ـ وقال في ترجمة «أبي الحسن علي بن محمَّد بن عبد الملك بن يحيى بن القطان الحميري الفاسي» (ت٦٢٨هـ): «علّقت من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام»[٧] فوائد تدلّ على قوة ذكائه، وسَيَلانِ ذهنه، وبصره

---

(١) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (١/ ٨٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٧٢).
(٣) «المصدر نفسه» (٢٢/ ٧٣).
(٤) (٤/ ١٣٨٨).
(٥) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٨٨).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص ١٠٥ تحقيق د. بشار عواد).
(٧) طبع بتحقيق د. الحسين آيت سعيد ط/١، ١٤١٨هـ.

بالعلل، لكنّه تعنّت في أماكن، وليّن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، ونحوهما»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «طالعتُ كتابه المسمّى بـ«الوهم والإيهام»، الذي وضعه على «الأحكام الكبرى[3]»، لعبد الحق، يدلّ على حفظه، وقوّة فهمه، لكنّه تعنَّت في أحوال الرّجال، فما أنصف، بحيث إنه أخذ يُلَيِّن هشامَ بن عروة، ونحوَه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «طالعت كتاب «الوهم والإيهام» الذي عمله على تبيين ما وقع في ذلك لعبد الحق في «الأحكام» يدلّ على تبحره في فنون الحديث، وسَيَلان ذهنه، لكنَّه تعنَّت، وتكلّم في حال رجال فما أنصف، بحيث إنه زعم أن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، ممن تغير واختلط، وهنا فاتته سكتة، ولكن محاسنه جمَّة».

٢٥ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن عبد الغني بن نُقْطة البغدادي» (ت٦٢٩هـ): «وألّف «مستدرَكاً على الإكمال» لابن ماكولا[5]، يدلّ على سعة معرفته...»[6].

ومثلُ ذلك في «تذكرة الحفاظ»[7] حيث قال: «وكتاب «المستدرَك على

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٠٧).
(٢) (٤/ ١٤٠٧).
(٣) كذا أطلق الذهبي أن كتاب «بيان الوهم والإيهام» موضوع على كتاب «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي، وأطلق مثل ذلك ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ١٠٤)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٤٩٨)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١٣٥)، وغيرهم، وإنما وضعه على «الأحكام الوسطى» انظر: «دراسة كتاب الوهم والإيهام» للدكتور الحسين آيت سعيد: (ص٢٠٦ ـ ٢١٣).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص٢٩٦، تحقيق د. بشار عوّاد).
(٥) هو كتاب «تكملة الإكمال» طبع بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط١/ ١٤١٠هـ ـ جامعة أم القرآن، بمكة المكرمة.
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).
(٧) (٤/ ١٤١٣).

إكمال أبي نصر بن ماكولا» ينبئ بإمامته وحفظه، وكان متقناً، محقِّقاً، مليح الخط، . . .».

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[1]: «وهو مؤلف كتاب «التقييد في معرفة رواة الكتب والمسانيد»[2]، وهو مجلد مفيد، وصنف «المستدرَك على إكمال ابن ماكولا» في مجلّدين، دلَّ على براعته وحفظه. . .».

٢٦ ـ وقال في ترجمة «أبي عبدالله محمَّد بن محمود بن حسن بن النجّار البغدادي» (ت٦٤٣هـ): «واشتهر، وكتب عمّن دبَّ ودَرَج، من عالٍ ونازل، ومرفوع وأثر، ونظم ونَثْر، وبَرع وتقّدم، وصار المشارَ إليه ببلده، . . . وعملَ تاريخاً حافلاً لبغداد ذيَّل به واستدرك على الخطيب، وهو في مئتي جزءٍ يُنبئ بحفظه، ومعرفته، وكان مع حفظه فيه دينٌ وصيانة، ونسك»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «. . . وجمع فأوعى، وكتب العالي والنازل، وخرَّج لغير واحد، وجمع «تاريخ مدينة السّلام»، وذيَّل به واستدرك على الخطيب، وهو ثلاث مئة جزء[5]، وكان من أعيان الحفّاظ الثقات، مع الدّين والصّيانة، والنّسك، والفهم، وسعة الرّواية»[6].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ٣٤٥، تحقيق د. بشار عوّاد).

(٢) هو «التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، طبع سنة ١٤٠٧هـ.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٢).

(٤) (٤/ ١٤٢٨).

(٥) يلاحظ اختلاف قولي الحافظ الذهبي في عدد أجزاء كتاب (ذيل تاريخ بغداد) لابن النجار، ولعل ذلك راجع إلى اختلاف تجزئة الكتاب والله أعلم.

(٦) نظائر ذلك:

- قوله في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤١٧)، ترجمة «أبي عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي» (ت٢٢٤هـ): «من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم، وكان حافظاً للحديث وعلله، ومعرفته متوسطة، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، له فيها مصنّف».
- وقوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص ١٨٦)، ترجمة =

المطلب الثاني: لزوم إمام من الأئمة لشيخ من شيوخه:

وهذا مستفادٌ من تعليقه على قول سفيان بن عيينة: «لزمتُ عبد الكريم (ابن مالك الجزريّ) سنة»، حيث قال الذّهبي: «وهذا يدلّ على سعة علمه»[1].

المطلب الثالث: تتبّع الرّاوي لحديث قطر مشهور بالعلماء الكبار:

وهذ مأخوذ من قوله ـ تعليقاً على قول عمرو بن ميمون بن مهران: «لو علمتُ أنّه بقي عليَّ حرف من السُّنَّة باليمن لأتيتُها»[2] ـ: فقال الذّهبي: «هذه الدّعوى تدلُ على سعة علمه»[3].

فَمَع وصف الحافظ الذّهبيّ هذا القول بكونه «دعوى»، فإنّه قد أقرَّ دلالته على سعة علم عَمرو بن ميمون، وذلك لدلالته على تَتَبُّعه حديثَ هذا القُطْر الذي نزل فيه َمعاذُ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، رضي الله عنهما،

= «سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني» (ت٢٢٧هـ): «من نظر «سنن سعيد بن منصور» عرف حفظ الرجل، وجلالته».

● وقوله في «تذكرة الحفاظ» (١٢٠٤/٤)، ترجمة «علي بن هبة الله بن علي بن الأمير بن ماكولا العجلي البغدادي» (ت ٤٧٥هـ) ـ عن كتاب «مستمر الأوهام» له ـ: «ملكتُه وهو كتاب نفيس، يدلّ على تبحر ابن ماكولا وإمامته».

● وقوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص ٧٢ ـ تحقيق د. بشّار عوّاد)، ترجمة «عبد العزيز بن أبي نصرمحمود بن المبارك البغدادي» (ت٦١١هـ): «وتخاريجه تدل على حفظه وتبحره، وكان ثقة، صالحاً، ديِّناً، عفيفاً».

● وقال في (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ١٤٤ ـ تحقيق د. بشّار عوّاد)، ترجمة «عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني» (ت٦٢٣هـ): «ويظهر عليه اعتناء قويّ بالحديث، ومتونه في شرح «المسند»...»، وقال في «سير أعلام النبلاء» (٢٥٣/٢٢): «وله «شرح مسند الشافعي» في مجلدين، تعب عليه».

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨٣/٦).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٨٩/١٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥٧/٢٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٦/٦).

وخرج منه أئمّة التّابعين وتفرّقوا في الأرض، وكان فيه جماعة من التابعين؛ كوهب بن مُنَبِّه، وأخيه همام بن مُنبِّه، وطاووس بن كيسان، وابنه عبد الله، ومعمر بن راشد وأصحابه، ثمّ عبد الرزاق بن همّام وأصحابه[1].

المبحث الخامس
التّحديث من كتاب محرّر
أقرب إلى التحرّي والورع

١ ـ جاء في ترجمة «الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي» (ت١٥٧هـ) قولُ الوليد بن مسلم: «كان الأوزاعي يقول: «كان هذا العلم كريماً يتلاقّاه الرِّجال بينهم، فلمّا دخل في الكتب دخل فيه غيرُ أهله»[2].

فقال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعليقاً على هذه العبارة ـ : «ولا ريب أنّ الأخذ من الصّحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيّما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعدُ نَقْط، ولا شكلٌ، فتتصحّف الكلِمة بما يحيل المعنَى، ولا يَقع مثلُ ذلك في الأخذ من أفواه الرِّجال، وكذلك التّحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرِّواية من كتابٍ محرَّر»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «سليمان بن داود بن الجارود أبي داود الطيالسي البصريّ» (ت٢٠٤هـ)، قال محمّد بن المنهال الضرير: قلت لأبي داود صاحب الطيالسة يوماً: «سمعتَ من ابن عون شيئاً؟» قال: «لا»، فتركتُه سنة، وكنت أتّهمه بشيءٍ قبل ذلك، حتى نسي ما قال، فلمّا كان سنة قلت له: «يا أبا داود سمعت من ابن عون شيئاً؟» قال: «نعم»، قلت: «كم؟» قال: «عشرون حديثاً ونَيِّف»، قلت: «عُدَّها علي»، فعدَّها كلّها فإذا هي

---

(١) انظر «الأمصار ذوات الآثار» (ص١٨١ ـ ١٨٢)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٢٩٦).
(٢) «علوم الحديث» (ص١٧١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٤).

أحاديث يزيد ما خلا واحداً له لم أعرفه». قال ابن عدي: «أراد به: يزيد بن زريع»[1].

فَعَلَّق الحافظ الذّهبيّ على هذه الحكاية قائلاً: «الجمع بين القولين: أنّه سمع منه شيئاً ما ضبطه، ولا حفظه، فَصَدَق أن يقول: «ما سمعت منه»، وإلاَّ فأبو داود أمين صادق، وقد أخطأ في عدة أحاديث لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يروي من أصله، فالورع أن المحدِّث لايحدِّث إلاَّ من كتاب، كما كان يفعل ويُوصي به إمامُ المحدِّثين أحمد بن حنبل. . .»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «يحيى بن محمَّد بن يحيى بن عبدالله الذُّهلي النيسابوري» (ت٢٦٧هـ)، قال علي بن عبدالله المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوةٌ حسنة»[3].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معَلِّلاً هذا الصنيع ـ : «لأنّ ذلك أقرب إلى التَّحرِّي والورع، وأبعد عن العُجُب»[4].

٤ ـ وفي ترجمة «أبي نصر علي بن هبة الله بن عليّ بن الأمير بن ماكولا البغداديّ» (ت٤٧٥هـ) قال الحميدي: «ما راجعت الخطيب في شيءٍ إلاّ وأحالني على الكتاب، وقال: «حتى أكشفه»، وما راجعت ابن ماكولا في شيءٍ إلاّ وأجابني حفظاً كأنّه يقرأ من كتابٍ»[5].

وقال أبو طاهر السِّلَفي: سألت أبا الغنائم النّرْسي عن الخطيب، فقال: «جَبَلٌ لا يُسأَل عن مثله، ما رأينا مثلَه، وما سألته عن شيءٍ فأجاب في الحال، إلاّ يَرجع إلى كتابه»[6].

---

(١) «الكامل» (٣/ ٢٨٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٧)، وانظر (ص٤٠١ ـ ٤٠٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٢٩٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٨٩).

(٥) انظر «ذيل تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٨).

(٦) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٥).

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ في التّعليق على هاتين الرّوايتين ـ : «قد مَرَّ أنّ الأمير كان يجيب في الحال، وهذا يدلّ على قوّة حفظه، وأمّا الخطيب فَفِعْلُه دالٌّ على ورعه وتثبّته»[1].

وخلاصة ما تضمّنه كلام الحافظ الذّهبيّ في النّصوص المتقدِّمة، أنّ في تحديث الرّاوي من كتابه عدَّةَ مزايا على التّحديث من الحفظ، وهي كما يلي:

١ ـ أنّه أبعدُ عن الوقوع في الوهم والغلط من التّحديث حفظاً.

٢ ـ أنّه أقرب إلى التَّحرّي والورع، والبُعْد عن العُجُب.

٣ ـ فيه الدَّلالة على مزيد التّثبّت في الأداء.

ولا ريب أنّ تَضافُرَ هذه المزايا في الرَّاوي، تجعله محلَّ الثّقة، والاطمئنانِ أكثرَ من غيره، ويستحقّ مقامَ التّقديم، والتّرجيح على غيره في مورد الخلاف، وموطن النزاع.

وقد جاء في بعض النّصوص، ما يؤكِّد أنّ التّحديث من الكتاب من فعل الكبار كالإمام أحمد، وسفيان الثوري، فقد روى عبدالله بن أحمد قال: قال أبي: قال يحيى: قال لي سفيان: «اخرج إلى الكوفة حتى تجيء بكتبي حتى أُحدِّثكموها»، قال: فأبى عليه يحيى بن سعيد»[2].

ويُستفاد من تقرير هذه القاعدة أمران:

الأول: ترجيحُ رواية من حدّث من كتابه المحرَّر على من يحدِّث من حفظه، قال الحازمي ـ وهو يُعدِّد وجوه الترجيح ـ : «الوجه الرّابع والعشرون: أن يكون راوي أحدِ الحديثيْن مع حفظه صاحبَ كتابٍ يرجع

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٥).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٦٧).

إليه، والرّاوي الآخر حافظٌ غير أنّه لا يرجع إلى كتاب، فالحديث الأوّل أولى أن يكون محفوظاً؛ لأنّ الخاطر قد يخون أحياناً...»[1].

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما روى حنبل بن إسحاق، عن الإمام أحمد، أنّه قال: «إذا اختلف وكيع وعبد الرّحمن، فعبد الرّحمن أثبت؛ لأنّه أقرب عهداً بالكتاب»[2].

ب ـ ورجّح الإمامُ البخاري ـ رحمه الله ـ روايةَ عبدالله بن إدريس عن عاصم ابن كلَيب (في رفع اليدين) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، على رواية سفيان الثّوري عن ابن كليب؛ لكون ابن إدريس حدّث بها من كتابه، فقال البخاريّ عن روايته ـ : «فهذا أصحّ لأنّ الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأنّ الرّجل يحدّث بشيءٍ ثمّ يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب»[3].

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا المعنى بقوله: «... وكذلك التّحديث من الحفظ يقع فيه الوهم بخلاف الرّواية من كتابٍ محرَّر»[4].

ومقتضَى هذا الكلامِ ترجيحُ الكتاب المحرَّر على الحفظ عند تعذُّر الجمع بين روايتين متعارضتَين.

وقد نصّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على أنّ أكثر رواة الصّحيح

---

(١) «الاعتبار» (ص٣٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٤٣).

(٣) «جزء رفع اليدين» (ص٩٠)، وانظر الكلام على هاتين الروايتين في «التنكيل» (٢/٢٠ ـ ٢١).

(٤) انظر ما تقدم (ص١٨٦).

من بعد الصّحابة، وكبارِ التابعين، كانوا يعتمدون على الكتاب لقلّة وقوع الخطأ والغلط من جهته، فقال: ـ وهو يردّ دعوى ابن الصّلاح، مَنْعَ التّصحيح في الأعصار المتأخِّرة: «الأمر الثّاني: أنّ من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يُعاب، بل هو وصفُ أكثرِ رواة الصّحيح من بعد الصحابة، وكبار التّابعين، لأنّ الرّواة الذين للصّحيح على قسمين:

ـ قسمٌ كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرّر عليه، فلا يزال مُبيناً له، وسهّل ذلك عليهم قربُ الإسناد، وقلّةُ ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان من يحفظ منهم ألفَ حديثٍ يُشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لِمَا جُبِل عليه الإنسانُ من السّهو والنّسيان.

ـ وقسمٌ كانوا يكتبون ما يسمعونه، ويحافظون عليه، ولا يُخْرِجونه من أيديهم، ويحدِّثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقلَّ من أهل القسم الأوّل، إلاّ من تساهل منهم، كمن حدّث من غير كتابه، أو أخرج كتابَه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص، وخَفِيَ عليه، فتكلّم الأئمّة فيمن وقع له ذلك منهم»[1].

ومقتضى كلامه هذا ترجيحُ جانب القسم الثّاني على الأوّل عند الخلاف، وهذا بيِّنٌ إن شاء الله.

الثاني: أنّ الرّاوي الذي ساء حفظُه، واختلّ ضبطُه، يُؤْخَذ بروايته إذا كانت من كتابه المحرَّر، وقد عقد الخطيب البغدادي بَاباً لذلك في كتابه «الكفاية»[2] بعنوان: «باب في أن السَّيِّئَ الحفظ لا يُعتَدّ من حديثه، إلاّ بما رواه من أصل كتابه».

---

(١) «النكت» (١/٢٦٩).

(٢) (ص٢٢٣).

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال محمَّد بن المنهال الضرير: سمعت يزيد بن زريع يقول: «همّام حفظُه رديءٌ وكتابُه صالح»[1].

ب ـ وقال الإمام أحمد: «كان حفظُ المقرئ[2] رديئاً، وكنت لا أسمع منه إلاّ من كتابٍ»[3].

ج ـ وقال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: «شريكٌ كتبُه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، ولم يسمع من شريكٍ من كتابه إلاّ إسحاق الأزرق»[4].

د ـ وقال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرّازي: سُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: «آخره وأوّله سواء، إلاّ ابن المبارك وابن وهب، كانا يَتَتَبَّعان أصولَه فيكتبان منه، وهولاء الباقون كانوا يأخذون من الشّيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط...»[5].

وقال أبو جعفر أحمد بن صالح: «ابن لهيعة صحيحُ الكتابة، كان أخرج كتبَه فأملى على النّاس حتى كتبوا حديثَه إملاءً، فمن ضبط كان حديثه حسناً صحيحاً»[6].

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي: «وليس هذا عندي بشيء، رجلٌ لا يحفظ وليس عنده كُتُب»[7].

فدلّ هذا ـ بمفهومه ـ أنّ الرّجل لو كانت عنده كُتُب يعتمد عليها في

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٠٨).

(٢) هو عبدالله بن يزيد المكي أبو عبد الرحمٰن المقرئ، ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة. انظر «تقريب التهذيب» (ص٣٣٠).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٧٤).

(٤) «الكفاية» (ص٢٢٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/١٤٧ ـ ١٤٨).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٦).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨).

التّحديث، لم يضرّه أن لا يكون ضابطَ فؤاد. والله أعلم.

«وإذا تقرّر هذا فمن كان عدلاً لكنّه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدّث منه، فقد فعل اللاّزم له، وحديثُه على هذه الصّورة صحيح بلا خلاف»[1].

المبحث السادس
إفصاح الرّاوي بغلطه دليل على تثبته وورعه

جاء في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز البغويّ البغداديّ» (ت٣١٧هـ)، قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: «سألت أبا بكر محمَّد بن علي النّقاش: تحفظ شيئاً ممّا أخذ على ابن بنت أحمد بن منيع؟» فقال لي: «كان غلط في حديث عن محمَّد بن عبد الواهب عن أبي شهاب عن أبي إسحاق الشّيباني عن نافع عن ابن عمر، فحدَّث به عن محمَّد بن عبد الواهب، وإنما سمعه من إبراهيم بن هانئ عن محمَّد بن عبد الواهب، فأخذه عبد الحميد الورَّاق بلسانه، ودار على أصحاب الحديث، وبلغ ذلك أبا القاسم ابن بنت أحمد بن منيع، فخرج إلينا يوماً فعَرَّفَنَا أنّه غلط فيه، وأنّه أراد أن يكتب « حدّثنا إبراهيم بن هانئ» فمرّت يدُه على العادة، ورجع عنه. قال أبو بكر: «ورأيت فيه الانكسارَ والغم، . . . وكان ثقة، ـ رحمه الله ـ»[2].

---

(١) «النكت» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠). وانظر: ترجمة «إسماعيل بن أبي أويس» في «هدي الساري» (ص٣٩١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١٥ ـ ١١٦)، وفيه: (ابن شهاب)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٨٥)، واسم أبي شهاب: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط. وهذه الحكاية من طريق أبي بكر النقاش، وهو وإن كان إماماً في القراءات والتفسير، إلا أنه مطعون الرواية، متهم بالكذب. انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٥، وما بعدها) و «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، ٥٧٦).

والغرض من هذه الحكاية في هذا الموضع تعليق الحافظ الذّهبيّ عليها.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ في تعليقه على هذه الحكاية ـ : «هذه الحكاية تدلُّ على تَثَبُّت أبي القاسم، وورعه، وإلاّ فلو كاشر ورواه عن محمَّد بن عبد الواهب شيخِه على سبيل التّدليس، من كان يمنعه؟!»[1].

أمَّا كون هذه الحكاية تدلُّ على التثبُّت، فمن حيث تَذَكُّرُه مصْدرَ تحمُّلِه لذلك الحديث وتفطُّنُه أنّه سمع من شيخه إبراهيم بن هانئ، وليس محمَّد بن عبد الواهب كما جرى به قلمُه على الجادّة.

فقوله: «فمرّت يدُه على العادة» يدلّ على إكثاره من الكتابة عن محمَّد بن عبد الواهب، حتى تعَوَّد ذلك، بخلاف شيخه إبراهيم بن هانئ، فكَشْفُ مثل هذا الخطأ صعب لا يحصل إلا من متثَبِّت يَقِظ.

وأمَّا كونها تدلُّ على ورعه فظاهر، إذ الأمر كما بيَّن الحافظ الذّهبيّ، أنّه يمكنه أن يسلُكَ الحديث على الجادّة ـ ويَرويه عن شيخه على سبيل التّدليس دون أن يتفطّن لذلك أحد، ولا سيَّما أنّه أكثر عنه.

ثمَّ إنّ الإفصاح بالغلط بعد شيوعه ـ كهذا ـ أشقُّ على النّفس من تداركه قبل ذُيوعه، فلا يكون الاعتراف بالخطأ في مثل هذه الصّورة إلاّ من إنسان متورِّع، سالمٍ من أسباب الهوى والميل[2].

ورجوع الرَّاوي عن حديث غلط فيه لا يضرُّه إذا كان الغالب على روايته الصحَّة، فقد قال حمزة بن يوسف السهمي: «وسألته (أي الدارقطني) عمَّن يكون كثير الخطأ؟» قال: «إن نبّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤٥٣).

(٢) انظر «التنكيل» (٢/١٨٠، ١٩٧ ـ ١٩٨).

(٣) «سؤالات السهمي» (ص ٧٢). و أما مسألة من نبه إلى خطئه، فلم يرجع فانظرها في «كتاب المجروحين» (١/٧٨ ـ ٧٩)، و «الكفاية» (ص١٤٣ ـ ١٤٤)، و «علوم الحديث» (ص ١٣٢) و «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٢)، وبقية كتب شروح «علوم الحديث».

«وليس يكفيه في الرّجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسْب، بل يجب عليه أن يُظْهر للنّاس أنّه كان قد أخطأ فيه، وقد رجع عنه»[1]، كما صنع أبو القاسم البغوي ـ رحمه الله.

وهذا فِعْلُ الكبارِ من أئمة الحديث:

١ ـ قال موسى بن هارون: «سمعت أبي يقول: «كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة: «حديث كذا وكذا أخطأت فيه»»[2].

٢ ـ وقال العلاء بن الحسين: «ثنا سفيان بن عيينة حديثاً في القرآن، فقال له عبدالله بن يزيد: «ليس هو كما حدثتَ يا أبا محمَّد»، قال: «وما أَعْلَمَك يا قصير؟»، قال: فسكتَ هنيّة، ثمَّ قام إلى سفيان فقال: «يا أبا محمَّد أنت معلِّمنا، وسيّدنا، فإن كنت أوهمت، فلا تؤاخذْني»، قال: فسكت سفيان هنيّةً، ثمَّ قال: «يا أبا عبد الرّحمن»، قال: «لبّيك وسعديك»، قال: «الحديث كما حدّثتَ أنت، وأنا أوهمت»[3].

٣ ـ وقال محمَّد بن عبدالله بن عمار الموصلي: «رددت على المعافى بن عمران حرفاً في الحديث، فسكت فلما كان من الغد جلس في مجلسه من قبل أن يحدّث، وقال: «إنّ الحديث كما قال الغلام»، قال: «وكنت حينئذٍ غلاماً أمرد، ما في لحيتي طاقة»[4].

٤ ـ وحكى أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، أنّ أبا معمرٍ حدّث بالموصل بنحوٍ من ألف حديثٍ حفظاً، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصّحيح من أحاديث كان قد أخطأ فيها، أحسبه قال: نحو ثلاثين أو أربعين»[5].

---

(١) «الكفاية» (ص١٤٥).

(٢) «المصدر نفسه» (ص ١٤٦).

(٣) «المصدر نفسه» (ص١٤٦).

(٤) «المصدر نفسه» (ص١٤٧).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

بل من مزيد التثبُّت عند بعض الحفّاظ أن يترك الحديث إذا شكّ أو تردّد في حرفٍ منه، ففي ترجمة «سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني» (ت٢٢٧هـ) قال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان إذا رأى في كتابه خطأً لم يرجع عنه»[١].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلقاً ـ : «أين هذا من قرينه يحيى بن يحيى الخراساني الإمام، الذي كان إذا شكّ في حرف أو تردّد ترك الحديث كلّه ولم يروه»[٢].

المبحث السابع
قوّة توثيق الإمام لمن كان بينه وبينه جفوة

يدلّ على ذلك ما جاء في ترجمة «محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن يحيى بن منده» (ت٣٩٥هـ) من قول الحافظ الذّهبي: «وقيل: إن أبا نعيم ذكر له ابن منده، فقال: «كان جبلاً من الجبال»، فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»[٣].

ووجه ذلك: أنَّ النفوس قد جُبِلت على حبِّ من أحسن إليها، وبغض

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٢). وسعيد ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. انظر «تقريب التهذيب» (ص٢٤١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٢) وسيأتي تفصيل الحديث عن هذه الوحشة، في مبحث «لا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلا بمتابع».
وهذا نظير ما جاء في ترجمة «محمَّد بن علي بن محمَّد بن عمير العميري» قال ابن أبي جعفر: قال لي أبو إسماعيل الأنصاري: «احفظ الشيخ العميري، واكتب عنه فإنه متقن»، قاله مع ما كان بينهما من الوحشة. «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٧١).
وقوله «مع ما بينهما من الوحشة» يحتمل أن يكون من مقول الحافظ الذّهبي، كما يحتمل أن يكون من تتمة كلام ابن أبي جعفر، ولم أقف على ما يترجح به أحد الاحتمالين.

من أساء إليها، فلا يوجد عادةً من يتباطأ عن ذكر محاسن من قبلته نفسُه، واطمأن إليه قلبُه، بل يشعر بالحرج عند ذكر مثالبه، ويُؤْثِر السّكوت عن إظهارها، والإعراض عن إبانتها، بخلاف ما إذا كانت نفسُه عنه نافرةً لسبب من الأسباب؛ كإساءة أحدهما إلى الآخر، أو التّنافس، أو التّباغض، فإنّه في هذه الحالة يندر أن يتكلّم بمحاسنه ومدائحه، فإن لم يتكلّم في مساويه ومثالبه، فعلى الأقل يسكت عن مدحه والثّناء عليه. وهذه عادةٌ لا يخرمها إلا أمرٌ عظيم، فمن تكلّم بمدح خصمه، والثّناء عليه، فلا ريب أنّ المقتضِي لذلك قوي، فيكون دليلاً على عِظَم هذا الممدوح، وقوّة تأثيره في النفوس. والله أعلم.

ومحلّ القاعدة: أن يكون التّوثيق صادراً في وقت الوحشة بينهما، أمّا إن كان صدوره قبل ذلك الوقت فلا دلالة فيه عليها. والله أعلم.

المبحث الثامن
عدم إخراج الشيخين أو أحدهما لبعض الثقات لا يوجب الضعف

كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حول هذه المسألة من جانبين يتجلّى بيانهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تَعجُّبه من عدم إخراج الشّيخين لبعض الثّقات:

١ ـ في ترجمة «ميمون بن مهران الجَزَرِيّ الرَّقّي» (ت ١١٧هـ) وثّقه ابن سعد[١]، والإمام أحمد[٢]، والعجليّ[٣]، وأبو زرعة[٤]، والنّسائي[٥]،

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٠).

(٣) «الثقات» (٢/ ٣٠٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢١٤).

وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[1]، وقال الحافظ الذَّهبيّ في بداية ترجمته: «الإمام الحجّة، عالم الجزيرة ومفتيها...»[2]، ثمَّ قال في نهايتها: «وقد خرّج أرباب الكتب لميمون بن مهران سوى البُخاري، فما أدري لِمَ تركه؟»[3].

٢ - وفي ترجمة «محمَّد بن رُمْح بن المهاجر التجيبيّ مولاهم المصريّ» (ت١٤٣هـ) قال فيه أبو داود: «ثقة، ولم أكتب عنه شيئاً»[4].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «كان محمَّد بن رمح رجلاً صالحاً، وكان أوثق من ابن زُغْبة»[5].

وقال النّسائي: «ما أخطأ في حديثٍ واحد، ولو كان كَتَبَ عن مالكٍ لأثبتُّه في الطّبقة الأولى من أصحاب مالكٍ»[6].

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[7].

قال عنه الذّهبيّ في مطلع ترجمته: «الحافظ الثبت العلاّمة»[8]. وقال أيضاً: «وكان معروفاً بالاتقان الزّائد والحفظ، ولم يَرْحل»[9]، ثمَّ قال: «لم يتّفق لي أن أُورِد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ»، فذكرته هنا لجلالته،

---

(١) (٥/٤١٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٧١).
(٣) «المصدر نفسه» (٥/٧٨).
(٤) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٥/ ٣٣٢).
(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٥).
وابن زغبة هو أبو موسى عيسى بن حماد زغبة التجيبي مولاهم المصري المتوفى سنة٢٤٨هـ.
(٦) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٠٥).
(٧) «الثقات» (٩/ ٩٧).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩٨).
(٩) «المصدر نفسه» (١١/ ٤٩٩).

وأنا أتعجّب من البُخاري كيف لم يرو عنه! وهو أهلٌ لذلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد، رحمهما الله»[1].

المطلب الثّاني: اعتذارات عن الشيخين:

أبان الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن وجوه الاعتذارات لعدم إخراج الشّيخين أو أحدِهما لبعض الثّقات في (صحيحيهما) وهذه الوجوه كالآتي:

أولاً: عدمُ اشتراطهما الإخراجَ لجميع الثّقات، وهذا مستفادٌ من قوله في ترجمة «أشعث بن عبد الملك الحمراني البصريّ» (ت١٤٢هـ): «ما علمت أحداً ليّنه، وَذِكْرُ ابن عدي له في «كامله»[2] لا يوجب تليينه بوجه، نعم ما أخرجا له في «الصّحيحين» كما لم يخرجا لجماعةٍ من الأثبات»[3].

فأفاد أنّ الشّيخين لم يلتزما الإخراجَ لجميع الثّقات، فلا يُوجب تركُهما

---

(١) «سيرأعلام النبلاء» (١١/٤٩٩).
ونظائر ذلك كثيرة في كتبه، منها:

- قال في «ميزان الاعتدال» (٢/١١) ترجمة «داود بن أبي هند القشبري مولاهم البصريّ» (١٤٠هـ): «حجة، ما أدري لِمَ لَمْ يخرّج له البخاري؟!».
(وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٢٩٩) ترجمة «موسى بن عبدالله الجهني الكوفيّ» (ت١٤٤هـ): «وثّقه أحمد وابن معين وما علمت فيه ليناً، فلماذا لم يخرّج له البخاري؟!».
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص ٤٩٣) ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن عبدالله ابن أبي فروة المدني» (ت ١٩٠هـ): «ما أدري لِمَ لَمْ يخرّج البخاري له؟!».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/٢٦٦) ترجمة«أشعث بن عبدالله بن جابر الحداني البصريّ» (توفي بعد المئتين والعشرين) متعقّباً قول العقيلي فيه: «في حديثه وهم» «الضعفاء» (١/٢٩)، فقال: «وقولُ العقيلي: «في حديثه وهم» ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرّج له البخاري ومسلم؟!».

(٢) انظر «الكامل» (١/٣٦٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٧٨).

لإخراج حديث الرّاوي الطّعنَ فيه، أو تليينَه.

ونظير ذلك إفادةُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أنّ «مجرّدَ عدم تخريج (الشّيخين للرّاوي) لايوجب ردّ حديثه»[1].

ثانياً: أنْ يحصل عدمُ الإخرج للثّقة في «الصّحيحين» اتفاقاً، لا تعمّداً:

وهذا مأخوذٌ من قوله في ترجمة «هنّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفيّ» (ت ٢٤٣هـ): «حدّث عنه جماعة، لكن البخاريّ في غير «صحيحه» اتفاقاً لا اجتناباً...»[2].

روى عنه البخاري في «جزء خلق أفعال العباد»[3] فقال: حدّثنا هناد، ثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة.

وعلّقه في «صحيحه»[4]، ولعلّ ذلك لكونه من رواية سماك بن حرب عن عكرمة. وحصل عدمُ إخراجه لحديث هنّاد فيما عدا هذا الموضع اتفاقاً. والله أعلم.

ثالثاً: أن يحصل ذلك لكون الشّيخين، أو أحدهما سمع من عدّةٍ من أقران هذا الرّاوي، ما يُغنيهما عن الرّواية عنه، وهذا مُستفادٌ من قوله في ترجمة «أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي» (ت٢٠٤هـ): «... ولم يخرِّج البخاري لأبي داود شيئاً؛ لأنّه سمع من عدّةٍ من أقرانه[5]، فما احتاج إليه»[6].

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٦٥).

(٣) (ص ١٥٤، رقم ٤٧٤).

(٤) انظر كتاب التوحيد ـ باب ذكر الله بالأمر، وذكر العباد بالدعاء والتضرع... (١٣/ ٤٩١).

(٥) منهم: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت ٢١٣هـ)، وعفان بن مسلم الصفّار (ت ٢١٩هـ)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ)، وموسى بن إسماعيل التبوذكي (ت ٢٢٣هـ)، فإنّ هؤلاء قد شاركوا الطيالسي في السّماع عن بعض شيوخه.

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

رابعاً: قد لا يُخرِج البخاريُّ للرّاوي لكونه لا يَقْنَع بالمعاصرة، والرّاوي لا يكاد يصرِّح بالتّحديث: وهذا مأخوذٌ من قوله في ترجمة «أبي الأشعث شراحيل بن آدَه الصّنعاني» (توفي بعد المئة): «ولم يُخْرِّج له البخاريّ ولا لأبي سلاّم؛ لأنّهما لايكادان يصرِّحان باللّقاء، وهو لا يَقْنَع بالمعاصرة»[1].

وقد أشار جملةٌ من العلماء إلى بعض هذه الوجوه التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ للاعتذار للشّيخين في تركهما الرّواية عن بعض الثّقات، فمنهم:

١ ـ الحافظ أبوبكر البيهقي ـ رحمه الله ـ (ت ٤٥٨هـ) فقد ساق عن الإمام مسلم، ذبَّه عن الإمام الشّافعي في مسألة الانتفاع بجلود السّباع، ثمَّ قال: «وقد ذبَّ مسلم بن الحجاج أيضاً عن الشّافعي فيما عُيِّرَ به من رواية أبي الحويرث في التّيمم... وإذا كان على هذه الجملة اعتقادُ مسلم بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٥٨). وأبو سلاّم هو ممطور الحبشي، قال فيه الحافظ الذّهبي: «حدّث عن حذيفة وثوبان... وكثير من ذلك مراسيل كعادة الشاميّين يُرسلون عن الكبار» «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٥٥).

● نظير ذلك قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/٥٢) ترجمة «جبير بن نفير الحضرمي الحمصي» (ت٨٠هـ): «وكان من أجلة العلماء حديثه في الكتب كلّها، سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دلس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه...».

وقد أشار أيضاً إلى أنهما قد يتركان الإخراج للرّاوي لنوع بدعةٍ فيه، فمن ذلك قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/٩٦) ترجمة «عكرمة مولى ابن عباس» (ت١٠٤هـ): «لا ريب أنّ هذا الإمام من بحور العلم، وقد تُكلّم فيه بأنه على رأي الخوارج، ومن ثَمّ أعرض عنه مالكٌ الإمامُ، ومسلمٌ».

وفي «ميزان الاعتدال» (٣/١٦٠) ترجمة «علي بن هاشم بن بريد الكوفيّ» (ت ١٨٠هـ)، نقل قول ابن حِبّان فيه «كتاب المجروحين» (٢/١١٠): «كان غالياً في التشيّع»، فعلّق عليه بقوله: «ولغلوِّه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنّه يتجنب الرافضة كثيراً، كأنه يخاف من تديُّنهم بالتّقيّة، ولا نراه يتجنب القدريّة ولا الجهميّة، فإنّهم على بدعتهم يَلْزَمون الصدق».

الحجّاج ـ رحمه الله ـ في الشافعيّ، فكيف يُظَنُّ به أنّه إنما لم يَذكُر حديثَه في كتابه رغبةً عنه، لكنّه لم يُدْركه، وكذلك محمَّد بن إسماعيل البخاري، وأدرك كلُّ واحدٍ منهما من أصحاب شيوخ الشّافعي عدداً، وسمع منهم الأحاديث التي كانت عند الشّافعي عنهم، فرواها عنهم (عاليةً)، ولم يكن عنده حديثٌ يَنفرد به الشّافعي، فيُلْجئه إلى روايته نازلةً عن رجلٍ، عن الشّافعي، ومن عَرَفَ طريقةَ أهلِ الحديث في الرّواية لم يستبعد هذا.

ومثلُ ذلك: من أنّي كتبتُ الحديث من سنة تسعٍ وتسعين وثلاث مئة، وأدركتُ بعضَ أصحاب الشَرْقِيِّيْن[1]، وابن الأعرابي، والصّفار، والرزّاز، والأصم، وابن الأخرم، ولم أُدرك بعض أصحاب هؤلاء، فإن احتجت إلى إيراد حديثٍ من أحاديث هؤلاء المحدِّثين في كتابٍ من كتبي، ويكون ذلك الحديث عندي عن بعض من أدركتُ من أصحابهم، فإني أُخرِجه عالياً عمّن أدركتـه، ولا أُخرجه نازلاً، عن رجلٍ، عن بعض من تقدّم موتُه من أصحاب من سمّيتهم من أقران من أدركت، لا يلزمني الرّغبة عن الرّواية عنهم، وإنما يلزمني الرّغبة عن رواية النّازل من الحديث، والاستغناء بمن أدركت الرّواية عنهم.

هذا هو عادة أهل العلم بالآثار منذ قديم الدّهر وحديثه. وقد ذكره البخاري ـ رحمه الله ـ في (التاريخ)[2] بأحسن ذكرٍ...»[3].

٢ ـ الحافظ أبو بكر الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ)، قال ـ في بيان علّة تركِ البخاريّ ومسلم الرّوايةَ عن الشّافعيّ، في «صحيحيهما» ودَفْعِ ما اعترض به بعضهم في تضعيف أحاديث الشّافعي بإعراض البخاريّ ومسلم عن روايته: «... والبخاري هذّب ما في «جامعه»، غير أنّه عدلَ عن كثيرٍ من الأصول إيثاراً للإيجاز... فَتَرْكُ البخاريِّ الاحتجاجَ بالشّافعيّ، إنما هو

---

(١) وهما: أبو حامد أحمد، وأبو محمد عبدالله ابنا محمد بن الحسن المعروف كل منهما: بابن الشَّرْقِي، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٧، ٤٠).
(٢) انظر «التاريخ الكبير» (١/ ٤٢)، لكن اقتصر على اسمه ونسبه فقط.
(٣) «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص٣٣٣ ـ ٣٣٤).

لا لمعنىً يُوجِب ضعفَه، لكن غَني عنه بما هو أعلى منه، إذْ أقدمُ شيوخ الشّافعي مالكٌ والدّراوَرْدي، وداود العطّار، وابن عيينة. والبخاريُّ لم يُدرِك الشَّافعي، بل لقي من هو أسنّ منه، كعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم، ممّن رَوَوْا عن التّابعين، وحدثّه عن شيوخ الشّافعيّ عدّة، فلم يَرَ أن يَروي عن رجلٍ، عن الشّافعي، عن مالك.

فإنْ قيل: قد روى عن المسْنَدي، عن معاوية بن عَمرو، عن الفزاري، عن مالكٍ[1]، فلا شكّ أنّ البخاريّ سمع هذا الخبر من أصحاب مالك، وهو في «الموطأ»[2] فهذا ينقض عليك؟.

قلنا: إنّه لم يَرْوِ حديثاً نازلاً وهو عنده عالٍ لا لمعنىً يختصّ به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه، فهذا غير موجود في الكتاب. وحديثُ الفزاري فيه بيان الخبر، وهو معدومٌ في غيره، وجوَّده الفزاري بتصريح السَّماع» ثمَّ سرد الخطيب ذلك من عدّة طرق، ثمَّ قال: «والبخاري يُتْبِع الألفاظَ بالخبر في بعض الأحاديث ويُراعيها، وإنّا اعتبرنا روايات الشّافعي التي ضمّنها كتبه، فلم نجد فيها حديثاً واحداً على شرط البخاريّ أغرب به، ولا تفرّد بمعنىً فيه يشبه ما بيّناه في حديث أبي إسحاق، ونُلْزِم البخاريّ إخراجَه من طريقه وإنْ كان لا يلزمه، وإذْ قد بيّنا الوجهَ الذي لأجله [غَنِيَ] البخاريّ عن إخراج حديث الشّافعي في صحيحه، فمثلُه القولُ في ترك مسلم بن الحجاج إيّاه، لإدراكه ما أدرك البخاريّ من ذلك...»[3].

٣ ـ الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ (ت ٧٧٤هـ) قال هو أيضاً ـ في علّة ترك الشيخين إخراج حديث الشّافعي ـ : «وإنما لم يخرج له صاحبا «الصّحيح» لنزول إسناده عندهما، وإلاّ فجلالته وإمامته مجمعٌ عليها»[4].

---

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر (٧/ ٤٨٧/ رقم٤٣٣٤).
(٢) انظر كتاب الجهاد ـ باب ما جاء في الغلول (٢/ ٢١/ رقم٢٢).
(٣) انظر «مسألة الاحتجاج بالشافعي» (ص ٣٧٧ ـ ٣٨٧) باختصار.
(٤) «مناقب الإمام الشافعي» (ص١٠٤).

٤ ـ العلاّمة الشّيخ طاهر بن صالح الجزائري ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٣٨هـ) قال: «وهنا أمرٌ ينبغي الانتباه له، وهو أنّ بعض العلماء يظنّون أنّ صاحبي «الصّحيحين» يكتفيان في التّصحيح بمجرّد النّظر إلى حال الرّاوي في العدالة والضّبط، وعدم الإرسال، من غير نظرٍ إلى غير ذلك، وليس الأمر كما يظنّون، بل ينظرون مع ذلك إلى حال من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلّتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أوغريباً عن بلد من أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور الغامضة التي لا يَشْعُر بها إلا من أمعن النّظر فيها، مع البراعة في الحديث وأصوله»[1].

وهذه إشاراتٌ مهمّة إلى اعتذارات أخرى تكون ضميمةً إلى ما ذكره الحافظ الذّهبيّ وغيره. والله أعلم.

٥ ـ وقال العلاّمة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٨٦هـ) ـ في ردّه على الكوثريّ تضعيفَه إبراهيم بن شمّاس، بعدم إخراج أحدٍ من أصحاب السّتة له ـ : «فأمّا عدم إخراج البخاريّ عنه في «صحيحه» فكأنّه إنما لقيه مرّة، فإنّ إبراهيم كان دائباً في الجهاد، فلم يسمع منه البخاريّ ما يحتاجُه في «الصّحيح» وقد أدرك البخاريّ من هو أكبر من إبراهيم، وأعلى إسناداً. وكم من ثقةٍ ثَبتٍ لم يتّفق أن يخرج عنه البخاريّ في «صحيحه» وأخرج عمّن هو دونه بكثير.

فأمّا بقية السّتة، فأبو داود ولد سنة ٢٠٢هـ فقد أدرك إبراهيم، فإنّ إبراهيم اسْتُشهد سنة٢٢٠هـ، ولكن لعلّه لم يلقه، وإنما رَوَى في مسائلِ مالكٍ عن رجلٍ عنه، على ما يظهر من «التّهذيب»، وقد سمع أبو داود جماعةً ممّن هو أكبر وأعلى إسناداً من إبراهيم. ومسلمٌ ولد سنة ٢٠٤هـ، والباقون بعد ذلك. وجامعو الكتب السّتة يتحرّون علوّ الإسناد والاختصار، ولا ينزلون إلا لحاجة»[2].

---

(١) «توجيه النظر» (٢/٧٢٨).

(٢) «التنكيل» (١/٨٩).

وقال أيضاً ـ وهو يردّ عليه تضعيفه محمّد بن علي بن الحسن بن شقيق بكون الشّيخين أعرضا عنه ـ : «ليس هذا بشيء، من شأنهما في «الصحيح» أن يتطلّبا العلوّ ما وجدوا إليه سبيلاً، ولا يرضيان بالنّزول، إلاّ أن يتّفق لهما حديثٌ صحيحٌ تشتدُّ الحاجة إلى ذكره في «الصّحيح»، ولا يقع لهما إلا بنزولٍ، فلم يتّفق لهما ذلك هنا، وهذا الرّجل سنُّه قريبٌ من سنّهما فروايتهما عنه نزول، . . . ولهذا لم يلتفت المحقّقون إلى عدم إخراجهما الحديثَ دليلاً على عدم صحّته، ولا عدم إخراجهما للرّجل دليلاً على لينه»[1].



(١) «التنكيل» (١/٤٦٣).

الباب الثالث

ضَوابِطُ الجَرح والتَّعديل عند الحافظ الذهبي

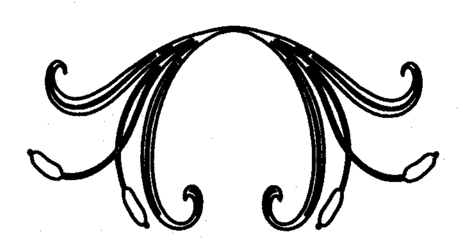
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ما يتعلق بالجهالة وما في معناها.

الفصل الثاني: ما يتعلق بالعدالة.

الفصل الثالث: ما يتعلق بالضَّبط.

الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضَّبْط غالباً.







الفصل الأول

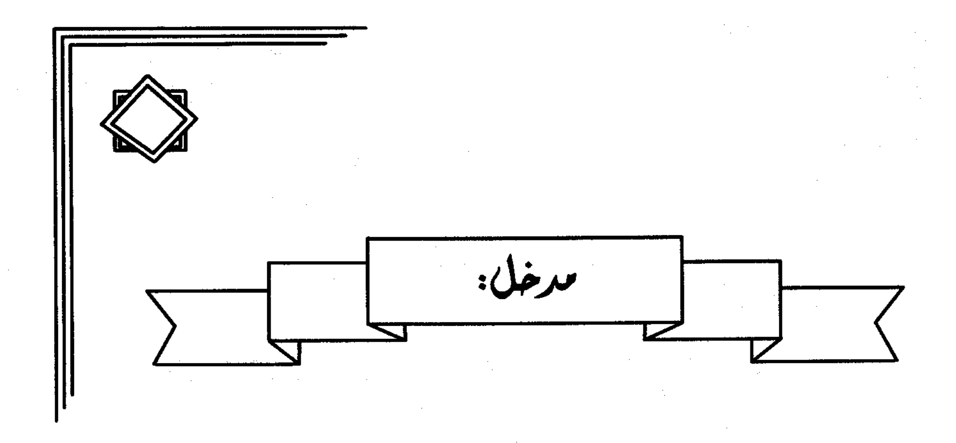
ما يتعلق بالجهالة وما في معناها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابط تتعلق بجهالة الرّاوي.

المبحث الثاني: اعتبار القرائن لتعيين المهمل في الإسناد.





للجهالة ـ عند الحافظ الذهبي ـ أحكام عامة تتلخص في المطالب التالية:

المطلب الأول: الأصل عدم الاحتجاج برواية المجهول:

١ ـ قال في «مقدمة ميزان الاعتدال»[١] ـ وهو يذكر محتوياته ـ : «... ثمَّ على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممّن ينصّ أبو حاتم على أنّه مجهول، أو يقول غيره: «لا يُعرف»، أو: «فيه جهالة»، أو: «يجهل»، أو نحو ذلك من العبارات، التي تدلّ على عدم شهرة الشّيخ بالصّدق، إذ المجهول غير محتجّ به».

٢ ـ وقال في ترجمة «الأسقع بن الأسلع»: «ما علمت روى عنه سوى سويد بن حُجَيْر الباهلي، وثّقه مع هذا يحيى بن معين[٢]، فما كلّ من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»[٣].

٣ ـ وقال في ترجمة «سمرة بن سهم»: «تابعيٌّ لا يُعرف، فلا حجّة فيمن ليس بمعروفِ العدالة، ولا انتفتْ عنه الجهالة»[٤].

---

(١) (ص٣).

(٢) «تاريخ الدارمي» (ص٦٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٢١١)، وتصحف فيه الاسم إلى «أسفع» بالفاء.

(٤) «المصدر نفسه» (٢/٢٣٤).

٤ ـ وقال في ترجمة «شملة بن منيب الكلْبي»: «... مجهولٌ لا يُشتغل به»[(١)].

٥ ـ وقال في ترجمة «أبي المبارك ـ الذي يروي عن عطاء بن أبي رباح»: «فأبو المبارك لا تقوم به حجّة لجهالته»[(٢)].

٦ ـ وقال في «تاريخ الإسلام»[(٣)] ـ عَقِب حديثٍ ذكره ـ : «هذا حديثٌ منكرٌ بالمرّة، ومحمّد بن تراس، وزياد مجهولان لا تُقبل روايتُهما».

٧ ـ وقال فيه أيضاً[(٤)] ـ وقد ذكر حديثاً ـ : «إسناده ضعيفٌ لأنّ فيه مجهولاً».

المطلب الثاني: مطلقُ الجهالة لا يُؤثّر في حال الرَّاوي عند توفّر الشّروط التالية:

أ ـ أن يكون الرَّاوي من المشايخ[(٥)].

ب ـ أن يروي عنه جماعة من الثقات[(٦)].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨٠).
(٢) «المصدر نفسه» (٤/ ٥٦٩).
(٣) «السيرة النبوية» (ص ٢٠٦).
(٤) «المصدر نفسه» (ص ٢٣٦).
(٥) قال الحافظ ابن رجب: «والشّيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم، عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره» «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٨). ولفظ (شيخ) لا يفيد جرحاً ولا تعديلاً، كما نص على ذلك الذّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥)، ترجمة «العباس بن الفضل العدني»، وإن كان إلى التعديل أقرب. والمقصود منه كون الرَّاوي ممن حمل العلم، وأُخذ عنه وإن كان مقلاً فيه. انظر لمزيد الإيضاح: «مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٣٩)، وما سيأتي (ص٩٢٠).
(٦) رواية الضعيف لا فائدة فيها، فوجودها كعدمها، قال ابن حِبَّان في «كتاب المجروحين» (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨): «والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حدّ المجهولين إلى=

ج ـ أن لا يأتي بمتن منكر.

ففي «ميزان الاعتدال»[1] ترجمة «مالك بن الخير الزبادي»، قال ابن القطان: «هو ممن لم تثبت عدالته»[2]، فقال الذّهبي: «يريد أنّه ما نَصَّ أحدٌ على أنّه ثقةٌ، ففي رواة الصّحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنّ أحداً نَصّ على توثيقهم، والجُمْهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكَر عليه أنّ حديثَه صحيحٌ».

المطلب الثالث: إذا كان الرّاوي من كبار التابعين أو أوساطهم، وسلم حديثه من النكارة احتمل حديثه:

قال في كتابه «ديوان الضعفاء»[3]: «أمّا المجهولون من الرّواة فإن كان الرّجل من كبار التّابعين، أو أوساطهم احتمل حديثُه، وتُلُقِّي بحُسْن الظّنّ إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ».

وإن كان الرّجل منهم من صغار التّابعين فيُتَأَنّى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الرّاوي عنه، وتحرّيه، وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التّابعين، فَمَنْ بعدهم فهو أضعف لخبره سيّما إذا انفرد به»[4].

= جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان».
وقال فيه أيضا: (٢/ ١٩٣): «وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضّعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلّها».

(١) (٣/ ٤٢٦).

(٢) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣١)، وعبارته: «ومالك بن الخير الزبادي روت عنه جماعة، منهم ابن وهب، وحيوة بن شريح، وزيد بن الحباب، وبهذا الاعتبار سكت عنه، وهو ممن لم تثبت عدالته، فاعلم ذلك».

(٣) (ص٢٧٤).

(٤) قال بمثل ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ انظر «اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٩٣). =

المطلب الرابع: روايةُ الواحد لا ترفع جهالة الرَّاوي فضلاً عن أن تفيد توثيقه:

من ثمَّ انتقد منهج ابن حِبَّان في كتابه «الثقات» القائم على هذا الرّأي:

١ ـ فقال في «ميزان الاعتدال»[(١)]، ترجمة «زيد بن أيمن»: «روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، لكن ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[(٢)] على قاعدته».

٢ ـ وقال في ترجمة «سراج بن مجاعة الحنفي»[(٣)]: «وعنه ابنه هلال فقط، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[(٤)]».

٣ ـ وقال في ترجمة «عمارة بن حديد الغامدي»: «وعُمَارة مجهولٌ كما قال الرّازيان[(٥)]، ولا يُفرح بذكر ابن حِبَّان له في «الثقات»[(٦)]، فإنّ قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف»[(٧)].

= ولعل سبب هذا التفريق بين طبقة التابعين وبين غيرهم، ما ذكره العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ من أنّ التابعين «كلامهم في التعديل كثير، ولا يروى منهم الجرح إلاّ قليل، وذلك لقرب العهد بالسّراج المنير، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله [ﷺ]، وعامة المضعَّفين من التابعين إنما ضُعِّفوا للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة». «علم الرجال وأهميته» (ص ١١ ـ ١٢).

(١) (٢/٩٩).

(٢) (٦/٣١٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/١١٦).

(٤) (٤/٣٤٦).

(٥) هما أبو زرعة وأبو حاتم، انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤).

(٦) (٥/٢٤١).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٣/١٧٥)، وانظر أمثلة لتجهيل الحافظ الذّهبيّ من لم يرو عنه إلا واحد في رسالة «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (٣/١١٦١ ـ ١١٦٢).

المطلب الخامس: ترتفع جهالة من لم يرو عنه إلاّ واحد بتوثيق أحد الأئمّة له:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «الأسقع بن الأسلع»[(١)].

٢ ـ قال في ترجمة «أيمن الحبشي المكي»[(٢)]: «ما روى عنه سوى ولده عبد الواحد، ففيه جهالة، لكن وثّقه أبو زرعة»[(٣)].

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الملك بن يسار الهلالي المدني»[(٤)]: «ما أعلم روى عنه سوى أخيه سليمان بن يسار، ولكن وثّقه أبو داود والنسائي»[(٥)].

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بن محمَّد بن جبير بن مطعم القرشي المدني»: «ما روى عنه في علمي سوى الزّهري، لكن وثّقه النسائي[(٦)]، وله حديث في البخاري[(٧)]»[(٨)].

---

(١) انظر (ص٢٠٨).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٨٤).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣٨/٢)، وفيه أنّه روى عنه ـ أيضاً ـ مجاهد وعطاء.

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٣٤)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (١١٦/٥) وفيه أنّه روى عنه أيضاً بكير بن عبدالله الأشج.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٩٦)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (١٦٦/٧).

(٧) انظر «صحيح البخاري» كتاب الجهاد والسير ـ باب الشجاعة في الحرب والجبن (٦/ ٣٥/رقم٢٨٢١) وكتاب فرض الخمس ـ باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم. . . (٦/ ٢٥١/رقم٣١٤٨).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٢٠).

٥ ـ وقال في ترجمة «عمرو بن وهب الثّقفي»[١]: «تفرّد عنه ابن سيرين، إلاّ أنّ النّسائي وثّقه[٢]».

٦ ـ وقال في ترجمة «عيسى بن المغيرة بن الضّحاك الحزامي القرشي»[٣]: «وعنه إبراهيم بن المنذر الحزاميّ فقط، وهو من بني عمه، وثّقه ابن معين[٤] وغيره».

٧ ـ وقال في ترجمة «قِرْفَة بن بُهَيس العدويّ أبي الدّهماء البصريّ»[٥]: «تابعي، وثّقه ابن معين[٦]، ما رأيتُ روى عنه سوى حميد بن هلال».

٨ ـ وقال في ترجمة «نوح بن المختار»[٧]: «وقال أبو حاتم: «لا يعرف»[٨]» ثمَّ قال بعد ذلك: «قوله: «لا يُعرف» ليس بجرح، فقد عَرَفه يحيى ووثّقه[٩]».



---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٩٢).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٩١)، وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٧/ ١٥٤).
(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٤).
(٤) انظر «تاريخ الدارمي» (ص ١٧٦) قال فيه: «ليس به بأس»، وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٧).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٨٧).
(٦) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٨٧)، وقال ابن سعد: «وكان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٧/ ١٣٠).
(٧) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٧٩).
(٨) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٣).
(٩) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٧٥).

المبحث الأول
ضوابط تتعلق بجهالة الرّاوي

وفيه مطالب:

المطلب الأول: من لم يعرف فيه جرح وروى عنه جماعة، فهو في مرتبة من يُحَسَّن حديثُه.

وبيان ذلك في مسألتين:

الأولى: من صَرَّح فيه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بعبارةٍ تدلّ على أنّه في أدنى مراتب التّعديل عنده:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (لعله توفي في سنة ٨٠هـ): «فما علمت به بأساً، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[(١)]، . . . حدّث عنه ابناه عَمرو وعمر، وثابت البناني، . . . وممّن روى عنه أيضاً عثمان بن حكيم، وعطاء الخراساني»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «شعيب والده لا مَغمز فيه، ولكن ما علمت أحداً وثّقه، بل ذكره ابن حِبَّان في «تاريخ الثقات. . .».

وقد يقال: إن فيما تقدم عن كثير من الأئمة في قبول حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، واحتجاجهم بهذه الترجمة، ما يفيد توثيقاً ضمنيًا لشُعيب بن محمّد[(٤)]. والله أعلم.

---

(١) (١/ ٤٣٣)، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨١).

(٣) (٣/ ٢٦٥).

(٤) انظر: ما تقدم في (ص١١٥ وما بعدها).

٢ ـ وقال في ترجمة «سعد بن الصّلت بن برد بن أسلم البجلي الكوفيّ» (ت١٩٦هـ) «روى عنه محمَّد بن عبدالله الأنصاري، ويحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وسبطه إسحاق بن إبراهيم بن شاذان...». ثمَّ قال: «هو صالح الحديث، وما علمت لأحدٍ فيه جرحاً»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢]: «ما رأيت لأحدٍ فيه جرحاً فمحلّه الصّدق».

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «حَوْثرة بن أشرس بن عون بن مُشجِّر العدوي البصري» (ت٢٠٢هـ): «المحدّث الصّدوق...»[٣]. ثمَّ قال: «وعنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعبدالله بن أحمد، والفِريابي، وأبو يعلى، والحسن بن سفيان، وآخرون، ... ما أعلم به بأساً»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وما علمتُ به بأساً».

٤ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن عبدالأعلى بن إبراهيم بن عبيد الله اليمني البوسي» (ت٢٨٦هـ): «روى عنه أبو عوانة في «صحيحه»، وأحمد بن شعيب الأنطاكي، وأبو جعفر...» (وذكر جماعة)، ثمَّ قال: «وما علمتُ به بأساً»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣١٨). ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٨٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٦/٣٧٨) وقال: «ربما أغرب» وهذه قرينة دالة على معرفته بأحاديث هذا الرّاوي، فيكون لتوثيقه في هذه الحالة اعتبار، كما نبّه إلى ذلك العلاّمة المعلّمي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ١٨٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٦٨)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن ذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٨/ ٢١٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٤٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٥١)، وانظر الأنساب (١/٧٧) و«معجم البلدان» مادة (بوس) (١/٥٠٨)، وذكره عمر بن عليّ الجعدي ممّن نُقِل عنه الفقهُ، والحديث قبل ظهور مذهب الشافعي من أهل صنعاء. انظر «طبقات فقهاء أهل اليمن» (ص٦٤).

٥ ـ وقال في بداية ترجمة «أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي الكوفيّ الحَمَّار» (ت٢٨٦هـ): «الإمام المحدِّث الصّدوق...»[١]. وقال «حدّث عنه أحمد بن عمرو بن جابر الرّملي، وأبو الحسن بن سلمة القزويني القطّان، ومحمد بن أحمد بن يوسف، وأبو العباس بن عُقْدة، وابن أبي دَارَم، وآخرون كثيرون، وما علمت به بأساً»[٢].

٦ ـ وقال في بداية ترجمة «عبد الرّحمن بن عبيد الله بن عبد العزيز بن الفضل الهاشمي الحلبي» (كان حيّاً بعد ٣١٠هـ): «فهو المحدِّث الصّادق المعدَّل...»[٣]. ثمَّ قال: «وعنه أبو أحمد بن عدي، وأبو بكر محمَّد بن سليمان الرَّبعي، وأبو بكر المقرئ، والقاضي علي بن محمَّد بن إسحاق الحلبي، وعدّة،... ما أظنّ به بأساً»[٤].

٧ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفيض بن محمَّد بن الفيّاض الدِّمشقي» (ت٣١٥هـ): «حدّث عنه موسى بن سهل الرَّملي مع تقدُّمه، وأبو عمر بن فضالة، وجُمح بن القاسم،...) (وذكر جماعة) ثمَّ قال: «وهو صدوق ـ إن شاء الله، ما علمت فيه جرحاً،... وكان صاحبَ حديثٍ ومعرفةٍ»[٥].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «محمَّد بن العباس بن وصيف الغَزِّي» (ت٣٧٢هـ): «الشَّيخ المسنِد الكبير...، راوي «الموطأ» عن الحسن بن الفرج الغَزِّي صاحبَ يحيى ابن بكير...»[٦]. ثمَّ قال: «حدّث عنه:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٧٦)، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٥٣)، وانظر «الأنساب» (٤/ ٢٥٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٥٢٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١٥)، وانظر «تاريخ دمشق» (١٥/ ٤٣٣)، و «العبر» (٢/ ١٦٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢٧).

أبو سعد الماليني، ومحمّد بن جعفر الميماسي، وطائفة، وما علمت به بأساً»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «... ولا أعلم فيه جرحاً».

٩ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن عبد الوهاب بن نصير القرشيّ الرّازي» (ت ٣٨٢هـ): «حدّث عنه الحاكم، وأبو نعيم، ومحمّد بن الحسن بن المؤمِّل، وشيخ الإسلام إسماعيل الصابوني، (وذكر جماعة)، ووصفه الكنجروذي بالصّلاح»[3]. ثمَّ قال: «حديثه مستقيم لم أر أحداً تكلّم فيه، وسماعه من ابن الضُّريس يقتضي أن يكون وله ستة أعوام»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وقع لنا حديثه بعلو، ورواياته مستقيمة، ولم أرَ أحداً ضعَّفه، لكن يكون سماعه من ابن الضريس وهو ابن خمس سنين على ما ضَبَطَه الحاكم من سنّه، انتهى إليه علمُ الإسناد في وقته بخراسان».

وقال في «العبر»[6]: «ولم يذكر (يعني: الحاكم) فيه جرحاً ولا ابن عساكر[7]».

الثانية: من اكتفي فيه بنفي علمه بمن جرحه:

قد يقتصر على نفي علمه بالجرح في الرَّاوي، والقدح في عدالته، وهو يشير بذلك إلى إحدى القرائن المعتبرة في احتمال الرَّاوي، وتقوية حُسن الظنّ به، حيث لاحظ استقامة حديثه، ولا سيّما إن كان مكثراً، فإن

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٢٧).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٥٢٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٢٨) وانظر «النجوم الزاهرة» (٤/١٦٦) و «شذرات الذهب» (٣/١٠٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص٥٢ ـ ٥٣).
(٦) (٢/١٦١).
(٧) انظر «تاريخ دمشق» (٣٢/٢٥٢ ـ ٢٥٤ ط. العمروي).

وُرودها على الصّواب مطابِقةٌ لرواية غيره من الثّقات دليلٌ على ضبطه وحفظه لمرويّاته. واعْتَبَرَ في جانب عدالته قرينةَ تحمُّل جماعةٍ من الثّقات عنه، وسماعِهم منه، إذْ لو كان مجروحَ العدالة في نفس الأمر، مطعوناً عندهم فإنّه يَبعد عن الظنّ القويّ اعتناؤُهم بالأخذ عنه، وروايتُهم مروياته مع السّكوت عن تبيين حاله، وكشف عُواره، فتتابعُهم على الأخذ عنه ـ وهم ثقاتٌ عدولٌ ـ مع السّكوت عن جرحه والطّعن في عدالته، قرينةٌ مقتضِيَة للاحتمال القويّ بعدالته، وحُسْن حاله عندهم، وهذا معنى اقتصاره أحياناً على نفي علمه بالجرح في الرّاوي، دون التعرض لنفي علمه بالتّوثيق مع أنّ هذا هو الواقع.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «الوليد بن حماد بن جابر الرملي» (بقي إلى قريب الثلاث مئة): «روى عنه أبو بشر الدّولابي، والفضل بن مهاجر، وأبو القاسم الطبراني، وأبو أحمد بن عدي،... وكان ربّانياً، ولا أعلم فيه مَغْمَزاً، وله أسوة غيره في رواية الواهيات»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «عليّ بن الحسين بن معدان الفارسيّ الفسويّ» (ت٣١٩هـ): «وعنه شيخ النّحو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، وأبو بكر محمَّد بن أحمد الأصبهاني السِّمسار، ومحمّد بن القاسم بن بشر الفارسي شيخٌ لابن باكويه... ما علمت فيه ضعفاً بعدُ»[٢].

٣ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل البالِسي» (توفي سنة بضع عشر وثلاث مئة): «وما علمت فيه جرحاً، وله جزء مشهورٌ فيه غرائب»[٣].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٧٨ ـ ٧٩)، وانظر «تاريخ دمشق» (١٧/٨١٥ ـ ٨١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥٢٠).

(٣) «المصدر نفسه» (١٤/٥٢٦)، وانظر «الأنساب» (١/٢٦٨) و (٥/٤١٩).

وقد أبان الحافظ الذّهبيّ عن منهجه هذا في غير ما كتابٍ له، فمن ذلك:

أولاً: قوله في كتاب «الموقظة»[1]: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخِّرين إطلاقُ اسم «الثّقة» على من لم يُجرَح مع ارتفاع الجهالة عنه[2]، وهذا يسمى «مستوراً»، ويسمى «محله الصّدق» ويقال فيه «شيخ»».

وأوضح عن مراتب هذه العبارات وغيرها فقال: «وقد قيل في بعضهم: «فلان ثقة»، «فلان صدوق»، «فلان لا بأس به»، «فلان ليس به بأس»، « فلان محله الصّدق[3]»، «فلان مستور»، «فلان روى عنه شعبة»، أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كـ«فلان حسن الحديث»، «فلان صالح الحديث»، «فلان صدوق ـ إن شاء الله ـ».

فهذه العبارات كلُّها جَيِّدَة، ليست مُضَعِّفَةً لحال الشيخ، نعم ولا مُرَقِّيَةً لحديثه إلى درجة الصّحة الكاملة المتّفق عليها، لكن كثير ممّن ذكرنا متجاذَبٌ بين الاحتجاج وعدمه»[4].

وقال في «مقدمة المغني في الضعفاء»[5]: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه «محلّه الصّدق»، ولا من قيل فيه «يكتب حديثه»، ولا من «لا بأس به»، ولا من قيل فيه «هو شيخ»، أو «هو صالح الحديث»، فإنّ هذا بابُ تعديل»[6].

---

(١) (ص٥٨).

(٢) يعني: جهالة العين.

(٣) قال السيوطي في «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٥): «... لأن «صدوقاً» مبالغة في الصدق، بخلاف «محله الصدق» فإنه دالّ على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق».

(٤) «الموقظة» (ص٦٢).

(٥) (ص٤).

(٦) ولعل مقصوده: أنها عبارات متجاذبة بين الجرح والتعديل، وإن كانت إلى التعديل أقرب، وقد أشار إلى ذلك فيما تقدم نقله عنه من الموقظة، ويؤيد ذلك أنّه صنّف بعض هذه الألفاظ في أدنى مراتب التوثيق. انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

وقال في «مقدمة ميزان الاعتدال»[1]: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه «محلّه الصدق»، ولا من قيل فيه «لا بأس به»، ولا من قيل فيه «هو صالح الحديث»، أو «يكتب حديثه»، أو «هو شيخ»، فإنّ هذا وشبهَه يدلّ على عدم الضّعف المطلق».

ثانياً: قوله في «ميزان الاعتدال»[2]: «. . . والجُمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه أنّ حديثَه صحيح».

وقد تقدم توضيحُ هذا القول، والتّنبيه إلى ما تضمّنه من القيود[3].

ثالثاً: قوله في «نقده لكتاب بيان الوهم والإيهام» لابن القطان[4]، في تعليقه على حديثٍ «ما رأيتُ أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من عمر بن عبدالعزيز»، (قال ابن القطان): «فيه وهب بن مأنوس مجهول، فأظن أبا محمّد قَنَع برواية جماعةٍ عنه، وذا شئ لا مقنع فيه، فإن عدالته لا تثبت بذلك»[5]. فقال الذّهبيّ ـ منتقداً رأيه هذا ـ : «خالفك في هذا خلقٌ».

وقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر على قوله: «والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح»، فقال: «وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يُصَرِّح به أحدٌ من أئمّة النّقد إلاّ ابن حِبّان، نعم هو حقٌّ في حقِّ من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه»[6].

---

(١) (ص٢ ـ ٤).

(٢) (٤٢٦/٣) ترجمة مالك بن الخير الزبادي.

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) (ص١٠٨).

(٥) انظر «بيان الوهم والإيهام» (١٦٩/٤)، وعبارته: «ووهب هذا مجهول الحال، وأظن أن أبا محمد قنع فيه برواية جماعة عنه، فإنه قد روى عنه إبراهيم بن نافع، وإبراهيم بن عمر بن كيسان، وهو شيء لا مقنع فيه، فإن عدالته لا تثبت بذلك».

(٦) «لسان الميزان» (٣/الورقة ١).

وهذا التَّعقب مبنيٌ على أنّ أحداً من أئمّة النّقد، لم يصرِّح بما نسبه إليهم الحافظ الذّهبيّ إلاّ ما كان من أمر ابن حِبَّان، وقد رُمِي بالتّساهل لأجله.

فالحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ينحو في هذا الباب منحى الاحتياط، لذا قَيَّد إطلاق هذه القاعدة بمن اشتهر بطلب الحديث، والانتسابِ إليه، فيجوز في حقّه تطبيقُ هذه القاعدة عليه إذا خلا من الجرح والتّعديل الصّريح، لكنّه لم يبيِّن حدّ هذه الشّهرة وضوابطَها عنده.

وثمَّة فرق بين ما نسبه الذّهبيّ إلى الجمهور، وبين ما صرّح به ابن حِبَّان، فقاعدة ابن حِبَّان في هذا الباب أكثرُ توسُّعاً وإطلاقاً ممّا أشار إليه الحافظ الذّهبي، فابن حِبَّان لا يشترط في هذا روايةَ الجماعة عن الرَّاوي، بل قد يوثق من لم يرو عنه إلاّ واحد ولم يُعرف، فإنّه لما خلا عن الجرح فهو عدل، لأنّ العدالة عنده ضدّ الجرح[1]، وقد تقدّم ذكر نماذج من نقد الحافظ الذّهبيّ له حول هذا المسلك[2]، فدلّ ذلك على افتراقهما فيه.

وقول الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يصرِّح به أحدٌ من أئمّة النّقد...» في محلّه، إلاّ أنّ الحافظ الذّهبيّ لم ينسبه إليهم على أنّه جاء مصرَّحاً به عندهم، بل الظّاهر من كلامه أنّه استمده من واقعهم التّطبيقي، ولذلك استشهد برُواةٍ في «الصّحيحين» لم يُعرف أنّ أحداً وثَّقهم، فكأنّه يرى أنّ إخراج صاحبي «الصّحيحين» لمثل هؤلاء الرّواة إنما هو مبني على رواية جمعٍ من الثقات عنهم، وعدم إتيانهم بما يُنكر عليهم، ولو نازعه الحافظ ابن حجَر في هذا الرّأي، لكان أوجهَ من منازعته في قضية التّصريح التي لم ترد إطلاقاً في كلامه.

وقد مشى الحافظ الذّهبيّ على هذه القاعدة في جملة من كتبه[3].

---

(١) انظر «الثقات» (١/ ١٣).

(٢) انظر (ص٢١١).

(٣) من أمثلة ذلك: =

. . . .

= ● وقال في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص١٢٧)، ترجمة «داود بن عيسى النخعي الكوفيّ»: «ولم أر لهم فيه كلاماً بتوثيقٍ ولا تليينٍ، فهو صالح».

● وقال (في الحوادث نفسها ص١٩٠)، ترجمة «عباد بن زياد أبي طرفة اللخمي»: «وعنه يحيى بن حمزة والوليد بن مسلم، وعبد الكريم بن محمَّد اللخمي، ما علمت فيه جرحاً فهو صالح الحديث إن شاء الله».

● وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣٢٠ ـ ٣٢١)، ترجمة «عيسى بن حنيفة أبي عمرو الكندي»: «وعنه الحسين بن عمرو العنقري، وأبو سعيد الأشج، ذكره أبوحاتم وما تكلّم فيه، وكأن محله الصدق».

وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ٤٣٥)، ترجمة «الهيثم بن مروان العنسي»: «وعنه هشام بن عمار، ومحمود بن خالد، وأبو همام السكوني، وجماعة»، ثمَّ قال: «لم أر لأحد فيه كلاماً، محله الصدق».

● وقال في (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٩٣)، ترجمة «بشر بن عبد الوهاب الدمشقي»: «وعنه ابنه أحمد، ومحمد بن الفيض الغساني، وأبو بشر الدولابي، وابن جوصا، وطائفة، لم يضعفه أحد فهو حسن الحديث».

وغير ذلك من الأمثلة، انظر (حوادث ووفيات سنة ٦٠هـ ص٢٣٢)، و(سنة ٧٠هـ ص ٩٨)، و(سنة ١٠٠هـ ص٤٩٨)، و (سنة ١١٠هـ ص ١٠٥)، ترجمة «سيار مولى يزيد بن معاوية»، وفي (ص١٣٩)، ترجمة «عبدالله بن قدامة أبي سوار العنقري»، و(ص١٤٣)، ترجمة «عبد الأعلى ابن هلال». وفي (سنة ١٢٠هـ ص٣٤٣) ترجمة «حزن بن بشير الخثعمي الكوفيّ»، و (ص٣٦٣)، ترجمة «رديني بن أبي مجلز لاحق بن حميد»، وفي (ص٣٦٩)، ترجمة «سعيد بن محمَّد بن جبير القرشي»، و (ص٣٨٠) ترجمة «شيبة بن مساور الواسطي»، و(ص٤٦٧) ترجمة «مسلمة بن عبدالله الربعي». وفي (سنة ١٣٠هـ ص٦٤) ترجمة «جميل بن عبدالله المدني المؤذن»، و(ص١١٤) ترجمة «سعيد بن عبدالله بن جريج البصريّ»، و(ص١٨٣) ترجمة «عمران بن عبدالله بن طلحة الخزاعي»، و(ص٢٧١) ترجمة «المغيرة بن عتيبة العجلي» و(ص٣١٩) ترجمة «أبي الأعيس الخولاني عبد الرّحمن بن سليمان». وفي (سنة ١٤٠هـ ص٣٨٦) ترجمة «بشر بن حميد المزني المدني»، و(ص٤٢٦) ترجمة «زنكلّ بن علي العقيلي الرقي»، و(ص٤٤٤) ترجمة «سليمان بن حيان الدمشقي»، و(ص٥٦٤) ترجمة «يزيد بن أيهم الحمصي»، وفي (سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٩) ترجمة «إسماعيل الكوفيّ»، و(ص١٣٦) ترجمة «زجلة الدمشقية»، و(ص٢٠٦) ترجمة «عبد الرحمٰن بن مرزوق الدمشقي»، و(ص٢١٦) ترجمة «عبيد الله بن محمَّد بن عمر بن علي بن أبي طالب»، و(ص٢٤٨) ترجمة «عيسى بن أبي عطاء الشاميّ»، =

المطلب الثاني: قد تلزق التهمة بالمجهول.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ جاء في ترجمة «معاذ بن جبل الأنصاريّ الخزرجيّ رضي الله عنه» (ت١٨هـ) حديث: «معاذ بن جبل أعلم الأوّلين و الآخِرين بعد النّبيين والمرسلين. . .» الحديث.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «قد أخرجه الحاكم في (صحيحه)[1]

= و(ص٢٥٨) ترجمة «كثير بن يسار الطفاوي أبي الفضل البصريّ»، و(ص٣١٤) ترجمة «نوفل بن الفرات أبي الجراح العقيلي»، و(ص٤١٣) ترجمة «سهل بن شعيب النخعي»، و(ص٤٣٥) ترجمة «صالح بن خوّات بن صالح بن خوّات الأنصاري»، و(ص٥٢٤) ترجمة «عدي بن عبد الرحمٰن بن زيد الطائي»، و(ص٥٣٤) ترجمة «عمر بن إسحاق بن يسار المخزومي»، و(ص٥٧٠) ترجمة «فرقد بن الحجاج القرشي البصريّ»، و(ص٦٠٩) ترجمة «مرزوق بن عبد الرحمٰن البصريّ». و في (سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٤) ترجمة «حماد بن يزيد المقري»، و (ص٢٩٢) ترجمة «عبدالله بن حسان العنبري البصريّ»، و(ص٣١٣) ترجمة «عبد الحميد بن عطاء الخولاني»، و(ص٣٥٠) ترجمة «عتبة بن المنذر العبادي»، و(ص٣٧٦) ترجمة «عمرو بن حريث الكوفيّ»، و(ص٤٢٢) ترجمة «محمَّد بن حطان بن جبير الجبيري»، و(ص٤٤٨) ترجمة «محمَّد بن عبد الرحمٰن بن طلحة العبدري»، و(ص٤٥٥) ترجمة «محمَّد بن القاسم الطائي»، وفي (سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٤١) ترجمة «إسماعيل بن قيس القيسي»، و(ص٥٧) ترجمة «بكر بن حمران الرفاعي»، و(ص٦٢) ترجمة «جابر بن غانم السلفي»، و(ص١٣٢) ترجمة «سعيد بن عبدالله بن ربيع الكوفيّ».

وغير هذه في مواضع.

- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٦) ترجمة «الحسن بن حماد الخراساني»: «لا يكاد يعرف. . . روى عنه عبدالله بن محمود بن السعدي، وعيسى بن محمَّد بن عيسى الضبي، والفضل ابن عبدالله الجرجاني، ما علمت فيه جرحاً».
- وقال فيه (٢/ ٤٠) ترجمة «الربيع بن زياد الهمذاني»: «وعنه أصرم بن حوشب، ومحمد بن عبيد الأسدي، ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً وهو جائز الحديث».
- وقال فيه (٢/ ٢٩١) ترجمة «صالح بن أبي جبير» غمزه ابن القطان لكون أن أحداً ما وثّقه، وهذا شيخ محله الصدق».

وغير ذلك في مواضع عدة.

(١) «المستدرك» (٣/ ٢٧١).

فأخطأ، وعُبيد[1] لا يُعرف، فلّعله افتعله»[2].

وقال في «تلخيص المستدرك»[3]: «أحسبه موضوعاً ولا أعرف عبيداً هذا».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4] في ترجمة «عبيد بن تميم»: «أخرج له الحاكم في (مستدركه) حديثاً باطلاً ـ هو المتّهم به ـ في فضل معاذ بن جبل، رواه عنه يوسف بن سعيد بن مسلّم، ولا يُدرى من هو عُبيد».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن الحارث بن أسماء الفزاري الشاميّ» (ت١٨٦هـ) ساق له الحافظ الذّهبيّ حديثاً بسنده عن زيد بن سعد، حدّثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً: «من أدخل على مؤمن سروراً فقد سرّني، ومن سرّني فقد اتخذ عند الله عهداً...» الحديث. فقال ـ عَقيبه ـ: «هذا حديث شبه موضوع مع لطافة إسناده، وزيدٌ هذا لم أجد له ذكراً في دواوين الضّعفاء، والآفة منه»[5].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[6]: «هذا حديث منكر غريب، مردودٌ لا يحتمله أبو إسحاق، وزيدٌ الآفة منه، مع أنّه ما ذكروه من الضّعفاء».

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «وزيد بن سعد الواسطي، عن أبي إسحاق الفزاري بخبر باطلٍ» (فذكره).

٣ ـ وذكر في ترجمة «بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الحميري

---

(١) هو عبيد بن تميم الذي عليه مدار الإسناد.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٦٠).
(٣) «المطبوع بحاشية المستدرك» (٣/ ٢٧١).
(٤) (٣/ ٩١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٤٣).
(٦) (١/ ٢٧٤).
(٧) (٢/ ١٠٣) وتحرف فيه (سعد) إلى (سعيد).

الحمصي»، (ت١٩٤هـ) حديث أنس رضي الله عنه قال: «سئل النبي ﷺ عن رجل نسي الأذان والإقامة، فقال: «إن الله تجاوز عن أمتي السّهو في الصّلاة»، من طريق أبي التّقى هشام بن عبد الملك، حدّثنا بقية، حدثني مالك بن أنس، عن عبد الكريم الهمدانيّ، عن أبي حمزة». قال الذّهبي: «ثمّ قال ابن حِبّان ـ عقيبه ـ: عبد الكريم هو الجزري، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، حدثنا عبدان وابن سنان»[1].

ثمّ علق عليه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هذا الحديث لا يحتمل، وقد رواه الوليد ابن عتبة المقرئ، قال: حدّثنا بقية، حدّثنا عبيد رجل من همدان، عن قتادة، عن أبي حمزة، عن ابن عباس قال: قيل: يا رسول الله، الرجل ينسى الأذان والإقامة، . . . فهذا أشبه مع أن عبيداً لا يُدرى من هو، فهو آفته»[2].

وعلّق في «ميزان الاعتدال»[3] على رواية أبي التُّقى بقوله: «هذا لا يحتمل»، ثمّ ذكر رواية الوليد بن عتبة، وعلّق عليها بقوله: «فهذا محتمل، وعُبيدٌ لا يُعرف».

ولم يظهر لي وجه كلام الحافظ الذّهبيّ كما ينبغي، ولولا تصريح بقية بالتّحديث عن مالكٍ، لأمكن القولُ بأنّ مراده هو: أنّ مدار الإسنادين جميعاً على «عبيد» فدلّسه بقية في الإسناد الأوّل، فرواه عن مالك، ثمّ جاء تصريحه بالواسطة في الإسناد الثّاني، فتبيَّن أن بقية سمع الوجهين من هذا الرّاوي المجهول، فدلّسه في الأول وصرّح به في الثّاني، فكان أشبه من الأوّل؛ إذْ به عرف آفةُ هذا الحديث، وهو عُبيد ذلك الرّاوي المجهول.

وهذا القول ليس ببعيدٍ عند تأمّل كلام الحافظ الذّهبيّ من وجهين:

---

(١) لم أجده في كلتا المطبعتين من «كتاب المجروحين».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٣) (١/ ٣٣٤).

الأول: أنّ سياق كلامه يدلّ على إعلال رواية أبي التّقى هشام بن عبد الملك برواية الوليد بن عتبة الدّمشقي، حيث ذكر رواية الوليد عقب رواية هشام في كلا المصدرَيْن، فكأنّه أراد بذلك الإشارةَ إلى أنّ الوهم في قلب صيغة العنعنة إلى صيغة التّحديث مصدرُه من هشام، فإنّه مع توثيق بعض الأئمّة له إلاّ أنّ أبا داود تكلّم فيه، فقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «شيخ ضعيفٌ»[1]، وقال عنه في موضع آخر[2]: «شيخ مغفّل». وهذا بخلاف الوليد بن عتبة[3].

الثاني: أنّ في طريق الوليد بن عتبة إبرازَ من يسوغ أن تُحمَل عليه عهدةُ نكارة متن هذا الحديث، وهو عبيد، بخلاف طريق أبي التّقى، فإنّه ليس في رجال إسنادها من يحتمل هذه النكارة، ولا يحتمل أن يرويه الإمام مالك، عن عبد الكريم الجزري، عن أنس، فالاسناد خطأ، ثمّ بَيَّن ذلك بإيراد الطّريق الثّانية، والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «أبي نصر عليّ بن هبة بن عليّ بن جعفر بن الأمير بن ماكولا» (ت٤٧٥هـ) ساق الحافظ الذّهبيّ ـ من طريق موسى بن عيسى ـ حديث أنسٍ مرفوعاً: «إذا بكى اليتيم وقعت دموعُه في كفّ الرّحمن، فيقول: «مَن أبكى هذا اليتيم الذي واريتُ والديْه تحت التراب؟ من أسكته فله الجنة»[4].

ثمَّ نقل عَقِبه قولَ الخطيب ـ رحمه الله ـ: «هذا حديثٌ منكر جداً، لم أكتبه إلاّ بإسناده، رجاله كلّهم معروفون، إلاّ عيسى بن موسى، وإنّه مجهولٌ، وحديثُه عندنا غير مقبول»[5].

---

(١) «سؤالاته لأبي داود» (٥/ ٤٣٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٧٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٦ ـ ٤٩).

(٤) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢)، وانظر: «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٦)، و «الفوائد المجموعة» (ص٧٢).

(٥) «تاريخ بغداد» (الموضع السابق).

فقال الحافظ الذّهبي: «هو الذي افتراه»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «موسى بن عيسى البغدادي، عن يزيد بن هارون بخبرٍ كذب: إذا بكى اليتيم... قال الخطيب: «هو المتَّهم به»».

كذا نقل الذّهبيّ عبارة الخطيب هنا، وقد تقدمّ نصُّها كما هي عند الخطيب في «تاريخه» وهي تستلزم معنى الاتّهام، لأنّه حكم على الحديث بأنه منكر جداً، ورجاله معروفون، إلا عيسى، فإنه مجهول، فتعين إلزاق النكارة به. والله أعلم.

وبِتَتَبُّع أسانيد الأحاديث المذكورة تبيّن لي أنّ جميع رواتها - سوى المجاهيل - لا تنزل رتبة أحدِهم عن درجة «من يُحَسّن حديثه»، بل غالبهم ثقات، فلم يكن فيها موضعٌ أضعفُ ولا أقربُ إلى التّهمة وسوء الظنّ إلاّ موضع أولئك المجاهيل، ومن ثمّ أَلزق الحافظ الذّهبيّ التّهمةَ بهم.

ومن الملاحَظ أنّه لم يقتصر على إعلال هذه الأسانيد بهؤلاء الرّواة، بل غَلّب جانبَ اتّهامهم بوضع هذه الأحاديث، وجَزَم بذلك في المثال الثّالث والرّابع، ولعلّ سببَ ذلك شدّة نكارة تلك الأحاديث.

ومقتضى صنيعه أنّ هذا الرَّاوي المجهولَ بروايته هذا الحديث، قد خرج عن حيّز «مجهول الحال» إلى كونه «متّهماً»، أو «واضعاً» بغلبة الظنّ والاجتهاد، وهذه مسألةٌ كبيرة، حرَّرها العلاّمة المعلّمي - رحمه الله - فقال: «قولُ المحدِّثين: «فلان متهم بالكذب». وتحرير ذلك: أنّ المجتهِدَ في أحوال الرّواة قد يثبت عنده بدليلٍ يَصحّ الاستناد إليه أنّ الخبر لا أصل له، وأنّ الحمل فيه على هذا الرَّاوي، ثمَّ يحتاج بعد ذلك إلى النّظر في الرّاوي: أَتعمَّد الكذبَ أم غلط؟ فإذا تدبَّر وأَنْعَمَ النَّظر فقد يتّجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنُّه إلى أحدهما، إلاّ أنّه لا يبلغ أنْ يجزم به،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٢).

(٢) (٤/ ٢١٦).

فعلى هذا الثّاني إذا مال ظنُّه إلى أن الرّاوي تعمّد الكذب قال فيه: «متّهم بالكذب» أو نحو ذلك ممّا يُؤيد هذا المعنى.

ودرجة الاجتهاد المشار إليه لا يبلغها أحدٌ من أهل العصر فيما يتعلّق بالرّواة المتقدِّمين، اللّهم إلاّ أن يتّهم بعضُ المتقدِّمين رجلاً في حديث، يَزعم أنّه تفرّد به، فيجد له بعضُ أهل العصر متابعاتٍ صحيحة، وإلاّ حيث يختلف المتقدّمون فَيَسْعَى في التّرجيح...»[1].

وهذا تحقيقٌ بديع، فإنّ ملاحظةَ نكارة الحديث وبُعْدِه عن مشكاة النُّبوة لا يحصل إلاّ لمن تضلّع في هذا الفن، مع علمٍ ومعرفةٍ تامّةٍ بأصول الشّريعة وقواعدها الكلّية.

ونظائر ما تقدم عن الحافظ الذّهبيّ من إلزاق التّهمة بالمجهول كثيرة في كتبه[2].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٣٧).

(٢) من أمثلة ذلك:

- جاء في «تاريخ الإسلام» (السيرة النبوية ـ ص ٣٢٢) أنه ذكر حديثاً من طريق عبد الرحمٰن بن إبراهيم الراسبي، فقال ـ عقيبه ـ: «وآفته من هذا الراسبي، فإنه ليس بثقة، مع كونه مجهولاً، ذكره الخطيب فغمزه» انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥٥)، وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤٥): «أتى بخبر باطل طويل، وهو المتهم به».
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٩٢) ترجمة «هارون بن كثير» ذكر من طريقه حديثاً، ثمّ قال: «وهو حديث باطل ولا يعرف هارون، ولعله الآفة». انظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٦)، و«التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢٦)، و «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٤)، و «الكامل» (٧/ ١٢٧).
- وفي «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٣٠) ترجمة «الحسين بن إبراهيم البابي» ذكر له حديثاً، ثمَّ قال عقبه: «وحسين لا يدرى من هو، فلعله من وضعه».
- وفي «المصدر نفسه» (٢/ ٣٠٥) ترجمة «صبَّاح بن مجالد» قال: «شيخ لبقية، لا يدرى من هو»، ثمَّ ذكر خبراً باطلاً من طريق بقية عنه، فقال بعده: «المتهم بوضعه صبَّاح هذا».
- وفي «المصدر نفسه» (٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) ترجمة «يحيى بن زكريا» ذكر حديثاً من طريقه، ثمَّ بعد كلام طويل قال في آخره: «والبغوي فصاحب حديث وفهم وصدق، وشيخه فثقة، فتعين أن الحمل في هذا على يحيى بن زكريا، هذا المجهول التالف». =

المطلب الثالث: منهج أبي حاتم الرازي فيمن يقول فيه: «مجهول».

لأبي حاتم الرّازي ـ رحمه الله ـ فيمن يقول فيه: «مجهول» منهج بيّنه الحافظ الذّهبيّ، فقال: في ترجمة «سفيان بن موسى البصريّ»: «وسُئل أبو حاتم عنه، فقال: «مجهول»[1]، يعني: مجهولَ الحال عنده»[2].

وزاد إيضاحاً في «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال في ترجمة «داود بن يزيد الثقفي»: «وعنه قتيبة، وهشام بن عبدالله الرّازي، والحكم بن مبارك، ومحمّد ابن أبي بكر المقدَّمي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «شيخٌ مجهولٌ»[4]».

ثمَّ قال الذّهبي: «هذا القول يُوضِّح لك أنّ الرّجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعةٌ ثقات، يعني: أنّه مجهول الحال عنده، فلا يُحكم بضعفه ولا بتوثيقه».

وقال في «المغني»[5] ترجمة «محمَّد بن مروان بن الحكم الأموي»: «روى عنه الزّهري. مجهول[6]، أي مجهولُ العدالة لا الذات، وكذا يقول

= ● وفي «المصدر نفسه» (٤/ ٣٩٠) ترجمة «يحيى بن عبد الله» قال: «شيخ مصري عن عبد الرزاق، فذكر حديثاً باطلاً بيقين، فلعله افتراه».

● وفي «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧) ترجمة «محمَّد بن مسلم بن وارة» ساق أثراً لعلي ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، من طريق أبي جعفر محمَّد بن أحمد أبي سعيد الرازي، ثمَّ قال: «هذا حديث مختلق، ورواته كلّهم مأمونون سوى أبي جعفر هذا، فلا أعرف عدالته، فكأنه هو واضعه».

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥١). قال المزّي: «روى له مسلم حديثاً واحداً متابعة» «تهذيب الكمال» (١١/ ١٩٨)، وانظر «صحيح مسلم» كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام (١/ ٣٩٠/ رقم٥٥٩).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص١١٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٨).

(٥) (٢/ ٦٣١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٥). وقد تعقب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أبا حاتم في إطلاقه عبارة «مجهول» في مواضع عدة من كتابه «ميزان الاعتدال» فمن ذلك: =

أبو حاتم في غير واحد، وإنما يُريد جهالةَ حاله».

فإطلاق لفظ «مجهول» عند أبي حاتم ـ رحمه الله ـ لا يقتصر على «مجهول العين»، بل قد يطلقه أيضاً على «مجهول الحال»، ولو روى له جماعةٌ ثقات من المشهورين بالعلم، كما يتضح من المثالين السّابقين، ومواضع عدة تعقّب فيها الحافظ الذّهبيّ أبا حاتم في هذا الإطلاق.

ومراد الحافظ الذّهبيّ من هذا التّوضيح، رفعُ الإشكال الذي قد يقع فيمن أطلق فيه أبو حاتم هذه العبارةَ وهو معروف العين، برواية جمع من الثقات عنه، بل قد يكون مشهوراً بين النّاس في زمانه وبعده، كما هو الشّأن في محمَّد بن مروان بن الحكم، فإنّه علاوة على رواية اثنين عنه، وهما ابنه مروان بن محمَّد، والإمام الزهري ـ وذلك كافٍ لرفع جهالة عينه ـ، فهو أمير الجزيرة في زمانِه، حتى كان مشهوراً بين النّاس بِفَرْطِ القوّة، وشدّة البأس، و الشّجاعة[1].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «والمراد بالجهالة التي فيه جهالُة العدالة، وإلاّ فَنَسَبُه معروف، وكان من خير الأمراء من بني أميّة، ولاَّهُ أخوه عبد الملك الجزيرةَ، فواظب الجهاد، وقاتل خوارج الجزيرة...»[2].

= ● قال في ترجمة «عبد الرحيم بن كَرْدم» (٢/٦٠٦): «روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم، مجهول. قلت: من الرواة عنه العقدي، ومعلّى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السامي، فهذا شيخ ليس بِواه، ولا هو بمجهول الحال، ولا هو بالثبت».

● وقال في ترجمة «محمَّد بن سعيد الطائفي» (٣/٥٦٣): «وعنه سفيان الثوري، مجهول. قلت: هو أبو سعيد المؤذن... وعنه أيضاً زيد بن الحباب، ويحيى بن سليم الطائفي، ومعتمر بن سليمان، فانتفت الجهالة».

● وقال في ترجمة « الوليد بن محمَّد بن صالح الأيلي» (٤/٣٤٦): «مجهول. قلت قد روى عنه أبو أمية الطرطوسي، وأبو بكر الأعين، فارتفعت الجهالة».

● وقال في ترجمة «أبي يسار» (٤/٥٨٨) «قال أبوحاتم مجهول. قلت: قد روى عن أبي يسار إماما: الأوزاعي، والليث، فهذا شيخ ليس بضعيف».

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/١٤٨).

(٢) «لسان الميزان» (٥/٣٧٥).

ولا يَستريب أحدٌ أنّ من هذه حاله لا يُوصف بجهالة العين، ولكن لخلوّ حاله من التّوثيق أو التّجريح أطلق فيه الإمام أبو حاتم عبارةَ «مجهول»، ودلّت القرائنُ على مراده بهذا الإطلاق.

وينطبق تعريفُ الحافظ أبي بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ على تصرّف أبي حاتم هذا فإنّه قال: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كلّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عَرفه العلماءُ به، ومن لم يُعرف حديثُه إلاّ من جهة راوٍ واحد.

وأقلُّ ما ترتفع به الجهالةُ، أن يروي عن الرّجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلاّ أنّه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه»[1].

فكلام الخطيب يدلّ على أن الجهالة تأتي من إحدى جهتين:

الأولى: عدم اشتهار الرّاوي بالعلم في نفسه، فلذا لا يعرفه العلماء به.

الثانية: عدمُ معرفة حديثه إلاّ من جهة راوٍ واحد.

ثمَّ أشار إلى ما به ترتفع جهالةُ العين، وهو رواية اثنين عنه فصاعداً، لكن تَبْقى «جهالة الحال» موجودةً فيه، ويصدق عليه لفظُ «مجهول» عند أهل الحديث بحسَب ما اصطلحوا عليه. وهذا لا يخرج عن تصرّفات أبي حاتم ـ رحمه الله ـ.

ثمَّ إنّ إطلاق عبارة «مجهول» على راوٍ مع وجود رواية اثنين عنه، فصاعداً ليس مذهباً اختصّ به أبو حاتم وحده، بل هو منقول عن عَدَدٍ من متقدّمي أهل الحديث، كالإمام عليّ بن المديني أحياناً[2]، والإمام

(١) «الكفاية» (ص ٨٨ ـ ٨٩) باختصار.

(٢) أحصى الشيخ إكرام الله إمداد الحق (١١٠) رواة أطلق عليهم الإمام ابن المديني عبارة «مجهول»، منهم (٧٩) راوياً لم يرو عنهم إلا واحد، و (١٩) راوياً روى عنهم أكثر من راو واحد. انظر رسالة «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» (ص٥٩٢ ـ ٥٩٣).

أحمد، والإمام أبي زرعة الرّازي[1].

ومدار الجهالة عندهم ـ على ما بيّنه الخطيب البغداديّ ـ هو عدم شهرة الرّاوي بالعلم، ومعرفته به عند العلماء.

قال الحافظ ابن رجب: «وظاهر هذا أنّه لا عبرةَ بتعدّد الرّواة، وإنما العبرة بالشّهرة ورواية الحفّاظ الثّقات»[2].

وقال في موضع آخر[3]: «والظّاهر أنّه (يعني: علي بن المديني) يَنظر إلى اشتهار الرّجل بين العلماء، وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا يَنظر إلى مجرّد رواية الجماعة عنه».

ومن الأمور التي تؤكد أنّ الاعتبار في رفع جهالة الرّاوي ليستْ بمجرّد رواية جماعة عنه فقط، بل النّظر في ذلك إلى قرائن أخرى تحتفّ بحال الرّاوي أقوال أبي حاتم الرّازي التالية:

١ ـ قال في «عامر بن أبي عامر الأشعري»: «روى عنه مالك بن مسروح[4]... ليس به بأس»[5].

٢ ـ وقال في «محمّد بن أبي رَزِين»: «روى عنه سليمان بن حرب... شيخ بصريّ، لا أعرفه، ولا أعلم روى عنه غير سليمان بن حرب، وكان سليمان قلَّ من يَرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخٍ فاعلم أنّه ثقة»[6].

(١) انظر «شرح علل الترمذي» (١/٣٧٨ ـ ٣٧٩)، و «ميزان اعتدال» (٢/٢٩٥)، ترجمة «صالح ابن شريح».
(٢) «شرح علل الترمذي» (٣٨٠/٣).
(٣) «المصدر نفسه» (٣٧٩/١).
(٤) ولم يرو عنه غيره كما أفاده الحافظ الذّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٦٠).
(٥) «الجرح والتعديل» (٣٢٦/٦).
(٦) «المصدر نفسه» (٢٥٥/٧).

٣ ـ وقال في «أبي الوليد عمرو بن خراش»: «شيخٌ لابن أبي ذئب لا أعلم روى عنه غير ابن أبي ذئب، وهو شيخٌ مستقيم الحديث»[١].

٤ ـ وقال في «محمَّد بن عبد الرّحمن بن غنج»: «هو صالح الحديث، لا أعلم أحداً روى عنه غير الليث»[٢].

ففي هذه النّصوص توثيقُ أبي حاتم لرواةٍ يُصرِّح بأنّه لم يرو عنهم إلاّ واحد، وذلك لملاحظته قرائنَ تدلّ علَى حالهم، قد يُصرِّح بها أحياناً، كتَثَبُّت الرَّاوي عنه في أمر الرِّجال، كما هو الشأن في المثال الثّاني، أو استقامة حديث الرَّاوي ممّا فيه دَلالة على عنايته بهذا الشّأن واشتهاره به، كما هو الحال في المثال الثّالث، وقد لا يصرِّح بالقرينة كما هو الشّأن في المثالين الأوّل والرّابع.

وبالجملة فإنّ إطلاقَ أبي حاتم عبارةَ «مجهول» على من روى عنه عدّةٌ من الثّقات المشهورين بالعلم، أمرٌ سائغ لا تَعَقُّبَ فيه، إذْ لا مشاحة في الاصطلاح. والله أعلم.

وهذا كلّه في حقّ التّابعين ومن بعدهم، وأمّا الصَّحابة الذين أطلق عليهم أبُو حاتم اسم الجهالة، مثل مدلاج بن عَمرو السّلمي[٣]، ومسعود بن الرّبيع بن عَمرو القارئ[٤]، فإنّه لا يقصد بذلك جهالةَ العدالة، بل يَقصد أنّه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمّة التّابعين؛ قال الحافظ ابن حجرٍ ـ رحمه الله ـ : «وكذا يَصنع أبو حاتمٍ في جماعةٍ من الصّحابة، يُطلق عليهم اسمَ الجهالة لا يُريد جهالةَ العدالةَ، وإنّما يريد أنّه من الأعراب الذين لم يَرْوِ عنهم أئمّةُ التابعين»[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٤٢٨).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٢٨٢).

(٥) «لسان الميزان» (٦/ ١٣).

وقال أيضاً: «وأبو حاتم قد عَبَّر بعبارة «مجهول» في كثير من الصّحابة»[1].

ولعلَّ الحافظ ابن حجر استفاد توجيهه لكلام أبي حاتم ـ رحمه الله ـ ممّا جاء في ترجمة «النّعمان بن رازية اللّهبي» قال ابن أبي حاتم: «وكان عريفَ الأسد، صاحبَ رايتِهم، شاميٌّ له صحبة، روى عنه صالح بن شريح، سمعتُ أبي يقول: «لا أعرفه، ولم يُرْوَ عنه العلمُ»[2]. والله أعلم.

المبحث الثاني
اعتبار القرائن لتعيين المهمل في الإسناد.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكوسَج المروزي» (ت ٢٥١هـ): «قد يروي عنه البخاري فيقول: «حدّثنا إسحاق»، لم ينسبه فيشتبه بابن راهويه، فلنا قرائن تُرَجِّح أحدَهما، وبكلّ تقدير فلا يضرُّ ذلك فكلّ منهما حجّة»[3].

وهناك أمثلة تطبيقية لاعتبار تلك القرائن لتعيين من أُهمل نسبُه، أو نسبتُه في إسناد لمَّح إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: ما صرَّح فيه بذكر القرائن المعتمدة لديه في التّرجيح:

وفيه خمسة أمثلة:

الأول: قال في ترجمة «عبدالله بن صالح بن محمَّد بن مسلم الجهني المصريّ كاتب الليث» (ت٢٢٣هـ): «استشهد البخاري في (صحيحه) بأبي صالح، بل قد روى عنه حديثاً، وقال: «حدثني عبدالله بن صالح»،

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٦٠).

وهو ثابت في بعض النُسَخ المُتْقَنَة، فقال في أوّل الحديث: «قال اللّيث: حدّثنا جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة»، بحديث الذي استدان من رجلٍ ألف دينار، فقال: «ائتني بكفيلٍ»، قال: «كفى بالله وكيلاً».

والحديث مشهور، علّقه البخاريّ في غير موضع[1].

وقد استَشْكلّ المحدِّثون قبلنا في تفسير «الفتح» من «الصّحيح»[2]: حدّثنا عبدالله، حدّثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عَمرو، فذكر حديث «إنّا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً...»[3].

ثمّ ذكر خلاف النّقاد في تعيين المراد من «عبد الله» هذا تبعاً للحافظ المزّي، ومُلَخَّصه على النّحو التّالي:

١ ـ هو عبدالله بن مسلمة القعنبي، قاله أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام القاضي.

وعمدته ما يلي:

أ ـ أنّ أبا علي بن السّكن قال في روايته عن الفِرَبري: «حدّثنا عبدالله بن مَسلمة»[4].

ب ـ أنّ أبا أحمد بن عدي الجرجاني لم يذكر عبدالله بن صالح كاتب

---

(١) وصله في كتاب البيوع ـ باب التجارة في البحر (٤/ ٢٩٩/رقم٢٠٦٣)، وعلّقه في الزكاة ـ باب ما يستخرج من البحر (٣/ ٣٦٢/رقم ١٤٩٨)، وفي كتاب الكفالة ـ باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها (٤/ ٤٦٩/رقم ٢٢٩١)، وفي كتاب الاستقراض ـ باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع (٥/ ٦٦/رقم ٢٤٠٤)، وفي كتاب اللقطة ـ باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه (٥/ ٨٥/رقم ٢٤٣٠)، وفي كتاب الشروط ـ باب الشروط في القرض (٥/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣/رقم ٢٧٣٤)، وفي كتاب الاستئذان ـ باب بمن يبدأ في الكتاب (١١/ ٤٨/رقم ٦٢٦١).

(٢) باب «إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً...» (٨/ ٥٨٥/رقم٤٨٣٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٥٨٥/رقم ٤٨٣٨).

الليث في شيوخ البخاري[1].

ج ـ أنّ عبدالله بن صالح كاتب الليث لا ذكر له في شيء من «صحيح البخاري»[2].

وهذا الأخير مُصادرةٌ على المطلوب؛ إذ هو استدلال بمحلّ النّزاع، لأنّ المخالِفَ يقول بعكسه.

٢ ـ هو عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي، وإليه ذهب أبو نصر الكلاباذي[3]، والوليد بن بكر الأندلسي[4]، وهبة الله اللالْكائي[5].

٣ ـ هو عبدالله بن رجاء، ويحتمل أن يكون عبدالله بن صالح؛ لأنّ الحديث عندهما جميعاً، قال به أبو مسعود الدّمشقي[6].

٤ ـ هو عبدالله بن صالح كاتب اللّيث بن سعد، وهذا قول أبي علي الغسّاني، ورجّحه الحافظ أبو الحجاج المزّي[7]، والحافظ الذّهبيّ[8].

وخلاصة ما اعتمد عليه الحافظان ما يلي:

أولاً: ما اعتمد عليه الحافظ المزّي ـ رحمه الله ـ :

أ ـ أنّ البخاري روى هذا الحديث في كتاب «الأدب المفرد»[9] من طريق عبدالله بن صالح، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، ومن طريق

---

(١) في كتابه الموسوم «أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح».
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١١٣).
(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (١/ ٤١١).
(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٨).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١١٣).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (١٥/ ١١٣).
(٧) انظر «المصدر نفسه» (١٥/ ١١٤ ـ ١١٥).
(٨) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٦، ٤١٠)، و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٢، ٤٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص ٢٢٥).
(٩) (١/ ٣٤٦/رقم ٢٤٧ و ٣٤٣/رقم ٢٤٦).

محمَّد بن سنان، عن فُليح بن سليمان، عن هلال بن علي، وكذلك رواه في «صحيحه»[١] من طريق محمَّد بن سنان العوقي، عن فُليح به.

فالحديث عنده بهذين الإسنادين في «الصّحيح» وفي كتاب «الأدب»، فالظّاهر أنّه لم يكن عنده عن أحدٍ من أصحاب عبد العزيز بن أبي سلمة سوى عبدالله بن صالح.

ب ـ أن أبا نصر الكلاباذي، ذكر أنّه عبدالله بن صالح، وإن كان عنده هو العجلي، ولو لم يجده منسوباً إلى أبيه صالح لبيّنه على عادته.

ثمَّ إذا تقرر أنّه عبدالله بن صالح، وقد وقع الاشتراك في هذا الاسم بين العجليّ والجهني كاتب اللّيث، فكونه كاتب اللّيث أولى من كونه العجلي لما يلي:

أ ـ ما ثبت بيقينٍ من أنّ البخاريّ لقي كاتب اللّيث وسمع منه.

ب ـ أنّ البخاريّ روى عنه الكثير في «التاريخ» وغيره من مصنّفاته، وعلّق عنه في مواضع عدّة من الصّحيح عن اللّيث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة.

ج ـ ثبت بيقينٍ أنّ كاتب اللّيث، قد لقي عبد العزيز بن أبي سلمة، وروى عنه الكثير.

وهذه الأمور كلّها معدومة في حق العجلي، فإنّ البخاريّ ذَكَر له ترجمةً مختصرة جداً، ولم يرو عنه فيها شيئاً[٢]، ولا وُجِدَتْ عنه رواية مُتَيَقَّنَة، قاطعة للعذر أنّه لقيه وسمع منه، وروى عنه، لا في «الصّحيح» ولا غيره، وقد روى في «التاريخ» عن رجلٍ عنه، وهذا ممّا يؤكِّد أنّه لم يلقه.

ثانياً: ما أضافه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله:

---

(١) في كتاب البيوع ـ باب السخب في الأسواق (٤/٣٤٢/رقم ٢١٢٥).

(٢) لم أقف عليها في مظانها.

أ ـ أنّ البخاري روى عن عبدالله بن صالح كاتب الليث في (صحيحه)[١] حديثاً موصولاً، وهو ثابت في بعض النّسخ المتقنَة[٢].

ب ـ أنّ غير واحد روى الحديث عن كاتب اللّيث، فتعيَّن أنّه هو[٣].

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يرى غير رأيهما، ويُرَجِّح أن يكون هو عبدالله بن مسلمة القعنبي، واستدل لذلك بما يلي[٤]:

أ ـ وقوع الرّواية هكذا: «حدّثني عبدالله بن مسلمة» أي: القعنبي عند أبي ذر الهرويّ، وأبي عليّ بن السَّكن.

ب ـ لا يلزم من كون البخاريّ أخرجه في «الأدب المفرد» عن عبدالله بن صالح الجزمُ به؛ لأنّه لا مانع أنْ يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخٍ واحدٍ.

ج ـ ليس الذي وقع في «الأدب المفرد» بأرجح ممّا وقع الجزمُ به في رواية أبي عليّ وأبي ذر، وهما حافظان.

الثاني: قال في ترجمة «الحسن بن عليّ بن عفّان العامريّ الكوفيّ» (ت٢٧٠هـ): «فأما قول ابن عساكر في «شيوخ النبل»[٥] إن أبا داود روى عن هذا فَوَهْمٌ قَدِيم، والذي في النّسخ القديمة في (السنن): أخبرنا الحسن بن عليّ، أخبرنا يزيد بن هارون وأبو عاصم، عن أبي الأَشْهَب، عن

---

(١) في كتاب البيوع ـ باب التجارة في البحر (٤/٢٩٩/رقم ٢٠٦٣)، قال الحافظ ابن حجر: «فيه التصريح بوصل المعلق المذكور، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في «الصحيح»، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية «أبي الوقت»». «فتح الباري» (٤/٣٠٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٢١٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٠٦ ـ ٤٠٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢/٤٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢١٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤١٠).

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/٥٨٥)، و «تهذيب التهذيب» (٥/٢٦٣) ترجمة «عبدالله بن صالح العجلي».

(٥) (ص١٠٠).

عبد الرّحمن، عن عَرْفَجَة: أنّه أُصِيبَ أنفُه يَوم الكلاب[1].

ورواه ابن داسة وحده فقال فيه: «حدّثنا الحسن بن عليّ بن عفّان» ولا ريب أنّ الانفصالَ عن مثل هذا صعب. لكن أجزم بأنّ قولَه: «ابن عفّان» زيادةٌ مِن كيس ابن داسة، وقد خالفه جماعةٌ، وحذفوا ذلك، ولا نَعلم لأبي داود عن ابن عَفّان رواية، ولا علمنا أنّ ابن عفّان رَحَل إلى يزيد ولا أبي عاصم، وإنما هو الحسن بن عليّ الحلواني الحافظ الرّحّال»[2].

واعتمد الحافظ الذهبي هنا على عدة قرائن، وهي:

أ ـ أن زيادة «ابن عفان» في نسب الحسن بن علي مما تفرد به ابن داسة، ولم يتابعه عليها أحد.

ب ـ جميع النّسخ القديمة متّفقة على عدم زيادة «ابن عفان».

ج ـ لا يُعلَم لأبي داود السِّجستاني روايةٌ عن الحسن بن علي بن عفّان.

د ـ لا يُعلَم أنّ الحسن بن علي بن عفّان، رحل وسمع من يزيد بن هارون، ولا أبي عاصم النّبيل، وإنما الرِّحلةُ للحسن بن عليّ الحلواني الحافظ.

الثالث: وقال في ترجمة «أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني» (ت٢٧٥هـ): «وقد روى النّسائي في «سننه» مواضع يقول: «حدّثنا أبو داود، حدّثنا سليمان بن حرب[3]، وحدّثنا النفيلي[4]، وحدّثنا عبد العزيز بن يحيى

---

(١) انظر «سنن أبي داود» (٤/ ٩٢/ رقم٤٢٣٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٥).

(٣) انظر: «المجتبى» ـ كتاب السهو ـ باب نوع آخر من الدعاء ـ (٣/ ٥٤/ رقم١٣٠٤).

(٤) انظر: «المجتبى» ـ كتاب الضحايا ـ باب المسنة والجذعة ـ (٧/ ٢١٨/ رقم٢٣٧٨) قال النسائي: أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف، حدثنا الحسن وهو ابن أعين، وأبو جعفر النفيلي... وهنا صرح بأنه ابن سيف، ولم أجد موضعاً آخر لرواية النسائي عن أبي داود ـ مكنى ـ عن النفيلي، في «المجتبى» ولا «في السنن الكبرى»، والله أعلم.

المدني[1]، وعلي بن المديني[2]، وعَمرو بن عون[3]، ومسلم بن إبراهيم[4]، وأبو الوليد[5]، فالظّاهر أنّ أبا داود في كلّ الأماكن هو السِّجِسْتَاني؛ فإنّه معروف بالرّواية عن السّبعة[6]، لكنْ شاركه سليمان بن سيف الحرّاني عن بعضهم، والنّسائي فَمُكثرٌ عن الحرّاني.

وقد روى النّسائي في «الكنى» عن سيلمان بن الأشعث، ولم يَكْنِه، وذكر الحافظُ ابنُ عساكر في «النبل»[7] أنّ النّسائيَّ يروي عن أبي داود السِّجِسْتَانِيِّ»[8].

يُلاحظ هنا أنّ الحافظ الذّهبي، اعتمد في تعيين المراد بأبي داود شيخ النّسائي بأنّه السِّجستاني؛ على روايته عن أولئك السّبعة الّذين ذكرهم، بخلاف سليمان بن سيف الحرّاني فإنّه إنما روى عن بعضهم لا جميعهم؛ فالنسائي حيث يروي عن أبي داود مكنيٍّ فهو السجستاني؛ إذ مقتضى ذلك أن يصرِّحَ بنسب الحرَّاني حيث يكون هو المراد؛ لأنّ إبهامه في جميع هذه المواضع يُشكل؛ حيث لا تعرف له الرّواية عن هؤلاء الشّيوخ جميعاً.

الرابع: في ترجمة «أبي علي الحسين بن محمّد بن زياد النيسابوري» (ت٢٨٩هـ) قال البخاري في (الطب) من «صحيحه»[9]: «حدثنا حسين،

---

(١) انظر: «السنن الكبرى» ـ عمل يوم والليلة ـ باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به ـ (٦/ ١٦٠/ رقم١٠٤٦٣).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» ـ كتاب المناقب ـ باب هاجر رضي الله عنها ـ (٥/ ٩٩/ رقم٨٣٧٧).

(٣) انظر: «السنن الكبرى» ـ كتاب العتق ـ باب ذكر العبد يكون للرجل فيعتق بعضاً ـ (٣/ ١٨٧/ رقم٤٩٧٣).

(٤) انظر: «المجتبى» ـ كتاب المناسك ـ باب القران ـ (٥/ ١٤٩/ رقم٢٧٢٨).

(٥) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، انظر: «المجتبى» ـ كتاب الاستعاذة ـ باب الاستعاذة من فتنة المحيا (٨/ ٢٧٦/ رقم٥٥١١).

(٦) يعني المذكورين.

(٧) (ص١٣٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٧).

(٩) في باب الشفاء في ثلاث (١٠/ ١١٥/ رقم٥٦٨٠).

حدثنا أحمد بن منيع...» فذكر حديثاً. فقال أبو نصر الكلاباذي[١] والحاكم[٢]: «هو القَبَّانِيّ»[٣].

ثمّ قال الذهبي: «كان أبو علي القَبَّانيّ قد سمع (مسند أحمد بن منيع) منه، وكان ملازماً للبخاري في إقامته بنيسابور[٤]، فهذا يرجِّح أنّه هو، وقيل: «هو الحسين بن يحيى بن جعفر البيكندي»[٥].

وفي «تذكرة الحفاظ»[٦] أشار إلى الرّأيين ثم قال: «الأول أشبه؛ فإن القباني كان عنده كتاب «مسند أحمد بن منيع»، وكان ملازماً للبخاري في نيسابور».

ويلاحظ أن الحافظ الذهبي اعتمد في تعيين المراد بـ (حسين) في هذا الإسناد على أمرين:

أ ـ كون القَبَّانيّ قد سمع (مسند أحمد بن منيع) منه، وهذا الحديث من طريق ابن منيع.

ب ـ كونه ملازِماً للبخاريّ في أثناء إقامته بنيسابور.

لكن ما نسبه الذهبيّ إلى الحاكم من أنه يرى أنّ الحسين في هذا الإسناد هو القبّاني، قد وقع خلافه في كتابه «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»[٧]؛ فإنه قال فيه: «أحمد بن منيع البغوي روى محمد بن إسماعيل في كتاب (الطب) عن الحسين بن يحيى بن جعفر عنه،».

---

(١) «الهداية والإرشاد» (١/ ١٧٥).

(٢) كأنه منقول من كتاب «تاريخ نيسابور» كما يفهم من كلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٣٧)، وإلا فما في كتاب «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» خلافه كما سيأتي.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠١).

(٤) انظر: «الهداية والإرشاد» (١/ ١٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠١).

(٦) (٢/ ٦٨١).

(٧) (ص٢٧٦).

وهذا الرّأي هو الذي أشار إليه الحافظ الذهبي في آخر كلامه بلفظ التمريض.

ونص الحافظ ابن حجر[1]، على أن جماعة جزموا بأنه القبّاني، ثم قال: «وقد عاش الحسين القبّاني بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنةً، وكان من أقران مسلم فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر... وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القبّاني، أو البِيكندي سوى هذا الحديث». والله أعلم.

الخامس: وقال في ترجمة «محمّد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي» (ت٢٩١هـ): «في الصحيح[2] حدثنا محمد، حدثنا أبو جعفر النفيلي... «فذكر حديثاً في تفسير سورة البقرة، فإن لم يكن البوشنجي، فهو محمد بن يحيى، والأغلب أنه البوشنجي؛ لأن الحديث بعينه قد رواه الحاكم[3]: «حدثنا أبو بكر بن أبي نصر، حدثنا النفيلي...» فذكره[4].

اعتمد الحافظ الذهبي هنا على تعيين المراد بـ(محمّد)، على قرينة كون الحاكم روى هذا الحديث عينه من طريق البُوشَنْجي، عن النُّفيلي، به ويقول: «وهذا الحديث مما أملاه البوشنجي بنيسابور»[5].

وذهب الكلاباذي إلى أنّه هو محمّد بن يحيى الذّهلي[6].

وكلام أبي نُعيم في «المستخرج» يقتضي أنّه محمّد بن إدريس أبو حاتم الرّازي؛ فإنه أخرجه من طريقه، ثمّ قال: «أخرجه البخاري، عن محمّد، عن النفيلي[7]».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٣٧).

(٢) كتاب التفسير - باب ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ....﴾ (٨/ ١٥٣، ١٥٤/ رقم٤٥٤٥).

(٣) لعله في «تاريخ نيسابور»، فمنه ينقل الحافظ الذهبي هذه الترجمة. والله أعلم.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٨٧).

(٥) انظر: «التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦١٧)، و«هدي الساري» (ص٢٣٧).

(٦) انظر: «الهداية والإرشاد» (١/ ٤٢٥).

(٧) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢٠٦)، و«هدي الساري» (ص٢٣٧).

السادس: قال في ترجمة «عبدالله بن أُبيّ الخوارزمي» (بقي إلى ما بعد التسعين ومئتين): «وقد روى البخاري عن ابن أُبيّ في كتاب «الضعفاء» أحاديث روايةً وتعليقاً، فإنه مرّ بخوارزم فنزل على هذا الرّجل، فقولُ البخاريّ في الصّحيح: «حدّثنا عبد الله، حدّثنا سليمان بن عبد الرحمٰن...» فذكر حديثاً[1]، فهو عبدالله بن أبي. وكذلك قوله: «حدّثنا عبد الله، حدّثني يحيى بن معين، حدّثنا إسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن وبرة، عن همام، قال: قال عمّار: «رأيتُ رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعْبد وامرأتان وأبو بكر»[2]. ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «وقيل: بل عبدالله هذا هو ابن حمّاد الآملي، والأرجح عندي أنه ابن أُبيّ»[3].

وقال في ترجمة «سليمان بن بنت شرحبيل الدمشقي» (ت٢٣٣هـ): «وقد روى البخاري أيضاً عن عبد الله، عنه، وعبدالله هذا هو عندي عبدالله بن أبي الخوارزمي القاضي، فإن البخاري نزل عنده مدة، ونظر في كتبه، وعلق عنه أماكن في كتاب «الضعفاء الكبير» له».

وقال في ترجمة «عبدالله بن حماد بن أيوب الآملي» (ت٢٧٣هـ): «وعنه: البخاري فيما قيل، فقد قال: «حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن»، والذي عندي أن عبدالله هذا هو ابن أبي الخوارزمي، فإن البخاري نزل عنده بخوارزم، ونظر في كتبه، وعلق عنه أشياء»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وذلك يتوجّه، فإنّه روى في كتابه «الضّعفاء» عدّة أحاديث عنه عن سليمان بن عبد الرّحمن، وعن غيره».

---

(١) في كتاب التفسير ـ باب ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾ (٨/ ٣٠٣/ رقم ٤٦٤٠).

(٢) في كتاب مناقب الأنصار ـ باب إسلام أبي بكر (٧/ ١٧٠/رقم٣٨٥٧) وفيه: «حدثنا عبد الرحمٰن بن حماد الآملي».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص ١٧٦).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «حدّث عنه الإمام أبو عبدالله البخاري في كتاب «الضعفاء»...، وقد روى البخاريّ في «صحيحه»، فقال: «أنا عبد الله، نا سليمان بن عبد الرّحمن، فقيل: «إنّه هو».

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد في هذا التّرجيح على قرينتين:

أ ـ أنّ البخاري مرّ بهذا الرّجل بخوارزم ونزل عنده، وهذا صريح في أنه لقيه.

ب ـ وجود رواية البخاريّ عنه في كتاب «الضعفاء» روايةً وتعليقاً.

وقد خالفه في ذلك الحافظ ابن حجر، فهو يرى أنّ عبدالله الواردَ في «تفسير الأعراف» هو «عبدالله بن حمّاد الآملي»، اعتماداً منه على قرينتين:

أ ـ وُقُوعُه عند ابن السّكن عن الفِرَبْري عن البخاري: «حدّثني عبدالله بن حمّاد»[2].

ب ـ جَزْمُ الكلاباذي[3] وطائفةٍ بأنّه هو «عبدالله بن حماد»[4].

وأمّا ما جاء في مناقب الأنصار فإنّه يميل إلى أن يكون هو «عبدالله بن محمَّد المسندي»، وذلك لقرينتين أيضاً:

أ ـ وقوعه في رواية ابن السّكن هكذا: «حدّثني عبدالله بن محمَّد»[5].

ب ـ أنّ البخاريّ روى عن عبدالله بن محمَّد، عن يحيى بن معين في تفسير «سورة التوبة»[6].

فقال: «فهذه قرينة تقوّي ما ذهب إليه أبو عليّ بن السَّكن. ورواية عبدالله بن محمَّد المسندي، عن يحيى من باب رواية الأقران»[7]. وردّ على أبي علي الجيّاني

---

(١) (٢/ ٦٥٦ ـ ٦٥٧).

(٢) انظر «فتح الباري» (٨/ ٣٠٣)، و «هدي الساري» (ص ٢٣٢).

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (١/ ٤٣٧).

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٣٠٣) و «هدي الساري» (ص ٢٣٢).

(٥) انظر «فتح الباري» (٧/ ١٧٠)، و «هدي الساري» (الموضع السابق).

(٦) باب «ثاني اثنين إذ هما في الغار...» (٨/ ٣٢٦/ رقم ٤٦٦٥).

(٧) «هدي الساري» (ص ٢٣٢).

الذي يرجِّح أن يكون «عبدالله هو الآملي» في هذا الإسناد[1]. والله أعلم.

المطلب الثاني: ما لم يصرح فيه بالقرائن وأمكن التماسها لما قاله:

ومثال ذلك:

الأول: قال في ترجمة «أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي» (ت٢٤٠هـ): «وقيل: «إن مسلماً روى عنه في مقدمة صحيحه، وإنما روى عن إبراهيم بن خالد اليشكري[2] وهو آخر إن شاء الله»[3].

ولعل القرينة المعتمد عند الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ وروده عند مسلم مسنوباً بأنه (اليشكري).

ذكر أبا ثور ممن روى عنهم مسلم: الحاكم[4]، وابن منجويه[5]، واللالكائي وابن خلفون، والصيرفيني[6] وابن عساكر[7].

وإنما روى مسلم عن أبي ثور في خارج (الصحيح) كما نص عليه المزي[8].

الثاني: ما جاء في ترجمة «يعقوب بن حميد بن كاسب المدني» (ت٢٤١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «قال البخاريّ في «صحيحه» في موضعين من «الصلح»[9]، وفي «من شهد بدراً»[10]: «حدّثنا يعقوب، حدّثنا إبراهيم بن

---

(١) انظر «المصدر نفسه» (الموضع السابق)، و «فتح الباري» (٧/ ١٧٠).

(٢) انظر (ص٢٠)، قال: «وحدثني إبراهيم بن خالد اليشكري...».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧٣).

(٤) «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص٦٦).

(٥) «رجال صحيح مسلم» (١/ ٤٤).

(٦) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٩).

(٧) انظر «رجال صحيح مسلم» (١/ ٤٤).

(٨) «تهذيب الكمال» (٢/ ٨١).

(٩) باب إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود (٥/ ٣٠١/رقم ٢٦٩٧).

(١٠) في كتاب المغازي ـ باب فضل من شهد بدراً (٧/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧/رقم ٣٩٨٨). وفيه: «حدثني يعقوب بن إبراهيم».

سعد»، والرّاجح أنّه ابن كاسب، وقال قائل: «هو يعقوب الدّورقي»، وهو بعيد، و ما أجزم بأنّ الدورقي سمع إبراهيم بن سعد، ويحتمل.

فأمّا من قال: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ فإنّ البخاريّ لم يدركه، ومنهم من جَوَّز أن يكون يعقوب بن محمَّد الزّهري المدني أحد الضعفاء»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وفي «صحيح البخاري» موضعين من «الصّلح» وفي «من شهد بدراً»: «ثنا يعقوب، نا إبراهيم بن سعد»، فقائل يقول: هو هذا، وقائلٌ يقول هو يعقوب الدّورقي، وأمّا من قال: «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أو هو يعقوب بن محمَّد الزهري» فقد أخطأ بلا شكّ».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «وأخرج البخاريّ له في «شهداء بدر» وفي «الصّلح فقال: «ثنا يعقوب، نا إبراهيم بن سعد فهو هو، ويقال: «هو يعقوب الدورقي»، فأمّا من قال: «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ، لأنّه ما أدركه البخاري، وكذا من قال: «هو يعقوب بن محمَّد الزّهريّ أحد الضّعفاء».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «والظّاهر أنّه ابن كاسب، وقائل يقول: «هو يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، فأمّا من قال ـ بِقلّة معرفة ـ : «هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أو هو يعقوب بن محمَّد الزهري» فقد أخطأ».

ولعلّ ما اعتمد عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجيح كوْن يعقوب هذا هو ابن كاسب ما يلي:

أ ـ أنّ يعقوبَ بن حميد مثلُ شيخه (إبراهيم بن سعد) مدني، وثبت سماعُه منه بخلاف يعقوب بن إبراهيم الدّورقي فإنّه بصري، ولما توفي إبراهيم بن سعد كان عُمُر الدّورقي تسعة عشر سنة، وهذا العمر وإن كان

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ ص ٥٥٥).

(٣) (٢/ ٤٦٦).

(٤) (٤/ ٤٥١). ووقع في المطبوع من الميزان: «يعقوب بن محمَّد بن سعد» وهو خطأ.

يحتمل فيه السّماع كما صرّح بذلك الحافظ الذّهبيّ إلا أنّه يصغر عن الرّحلة إلى المدينة و السّماع من ابن سعد فيها، ولذلك استبعده الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ كما هو نصّ كلامه في (سير أعلام النبلاء).

ب ـ أنّ الحافظ المزّي ـ رحمه الله ـ لم يذكر يعقوب بن سعد في شيوخ يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، بينما رَمَز عليه في شيوخ يعقوب بن كاسب.

وهذا الذي رجّحه الحافظ الذّهبيّ هو ما ذهب إليه أبو نصر الكلاباذي وجزم به[1]، وجزم به الحاكم عن مشايخه، كأبي أحمد الحاكم[2]، وبه قال أبو إسحاق الحبّال[3]، وحكاه الحافظ ابن منده ولم يجزم به[4]، وكذلك فعل الحاكم أبو عبد الله[5] وإليه مال الحافظ المزّي[6]، ولخّص الحافظُ ابن حجر عبارة المزّي في «هدي الساري»[7]، ولم يشر إليه.

وذهبتْ طائفةٌ إلى أنّه هو يعقوب بن إبراهيم الدّورقي، وبه جزم أبو نعيم في «المستخرج» بأنّ البخاريّ أخرج هذا الحديث الذي في «الصّلح» عن يعقوب بن إبراهيم[8].

ورجّح الحافظ ابن حجر هذا القول، فقال: «والذي يترجّح عندي أنّه الدّورقي حملاً لما أطلقه على ما قيّده، وهذه عادةُ البخاريّ، لا يُهْمل نسبةَ

---

(١) «الهداية والإرشاد» (٢/ ٨٢٣).
(٢) انظر «فتح الباري» (٧/ ٣٠٧).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).
(٤) انظر «أسامي مشايخ الإمام البخاري» (ص٨٢).
(٥) انظر «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص ٢٦٦).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢٠). و أما ما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٣٠٧) بقوله: «ومال المزّي إلى أنه يعقوب بن إبراهيم الدورقي» فلم أجده في «تهذيب الكمال» بل الموجود خلافه؛ فإنّه حكى الأقوال في هذا مبتدأ بقول من قال: إنه يعقوب بن حميد بن كاسب، ثمّ ذكر بقية الأقوال، ثمّ قال: «والأول أشبه». ولعل نظر الحافظ ابن حجر انتقل إلى يعقوب بن إبراهيم الدورقي، لأنه الثاني في ترتيب سياق كلام المزّي، فظنّه هو الأول المشار إليه في كلام المزي. والله أعلم.
(٧) (ص٤٥٤).
(٨) انظر «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).

الرّاوي إلاّ إذا ذكرها في مكان آخر فيُهملها استغناءً بما سبق. والله أعلم»[1].

وأمّا القائل: بأنّه يعقوب بن محمّد الزهري، فهو الحاكم أبو عبد الله، وقوّاه ابن حجر بما وقع عند ابن السّكن: «حدّثنا يعقوب بن محمّد»[2]، لكنّه أشار في موضع آخر إلى أنّ ذلك ممّن انفرد به أبو علي بن السكن، والأكثرون على أنّه غير منسوب[3].

وأمّا القول بأنّه هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقد قال الحافظ ابن حجر: «وجزم أبو مسعود في «الأطراف» بأنّه ابن إبراهيم، وجوّز أنّه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: «وهو غلط، فإنّ يعقوب مات قبل أن يَرحل البخاري، وقد روى له الكثير بواسطة»[4].

وقد تقدم جزم الحافظ الذّهبيّ بخطأ هذا القول، وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا القول... باطلٌ»[5].

وفي الجملة فإنّ ما يحتمل أن يكون معتمد الحافظ الذّهبيّ في ترجيح كون يعقوب المهمل نسبه هو ابن حميد بن كاسب، يمكن مناقشته على النحو التّالي:

أولاً: ـ أمّا عن سماع يعقوب بن إبراهيم الدّورقي من إبراهيم بن سعد الذي استبعد الحافظ الذّهبيّ احتمالَه لصغر سنّ الدّورقي عن الرّحلة إلى المدينة، فيمكن معارضته بمثله؛ فإنّ الدّورقي قد سمع من عبد العزيز بن أبي حازم المتوفّى سنة أربع وثمانين ومئة، أي: قبل وفاة إبراهيم بن سعد بنحو سنة، وكانت وفاتُه بالمدينة، في مسجد رسول الله ﷺ وهو ساجدٌ[6]، ولم تُذْكَر له رحلةٌ إلى العراق فيُقال: إنّ يعقوب الدورقي، تمكّن من

---

(١) انظر «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (٥/ ٣٠٢).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٣٠٧).
(٥) «هدي الساري» (ص٤٥٤).
(٦) انظر «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٢٤)، و «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٥ ـ ٢٦).

السّماع منه في العراق، بل موته كان في المدينة كما تقدم، فإذا أمكن سماعُ الدّورقيِّ من عبد العزيز بن أبي حازم وهو مدنيٌّ لم يرحل إلى العراق، فمن باب أولى أن يسمع من إبراهيم بن سعد وهو مدنيّ وتأخّرت وفاتُه بسنةٍ عن وفاة ابن أبي حازم، وبناءً على ذلك فلا وجه لاستبعاد سماعه منه مع هذا الاحتمال القوي.

ثانياً: وأمّا كون المزّي لم ينصّ على سماعه من إبراهيم بن سعد، فإنّ ذلك صادرٌ عن ترجيحه كون الوارد في الإسناد المتنازع فيه هو ابن كاسب، فهذا لا ينهض دليلاً في الترجيح، لإمكان معارضته بمثله، وهو قول من أثبت أنّه الدّورقي، مع أن المزّي ـ رحمه الله ـ قد نصّ على وجود احتمال سماع الدّورقي من ابن سعد، ولم يستبعده كما استبعده الحافظ الذّهبي، بل اقتصر على قوله: «وباقي الأقوال محتملة...»[1].

ولعلّ الأقرب في هذا ما ذكره الحافظ المزّي ـ رحمه الله ـ بعد حكايته الخلافَ حيث قال: «وباقي الأقوال محتملة إلاّ قول من قال: «يعقوب بن إبراهيم بن سعد فإنّه ليس بصحيح، فإنّ البخاريّ لم يلقه، فإنّه مات سنة ثمان ومئتين كما ذكرنا، وأوّل ما كانت رحلةُ البخاري سنة عشر ومئتين»[2]. والله أعلم.

المطلب الثالث: ما كانت القرينة فيه غير واضحة:

وفيه مثالان:

الأول: ما جاء في ترجمة «علي بن إبراهيم بن عبد المجيد الواسطيّ» (ت ٢٧٤هـ) قال البخاري: «حدّثنا علي، حدّثنا روح[3]»، فقال الحاكم:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١).

(٣) في كتاب فضائل القرآن ـ باب اغتباط صاحب القرآن (٩/ ٧٣/رقم ٥٠٢٦). وفيه: (حدّثنا علي بن إبراهيم).

«هذا هو الواسطي»[١]، وقال ابن عدي: «يُشبِه أن يكون علي بن إشكاب»[٢]. ثمَّ قال الذّهبي: «ما المانع من أن يكون هو علي بن المديني؟»[٣].

وهذا الرأي متعقَّبٌ بأمرين:

أ ـ أنّه قولٌ انفرد به ولم يُتابَع عليه.

ب ـ أنّه جاء في «الصّحيح» منسوباً إلى إبراهيم، وليس من أجداد علي بن المديني من اسمه إبراهيم.

ورجّح الحافظ ابن حجر أن يكون علي بن عبدالله بن إبراهيم البغداديّ الذي ذكره ابن مندة في شيوخ البخاري[٤]، وشدّ رأيَه بأنّ ذلك عادةُ البخاري في نسبة الرّواة إلى أجدادهم كما يفعل في يوسف بن موسى بن راشد القطّان، فيقول: «حدّثنا يوسف بن راشد» وفي محمَّد بن يحيى بن عبدالله بن خالد الذهلي، يقول: «حدّثنا محمَّد بن عبدالله»، وتارةً يقول: «حدّثنا محمَّد بن خالد»، وفي غيرهما، وعدّ جماعة[٥].

الثاني: قال في ترجمة «أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري» (توفي في حدود ٢٩٠هـ): «ولما روى البخاري حديث الإفك عن أبي الربيع الزهراني، قال: «وَثَبَّتَني أحمد في بعضه[٦]» فأحمد هنا ابن النضر، وما هو بابن حنبل»[٧].

---

(١) انظر «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص١٨٥).

(٢) انظر «أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل» (ص١٢٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٩٠ ـ ٩١).

(٤) انظر «أسامي مشايخ الإمام البخاري» (ص٦١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٢).

(٦) «صحيح البخاري» ـ كتاب الشهادات ـ باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ـ (٥/ ٢٦٩/ رقم٢٦٦١)، ولفظه: «وأفهمني بعضَه أحمدُ».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٦٥).

وجزم بذلك أيضاً في كتاب «طبقات القراء»[1] فقال: «يعني ابن النضر ولم يعن أحمد بن حنبل».

وأما الدمياطي فجزم بأنه أحمد بن يونس؛ لوقوعه في كتاب خلف الواسطي في «الأطراف» هكذا منسوباً[2]، وَوَهَّمَ ذلك ابنُ عساكر والمزي[3].

لكن أشار الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى وقوعه هكذا في نسخة أبي الحسين اليونيني[4].

وجَوَّز أبو عبدالله بن خلفون، أن يكون هو ابن حنبل[5]، ولم يتابع عليه.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ كأنه يميل إلى كونه ابن يونس، وعلى تقدير أن لا يكون هو فالذين سمعوا من أبي الربيع ممن يسمى أحمد جماعة، فهذا يوحي بأن ترجيح الذهبي كونه ابن النضر لم يتبين وجهه للحافظ ابن حجر. والله أعلم.

ويمكن أن يستخلص من هذا المبحث، بعض القرائن التي تفيد في تعيين المهمل في الإسناد، منها:

١ ـ أن يذكر الرّاوي منسوباً في نسخةٍ صحيحةٍ متقَنة، وليست تلك النّسبة من إضافة أحد رواة النسخة.

٢ ـ أن يروي المؤلِّف الحديثَ في موضع آخر، وينسب فيه ذلك الرّاوي.

٣ ـ أن يروي الحديثَ مؤلِّفٌ آخر من طريق ذلك المهمل فينسبه.

٤ ـ أن يكون الرّاوي قد عُرف بالرواية عن ذلك الشيخ وملازمته.



---

(١) (٢/ ٦٤٥).

(٢) انظر: «هدي الساري» (٢٢٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٧٣).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) انظر «هدي الساري» (ص٢٢٤).



الفصل الثاني

ما يتعلق بالعدالة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثاني: أخذ الأجرة على التحديث.

المبحث الثالث: ضوابط مسألة الابتداع.

المبحث الرابع: ضوابط مسألة الكذب والتهمة به.

• • •

المبحث الأول
ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصحابة كلّهم عدول:

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أبي هريرة عبدالرحمٰن بن صخر الدَّوْسي» (ت٥٧ هـ): «قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: كان أبو هريرة يدلِّس»[(١)]، فقال الذّهبي: «تدليس الصّحابة كثير، ولا عيب فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحبٍ أكبر منهم[(٢)]. والصّحابة كلّهم عدول»[(٣)].

للصّحابة بأسرهم خصِّيصَة: أنّه لا يُسأَل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مفروغٌ منه، لكونهم على الإطلاق مُعَدَّلِين بنصوص الكتاب والسنَّة، وإجماع من يعتدّ به في الإجماع من الأمّة[(٤)]، ولم يُنازع في ذلك أحدٌ من أهل السنّة والجماعة، فهم عندهم كلّهم عدول، «لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقتْ به السنّة النّبويّة في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بَذَلُوه من الأموال، والأرواح، بين يدي رسول الله ﷺ، رغبةً فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل»[(٥)].

وهذه مسألةٌ أشهرُ من أن يُبْحَث فيها، فبحوثها موفورةٌ في كتب أصول الحديث والمصنّفات في (معرفة الصّحابة) بإسهاب وتفصيلٍ[(٦)].

---

(١) «مقدمة الكامل» (ص٦٨)، وإسناده تالف، وسيأتي بيان ذلك، وما طرأ على مطبوع الكامل ومخطوطه من سقوط اسم (يزيد بن هارون) (ص ٥٦٩/ هـ٢).

(٢) سيأتي الحديث عن تدليس الصّحابة في (ص٥٦٩) .

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢/٦٠٨). ونظير ذلك قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٢٤٥) بعد أن نقل قول ابن معين: «المسور بن مخرمة ثقة»، قال: إنما كتبت هذا للتعجب، فإنهم متّفقون على صحبة المسور، وأنه سمع من النبي ﷺ».

(٤) «علوم الحديث» (ص٢٦٠).

(٥) «اختصار علوم الحديث» (٢/٤٩٨).

(٦) انظر «الكفاية» (ص٤٦ ـ ٤٩)، و«علوم الحديث» (ص٢٦٠)، و «التقييد والإيضاح»=

وأشار الحافظ الذّهبي إلى تفاوت الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ في العدالة، فقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن عوف»: «فأصحاب رسول الله ﷺ وإن كانوا عدولاً فبعضهم أعدلُ من بعض وأثبت، فهنا عمر قَنَع بخبر عبد الرحمٰن، وفي قصّة الاستئذان يقول: «ائت بمن يشهد معك»[1]، وعليّ بن أبي طالب يقول: «كان إذا حدّثني رجلٌ عن رسول الله ﷺ استحلفته، وحدّثني أبو بكر، وصدق أبو بكر»[2]، فلم يحتجْ على أن يستحلف الصِّدِّيق. والله أعلم»[3].

ولعلّ ما يُوضّح قولَ الحافظ الذهبي: «فبعضهم أعدل من بعض» قولُ ابن حزم ـ رحمه الله ـ : «ومعنى قولنا: «فلان أعدل من فلان» أيْ أنّه أكثر نوافل في الخير فقط، وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة؛ إذْ لو انفردت من صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلاً ولا خيراً، فاسم العدالة مستحقّ دونها، كما هو مستحق معها سواء سواء ولا فرق»[4].

وأما قوله: «وأثبت» فهو راجع إلى الضبط، ولا شك أن البشر في هذا متفاوتون، إلا أن الغلط الحاصل من الصحابة نادر قليل، والغالب

= (ص٢٦٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٩٣ ـ ١٠١)، و «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، و«الإصابة في تمييز الصحابة) (١/ ١٠ ـ ١٤).

(١) يشير إلى قصة عمر ـ رضي الله عنه ـ مع أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ لما استأذنه أبو موسى ثلاثاً فلم يؤذن له، فذهب، فتبعه عمر يسأله عن سبب انصرافه فأخبره بقول رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»، فلم يقبل منه عمر ـ رضي الله عنه ـ ذلك حتى شهد له أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ بأنّه أيضاً سمع ذلك من رسول الله ﷺ. القصّة أخرجها البخاريّ في «صحيحه» كتاب الاستئذان ـ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (١١/ ٢٦ ـ ٢٧/ رقم٦٢٤٥)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الآداب ـ باب الاستئذان (٣/ ١٦٩٤/ رقم٢١٥٣).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٧٩/ رقم٢، و٢١٨/ رقم٤٧، و٢٢٣/ رقم٥٦ ـ الطبعة المحققة)، وأبو داود في «سننه» كتاب الصلاة ـ باب في الاستغفار (٢/ ١٨٠/ رقم١٥٢١) والترمذي في «سننه» كتاب التفسير ـ باب ومن سورة آل عمران (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣/ رقم٣٠٠٦)، وابن ماجه في «سننه» كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في أن الصلاة كفارة (١/ ٤٤٦/ رقم١٣٩٥) وهو حديث صحيح.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٧٣).

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

عليهم الضبط لما يروونه، وهذا نصُّ كلام الحافظ الذهبي في كتابه «الرواة الثقات»[1] حيث قال: «فأمّا الصّحابة رضي الله عنهم، فبساطهم مَطْوِي، وإن جرى ما جرى، وإنْ غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات؛ فما كاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى».

المطلب الثاني: أقسام الصُّحبة عند الحافظ الذّهبي:

١ ـ قال في بداية ترجمة «أبي عنبة الخولاني»: «الصحابي المعمر، شهد اليرموك، وصاحب معاذ بن جبل، وسكن حمص»[٢].

ثمَّ نقل قول يحيى بن معين: قال أهل حمص: «هو من كبار التابعين، وأنكروا أن تكون له صُحبة».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ موجِّهاً هذا الإنكار ـ : «هذا يحمل على إنكارهم الصُّحبة التّامة، لا الصُّحبة العامّة»[٣].

٢ ـ وقال في ترجمة «الحكم بن أبي العاص بن أمية الأُموي»: «من مسلمة الفتح، وله أدنى نصيبٍ من الصُّحبة»[٤].

وأوضحَ مرادَه بذلك في «تاريخ الإسلام»[٥] فقال: «وقد رُوِيتْ أحاديث منكرة في لعنه، لا يجوز الاحتجاج بها، وليس له في الجملة خصوص الصُّحبة، بل عُمومها».

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزومي»: «كان أبوه من الطلقاء، وممّن حسن إسلامه، ولا صحبة لعبد الرّحمن، بل له رؤية، وتلك صحبة مقيّدة»[٦].

---

(١) (ص٢٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٣٣).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣٤).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ١٠٧).

(٥) (عهد الخلفاء الراشدين) (ص ٣٦٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٨٤).

٤ ـ وقال في ترجمة «هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزّهري»: «وبعضهم عدّه في الصّحابة، باعتبار إدراك زمان النبوّة»[(١)].

وفي هذه النّصوص ما يوحي بتقسيم الصُّحبة عند الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى عدّة أقسام:

- الصُّحبة التّامة (أو الخاصة).
- الصُّحبة العامّة.
- الصُّحبة المقيدة.
- الصُّحبة باعتبار إدراك زمان النبوة.

ويمكن الوقوف على مراده من هذا التّقسيم بالنّظر في التراجم التي وردت فيها تلك النّصوص الموحية به، وتراجم أخرى ألمح فيها إلى هذا المعنى، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: الصُّحبة التامة (أو الخاصة):

لم يَرد من الحافظ الذّهبيّ تصريحُه بمراده بذلك، ولكن بالنّظر إلى إطلاقه هذا المصطلح فيما يقابل ما أسماه بالصّحبة العامّة، يمكن القولُ بأنّه أراد بالصّحبة العامّة: الصُّحبة التي فيها ملازمة النبي ﷺ مدّة لابأس بطولها، مع وجود الرّاوية عنه.

ولعلّ لفظ «التّمام» يساعد على هذا الفهم، إذ هو يتضمّن أضيق تعريفٍ للصّحبة، ويقضي على الخلاف الموجود في معناها، فمن لقي النبي ﷺ ولازمه مدّة، وروى عنه فلا خلاف في كونه صحابياً، بخلاف من لم تطُل ملازمتُه له، أو عُدِمتْ روايتُه عنه التي هي من مستلزمات هذه الملازمة غالباً.

وكذلك لفظ «الخصوص» لكون هذه الصُّحبة أخصّ من الصُّحبة العامّة، فلا تتناول إلا أفراداً معيَّنين، ممّن جرى إطلاق العلماء وصف الصُّحبة عليهم.

كما أنّ النّظر في حال من نفى عنه (الصُّحبة التّامة أو الخاصّة) يؤيد ذلك، وبيانه فيما يلي:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/٤٨٦).

أ ـ أنّ أبا عنبة الخولاني ـ رضي الله عنه ـ قد اختلف الأئمّة في صحبته، فأثبتها له قوم، منهم: سريج بن النّعمان[1]، وخليفة بن خيّاط[2]، ومحمّد بن سعد[3]، ومسلم[4]، وأبو القاسم البغويّ[5]، وابن حبان[6]، وأبو الفتح الأزذي[7]، والحافظ ابن حجر[8]، وغيرهم.

ولعلّ عمدةَ هؤلاء ما رواه ابن ماجه من طريق هشام بن عمّار، حدّثنا الجرّاح بن مليح، حدّثنا بكر بن زرعة، سمعت أبا عِنَبة الخولانيّ ـ وكان قد صلّى القبلتين مع رسول الله ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الله يَغرس في هذا الدّين غرسا يستعملهم في طاعته»[9].

وأدرجه قومٌ في طبقة التّابعين منهم: أبو حاتم الرّازي، يقول: «ليست له صُحبة، هو من الطّبقة الأولى من تابعي أهل الشام»[10]، وجعله أبو زرعة الدّمشقي في الطّبقة التي تلي أصحابَ رسول الله، وهي العليا[11]،

---

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ٢٠٠).
(٢) «الطبقات» (ص٧١).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٣٦).
(٤) انظر «الكنى والأسماء» (١/ ٦٤٤).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٥٠).
(٦) «الثقات» (٣/ ٤٥٣).
(٧) انظر: «من يعرفه بكنيته».
(٨) انظر «تقريب التهذيب» (ص٦٦٢)، و «الإصابة» (٧/ ٢٤٤) ذكره في القسم الأول.
(٩) «سنن ابن ماجه» (١/ ٥/رقم ٨)، وقد توبع عليه هشام، رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٠٠)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (الإحسان ـ ٢/ ٣٢ ـ ٣٣/رقم ٣٢٦) من طريق الهيثم بن خارجة، وزاد عند ابن حبان: «وأكل الدم في الجاهلية»، والحديث ضعيف مداره على الجراح بن مليح؛ وقد تكلم فيه غير واحد بالضعف، انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥١٧ ـ ٥٢٠)، ولذلك صحح العلائي القول بعدم صحبته، وقال: «هذا هو الصحيح؛ وإلا فلو صلّى القبلتين مع النبي ﷺ لكان قديم الإسلام، مشهوراً، وحديث ابن ماجه ضعيف من جهة الجراح بن مليح».
(١٠) «الجرج والتعديل» (٩/ ٤١٨)، و«المراسيل» (ص٢٥١).
(١١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٥١).

وكذلك نفاها عنه شرحبيل بن مسلم الخولاني فيما رواه عنه إسماعيل بن عياش[1]، وما حكاه يحيى بن معين عن أهل حمص[2].

ولعلّ من نفاها اعتمد عدم وجود الرّوايات له عن رسول الله ﷺ، والتي تدلّ على الملازمة في الغالب، ومن أثبتها له فقد نظر إلى جهة ثبوت حديثٍ له عن رسول الله ﷺ يدلّ على سماعه منه، وإن كان لا يدلّ على ثبوت ملازمته له مدة، لكن ذلك القدر كافٍ في إثبات صحبته، وهي الصُّحبة العامة عند الحافظ الذّهبي.

ب ـ الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، وقد تقدم عن الذّهبيّ ما يفيد أنّ جلوسه مع رسول الله ﷺ قليل، فقد قال: «وله أدنى نصيبٍ من الصُّحبة»[3].

وسبق أيضاً قوله: «ليس له في الجملة خصوص الصُّحبة، بل عمومها»[4]. وهذا صريحٌ في أنّ خصوص الصُّحبة عنده والتي عبَّر عنها في «سير أعلام النبلاء» بالتامّة، هي لزوم النبي ﷺ مدّة طويلة، وعموم الصُّحبة بعكسها.

والحكم بن أبي العاص لم تطل صحبته مع النبيّ ﷺ، بل قضى غالبَ حياته في مكّة، كما قال ابن سعد: «أسلم يوم فتح مكة، ولم يزل بها حتى كانت خلافة عثمان، رضي الله عنه»[5].

ثانياً: الصُّحبة العامّة:

وهي لزوم رسول الله ﷺ زمناً يسيراً، كما تقدّم تقريرُه، وهو صريحٌ لفظه في ترجمة «الحكم بن أبي العاص» كما سبق.

---

(١) انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ٢٠٠)، و «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).
(٢) انظر ما سبق (ص٢٥٥).
(٣) انظر (ص٢٥٥).
(٤) انظر ما سبق (ص٢٥٥).
(٥) «الطبقات» (٥/ ٤٤٧).

وقد أشار إليها في تراجم عدّة بعباراتٍ متنوّعة، فمن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي»: «له صحبةٌ قليلة، ورواية يسيرة»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن بسر أبي بسر المازني»: «له أحاديث قليلة، وصحبةٌ يسيرة»[٢]، وعدّه في صغار الصّحابة.

٣ ـ وقال في ترجمة «السّائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي المدني» (ت٩١هـ): «له نصيبٌ من صحبة وروايةٍ»[٣].

قال السائب: «حج بي أبي مع النبي ﷺ، وأنا ابن سبع سنين»[٤].

ثالثاً: الصُّحبة المقيّدة:

عرّفها الحافظ الذّهبيّ كما تقدم عنه في ترجمة «عبد الرحمٰن بن الحارث» بأنها مجرّد رؤية فقط، بلا رواية.

وهي أعمّ من التي أسماها بالعامّة، وإن كان لفظ (التقييد) يعطي عكس هذا المفهوم، إلا أنّه اصطلاح، ولا مشاحة فيه مع الإيضاح.

ومما يلاحَظ أيضاً في التّفريق بينهما، صنيعُ الحافظ الذّهبيّ، حيث أدخل أبا عِنَبة في طبقة صغار الصّحابة، وترجم لعبد الرّحمن بن الحارث في طبقة كبار التابعين.

لكن يعكِّر على هذه الملاحظة ذكرُه ترجمة «جبير بن الحويرث بن نقيد القرشي» في صغار الصحابة أيضاً مع تصريحه بأنّه لا رواية له، وإنما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤١٣).

(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣١).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب جزاء الصيد ـ باب حج الصبيان (٤/ ٧١/رقم ١٨٥٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٤٩)، و الترمذي في «السنن» واللفظ له (٣/ ٢٦٥/ رقم ٩٢٥).

هي مجرّد الرّؤية فقط، فقال: «صحابيّ صغير، له رؤيةٌ بلا رواية»[1]. ولم يتبين لي وجه الجمع بين صنيعه في ترجمة «عبد الرحمٰن بن الحارث» وصنيعه في ترجمة «جبير بن الحويرث». وقد أورد «أمّ كلْثوم بنت علي رضي الله عنه» في كبار التّابعين، وقال: «ولدت في حدود سنة ستٍّ من الهجرة، ورأت النبي ﷺ، ولم ترو عنه شيئاً»[2].

ولعلَّ سببَ ذلك كونُها لم تبلغ سنّ التمييز آنذاك، فلم تُدْرِكْ من حياته إلاّ أربع سنين فقط[3].

رابعاً: الصُّحبة باعتبار إدراك زمان النبوة:

يبدو لي أنّ المراد بهؤلاء هم المخضرمون الذين عاشوا في زمن النبوة ولم تتحققّ لهم الرّؤية، كما هو الشّأن في هاشم بن عتبة، وقد خص فصلاً بعنوان: «ممن أدرك زمان النبوة»[4]، وذكر فيه إحدى وثلاثين ترجمة لم يجزم لهم بالرؤية إلا لاثنين، وهما يوسف بن عبدالله بن سلام حيث قال فيه: «ولد في حياة النبي ﷺ فسماه يوسف، وأجلسه في حجره، وله رؤية ما»[5]، ومحمود بن الربيع، حيث قال في ترجمته: «أدرك النبي ﷺ، وعقل منه مجة مجهاً في وجهه من بئر في دارهم، وهو يومئذ ابن أربع سنين»[6]؛ فكأن ذكر هذين في هذا الفصل جاء نشازاً، وإلا فلهما الصحبة المقيدة بالرؤية.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٣٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٥٠٠).

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ ترجمة «عبدالله بن ثعلبة بن صعير المدني» (٣/ ٥٠٣)، وترجمة «يوسف بن عبدالله بن سلام المدني » (٣/ ٥٠٩)، و«صفية بنت شيبة» (٣/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨)، و«عبيد الله ابن عكيم الجهني» (٣/ ٥١٠)، و«وعبيد الله بن العباس الهاشمي» (٣/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، و«محمود بن الربيع بن سراقة» (٣/ ٥١٩)، و«عمرو بن سلمة» (٣/ ٥٢٣).

(٤) (٣/ ٥٠٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٩).

(٦) «المصدر نفسه» (٣/ ٥١٩).

ولتقرير هذه المسألة فائدتان[1]:

الأولى: ثبوت العدالة بالوحي.

الثانية: معرفة الاتّصال و الإرسال، يدلّ على ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن سلام الإسرائيلي المدني»: «وُلِد في حياة النبي ﷺ فسمّاه يوسف، وأجلسه في حجره، وله رؤيةٌ مّا، ولـه روايةُ حديثين حكمهما الإرسال»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن ربيعة بن فرقد السّلمي»: «وقيل له صحبة، فإن لم تكن فحديثه من قَبيل المرسل»[3].

قال الحافظ العلائي ـ وهو يَرُدّ على من يرى أنّ الخلاف في هذه المسألة لفظيّ ـ : «ولا ريب في أنّ هذا الخلاف يترتب عليه أحكام شرعيّة، منها:

العدالة الآتي تقريرُها للصّحابة رضي الله عنهم، فإنّ من لم يَعُدّ الرائي من جملة الصّحابة يتطلّب تعديلَه بالتّنصيص على ذلك، كما في سائر الرّواة من التّابعين فمن بعدهم، ومن ثبتت له خصّيصة الصُّحبة بمجرّد اللّقاء، أو بالصُّحبة اليسيرة، لا يحتاج إلى ذلك، بل يُكتفى بشرف الصُّحبة تعديلا.

ومنها: الحكم على ما رواه عن النبي ﷺ بكونه مرسلَ صحابيٍّ أم لا، فإنّ الجُمهور على قبول مراسيل الصّحابة، ولم يخالف فيها إلا الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني.

---

(١) أضاف الحافظ العلائي إليهما فائدةً فقهية ثالثة، وهي: «أن من كان مجتهداً أو نقلت عنه فتيا (وحكاية)، هل يلتحق ذلك بكونه قول صحابي حتى يكون حجة على رأي أكثر أهل العلم، أو لا يكون كذلك؟ ـ يعني أيضاً على إعطائه رتبة الصُّحبة أم لا؟» «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٤٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/٥٠٩).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/٥٠٤).

فإذا أثبت له مجرّدُ الرّؤية كونَه صحابياً التحق مرسَلُه بمثل ما رُوِيَ عن ابن عباس، والنّعمان بن بشير، وأمثالهما، عن النبي ﷺ في القَبول على رأي الجُمهور.

وإن لم نُعْطه اسمَ الصُّحبة كان حديثُه عن النّبي ﷺ، كمرسل التّابعين يجيء فيه الخلاف المشهور»[1].

المبحث الثاني
أخذ الأجرة على التحديث

١ ـ قال في ترجمة «عمر بن محمَّد بن معمر بن طَبَرْزَذ الدّارقزي البغداديّ» (ت ٥٤٠هـ) قال ابن النّجار: «وسمعت القاضيَ أبا القاسم بن العديم يقول: سمعت عبد العزيز بن هلالة يقول:...«رأيت عمر بن طَبَرْزَذ في النّوم بعد موته، وعليه ثوبٌ أزرق، فقلت له: «سألتك بالله، ما لقيت بعد موتك؟ « فقال: «أنا في بيتٍ من نار، داخل بيت من نار»، فقلت: «ولم؟» قال: «لأخذ الذّهب على حديث رسول الله ﷺ»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «الظّاهر أنّه أخذ الذّهب وكنزه، ولم يُزكّه، فهذا أشدُّ من مجرَّد الأخذ[3]، فمن أخذ من الأمراء والكبار بلا سؤالٍ وهو محتاجٌ فهذا مغتفَرٌ له، فإن أخذ بسؤال، رُخِصَّ له بقدر القوت، وما زاد فلا، ومن سأل وأخذ فوق الكفاية ذُم، ومن سأل مع الغنى والكفاية حَرُمَ عليه الأخذ، فإن أخذ المالَ والحالةُ هذه وكَنَزه، ولم يُؤَدِّ حقَّ الله فهو من الظّالمين الفاسقين، فاستفتِ قلبَك، وكنْ خصماً لربِّك على نفسك»[4].

---

(١) «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

(٢) انظر «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص٣٧٠).

(٣) اعتمد الحافظ الذهبي في قوله هذا، على ما نقله عن ابن النجار ـ وهو تلميذ ابن طبرزذ ـ من قوله: «وخلّف ما جمعه من الحطام، لم يخرج منه حقاً لله عزّ وجل» «سير أعلام النبلاء» (٢١/٥١١).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/٥١١).

٢ ـ وفي ترجمة «بَحشَل أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب بن مسلم المصريّ» (ت٢٦٤هـ) قال خالد بن سعد الأندلسي: «سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي، وسعد بن معاذ، ومحمّد بن فطيس يُحْسِنون الثّناء على أحمد بن أخي ابن وهب، ويوثّقونه، فقال الأعناقي: «قَدِمْنا مصرَ فوجدنا يُونسَ أمرَه صعباً، ووجدنا أحمدَ أسهلَ، فجمعنا له دنانير، وأعطيناه، وقرأنا عليه «موطأ عمّه»، و «جامعه». وسمعت ابن فُطَيْس يقول: «فصار في نفسي، فأردّت أن أسأل محمَّدَ بْنَ عبدالله بن عبد الحكم، فقلت: أصلحك الله، العالِمُ يأخذ على قراءة العلم؟ فشعر فيما ظهر لي أنّي إنما سألته عن ابن أخي ابن وهب، فقال لي: «جائز، عافاك الله، حلالٌ أن لا أقرأ لك ورقةً إلاّ بدرهم، ومن أخَذَني أن أقعد معك طولَ النّهار، وأدع ما يلزمني من أسبابي، ونفقة عيالي؟!»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا الذي قاله ابن عبد الحكم متوجِّهٌ في حقّ متَسَبِّبٍ يفوته الكسب والاحتراف، لتَعَوُّقه بالرّواية، كما قال علي بن بيان الرزّاز ـ الذي تفردّ بعُلُوّ جزء ابن عرفة، فكان يطلب على تسميعه ديناراً ـ : «أنتم إنما تطلبون منّي العُلُو، وإلاّ فاسمعوا الجزء من أصحابي، ففي الدّرب جماعةٌ سمعوه مني». فإن كان الشّيخ عَسِراً ثقيلاً لا شُغلَ له، وهو غني، فلا يُعطَى شيئاً. والله الموَفِّق»[2].

ففي هذين النّصين تقسيمُ الحافظ الذّهبيّ من يأخذ الأجرة على التّحديث إلى عدّة أقسام وحكم كلّ قسم، وهم كما يلي:

القسم الأول: من لا يشترط شيئاً، غير أنّه لا يمتنع من قَبول ما يُعطَى بعد ذلك، أو قبله[3] من الأمراء والكبار، فهذا مغتفرٌ له.

---

(١) انظر «جذوة المقتبس» (ص ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٣) وقد أشار السخاوي ـ رحمه الله ـ إلى هذا القسم. انظر «فتح المغيث» (٢/ ٩٤).

القسم الثاني: من يشترط الأجرة وهو محتاج، ولا يأخذ فوق كفايته، فهذا مرَخَّص له.

القسم الثالث: من اشترط ذلك، وأخذ فوق كفايته، فهذا مذموم.

القسم الرابع: من اشترط ذلك مع الغنى وعدمِ الحاجة، فهذا حرامٌ عليه أخذُه.

وهناك من اقتصر على الأخذ من الإمام دون الطّلبة، كما في ترجمة «أبي نعيم الفضل بن دكين» قال الحافظ الذّهبي: «ثَبَتَ عنه أنّه كان يأخذ على الحديث شيئاً قليلاً لفقره»[1].

وقال عليّ بن خشرم: سمعت أبا نعيم يقول: «تلومونني على الأخذ وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ»[2].

قال الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا القول ـ : «لاموه على الأخذ من الإمام لا من الطّلبة»[3].

وهذا أيضاً يجري عليه التّقسيم السّابق، وهو ظاهرُ قول الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «عمر بن محمَّد بن طَبَرْزَد»: «فمن أخذ من الأمراء والكبار...» الخ.

ومن أمثلة من أخذ الأجرة على التحديث لحاجته وفقره ما يلي:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الحارث بن محمَّد بن أبي أسامة التميميّ مولاهم البغدادي» (ت٢٨٢هـ)، قال الحافظ الذّهبي: «لا بأس بالرّجل، وأحاديثه على استقامة،... وذنبُه أخذُه على الرّواية، فلعلّه ـ وهو الظّاهر ـ أنّه كان محتاجاً فلا ضير...»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٥٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢١٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٥٢).

(٤) «المصدر نفسه» (١٣/٣٨٩ ـ ٣٩٠).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «وثّقه إبراهيم الحربي[2]، مع علمه بأنّه يأخذ الدّراهمَ، وأبو حاتم بن حِبّان[3] وقال الدارقطني: «صدوق»[4]، وأمّا أَخْذُه الدراهم على الرِّواية فكان فقيراً، كثيرَ البنات».

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «وكان حافظاً، عارفاً بالحديث، . . . تُكُلِّم فيه بلا حجّة». ثمَّ قال: «وليّنه بعضُ البغادِدة لكونه يأخذ على الرِّواية».

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «والحارث ثقة، وربما أخذ على التّحديث».

٢ ـ وفي ترجمة «علي بن عمر بن أحمد الدّارقطني البغداديّ» (ت٣٨٥هـ) قال العتيقي: حضرت أبا الحسن الدّارقطني، وقد جاءه أبو الحسين البيضاويّ ببعض الغُرباء، وسأله أنْ يَقرأ له شيئاً فامتنع، واعتلّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلساً يَزيد عددُ أحاديثه على العشرة، متون جميعها: «نِعْم الشَّيء الهديّة أمام الحاجة»، وانصرف الرّجل، ثمَّ جاءه بعد، وقد أهدى له شيئاً، فقَرَّبه، وأملى عليه من حفظه بضعةَ عشر حديثاً، متونُ جميعها: «إذا أتاكم كريمُ قومٍ فأكرموه»[7].

قال الذّهبي: «هذه حكاية صحيحة، رواها الخطيب عن العتيقي، وهي دالّة على سِعة حفظ هذا الإمام، وعلى أنّه لوَّح بطلب شيء، وهذا مذهبٌ

---

(١) (٢/٦١٩ ـ ٦٢٠).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٩).

(٣) ذكره في «الثقات» (٨/ ١٨٣).

(٤) انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٩).

(٥) (١/ ٤٤٢).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢٨١ ـ ٢٩٠هـ ص ١٤٧).

(٧) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٩).

لبعض العلماء، ولعلّ الدّارقطني كان إذْ ذاك محتاجاً، وكان يقبل جوائز دَغْلَج السِّجزي[1] وطائفة، وكذا وصله الوزير بن حنزابة[2] بجملةٍ من الذّهب لما خرَّج له المسند»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي القاسم يحيى بن أسعد بن يحيى بن محمَّد بن بوش البغداديّ» (ت ٥٩٣هـ): «وكان يُعطَى على الرِّواية لفقره في بعض الوقت»[4].

والتّرخص في الأخذ عند الحاجة مذهبُ غير واحد من الأئمة[5]، فقد أفتى محمَّد بن عبدالله بن عبد الحكم بجواز ذلك لمن حُبس عن الكسب لعياله كما تقدم.

وكذلك أفتى الشّيخ أبو إسحاق الشيرازي، أبا الحسين أحمد بن محمَّد بن عبدالله البغدادي المعروف بابن النّقّور، بجواز أخذ الأجرة، لكون أصحاب الحديث يمنعونه عن الكسب لعياله[6]، فكان يأخذ كفايته[7]، ولكن الأخذ في المتأخِّرين أكثر[8].

بل من الأئمّة من ترخّص في الأخذ مع عدم الحاجة، كما في ترجمة «هشام بن عمّار بن نصير السُّلمي الشاميّ» (ت ٢٤٥هـ) قال محمَّد بن أحمد بن راشد بن معدان الأصبهاني: سمعت محمَّد بن مسلم بن وارة

---

(١) هو: دعلج بن أحمد بن دعلج السجستاني البغدادي التاجر، ذو الأموال العظيمة. انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨٧ ـ ٣٩٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٠ ـ ٣٥).

(٢) هو: جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمَّد بن الفرات المعروف بابن حنزابة الوزير. انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٨٤ ـ ٤٨٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٢٤٤).

(٥) انظر الروايات عنهم في «الكفاية» (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

(٦) انظر «علوم الحديث» (ص١٣١).

(٧) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٩٥).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٩٣).

الرّازي يقول: «عزمت زماناً أن أُمسِك عن حديث هشام بن عمّار لأنّه كان يبيع الحديث»[1].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «العَجَب من هذا الإمام مع جلالته كيف فَعَل هذا، ولم يكن محتاجاً، وله اجتهاده»[2].

وقد استُدِلَّ لمن يأخذ بما يلي:

أولاً: قياسُ أخذ الأجرة على التّحديث على أخذها لتعليم القرآن، فقد جوَّز أخذَها على تعليمه الجُمهور[3]، لقوله ﷺ: «إنّ أحقّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»[4].

ثانياً: قياسُه على جواز أخذ الوصيّ الأجرة من مال اليتيم إذا كان فقيراً، أو اشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوعٍ عليه لظاهر القرآن[5].

وقد منع قوم هذا الصّنيع، واعتبروه من خوارم المروءة، منهم:

١ ـ الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت ١٣٨هـ)، قال إبراهيم بن محمَّد الصَّيدلاني: كنت في مجلس إسحاق بن راهويه، فسأله سلمة بن شبيب عن المحدِّث يحدِّث بالأجر؟ قال: «لا يُكتب عنه»[6].

٢ ـ الإمام أحمد بن محمَّد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، قال سلمة بن

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٢٦).

(٣) انظر «المغني» (٨/ ١٣٦ ـ وما بعدها) «فتح الباري» (٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الطب ـ باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب (١٠/ ١٩٨ ـ ١٩٩/ رقم ٥٧٣٧) من حديث عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ. وانظر كلام الحافظ ابن حجر عليه. و«فتح المغيث» (٢/ ٩٦).

(٥) «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨). وقوله: «لظاهر القرآن» يشير به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].

(٦) «الكفاية» (ص ١٥٤).

شبيب: سُئل أحمد بن حنبل: أيكتب عمّن يبيع الحديث؟ قال: «لا ولا كرامة»[1].

٣ ـ الإمام أبو حاتم محمَّد بن إدريس الرّازي (ت٢٧٧هـ)، قال أحمد بن بندار بن إسحاق الهمذاني: سمعت أبا حاتم الرّازي ـ وسُئل عمّن يأخذ على الحديث؟ ـ قال: «لا يُكتب عنه»[2].

وقد علّل الخطيبُ البغداديّ وجهَ المنع بقوله: «إنما مَنَعوا من ذلك تنزيهاً للرَّاوي عن سوء الظنّ به، لأنّ بعض من كان يأخذ الأجرَ على الرّواية عُثِر على تَزَيُّدِه، وادّعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يُعطى...»[3].

كما علّل بعضهم بمراعاة مصلحة طلبة العلم، ونشر السنّة، فقال: «قد عُلم أنّ حِرْصَ طلبة العلم قد فَتَر، لا بل قد بَطَل، فينبغي للعلماء أن يحبِّبوا لهم العلم، وإلاّ فإذا رأى طالبُ الأثر أنّ الإسناد يُباع، والغالبُ على الطلبة الفقر، ترك الطّلب، فكان هذا سبباً لموت السنّة، ويدخل هؤلاء في معنى الذين يصدُّون عن ذكر الله...»[4].

والخلاصة أنّ مجرّد الأخذ على التّحديث ليس فيه ما يوجب غمز الرَّاوي، وتركَ الرّواية عنه، وهذا ظاهرُ صنيع جمهور أئمّة الحديث، لما يلي:

أولاً: توثيقُهم لمن كان يأخذ على التّحديث أجراً، كأبي نُعيم الفضل بن دُكين[5]، وعفان بن مسلم الصفّار[6]، وهشام بن

---

(١) «الكفاية» (ص ١٥٤).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) انظر «فتح المغيث» (٢/٩٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٠٤ ـ ٢١٦).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢٠/١٦٤ ـ ١٧٤).

عمّار[1]، ويعقوب بن إبراهيم الدّورقي[2]، وبحشل أحمد بن عبد الرّحمن بن وهب المصريّ[3]، وعلي بن عبد العزيز البغويّ[4]، وغيرهم.

ثانياً: إخراج صاحبي «الصّحيحين» أحاديثَ رجالٍ كانوا يأخذون الأجر على التّحديث، من أمثال أبي نُعيم الفضل بن دُكين، وعفّان بن مسلم، ويعقوب بن إبراهيم الدّورقي، وغيرهم.

ثالثاً: ثُبوت توثيق بعض من روي عنه القول بالمنع، لبعض من ثَبَت أنّه يأخذ على الحديث أجراً، فمن ذلك أنّ الإمام أحمد وثّق أبا نُعيم الفضل بن دكين في غير ما روايةٍ، منها:

أ ـ ما رواه يعقوب بن شيبة قال: سمعت أحمد بن محمَّد بن حنبل، وقد ذَكره (يعني: أبا نعيم) فقال: «أبو نعيم يُزاحَم به ابنَ عيينة»، فناظره إنسانٌ فيه وفي وكيع، فجعل يميل إلى أنْ يَزعُمَ أنّه أثبت من وكيع، فقال له الرّجل: «وأيّ شيءٍ عند أبي نُعيم من الحديث، ووكيع أكثر روايةً وحديثاً» فقال: «هو على قلّة ما روى أَثْبَت من وكيع»[5].

ب ـ وروى عنه أبو بكر المرُّوذي قوله: «يحيى، وعبد الرحمٰن، وأبو نُعيم الحجّة الثّبْت، وكان أبو نُعيم ثبتاً»[6].

---

(1) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٤٧ وما بعدها).

(2) انظر «المصدر نفسه» (٣٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤). وقال فيه النسائي: «ثقة»، وقد روى عنه في «سننه» حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ : «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثمَّ يغتسل فيه» قال في آخره: «كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار» «سنن النسائي» ـ الطهارة ـ باب: الماء الدائم ـ (١/ ٥٢/رقم ٥٨). وانظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٨).

(3) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٧ ـ ٣٩١).

(4) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٦)، و «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(5) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(6) «رواية المروذي» (ص٤٧).

ج ـ و قال عبد الصّمد بن سليمان البلْخي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ما رأيتُ أحفظَ من وكيع، وكفاك بعبد الرّحمن إتقاناً، وما رأيت رجلاً أروى من غير محاباة، ولا أشدَّ تَثَبُّتاً في أمر الرّجال من يحيى بن سعيد، وأبو نُعيم أقلُّ الأربعة خطأً»، قلت: «يا أبا عبد الله، يُعطَى فَيَأخذ»، قال: «أبو نعيم عندي صدوقٌ ثقة، موضعٌ للحجّة في الحديث»[١].

كما جاء عنه توثيقه لعفّان بن مسلم في غير ما رواية، منها:

أ ـ قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبدالله عن عفّان؟ فقال: «عفان، وحَبَّان، وبهز، هؤلاء المتثبّتون»، قال: قال عفّان: «كنت أُوقف شعبةَ على الأخبار»، قلت له: «فإذا اختلفوا في الحديث يُرجَع إلى من منهم؟»، قال: «إلى قول عفّان، هو في نفسي أكبر، وبهز أيضاً، إلاّ أنّ عفّان أضبط للأسامي، ثمّ حَبَّان»[٢].

ب ـ وقال الحسن بن محمّد الزّعفراني: قلت لأحمد بن حنبل: «من تابع عفان على حديث كذا وكذا؟» قال: «وعفّان يحتاج إلى أن يتابعه أحد؟!» ـ أو كما قال»[٣].

ج ـ وقد لازمه عشر سنين[٤]، ولا يكون هذا إلاّ مع الرّضا له والاطمئنان إليه.

وكذا الشّأن بالنسبة لأبي حاتم ـ رحمه الله ـ فإنّه مع إطلاقه القولَ بمنع الكتابة عمّن يأخذ الأجرة على التّحديث، فقد وثق عفّان بن مسلم وهو ممّن يَأخذ، فقال فيه: «ثقة مُتقن متين»[٥].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٠٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٤)، وفيه (عفانا) بالتنوين، والصواب عدمه، كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٩).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٣٥).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠).

وقال أيضاً في هشام بن عمّار: «صدوق»[1].

وقال مثل ذلك في يعقوب بن إبراهيم الدّورقي[2].

ولذلك جمع الحافظ السّخاوي بين صنيعيْهما هذا، وبين ما تقدم من إطلاقهما عدمَ الكتابة عمّن يأخذ الأجر على التّحديث، فقال: «فَيُمكن الجمعُ بين هذا وإطلاقِهما ـ كما مضى أولاً ـ عدمَ الكتابة، بأنّ ذلك في حقّ من لم يبلغ هذه المرتبة في الثّقة والتثبّت، أو الأخذ مختلِفٌ في الموضعين، كما يُشعر به السّؤال لأحمد هناك»[3].

ولفظ السّؤال ـ كما مر ـ : «أيكتب عمّن يَبيع الحديث؟»، ففيه ما يُشعر بأنّه قَصَد بالمنع من اتخذ هذا الصّنيع وسيلةً للتكسُّب وجمعِ المال، وليس لسدّ الحاجة، ودفع الفقر عن نفسه، ولا شكّ أنّ هذا أفحش من مجرّد الأخذ للحاجة و الاقتيات.

وهذا الذي يتفق مع ما تقدَّم من توثيقه لأبي نعيم، مع قول عبد الصّمد بن سليمان له: «يا أبا عبدالله يُعطَى فيَأخذ»، فيُصرُّ على قوله: «أبو نُعيم عندي صدوقٌ ثقة، موضعٌ للحجّة في الحديث». والله أعلم.

المبحث الثالث
ضوابط مسألة الابتداع

البدعة: هي «طريقة في الدّين مخترعة تُضاهي الشّرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبّد لله سبحانه وتعالى»[4]، وهذه بدعة في التعبد.

وأما الابتداع في الاعتقاد: فهو اعتقاد ما هو خلاف المعروف عن

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٦٧).
(٢) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٠٢).
(٣) «فتح المغيث» (٢/ ٩١).
(٤) «الاعتصام» (١/ ٣٧).

النبي ﷺ [أو أصحابه] لا بمعاندة بل بنوع شبهة[1].

وقد نصّ الأئمة على أنّ البدعة من أسباب الطعن في الرّاوي[2]، وهذا حكم عامٌّ يتقيّد بضوابط عِدَّة، نبَّه إليها الحافظ الذّهبيّ تصريحاً وتلميحاً، وبيان تلك الضوابط في المطالب التالية:

المطلب الأول: مراعاة أثر البيئة في تكوين العقيدة:

قال في ترجمة «معاوية بن أبي سفيان بن أُميّة الأُموي رضي الله عنه» (ت٦٠هـ): «وخَلَفَ معاويةَ خلقٌ كثيرٌ يحبونه، ويتغالون فيه، ويُفضّلونه، إمّا قد ملَكَهم بالكرم والحِلْم، والعطاء، وإمّا قد وُلِدوا في الشّام على حبّه، وتربّى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعةٌ يسيرة من الصّحابة، وعددٌ كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهلَ العراق، ونشؤوا على النّصب، نعوذ بالله من الهوى. كما قد نشأ جيش علي - رضي الله عنه - ورعيته - إلاّ الخوارج منهم - على حبّه والقيام معه، وبُغْض من بغَى عليه، والتبرّي منهم، وغلا خلقٌ منهم في التشيّع، فبالله كيف يكون حالُ من نشأ في إقليم لا يكاد يُشاهِد فيه إلا غالياً في الحب، مُفْرِطاً في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟ فنحمد الله على العافية، الذي أوْجدَنا في زمانٍ قد انمحص فيه الحق، واتّضح من الطّرفين، وعَرفنا مآخذ كلّ واحد من الطّائفتين، وتَبصّرْنا فَعَذَرْنا، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحّمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمَنا الله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[3]، وترَضّينا أيضاً عمن اعتزل الفريقين، كسعد بن أبي وقّاص، وابن

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/٣٠٣).

(٢) انظر «الكفاية» (ص١٢٠وما بعدها)، وانظر: تقسيم البدعة بحسب إخلالها بالدين في «هدي الساري» (ص٣٨٥)، و «نزهة النظر» (في الموضع السابق)، و «معارج القبول» (٢/٦١٦ ـ ٦١٧)، و «التنكيل» (١/٤٢ وما بعدها).

(٣) [سورة الحشر: ١٠].

عمر، ومحمد بن مَسلمة، وسعيد بن زيد، وخلق. وتبرّأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا علياً، وكفَّروا الفريقين، فالخوارج كلاب النّار، قد مَرَقُوا من الدّين، ومع هذا فلا نقطع لهم بخلود النار، كما نقطع به لعبدة الأصنام والصُّلبان»[1].

وقال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنّة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التّشيُّع»[2].

قال الذهبي: «كان إظهاره لمناقب الإمام عليّ بالبصرة لمكان أنّهم عثمانيَّة، فيهم انحرافٌ عن عليّ»[3].

ونقل في ترجمة «بكر بن عبدالله بن عمرو المزني» قولَ عبدالله بن بكر: أخبرتْني أختي قالت: «كان أبوك قد جعل على نفسه أن لا يسمع رجلين يتنازعان في القدر، إلاّ قام فصلّى ركعتين»[4].

علّق عليه بقوله: «هذا يدلّ على أنّ البصرة كانت تغلي في ذلك الوقت بالقدر، وإلاّ فلو جعل الفقيه اليوم على نفسه ذلك، لأوشك أن يبقى السّنة والسّنتين، لا يسمع متنازعين في القدر ولله الحمد، ولا يتظاهر أحدٌ بالشّام ومصر بإنكار القدر»[5].

هكذا يُصوِّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حالةَ تلك البلاد؛ الشّام والعراق، في تلك الحقبة من الزمن، وما استقر في كلٍّ منهما من العقائد، بحيث لا يكاد يخرج منها ناشئٌ، بل يتربَّى عليها الصّغار، ويَشِيب الكبار، فمن عاش في مثل تلك الظّروف، وجانبَ الصّواب بحكم تأثير البيئة عليه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/١٢٨).
(٢) «تاريخ بغداد» (١١/٤٦٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٧).
(٤) انظر «حلية الأولياء» (٢/٢٢٥).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٣٣).

والتّربية التي تلقّاها من بيته، فإنّه معذورٌ في ذلك إن شاء الله وخطؤه مغفور.

كما صوّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ الحالة المُرْدِيَة التي عاشتْها الأمّةُ الإسلامية في ظلّ حكم الدّولة العُبيدية الخبيثة في المغرب، والدّولة البُويهية بالمشرق.

فالدّولة العُبيدية قامتْ على يد مؤسّسِها «عُبيد الله المهديّ أبي محمّد» من سنة ستين وثلاث مئة[1]، وعملت على نشر الشّرك والغلوّ في الصّالحين، وقَلْبِ الدّين ظهراً لبطن، وغيرِ ذلك من أنواع البدع، وألوان الفَسَاد، وفيما يلي نصوصٌ من كلام الذّهبيّ في تشخيص هذه الصّورة:

١ ـ قال في ترجمة «عُبيد الله المهدي أبي محمّد»: «أولُ من قام من الخلفاء الخوارج العُبيدية الباطنية، الذين قَلَبُوا الإسلام، وأعلنوا بالرّفض، وأبطنوا مذهب الإسماعلية، وبثوا الدّعاة يستغوون الجَبَلِيَّة، والجَهَلَة»[2].

٢ ـ وقال: «وفي سنة ستين وثلاث مئة... تملّك بنو عُبيد مصرَ والشام، وأذّنُوا بدمشق بحيَّ على خيرِ العمل، وغَلَت البلادُ بالرّفض شرقاً وغربا، وخَفِيت السنّة قليلاً»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمّد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النّابُلسي» (ت٣٦٣هـ): «لا يوصف ما قَلَبَ هؤلاء العُبيدية الدين ظهراً لبطن، واستولَوا على المغرب، ثمّ على مصر والشام، وسَبُّوا الصحابة»[4].

٤ ـ وقال: «وقد كان الرّفض علانيةً بدمشق، في سنة أربع مئة»[5].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/١١٦ ـ ١١٧).
(٢) «المصدر نفسه» (١٥/١٤١).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥/١١٦ ـ ١١٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٦/١٤٩).
(٥) «المصدر نفسه» (١٥/١٣١).

٥ ـ وقال في ترجمة «عَضُد الدولة»: «فنحمد الله على العافية، فلقد جرى على الإسلام في المئة الرّابعة بلاءٌ شديدٌ بالدّولة العُبيدية بالمغرب، وبالدّولة البُوَيْهية بالمشرق، وبالأعراب القرامطة، فالأمر لله تعالى»[١].

٦ ـ وقال: «ولقد لقي المسلمون من العُبيدية، المغاربة أعظمَ البلاء في النفس والمال، والدّين، فالأمر لله»[٢].

وهكذا استمرت سطوة الدّولة العُبيْدية إلى عصر المُسْتعلي بالله أحمد بن المستنصر بالله، الذي قام بعد أبيه سنة سبع وثمانين وأربع مئة، قال الحافظ الذّهبي: «وفي أيامه وَهَتْ الدّولة العُبيدية، واختلَّتْ قواعدُها، وانقطعتْ الدّعوة لهم من أكثر مدائن الشّام...»[٣].

ثمَّ زالت في أيّام المستضيئ بالله، وذلك سنة ٥٦٧هـ[٤].

قال الحافظ الذّهبيّ يصف عقيدة هذا الملك، وما صار إليه أمرُ الدّين في أيامه: «وكان يطلب ابن الجوزي، ويأمره أن يعظ بحيث يَسْمع، ويميل إلى مذهب الحنابلة، وضَعُفَ بدولته الرَّفض ببغداد، وبمصر، وظهرت السنّة، وحصل الأمن، ولله المنة»[٥].

وقد جمع الحافظ الذّهبيّ الملوكَ العُبيدية في سرْدٍ واحدٍ، مُخِلاً بذلك نظامَه الطَبَقِيَّ الذي يسير عليه في كتابه (سير أعلام النبلاء)، ونبَّه إلى علّة ذلك، وهو التّأمّل في هذه الدّولة، فقال: «أعجبني سرْدُ هؤلاء الملوك العُبيدية على التّوالي ليتأمّله النّاظر مجتمِعاً»[٦].

ولقد لقي علماء أهل السنّة والجماعة، في ظلِّ هذا الحكم الباطنيّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٥٢).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٥٥).

(٣) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٩٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٧٠).

(٥) «المصدر نفسه» (٢١/ ٧٠).

(٦) «المصدر نفسه» (١٥/ ٢١٥).

اضطهاداً كبيراً، ولاحَقَتْهُم الدّولة بالقتل، والتّنكيل، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما حصل للقاضي محمَّد بن الحُبُلِي، لما امتنع أن يَنساق إلى رأي الدّولة في الإفطار بالحساب، دون اعتبار رؤية الهلال، فكان جزاؤه التّعليق في الشّمس حتى الموت، ثمّ صَلْبه[١].

ب ـ وما حصل للحافظ أبي إسحاق الحبَّال إبراهيم بن عبدالله، في عهد المستنصر بالله معدّ بن علي بن الحاكم، مِنْ مَنْعِه التّحديث، وتهديدِه بالقتل إن لم يمتنع، قال الحافظ الذّهبي: «وكان سبُّ الصحابة فاشياً في أيّامه (يعني: المستنصر بالله)، والسنّة غريبة مكتومة، حتى إنّهم منعوا الحافظ أبا إسحاق الحبّال من رواية الحديث، وهدَّدوه، فامتنع»[٢].

وقال في موضعٍ من ترجمته: «وكانت الدّولة الباطنية قد منعوه من التّحديث، وأخافوه، وهدَّدوه، فامتنع من الرّواية، ولم ينتشر له كبيرُ شيءٍ»[٣].

ثمَّ نقل قولَ القاضي أبي عليٍّ الصَّدفي: «مُنِعتُ من الدّخول إليه إلاّ بشرطٍ أن لا يُسْمِعَني، ولا يَكْتبَ إجازة، فأولُ ما فاتحتُه الكلام خلَّط في كلامه، وأجابني على غير سؤالي، حَذَراً من أن أكون مدسوساً عليه، حتى بسطْتُه، وأَعْلمتُه أنّي أندلسيٌّ أريد الحجّ، فأجاز لي لفظاً، وامتنع من غير ذلك».

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ مُعَلِّقاً على هذه الحكاية ـ : «قَبَّح الله دولةً أماتت السنّة، ورواية الآثار النبوية، وأَحْيَت الرَّفض والضلال، وبثَّت دعاتها في النواحي تُغوي النّاس، ويدعونهم إلى نحلة الإسماعيلة، فبِهِمْ ضلّتْ جبَلِيَّة الشّام، وتعثّروا، فنحمد الله على السّلامة في الدّين»[٤].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٧٤).
(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٩٦).
(٣) «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٩٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٩٧).

ج ـ ثمَّ ما حصل لمحمّد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النّابلسي، من سَلْخه لقيامه بأمر السنّة[1].

ولقد اشتدَّ خوفُ العلماء من هذه الدّولة الباطنيّة، إلى أن جعل بعضَهم يغَيِّرُ من نسبته، وبعضَهم كنيتَه، ويُداريهم بعضُهم طلباً للسّلامة من القتل، أو التّنكيل:

أ ـ ففي ترجمة «الوليد بن بكر بن مخلد أبي دبار الأندلسي الغَمْري» نقل الحافظ الذّهبيّ عن الحسن بن شُريح قوله: «هو عُمَري، ولكن قَدِمَ إلى إفريقية فنَقَطَ العَيْنَ حتى يَسلَم، وكان مؤدِّبي، وقال لي: «إذا رجعتُ إلى الأندلس جعلتُ النُّقْطَة ضمَّة»[2].

ثمَّ علّق الذّهبيّ على هذا بقوله: «فعلَه خوفاً من الدّولة العُبيدية»[3].

وقد كان هذا الرجل ـ كما وصفه الخطيب البغدادي ـ «ثقة، أميناً، أكثرَ السَّماع والكتابَ في بلده، وفي الغُرْبة»[4].

ب ـ وفي ترجمة «محمَّد بن عوف بن أحمد بن محمَّد المزني أبي الحسن الدمشقي» (ت ٤٣١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وقد كان تكنَّى قديماً بأبي بكر، فلمّا مَنَعَتِ الدّولة العُبيدية من التكنّي بذلك، تكنَّى بأبي الحسن»[5].

وقال: «ولم يَكُن يُوجد بمصر منذ تملّك بنو عُبيد أحدٌ يُكنّي بأبي بكر، وكانت الدّنيا تَغْلي بهم رفضاً وجهلاً»[6].

ج ـ وفي ترجمة «عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري» (ت٤٠٩هـ)

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٦/١٤٨ ـ ١٤٩).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (١٧/٦٦).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٠).
(٦) «المصدر نفسه» (١٧/ ٤٥٣).

قال أبو الوليد الباجي: «عبد الغني بن سعيد حافظٌ مُتقن، قلت لأبي ذرّ الهَرَوي: أخذتَ عن عبد الغني؟ فقال: لا إن شاء الله، على معنى التّأكيد، وذلك أنّه كان لعبد الغني اتّصالٌ ببني عُبيد، يعني: أصحابَ مصر»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «اتّصاله بالدّولة العبيدية كان مداراةً لهم، وإلاّ فلو جمحَ عليهم لاستأصله الحاكم، خليفةُ مصر، الذي قيل: إنه ادّعى الإلهية، وأظنّه وَلِيَ وظيفةً لهم، وقد كان من أئمّة الأثر، نشأ في سنّة واتباع، قبل وجود دولة الرَّفض، واستمرّ هو على التمسك بالحديث، ولكنَّه دَارَى القوم، وداهنَهم، فلذلك لم يُحِبَّ الحافظ أبو ذر الأخذ عنه»[2].

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ، إلى اختلاف النّاس إلى ثلاث فئات تجاه تأثير البيئة:

الفئة الأولى: من أثرّت البيئة في عقيدته باطناً وظاهراً:

أشار الحافظ الذّهبيّ إلى ذلك:

١ - في ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي النّخعيّ الكوفيّ» (ت ١٧٧هـ): قال: «فيه تشيّع خفيف على قاعدة أهل بلده»[3].

٢ - وفي ترجمة «وكيع بن الجرَّاح بن مَلِيح الرُّؤاسي الكوفيّ» (ت١٩٧هـ) سئل الإمامُ أحمد - رحمه الله - : «إذا اختلف وكيع وعبد الرّحمن بن مهدي بقول من تأخذ؟»، فقال: «عبد الرّحمن يُوافق أكثر، وخاصّة في سفيان، كان مَغنِياً بحديث سفيان، وعبدالرّحمن يَسْلَمُ عليه السّلف، ويجتنب شرب المسكر. . .»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٧٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٧١).

(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٢٠٢)،.

(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٨، ٢/ ١٧٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٤) وكذلك المخطوط منه (٣/ ١٤٦٥). وجاءت العبارة في هذه المواضع كلّها هكذا: «يَسْلَم عليه السلف»، ووردت عند الحافظ الذّهبيّ بلفظ «يسلم منه السّلف» في موضعين من «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٣، ١٥٤)، ولعلّ العبارة وردت في الأصل=

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت يحيى بن معين قال: «رأيت عند مروان بن معاوية، لوحاً فيه أسماء الشّيوخ، فلانٌ رافضي، وفلان كذا، وفلان كذا، ووكيع رافضيّ»، قال يحيى: فقلت له: «وكيع خير منك» قال: «منّي؟»، قلت: «نعم!»، قال: «فما قال لي شيئاً، ولو قال لي شيئاً لوثب أصحابُ الحديث عليه»، قال: فبلغ ذلك وكيعاً، فقال: «يحيى صاحبنا»، قال: «فكان وكيع بعد ذلك يعرف لي ويُوجب»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «مرّ قول أحمد: «إنّ عبد الرّحمن يسلم منه السلف»، والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيّع يسير، لا يضرّ إن شاء الله، فإنه كوفيّ في الجملة، وقد صنّف في فضائل الصّحابة، سمعناه قدَّم فيه بابَ مناقب عليّ على مناقب عثمان، رضي الله عنهما»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «عبيد الله بن موسى بن بَاذَام العبْسي مولاهم الكوفيّ» (ت٢٢٧هـ) قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «كان عبيد الله بن موسى محترقاً شيعياً جاز حديثُه»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «كان صاحبَ عبادةٍ وليل، صحب حمزة[4]، وتخلّق بآدابه إلاّ في التشيّع المشؤوم، فإنّه أخذه عن أهل بلده المؤسَّس على البدعة»[5].

٤ ـ وقال في ترجمة «علي بن المحسن بن علي بن محمَّد التنوخي» (ت٤٤٧هـ)، قال الخطيب البغدادي: «وكان قد قُبِلت شهادتُه عند الحكام

= بلفظ «عليه» لاتفاق ذينك المصدرين عليه، ولفظ «منه» تعديلٌ من الذّهبيّ لأنّه أقرب إلى صواب المعني، والله أعلم.

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٠٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٤).

(٣) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٥/ ٤٧٩).

(٤) هو: حمزة بن حبيب الزيات القارئ الكوفي، التميمي مولاهم.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٥). وسيأتي بيان درجة تشيّعه في (ص٢٩٤، ٣٦١).

في حداثته، ولم يزل على ذلك مقبولاً إلى آخر عمره، وكان متحفِّظاً في الشّهادة، محتاطاً، صدوقاً في الحديث»[١].

وقال أبو الفضل بن خيرون: «قيل: رأيُه الرَّفض والاعتزال»[٢].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معتذراً له ـ : «نشأ في الدولة البُوَيْهية، وأَرْجاؤها طافحة بهاتين البدعتين»[٣].

الفئة الثانية: من تَغَلّب على تأثير البيئة باطناً لا ظاهراً:

ومن أمثلة ذلك: «علي بن موسى بن السمسار الدّمشقي» (ت٤٣٣هـ) قال فيه أبو الوليد الباجي: «فيه تشيّع يُفْضي به إلى الرَّفض، وهو قليل المعرفة، في أصوله سُقْم»[٤].

قال الحافظ الذّهبي: «ولعل تشيّعه تَقِيَّة لا سَجِيّة، فإنّه من بيت الحديث، ولكن غَلَتِ الشام في زمانه بالرّفض، بل ومصر والمغرب، بالدولة العُبيدية، بل والعراق، وبعض العجم بالدّولة البُويهية، واشتدَّ البلاء دهراً، وشمَخَتِ الغلاةُ بأنفها، وتَوَاخَى الرَّفض والاعتزالُ حينئذ، والناسُ على دين الملك، نسأل الله السّلامة في الدّين»[٥].

وهذا العذر الذي قاله الحافظ الذّهبيّ في حقّ هذا العالم مقبول، نظراً لما تقدم من بيان حال هذه الدّولة، وما عاناه العلماء، وبخاصّة أهل السنة، من اضطهاد، وظلم، بل وقتل، كما تقدّم تفصيله، فيجوز أن يكون ما أشار إليه الباجي من اعتقاده الرَّفض، والاعتزال ـ إن ثبت ذلك عنه ـ إنما كان منه في الظّاهر لا في الباطن، خشيةَ أن يصيبه مكروه من الحكّام، والله أعلم.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٥).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٥٠).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٧/ ٥٠٧).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

الفئة الثالثة: من تغلَّب على تأثير البيئة باطناً وظاهراً:

وهم على قسمين:

القسم الأول: من تغلَّب على تأثيرها بسلوك نهج أهل السنة:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة «هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي» (ت٢٤٥هـ) قال محمد بن الفيض الغساني: «كان هشام بن عمّار يُرَبِّع بعلي رضي الله عنه»[1].

فقال الذهبي: «خالف أهل بلده، وتابع أئمة الأثر»[2].

وقد يَخْرج الرّجل عن تأثير بيئته، لكونه خرج عنها، إلى بيئة أخرى مختلفة عن بيئته، فيتأثر بالواقع الموجود في تلك البيئة، مثاله ما جاء في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري الكوفيّ» (ت١٦١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «قد كان سفيان رأساً في الزهد، والتّأله، والخوف، رأساً في الحفظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائِم، من أئمّة الدّين، واغْتُفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيّع يسير، كان يُثَلِّث بعلي، وهو على مذهب بلده أيضاً في النّبيذ، ويقال: رجع عن كلّ ذلك...»[3].

وما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ في هذا النصّ من ترك سفيان التشيّع، قد جزم به في موضع آخر[4] عن زيد بن الحباب قال: «خرج سفيان إلى أيوب وابن عون، فترك التشيّع».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٣).

(٢) «المصدر نفسه» (١١/ ٤٣٣).

(٣) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٥٣). وما أدري لماذا مَرَّضه الذّهبيّ في النقل السّابق، ولم أقف على إسناده لأعلم درجته، ويلاحَظ أنّه مَرَّض تركَه النبيذ أيضاً مع ثبوت ذلك، ولعل هذه تكون قرينةً تدلّ على عدم إرادة التّضعيف في صنيعه هذا. والله أعلم.

وكذلك قد ثبت أنّه تَرَكَ النّبيذ، ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وذكر سفيان ـ «أمّا إنّه فقد فارقني على أن لا يشرب النبيذ»[1].

ب ـ وروى الحسين بن الحسن، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: «كان سفيان يرخّص في شرب النّبيذ، وأشهد له لقد رأيته لا يأخذه، وَوُصِف له دواء، فقيل له: نعمل لك نبيذاً، قال: لا، ائتوني بعسل»[2].

ولذلك كان إذا سُئل عن النّبيذ يقول: «كُلْ تمراً واشرب ماءً يَصِر في بطنك نبيذاً»[3].

فكأنّه يقول: لا حاجة لك إلى هذا النّبيذ المختلف فيه، وإن كان ولا بدّ فكُلْ تمراً، ثمّ اشرب ماءً يَصِرْ ذلك في بطنك النّبيذ الذي أنت تريده. والله أعلم.

وهذا الإمام وإن كان قد تأثر ببيئته في بداية أمره، ونشأ على موروث بلده، إلاّ أنّه استطاع أن يخرج عن هذا التأثير، لما فارق هذه البيئة، وذهب إلى البصرة، حَسب ما تفيده رواية زيد بن الحباب.

وليس فقط هذان الإمامان اللّذان استطاعا أن يَقْهرا عاملَ بيئتهما، بل هناك جماعةٌ من أئمّة الحديث عاشوا في هذه البيئة، وقضوا حياتهم بين أبنائها، ومع ذلك لم يذكر عنهم من التشيّع المهيمن على تلك البيئة في ذلك الوقت، فمنهم ـ مثلاً: إبراهيم بن يزيد التيمي مولاهم، وإبراهيم بن يزيد النّخعي، وأبو إسحاق السّبيعي، وغيرهم كثير.

القسم الثاني: من تغلّب على تأثيرها باعتقاد بدعة أخرى نقيض ما في تلك البيئة:

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٩٤، ٢/ ٣٥١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٣).
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٥٧).

فمن هؤلاء[1]:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عُثمان بن عاصم بن حَصِين أبي حَصِين الأسدي الكوفيّ» (ت١٢٨هـ)، وثّقه الإمام عبد الرحمان بن مهدي[2]، والإمام يحيى بن معين[3]، وأبو حاتم الرازي[4]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[5]، وغيرهم.

وجاء في «التاريخ الكبير»[6] عن إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا يحيى بن آدم، حدّثنا أبوبكر (هو ابن عياش)، سمعت أبا حَصين: ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فَنَعَق به ـ يعني أبا إسحاق ـ يعني: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» ـ فاتّبعه على ذلك ناسٌ».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ : «الحديث ثابت بلا ريب، ولكن أبو حَصين عثمانيّ، وهذا نادرٌ في رجلٍ كوفيٍّ»[7].

ولا ريب أنّ إنكار أبي حَصِين لهذا الحديث وحده لا يُسوّغ الحكمَ عليه بأنّه عُثماني، إذ من المعروف أنّ أهل السنّة يُنكرون على الشّيعة قولهم بالوصية لعليّ ـ رضي الله عنه ـ بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، ومن المعلوم أيضاً، أنّ من أدلّة من يقول بها هذا الحديث، فيَرُدُّ عليهم من أهل السّنة من لا يرى ثُبوت هذا الحديث بإنكاره وردِّه، ولا يعني هذا إطلاقاً أنّه بإنكاره للحديث صار ناصبياً معادياً لعليٍّ رضي الله عنه، بل غايته إبطال ما يراه باطلاً.

---

(١) أذكر هؤلاء بناء على ما حكاه الحافظ الذّهبيّ عنهم، وإلاّ فهو متعقّب فيما نسب إلى بعضهم. والله أعلم.

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٠).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ١٦١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨٨).

(٦) (٦/ ٢٤١).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤١٥).

ولهذا فيُمكن القول بأنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد أمراً آخر غير ما تقدّم في الحكم على أبي حَصِين بأنه عثماني، ولعلّ ذلك المعتَمَد يكون قول الحافظ العجلي فيه: «أبو حَصِين الأسدي كوفيّ ثقة، وكان عثمانيا، رجلاً صالحاً. . .»[1].

وهذا القول يُعارَضُ بقوله الآخر: «أبو حَصِين كان شيخاً عالياً، وكان صاحبَ سنة»[2].

ولم أجد من تابع العجليَّ في قوله: «كان عثمانياً»، بل كلّ من ذكره إنما يحكي فيه بيان مرتبته من حيث الجَرْحُ والتّعديل، وقد تقدّم ذكرُ من وثّقه من الأئمّة، ولم يُذكَر عن أحدٍ منهم أنّه وصفه بكونه عثمانياً.

وقد جاءت عن الشّعبي عامر بن شُرَاحيل، رواياتٌ تدلُّ على تبجيله له، ورغبته في الجلوس إليه، منها:

١ ـ قال سفيان بن سعيد، عن أبي عبدالله بن أبي السَّفر: سُئل عامر لما حضرته الوفاة بمن تأمرنا؟ قال: «ما أنا بعالم، ولم أترك عالماً، وإنّ أبا حَصين لرجلٌ صالح»[3].

٢ ـ وفي رواية: قيل للشّعبي: من تُخَلِّف بعدك؟ قال: «ما أنا بفقيه، وما أُخَلِّف فقيهاً، وإنّ عثمان بن عاصم رجل صالح»[4].

٣ ـ وروى سفيان بن عيينة، عن سليمان بن أبي سليمان الشّيبانيّ قال: دخلتُ مع الشّعبي المسجد، فقال: «انظر هل ترى أحداً من أصحابنا نجلس إليه؟ انظر هل ترى أبا حَصِين؟»[5].

---

(١) «الثقات» (٢/ ١٢٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «الطبقات» (٦/ ٣٢١)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٨١)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٧١).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٨٣).

(٥) «الطبقات» (٦/ ٣٢١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥٣).

فيبعد الحكمُ على مثل هذا بكونه عثمانياً، اعتماداً على قولٍ لأحمد بن عبدالله العجلي قد قال هو نفسُه ما يناقضه.

ثمَّ إنّه قد ورد ما يدلّ على بُعْده عن بني أمية، واختفائه عنهم، وهم مصدر النّصب في ذلك الوقت، فقد قال محمَّد بن عمران الأَخْنَسي، عن أبي بكر بن عيَّاش: «دخلتُ على أبي حَصين، وهو مختفٍ من بني أمية، فقال: إنّ هؤلاء ـ يعني: بني أمية ـ يريدونني على ديني، والله لا أعطيهم إيَّاه أبداً»[1].

ثمَّ إنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لما ذكره في «الكاشف»[2] قال فيه: «ثقة ثبْت صاحب سنة». فاختار هذا القول من بين قولَي العجلي فيه ممّا يدلّ على ترجيحه له.

وكذلك فعل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ، فإنّه قال في «تقريب التهذيب»[3]: «ثقة ثبْت سني»، ولم يتعرض لرميه بالنَّصب. ولعلّ هذا هو الصواب فيه، والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «خالد بن سلمة الفأفاء الكوفيّ» (ت١٣٢هـ)، وثّقه الإمام أحمد[4]، وابن معين[5]، وقال أبو حاتم: «شيخٌ يُكتب حديثُه»[6].

قال الحافظ الذّهبي: «وكان مرجئاً ينال من عليٍّ رضي الله عنه، ...وهو من عجائب الزّمان، كوفيٌّ ناصبي، ويَنْدُرُ أن تجد كوفياً إلاّ هو يتشيّع»[7].

---

(١) جزم به المزّي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).
(٢) (٢/٨).
(٣) (ص٣٨٤).
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٨٣).
(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٣٥).
(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

ففي هذا القول إشارةٌ من الذّهبيّ إلى أنّ هذا الرّاوي استطاع أن يتغلب على عامل البيئة وتأثيرها في تكوين اتجاهه العَقَدي، فبينما كان الاتجاه السّائد في المجتمع، والعقيدةُ المسيطِرةُ على أفراده هو التشيّع، يكون خالد بن سلمة يتّجه نحو النّصب، والإرجاء، والنّصب عقيدة مناقضة للتشيّع، وهذا نادرٌ من عجائب الزّمان حسب قول الحافظ الذّهبيّ.

ولعلَّ معتمدَ الحافظ الذّهبيّ في رميه بالإرجاء، والنّصب ما رواه الحافظ ابن عدي بسنده من طريق ابن حُميد، ثنا جَرير قال: «كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً في المرجئة، ويبغض علياً»[1].

لكنّ هذا الإسناد ضعيف جداً[2]، وقد قال ابن سعد «هرب (يعني: خالد بن سلمة) من الكوفة لما ظهرت دعوة بني العباس إلى واسط، فَقُتل مع ابن هبيرة»[3].

وسبب ذلك أنَّ أبا جعفر اتّهمه في أمر ابن هُبيرة، فقتله حين دخل واسط[4].

ولعلَّ هذا ما قوّى الظنّ بنصبه، ولكنّه لا ينهض دليلاً على ذلك. والله أعلم.

---

(١) «الكامل» (٣/ ٢١).

(٢) لأن ابن حميد؛ وهو: محمَّد بن حميد الرازي، قد كذبه جماعة من الأئمة، منهم إسحاق بن منصور، وصالح بن محمَّد الأسدي الحافظ، واتهمه أبو حاتم وغيره من مشايخ الرّي، وقال البخاري: فيه نظر، ولا عبرة بتوثيق من وثّقه فإنّ أهل بلده أدرى بحاله من غيرهم،، فلذلك قال الحافظ الذّهبيّ نفسه: «وثّقه جماعة، والأولى تركه». انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣)، و «سؤالات البرذعي» (٧٣٨ ـ ٧٤٠)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٦٩)، و«الكاشف» (٢/ ١٦٦).

(٣) الطبقات» (٦/ ٣٤٧).

(٤) «تاريخ واسط» (ص٨٩).

المطلب الثاني: مراعاة نوع البدعة:

من المعلوم لكلّ ناظر في كتب العقائد ومقالات الناس، أنّ البدع أنواع، فمنها بدعة التشيّع، وبدعة النّصب، وبدعة الإرجاء، وبدعة القدر، وغير ذلك، وكلّها على مراتب، فهي وإن اشتركت في جنس مسمى البدعة، إلاّ أنّ هناك تفاوتاً بينها يقضي بالتمييز في الحكم على القائل بنوع منها، ومن ثمّ تُعرف مرتبتُه في الرواية قبولاً أو رداً.

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في «الموقظة»[1]: «فإنْ كان كلامهم من جهة معتقَده فهو على مراتب:

فمنهم: من بدعته غليظة.

ومنهم: من بدعته دون ذلك.

ومنهم: الدّاعي إلى بدعته.

ومنهم: الكاف.

وما بين ذلك، فمتى جَمَعَ الغلظ والدعوة تُجُنِّبَ الأخذُ عنه، ومتى جمع الخفّة والكفّ أخذوا عنه، وقَبِلوه.

والغلظ كغلاة الخوارج والجهميّة والرافضة.

والخفّة كالتشيّع والإرجاء.

وأما من استحلّ الكذب نصراً لرأيه كالخطّابيّة، فبالأولى رَدُّ حديثه».

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ في عدّة تراجم إلى هذا الإعتبار، ولَمَّح إلى مراعاة هذا الضابط في التّمييز بين بدعة وأخرى أو خفّة البدعة والغلُو فيها، فمن ذلك:

---

(١) (ص ٦٦ - ٦٧).

بدعة التشيّع:

قد أشار إلى مفهوم التشيّع والنّصب، وضرورة مراعاة مراتبهما، والتمييز بين المتقدمين والمتأخرين في ذلك، فهذه جملة من أقواله في ذلك:

١ - في ترجمة «عبدالله بن قيس أبي موسى الأشعري رضي الله عنه» (ت٤٢هـ) عن الأعمش عن شقيق، قال: «كنا مع حذيفة، جلوساً، فدخل عبد الله، وأبو موسى المسجد، فقال: «أحدهما منافق»، ثمَّ قال: «إنّ أشبه النّاس هدياً ودلاً وسمتاً برسول الله ﷺ عبدُالله»[١].

علّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «ما أدري ما وجه هذا القول سمعه عبدالله بن نمير منه، ثمَّ يقول الأعمش: «حدّثَنَاهُمْ بغضب أصحاب محمَّد ﷺ، فاتخذوه ديناً»[٢].

ثمَّ قال: «رُمي الأعمش بيسير تشيّع فما أدري؟! ولا ريب أنّ غلاة الشيعة يُبغضون أبا موسى رضي الله عنه، لكونه ما قاتل مع علي، ثمَّ لما حكّمه عليٌّ على نفسه عَزَله، وعزل معاوية، وأشار بابن عمر، فما انتظم من ذلك حال»[٣].

٢ - وقال في ترجمة «خالد بن سلمة الفأفاء الكوفيّ» (ت١٣٢هـ): «... وكان النّاس في الصّدر الأوّل بعد وقعة صِفّين على أقسام:

أهل سنّة: وهم أُلو العلم، وهم محبُّون للصحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم، كسعْد، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأُمَم.

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٧١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٩٤)، وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤١٦): حدثني أبو معمر قال: حدثنا عبدالله بن نمير، قال: سمعت الأعمش يقول: «حدثتُ بأحاديثَ على التعجّب فبلغني أنّ قوماً اتخذوها ديناً، لا عُدتُ لشيءٍ منها».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٩٤).

ثمَّ شيعة: يتوالون، وينالون ممن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة.

ثمَّ نواصب: وهم الذين حاربوا علياً يوم صِفِّين، ويُقِرُّون بإسلام علي وسابقيه، ويقولون: خذل الخليفةَ عثمان.

فما علمْتُ في ذلك الزمان شيعيّاً كفَّر معاويةَ وحزبَه، ولا ناصبيّاً كفَّر علياً وحزبَه، بل دخلوا في سبٍّ وبُغض، ثمَّ صار اليوم شيعة زماننا يُكفِّرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً وعدواناً، ويتعدَّون إلى الصّديق، قاتلهم الله.

وأمّا نواصب وقتنا فقليل، وما عَلِمْتُ فيهم من يُكَفِّر عليّاً، ولا صحابيّاً»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني الكوفيّ» (ت١٦٩) قال يعقوب بن سفيان الفسوي: وسعمت الحسن بن الرّبيع قال: قال محمّد بن عبدالله بن إدريس ـ وكان عندنا أفضلَ من أبيه، وكان رجلَ صدقٍ ـ قال: «دخلتُ على وكيع ليقرأ عليّ شيئاً من كتبه، فجرى شيءٌ من ذكر الحَسَن بن صالح، فقلتُ له: ألا تدع حديثه؟ قال: «ولِمَ أدع حديثَه، وهو عندي إمام؟» قال: قلت: «إنه كان لا يترحّم على عثمان»، قال: فقال لي وكيع: «أفتترحّم أنت على الحجّاج؟! أتترحّم على أبي جعفر؟!»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا القول ـ : «**لا بارك الله في هذا المثال**. ومراده: أنَّ تركَ الترحُّم سكوت، والسّاكت لا يُنسب إليه قول، ولكن من سكت عن ترحُّم مثل الشّهيد أميرِ المؤمنين عثمان، **فإنّ فيه شيئاً من تشيّع، فمن نطق فيه بغَضٍّ وتَنَقُّص، وهو شيعيّ جَلْد يُؤَدَّب، وإن ترقَّى إلى الشّيخين بذمّ، فهو رافضي خبيث، وكذا من تعرَّض للإمام عليٍّ بذمٍّ**

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٦).

فهو ناصبي يُعَزَّر، فإن كفَّره فهو خارجيّ مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل، ونحبهم، ونكفّ عما شجر بينهم»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي الكوفيّ» (ت١٧٧هـ) قال عليّ بن خَشْرم: حدّثني حفص بن غياث، قال: سمعت شريكاً يقول: «قُبض النبي ﷺ، واستخلف المسلمون أبا بكر، فلو علموا أنّ فيهم أفضلَ منه كانوا قد غَشُونَا، ثمّ استخلف أبو بكر عمر، فقام بما قام به من الحقّ والعدل، فلمّا حضرتْه الوفاة جعل الأمر شورى بين ستة نفر من أصحاب النبيّ ﷺ، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أنَّ فيهم أفضلَ منه كانوا قد غَشُونا».

قال علي: وأخبرني بعض أصحابنا من أهل الحديث أنه عرض هذا الحديثَ على عبدالله بن إدريس، فقال عبدالله بن إدريس: «أنت سمعتَ هذا من حفص بن غياث؟!» قال: قلت: «نعم»، قال: «الحمد لله الذي أنطق بهذا لسانَه، فوالله إنه لشيعي، وإنّ شريكاً لشيعيّ»[2].

فقال الحافظ الذّهبي: «هذا التشيّع الذي لا محذور فيه إن شاء الله، إلاّ من قبيل الكلام فيمن حارب عليّاً رضي الله عنه من الصحابة، فإنه قبيح يُؤَدَّب فاعلُه، ولا نذكر أحداً من الصحابة إلا بخير، ونترضّى عنهم، ونقول: هم طائفة من المؤمنين، بَغَتْ على الإمام علي، وذلك بنصّ قول المصطفى ـ صلوات الله عليه ـ لِعمّار: «تقتلك الفئة الباغية»، فنسأل الله أن يرضى عن الجميع، وأن لا يجعلنا ممن في قلبه غِلٌّ للمؤمنين، ولا نرتاب أنَّ عليّاً أفضلُ ممن حاربه، وأنه أولى بالحقّ رضي الله عنه»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «أبي عَروبة الحسين بن محمَّد بن أبي مَعْشَر السلمي الحراني» (ت٣١٨هـ) وقد ذكره أبو القاسم بن عساكر في ترجمة

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٠).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٩٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٩).

«معاوية» فقال: كان أبو عَروبة غالياً في التشيّع، شديدَ الميل على بني أميّة»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «كلّ من أحبّ الشيخين فليس بغال، بلى من تعرَّض لهما بشيءٍ من تنقُّص، فإنه رافضيّ غال، فإن سبَّ فهو من شرار الرافضة، فإن كفَّرَ فقد باء بالكفر، واستحق الخزي، وأبو عَروبة فمن أين يجيئه الغلوُّ وهو صاحب حديث وحرّانيّ؟ بلى لعلّه ينال من المروانية فيُعْذَر»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «كلّ من أحبّ الشيخين فليس بغال، بلى من تكلّم فيهما، فهو غالٍ مغتر، فإن كفّرهما ـ والعياذ بالله ـ جاز عليه التّكفيرُ واللعنة، فأبو عروبة فمن أين جاءه التشيّع المُفْرِط؟ نعم، قد يكون ينال من ظلمة بني أمية كالوليد وغيره».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «كلّ من أحبّ الشيخين ليس بغال في التشيّع، ومن تكلّم فيهما فهو غالٍ رافضيّ».

٦ ـ وفي ترجمة «عليّ بن عمر بن أحمد أبي الحسن الدّارَقطنيّ البغداديّ» (ت ٣٨٥هـ) قال الدّارَقطني: «اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: عليّ أفضل، فتحاكموا إلي، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثمَّ لم أرَ لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أولُ عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفض»[5].

---

(١) لم أجده في النسختين ؛ الخطية والمطبوعة، وقد حصل في كلتيهما بياض لمقدار صفحة على الأقل، ولعل النص يكون فيها. والله أعلم.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥١١).

(٣) (٢/٧٧٥).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣١١ ـ ٣٢٠هـ ص ٥٦٠ ـ ٥٦١).

(٥) «سؤالات السلمي» (ص٢٤١).

قال الحافظ الذّهبي: «ليس تفضيل عليّ بالرفض، ولا هو ببدعة، بل ذهب إليه خلق من الصحابة، والتابعين، فكلّ من عثمان وعليّ ذو فضلٍ وسابقةٍ وجهادٍ، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلّهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما سادة الشهداء، رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على علي، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شكّ أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعيّ جَلْد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مَقيت، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامَيْ هدىً فهو من غُلاة الرّافضة، أبعدهم الله»[1].

ويتّضح من هذه النصوص مراتب التشيّع والنَّصب عند الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وهي كما يلي:

أولاً: التشيّع الخفيف:

وهو على قسمين:

القسم الأول: تشيّع حبٍّ وولاءٍ لآل البيت، وليس فيه لأحد من الصحابة سبٌّ أو تَنَقُّص:

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما جاء في ترجمة «طاووس بن كَيْسان اليمانيّ الحميريّ» (ت١٠٦هـ) قال الحافظ الذّهبيّ في بداية ترجمته: «... وحديثه في دواوين الإسلام، وهو حجّة بالاتفاق»[2].

ثمَّ قال في موضع آخر[3]: «إن كان فيه تشيّع فهو يسير لا يضرّ إن شاء الله».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٩).

(٣) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٥).

ب ـ وفي ترجمة «منصور بن المعتمر السُّلَميّ الكوفيّ» (ت١٣٣هـ) قال أحمد بن عبدالله العجلي: «كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، كان من أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثَه القِدْح[1]، ولا يختلف فيه أحد، مُتَعَبِّد، رجل صالح، أُكرِه على قضاء الكوفة فقضى عليها شهرين..... وكان فيه تشيّع قليل، ولم يكن بغال...»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «تشيّعه حبٌّ وولاءٌ فقط»[3].

ويُؤيّد ذلك ما أسنده الذّهبيّ عن مُصعَب بن المِقْدام، عن زائدة، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: «اليوم الذي أصوم أقع في الأُمراء؟ قال: «لا»، قلت: أفأقع فيمن يتناول أبا بكر وعمر؟ قال: «نعم»».

كما أنَّ قول العجليّ ـ رحمه الله ـ: «ولم يكن بغالٍ..» يشدُّ توجيهَ الحافظ الذّهبي، وإنما حذفه الذّهبيّ عند نقله اكتفاءً بقوله: «قليل».

ج ـ وقال في ترجمة «وَكيع بن الجرَّاح بن مَلِيح الرُؤَاسيّ الكوفيّ» (ت١٩٧هـ): «مرّ قولُ أحمد: إنّ عبدَ الرحمٰن يَسْلم منه السلف[4]، والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيّع يسير، لا يضرّ إن شاء الله، فإنه كوفيّ في الجملة، وقد صنّف كتاب «فضائل الصحابة» سمعناه، قدَّم فيه باب (مناقب عليّ) على (مناقب عثمان)، رضي الله عنهما»[5].

وهذا الكلام من الذّهبيّ واضح، يشير به إلى أن تشيّع وكيع ـ رحمه الله ـ من قبيل التشيّع الذي قلّما ينفكُّ عنه من نشأ في الكوفة، بحكم تأثير البيئة، ـ كما تقدّم ـ وهو يسير، فإنه كان من جهة تفضيل عليّ على

---

(١) القِدْح: السّهم قبل أن يُنَصَّل ويُرَاش، انظر «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ٣٢)، و«لسان العرب» (٢/ ٥٥٢) مادة (قدح).

(٢) الثقات» (٢/ ٢٩٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٠٧).

(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٨)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٤)، وكلاهما بلفظ (يسلم عليه)، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٥٤).

عثمان، وهذا يوجد في كثير من المتقدمين، كما سبقت إشارة الذّهبيّ إلى ذلك[1]، ولم يكن يتكلّم في الصحابة بحط، وبُغْض، كما دلّ عليه تصنيفه في فضائلهم رضي الله عنهم.

د ـ وقال في ترجمة «مالك بن إسماعيل بن درهم النهديّ مولاهم الكوفيّ» (ت٢١٩هـ): «حديثه في كلّ الأصول، وفيه أدنى تشيّع»[2].

ثمَّ نقل عن أبي أحمد الحاكم قال: حدّثنا الحسين الغازي، قال سألتُ البخاريّ عن أبي غسَّان، قال: وعمّاذا تسأل؟ قلت: التشيّع، فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى، وأبا نُعَيم، وجماعةً من مشايخنا الكوفيّين، لما سألتمونا عن أبي غسَّان».

ثمَّ علّق عليه قائلاً: «قد كان أبو نعيم وعبدالله مُعَظِّمَين لأبي بكر، وعمر، وإنما ينالان من مُعاوية وذويه، رضي الله عن جميع الصحابة»[3].

وهذه المقارنة من الإمام البخاريّ ـ رحمه الله ـ بين تشيّع أبي غسان النهدي، وبين تشيّع عبيد الله، وأبي نعيم، وغيرهما من المشايخ الكوفيّين، تُفيد خفّة تشيّع أبي غسان بالنسبة إليهم، وقد أفاد تعليق الحافظ الذّهبيّ بيان جهة تشيّع عبيد الله وأبي نُعيم، وهو نَيْل من مُعاوية وذويه، لكنّهما يُعظِّمان أبا بكر وعمر، فدلّ على أن أبا غسّان لم يكن ينال من معاوية، وأصحابه، ولعل تشيّعه تشيّع حبٍّ وولاءٍ فقط، والله أعلم.

هـ ـ وقال في ترجمة «أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن المُلائيّ» (ت٢٩٩هـ): «كان في أبي نُعَيم تشيّع خفيف»[4].

---

(١) انظر (ص٢٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٣٢).

(٣) «المصدر نفسه» (١٠/٤٣٢). وسيأتي ما يدل على أن أبا نعيم لم ينل من معاوية، رضي الله عنه.

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/١٥١).

واستدلّ لذلك بما ورد عن الحافظ أحمد بن مُلاَعب المُخَرَّمي، البغداديّ قال: حدثني صديق لي يقال له: يوسف بن حسّان، ـ ثقة ـ، قال: قال أبو نعيم: «ما كتبتْ علي الحَفَظَة أنّي سبَبْتُ معاوية، قال: قلت: أحكي ذلك عنك؟ قال «نعم أحْكِه عنّي»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «حافظٌ حجة، إلاّ أنّه يتشيّع من غير غلو، ولا سبٍّ».

وهذا أنسب لحال أبي نُعيم، ممّا ذكره في ترجمة أبي غسّان مالك بن إسماعيل النهديّ مولاهم، السابقة، فقد قرنه هناك بعبيد الله بن موسى العبسي، ثمَّ ذكر أنهما ينالان من معاوية وذويه، بينما صريح كلامه في «الميزان» يدلّ على عدم تعرّض أبي نُعيم للصّحابة، وما سبق من طريق الحافظ أحمد بن مُلاَعب يشدُّ ذلك ويُؤيِّده، بخلاف عبيدالله بن موسى، فإنّه من الصنف الثّاني كما سيأتي. والله أعلم.

و ـ وقال في ترجمة «الحسن بن أحمد بن صالح الهمدانيّ الحَلَبيّ» (ت٣٧١هـ): «وكان زَعِراً[3] عَسْراً في الرواية، إلاّ أنّه من أئمّة النقل، على تشيّع فيه»[4].

ولعلّ سبب القول بتشيُّعتِهِ تأليفه كتاب (التبصرة في فضل العترة المطهرة)، الذي ألّفه للملك سيف الدولة[5]، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته ما يدلّ على نيْله من الصّحابة، رضي الله عنهم.

القسم الثاني: من كان مُبجِّلاً للشّيخين، أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٥١)، وفيه أيضاً ما يفيد أن تشيّعه تشيّع حب وولاء فقط.
(٢) (٣/٣٥٠).
(٣) رجل زَعِر: السيِّء الخُلُق. انظر «لسان العرب» (٤/٣٢٣) مادة (زعر).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٢٩٧).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

ولكنه غالي بتعرّضه لسبِّ من حارب عليّاً رضي الله عنه وتَنقُّصه، والنُّطق في مثل عثمان ـ رضي الله عنه ـ بِغَض، أو كان يُفضّل عليّاً على أبي بكر وعمر من غير تَعَرُّض لهما بسب، أو تَنَقُّص، وهذا شيعيّ جلْد غالٍ في تشيّعه.

قال في «ميزان الاعتدال»[1]: «فالشيعيّ الغالي في زمان السلف وعُرْفهم، هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة، ومعاوية، وطائفةٍ ممن حارب عليّاً ـ رضي الله عنهم ـ، وتعرّض لسبّهم.

والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالّ مُعثّر...».

وقد تقدّم قوله: «... ولا ريب أن غُلاة الشيعة يُبغضون أبا موسى ـ رضي الله عنه ـ، لكونه ما قاتل مع عليٍّ...»[2].

والحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يعتبر هذا النّوع من التشيّع خفيفاً، وإن كان فيه غلوٌّ مقارنةً مع ما في (القسم الأوّل)، ويدلّ على ذلك ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة «أبان بن تغلب»: «وهو صدوق في نفسه، عالم كبير، وبدعته خفيفة، ولا يتعرّض للكبار»[3].

فوَصَفَ بدعته بالخفّة وهو عنده شيعيّ جَلْد، كما قال في «ميزان الاعتدال»[4]: «شيعيّ جَلْد، لكنّه صدوق، فلنا صِدْقُه، وعليه بدعته.... ولم يكن أَبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد عليّاً أفضلَ منهما».

---

(١) (٦/١).

(٢) انظر ما تقدم (ص٢٨٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٨).

(٤) (١/٥، ٦).

وقد تقدّم في ترجمة «عليّ بن عمر الدارقطني» قوله: «. . .والأفضل منهما [أي عثمان وعلي رضي الله عنهما] بلا شكّ أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعيّ جَلْد»[1].

ثمَّ قال: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثّقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟.

وجوابه: أنّ البدعة على ضربين: بدعة صغرى كغلوّ التشيّع، أو كالتشيّع بلا غلو، ولا تحرّق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الورع، والدِّين، والصدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة. . .»[2].

فيُلاحظ أنّه وصف غلوّ التشيّع، والتشيّع بلا غلوّ بكونه بدعة صغرى، فأبان وإن كان شيعيّاً جَلْداً في تشيّعه، غالياً في اعتقاده، إلاّ أن بدعته خفيفة صغرى بالنسبة إلى الرَّفض الذي وصفه بقوله: «ثمَّ بدعة كبرى كالرّفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النّوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة»[3].

٢ - وفي ترجمة «أبي عمرو محمَّد بن أحمد بن حمدان الحِيريّ الخراسانيّ» (ت٣٧٦هـ) قال الحافظ محمَّد بن طاهر المقدسي: «كان يتشيّع».

فقال الحافظ الذّهبي: «تشيّعه خفيف كالحاكم»[4].

وقال في ترجمة «الحاكم أبي عبدالله محمَّد بن عبد الله» نفسه (ت٤٠٥): «وكان من بحور العلم على تشيّع قليل فيه»[5].

---

(١) انظر ما تقدم (ص٢٩٢).
(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).
(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٦).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٥٨).
(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٦٥).

فوصف تشيّعه هنا بالخفّة والقلّة، ثمَّ بَيَّن حدّ هذا التشيّع عنده في ترجمة (الحاكم) من «تذكرة الحفاظ»[1] ـ وقد نقل قول ابن طاهر ـ : «وسألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم؟ فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث»، ثمَّ قال ابن طاهر: «كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يُظهر التسنّن، في التّقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية، وآله، متظاهراً بذلك، ولا يعتذر منه».

فقال الحافظ الذّهبي: «أمّا انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر، وأمّا أمر الشيخين فمُعظِّم لهما بكلّ حال، فهو شيعيّ لا رافضي، وليته لم يصنّف (المستدرك)، فإنه غض من فضائله بسوء تصرُّفه».

وقال في «معجم الشيوخ»[2]: «كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري! ولم يُصبْ؛ فإنَّ الحاكم ليس برافضي، بل هو شيعيٌّ معظِّمٌ للشّيخين بيقين، ولذي النُّورين، وإنّما تكلّم في معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأُوذِي».

ففي هذا الكلام ما يوحي بأنّ الحاكم ـ رحمه الله ـ وقع منه الكلام بغَضّ في حق معاوية رضي الله عنه، وذويه، وهذا يعتبره الحافظ الذّهبيّ غلوّاً في التشيّع، ومع ذلك وصف تشيّع الحاكم بالخفّة حيناً وبالقلّة حيناً آخر، وهذا ممّا يدلّ على أن غلوّ التشيّع عند الحافظ الذّهبيّ في نوع التشيّع الخفيف. والله أعلم.

ومن أمثلة هذا النوع:

١ ـ في ترجمة «محمَّد بن فضيل بن غزوان الضَبّيّ مولاهم الكوفيّ» (ت ٢٩٥هـ) قال في بداية ترجمته ـ بعد ذكر عدد من الأئمة الذين رووا عنه ـ: «وعلى تشيّع كان فيه، إلاّ أنّه من علماء الحديث، والكمال عزيز»[3].

قال فيه أبو داود: «كان شيعيّاً محترقاً»[4].

---

(١) (٣/ ١٠٤٥).

(٢) (١/ ٢٨١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٤).

(٤) «سؤالات الآجري» (٥/ ٥٠٣).

فعلَّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على ذلك ـ مُبَيِّناً نوعَ تشيّعه ـ فقال: «تحرّقه على من حارب أو نازع عليّاً ـ رضي الله عنه، وهو مُعَظِّم للشيخين، رضي الله عنهما»[(١)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٢)]: «وإنما كان متوالياً فقط، مُبَجِّلاً للشيخين».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٣)]: «كان متوالياً فقط».

لكنَّ تعليقَه على قول أبي داوود في كتابه «سير أعلام النبلاء» أوضحُ في بيان نوع تشيّع فضيل بن غزوان، وأوفى في تحديد جهته، وهو أنّه من (القسم الثاني) الذين غلوا في التشيّع إلى حدّ الكلام في بعض الصحابة الذين حاربوا عليّاً ونازعوه الأمر كأمثال معاوية، وعمرو بن العاص، والزبير، وطلحة ـ رضي الله عنهم ـ بينما تعليقه في «تاريخ الإسلام» و «تذكرة الحفاظ» يُوهم أنّ تشيّع ابن فضيل إنما هو تشيّع حبٍّ وولاءٍ فقط، وهذا من (القسم الأول)، فالظاهر خلاف ذلك. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي باذام» (ت٢١٣هـ): «كان صاحب عبادة وليل، صحب حمزة، وتخَلَّق بآدابه، إلا في التشيّع المشؤوم، فإنه أخذه عن أهل بلده المؤَسَّس على البدعة»[(٤)].

وقال أيضاً: «وقد كان أبو نعيم وعبيد الله مُعَظِّمَيْن لأبي بكر وعمر، وإنما ينالان من معاوية وذويه، رضي الله عن جميع الصحابة»[(٥)].

ثانياً: الرَّفض:

وهو كما بيّنه بأنه: بغض الشيخين، مع اعتقاد صحّة إمامتهما[(٦)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٤).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٣٧٥).

(٣) (١/ ٣١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٥).

(٥) «المصدر نفسه» (١٠/ ٤٣٢).

(٦) انظر ما تقدم في ترجمة «الدارقطني» (ص٢٩٢).

ولعلّه يشير بهذا إلى أدنى ما يُطلَق عليه الرَّفض. والله أعلم.

ثالثاً: غلوّ الرَّفض:

وهو التعرّض للشيخين بذم، وشيء من التّنقُّص، وقد يصل إلى سب، واعتقاد عدم صحّة إمامتهما، وتقديم عليّ عليهما، فمن كان بهذه المثابة فهو من غلاة الرافضة وشرارهم كما عَبَّرَ بذلك الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ[1].

ويُوجد في هذا الصنف، عادةَ الحطُّ على الصحابة بصفة عامّة، فإنّ من لم يَسلَمْ منه الشيخان من السبّ والتنقُّص، فغيرهما من باب أولى أن لا يَسْلَم.

وقد وصف الحافظ الذّهبيّ هذا النوع والذي قبله بأنه بدعة كبرى، وذكر حكم الاحتجاج بروايتهما فقال: «ثمَّ بدعة كبرى، كالرّفض الكامل، والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ والدعاء إلى ذلك، فهذا النّوع لا يحتجُّ بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتَقِيّة والنفاق دِثَارُهم، فكيف يُقبَل نقلُ من هذا حاله! حاشا وكلاّ»[2].

بدعة النصب:

النّواصب هم قوم يناصبون عليّاً وأصحابَه، ليقابلوا بذلك بدعة الرّوافض، الذين غلوا في محبة أهل البيت، والحطّ على من قاتل عليّاً رضي الله عنه[3].

وقد عرّفهم الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بأنّهم: «هم الذين حاربوا علياً، يوم صِفِّين، ويُقرّون بإسلام عليّ وسابقيه، ويقولون خذل الخليفةَ عثمان...»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).
(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣٠١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٤).

وقال في موضع آخر[1]: «وكذا من تعرّض للإمام علي بذمٍّ، فهو ناصبيّ يُعزَّر، فإن كفّره، فهو خارجي، مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل، ونحبّهم، ونكفّ عما شجر بينهم».

وبيَّن كذلك أن لا فرق بين النّواصب المتقدمين ونواصب زمانه، فقال: «. . . فما علمتُ في ذلك الزّمان شيعياً كفّر معاوية وحزبه، ولا ناصبياً كفَّر علياً وحزبه، بل دخلوا في سبٍّ وبُغْض، . . . .، وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمتُ فيهم من يكفِّر علياً، ولا صحابياً»[2].

بدعة الإرجاء:

وقد بيَّن الحافظ الذّهبيّ معنى الإرجاء في بداية ظهوره فقال ـ تعليقاً ـ على قول ابن سعد في الحسن بن محمَّد بن الحَنَفِيَّة: «وهو أولُّ من تكلّم في الإرجاء»[3] قال: «الإرجاء الذي تكلّم به معناه: أنه يُرجئ أمر عثمان وعليّ إلى الله، فيفعل فيهم ما يشاء، ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمَّد في «مسند عليّ رضي الله عنه»، ليعقوب بن شيبة، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء، وهو نحو ورقتين، فيها أشياء حسنة، وذلك أنّ الخوارج تولّت الشيخين، وبرئتْ من عثمان وعلي، فعارضتْهم السَّابئية فبرئت من أبي بكر، وعمر، وعثمان، وتولّت علياً، وأفرطتْ فيه.

وقالت المرجئة الأولى: نتولّى الشيخين، ونُرْجئ عثمان وعلياً، فلا نتولاّهما، ولا نتبرّأ منهما»[4].

ومثله قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: «المراد بالإرجاء الذي تكلّم به الحسن بن محمَّد غير الإرجاء الذي يَعِيبُه أهلُ السنّة، المتعلّق بالإيمان، وذلك أنّي وقفت على كتاب الحسن بن محمَّد المذكور، أخرجه

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٧٤).

(٣) «الطبقات» (٥/ ٣٢٨).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٠٠هـ ص ٣٣٣).

ابن أبي عمر العَدَنِيّ في كتاب «الإيمان» له في آخره: قال حدّثنا إبراهيم بن عيينة، عن عبد الواحد بن أيمن، قال: كان الحسن بن محمَّد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على النّاس: أمّا بعد، فإنّا نُوصيكم بتقوى الله - فذكر كلاماً كثيراً في الموعظة، والوصيّة بكتاب الله واتّباع ما فيه، وذكر اعتقاده، ثمّ قال في آخره: «ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمّة، ولم تشكّ في أمرهما، ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنَكِل أمرهم إلى الله...» إلى آخر الكلام.

فمعنى الذي تكلّم فيه الحسن: أنّه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً، وكان يرى أنه يرجأ الأمر فيهما.

أما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يُعَرِّج عليه، فلا يلحقُه بذلك عاب. والله أعلم»[1].

وقال في «هدي الساري»[2]: «فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين:

منهم: من أراد به تأخير القول في الحكم، في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلوا بعد عثمان.

ومنهم: من أراد تأخير القول في الحكم، على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم: الإقرار والاعتقاد، ولا يضرّ العملُ مع ذلك».

كما فرّق الحافظ الذّهبيّ بين إرجاء الفقهاء، وغلوّ الإرجاء، فقد ورد في ترجمة «حمّاد بن أبي سليمان الأشعريّ الكوفيّ» (ت١٢٠هـ) قولُ

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢١).

(٢) (ص ٤٥٩).

معمر بن راشد: قلت لحمّاد بن أبي سليمان: «كنتَ في أصحابك عَلَماً، ثمّ صرت تابعاً في شيء خالفك الناس فيه» قال: «إني أكون تابعاً في الخير خير من أن أكون رأساً في الشرّ»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «يشير معمر إلى أنه تحوّل مرجئاً إرجاءَ الفقهاء، وهو أنهم لا يَعُدّون الصلاة، والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظيّ إن شاء الله، وإنما غلوّ الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل الله العافية»[2].

وقد صنّف شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ رحمه الله ـ القائلين بالإرجاء إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثمّ من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر المرجئة، . . . ومنهم من لا يدخلها في الإيمان، كجهم بن صفوان، وأتباعه.

الصنف الثاني: من يقول: هو مجرّد قول اللسان، وهو قول الكرّاميّة.

الصنف الثالث: من يقول: الإيمان: تصديق القلب، وقول اللسان، وهو قول مرجئة الفقهاء[3].

ومن الأمثلة التطبيقية على هذا:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «حمّاد بن أبي سليمان الأشعريّ الكوفيّ» (ت١٢٠هـ).

٢ ـ ما جاء في ترجمة «هدبة بن خالد بن الأسود القيسي البصريّ»

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٩٥)، وتحرف فيه: (ابن أبي سليمان) إلي (ابن أبي بكير)، انظر «الضعفاء» للعقيلي: (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٣).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥).

(ت٢٣٥هـ) قال الحسن بن سفيان: سمعت هدبة يقول: «صليتُ على شعبة»، فقيل له: «أرأيته؟»، قال: فغضب، وقال: «رأيتُ من هو خير منه، حمّاد بن سلمة، وكان سُنّياً، وكان شعبة رأيُه رأيَ الإرجاء»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «كلاّ لم يكن شعبة مرجئاً، ولعلّه شيء يسير لا يضرّه»[٢].

٢ ـ وفي ترجمة «عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد المكّيّ» (ت٢٠٦هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وكان من المرجئة، ومع هذا فوثّقه أحمد[٣]، ويحيى بن معين[٤]»[٥].

ونوع إرجائه هو: إرجاء الكرّاميّة، وهو أنّ الإيمان قولٌ فقط، ولا يرى صحّة الإستثناء، فقد روى ابن عديّ بسنده عن أبي الفضل العباس بن مصعب، قال ـ في عبدالمجيد ـ : «وكان صاحبَ عبادة، ولم يُنقَم عليه شيء إلا أنه كان يقول الإيمان قول»[٦].

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد لا بأس به، وكان فيه غلوّ في الإرجاء، ويقول: هؤلاء الشُكّاك»[٧].

وقال الذّهبي: «يريد قول العلماء: أنا مؤمن إن شاء الله»[٨].

---

(١) «الكامل» (٧/ ١٣٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٩).
(٣) انظر «الكامل» (٥/ ٣٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣).
(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٠)، و «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٨٦). و «الجرح والتعديل» (٦/ ٦٤).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٤).
(٦) «الكامل» (٥/ ٣٤٤).
(٧) «الكامل» (٥/ ٣٤٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣)، وفيه: «ثقة» بدل «لابأس به».
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٤).

وقد صرّح عدد من العلماء بأنه كان داعية إلى بدعته، فمن ذلك:

أ ـ ما رواه ابن أبي مريم، عن يحيى بن معين قال: «... ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلمَ النّاس بحديث ابن جريج، وكان يُعلن الإرجاء...»[1].

ب ـ وقال أبو داود: «وكان مرجئاً داعيةً للإرجاء، وما فسد عبد العزيز، حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وأهل خراسان لا يُحَدّثون عنه»[2].

وقال في موضع آخر[3]: «كان عبد العزيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عبدُ العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وكان عبد المجيد رأساً في الإرجاء».

ومع هذا فهو يوثّقه تبعاً لشيخه أحمد، ويحيى بن معين[4]، ووثقه أيضاً النسائي[5].

وعلّق الحافظ الذّهبيّ على قول هارون بن عبدالله الحمال: «ما رأيت أحداً أخشع لله من وكيع، وكان عبد المجيد أخشع منه»[6] بقوله: «خشوع وكيع مع إمامته في السنّة جعله مقدَّماً، بخلاف خشوع هذا المرجئ ـ عفا الله عنه ـ أعاذنا الله وإيّاكم من مخالفة السنّة، وقد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمّة، فهلاّ عُدّ مذهباً، وهو قولهم: أنا مؤمن حقّاً عند الله السّاعة، مع اعترافهم بأنهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم، من كفر أو إيمان، وهذه قولة خفيفة، وإنما الصّعب من قول غُلاة المرجئة: إنّ الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإنّ تاركَ الصلاة والزكاة، وشاربَ الخمر،

---

(١) «الكامل» (٥/ ٢٤٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (١٨/ ٢٧٣).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «الكامل» (٥/ ٣٤٤).

وقاتلَ الأنفس، والزاني، وجميع هؤلاء يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النّار ولا يُعذّبون أبداً، فرَدُّوا أحاديث الشفاعة المتواترة، وجسّروا كلّ فاسق، وقاطع الطريق على الموبقات، نعوذ بالله من الخذلان»[1].

والخلاصة أن الإرجاء ـ كما يقول الحافظ الذّهبيّ ـ «مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التّحامل على قائله»[2].

وقد قال الإمام أحمد في إبراهيم بن طهمان: «كان مرجئاً، وكان شديداً على الجهمية»[3]، ومع ذلك قال أبو زرعة الرازي: سمعت أحمد بن حنبل ـ وقد ذُكِر عنده إبراهيم بن طهمان، وكان متّكئاً من علّة، فاستوى جالساً ـ وقال: «لا ينبغي أن يُذكَر الصّالحون فيُتّكأ»[4].

فعلّق على هذا الحافظ الذّهبيّ بقوله: «فهذا يدلّ على أن الإرجاء عند الإمام أحمد، بدعة خفيفة»[5].

وإنما المتَّهَم في دينه من المرجئة من قال: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما سبق التنبيه إلى ذلك في كلام الحافظ الذّهبيّ السالف بطوله. والله أعلم.

بدعة القدر:

والمراد ببدعة القدر هنا: قولُ مَن يَزعُم أنّ الشّرّ فعلُ العَبد وحدَه[6].

وقد وقع في هذا الاعتقاد السيّءِ، بعضُ الرّواة المعروفين بالصّدق والدّيانة، وَمَع ذلك لم يتخلّف الأئمّة عن قَبُول رواياتهم والاحتجاج بأحاديثهم؛ لصدقهم وأمانتهم[7]، ولذلك قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٦).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٩)، وانظر فيه (١/ ٧٦)، ترجمة (إبراهيم بن يوسف الباهلي).

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٨).

(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ١١٠).

(٥) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص ٦٢).

(٦) انظر: «هدي الساري» (ص٤٥٩).

(٧) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧١) ترجمة (قتادة بن دعامة السدوسي).

«وقد رأى القَدر جماعةٌ من الثّقات وأخطؤوا، نسأل الله العَفو»[1].

وقال في موضع آخر: «قد لطخ بالقدر جَمَاعَةٌ وَحديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدهما؛ لأنّهم موصوفون بالصّدق والإتقان»[2].

المطلب الثالث: العبرة بكثرة المحاسن.

١ - قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في ترجمة «قتادة بن دَعامة السَّدوسي البصريّ» (ت ١١٧هـ): «وهو حجّة بالإجماع إذا بيّن السَّماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقّف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعلَّ الله يَعْذُر أمثاله ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيمَ الباري، وتنزيهَه، وبَذْل وسْعه، والله حَكَم عدل لطيف بعباده، ولا يُسأل عمّا يفعل. ثمّ إنّ الكبير من أئمّة العلم إذا كثُر صوابُه، وعُلِم تحرّيه للحق، واتّسع علمُه، وظهر ذكاؤه، وعُرِف صلاحُه، وورعُه، واتباعُه يُغْفر له زلَلُه، ولا نضلّله، ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته، وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[3].

٢ - وفي ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عُلَيّة الأسدي مولاهم البصري» (ت١٩٣هـ) قال عفّان بن مسلم: سمعت حمّاد بن سلمة يقول: «ما كنّا نُشبِّه شمائل إسماعيل بن عُلَيّة، إلاّ بشمائل يونس بن عُبيد، حتى دخل فيما دخل فيه»[4].

قال الحافظ الذّهبي: «يريد ولايته الصدقة[5]، وكان موصوفاً بالدين،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٢٦).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/٢١).

(٣) «المصدر نفسه» (٥/٢٧١).

(٤) «تاريخ بغداد» (٦/٢٣٧).

(٥) أشار الخطيب في «المصدر نفسه» (الموضع السابق) إلى أنّ الحدَث الذي حُفِظ على ابن عُليّة شيء يتعلق بالكلام في القرآن، ثمّ ذكر الروايات الواردة في ذلك.

والورع، والتألُّه، منظوراً إليه في الفضل والعلم، وبدت منه هفوات خفيفة، لم تُغَيِّر رتبته إن شاء الله»[1].

٣ ـ وقال في ترجمة «بشر بن الوليد بن خالد الكندي الحنفيّ» (ت٢٣٨هـ): «وكان حَسَن المذهب، وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره إن شاء الله»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «أبي بكر محمَّد بن علي بن إسماعيل القَفَّال الشّاشيّ» (ت٣٦٥هـ) قال أبو الحسن الصفّار: «سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسُئل عن تفسير أبي بكر القفّال، فقال: «قدّسه من وجْه، ودَنّسه من وجْه ـ أي: دنّسه من جهة نصره للاعتزال»[3].

فقال الحافظ الذّهبي: «... والكمال عزيز، وإنما يُمْدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تُدفَن المحاسن لورطة، ولعلّه رجع عنها، وقد يُغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق، ولا قوّة إلا بالله»[4].

٥ ـ وقال في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن عبد البرّ النمري القرطبي» (ت٤٦٣هـ): «كان إماماً، ديناً، ثقة، متفنِّناً، علاّمة، متبحراً، صاحب سنّة واتّباع، وكان ـ أوّلاً ـ ظاهريّاً فيما قيل، ثمَّ تحوّل مالكياً، مع ميْل بيِّن إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنّفاته بان له منزلته من سَعَة العلم، وقوّة الفهم، وسَيَلان الذهن، وكلّ أحد يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن نَنسى محاسنَه، ونُغطِّي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٧٤).

(٣) «المصدر نفسه» (١٦/ ٢٨٥).

(٤) «المصدر نفسه» (١٦/ ٢٨٥).

(٥) «المصدر نفسه» (١٨/ ١٥٧).

٦ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن أحمد العثماني» (ت٥٢٧هـ)، قال الحافظ ابن الجوزي ـ رحمه الله: «وسمع الحديث، وتفقَّه، وكان غالياً في مذهب الأشعري، وكان يعظ بجامع القصر»[١].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلِّقاً ـ: «غُلاة المعتزلة، وغُلاة الشّيعة، وغُلاة الحنابلة، وغُلاة الأشاعرة، وغُلاة المرجئة، وغُلاة الجهمية، وغُلاة الكرّاميّة، قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم أذكياء، وعُبَّاد، وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع، ونحب السّنّة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع، والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويلٍ سائغ، وإنما العِبْرةُ بكثرة المحاسن»[٢].

٧ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن عبدالله بن العربي القرطبي» (ت٥٤٣هـ): «ولم أنقم على القاضي ـ رحمه الله ـ إلا إقذاعه في ذمّ ابن حزم، واستجهاله له[٣]، وابن حزم أوسعُ دائرةً من أبي بكر في العلوم، وأحفظُ بكثير، وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايقَ كغيره من الأئمّة، والإنصافُ عزيزٌ»[٤].

٨ ـ وقال في ترجمة «أبي عمر عثمان بن صلاح الدين بن عبد الرحمٰن الشهرزوري» (ت٦٤٣هـ): «كان ذا جلالةٍ عجيبة، ووقارٍ وهيبة، وفصاحةٍ وعلمٍ نافع، وكان متين الديانة، سلفيَّ الجملة، صحيح النِّحْلَة، كافّاً عن الخوض في مزلاّت الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله، من أسمائه ونعوته، حسن البزة، وافرَ الحرمة» إلى أن قال: «متفنِّناً في الحديث، متصوِّناً مكبّاً على العلم، عديمَ النظير في زمانه، وله مسألة ليست من قواعده، شذّ فيها، وهي صلاة الرغائب، قوّاها ونصرها، مع أنّ حديثها

---

(١) «المنتظم» (١٧/ ٢٧٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٣) انظر مثال ذلك في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٨ ـ ١٩٠) وتعليق الحافظ الذّهبيّ عليه.

(٤) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

باطلٌ بلا تردّدٍ[1]، ولكن له إصاباتٌ وفضائل»[2].

ومن خلال هذه النصوص، نرى منهج الحافظ الذّهبيّ واضحاً في حكمه العام على الرجال بالنظر إلى ضابط أنّ الاعتبار بكثرة ما للرجل من المحاسن، والفضائل، فمن كان له فضل في الإسلام، وتأثير فيه ظاهر تُغْفر له زلاّته في مواطن الاجتهاد، ويُعفى عن قليل أخطائه، إذ العصمة لا تكون لغير الأنبياء.

ولكن لمراعاة هذا الضّابط لابدّ من شرطٍ يتناسب مع المنهج الصحيح، والطريق القويم، وهو أن يكون العالم قد استفرغ وُسْعه في طلب الحقّ والصواب، مخلصاً لله في اجتهاده، مبتغياً وجهَ الله تعالى، فإذا أخطأ الصّواب في مسألةٍ أو مسائلَ عدّة، سواءٌ أكانت تتعلق بالقضايا العلميّة

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في «مساجلة علمية بينه وبين عز الدين بن عبد السلام» بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

● وقال في «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة ٤٤ب ـ ٤٥/أ) ترجمة «نصر بن سلمان بن عمر المنبجي» (ت٧١٩هـ): «وكان يتغالى في ابن العربي في الجملة، ولا يخوض في مزمناته، وقد لحقتُ جماعةً من الفضلاء بهذه الصّفة ؛ يبالغون في تعظيم كبيرٍ فوق الحاجة، وله معضلات ومزمنات لا يفهمونها، ولا يخوضون في لوازمها، أو قد لا يعرفون أنه عمّق في ذلك ولا دقّق، كما أنّ طوائف وعلماء يذمّون الكبير بشناعةٍ قيلت عنه قالها أو لم يقلها، أو تاب منها، أو له فيها عذر عند الله تعالى لحسن قصده واستفراغ وسعه في اجتهاده، وله أعمال صالحة وعلوم نافعة تدفن وتُنسى ، فما أحسنَ الإنصاف، وما أجملَ الورع، ولقد جلستُ مع الشّيخ نصر بزاويته وأعجبني سمته وعبادته، ونَقَلَ إليه أوباشٌ عن شيخنا ابن تيمية، أنه يحط على الكبار فبنى على ذلك، فهلاّ اتعظت في نفسك بذلك، ولم تحط على ابن تيمية ؛ فإنّه ـ والله ـ من كبار الأئمة.

وبعد ؛ فكلام الأقران لا يُقبَل كلُّه ويُقبَل منه ما تبرهن، والله الموفق. وقَلَّ أن ترى العيون مثل نصر».

● وقال في كتابه «الرواة الثقات» (ص٢٦): «وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رجحت حسناته، وقلّت سيئاته فهو من المفلحين، هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضي مؤثراً، فكيف وهو لا تأثير له».

الخبرية، أو تتعلق بالقضايا العمليّة الشرعيّة، فلا يجوز نبذُ هذا العالم وتغطية ما له من المحاسن والفضائل في الإسلام.

وذلك الشرط قد نصّ عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ كما تقدم في ترجمة «قتادة» حيث قال:

أ ـ ولعل الله يعذر أمثاله، ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيم الباري، وتنزيهه، وبذل وُسعه...».

ب ـ وقوله: «... ثمَّ إنّ الكبير من أئمّة العلم إذا كثر صوابُه، وعُلِم تحرِّيه للحق، وعُرف صلاحُه، وورعُه، واتّباعه...».

ج ـ وقوله في ترجمة «أبي بكر القفّال الشاشي»: «... وقد يُغفر له باستفراغه الوسْع في طلب الحق...».

د ـ وكذا وَصْفُه لمن تقدّم تطبيقُه هذا الضّابط في تراجمهم بالدّين والورع والصلاح، والعلم، وغير ذلك مما يُؤكّد أنّ ما وقعوا فيه من الخطأ، والزلّة لم يكن بسبب الهوى، أو الميْل، أو الجهل الذي لا يجوز معه الإقدام على مسائل الدين، بل إنما كان ذلك منهم بحسن النية وقصد متابعة الحق، وإحراز الصواب.

وهذا المنهج لم ينفرد به الحافظ الذّهبيّ وحده، بل صرّح به غيره من الأئمة معتبراً الشُّروطَ نَفْسَها، منهم:

١ ـ قال سعيد بن المسيب ـ رحمه الله ـ: «ليس من شريف، ولا عالم، ولا ذي سلطان، إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وُهِب نقصُه لفضله»[1].

٢ ـ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فقد قال في كتابه «الاستقامة»[2] ـ في صدد كلامه على مسألة السَّماع المعروفة عند الصوفية ـ:

---

(١) «الكفاية» (ص٧٩)، و «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٢١).
(٢) (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

«والذين شهدوا هذا اللّغو متأوّلين من أهل الصدق، والإخلاص، والصلاح غَمَرَتْ حسناتُهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السّيئات، أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كل صالحي هذه الأمة في خطئهم وزلاّتهم، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾[1].

وذلك كالمتأولين في تناول المسكر، من صالحي أهل الكوفة، ومن اتبعهم على ذلك، وإن كان المشروب خمراً، لا يشكّ في ذلك من اطّلع على أقوال النبي ﷺ، أو أقوال الصحابة، وكذلك المتأوّلون للمُتعة، والصَّرف من أهل مكة، متبعين لما كان يقوله ابن عباس، وإن كان قد رجع عن ذلك، أو زادوا عليه، إذ لا يشكّ في ذلك، وأنّه من أنواع الربا المحرَّم، والنّكاح المحرّم من اطّلع على نصوص النبي ﷺ.

وكذلك المتأوّلون في بعض الأطعمة، والحشوش من أهل المدينة، وإن كان لا يشكّ في تحريم ذلك من اطّلع على نصوص النبي ﷺ، وأصحابه، وكذلك ما دخل فيه من دخل من السابقين، والتابعين، من القتال في الفتنة والبغي بالتأويل، مع ما عُلِمَ في ذلك من نصوص الكتاب والسنّة، من ترك القتال، والصلح.

فما تأوّل فيه قوم من ذوي العلم والدين، من مطعوم، أو مشروب، أو منكوح، أو مملوك، أو ممّا قد عُلم أنّ الله قد حرّمه، ورسوله، لم يَجز اتّباعهم في ذلك ـ مغفوراً لهم ـ وإن كانوا خيار المسلمين، والله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما دلّ عليه الكتاب والسنة، وهو سبحانه يمحو السيئات بالحسنات، ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات».

وقال في موضع آخر[2]: «وإن كان من المشايخ الصّالحين من تأوّل

---

(١) [سورة الزمر: ٣٣ ـ ٣٥].
(٢) «الاستقامة» (١/ ٢٧٩).

في ذلك، وبتأويله واجتهاده يغفر الله له خطأه، ويثيبه على ما مع التأويل من عمل صالح، فذلك لا يمنع أن يقال ما في الفعل من الفساد، إذ التأويل من باب المعارض في حقّ بعض النّاس، تُدفَع به العقوبةُ كما تُدفع بالتوبة والحسنات الماحية، وهذا لمن استفرغ وُسْعَه في طلب الحقّ».

وقال أيضا: «مما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم، والدين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين:

- طائفة تعظمه، فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.

- وطائفة تذمه، فتجعل ذلك قادحا في ولايته، وتقواه بل في بره، وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان.

وكلا هذين الطرفين فاسد، والخوراج والروافض، وغيرهم من أهل الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد، ويذم، ويثاب، ويعاقب، ويحب من وجه، ويبغض من وجه. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج، والمعتزلة ومن وافقهم»[١].

وكلام شيخ الإسلام في هذا الباب كثير[٢].

٣ ـ الإمام العلاّمة ابن القيم ـ رحمه الله ـ فقد قال في كتابه «مفتاح دار السعادة»[٣]: «...ولكن من قواعد الشرع والحكمة أيضاً، أنّ من كثُرت

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/٥٤٣ ـ ٥٤٤).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ «مجموع الفتاوى» (٤/١٣ ـ ٢٠، ١٠/٣٦٥ ـ ٣٦٦).

(٣) (١/٥٢٩ ـ ٥٣١).

حسناته وعظُمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر فإنه يُحتمَل له ما لا يُحتَمل لغيره، ويُعفى عنه ما لا يُعفَى عن غيره، فإنّ المعصية خبث، والماء «إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث» بخلاف الماء القليل، فإنه يحمل أدنى خبث يقع فيه، ومن هذا قول النبي ﷺ لعمر: «وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم»[1].

وهذا هو المانع له، من قتل من جسّ عليه وعلى المسلمين، وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم، فأخبر، أنه شهد بدراً، فدلّ على أنّ مقتضي عقوبته قائم، لكن منع من ترتُّب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقعت تلك السقطة العظيمة مغتَفَرَةً في جنب ما له من الحسنات.

ولما حضّ النبي ﷺ على الصدقة فأخرج عثمان ـ رضي الله عنه ـ تلك الصّدقة العظيمة، قال: «ما ضرّ عثمان ما عمل بعدها»[2].

إلى أن قال: «وهذا أمر معلوم عند النّاس، مستقِرٌ في فِطَرِهم، أنّ من له ألوف من الحسنات، فإنه يُسامَح بالسيّئة والسيّئتين ونحوهما، حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة»، قال: «والله سبحانه يوازِن بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التّأثير له، فيفعل بأهل الحسنات الكثيرة الذين آثروا محابَّه، ومراضيَه، وغلبتْهم دواعي طبعهم أحياناً من العفو، والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم».

وقال أيضاً: «ومن له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعاً أنّ الرَّجل

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الجهاد ـ باب الجاسوس (٦/١٤٣/رقم ٣٠٠٧)، ومسلم في «صحيحه» كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أهل بدر ـ رضي الله عنهم ـ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة (٤/١٩٤١ ـ ١٩٤٢/رقم ٢٤٩٤) عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/٦٣)، والترمذي في كتاب المناقب ـ باب مناقب عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ «السنن» (٥/٦٢٦). وصححه الحاكم في «المستدرك» (٣/١٠٢)، ووافقه الذّهبيّ.

الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة، والزَّلَّة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوز أن تُهْدَر مكانتُه وإمامتُه ومنزلتُه من قلوب المسلمين»[1].

٤ ـ وقال العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «وبالجملة، فأسلافنا على ثلاث طبقات:

الأولى: من وضح لنا اعتصامه بالكتاب والسنة، فهؤلاء الذين نتولاهم.

الثانية: من وضح لنا تهاونه بالكتاب والسنة، فعلينا أن نتبرأ منهم.

الثالثة: قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يعفو عنهم، ويعذرهم، وعلينا أن نحمدهم فيما أصابوا فيه ونبرأ مما أخطؤوا فيه، والله المستعان»[2].

وهذه الالتفاتة الجليلة من أولئك الأئمة لا بُدَّ من السير عليها، ومراعاتها عند الحكم على الرجال[3]، والنظر في أخطائهم وزلاّتهم في مواطن الاجتهاد، إذْ لو نبذنا أيّ عالمٍ لخطأ وقع فيه، أو زلّة قدم بدرت

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٢٠).

(٢) «التنكيل» (٢/ ٣٢٩).

(٣) موضع هذا الضابط هو ـ كما سلف ـ الحكم على الرجال ممن له فضل في الإسلام، وتأثير فيه ظاهر، وله من العلم بالكتاب والسنة وأصول الشرع ما نفع الله به الأمة، ولا يفيد تنصيص الأئمة عليه أن لا يُذكر ما عند المبتدعين، وأصحاب الأهواء من البدع، والانحراف لتحذير الأمة من ذلك إلاّ مقروناً بذكر محاسنهم، والثّناء عليهم، بل إنّ لكل مقام مقالا.

فالحكم على الرّجل موضعُ تقويم له في جميع ما نُقل من أقواله وأحواله، وأمّا مناقشة الأمور العلميّة الشّرعية، العقديّةَ منها والفقهيّة، فتقريرٌ لمراد الله ورسوله ﷺ يستلزم الفصل بين مرادهما وبين المعاصي والبدع بلا اعتبارٍ لمقام المخالف، ولا خروج عن حدّ الأدب الشّرعي في المجادلة بالّتي هي أحسن. والله أعلم.

منه، لما سَلِم لنا أحدٌ من الأئمّة المقتدى بهم، إذ العصمة لا تكون لغير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وقد صرّح الحافظ الذّهبيّ بهذا المعنى في عددٍ من تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، فمن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «أبي جعفر محمَّد بن علي بن الحسين الباقر» (ت١١٤هـ): «...وكان أحدَ من جمع بين العلم، والعمل، والسُّؤدد، والشّرف، والثّقة، والرّزانة، وكان أهلاً للخلافة، وهو أحد الأئمّة الاثني عشر الذين تبجِّلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم، وبمعرفتهم بجميع الدين، فلا عصمة إلا للملائكة والنبيين، وكل أحد يُصِيب ويُخطئ، ويُؤخَذ من قوله، ويُترك سوى النبي ﷺ، فإنه معصوم، مؤيَّد بالوحي»[١].

ونحو هذا قوله في «تاريخ الإسلام»[٢]: «وكان أحدَ من جمع العلم والفقه، والشّرف والديانة، والثّقة والسُّؤدد، وكان يصلح للخلافة، وهو أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، ولا عصمة إلا لنبي، لأنّ النبي إذا أخطأ لا يُقَرُّ على زلَّة، بل يُعاتَب بالوحي على هفوة إن نَدُرَ وقوعُها منه، ويتوب إلى الله تعالى، كما جاء في سجدة (ص)[٣] أنها توبة نبي».

٢ ـ وفي ترجمة «وكيع بن الجرَّاح بن مسلم الرُّؤاسي الكوفي» (ت١٩٧) قال إسماعيل بن محمَّد بن الفضل الشعراني: سمعت جدّي يقول: سمعت يحيى بن أكثم يقول: «صحبت وكيعاً في السّفر والحَضَر، فكان يصوم الدهر، ويختم القرآن كلّ ليلة»[٤].

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠٢).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١١٠ ـ ١٢٠هـ ص ٤٦٣).

(٣) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/٣٤ ـ ٣٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/٥٠٠ ـ ٥٠١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٨١).

فقال الحافظ الذّهبي: «وهذه عبادة يُخْضع لها، ولكنّها من مثل إمام من الأئمّة الأثريّة مفضولة، فقد صحّ نهيُه عليه السلام عن صوم الدهر[1]، وصحّ أنّه نهى أن يُقرَأ القرآن في أقلَّ من ثلاثٍ[2]، والدِّين يُسْر ومتابعةُ السنّة أولى، فرضي الله عن وكيع، وأين مثلُ وكيع؟ ومع هذا فكان مُلازماً لشرب نبيذ الكوفة، الذي يسكر الإكثار منه، فكان متأوِّلاً في شربه، ولو تركه تورُّعاً لكان أولى به، فإنّ من توقَّى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صحّ النّهي والتحريم للنبيذ المذكور[3]، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يُؤْخَذ من قوله ويُترك، فلا قُدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يُوبّخ بما فعله باجتهاد نسأل الله المسامحة»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن نصر بن الحجّاج المروزي» (ت٢٧٤هـ) قال ابن منده في مسألة الإيمان: «صرّح محمَّد بن نصر في كتاب «الإيمان» بأنّ القرآن مخلوق، وأن الإقرار، والشهادة، وقراءةَ القرآن بلفظه مخلوق» ثمَّ قال: «وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمّة خراسان والعراق»[5].

---

(١) انظر ما ورد في ذلك «شرح السنة» (٦/ ٣٦٢)، و «جامع الأصول» (٦/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب في كم يقرأ القرآن (٩/ ٩٤/رقم ٥٠٥١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الأشربة ـ باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام ـ (٣/ ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦/رقم٢٠٠١)، أبو داود في «سننه» كتاب الأشربة ـ باب النهي عن المسكر ـ (٤/ ٨٧/رقم ٣٦٨١، ٣٦٨٢)، والترمذي في «السنن» كتاب الأشربة ـ باب ما جاء كل مسكر حرام ـ (٤/ ٢٥٧/رقم١٨٦٣)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الأشربة ـ باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ـ (٢/ ١١٢٤/ رقم ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤) من حديث عدد من الصحابة ـ رضي الله عنه ـ. انظر تخريجه وبيان طرقه في «إرواء الغليل» (٨/ ٤٠ ـ ٥٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩)، وقد نقل ابن منده في كتاب «الإيمان» له، (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) عن الإمام ابن نصر كلاماً شبيهاً بما نقله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وإذا قال: الإيمان مخلوق، أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد شيئاً من صفات الله وكلامه، كقوله: (لا إله إلا الله)، =

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً على هذا ـ: «الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتّلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإنّ الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمانُ، فقولٌ وعمل، والقراءةُ والتلفُّظ من كسب القاريء، والمقروءُ الملفوظُ هو كلام الباري، ووحيُه، وتنزيلُه، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمةُ الإيمان، وهي (لا إله إلا الله، محمَّد رسول الله)، داخلةٌ في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلّم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة، ولو أنّا كلّما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهَجَرناه، لما سَلِمَ معنا لا ابنُ نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ولو أننا كلّما أخطأ إمام مجتهد في مسألة خطأً مغفوراً له هجرناه، وبدّعناه، لما سَلِمَ أحدٌ من الأئمّة، والله الهادي للحق، والراحم للخلق».

٤ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري» (ت٣١١هـ) قال: «وكتابه في التوحيد مجلّد كبير، وقد تأوّل في ذلك حديث الصورة[3]، فليُعْذَرْ من تأوّل بعض الصفات، وأمّا السلف، فما خاضوا في التأويل، بل

= وإيمانه الذي دلّ عليه اسم المؤمن، فهو غير مخلوق، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم، فالعباد كلّهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدَث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل، ظهر الهدى وبان السّبيل، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع النّاس، بالنّفي والإثبات، إذا فُصّل فيها الخطاب، ظهر الخطأ من الصواب» «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٦٤)، وانظر رسالة «الإمام ابن نصر المروزي، وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» (١/ ٢١٥ ـ ٢٢٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص ٢٩٩).

(٣) انظر «كتاب التوحيد» (١/ ٨١ ـ ٩٦).

آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله[1]، ولو أنّ كلّ من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحّة إيمانه، وتوَخّيه لاتّباع الحقّ ـ أهدرناه، وبدَّعْناه، لقلَّ من يَسْلَمُ من الأئمّة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه»[2].

٥ ـ وفي ترجمة «أبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني» (ت٣١٦هـ) قال ابن عدي: سمعت علي بن عبدالله الداهري يقول: سألت ابن أبي دواد بالري عن حديث الطير فقال: «إن صحّ حديث الطير فنبوّة النبي [ﷺ] باطل، لأنّه حكى عن حاجب النبي ﷺ خيانة، وحاجب النبي ﷺ لا يكون خائناً»[3].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «هذه عبارة رديئة، وكلام نجِس، بل نبوّة محمَّد ﷺ حقّ قطعي، إن صحّ خبر الطير، وإن لم يصح، وما وجه الارتباط؟ هذا أنسٌ قد خدم النبي ﷺ، قبل أن يحتلم، وقبل جرَيان القلم، فيجوز أن تكون قصةُ الطائر في تلك المدّة. فرضْنا أنّه كان محتلماً، ما هو بمعصوم من الخيانة، بل فعل هذه الجناية الخفيفة متأوِّلاً، ثمّ إنّه حَبَسَ عليّاً عن الدُّخول كما قيل، فكان ماذا؟ والدعوة النبويّة قد نُفِّذت واستُجِيبت، فلو حبسه، أو ردّه مرّات، ما بقي يُتَصوَّر أن يدخل ويأكل مع المصطفى سواه. . .، اللّهم إلاّ أن يكون النبي ﷺ قصد بقوله: «ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي»، عدداً من الخيار، يصدق على مجموعهم أنّهم أحبّ النّاس إلى الله، كما يصحّ قولنا: أحبّ الخلق إلى الله الصالحون، فيقال: فمن أحبُّهم إلى الله؟ فنقول: الصّديقون والأنبياء، فيقال: فمن أحبّ الأنبياء كلّهم إلى الله؟ فنقول: محمَّد، وإبراهيم وموسى، والخطب في ذلك يسير،

---

(١) الصواب أن السلف إنما فوّضوا علم كيفية تلك الصفات إلى الله وحده، وليس علم معانيها كما تُوهِم عبارة الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ. انظر «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٦٣)، ورسالة «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد» لأحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي (ص٣٥٦ وما بعدها)، ورسالة «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين» للدكتور رضا بن نعسان معطي (ص١١٣ وما بعدها).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦).

(٣) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).

وأبو لبابة ـ مع جلالته ـ بدت منه خيانة، حيث أشار لبني قريظة إلى حلقه[1]، وتاب الله عليه. وحاطب بدت منه خيانة، فكاتب قريشاً بأمر تخفَّى به نبي الله ﷺ، من غزوهم، وغفر الله لحاطب مع عِظَم فعله ـ رضي الله عنه ـ. وحديث الطير على ضعفه فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمُعْتَقِدِ بطلانَه، وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ، ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفّاظ ـ رحمه الله ـ»[2].

٦ ـ وقال في ترجمة «أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بِشْر الأشعري» (ت٣٢٤هـ): «حطّ عليه جماعةٌ من الحنابلة والعلماء، وكلٌ أحد فيُؤخَذ من قوله، ويُترك إلاّ من عصم الله تعالى، اللّهم اهدنا وارحمنا، ولأبي الحسن ذكاء مفرِط، وتبحُّرٌ في العلم، وله أشياء حسنة، وتصانيف جمّة، تقضي له بسعة العلم»[3].

٧ ـ وقال في ترجمة «أبي حامد محمَّد بن محمَّد الغزّالي» (ت ٥٠٥هـ) قال أبو عامر العبدري: سمعت أبا نصر أحمد بن محمَّد بن عبد القادر الطوسي، يحلف بالله أنّه أبصر في نومه كأنه ينظر إلى كتب الغزّالي ـ رحمه الله ـ فإذا هي كلّها تصاوير».

قال الحافظ الذّهبيّ ـ تعليقاً على هذا ـ: «الغزّالي إمام كبير، وما من شرط العالم أنّه لا يُخطئ»[4].

وقال في موضع[5]: «ما زال العلماء يختلفون، ويتكلّم العالم في العالم باجتهاده، وكلّ منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خَرَق الإجماع فهو مأزور، وإلى الله تُرجع الأمور».

---

(١) انظر خبره في «سيرة ابن هشام» (٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥/٨٦ ـ ٨٧).
(٤) «المصدر نفسه» (١٩/٣٣٩).
(٥) «المصدر نفسه» (١٩/٣٢٧).

وقال في موضع آخر[1]: «.... فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثلُه في علومه، وفضائله، ولكن لا ندَّعي عصمته من الغلط، والخطأ، ولا تقليد في الأصول»[2].

المطلب الرابع: حمل كلام إمام معروف الصدق والديانة على محمل سائغ.

من الضّوابط التي سار عليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وراعاها في باب الابتداع، حملُ كلام إمام معروفِ الصّدق والدّيانة، على محمل سائغ يقتضيه سياقُ كلامه، ويحتملُه ظاهر عبارته، وهو أولى من اتِّهامه ونَبْذه، وحمل عبارته على السّوء.

وأوضحُ مثالٍ لذلك: ما نقله عن عبد الصّمد بن محمَّد بن محمَّد عن أبيه، قال: «أنكروا على أبي حاتم بن حِبَّان قوله: النبوّة العلم والعمل، فحكموا عليه بالزَّندقة، هُجر وكُتب فيه إلى الخليفة، فكَتَب بقتله».

ثمَّ قال الذّهبي: «هذه حكاية غريبة، وابن حِبَّان فمن كبار الأئمّة، ولسنا ندّعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يُطلقها المسلم، ويُطلقها الزّنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يُعتَذر عنه، فنقول: لم يُرِدْ حَصْرَ المبتدأ في الخبر، ونظيرُ ذلك قوله

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (١٩/٣٤٦).

(2) مثال ما تقدم: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٤٤١ ـ ٤٥٠هـ ص ٢٥٥، ٢٥٦)، ترجمة «أبي الحسن علي بن محمَّد الماوردي» (ت٤٥٠هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ كلام ابن الصلاح فيه، ومنه قوله: «وهو متهم بالاعتزال، وكنت أتأوّل له، واعتذر عنه، حتى وجدته يختار في بعض الأوقات أقوالهم»، ثمَّ ذكر ابن الصلاح، بعض الأمثلة من أقواله تدل على ما ذكر. انظر «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٢/٦٣٨). فعلق عليه الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «وبكل حال هو مع بدعة فيه من كبار العلماء، فلو أنّنا أهدرنا كلّ عالم زلّ لما سَلِم معنا إلا القليل، فلا تحطّ يا أخي على العلماء مطلقاً، ولا تبالغ في تقريظهم مطلقاً، واسأل الله أن يتوفاك على التوحيد».

عليه الصلاة والسلام: «الحجّ عرفة»[1]، ومعلوم أنّ الحاجَّ لا يصير بمجرّد الوقوف بعرفة حاجاً، بل بقي عليه فروضٌ وواجبات، وإنما ذكر مُهِمَّ الحجّ، وكذا هذا ذكر مُهِمَّ النبوّة، إذ من أكمل صفات النبي، كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيّاً إلا بوجودهما، وليس كلُّ من برّز فيهما نبياً، لأنَّ النبوَّة موهبة من الحقّ تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولّد العلم اللَّدُنّي، والعمل الصالح.

وأمّا الفيلسوف فيقول: النبوَّة مكتسبة يُنْتِجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريده أبو حاتم أصلاً، وحاشاه، وإن كان في «تقاسيمه» من الأقوال، والتّأويلات البعيدة، والأحاديث المنكَرة عجائب، وقد اعترف أنَّ «صحيحه» لا يقدر على الكشف منه إلاَّ من حفظه، كمن عنده مصحفٌ لا يَقْدر على موضع آيةٍ يريدها منه، إلاّ من يحفظه»[2].

ونحوُه في «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال: «قوله: النبوّة العلم والعمل، كقوله عليه السّلام: «الحجّ عرفة»، وفي ذلك أحاديث، ومعلومٌ أنَّ الرّجل لو وقف بعرفة فقط، ما صار بذلك حاجاً، وإنَّما ذكر أشهرَ أركان الحج، وكذلك قولُ ابن حِبَّان، فذكر أكملَ نعوت النبي، ولا يكون العبد نبيّاً إلاّ أن يكون عاملاً، ولو كان عالماً فقط لما عُدَّ نبيّاً أبداً، فلا حيلة للبشر في اكتساب النبوّة».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «وهذا أيضاً له محمل حسن، ولم يُرِدْ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٠٩/٤، ٣١٠، ٣٣٥)، وأبوداود في كتاب المناسك ـ باب من لم يدرك عرفة «السنن» (٤٨٥/٢ ـ ٤٨٦/رقم ١٩٤٩)، والترمذي في كتاب الحج ـ باب ما جاء فيمن أدرك الإمام فقد أدرك الحج «السنن» (٢٣٧/٢/رقم ٨٨٩)، والنسائي في كتاب المناسك ـ باب فرض الوقوف بعرفة «السنن الصغرى» (ج٥/ ٢٨٢/ رقم٣٠١٦)، وابن ماجه في كتاب المناسك ـ باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمع (١٠٠٣/٢/رقم٣٠١٥) كلهم من حديث عبد الرحمٰن بن يعمر الديلي ـ رضي الله عنه ـ بسند صحيح.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩٦/١٦ ـ ٩٧).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص ١١٤).

(٤) (٩٢٢/٣).

حَصْرَ المبتدأ في الخبر، ومثلُه: «الحجُّ عرفة»، فمعلومٌ أنَّ الرَّجل لا يصير حاجّاً بمجرَّد الوقوف بعرفة، وإنَّما ذكر مُهِمَّ الحج، ومُهِمَّ النبوّة، إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل، ولا يكون أحد نبيّاً إلا أن يكون عالماً عاملاً. نعم، النبوّة موهبة من الله تعالى، لمن اصطفاه من أولي العلم والعمل، لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً، وبها يتولّد العلم النّافع، والعمل الصّالح، ولا ريب أنّ إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لايَسُوغ، وذلك نَفَس فلْسَفيّ».

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «ولقوله هذا محمل سائغ ـ إن كان عناه ـ أي عماد النبوّة العلم والعمل، لأنّ الله لم يُؤْتِ النبوّة والوحي إلاّ من اتّصف بهذين النّعتين، وذلك لأنّ النبي ﷺ يصير بالوحي عالماً، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قولُه: النبوّة العلم اللَّدُنِّي، والعمل المقرِّب إلى الله، فالنبوَّة إذاً تُفسَّر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكمالهما إلا بالوحي الإلهي، وهو علم يقيني ما فيه ظن، وعلم غير الأنبياء منه يقيني، وأكثره ظنِّيٌّ. ثمَّ النبوّة ملازِمةٌ للعصمة، ولا عصمةَ لغيرهم، ولو بلغ في العلم والعمل ما بلغ، والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه، وأهمّ مقاصده، غيرَ أنّا لا نُسوِّغ لأحدٍ إطلاقَ هذا إلاَّ بقرينة، كقوله عليه الصلاة والسّلام: «الحجّ عرفة»، وإن كان عَنَى الحَصْر، أي ليس شيء إلا العلم والعمل، فهذه زندقة وفلسفة».

ويمكن تلخيص هذه النّصوص في النقاط التالية:

أوّلاً: أنه ينبغي مراعاة حال القائل عند تفسير كلامه، فما أطلقه ابن حِبَّان ـ وهو إمام من أئمّة المسلمين ـ قد يُطلق مثلَه فيلسوفٌ زنديق، فيتحتَّم على النّاظر حينئذ حملُ إطلاق كلٍّ منهما على محمل لائقٍ بحاله، ولا يحملهما محملاً واحداً لاختلاف حال القائلَيْن.

---

(١) (٣/٥٠٧ ـ ٥٠٨).

ثانياً: حَمَل كلامَ الإمام ابن حِبَّان على إرادة ذكر أهمّ نعوت النبوّة، وأكمل صفاتها، وهما العلم والعمل، وعلّل ذلك بما يلي:

أ ـ لا يكون أحدٌ نبياً إلاّ أن يكون عالماً عاملاً، فبالوحي الذي أوحى الله إليه صار عالماً، ويلزم معه وجودُ العمل الصّالح، فصدق بهذا الاعتبار كلامُ الإمام ابن حِبَّان.

ب ـ أنّ تحصيل هذين الوصفين بكمالهما لا يكون إلا بالوحي الإلهي، فلا يتّصف بهما على أكمل وجه إلا نبي، فالنبوّة تتضمَّن كمالَ العلم والعمل، ولا يكون ذلك في غيرهما.

ج ـ أنّ من تمام العلم والعمل، وجود صفة العصمة، التي تَضْمَن للإنسان صدقَ علمه، وصلاحَ عمله، وذلك غير حاصل إلا لنبي.

د ـ أنّ الخبر عن الشيء حاصل ببعض أركانه، وأهمّ مقاصده، كقوله عليه الصلاة والسّلام: «الحجّ عرفة»، فأخبر عن الحجّ بأكبر أركانه، وهناك أركان أخرى كالنيّة، والطواف، والسعي، وواجبات أخرى، لكن أخبر بالوقوف بعرفة عن الحجّ للدَّلالة على أهميّته وأفضليّته.

ثالثاً: عدم جواز إطلاق مثل هذه العبارة، لإيهامها معنىً باطلاً يقول به بعض الزنادقة والفلاسفة، وهو أنّ النبوّة تُكتسب عن طريق الاجتهاد والتَرَقِّي في عمل الخير، وجَزَمَ ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ـ بأنّ ابن حِبَّان لم يُرِد هذا المعنى أصلاً، وحاشاه، وهذا يدفع احتمال التردّد الواقع في سياق كلامه في «ميزان الاعتدال» حيث قال في أوله: «... ولقوله هذا معنى سائغ ـ إن كان عناه...»، وقال في نهايته: «...وإن كان عنى الحصر...».

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ : «إن صحّ هذا عنه فهو قول مجمل، وابن حِبَّان معروف عنه في جميع تصانيفه أنّه يعَظِّم النبوّة حقَّ تعظيمها، ولعلّه أراد أنّ المقصود من إيحاء الله عزّ وجل إلى النبي ﷺ أنّ

يعلم هو ويعمل، ثمَّ يبين للنّاس فيعلموا ويعملوا»[1].

وهذا محمل آخر يشير إليه المعَلِّمي في كلامه، وهو احتمال أن يكون مقصودُ العبارة الإشارة إلى ما تضمَّنتْه النبوَّة من العلم والعمل، وأوّل من يعلم ويعمل هو النبي ﷺ، ثمَّ يعلِّم النّاس ما علَّمه الله ليعملوا به.

والفرق بين تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وتفسير المعَلِّمي، أنّ الذّهبيّ حمل كلام ابن حِبَّان على إرادة بيان وصفٍ يرجع إلى النبي ﷺ ذاتِه، ولذلك فسّره بكمال العلم والعمل، بينما العلاّمة المعَلِّمي حمل معنى العبارة على قصْد بيان مضمون النبوّة، وهو العلم والعمل الذي يُطالب به المرسَل والمرسَل إليه على السواء.

وهذا المعنى وجيه أيضاً، فقد أشار إليه القرآن والسنة، أمّا القرآن ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾[2].

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «فالهدى هو ما جاء به من الإخبارات الصّادقة، والإيمان الصحيح، والعلم النافع، ودين الحق هو الأعمال الصالحة الصحيحة، النافعة في الدّنيا والآخرة»[3].

وأمّا السنّة ففي الصحيحين[4] من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمَثَل الغيث الكثير أصاب أرضاً، وكان منها نقيَّة قَبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعُشْبَ الكثير، وكان منها أجادبُ أمسكت الماء، فنفع الله بها

---

(١) «التنكيل» (١/ ٤٣٧).

(٢) [سورة التوبة: ٣٣].

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٤٩).

(٤) «صحيح البخاري» ـ كتاب العلم ـ باب فضل من عَلِم وعَلَّم ـ (١/ ١٧٥/رقم ٧٩)، ومسلم في كتاب الفضائل ـ باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم (٤/ ١٧٨٧ ـ ١٧٨٨/ رقم٢٢٨٢).

النّاس، فشربوا وسَقَوْا وزَرَعُوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هو قِيعَان لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأً، فذلك مَثَلُ من فَقِهَ في دين الله، ونَفَعَه ما بعثني الله به، فعلِم وعلَّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أُرْسِلت به».

والخلاصة: أنّ تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكلام ابن حِبَّان وجيه جدّاً من جهتين:

الجهة الأولى: أنّه هو اللاّئق بمنزلة هذا الإمام الذي تواتر صدقه وديانته، وتعظيمه لجناب النبوة، فكُتُبُه في السنن، والسيرة النبوية شاهدةٌ بذلك، ناطقةٌ به، فلا يُعقل أن يصدر منه ما يخدش كرامة النبوّة، ويحطّ من قدرها.

الجهة الثانية: أنّه أشار إلى ضابط جليل، ينبغي مراعاته حال الوقوف على عبارة عالمٍ من علماء الإسلام، معروف بالصّلاح، والديانة، والتقوى، والورع، تحتملُ أكثر من معنى، حيث ينبغي للنّاظر حملُها على محمل سائغ مهما أمكنه ذلك، ولذلك ردّد الحافظ الذّهبيّ هذا المعنى بقوله أحياناً: «لكن يُعتذر عنه. . . .»، وبقوله تارة: «هذا أيضاً له محمل حسن. . .» وتارةً بقوله: «ولقوله هذا محمل سائغ. . .». والله أعلم.

المطلب الخامس: قد يُتَّهم الرّجل بالبدعة ولا يصحّ ذلك عنه.

من الأمور التي يجب على النّاظر في تراجم الرجال مراعاتها، أنه قد يتهم الرجل بنوعٍ بدعة، ثمّ لا يثبت ذلك عنه، إما لضعف في طريق نقلها عنه، أو ضعف مستند مَن نَسَبها إليه، واتّهمه بها.

وقد راعى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ **هذا الضّابط في تحريره لكثير من التراجم.**

ومُراعاة ذلك يكون على وجهين:

الوجه الأول: أن يُتّهم الرّاوي ببدعة، ولا يصحّ ذلك عنه أصلاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «ميمون بن مهران الجزري الرقّي الكوفي» (ت١١٧هـ) وثّقه ابن سعد[١]، والإمام أحمد[٢]، وأبو زرعة[٣]، والنسائي[٤]، وابن حِبَّان[٥]، وغيرهم.

وأمّا أحمد بن عبدالله العجلي فقال: «جزري تابعي ثقة، وكان يحمل على عليٍّ ـ رضي الله عن عليّ ـ»[٦].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «لم يثبت عنه حَمْل، وإنما كان يُفضّل عثمانَ عليه، وهذا حقٌّ»[٧].

فقوله: «لم يثبت عنه حَمْل» صحيح، وأما قوله: «وإنما كان يُفضّل عثمان عليه وهذا حقّ» فيُوحي بأنّ ميموناً كان مستقيمَ النّاحية أول أمره، وما يعتقده في حقّ عليّ هو الصّواب وهو تفضيل عثمان عليه، وهو أمر ليس فيه مؤاخذة. لكنّ روى أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه»[٨] عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عُبيد الله، قال ميمون بن مهران: «كنتُ أُفضّل عليّاً على عثمان ـ رحمة الله عليهما ـ، فقال لي عمر بن عبد العزيز: «أيّهما أحبّ إليك: رجل أسرع في كذا[٩]، أو رجل أسرع في المال؟» قال: «فرجعت وقلت: لا أعود».

فهذه الرّواية تثبت عكس ما قاله الحافظ الذّهبيّ، فهي صريحة في أنّ

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧٧).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٠).
(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢١٤).
(٥) «الثقات» (٥/ ٤١٧).
(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٠٧).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٧٧).
(٨) (١/ ٣٤٠).
(٩) يعني: أسرع في الدماء. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٩١).

أوّل أمر ميمون كان تفضيل عليّ على عثمان، ثمَّ رجع عن ذلك بعد ما سمعه من عمر بن عبد العزيز، إلا أن يكون مراد الحافظ الذّهبيّ ما آل إليه أمرُ ميمون بعد سماعه محاججة عمر، لكن عبارته لا تساعد على هذا المراد.

ثمَّ إنّه ليس في صريح رواية أبي زرعة الدّمشقي، ما يدلّ على أنّ ميموناً عاد وفضَّل عثمان، بل كلّ ما فيها أنّه رجع عن اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، ولا يَلْزَم من ذلك حصولُ عكسه لاحتمال وجود التّوقُّف في المسألة، واحتمال التّساوي بينهما عنده.

والخلاصة: أنّ ميموناً لم يثبت عنه حمْلٌ على عليّ، بل كان في أول أمره يُفضّله على عثمان، ثمَّ رجع عن ذلك التفضيل.

٢ ـ وفي ترجمة «الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي» (ت١١٥هـ)، وثّقه جماعة من الأئمّة منهم الإمام عبدالرحمٰن بن مهدي[١]، ويحيى بن سعيد القطان[٢]، وابن سعد[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، وأبو حاتم[٦]، وغيرهم.

ونقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن سليمان بن داوود الشّاذكوني، حدّثنا يحيى بن سعيد، سمعت شعبة يقول: «كان الحكم يفضِّل عليّاً على أبي بكر وعمر».

فعلّق على هذه الرّواية قائلا: «الشّاذكوني ليس بمعتَمَد، وما أظنّ أنّ الحكم يقع منه هذا»[٧].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).
(٢) «المصدر نفسه» (الموضع السابق).
(٣) «الطبقات» (٦/ ٣٣٢).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٥).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٥٢). وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٩٠).
(٦) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٠٩).

فردّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا الاتّهام لضعف مصدره، لكن قال أحمد بن عبدالله العجلي: «ثقة، ثبْت في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النّخعي، وكان صاحبَ سنّة واتّباع، . . .وكان فيه تشيّع، إلاّ أنّ ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته»[1].

فهذا القول من العجلي، فيه اتهام للحكم بن عتيبة ببدعة التّشيع، وإن كان هناك اختلاف بين ما قاله العجلي، وبين ما ساقه الشّاذكوني عن شعبة، من جهة أنّ ما حكاه عنه شعبة صريح في أنه يُفضِّل عليّاً على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وهذا غلوّ في التشيّع بخلاف ما نسبه إليه العجلي.

وهذا الذي حكاه العجلي ـ أيضاً ـ يَبعد القولُ به، وذلك لأمور:

أولاً: أنّه قولٌ تفرّد به من بين الأئمّة[2] الذين تكلّموا بالثّناء عليه وعلى علمه، وفيهم من عاصره وجالسه، وهذه بعض أقوالهم:

أ ـ قال الأوزاعي: «حجَجْت فلقيت عَبْدة بن أبي لُبَابة (الأسدي مولاهم الكوفي) بمنى فقال لي: «هل لقيتَ الحَكَم؟» قلت: لا، قال: «فالْقه فما بين لابتيها أحد أفقه من الحكم[3]»، قال: «فلقيتُه[4] فإذا برجل حَسَنِ السّمت، مقنع»[5].

ب ـ وقال الأوزاعي أيضاً: قال لي يحيى بن أبي كثير: «أَلَقيت الحَكم بن عُتَيبة؟» قلت: «نعم»، قال: «أما إنّه ليس بين لابتيها أفقه منه. قال الأوزاعي: «وعطاء وأصحابه يومئذ أحياء، وذلك بمنى»[6].

---

(١) «الثقات» (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٢) إلا ما كان من رواية شعبة، وسيأتي الكلام عليها.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٣٣)، تصحف فيه إلى «ملقيته».

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٩٤)، انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (الموضع السابق).

ج ـ عن مجاهد بن رومي قال: «رأيتُ الحكم في مسجد الخَيْف، وعلماء الناس عيالٌ عليه»[1].

د ـ قال يحيى بن معين، عن جرير، عن مغيرة بن مقسم: «كان الحَكم إذا قدم المدينة أخْلَوا له سارية النبي ﷺ يصلّي إليها»، قال عبّاس الدّوري: «يعني الحَكم بن عتيبة، وكان صاحبَ عبادةٍ وفضلٍ»[2].

هـ ـ وقال سفيان بن عُيينة: «ما كان بالكوفة بعد إبراهيم، والشّعبي، مثلُ الحكم وحمّاد»[3].

وغير ذلك من أقوالهم في الثّناء عليه وعلى علمه، دون التّعرض لمثل ما نسبه إليه العجلي من التشيّع.

ثانياً: ـ أنّه قد نُقِل عنه تحذيرُه من أهل الأهواء والبِدَع، وأمْرُه بملازمة الجماعة، قال ثابت بن عبدالله بن العَجلان: «أدركتُ أنس بن مالك، وابن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير (وعَدّ جماعةً من أهل السنّة والاتّباع، ومنهم الحَكم بن عُتيبة) ثمَّ قال: «كلهم يأمروني بالجماعة، وينهوني عن أصحاب الأهواء»[4].

ثالثاً: روى يحيى بن سعيد القطّان، عن شعبة، عن الحَكم بن عُتيبة قال: «كان يحيى الجزّار يتشيّع، وكان يغلو»، [يعني: في التشيّع][5].

وظاهر كلامه هذا ليس مدحاً ليحيى الجزّار، وإنما قاله للتنبيه إلى ما فيه من بدعة التشيّع، وغلوّه فيها، ولا يقول ذلك الحَكم بن عُتيبة لو كان فيه تشيّعٌ، كما ذكر العجلي، أو الغلوّ فيه كما تفيده رواية الشّاذكوني.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٢٥)، وانظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٩٢)، و «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٤).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٥) «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٢٨٤)، و «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٩٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٣١).

رابعاً: أنّ ما نسبه أحمد بن عبدالله العجلي إلى الحَكم، يحتاج إلى ذكر واسطة نقله له، فإنه لم يعاصر الحكم، فمولدُه كان سنة ١٨٢هـ[١]، بينما كان الحكم قد تُوُفِّيَ سنة١١٥هـ[٢]، فبينهما قُرَابة سبعٍ وستين سنة، فمن الذي نقل القولَ بتشيّع الحَكم، ولم يصرّح بذلك أحدٌ ممن تكلّم فيه بالثّناء الجميل على علمه وفضله، إلاّ ما كان من رواية الشّاذَكوني عن شعبة، وهي رواية واهية، لا يصحّ الاعتماد عليها.

خامساً: أنّ في كلام العجلي السابق ما ظاهره التّناقض، فإنّه وصف الحَكم في بداية كلامه بكونه صاحبَ سنّة واتّباع،، ثمَّ في آخر سياق كلامه رماه بالتشيّع، وما قاله في البداية أنْسبُ لحال الحَكم.

ولعلّ هذا كلَّه سببُ اقتصار الحافظ الذّهبيّ عليه عندما نقل كلام العجلي في كتابه (سير أعلام النبلاء)[٣]، وفي «تذكرة الحفاظ»[٤]، حيث لم يذكره بتمامه فكأنّه ما رضيه، كما أنّ صنيعه في «الكاشف»[٥] يُوحي بذلك، فقد اقتصر فيه على وَصْفه بكونه صاحبَ سنَّة، مُقتضِباً بذلك كلامَ العجلي.

كما أنّ الحافظ ابن حجر، أغفل ذكره في سياق أسماء من طُعِن فيه ببدعة من رواة الصحيح في «هدي الساري»، فلم يذكره فيه، مع أنّه يبعُد احتمالُ عدم وقوفه على كلام العجلي فيه، فقد نقله الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال»[٦] وهو أساس عمل الحافظ ابن حجر في تحرير التراجم، فدلّ هذا على عدم اعتباره بكلام العجلي فيه لمخالفته الظاهرة كلامَ الأئمة قبلَه. ويؤيّد ذلك أنّه لم يُشر إليه في «تقريب التهذيب»[٧]، بل اقتصر فيه على قوله: «ثقة، ثبْت، فقيه، إلا أنّه ربما دلّس».

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٥).
(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣)، و «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢١٢).
(٣) (٥/ ٢٠٩).
(٤) (١/ ١١٧).
(٥) (١/ ٣٤٥).
(٦) (٧/ ١١٩).
(٧) (ص ١٧٥).

وربما كان عدم ظهور معنى قول العجلي: «... إلاّ أنّ ذلك لم يظهر منه إلاّ بعد موته» هو داعي الحافظ الذّهبيّ إلى حذفه، لعدم الوقوف على ذلك عن تلاميذه وخاصّته[1].

٣ - وفي ترجمة «زيد بن واقد القرشي الشامي الدمشقي» (ت١٣٨هـ) وثّقه يحيى بن معين[2]، والإمام أحمد[3]، وأحمد بن صالح العجلي[4]، وغيرهم. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، محله الصدق»[5].

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله: «وقيل: إنه قدري، ولم يصحّ»[6].

ولعلّ مصْدَرَ القولِ بأنّه قَدَريّ، ما أسنده الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»[7] عن عبدالله بن يوسف التِّنِّيسي قال: كان الوضين بن عطاء، وابن جابر، والنعمان، وأبو وهب، وزيد بن واقد كلُّهم يُتَّهمون بالقدر».

ففي هذه الحكاية احتمال انقطاع؛ فإنّ عبدالله بن يوسف لم يُذكر أنّه أدرك زيد بن واقد؛ فبين وفاتيهما ثمانون سنة؛ إذ تُوفي عبدالله بن يوسف

---

(١) أما ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٣٨ - ١٣٩، ١٤٤) قال: نا عبد الرحمٰن، نا محمد بن يحيى، نا يحيى بن المغيرة، نا جرير قال: «لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك، قال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفير يسير من هذه الشيعة: سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت ومنصور».
وهذه الرواية تفيد تصريح شعبة بأن الحكم بن عتيبة من الشيعة، لكن الشأن في ثبوتها، فإسنادها حسن إلى جرير وهو ابن عبد الحميد الضبي، ولم يذكر له سماع من شعبة، فاحتمال الانقطاع وارد على هذا الإسناد.
وقد روى هذه الحكاية أيضا ابن عدي من وجه آخر عن جرير. انظر «الكامل» (١/ ٧١).

(٢) «تاريخ الدارمي» (ص ١١٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٠٩).

(٤) «الثقات» (١/ ٣٧٩).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٧٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٩٧).

(٧) «تاريخ دمشق» (٦/ ٦٨٢). وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١١٠).

سنة سبع أو ثمان عشرة ومئتين[1]، ولهذا مرّضه الحافظ الذّهبي، وأبهم فيه اسم عبدالله بن يوسف.

لكن قال أبو حاتم الرازي: «زيد محله الصدق وكان يرى القدر»[2]. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «الإمام محمَّد بن إدريس الشافعي المطلبي» (ت٢٠٤هـ) أورد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ خبراً عن علي بن أحمد بن النّضر الأزدي، سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن الشافعي، فقال: «لقد منّ الله علينا به، لقد كنّا تعلَّمْنا كلامَ القوم، وكتبنا كُتُبَهم، حتى قَدِم علينا، فلَمّا سمعنا كلامه، علمنا أنّه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلاّ كلَّ خير، فقيل له: يا أبا عبدالله كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه ـ يشير إلى التشيع، وأنّهما نسباه إلى ذلك ـ فقال أحمد بن حنبل: ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيراً»[3].

فعلّق على ذلك الحافظ الذّهبيّ فقال: «من زعم أنّ الشّافعي يتشيّع فهو مُفْترٍ، لا يدري ما يقول.

قد قال الزبير بن عبد الواحد الإستراباذي: أخبرنا حمزة بن عليّ الجوهري، حدّثنا الرّبيع بن سليمان، قال: «حججنا مع الشّافعي فما ارتقى شرفاً، ولا هبط وادياً إلا وهو يبكي وينشد:

يا راكباً قِفْ بالمُحَصَّب من منًى	واهتف بقاعد خَيْفنا والنّاهض
سَحَراً إذا فاض الحجيج إلى منىً	فيْضاً كمُلتطم الفُرات الفائض
إن كان رفضاً حبُّ آل محمَّد	فليشهد الثقلان أنّي رافضي[4]

(١) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠٩)، و «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٣٦).

(٢) «علل الحديث» (٢/ ١٢٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢ ـ ٨١٣)، وانظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٧١).

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ[1]: «لو كان شيعيّاً ـ وحاشاه من ذلك ـ لما قال: الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصِّديق، وختم بعُمَر بن عبد العزيز»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3] ـ بعد أن ساق الأبيات الماضية ـ: «بهذا الاعتبار قال أحمد بن عبدالله العجلي في الشافعي: «كان يتشيّع، وهو ثقة»[4]، ثمَّ قال الذّهبي: «ومعنى هذا التشيع حبُّ علي، وبُغْض النّواصب، وأن يتخذه مولى، عملاً بما تواتر عن نبينا ﷺ: «من كنتُ مولاه فعَليٌّ مولاه»[5]، أمّا من تعرَّض إلى أحد من الصحابة بسبٍّ، فهو شيعيّ غالٍ نبرأ منه».

وقال في موضع آخر[6]: «وإمامنا فبحمد الله ثَبْتٌ في الحديث، حافظٌ لما وعى، عديم الغلط، موصوفٌ بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل وهوى ممن عُلِم أنَّه منافس له، فقد ظلم نفسه، ومقتَتْه العلماء، ولاح لكل حافظ تحاملُه، وجرَّ الناسُ برِجْله، ومن أثنى عليه واعترف بإمامته، وإتقانه، وهم أهل العَقْد والحَلِّ، قديماً وحديثاً، فقد أصابوا وأجملوا، وهُدُوا ووُفِّقوا».

وقال أيضاً: «ولا ريب أنّ الإمام لما سكن مصر، وخالف أقرانه من المالكية، ووَهَّى بعض فروعهم بدلائل السنّة، وخالف شيخه في مسائل، تألَّموا منه، ونالوا منه، وجرت بينهم وحشة، غفر الله للكل، وقد اعترف

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٨ ـ ٥٩).

(٢) انظر «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم (ص ١٨٩)، و «تاريخ دمشق» (١٤/٨١٢) ونصه: قال حرملة بن يحيى : سمعت الشافعي يقول: «الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز، ـ رضي الله عنهم ـ ».

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٤) لا توجد ترجمة الإمام الشافعي في المطبوع من الثقات بترتيب السبكي والهيثمي.

(٥) انظر «قطف الأزهار المتناثرة» (ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، و «ونظم المتناثر» (ص ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٩٤).

الإمام سحنون، وقال: «لم يكن في الشافعيّ بدعة»، فصدق والله فرحم الله الشّافعي، وأين مثلُ الشّافعي والله! في صدقه، وشرفه، ونُبْله، وسعة علمه، وفرْط ذكائه، ونَصْره للحق، وكثرة مناقبه، رحمه الله تعالى»[1].

وقال في كتابه: «الرواة الثقات»[2]: «فكان العجلي يوهم في الإمام أبي عبدالله التشيع لقوله:

«إن كان رفضاً حبُّ آل محمَّد فليشهد الثقلان أنّي رافضي».

وكذا تكلّم فيه بالتّشيع بعض أعدائه من كبار المالكية، لموافقته الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يبدعوا بها، كالجهر بالبسملة والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وهذا قلة ورع وتسرع إلى الكلام في الإمام، فالشافعي ـ رحمه الله ـ أبعد شيء من التشيع، كيف وهو القائل فيما ثبت عنه: الخلفاء الراشدون خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز» أفشيعي يقول هذا قط؟!».

وهناك أقوال عدّة رُويَتْ عنه تدلّ دَلالةً قاطعةً على عدم صحّة ما نُسب إليه من التشيّع فضلاً عن الرَّفض، فمنها:

أ ـ قال الربيع بن سليمان المرادي: سمعت الشّافعي يقول: «أفضل النّاس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثمَّ عُمر ثمَّ عُثمان، ثمَّ علي»[3].

ب ـ وفي رواية قال: سمعتُ الشّافعي يقول في الخلافة والتّفضيل: «نبدأ بأبي بكر، وعُمر، وعُثمان، وعلي،»[4].

ج ـ وقال أحمد بن خالد الخَلاّل: قال الشّافعي: «ما كلّمت رجلاً في بدعة، ولا رجلاً كان يتشيّع»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٥).

(٢) (ص ٣١ ـ ٣٢).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «آداب الشافعي» (ص١٨٦).

د ـ وقال أبو زكريا يحيى بن زكريا النيسابوري: سمعت محمَّد بن إدريس يقول: «ما أرى الناس ابتُلوا بشتْم أصحاب النبي ﷺ إلاّ ليَزيدهم الله بذلك ثواباً عند انقطاع عملهم»(١).

هـ ـ وقال حرملة بن يحيى: سمعت الشافعيّ يقول: «لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أَشْهدَ بالزُّور من الرّافضة»(٢).

و ـ وقال الحسن بن محمَّد بن الصبّاح الزعفراني: قال الشّافعي: إذا حضر الرافضي الوقعة، وغنموا لم يُعْطَ من الفيء شيء، لأنّ الله ذكر آية الفيء ثمَّ قال فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾(٣)، فمن لم يقلْ بهذا لم يستحقّ»(٤).

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).
(٢) «آداب الشافعي» (ص١٨٧)، وانظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٨).
(٣) [سورة الحشر: ١٠].
(٤) «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٢).
ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً:
- ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٠) ترجمة «عمرو بن دينار المكي الجُمحي مولاهم» (ت١٢٦هـ) قال: «أمّا عمرو بن دينار. . .عالم الحجاز فحجة، وما قيل عنه من التشيّع فباطل».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص ١٧٩) ترجمة «صالح بن كيسان المدني» «توفي بعد سنة ثلاثين ومئة أو الأربعين»: «قد رمي صالح بالقدر ولم يصحّ عنه».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٥٠) ترجمة «الفضل بن الحُبَاب أبي خليفة الجمحي» (ت٣٠٥هـ): «وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً إلاّ ما قاله السليماني: إنّه من الرّافضة، فهذا لم يصحّ عن أبي خليفة».
- وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩٢) ترجمة «علي بن عمر الدارقطني» (ت٣٨٥هـ) قال الخطيب: وحدثني حمزة بن محمَّد بن طاهر، أنه [أي الدارقطني] يحفظ ديوان السّيد الحميري، ولهذا نُسب إلى التشيع»، انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥). قال الذّهبي: «ما أبعدَه عن التشيّع».

٧ ـ وفي ترجمة «أحمد بن أبي الحواري عبدالله بن ميمون الثّعلبي الدِّمشقي» (٢٤٦هـ) نقل الذّهبي قول أبي عبد الرَّحمٰن السُّلَمي في «محن الصّوفية»: «أحمد بن أبي الحواري شهد عليه قوم أنّه يُفَضِّل الأولياء على الأنبياء، وبذلوا الخطوط عليه، فهرب من دمشق إلى مكة، وجاور حتى كتب إليه السّلطان، يسأله أن يرجع فرجع»[١].

قال الذّهبي ـ عَقِيبَ هذه الحكاية ـ: «إن صحّت الحكايةُ فهذا من كَذِبهم على أحمد، هو كان أعلم بالله من أن يقول ذلك»[٢].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٣]: «هذا من الكذب على أحمد ـ رحمه الله ـ، فإنّه كان أعلم بالله من أن يقع في ذلك، وما يقع في هذا إلاّ ضالٌّ جاهل».

ولعلّ وجه تشكيك الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في صحّة هذه الحكاية، إنما كانَ ذلك لمكان أبي عبد الرَّحمٰن السّلمي؛ فإنه معروف بإيراد الحكايات المكذوبة، والأحاديث الموضوعة في تصانيفه من غير بيان، مما جعل بعضهم يرميه بوضع الحديث.

قال الخطيب البغدادي: «قال لي محمّد بن يوسف القطّان النيسابوري: «كان أبو عبدالرّحمن السُّلمي غيرَ ثقة... وكان يضع للصّوفية الأحاديثَ»[٤].

وقال الحافظ الذّهبي: «وللسُّلمي سؤالاتٌ للدّارَقطني عن أحوال المشايخ الرّواة سؤالَ عارف.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩٣/١٢)، وفيه: (أحمد السلمي) وكذا ورد أيضاً في النسخة الخطية التي بخط ابن طوغان (الجزء الثامن/ الورقة ١٦٧/أ)، وهو خطأ، فقد صرح بكنيته في المجلد الرابع عشر (ص٤٨٩)، واسم أبي عبد الرّحمٰن السلمي محمّد بن الحسين بن محمّد.

(٢) «المصدر نفسه» (٩٣/١٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ ص٥٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢٤٨/٢).

وفي الجملة؛ ففي تصانيفه أحاديثُ وحكاياتٌ موضوعة، وفي «حقائق تفسيره» أشياءُ لا تسوغ أصلاً، عدَّها بعض الأئمة من زندقة الباطنيّة، وعَدّها بعضُهم عرفاناً وحقيقة، نعوذ بالله من الضلال، ومن الكلام بهوى، فإنّ الخير كلّ الخير في متابعة السنّة، والتمسُّك بهدي الصّحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ»[1].

فَمِثْلُه لا يُوثق بما يحكيه في حقِّ عالم معروفِ العدالة من الطّعن في عدالته وأمانته، ولذلك شَكَّكَ الذّهبي في صِحّة الحكاية، ونَقَدَ متنَها لبُعْده عن واقع حال أحمد بن أبي الحواري رحمه الله. والله أعلم.

٨ ـ وفي ترجمة «يعقوب بن سفيان الفسوي» (ت٢٧٧هـ) قال الحافظ هبة الله بن أحمد بن محمّد المعروف بابن الأكفاني عن عبد العزيز الكناني، أنبأنا أبو بكر عبدالله بن أحمد ـ إجازةً ـ سمعت أبا بكر أحمد بن عبدان يقول: لما قَدِم يعقوب بن اللّيث صاحب خراسان إلى فارس، أُخبِر أنّ هناك رجلاً يتكلّم في عثمان بن عفان ـ وأراد بالرّجل يعقوب بن سفيان الفسوي، فإنّه كان يتشيّع ـ فأمر بإشخاصه من «فسا» إلى «شيراز»، فلما قدم، علم الوزير ما وقع في نفس يعقوب بن اللّيث، فقال: «يا أيها الأمير إنّ هذا الرّجل قدم، ولا يتكلّم في أبي محمّد عثمان بن عفان شيخنا، وإنما يتكلم في عثمان بن عَفّان صاحب النبي ﷺ»، فلما سمع ـ أي يعقوب بن الليث ـ قال: «ما لي ولأصحاب النبي ﷺ، وإنما توهّمت أنّه يتكلّم في عثمان بن عفان السّجزي»، فلم يتعرّض له»[2].

قال الذّهبي ـ ناقداً هذه الرّواية من جهة سندها ومتنها ـ: «هذه الحكاية منقطعة، فالله أعلم وما علمت يعقوبَ الفسويَّ إلاّ سلفياً، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السّنة»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٥٢).

(٢) «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨٣).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «وقيل: كان يتكلّم في عثمان - رضي الله عنه - ولم يصحّ».

ووجه كون هذه الحكاية منقطعة، أنّ أبا بكر أحمد بن عبدان الحاكي عن يعقوب بن سفيان أنّه يتشيع لم يكن معاصراً للفسوي، بل كانت ولادته بعد وفاة الفسوي بنحوٍ من أربع وعشرين سنة، أي: في سنة ٢٩٣هـ على ما حرّره الحافظ الذّهبي - رحمه الله -[2].

وقد انتقد الحافظ ابن كثير أيضاً هذه الحكاية بقوله: «وما أظنّ هذا صحيحاً عن يعقوب بن سفيان، فإنّه إمامٌ محدِّثٌ كبير القدر»[3].

وأمّا من جهة متنها فإنّها حكاية تخالف واقع حال الفسوي، فقد وُصِف بالسنّة، والصّلابة فيها، قال ابن حِبَّان - رحمه الله -: «وكان ممّن جمع، وصنّف، وأكثر، مع الورع، والنّسك، والصّلابة في السنة»[4].

كما أنّ ثمة نصوصاً كثيرة في كتابه «المعرفة والتاريخ» تدلّ على تعظيمه للخلفاء الأربعة جميعاً - رضي الله عنهم -، وروايته ما جاء في فضائلهم. وهناك نصوصٌ أيضاً تدلّ على عدم تأييده للتشيّع[5].

الوجه الثاني: أن يُتّهم الرجل بغلوٍّ في بدعة، ولا يثبت ذلك عنه وإن كان يعتقد أصل تلك البدعة:

ومن أمثلة هذا الوجه:

١ - قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - في ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي البصري» (ت١٧٨هـ): «وكان من عُبّاد الشّيعة وعُلمائهم، وقد حجّ

---

(١) (٢/٥٨٣).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٨٩).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/٦٠).

(٤) «الثقات» (٩/٢٨٧).

(٥) انظر «مقدمة تحقيق كتاب المعرفة والتاريخ» للدكتور أكرم ضياء العمري (ص١٥ - ١٦).

وتوجّه إلى اليمن، وصَحِبَه عبد الرّزاق، وأكْثَرَ عنه، وبه تشيّع.

ويُروَى أنّ جعفراً كان يترفّض، فقيل له: أتسُبُّ أبا بكر، وعُمر؟ قال: لا، ولكن بغضاً يا لَك، فهذا غير صحيح عنه»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وفي صحّة هذه عنه نظر، فإنّه لم يكن رافضيا، حاشاه».

هذه الحكاية التي مرّضها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وشكّك في صحّتها، بل جزم ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ـ بعدم صحّتها قد جاءت عنه من طرق عدّة[3]، ومنها ما جزم به المزّي[4]، عن الخضر بن محمّد الشجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: «بلَغَنا أنّك تشتم أبا بكر وعمر، قال: أما الشتْم فلا، ولكن بغضاً يا لَكَ»[5].

وحكى عنه وهب بن بقية نحو ذلك[6].

ويحتمل أن يكون مقصود الحافظ الذّهبيّ، نفي صحّة اتهامه بالرّفض، لا أصل الحكاية، ويؤيد ذلك أنه عقّبها ـ كما في «سير أعلام النبلاء[7]» ـ بما ذكره الحافظ ابن عدي عن زكريا الساجي أنه يقول: «وأمّا الحكاية التي رُويت عنه.... إنما عنى به جارَيْن كانا له، وقد تأذّى بهما، يُكنّى أحدُهما أبا بكر، ويُسمّى الآخر عُمر، فسُئل عنهما؟ فقال: السّب، لا، ولكن بغضاً

---

(١) «سير أعلام النبلاء»(٨/ ١٩٨).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص ٦٩).

(٣) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٨٩)، و «الثقات» لابن حِبّان (٦/ ١٤٠)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٨).

(٥) «الكامل» (١/ ١٤٥).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق). وتفيد رواية العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٨٩) أن سائل جعفر بن سليمان هو «سهل بن أبي حدويه»، وعند ابن حِبّان في «الثقات» (٦/ ١٤٠) أنه «جرير بن يزيد بن هارون»، وقال في آخر روايته: «وإذا هو رافضي مثل الحمار»، وكلتا الروايتين محتملة لاحتمال التعدد.

(٧) (٨/ ١٩٨).

يا لَك، ولم يَعْنِ به الشّيخين ـ أو كما قال ـ»[1].

وهذان الرّجلان قد جاء التّصريح بنسبهما، إذ يقول يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان ثقة، متقناً، حسنَ الأخذ، حسنَ الأداء، إلا أنّه كان قريبَ الدار من أبي بكر وعمر ابني علي بن المقَدّمي»[2].

وهذا الكلام آخذٌ باليد في تعيين المقصودَيْن ببغْضه.[3].

وقد أيّد الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ توجيه شيخه السّاجي، فقال في نهاية ترجمة جعفر: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيّع، وجمع الرقائق، وجالس زهاد البصرة، فحفظ عنهم الكلام الرّقيق في الزهد، يرويه ذلك عنه سيّار بن حاتم، وأرجو أنّه لا بأس به.

والذي ذُكر فيه من التّشيع والروايات التي يُستدَلّ بها على أنه شيعي، وقد روى في فضائل الشيخين أيضاً كما ذكرتُ بعضها، وأحاديثُه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعلَّ البلاء فيه من الرَّاوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه»[4].

وقال الذّهبيّ ـ معلّقا علي كلام الساجي ـ: «ما هذا ببعيد، فإنّ جعفراً قد روى أحاديثَ من مناقب الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عُدَّتْ مما يُنكر...»[5].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي عَروبة الحسين بن محمَّد بن أبي معشر الحَرّاني» (ت٣١٨هـ) قال فيه الحافظ ابن عساكر: «كان أبو عروبة غالياً في التّشيّع،

---

(١) «الكامل» (٢/ ١٤٥).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٩)..

(٣) وفيه جواب عمّا استشكله محقق «تهذيب الكمال» في توجيه الإمام السّاجي لقضية البغض المرويّة عن جعفر ـ رحمه الله ـ.

(٤) «الكامل» (٢/ ١٥٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤١٠).

شديدَ الميْل على بني أميّة»[1].

فردّه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «وأبو عَروبة فمن أين يجيئه الغلو، وهو صاحب حديث وحرّاني؟ بلى لعلّه ينال من المروانية فيُعذر»[2].

وقد تقدّم نقلُ كلامه فيه من سائر كتبه[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم النيسابوريّ» (ت٤٠٥هـ): «وصنّف، وخرّج، وجرّح وعدّل، وصحّح، وعلّل، وكان من بُحُور العلم على تشيّع قليلٍ فيه»[4].

ونقل قولَ أبي إسماعيل عبدالله بن محمَّد الهروي في الحاكم: «ثقة في الحديث، رافضيٌّ خبيثٌ»، فردّه بقوله: «كلا، ليس هو رافضيّاً، بلى يتشيّع»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: إمام صدوق، لكنّه يُصحِّح في «مستدركه» أحاديث ساقطة، ويُكْثر من ذلك، فما أدري هل خَفِيتْ عليه، فما هو ممن يجهل ذلك[7]، وإنْ عَلم فهذه خيانةٌ عظيمة، ثمَّ هو شيعي مشهور بذلك، من غير تعرّض للشيخين».

ثمَّ حكى ما تقدّم ذكره عن الهروي فتعقّبه بقوله: «الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط»[8].

---

(١) انظر التعليق عليه (ص٢٩١/هـ رقم١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١١).

(٣) انظر ما سبق (ص٢٩١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٥).

(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٧٤).

(٦) (٦٠٨/٣).

(٧) انظر أسباب وقوع الخلل في «المستدرك» في كتاب «التنكيل» (١/ ٤٥٧ ـ ٤٥٩).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٦٠٨/٣).

وفي «تذكرة الحفاظ»[1] قال: «أمّا انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر، وأمّا أمر الشيخين فمعظِّم لهما، بكلّ حال فهو شيعي لا رافضي، وليته لم يُصنِّف «المستدرك» فإنه غضّ من فضائله بسوء تصرُّفه».

وقال في «معجم الشيوخ»[2]: «كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري! ولم يُصبْ؛ فإنَّ الحاكمَ ليس برافضي، بل هو شيعيٌّ معظِّمٌ للشّيخين بيقين، ولذي النُّورين، وإنّما تَكَلَّم في معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأُوذِي».

ويردّ تهمة الحاكم بالرّفض وجودُ أحاديث فضائل الصّحابة في «مستدركه»[3]، ومنهم الخلفاء الثلاثة، وهذا أمر لا يكون مع الرَّفض، فلذلك قال العلاّمة المعلِّمي ـ في صدد ردّه قول القائل: بأنّ تشيّع الحاكم هو سبب تساهُله: «لا أرى الذَّنب للتشيّع فإنّه يتساهل في فضائل بقية الصحابة، كالشّيخين وغيرهما»[4].

وقال الحافظ السبكي ـ في تعليقه على قول الخطيب ـ رحمه الله: «وكان ابن البيِّع يميل إلى التشيّع...»[5] ـ قال: «... فتأمّلت مع ما في النفس من الحاكم،... فأوقع الله في نفسي أنّ الرّجل كان عنده ميلٌ إلى عليّ ـ رضي الله عنه ـ، يزيد على الميل الذي يُطلب شرعاً، ولا أقول: إنه ينتهي به الى أن يَضَعَ من أبي بكر وعُمَر وعُثمان، رضي الله عنهم، ولا أنّه يفضِّل عليّاً على الشَّيخين، بل أستبعد أن يفضِّله على عُثمان ـ رضي الله عنهما ـ، فإنّي رأيته في كتابه «الأربعين» عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعُمر وعُثمان، واختصّهم من بين الصّحابة، وقدّم في «المستدرك» ذكر عثمان على عليّ ـ رضي الله عنهما ـ...».

---

(١) (٣/ ١٠٤٥).
(٢) (١/ ٢٨١).
(٣) انظر فيه (٣/ ٦١) كتاب معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.
(٤) «التنكيل» (١/ ٤٥٧).
(٥) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٤).

إلى أنْ قال: «وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالّة على أفضليّة عُثمان، مع ما في بعضها من الاستدراك عليه، وذكر فضائل طلحة والزبير، وعبدالله بن عَمرو بن العاص، فقد غلب على الظنّ أنّه ليس فيه ـ ولله الحمد ـ شيء مما يُستنكر عليه، إفراطٌ في ميل لا ينتهي إلى بدعة، وأنا أجوّز أن يكون الخطيب إنما يعني بالميل إلى ذلك، ولذلك حكم بأنّ الحاكم ثقة[1]، ولو كان يعتقد فيه رفضاً لجَرَحَه به، لا سيّما على مذهب من يرى ردّ رواية المبتدع مطلقاً، فكلامُ الخطيب عندنا يَقرُب من الصّواب»[2].

المطلب السادس: قد يثبت نقل البدعة عن الرجل ويصح رجوعه عنها وتوبته منها أو يُرجَى حصولُ ذلك:

من ضوابط الابتداع التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في كثير من تراجم كتابه، أنّ الرّجل قد يثبت في حقّه الابتداع، ثمَّ يصحّ رجوعُه عن البدعة، وتوبته منها، أو يُرجَى ذلك منه لمكان علمه وصلاحه، وورعه:

أولاً: من ثبت عنه الرجوع والتوبة من بدعته:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مكحول الشّاميّ أبي عبد الله» (ت١١٣هـ) قال الأوزاعي: «ولم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذيْن الرّجلين الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مبيِّناً مرادَ الإمام الأوزاعي ـ: «يعني: رجعا عن ذلك»[4].

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣).

(٢) «طبقات الشافعية» (٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٧٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٩).

وقد تقدّم تفصيلُ الكلام على تهمة مكحول بالقدر، وأنّ الصّواب ـ إن شاء الله ـ عدمُ صحة ذلك[1].

٢ ـ وفي ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصريّ» (ت١١٠هـ) قال أبو سعيد الأعرابي[2]: «كان يجلس إلى الحسن طائفة من هولاء، فيتكلّم في الخصوص حتى نسبتْه القدريّة إلى الجبر، وتكلّم في الاكتساب حتى نسبتْه السنّة إلى القدر، كلّ ذلك لافتنانه، وتفاوت النّاس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريءٌ من القدر، ومن كل بدعة»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وقد مرّ إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيّوب عنه، فلعلّها هفوة منه ورجع عنها، ولله الحمد»[4].

وقال في ترجمة «إسماعيل بن علي بن الحسين السمّان» (ت٤٤٣هـ): «وأمّا قول القائل: كان يذهب مذهبَ الحسن فمردود، قد كانت هفوة في ذلك من الحسن، وثبت أنه رجع عنها، ولله الحمد»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «... وأمّا مسألة القدر فصحّ عنه الرجوع عنها، وأنها كانت زَلْقَةَ لسان».

وقال في موضع آخر[7]: «كان ثقةً في نفسه، حجة، رأساً في العلم والعمل، عظيمَ القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر، لم يَقصِدها

---

(١) انظر ما سبق (ص١٢٧ فما بعد).

(٢) هو: أحمد بن محمّد بن زياد بن بشر أبو سعيد بن الأعرابي البصري الصوفي، له كتاب في «طبقات النّساك» نقل عنه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في أكثر من موضع. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/٤٠٧ وما بعدها).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٨٢ ـ ٥٨٣).

(٤) «المصدر نفسه» (٤/٥٨٣).

(٥) «المصدر نفسه» (١٨/٥٨).

(٦) (١/٤٨٣).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/٥٢٧).

لذاتها، فتكلّموا فيه، فما التُفِتَ إلى كلامهم، لأنّه لما حُوقِقَ عليها تبرّأ منها».

وقد تكلّم جماعة من العلماء، في نسبة الحسن إلى القول بالقدر، منهم:

أ ـ الإمام إبراهيم بن يزيد النّخعي (ت٩٦هـ) قال: «إنّ الحسن تكلّم في القدر»[١].

ب ـ حُميد بن هلال العدوي البصري (الظّاهر أنّه بقي إلى قريب سنة عشرين ومئة) قال أبو هلال محمّد بن سليم الرّاسبي: سمعت حُميداً وأيّوبَ، يتكلّمان، فسمعتُ حُميداً يقول لأيّوب: لَوَدِدْتُ أنّه قُسِم علينا غرم، وأنّ الحسن لم يتكلّم بالذي تكلّم به»، قال أيوب: «يعني في القدر»[٢].

ج ـ الإمام أيّوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني (ت١٣١هـ) قال: أنا نازلتُ الحسنَ في القدر غيرَ مرّة، حتى خوَّفْتُه السلطان، فقال: «لا أعود فيه بعد اليوم»[٣].

وقال: «لا أعلم أحداً يستطيع أن يَعِيبَ الحسنَ إلاّ به»[٤].

د ـ يونس بن عُبيد البصريّ (ت١٣٩هـ) قال: «رحم الله الحسن، ما استخفّه شيء ما استخفّه القدر»[٥].

وقد أفصحتْ بعضُ الرّوايات عن سبب اتّهام بعض العلماء له بالقدر، وجُمْلة تلك الأسباب تعود إلى ثلاثة أمور:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٠).

(٢) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٦٧).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «أخبار القضاة» (٢/ ١٣).

الأول: ما يقع في كلامه مما يُوهم القول بالقدر:

قال أبو معاوية محمَّد بن خازم الضرير: حدّثنا هشام بن عروة، وسألته عن الذي ذُكِر من أمرِ الحسن في القدر؟ فقال: «كذبوا، إنما تغفَّلوا الشيخ بكلمة فقالوا عليها»[1].

ولعلّ هذه الكلمة هي ما ذكره علي بن الأبّار في «تاريخه»[2] قال: ثنا مؤمَّل بن إهاب، ثنا عبد الرّزاق، عن مَعْمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: «الخير بقدرٍ، والشرّ ليس بقدرٍ».

قال الحافظ الذّهبي: «هذه هي الكلمة التي قالها الحسن، ثمَّ أفاق على نفسه، ورجع عنها، وتاب وأناب»[3].

وقال أيضاً ـ كما تقدّم[4] ـ: «... وقد بدت منه هفوة في القدر، لم يَقْصِدْها لذاتها، فتكلّموا فيه، فما التُفِتَ إلى كلامهم، لأنّه لمّا حُوقِق عليها تبرّأ منها».

ووصفها الذّهبيّ بأنها «زَلْقَة لسانٍ»[5].

الثاني: انتحال أهل القدر له، ونسبتُهم إليه ما لا يقول به:

روى محمَّد بن الفضل السدوسيّ أبو النّعمان، حدّثنا حمّاد بن زيد، عن أيّوب (السَّخْتِياني) قال: «كذب على الحسن ضربان من الناس: قومٌ القدرُ رأيُهم فيُنَحِّلُونه الحسنَ ليُنَفِّقُوه في النّاس، وقومٌ في صدورهم شنآن من بُغْض الحسن فيقولون: أليس يقول كذا؟ أليس يقول كذا؟»[6].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٤٣).

(٢) نقله عنه الذّهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٣)، و «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص ٦٢).

(٣) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص ٦٢).

(٤) انظر ما سبق (ص٣٤٥).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٣).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٤).

وروى عبد الرّحمن بن أبي الرجال، عن عمر مولى غُفْرة، قال: كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن وكان قولُه مخالفاً لهم...»[1].

الثالث: إتيانهم إليه بقول مجمل، فيجيبهم بما يُوهم موافقته لهم:

ويدلّ على ذلك ما رواه سعيد بن أسد، ثنا ضمرة، عن رجل عن ابن عون، عن ابن سيرين، قال: قيل له في الحسن وما كان يَنْحَل إليه أهلُ القدر، فقال: «كانوا يأتون الشيخ بكلام مجمل لو فسّروه له لساءهم»[2].

وقد نفى جماعةٌ من الأئمّة عن الحسن ـ رحمه الله ـ القولَ بالقدر، فمن هؤلاء:

أ ـ أيّوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، روى عنه حمّاد بن زيد أنّه قال: «أدركت الحسن ـ والله ـ ما يقوله»[3]، يعني: القدر.

وقد تقدّم قوله: «كذب على الحسن ضربان من الناس...»[4].

وأمّا ما جاء عنه من قوله: «أنا نازلت الحسن في القدر غيرَ مرّة...»[5]، فيُمْكن حملُه على ما يتفوّه به الحسن أحياناً مما يُوهم القولَ بالقدر، لا أنّه يعتقد القدر، جمعاً بين الرّوايات. والله أعلم.

ب ـ هشام بن عروة ـ رحمه الله، وقد تقدّم[6].

ج ـ الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، وقد تقدّم قولُه: «لم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذين الرّجلين: الحسن

---

(١) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٧٥).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٧)، وفي سند هذه الرواية رجل مبهم، لكن تتأيد بالرّوايات السابقة.

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٤).

(٤) انظر (ص٣٤٧).

(٥) انظر (ص٣٤٦).

(٦) انظر (ص٣٤٧).

ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ»[1].

د ـ عمر بن عبدالله مولى غُفْرة وقد تقدّم قولُه: «كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قولُه مخالفاً لهم....» وستأتي الرواية بتمامها.

هـ ـ عبدالله بن عون البصري، روى حماد بن زيد عن ابن عون قال: قال لي رجاء بن حَيْوة: «ما هذا الذي بلغنا عن الحسن في القدر؟» قال: قلت: «إنّهم يَكْذِبون على الحسن كثيراً، إنّهم يَكْذِبون على الحسن كثيراً»، قال حماد: «رحم الله ابن عون، لقد تخلّص»[2].

وجاءت رواياتٌ كثيرةٌ جدّاً عن الحسن ـ رحمه الله ـ تفيد إثباته للقدر خيره وشرّه، وهذه جملة منها:

أ ـ ما رواه أحمد بن محمّد بن الوليد الأزرقي قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن أبي الرّجال، عن عمر مولى غُفْرة، قال: «كان أهلُ القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قولُه مخالفاً لهم، كان يقول: «يا ابن آدم لا تُرْضِ أحداً بسَخَط الله، ولا تُطيعَنَّ أحداً في معصية الله، ولا تَحْمَدَنَّ أحداً على فضل الله، ولا تَلُومَنَّ أحداً فيما لم يُؤْتِك الله، إنّ الله خلق الخلْق والخلائق فمَضَوْا على ما خلقهم عليه، فمن كان يظنّ أنّه مُزداد بحرصه في رزقه فليَزْدَدْ بحرصه في عُمُره، أو يُغَيِّر لونه، أو يزيد في أركانه، أو بَنانه»[3].

ب ـ وروى حماد بن سلمة عن حميد الطويل قال: قدم الحسن مكّة، فكلّمني فقهاء أهل مكّة أنْ أكلّمه، فجلس لهم يوماً فكلّمته، فقال: نعم، فاجتمعوا، وهو على سرير، فخطب يومئذ، فوالله ما رأيتُه قبل ذلك اليوم، ولا بعد ذلك اليوم ما بلغ منه يومئذ، فسألوه عن صحيفة طويلة من هنا إلى

---

(١) انظر (ص٣٤٤).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٤٣).

(٣) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ١٧٥).

ثم.... قال له رجل: يا أبا سعيد، من خلق الشّيطان؟ قال: سُبْحان الله! وهل من خالقٍ غير الله خلق الشّيطان؟ قال: ما لهم، - قاتلهم الله - كيف يَكْذِبون على هذا الشّيخ»[1].

ج - وروى صالح بن رُستم أبو عامر الخزّار عن الحسن قال: من كَفَر بالقدر فقد كفر بالإسلام، إنّ الله قدّر قدراً، إنّ الله خلق الخلق بقدر، وقَسَم الآجال بقدر، وقَسَمَ الأرزاق بقدَرٍ وقَسَم العافية بقَدَر، وأَمَرَ وَنَهى»[2].

د - وروى رجاء عن ابن عون عن الحسن قال: «من كذَّب بالقدر فقد كفر»[3].

هـ - وروى حماد بن زيد، عن خالد الحذّاء قال: غبْتُ غيبة لي، فقدِمت، فأخبروني أنّ الحسن تكلّم في القدر، فأتيتُه فقلت: يا أبا سعيد: آدم خُلِق للجنّة أمْ للأرض؟ قال: فقال: «يا أبا منازل، ما كان هذا من مسائلك»، قال قلت: «إنّي أحببت أنْ أَعلم»، قال: «لا بل للأرض»، قلت: «أرأيتَ لو اعتصم فلمْ يأكل الشجرة؟»، قال: «قال لم يكن ليعتصم فلا يأكلَ من الشجرة، إنّما خُلِق للأرض، أرأيت قولَ الله عزّ وجل: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾[4]، قال: «الشّياطين لم يكونوا يَفْتِنُون بضلالتهم، إلاّ من أوجب الله له أنْ يَصْلَى الجحيم»[5].

و - وقد روى سليمان بن حرب، حدّثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، أنّ رجلاً من أهل الكوفة كان يقْدُم البصرة، فكان لا يأتي الحسن من أجل القدر، فلقيه يوماً في الطريق، فسأله، فقال: يا أبا سعيد: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٤).

(٤) [سورة الصافات: ١٦٢ - ١٦٣].

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨ - ٣٩).

مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[1]؟ فقال: «نعم، أهل رحمته لا يختلفون»، قال فقوله: ﴿ولذلك خلقهم﴾؟ قال: «خلق هؤلاء للجنّة، وهؤلاء للنّار»، قال: فقال الرجل: «لا أسأل عن الحسن بعد اليوم»[2].

والخلاصة من هذا: أنّ نسبة القدر إلى الحسن غير صحيحة، وإنّما جاء ذلك نتيجة كلماتٍ أطلقها فأُخِذَتْ عنه على غير مراده، ولعلّ ذلك هو الهفوة التي يشير إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، وتاب منها، ولذلك قال: «قد مرّ إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيّوب عنه، فلعلّها هفوة منه، ورجع عنها، ولله الحمد»[3].

وقد عقد في «تاريخ الإسلام»[4] فصلاً بعنوان: «ذكر غلط من نسبه إلى القدر»، فحكم على نسبة الحسن إلى القدر بأنّه غلط ليس بصحيح عنه، والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «ثَوْر بن يزيد الكِلاعيّ الحمصيّ» (ت١٥٠هـ) قد اتهمه بالقدر عدد من الأئمّة منهم:

أ ـ الإمام الأوزاعي عبد الرحمٰن بن عمرو: قال الربيع بن نافع أبو توبة: حدّثنا أصحابنا قالوا: لقي ثورٌ الأوزاعي، فمدّ إليْه ثورٌ يدَه، فأبى الأوزاعيُّ أنْ يمدّ يدَه إليه، وقال: يا ثَوْر، إنّه لو كانت الدّنيا كانت المقاربة، ولكنّه الدّين، يقول: لأنّه كان قدريّاً»[5].

ب ـ قال الحسن بن علي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «كان ثوْر بن يزيد قدريّاً»[6].

---

(١) [سورة هود: ١١٨ ـ ١١٩].

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٣).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١١٠هـ ص٥٩).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٧٩)، وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٦).

(٦) «الضعفاء» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

ج ـ وقال ابن سعد: «وكان ثقةً في الحديث، ويقال: إنّه كان قدرياً»[1].

د ـ قال الإمام أحمد بن حنبل: «وليس به بأس، وكان يرى القدر، كان من أهل حمص، أخرجوه فنَفَوه منها، لأنّه كان يرى القدر»[2].

هـ ـ وقال عثمان بن سعيد الدّارمي: قلت لدحيم (عبد الرحمٰن بن إبراهيم العثماني مولاهم الدّمشقيّ): فثوْر بن يزيد؟ قال: «ثقة، وما رأيتُ أحداً يشكُّ أنّه قدري، وهو صحيح الحديث، حمصي»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ في بداية ترجمته: «كان من أوعية العلم لولا بدعته»[4].

وقال في نهايتها بعد إيراده كلام الأئمة فيه ـ: «كان ثور عابداً ورِعاً، والظّاهر أنّه رجع؛ فقد روى أبو زرعة عن منبه بن عثمان: أنّ رجلاً قال لثوْر: يا قدري، قال: لإنْ كنتُ كما قلتَ إنّي لَرجلُ سَوْء، وإنْ كنتُ على خلاف ما قلتَ إنَّك لَفي حِلٍّ»[5].

والخلاصة: أنّ ثوْر بن يزيد قد ثبت من كلام الأئمّة نسبتُه إلى القول بالقدر، إلاّ أنّ ظاهر رواية أبي زرعة الدمشقيّ يفيد أنه لم يكن قدرياً أصلاً، وإنما نسب ذلك إليه، وهو يبريء نفسه. والله أعلم.

٤ ـ وما جاء في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري الكوفيّ» (ت١٦١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «قد كان سفيان رأساً في الزهد، والتّاله، والخوف، رأساً في الحفظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً في الفقه،

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٦٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٢)، ولم يرد هذا القول في النسخة المطبوعة من «تاريخ الدارمي».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٥)، وانظر ما نقله عن أبي زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

لا يخاف في الله لومة لائِم، من أئمّة الدّين، واغْتُفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيّع يسير، كان يُثَلِّث بعلي، وهو على مذهب بلده أيضاً في النّبيذ، ويقال: رجع عن كلّ ذلك. . .»[1].

وما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ في هذا النصّ من ترك سفيان التشيّع، قد جزم به في موضع آخر[2] عن زيد بن الحباب قال: «خرج سفيان إلى أيوب وابن عون، فتركَ التشيّع».

وكذلك قد ثبت أنّه تَرَك النّبيذ، ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الإمام مالك رحمه الله ـ وذكر سفيان ـ «أمّا إنّه فقد فارقني على أن لا يشرب النبيذ»[3].

ب ـ وروى الحسين بن الحسن، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: «كان سفيان يرخّص في شرب النّبيذ، وأشهد له لقد رأيته لا يأخذه، وَوُصِف له دواء، فقيل له: نعمل لك نبيذاً، قال: لا، ائتوني بعسل»[4].

ولذلك كان إذا سُئل عن النّبيذ يقول: «كُلْ ثمراً واشرب ماءً، يَصِر في بطنك نبيذاً»[5].

فكأنّه يقول: لا حاجة لك إلى هذا النّبيذ المختلف فيه، وإن كان ولابدّ، فكُلْ ثمراً، ثمّ اشرب ماءً، يَصِرْ ذلك في بطنك النّبيذ الذي أنت تريده. والله أعلم.

٥ ـ وقال في ترجمة «بِشْر بن السَّريّ أبي عَمْرو الأُمويّ البصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٢٥٣). وما أدري لماذا مَرّضه الذّهبيّ في النقل السّابق، ولم أقف على إسناده لأعلم درجته، ويلاحَظ أنّه مَرّض تركَه النبيذ أيضاً مع ثبوت ذلك، ولعل هذه تكون قرينةً، تدلّ على عدم إرادة التّضعيف في صنيعه هذا. والله أعلم.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٩٤، ٢/ ٣٥١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٢ ـ ٧٢٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٥٧).

(توفي سنة خمس أو ست وتسعين ومئة) قال العُقَيْلي: حدّثنا أحمد بن علي الأبّار، قال: حدّثنا عوّام، قال: قال الحميدي: «كان بِشْر بن السَّري جهمياً، لا يحلّ أنْ يُكتَب عنه»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ: «بل حديثه حجة، وصحّ أنّه رجع عن التّجهُّم»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «ثبت أنّه رجع عن ذلك».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4] «أما التّجهّم فقد رجع عنه، وحديثُه ففي الكتُب الستة».

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «قد صحّ رجوعُه عن التجهُّم».

ودليل رجوعه عن ذلك، ما أخرجه ابن عدي ـ رحمه الله ـ بسنده عن أبي طالب أحمد بن حميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «كان بِشْر بن السَّري رجلاً من أهل البصرة، ثمَّ صار بمكّة، سمع من سفيان نحو ألف، وسمعنا منه، ثمَّ ذكر حديث «ناضرة إلى ربها ناظرة»، فقال: «ما أدري ما هذا؟ أيْشٍ هذا؟» فوثب به الحميدي وأهل مكة، وأسمعوه كلاماً شديداً، فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد، فلمّا قدمت مكّة المرّة الثّانية، كان يجيء إلينا فلا يُكْتَب عنه، فجعل يتلطّف فلا يُكتب عنه»[6].

قال عبّاس الدّوري عن يحيى: «رأيته مستقبلَ الكعبة، يدعو على قومٍ يرمونه برأي جهم، ويقول: معاذ الله أنْ أكون جهمياً»[7].

---

(١) «الضعفاء» (١/١٤٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٣٣).
(٣) (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).
(٤) (١/٣١٨).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٢٢).
(٦) «الكامل» (٢/ ١٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/ ١٢٤).
(٧) «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٩).

وهذا صريح في بيان سبب اتّهامه برأي جهم، وأنّه ندم على ذلك، وآب عنه، لكنّ الحميديّ لم يَقبَل عذره، واستمرّ في الكلام فيه، وترْكِ حديثه، بخلاف غيره من الأئمّة فقد وثّقوه، ورووا عنه، كابن سعد[1]، والإمام أحمد[2]، ويحيى بن معين[3]، وغيرهم.

وقال البرقاني عن الدّارقطني «ثقة مكّيّ»[4]، وقال في موضع آخر: «وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف، واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق»[5].

وقال الحافظ ابن حجر: «كان واعظاً ثقة، متقناً، طعن فيه برأي جهم، ثمَّ اعتذر، وتاب»[6].

وقال العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الحكاية السابقة: «لم ينصفوه، فلّعله إنما كان سمع ما صحّ عن مجاهد من تفسيره «ناظرة» في الآية بقوله: «تنتظر الثواب»، فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيرا للآية، لا من جهة إنكار الرؤية، . . . فإن كان بشراً استنكر الرؤية، فقد كان في حقهم أن يبينوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقر تبين أنه كان معذورا فيما فرط منه، وإن أصر هجروه عن بينة. على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره، والاحتجاج بروايته»[7].

٦ ـ وفي ترجمة «أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني» (ت٤٧٨هـ) قال المازري في «شرح البرهان» في قوله: «إن الله يعلم الكليات

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥١). ولم يرد ذلك في النسخة المطبوعة من «الطبقات» (٥/ ٥٠٠).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٤٠ و ٣/ ١٣١، ٣٠٥).

(٣) «تاريخ الدارمي» (ص ٨٠).

(٤) «سؤالات البرقاني» (ص١٨).

(٥) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥١).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٢٣).

(٧) «التنكيل» (١/ ٢١٣).

لا الجزئيات»: «ودِدْت لو محوتها بدَمي».

وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحاً، بل أُلزم بها لأنّه قال بمسألة الاسترسال فيما ليس بمتناهٍ من نعيم أهل الجنّة، فالله أعلم»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ «هذه هفوة اعتزال هُجر أبو المعالي عليها، وحَلَف أبو القاسم القشيري لا يكلّمه، ونُفِيَ بسببها، فجاور وتعبّد، وتاب ـ ولله الحمد ـ منها، كما أنّه في الآخِرِ رجّح مذهب السّلف في الصّفات وأقرّه»[2].

---

(١) انظر «المنتظم» (١٦/ ٢٤٦)، و «طبقات الشافعية» (٥/ ١٨٨)، وقد عَقَد فصلاً خاصّاً لمسألة الاسترسال بعنوان «شرح مسألة الاسترسال التي وقعت في كتاب البرهان» (٥/ ١٩٢)، وقد تحامل على الحافظ الذّهبيّ حول هذه القضيّة، انظر الفصل الذي عَقَدَه قبل ذلك بعنوان (ذكر ما وقع من التخبيط في كلام شيخنا الذّهبيّ، والتّحامل على هذا الإمام. . .) (٥/ ١٨٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢)، وانظر ما نقله عنه من «الرسالة النظامية» في «المصدر نفسه» (١٨/ ٤٧٣)، وانظر «المنتظم» (١٦/ ٢٤٥).
ومن أمثلة ما تقدم:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٩٠هـ ص٨٠) ترجمة «شبث بن ربعي التميمي» قال: «وكان من كبار الحروريّة، ثمّ تاب وأناب».
وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦١): «. . . لكنه فارق الخوارج وتاب وأناب».

- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص ١٢٤) ترجمة «حَريز بن عثمان بن جبر الحمصي» (ت١٦٣هـ) نقل فيه قول يحيى بن صالح: أنّ حَريز بن عثمان لم أكتب عنه، صلّيت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليّاً سبعين كل يوم» قال الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ : «صحّ عنه أنّه ترك ذلك».
ثمّ نقل رواية الدّوري عن ابن معين (٢/ ١٠٦) أنّه قال: سمعت عليّ بن عيّاش يقول: سمعت حَريز بن عثمان الرّحبي يقول لرجل: ويحك أما تتّقي الله تزعم أنّي شتمت عليّاً، والله ما شتمت عليّاً قط» وهذه الرواية تفيد أنه لم يحصل منه من نسب إليه من الشتم، حتى يقال: ترك. والله أعلم.

- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص ٢١٥) ترجمة «عبدالله بن فرّوخ الفارسي»: «وكان يرى الخروج والسّيف، فلما وصل إلى مصر رجع عن هذا الرأي».

ثانياً: من يرجى توبته من بدعته:

ومن أمثلة ذلك:

١ - في ترجمة «حسّان بن عطيّة المحاربيّ مولاهم الدمشقيّ» (توفي في حدود ثلاثين ومئة) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان حسّان بن عطيّة قدرياً»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «لعلّه رجع وتاب»[٢].

ولعلّ الحافظ الذّهبي اعتمد في هذا، على ما رواه أبو نُعيم بسنده، عن محمّد بن كثير الأوزاعي، قال: قال حسّان بن عطية لغيلان القدري: «أمَا والله لئن كُنتَ أُعْطِيتَ لساناً لم نُعْطَه، إنّا لنعرف باطلَ ما تأتي به»[٣].

لكن في سنده أحمد بن إسحاق شيخ أبي نعيم، لم أقف على ترجمته.

ورواه أيضاً من وجه آخر، وفيه إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي؛ قال فيه الذهبي نفسه: «شيخٌ للطّبراني غير معتمد»[٤].

وممن رَمَى حسَّان بن عطيَّة بالقدر:

أ - يونس بن سيف الكلاعي الحمصي (ت ١٢٠هـ) قال ضمرة بن ربيعة، عن رجاء بن أبي سلمة: سمعت يونس بن سيف يقول: «ما بقي من القدريَّة إلا اثْنان، أحدهما حسّان بن عطيّة»[٥].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٤/ ٣٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٦٨).

(٣) «حلية الأولياء» (٦/ ٧٢).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٣).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٨٩)، وتحرّف فيه (سيف) إلى (سفيان)، انظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٨).

ب - سعيد بن عبد العزيز التّنوخي الدّمشقي (ت ١٦٧هـ): وروى يعقوب بن سفيان الفسوي عن العبّاس بن الوليد بن صبح السلمي: قلت لمروان بن محمَّد: لا أرى سعيد بن عبد العزيز روى عن عُمير بن هانئ شيئا، ولا عن حسّان بن عطيّة، فقال: كان عُمير بن هانئ وحسّان بن عطيّة أبغضَ إلى سعيد من النّار، قلت: لِم؟... قال: وأمّا حسّان بن عطيّة فكان سعيد يقول: هو قدري، قال مروان: فبلغ الأوزاعيّ كلام سعيد في حسّان بن عطيّة، فقال الأوزاعي: «ما غرّ سعيد بن عبد العزيز بالله؟! ما أدركت أحداً أشدَّ اجتهاداً ولا أعملَ منه»[1].

ج - إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) ذكره فيمن رمي بالقدر[2].

قال الحافظ الذّهبيّ في «المغني»[3]: «تابعي ثقة، لكنّه اتُّهم بالقدر».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «من الثقات التّابعين ومشاهيرهم، قد اتُّهم بالقدر فيما قيل». ثمّ ذكر ممن نسب ذلك إليه يحيى بن معين، وسعيد بن عبد العزيز.

قال الحافظ ابن حجر: «وتكلّم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدر، وأنكر ذلك الأوزاعي»[5].

والخلاصة: أنّ الأليق بحال حسّان قولُ الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله: «لعلّه تاب ورجع» فالعبرة في حاله بمآله. والله أعلم.

٢ - وفي ترجمة «عبدالله بن أبي نَجِيح يسار المكّيّ الثقفيّ مولاهم»

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٩٣)، وحصل فيه سقط استدركته من «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧ - ٣٨).

(٢) انظر «الشجرة في أحوال الرجال» (ص ٣٢٣).

(٣) (١/ ٢٣٣).

(٤) (١/ ٤٧٩).

(٥) «هدي الساري» (ص ٣٩٦).

(ت١٣١هـ أو بعدها): قال يحيى بن سعيد القطان: «كان ابن أبي نَجِيح من رؤوس الدعاة»[١].

وقال علي بن المديني: وسمعتُ يحيى قال: أخبرني مؤمَّل عن صفوان، قال: قال لي ابن أبي نَجِيح: أدعوك إلى رأي الحسن، قال علي: فسألت أنا مؤمَّلا بعدُ عن هذه القصّة، فحدثني مؤمَّل، قال: سمعت الحسن بن وهب وهو الجمحي، قال: «كان الذي بيني وبين ابن أبي نجيح خاصّ[٢]، قال: فانطلق بأهله إلى بئر ميمون، وأرسل إليّ أن ائتني، فأتيته عشيةً فبِتُّ عنده، . . . فلمّا أصبحنا دعا بغداء، فتغدَّينا، ثمَّ ذكر ما بيني وبينه من الإخاء والحقّ، فقال لي: «أدعوك إلى رأي الحسن»، وفتح لي أشياء من القدر، قال: فقمت من عنده، فما كلّمته بكلمة حتى لقي الله. . . .».

قال مؤمَّل: فحدّثتُ به سفيان بن عيينة، فقال: «ما كنت أراه بلغ هذا كلّه»[٣].

قال يحيى القطان: قال أيوب: «وأيَّ رجلٍ أفسدوا ـ يعني ـ ابن أبي نَجِيح»[٤].

وقال ابن سعد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث، ويذكرون أنّه كان يقول القدر»[٥].

وقال عليّ بن المديني: «أمّا الحديث فهو فيه ثقة، وأمّا الرّأي فكان قدريا، معتزليّاً»[٦].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣١٧).

(٢) كذا في الأصل المطبوع، وصوابه «خاصاً».

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ٣١٨).

(٥) «الطبقات» (٥/ ٤٨٣).

(٦) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٩٦ ـ ٩٧).

وقال أيضاً: «وكان يرى الاعتزال»[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ابن أبي نَجِيح كان يرى القدر، أفسدوه بآخِرِه، كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده، وكان قدرياً، وأبو معاوية مرجئي»[2].

وقال أيضاً: «أصحاب ابن أبي نجيح قدريّة كلّهم، ولم يكونوا أصحابَ كلامٍ»[3].

وقال الإمام البُخاري: «كان يُتَّهم بالقدر والاعتزال»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ بعد إيراده لبعض هذه الأقوال ـ: «قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح، ولعلّه رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثّقات وأخطؤوا، نسأل الله العفو»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر[7]، هو وزكريا بن إسحاق، وشِبْل بن عبَّاد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان» ثمَّ قال: «في هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر، أو لعلّهم تابوا».

٣ ـ وفي ترجمة «سعيد بن أبي عَروبة مِهْران اليَشْكُريّ مولاهم البصريّ» روى أبو طالب عن الإمام أحمد قال: «وكان هشام الدستوائي، وقتادة، وسعيد يقولون بالقدر، ويكتمونه، من أصحاب الحسن»[8].

---

(١) «الضعفاء» (٢/٣١٧).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٣٨).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/٥٤).
(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٣١٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٢٦).
(٦) (٢/٥١٥).
(٧) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص ٣١٧).
(٨) «الكامل» (٣/٣٩٥).

واقتصر الحافظ الذّهبيّ في نقل هذه الرواية على قتادة وسعيد، ثمّ علّق عليها بقوله: «لعلّهما تابا ورجعا عنه، كما تاب شيخُهما»[1].

أمّا عنِ الحسن فقد تقدّم تفصيلُ الحديث عنه، وأنّ القدر ليس اعتقاداً له، وإنما تُوُهِّمَ ذلك منه لأمور سبق ذكرُها[2].

وروى يعقوب بن سفيان الفَسَويّ عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى يقول: «لم أحمل عن سعيد من رأي قتادة شيئاً»[3].

وهذا يؤكّد ما صرّح به الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من أنّ سعيداً ومن ذكر معه يكتمون القدر، ولا يدعون إليه. والله أعلم.

المطلب السابع: قد يرمى الرَّاوي ببدعة فيروي ما يدلّ على خفة بدعته:

من ضوابط مسألة الابتداع التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وسار عليها في بعض التراجم النّظر في مرويّات الرّاوي الذي رُمِي بنوع من البدعة، فقد يروي ما يدلّ على عدم غُلُوِّه في تلك البدعة، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما أسنده الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عُبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العَبْسيّ» (ت٢١٣هـ) عن محمَّد بن سليمان الواسطي، حدّثنا عُبيد الله بن موسى، حدّثنا مالك بن مغول، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه قال: قال عليّ ـ رضي الله عنه ـ: خيرنا بعد نبيّنا أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ»[4].

قال الذّهبي: «ورواية عُبَيد الله، مثل هذا دالٌّ على تقديمه للشّيخين، ولكنّه كان ينال من خصوم علي»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٤).
(٢) انظر ما تقدم (ص ٣٤٥ ـ ٣٥١).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٤).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ويؤيّد هذا ما رواه عنه يعقوب بن سفيان الفَسَوي في عدّة مواضعَ من «تاريخه»، منها:

أ ـ قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى قال: حدّثنا سُلَيم مولى الشّعبي، عن الشّعبيّ قال: قيل للنّبي ﷺ: استخلِفْ علينا، قال: «إنّي لا أستخلفُ عليكم إلاّ الله، ولكن لِيُصلِّ بكم أبو بكر»[1].

ب ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أرقم بن شُرحبيل قال: سافرت مع ابن عبّاس من المدينة إلى الشّام، فسألته رسول الله ﷺ؟[2] فقال: «إنّ رسول الله ﷺ لمّا مرض مرضه الذي مات فيه كنّا في بيت عائشة، فقال: «فلْيُصَلِّ للناس أبو بكر، فقالت عائشة: «يا رسول الله إنّ أبا بكر رجل حَصِر[3]»، فقال: «ابعثوا إلى عمر»، فقال: «ما كنت لأتقدّم وأبو بكر حيّ»، فقدم أبو بكر وصلّى بالنّاس»[4].

ج ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشّعبي: أنّ عليّاً قال: «ما كنّا نُبْعد أنّ السّكينة تنطق على لسان عمر»[5].

د ـ وقال: حدّثنا عُبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن الأعمش، عن شقيق قال: قال عبد الله: «والله لو أنّ علم عمر وُضع في كفّة ميزان، وجُعِل علمُ أحياء أهل الأرض في الكفّة الأخرى، لترجَّح علمُ عمر، مُذْ ذهب ـ يعني يوم ذهب ـ بتسعة أعشار العلم»[6].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥٠).

(٢) أشار محقّق كتاب «المعرفة والتاريخ» إلى أنّ العبارة هكذا وردت في الأصل، وينبغي أنْ يكون: قد سأله عن مرض رسول الله ﷺ. وفي حاشية الأصل مكتوب «كذا في الأصل».

(٣) حَصِر في القراءة: أي غير قادر عليها، انظر «لسان العرب» (٤/ ١٩٤) مادة (حصر).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٥١).

(٥) «المصدر نفسه» (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

(٦) «المصدر نفسه» (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

هـ ـ وقال حدّثنا عُبيد الله بن موسى، وسليمان بن حرب، قالا: حدّثنا أبو هلال عن رجل، أظنُّه نجيح، عن أنس بن مالك، قال: رحم الله أبا بكر وعمر، وأمرُهُما سنّة»[1].

ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ كماتقدّم ـ: «وقد كان أبو نُعيم وعُبيد الله، معظِّمَيْن لأبي بكر وعمر، وإنما ينالان من معاوية، وذويه، ـ رضي الله عن جميع الصّحابة ـ»[2].

٢ ـ ما أسنده الذّهبيّ أيضاً في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن سعيد المعروف بابن عُقْدة» (ت٣٣٢هـ)، عن أبي الحسين أحمد بن محمَّد بن أحمد بن حمّاد الواعظ، حدّثنا أبو العباس ابن عُقْدة إملاء، في صفر سنة ثلاثين وثلاث مئة، حدّثنا عبدالله بن الحسين بن الحسن بن الأشقر، قال: سمعت عثّام بن عليّ العامري قال: سمعت سفيان وهو يقول: «لا يجتمع حبّ عليّ وعثمان إلاّ في قلوب نُبلاء الرّجال»[3].

ثمّ قال الذّهبيّ ـ عَقيبه ـ: «قد رُمِي ابنُ عُقْدة بالتشيّع، ولكن روايته لهذا ونحوه يدلّ على عدم غُلُوّه في تشيّعه، ومن بلغ في الحفظ والآثار مَبْلغَ ابن عُقْدة، ثمّ يكون في قلبه غلٌّ للسّابقين الأوّلين، فهو مُعَاند، أو زنديق. والله أعلم»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «ما يُمْلي ابنُ عُقْدة مثلَ هذا إلاّ وأمرُه في التّشيّع متوسِّط».

وقال في «تذكرة الحفَّاظ»[6]: «ما يُمْلي ابن عُقْدة مثل هذا إلاّ وهو

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٨٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٣٢).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥/ ٣٤٣)، وانظر «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥).
(٤) «المصدر نفسه» (١٥/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٣١ ـ ٣٤٠هـ ص ٦٨).
(٦) (٣/ ٨٤٠).

غير غالٍ في التشيّع، ولكنّ الكوفة تَغْلي بالتشيّع وتفور، والسنّي فيها طُرْفة».

ومثلُ هذا ما أسنده الخطيب البغدادي - رحمه الله - عنه أنّه قال: حدّثنا أحمد بن محمَّد بن يحيى الطّلْحِي، حدّثنا محمَّد بن الحسن، حدّثنا شريك، عن أبي الوليد عن الشّعبي، عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ - وأنا عنده، وأقبل أبو بكر وعمر: «يا عليّ هذان سيِّدا كهولِ أهل الجنّة من الأوّلين والآخِرين إلاّ النبيّين والمرسلين»[1].

المطلب الثامن: بعض الأئمة قد يتشدّدون فيمن له هفوة تخالف السنة:

من الضّوابط التي ينبغي على النّاظر في تراجم الرّجال مراعاتها، والتي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - أنّ بعض الأئمة قد يتشدّدون فيمن له هفوة تخالف السنّة، فيتركون حديثه والرّواية عنه، وإن كان هو في نفسه ثقةً إماماً.

ولعلّ ذلك منهم بقصد زَجْره، وتأديبه، والتّنبيه إلى المخالفة التي وقع فيها، لكيلا يقتدي به غيرُه، ممّن يَعرِف فيه الفضلَ والعلْم، لأنّ «من أظهر

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥).

● وقريب مما تقدم ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٦٣) نقل الذّهبيّ - رحمه الله - قول محمد بن فضيل بن غزوان، عن سالم بن أبي حفصة: سألت أبا جعفر، وابنه جعفر الصادق، عن أبي بكر وعمر؟ فقالا: يا سالم تولهما، وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى». فقال الذّهبي: «هذه حكاية مليحة، لأن راوييها سالم وابن فضيل، من أعيان الشيعة، لكن شيعة زماننا عثّرهم الله ينالون من الشيخين، يحملون هذا القول من الباقر والصادق - رحمهما الله - على التقيّة».

وقال في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص ٩١): «هذا إسناد صحيح، وسالم وابن فضيل شيعيّان».

● وفي (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٢٧٢) في ترجمة «موسى بن أبي كثير الصباح» قال البخاري وأبو زرعة: «كان يرى القدر». فقال الذّهبيّ - في التعليق على قولهما - : «كذا قالا، وقد روى ابن عيينة، عن مسعر، سمع أبا الصباح يقول: «الكلام في القدر أبو جاد الزندقة».

بدعته وجب الإنكارُ عليه، بخلاف من أخفاها، وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يُهْجَر، حتّى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هَجْره أنْ لا يؤخذ عنه العلم، ولا يُستشهد»[1]، لكنّ ليس ذلك التشدّد في حقّه مُزحْزِحاً له عن رتبة العدالة والثّقة التي يعرف بها، بل لكل من الأمرين جهتُه، فلا يتأثّر صدقُه وعلمُه بذلك التشدّد.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا الضّابط في تراجم عدّة من كتابه «سير أعلام النبلاء»، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مكحول الشّامي أبي عبد الله» (ت١١٣هـ) حكى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول أبي عبيد مولى سليمان: «ما سمعت رجاء يلعن أحداً إلاّ الرّجلين يزيد بن المهَلَّب، ومكحولاً»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عَقيبه ـ: «أظنُّه لأجْل القدر»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «لعنه لكلامه في القدر».

وقد تقدّم تفصيل الحديث عن هذا، وأنه سبب غير كافٍ للطعْن في عدالة هذا الإمام الثّقة، بل الشّواهد تدلُّ على رجوعه ـ إن صحّ ذلك عنه ـ، أو عدم اعتقاده لبدعة القدر أصلاً، كما سلف بيانُ ذلك[5].

٢ ـ وفي ترجمة «سعيد بن سليمان الضبِّي الواسطي البزّار المعروف بسَعْدُويه» (ت٢٢٥هـ) قال فيه ابن سعد: «وكان ثقةً كثيرَ الحديث»[6]، وقال أبو حاتم: «ثقة مأمون، ولعلّه أوثقُ من عفّان إن ـ شاء الله ـ»[7].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٦٣).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص ٤٨١).

(٥) انظر ما سبق في (ص١٢٧ وما بعدها).

(٦) الطبقات (٧/ ٣٤٠).

(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأما أحمد بن حنبل فكان يَغُضُّ منه، ولا يرى الكتابة عنه، لكونه أجاب في المحنة تقيَّة، ويقولُ[1]: «صاحبُ تصحيف ما شئت»[2].

يشير الحافظ الذّهبيّ بذلك إلى ما رواه العقيلي بسنده عن أحمد بن محمَّد قال: سمعت أبا عبدالله يُسْأل عن سعيد بن سليمان، ترى الكتابة عنه؟ فقال: «اعفِنِي عن المسألة عن هؤلاء»، وذلك في حياة سعيد، وذلك بعد المحنة»[3].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله: «وكان سَعْدُويه من أهل السنّة، وامتُحن فأجاب في المحنة»[4].

قال الحافظ المزّي: «يعني تقيَّة»[5].

ولا ريب أنّ هذا أمر لا حرج فيه بنصّ القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ...﴾ الآية[6].

وتشير بعضُ الرّوايات إلى أنّه كان مُكْرَهاً في ذلك، وأنّ صدرَه لم ينشرحْ لما أجاب إليه:

أ ـ قال محمَّد بن إسحاق السرّاج، سمعت (محمَّد بن سهل) بن عسكر يقول: «لما دُعِيَ سعْدويه للمحنة، رأيتُه خرج من دار الأمير، فقال: «يا غلام قَدِّمِ الحمار، فإنّ مولاك كَفَرَ»[7].

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٨٢).
(٣) «الضعفاء» (٢/ ١٠٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٨٦).
(٥) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٨٧).
(٦) [سورة النحل: ١٠٦].
(٧) «تاريخ بغداد» (٩/ ٨٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٨٧).

ب ـ وقال أحمد بن عبدالله العجلي: «واسطي ثقة، قيل له ـ بعد ما انصرف من المحنة ـ: ما فعلتم؟ قال: «كفرْنا ورجعْنا»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز أبي نَصْر التمّار» (ت٢٢٨هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً فاضلاً، خَيِّراً، وَرِعاً»[2]. وقال أبو حاتم: «كان ثقة، وكان يُعَدُّ من الأبدال»[3].

ووثّقه أبو داود[4]، والنّسائي[5].

قال سعيد بن عَمرو البرْذَعي: سمعت أبا زرعة ـ وهو الرّازي ـ يقول: «كان أحمد بن حنبل، لا يَرَى الكتابةَ عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التَّمّار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتُحِن فأجاب»[6].

وقال أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: «وصحّ عندي أنّه لم يحضر أبا نصر التمّار حين مات ـ يعني أحمد بن حنبل ـ فحسِبْتُ أنّ ذاك لما كان أجاب في المحنة»[7].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلقاً ـ: «أجاب تَقِيَّة، وخوفاً من النّكال، وهو ثقة بحاله، ولله الحمد»[8].

---

(١) «الثقات» (١/ ٤٠٠).
(٢) «الطبقات» (٧/ ٣٤٠).
(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٨).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق) انظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٦) «سؤالات البرذعي» (ص٥٤٧).
(٧) «العلل ومعرفة الرجال ـ رواية المروذي وغيره» (ص١٧٤ ـ ١٧٥).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٦).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «هذا تشديدٌ ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟».

٤ ـ وفي ترجمة «عليّ بن الجعد بن عُبَيْد الجوهري البغدادي» (ت٢٣٠هـ) قال فيه مسلم: «هو ثِقةٌ لكنّه جَهْمي».

فعلّق على هذا الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «ولهذا منع أحمد بن حنبل ولَدَيْه من السَّماع منه، وقد كان طائفةٌ من المحدِّثين، يَتَنَطَّعون فيمن له هَفْوةٌ صغيرةٌ تخالِف السنّة، وإلاّ فعلِيّ إمامٌ كبيرٌ حجة، يُقال: مكث ستين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً[2]، وبحسبك أنّ ابن عدي يقول في «كامله»[3]: «لم أرَ في رواياته حديثاً منكراً إذا حدّث عنه ثقةٌ»، وقد قال يحيى بن معين: «هو أثبت من أبي النّضر»[4].

فقول الحافظ الذّهبي: «ولهذا منع أحمد بن حنبل ولديْه من السَّماع منه» يفهم منه أن سبب منع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ولدَيْه من السَّماع من عليّ بن الجعْد إنما هو تَجَهُّمُه، ولعلّ هذا مأخوذٌ من قول أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي: وسمعته (يعني: الدارقطني) يقول: «منع أحمد بن حنبل عبدالله ابنَه أنْ يحدِّث عن علي بن الجَعْد»، فسألتُه ما سبب ذلك؟ فقال: «لأنّه وقف في حديث القرآن. . .»[5].

ولكن وردت روايات تفيد أنّ السّبب أعمّ مما ذكره الدّارقطني ـ رحمه الله ـ، منها:

أ ـ ماروِاه العُقيلي قال: قلت لعبدالله بن أحمد بن حنبل: لِمَ لَمْ

---

(١) (٢/٦٥٨).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/٣٦٦).

(٣) (٥/٢١٤) ولفظه: «... ومع هذا كله علي بن الجعد ما أرى بحديثه بأساً، ولم أر في رواياته ـ إذا حدث عن ثقة ـ حديثاً منكراً فيما ذكره، والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٦٦).

(٥) «سؤالات السلمي» (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥).

تكتب عن عليّ بن الجَعْد؟ فقال: نهاني أبي أنْ أذهب إليه، فكان يبلغه عنه أنّه تناول أصحابَ النّبي ﷺ»[1].

ب ـ وقال أبو هاشم زياد بن أيّوب: سأل رجلٌ أحمدَ بنَ حنبل عن علي بن الجَعْد؟ فقال الهيثم: ومثله يُسأل عنه! فقال أحمد: «أَمْسِكْ أبا عبد الله، فذكره رجل بشيء، فقال أحمد: «ويقع في أصحاب النّبي ﷺ»[2].

ج ـ وقال أيضا: وكنتُ عند عليّ بن الجعد فسألوه عن القرآن؟ فقال: «القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق لم أُعَنِّفْه». قال أبو هاشم: «فذكرتُ ذلك لأبي عبدالله أحمدَ بْنِ حنبل، فقال: «ما بَلَغَنِي عنه أشدُّ من هذا»[3].

وقد كان الإمام أحمد كتب عنه حديث أبي غسّان محمَّد بن مُطَرِّف كلَّه، ثمَّ ضرب عليه لما بلغتْه بدعتُه:

قال أبو زرعة الرّازي: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: «كتبتُ عن عليّ بن الجَعْد حديثَ أبي غسَّان محمَّد بن مُطَرِّف كلَّه»[4].

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: «كان أحمد بن حنبل لا يَرَى الكتابةَ عن علي بن الجَعْد، ولا سعيدِ بْنِ سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما»[5].

ومن هَفَواته التي تركه الإمام أحمدُ ـ رحمه الله ـ من أجلها:

أ ـ ما رواه العقيلي عن أحمدَ بْن الحسن، حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي، قال: قلتُ لعليّ بن الجَعْد: بلغني أنّك قُلْت: ابن عمر ذاك الصّبي، قال: «لم أقلْ ذلك، ولكن معاوية ما أَكْرَهُ أن يُعَذِّبَه الله»[6].

---

(١) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥).
(٢) «المصدر نفسه» (٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٨).
(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٢٢٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٨).
(٥) «سؤالات البرذعي» (ص٥٤٦).
(٦) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧).

ب ـ وقال هارون بن سفيان المستملي ـ المعروف بالدِّيك ـ: كنتُ عند علي بن الجعْد فذكر عثمان بن عفان، فقال: «أخذ من بيت المال مئة ألف درهم بغير حق، فقلت: لا، والله ما أخذها، ولئن كان أخذها ما أخذها إلاّ بحق، قال: لا، والله ما أخذها إلاّ بغير حق، قلت: لا والله ما أخذها إلاّ بحقٍّ»[1].

فكلامُه في عثمان ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ يدلّ على أنّه شيعيّ جَلْد، وكذلك قوله في ابن عمر: «ذاك الصبي»[2] ـ إن صحّ عنه ـ يدلّ على ذلك، فقد قال أبو عبيد الآجري قلتُ لأبي داود: أيما أعلى عندك: علي بن الجعد، أو عمرو بن مرزوق؟ فقال: «عمرو أعلى عندنا، علي بن الجعد وُسِمَ بمَيْسَم سُوء، قال: ما ضرَّني أن يُعَذِّب الله معاوية، وقال: ابن عمر ذاك الصّبي»[3].

ولذلك قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجَوْزجاني: «علي بن الجَعْد مُتَشَبِّثٌ بغير بدعة، زائغ عن الحق»[4].

ولما نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول أبي غسَّان المروزي: كنت عند عليّ بن الجَعْد فذكروا حديث النّبي ﷺ أنه قال للحسن: «إنّ ابني هذا سيِّدٌ»، فقال: «من جَعَلَه سيِّداً؟»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧).

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٢٥).

(٣) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٤) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٣٣٧).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٢٥)، وجاءت العبارة في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٧) بلفظ «ما جعله سيِّداً» بصيغة النفي، أي ما جعله رسول الله ﷺ سيداً، فكأنه لا يعتقد صحة الخبر، وهو صريح في عدم الاعتراض، والاعتذار به أقرب، وأما في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤)، فجاءت العبارة بلفظ «ما جعله الله سيداً» بصيغة النفي، فكأنه يعترض على حكم رسول الله ﷺ بأنه ليس حكماً عن الله تعالى ، وكذلك اللفظ عند العقيلي: «من جعله سيداً» فإن كان الصحيح عنه أحد هذين اللفظين فهو صريح في الاعتراض، والنقد إليه أوجه. والله أعلم.

علّق عليه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «أبو غَسَّان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق فلعلّ ابن الجَعْد قد تاب من هذه الورطة، بل جَعله سيِّداً على رغْم أنف كلِّ جاهل، فإنّ من أصرَّ على مثل هذا من الردِّ على سيِّد البشر يَكْفُر بلا مَثْنَوِيّة، وأي سُؤدَدٍ أعظمُ من أنّه بويع بالخلافة، ثمَّ نزل عن الأمر لقرابته، وبايعه على أنّه وليّ عهد المؤمنين، وأنّ الخلافة له من بعد معاوية حَسْماً للفتنة، وحِقْناً للدّماء، وإصلاحاً بين جيوش الأمّة، ليتفرَّغوا لجهاد الأعداء، ويخلُصُوا من قتال بعضهم بعضاً، فصحّ فيه تفرُّسُ جدِّه ﷺ، وعُدَّ ذلك من المعجزات، ومن باب إخباره بالكوائن بعده، وظهر كمالُ سؤدد السيّد الحسن بن علي، ريحانة رسول الله ﷺ، وحبيبه ولله الحمد»[1].

والخلاصة: أنّ التّحذير ممن حاله كحال علي بن الجَعْد ـ رحمه الله ـ لا يُعَدُّ تَنَطُّعاً ولا تشدُّداً في حقِّه، فقول الحافظ الذّهبي: «وقد كان طائفة من المحدثين يتنطّعون فيمن له هفوة صغيرة تخالف السنّة» لا ينطبق على حال ابن الجعد، فإنّ هَفْوتَه أو هَفَوَاتِه تلك ليستْ صغيرة، فالتّحذير من بدعته أمرٌ واجبٌ شرعاً، وبخاصّة من مثل إمام أهل السنّة، أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ، ومن كان بمنزلته من الرِّفعة، وعُلُوِّ الشّأن بين الأمّة، نَعَم، لم يخرُجْ عليٌّ بْنُ الجعد بذلك عن حدِّ الثّقة والعدالة، ولذلك وثّقه غيرُ واحد من الأئمّة منهم:

أ ـ الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ وقد كان شديدَ الميْل إليه كما قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ[2] ـ فوردت عنه عدّة رواياتٌ في توثيقه إياه والرّفع من شأنه، منها:

ـ قال محمّد بن حمّاد المقرئ: سألت يحيى بن معين عن علي بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤).

(٢) «الثقات» (٨/ ٤٦٦).

الجَعْد فقال: «ثقة صدوق» قلت: فهذا الذي كان منه؟ فقال: «أَيْشٍ كان منه، ثقَةٌ صدوقٌ»[1].

ـ وقال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين، عن علي بن الجعْد؟ فقال: «ثقة»[2].

ـ وقال أبو علي حسين بن فَهْم: سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد يقول: «ما روى عن شعبة ـ أُرَاه يعني: من البغداديِّين ـ أثبتُ من هذا ـ يعني علي بنَ الجَعْد ـ»، فقال له رجل: ولا أبو النّضر؟ قال: «ولا أبو النّضر، فقال له: ولا شبابة؟ قال: «خَرَّب الله بيتَ أمّه إن كان مثلَ شَبَابة»، قال أبو علي: «فَعَجِبْنا منه، نقول: ولا أبو النّضر؟ فيقول: ولا أبو النّضر، فنقول: ولا شبابة؟ ـ يعني: فيقول: ولا شبابة»[3].

ـ وقال ابن محرز: وسألت يحيى بن معين مرة أخرى، عن علي بن الجعد قلت له: كان ثقة؟ قال: نعم، ثقة صدوق. قلت: فإن الناس يغمزونه، قال: «يكذبون عليه كان صدوق[4]»[5].

وقال مرة: «ثقة لا بأس به»[6].

ب ـ الإمام أبو زرعة الرازي: قال عنه: «كان صدوقاً في الحديث»[7].

ج ـ الإمام أبو حاتم الرازي: قال عنه: «كان مُتْقِناً صدوقاً، لم أر من المحدثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظٍ واحد، لا يُغَيِّره سوى

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٨)، وفيه: «ثقة صدوق، ثقة صدوق» بالتكرار.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤٩).

(٤) كذا في الأصل. والجادة: «كان صدوقاً».

(٥) «سؤالات ابن محرز» (١/ ١١٠).

(٦) «سؤالات ابن محرز» (١/ ١٠٤).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٨).

قَبِيصة، وأبي نُعَيم في حديث الثّوري، ويحيى الحِمَّاني في شَرِيك، وعليّ بن الجَعد في حديثه»[1].

د ـ ووثَّقه أبو علي صالح بن محمَّد الأسدي مولاهم الملقَّب بجَزَرة[2].

هـ ـ وقال الإمام النّسائي: «صدوق»[3].

و ـ وقال الذهبي في «الرواة الثقات»[4]: «ثبْتٌ لكنّه فيه بدعة مّا».

ـ وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»[5]: «شيخ البخاري حافظ ثبت، لكنه فيه بدعة وتجهم».

٥ ـ وفي ترجمة «يحيى بن مَعِين بن عَون أبي زكريّا الغطفاني ثمَّ المرّي مولاهم البغدادي» (ت٢٣٣هـ) تقدم قول سعيد بن عمرو البَرْذَعي: سمعت أبا زرعة ـ يعني الرّازي ـ يقول: «وكان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، . . . ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمّار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحدٍ ممن امْتُحِن فأجاب»[6].

فقال الحافظ الذّهبي: «وهذا أمرٌ ضيِّق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أُكْرِه على صريح الكفر عملاً بالآية[7]، وهذا هو الحق، وكان يحيى ـ رحمه الله ـ من أئمّة السنة، فخاف من سَطْوَة الدّولة، وأجاب تَقِيّة»[8].

---

(١) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).
(٢) «تاريخ بغداد» (١١/٣٦٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٥٠).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٥٠).
(٤) (ص١٤٠).
(٥) (ص١٣٩ ـ ١٤٠).
(٦) «سؤالات البرذعي» (٢/ ٥٤٧).
(٧) يشير إلى قول الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ...﴾ [النحل: ١٠٦].
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٧).

وقال «تاريخ الإسلام»[1]: «كان يحيى بن معين له أُبَّهَة، وجلالة، وله بزّة حسنة، وكان يركب البغلة، ويتجمّل، فأجاب في المحنة خوفاً على نفسه».

ويؤيِّد قولَ الحافظ الذّهبي: «وكان يحيى من أئمّة السنة» ما جاء عن عباس بن محمَّد الدّوري أنّه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق، سمعت هذا منه مراراً»، قال: وسمعت يحيى يقول: «الإيمان يزيد وينقص، وهو قولٌ وعملٌ»[2].

٦ ـ وفي ترجمة «مُصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزّبير القرشي الأسديّ» (ت٢٣٦هـ)، وثّقه يحيى بن معين[3]، والإمام أحمد[4]، والدارقطني[5]، وغيرهم.

قال الحافظ الذّهبي: «قد كان علاّمةً نسّابَة، أَخْبارياً فصيحاً، من نبلاء الرّجال وأفرادهم، . . .»[6].

وقال في موضع آخر[7]: «وثّقه الدّارقطني وغيرُه، ومنهم من تكلّم فيه لأجل وقفه في مسألة القرآن».

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «ومنهم من ليّنَه للوقف في القرآن».

وقال في «ميزان الاعتدال»[9]: «وكان صدوقاً عالياً، أَخْبارياً كبيرَ

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤١١).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٦).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١).
(٧) «المصدر نفسه» (١١/ ٣٠).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٣٦٣).
(٩) (٤/ ١٢٠).

المحل، وقد تُكُلِّم فيه لوَقْفه في القرآن».

وقال في «الكاشف»[1]: «ثقة، غُمِز للوقف».

قال ابن سعد: «وكان إذا سئل عن القرآن يقف، ويَعِيب من لا يَقِف»[2].

قال أبو بكر المروزي: «كان من الواقفة، فقلت له: قد كان وكيع وأبو بكر بن عيَّاش يقولان: «القرآن غير مخلوق»، قال: «أخطأ وكيع وأبو بكر»، قلت: «فعندنا عن مالك أنّه قال: غير مخلوق»، قال: «أنا لم أسمعه»، قلت: «يحكيه إسماعيل بن أبي إويس»[3].

ومن الغريب قول الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق عالم بالنّسب»[4] مع أنّ جلّ الأئمّة على توثيقه، وذكر فَضْله، ونُبْلِه، وعلمه، بل الإمام أحمد يُثْني عليه ويقول عنه: «مستثبت»[5].

٧ ـ وفي ترجمة «عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدّارمي التميمي السِّجِسْتاني» (ت٢٨٠هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن يعقوب بن القرّاب: سمعت عثمان بن سعيد الدَّارمي يقول: «قد نَوَيْتُ أن لا أحدِّث عن أحدٍ أجاب إلى خلق القرآن، قال: فتُوُفِّي قبل ذلك».

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلّقاً ـ على هذا العَزْم ـ: «من أجاب تقيَّة فلا بأس عليه، وترْكُ حديثه لا ينبغي»، ثمّ قال: «كان عثمان الدّارمي جِذْعاً في أَعْيُن المبتدعة، وهو الذي قام على محمَّد بن كَرَّام[6]، وطرده

---

(١) (٢/٢٦٨).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٣٤٤)، وانظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٥٣٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١١٤).

(٦) ومحمد بن كَرّام، قال عنه الحافظ الذّهبي: «... السِّجِستاني المبتدع، شيخ الكرّاميّة، كان زاهداً عابداً ربّانياً، بعيدَ الصِّيت، كثيرَ الأصحاب، ولكنّه يروي الواهيات، كما قال ابن حِبّان، خُذِل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، ثمّ=

عن هراة فيما قيل»[1].

وقال في موضع آخر[2]: «وأخذ علم الحديث وعلله عن علي، ويحيى، وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لَهِجاً بالسنّة، بصيراً بالمناظرة».

٨ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفَرَج بن محمود الأزرق البغدادي» (ت٢٨١هـ)، نقل الحافظ الذّهبيّ عن أبي عبدالله الحاكم قوله: سمعت الدارقطني يقول: «لا بأس به، من أصحاب الكرابيسي، يطعن عليه في اعتقاده»[3].

فقال الحافظ الذّهبي: «له أُسْوة بخلقٍ كثير من الثّقات الذين حديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدِهما، ممن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحِيلَة، نسأل الله العفو والسَّماح»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هو صدوق، تكلَّم فيه الحاكم لمجرَّدِ صحبته الحسين الكرابيسي، وهذا تَعَنُّتٌ زائد، مع أنّه يروي عن الدّارقطني أنّه قال: لا بأس به، فَطَعَنَ عليه في اعتقاده».

وما قاله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ونَسَبه إلى الحاكم، لا يظهر من سياق كلامه الذي في «سؤالاته للدّارقطني»، والذي منه نقل الذّهبيّ كما في «سير أعلام النبلاء» بل ظاهر السّياق أنّ الكلام كلَّه للدّارقطني ـ رحمه الله ـ،

= جالس الجُوَيباري، وابن تميم، ولعلّهما قد وضعا مئة ألف حديث، وأخذ التقشُّف عن أحمد بن حرب، . . . كان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتّوحيد، مُجَرَّدٌ عن عَقْد قلب، وعملِ جوارح، . . . وقد سُجِن ابن كرّام، ثمّ نُفي، وكان ناشفاً، عابداً، قليلَ العلم»، مات سنة ٢٥٥هـ. انظر «سيرالنبلاء» (١١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤).

(١) «المصدر نفسه» (١٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٢٠).

(٣) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص١٤٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩٥).

(٥) (٤/ ٤).

وليس هناك قرينةٌ فيه تدلّ على فَضْل بَعْضه عن بعض، وبالسِّياق نَفسه ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[١].

ثمَّ إنّه ليس في النصّ سوى حكاية طَعْن بعض العلماء في محمَّد بن الفرج، لمكان مصاحبته الحسين الكرابيسي المعروف بمقالة «لفظي بالقرآن مخلوق»[٢]، فالتَّعنت الزائد هناك لا تَصِحُّ نِسبته لا إلى الدّارقطني ولا إلى الحاكم، لكونهما جميعاً إنما يحكيان الواقع فحَسْب، وهذا على قراءة جملة (يُطْعَن في اعتقاده) بالبناء للمفعول.

وأمّا إذا قُرئت (يَطْعَن عليه في اعتقاده) بالبناء للفاعل، فيكون الحاكم حكى عن الدّارقطني ـ رحمه الله ـ طعْنَه في اعتقاد محمَّد بن الفرج، أو تفسيراً منه لقول الدّارقطني «من أصحاب الكرابيسي»، فَفَسَّر الحاكم هذه الجملة من شيخه الدّارقطني، بأنّها خرجت مخرج الطّعن لا مُجَرَّد الإخبار، وذلك بقرينة الحال المشاهدة التي يتفرد بإدراكها التّلميذ الحاكي عن شيخه الكلامَ في الجرح والتعديل. ويُؤَيِّد هذا ما حكاه الخطيب عن البرقاني ـ رحمهما الله ـ أنّه سئل عن محمَّد بن الفرج؟ فقال: قال لي الدارقطني: «ضعيف»[٣].

ففي كلتا الحالتين فإنّ الطّعن في اعتقاد محمَّد بن الفرج، لا تصحُّ نسبتُه إلى الحاكم أبي عبدالله ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله: «أمّا أحاديثه فصحاح، ورواياته مستقيمة، لا أعلم فيها شيئاً يُسْتَنكر، ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميل، سوى ما ذكرته عن البرقاني آنفاً، فالله أعلم»[٤].

٩ ـ وفي ترجمة «أبي إسماعيل عبدالله بن محمَّد الهروي» (ت٤٨١هـ)

---

(١) (٣/١٥٩ ـ ١٦٠).

(٢) انظر «الكامل» (٢/٣٦٥ ـ ٣٦٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/١٥٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٣/١٥٩).

قال المؤتمن: سمعته (يعني أبا إسماعيل الهروي) يقول: تركت الحِيري[1] لله قال: وإنما تركه لأنّه سمع منه شيئاً يخالف السنّة».

فقال الحافظ الذّهبي: «كان يدري الكلام على رأي الأشعري، وكان شيخ الإسلام أثريّاً قُحاً، يَنال من المتكلّمة، فلهذا أعرض عن الحِيري، والحِيري فثقة عالم، أكثر عنه البيهقي والنّاس»[2].

١٠ ـ وقال في ترجمة «غانم بن أحمد بن الحسن بن محمَّد الجَلُودي الأصبهاني»: «حطّ عليه محمَّد بن أبي نصر اللّفْتواني، قال: «لأنّه كان يميل إلى الأشعرية»، فانظر تَرَ»[3].

المطلب التاسع: العمدة في قبول رواية المبتدع على صدقه وإتقانه وتحريه في طلب الحق.

١ ـ قال في ترجمة «قَتادة بن دَعامة السَّدوسيّ البصريّ» (ت١١٧هـ): «وهو حجّة بالإجماع إذا بيَّن السَّماع، فإنّه مدلّس معروفٌ بذلك، وكان يَرَى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقّف أحدٌ في صدقه، وعَدَالته، وحفْظه، ولعلّ الله يعْذُرُ أمثاله ممن تلبّس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبَذَلَ وُسْعَه، والله حَكَمٌ عَدْلٌ لطيفٌ بعباده، ولا يُسأل عمّا يَفعل. . . .»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «قال ابن أبي عَروبة والدَّسْتَوائي: قال قتادة: «كلّ شيء بقدر إلاّ المعاصي»، فقال الحافظ الذّهبي: «ومع هذا

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري النيسابوري المتوفي سنة ٤٢١هـ. انظر ترجمته في ««سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠٦).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٩٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٥/ ٢٧١).

(٥) (١/ ١٢٤).

الاعتقاد الرّديء ما تأخّر أحدٌ عن الاحتجاج بحديثه، سامحه الله».

٢ ـ وفي ترجمة «عبد الحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري الأوْسي المدني» (ت١٥٣هـ) وثّقه ابن سعد[١]، ويحيى بن معين في بعض الرّوايات عنه[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، ويعقوب بن سُفيان الفسوي[٤]، وغيرُهم.

وقال عليُّ بن المديني: «كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثّوري يُضعِّفه»[٥].

وقال يحيى بن معين: «ليس به بأس، كان قدرياً يرى رأي أهل القدر»[٦].

وقال أيضاً: «ثقة وكان يُرمى بالقدر»[٧].

وفسّر عبدالله بن أحمد ـ رحمه الله ـ سبَبَ تضعيف الثّوري لعبد الحميد بن جعفر باحتمال كوْنه من أجل القدر، فقال: «أظنّه من أجل القدر»[٨].

وقد ورد ما يخالف هذا الاحتمالَ ويَدْفعُه، فقد قال أبو داود ـ رحمه الله: «وكان سفيان يتكلّم في عبد الحميد بن جعفر، لخروجه مع محمَّد بن عبدالله بن حسن، وسفيان يقول: «وإن مَرَّ بك المهديُّ وأنت في البيت، فلا تخرج إليه حتى يجتمع النّاس»، ثمَّ ذكر سفيانُ صِفِّين، فقال: «ما أدري أخطأوا أم أصابوا»، وكان سفيان في ذي أشدَّ من شعبة»[٩].

---

(١) «الطبقات» (القسم المتمم ص٤٠٠).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤١)، و «تاريخ الدارمي» (ص ٩٧، ١٧٠)، و«رواية ابن محرز» (١/ ٩٧)، ورواية ابن أبي مريم عنه في «الكامل» (٥/ ٣١٨).
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣)، وقال في موضع (٢/ ٤٨٩): «ليس به بأس».
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٨).
(٥) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٠٠).
(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٠٨). انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٢).
(٧) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤١).
(٨) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٥٣).
(٩) «سؤالات الآجري» (٣/ ٩٤ ـ ٩٥).

وإلى مثل ذلك أشار الإمام أبو حاتم - رحمه الله - فقد روى ابنه بسنده من طريق أحمد بن حنبل قال: نا علي - يعني: ابن المديني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر، قال: وكلّمني فيه، فقلت: ما شأنه؟ ثمّ قال يحيى: ما شأنه، ما شأنه»[1].

فقال ابن أبي حاتم: فذكرت أنا لأبي ذلك، فقال: «خرج مع محمّد بن عبدالله بن الحسن العَلَويّ»[2].

فهذا بيِّنٌ في أنّ سببَ كلام سفيان بن سعيد الثّوري في عبد الحميد، إنما هو لخروجه مع محمّد بن عبدالله بن الحسن العلوي، وقد كان الثّوري شديدَ الكراهية لمثل ذلك، إلى درجة أنّه يتوقّف فيما حصل بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، ولا يُصَوِّب إحدى الطّائفتين، ولذلك قال أبو داود - كما تقدّم - «وكان سفيان الثّوري في ذي أشدّ من شعبة»، والله أعلم.

قال الحافظ الذّهبي: «وكان سفيان الثّوري يَنْقُم عليه خروجَه مع محمّد بن عبدالله بن حسن، وكان من فقهاء المدينة»[3].

ثمّ قال - بعد حكاية كلام ابن معين فيه بخصوص القدر -: «قد لطخ بالقدر جماعةٌ، وحديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدهما، لأنّهم موصوفون بالصّدق، والإتقان»[4].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠)، وانظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٤٠٠)، و «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٣)، و «الكامل» (٥/ ٣١٨). كذا ورد قوله «ما شأنه، ما شأنه» في «الجرح والتعديل»، والعبارة في المصادر الثلاثة الأخيرة أوضح حيث وردت في «الطبقات» بلفظ: «ولا أدري ما كان شأنه وشأنه»، وكذلك وردت في بقية المصدرين بلفظ: «وما أدري...».

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان البصريّ» (ت١٨٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وكان عالماً مجوِّداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدّين والورع، إلاّ أنَّه قدريُّ مبتدع»[١].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٢]: «لم يتأخّر عنه أحدٌ لإتقانه ودينه، وتركوه وبدعتَه».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «أحد الحفَّاظ... وكان يُضرب المَثَلُ بفصاحته، وإليه المنتهى في التّثبُّت، إلاّ أنّه قدريٌّ متعصِّبٌ لعَمْرو بن عُبيد...».

وقد صرّح عددٌ من الأئمّة برميه بالقدر، منهم:

أ ـ الإمام الجوزجانيّ ـ رحمه الله، فقد ذكره في سياق من اتُّهم بالقدر، وقال: «وكان من أهل التثبّت»[٤].

ب ـ عثمان بن سعيد الدّارميّ الحافظ، وقد حكى قول يحيى بن معين بأنّ عبد الوارث بن سعيد مثلُ حمَّاد، فتعقَّبه بقوله: «لم يكن كما قال، لأنّ عبد الوارث كان يُرْمَى بالقدر، إلاّ أنّه كان مُتْقِناً»[٥].

وليس بين موقف الإمامين تعارض، فإنّ معنى قول يحيى بن معين: «مثل حمّاد» يعني بذلك: مِثْله في الثّقة، والتّثبُّت في الرّواية، وليست المِثْلِيَّةُ في الاعتقاد والعدالة. وفي كلام غير واحد من الأئمّة ما يدلّ على تثبُّته وإتقانه، وعُلُوِّ منزلته في باب الرِّواية، والدَّارميُّ نفسُه شهد له بذلك حيث قال: «إلاَّ أنَّه كان مُتقِناً» فكأن اعتراضه على إطلاق المثلية في كلام ابن معين. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٠١).
(٢) (١/ ٢٥٧).
(٣) (٢/ ٦٧٧).
(٤) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٣١٥).
(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٥٤).

ج ـ الإمام محمَّد بن حِبَّان البُستي فإنّه قال: «كان قدرياً، مُتْقِناً في الحديث»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «يزيد بن زريع»: «وكان (يعني يزيد) صاحب سنّة واتباع، كان يقول: من أتى مجلس عبد الوارث فلا يقربني»[2].

وعلّق على هذا القول في موضع آخر[3]، بقوله: «ومع هذا فحديثُه في الكتب السِّتَّة».

ولم يكن عبد الوارث بن سعيد داعيةً إلى بدعته، فقد قال الحسن بن ربيع: «وقيل لابن المبارك: كيف رَوَيْتَ عن عبد الوارث، وتركتَ عمرو بن عُبيد؟ قال: «إنَّ عَمْراً كان داعياً»[4].

بل أنكر ابنُه عبدُ الصَّمد ما نُسب إلى أبيه من القول بالقدر، فقال أبو جعفر عبدالله بن محمَّد المسندي: قال لي خَلَف: قال لي عبد الصمد: إنّه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قطّ في القدر، وكلامِ عَمْرو بن عُبيد»[5].

وقول الحافظ الذّهبي: «لم يتأخّر عنه أحدٌ لإتقانه ودينه» يُوضّحه ما يلي:

أ ـ قال معاذ بن معاذ: سألت أنا ويحيى بن سعيد، شعبةَ عن شيء من حديث أبي التيَّاح؟ فقال: «ما يمنعكم من ذاك الشّابّ ـ يعني: عبدَ

(١) «الثقات» (٧/ ١٤٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٩٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٣٠٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٣ و ٣/ ٣٦٥).

(٥) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٨٢)، ووقع في «التاريخ الكبير» (٦/ ١١٨) «قال أبو جعفر حلف لي عبد الصّمد...»، وهو خطأ، كما وقع فيه أيضاً: «... وما سمعت قط، يعني القدر وكلام عمرو بن عبيد»، وفي هذه العبارة خلل أيضاً، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨٣).

الوارث ـ فما رأيتُ أحداً أحفظَ لحديث أبي التيّاح منه، فقمنا فجلسنا إليه، فسألناه فجعل يُمِرُّها كأنّها مكتوبة في قلبه»[1].

وقال عبد الصّمد بن عبد الوارث: إنّه كان عند شعبة، فلمّا قام ـ يعني أباه ـ قال شعبة: «تَعْرِف الإتقانَ في قفاه»[2].

ب ـ قال عُبيد الله بن عُمر القَواريري: «كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن أحد ممن أدركنا مثل حمّاد وأصحابه، إلاّ عن عبد الوارث، فإنّه كان يُثَبِّتُه، فإذا خالفه أحد من أصحابه قال: ما قال عبد الوارث؟»[3].

ج ـ وقال ابن سعد: «وكان ثقة حجّة»[4].

د ـ وقال عثمان بن سعيد الدّارمي: سألت يحيى [يعني ابن معين]، عن أصحاب أيّوب السَّخْتِياني، قلت: «... فعبد الوارث؟ فقال: مثل حماد...»[5].

وقال أيضاً: «فالثّقفي [عبد الوهاب بن عبد المجيد]؟ فقال: ثقة، قلت: هو أحب إليك في أيّوب أو عبد الوارث؟ فقال: عبد الوارث، قلت: فابن عيينة أحبّ إليك في أيُوب أو عبد الوارث؟ فقال: عبد الوارث»[6].

وقال معاوية بن صالح بن أبي عُبيد الله الدّمشقي: قلت ليحيى بن معين: «من أثبت شيوخ البصريِّين؟ قال: «عبد الوارث بن سعيد» مع جماعة سماهم»[7].

هـ ـ وقال علي بن المديني: «... ولم يكن في القوم أثبتُ فيما روى

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨١).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥)، وانظر «التاريخ الكبير» (٦/ ١١٨)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٣) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).
(٤) «الطبقات» (٧/ ٢٨٩).
(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٥٤).
(٦) «المصدر نفسه» (ص ٥٤ ـ ٥٥).
(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٦).

من إسماعيل، ووُهَيْب وعبد الوارث»[1].

و ـ وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: «كان عبد الوارث أصحَّ النّاس حديثاً عن حسين المعَلِّم، وكان صالحاً في الحديث»[2].

لكنّ الإمام أحمد يفضّل حمّاد بن زيد عليه لدينه، فقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «حماد بن زيد أحبُّ إلينا من عبد الوارث، حمّاد بن زيد من أئمّة المسلمين، من أهل الدّين والإسلام»[3].

ز ـ وقال فيه أبو زرعة: «ثقة»[4].

ح ـ وقال أبو حاتم الرّازي في موضع: «ثقة، هو أثبت من حمّاد بن سَلَمة»، وقال في موضع آخر: «عبد الوارث صدوقٌ ممّن يُعَدُّ مع ابن عليّة، وبِشْر بن المفضّل، ووُهيب يُعدُّ من الثقات»[5].

ولا تعارضَ بين قوليه فإنّ هؤلاء الذين سمّاهم مع عبد الوارث كلُّهم ثقات متقنون عنده[6].

ط ـ قال النّسائي: «ثقة ثَبْت»[7].

وقول الحافظ الذّهبي: «وتركوه وبدعته» يُوضّحه ما رواه الحسن بن الرّبيع قال: «كنّا نسمع الحديث من عبد الوارث، فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا فلم نصلِّ خلفه»[8].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٣٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥).
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٣٨).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٦).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٣٦٦، ١٥٥، و ٩/ ٣٥).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٨٣).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٣، و ٣/ ٣٦٥).

٤ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عَمْرو المِنقَري أبي مَعْمَر البصريّ» (ت٢٢٤هـ) وثّقه كثيرٌ من الأئمّة مع تنبيه بعضهم إلى ما فيه من بدعة القدر:

أ ـ قال فيه يحيى بن معين: «ثبْت ثقة»[1]، وفي رواية: «ثقة نبيل عاقل»[2]، وفي رواية أخرى: «كان لا بأس به، ثبْت، صحيح الكتاب، كان أثبتَ من عبد الصّمد. . .»[3].

ب ـ وقال علي بن المديني: «قد كتبت كُتُبَ عبد الوارث عن عبد الصّمد، وأنا أشتهي أن أكتبها عن أبي مَعْمَر»[4].

ج ـ وقال يعقوب بن شيبة: «أبو مَعْمَر كان ثقة ثبتاً، صحيح الكتابة، وكان يقول بالقدر، وكان غالباً على عبد الوارث»[5].

د ـ وقال أبو زرعة الرّازي: «كان حافظاً، ثقةً»، قال ابن أبي حاتم: يعني: أنّه كان مُتقِناً»[6].

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «صدوق، مُتْقِن، قويُّ الحديث، غيرَ أنَّه لم يكن يحفظ[7]، وكان له قدر عند أهل العلم»[8].

و ـ وقال أحمد بن صالح العجلي: «بصريٌّ ثقة، كان يَرَى القدر»[9].

قال الحافظ الذّهبي: «وليس هو بالمكثر، لكنّه مُتقِن لعلمه، وكان

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥) عن أبي بكر بن أبي خيثمة عنه، انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٥٤).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٣٥).

(٣) «معرفة الرجال» لابن محرز (١/٨٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «الجرح والتعديل» (٥/١١٩).

(٧) يعني: إنما كان يعتمد على كتابه المحرر، كما تفيد بقية أقوال الأئمة.

(٨) «الجرح والتعديل» (٥/١١٩).

(٩) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥)، ولم ترد هذه الترجمة في المطبوع من «الثقات» له، بترتيب السبكي والهيثمي.

عدْلاً ضابطاً، إلاّ أنه قدري من غلمان عبد الوارث في ذلك»[١].

وقال في موضع آخر[٢]: «وحديثُه في الكتب مع بدعته، نسأل الله التّوفيق».

٥ ـ وفي ترجمة «عبّاد بن يعقوب الأسدي الرّواجني الكوفيّ» (ت٢٥٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «الشيخ العالم الصّدوق، محدِّث الشّيعة، . . . الكوفيّ المبتدع»[٣].

وقال في ««ميزان الاعتدال»[٤]: «من غُلاة الشّيعة، ورؤوس البِدَع، لكنّه صادق في الحديث».

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وهو رافضيٌّ ضال، لكنّه صادق، وهذا نادر».

وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»[٦]: «صدوقٌ في الحديث رافضيٌّ جَلْدٌ».

أخرج له البخاري في «صحيحه» مقروناً[٧].

قال فيه أبو حاتم: «شيخ»[٨].

قال الحاكم أبو عبد الله: «وكان أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «حدّثنا الصدوق في روايته، المتَّهَم في دينه: عباد بن يعقوب»[٩].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٢).
(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٢٤).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).
(٤) (٢/ ٣٧٩).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٠٦).
(٦) (ص١٢٣). وانظر «الكاشف» (١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣).
(٧) في كتاب التوحيد ـ باب وسمّى النبي ﷺ الصلاة عملا (١٣/ ٥١٠/رقم ٧٥٣٥) مقروناً مع سليمان بن حرب.
(٨) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٨)، وفي «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٧٧) قال: «شيخ ثقة».
(٩) «المدخل إلى الإكليل» (ص٤٩)، وقد قال ـ قبل سوقه هذه العبارة ـ : «وأصحاب =

وأسند الخطيب ـ رحمه الله ـ من طريق أبي عليّ الحافظ قال: كان أبو بكر محمَّد بن إسحاق ـ يعني: ابن خزيمة ـ إذا حدّث عن عَبّاد بن يعقوب، قال: «الصّدوق في روايته، المتَّهَمُ في دينه»[1].

لكن قال الخطيب عقيب ذلك: «قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرّواية عن عبّاد، وهو أهل لأنْ لا يُرْوَى عنه»[2].

وأسند من طريق محمَّد بن نُعيم قال: سمعت أبا أحمد الدّارمي يقول: سُئل أبو بكر محمَّد بن إسحاق عن أحاديثَ لعَبّاد بن يعقوب، فامتنع منها، ثمَّ قال: «قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإنِّي أرى أنْ لا أُحدِّث عنه لغُلُوِّه»[3].

ومن صور غلوه:

أ ـ ما أسنده الخطيب ـ رحمه الله ـ عن قاسم بن زكريا المطرّز قال: «وردتُ الكوفة، وكتبت عن شيوخها كلِّهم غيرَ عبّاد بن يعقوب، فلَّما فرغت ممن سواه دخلت عليه، وكان يمتحن من سمع منه، فقال لي: «من حَفر البَحْر؟» فقلت: الله خلق البحر، فقال: «هو كذلك، ولكن من حفره؟»، فقلت: يذكر الشّيخ، فقال: «حَفَره عليُّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ»، ثمَّ قال: «من أجراه؟»، فقلت: الله مُجْرِي الأنهار، ومُنْبِعُ العُيون، فقال: «هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟»، فقلت: يفيدني الشّيخ، فقال:

= الأهواء فإنّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا صادقين، فقد حدّث محمَّد بن إسماعيل البخاري في «الجامع الصحيح» عن عَبَّاد بن يعقوب الرّواجني، (وذكر من أمر ابن خزيمة معه) ثمَّ قال: «وقد احتجّ أيضاً في «الصّحيح» بمحمّد بن زياد الألهاني، وحَريز بن عثمان الرّحبي، وهما مما اشتهر عنهما النّصب، واتّفق البخاريُّ ومسلم، على الاحتجاج بأبي معاوية محمَّد بن خازم، وعُبيد الله بن موسى، وقد اشتهر عنهما الغلوّ» أي في التشيع. انظر (الموضع السابق).

(1) «الكفاية» (ص ١٣١).

(2) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(3) «المصدر نفسه» (ص ١٣٢).

«أجراه الحسين بن علي». قال: وكان عبّاد مكفوفاً، ورأيت في داره سيفاً مُعَلَّقاً، وحَجَفَةً[1]، فقلت: أيُّها الشّيخ، لمن هذا السّيف؟ فقال: «هذا لي أعددْتُه لأُقَاتِل به مع المهدي»، قال: فلمّا فرَغْتُ من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه، وعَزَمْتُ على الخروج من البلد، دخلت عليه فسألني كما كان يسألني، وقال: «من حَفَرَ البحْر؟» فقلت: حَفَره معاوية، وأجراه عمرو بن العاص، ثمَّ ولَّيت من بين يديه، وجعلت أَعْدُو، وجعل يصيح: «أدركوا الفاسق عدوَّ الله فاقتلوه»، أو كما قال»[2].

عقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه الحكاية قائلاً: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمَّحوا في الأخذ عمّن هذا حاله؟! وإنما وثقوا بصدقه، . . . وقد وقع لي من عواليه في «البعث» لابن أبي داود، ورأيت له جزءاً من كتاب «المناقب» جَمَعَ فيه أشياءَ ساقطة، قد أغنى الله أهلَ البيت عنها، وما أعتقده يتعمَّد الكذب أبداً»[3].

ب ـ وقال عليّ بن محمَّد المروزي: سُئل صالح بن محمَّد عن عبّاد بن يعقوب الرَّواجني؟ فقال: «كان يشتم عثمان»[4].

ج ـ وقال سمعت صالحاً يقول: سمعت عبّاد بن يعقوب يقول: «الله أعدل من أن يُدخل طلحة والزّبير الجنّة» قلت: ويلك لِم؟ قال: «لأنّهما قاتلا عليَّ بنَ أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بعد أن بايعاه»[5].

ولذلك فسّقه بعضُ الأئمّة، ونسبه بعضُهم إلى غُلُوِّ التّشيّع، بل إلى الرّفض والدّعوة إليه:

أ ـ قال الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله: سمعت عَبدان يذكره عن أبي

---

(١) حجفة: الترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب، ولا عقب. انظر «الصحاح» للجوهري (١٣٤١/٤).

(٢) «الكفاية» (ص ١٣١ ـ ١٣٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧٨/١٤ ـ ١٧٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥٣٨/١١).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٧٨/١٤).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

بكر بن أبي شيبة، أو هنّاد بن السَّريّ[1]، أنهما أو أحدَهما فسّقه، ونسبه إلى أنه يشتم السّلف»[2].

ب ـ وقال الحافظ ابن عدي أيضاً: «وعبّاد بن يعقوب معروف من أهل الكوفة، وفيه غُلُوّ فيما فيه من التّشيع، روى أحاديث أُنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»[3].

ج ـ وقال ابن حِبَّان ـ رحمه الله: «وكان رافضياً داعيةً إلى الرّفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحقّ التّرك»[4].

د ـ وقد تقدّم وصفُ الحافظ الذّهبيّ إيّاه بأنّه، رافضيٌّ ضالٌّ[5].

هـ ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: «رافضيٌّ مشهور إلاّ أنّه كان صدوقاً»[6].

وقال في «تقريب التهذيب»[7]: «صدوقٌ رافضيّ».

ومثل هذا أقلّ أحواله أن تُتَجنّب مروياتُه لثبوت رفضه، وغُلُوّه في بدعته، لا سيّما مع قول الحافظ الذّهبيّ في هذا النّوع: «وهذا النّوع لا يُحتجّ بهم ولا كَرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضّرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارُهم، والتَّقِيَّة والنِّفاقُ دِثارُهم، فكيف يُقبل نقلُ من هذا حاله، حاشا وكلاّ»[8].

---

(١) أيا كان منهما فهو ثقةً، كما لمح إلى ذلك الذّهبي. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٧).
(٢) «الكامل» (٤/ ٣٤٨).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٧٢).
(٥) انظر ما سبق (ص٣٨٦).
(٦) «هدي الساري» (ص٤١٢).
(٧) (ص٢٩١).
(٨) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).

ولذلك تعجّب ـ كما سبق النقل عنه[1] ـ من تسمُّح بعض الأئمّة في الأخذ عنه. وسبق أيضاً تعليقُ الحافظ أبي بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ على ترك الإمام ابن خزيمة أحاديث عبّاد، بعد ما تبيَّن له غُلُوُّه في بدعته، بقوله: «وهو أهلٌ لأنْ لا يُرْوَى عنه»[2].

وعلى هذا فلا مبالغةَ في قول ابن حِبَّان: «... ومع ذلك يروي المناكير عن أقوامٍ مشاهير فاستحقّ التّرك»، خلافاً للحافظ ابن حجر إذْ يقول: «بالغ ابن حِبَّان فقال: يستحقّ التّرك»[3]، لأنّ موقف ابن حِبَّان هنا موافقٌ لموقف غيره من الأئمّة، ولم ينفرد به فيكون مَظِنّة المبالغة. والله أعلم.

وما تقدم من حكاية قاسم بن زكريا بن مطرز، مع عباد بن يعقوب، أمرٌ منكرٌ جدّاً، فإن صحّ عن عبّاد تعمدُه له فأقل ما فيه سوءُ الأدب مع الله تعالى في مقام ربوبيّته.

وأمّا تحديث البخاريّ عنه فإنّه مقرونٌ بغيره كما تقدّم[4]، ثمَّ إنّه يحتمل أن تكون روايته عنه كرواية ابن خزيمة عنه، أي في باديء الأمر قبل أن يظهر منه غلوُّه في رفضه، أو اطّلع له على عُذْر عَذَرَهُ به، ولم يُسقطه مطلقا، وإن آثر ضمّه إلى غيره خشيةَ أن تُطرح الرّوايةُ من أجله، والحال أنّها صحيحة بمتابعة سليمان بن حرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «والبخاري وغيره روى عنه من الأحاديث ما يعرف صحته، وإلاّ فحكاية قاسم بن المطَرّز عنه أنّه قال: إنّ عليّاً حفر البحر، وإنّ الحسن[5] أجرى فيه الماء ممّا يقدح فيه قدحاً بَيّناً»[6].

---

(1) انظر ما سبق (ص٣٨٨).
(2) انظر ما سبق (ص٣٨٧).
(3) «تقريب التهذيب» (ص٢٩١).
(4) انظر ما تقدم (ص٣٨٦/ الهامش رقم٧).
(5) الوارد في الرواية هو (الحسين).
(6) «منهاج السنة» (٨/ ١٨٧).

٦ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفَرَج أبي بكر الأزْرَق» (ت٢٨١هـ) روى الحاكم أبو عبد الله، عن الدّارقطني ـ رحمهما الله ـ أنّه قال: «لا بأس به، من أصحاب الكَرابيسي، يطعن عليه في اعتقاده»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «له أُسْوة بخلق كثير من الثّقات الذين حديثُهم في «الصحيحين» أو أحدِهما، ممّن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحيلة، نسأل الله العفو والسَّماح»[٢].

وقد تقدّم تفصيل ما يتعلق بهذ الترجمة[٣].

٧ ـ وفي ترجمة «يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن زكريا المُزَكِّي الحرْبي» (ت٣٩٤هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وكان أديباً أخبارياً عالما، متفنِّناً رئيساً، محتشماً، من أهل الصّدق والأمانة، على بدعةٍ فيه، عُمِّر دهرا، واحتُيجَ إليه»[٤].

فالنّاظر في تصرّفات الأئمّة، وتَجْلِية الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لمواقفهم من خلال تلك التّراجم يتبيَّن له، أنّ مدار مسألة قبول رواية صاحب البدعة إنما هو على الدّين، والصّدق، والورع والأمانة، والتّحرّي في طلب الحق، والإتقان، فمتى ثبت ذلك فحديثُه مقبولٌ عندهم، موثوقٌ به في روايته، لانعدام احتمال الكذب فيه لمصلحة بدعته، وتقويتها، إذ لو قام في حقّه احتمال الكذب على رسول الله ﷺ لغلبة الهوى أو البدعة عليه لخرج بذلك عن حدّ العدْل، وعاد الأمرُ إلى اتّهامه في دينه، فدلّ ذلك على انعدام هذا الاحتمال في حقّ صاحب البدعة الموصوف بالصّدق والأمانة، وغير ذلك من الصفات المُقْتَضِية لقبول حديثه والأخذ عنه.

ويتبيَّن من كلام ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ أنّ ترْكَ من تَرَكَ رواية

(١) «سؤالات الحاكم» (ص ١٤٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩٥).
(٣) انظر ما سبق (ص٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٤٣).

الدّاعية إلى بدعته وقَبِلَ لغير الدّاعية، لم يكن ذلك التّصرف منه لعلّة احتمال الكذب في الدّاعية، بل كان ذلك لأمرٍ آخر أشار إليه بقوله ـ رحمه الله ـ في «مقدّمة صحيحه»(١): «وأمّا المنتحلون المذاهب من الرّواة، مثل الإرجاء والترفُّض، وما أشبههما، فإنّا نحتجّ بأخبارهم إذا كانوا ثقاتٍ على الشّرط الذي وصفنا، ونَكِل مذاهبَهم، وما تقلّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جلّ وعلا، إلاّ أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا فإنّ الدّاعي إلى مذهبه والذّابّ عنه، حتى يصيرَ إماماً فيه، وإن كان ثقةً، ثمّ رَوَيْنا عنه جعلنا للاتّباع لمذهبه طريقاً، وسَوَّغنا للمتعلّم الاعتمادَ عليه وعلى قوله، فالاحتياطُ تركُ رواية الأئمّة الدُّعاة منهم، والاحتجاج بالرّواة الثّقات منهم على حسب ما وصفناه».

وقال في كتاب «الثقات»(٢): «.... وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلافٌ، أنّ الصّدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سَقَطَ الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلّة تركوا(٣)حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدعة، ويَدْعُون إليها وإن كانوا ثقات، واحتججنا بأقوام ثقاتٍ انتحالُهم كانتحالهم سواءً، غيرَ أنّهم لم يكونوا يَدْعون إلى ما ينتحلونَ، وانتحالُ العبد بينه وبين ربّه، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه، وعلينا قبولُ الروايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ على حَسَبِ ما ذكرناه في غير موضعٍ من كُتبنا».

ومن هذين النّصّين يتضح أنّ الدّاعية إلى بدعته قد يكون ثقةً في نفسه، صدوقاً في حديثه، وإنما يَتْرك بعضُ العُلماء الأخْذَ عنه، مخافةَ أنْ يغترّ من لا علمَ عنده بأخذ العلماء حديثَه فيُقَلِّدَه في بدعته، تَوَهُّماً منه أنَّ الأخذَ عنه دليلٌ على حُسْن مذهبه، وصواب طريقه، فَلِدَفْع هذه المفسدة

---

(١) (الإحسان ١/ ١٦٠).

(٢) (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي».

(٣) جاءت العبارة في الأصل المطبوع هكذا «ما تركوا» بزيادة «ما» النافية، والسياق يقتضي حذفها.

تركوا الأخْذ عنه، وإن كان هو في نفسه ثقةً صدوقاً، بخلاف غير الدّاعية فلا يكون الأخذ عنه مَظِنّة تلك المفسدة لعدم إظهاره مذهبَه.

ويلاحظ أنّ الإمام ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ لم يُشَدِّدْ في التّرك، وإنما جعل المسألة احتياطيةً فقال: «فالاحتياط تَرْكُ رواية الأئمّة الدّعاة منهم...».

وهذا نظير قولِ الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «محمّد بن طاهر المقدسي»: «العُمْدة في ذلك صدقُ المسلم الرّاوي، فإن كان ذا بدعةٍ أُخذ عنه، والإعراض عنه أولى، ولا ينبغي الأخْذُ عن معروفٍ بكبيرة، والله أعلم»[1].

وهذه مسألة عَوِيصة، يجد الباحثُ صعوبةً في التوفيق بين الجانب النّظري منها، والجانب التطبيقيّ من واقع تصرّفات الأئمّة، ممّا يُوحي بأنّ القولَ بعدم قبول رواية الدّاعية ليس على إطلاقه، بل ينقُضُ القولَ بالإطلاق روايتُهم عن صاحبِ بدعةٍ داعٍ إلى بدعته، أو مُعْلِنٍ مجاهِرٍ بها.

فمن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن أبي نجيح يَسَار المكّي الثّقَفِي مولاهم» (ت١٣١هـ أو بعدها) كان قدريّاً من رؤوس الدّعاة إلى بدعته، ومع ذلك وثّقه بعض الأئمّة ورَوَوْا عنه، وقد تقدّم تفصيل ما فيه[2].

٢ ـ وفي ترجمة «جعفر بن زياد الأحمر الكوفي» (ت١٦٧هـ) أنّه كان شيعيّاً[3]، بلْ من رؤوس الشّيعة في خُرَاسان، فقد قال حسين بن عليّ بن جعفر الأحمر: «كان جدِّي من رؤوس الشّيعة بخُراسان، فكتب

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/٣٦٨).

(٢) انظر ما تقدم في (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٠٣)، و «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٧٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/١٨٦)، و «الكامل» (٢/١٤٣)، و «تاريخ بغداد» (٧/١٥٠ ـ ١٥١)، و«الكاشف» (١/٢٩٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٤٠).

فيه أبو جعفر إلى هَرَاة، فأُشْخِصَ إليه في ساجور[1] مع جماعة من الشّيعة، فحبسوا في المطبق دهراً طويلاً، ثمّ أطلقوا»[2].

ومع ذلك وثّقه غيرُ واحدٍ من الأئمّة، منهم: يحيى بن معين[3]، ويعقوب بن سفيان الفَسَويّ[4]، وقال الإمام أحمد: «هو صالح الحديث»[5]، وقال أبو زرعة وأبو داود: «صَدوق شيعيّ حدّث عنه عبد الرّحمن بن مَهْدي»[6]، وقال النَّسائي: «ليس به بأس»[7].

وروى له أبو داود في كتاب «المسائل»، والترمذي، والنسائي في «خصائص عليّ» وفي «مسنده»[8].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الحميد بن عبد الرحمٰن الحِمّانيّ الكوفيّ» (ت٢٠٢هـ) قال أبو عُبيد الآجُرّي عن أبي دواد: «الحِمَّاني مرجئي»[9]، وقال في موضع آخر: «كان داعيةً في الإرجاء»[10].

ومع ذلك وثّقه الإمام يحيى بن معين في غير ما رواية[11]، وروى له

---

(١) والساجور: خشبة تجعل في عنق الكلب انظر «الصحاح» للجوهري (٢/ ٦٧٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٨٦)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٨٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٥١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٣٣).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٥٩، و ٣/ ١٦١).
(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، و «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٧) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٨) «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١).
(٩) «سؤالات الآجري» (٣/ ١٧٧).
(١٠) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٤).
(١١) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٣)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٨٦)، ورواية عبدالله بن أحمد الدورقي عنه في «الكامل» (٥/ ٣٢١)، وجاء في رواية ابن أبي مريم عنه قال: «ضعيف ليس بشيء» «الكامل» (الموضع السابق)، ورواية الجمع أرجح.

مسلم في «مقدمة صحيحه»[1]، والباقون سوى النسائي[2]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[3].

٤ ـ وفي ترجمة «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد المكِّيّ» (ت٢٠٦هـ)، قد صرّح عدد من العلماء بأنّه كان غالياً في بدعة الإرجاء، داعيةً إلى ذلك، ومع هذا وثّقه الإمام يحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل، وأبو داود، والنّسائي.

وقد تقدّم تفصيل الحديث عنه[4].

٥ ـ وفي ترجمة «خالد بن مخلد القُطْواني البجلي مولاهم الكوفي» قال ابن سعد: «وكان مُتشيعاً، . . . وكان منكرَ الحديث، في التّشيع مُفْرِطاً، وكتبوا عنه ضرورةً»[5].

وقال الجوزجاني: «كان شتّاماً مُعْلِناً بسوء مذهبه»[6].

ومع هذا فقد قال فيه يحيى بن معين: «ليس به بأس»[7]، وقال أبو داود: «صدوق، ولكنه يتشيّع»[8]، وقال ابن عدي: «وهو من المكثرين في محدّثي أهل الكوفة، . . . وهو عندي إن شاء الله لا بأس به»[9]، وروى له أبو داود في «حديث مالك» والباقون[10].

---

(١) (ص٢٠) روى عنه كلاماً لجابر بن يزيد الجعفي في عدد حديثه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٥)، وانظر «هدي الساري» (ص٤١٦).

(٣) (٧/ ١٢١).

(٤) انظر ما تقدم في (ص٣٠٤ ـ ٣٠٦).

(٥) «الطبقات» (٦/ ٤٠٦).

(٦) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص١٣١).

(٧) «تاريخ الدارمي» (ص١٠٥).

(٨) «سؤالات الآجري» (٣/ ١٠٣).

(٩) «الكامل» (٣/ ٣٦).

(١٠) «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٧)، وانظر «صحيح البخاري» ـ كتاب الرقاق ـ باب=

٦ ـ وفي ترجمة «عليّ بن الجعد بن عُبيد الجوهريّ البغدادي» (ت٢٣٠هـ) كان شيعياً غالياً في ذلك، مُجَاهراً بسبّ الصحابة وثَلْبِهم، ومع ذلك وثّقه جماعة من الأئمّة، حتّى كان الإمام يحيى بن معين شديدَ الميل إليه، وقد تقدّم بيانُ ذلك بالتّفصيل[1].

٧ ـ وفي ترجمة «عبد الرّحمن بن صالح الأزدي العتكي الكوفيّ» (ت٢٣٥هـ):

أ ـ قال يعقوب بن يوسف المطوعي[2]: «كان عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي رافضيّاً، وكان يَغْشَى أحمدَ بن حنبل، فيُقَرِّبُه ويُدْنيه، فقيل له: يا أبا عبد الله: عبد الرحمٰن رافضي، فقال: سبحان الله! رجلٌ أحبَّ قوماً من أهل بيت النّبي ﷺ نقول له: لا تحبّهم؟ هو ثقة»[3].

ب ـ وقال أبو أحمد بن موسى: رأيتُ يحيى بن معين، جالساً في دهليز عبد الرّحمن بن صالح غيرَ مرّة يخرج إليه جُزَاذَاتٍ يكتُب منها عنه»[4].

وقال الحسين بن فَهْم: «قال خلف بن سالم ليحيى بن معين: تمضي إلى عبد الرحمٰن بن صالح؟! فقال له يحيى بن معين: اغْرُب ـ لا صلّى الله عليك ـ عنده ـ والله ـ سبعون حديثاً ما سمعتُ منها شيئاً»[5].

وقال الحسين بن فَهْم أيضاً: «ورأيتُ يحيى بن معين، وحبيش بن

= التواضع (١١/٣٤١/رقم٦٥٠٢) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «من عادى لي ولياً...» وهو من أفراد خالد، وانظر «ميزان الاعتدال» (١/٦٤١)، و «فتح الباري» (١١/٣٤١).

(١) انظر ما تقدم في (ص٣٦٨ ـ ٣٧٦).

(٢) ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤/٢٨٩)، ذكره الدارقطني ـ رحمه الله ـ فقال: «ثقة فاضل مأمون»، توفي سنة (٢٨٧هـ).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٨٠).

(٤) في «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).

(٥) في «تاريخ بغداد» (٢/٢٦٢)، و «تهذيب الكمال» (١٧/١٨٠).

مبشر، وابن الرّومي، بين يَدَيْ عبد الرّحمن بن صالح جُلوساً»[1].

وقال سهل بن علي الدُّوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «يَقْدمُ عليكم رجلٌ من أهل الكوفة، يقال له: عبد الرّحمن بن صالح، ثقة صدوقٌ شيعي، لأَنْ يَخِرّ من السّماء أحبُّ إليه من أنْ يكذب في نصف حرف»[2].

ج ـ وقال أبو داود: «لم أرَ أن أكتب عنه، وضع كتاب «مثالب أصحاب رسول الله ﷺ»[3].

وقال مرة[4]: «رجلُ سَوْء».

د ـ وقال فيه أبو علي صالح بن محمَّد جَزَرَة: «صدوق»[5]، وقال أيضا: «كوفي صالح، إلا أنه يَقْرض عثمان»[6].

هـ ـ وقال الحافظ ابن عدي: «معروف مشهور في الكوفيّين، لم يُذْكَر بالضّعف في الحديث، ولا اتُّهم فيه، إلا أنه كان محترقاً فيما كان فيه من التّشيّع»[7].

وروى له النسائي في كتاب «الخصائص» حديثاً واحداً من رواية محمَّد بن كعب عن علقمة، عن علي في الحكمين[8].

وهذه التّصرّفات كلّها تُوحي بما سبق بيانه من أنّ صدقَ الرّاوي، وإتقانه، وتحرّيه في طلب الحقّ هو مدار قبول روايته، فلا فَرْق في ذلك بين الدّاعية وغيره.

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٢)، و «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٠).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨١).
(٣) «سؤالات الآجري» (٢/ ٣٠٢ ط. البستوي).
(٤) «سؤالات الآجري» (٢/ ٣٠٢ ط. البستوي).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٦٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٢).
(٦) «في المصدرين السابقين» (في الموضعين السابقين).
(٧) «الكامل» (٤/ ٣٢٠).
(٨) «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٨٣).

ولما نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ الحافظ محمَّد بن البرقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيت من يُرمَى بالقدر يُكْتَب حديثُه؟ قال: نَعَم، قد كان قتادة، وهشام الدَّستوائي، وسعيد بن أبي عَروبة، وعبد الوارث ـ وذكر جماعةً ـ يقولون بالقدر، وهم ثقات، يُكْتَب حديثُهم ما لم يَدْعُوا إلى شيء».

علّق عليه بقوله: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهميّ، والرّافضي، إذا عُلِم صدقُه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثرُ العلماء قبولُ روايته، والعملُ بحديثه، وتردّدوا في الدّاعية، هل يُؤخذ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحُفَّاظ إلى تجنُّب حديثه، وهِجْرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقَه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنّةً تفرّدَ بها، فكيف يَسُوغُ لنا تَرْكُ تلك السّنَّة؟.

فجميعُ تصرُّفات أئمّة الحديث تُؤْذِن بأنّ المبتدعَ، إذا لم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من دائرة الإسلام، ولم تُبِحْ دَمَه، فإنّ قبولَ ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تَتَبَرْهَنْ لي كما ينبغي، والذي اتّضح لي منها أنّ من دخل في بدعة، ولم يُعَدَّ من رؤوسها، ولا أَمْعَن فيها، يُقبل حديثُه، كما مَثَّل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم»[1].

ويتّضح من هذا النصّ تردّدُ الحافظِ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة، فقد وصف المسألة في بداية كلامه بأنّها كبيرة، وهذا يستدعي التّأنّي والتّثبّت فيها، ثمَّ حكى خلاف النقّاد في قَبُول حديثِ المبتدع، واقتصر في ذلك على ذكر قولين مشهورين هما:

الأول: قَبُولُ رواية غير الدّاعية، وردّ رواية الدّاعية.

الثاني: قَبُولُ رواية المبتدع التي يتفرّد بها، ولا تُوجَد عند غيره، إذا عُرِف صدقُه وأمانتُه، ولم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من الإسلام، وإهدارَ دَمِه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/١٥٣ ـ ١٥٤).

ثمَّ صرّح بعدم جلاء أدلّة المسألة لديْه، ووضوحِ براهينها عنده، ولعلّ سببَ ذلك عائدٌ إلى التّباين القائم بين الجانب النّظري في المسألة، والجانب التّطبيقي من خلال تصرّفات الأئمّة، حيث وثّقُوا بعض المبتدعة الدّعاة إلى بدعتهم، وقَبِلُوا مرويّاتِهم.

ثمَّ مال إلى قَبُول رواية المبتدع بشرطين:

أ ـ أن لا يكون رأساً في بدعته.

ب ـ أن لا يُمْعِنَ فيها. ولعلّه يقصد بذلك عدمَ غُلُوِّه في معتقده.

واعتمد في هذا الميْل على كلام أبي زكريا يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ.

لكنّ ما سبق من النّماذج لتراجم بعض الدّعاة إلى بدعتهم، ومنهم الغُلاة فيها، والرّؤساء يردّ هذيْن الشّرطيْن.

والخلاصة: أنّ أنسب الأقوال في هذه المسألة ما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله السّابق: «فجميعُ تصرُّفات أئمّة الحديث، تُؤْذِن بأنّ المبتدع إذا لم تُبِحْ بدعتُه خروجَه من دائرة الإسلام، ولم تُبِحْ دَمَه، فإنَّ قَبُولَ ما رواه سائغٌ» أيْ إذا عُلِم صدْقُه وإتقانُه، وتحرّيه في طلب الحق.

وقد سبق أيضاً قولُه: «قد لَطَخَ بالقدر جماعة، وحديثُهم في «الصّحيحين» أو أحدِهما لأنّهم موصوفون بالصّدق والإتقان»[1].

وهذا بيِّنٌ في أنّ مدار توثيق الأئمّة لجماعة فيهم نوعُ بدعة، وتصحيح أحاديثهم إنّمَا هو على الصّدق والإتقان، والتّحرّي في طلب الحق. والله أعلم.

المطلب العاشر: الضعف هو الغالب على الزهاد والصوفية:

لما كان جلّ اشتغال الزّهّاد، والصّوفية، فيما أسمَوْه مجاهدةَ النّفس والرّياضة، والسّهر والجُوع، والانفراد في الخَلَوَات، تركوا الاهتمامَ بالعلم

---

(١) انظر ما سبق (ص٣٠٧).

وطلبه، بل أخذ بعضهم يقلّلون من شأن العلوم الشرعيّة، ويَغْمزون في علمائها، ويُحاولون صَدَّ النّاس عن العلم وتحصيله[1]، فصار الغالب عليهم الضّعف، ولم يخرُجْ منه إلا القليل النّادر.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا المَغْزَى في بعض تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، ومن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عليّ بن فُضَيْل بن عياض التميمي اليربوعي» (توفي قبل أبيه المتوفى سنة١٨٧هـ) قال فيه الإمام النسائي: «ثقة مأمون»[2].

وقال الحافظ المزِّي ـ رحمه الله: «وكان من سادات المسلمين علماً وزُهداً وعبادة، وخوفاً ووَرَعاً، وكان يُفَضَّل على أبيه في العبادة والخوف...»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «خرج هو وأبوه من الضَّعْف الغالب على الزّهاد والصّوفية، وعُدَّا في الثقات إجماعاً[4]، وكان عليٌّ قانتاً خاشعاً، وَجِلاً، ربّانياً، كبيرَ الشّأن»[5].

وأبوه: هو فُضَيْل بن عِيَاض بن مسعود بن بِشْرِ التّميميّ اليَرْبوعيّ (ت١٨٧هـ) وثّقه جمع من الأئمّة منهم: سفيان بن عيينة[6]،

---

(١) انظر رسالة «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي» للدكتور محمد أحمد لوح (١/ ٤٣٠ ـ ٤٥٠)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢١٣) ترجمة «محمد بن منصور بن داود الطوسي»، و(١٥/ ٥٥٩) ترجمة «جعفر بن محمد بن نصير الخلدي».

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/ ٩٧).

(٣) «المصدر نفسه» (٢١/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٤) وستأتي مناقشة جرح قطبة بن العلاء له في مبحث «لا عبرة بجرح المجروح...»، وكذلك قول الحافظ يحيى بن سعيد القطان فيه: «ليس بالحافظ» في مبحث «نفي وصف الحافظ عن الراوي لا يقتضي جرحه دائماً».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٣).

(٦) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).

وابن سعد[1]، وأحمد بن عبد الله العجلي[2]، والنَّسائي[3]، والدّارقطني[4]، وقال أبو حاتم الرّازي: «صدوقٌ»[5].

المبحث الرابع
من ضوابطه في مسألة
الكذب والتهمة به

يُطْعَن الرَّاوي بالكذب في الحديث النّبوي، إذا أضاف إلى رسول الله ﷺ، ما ليس منه قولاً أو فعلاً، أو تقريراً متعَمِّداً لذلك[6].

والكذّاب: من قام في حقّه فعلُ ذلك ولو مرّةً واحدةً في حياته[7].

والتُّهمة بالكذب: هي أنْ يَرْوِيَ الرَّاوي حديثاً يتفرّد به، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النّبوي، وهو دون الأوّل[8].

وقال العلاّمة المعَلِّمي ـ رحمه الله ـ: «قولُ المحدثين: «فلان مُتَّهم بالكذب» وتحرِيرُ ذلك أنّ المجتهد في أحوال الرّواة قد يثبت عنده بدليل يصحّ الاستنادُ إليه أنّ الخبر لا أصل له، وأنّ الحَمْلَ فيه على هذا الرّاوي، ثمَّ يحتاج بعد ذلك إلى النّظر في الرّاوي أتَعَمَّدَ ذلك أم غلط؟ فإذا تدبّر، وأنْعَم النَّظر فقد يتّجه له الحكْمُ بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنُّه إلى أحدهما إلاّ أنّه لا يبلغ أنْ يجزِم به، فعلى هذا الثّاني، إذا مال ظنُّه إلى أنّ

---

(١) «الطبقات» (٥/ ٥٠٠).
(٢) «الثقات» (٢/ ٢٠٧).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٨٧).
(٤) «سؤالات السلمي» (ص٢٦٠).
(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).
(٦) انظر «نزهة النظر» (ص ١١٧).
(٧) انظر «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٢١).
(٨) انظر «نزهة النظر» (ص ١١٧).

الرَّاوي تعمَّد الكذب قال فيه: «متَّهَم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدِّي هذا المعنى»[1].

وهذه المسألة مُقَيَّدة بضوابط أشار الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - إلى بعضها في تحريره لبعض تراجم منها ضوابط في مسألة الكذب، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: قد يُحكى عن إمام رميُه راوياً بالكذب ولا تصحّ الحكاية:

ومن أمثلة ذلك:

١ - في ترجمة «عكرمة مولى ابنِ عباس» (ت١٠٥هـ) قال أبو خلف عبدالله بن عيسى الخراز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: «اتّق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، كما أحلَّ الصَّرْف، وأسْلَم ابنَه صيْرَفيّاً»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ - متعقّبا هذه الرّواية -: «البكّاء واهٍ»[3].

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «فقول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنّه من رواية أبي خلف الخراز عن يحيى البكّاء... ويحيى البكّاء متروك الحديث...»[4].

وقال ابن حِبَّان - في تعليقٍ له على روايةٍ شبيهةٍ بهذه في طعن عكرمة -: «وَمِنْ أَمْحَل المحال أنْ يُجْرَح العَدلُ بكلام المجروح»[5].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٣٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢)، ويحيى البكاء هو ابن مسلم (على اختلاف في اسم أبيه) البصري، متروك. انظر «سؤالات الآجري» (٣/ ٣٥٤)، و «الجرح والتعديل» (٣١/ ٥٣٤ - ٥٣٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٢٧).

(٥) «الثقات» (٥/ ٢٣٠).

وهناك رواياتٌ أُخرى وردت بتكذيب بعض الأئمّة لعكرمة مولى ابن عباس؛ منها ما لايصحّ سنده إلى قائله، ومنها ما هو محمول على غير الحديث النّبوي، أو على غير معناه الاصطلاحي، كما وردت رواياتٌ بوجوه طعن أخرى في عكرمة ـ رحمه الله، وقد مَدَّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ النَّفَسَ في إيرادها ومناقشتها في «هدي الساري»[1].

٢ ـ وما جاء في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي مولاهم المدني ثمَّ البغداديّ» (ت١٥٠هـ) قال العُقيلي: حدّثني الفضل بْن جعفر، حدثنا عبد الملك بْن محمّد، حدثني سليمان بْن داود، قال لي يحيى بْن سعيد القطان: «أشهد أنّ محمّد بْن إسحاق كذّاب»، قال: قلت: وما يدريك؟ قال: «قال لي وهيب بْن خالد، فقلت لوُهيب: ما يُدريك؟ قال: قال لي مالكٌ بْن أنس، فقلت لمالكٍ بْن أنس: ما يُدريك؟ قال: قال لي هشامٌ بْن عروة، قال: قلت لهشام بْن عُروة: وما يدريك؟ قال حدّث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر، دخلتْ عليَّ وهي بنتُ تسع سنين، وما رآها حتى لقيت الله عزّ وجلّ»[2].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقّباً هذه الحكاية ـ: «معاذ الله أنْ يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناءً على أصلٍ فاسدٍ واه، ولكن هذه الخرافة من صَنْعة سليمان، وهو الشَّاذَكوني ـ لا صبّحه الله بخيرٍ ـ فإنّه مع تقدُّمه في الحفظ متَّهمٌ عندهم بالكذب. وانظر كيف سَلْسَلَ الحكاية. ويُبيِّن لك بطلانَها أنَّ فاطمةَ بنتَ المنذر، لما كانت بنتَ تسع سنين لم يكنْ زوجُها هشامٌ خُلِقَ بعد، فهي أكبرُ منه بِنَيِّف عشرة سنة[3]، وأسند منه، فإنَّها

---

(١) انظر (ص ٤٢٥ ـ ٤٣٠)، وللدكتور مرزوق بن هياس الزهراني رسالة بعنوان: (عكرمة مولى ابن عباس، وتتبع مروياته في صحيح البخاري)، نال بها درجة الماجستير في شعبة السنة، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٢) «الضعفاء» (٤/ ٢٤).

(٣) في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٦) قال هشام بْن عروة: «كانت أكبر مني بثلاث عشر سنة»، وفي «جمهرة نسب قريش» للزبير بْن بكار (ص٢٦٠) أنها أكبر من هشام باثنتي عشر سنة.

رَوَتْ ـ كما ذكرنا ـ عن أسماء بنت أبي بكر[1]، وصحّ أنّ ابن إسحاق سمع منها، وما عَرَف بذلك هشام. أَفَبِمثل هذا القول الواهي يُكَذَّبُ الصّادق؟! كلاّ والله! نعوذ بالله من الهوى والمكابرة، ولكن صدق القاضي أبو يوسف إذْ يقول: «من تَتَبّع غريب الحديثِ كُذِّب»[2]. وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق فإنّه يَكتب عن كلّ أحد، ولا يَتَوَرَّع. سامحه الله»[3].

وسليمان بْن داود الشَّاذَكوني راوي هذه الحكاية، عن يحيى بْن سعيد مع حفظه للحديث وسعة مروياته[4]، فقد تكلّم فيه غيرُ واحدٍ من النُّقَّاد بجرحٍ شديد، من ذلك:

أ ـ قال أحمد بْن حنبل: كان يحيى بْن سعيد إذا ذُكر عنده سليمانُ الشَّاذَكوني قال: «ذاك الخائب»[5].

ب ـ قال إبراهيم بْن عبدالله بْن الجنيد: سمعت يحيى بْن مَعِين وذكر ابن الشَّاذَكوني، فقال: «قد سمع إلاّ أنّه يَكذب، ويَضع الحديث»[6].

. وقال أحمد بْن محمّد الحضرمي: سألت يحيى بْن مَعِين، عن سليمان الشَّاذَكوني فقال لي: «ليس بشيءٍ»[7].

. وقال علي بْن الحسين بْن الجنيد: سمعت يحيى بْن مَعِين يقول ـ وقيل: إن الشَّاذَكوني روى عن حمَّاد بْن زيدٍ ـ حديثاً ذُكر له ـ فقال: «كذَّاب عدوّ الله، كان يَضع الحديث»[8].

---

(١) انظر «الطبقات» (٨/ ٤٧٧).

(٢) انظر «الكفاية» (ص١٤٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩ ـ ٥٠).

(٤) انظر أقوال النقاد الدالة على حفظه في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١، وما بعدها).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٣٠).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٨١).

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٢٨).

(٨) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

ـ وقال ابن الغلابي: قال يحيى بْن مَعِين: «جرّبتُ على ابن الشَّاذَكوني الكَذِب»[1].

ج ـ وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «هو من نحو عبدالله بْن سلمة الأفطس ـ يعني: «أنّه يَكذب»[2].

د ـ وقال محمّد بْن إسماعيل البخاري: «هو عندي أضعف من كلّ ضعيف»[3].

هـ ـ وقال أبو عبد الرّحمن النَّسائي: «ليس بثقةٍ»[4].

ولما ترجم له الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» قال فيه: «العالم الحافظُ البارع. . . أحدُ الهلكى»[5].

ثمَّ لما ذكر قول عَمْرٍو الناقد: «لما قدم سليمان الشَّاذَكوني بغداد، قال لي أحمد بْن حنبل: «اذهبْ بنا إلى سليمان نتعلّم منه نقدَ الرِّجال»[6].

عَلّق عليه بقوله: «كفى بها مصيبةً أن يكون رأساً في نقد الرّجال ولا ينقُد نفسَه»[7].

كان يحيى بْن سعيد سيِّءَ الرّأي جدّاً في ابن إسحاق[8]، وكان يقول: «ما تركت حديث محمّد بْن إسحاق إلا لله»[9]. ولم أقفْ على روايةٍ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).
(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٩).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١)، وظاهر هذه الرّواية أن ذلك في أول قدومه بغداد، قبل أن ينكشف أمره للإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٩).
(٨) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٦).
(٩) «الكامل» (٦/ ١٠٣).

صريحةٍ عن يحيى القطّان في تكذيبه ابن إسحاق كما تُفيده رواية الشّاذكوني عنه، وإنّما هي رواياتٌ رواها عن هشام بن عروة ـ رحمه الله ـ في ذلك.

وأمّا الإمام مالك بْن أنس ـ رحمه الله ـ فما بينهما من قَبِيل ما بَين الأقران من كلام بعضهم في بعض، وسيأتي التفصيلُ فيه[1].

وأمّا هشام بْن عروة، فقد صحّت عنه غيرُ ما رواية في اتّهامه محمّد بْن إسحاق بالكذب لأنّه روى عن زوجه فاطمة بنت المنذر[2].

٣ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري» (ت ٢١٤هـ) قال فيه أبو زرعة: «مصري ثقة»[3]، وقال محمَّد بن مسلم بن وارة: «كتبتُ عن عبدالله بن عبد الحكم، وكان شيخَ مصر»[4]، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»[5]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[6]، وقال: «وكان ممن تفقّه على مذهب مالك، وفرّع على أصوله».

وقال زكريا بن يحيى بن عبد الرّحمن السّاجي (ت ٣٠٧هـ) في «الجرح والتعديل»: «كذّبه يحيى بن معين»[7].

وقال محمَّد بن القاسم بن شَعبان المصري[8] (ت ٣٥٥هـ): «لما قَدِمَ يحيى بن معين مصر حضر مجلس عبد الله، فأوّل ما حدّث به كتاب «فضائل عمر بن عبد العزيز» فقال: «حدّثني مالك، وعبد الرحمٰن بن زيد،

---

(١) انظر مبحث (كلام الأقران. . .) .

(٢) وسيأتي تفصيل ذلك.

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٠٦).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) (٨/ ٣٤٧).

(٧) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٩).

(٨) ولعل ذلك في كتابه «تسمية الرواة عن مالك». انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧٨ ـ ٧٩).

وفلان، وفلان»، فمضى في ذلك ورقةً، ثمَّ قال: «كلٌّ حدّثني هذا الحديث»، فقال يحيى: «حدَّثك بعضُ هؤلاء بجميعه، وبعضُهم ببعضه؟» فقال: «لا، حدّثني جميعُهم بجميعه»، فراجعه، فأصر، فقام يحيى وقال للنَّاس: «يَكْذب»[١].

وذكر أبو الفتح محمَّد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت٣٧٤هـ) في «الضعفاء» أنّ ابن معين كذَّب عبدَ الله[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لم يثبت قولُ ابن معين: «إنّه كذّاب»[٣].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «تكذيب يحيى له لم يَصحّ».

ولعلّ سببَ ذلك جهالةُ الواسطة بين النّاقلين لهذه الحكاية، وبين يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

المطلب الثاني: قد يَرمي الإمام راوياً بالكذب بناءً على ما نُقل إليه والصّواب في خلافه:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «الإمام محمَّد بن إسحاق بن خزيمة السُّلمي النّيسابوري» (ت ٣١١هـ) قال الحاكم: «وحدّثني عبدالله بن إسحاق الأنماطي المتكلِّم، قال: لم يزل الطُّوسي بأبي بكر بن خزيمة حتى جرَّأه على أصحابه، وكان أبو بكر بن إسحاق[٥]، وأبو بكر بن

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢٢١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٢١).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٢٢١).

(٥) هو: أبو بكر الصِّبْغِي أحمد بن إسحاق النيسابوري المتوفى سنة ٣٤٢هـ، قال عنه الحافظ الذّهبي: «الإمام العلامة، المفتي المحدث، شيخ الإسلام...»، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٨٣).

أبي عثمان[1] يَرُدّان على أبي بكر ما يمليه، ويحضران مجلسَ أبي عليّ الثّقفي[2]، فيقرؤون ذلك على الملأ، حتى استحْكمت الوَحْشة، سمعت أبا سعدٍ عبدالرّحمن بن أحمد المقرئ، سمعت ابن خزيمة يقول: «القرآن كلام الله، ووَحْيُه، وتنزيلُه، غيرُ مخلوق، ومن قال: شيءٌ منه مخلوق، أو يقول: إنّ القرآن مُحْدَث، فهو جهمي، ومن نظر في كتبي، بَانَ له أنّ الكُلاَّبية ـ لعنهم الله ـ كَذَبَة فيما يَحْكون عنّي بما هو خلافُ أصلي وديانتي، قد عرف أهلُ الشّرق والغرب، أنّه لم يصنِّف أحدٌ في التّوحيد والقَدر، وأصولِ العلم مثلَ تصنيفي، وقد صحّ عندي أنّ هؤلاء ـ الثّقفي، والصِّبْغي، ويحيى بن منصور ـ كَذَبة، قد كَذَبُوا عليّ في حياتي، فَمُحَرَّمٌ على كلّ مقتبسِ علم أنْ يَقبل منهم شيئاً يحكونه عنّي، وابنُ أبي عثمان أكذَبُهم عندي، وأَقْوَلُهم عليّ ما لم أَقُلْه»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلِّقاً على كلام ابن خزيمة ـ: «ما هؤلاء بِكَذَبَة، بل أئمّة أثبات، وإنما الشّيخ تكلم على حَسَبِ ما نُقِل له عنهم. فقبَّح الله من يَنقُل البُهتان، ويمشي بالنّميمة»[4].

المطلب الثالث: قد يُرمى الرَّاوي بالكذب وظاهره خلاف ذلك:

ومثاله ما جاء في ترجمة «عبدالله بن عبد الرّحمن بن يحيى العُثْمانيّ الإسكندرانيّ» (ت٥٧٢هـ) قال الحافظ الذّهبي: «كان ثقةً في نفسه، وقد قال حمّاد الحرّاني: رمى أبو طاهر السِّلفيُّ العثمانيَّ بالكذب، فذكر لي جماعة

---

(١) هو: محمد بن الإمام الزاهد أبي عثمان سعيد بن إسماعيل النيسابوري المتوفي سنة ٣٢٥هـ، قال عنه الحافظ الذّهبي: «الإمام الحافظ المجوِّد، القدوة الزاهد الأديب... وكان واسع الرحلة عالماً» انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/٢٥٨).

(٢) هو: محمَّد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمٰن الثقفي النيسابوري المتوفى ٣٢٨هـ، قال عنه الذّهبي: «الإمام المحدث، الفقيه العلاّمة، الزّاهد العابد، شيخ خراسان...» انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٩)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٨٠).

من أعيان أهل الإسكندرية، أنّ العُثمانيّ كان صحيحَ السَّماعات، ثقة، ثبْتاً، صالحاً، متعفِّفاً، يُقْرِئُ النّحو واللُّغة والحديث. وسمعت جماعة يقولون: إنّه يقول: بيني وبين السِّلَفي وقفةٌ بين يدي الله»[1].

قال الحافظ في «لسان الميزان»[2]: «قرأت بخط الحُسَيني: ضعَّفه السِّلَفِي، وقال غيره: خرف بآخرة، وتغير، وربما نُسب للكذب والتَّزوير».

والسِّلَفي إمام، وكان أكثرُ سماعات عبدالله العُثمانيّ بقراءة السِّلفي، كَما في «لسان الميزان»، فهو أعرف به من غَيره.

المطلب الرابع: قد يأتي إطلاق الكذب ويحمل على غير معناه الاصطلاحي:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الحارث بن عبدالله الأعور الهمْداني الكوفيّ» (ت٦٥هـ) قال المغيرة: سمعت الشّعبي يقول: «حدّثني الحارث، وأشهد أنّه أحد الكاذبين»[3].

وقال مسلم بن الحجّاج ـ رحمه الله ـ: حدّثنا قُتيبة بن سعيد، حدَّثنا جرير، عن مغيرة، عن الشّعبي قال: «حدّثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذَّاباً...»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشِّيعة الأُوَل... فأمّا قول الشّعبي: «الحارث كذّاب» فمحمولٌ على أنّه عَنَى بالكذب الخَطَأ، لا التَّعمُّد، وإلا، فلماذا يَروي

---

(١) «المصدر نفسه» (٥٩٧/٢٠).

(٢) (٣٠٩/٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٤٣/١، ٤٩٥)، وانظر «مقدمة صحيح مسلم» (ص١٩).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (ص ١٩)، و «المعرفة والتاريخ» (١١٧/٣)، و «الضعفاء» للعقيلي (٢٠٨/١).

عنه، ويعتقده بتعمُّد الكذب في الدِّين، وكذا قال علي بن المديني وأبو خيثمة: «هو كذّاب»[١]. وأمّا يحيى بن معين فقال: «هو ثقة»[٢]، وقال مرّة: «ليس به بأس»[٣]، وكذا قال الإمام النَّسائي: «ليس به بأس». وقال أيضاً: «ليس بالقويّ»[٤]. وقال أبو حاتم: «لا يحتجّ به»[٥].

«ثمَّ إنّ النّسائي وأربابَ السُّنن احتجُّوا بالحارث، وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به»[٦].

وقد قال في بداية ترجمته: «كان فقيهاً كثيرَ العلم، على لِينٍ في حديثه»[٧]. وقال في نهايتها: «. . . وأنا مُتَحَيِّرٌ فيه»[٨].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٩] ـ متعقّباً عبارةَ الشّعبي ـ: «هذا محمولٌ من الشّعبي على أنّه أراد بالكذب الخطأ، وإلاّ فلأيِّ شيءٍ يروي عنه؟! وأيضاً فإنّ النَّسائي مع تعنُّته في الرّجال قد احتجّ بالحارث».

وقال في «ميزان الاعتدال»[١٠]: «وحديث الحارث في السّنن الأربعة،

---

(١) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢١٠)، و «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، و«الشجرة في أحوال الرجال» (ص٤٢)، و «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٨).

(٢) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، وقال الدارمي ـ عقيب هذا القول ـ : «لا يتابع عليه» (ص٩١).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٩٣)، وهناك رواية لابن أبي خيثمة، عن ابن معين أنه قال: «ضعيف» «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، ونقل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٧) عن ابن أبي خيثمة، قيل ليحيى : يحتج بالحارث؟ فقال: «ما زال المحدثون يقبلون حديثه».

(٤) حكاهما عنه المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٩).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، ولفظه: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٣).

(٧) «المصدر نفسه» (٤/ ١٥٢).

(٨) «المصدر نفسه» (٤/ ١٥٥).

(٩) (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩٠).

(١٠) (١/ ٤٣٧).

والنّسائي مع تعنُّته في الرّجال قد احتجَّ به، وقَوَّى أمرَه، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشّعَبي يُكَذِّبه ثمَّ يروي عنه، والظّاهر أنّه كان يُكَذِّبه في لهجته وحكاياته، أمّا في الحديث النّبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

ويُلاحَظ في هذه النّصوص أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حمل تكذيب الشّعبي ـ رحمه الله ـ للحارث الأعور على أحد محملين:

أ ـ ففي كتابه «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام» حمله على إرادة معنى الخطأ، إذْ إطلاقُ ذلك سائغٌ في لغة أهل الحجاز[1].

ب ـ وفي «ميزان الاعتدال» حمله على إرادة تكذيبه في لهجته وحكاياته، لا في الحديث النّبوي.

وقد أشار الحافظ أحمد بن صالح المصريّ ـ رحمه الله ـ إلى أن كذبَ الحارث إنما كان ذلك في اعتقاده؛ حيث يرى التّشيّع، فقال: «الحارِثُ الأعْوَر ثقة، ما أَحْفَظَه، وأَحْسَنَ ما روى عن علي» وأثنى عليه... قيل لأحمد بن صالح: فقول الشّعبي: حدّثنا الحارث، وكان كذّابا؟ فقال: «لم يكن يكْذِب في الحديث، إنما كان كَذِبُه في رأيه»[2].

ونحوُه قول الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وقد تكلَّموا فيه (يعني الحارث)، بل قد كذّبه بعضُهم من جهة رأْيِه واعتقاده، أمّا أنّه يتعمَّد الكذب في الحديث فلا، والله أعلم»[3].

وقد صرّح الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بالقرينة المعْتَمَدة لديه في حمل تكذيب الشّعبي للحارث، على إرادة معنىً غيرِ معناه الاصطلاحي بقوله في «سير أعلام النبلاء»: «...وإلاّ فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمُّد الكذب في الدّين...»، وقوله في «تاريخ الإسلام» «...وإلاّ فلأيّ شيء يروي عنه».

(١) انظر «الثقات» لابن حِبّان (٦/ ١١٤)، و«لسان العرب» (١/ ٧٠٩) مادة (كذب).

(٢) «تاريخ الثقات» لابن شاهين (ص٧١ ـ ٧٢).

(٣) «فضائل القرآن» (ص٤٦).

وهذه القرينة ضعيفة من وجهين:

الوجه الأول: أنه استدلالٌ لا يمشي إلاّ على مذهب من يرى أنّ رواية الثّقة عن غيره تعديلٌ له، وهو مذهب منقوضٌ برواية جماعة من الثّقات «عن أقوام أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنّها غيرُ مرضيّة، وفي بعضها شَهِدوا عليهم بالكَذِبِ في الرِّواية وبفساد الآراء والمذاهب»[1].

وقد ذكر الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ تكذيبَ الشَّعبي للحارث الأعور في (باب ذكر الحجة على أنّ رواية الثقة عن غيره ليس تعديلاً له)[2]، ممّا يدلّ على أنّ الخطيب يحمِل لفْظَ الكذب في كلام الشّعبيّ ـ رحمه الله ـ على معناه الاصطلاحي.

الوجه الثاني: أنّ عبارة الشّعبي جاءت عنه بلفْظ «كذَّاب» بصيغة المبالغة الدّالّة على التّكثير، وجاءت عنه بجملة: «أَشْهدُ أنه أحدُ الكاذبين»، وهذا يبعُد أنْ يُراد به الخطأ، أو الاعتقاد، وبخاصَّةٍ أنَّ هذه الجملةَ الأخيرةَ مُقْتَبَسَةٌ من الحديث النّبوي الوارد في شأن الكذب على رسول الله ﷺ والتحذير منه، وهو قوله عليه الصّلاة والسّلام: «من حدّث عنّي حديثاً يرى أنه كذبٌ، فهو أحدُ الكاذبين»[3].

---

(١) انظر «الكفاية» (ص٨٩)، وساق الخطيب في ذلك أمثلة تؤيد ما ذكره.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) ذكره مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص٩)، وأخرجه الترمذي في «سننه» ـ كتاب العلم ـ باب جاء فيمن يروي حديثاً وهو يرى أنه كذب ـ (٥/ ٣٦/رقم٢٦٦٢)، وابن ماجه في «مقدمة سننه» ـ باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب ـ (١/ ١١٥/رقم٤١)، والطبراني في «جزء طرق حديث من كذب علي متعمداً» (ص١١٨)، من حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ، قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح». وذكر الطبراني في «المصدر السابق» عدداً من طرقه بهذا اللفظ من حديث المغيرة، وعلي، وسمرة بن جندب ـ رضي الله عنهم ـ. انظر فيه (ص٤٥، ٤٦، ١١٩، ١٢٠).

والمُسَوِّغُ للشّعبيّ ـ رحمه الله ـ في الرّواية عنه أنّه كان يَقْرِن التّحديث عنه ببيان حاله، فيقول: «حدّثني الحارث وكان كذّاباً»، وهذا أمر يُبْرِئُ ذمّته، ويَضَعُ عنه العُهْدة. والله أعلم.

والخلاصة: أنّه لا تُوجد قرينةٌ قويّة تُسوِّغ حملَ تكذيب الشّعبيّ للحارث الأعور، على إرادة معنىً غيرِ معناه الاصطلاحي، بل القرائن المصاحِبَةُ لكلامه تدلّ على خلاف ذلك، وأنّه أراد تكذيبه في حديثه، ولا سيّما عندما يَقرِن البيانَ عن حاله بالتّحديث عنه. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبدالله بن الزبَرْقان البغداديّ» (ت٢٧٥هـ) قال أبو حاتم الرّازي: «محلُّه الصدق»[١].

قال الخطيب ـ رحمه الله ـ: سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة، ففَضَّل يحيى، وقال: «أمَرَني أبو الحسن الدّارَقطني أنْ أُخْرِجَ عنهما في الصّحيح»[٢].

وقال الدّارَقطني: «لا بأس به، ولم يَطعنْ فيه أحدٌ بحجّة»[٣].

وقال أبو عُبيد محمَّد بن علي الآجرّي: «خطّ أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب»[٤].

وأمّا موسى بن هارون الحمَّال فقال: «أشهَدُ على يحيى بن أبي طالب أنه يَكْذب»[٥].

فعَلَّق على هذا الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «يُريد في كلامه لا في الرواية. نسأل الله لساناً صادقاً»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٤).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢١).
(٣) «سؤالات الحاكم» (ص١٥٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٠).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٢٠).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «عَنَى في كلامه، ولم يَعْنِ في الحديث، فالله أعلم، والدَّارَقطني فَمِنْ أَخْبَرِ النّاس به».

ولعلّ القرينةَ المعتمدة لدَى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في حَمْلِ كلام موسى بن هارون على إرادة تكذيب يحيى بن أبي طالب في كلامه، دون المعنى الاصطلاحي الذي هو الكذب في الحديث، هو مخالفةُ الدَّارَقطني له، وهو من أَخْبَرِ النّاس وأعْرَفِهم بحال يحيى، وقد أمر بإخراج حديثه في الصّحيح، غير أنّ قوله: «لا بأس به، ولم يَطْعن فيه أحدٌ بحجّة» قد يُوحي بحمل كلام موسى بن هارون على الحقيقة، فقول الدّارقطني: «لابأس به» تحديدٌ لمرتبة يحيى في الرّواية، وأنّه لا يَقِلُّ عن هذه الدّرجة، وقوله: «ولم يطعن فيه أحدٌ بحجّة» ردٌ على تكذيب موسى بن هارون إيَّاه، وهو أمرٌ يقضي بِرَدِّ روايته مطلقاً، كما يحتمل الردَّ على صنيع أبي داود ـ رحمه الله ـ حيث خطَّ على حديث يحيى بن أبي طالب، كما تقدّم، أو أنّه أراد بذلك الردَّ على قول أبي أحمد الحاكم فيه: «ليس بالمتين»[2]، أو الرد عليهم جميعاً.

وفي الجملة فإنّ ما يمكن أن يكون هو القرينة المعتمَدة عند الحافظ الذّهبيّ في صنيعه هذا محتمل، وليس بظاهر، والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني» (٣١٦هـ) قال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: سمعت علي بن عبدالله الدّاهري يقول: سمعت أحمد بن محمَّد بن عيسى بن كركرة[3] يقول: سمعت عليَّ بنَ الحسين بن الجنيد يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: «ابني عبدُالله هذا كذّاب». وكان ابن صاعد يقول: «كفانا ما قال أبوه فيه»[4].

وقال أيضا: سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى

---

(١) (٣٨٧/٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢٢٠/١٤).

(٣) في المطبوع من «الكامل» (٢٦٥/٤ ـ ٢٦٦) (كركر) بدون الهاء، وجاء على الصواب في «تاريخ دمشق» (٣٧٣/٩)، و «سير أعلام النبلاء» (٢٢٨/١٣).

(٤) «الكامل» (ج٢/ ق١/ الورقة ٣١٨).

الأشيَب يقول: حدّثني أبو بكر قال: سمعتُ إبراهيم الأصبهانيّ يقول: «أبو بكر بن أبي داود كذَّاب»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لعلّ قولَ أبيه ـ إن صحّ ـ أراد الكَذِبَ في لهجته، لا في الحديث، فإنّه حجةٌ فيما يَنقله، أو كان يكذب، ويُوَرِّي في كلامه، ومن زعم أنّه كان لا يكذب أبداً فهو أَرْعَن. نَسْأل الله السَّلامة من عَثْرة الشّباب، ثمَّ إنّه شَاخَ وَارْعَوى، ولزِمَ الصّدقَ والتُّقى»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «وأمّا قولُ أبيه فيه فالظَّاهر أنّه ـ إن صحَّ عنه ـ فقد عَنَى أنّه كذَّابٌ في كلامه لا في الحديث النَّبوي، وكأنّه قال هذا وعبدالله شابٌّ طَرِي، ثمَّ كَبُر وسادَ».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «ولعلَّ قولَ أبي داود لم يصحَّ سندُه، أو كذَّاب في غير الحديث».

وخُلاصة ما قاله الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في التّعليق على قول أبي دواد في ابنه عبد الله: «ابني عبدالله هذا كذَّاب»:

١ ـ أنّه شكَّكَ في نسبة هذا القول إلى أبي داود ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ حمَلَ كلامَ أبي داود ـ رحمه الله ـ على فَرْض صحَّته على أحد أمرين:

أ ـ إرادة الكذب في لهجته لا في الحديث النّبوي.

ب ـ ما يقع أحياناً في كلامه من التّورية التي ظاهرُها الكذب.

وكان ذلك كلُّه يقع في أيام شبابه، ولما كَبُر وشاخَ لَزِمَ الصّدق والتُّقى.

---

(١) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣١).
(٣) (٢/ ٧٧٢).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ـ ص٥١٨).

وقد كشف العلاَّمة المعَلِّمي ـ رحمه الله ـ عن وجْه ضَعْف سَنَدِ ما نُقل عن أبي داود ـ رحمه الله ـ في تكذيب ابنه، فقال: «والدّاهري وابن كَرْكَرة، لم أجد لهما ذكراً في غير هذا الموضع. وقول ابن صاعد: «كفانا ما قال أبوه فيه» إنْ أراد هذه الكلمة، فإن كانت بلغتْه بهذا السّند فلا نعلمه ثابتاً، وإنْ كان له مستندٌ آخر فما هو؟ وإنْ أراد كلمةً أخرى فما هي؟»[1].

ثمَّ أشار إلى احتمال آخر يمكن حمل عبارة أبي داود عليه، إنْ صحَّتْ عنه، ولم يُشِرْ إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، فقال: «لم تثبت الكلمة، وقال ابن عديّ[2]: سمعت عبدان يقول: سمعت أبا داود السِّجِسْتاني يقول: «ومن البلاء أنّ عبدالله يطلب القضاء»، كان أبو داود على طريقة كبار الأئمّة من التّباعُد عن ولاية القضاء، فلمّا طلب ابنُه كَرِهَ ذلك، ومن الجائز ـ إن صحّ أنّه قال: «كذّاب» ـ أن يكون إنما أراد الكَذِبَ في دعوى التّأهّل للقضاء والقيام بحقوقه، ومن عادة الأب الشّفيق إذا رأى من ابنه تقصيراً أن يُبالغ في تقريعه»[3].

ثمَّ ناقش ما رُوِيَ عن إبراهيم الأصبهاني في تكذيبه لابن أبي داود من جهتين: ـ

الجهة الأولى: ثبوتُ ذلك عن إبراهيم الأصبهاني، فقال: «أبو بكر شيخُ الأشيب يحتمل أن يكون هو ابن أبي الدّنيا، لأنّه ممّن يَروي عن إبراهيم، وممّن يَروي عنه الأشْيب، ويحتمل أن يكون غيرَه، لأنّ أصحابَ هذه الكنية في ذلك العصر ببغداد كثيرون، ولم يشتهر ابن أبي الدنيا بهذه الكنية، بحيث إذا ذُكِرتْ وحدها في تلك الطبقة ظَهَرَ أنّه المراد، فعلى هذا لا يَتَبَيَّنُ ثبوتُ هذه الكلمة عن الأصبهاني»[4].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٩٨).
(٢) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).
(٣) «التنكيل» (١/ ٢٩٩).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٣٠٠).

والجهة الثانية: ما يحتمل أن يكون سبباً في تكذيب الأصبهاني له إن صحّ ما نُقِلَ عنه، فقال: «وابن أبي داود إن كان سنُّه عند وفاة الأصبهاني سنة ٢٦٦هـ فوق الثّلاثين، فلم يكن قد تصدّى للرّواية في زمانه، قال الخطيب[1]: أخبرنا أبو منصور محمَّد بن عيسى الهمَذاني، حدّثنا أبو الفضل صالح بن أحمد الحافظ، قال: «أبو بكر عبدالله بن سليمان، إمام أهل العراق، وعَلَمُ العلم في الأمصار، نَصَبَ السّلطان المنبر فحدّث عليه لفضْله ومعرفته، وحدّث قديماً قبل التّسعين ومئتين، قَدِمَ هَمَذَان سنة نَيِّفٍ ومئتين، وكتب عنه عامّةُ مشايخ بلدنا ذلك الوقت، وكان في وقته بالعراق مشايخُ أسْنَدُ منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بَلَغَ هو». بلى كان يُذَاكِر وربّما يتعرّض لأكابر الحفّاظ يُذاكرهم، فيتّفق أنْ يكون عنده حديثٌ ليس عندهم، فتُعْجِبه نفسُه، ويتكلّم بما يُعَدُّ جُرأةً منه وسوءَ أدب، فَيُغْضِبهم كما فعل مع أبي زرعة[2]... فَلَعَلّه كان يتعرّض بمثل هذا لابن الأصبهاني فاتّفق أن وَهِمَ ولَجَّ، فقال الأصبهاني ما قال إن صحّت الحكاية»[3].

٤ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي الكوفي» (ت٢٧٢هـ) قال محمَّد بن عبدالله الحضرمي المعروف بمطيَّن: «أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي كان يكذب»[4].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٢) انظر «تهذيب تاريخ دمشق» (٧/ ٤٣٩).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٠٠).

وهناك احتمالان ضعيفان، قد يحمل عليهما تكذيب من كذّب ابن أبي داود وهما:

أ ـ ما أسماه العلامة المعلمي بأخلوقة التسلق.

ب ـ ما رمي به ابن أبي داود من النّصب في ابتداء أمره.

ووجه كون هذين الاحتمالين ضعيفين، أنّ أحداً ممن كذّبه لم يُشر إليهما لا تصريحاً، ولا تلميحاً مع شناعة ما في أخلوقة التسلُّق، ولو كان تكذيب من كذّبه إنما هو لأجل أحد ذيْنك الأمرين لما أغفل ذكرهما. انظر مناقشة هذين الأمرين بإسهاب وتفصيل في «التنكيل» (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٩).

فعلّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلاً: «يعني في لهجته لا أنّه يكذب في الحديث، فإنّ ذلك لم يُوجد منه، ولا تفرّد بشيء، ومما يقوّى أنّه صدوق في باب الرّواية أنّه روى أوراقاً من «المغازي» بنزولٍ عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقوّاه، واحتجّ به البيهقي في تصانيفه»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «هذا إن كان كما قال فمحمولٌ على نُطقه ولهجته، لا أنّه كان يكذب في الحديث، إذ ذلك معدوم، لأنّ أبا كُريب شهد له أنّه سمع من يونس، وأبي بكر بن عيّاش، وأيضاً فإنّ أباه كان محدّثاً، فبكّر[3] بسماعه.

وممّا يُقوّي صدقَه أنّه روى أوراقاً في «المغازي» عن أبيه، عن يونس، فهذا يدلّ على تحرّيه للصّدق، وقد أثنى عليه الخطيب، وقوّاه غالباً».

والقرينة المعتَمَدَة عند الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في حمل قول مطيَّن: «يكذب»، على الكذب في لهجته لا في الحديث النّبوي أمران:

أحدهما: عدم وجود حديثٍ تفرَّد به أحمد بن عبد الجبّار، يُوقع في النّفس الظنّ بوضعه إيّاه.

ثانيهما: وُجود ما يفيد صدقَه في الرّواية وهو روايته أوراقاً من «المغازي» لابن إسحاق عن أبيه، عن يونس بن بكير الشيباني، فلو كان ممن يكذب، لسَوَّغَ لنفسه حَذْفَ الواسطة وروايتَها رأساً عن يونس بن بكير، ولا سيّما أنه كان قد سمع منه أكثرَها مع أبيه، فقد قال حمزة بن يوسف السّهمي: سألت الدّارَقطني عن أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي؟ فقال: «لا بأس به، وأثنى عليه أبو كُريب، وسُئِل عن مغازي يونس بن بكير؟

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٧).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٢٦٠).

(٣) تصحفت في «تاريخ الإسلام» إلى (منكر).

فقال: مُرُّوا إلى غلام بالكناس[1]، يقال له العُطاردي سمع منّا مع أبيه»[2].

وقال الدّارقطني أيضاً: «واختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان سماعُه في كتب أبيه عبد الجبّار بن محمَّد، وأبوه ثقة، ويقال: إنّ أبا كُريب لما امتنع من قراءة «المغازي» عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال لمن سأله عنها: «إنّ ابناً لعبد الجبّار العُطاردي، كان يسمعها معنا مع أبيه من يونس بن بكير فاطلبوها منه». فذكروا أنّهم جاءوه فأخرجها لهم من أبراج الحمام. والله أعلم»[3].

وفي «تاريخ بغداد»[4]: «وإذا سماعه مع أبي بالخط العتيق.....».

وهناك احتمال آخر لتكذيبه: وهو ادعاؤه السَّماع من أناس لم يلقهم:

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «رأيت أهل العراق مُجمِعين على ضعفه، وكان أحمد بن محمَّد بن سعيد لا يحدّث عنه لضعفه، وذكر أنّ عنده عنه قِمَطْراً. على أنّه لا يتورَّع أن يحدِّث عن كلِّ أحد»[5].

ثمَّ قال: «ولا يُعرف له حديثٌ منكرٌ رواه، وإنما ضعَّفوه أنّه لم يلق من يحدِّث عنهم»[6].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قد لَقِيَهم وله بضع عشرة سنة»[7].

وذلك أنّ أقدمَ شيوخه موتاً عبدالله بن إدريس، فقد توفي سنة ١٩٢هـ، وعُمر العُطاردي في ذلك الحين خمس عشرة سنة، لأنّ ولادته كانت سنة ١٧٧هـ على ما نصّ عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله[8] ـ، وهذه سنٌّ تحتمل

---

(١) يبدو أنه اسم لمحلة بالكوفة انظر «معجم البلدان» (٤/ ٤٨١).
(٢) «سؤالات السهمي» (ص١٥٧ ـ ١٥٨).
(٣) «سؤالات الحاكم» (ص٨٦ ـ ٨٧).
(٤) (٤/ ٢٦٤).
(٥) «الكامل» (١/ ١٩١).
(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٦).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

سماعه من ابن إدريس، ولا سيّما أنّه كان معه في بلدٍ واحد، وقد بكّر أبوه بإسماعه من مشايخ بلده.

ثمّ إنّه قد قال محمَّد بن العلاء أبو كريب: «سمع أحمد بن عبد الجبّار العُطاردي من أبي بكر عيّاش»[1].

فإذا صحّ سماعه من ابن عيّاش، وما بين وفاته ووفاة ابن إدريس إلا سنة، فإنّه قد توفي سنة ١٩٣هـ على ما ذكره الأكثر[2]، فاحتمال سماعه من ابن إدريس قويٌّ، وممن دونه موتاً أقوى، والله أعلم.

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «قال لي بعض شيوخنا: إنما طَعَن على العُطاردي من طَعَنَ عليه بأنْ قال: الكتب التي حدَّث منها كانت كتبَ أبيه فادَّعَى سماعَها معه»[3].

فقد سبق فيما ذكره الدَّارَقطني ـ رحمه الله ـ عن أبي كريب محمَّد بن العلاء أنّ أحمد بن عبد الجبّار سمع مع أبيه من يونس بن بكير «مغازي» محمَّد بن إسحاق، وهذا دليلٌ على أنّ أباه بكَّر به وسمع معه، ولا عيب بعد ذلك إنْ حدّث من كتب أبيه. والله أعلم.

وقد مدّ الخطيب البغدادي النَّفَس في بيان ضعْف ما تعلّق به من طعن فيه[4]، فقال ـ رحمه الله ـ: «كان أبو كريب من الشّيوخ الكبار، الصّادقين الأبرار، وأبو عُبيدَة السَّريّ بن يحيى شيخٌ جليلٌ أيضاً ثقةٌ من طبقة العُطارديّ[5]، وقد شهد له أحدُهما بالسَّماع، والآخرُ بالعدالة، وذلك يفيد

---

(١) «الكامل» (١/ ١٩١).

(٢) انظر «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٠٨) ولم يحك فيه خلافه، وجزم به في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٠٣)، و«الكاشف» (٢/ ٤١٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣).

(٤) من كلامه صاغ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عبارته في الدفاع عن العطاردي.

(٥) قال محمَّد بن يعقوب الأصم: سمعت أبا عبيدة السري بن يحيى بن أخي هناد، وسأله أبي عن العطاردي أحمد بن عبد الجبار ـ فقال: «ثقة» «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣)، و «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٠).

حُسْنَ حالته، وجوازَ روايته، إذْ لم يَثْبُت لغيرهما قولٌ يوجب إسقاطَ حديثه، واطِّراحَ خبره[1]، فأمّا قول الحضرمي في العُطاردي: «إنّه كان يكذب»، فهو قولٌ مجمل يحتاج إلى كشفٍ وبيان، فإنْ كان أراد به وضعَ الحديث، فذلك معدوم في حديث العُطاردي[2]، وإن عنى أنّه روى عمّن لم يُدركه فذلك أيضاً باطل، لأنّ أبا كُريب، شهد له أنّه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضاً سماعُه من أبي بكر بن عيّاش، فلا يستنكر له من حفص بن غِياث[3]، وابن فُضيل[4]، ووكيع[5]، وأبي معاوية[6]، لأنّ أبا بكر بن عيّاش تَقدَّمَهم جميعاً في الموت، وأمّا ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعُه منه، لأنّ والده كان من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بَكَّرَ به[7]، وقد رَوَى العُطاردي، عن أبيه، عن يونس بن بكير أوراقاً من «مغازي» ابن إسحاق، ويُشبه أن يكون فاتَه سماعُها من يونس، فسَمِعَها من أبيه عنه، وهذا يدلّ على تحرّيه للصّدق، وتَثَبُّته في الرّواية، والله أعلم»[8].

المطلب الخامس: قد يُرمى الرَّاوي بالكذب والمراد به تركيب الإسناد:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سليمان بن داود بن بشر المنقري الشّاذكوني»

---

(١) لا يعارض هذا القولَ قولُ أبي حاتم «ليس بقوي»، ولا قولُ ابنه: «كتبت عنه وأمسكت عن التّحديث عنه لما تكلم الناس فيه» «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٢)، لأن قوليهما لا يوجبان إسقاط حديثه واطراح خبره. والله أعلم.

(٢) يشهد لذلك قول ابن عدي السابق: «ولا يعرف له حديث منكر رواه. . .».

(٣) هو: حفص بن غياث بن طلق أبو عمر الكوفي القاضي، المتوفى سنة أربع ـ أو خمس ـ وتسعين ومئة.

(٤) هو: محمَّد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمٰن الكوفي، المتوفي سنة (١٩٥هـ).

(٥) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي أبو سفيان المتوفى سنة (١٩٧هـ).

(٦) هو: محمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي، المتوفى سنة (١٩٥هـ).

(٧) تحرفت في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٥) إلى (يكذبه)، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٢).

(٨) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(ت٢٣٤هـ) قال فيه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «قد سمع، إلاّ أنّه يكذب ويضع الحديث»[١].

وقال أيضاً: «جرّبت على الشّاذكوني الكذب»[٢].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول ـ وقيل له: إنّ الشّاذكوني روى عن حمّاد بن زيد ـ حديثاً ذُكر له ـ فقال: «كذّاب عدُو الله، كان يضع الحديث»[٣].

وقال أحمد بن محمّد الأثرم: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل، وذكر الشّاذكوني فقال: «هو من نحو عبدالله بن سلمة الأفطس[٤] ـ يعني أنّه يكذب»[٥].

وقال عبد المؤمن بن خلف: سألت أبا علي صالح بن محمّد (وهو جزرة) عن سليمان الشّاذكوني؟ فقال: «ما رأيت أحفظَ منه»، فقلت له: بأيّ شيء كان يتّهَم؟ فقال: «في الكذب، وكان يكذب في الحديث...»[٦].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ في نقده لإحدى روايات الجرح رواها الشّاذكوني ـ: «...ولكن هذه الخرافة من صَنْعَة سليمان وهو الشّاذكوني ـ لا صبّحه الله بخير ـ فإنّه مع تقدُّمه في الحفظ متَّهَم عندهم بالكذب...»[٧].

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٨١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

(٤) قال فيه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «ترك النّاس حديثه... كان يجلس إلى أزهر السّمان، ويحدّث أزهر، ويكتب على الأرض، كذب، كذب، وكان خبيثَ اللسان»، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٩٤)، وانظر فيه (٣/ ١٢٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩).

ومُقتضَى هذه الأقوال أنْ توجد روايات حديثيّة وضع الشّاذكونيُّ متونَها، ونسبها إلى رسول الله ﷺ، لكن قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «مع ضعفه لم يَكَدْ يُوجد له حديثٌ ساقطٌ بخلاف ابن حميد فإنّه ذو مناكير»[1].

فأشار الحافظ الذّهبيّ بهذا القول إلى نُدرة ما تفرّد به سليمان الشّاذكوني ممّا لا أصل له من رواية غيره، فأكثرُ ما أنكر عليه سرقةُ الأحاديث، وتركيبُ الأسانيد لها، وقد يرويها عن أُناس لم يَسْمع منهم أصلاً، إظهاراً منه لكثرة الرّحلة، وترغيباً للنّاس في أحاديثه لغرابة أسانيدها، وظاهرُ صنيعه هذا كَذِب، ويدلُّ عليه ما يلي:

أوّلاً: قال محمَّد بن سهل بن عسكر: جاء رجل إلى عبد الرّزاق، فدفع إليه كتاباً فأخذه، فقرأه فتغيَّر وجهُه، ثمَّ قال: «العدوّ الله[2]، الكذّاب الخبيث، جاء إلى هاهنا كان يفعل كذا، ويفعل كذا، ثمَّ ذهب إلى العراق فذكر أنّي حدّثته بأحاديث، ـ والله ـ ما حدّثته بها عن مَعْمَر ولا عن الثّوري، ولا عن ابن جُريج، ولا سمعتها منهم،ثمَّ رَمَى بكتابه، ثمَّ قال: «ذاك الشّاذكوني»[3].

ثانياً: قال أبو علي صالح بن محمَّد جَزَرَة: قال لي أبو زرعة الرّازي ببغداد: «أريد أن أجتمع مع سُليمان الشّاذكوني، فأُناظره»، قال صالح: «فذهبت به إليه، فلمّا دخل عليه، قلت له: هذا أبو زرعة الرّازي أراد مذاكرتك، فتذاكرا حديثَ أستار الكعبة، وما قُطِع منها، فكان الشّاذكوني يضْنع الأسانيد في الوقت، ويُذاكره بها، فتحيّر أبو زرعة، وسكت، فلمّا قمنا من عنده، قال لي أبو زرعة: «اغتَمَمْت ـ والله ـ ممّا فعل هذا الشّيخ»، فقلت له هذه الأحاديث

---

(١) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦٨٣).

(٢) كذا وردت العبارة في المطبوع من تاريخ بغداد، ولم يتبن لي وجهها عربيةً، ولعلّ صوابها: (العدو لله).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦) بإسناد حسن.

وَضَعها السّاعة، ولو ذاكرته بشيءٍ آخر لَوَضَع مثلها»[1].

وقول صالح جَزَرة: «... هذه الأحاديث وضعها السّاعة...» يعني: «الأسانيد» بدليل قوله قبل ذلك: «فكان الشّاذكوني يصنع الأسانيد في الوقت، ويذاكر بها...».

ثالثاً: قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: «وللشّاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفّاظ المعدودين من حفّاظ البصرة، وهو أحد من يُضَمّ إلى يحيى، وأحمد، وعلي. وأنكر ما رأيتُ له هذه الأحاديث التي ذكرتُها، بعضُها مناكير، وبعضُها سرقَة، وما أَشْبَهَ صورةَ أمرِه بما قال عبدان: إنّه ذهبت كتبُه، فكان يحدِّث حفظاً فيغلط، وإنما أُتِيَ من هناك، يُشتبَه عليه، فلِجُرأته واقتدَارِه على الحفظ يَمُرُّ على الحديث، لا أنّه يتعَمَّده»[2].

ويبدو من قول الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث...» أنّه استقْرَأ رواياتِ الشّاذكوني التي وقعت عنده، ونبّه إلى أَنْكَر ما وقع للشّاذكوني من الأحاديث.

وبتَتَبُّع ما ساقه الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الشاذكوني» من أحاديثه لا يتبيَّنُ منها ما ينفرد به من حيث المتن، بل كلُّها دائرةٌ بين ما أصْلُه معروفٌ برواية راوٍ، فيسرقه الشّاذكوني فيرويه عن شيخ الرّاوي المتفرِّد به، أو تركيب إسناد لحديثٍ مشهورٍ بإسناد آخر، كَفِعْله في الجمع بين شعبة والثّوري في حديث «لا نكاح إلا بولي»[3]، أو يكون الحديث المرويّ من طريقه لا يصحُّ إسنادُه إليه أصلاً حتّى يُتَّهَم به[4].

---

(1) «تاريخ بغداد» (9/47)، وانظر «تاريخ دمشق» (10/695)، و «تهذيب الكمال» (19/98).

(2) «الكامل» (3/297 ـ 298).

(3) يُفهم من كلام الحافظ ابن عدي ـ عن هذا الحديث ـ : «وهذا بهذا التفصيل لم يجمع أحد بين شعبة والثّوري، فوصل عنهما غير النّعمان هذا، وعن النعمان الشّاذكوني...» أنّ الجمع المذكور جاء من قبل النّعمان وهو ابن عبد السّلام بن حبيب الأصبهاني، والظّاهر أنّ إلصاق الآفة بالشّاذكوني أولى، لأنّ عبد السّلام من أهل الثّقة والأمانة، انظر «تهذيب الكمال» (29/452 ـ 454).

(4) انظر «الكامل» (3/297 ـ 298).

٢ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن وهب الدِّينوري» (ت٣٠٨) قال فيه الدّارقطني: «متروك»[١]، وقال في موضع آخر[٢]: «يضع الحديث».

وقال أبو أحمد بن عدي: «سمعت عمر بن سهل كدّو، يرميه بالكذب، ويصرِّح به»[٣].

قال الحافظ الذّهبي: «هو عبدالله بن حمدان بن وهب، وما عرفت له متناً يُتَّهَم به فأذكره، أمّا في تركيب الإسناد فلعلَّه»[٤].

ويؤيِّد ما قاله الحافظ الذّهبيّ، أنّ الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله ـ مع شدّة اعتنائه في ترجمة الرَّاوي بذكر بعض أحاديثه التي أُنكرت عليه، فإنّه لم يذكر شيئاً في ترجمة «ابن وهب» هذا بل قال في خاتمتها: «وعبدالله بن حمدان قد قَبِلَه قومٌ وصدَّقوه، والله أعلم»[٥].

لكنّه قال: سمعت أحمد بن محمَّد بن سعيد (وهو أبو العبّاس بن عُقدة) يقول: «كتب إلي ابن وهب جُزأين من غرائب الثّوري، فلم أعرف منها إلاّ حديثين، وكان قد سوَّاها عامَّتَها عن شيوخه الشّاميِّين، ويذكر عنهم، عن الثّوري ليخفى مكان تلك الأحاديث، وكنت أتّهمه بتلك الأحاديث أنّه سوّاها على الشّاميِّين»[٦].

وظَاهرُ صنِيعه هذا، أنّه كان يَعمَد إلى أحاديثِ الثّوري الّتي اشتهرث بأسانيدَ معروفةٍ، فَيَفْتَعل لها أسانيدَ أخرى عن شيوخه الشّاميّين عن الثّوري، فَتَخفى معرفتُها على المحدِّث؛ إذْ أصبحت أسانيدَ غريبةً، وهذا الصّنيع هو تركيب الأسانيد، ومن أجله كُذِّب عبدالله بن حمدان. والله أعلم.

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٦٧).

(٢) «سؤالات السلمي» (ص٢١٤).

(٣) «الكامل» (٤/٢٦٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤٠١).

(٥) «الكامل» (٤/٢٦٨).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

٣ - وفي ترجمة «أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازيّ» (ت٤٤٦هـ) قال الشّيخ الحافظ أبو محمَّد عبدالله بن أحمد بن عمر بن السّمرقندي: أنا الشّيخ الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب - رحمه الله -: «أبو عليّ الأهوازي كذّاب في الحديث والقراءات جميعاً»[١].

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله -: «يريد «تركيب الإسناد» وادّعاء اللقاء، أمّا وضع حروفٍ أو متونٍ فحاشا وكلا، ما أُجَوِّز ذلك عليه، وهو بحرٌ في القراءات تلَقَّى المقرئون تواليفه، ونَقْلَه للفنّ بالقبول، ولم ينتقدوا عليه انتقادَ أصحاب الحديث، كما أحسنوا الظّنّ بالنقّاش[٢]، وبالسَّامُرّي[٣]، وطائفةٍ راجوا عليهم»[٤].

وقال أيضاً: «زَعم أنّه تلا على علي بن الحسين الغَضَائِري[٥] - مجهولٌ لا يُوثَق به، ادّعى أنّه قرأ على الأُشْناني[٦]، والقاسم ابن المطرّز[٧] - وذكر أنّه تلا لِقَالون[٨] في سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة، بالأهواز على

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (ص٤١٦).

(٢) هو: أبو بكر محمَّد بن الحسن بن محمَّد النقاش الموصلي البغدادي، المتوفى سنة (٣٥١هـ) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٩٤ - ٢٩٨)، و«غاية النهاية» (٢/ ١١٩ - ١٢١).

(٣) هو: أبو أحمد عبدالله بن الحسين بن حسنون السامري البغدادي، المتوفى سنة (٣٨٦هـ) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٢٧ - ٣٣٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨).

(٥) انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٣٧)، وذكر الذّهبيّ أنه بقي إلى قريب الثمانين وثلاث مئة.

(٦) هو: أبو العباس أحمد بن سهل المقرئ المتوفى سنة (٣٠٧هـ)، انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٤٨ - ٢٤٩)، و «غاية النهاية» (١/ ٥٩ - ٦٠).

(٧) هو: أبو بكر القاسم بن زكريا بن عيسى البغدادي المطرّز، المتوفى سنة (٣٠٥هـ)، انظر ترجمته في «معرفة الكبار» (١/ ٢٤٠)، و «غاية النهاية» (٢/ ١٧).

(٨) هو: مقرئ أهل المدينة الإمام أبو موسى عيسى بن مينا المتوفى سنة (٢٢٠هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٢٦ - ٣٢٧)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٥٥)، و «غاية النهاية» (١/ ٦١٥).

محمَّد بن محمّد بن فيروز، عن الحسن بن الحُباب، وأنّه قرأ على شيخ، عن أبي بكر بن سيف، وعن الشّنبوذي[1]، وأبي حَفص الكتاني، وجماعة، قبل التّسعين وثلاث مئة»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «قَرأ على جماعة لا يُعْرَفون إلا من جهته».

وقال الحافظ ابن عساكر: «لا يَسْتَبْعِدنَّ جاهلٌ كذبَ الأهوازيّ فيما أَوْرَدَهُ من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب النّاس في بعض ما يدّعيه من الرّوايات في القراءات...»[4].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وفي نَفْسي أمورٌ من علُوه في القراءات»[5].

والخلاصة: أنّ ما رُمِي به الأهوازيُّ من الكذب المراد به تركيب الإسناد، وادِّعاء لقاء من لم يلْقَهم، لا أنَّه يضع قراءاتٍ أو متوناً. والله أعلم.

المطلب السادس: لا عبرة بتكذيب الرَّاوي مجازفةً، أو مُبالغةً في جرحه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «أبي محمَّد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوري» (ت٢٧٦هـ) قال مسعود السِّجزي: سمعت أبا عبدالله الحاكم يقول: «أجمعت الأمّة على أنّ القُتْبيَّ كذّاب»[6].

---

(١) هو: محمَّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي غلام ابن شنبوذ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، انظر ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٣ ـ ١٤).

(٣) (١/ ٥١٢).

(٤) «تبيين كذب المفتري» (ص٤١٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٦).

(٦) هكذا نقل الحافظ الذّهبيّ عن الحاكم، ووردت العبارة في المطبوع من «سؤالات=

فتعقَّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هذه مجازفة وقلّة وَرَع، فما علمتُ أحداً اتّهَمَه بالكذب قبل هذه القَوْلَة، بل قال الخطيب: «إنّه ثقة»[(١)]، وقد أنبأني أحمد بن سلامة[(٢)] عن حمّاد الحرّاني، أنّه سمع السِّلَفي، يُنكِر على الحاكم في قوله: «لا تجوز الرّواية عن ابن قُتيبة»، ويقول: «ابن قتيبة من الثّقات، وأهل السنّة»، ثمَّ قال: «لكنَّ الحاكم قصده لأجل المذهب».

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرّاميّة، ثمّ ما رأيت لأبي محمَّد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أنّ أخبار الصفات تُمَرُّ ولا تُتَأوَّل، فالله أعلم»[(٣)].

وهذا التّفسير الذي ذكره الحافظ الذّهبيّ لكلام السِّلفي، من أنه أراد بالمذهب أن الحاكم كان كراميّاً موافقٌ لتفسير عَصْرِيِّه صلاح الدّين

= السجزى للحاكم» (ص٢٤٨) هكذا: «أجمعت الأمة على أن التيمي كذاب»، وعلّق محقّق الكتاب عليها بقوله: «هو إسماعيل بن يحيى بن عبدالله بن عبيد الله التيمي، قال الذّهبيّ في «الميزان» (١/ ٢٥٣) «مجمع على تركه». ولم يُشِرْ إلى وجود العبارة كما هي عند الحافظ الذّهبيّ في إحدى النّسخ الثلاث التي اعتمدها في تحقيقه، بل لم يُشر إلى وجود خلاف بين تلك النسخ في نقل هذه العبارة، وبمراجعة مخطوط الكتاب نسخة أحمد الثالث ـ تركيا، المصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، مجموع رقم (١٨١٨/ ق٢) (الورقة ١٩٨)، وجدت أنّ رسم العبارة لا يساعد على قراءتها القتيبي ولا بالتّيمي. كما أنّ من سبق الحافظ الذّهبيّ ممن وقفت على ترجمة ابن قتيبة عندهم، لم يذكروا هذه العبارة عن الحاكم، أمثال ابن الجوزي، وابن خِلّكان، والقِفْطي، وكذا من جاء بعدهم إلاّ ما كان من السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٦٣) فإنّه نقلها مع تعليق الحافظ الذّهبيّ عليها، ويبدو أنّ نقله لها بواسطة «تاريخ الإسلام» للذهبي. والله أعلم.

ومما يدل على عدم صحة هذا النقل عن الحاكم، أنه لم يذكر ابن قتيبة في كتاب «المدخل» ضمن المجروحين الذين ظهر له جرحهم.

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٠)، ولفظه: «كان ثقة، ديناً، فاضلاً».

(٢) هو: أحمد بن سلامة بن إبراهيم الدمشقي الحنبلي أحد مشايخ الحافظ الذّهبي، ترجم له في «معجم شيوخه» (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وقال فيه: «روى الكثير، وكان صدوقاً، خيراً، سهل القياد، حدث بالكثير».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٩).

العلائي ـ رحمه الله ـ للمذهب، ثمّ تعقّبه بقوله: «وهذا لايصحّ عنه، وليس في كلامه ما يدلّ عليه، ولكنّه جارٍ على طريقة أهل الحديث في عدم التّأويل»[1].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «والذي يظهر لي أنّ مراد السِّلَفي بالمذهب النّصب، فإنَّ في ابن قُتيبة انحرافاً عن أهل البيت، والحاكم على ضدٍّ من ذلك، وإلا فاعتقادهما معاً فيما يتعلق بالصّفات واحدٌ»[2].

ثمّ إنّه قد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى أنّ ابن قتيبة ليس مُكثراً في الحديث، حتّى يتفرّد بأشياء تكون مَظِنَّةً لاتّهامه بالكذب فضلاً عن إجماع الأمّة على تكذيبه، فقال: «والرّجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمّة، وعلوم مهمّة»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «وهذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحداً اتّهم ابن قتيبة في نقل، مع أنّ أبا بكر الخطيب قد وثّقه، وما أَعْلم أحداً اجتمعت الأمّة على كذبه إلا مُسيلمة والدّجّال، غير أنّ ابن قتيبة كثير النّقْل من الصُّحف، كدأب الأَخباريين، وقَلَّ ما رَوَى من الحديث».

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يَخَفِ الله».

ولما ذكر اسمه في «تذكرة الحفاظ»[6] قال: «من أوعية العلم، لكنّه قليل العمل في الحديث، فلم أذكره».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي محمَّد الفضل بن محمَّد بن المسيب بن موسى الشّعرانيّ الخراسانيّ» (ت٢٨٢هـ) قال فيه الحاكم: «لم أرَ خلافاً بين الأئمّة

(١) انظر «لسان الميزان» (٣/ ٣٥٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٠).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٨٣).

(٥) (٢/ ٥٠٣).

(٦) (٢/ ٦٣٣).

الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه ـ رضوان الله عليه ـ وكان أديباً فقيهاً، عالماً عابداً، كثيرَ الرّحلة في طلب الحديث، فَهِماً عارفاً بالرّجال...»[1].

وقال مسعود السِّجْزي: سألت الحاكم عن الفضل بن محمَّد بن المسيب فقال: «ثقة مأمون لم يُطعَن في حديثه بحجّة»[2].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا القول ـ: «وأما الحسين القبّاني[3] فرماه بالكذب فبالغ»[4].

المطلب السابع: إهدار الرّاوي بادعائه السّماع ممن لا يمكنه إدراكه:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «أبي أحمد عبدالله بن الحسين بن حسنون السَّامري البغدادي» (ت٣٨٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «زعم أنّه قرأ لحفصٍ على الأُشناني[5]، وقرأ للسُّوسي[6]: على موسى بن جرير[7]، وأبي عثمان النّحوي[8]، وقرأ لِقَالون[9]، وعلى ابن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣١٨).

(٢) «سؤالات السجزي للحاكم» (ص١٨٤ ـ ١٨٥).

(٣) هو: أبو علي الحسين بن محمَّد بن زياد القباني النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٩هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣١٩).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن سهل المقرئ. تقدم التعريف به. انظر (ص٤٢٦/ الهامش رقم٦).

(٦) هو: الإمام المقرئ المحدث أبو شعيب صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل السوسي الرّقي المتوفى سنة (٢٦١هـ)، انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٤)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، و«غاية النهاية» (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٧) هو: موسى بن جرير أبو عمران الرّقي النّحوي الضّرير أجلّ أصحاب السّوسي، توفي (في حدود سنة عشرين وثلاث مئة) انظر «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٨) هو: أبو عثمان النّحوي الرّقي، عرض على السّوسي، روى القراءة عنه عبدُ الله بن الحسين. انظر «غاية النهاية» (١/ ٦١٨ ـ ٦١٩).

(٩) هو: أبو موسى عيسى بن مينا المتوفى سنة (٢٢٠هـ). تقدّم التعريف به، انظر (ص٤٢٦/ الهامش رقم٨).

شَنَبُوذ[١]، وللدُّوري[٢]، على ابن مجاهد[٣]، فأمّا تلاوته على هذين[٤] فمعروفة.

وزعم أنّه سمع من أبي العلاء محمَّد بن أحمد الوكيعي، والقدماء، فافتضح، ولكن كان نَافِقَ السُّوق بين القرَّاء»[٥].

وقال أيضاً: «. . . وَوُدِّي لو أنّه ثقة، فإنِّي قرأت من طريقه عالياً»[٦].

وقال: «وذكر يحيى بن الطّحّان: ذكر أبو أحمد أنّه يروي عن ابن المعتّز»، ثمَّ قال الذّهبي: «بدون هذا يُهْدَر الرَّاوي»[٧].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٨]: «أخبر أبو أحمد أنّه وُلِد سنة ست أو خمس وتسعين ومئتين، ثمَّ زعم أنّه سمع من أبي العلاء الكوفي، وعبدالله بن المعتز، ويموت ابن المزَرِّع، حتّى إنّه ادّعى أنّه قرأ على محمَّد بن يحيى الكسائي، ولم يَلْقَ هؤلاء.

وزعم أنّه قرأ على الأُشْناني، وقد أدركه، وهو ابن إحدى عشرة سنة، فالعُهْدةُ عليه».

---

(١) هو: محمَّد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي المتوفى سنة (٣٨٨هـ). تقدّم التعريف به في (ص٤٢٧/ الهامش رقم١).

(٢) هو: الإمام الشيخ أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدّوري، المتوفى سنة (٢٤٦هـ)، انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٣)، و «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢)، و «غاية النهاية» (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧).

(٣) هو: الإمام المقرئ المحدث النّحوي أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد البغدادي، المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٨)، و «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١)، و «غاية النهاية» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٢).

(٤) يعني: ابن شنبوذ، وابن مجاهد.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٧) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٨) (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

وتوضيح كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ أنّ أبا أحمد عبدالله بن الحسين، يذكر أنّ ولادته كانت سنة خمس أو ست وتسعين ومئتين، ثمَّ ادّعى السَّماع والتّلاوة على أناس هم على قسمين:

القسم الأول: من أدرك شيئاً من حياته وأمكنه السَّماع منه، كـ «يموت [محمَّد] بن المُزَرِّع»، فقد أدرك من حياته ثمانيَ أوتسعَ سنوات، إذ كانت وفاة ابن المزَرِّع سنة (٣٠٤هـ)، وكذلك (الأُشناني أحمد بن سهل الفيْرُزان)؛ فإنّ أبا أحمد أدرك من حياته إحدى أو اثنتي عشر سنة.

القسم الثاني: وهم من لا يمكنه السَّماع منه لتَقَدُّم وفاته؛ مثل ادّعائه السَّماع من عبدالله بن المعتز، وقد كانت وفاته سنة (٢٩٦هـ)[١]، أي في السنة التي ولد فيها أبو أحمد أو قبلها بسنة.

وكذلك ادّعاؤه السَّماع من أبي العلاء محمَّد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، فقد قال الحافظ الخطيب البغدادي: حدّثني محمَّد بن علي الصوريّ ـ حفظاً ـ قال: قال لي أبو القاسم عليّ بن عُبيد الله بن محمَّد العنابي البزّاز: كنّا يوماً عند أبي أحمد المقرئ البغدادي، فحدّثنا عن أبي العلاء محمَّد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، ثمَّ اجتمعت بعد ذلك مع أبي محمَّد عبد الغني بن سعيد، فذكرت له ذلك، فاسْتعظمه، وكَبُرَ عليه، وقال لي: «سَلْه متى سمع منه؟ وأين سمع منه؟» فرجعنا إلى أبي أحمد فسألتُه، فقال: سمعت منه بمكّة، في موسم سنة ثلاث مئة. فَعُدْت إلى عبد الغني فأخبرته، فقال: أبو العلاء مات بمصر في أول هذه السّنة، سمع منه في الموسم في آخرها؟! ثمَّ عبرت معه بعد مدة في الجامع، وأبو أحمد قاعد يقرئ، فقلت له: ألا تُسَلِّم عليه؟ فقال لي: لا أُسَلِّم على من يكذب في حديث رسول الله ﷺ، ولا أُحِبُّ أن أنظر إليه»[٢].

كما ادّعى القراءة على محمَّد بن يحيى الكسائي الصّغير، قال

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٧٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/٤٤٢ ـ ٤٤٣).

محمَّد بن عليّ الصّوري: «وقد ذكر أنّه قرأ على محمَّد بن يحيى الكسائي الصّغير، وبلغني أنّه كُتب في ذلك إلى بغداد يُسأل عن وفاة الكسائي، فكان الأمر في ذلك بعيداً»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «لأنّه ماتَ قبل مولد أبي أحمد»[2].

فانْكِشافُ أمره في ادّعائه السَّماع من مثل هؤلاء جعله متَّهما في ادّعائه السَّماع من القسم الأول الذين أمكنه إدراكُهم والسَّماع منهم، ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ: «وبدون هذا يُهدر الرّاوي».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «وهذه أمور تُوهِن الشّخصَ». والله أعلم.

قال في «الموقظة»[4]: «وأما سرقة السَّماع، وادّعاء ما لم يسمع من الكُتب والأجزاء، فهذا كَذِبٌ مجرَّد، ليس من الكَذِبِ على الرّسول ﷺ، بل من الكذب على الشّيوخ، ولن يُفلح من تعاناه، وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفْتَضح في حياته، ومنهم من يَفْتضح بعد وفاته، فنسأل الله السّتر والعفو».

وأما ضوابطه في مسألة التهمة بالكذب، فبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: لا عبرة باتهام راو لم يعرف بتعمد الكذب.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة «عُبيد الله بن محمَّد بن حمدان بن بَطَّة العُكْبري» (ت٣٨٧هـ): «لابن بَطَّة مع فضله أوهامٌ وغلط»[5].

ثمَّ ساق بإسناده إلى أبي بكر الخطيب، حدّثني عبد الواحد بن علي

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٠٩).

(٣) (٢/ ٤٠٩).

(٤) (ص٥١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٣٠).

الأسدي، قال: قال لي محمَّد بن أبي الفوارس: روى ابن بَطَّة عن البغوي، عن مصعب بن عبد الله، عن مالك، عن الزّهري، عن أنس، عن النّبي ﷺ قال: «طَلَبُ العلم فريضةٌ على كلّ مسلم».

فقال الخطيب ـ عقيبه ـ: «وهذا الحديث باطلٌ من حديث مالك، ومن حديث مصعب عنه، ومن حديث البغوي عن مصعب، وهو موضوعٌ بهذا الإسناد، والحَمْل فيه على ابن بَطَّة، والله أعلم»[1].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ مُعَقِّبا كلامَ الخطيب ـ: «أفْحَشَ العبارة، وحاشى الرّجل من التعمّد، لكنّه غلط، ودخل عليه إسنادٌ في إسنادٍ»[2].

ووجه تعقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكلام الخطيب أنّه اتّهم ابن بَطَّة بهذا الحديث، والرّجل لم يُعْرَف عنه تَعَمّدُ الكَذِب، والوضعُ في الحديث، وإنما حصل ذلك منه لضعفٍ في حفظه.

وقد أجاب العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ عن هذا من وجه آخر، وهو الطّعن في عبد الواحد بن عليّ بن بُرهان، وحَمْلُ الوهم عليه، فقال ـ رحمه الله ـ: «تَقَدَّم أنّ ابن بُرهان ليس بعُمدة[3]، ولعلّه سمع من أبي الفوارس يقول: «بلغني عن ابن بَطَّة»، أو نحو ذلك. ولو روى ابن بَطَّة هذا الحديث لكان الظّاهرُ أن يشتهر عنه، وينتشر، ولو صحّ عنه لحُمِل على الوهم، فإنّه سمع من البغويّ وهو صغير، ولم يكن له أصول، إنما كان يَحْمِل على حفظه فَيَهِمُ[4]، فيحتمل أن يكون سمع الحديث من البغوي بسندٍ آخر، وسمع منه حديثاً أو أكثرَ بهذا السّند فوَهِم»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٥).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٣١).
(٣) عند قوله في صدد ردّه على الخطيب في موضع آخر: «... وابن برهان لا يُقبل منه ما تفرّد به...» «التنكيل» (١/ ٣٤٢)، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٢٤).
(٤) وستاتي مناقشة هذا القول في (ص٤٧٠).
(٥) «التنكيل» (١/ ٣٤٦).

ومما يدلّ على عدم صحّة هذا الحديث من طريق مالك، ما أسنده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»[1] من طريق قاسم بن أصبغ، عن ابن وضّاح قال: أخبرنا محمّد بن معاوية الحضرميّ قال: سُئل مالكٌ وأنا أسمع، عن الحديث الذي يُذكَر فيه: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم» فقال: «ما أَحسنَ طلبَ العلم، ولكن فريضةٌ فلا».

وقد ذكر الخطيب ـ رحمه الله ـ أموراً انتُقِدَت على ابن بَطَّة فيما يتعلّق بالرّواية ذكرها المعلّمي ـ رحمه الله ـ وأجاب عنها[2].

وقال في نهاية بحثه: «فالذي يتحصّل أنّ ابن بَطَّة مع علمه، وزهده وفضله، وصلاحه البارع، كثيرُ الوَهْم في الرِّواية، فلا يُتَّهم بما يُنافي ما تواتر من صلاحه، ولا يحتجّ بما ينفرد بروايته، ولا يُشَنَّع على الخطيب فيما صنعه وفاءً بواجب فنّه، وإظهاراً لمقتضَى نظره. والله الموفق»[3].

المطلب الثاني: عدم اعتبار اتهام مبني على التوهّم والتخيل:

قد يَتهم الناقد أحياناً رجلاً، فَيَلُوح من سياق كلامه أنَّه اعتمد في اتهامه على مجرّد أمرٍ تخيّله وتوهّمه سبباً للطّعن، دون إظهار دليلٍ كافٍ يَقْضي بالجرح. فالحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لا يَعْتَدّ بمثل هذا السّبب المتخيّل، ولا يَعتَبره جارحاً لحال الرَّجل.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «فضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغداديّ» (ت٢٥٥هـ) قال فيه أبو حاتم الرازي: «صدوق»[4]، ووثّقه النّسائي[5].

---

(١) (١/ ٥٤).

(٢) انظر «التنكيل» (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٧).

(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٣٤٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٥).

لكن روى عبدان بن أحمد الأهوازي: قال: سمعت أبا داود السِّجِسْتانيّ يقول: «أنا لا أحدِّث عن فضل الأعرج»، قلت: «لِم؟»، قال: «لأنّه كان لا يَفُوته حديث جيِّد»[1].

فردّ الحافظ الذّهبيّ هذا الجرح بقوله: «ما بهذا الخيال يُغْمزُ الحافظ، ثمَّ هذا أبو داود قائلُ هذا قد روى عنه في «سننه»[2]»[3].

ووجه تَعَقُّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: أنّ كلام أبي داود يفيد أنّ فضل بن سهل لا يقف على حديث جيّد من رواية غيره إلاّ وَيَثِبُ عليه ويَسْرقه، ويَنْسِبه لنفسه، وهذا فعلٌ يَسْقُط به حديثُ الرّاوي لا محالة، فقد قال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: «ويحيى بن عبد الحميد الحمَّاني قد سقط حديثُه»، قيل: «فما عليه؟» قال: «لم يكن لأهل الكوفة حديثٌ جيِّد غريب، ولا لأهل المدينة، ولا لأهل بلدٍ حديثٌ جيِّد غريبٌ إلاّ رواه، فهذا يكون هكذا؟!»[4].

ولا وَجْهَ لطعن أبي داود في فضل بن سهل بن إبراهيم بأنّه لا يفوته حديثٌ جيِّد إذ العبرة في ذلك بحفظ الرّجل وسِعَة معرفته، وذكائه في انتقاء أحاديثه، وقد قال ابن عدي: سمعت أحمد بن الحسين [ابن إسحاق البغدادي] الصّوفي يقول: «فضل بن سهل الأعرج كان أحد الدَّواهي»[5].

فقال الخطيب البغدادي ـ عقب ذلك ـ: «يعني في الذّكاء، والمعرفة، وجودة الأحاديث. والله أعلم»[6].

وقد وصفه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بأنّه «الحافظ البارع الثّقة... وكان من أعيان الحفّاظ»[7].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٥).
(٢) روى له حديثاً واحداً في كتاب الأطعمة ـ باب في أكل لحم الحبارى (٤/ ١٥٥/ رقم٣٧٩٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢١٠).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٤).
(٥) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٦٥).
(٦) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٦٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٠٩).

كما أشار إلى أنه سمع من خلق لا ينحصرون لكثرتهم[١].

ومثل هذا لا يُستغرب أنْ توجد لديه أحاديثُ جيادٌ لا تُوجد عند غيره، فهذا الحَسَن بن شُجاع بن رجاء الحافظ النّاقد يقول هذه العبارة في عبدالله بن محمد المسندي على سبيل المدح، قال خلف بن عامر: قال محمَّد بن إسماعيل البخاري: قال لي محمَّد بن شُجاع: «من أين يفوتُك الحديث، وأنت وقعت على هذا الكنز ـ يعني: المسندي»[٢].

وقد يقع للرّواي لسِعَة حفظه أنْ يَتَتَبَّع الأحاديث الغرائب التي لا تُوجد عند أقرانه، فيتكلم فيه من أجلها من لا يعرف من أين جاء بها، فقد قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «خلف بن سالم السّندي البغدادي» (ت٢٣١هـ): «وكان لِسِعَة حفظه يتّبع الغرائب»[٣].

قال أبو بكر المروذي: سألته [يعني أحمد بن حنبل] عن خلف المخَرِّمي؟ فقال: «نَقَمُوا عليه تَتَبُّعَه هذه الأحاديث»، قلت: هو صدوق؟ قال: «ما أعرفه يكذب. . .»[٤].

كما قد يقع منه ذلك لولوع الراوي بالغرائب وإيثاره نفسه على أقرانه، قال موسى بن هارون الحمّال: «استخرت الله سنتين حتى تكلّمت في المعمري[٥]، وذلك أنّي كتبت معه عن الشّيوخ، وما افترقنا، ولما رأيت تلك الأحاديث، قلت: من أين أتى بها؟!»[٦].

وقال أبو طاهر الجنابذي: وكان المعْمَري يقول: «كنت أتولّى لهم

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٠٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٦١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٩).

(٤) «من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل ـ رواية المروذي» (ص١٢٠).

(٥) هو: الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المتوفي سنة (٢٩٥هـ) وسيأتي مزيد حوله (ص٥٢٨ ـ ٥٣٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١).

الانتخاب فإذا مَرّ بي حديثٌ غريبٌ قصدت الشّيخَ وحدي فسألته عنه»[1].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «عُوقب بنقيض قصده، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّت إليه شرا، فقبّح الله الشّرَه»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني» (ت٣٦٠هـ) قال الحافظ أبو بكر بن مردويه: دخلت بغداد، وتَطَلَّبْت حديثَ إدريس بن جعفر العطّار، عن يزيد بن هارون، وروح، فلم أجد إلاّ أحاديثَ مَعْدودة، وقد روى الطّبراني، عن إدريس، عن يزيد كثيراً».

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا الكلام الموهِم اتّهامَ الطّبراني بقوله: «هذا لا يدلّ على شيء، فإنّ البغاددة كاثروا[3] عن إدريس للينه، وظَفِر به الطّبرانيّ، فاغتنم عُلُوّ إسنادِه، وأكثرَ عنه، واعتنى بأمره»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذا لا يدلّ على شيءٍ فإنّ الطّبرانيّ لما وقع له هذا الشيخ اغتنمه، وأَكْثَر عنه، واعتنى به، ولم يَعْتَنِ به أهلُ بلده».

وخُلاصة مؤيّدات كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في دفع ما اتُّهم به ابنُ مردويه الحافظَ الطّبرانيَّ ما يلي:

أولاً: أنّ الطّبراني ورد بغداد فوجد أهل بغداد يَرغبون عن أحاديث إدريس بن جعفر، وذلك لضعفه عندهم، حتّى قال الإمام الدّارقطني ـ رحمه الله ـ: «متروك»[6].

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «ولا يعرف أصحابنا البغداديّون

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١)..

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٢).

(٣) كذا وردت هذه اللفظة هنا، ولم أجد فيما اطعلت عليه من معاجم اللغة ما يدل على معناها في مثل هذا الاستعمال. والله أعلم.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٧).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٢٠٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣).

لإدريس شيئاً مسنداً سوى هذه الأحاديث، وقد روى أبو القاسم الطّبرانيّ عنه، عن يزيد بن هارون، وروحِ بن عُبادة، وعبد العزيز بن أبان أحاديثَ عدّة. . .»[1].

ولما رغب عنه البغداديّون اغتنم الحافظ الطّبرانيّ ـ رحمه الله ـ عُلُوّ اسناد هذا الشَّيخ واعتنى به.

ثانياً: أنّ الطبراني معروفٌ عنه اعتناؤه بالغرائب، والعوالي فقد كتب عمّن أَقبلَ وأَدْبَر»[2]، «وسمع من نحو ألف شيخٍ أو يزيدون»[3]، وصنّف «المعجم الكبير». . . و«المعجم الأوسط في ستّ مجلدات كبار على معجم شيوخه يأتي فيه عن كل شيخٍ بما له من الغرائب والعجائب، ويقول عنه: «هذا الكتاب روحي»[4].

ثالثاً: أنّ ابن مردويه كان سيّئ الرّأي في الطّبراني:

أ ـ قال أحمد بن الفضل الباطَرْقاني: «دخل ابن مردويه بيت الطّبراني وأنا معه، وذلك بعد وفاة ابنه أبي ذرّ، لبيع كُتب الطّبراني، فرأى أجزاء الأوائل بها، فاغْتَمَّ لذلك، وسبَّ الطبراني، وكان سيِّئَ الرّأي فيه»[5].

ب ـ وقال سليمان بن إبراهيم الحافظ: «كان ابن مردويه في قلبه شيءٌ على الطّبرانيّ، فتَلَفَّظَ بكلام، فقال له أبو نعيم: «كم كتبت يا أبا بكر عنه؟» فأشار إلي حُزَم، فقال: «ومن رأيت مثله؟» فَلَمْ يقُلْ شيئاً»[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٩).
(٣) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٠)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢).
(٤) انظر «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٧).
(٦) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٧).

ومَنْ هذا شأنه مع شيخه فجائزٌ أنْ يَتَعلّق في طعنه لشيخه بأيِّ شيء، مهما كان ضعيفاً لا يَصلُح دليلاً لغَمْز الرّاوي واتّهامه.

لكن قال الحافظ الضّياء: «ذكر ابن مردويه في «تاريخه» لأصبهان جماعةً وضَعَّفهم، وذكر الطّبرانيّ فلم يُضعِّفه، فلو كان عنده ضعيفاً لَضَعَّفه»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فدلّ على أنّه تَبَيَّن له أنّه صدوقٌ»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «الحسن بْن أحمد بْن عبدالله بْن البنّاء البغدادي» (ت٤٧١هـ) قال أبو سعد السّمعاني: سمعت أبا القاسم بْن السّمرقندي يقول: «كان واحداً من أصحاب الحديث، اسمه الحسن بْن أحمد بْن عبدالله النّيسابوري، وكان سمع الكثير، وكان ابن البنّاء يَكْشط من التّسميع (بوري) ويمد السّين، وقد صار «الحسن بْن أحمد ابْن عبدالله البناء»، قال: كذا قيل إنّه يفعل هذا»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقّباً هذا القول: «هذا جرحٌ بالظن، والرّجل في نفسه صدوق، وكان من أبناء الثّمانين ـ رحمه الله ـ وما التّحَنْبل بعارٍ ـ والله ـ ولكن آلُ منده وغيرهم يقولون في الشّيخ: إلاّ أنّه فيه تمشعر. نعوذ بالله من الشّرّ»[4].

---

(١) «المصدر نفسه» (١٦/ ١٢٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٦ ـ ٩١٧).

ومن أمثلة هذا أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٩١) ترجمة «قطن بن نسير البصري» قال ابن عدي: «كان يسرق الحديث»، ثمّ قال في آخر ترجمته: «أرجو أنه لا بأس به»، وذكر له حديث: «كان لا يدخر شيئاً» عن جعفر بن سليمان، ثمّ قال: «وهذا يعرف بقتيبة، سرقه قَطَن منه».

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «هذا ظنّ وتوهّم، وإلا فقطن مكثر عن جعفر بن سليمان. وقد روي هذا الحديث عن قيس بن حفص الداري، عن جعفر».

(٣) «المنتظم» (١٦/ ٢٠٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٨٢).

وقد ردَّ الحافظ ابن الجوزي قولَ أبي القاسم بْن السّمرقندي السّابق فقال: «وهذا القول بَعِيد الصّحة لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه قال: «كذا قيل» ولم يحك عن علمه بذلك، فلا يثبت هذا.

والثاني: أنّ الرَّجل مُكثرٌ لا يحتاج إلى الاستزادة لما يَسمع، ومُتَديِّن، ولا يحسن أن يُظَنَّ بمتديِّن الكذب.

والثالث: «أنّه قد اشتهرت كثرة رواية أبي علي بْن البنّاء، فأين هذا الرَّجل الذي يُقال له: الحسن بْن أحمد بْن عبدالله النّيسابوري[1]؟! مَن ذكره؟! ومن يعرفه؟! ومعلومٌ أنّ من اشتهر سماعُه لا يخفى، فمن هذا الرَّجل؟! فنعوذ بالله من القدح بغير حجّة»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يحيى بْن إبراهيم بْن محمّد المزكّي النّيسابوري» (ت٤٧٤هـ) قال أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ: «. . . قدمَ علينا بغداد في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعِ مئة، فكتبت عنه أحاديث يسيرة، وخرجَ عن البلد، ثمَّ عاد إليه بعد ستينَ وأربع مئة، فحدث عن الحاكم أبي عبدالله بْن البيِّع، ولم يكن حدّث عنه فيما تقدّم، ولم نرَ له أصلاً وإنما كان يروي من فروع، فالله أعلم»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ متعقّباً ـ: «هذا لا يدلُّ على شيء»[4].

ثمّ قال في آخر الترجمة: «مات في رجب سنة أربع وسبعين وأربع

---

(١) أشار صلاح الدين الصفدي، إلى ذكره في «ذيل تاريخ بغداد» لمحبّ الدين ابن النجار. انظر «الوافي بالوفيات» (١١/ ٣٨٢).

(٢) «المنتظم» (١٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٩٩).

مئة، وله ثمانون سنة. . . أدرك الحاكم وهو ابن عشر. وهو من بيت رواية، فلا يُنكر لأبيه أن يُسمِعَه من الحاكم»[1].

وأبوه هو: يحيى بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن محمّد بن يحيى، أبو زكريا النّيسابوري، المتوفى سنة ٤١٤هـ، قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أملى مدّة على ورع وإتقان»[2].

وقال أيضا: «وكان شيخاً ثقة، نبيلاً خَيِّراً، زاهداً، ورعاً، متقناً، ما كان يحدِّث إلاّ وأصله بيده يُعارض، حدّث بالكثير»[3].

وعذر الخطيب ـ رحمه الله ـ أنه حكى ما شاهده من حال ابن المزكي، وظنَّه جرحاً، وهو:

ـ مجيئه بغداد سنة (٤٤٨هـ) وتحديثه فيها، إلا أنه لم يحدث في ذلك الوقت عن أبي عبدالله الحاكم، ثم لما عاد بعد ذلك بثنتي عشرة سنة حدث عنه، فلو صح سماعه من الحاكم لكان هو الأولى أن يحدث عنه في قَدْمَتِه الأولى؛ إذ يكون من كبار شيوخه.

ـ ثمّ إنّه لم يُخرج لهم أصلاً بسماعه؛ وإنما حدث من فرع؛ وهذا مما يُقَوِّي الظنَّ بعدم صحة سماعه من الحاكم.

لكن ما ظنه الخطيب ـ رحمه الله ـ يقضي بجرح ابن المزكي ليس جارحاً في الحقيقة؛ لما يَرِدُ عليه من احتمال كون أبيه ـ وهو من كبار المحدثين ـ بَكَّرَ بِهِ وأَسمعه من الحاكم، ثمّ لا يَلزم المحدِّثَ أن يحدِّث بجميع ما عنده؛ كما يحتمل أن يكون ابن المزكي لم يقف على أصل سماعه من الحاكم في قَدمته الأولى، ثم عَثُر بعد ذلك عليه، وحدّث بِه.

أمّا كونُه حدّث من فرع، فلا يضره إذا ثبت سماعه للأصل، وكان الفرع صحيحًا متقنًا مقابلاً بالأصل.

ولهذا كُلّه تعقَّبه الحافِظ الذَّهبي بِقوله السابق: «هذا لا يدلّ على شيء».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٠).
(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٩٥).
(٣) «المصدر نفسه» (١٧/ ٢٩٦).

٥ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن الحسن بْن أحمد بْن خَيرون البغداديّ» (ت٤٨٨هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد تكلّم فيه ابن طاهر بكلامٍ زَيْف، فذكر أنّه كان يُلحق بخطّه أشياءَ في «تاريخ الخطيب»». ثمَّ قال: «ما ذا بإلحاق، بل هو حَواش، وقد كان شيخُه الخطيب أذن له في ذلك، وخطُّه فمشهورٌ بيِّن، لا يلتبس بغيره...»[1].

وقد نقل في «ميزان الاعتدال»[2] نصّ كلامَ ابن طاهر في ابن خيرون فقال: «تكلّم فيه ابن طاهر بقولٍ زَيْفٍ سَمْج، فقال: حدّثني ابن مرزوق، حدّثني عبد المحسن بْن محمّد، قال: سألني ابن خَيرون، أنْ أحمل إليه الجزء الخامس من «تاريخ الخطيب» فحملتُه إليه، وردّه عليَّ وقد ألحق فيه في ترجمة محمّد بْن علي رَجلَيْن لم يَذكرهما الخطيب، وألحق في ترجمة قاضي القضاة الدّامغاني قولَه: «وكان نَزِهاً عفيفاً».

ثمَّ نقلَ كلامَ ابن الجوزي حيث قال: «قد كنت أسمع من مشايخنا، أنّ الخطيب أَمَر ابن خيرون أن يُلحق وُرَيقاتٍ في كتابه ما أحبَّ الخطيبُ أن تَظهر عنه».

وعلّق الذَّهبيّ على هذه المسألة بقوله: «كتابته لذلك كالحاشية، وخطّه معروفٌ لا يلتبس بخطّ الخطيب أبداً، وما زال الفضلاء يَفعلون ذلك، وهو أوثق من ابن طاهر بكثيرٍ، بل هو ثقةٌ مطلقاً».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «وقد ذكرتُ في «ميزان الاعتدال» كلامَ ابن طاهر فيه بكلام مردود، وأنّه كان يُلحق بخطّه أشياءَ في «تاريخ الخطيب»، وبيّنا أنّ الخطيب أذن له في ذلك، وخطُّه فمشهور، وهو بمنزلة الحواشي، فكان ماذا؟!».

وأمّا العلامة المعلّمي ـ رحمه الله ـ فزاد احتمالاً آخر لصنيع ابن

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٠٧).
(٢) (١/٩٢).
(٣) (٤/١٢٠٨).

خيرون، غير كونه قصد بكتابته الحواشي، وهو أنْ يكون وقعت له نسخةٌ أخرى لتاريخ بغداد، زاد الخطيب فيها أشياءَ على ما اقتضته عادةُ المؤلفين لا تُوجد في النّسخة التي عند عبد المحسن، فقال ـ رحمه الله ـ: «تاريخ الخطيب» قُرِيء عليه في حياته، ورواه جماعة، ويَظهر أنّها أُخذت منه عدّةُ نُسَخ في حياة الخطيب على ما جرت به عادةُ المُثْرِين من طلبة العلم، والمجتهدين منهم أن يستنسخ كلٌّ منهم الكتابَ قبل أن يَسمعه على الشّيخ، ثمّ يَسمع في كتاب نفسه، ويُصَحِّح نسختَه، وكثيرٌ منهم يستنسخ قبل مجلسِ القطعةَ التي يتوقع أن تُقرأ في ذلك المجلس إلى أن يَتِمَّ الكتاب.

وعبد المحسن الذي روى ابن طاهر من طريقه ذِكْرَ الزّيادة، هو عبد المحسن بْن محمّد الشِّيحي، وفي ترجمته من «المنتظم»[1]: «أكثر عن أبي بكر الخطيب بِصُور، وأهدى إليه الخطيب «تاريخ بغداد» بخطّه، وقال: «لو كان عندي أعزُّ منه لأهديته له»». ومن الواضح أن الخطيب لا يُهدي نسخته الوحيدة من تاريخه الجليل، ويبقى بلا نسخة، فلا بدّ أن تكون عنده نسخة أخرى، ومن البيِّن أن العالِمَ لا يزال يحتاج إلى الزّيادة في تآليفه، فلعلّه زاد في النّسخة التي بقيتْ عنده أشياءَ ولم تكن في النّسخة التي أهداها لعبد المحسن، فإذا كانت هذه النّسخة الأخيرة صارت لابن خَيرون. . .فطلب ابن خيرون من عبد المحسن أن يَبعث إليه بالجزء الخامس من نسخته فألحق ما ألحق، فإن كان ألحق على أنّه من الكتاب، فإنما ألحق ذلك من نسخة الخطيب الأخيرة، وإن كان إنما كتب حاشيةً كما قال الذّهبيّ فالأمر أوضح»[2].

وفي الجملة؛ فإنّ ما استند إليه ابنُ طاهر في كلامه في ابن خيرون، أمرٌ ظَنّيٌّ لا يَنهض سبباً للطّعن والجرح، ولا سيّما مع وجود ذَيْنك الاحتمالَيْن القويّين لتفسير صنيع ابن خيرون. والله أعلم[3].

---

(١) (١٧/ ٣٤).

(٢) «التنكيل» (١/ ١٠٦).

(٣) من أمثلة ذلك أيضا: =

المطلب الثالث: الجمع بين قولين متنافيين في الظّاهر لإمامٍ واحدٍ أولى من اتهامه:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطّيالسيّ» (ت٢٠٤هـ) قال محمَّد بن المنهال الضّرير: قلت لأبي داود صاحبِ الطّيالسة يوما: سمعتَ من ابن عَوْن شيئاً؟ قال: لا، فتركته سنة، وكنت أَتَّهِمُه بشيءٍ قبل ذلك، حتّى نَسِيَ ما قال، فلمّا كان سنة، قلت له: يا أبا داود: سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: نَعَم. قلت: كم؟ قال: عِشْرون حديثاً ونَيِّف. قلت: عُدَّها علي، فَعَدَّها كلَّها، فإذا هي أحاديثُ يَزيد، ما خلا واحداً له لم أعرفه» قال ابن عدي: «أراد به يزيدَ بنَ زُرَيع»[1].

فتعَقَّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «الجمْع بين القولين: أنّه سمع منه شيئاً ما ضبطه ولا حفظه، فَصدَقَ أن يقول: «ما سمعتُ منه». وإلاّ فأبو داود أمين صادق، وقد أخطأ في عدّة أحاديثَ لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يَروي من أصله...»[2].

يُشير الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - إلى الجمع بين قول أبي داود الطّيالسي، بِنَفْي سماعه من عبدالله بن عَوْن تارة، والقول بسماعه منه تارةً أخرى بأنْ يُحمَل النّفيُ على اعتبار نِسْيان المسموع، وعدم ضبطه

= في «تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة ٢٤١ - ٢٥٠هـ ص٤٧٤ - ٤٧٥) ترجمة «محمّد بْن أبي معشر نجيح بْن عبد الرحمٰن» (ت٢٤٧هـ) قال ابن مَعِين: سألت حَجّاجاً بالمصِّيصة عنه؟ فقال: طلب مني كتب أبيه مما سمعته، فأخذها فنسخها، وما سمعها مني». قال الذّهبي: «هذا لا يدل على أنّه حدث بما نسخ، فلا يضره ذلك».
وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٩) ترجمة «محمّد بْن جرير الطبري» (٣١٠هـ): «ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر، أخذ عن أحمد بْن علي السليماني الحافظ، فقال: «كان يضع للروافض»، كذا قال السليماني! وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى ...» .

(١) «الكامل» (٣/ ٢٨٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

له، والإثباتُ على ما تَقَرَّر عنده من سماعه إيَّاه وإنْ لم يكن ضابطاً للمسموع.

وهذا ضابطٌ جليل، وهو الجمْع بين قولين متنافيين في الظّاهر لإمام واحد، وذلك أولى من اتّهامه بالكذب في أحد قوليه، لأنّ ذلك يتعارض مع ما تقرَّر من صدقه وثقته، وما ثبت من ديانته وأمانته.

وسماعُ أبي داود الطيالسي، من عبدالله بن عون، ليس بعيداً كما قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ.[1]، لأنّ ولادته كانت سنة (١٣٢هـ) بدليل قول الإمام ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «توفي بالبصرة سنة ثلاث ومئتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنةً ولم يستكملها...»[2]، وتوفي عبدالله بن عون سنة إحدى وخمسين ومئة على الراجح[3]، فيكون عُمر الطيالسي حينئذ قرابة تسع عشرة سنة. والله أعلم.

وقد يُحمَل كلام أبي داود الطيالسي على الخطأ والغلط، فإنّه «كان يحدّث من حفظه، والحفظ خَوَّان، فكان يغلط، مع أنّ غلطه يسيرٌ في جنب ما روى على الصّحّة والسّلامة»[4]، ومحمّد بن المنهال الضّرير، قال فيه الحافظ الذّهبي: «صاحب يزيد بن زُرَيع وراويته»[5].

قال أبو زرعة الرازي: «سألت محمَّد بن المنهال أن يقرأ عليّ تفسير أبي رجاء ليزيد بن زُرَيع، فأملى عليّ من حفظه نصْفَه، ثمَّ أتيتُه يوماً آخر بعد كَمْ[6]، فأملى عليّ من حيث انتهى، فقال: «خذ». فتعجبت من ذلك،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٠).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٢٩٨)، وتحرفت فيه كلمة (سبعين) إلى (التسعين)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٤).

(٣) انظر «الطبقات» (٧/ ٢٦٨)، و «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢١٩)، و «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٣)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ١٣٧)، وقيل غير ذلك، والأول أصح، انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٤٢).

(٦) أي بعد أيام عديدة.

وكان يحفظ حديث يزيد بن زُرَيع»[1].

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي: «سمعت أبا يعلى الموصلي، يذكر محمَّد بن منهال الضّرير يُعَظِّمه، ويُفَخِّم أمرَه، ويَذْكر أنّه أحفظ من كان بالبصرة في وقته، وأثبتهم في يزيد بن زُريع وبإسناده»[2].

ومثل هذا من السّهل جدّاً عليه أنْ يَكشف خطأً (أبي داود) في هذه الأحاديث التي رواها عن ابن عَون بحذف الواسطة بينه وبينه، وهو يزيد بن زريع.

قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأبو داود الطيالسي له حديث كثير عن شعبة وعن غيره من شيوخه، وكان في أيّامه أحفظَ من بالبصرة، مقدَّمٌ على أقرانه لحفظه، ومعرفته، وما أدري لأيّ معنى قال فيه ابن المنهال ما قال، فهو كما قال عَمْرو بن علي: «ثقة، فإذا جاوزت في أصحاب شعبة مِن معاذ بن معاذ، وخالدِ بْنِ الحارث، ويحيى القطّان وغُندر، فأبو داود خامسُهم، وقد حدّث بأصبهان ـ كما حكى عنه بُندار ـ أحداً وأربعين ألف حديث ابتداء، وإنما أراد به مِنْ حِفْظِه، وله أحاديث يرفعها، وليس بِعَجَبٍ من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أنْ يُخطئ في أحاديث منها يَرفع أحاديث يوقفها غيرُه، ويوصل أحاديث يُرسلها غيرُه، وإنما أُتِيَ ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلاّ مُتَيَقّظ ثبت»[3].

المطلب الرابع: إلزاق التّهمة بالأشدّ ضعفاً في الإسناد:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «أبي نُعيم عبد الملك بن محمَّد بن عديّ الجرجانيّ» (ت٣٢٣هـ) أورد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بإسناده حديثاً من طريق عيسى بن إبراهيم القرشي، عن زُهير بن محمَّد، عن

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٢).

(٢) «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٤٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥١٢).

(٣) «الكامل» (٣/ ٢٨١).

العلاء، عن عبد الرحمن، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]: أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يقول أحدكم للمسجد مُسَيْجِد فإنّه بيت الله، يُذكَر الله فيه. . .» الحديثَ[1].

فقال ـ عَقِبَه ـ: «هذا منكر شِبْهُ موضوع، لا يحتمله زهير التّميمي، وإن كان كثيرَ المناكير، بل آفته عيسى فإنّه غيرُ ثقة»[2].

وزُهير بن محمَّد التميمي العنبري، وثّقه جماعة من الأئمّة، وإنما تُكُلِّم في رواية أهل الشّام عنه خاصةً[3]، بخلاف عيسى بن إبراهيم الهاشمي، فقد ضعّفه الأئمّة تضعيفاً شديداً، من ذلك:

أ ـ قال فيه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «ليس حديثه بشيء»[4].

ب ـ وقال البخاري ـ رحمه الله ـ: «منكر الحديث»[5].

ج ـ وقال أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: «متروك الحديث»[6].

ومثل هذا أولى أن تُعصَّبَ الجناية برأسه، من إلصاقها بزُهير بن محمَّد، لاسيما أنّ الإسناد إليه لا يصح. والله أعلم.

ويُستفاد من ذلك: أنّه إذا وُجد متنٌ منكرٌ، أو شِبْهُ موضوع، وفي إسناده أكثرُ من علّة أُعِلَّ المتنُ بأقواها وأشدِّها ضعفا، حذراً من أنْ يُؤدِّي الإعلالُ بالأخفِّ إلى اتّهام ثقة أو صدوق، أو من لم يبلغ حدّ الطّرح، ولا

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٣١) من طريق إسحاق بن نجيح، عن عباد بن راشد، عن الحسن، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، ثم قال ابن عدي: «وهذان الحديثان عن عباد ابن راشد عن الحسن موضوعان»، وآفته إسحاق بن نجيح الملطي، وهو أحد الضعفاء المتروكين والكذبة الوضّاعين. انظر ترجمته في «الكامل» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٦).

(٣) انظر استيفاء أقوال الأئمة فيه في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٤ ـ ٤١٨).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٦٢).

(٥) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠٧)، و «الضعفاء الصغير» (ص٩١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٢).

سيّما إذا كانت العلّة الشديدة في الطّرَف الأدنى من السّند، كما هو الشّأن في هذا المثال. والله أعلم(١).

المطلب الخامس: من روى عن ثقة حديثاً منكراً، ثمَّ توبع عليه تخلّص من التهمة به:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «أبي صالح عبدالله بن صالح المصريّ

---

(١) انطلاقاً من هذا الضّابط انتقد الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ابن عديٍّ في بعض التراجم في كتابه «ميزان الاعتدال»، ومن أمثلة ذلك:

- في (٢/ ٦٢٨ ـ ٦٢٩) ترجمة «عبد العزيز بن أبي رواد المكي» (ت١٥٦هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ عن ابن عدي أنّه ذكر حديثاً بإسناده من طريق عبدالله بن المغيرة، حدّثنا عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: (وذكر الحديث) فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ : «هذا من عيوب كامل بن عدي، يأتي في ترجمة الرّجل بخبر باطل لا يكون حدّث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل، وإسناد مُظلِم، وابن المغيرة ليس بثقة».
- وفيه: (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) ترجمة «غالب بن خطّاف القطّان البصري» نقل عن ابن عدي، أنّه ذكر حديثاً في ترجمة غالب برواية عمر بن مختار البصريّ عنه، فقال الحافظ الذّهبيّ ـ متعقباً صنيع ابن عدي ـ : «الآفة من عمر، فإنّه متّهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة ثقة».
- وفيه: (٣/ ١٣٧) ترجمة «علي بن عاصم بن صهيب الواسطي» (٢٠١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وساق ابن عدي له جملة أحاديث، ثمّ قال: «. . . حدثنا عبد القدوس بن عبد القاهر البَاجُدائي، حدّثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس. . .» ثمّ ذكر حديثاً آخر بالإسناد نفسه، ثمّ قال ابن عدي: «وهذان باطلان بهذا الإسناد، فتعقّبه الذّهبيّ بقوله: «حاشى علي بن عاصم ـ رحمه الله ـ أن يحدّث بهما، وإنّي أقطع بأنّه ما حدّث بهما، والعَجَبُ من ابن عدي مع حفظه كيف خفي عليه مثل هذا، فإنّ هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى».

ثمّ نقل عن ابن عدي أيضاً، أنّه ذكر حديثين آخرين عن عليّ بن عاصم، برواية العلاء بن مسلمة عنه، فتعقبه بقوله: «وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراد هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاء متّهم بالكذب».

- وانظر أيضاً فيه (٤/ ١٢٥)، ترجمة «مطرف بن عبدالله المدني» (ت٢٢٠هـ).

كاتب الليث» (ت٢٢٢هـ): قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «روى نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله [رضي الله عنه] قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين ما خلا النبيِّين والمرسلين...» الحديث بطوله. وقال ابن حِبَّان في آخره: «أخبرناه محمَّد بن يحيى قال حدّثنا الدّارمي، قال: حدّثنا عبدالله بن صالح، قال حدّثنا نافع بن يزيد»[1].

وللأئمة النقاد عدّة تخريجات حول هذا الحديث، منها:

١ ـ قال أحمد بن محمَّد بن سليمان التّستري: سألت أبا زرعة الرّازي، عن حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن النّبي ﷺ في «الفضائل»؟ فقال: «هذا باطل، كان خالد بن نَجيح المصري وَضَعَه ودلّسه في كتاب اللّيث، وكان خالد بن نَجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا، ويدلّس لهم، وله غير هذا»، قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم؟ قال: «هذا كذَّاب».

قال التّستري: «وقد كان محمَّد بن الحارث العسكري، حدّثني به عن كاتب اللّيث، وابنِ أبي مريم»[2].

وقال أبو زرعة أيضا: «وقد كان خالد (يعني: ابن نجيح) إذا سمعوا من الشّيخ أملَى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به، وبُلِيَ هو أبو صالح[3] أيضاً، في حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجيح»[4].

٢ ـ وقال الإمام النّسائي ـ رحمه الله ـ: «ولقد حدّث أبو صالح عن

(١) «كتاب المجروحين» (٢/٤١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٥/١٠٥).

(٣) كذا في المطبوع، ولعلّ صوابه: (وبُلِيَ به أبو صالح أيضاً).

(٤) «تهذيب الكمال» مخطوطة دار الكتب المصرية (٢/الورقة ٦٩٤)، وتحقيق د. بشار عواد (١٥/١٠٤ ـ ١٠٥). =

نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله [رضي الله عنه] أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين...» حديث بطوله، موضوع»[1].

٣ ـ وقال الحاكم أبو عبدالله ـ مُذَيِّلاً على كلام أبي زرعة السّابق ـ: «فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في علّة هذا الحديث، وبَيَّن ما خفي علينا، فكلُّ ما أُتِيَ أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وَضَعَه غيرُه، وكَتَبه في كتاب اللّيث كان المذنبُ فيه غيرَ أبي صالح»[2].

٤ ـ وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومِنْ أَنْكَرِ ما نقموا على أبي صالح، روايتُه عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد، عن جابرٍ مرفوعا: «إنّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين...» بطوله.

لكن قد تابعه عليه سعيد بن أبي مريم، عن نافع، رواه علي بن داود القنطري، ومحمد بن الحارث العسكري، عن ابن أبي مريم، فتخلّص أبو صالح»[3].

ثمّ نقل كلام أبي زرعة السّابق فقال ـ عقبه ـ: «لعلّه أدخله على نافع بن يزيد، مع أنَّ نافعاً صدوق[4]، قد احتجّ به مسلم»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٠٤).
(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ١٠٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
(٤) وثقه ابن معين، وأحمد بن صالح العجلي، وأبو سعيد بن يونس، والحاكم أبو عبد الله، وقال فيه أبو حاتم الرازي: «لاباس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ٢٠٩)، انظر «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٣٩)، و «الثقات» للعجلي (٢/ ٣١٠)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٨)، و «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٩٧)، و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٥).
(٦) (٢/ ٤٤٢).

بهذا الخبر» (فذكره) ثمَّ ذكر كلام أبي زرعة الرّازي، ثمَّ قال: «وقد رواه أبو العبّاس محمَّد بن أحمد الأثرم ـ صدوق ـ حدّثنا علي بن داود القنطري ـ ثقة ـ حدّثنا سعيد بن أبي مريم وعبدالله بن صالح، عن نافع فذكره».

وقال ـ مُتَعَقِّباً أبا زرعة في نفيه، أن يكون أحدٌ تابع أبا صالح في هذا الخبر ـ: «وقد تابعه ثقة[1]، عن الشيخين[2]، فلعلَّه مما أُدْخِل على نافع، مع أنّ نافع بن يزيد صدوق يَقِظ فالله أعلم»[3].

وخلاصة تخريجات الأئمّة كما يلي:

١ ـ: الإمام أبو زرعة ـ رحمه الله ـ:

أ ـ أنّ الحديث باطلٌ موضوع، لا أصل له.

ب ـ أنه من وضع خالد بن نجيح، وكان من عادته وضعُ الأحاديث في كُتُب الشّيوخ.

ج ـ أنّ أبا صالح حدّث بهذا الحديث من كتاب اللّيث، وهو ممّا وضعه فيه خالد بن نجيح، فَبُلِيَ به أبو صالح.

د ـ أنّ من ادّعى متابعةَ أبي صالح في هذا الحديث فهو كذّاب.

لكن الذي يَلفت النّظر أنّ أبا زرعة ـ رحمه الله ـ جعل مدار هذا الحديث على اللّيث بن سعد برواية كاتبه أبي صالح عنه وجادة، مع أنّ الخبر إنما هو من طريق أبي صالح، عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد به، وليس لليث ذكرٌ في إسناده، هكذا ذكره كلٌّ من سبق كلامه عليه.

٢ ـ الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ:

ذكر الحديث من طريق أبي صالح، عن نافع بن يزيد، وحَكَم عليه

---

(١) يعني: علي بن داود القنطري.

(٢) يعني: أبا صالح، وسعيد بن أبي مريم.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/٤٤٣).

بالوضع، ولم يُبيِّن المُتَّهَم به، والظّاهر أنه يتَّهم به أبا صالح، ولا سيّما أنه جَرَحه جرحاً شديداً، حيث قال فيه «ليس بثقة»[1].

ويُومِئ صنيعُ ابن حِبَّان إلى هذا حيث ذكر الحديث في ترجمة «أبي صالح»، وإن كان أبو صالح عنده لا يتعمّد الكذب.

٣ ـ الإمام أبو عبدالله الحاكم ـ رحمه الله ـ:

اعتمد تخريج أبي زرعة الرّازي في تبرئة ساحة عبدالله بن صالح من التّهمة بهذا الخبر، وقد تقدّم ما يُلاحَظ على تخريج أبي زرعة ـ رحمه الله ـ.

٤ ـ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ:

أ ـ أنّ الحديث منكر، بل هو أشدُّ ما أُنكِر على أبي صالح.

ب ـ أنّ أبا صالح لم يتفرّد به، بل تابعه عليه سعيد بن أبي مريم، برواية داود القنطري، وهو ثقة، ومحمّد بن الحارث العسكري عنه.

ج ـ أنّ متابعة من تابع عبدَ الله بن صالح على هذا الحديث، دليلٌ على أنّ عبدالله حفظه عن نافع بن يزيد، فَيَتَخَلَّص بذلك من التُّهمة به.

د ـ احتمال أن يكون خالد بن نجيح قد أَدخَل هذا الحديثَ على نافع بن يزيد، فَحَفِظه عنه أبو صالح، وسعيدُ بن أبي مريم، لكن يُضَعِّف هذا الاحتمالَ كونُ نافع بن يزيد صدوقاً احتجّ به مسلم، وهو يَقِظٌ يَبْعد أنْ يخفى هذا الصنيعُ على مثله.

فالحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ وإن كان قد خَلَّص أبا صالح من التّهمة بهذا الخبر إلاّ أنّه لم يجزم بمناط العلّة في الحديث عنده، مع اعترافه ببُطلانه.

وفي الجملة: فإنّ الرّاوي ـ وإن كان في حفظه مقالٌ ـ إذا روى خبراً

---

(١) «الضعفاء» (ص٢٠١).

باطلاً عن ثقة ممّا قد يُسَبِّبُ اتّهامه به، ثمَّ تابعه فيه ثقة، أو أكثرُ، تخَلَّص من الاتّهام، وعاد النّظر في علّة الحديث إلى أسبابٍ أُخرى. و إذا كان هذا فيمن فيه مقالٌ من قِبَل حِفْظه، فالأمر في حقّ الثّقة آكدُ وأَقْوَى.

لكنّه يُشترط في مراعاة هذا الضّابط أن تكون المتابعة ثابتة، وإلى ذلك لَمَّح الحافظ ـ رحمه الله ـ بذكره مراتبَ توثيق رواة الإسناد المتابِع لعبدالله بن صالح في كتابه «ميزان الاعتدال» كما تقدّم، وبقوله أيضاً ـ ردّاً على أبي زرعة ـ: «وقد تابعه ثقة عن الشّيخين». والله أعلم.



الفصل الثالث



ما يتعلق بالضبط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما يتعلق بضبط الكتاب وحده.

المبحث الثاني: ما يتعلق بضبط الصدر وحده.



المبحث الأول
ما يتعلق بضبط الكتاب وحده

ضبط المحدّث كتابه: هو صيانتُهُ لديه عن تطرُّق التّزوير والتّغيير إليه، منذ سمع فيه وصحّحه إلى أنْ يُؤدِّي منه، وذلك إذا كان يروي منه[1].

وهذا الأصل يُراعى فيه وجهان، لمحّ إليهما الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في بعض تراجم كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانهما في المطلبين التالين:

المطلب الأول: من تحمّل أصله بطريقة السّماع أو العرض على الشّيخ:

نبّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ فيه إلى أمور:

أولاً: من كان أصلُه صحيحاً، ولكن حَفَّظه غيرُه منه لعلّة العَمَى:

في ترجمة «يزيد بن هارون بن زادان السُّلمي الواسطي» (ت٢٠٦هـ)، قال أحمد بن زهير: سمعت أبي يقول: «كان يُعاب على يزيد بن هارون حيث ذهب بصره أنّه ربما سُئل عن الحديث لا يعرفه، فيأمر جاريةً له، فتُحَفِّظُه من كتابه»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما بهذا الفعل بأسٌ مع أمانة من يُلَقِّنُه، ويزيدُ حجّة بلا مَثْنَوِيَّة»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «ما بهذا من بأس، فيزيدُ حجّةٌ حافظٌ بلا مَثْنَوِيّة».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «هدي الساري»[5]: **«كان المتقدمون يحترزون عن الشّيء اليسير من التساهل لأنّ هذا يلزم منه اعتمادُه على جاريته وليس عندها من الإتقان ما يمِّيزُ بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في الحقيقة لا يلزمُ منه**

---

(١) انظر «نزهة النظر» (ص٨٣)، و «فتح المغيث» (٢/ ٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٦٣).

(٤) (١/ ٣١٩).

(٥) (ص٤٥٣).

الضّعفُ ولا التَّليينُ. وقد احتجَّ به الجماعة كلهُّم».

وقد اعتذر الخطيب البغدادي ليزيد بن هارون في صنيعه هذا فقال: «قد وَصَف غيرُ واحدٍ من الأئمّة حِفْظَ يزيد بن هارون كان لحديثه وضَبْطه له، ولعلّه ساء حِفْظُه لمَّا كفَّ بصَرُه وعَلَتْ سنُّه، فكان يَسْتَثْبِتُ جاريته فيما شكّ فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك»[1].

ثمَّ ذكر الرّوايات الدالّة على حفظه، وثناء الأئمّة عليه بذلك، ومنها:

أ ـ قال يحيى بن أبي طالب: سمعت محمَّد بن قدامة الجوهري يقول: سمعت يزيد بن هارون يقول: «أَحْفَظُ خمسةً وعشرين ألف إسنادٍ ولا فخر، وأنا سيِّد من روى عن حمّاد بن سَلَمة ولا فَخْرَ»[2].

وقال عليّ بن شعيب بن عديّ السِّمسار البغدادي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «أَحْفَظ أربعةً وعشرين ألف حديثٍ [بإسناده] ولا فخر...، أحفظ للشّاميين عشرين ألف حديث، ولا أُسأل عنها»[3].

وقال أحمد بن خالد الخلاّل البغدادي: سمعت يزيد يقول: «أَحْفَظ عشرين ألفاً، فمن شاء فَلْيُدخِلْ فيها حرفاً»[4].

ب ـ وقال زياد بن أيوب بن زياد الملَقَّب بدَلّويه البغدادي: «ما رأيت ليزيد بن هارون كتاباً قط، ولا حديثاً إلاّ حفظاً، وكنتُ رأيتُه قبل أن يذهب بصَرُه بوَاسط»[5].

ج ـ وقال عليّ بن عبدالله المديني: «ما رأيتُ رجلاً قطُّ أَحْفَظَ من يزيد بن هارون»[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٨).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) وبين المعقوفتين زيادة من «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٤٠).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «المصدر نفسه» (١٤/ ٣٣٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٦٧).

وقال في موضعٍ آخر: «ما رأيتُ أحداً أَحْفَظَ عن الصّغار والكبار من يزيد بن هارون»[1].

د ـ وقال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: «كان يزيد بن هارون حافظاً، مُتْقِناً للحديث، صحيحَ الحديث عن حجّاج بن أَرْطأة، قاهراً لها حافظاً لها»[2].

وغير ذلك مما قيل في الثّناء على حفظه وتَثَبُّته في حديثه.

وتوضيحُ هذه المسألة: أنّ الضّرير الذي لا يحفظ من فم من حدَّثه، وإنّما يعتمد على الثّقة المرضيّ يَضْبط له ما سمعه، ثمَّ يحفظ كتابه عن التّغيير بحَسَب حاله، ولو بثقة غيره إلى أن يُؤَدّيَ مستعيناً حين الأداء أيضاً بثقةٍ في القراءة منه عليه، بحيث يغلب على الظنّ سلامتُه من الزّيادة والنّقص والتّغيير، ونحوِهما من حين التّحمّل، إلى انتهاء الأداء تصحُّ روايتُه بهذه الصّورة، ولاسيّما إذا انضمّ إلى ذلك مِنْ مَزيد حفظه ما يَأْمَن معه من الإدخال عليه ما ليس من حديثه[3].

وهذا معنى قول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما بهذا الفعل بأسٌ مع أمانة من يُلَقِّنه. . .».

ثمَّ أشار إلى ما يَدْعَم جوازَ الرّواية بهذه الصّفة بقوله: «فيزيدُ حجّة حافظٌ بلا مَثْنَوِيَّة».

وهذا الصّنيع قد فعله بعض الأئمّة الحفّاظ غير يزيد بن هارون، فقد كان عبد الرّزاق أيضاً يُلَقِّنه أصحابُ الحديث، فإذا اختلفوا اعتمد على من عَلِمَ بإتقانه منهم فيصير إليه[4].

فقد روى إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: كان أصحابُ الحديث يُلَقِّنون عبدَ الرّزّاق مِن كتبهم فيختلفون في الشّيء فيقول لي: كيف في كتابك؟ فإذا أخبرتُه صار إليه لما يَعْرِف أنّي كنت أَتْعَبُ في تصحيحها»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٥).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٣/ ١٣٢).

(٥) «الكفاية» (ص٢٥٩).

وقد كان إسحاق بن أبي إسرائيل ممن يَعْتني بكتبه وألواحه ضبطاً وإتقاناً، لأنّه ما كان يكتب عن أحدٍ إلاّ منها، قال علي بن الحسين بن حِبَّان: وجدتُ في كتاب أبي بخطّ يده، قال: قال أبو زكريا (وهو يحيى بن معين): «وابن أبي إسرائيل من ثقات المسلمين، ما كَتَبَ حديثاً قطُّ عن أحدٍ من النّاس، إلاّ ما ضَبَطَه هو في ألواحه، أو كتابه»[1].

ومَن منع ذلك من الأئمّة، إنّما منعه إذا لم يكن الضّرير قد حَفِظَه وقتَ سماعه ممّن حدثّه به[2]، ومن هؤلاء الأئمّة:

١ ـ الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: قال عبدالله بن أحمد، سألت يحيى بن معين قلت: رجل ضَرير البصر ـ وسمّيت رجلاً ـ وهو يحفظ أحاديث، وأحاديثُ لا يحفظها؟ قال: «لا تكتب إلاّ ما يحفظ، يعني: الذي يُحَفَّظ ليس بشيء، فعاوَدْتُه، فقال: ليس بشيء، فقلت: إنْ أخذتُه من رجل ثقة، ثمَّ أسأله؟ فقال: ليس بشيءٍ»[3].

وقال عبّاس بن محمَّد الدُّوري: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: «الرّجل الضّرير يُكْتَب له، ويُلَقَّن بعد، ويحَفَّظ؟» قال: «لا، إلاّ أن يكون قد حفظ من فيه[4] ـ يعني: مِن في المحدِّث».

وقال العبّاس في موضعٍ آخر: قيل ليحيى بن معين: الرّجل يُلَقَّن حديثُه؟ قال «إذا كان يعرف إن أُدْخِلَ عليه شيءٌ فليس بحديثه بأس، وإن لم يكن يعرف إذا أُدْخِلَ عليه، فكأنّ يكرهه[5]، قال يحيى هذا الكلام، أو معنى هذا الكلام»[6].

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: قال عبدالله بن أحمد: سألت

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٠١).
(٢) «الكفاية» (ص٢٥٨).
(٣) «المصدر نفسه» (ص٢٢٨).
(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٧).
(٥) كذا في «تاريخ الدوري»، وفي «الكفاية» (ص٢٢٩): (وكأن يحيى كرهه).
(٦) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٨).

أبي، قلت: «ما تقول في سماع الضّرير البصر؟» قال: «إذا كان يحفظ من المحدِّث فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ فلا»، قال أبي: «قد كان أبو معاوية الضّرير إذا حدّثنا بالشّيء الذي يَرَى أنّه لم يحفظه يقول: «في كتابنا» أو «في كتابي عن أبي إسحاق الشّيباني» فلا يقول: «ثنا»، ولا: «سمعت»». قلت: فالأمّي؟ قال: «هو كذلك بهذه المنزلة، إلاّ ما حفظ من المحدِّث»[1].

وعلَلَّ الحافظ الخطيب البغدادي المَنْعَ بقوله: «ونَرَى العلَّةَ التي لأجلها منعوا صحّةَ السّماع من الضّرير، والبصيرِ الأمّي هي جوازُ الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما، وهو العلّة التي ذكرها مالكٌ فيمن له كُتُبٌ وسَمَاعُه صحيحٌ فيها، غيرَ أنّه لا يحفظ ما تضمّنت، فمن احتاط في حفظه كتابَه، ولم يقرأ إلاّ منه، وسَلِمَ من أنْ يُدخَل عليه غيرُ سَمَاعه جازت روايتُه»[2].

ثانياً: من كان أصله صحيحاً وحدّث من غيره:

الأصل في المحدِّث إذا كان يعتمد على كتابه عند الأداء أنْ يَرْوي من أصل تحمُّله، أو من الفرع المقابل المقابَلَةَ المتْقَنَةَ بالأصل، ولا يجوز له التّساهلُ في هذا[3].

ولكن يتقيَّد هذا الأصل بصورتين:

الصورة الأولى: إذا تشارك راويان في السّماع من أصل واحد، جاز لكل واحد منهما أن يحدث من ذلك الأصل:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «هُدْبة بن خالد القيسي البصري» (توفي سنة بضع وثلاثينٍ ومئتين) قال عَبدان الأهوازي: سمعت عبّاس بن عبد العظيم يقول: «كُتُبُ أُمَيَّة بن خالدٍ ـ يعني: التّي يحدِّث بها هُدْبة»[4].

وقال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: سمعت بعض أصحابنا يحكي عن الفضل بن الحُباب قال: مرَرْنا بهُدْبة في أيّام أبي الوليد، وهو قاعدٌ على

---

(1) «الكفاية» (ص٢٢٨).

(2) «المصدر نفسه» (ص٢٢٩).

(3) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٣٤).

(4) «الكامل» (٧/ ١٣٨).

الطّريق، فقلنا لو سألناه أن يحدّثنا، فسألناه فقال: «الكُتُب كُتُبُ أُمَيَّة، الكُتُبُ كُتُبُ أُمَيَّة»[1].

علَّق على ذلك الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «رافق أخاه في الطّلب، وتشاركا في ضَبْطِ الكُتُب، فساغ له أن يَرْوِيَ من كتُب أخيه. فكيف بالماضين لو رأونا اليومَ نسمع من أيِّ صَحيفةٍ مُصَحَّفة، على أَجْهل شيْخ له إجازة، ونروي من نسخةٍ أُخرى بينهما من الاختلاف والغَلَط ألوان، فَفَاضِلُنا يُصحِّحُ ما تيَسَّر من حفظه، وطالبُنَا يتشاغل بكتابة أسماء الأطفال، وعالمنا يَنْسَخ، وشيخنا ينام، وطائفةٌ من الشَّبيبة في وادٍ آخر من المشاكلة والمحادثة، لقد اشتفى بنا كلُّ مبتدع، ومَجَّنا كلُّ مؤمن، أفهؤلاء الغُثاء هم الذين يحفظون على الأمّة دينَها؟! كلاّ والله، فرحم الله هُدْبة، وأين مثلُ هُدْبة؟ نعَمْ ما هو في الحفظ كشُعبة»[2].

وهذا الصّنيع ـ كما هو واضح من كلام الحافظ الذّهبيّ ـ لم يَضُرّ هدبةَ في حديثه والطّعنُ به غيرُ مُتَوَجِّه، إذْ روايته لم تتجاوز أصلَ سماعه الذي تَحَمَّل به وشارك أخاه في ضَبْطه وتصحيحه، بل لعلَّه يكون أتقنَ مما لو انفرد أحدُهما بالتَّصحيح لقوَّة اجتماعهما على ضَبْطه. والله أعلم.

قال الحافظ ابن عدي: «وهدبة استغنيت أنْ أُخرج له حديثاً عن من كان من شيوخه، لأنّني لا أعرف له حديثاً منكراً فيما يرويه، وهو كثير الحديث، وقد وثّقه النّاس، وروى عنه الأئمّة، وهو صدوق لا بأس به»[3].

والصورة الثانية: من حدّث من غير أصل سماعه بشرطه:

ومن أمثلة هذه الصورة ما يلي:

١ ـ في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن إسماعيل بن العبّاس البغدادي الورّاق» (ت٣٧٨هـ) قال محمَّد بن أبي الفوارس ـ رحمه الله ـ: أبو بكر بن

---

(١) «الكامل» (٧/١٣٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/٩٩).
(٣) «الكامل» (٧/١٣٩).

إسماعيل مُتَيِّقظ، حَسَنُ المعرفة، وكانت كتبُه ضاعت، واستحدث من كتب النّاس، فيه بعض التّساهل»[1].

وقال عُبيد الله الأزهري: «كان إسماعيل حافظاً، إلاّ أنّه لَيِّنٌ في الرّواية، قال: وذلك أنّ أبا القاسم ابن زوج الحرّة، كان عنده صُحُفٌ كثيرة، عن يحيى بن صاعد من «مسنده»، وجموعه، وكان ابن إسماعيل شيخاً فقيراً، يحضر دار أبي القاسم كثيرا، فقال له: «إن هذه الكتبَ كلَّها سماعي من ابن صاعد»، فقرأها عليه أبو القاسم من غير أنْ يكون سماعه فيها، ولا له أصولٌ بها»[2].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وقد اشتريت قطعةً من تلك الكُتب فوجدتُ الأمرَ فيها على ما حكى لي الأزهري، لأنّي لم أجد لابن إسماعيل سماعاً فيها، ولا رأيت علاماتِ الإصلاح، والمعَارَضَةِ في شيءٍ منها»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «التّحديث من غير أَصلٍ قد عَمَّ اليومَ وطَم، فنرجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة»[4].

٢ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن أحمد بن محمَّد السّاوي الكامخي» (غاب سنة ٤٩٥هـ) قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «... وسمع من القاضي أبي بكر أحمد بن الحسن الحِيري، وكان سَمَاعُه منه صحيحاً، غيرَ أنّه أَفْسَدَ نَفْسَه، بكونه يتساهل بالتّحديث من غير أصلٍ، قال محمَّد بن طاهر المقدسي في كتاب «المنثور»: «لما دخل الشّيخ أبو عبدالله السّاوي المعروف بالكامخي إلى الرَّي، أرادوا أن يقرأوا عليه «مسندَ الشّافعي»، فسألت أبا بكرِ بن مخاطرٍ عن أصله، وقلت: أَرِنيه، فقال: «لم يكن له أصل، وإنما بَعَثَ إليّ من ساوة؛ أنّني قد سمعت الكتاب بنيسابور من القاضي أبي بكر الحِيري فاشْتَرِ لي نسخة، فاشتريت له هذه النّسخة، فمنها يُقرأ عليه، فلما

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٤).
(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٥).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٨٩).

سمعت ذلك لم يقرأ[1] عليه الكتاب، وكان سَماعه فيما سِواه صحيحاً»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مُلَخِّصاً هذه الحكاية ـ: «حدّث بمسند الشافعي من غير أصلٍ»[3].

وأبان عن حكم ذلك في «ميزان الاعتدال»[4]، فقال: «ترخص المتأخرون في هذا كثيراً».

٣ ـ وفي ترجمة «عمر بن عبد الكريم بن سعدويه الدّهستاني الرَّوَّاسي» (ت٥٠٣هـ) وصفه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مطلع ترجمته بأنّه «الشّيخ، الإمام، الحافظ، المكثر، الرحّال،... طوّف في هذا الشّأن خراسان، والحرمين، والعراق، ومصر، والشّام، والسّواحل، وكان بصيراً بهذا الشّأن محقِّقاً»[5].

قال الدّقّاق في «رسالته»: حدّث عُمَر بطُوس «بصحيح مسلمٍ»، من غير أصله، وهذا أقبحُ شيءٍ عند المحدِّثين»[6].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا قائلاً: «قد توسّعوا اليومَ في هذا جداً، وفي ذلك تفصيلٌ»[7].

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أشار في هذه الأمثلة إلى أنّ التّحديث من غير أصلٍ فاشٍ لدى المحدِّثين المتأخِّرين، وأنّه ليس فيه حرج، ولا سيّما عند الالتزام بشروطه التي أشار إلى بعضها بقوله: «... بانضمامه إلى الإجازة»، وبقوله: «وفي ذلك تفصيلٌ».

وبيان ذلك: أنّ الرّاوي إذا روى كتاباً كـ «صحيح البخاري» مثلاً، عن

---

(١) كذا في المطبوع، (لم يقرأ)، ولعل الصواب: (لم نقرأ).

(٢) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (١/ ٣٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٨٤).

(٤) (٣/ ٤٦٧).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣١٧).

(٦) «المصدر نفسه» (١٩/ ٣١٨ ـ ٣١٩).

(٧) «المصدر نفسه» (١٩/ ٣١٩).

شيخ، ثمَّ وجد نسخةً به ليس فيها سماعُه، ولا هي مقابلة بنسخةِ سماعه، غيرَ أنّه سمع منها على شيخه[1] فعامّة أصحاب الحديث يمنعون من الرّواية بذلك[2]، إذ لا يُؤمَن أن تكون فيها زوائدُ ليست في نسخة سماعه[3].

ولكن قال الخطيب البغداديّ ـ رحمه الله ـ: «والذي يوجبه النَّظرُ أنّه متى عَرَف أنّ الأحاديث التي تضمَّنَتْها النُّسخة هي التي سمعها من الشّيخ، جاز له أن يرويَها إذا سكنت نفسُه إلى صحّة النّقل بها، والسّلامة من دُخول الوهم فيها»[4].

وقد جاء عن أيوب السّختياني[5] ومحمّد بن بكر البرساني[6] الترخُّصُ فيه.

وجنح إلى ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ[7]، وذلك «لأنّ العبرة في الرّواية بالثّقة واطمئنان النّفس إلى صحّة ما يروي»[8]، وهي حاصلةٌ هنا.

وقد توسّط الشيخ تقيُّ الدّين ابن الصَّلاح فقال: «اللّهم إلاّ أن تكون له إجازةٌ من شيخه عامّةٌ لمروياته أو نحوُ ذلك فيجوز له حينئذٍ الرِّوايةُ منها؛ إذْ ليس فيه أكثرُ من رواية تلك الزِّيادات بالإجازة بلفظ «أخبرنا»، أو «حدّثنا»، من غير بيانٍ للإجازة فيها، والأمرُ في ذلك قريب، يَقَع مثلُه في محلِّ التَّسامُح»[9].

وكأنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يميل إلى هذا الرّأي بقوله: «فنرجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة».

وقد أبان العلاّمة يحيى المعلّمي ـ رحمه الله ـ عن الأسباب الحاملة

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص١٨٧)، و «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٣٩٥).
(٢) انظر «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٣) انظر «علوم الحديث» (ص١٨٧).
(٤) «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٥) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٨).
(٦) «الكفاية» (ص٢٥٧).
(٧) انظر «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٣٩٦).
(٨) «الباعث الحثيث» (٢/ ٣٩٦).
(٩) «علوم الحديث» (ص١٨٧ ـ ١٨٨).

لبعض الرُّواة على التّحديث من غير أصله، وأثره في الجرح، فقال «. . . وذلك كأن يكونَ سمع شيئاً فحفظه ولم يُثْبِتْه في أصله، ثمَّ رآه في كتاب غيره كما حفظه فحدَّث به، أو يكونَ حضر سماعَ ثقةٍ غيرِه في كتابٍ ولم يُثبت اسمُه فيه، ثمَّ رأى ذلك الكتاب وهو واثقٌ بحفظه، فحدّث منه بما كان سمعه، أو تكونَ له إجازةٌ بجزءٍ معروف ولا أصل له به، ثمَّ رأى نسخةً موثوقاً بها منه، فحدّث منها. نعم كان المبالغون في التَّحفُّظ في ذاك العصر لا يحدِّث أحدُهم إلاَّ بما في أصوله، حتّى إذا طولِب أبْرَزَ أصلَه، ولا ريب أنّ هذا أحوطُ وأحزم، لكنَّه لا يَتَحَتَّم جرحُ من أخلَّ بذلك، إذا كانت قد ثَبَتَتْ عدالتُه، وأمانتُه وتيقُّظه، وكان ما وقع منه محتمِلاً لوجهٍ صحيح. . . »[1].

وقال في موضع آخر: «واعلم أنّ المتقدِّمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النُقَّاد يعتمدون في النَّقد عدالةَ الرَّاوي، واستقامةَ حديثه، فمن ظهرت عدالتُه وكان حديثُه مستقيماً وثَّقوه، ثمَّ صاروا يعتمدون الكتابةَ عند السَّماع، فكان النُقَّاد اذا استنكروا شيئاً من حديث الرَّاوي طالبوه بالأصل. ثمَّ بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقْيِيدِ السَّماع، فشدَّد النُقَّاد، فكان أكثرُهم لا يسمعون من الشَّيخ حتَّى يُشاهدوا أصلَه القديمَ الموثوقَ به، المقيَّد سماعُه فيه، فإذا لم يكن للشَّيخ أصلٌ لم يعتمدوا عليه، وربّما صرّح بعضُهم بتضعيفه، فإذا ادّعى السَّماع ممن يَستبعدون سمَاعَه منه كان الأمر أشد. ولا ريب أنّ في هذه الحال الثالثة احتياطاً بالغاً، لكن إذا عُرِفتْ عدالة الرّجل وضبطه، وصدقه في كلامه، وادّعى سماعاً محتمِلاً ممكناً، ولم يُبرزْ به أصلاً، واعتذر بعُذْرٍ محتَمَلٍ قريب، ولم يأت بما يُنكَر فبأيِّ حجَّةٍ يُرَدُّ خبرُه؟! . . . »[2].

ثالثاً: من تحمّل أصلَه بقراءة ضعيف:

مثال ذلك ما جاء في ترجمة «عمر بن محمَّد بن معَمَّر بن أحمد

---

(١) «التنكيل» (١/ ١١١).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

البغدادي الدارَقَزّي، ويُعرف بابن طَبَرْزَذ» (ت٦٠٧هـ) قال ابن الدّبيثي: «كان سماعُه صحيحاً على تخليطٍ فيه...»[١].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «يشير ابن الدبيثي بالتّخليط إلى أن أخا ابن طَبَرْزَذ ضعيف، وأكثرُ سماعات عُمَر بقراءة أخيه، وفي النّفس من هذا»[٢]، يعني: أنّ النّفس لا تطمئنّ إلى مثل هذا التحمُّل، لاحتمال حدوث خللٍ فيه من قِبَل هذا القارئ الضّعيف.

وقال في آخر ترجمته: «وأمّا التّخليط من قبيل الرّواية، فغالب سماعاته منوطٌ بأخيه المفيد أبي البقاء وبقراءته وتسميعه له، وقد قال ابن النّجّار: قال عُمر بن المبارك بن شعلان: «لم يكن أبو البقاء بن طَبَرْزَذ ثقة، كان كذّاباً، يضع للنّاس أسماءَهُم في الأجزاء، ثمَّ يذهب فيقرأ عليهم، عَرَفَ بذلك شيخُنا عبدُ الوهّاب، ومحمّد بن ناصر وغيرُهما»، ثمَّ قال الحافظ الذّهبي: «...فَمَعَ مَا أَبْدَيْنا من ضعفه قد تكاثر عليه الطَّلبة، وانتشر حديثُه في الآفاق، وفَرِحَ الحفَّاظ بعواليه، ثمَّ في الزّمن الثّاني تزاحموا على أصحابه، وحملوا عنهم الكثير، وأحسنوا به الظن، والله الموعد، ووثّقه ابن نقطة[٣]»[٤].

فقول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومع ما أبدينا من ضعفه...» يدلّ على أنّ ابن طَبَرْزَذ ضعيف عنده، وذلك لضعف مصدر سماعه، وهو أخوه محمَّد بن محمَّد بن معَمَّر بن طَبَرْزَذ الذي قال عنه في «ميزان الاعتدال»[٥]: «اتُّهم بتزوير السّماعات... سمع أخوه الكثيرَ بقراءته». ثمَّ نقل ما يُبَرْهن اتّهامه بالتّزوير في السّماع[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥١٠).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) انظر «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (٢/ ١٨١)، وعبارته: «وهو مكثر صحيح السّماع، ثقة في الحديث».
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥١٢).
(٥) (٤/ ٣٠).
(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠ ـ ٣١).

رابعاً: من دخل الخللُ في أصوله ولم يستطع تبيُّنَه:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عبيد الله بن محمَّد بن محمَّد بن حمدان بن بَطَّة العُكْبريّ» (ت٣٨٣هـ) قال الخطيب البغداديّ ـ رحمه الله ـ: كتب إليّ أبو ذرّ عبدُ بن أحمد الهروي ـ من مكّة ـ يَذكر أنّه سمع نصراً الأندلسي ـ قال: وكان يحفظ، ويفهم، ورحل إلى خراسان ـ قال: خرجت إلى عُكْبرا، فكتبتُ عن شيخٍ بها عن أبي خليفة، وعن ابن بَطَّة، ورجعتُ إلى بغداد، فقال أبو الحسن الدّارقطني: «أين كنت؟» قلت: بعُكبرا، فقال: «وعمّن كتبت؟» فقلت: عن فلان صاحب أبي خليفة، وعن ابن بَطَّة، فقال: «وأَيشٍ كتبت عن ابن بَطَّة؟» قلت: «كتاب السُّنن» لرجاء بن مُرَجَّى، حدّثني به ابن بَطَّة، عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مُرَجّى، فقال: «هذا محال، دخل رجاء بن مُرَجَّى بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر الأردبيلي سنة سبعين ومئتين، فكيف سمع منه؟!»[1].

ثمَّ ساق الخطيب الحكاية من وجهٍ آخر وفيه: «فأنكر ذلك أبو الحسن الدّارقطني، وزعم أنّ حفصاً ليس عنده عن رجاء، وأنّه يَصغُر عن السَّماع منه، فأَبْرَدُوا بريداً إلى أردبيل وكان ابن حفص بن عمر حيّاً هناك، وكتبوا إليه يستخبرونه عن هذا الكتاب، فعاد جوابُه بأنّ أباه لم يَرْوِ عن رجاء بن مُرَجّى، ولا رآه قط، وأنّ مولدَه كان بعد موته بسنين.

قال أبو القاسم (عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي): فتتبَّعَ ابن بَطَّة النُّسخ التي كُتِبَتْ عنه، وغَيَّرَ الرِّواية، وجعلها عن ابن الرّاجيان[2]، عن فتح بن شخرف[3] عن رجاء...»[4].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٢) هو: شعيب بن محمَّد بن عبيد الله بن خالد الراجيان، أبو الفضل الكاتب، المتوفى سنة ٣٢٦هـ، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٦).

(٣) هو: الفتح بن شخرف بن داود بن مزاحم الكسي الزاهد، سكن بغداد، وحدث بها عن رجاء بن مُرَجّى المروزي (كتاب السنن)، توفي سنة ٢٧٣هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٨).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٣).

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكذا غلط ابن بَطَّة في روايات عن حفص بن عمر الأردبيلي...».

ثمَّ ساق القصّة السّابقة باختصار، ثمَّ قال ـ عَقِبَها ـ: «فبدون هذا يضعف الشّيخ...»[1].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[2]: «ـ رحم الله ـ ابن بَطَّة فبدون ما أوردنا يُضَعَّف المحدّث[3]».

وقد أجاب ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ عمّا وقع في القصّة السّابقة بأنّ أباذرٍّ أَشْعَرِي، وأنَّ ابن برهان مبتدعٌ[4].

فردّ العلاَّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ هذا الجواب، وأبان عن حقيقة ما وقع لابن بَطَّة، والسّبب المؤدي إليه، فقال: «ولا يخفى سقوطُ هذا الجواب، فإنّ أبا ذرٍّ ثقةٌ كما مر، وابن برهان يدلّ سياقُه للحكاية على أنّه صادقٌ فيها، ورواية ابن بَطَّة عن الأردبيلي ثابتةٌ، كمّا تقدّم أنّ الخطيب روى عن الحسن بن شهاب عن ابن بَطَّة، بهذا السّند[5]، والحسن بن شهاب حنبليٌّ ثقة، ورجاء توفيّ ببغداد، وكان قد أقام بها آخرَ عُمره مدّة، والأردبيلي توفي سنة ٣٣٩هـ، وبين وفاتيهما تسعون سنة[6]، يُضاف إليها مدّةَ إقامة رجاء ببغداد آخرَ عمره، لأنّ الأردبيلي إنما سمع منه ـ إنْ كان سمع ـ بسَمَرْقَند ـ على ما رواه الخطيب عن الحسن بن شهاب، وأضفْ إلى ذلك

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٣٣).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤١٤هـ الورقة ١٧٧/أ).

(٣) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص١٤٩). جاءت العبارة فيه هكذا: «... فيدون ما يضعف المحدث...».

(٤) انظر «المنتظم» (١٤/ ٣٩١).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧١).

(٦) لأن وفاة رجاء بن مُرَجّى كانت سنة ٢٤٩هـ، على ما نصّ عليه الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٥٧).

مقدارَ سنِّ الأردبيلي الذي مكّنه أن يَرحل من بلده إلى سمرقند، حيثُ سمع رجاء، وهذان المقداران يمكن حَزْرُهما بعشرين أو ثلاثين سنة تُضاف إلى التّسعين التي بين الوفاتين، وعلى هذا يكون الأردبيلي بلغ من العمر مئةً وبضعَ عشرةَ سنةً على الأقل، فيكون مولدُه قريباً من سنة ٢٢٠هـ على الأقل، وهذا باطلٌ حتماً[١]. وبيانُه: أنّ عادة الذّهبيّ في «تذكرة الحفاظ» أنْ يَذْكر من مشايخ الرّجل أقْدَمَهم، وإنما قال في ترجمة الأردبيلي: «سمع أبا حاتم الرّازي، ويحيى بن أبي طالب، وعبد الملك بن محمّد الرقّاشي، وإبراهيم بن دِيزِيل»[٢]، وهؤلاء كلُّهم ماتوا بعد سنة ٢٧٤هـ فهل رَحَلَ الأردبيلي، وسمع سنة ٢٣٠هـ، فسمع من رجاء بسمرقند، ثمّ رَقَد بعد ذلك أربعين سنة، ثمّ استيقظ، فسمع من الذين سمّاهم الذّهبي؟!.

فالوهم لابن بَطّة حتماً، وسببه: أنّه ساح في أول عُمره[٣]، فكان يسمع ولا يكتب، ولم يكن يؤمِّل أنْ يحتاجَ آخرَ عُمره إلى أنْ يَرْوِيَ الحديث، ولهذا لم تكن له أصول، وفي «لسان الميزان»[٤]: قال أبو ذرٍّ الهروي: «جَهدت على أن يُخرِجَ لي شيئاً من الأصول فلم يفعل، فزَهِدْتُ فيه». وبعد رجوعه من سياحته انقطع في بيته مدّة[٥]، ثمّ احتاج النّاس إلى أن يسمعوا منه، فكان يتذكّر ويروي على حسب ظنِّه فَيَهِم، وكأنّه سمع «سُنن رجاء بن مُرَجّى» من الأردبيلي عن رجل، فَتَوَهَّم بآخره أنَّ الأردبيلي رواها عن رجاء نفسِه، وقد رجع ابن بَطّة عن هذا السّند، لما تبيّن له أنّه وهم. والله أعلم»[٦].

---

(١) يؤيده قول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «توفي (الأردبيلي) في سنة تسع وثلاثين ومئة، وقد نيف على الثمانين» «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٣٤).

(٢) (٣/ ٨٥٠ ـ ٨٥١)، ونحوه أيضاً في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٣٤).

(٣) هذا مخالف لقول الحافظ الذّهبي: «ورحل في الكهولة...» «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٢٩).

(٤) (٤/ ١١٥).

(٥) انظر ما يدلّ على ذلك في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٢).

(٦) «التنكيل» (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

وقول المعلِّمي ـ رحمه الله ـ في هذا الموضع: «... فكان يَسمع ولا يكتب... ولهذا لم تكن له أصولٌ» ثمَّ استدلاله على ذلك بقول أبي ذرٍّ الهروي: «جَهَدْتُ على أنْ يُخْرِجَ لي شيئاً من الأصول فلم يفعل...» محلُّ نَظَر؛ فإنّ مجرَّد عدم إخراج ابن بَطَّة أصولَه لأبي ذرٍّ لا يدلّ على أنَّه لم يكن يكتب، أو ليس لديه أصلٌ يعتمده، إذْ يجوز أن يمتنع من إخراج أصله لما يَعْرف من حدوث خللٍ فيه، كما يجوز أن يكون أصلُه قد ضاع، أو تلف، وقد أشار المعلِّميّ نَفسُه إلى هذا الاحتمال في موضع آخر[1]، وإلاّ فابن بَطَّة لم يُوصف بكثرةِ الحفظ وقوَّته، وقد كتب النّاس عنه «كتاب رجاء بن مرجّى»، و«معجم البغوي»، وليس هو بمنزلة من يمكن القولُ في حقّه بأنّه حفظ هذين الكتابين، وحدّث بهما عن ظهر قلب، وهذا يدلّ على أنّه كان قد كتب، أو لديه أصولٌ ولو بسَماع غيره من أهل طبقته. والله أعلم.

خامساً: من ألحق أو أُلحق له ما ليس منه:

وهذا يشتمل على قسمين:

القسم الأول: من ألحق بنفسه في أصله:

وله حالان:

الحال الأولى: أن يتيقّن سماعَه للأصل فيُلْحِقَ سماعَه في نُسخةٍ وهو محلٌّ للثّقة والعدالة، فهذا مقبول، وإن أَلحق في نسخته أنسابَ المحدّثين في الأسماء المهلمة في الأصل:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن عليّ بن محمَّد بن علي بن مُذهب التّميمي البغدادي» (ت٤٤٤هـ) قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالكٍ القَطيعي «مسندَ» أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلاَّ أجزاءَ منه، فإنّه ألحق اسمه فيها، وكذلك فعل في أجزاءٍ من «فوائد» ابن مالك، وكان يروي عن ابن مالكٍ أيضاً «كتاب الزّهد»، لأحمد بن

---

(١) انظر «التنكيل» (١/ ٣٤٤).

حنبل، ولم يكن له به أصلٌ عتيق، وإنما كانت النّسخة بخطّه، كتبها بآخرة، وليس بمحلٍّ للحجّة»[1].

وقال أيضاً: «وكان كثيراً يَعْرض عليّ أحاديثَ في أسانيدها أسماءُ قوم غيرُ منسوبين، ويسألني عنهم، فأذكر له أنسابهم، فَيُلْحِقُها في تلك الأحاديث، ويزيدها في أصوله موصولةً بالأسماء، وكنتُ أُنكِر عليه هذا الفعل فلا يَنْثَني عنه»[2].

وقد تعقّب الحافظ أبو بكر بن نُقْطة الخطيب البغدادي ـ فيما ذكره من إلحاق ابن مُذهب أجزاءً لم يسمعْها في روايته «لمسند الإمام أحمد» عن القَطيعي ـ قائلا: «ولم ينبّه الخطيب من أيّ مُسندٍ هي، ولو فعل ذلك لكان قد أتى بالفائدة، وقد ذكرنا في صدد هذه الترجمة، أنّ مُسْنَدَيْ فضالة بن عُبيد، وعَوف بن مالكٍ لم يكونا في كتاب أبي علي، وكذلك أحاديثُ من مسند جابر بن عبدالله، لم تُوجَدْ في نسخته رواها الحرّاني عن أبي بكر بن مالك، ولو كان يُلحِق اسمه كما زعم لألحق ما ذكرناه أيضاً»[3].

ثمّ قال: «والعجب أنّ الخطيب يردُّ قولَه بفعله، وذلك أنّه قال: «إنّه روى كتاب الزّهد من غير أصل، وليس بمحلّ للحجّة»، ويروي عنه من الزّهد في مصنّفاته»[4].

لكن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد تَعَقَّبَ تعقُّبَ ابن نقطة ـ رحمه الله، فقال: «... وأمّا قول ابن نقطة: «ولو كان ممن يُلحق اسمَه...» لا شيءَ فإنّ إلحاق اسمه من باب نَقل ما في بيته إلى النّسخة، لا من قَبيل الكذب في ادّعاء السّماع، وفي ذلك نزاع، وما الرّجل بمتّهم»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٩١).

(٣) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (١/ ٢٨٠).

(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٨١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٤٣).

وأمّا في «ميزان الاعتدال»[1] فقال: «الظاهر من ابن المُذهب أنّه شيخٌ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثمَّ وقع في «المسند» أشياءُ غيرُ محكمَة المتن ولا الإسناد. والله أعلم».

وقد أجاب الحافظ ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ عمّا ذكره الخطيب في حقّ ابن المذهب فقال: «وقد ذكر الخطيب عنه أشياء لا تُوجِب القدْح عند الفقهاء، وإنما يَقْدَح بها عوامُّ المحدِّثين»[2]، ثمَّ ذكر ما تقدّم نقلُه عن الخطيب ـ رحمه الله ـ.

وقال ـ جواباً عن إلحاق اسمه في أجزاءٍ من «مسند أحمد» لم يسمعها ـ: «وهذا لا يُوجب القدْح، لأنّه إذا تيقّن سماعه للكتاب، جاز أنْ يكتب سماعه بخطِّه لإجلال الكتب، والعجب من عوامّ المحدثين كيف يجيزون قولَ الرّجل: «أخبرني فلان»، ويمنعون إنْ كتب سماعَه بخطِّ نفسه، أو إلحاقَ سماعه فيها بما يَتَيَقَّنُه، ومن أين له أنّ ما كتب لم يُعارض به أصلاً فيه سماعُه...»[3].

وأجاب عن إلحاق ابن المُذهب أنسابَ الرّواة في الأسانيد قائلاً: «هذه قلّة فقهٍ من الخطيب، فإنّي إذا انتقيت[4] في الرّواية عن ابن عمر أنّه عبدالله جاز أنْ أذكر اسمه، ولا فرقَ بين أنْ أقول: «حدّثنا ابن المُذهب» وبين أن أقول: «أخبرنا الحسن بن عليّ بن المذهب».

وقد كان في الخطيب شيئان: أحدُهما: الجَرْيُ على عادة عوامّ المحدِّثين من قَبْله من قلّة الفقه. والثّاني: التّعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السّلامة»[5].

---

(١) (١/ ٥١٢).

(٢) «المنتظم» (١٥/ ٣٣٧).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموقع السابق).

(٤) كذا، ولعل صوابها: (إذا تَيَقَّنتُ).

(٥) «المنتظم» (١٥/ ٣٣٧).

وهذا الكلام من ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ فيه تحاملٌ زائدٌ على الخطيب ـ رحمه الله ـ وإجحافٌ بحقّه، بل إنّ ما ذكره الخطيب في هذه المقام دليلٌ على فقهه، وتمام معرفته بهذا الشّأن، وبمذاهب الأئمّة النقّاد فيه؛ فقد ذهب بعض الأئمَّة من المحدثين إلى أنّه ليس للرّاوي أن يزيد في نسب من فوق شيخه، مُدرِجاً عليه من غير فَصْلٍ مميِّزٍ[1]، وممّن ذهب هذا المذهب الإمامُ أحمد بن حنبل، وعليّ بن عبدالله بن المديني، رحمهما اللّه[2].

وإن أتى الرّاوي بفصلٍ جاز، ولهم في ذلك طريقان:

الأولى: أن يقول: «هو ابن فلان الفلاني»، أو: «يعني ابن فلان»، ونحو ذلك[3]، وهذا ما رواه حنبل بن إسحاق، قال: «كان أبو عبدالله (أحمد بن حنبل)، إذا جاء اسمُ الرّجل غيرَ منسوب قال: «يعني: ابن فلان»[4].

وهذا الصّنيع في «الصحيحين» وغيرهما كثيرٌ[5].

الثانية: أن يجيء بـ (أنَّ) وهذا صنيع عليّ بن المديني ـ رحمه الله، فقد أسند أبو بكر البرقاني، عن عليّ بن المديني أنّه قال: «إذا حدّث الرّجل فقال: ثنا فلان، ولم يَنْسِبْه، فقل: حدّثنا فلان، أنّ فلان بن فلان حدّثه»[6].

قال البرقاني: «وهكذا رأيتُ أبا بكر أحمد بن علي بن محمَّد الأصبهاني، نزيلَ نيسابور يفعل، وكان أحدَ الحُفَّاظ

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص١٩٥).
(٢) انظر «الكفاية» (ص٢١٥ ـ ٢١٦).
(٣) انظر «علوم الحديث» (ص١٩٥).
(٤) «الكفاية» (ص٢١٥).
(٥) انظر «فتح المغيث» (١٨٨/٣).
(٦) «الكفاية» (ص٢١٥ ـ ٢١٦).

المجوِّدين، ومن أهل الورع، والدِّين...»[1].

ولكن استعمال الطريقة الأولى أنفى للظنّة[2]، وإن كان المعنى في العبارتين واحداً، على ما ذكره أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله[3]ـ.

وقد أجاز أكثر أهل العلم للرَّاوي أن يزيد في نسب شيخِ شيخِه على ما ذكره شيخُه، ولو مع عدم البيان، لكن حكاية الخطيب هنا مع ابن المُذهب، تدلُّ على أنّه يميل في هذه المسألة إلى مذهب الإمام أحمد وغيره، فلا يجوز مع ذلك أن يُرمى بقلّة الفقه، والتَّعَصُّب، وغير ذلك. والله أعلم.

وقول الحافظ الذّهبي: «... فإنّ إلحاق اسمه من باب نقل ما في بيته إلى النّسخة...»الخ قَصْدُه بذلك ما عبّر به ابن الجوزي رحمه الله: «أنّه تيقّن سماعَ تلك الأجزاء فجاز أن يكتب سماعَه بخطِّه»، فيكون معنى عبارة الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: أنّ ابن المذهب قد ثبت سماعُه لتلك الأجزاء، ثمَّ ضاعت عنه أصولُه، أو غاب عنها، ولما احتاج إلى التّحديث ووجد نسخةً تيقّن سماعَه لها ألحق اسمه عليها، وحدّث بها، ولهذا قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لا من قبيل الكذب في ادِّعاء السَّماع...» والله أعلم.

والخلاصة: أنّ الرّاوي إذَا ثبتت عدالتُه وصدقُه، ثمَّ وُجِدَ منه إلحاقُ اسمِه في طِبَاق سماع، فالظّاهر أنّه سمعه في نفس الأمر، ولا يجوز أنْ يقدح بذلك في عدالته، ولا سيّما إنْ عُرف بالرّحلة وكثرة السَّماع. ويدلّ على ذلك ما جاء في ترجمة «عبد الرّحيم بن عبد الكريم بن منصور أبي المُظَفَّر السَّمعاني»، قال فيه ابن النجّار: «وكان فاضلاً جليلاً، نبيلاً، متديِّناً، محباً لرواية العلم، ذا أخلاقٍ حسنةٍ، وسيرةٍ جميلة، وكانت سماعاته التي بخطّ والده، وخُطوط المعروفين من المحدِّثين صحيحة، فأمّا ما كان بخطّه

---

(١) «الكفاية» (ص٢١٦).

(٢) ذلك أنّ قوماً من الرواة، كانوا يقولون فيما أجيز لهم: «أخبرنا فلان أنّ فلاناً حدّثهم» فاستعمال «هو ابن فلان» أبعدُ من احتمال وقوع الإجازة. انظر «االكفاية» (ص٢١٦).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (ص٢١٦).

فلا يُعتمد عليه، فإنّه كان يُلحق اسمَه في طِبَاقٍ لم يكن اسمُه فيها إلحاقاً ظاهراً، ويدَّعي سماع أشياء لم يُوجَد سماعُه منها، وكان مُتسامحاً»[1].

قال ابن حجر: «وهذا الذي قاله ابن النجار فيه لا يَقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه. أمّا كونه كان يُلحِق اسمَه في الطِّباق، فيجوز أنّه كان يوجد اسمُه فيه. أمّا فُقْدان الأصول فلا ذنب للشّيوخ فيه»[2].

ثمَّ نقل وصفَ ابن النّجار له بالرّحلة وكثرة السَّماع[3]، ثمَّ قال: «ومن كان بهذه الكثرة، لا يُنكَر عليه أن يُلْحق اسمَه بعد تحقُّق سماعه. والله أعلم»[4].

والحال الثانية: أنْ يُلحق اسمَه في كُتُبٍ، أو أجزاءٍ، لم يتقدَّم له سماعُها كَذِباً وزُوراً:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن محمَّد بن أحمد الشَّيْرَجاني الكَرمانيّ الصّوفي» (ت٤٩٥هـ) قال ابن السّمعاني: «أحدُ من عُنِيَ بجمع الحديث، ونَقَل بخطِّه ما لايدخلُ تحت الحصْر، إلاّ أنّه ادّعى سَمَاع ما لم يسمعْه، وأَفْسد سماعَ جماعةٍ من الشُّيوخ، فَحَمَلَهُم إلى أن حدَّثوا بما لم يسمعوا، منهم أبو بكر الطُّرَيْثِيثي، ورأيتُ أنّه في عِدَّة أجزاءٍ من تصانيف الخطيب سماعُه، إمَّا مُلْحَقاً، وإمَّا مصَلَّحاً، وكان مع ذلك له ورع، وَزُهْدٌ، وتَنَسُّك، وصحبةٌ للمشايخ»[5].

وقال ابن ناصر الدّين: «كان ظاهره الصّلاح، والخبر منكر[6]، ولو

---

(١) «المستفاد» (ص١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «لسان الميزان» (٦/٤).

(٣) قال ابن نقطة: «وكان واسعَ الرواية، اعتنى به أبوه، وسمّعَه الكثير، وأُوتيت له مسموعاته في جزءٍ كبيرٍ» «التقييد» (١١٩/٢).

(٤) «لسان الميزان» (٧/٤).

(٥) «لسان الميزان» (٢٥٤/٢).

(٦) كذا في المطبوع من اللسان ولعل صوابه: (كان ظاهره الصلاح والخير، فَبَكَّر...) يعني: بالسّماع. ولم ترد اللفظة في «المخطوط» (ج١/الورقة ٢٣٤/ب)، وكذلك المطبوع بتحقيق محمد عبد الرحمٰن المرعشلي (٤٧٠/٢). والله أعلم.

قنع بما رزقه الله من السَّماع كان أصلح، لأنّ الرّجل ينتفع بالقليل مع الصّدق»[١].

وقال أيضاً: «كان يكذب»[٢].

وقال الحافظ الذّهبي: «تعب، وكتب الكثير، وتَغَرَّب»[٣]، ثمَّ قال: «وكان ذا عبادةٍ ونُسُك،... ولاح كذبُه، وتزويرُه»[٤].

القسم الثّاني: من أُلحق له في أصله ما ليس منه:

وقد لا يكون الرّاوي ممّن يفعل ذلك بنفسه، لكن يُوجد من يُزَوِّرُ له في أصوله، فهذا حكمُه أن لا تُقبل روايتُه، إلا ما حدّث به من أصله العتيق الذي كتبه وقتَ سماعه، ففي ترجمة «أبي الفضل عبدالله بن أحمد بن محمَّد الموصلي الشّافعي خطيب الموصل» (ت٥٧٨هـ) قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «... وكان ثقةً في نفسه، وكان أبو بكر الحازميّ إذا روى عنه قال «أخبرنا من أصله العتيق»، يحترز بذلك مما زَوَّر له، وغَيَّره محمَّد بن عبد الخالق اليوسفي، فلمّا بيَّن المحدِّثون للخطيب[٥] ذلك رجع عمّا رواه بنقْل محمَّد، وخَرَّج لنفسه تلك المَشْيَخَة من أصوله»[٦].

وقال في محمَّد بن عبد الخالق اليوسُفِي: «طلب الحديث، وسمع، ولَحِقَه الإدبار، ولاح كذبُه، وهو الذي زَوّر لخطيب الموصل أبي الفضل الطُّوسي سماع أجزاء، فلمَّا ظهر أمرُه لخطيب الموصل أَبْطل كلّ ما نقله له، وانهتك محمَّد، وسقط نقْلُه، وجمع الخطيبُ مَشْيَخَتَه بنفسه»[٧].

---

(١) «لسان الميزان» (٢/ ٢٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٩٠).

(٣) «المصدر نفسه» (١٩/ ١٨٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١٩/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٥) هو: عبدالله بن أحمد نفسُه، فإنّه كان قد تولّى الخِطَابة بالموصل زماناً، فعرف بـ (خطيب الموصل). انظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٨٧).

(٦) «المصدر نفسه» (٢١/ ٨٧ ـ ٨٨).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦١٣).

المطلب الثاني: من تحمّل أصلَه بطريقة الإجازة.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: صحة الرواية بالإجازة المجردة بشروط:

الإجازة: إِذْنٌ في الرّواية لفظاً أو كَتْباً، يُفيد الإخبارَ الإجماليَّ عُرفاً[1].

ففي ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم القرشيّ الفِهْريّ المصريّ» (ت١٩٧هـ) قال عبّاس بن محمَّد الدّوري: سمعت يحيى بن معين يقول: إنّ عبدالله بن وهب قال لسُفيان بن عيينة: يا أبا محمَّد، الذي عرض عليك أمس فلانٌ أَجِزْها لي، قال: «نعم»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «هذا الفعل مذهبُ طائفة[3]، وأنّ الرّواية سائغةٌ به، وبه يقول الزهري[4]، وابن عيينة[5]»[6].

وقد نصّ ـ رحمه الله ـ على ضابط تصحيح الرّواية بالإجازة والاحتجاج بها، فقد نقل في ترجمة «شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم الكوفيّ الحمصيّ» (ت١٦٢هـ) قول أبي زرعة الدمشقي: قال أبو اليمان: «كان شعيب بن أبي حمزة عَسْراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرتْه الوفاة، فقال: «هذه كتبي قد صحَّحْتُها، فمن أراد أنْ يأخذَها فَلْيأخذْها، ومن أراد أن يَعرض فلْيَعْرِض، ومن أراد أنْ يسمعَها من ابني فلْيسمعْها، فإنّه قد سمعها منّي»[7].

---

(١) «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٣) قال الخطيب البغدادي: «والذين قبلوها (أي الإجازة) أكثرُ». «الكفاية» (ص٣١١)، ثمّ ساق أسماء من قبلها واستعملها من الأئمة. انظر (ص٣١٣ ـ ٣١٤، ٣١٧ ـ ٣٢٥).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (ص٣١٨).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٣٢٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣١).

(٧) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٣٤، ٢/ ٧١٦).

وعلّق عليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «فهذا يدلُّك على أنّ عامّة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويُعَبِّر عن ذلك بـ «أخبرنا»، وروايـاتُ أبـي الـيـمـان عـنـه ثـابـتـةٌ فـي «الـصـحـيـحـيـن»، وذلـك بـصـيـغـة «أخبرنا»[1].

ومن روى شيئاً من العلم عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه، وضبطه، فذلك حجّة عند المحقِّقين، مع اشتراط أن يكون الرّاوي بالإجازة ثقةً ثبتاً أيضاً، فمتى فُقِد ضبطُ الكتاب المُجَازِ وإتقانُه، وتحريرُه، أو إتقانُ المُجِيز أو المُجَازِ له، انحطّ المرويُّ عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فُقِدت الصّفات كلُّها لم تصحّ الرّواية عند الجمهور.

وشعيب ـ رحمه الله ـ فقد كانت كُتُبه نهايةً في الحُسْن، والإتقان والإعراب، وعرف هو ما يجيز، ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوجادة كافٍ في الحجة...»[2].

وقال في ترجمة «أبي اليمان الحكم بن نافع البهرانيّ الحِمْصيّ» (ت٢٢٢هـ): «وفي «الصّحيحين» نحوٌ من أربعين حديثاً عند البخاري، عن أبي اليمان قد أخرجها مسْلم عن الدّارمي، عن أبي اليمان، وجميعها يقول فيها: «أخبرنا شعيب» ما قال قط: «حدثنا»، فهذا يُوَضِّح لك أنّها بالإجازة، وهـي مـنـقـولـة جزماً مـن خـطّ شـعـيـب، وكـان مـن أثـبـت أصـحـاب الزّهري...»[3].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[4] ـ في شعيب بن أبي حمزة ـ: «وكان مليحَ الضّبط، أنيقَ الخط، فكتب للخليفة هشامٍ شيئاً كثيراً، بإملاء الزُّهري عليه».

---

(١) ناقش د. صالح الرفاعي، مسألة كيفية تحمل أبي اليمان الحديث من شعيب بن أبي حمزة، ودفع القول بأنه لم يسمع من شعيب إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة. انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٣٠ ـ ١٣٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/١٩٠ ـ ١٩١).

(٣) «المصدر نفسه» (١٠/٣٢٥).

(٤) (١/٢٢١).

وقال ـ في أبي اليمان ـ: «ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة، فاحتجّ به صاحبا «الصّحيحين» لثقته وإتقانه»[1].

وخلاصة ما أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من شروط تصحيح الرّواية بالإجازة ما يلي:

أوّلاً: ضبط الكتاب المجاز، وإتقانه وتحريره، ويعرف ذلك من منزلة كاتبه إتقاناً وخطأً، كما هو الشّأن في شعيب بن أبي حمزة، ـ رحمه الله ـ.

وأيضاً يُعرف بنظر المجيز في الكتاب، وتأكُّده من صحّته وسلامته من التّغيير، والزّيادة والنّقص، ويَشهد لذلك صنيعُ الأئمّة المتقدِّمين، فمن ذلك:

أ ـ ما رواه عبيد الله بن عمر بن حفص، قال: أَشهد على ابن شهاب، أنّه كان يُؤتى بالكتاب من كتبه، فَيَتَصَفَّحه، وينظر فيه، ثمّ يقول: «هذا حديثي أعرفه خذه عنيّ»[2].

وَلَمّا أَسند الخطيب عن ابن عُيينة أنّه قال: «كنت عند ابن شهاب، فجاء ابن جُرَيْج ومعه ثُلُثُ قِرطاسٍ فيه حديثٌ ظهراً وبطناً، فقال: يا أبا بكر، أروي هذا عنك؟ قال: نعم، قال ابن عيينة: «والله ما أدري أيّهما أعجب؛ ابن شهاب، أو ابن جُرَيْج، يقول له: أَروي هذا عنك؟ فيقول: نعَم»[3].

علّق الخطيب على هذه الحكاية قائلاً: «عَجِب سفيان كيف لم يَنظرْ ابن شهابٍ إلى المكتوب في القرطاس، أَهُوَ من حديثه أم لا، وكيف استجاز ابن جُرَيج أنْ يسأله إجازةَ ذلك، ولعلّ ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه، فأغناه ذلك عن النّظر فيه، أو كان

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤١٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٢٣).

(٣) «الكفاية» (ص٣١٩).

يعتقد أنّ ابن جريج لا يستجيزه إلاّ ما كان من حديثه لأمانة ابن جُريج عنده»[1].

ب ـ وروى عباد بن حمزة بن عبدالله بن الزّبير قال: طلبتُ من هشام بن عروة أحاديث أبيه، قال: فأخرج إليّ دفتراً فقال: في هذا أحاديث أبي صحَّحتُه، وعَرفتُ ما فيه، فخُذْه عني، ولا تَقُلْ كما يقول هؤلاء: «حتّى أَعْرِضَه»[2].

ج ـ وقال عُمر بن عبد الواحد: دفع إليّ الأوزاعيُّ كتاباً بعد ما نَظَر فيه فقال: «ازوِه عنِّي»[3].

وقال محمَّد بن شعيب بن شابور: لقيتُ الأوزاعي، ومعي كتابٌ كنت كتبتُه من أحاديثه، فقلت: يا أبا عَمْرو، هذا كتاب كتبتُه من أحاديثك، قال: هاته... وأخذه، وانصرف إلى منزله وانصرفتُ أنا، فلمّا كان بعد أيّام لقيني به... فقال: «هذا كتابُك قد عَرَضْتُه وصحَّحته، قلت: يا أبا عَمْرٍو فأروي عنك؟ قال: نَعَمْ، فقلت: أَذْهَبُ فأقول: «أخبرني الأوزاعيّ؟» قال: «نعم...»[4].

د ـ وقال: أحمد بن عمر بن هارون البخاري: «كنت عند أحمد بن حنبل، فنَاوَلَه رجلٌ مصريٌّ كتاباً، وقال له: يا أبا عبد الله، هذه أحاديثُك أزويها عنك؟ فنظر في الكتاب، وقال: «إن كان عنِّي فازوِه»[5].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «ما أجاز أحمد لأحدٍ شيئاً إلاّ جُزْئَين لعبّاس المديني فجعل ينظر فيهما ثمَّ أجازهما له»[6].

(١) «الكفاية» (ص٣١٩).
(٢) «المصدر نفسه» (ص٣٢١).
(٣) «المصدر نفسه» (ص٣٢٢).
(٤) «المصدر نفسه» (ص٣٢٢).
(٥) «المصدر نفسه» (ص٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(٦) «المصدر نفسه» (ص٣٢٥).

هـ ـ وقال الخطيب البغدادي: «فمذهب أحمد بن صالح أنّ المحدِّث إذا قال للطالب: «أجزتُ لك أن تروي عنّي ما شئتَ من حديثي» لا يصحُّ ذلك دون أن يدفع إليه أصولَه أو فروعاً كُتبتْ منها ونَظَر فيها وصحَّحَها»، وذكر روايةً عن أحمد بن صالحٍ في ذلك[1].

ثانياً: إتقان المجيز وثقته، وتثبته.

ثالثاً: ثقة المجاز له، وتثبته.

ويدلّ على هذين الشّرطين، ما نقله الوليد بن بكر أبو العبّاس المالكي، عن الإمام مالكٍ ـ رحمه الله ـ حيث قال: ولمالكٍ شرطٌ في الإجازة، وهو أنْ يكون المجيز عالماً بما يجيز، ثقةً في دينه، وروايته، معروفاً بالعلم، والمجاز به مُعارَضاً بالأصل حتّى كأنّه هو، والمجاز له من أهل العلم أو مُتَّسِماً بسمته، حتَّى لا يوضعَ العلمُ إلاَّ عند أهله، وكان يَكره الإجازةَ لمن ليس من أهل العلم...»[2].

وردّ الخطيب البغدادي على من اعْتَلَّ عدمَ قَبُولِ أحاديث الإجازة بأنّها تجري مَجرَى المراسيل، والرّواية عن المجاهيل بأنّ ذلك «غير صحيح لأنّه يَعرف المجيز بعينه، وأمانته، وعدالته فكيف يكون بمنزلة من لا يعرفه، وهذا واضحٌ لا شبهة فيه»[3].

وقال ابن الصّلاح: «إنما تُستَحْسَن الإجازةُ إذا كان المجيز عالماً بما يجيز، والمجاز له من أهل العلم، لأنّها توسُّع وترخيصٌ يتَأَهَّل له أهلُ العلم لمسيس حاجتهم إليها، وبَالَغَ بعضُهم في ذلك فجعله شرطاً فيها»[4].

وكلُّ ذلك لدفع احتمال وقوع الخلل في الكتاب من جهة التَّصحيف،

---

(١) «الكفاية» (ص٣٣٢).

(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٠)، انظر «الكفاية» (ص٣١٧).

(٣) «الكفاية» (ص٣١٧).

(٤) «علوم الحديث» (ص١٦٠).

والتّحريف لا سيّما في ذلك العصر حيث لم يكن بعدُ شَكْلُ الكُتُب ونَقْطُها أمراً مألوفاً لدى النّاس. وثمّة نصوصٌ عدّة من كلام الحافظ الذّهبيّ دالّةٌ على هذا المعنى:

١ ـ قال في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن عبدالله بن عَمرو بن العاص» (ت١١٨هـ): «وأمّا تعليل بعضهم بأنّها[1] وجادةٌ بلا سماع، فمن جهة أنّ الصُحف يدخل في روايتها التّصحيف، لا سيّما في ذلك العصر، إذْ لا شَكْلَ بعدُ في الصُّحُف، ولا نَقْطَ، بخلاف الأخذ من أفواه الرّجال»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج القرشيّ المكيّ» (ت١٥٠هـ): «وكان ابن جُرَيج يروي الرّواية بالإجازة، وبالمناولة، ويتوسَّع في ذلك، ومن ثَمَّ دخل عليه الدَّاخل في رواياته عن الزُّهري، لأنّه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التَّصحيف، ولا سيّما في ذلك العَصْر لم يكن حَدَث في الخطّ بعد شكل، ولا نَقْطٌ»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «عبد الرحمٰن بن عَمرو الأوزاعي» (ت١٥٧هـ): «ولا ريب أنّ الأخذ من الصُّحف، وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيَّما في ذلك العصْر، حيثُ لم يكن بعدُ نقط، ولا شكلٌ فتتَصَحّفُ الكلمة بما يَحِيلُ المعنى، ولا يَقَع مثلُ ذلك في الأخذ من أفواه الرّجال، وكذلك التّحديث من الحفظ يَقَع فيه الوَهْم، بخلاف الرّواية من كتاب محرَّر»[4].

فمتى ثبتت ثقة المجيز والمجاز له، وكان الكتاب المجاز محرَّراً مضبوطاً، فقد انزاحت العلّة، وصحَّت الرّواية حينئذٍ بالإجازة، إذْ المقصود من الرّواية العلمُ الحاصلُ بأنّ الخبر حدّث به المحدِّث بهذه الصِّفة، فإذا ثبت ذلك فلا ضير بعدُ أن يكون أداؤه بأيِّ صِفَةٍ من صفات الأداء كان،

(١) يعني: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٤).
(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٣١).
(٤) «المصدر نفسه» (٧/ ١١٤).

وهذا ما صرّح به الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «والمقصود من الرّواية إنّما هو العلم الحاصل بأنّ هذا الخبر حَدَّث به فلانٌ على أيِّ صفة كان من صفات الأداء»[١]. والله أعلم.

المسألة الثانية: من تُرُدِّدَ في صحّة إجازته يُستدرَك ذلك بالقرائن:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة «عبد الخالق بن الأنجب بن معمر بن حسن العراقي النِّشْتِبْري ثمّ الماردينيّ» (ت٦٤٩هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في بداية ترجمته: «الشّيخ الإمام، الفقيه الجليل، المحدّث المعمَّر...»[٢].

ثمّ قال: «ورأيتُ إجازةً صحيحةً في قَطْعٍ لطيف فيها اسْمُ عبد الخالق هذا من وجيه الشَّحامي[٣]، وعبدالله بن الفُراوي[٤]، و عبد الخالق بن زاهر[٥]، وأبي الأسعد القشيري[٦]، والحسين بن علي الشَّحامي[٧]، وشهردار بن شيرويه[٨]، وعبد الخالق اليوسفي[٩]، ونصر بن نصر

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٢٥).

(٢) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٣٩).

(٣) هو: وجيه بن طاهر بن محمّد بن محمّد الشَّحامي النيسابوري المتوفي سنة ٥٤١هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٤) هو: عبدالله بن محمّد بن الفضل بن أحمد الفُراوي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٩هـ، انظر ترجمنه في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٥) هو: عبد الخالق بن زاهر بن محمّد الشَّحامي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٩هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٦) هو: هبة الرحمٰن بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن، المتوفى سنة ٥٤٦هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ١٨٠ ـ ١٨٢).

(٧) هو: الحسين بن علي بن الحسين بن محمّد الشَّحامي النيسابوري، المتوفى سنة ٥٤٥هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٢٣).

(٨) هو: شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فنّا خسره الديلمي الهمذاني، المتوفى سنة ٥٥٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٩) هو: عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن محمّد بن يوسف البغدادي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

العُكبري[1]، وهبة الله ابن أخت الطّويل[2]، وموهوب بن الجواليقي[3]، وعبد الملك الكَروخي[4]، وطبقتهم، فاستبعدت ذلك، ولم أحتفل بأمرها إذْ ذاك، وتوقّفنا في شأنها»[5].

ثمَّ نقل قول الحافظ عزّ الدّين الشّريف: «كان يَذكر أنّه ولد في سنة سبعٍ وثلاثين وخمسٍ مئة، وأنّه أجاز له جماعةٌ منهم أبو الفتح الكرَوخي»[6].

ثمَّ علّق عليه قائلاً: «التردّد موجودٌ في هذه الإجازة؛ هل هي له أو لأخ له باسمه مات قديماً، فإنّي رأيتُ شيوخنا كالدّمياطي[7]، وابن الظّاهري[8]، فقد ارتحلوا إليه، وسمعوا منه من روايته عن ابن شاتيل[9]، وسمعوا بهذه الإجازة، ورأيت «جامع أبي عيسى» قد قرأه شيخنا ابن

---

(١) هو: نصر بن نصر بن علي بن يونس العُكبري الشافعي، المتوفى سنة ٥٥٢هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) هو: هبة الله بن الفرج ابن أخت الطّويل الهمذاني المتوفى سنة ٥٤٢هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/١٦٣ ـ ١٦٤).

(٣) هو: موهوب بن أحمد بن محمَّد بن الخضر الجواليقي النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٥٤٠هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٨٩ ـ ٩١).

(٤) هو: عبد الملك بن عبدالله بن أبي سهل بن القاسم الكروخي الهروي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، انظر ترجمته في «المصدر نفسه» (٢٠/٢٧٣ ـ ٢٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٢٤٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٢٤٠).

(٧) هو: عبد المؤمن بن خلف التوني أبو محمَّد الدمياطي، قال فيه تلميذه الحافظ الذّهبي: «أحد الأئمة الأعلام، وبقية نقاد الحديث»، توفي سنة ٧٠٥هـ، انظر «معجم الشيوخ» (١/٤٢٤).

(٨) هو: أحمد بن محمَّد بن عبدالله الظاهري الحلبي، قال فيه تلميذه الذّهبي: «...وانتقى على عدد من الشيوخ، ونسخ شيئاً كثيراً، وعني بفنّ الرّواية أتمّ عناية مع التّزهد والوقار، والجلال والمعرفة» انظر «معجم الشيوخ» (١/٩٣).

(٩) هو: الشيخ الجليل، المسند المعمر أبو الفتح عبيد الله بن عبدالله بن محمَّد بن نجا بن شاتيل، البغدادي الدباس، المتوفى سنة ٥٨١هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢١/١١٧ ـ ١١٨).

الظّاهري عليه، ولولا صحّة الإجازة عنده لما أتعب نفسه، وقد قال الدّمياطي: إنّه جاوز المئة، وقال: كان فقيهاً عالماً. . . وقد قال ابن النجار: «بلغني أنّه ادّعى الإجازة من موهوب بن الجواليقي، والكروخي، وجماعة وروى عنهم، وما أظنُّ سنَّه تحتمل ذلك»[1].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قرأ عليه السَرَّاج عمر بن شحانة «الأربعين» لعبدالخالق الشَّحامي، في سنة إحدى وأربعين وست مئة بآمد بإجازته منه، فالله أعلم.

ولا ريب أنّه رجلٌ فقيه النَّفس، يدري من نفسه أنّه كان أدرك ذلك الزّمان أو لا، وقد ادّعى أنّه وُلِد سنة سبعٍ وثلاثين، فعلى هذا يكون قد عاش مئةً واثني عشر عاماً»[2].

وقال في موضع آخر: «وقد كان النّشْتِبْري بعث الإجازة إلى ابن الوليد في سنة ستٍّ وثلاثين وستٍّ مئة، فتكلَّم له على أكثرهم، وما رأيناه أنكر ذلك، وكان عالماً صاحبَ حديث، والنّشْتِبْري من كبار العلماء، معروفاً بالسِّتر والصّيانة، وما كان ليستحلَّ مع ذكائه، وفهمه وطلبه للحديث، ورحلته فيه أن تكون الإجازة لأخٍ له باسمه قد مات صغيراً، وسُمِّيَ الضّياء باسمه فيَدَّعيها، ويُؤَكِّد ذلك بقوله: «إنّني وُلِدْتُ سنة سبعٍ وثلاثين»، ويحدِّث بها من سنة أربعٍ وعشرين وستِّ مئة، وإلى أنْ ماتَ. وهذا علوٌّ مُفْرِطٌ يقتصر منه العجبُ، ويَهَابه صاحبُ الحديث في البديهة، ثمَّ يترجَّح عنده بالقرائن صحَّة ذلك، والله أعلم»[3].

ويمكن تلخيص كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذه النّصوص فيما يلي:

أوّلاً: أسباب التردُّد في إجازة عبد الخالق النّشْتِبْري:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٢) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤١).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

١ ـ أنّ أقدم من ادّعى الإجازة منه هو موهوب بن أحمد بن الجواليقي المتوفّى سنة ٥٤٠هـ، وعلى ما ذكره النُشْتِبْري من أنّ ولادته كانت سنة ٥٣٧هـ، يكون قد أدركه وعمره ثلاثُ سنين فقط. ثمَّ وجيه بن طاهر بن محمَّد الشَّحامي المتوفّى سنة ٥٤١هـ، ويكون قد أدركه النُشْتِبْري وعمره أربعُ سنين فقط، ولاشكّ أنّ هذه سنٌّ لا تحتمل السَّماع منه، أو استجازته.

٢ ـ أنّه انفرد في عصره بالرّواية عن هذه الطبقة.

٣ ـ احتمال أن تكون الإجازة لأخٍ له باسمه تُوُفّي صغيراً.

٤ ـ ما في الإجازة من عُلُوٍّ مُفْرطٍ يقتصر منه العَجب، ويهابه صاحب الحديث في البديهة.

ثانياً: القرائن الدالّة على صحّة إجازاته:

١ ـ أنّه ثقةٌ معروفٌ بالسّتر والصّيانة، وكان فقيهاً عالماً، وما كان ليستحلَّ لنفسه ادّعاءَ إجازةٍ لأخٍ له باسمه مات صغيراً، ويحدِّث بها مُدَّة حياته.

٢ ـ أنّه رجلٌ فقيه النَّفس، ذكي، يدري من نفسه أنّه أدرك من ادّعى الإجازة منهم أوْ لا، ولا سيّما وقد أخبر بسنة ولادته أنّها كانت سنة ٥٣٧هـ، فيجب تصديقُه في ذلك.

٣ ـ رحلة العلماء الكبار إليه لاستجازته، والقراءةِ عليه من تلك الإجازات دون نكير، ومنهم عبدُ المؤمن بن خَلَف الدِّمياطي، وقد كان إماماً عالماً أحدَ نُقَّاد الحديث في عصره، قال فيه تلميذه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «العلاَّمة الحافظ الحجّة، . . . أحدُ الأئمَّة الأعلام، وبقيَّة نقّاد الحديث»، وقال: «وله تصانيف مُتْقَنَة في الحديث، والعوالي، واللغة، والفقه، وغير ذلك. . .»[1].

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٢٤).

ومنهم أيضاً أحمد بن محمَّد بن عبدالله الظّاهري، وقد قال فيه الحافظ الذّهبي: «خرّج بنفسه «الأربعين البَلَديّة»، و «الموافقات»، وانتقى على عدد من الشُّيوخ، ونَسَخَ شيئاً كثيراً، وعُني بفنّ الرّواية، مع التّزهُّد والوقار، والجلالة والمعرفة. . .»[1]. ولولا صحّة هذه الإجازة عندهم لما أتعبوا أنفسهم بالرّحلة إليه.

وهنا أمر آخر لم يذكره الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله، وهو احتمال أن تكون روايته بالإجازة عن مثل موهوب الجواليقي، ووجيه الشّحامي، وسنّه لا تحتمل ذلك، أن تكون باستدعاء والده له وهو صغيرٌ على سُنَّة المحدِّثين. والله أعلم.

وهذا التّحرير من الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في أمر إجازات عبد الخالق النّشْتَبْري، واستدراكه صحّتها بالقرائن التي أشار إليها، يقضي على توقّفه الوارد في شأنها من بداية ترجمته حيث قال: «فاستبعدت ذلك، ولم أحتفل بأمرها إذْ ذاك، وتوقَّفْنا في شأنها»[2].

فقوله: «إذْ ذاك. . .» إحالةٌ على رأيٍ له قد سبق قبل أن تَتَبَيَّنَ له قرائنُ صحّة هذه الإجازة.

وقد ورد عنه هذا التوقُّف في كتابه «أهل المئة فصاعداً»[3] إذْ قال: «ما زال المحدِّثون يتردَّدون، ويتوقَّفون في سنّ هذا الرَّجل، ويظنُّون أنّ الإجازة لأخٍ له باسمه، فأنا رأيتُها عتيقةً سالمةً من كَشْط، فيها خطُّ وجيه الشَّحامي والكبار، فالله أعلم بحقيقة حاله».

المبحث الثاني
ما يتعلق بضبط الصدر وحده

وضبطُ الصَّدر هو: أن يُثبتَ الرَّاوي ما سمعه، بحيث يَبْعُدُ زوالُه عن

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/٩٣).
(٢) انظر ما تقدم (ص٤٨٤).
(٣) (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

القوّة الحافظة، ويتمكّنُ من استحضاره متى شاء.

وهو شرْطٌ فيمن يحدِّثُ من حفْظه[1].

الوجه الأول: سوء الحفظ:

وهو أنْ لا يترجَّحَ جانبُ إصابة الرّاوي على جانب خطئه[2].

وهو على قسمين:

١ ـ ما كان لازماً للرّاوي في جميع حالاته.

٢ ـ ما كان طارئاً على الرّاوي إمّا لِكِبَره أو لذَهَابِ بصَرِه، أو احْتراقِ كتبه أو عدمِها، بأنْ كان يعتَمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلِط.

والحُكْم فيه أنّ ما حدَّث به قبل الاختلاط إذا تميَّزَ قُبِل، وإذا لم يتميَّزْ تُوُقِّفَ فيه، وكذا من اشتبه الأمرُ فيه، وإنما يُعرَف ذلك باعتبار الآخذين عنه[3].

وهذه القاعدة عامَّةٌ في جميع من رُمي بالاختلاط، ولكنْ هناك ضوابطُ ينبغي مراعاتُها، نبَّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إليها في بعض التراجم وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مراعاة الفرق بين الاختلاط والتغيُّر:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمْرو بن عبدالله بن عُبيد الله أبي إسحاق

---

(١) انظر «نزهة النظر» (ص٨٢)، و «فتح المغيث» (٢/ ٢).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص١٣٨).

(٣) «المصدر نفسه» (ص١٣٩)، وانظر تقرير هذه القاعدة في «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٥).

السَّبيعي الكوفيّ» (ت١٢٩هـ): قال أبو زرعة الدّمشقي ـ رحمه الله ـ: «حدّثني عبدالله بن جعفر، عن عُبيدالله بن عُمر قال: جئت محمَّد بن سُوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذِنْ لنا الشّيخ. فقال لنا: «صلّى بنا الشَّيخ البارحةَ فاخْتَلَط»، قال: فدخلنا عليه وسلَّمْنا وخَرَجنا»[1].

وقال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: سُئِل أبو زرعة عن زُهير بن معاوية؟ فقال: «ثقة، إلاّ أنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ردّاً على القول باختلاطه ـ: «وهو ثقةٌ حجَّةٌ، بلا نزاع، وقد كَبُرَ وتغيَّر حفْظُه تَغَيُّرَ السِّن، ولم يختلط»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «من أئمّة التّابعين بالكوفة وأثْباتهم، إلاّ أنّه شاخ ونسيَ ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تَغَيَّر قليلاً».

وقال في ترجمة «عبد الملك بن عُمير اللَّخميّ» (ت١٣٦هـ): «الرّجل من نُظَرَاء السَّبيعيّ أبي إسحاق وسعيدِ المقبري، لَمّا وقعوا في هَرَمِ الشَّيخوخة نَقَص حفْظُهم، وساءتْ أذهانُهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلِّها»[5].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[6] في ترجمة «زُهير بن مُعاوية القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ): «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنّما يعني[7] بذلك التَّغَيُّرَ ونَقْصَ الحفْظ».

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٦٩).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٤).
(٤) (٣/ ٢٧٠).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦١).
(٦) (١/ ٢٣٣).
(٧) أي أبو زرعة الرازي ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ وفي ترجمة «هشام بن عروة بن الزّبير بن العوّام الأسَديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرّجل حجَّة مطلقاً، ولا عبرةَ بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطّان[١]، من أنّه هو وسُهيلَ بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا؛ فإنّ الحافظَ قد يَتَغيَّر حفظُه إذا كَبُر، وتَنقص حِدَّةُ ذهنه، فليس هو في شَيْخوخته كهُو في شبيبته، وما ثَمَّ أحدٌ بمعصوم من السَّهو والنِّسيان، وما هذا التّغيُّرُ بضارٍّ أصلاً، وإنّما الذي يضرُّ الاختلاط، وهشامٌ فلمْ يختلط قط. هذا أمرٌ مقطوعٌ به، وحديثه محتجٌّ به في «الموطّأ» و«الصّحاح» و «السُّنن»، فقول ابن القطّان: «إنَّه اختلط» قولٌ مردودٌ مرذول، فَأَرِني إماماً من الكبار سَلِمَ من الخطأ والوهم، فهذا شعبةُ وهو في الذِّرْوة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك، ـ رحمة الله عليهم ـ»[٢].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «أحدُ الأئمّة الأعلام، حجّة إمام، لكنْ في الكِبَرِ تناقصَ حفظُه، ولم يختلطْ أبداً، ولا عبرةَ بما قاله أبو الحسن بن القطّان من أنّه وسهيلَ بْنَ أبي صالح اختلطا وتغيّرا. نَعَمْ الرّجل تغيَّر قليلاً، ولم يبقَ حفْظُه كهو في حال الشَّبيبةَ، فنسي بعضَ محفُوظِه، أو وهم، فكان ماذا؟ أَهُو معصومٌ من النِّسيان؟!.

ولما قدم العراق في آخر عمره حدَّث بجملةٍ كثيرةٍ من العلم، في غُضون ذلك يَسِيرُ أحاديثَ لم يُجَوِّدْها، ومثْلُ هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثّقات، فدَعْ عنك الخَبْط، وذَرْ خَلْطَ الأئمّةِ الأثباتِ بالضُّعفاء والمُخَلِّطِين، فهشامٌ شيخُ الإسلام، ولكنْ أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطّان...»[٤].

---

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٠٤) وعبارته: «... وكذلك أحاديث كثير من المختلطين، وقد تقدم التنبيه على طائفة منهم، وأن سهيل بن أبي صالح، وهشام بن عروة لمنهم؛ لأنهما تغيرا، وهو لا يتجنب شيئاً مما يجد لهما، ولا ينبه على كونه من روايتهما إذا كان من عند البخاري ومسلم، أو ممن صحح له الترمذي، وهو مختلف فيه...».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٣) (٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

(٤) من ذلك أيضاً قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٣٦) ترجمة «عبد الملك بن عمير=

ويمكن توضيحُ كلام الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بما يلي:

أولاً: أشارَ في كلامه في التَّرجمتين السَّابقتَيْن، إلى أنَّ هناك فرقاً بين الاختلاط والتغيُّر، وأنَّ الاختلاطَ أشدُّ من التغيُّر.

ويؤيِّد هذا الفرقَ ما جاء في ترجمة «سعيد بن إياس أبي مسعود الجُرَيريّ» سأل أحمدُ بنُ حنبل، إسماعيلَ بْنَ عُلَيّة، عن الجُرَيْري كان اختلط؟ فقال: «لا، كَبِرَ الشَّيخُ فَرَقَّ»[1].

وقال أبو عبدالله الحاكم ـ في شيخه أبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ) ـ: «تغيَّرَ حفظ أبي أحمد لما كُف، ولم يختلطْ قطّ»[2].

وهذا بَيِّنٌ في التَّفريق بين الاختلاط الذي يُتَوقَّف من أجله في رواية الرَّاوي حتى يتميَّز ما حدَّث به قبل الاختلاط، وما حدّث به بعده، وبَين ما يصيب الرَّاوي عادةً من رقَّةِ الحفظ وخفَّته، لأجل كِبَرِ السِّن والشَّيْخوخة، ولا يؤثِّر ذلك على مرويّات الرَّاوي لنُدْرَة ما يحصل له في ذلك من أوهام وأغلاط، فَنَفَى ابنُ عُلَيّة ـ رحمة الله عليه ـ الاختلاط عن الجُرَيْري، وأثبتَ له رِقَّةً في الحفظ، لِكِبَرِ سنِّه وشَيْخوخته، وكذلك فعل أبو عبدالله في بيان حال شيخه، حيث أثبت في حقه التَغيُّر، ونفى عنه الاختلاط، فدلّ ذلك على أنهما أمران متباينان.

وهذا دليلٌ على أصالة هذا الضَّابط عند المحدِّثين القُدماء، ومراعاته في الحكم على رجلٍ بالاختلاط أو نفيه.

ثانياً: أشار إلى أنَّ التَّغيُّرَ هو نقصٌ في الحفظ قليلاً، ونسيانُ الرَّاوي بعضَ ما حفظه، أو حصولُ خطئه فيه للشّيخوخة والكِبَر، وهو أمرٌ لم

= اللخمي الكوفي» (ت١٣٦هـ): وقال يحيى بن معين: «هو مختلط»، فتعقبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «ما اختلط الرجل، ولكنه تغير تغير الكبر».

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٧٣/١٦).

يَسْلَم منه أحدٌ من الحفّاظ الكِبار كأمثال شُعبة، ومالك، وأبي زرعة، ونحوهم.

ثالثاً: أنّ التّغيُّر ليس بضارٌ أصلاً، و إنّما الذي يضرُّ هو الاختلاط، يوضِّحُ ذلك قولُ يعقوب بن شيبة: «هشام بن عُروة، ثَبْت، ثقة، لم يُنْكَر عليه شيء، إلاّ بعد ما صار إلى العراق، فإنَّه انبسط في الرِّواية [عن أبيه] فأَنْكَرَ ذلك عليه أهلُ بلده... والذي يرى أنّ هشاماً يَتَسَهَّلُ لأهل العراق، أنّه كان لا يُحَدِّث عن أبيه إلاّ بما سمعه منه، فكان تَسَهُّلَه أنْ أرسلَ عن أبيه ممّا كان يَسمعه من غير أبيه عن أبيه»[1].

وبيان ذلك: أنّ هشاماً ـ رحمه الله ـ لما كان بالمدينة لم يكن يرضى لنفسه أنْ يحدِّثَ عن أبيه عُروةَ بواسطةِ غيرِه، بل لا يَقْنَعُ إلاّ بما سمعَ من أبيه مشافهة، ولما جاء العراق تساهل في تطبيق هذا المنهج، فصار يحدِّث بأحاديثَ عن أبيه عروة، وهو قد كان سمعها بواسطة غيره، وذلك على سبيل النِّسيان والوهم، لا على سبيل التّدليس المتعَمَّد.

وفي رواية أخرى عن يعقوب بن شيبة[2] قال: «هشام مع تَثبُّته ربما جاء عنه بعضُ الاختلاف، وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصّة، ولا يكادُ يكون الاختلاف عنه فيما يَفْحُش، يُسْنِد الحديثَ أحياناً، ويرسله أحياناً، لا أنّه يَقْلِبُ إسنادَه، كأنّه على ما يَذكر من حفظه يقول: «عن أبيه عن النبي ﷺ»، ويقول: «عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ»؛ إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله».

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ معلِّلاً لما سبق ـ: «وهذا فيما نرى أنّ كُتُبَه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم»[3].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٠)، انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٣٨)، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) نقلها عنه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٩).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٩).

وهذا بَيِّنٌ في أنَّ ما يحصل لهشام ـ رحمه الله ـ إنمّا هو وهْمٌ يسيرٌ في الأسانيد، لا من جهة قَلْبِ رُواته، وتبديل راوٍ ثقةٍ بضعيف، أو العكس، أو تركيبِ إسنادِ متنٍ لمتنٍ آخر، أو غيرِ ذلك مما يؤثِّر في مروياته، بل هو من جهة تردُّدِه بين الوصل والإرسال، فحيث نسي الإسنادَ أرسله، وحيث تَذَكَّره أسنده، وهذا أمرٌ لا يضرُّ في ثقة الرَّاوي وضبطه. والله أعلم.

وأمّا التغيُّر الذي يصل إلى حدّ الاختلاط، فقد أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ:

أ ـ في ترجمة «عفَّان بن مسلم الصّفار» (ت٢٢٠هـ) حيث قال: «... وإنمّا المحذور أنْ يقع الاختلاط بالثّقة، فيُحدِّث في حال اختلاطه، بما يضطرب في إسناده، أو متنه، فيُخالَف فيه»[(١)].

ب ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفضل عارم أبي النعمان السدوسي البصري» (ت٢٢٤هـ) قال: «لم يأخذ عنه أبو داود لتغيُّره[(٢)]، والذي ينبغي أنّ من خلَّط في كلامه كتخليط السَّكران أنْ لا يُحْمَلَ عنه البتة، وأنَّ من تغيَّر لكثرة النِّسيان أن لا يُؤْخَذَ عنه»[(٣)].

وهذا هو الاختلاط الذي يُتوقَّف في رواية من وُصف به، وهو الذي تجري عليه القاعدة العامَّة في التّمييز بين من سمع منه قبل الاختلاط، ومن سمع بعده على ما تقدّم ذكرُه.

رابعاً: قد يُطلِق بعضُ الأئمَّة «الاختلاط» ويريد به «التغيُّر اليسير» كما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٤).

(٢) في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٢١)، قال: حدثني الحسين بن عبدالله الذّارع، قال: حدثنا أبو داود، قال: «بلغنا أن عارماً أُنكر سنة ثلاث عشرة، ثمَّ راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومئتين».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٩).

هو الشّأن في قول أبي زرعة الرّازي في زهير بن معاوية: «ثقة، إلا أنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»[1].

ففسَّر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مراده بالاختلاط هنا بقوله: «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك: التغيُّر ونقص الحفظ»[2].

كما قد يأتي إطلاقُ «التغيُّر» على «الاختلاط» أو « سوء الحفظ»، فقال في ترجمة «سعيد بن أبي عروبة العدوي البصري» (ت١٥٦هـ): «وكان من بحور العلم إلا أنه تغير حفظه لما شاخ»[3].

يُوضِّح مرادَه بقوله «تَغَيَّر حفظه» ما جاء في ترجمة «يزيد بن هٰرون الواسطي» (٢٠٦هـ) حيث نقل قول الإمام أحمد: «سماع يزيد من ابن عروبة ضعيف؛ أخطأ في أحاديث».

ثم علّق عليه الحافظ الذهبي قائلاً: «إنما الضّعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنه سمع منه بعد التغير»[4].

وهذا واضح أنه يقصد بـ«التغير» هنا الاختلاط الذي يحصل بسببه الخطأ في مريات الرّاوي.

وفي ترجمة «عُبيدة بن مُعَتِّب الضبِّي الكوفيّ» قال أبو داود الطيالسي: حدّثنا شعبة، قال: «أخبرني عُبيدة قبل أن يتغير»[5].

فقال سبط ابن العجمي: «والظّاهر أنّه أراد بتغيره الاختلاط، وقد يُريد أنّه ساء حفظه. والله أعلم»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٩).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٣).

(٤) «المصدر نفسه» (٩/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٢٩).

(٦) «الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط» (ص٣٦٧)، وانظر تضعيف الأئمة لعُبيدة هذا في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

وتمايز للنّاقد معاني هذه الإطلاقات باستيفاء كلام الأئمّة النُّقَّاد في الرَّاوي، وبالقرائن المستوحاة من استقراء أحاديثه، وموازنتها بغيرها من أحاديث الثقات الأثبات. والله أعلم.

المطلب الثاني: قد يروى عن إمام رميُه الرَّاوي بالاختلاط ولا يصحُّ ذلك عنه:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «سفيان بن عُيينة بن ميمون الهلاليّ الكوفيّ ثمَّ المكيّ» (ت١٩٨هـ) قال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «اشهدوا أنّ سفيان بن عيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين، فمن سمع منه في هذه السّنة وبعدها فسماعُه لا شيء»[(١)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مُعَلِّقاً ـ: «فأمّا ما بلغنا عن يحيى بن سعيد القطّان، أنّه قال: «اشهدوا أنّ ابن عيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين ومئة...» فهذا منكرٌ من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم؛ فإنّ يحيى القطّان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوَفْد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أنْ يقول هذا القول وقد بلغت التّراقي؟!.

وسفيانُ حجَّةٌ مطلقاً، وحديثُه في جميع دواوين الإسلام...»[(٢)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٣)]: «أنا أَستبعد صحَّة هذا القول؛ فإنّ القطّان مات في صفر سنة ثمان وتسعين، بُعَيْد قُدوم الحاجّ بقليل، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لَحِقَ من يقول هذا القول؟!.

فسفيانُ حجَّةٌ مطلقاً بالإجماع من أرباب الصّحاح».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٤)]: «سمع منه فيها محمَّد بن عاصم

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١/ ١٩٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٩٩).

(٤) (٢/ ١٧١).

صاحب ذاك الجزء العالي[1]، ويغلب على ظنّي أنَّ سائرَ شيوخ الأئمَّة السّتة سمعوا منه قبل سنة سبع، فأمّا سنة ثمانٍ وتسعين ففيها مات، ولم يَلْقَه أحدٌ فيها، لأنَّه توفِّي قبل قدوم الحاجّ بأربعة أشهرٍ.

وأنا أَستبعد هذا الكلام من القطَّان، وأَعُدُّه غلطاً من ابن عمّار، فإنّ القطّان مات في صفر من سنة ثمانٍ وتسعين، وقت قُدوم الحاج، ووقت تحدُّثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكَّن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثمَّ يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، فلعلّه بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أنّ يحيى متعنِّتٌ جدّاً في الرِّجال، وسفيانُ فثقةٌ مطلقاً. والله أعلم».

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد في استبعاده صحّةَ هذا الحكاية عن يحيى القطّان على قرينةٍ زمنيَّة، وهي أنّ موت يحيى القطّان كان في صفر سنة ١٩٨هـ في أثناء قُدوم الحُجّاج، أو بُعيد قُدومهم، فكيف يُمْكِنُه أن يسمع من أحد القادمين خبَرَ اختلاط سفيانَ بنِ عيينة حتى يحدّث به محمَّدَ بْنَ عمّار وهو في حالة احتضار، ولذلك خَطَّأَ ابْنَ عمَّارٍ في سماعه لتلك الحكاية.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لا يرى ضرورة تخطئة ابن عمَّار فيما نقله عن يحيى القطّان مع ثقته وتثبُّتِه، ومع احتمال أن يكون الخبرُ بلغه في وسط السَّنة، فعلَّق على هذا الاحتمال قائلاً: «وهذا الذي لا يتَّجه غيرُه؛ لأنَّ ابن عمَّار من الأثبات المتقنين، وما المانع أنْ يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة، ممّن حجَّ في تلك السَّنة، واعتمد قولَهم، وكانوا كثيراً، فشهد على استفاضتهم؟».

ثمَّ ذكر ما يمكن أنْ يكون سبباً لرمي يحيى بن سعيد، ابنَ عيينة بالاختلاط فقال: «وقد وجدت عن يحيى بن سعيدٍ شيئاً، يصلُح أنْ يكون

---

(١) انظر «جزء محمَّد بن عاصم الثقفي الأصبهاني» (ص١٤٢/رقم ٥٥)، وعبارته: «وسمعت سفيان بن عيينة سنة سبع وتسعين ومئة، وأنا محرم لبعض النساء، ومن حج بعدي لم يره، مات سنة ثمان وتسعين ومئة».

سبباً لما نقله عنه ابن عمّار في حقّ ابن عُيينة، وذلك ما أورده أبو سَعْد بن السّمعاني في ترجمة «إسماعيل بن صالح المؤذن» من «ذيل تاريخ بغداد»، بسندٍ قوي، إلى عبد الرّحمن بن بِشْر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيدٍ يقول: قلت لابن عُيينة: «كنتَ تكتب الحديثَ وتحدِّث اليوم، وتَزيد في إسناده أو تنقص منه؟» فقال: «عليك بالسّماع الأوّل، فإنّي [سئمت[1]]».

وقد ذكر أبو معين الرّازي في زيادة «كتاب الإيمان» لأحمد، أنَّ هارون بن معروف قال له: إنَّ ابن عيينة تغيَّر بأخرة. وإنّ سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامّة حديثه عن أيوب»[2].

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ: «كان ابن عيينة بمكّة، والقطّان بالبصرة، ولم يحجّ القطّان سنة سبع، فلعلَّه حجَّ سنة ست، فرأى ابن عيينة قد ضَعُفَ حفظُه قليلاً، فربّما أخطأ في بعض مَظَانِّ الخطأ من الأسانيد، وحينئذٍ سأله فأجابه كما أخبر بذلك عبدالرّحمن بن بشر، ثمّ كأنّه بلغ القطّان في أثناء سنة سبعٍ أوْ أوائل سنة ثمانٍ، أنّ ابن عُيينة أخطأ في حديثين، فعدّ ذلك تغيُّراً، وأطلق كلمة «اختلط» على عادته في التّشديد، وقد كان ابن عُيينة أشهرَ من نارٍ على عَلَم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحي لَسَارَتْ بذلك الرُّكبان، وتناقلَه كثيرٌ من أهل العلم، وشاعَ وذاع، وهذا «جزء محمَّد بن عاصم» سمعه من ابن عيينة[3] في سنة سبع، ولا نعلمهم انتقدوا منه حرفاً واحداً، فالحقُّ أنَّ ابن عُيينة لم يختلط، ولكن كبر سنُّه، فلم يبقَ حفظُه على ما كان عليه، فصار

---

(1) هذه الكلمة غير واضحة في المطبوع من التهذيب، لكن رأى المحقق للكتاب احتمال أن تكون (سئمت) وكذا ذكرها المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٦٣)، ويحتمل أن تكون: (سَنَنْتُ) أي: كبرت. والله أعلم.

(2) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(3) إنما فيه حديث واحد فقط، سمعه من ابن عيينة، وقد تقدمت الإحالة إليه، انظر (ص٤٥٣/ الهامش٤).

ربّما يخطئ في الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها، كحديثه عن أيوب. والذي يظهر أنَّ ذلك خطأ هيِّن، ولهذا لم يعبأ به أكثر الأئمة، ووثَّقوا ابن عيينة مطلقاً»[1].

المطلب الثالث: التّغير الحاصل للرَّاوي في مرض الموت لا يقدح في ثقته:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عفّان بن مسلم الصفّار» (ت٢٢٠هـ) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت أبي، ويحيى بن معين، يقولان: «أنكرنا عفّان في صفر لأيّام خلون منه سنةَ تسعَ عشر ومئتين، ومات عفّان بعد أيّامٍ»[2].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا القول قائلاً: «كلُّ تغيُّرٍ يُوجد في مرض الموت فليس بقادحٍ في الثّقة؛ فإنّ غالب النّاس يَعْتريهم في المرض الحادِّ نحوُ ذلك، ويتمُّ لهمْ وقتَ السِّياق وقبله أشدُّ من ذلك، وإنّما المحذور أنْ يقع الاختلاط بالثّقة، فيحدِّث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه، فيخالف فيه»[3].

ثمَّ قال: «وأما قوله: «فتوفي بعد أيّام من سنة تسع عشرة» فوهم؛ فإنّه قد رُوِي في الحكاية بعينها أنّ ذلك كان في سنة عشرين، وهذا هو الحق، فإنّ عفّان كاد أبو داود أنْ يَلحقه، وإنّما دخل أبو داود بغداد في سنة عشرين؛ وقد قال: «شهدت جنازة عفّان»»[4].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٤).

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/ ٢٥٤)، ونص عبارة أبي داود: «مات عفّان سنة عشرين ببغداد، وشهدت جنازته» «سؤالات الآجري» (٣/ ٢٣٦)، قال الخطيب: «وهذا أصحّ» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٧).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «هذا التّغيُّرُ هو من تغيُّر مرض الموت، وما ضرّه؛ لأنّه ما حدَّث فيه بخطأ».

٢ ـ وفي ترجمة «إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التّميمي ثمَّ الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه» (ت٢٣٨هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فائدةٌ لا فائدة فيها، نحكيها لِنُلِيشها: قال أبو عبيد محمَّد بن علي الآجرّي صاحبُ كتاب «مسائل أبي داود» ـ وما علمت أحداً ليَّنه ـ سمعت أبا داود السِّجستاني يقول: إسحاق بن راهويه تغيَّر قبل موته بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيَّام فرميتُ به»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا ـ: «فهذه حكاية منكرة. وفي الجملة، فكلّ أحد، يتعلَّل قبل موته غالباً، ويمرض، فيبقى أيَّامَ مرضه متغيِّرَ القوَّة الحافظة، ويموت إلى ـ رحمة الله ـ على تغيُّره، ثمَّ قبل موته بيسيرٍ يختلط ذهنُه، ويتلاشى علمُه، فإذا قضى زال بالموت حفظُه[3]، فكان ماذا؟ أفبمثل هذا يُلَيَّنُ عالِمٌ قط؟!، كلا، والله، ولا سيّما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه»[4].

المطلب الرابع: قد يختلط الرَّاوي ولا يظهر له حديث منكر:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري اللّيثي

---

(١) (٣/ ٨٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٣) هذه العبارة غير متينة؛ لأن الرواية إنما تتعلق بحال الحياة.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

ومن ذلك أيضاً ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩) ترجمة «إبراهيم بن العباس السامري» قال محمد بن سعد: «إبراهيم بن العباس اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات». قال الحافظ الذهبي: «فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه».

مولاهم المدني» (ت١٢٥هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وكان سعيد بن أبي سعيد ثقةً كثير الحديث، ولكنّه كَبُر، وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين»[١].

فتعَّقبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «ما أحسبه روى شيئاً في مدَّة اختلاطه، وكذلك لا يُوجَد له شيءٌ منكرٌ»[٢].

٢ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الفضل أبي النُّعمان السّدوسي البصري الملقَّب بعارم» (ت٢٢٤هـ)، رماه غير واحد من الأئمّة بالتّغيُّر والاختلاط في آخر عمره، منهم الإمام البخاري[٣]، والإمام أبو داود[٤]، والإمام أبو حاتم[٥]، والحافظ العقيلي[٦] رحمهم الله تعالى.

وقال الحافظ ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ: «اختلط في آخر عمره وتغيرّ، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا عُلِمَ أنَّ سماعهم عنه كان قبل تغيُّره، فإن احتجَّ به محتجٌّ بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يُحَرَّجَ في فعله ذلك.

وأمّا رواية المتأخرين عنه فيجب التنكُّب عنها على الأحوال. وإذا لم يُعلم التّمييز بين سماع المتقدِّمين والمتأخِّرين منه يُترَكُ الكل، ولا يحتجُّ بشيءٍ منه، هذا حكم كلِّ من تغيَّر آخرَ عمره، واختلط، إذا كان قبل الاختلاط صدوقاً، وهو مما[٧] يُعْرف بالكتابة والجمع والإتقان...»[٨].

---

(١) «الطبقات» (القسم المتمم ص ١٤٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢١٧)، وسياتي الحديث عن هذه الترجمة بتفصيل.
(٣) انظر «التاريخ الكبير» (١/٢٠٨).
(٤) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٢١ ـ ١٢٢)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٩١).
(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٥٨ ـ ٥٩).
(٦) «الضعفاء» (٤/١٢٣).
(٧) كذا في المطبوع من المجروحين، وصوابه: «ممن يعرف بالكتابة...».
(٨) «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فرّج عنّا الدّارقطني في شأن عارم، فقال: «تغيّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكر، وهو ثقة»[(١)].

ثمّ قال الذّهبي: «فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذلك الخسّاف المتفاصح، أبي حاتم بن حبان في عارم، فقال: «اختلط في آخر عمره وتغيّر...» فذكر كلامه، ثمّ قال: «فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يَذكر منها حديثاً. بلى له عن حمّاد، عن حُميد الطّويل، عن أنس، عن النبي ﷺ: «اتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة»، وقد كان حدَّث به من قبلُ عن الحسن بدلَ أنسٍ مرسلاً، وهو أشبه[(٢)]، وكذا رواه عفّان وغيره عن حمّاد»[(٣)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٤)] ـ بعد أن ذكر قول الدّارَقطني ـ رحمه الله ـ: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأتِ بعد النّسائي مثلُه، فأين هذا القول من قول ابن حِبّان الخسّاف المتهوِّر في عارم، فقال: (فذكر كلامه السّابق)، ثمّ قال: «ولم يقدر ابن حِبّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟! بل مفرداته عن حمّاد، عن حُميد، عن الحسن ـ مرفوعاً ـ: «اتقوا النّار ولو بشقّ تمرة، وقد كان حدَّث به قبلُ عن حماد، عن حميد، عن الحسن ـ مرسلاً ـ وهو أصح؛ لأنّ عفّان وغيرَه هكذا رووه عن حمّاد».

---

(١) «سؤالات السلمي» (ص٣١٦)، وعبارته: «ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر».

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٢٢)، و «مسند البزار» (كشف الأستار) (١/ ٤٤٢/ رقم ٩٣٤)، وقال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلا محمَّد بن الفضل»، وقد صحّ هذا الحديث عند البخاري في كتاب الزكاة ـ باب اتقوا النار ولو بشق تمرة... (٣/ ٢٨٣/ رقم١٤١٧)، ومسلم ـ في الزكاة ـ باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة... (ج٢/ ٧٠٣/ رقم ١٠١٦)، من حديث عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٤) (٤/ ٨).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «فهذا قول الدّارقطني الذي لم يَأْتِ بعد النّسائي مثلُه، فأين هو من قول ابن حِبَّان الخسَّاف في عارم»، (فذكر قوله ثمّ قال: «ثمّ لم يَقْدِر ابن حِبَّان أنْ يسوق لعارمٍ حديثاً منكراً»).

المطلب الخامس: قد يختلط الرَّاوي ولا يحدث بشيء حال اختلاطه:

ومن ذلك: ما جاء في ترجمة «سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري الليثي مولاهم المدني» (ت١٢٣هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «ثقةٌ كثير الحديث، ولكنّه كبر وبقيَ حتّى اختلط قبل موته بأربع سنين»[2].

وذكره بالاختلاط أيضاً يعقوبُ بن شيبة[3]، وابنُ حِبَّان[4]، وكان شعبةُ يقول: «حدّثنا سعيد بعد ما كبر»[5].

لكنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقَّب قولَ ابن سعدٍ بقولِه: «ما أحسبه روى شيئاً في مدَّة اختلاطه، وكذلك لا يُوجد له شيءٌ منكرٌ»[6].

وقال في «تاريخ الإسلام»[7]: «ما أظنُّه روى شيئاً في الاختلاط، ولذلك احتجَّ به مطلقاً أربابُ الصِّحاح».

وقال في «ميزان الاعتدال»[8]: «ثقةٌ حجّة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط».

وقال أيضاً: «ما أحسب أنّ أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإنَّ ابن عيينة أتاه فرأى لُعَابَه يسيل فلم يحمل عنه...»[9].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).
(٢) «الطبقات» (القسم المتمم ص١٤٧).
(٣) «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٤٥).
(٤) «الثقات» (٤/ ٢٨٥).
(٥) «الكامل» (٣/ ٣٩١).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢١٧).
(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١١٧).
(٨) (٢/ ١٣٩).
(٩) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٠).

وكلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[1] يُفيد أَنَّ من رمى سعيدَ بْنَ أبي سعيد المقبري بالاختلاط، إنما تبع في ذلك الواقدي، فقال: «وزعم الواقدي أنّه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حِبَّان، وأنكر ذلك غيرهم».

وكأنه لم يعتبر قولَ شعبة: «حدَّثنا سعيد المقبري بعد ما كَبُرَ» دليلاً على اختلاطه، بدليل إيراده كلامَ شعبة أوّلاً، ثمَّ تعقيبَه بقوله: «وزعم الواقدي...».

ونسبة حكاية اختلاط سعيد المقبري إلى الواقدي لم أجدها مُسْندة، وإنما ذكرها الكلاباذيّ بلا إسناد، ونصُّه: «قال ابن سعد: قال الواقدي: كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين...»[2].

وروى هذا القول الحافظ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[3] عن الكلاباذي، أنّه ذكره عن الواقدي، ولم يذكره عن غير الكلاباذي. ويظهر أنّ المزيَّ ـ رحمه الله ـ لما ذكر هذه الحكاية منسوبةً إلى الواقدي[4] إنما اعتمد على الكلاباذي في ذكرها عنه.

وهذه العبارة عينُها جاءت في «الطبقات» لابن سعد من مقوله هو، لا من منقوله عن الواقدي كما سبق ذكره، وكذلك الحافظ ابن عساكر ـ رحمه الله ـ إنما أسندها إلى ابن سعد من طريقين، إحداهما برواية أبي بكر بن أبي الدّنيا عنه، والأخرى برواية الحارث بن أبي أسامة عنه[5].

---

(١) (ص ٤٠٥).
ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٣) ترجمة «محمد بن المبارك بن مشق» قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد اختلط قبل موته بثلاثة أعوام، فما حدث فيها بشيء».

(٢) «الهداية والإرشاد» (١/ ٢٩١).

(٣) (٧/ ٣٤٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٧٠).

(٥) انظر «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤). =

ويؤيِّد كونَها من مقول ابن سعد ما يلي:

١ ـ أنّ ابن سعد لم يكن ينقل كلامه في الجرح والتّعديل عن شيخه الواقدي، وإنما يروي عنه كلامه في المغازي والسّير وأيّام النّاس، ووفياتهم ونحوِ ذلك، ويجتهد بنفسه في الحكم على من أورده في كتابه جرحاً أو تعديلاً في غالب الأحيان، ونَقْلُه عن غيره قليل، ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكذا تكلّم محمَّد بن سعد الحافظ في كتاب «الطبقات» له بكلامٍ جيِّدٍ مقبولٍ»[1].

٢ ـ أنّ أحداً ممن تكلّم على الواقدي لم يذكره بالعناية بالجرح والتّعديل، بل هذا تلميذه وكاتبه ابن سعد لما ترجم له في موضعين من طبقاته، إنما وصفه فقط بعلم المغازي والسّير وأيّام النّاس، وأخبارهم، وأحاديثهم، والأحكام، وتوابع ذلك[2]، ولم يذكر عنه الاعتناء بالتجريح والتّعديل، فلو كان ابن سعد، أخذ غالب مادّته في الجرح والتّعديل من الواقدي ـ كما قاله الحافظ ابن حجر[3] ـ لما أغفل إدراج هذا الفنّ من بين الفنون التي اشتهر بها الواقدي.

٣ ـ أنَّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ساق القول باختلاط سعيد المقبري على نَسَقِ عبارة ابن سعد مَسَاقَ المسلَّمات، فلو كان عنده أنّ ذلك من كلام الواقدي لم يكن ليعتمده في كتابه «الثّقات» لجرح ثقة، وهو القائل: «ومن أَمْحَلِ المحال أن يُجْرَحَ العدلُ بكلام المجروح»[4]، وقد ترجم للواقدي في «كتاب المجروحين»[5] وذكر ما قيل من تكذيبه واتّهامه بالوضع.

= وورودها من هاتين الطريقين، موافِقَةً لما في القسم المحقَّق من كتاب الطبقات، يدفع احتمال أن يكون المزي اعتمد على نسخة متقنة في ذلك. والله أعلم.

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

(٢) انظر «الطبقات» (٥/ ٤٢٥، ٣٣٥).

(٣) انظر «هدي الساري» (ص٤١٧).

(٤) «الثقات» (٥/ ٢٣٠).

(٥) (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

٤ ـ ويَبعد أيضاً أن يُقلِّد يعقوب بن شيبة كلام الواقدي في تجريح الثِّقة، وموقف شيخه علي بن المديني من الواقدي مشهور، فقد رماه بالوضع في الحديث[1].

٥ ـ كما أنّ يعقوب بن شيبة مجتهدٌ في علم الجرح والتّعديل؛ فقد قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ وهو يصف عمل يعقوب بن شيبة في «مسنده» ـ: «ويُوضِّح عللَ الحديث، ويتكلَّم على الرّجال، ويُجَرِّح ويُعَدِّل، بكلامٍ مفيدٍ عَذْبٍ شاف، بحيث إنّ النّاظر في «مسنده» لا يملّ منه»[2]، وذكَره في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[3]. ومثل هذا فبعيدٌ منه أنْ يقلِّد مثلَ الواقدي في الجرح، وبخاصَّةٍ في حقّ الثِّقة الثَّبْت سعيد المقبري ـ رحمه الله ـ.

والخلاصة: أنّ نسبة هذه العبارة إلى الواقدي محلّ نظرٍ لعدم وجود إسنادٍ إليه يفيد صحَّة ذلك، ولأنّ العبارة مسطورةٌ في كتاب «الطبقات» من مقول ابن سعد نفسه، ومرويةٌ عنه من طريقين. وقال نحوها يعقوب بن شيبة، وابن حِبَّان، ويستبعد في حقّهما تقليدُ الواقدي في جرح الثّقة، وهما إمامان مجتهدان عارفان بحال الواقدي، وبما رمي به من كذبٍ ووضعٍ في الحديث. والله أعلم.

وقول الحافظ ابن حجر: «. . . وأنكر ذلك غيرهم» لم أقف على كلام أحدٍ من المتقدِّمين صرَّح بإنكار ذلك. ولعلَّه عَنَى به تصريح الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بالإنكار ـ كما مرّ ذلك عنه ـ في «ميزان الاعتدال»، وكلامه في ذلك مضطرب حيث قال في «الميزان»[4] نفسه: «ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في وقت الاختلاط»، وقال في «سير أعلام النبلاء»[5]: «ما

---

(١) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٧٧).

(٣) انظر (ص١٧٩).

(٤) (٢/ ١٤٠).

(٥) (٥/ ٢١٧).

أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه»، وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[1]: «ما أظنه روى شيئاً في الاختلاط»، والله أعلم.

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قال في «تقريب التهذيب»[2]: «ثقة من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين».

وهذه عبارة ابن سعد ومن معه، إلاّ أنّ ابن حجر قال: «تغيَّر» بدل «اختلط»، ولعلّه قصد بذلك حملَ كلام من قال باختلاطه على التّغيّر الذي يعتري الرّاوي من أجل السّن، ولم يصل إلى الاختلاط، وهذا ما عبّر عنه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «... شاخ ونسي ولم يختلط».

وفي الجملة، فإنّ ما ذكره ابن سعد وغيره، من اختلاط سعيد بن أبي سعيد المقبريّ ـ رحمه الله ـ إنما يُحمل على التَّغيُّر من أجل الكبر والشَّيخوخة، وعلى فرض صحَّة القول باختلاطه فإنَّه لم يحدِّث في زمن الاختلاط، ولم يوجد له حديثٌ منكر. والله أعلم.

ولعدم تحديث الرَّاوي المختلط في حال اختلاطه سببان:

الأول: أن يأنس الرَّاوي من نفسه تغيُّراً فيترك الرّواية تورُّعاً:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «جعفر بن محمَّد بن الحسن بن المستفاض الفريابي» (ت٣٠١هـ) قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «دخلت بغداد والفريابي حي، وقد أمسك عن التّحديث، ودخلنا عليه غير مرّة، ونكتب بين يديه، كنّا نراه حسرةً».

فعلَّق على هذا الذّهبيّ قائلاً: «نِعْمَ ما صنع، فإنّه أنس من نفسه تغيُّرا، فتورَّع وترك الرّواية»[3].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة٢١١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).

(٢) (ص٢٣٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩٩/١٤).

الثاني: أن يحجبه أهله فلا يسمع منه أحدٌ في حال اختلاطه:

ومن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصّلت الثقفي البصري» (ت١٩٤هـ) رماه غير واحدٍ من الأئمة بالاختلاط والتغيُّر منهم: يحيى بن معين[١]، وعقبة بن مكرم العمِّي البصري، وقال: «قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين»[٢]، وأبو زرعة الرازي[٣]، والعقيلي[٤].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لكن ما ضرَّ تغيُّرُه؛ فإنه لم يحدِّث زمنَ التّغيُّر بشيءٍ»[٥]، واستدلّ على قوله هذا بما رواه العقيلي قال: حدثنا الحسين بن عبدالله الذّارع، قال: حدثنا أبو داود، قال: «جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، تغيَّرَا فحُجِبَ النَّاس عنهم»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «عبد الوهاب ثقة، والثقة يهم في الشيء بعد الشيء، وأمّا اختلاطه فما ضرّ حديثَه؛ لأنّه حُجِب فبقي بمنزلة من مات[٨]».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٩]: «لكنّه ما ضرّ تَغَيُّرُه حديثَه؛ فإنّه ما حدّث بحديثٍ في زمن التَّغيُّر».

---

(١) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٨).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٠٦).

(٣) «سؤالات البرذعي» (ص٤٤٤).

(٤) «الضعفاء» (٣/ ٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣٩).

(٦) «الضعفاء» (٣/ ٧٥).

(٧) (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ٣٤٠/ب).

(٨) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٠١) جاءت العبارة هكذا: (فبقي بمنزله من مات) بالهاء المهملة.

(٩) (٢/ ٦٨١).

وأمّا ما جاء عن عَمْرو بن عليّ الفلاّس أنّه قال: «اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو يقول: «حدثنا محمَّد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان» باختلاطٍ شديدٍ»[1]. فلا يناقض القول بأنّه حُجب عن التَّحديث، لأنَّ قوله هذا يحتمل أحد الاحتمالات التّالية:

أ ـ أن يكون ذلك قبل معرفتهم باختلاطه، فلمّا سمع الفلاّس ما هو فيه من اختلاط شديد، وأخبر به حجبوه، ولم يدخل عليه أحدٌ لأخذ الحديث منه.

ب ـ أو يكون أهلُه منعوا من الدّخول عليه من يعرفون أنّه يدخل عليه للتّحمّل فقط، ولم يمنعوا من لم يُرِدْ ذلك، فحضر عنده الفلاّس فسمعه يقول ذلك اتّفاقاً.

ج ـ وقد يكون المراد حجبوه عن الجلوس في مجلسه لقصد التّحديث فقط. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «حجاج بن محمَّد المِصِّيصي الأعور» (ت٢٠٦هـ) قال ابن سعد: «. . . وكان من أهل بغداد، فتحوَّل إلى المصِّيصَة بعياله، فنزلها سنين كثيرة[2]، ثمَّ رجع إلى بغداد فمات بها. . . وكان ثقةً كثيرَ الحديث عن ابن جريج وغيره، وقد كان تغيَّر حين قدم بغداد، فمات على ذلك»[3].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما هو تَغَيُّرٌ يضر؛ وقد قال إبراهيم الحربي الحافظ[4]: «أخبرني صديقٌ لي قال: لما قدم حجاج بغداد

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٠).

(٢) وقع في موضع آخر من «الطبقات» (٧/ ٣٣٣) هكذا: «فأقام بها سنتين» بالتثنية، وصوابه: «سنين» بالجمع، ويؤيد ذلك قوله هنا: «سنين كثيرة»، وقد نقله عنه على الصواب الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥٦).

(٣) «الطبقات» (٧/ ٤٨٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٨)، انظر بقية القصة، ففيها ما يدل على تخليطه، لكن في سندها صديق إبراهيم الحربي لم يسم، لكن ذكر ابن سعد أنه تغير لما قدم بغداد كما تقدم.

في آخر مرّة، خلّط، فرآه يحيى يخلّط، فقال لابنه: لا تُدخِل على الشّيخ أحداً».

ثمَّ قال الحافظ الذّهبي: «كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم شيئاً أُنكِر عليه مع سعة علمه»[1].

المطلب السادس: صاحبا الصحيحين لم يخرجا من رواية المختلطين إلا على سبيل الانتقاء:

قال الحافظ الذّهبيّ في ترجمة «سعيد بن إياس الجُرَيْري البصريّ» (ت١٤٤هـ): «قد رويا له في «الصّحيحين» وتحايدا ما حدّث به حالَ تغيُّر حفظه، فجرى له في الشّيخوخة نظيرُ ما تمَّ لسعيد بن أبي عروبة»[2].

ويُبَيِّن هذا قولُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وما أخرج البخاري من حديثه إلاّ عن عبد الأعلى، وعبد الوارث، وبِشر بن المفضَّل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط. نعم وأخرج له البخاريّ أيضاً، من رواية خالد الواسطي عنه، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضّل كلاهما عن أبي بكرة عن أبيه...»[3].

ومعنى إخراج الشّيخين لحديث المختلطين على سبيل الانتقاء، هو إخراجهما أحاديثَهم من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط، أو حيث يُتَابع المختلطُ في روايته بعد الاختلاط من ثقةٍ آخر، بحيث يُعلَم أنّه ضبط ذلك الحديث، وليس مما وقع فيه تخليط، وكذلك الشّأن في رواية من لم يتميّز حديثُه أكان قبل الاختلاط أم بعده.

وقد جرى الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» في توجيه إخراج البخاري لبعض من رمي بالاختلاط على هذا الضّابط في عدّة مواضع[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٤٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٣) «هدي الساري» (ص٤٠٥).

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ (ص٣٩٨) ترجمة «حصين بن عبد الرحمٰن السلمي»، =

الوجه الثاني: الخطأ والوهم:

الوهم نوعٌ من الخطأ: وهو أن يَروي الرّاوي، أو يحدث علي سبيل التوهُّم فيصل المرسل، أو المنقطع أو يُدخل حديثاً في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة[1].

وتحصل معرفةُ ذلك بكثرة التّتبُّع وجمع الطُّرق[2]، والموازنة بينها، قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: «فاعْلم ـ أرشَدك الله ـ أنّ الذي يدور به معرفةُ الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل النّاقل حديثاً[3] بإسنادٍ، فينسب رجلاً مشهوراً بِنَسبٍ في إسناده خبره خلافَ نسبته التي هي نسبتُه، أو يُسمِّيه باسْم سوى اسمه، فيكون خطأُ ذلك غيرَ خفيٍّ على أهل العلم حين يَرِد عليهم»[4].

وبعد أن بيّن الأمثلة على الخطأ في الإسانيد، قال: «وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطإِ الأسانيد فموجودٌ في متون الأحاديث ممّا يَعرف خطأَه السامعُ الفَهِمُ حين يَرِد على سمعه»[5].

وذكر أمثلةً على هذه الصُّورة، ثمَّ قال: «فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد، ومتن الحديث، هي أظهرُ الجهتين خطأً، وعارفوه في النَّاس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يَرويَ نفرٌ من حفّاظ النّاس حديثاً عن مثل

= و(ص٤٠٥) ترجمة «سعيد بن أبي سعيد المقبري»، و(ص٤٠٦) ترجمة «سعيد بن أبي عروبة»، و(ص٤١٩ ـ ٤٢٠) ترجمة «عبد الرزاق بن همام الصنعاني»، و(ص٤٢٣) ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي»، و(ص٤٣١) ترجمة «أبي إسحاق السبيعي».

(١) انظر «نزهة النظر» (ص١١٧ ـ ١٢٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص١٢٣).

(٣) في المطبوع من التمييز: (جدّاً)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) «التمييز» (ص١٢٤).

(٥) «المصدر نفسه» (ص ١٢٥).

الزّهري، أو غيره من الأئمّة بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخرُ سواهم عمَّن حدَّث عنهم النَّفرُ الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يَقْلب المتن، فيجعلُه بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفّاظ، فيُعْلَم حينئذٍ أنّ الصّحيح من الرّوايتين، ما حدَّث الجماعةُ من الحفّاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يَحْكون في الحديث مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن مَهدي، وغيرِهم من أئمّة أهل العلم»[1].

و على هذا المنهج الأصيل انتقد الحافظُ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ الإمامَ ابنَ حِبَّان في قوله في «بهز بن حكيم بن معاوية البصري»: «كان يخطئ كثيراً»[2]، فردّ عليه الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «وإنّما يُعرف خطأُ الرّجل بمخالفة رِفَاقه له، وهذا فانفرد بالنُّسخة المذكورة، وما شاركه فيها، ولا في عامَّتها رفيق، فمِنْ أين لك أنّه أَخطأ»[3].

والحكم في الرّاوي الذي يَهم، أو يخطئ قد سَفَرَ عنه الإمام ابن حِبَّان بقوله: «إن الشّيخ إذا عُرف بالصّدق، والسّماع ثمَّ تبيَّن منه الوهم، ولم يَفْحُش ذلك منه لم يستحقَّ أنْ يُعدلَ به عن العدول إلى المجروحين إلاّ بعد أنْ يكون وهمُه فاحشاً وغالباً، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأمّا من كان يُخطئ في الشّيء اليسير فهو عَدْل، وهذا ممّا لاينفكُّ عنه البشر، إلاّ أنَّ الحكم في مثل هذا إذا علم خطأه تجنّبه واتبّع مالم يخطئ فيه.

هذا حُكْم جماعةٍ من المحدِّثين العارفين الذين كانوا يخطئون...»[4].

والتّعويل في المسألة على كلام النقّاد من أئمّة الجرح والتّعديل في الرّاوي، وما ذكروا فيه بعد استقرائهم، وتتبُّعهم لمروياته، فنسْبة الخطأ

---

(١) انظر «التمييز» (ص١٢٥ ـ ١٢٦).

(٢) «كتاب المجروحين» (١/ ١٩٤).

(٣) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص٨٠ ـ ٨١).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

والوهم في حديث الرَّجل قلَّةً وكثرةً، تختلف تبعاً لاختلاف أحاديث كلّ راو؛ فمن روى ألوفاً، وأخطأ في ثلاثين أو أربعين حديثاً لا يؤثّر ذلك في ثقته، ولكن يُؤثِّر في ضبط الرَّاوي خطؤُه في حديثين إذا لم يكن له إلا ثلاثة أحاديث مثلاً. وهكذا.

ولضرورة مراعاة هذه الأمور أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ضوابط هذه المسألة في كثير من التراجم وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: ليس من شرط الثقة أن لا يغلط ولا يهم:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ «... وما ثَمَّ أحدٌ بمعصوم من السَّهو والنِّسيان. فأَرِنِي إماماً من الكبار سَلِمَ من الخطأ والوهم، فهذا شعبة، وهو في الذُّروة له أوهامٌ[١]، وكذلك معمر[٢]، والأوزاعي، ومالك[٣] رحمة الله عليهم»[٤].

---

(١) شعبة يَهم في أسماء الرجال قليلاً، كما نبّه إلى ذلك الإمام أحمد و أبو داود، وأحمد بن صالح العجلي، انظر «رواية المروذي» (ص٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩٤)، و «الثقات» (١/ ٤٥٧). وسبب حصول قليل من الوهم لشعبة في ضبط الأسماء، هو تَشاغُلُه بحفظ المتون، وضَبْطِ صِيَغ الأدَاء؛ قال الدّارقطني في «العلل» (انظر تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٨): «كان شعبة يُخطِئ في أسماء الرِّجال كثيراً لِتَشَاغُلِه بحفظ المتون»، وقد أفاد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «الأمالي المطلقة» (ص٢٥٥) بأنّ ذلك قد يحصل لشعبة لاشتغاله بتصريح شيخه بالسماع عن ضبط اسم شيخ شيخه، فقال ـ وهو يتكلم على إسناد خولف فيه شعبة في ضبط اسم شيخ شيخه ـ : «وأظن أن شعبة لاهتمامه بتصريح أبي إسحاق بسماعه من شيخه لم يتشاغل بضبط اسمه، لكن حصلنا منه بذلك على قاعدة جليلة. والله أعلم».

(٢) أوهامه فيما حدث به في البصرة، لأن كتبه لم تكن معه. انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٧)، و «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٧ ـ ٧٦٨).

(٣) قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «وكان مالك من أثبت الناس، وقد كان يخطئ» (رواية أبي الحسن الميموني» (ص١٦٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦).

٢ ـ وفي ترجمة «حسين بن ذَكْوان المعلِّم العَوْذي البصريُّ» (ت١٤٥هـ) قال: «وثقَّه أبو حاتم الرّازي[١]، والنّسائي[٢]، والنّاس[٣]، وقد ذكره العُقيليّ في كتاب «الضعفاء» له[٤] بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حُسين المعلِّم ـ فقال: «فيه اضطراب»[٥].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرّجل ثقة، وقد احتجَّ به صاحبا «الصّحيحين». . . وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً تفرَّدَ بوصله، وغيره من الحفَّاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثِّقة أنْ لا يغلط أبداً، فقد غلط شُعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً، وحُسين المعلّم ممّن وثَّقه يحيى بن معين، ومن تقدَّم مطلقاً، وهو من كبار أئمّة الحديث. والله أعلم»[٦].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٧]: «وذكر له العُقيليّ حديثاً واحداً غيرُه يُرسله، فكان ماذا؟ فمن الذي ما غلط في أحاديث، أَ شعبة؟ أَ مالك؟!».

٣ ـ وفي ترجمة «حَنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرَّحمٰن بن صفوان الجُمحي المكّي» (ت١٥١هـ) قال ابن عدي: ثنا أحمد بن عبدالله بن سابور الدقّاق، ثنا الفضل بن الصبّاح، ثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن حَنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «اغسلوا قتلاكم».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢).
(٢) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).
(٣) منهم ابن سعد، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهم. انظر «الطبقات» (٧/ ٢٧٠)، و«تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، و «رواية ابن طهمان» (ص٨٢)، و «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢)، «والعلل الكبير» (٢/ ٩٧٢).
(٤) (١/ ٢٥٠).
(٥) عبارته: «وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: «فيه اضطراب».
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).
(٧) (١/ ٥٣٥).

قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلاّ عن ابن سابور»[1].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا الحديث ـ: «غريبٌ جداً، ورواته ثقات. وهذا محمولٌ على من قُتل في غير مصاف، ولعلّ الغلطَ فيه من شيخ ابن عديّ[2]، أو شيخ شيخه[3]، والثّقة قد يَهم»[4].

٤ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن آدم بن سليمان الأُمويّ الكوفيّ» (ت٢٠٣هـ): «وله حديثٌ منكر، رواه عليّ بن المديني، والحُلْوَاني[5]، والفضل بن سهل، والمخرّمي[6]، حدثنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حُدِّثتم عنّي حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه فصدِّقوه...».

أخرجه الدارقطني[7]، ورواته ثقات.

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٢١).

(٢) هو: أحمد بن عبدالله بن سابور الدقاق البغدادي، قال فيه الدارقطني: «ثقة». «سؤالات السهمي» (ص١٤٤).

(٣) هو: الفضل بن الصباح البغدادي السمسار، وثقه يحيى بن معين، كما في رواية عبد الخالق بن منصور، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه. انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦١)، وقال في «رواية ابن محرز» (١/ ١٠٦، و ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠): «ذاك الفتى صاحبنا، ليس به بأس».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٥) هو: الحسن بن علي بن محمَّد الهذلي الخلال الحلواني الريحاني نزيل مكة، المتوفى سنة (٢٤٢هـ) ترجمته في «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣).

(٦) هو: محمَّد بن عبدالله المخرّمي البغدادي، المتوفى سنة (٢٥٥هـ) ووقعت روايته في المطبوع من «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠٨) بواسطة علي بن المديني، ولعله غلط، فلم يذكروا من شيوخه علي بن المديني، وإنما نص المزي على روايته عن يحيى بن آدم، ورواية ابن صاعد عنه. ويؤيد كَونَ الدارقطني جمع بين رواية المخرمي، وعلي بن المديني، عن يحيى بن آدم ما ذكره الحافظ الذّهبيّ هنا. والله أعلم انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦)، ثم رأيته في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٤٧٨) كما في «سنن الدارقطني» فالله أعلم.

(٧) «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠٨)، ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩١) من طريق الفضل بن سهل به.

قال ابن خزيمة: «في صحّة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض، ولا غَرْبها أحداً يعرف هذا من غير رواية يحيى، ولا رأيت محدِّثاً يُثبت هذا عن أبي هريرة».

وقال البيهقي: «وجاء عن يحيى مرسلاً لسعيد المقبري»[1].

ثمَّ قال الذّهبي: «وَصْلُه قويّ والثّقة قد يغلط»[2].

٥ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن أحمد بن موسى الأهوازي الجواليقي أبي محمَّد عبدان» (ت٣٠٦هـ) قال الحاكم: سمعت أبا عليٍّ يقول: ورد العسكر أبو العباس بن سُريج وأنا بها، فقصدته، فقال لي: «سل إذا حضرت عبدان» قال: فدخل، فسألت أبا محمَّد عن حديث؟ فقال: حدثنا به القُطَعي[3]: أخبرنا محمَّد بن بكر البرساني، حدثنا ابن عون، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه في رفع اليدين في الصلاة إذا ركع ورفع[4].

قال الحاكم: فقلت لأبي علي: «ما علّة هذا؟» قال: «لا أدري»، قلت: «لعلّه ابن جريج بدل ابن عون» قال: «ليس ذا عند البُرساني عن ابن جُريج»، ثمَّ قال: «وعبدان ثَبْت، وحدّث به من أصْل كتابه. قيل: وسرقه الحسن بن عثمان التُّستَري، فرواه عن القُطَعي»[5].

---

(١) انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥).

(٣) هو: محمَّد بن يحيى القطعي المتوفى سنة (٢٥٣هـ) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٢١).

(٤) هذا الحديث رواه جمع من أصحاب الزهري بهذا الإسناد، منهم: الإمام مالك بن أنس، وسفيان ابن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، وشعيب بن أبي حمزة، وابن جريج برواية عبد الرزاق عنه، وعقيل بن خالد، أخرجه البخاري في «صحيحه» في الصلاة ـ باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء (٢/ ٢١٨/رقم ٧٣٥)، وفي باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع ـ (ص٢١٩/رقم ٧٣٦)، وفي باب إلى أين يرفع يديه؟ (ص٢٢١/رقم ٧٣٨)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» ـ باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ـ (١/ ٢٩٢/رقم٣٩٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧١ ـ ١٧٢).

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «عبدان حافظٌ صدوق، ومن الذي يَسْلَم من الوهم؟!...»[1].

وهذا الضّابط الذي تضمّنه كلام الحافظ الذّهبيّ، منصوصٌ عليه عن عدد من الأئمّة المتقدمين، من ذلك:

أ ـ قال سفيان بن سعيد الثّوري ـ رحمه الله ـ: «ليس يكاد يُفلِت من الغلط أحدٌ»[2].

ب ـ وقال عبدالله بن المبارك ـ رحمه الله ـ: «ومن يَسْلَم من الوهم...؟»[3].

ج ـ وقال عبد الرحمٰن بن مهدي ـ رحمه الله ـ: «الذي يُبَرِّئُ نفسَه من الغلط مجنون»[4].

د ـ وقال يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «من لم يخطئ فهو كذّاب»[5].

وقال مسلم بن الحجّاج ـ رحمه الله ـ: «ليس من ناقلِ خبر، وحاملِ أثرٍ من السّلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ النّاس، وأشدّهم

---

(١) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٧٢).

ومن أمثلة ذلك ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٥) ترجمة «عبد العزيز بن مسلم القسملي» (ت١٦٧هـ) قال العقيلي: «في حديثه بعض الوهم». قال الذهبي ـ معلقاً عليه ـ «هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة...».

وفي «نقده لبيان الوهم والإيهام» (ص٨٦) لما نقل عن ابن القطان أنه علق على رفع عفيف بن سالم لحديث يقفه ثقات بقوله: «الثقة عفيف، فرفع الثقة لا يضر»، علق عليه الذهبي قائلاً: «بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر، لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط».

(٢) «الكفاية» (ص١٤٤).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢١).

(٥) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٦).

تَوَقِّياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلاّ والغلط والسّهو ممكنٌ في حفظه ونقله»[1].

هـ ـ قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر،... فأما عند الوهم يهم، أو الخطأ يخطيء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحّة سَماعه»[2].

المطلب الثاني: ندرة الوهم في رواية مكثر دليل على حفظه وإتقانه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم المصريّ» (ت١٩٧هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أكثر في تواليفه من المقاطيع والمعضلات، وأكثر عن ابن سمعان[3]، وبابته، وقد تمَغْقَل بعضُ الأئمّة على ابن وهب في أخذه للحديث، وأنّه كان يترخّص في الأخذ، وسواءٌ ترخَّص ورأى ذلك سائغاً، أو تشدَّد، فمن يَروي مئةَ ألف حديث، ويَندُر المنكرُ في سِعة ما روى فإلَيْه المنتهى في الإتقان»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وما من يروي مئة ألف حديث، ولا يستلحق عليه في شيءٍ إلاّ وهو ثبت حافظ، والله لو غلط في المئة ألف في مئتي حديثٍ لما أثّر ذلك في ثقته».

وقول الحافظ الذّهبي: «ومن يروي مئة ألف حديث، ويَندُر المنكر في سِعة ما روى فإليه المنتهى في الإتقان» يدلّ عليه ما يلي:

---

(١) «التمييز» (ص١٢٤)، وانظر زيادة بسط وتحرير حول هذا الضابط في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٢٦ ـ ٣٠).

(٢) «الثقات» (٧/٦٦٩).

(٣) كما قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ورأيت أروى الناس عنه عبدالله بن وهب...» «الكامل» (٤/١٢٧)، وابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سليمان المخزومي المدني، كذبه عدد من الأئمة. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤/٥٢٦ ـ ٥٣٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/٢٢٨).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٢٦٩).

أ ـ قال الحافظ أحمد بن صالح المصري: «حدّث ابن وهب بمئة ألف حديث، ما رأيت حجازيّاً ولا شامياً، ولا مصريّاً أكثرَ حديثاً من ابن وهب، وقع عندنا عنه سبعون ألف حديثٍ»[1].

ب ـ وقال أبو زرعة الرّازي: «نظرت في نحو ثمانين[2] ألف حديثٍ من حديث ابن وهبٍ بمصر ولا أعلم أنّي رأيتُ حديثاً له لا أصل له، وهو ثقة»[3].

وقولُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد تَمَعْقل بعضُ الأئمّة على ابن وهبٍ في أخذه للحديث. . .» يُوَضِّحه ما يلي:

قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: «عبدالله بن وهب صحيحُ الحديث، يَفْصل السَّماع من العَرض، والحديثَ من الحديث، ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه»، قيل له: أليس كان يُسِيءُ الأخذَ؟ قال: «قد كان يُسِيءُ الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدتَه صحيحاً»[4].

والمراد بسُوء الأخذ هنا التّرخُّص في الرِّواية بالإجازة المطلقة، والعرض على الشَّيخ وهو في حالةٍ لا يأمن معها الذُّهول والسَّهو:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يذكر عن بعض أصحابه، قال: جاء عبدالله بن وهب المصريّ إلى سفيان بن عُيينة، فقال له: «ابن أختي ـ أو ابن أخي ـ الذي عَرَضَ عليك أمسِ الأحاديث، أَرْوِيها أنا عنك؟»

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٣).

(٢) وقع في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٣) «ثلاثين»، وأشار العلامة المعلمي في حاشيته على «الجرح والتعديل» إلى أن ذلك وقع في بعض نسخ «الجرح والتعديل». ولعل «ثمانين» هو الصّواب لاتفاق بقية النسخ عليه، وووروده هكذا في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٩٠).

(٤) «المصدر نفسه» (٥/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، انظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٨٢).

قال أبي: «بلغني أنّه لم يكن يدخل في تصنيفه من تلك شيئاً»[1].

وقال عبّاس بن محمَّد الدُّوري، عن يحيى بن معين ـ رحمهما الله ـ: سمعت عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عُيينة: «يا أبا محمَّد، الذي عرض عليك أمسِ فلانٌ أَجِزْها لي؟» قال: «نعم»[2].

وقال ابن معين أيضاً: «رأيتُ عبدَ الله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينة وهو قاعدٌ ينعس، أو قال يحيى: «وهو نائم»، قلت ليحيى (القائل الدوري): «إنّهم يقولون: إن عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عيينة: «السَّماع الذي كان أولّ من أمسِ أجِزْه لي؟» فقال يحيى: «أنا سمعته يقول لسفيان ـ يعني هذا»[3].

٢ ـ وقال في ترجمة «إسحاق بن مخلد بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي» (ت١٣٨هـ): «ومع حال إسحاق وبراعته في الحفظ، يُمكن أنّه لكونه كان لا يحدِّث إلا من حفظه جرى عليه الوَهْم في حديثين من سبعين ألف حديث. فلو أخطأ منها في ثلاثين حديثاً، لما حطَّ ذلك رتبتَه عن الاحتجاج أبداً، بل كونُ إسحاق تُتُبِّع حديثُه، فلم يُوجدْ له خطأً قطُّ سوى حديثين، يدلّ على أنه أحفظُ أهلِ زمانه»[4].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز البغويّ البغداديّ» (ت٣١٧هـ): «قد أسرف ابن عدي وبالغ[5]، ولم يقدر أن يُخرج له حديثاً غلط فيه سوى حديثين، وهذا مما يَقْضِي له بالحفظ والإتقان، لأنّه روى أَزْيَدَ من مئة ألف حديثٍ لم يهم في شيءٍ منها، ثمَّ عَطَف وأَنْصف، وقال[6]: «وأبو القاسم كان معه طَرَفٌ من معرفةِ الحديث،

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٠٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٣٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٩).

(٥) انظر كلامه في «الكامل» (٤/ ٢٦٧).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (٤/ ٢٦٨)، ذكره الحافظ الذهبي مختصراً.

وطال عُمُرُه، واحتاجوا إليه، وقَبِلَه النّاس، ولولا أنّي شرطت أنّ كلّ من تَكَلَّم فيه متكلِّمٌ ذكرتُه ـ يعني في «الكامل» ـ وإلاّ كنتُ لا أَذْكره»[1].

المطلب الثالث: يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه:

قد يكون الرَّاوي مُكثراً روى أحاديثَ تُعَدُّ بالآلاف، أو المئات، ويكون قد ضبط جُلَّ مرويّاته، وأخطأَ في قدرٍ يسيرٍ منها، لا يُعَدُّ شيئاً في جانب ما أصاب فيه، فالعِبْرةُ في حقِّ هذا الرَّاوي بالغالب الكثير، لا بالنَّادر اليسير، ولا يُزَحْزَح عن مرتبة الثّقة لخطئه النّادر، وإن كان أصحاب هذه المرتبة متفاوتين فيها تبعاً لتفاوتهم في نُدرة الخطأ وقلّته، وبحسب ما لكل منهم من كثرة الرّوايات، ويدلُّ على ذلك ما يلي:

أ ـ وقال عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ في شبابة بن سَوَّار الفزاري ـ: «كان شيخاً صدوقاً، إلاَّ أنَّه كان يقول بالإرجاء، ولا يُنْكَرُ من رجلٍ سمع من رجلٍ ألفاً و ألفين أنْ يجيءَ بحديثٍ غريبٍ»[2].

ب ـ قال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «... وليس خطأُ الإنسان في شيءٍ يَهِمُ فيه ما لم يَفْحُشْ ذلك منه بِمُخْرِجِه عن الثّقات إذا تقدّمت عدالتُه»[3].

وقد يكون الرَّاوي مُكثراً، ويحصل له من الخطأ والوهم في بعض مرويَّاته ما ينزل به عن رتبة الثّقة إلى رتبة الصّدوق، أو من يُقبَل في الاعتبار للمتابعات والشّواهد، ولا ينحطّ عن ذلك، لسِعَة ما رَوَى وغَلَبَةِ إصابته على خطئه، فيحتملُ قليلُ خطئه في كثير صوابِه، وذلك أنَّ ما حصل له من الخطأ لو حصل لغيره من الرُّواة ممّن لم يبلغْ مَبْلَغَه في الكثرة، وسِعَة العلم لتُرِكَتْ روايتُه، واطُّرِح حديثُه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٩٧).

(٣) «الثقات» (٩/ ٢٨٥) ترجمة «يعقوب بن حميد الكاسب» وهو صدوق ربما وهم.

فالمقياس في الصنفين - الثّقة، ومن دونه - عائدٌ إلى غلبة الصَّواب على الخطأ، إلاّ أنّه في الأوّل أقلّ وأَنْدَر. والمرجِعُ في معرفة ذلك كلامُ الأئمّة النّقاد، الذين عليهم التعويل في معرفة كثرة أحاديث الرّاوي، ومقدار إصابته من خطئه. والله أعلم.

وقد سلك الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - هذه الجادة في تحرير تراجم من كتابه «سير أعلام النبلاء»، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

الصنف الأول: من أخطأ وقلّ خطؤه بحيث لم ينزل عن مرتبة الثقة:

ومن أمثلة ذلك:

١ - قال في ترجمة «هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٦هـ): «في حديث العراقيين عن هشامٍ أوهامٌ[١] تحتمل، كما وقع في حديثهم عن مَعْمر أوهامٌ»[٢].

وقال في نهاية الترجمة: «وحديث هشام لعلّه أَزيد من ألف حديث»[٣].

٢ - وقال في ترجمة «هشام بن حسّان الأزدي القُردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ): «هشامٌ قد قفز القنطرة، واستقرَّ توثيقُه، واحتجَّ به أصحابُ الصِّحاح، وله أوهامٌ مغمورةٌ في سِعَة ما روى. ولا شكَّ أنّ يُونس وابنَ عَوْنٍ أحفظُ منه وأتقن، كما أنّه أحفظ من ابن إسحاق، ومحمَّد بن عمرو وأتقن»[٤].

٣ - وقال في ترجمة «حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ» (ت١٦٧هـ):

---

(١) تقدم بيان جهة هذه الأوهام وسببها.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/٤٦).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/٤٧).

(٤) «المصدر نفسه» (٦/٣٦٢).

«كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سِعَة ما روى، وهو صدوقٌ حجّةٌ - إن شاء الله -، وليس هو في الإتقان كحمّاد بن زيد، وتحايد البخاريّ إخراجَ حديثه إلا حديثاً خرّجه في الرقاق[1]... ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن، ومسلم روى له في الأصول عن ثابت، وحُميد لكونه خبيراً بهما»[2].

قال عنه في «ميزان الإعتدال»[3]: «وكان ثقة، له أوهام».

وقولُ الحافظ الذّهبي: «كان بحراً من بحور العلم...» يدلّ عليه ما يلي:

أ - قال أبو حاتم الرّازي: «وكان عند يحيى بن ضريس عن حماد بن سلمة عشرةُ آلاف حديث...»[4].

ب - وقال إسحاق بن سيّار النَّصيبي - عن عَمْرو بن عاصم: «كتبت عن حمّاد بن سلمة بضعةَ عشر ألفاً»[5].

وقوله: «ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحُميدٍ، لكونه خبيراً بهما»، تدلّ عليه أقوالُ الأئمة في ذلك:

أ - قال عبد الرّحمن بن مهدي - رحمه الله -: «حمّاد بن سلمة أروى النّاس عن ثلاثة: ثابت، وحُميد، وهشامِ بْنِ عُروة الرأي»[6].

ب - قيل ليحيى بن مَعين: أيما أحبُّ إليك في ثابت: سليمانُ بن

---

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب الرقاق - باب ما يتقى من فتنة المال...(١١/ ٢٥٣/ رقم٦٤٤٠) معلّقاً من روايته عن ثابت عن أنس - رضي الله عنه -.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٦).

(٣) (١/ ٥٩٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١ - ١٤٢)، (٩/ ١٥٩)، علّق الحافظ الذّهبيّ على هذا قائلا: «يعني بالمقاطيع والآثار» «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٣).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٢٨).

المغيرة، أو حمّاد بن سلمة؟ قال: «كلاهما ثقةٌ ثبت، وحمّاد بن سلمة أعرفُ بحديث ثابتٍ من سليمان، وسليمانُ ثقةٌ»[1].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعين يقول: «أثبتُ النّاس في ثابتٍ، حمّادُ بْنُ سلمة»[2].

وقال أيضاً: «وحمّاد بن سلمة أعلم النّاس بثابتٍ»[3].

ج ـ وقال علي بن عبدالله بن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابتٍ أثبتُ من حمّاد بن سلمة»[4].

د ـ وقال الإمام أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة أثبت النّاس في ثابتِ البُناني»[5].

وقال أيضاً: «ليس أحدٌ أثبتُ ولا أعرفُ بحديث ثابتٍ من حمّاد. . .»[6].

وقال عبد الملك الميموني: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: «حمّاد بن سلمة أثبتُ في ثابت من مَعمر»[7].

وقال أيضاً: «حمّاد بن سلمة أثبتُ النّاس في حُميد الطّويل، سمع منه قديماً، وأثبتُ في حديث ثابتٍ من غيره»[8].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد» (ص٣١٦).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٣١).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٢).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٣١).
(٦) «رواية المروذي» (ص٣٥).
(٧) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «حمّاد بن سلمة في ثابتٍ، وعليّ بن زيد، أحبُّ إليّ من همّام، وهو أضبطُ النّاس، وأعلمُه بحديثهما، بيَّن خطأَ النَّاس، وهو أعلمُ بحديث عليّ بن زيدٍ من عبدِ الوارث»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي ثمَّ العَتكي البصريّ» (ت١٧٠هـ) قال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي، قلت ليحيى (وهو القطان): «أيمَّا أحبُّ إليك: أبو الأشهب، أو جرير بن حازم؟» قال: «ما أقربهما، ولكن جرير كان أكثَرَهما وهماً»[2].

فعلَّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «اغتفرت أوهامه في سِعَة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير، وحدّث بها»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «يحيى بن الضُّريس بن يسار القاضي البجلي مولاهم الرّازي» (ت٢٠٣هـ) قال أبو حاتم الرّازي: «كان عنده عن حمّاد بن سلمة عشرةُ آلاف، وعن الثّوري عشرةُ آلاف أو نحوُه»[4].

وقال عبدالله بن عمران الأصبهاني: سمعت وكيعاً يقول: «يحيى بن

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤١).
ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٧) ترجمة «أحمد بن عمير بن جوصا» قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن جوصا؟ فقال: «تفرد بأحاديث ولم يكن بالقوي». قال الذهبي: «الرجل صدوق حافظ، وهم في أحاديث مغمورة في سعة ما روي...».

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).
وقد تكلم بعض الأئمة في حديث جرير عن قتادة، وأنه كان يهم في أشياء منه، منهم: عبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن معين، وأبو أحمد بن عدي. انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٩٨)، و«الكامل» (٢/ ١٣٠).
وانظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٢٠٠ ـ ٢٠٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٠٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٩).

الضُّريس من حفَّاظ النّاس، لولا أنّه خَلَّط في حديثين، وذكر حديثاً لمنصور»[١].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيب هذا القول ـ: «لو خَلَّط في عشرين حديثاً في سِعَة ما روى لما عُدَّ إلاَّ ثقةً»[٢].

٦ ـ وقال في ترجمة «رَوْح بن عبادة بن العلاء بن حسّان بن عَمْرو القيسيّ البصريّ» (ت٢٠٥هـ): «وقيل: إنّ عبد الرحمٰن تكلّم فيه: وهم في إسنادِ حديثٍ»، ثمَّ قال الذّهبي: «وهذا تَعنّت، وقلَّةُ إنصاف في حقّ حافظٍ قد روى ألوفاً كثيرةً من الحديث، فوهم في إسناد. فَرَوْحٌ لو أخطأ في عدّة أحاديثَ في سِعَة عِلْمه، لاغْتُفر له ذلك أسوةَ نُظرائِه، ولسنا نقول: إن رُتبة رَوْح في الحفظ والإتقان كرُتبة يحيى القطّان، بل ما هو بدون عبد الرَّزاق، ولا أبي النّضر»[٣].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «وقيل: إنّ عبد الرّحمن تكلّم فيه لكونه وهم في إسنادٍ فلا ضيرَ».

وقال في موضع آخر[٥]: «نعم، عبد الرحمٰن بن مهدي أقوى منه، وأمّا هو فصدوقٌ صاحبُ حديثٍ».

٦ ـ وفي ترجمة «قُتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثّقفي مولاهم البَلْخيّ البغلانيّ» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ في صدد بيان مصدر وهم في حديث جمع تقديمٍ برواية قتيبة عن الليث بن سعد[٦] ـ: «. . . وإنّما

---

(١) «الجرح التعديل» (٩/ ١٥٩). انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٠٠).
(٣) «المصدر نفسه» (٩/ ٤٠٦).
(٤) (٢/ ٥٩).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩).
(٦) انظر الحديث في «سنن أبي داود» ـ في الصلاة ـ باب الجمع بين الصلاتين ـ (٢/ ١٨ ـ ١٩/ رقم١٢٢٠) و«سنن الترمذي» ـ في الصلاة ـ باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ـ (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩/ رقم٥٥٣)، قال أبو داود: «ولم يرو هذا الحديث إلا =

الغفلة وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخَ صدقٍ، وقد روى نحواً من مئة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديثٍ واحدٍ»[1].

الصنف الثاني: من نزل إلى مرتبة الصدوق، أو الاعتبار في المتابعات، والشواهد ولم يترك:

أولاً: من نزل إلى مرتبة الصدوق:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «شهر بن حوشب الأشعريّ الشاميّ» (ت١٠٠هـ، وقيل: غير ذلك) ذكر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ طرفاً من الأحاديث التي أُنكِرت عليه، ثمّ قال: «فَهذا ما اسْتُنكِر من حديث شَهْرٍ في سِعَة روايته، وما ذا بالمنكر جدّاً»[2].

وقال في نهاية الترجمة: «الرّجل غيرُ مدفوع عن صدقٍ وعلم، والاحتجاج به مترجِّحٌ»[3].

٢ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب بن مسلم بحشل القرشيّ مولاهم المصريّ» (ت٢٦٤هـ): «... وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحّة، فخَمْسة أحاديثَ منكرةٍ في جنب ذلك ليستْ بموجِبةٍ لتركه، نعم، ولا هو في القوّة كيونس بن عبدالأعلى، وبُنْدار»[4].

ولعلّ الخمسةَ الأحاديث التي يشير إليها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا السّياق هي التي أوردها ابنُ عديّ في ترجمة «بحشل» مثالاً لما أُنكِر عليه، إلاّ أنّ عبارةَ ابن عديّ، تُفيد أنّه لم يستوفِ ذكرَ جميعِ ما أُنكِر على

= قتيبة وحده». وقال الترمذي: «وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، ...». وانظر «معرفة علوم الحديث» (ص١١٩ ـ ١٢١).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٤).

(٢) «المصدر نفسه» (٤/ ٣٧٨).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٢/ ٣٢٣).

بحشل من الأحاديث، فقد قال: «ومِنْ ضَعْفه أُنكِر عليه أحاديث أنا ذاكرٌ منها البعض»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحيّ المدني» (ت٢٢٦هـ) قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالكٍ أحاديثَ غيرَ أنّه لا يُتابِعه أحدٌ عليها، وعن سليمانَ بن بلال، وغيرِهما من شيوخه، وقد روى عنه النّاس، وأثنى عليه ابنُ مَعين وأحمد، والبخاريّ يحدِّث عنه الكثيرَ، وهو خيرٌ من أبيه أبي أويسٍ»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ معلّقاً على هذا ـ: «الرّجل قد وثب إلى ذاك البَر، واعتمده صاحبا «الصّحيحين»، ولا ريب أنّه صاحبُ أفرادٍ ومناكيرَ تنغمر في سِعَةِ ما روى، فإنّه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبدالله كاتب اللّيث»[3].

- وقال عنه في كتابه «من تكلم فيه وهو موثق»[4]: «صدوق مشهور».

ثانياً: من نزل إلى مرتبة الاعتبار في المتابعات والشواهد:

مثاله: ما جاء في ترجمة «أبي صالح عبدالله بن صالح بن محمّد الجهنيّ مولاهم المصري» (ت٢٢٣هـ) قال: «قد شرحت حاله في «ميزان الاعتدال»[5] وليّناه، وبكلّ حالٍ فكان صدوقاً في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داءُ شيخه ابنِ لهيعة، وتهاون بنفسه حتّى ضَعُفَ حديثُه، ولم يُتْرَكْ بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودةٌ في سِعَة ما روى»[6].

---

(١) «الكامل» (١/ ١٨٥).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٣٢٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٩٣).

(٤) (ص٤٤).

(٥) (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٥).

المطلب الرابع: ينحط الرَّاوي عن رتبة الاحتجاج إذا أُخذ عليه رفع الموقوفات ووصل المراسيل دون العكس:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المعمري» (ت٢٩٥هـ) قال ابن عدي: «... وكان المَعْمريُّ كثيرَ الحديث، صاحبَ حديثٍ بحقِّه كما قال عبدان[١]: «إنّه لم يَرَ مثلَه». وأمّا ما ذُكر عنه أنّه رفع أحاديثَ وزاد في المتون، فإنّ هذا موجودٌ في البغداديين خاصّة، وفي حديثهم، وفي حديثِ ثقاتهم، فإنّهم يَرفعون الموقوفَ، ويُوصِلون المرسَل، ويَزيدون في الأسانيد، ولولا التّطويلُ لذكرت شيئاً من ذلك، والمَعْمريُّ كما قال عبدالله بن أحمد: لا يتعمَّد الكذب، ولكن صحب قوماً من البغداديِّين يَزيدون ويُوصلون. والله أعلم»[٢].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معقِّباً على كلام ابن عَديّ ـ: «بئست الخصالُ هذه، وبمثلِها يَنحَطُّ الثّقة عن رُتبة الاحتجاج به، فلو وقف المحدِّث المرفوع، أو أرسل المتَّصل لساغ له، كما قيل[٣]: «انقص من الحديث ولا تزد فيه»»[٤].

وأمّا في «تذكرة الحفاظ»[٥] فقال: «ربّما فعلوا ذلك إذا ثبت عندهم الرَّفعُ أو الوصْلُ، ولا ريب أنّ هذا ترخُّصٌ لا ينبغي».

وكلامُ الذهبيّ هذا إن كان عُذراً للبغداديين في صنيعهم بأنّهم ربما فعلوا ذلك لثُبوت الأمرين عندهم: الوصل والرفع، فلا وجه لقوله بعد ذلك: «إنّ هذا ترخُّصٌ لا ينبغي»، إذْ لا يمكن القولُ بأنّهم ترخَّصوا طالما ثبت عندهم الأمران، فضلاً أنْ يُوصف ذلك بكونه «لا ينبغي»، بل هو فعلٌ يدلّ على الاحتياط والتَّثبُّت، والإتيان بالحديث على الوجوه التي وقع بها

(١) انظر «الكامل» (٢/ ٣٣٧).
(٢) «الكامل» (٢/ ٣٣٨).
(٣) قائل هذا هو مجاهد بن جبر، انظر «الكفاية» (ص١٨٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥١٣).
(٥) (٢/ ٦٦٧).

عندهم، وهو فعلٌ لا يختصُّ به البغداديُّون وحدهم، فكم من حافظٍ روى الحديث موقوفاً، ثمَّ رواه مرفوعاً، أو رواه مرسلاً من وجهٍ ثمَّ أسنده من وجهٍ آخر لثبوت الوجهين لديه.

ولعلَّ أحسنَ ما يُعذَر به المعمريّ في صنيعه، هو أنّه كان رجلاً مُولَعاً بجمع الغرائب وتصيُّدِها لقصد الإغراب بها على أقرانه، فإنّه كان يتولّى لهم الانتخابَ من مسموعات الشّيوخ، فإذا مرّ به حديثٌ غريبٌ قصد الشّيخ وحده ليَسمعه منه، فكان من نتيجة ذلك أن انفرد بأشياء لا تُوجد عند زملائه وأقرانه فتُكُلِّم فيه لأجلها:

قال عبدان: سمعت فَضْلَك الرّازي، وجعفرَ بْنَ الجنيد يقولان: «المعمريُّ كذّاب» ثمَّ قال عبدان: «حسداً[1] لأنّه كان رفيقَهم فأنا معهم، فكان المَعْمَرِيّ إذا كتب حديثاً غريباً لا يُفيدهما»[2].

وقال أبو طاهر الجنابذي: سمعت موسى بنَ هارونَ يقول: «استخرت الله سنتين حتّى تكلّمت في المَعْمَرِي، وذاك أنّي كتبت معه عن الشّيوخ، وما افترقنا، فلمّا رأيتُ تلك الأحاديثَ قلت: من أين أتى بها؟!».

قال أبو طاهر: كان المعمري يقول: «كنتُ أتولّى لهم الانتخاب، فإذا مرّ بي حديثٌ غريبٌ قصدتُ الشّيخ وحدي فسألتُه عنه»[3].

وقال محمَّد بن إسحاق الموصلي: سمعت المَعْمَريّ يقول: أمَا تَعْجبون من موسى بن هارونَ يَطلب لي مُتابِعاً في أحاديثَ خَصَّني بها الشّيوخ، وقَطَعْتُها من كُتبهم؟!»[4].

ولعلّ من هذه الجهة تفرّد بأحاديثَ يَرويها رُفقَاؤه في الطّلب مرسلَة، ويُسْنِدها هو، أو يُوقفونها ويَرفعُها، أو يَنفرد بزيادةٍ في متنِ حديثٍ لا تُوجد

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١): «حسداه...».

(٢) «الكامل» (١/ ٣٣٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧١).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

عند غيره، فطُولب بأصولِ سماعه فلم يقدر أن يُخْرِجَ أصلا[١]، فتكلّم فيه من تكلّم، ورماه بالزّيادة في المتون ورفعِ الموقوفات، ووَصْلِ المراسيل، وكذَّبه بعضُهم لهذا الصّنيع، وليس له في ذلك ذنبٌ سوى الشَّره في جمع الغرائب وتتبُّعها، لذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فعُوقِب بنقيض قَصْده، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّتْ إليه شرا، فقَبَّحَ الله الشَّرَه»[٢].

ويُلاَحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قال عن الراوي الذي يرفع الموقوفات ويوصل المراسيل: «بمثلها ينحطُّ الثِّقة عن رتبة الاحتجاج به»[٣].

وبيان ذلك: أنّ الرّواة الذين حصل لهم ذلك ينقسمون إلى خمسة أقسامٍ[٤] تبعاً لانقسام الأسباب المؤدّية إلى ذلك، وهم كما يلي:

القسم الأول: قومٌ فقهاءُ ثقات في رواياتهم، لكنّ الغالب عليهم حفظُ المتون، دون الأسانيد، فإذا حدّثوا من حفظهم فربّما صحّفوا الأسماء، وقَلَبُوا الأسانيد، ورفعوا الموقوف، أو وقفوا المرسل، وهم لا يعلمون لقلّة عنايتهم بالحديث[٥].

القسم الثاني: قومٌ اختلطوا بأَخرة، فَوَقَع منهم هذا الفعلُ[٦].

القسم الثالث: قوم ساء حفظُهم واختلَّ ضبطُهم فأخطؤوا كثيراً من غير تعمُّد، حتى صاروا يَرفعون المراسيل، ولا يَعلمون لمكان اعتمادهم على حفظهم[٧].

---

(١) انظر ما حكاه علي بن حمشاذ في «تاريخ دمشق» (٤/ ٨٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٢).
(٣) انظر ما سبق.
(٤) اعتبرت «كتاب المجروحين» لابن حِبّان وبنيت عليه هذا التقسيم، وذلك لكثرة ما له من تفسير سبب الجرح. والله أعلم.
(٥) انظر «كتاب المجروحين» (١/ ٩٣).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٨) ترجمة «عبدالله بن عبد العزيز الليثي».
(٧) انظر ـ على سبيل المثال ـ «المصدر نفسه» (١/ ١٧٩) ترجمة «أسامة بن زيد بن=

القسم الرابع: قومٌ غلب عليهم الصّلاحُ والعبادة، وغفلوا عن الحفظ والتّمييز، فإذا حدّثوا رَفعوا المرسل، وأسندوا الموقوف، وقَلَبُوا الأسانيد[1].

القسم الخامس: قومٌ تعمَّدوا ذلك تزيُّداً للأحاديث، وتشويهاً لروايات الآخرين[2].

والأقسامُ الأربعةُ الأولى: لا حجّة في انفرادهم؛ إما لقلّة عنايتهم بالأسانيد، أو الغفلة عن الحفظ والتّمييز لغلبة العبادة عليهم، أو لعلّة سُوء حفظهم، أو اختلاطهم، ويُستشهد بهم، ويُغتفر في إيرادهم في المتابعات.

وأمّا القسم الأخير: فلا اعتبار بمن ثبت في حقّه تعاطي هذا الفعل على وجه التعمّد لظُهور كذبه وتزويره، والله أعلم.

الوجه الثالث: التفرد:

المراد بالتفرُّد هو: أن يَروي الرّاوي حديثاً عن شيخه لا يُعرف عنه إلاّ من جهته، ولو كان أصْلُ الحديث معروفاً من وجهٍ آخر[3].

ويقالُ فيمن روى حديثاً من وجهٍ لا يُشاركه فيه غيره: «روى ما لا يتابَع عليه»[4]، أو: «يروي الغرائب»، أو: «تفرّد بأحاديث»، أو: «له مفاريد»، وشبه هذه العبارات.

= أسلم»، و(١/٢٤٦) ترجمة «حسين بن حسن بن عطية»، و (١/٢٤٨) ترجمة «حكيم بن نافع الرقي»، و(١/٣٦٧) ترجمة «صالح بن محمَّد بن زائدة»، و (١/٣٧٩) ترجمة «الضحاك بن زيد الأهوازي»، و(٢/١٢٥) ترجمة «عاصم بن ضمرة السلولي»، و (١/٢١٦) ترجمة «قابوس بن أبي ظبيان»، و(٢/٢٨٣) ترجمة «محمَّد بن سليم أبي هلال الراسبي».

(١) انظر «كتاب المجروحين» (١/٦٧).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/٢٨٢ ـ ٢٨٣) ترجمة «خالد بن القاسم المدائني».

(٣) انظر «نزهة النظر» (ص٧٨ ـ ٨٠)، و «فتح المغيث» (١/٢٥٣، وما بعدها).

(٤) قد أكثر العقيلي من هذه العبارة في كتابه «الضعفاء».

وإطلاقُ هذه العبارة على الرّاوي، لا يعني الحكم بضعفه مطلقاً، بل يختلف الحكم فيها من راوٍ لآخر.

ولهذا نبّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ضوابط يَتَقَيَّد بها هذا الوجه، وبيانها في المطالب التالية:

المطلب الأول: من كان في سعة علم فلا يُنكَر عليه تفرده:

تَقع الغرائب في حديث الرّاوي لأسباب منها:

أولاً: أن يكون الرّاوي أكثر من السّماع، ورحل وكتب كثيراً، ووقف على ما لم يقف عليه أقرانه، فتفرد بأسانيد أو متون لا توجد عند غيره، فمثله لا يضره التفرد من هذا النّوع، بل هو دليل رفعته، وآية علوّ كعبه في هذا الشأن، وما يضره أن يقال: تفرّد، أو أغرب على غيره لسعة علمه، وكثرة أحاديثه:

من أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي مولاهم المصري» (ت٢٢٤هـ): «كان من أئمَّة الحديث»[(١)].

ثمَّ قال في موضع[(٢)]: «يقع في حديث سعيدٍ غرائبُ لِسِعة علمه».

وهذه عبارة تقال في معرض المدح والثناء.

وأما قول الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[(٣)]: «كان ثقةً كثيرَ الحديث، له غرائبُ وأفرادٌ مغمورةٌ في سِعَة ما روى» فهو من النوع الثاني من أسباب إغراب الرّاوي على أقرانه وسيأتي.

٢ ـ وقال في ترجمة «سعيد بن كثير بن عُفير بن مسلم المصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٢٨).

(٢) «المصدر نفسه» (١٠/٣٢٩).

(٣) (١/٣٩٢).

(ت٢٢٦): «وقال ابن يُونس في مكانٍ آخر من «تاريخه»: «هذا حديثٌ أُنكر على سعيد بن عُفير، فما رواه عن ابن لهيعة غيره»[١]، قال: «وكذا أنكر عليه حديثٌ آخر رواه عن ابن لهيعة».

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «من كان في سِعَة علم سعيد فلا غَرْوَ أن ينفرد، ثمَّ إن ابن لهيعة ضعيف الحديث فالنَّكارة منه جاءت»[٢].

٣ ـ وفي ترجمة «إبراهيم بن محمَّد بن عَرْعرة القرشيّ السَّامي البصريّ» (ت٢٣١هـ) قال الأثرم: قلتُ لأبي عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: «تَحْفظ عن قتادة، عن أبي حسّان، عن ابن عباس، أنّ النّبي ﷺ «كان يزور البيت كلّ ليلة؟» فقال: «كتبوه من كتابِ مُعاذٍ ولم يسمعوه»، فقلت: «ههنا إنسانٌ يَزعُم أنّه قد سمعه من معاذ. فأنكر ذلك، قال: «من هو؟» قلت: إبراهيم بن عَرْعَرة، فتغيّر وجهُه، ونفض يديْه، وقال: «كذبٌ وزور، ـ سبحان الله ـ ما سمعوه منه، إنمّا قال فلان[٣]: «كتبنا من كتابه»، ولم يسمعه، سبحان الله!» واستعظم ذلك منه»[٤].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وما الذي يمنع أنْ يكون إبراهيم بن محمَّد بن عرعرة سمع هذا الحديث من معاذ مع سماعه منه غيرَه؟ وقد قال ابنُ أبي حاتم الرّازي في كتاب «الجرح والتعديل»[٥]: سُئل أبي عن إبراهيم بن عرعرة فقال: «صدوقٌ»[٦].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مؤيِّداً كلامَ الخطيب ـ: «صدق

---

(١) لم يذكر الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ نص الحديث، وأما في «الكامل» (٣/ ٤١١ ـ ٤١٢) فإنه من روايته عن مالك، لا عن ابن لهيعة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦).

(٣) يقصد بـ (فلان) علي بن المديني ـ رحمه الله ـ ، فإنه نسخ هذا الحديث من كتاب معاذ، ولم يسمعه منه، كما ذكر ذلك عن نفسه. انظر «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٠).

(٥) (٢/ ١٣٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٩).

أبو بكر، ولا سيَّما وإبراهيمُ من كبار طلبة الحديث المعْنِيِّين به»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «علي بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المديني البصريّ» (ت٢٣٤هـ) ساق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ما رواه الحسين بن فهم عن أبيه في قصة مناظرة الإمام أحمد بن حنبل مع ابن أبي دُؤاد المعتزلي، في مسألة رؤية الله في الآخرة، وما حكاه ابن أبي دؤاد ـ لتضعيف حديث في الرؤية ـ عن علي بن المديني أنّه قال: «في هذا الإسناد من لا يُعْمل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابيّاً بوَّالاً على عَقبيه»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعقيباً على هذه الحكاية ـ: «إنْ صحَّت الحكاية فلعلّ عليّاً قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان، أنّه قال: «هو منكر الحديث»، ثمَّ سمّى له أحاديثَ استنكرها[3]، فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، فلا يُنكَر له التَّفرُّد في سِعَة ما روى...»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5] ترجمة «قيس بن أبي حازم» (ت٩٨هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨٢).

(٢) انظر الحكاية في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).
قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «أما ما حكي عن علي بن المديني في هذا الخبر من أن قيس بن أبي حازم لا يُعمل على ما يرويه لكونه أعرابياً بوّالاً على عقبيه، فهو باطل، وقد نزه الله علياً عن قول ذلك، لأن أهل الأثر ـ وفيهم علي ـ مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم وتصحيحها، إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المقدمين، وروى عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوى العشرة، ولم يحك أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبدالله أحمد بن حنبل أنه نوظر في حديث الرؤية، فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظاً، فأحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الحديث، وعزا ذلك إلى علي بن المديني. والله أعلم». «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣).

(٥) (٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

=

«ثقة حجّة، كاد أن يكون صحابياً، . . . وقال عليّ بن عبدالله عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثمّ سمّى له أحاديثَ استنكرها، فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، لا يُنكَر له التّفرّد في سعة ما روى».

ثانياً: أن تَقع الغرائبُ في مرويّاته بسبب أوهام حصلت منه، إلا أنّ ذلك لا يضرّ الرّاوي إذا كان واسعاً العلم، كثيرَ الرِّواية؛ لأنّ من أكثر من السّماع فلا بد أن يقع في حديثه بعضُ ما يُنكر عليه، إذ الكثرة مَظِنّة الوهم والغلط، ولم يسلم منها أحد، لكنها هنا مغمورة في سعة علم الراوي، ومثال ذلك:

ما جاء في ترجمة «عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة العَبْسي مولاهم الكوفيّ» (ت٢٣٩هـ): «لا ريب أنّه كان حافظاً مُتقناً، وقد تفرَّد في سِعَة علمه بخبرين مُنكَريْن عن جرير الضبّي، ذكرتُهما في كتاب «ميزان الاعتدال»[١] غضب أحمد بن حنبل لكونه حدَّث بهما[٢]، . . .»[٣].

= ومن ذلك أيضاً:

- قال في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٦) ترجمة «سليمان بن موسى الأشدق» (ت١١٩هـ): «كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته، قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها».
- وفيه (٢/ ٦١٨) ترجمة «عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي» (ت١٩٤هـ) ذكر من أفراده حديث جابر: قضى باليمين مع الشاهد، ثم قال: «الثقفي لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة».
- وفيه (٢/ ٣٠٦) نقل قول العقيلي: في «صَبَّاح بن محارب التميمي»: «يخالف في بعض حديثه»، فتعقبه قائلاً: «هكذا سائر الثقات يتفردون».
- وقال فيه (٢/ ١٩٥) ترجمة «سليمان بن أحمد الطبراني» (ت٣٦٠هـ): «لا ينكر له التفرد في سعة ما روى».
- وقال فيه (٣/ ٦٠١) ترجمة «محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري البصري» (ت٢١٥هـ): «ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل، حديث تفرد به، فإنه صاحب حديث».

(١) انظر (٣/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٥٢).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1] ـ تعليقاً على قول الأزدي: «رأيتُ أصحابنا يذكرون أنّ عثمان روى أحاديثَ لا يُتابَع عليها» ـ: «عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكَر له أن ينفردَ بأحاديثَ لِسِعَة ما رَوَى، وقد يَغْلَط، وقد اعتمده الشَّيخان في «صحيحيهما»، روى عنه أبو يعلى والبغوي، والنّاس، وقد سُئل عنه أحمد فقال: «ما علمت إلا خيراً»، وأثنى عليه. وقال يحيى: «ثقة مأمون»»[2].

ثالثاً: أن يكون الرّاوي واسع المحفُوظ، ومع ذلك فإنّه ولوعاً بِتَصَيُّدِ الغَرَائِبِ وَتَتَبّعِهَا:

من أمثلة ذلك: ما جاء في ترجمة «خَلَف بن سالم أبي محمَّد السّندي المهلَّبي البغداديّ» (ت٢٣١هـ): «الإمام الحافظ المجوِّد... من كبار الحفاّظ»[3].

ثمَّ قال: «وكان لِسِعَة حفظه يَتبعُ الغرائب»[4].

وهذه الأمثلةُ ونظائرُها تفيد أنّ الرَّاوي إذا أَكثرَ من الرّواية، واشتهر بطلب الحديث والرّحلة فيه، والاعتناء بجمعه وكَتْبِه، فلا يُنكَر عليه أن ينفرد بأحاديثَ لا تُوجد عند غيره ولا يكون ذلك قدحاً في ثقته، وضبطِه، لأنّ من أكثر، ورَحَل، وكَتَبَ الكثيرَ فلا بُدَّ أن يقف على ما لم يَقِفْ عليه أقرانُه، فإنَّ كثرةَ السَّماع والكتابة: مَظِنَّةُ التَفَرُّد والإغراب[5].

يوضح هذا ما يلي:

---

(١) (٣/ ٣٧).
(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٨٧)، و «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).
(٤) «المصدر نفسه» (١١/ ١٤٩).
(٥) لذلك قال في «ميزان الاعتدال» (١/ ١١٨) ترجمة «أحمد بن عتاب المروزي»: «ما كلّ من روى المناكير يُضَعَّف، وإنما أوردتُ هذا الرجل لأنّ يوسف الشيرازي ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه».

أولاً: قال الحافظ أبو أحمد بن عدي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أحمد بن الأزهر النيسابوري» (ت٢٦٣هـ): «وأبو الأزهر هذا كَتَبَ الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بدّ من أنْ يقع في حديثه الواحد والاثنين[١] والعشرة ممّا يُنكَر»[٢].

ثانياً: قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال»[٣] ـ وهو يردّ قولَ العُقيلي في بعض الثّقات ـ: «لا يُتَابَع عليه» ـ: «...وأنا أشتهي أن تُعَرِّفَني من هو الثّقة الثّبْت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابَع عليه، بل الثّقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ له، وأكملَ لرُتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضَبْطِه دون أقرانه لأشياءَ ما عَرفوها، اللّهم إلاّ أنْ يَتَبَيَّن غَلَطُه ووَهْمُه في الشّيء فيُعرف ذلك، فانظر أوّلَ شيءٍ إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصّغار، ما فيهم أحدٌ إلاّ وقد انفرد بسنّة فيُقالُ له: هذا الحديث لا يُتَابَعُ عليه، وكذلك التّابعون، كلٌّ واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم...».

وفي «تاريخ الإسلام»[٤]: نقل قول العُقيلي في فُلَيح بن سُليمان: «لا يُتابَع على بعض حديثه» فتعقَّبه قائلاً: «كثير من الثّقات قد تفرَّدوا فيصحُّ أنْ يُقال فيهم: لا يُتابَعون على بعض حديثهم».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٥]: «ما زال الثّقاتُ يتفرَّدون».

ثالثاً: قال العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «وكثرة الغرائب إنما تضر الرّاوي في أحد حالين:

الأولى: أنْ تكون مع غرابتها منكرةً[٦] عن شيوخٍ ثقات بأسانيدَ جيِّدة.

---

(١) كذا: وفي «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٦٥): «الواحد والاثنان».

(٢) «الكامل» (١/ ١٩٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٧٧).

(٥) (٤/ ٥٤٣).

(٦) يعني: متونَها.

الثَّانية: أنْ يكون مع كثرة غرائبه غيرَ معروفٍ بكثرة الطَّلب.

وفي الحال الأولى: تكون تَبِعَة النَّكارة على الرَّاوي نَفْسه لظهور براءة من فوقه عنها.

وفي الحال الثانية: يُقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلَّة طلبه؟ فَيُتَّهم بسرقة الحديث، كما قال ابن نمير في أبي هشام الرّفاعي[١]: «كان أضعفَنا طلباً وأكثرَنا غرائبَ..»[٢].

وقال في موضع آخر[٣]: «من كَثُر حديثُه لا بدّ أن تكون عنده غرائب، وليس ذلك بموجِبٍ للضّعف، وإنما يضرّ أن تكون تلك الغرائب منكرةً».

وقال أيضاً: «إنما يُجرَح بالمناكير إذا كان الرُّواة عن الرَّجل ثقات أثباتا، يَبْعدُ نسبةُ الغَلَطِ إليهم، وكذا مشايخُه، وَمَنْ قَبْلَهم، ثُمَّ كَثُرَ ذلك في روايته، ولم يكنْ له من الجلالةِ والإمامةِ ما يُقَوِّي تَفَرُّدَه»[٤].

المطلب الثاني: من لازم شيخه مدة فلا يُنكَر تفرُّده عنه بحديث:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «داود بن حصين القرشيّ المدنيّ» (ت١٣٥هـ) قال عليّ بن المديني: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث»[٥].

وقال أبو داود: «أحاديثُه عن عكرمة مناكير، وأحاديثُه عن شيوخه مستقيمة»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/١٢٩)، وأبو هشام الرفاعي هو: محمَّد بن يزيد بن محمَّد العجلي الكوفي المتوفى سنة ٢٤٨هـ، قد اتهمه عثمان بن أبي شيبة بسرقة الحديث. انظر «تاريخ بغداد» (٣/٣٧٦)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٧ ـ ٢٩).

(٢) «التنكيل» (١/٩٨ ـ ٩٩).

(٣) «طليعة التنكيل» (ص٤٠).

(٤) «البناء على القبور» (ص٨٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣/٤٠٩).

(٦) «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨١).

وقد بيّن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ سببَ وَصْم الأئمّة رواياتِ داود بن حصين عن عكرمة بالنّكارة، فنقل عن مصعب بن عبدالله الزبيري، أنّه قال في عكرمة: «كان يَرى رأيَ الخوارج، فطلبه بعضُ وُلاةِ المدينة، فتغيَّبَ عند داود بن حصين حتى مات عنده»[1].

ثمَّ علّق عليه بقوله: «ولهذا ينفرد عنه داود بأشياء تُسْتَغرب، وكثيرٌ من الحفَّاظ عدُّوا تلك الإفرادات مناكير، ولا سيَّما إذا انفرد بها مثلُ ابن إسحاق، ونحوه»[2].

وعلى هذا فلا وجه لاستنكار هذه المفاريد، ولا مُسوِّغ لردِّها، وعدم قَبولها منه إذا ثبت السَّند إليه، طالما هناك سببٌ اقتضى أن تكون هذه الرّوايات لا تُوجد إلاً عنده، فمن ردَّها، وعدّها مناكيرَ فعُذْرُه أنّه لم يقف عليها عند أصحاب عكرمة غيرِ داود بن حصين، فلو صحّت عن عكرمةَ لبادر غيرُه من ثقات أصحاب عكرمة إلى نَقْلِهَا عنه، أمثال أيوب السّختياني، وسلمة بن كُهيل، وأبي الشَّعثاء جابر بن زيد البصري، وعامر الشّعبي، وعبد العزيز بن أبي روَّاد، وغيرِهم من كبار أصحابه وهم كُثر.

وأمّا من وثَّق داود مطلقاً كالإمام ابن سعد[3]، والإمام يحيى بن معين[4]، والحافظ أحمد بن صالح المصري[5]، وغيرهم، دون تقييدِ ذلك بما رواه عن غير عكرمة، فلعلّه اطّلع على سبب تفرُّد داود عن عكرمة بما لا يُوجد عند غيرِه، وهو لُزُومُه عكرمةَ مدَّة اختفائه عنده.

ولعلّ أعدلَ الأقوال في حقّ داود قولُ أبي أحمد بن عدي ـ

---

(١) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٩٠)، وانظر: «المعارف» لابن قتيبة (ص٤٥٧)، وفي «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/الورقة ١٠٩/أ) قال: وأخبرني مصعب بن عبدالله قال: «مات عكرمة مولى ابن عباس وهو مُخْتَفٍ عند داود بن الحصين...».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٣).

(٣) انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٣١٨).

(٤) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ١٥٢)، و «رواية ابن طهمان» (ص١٠٧).

(٥) انظر «تاريخ أسماء الثقات» (ص٨١).

رحمه الله ـ: «وداودُ هذا له حديثٌ صالح، وإذا رَوَى عنه ثقةٌ فهو صحيح الرّواية، إلاّ أن يَرويَ عنه ضعيفٌ فيكون البلاءُ منهم[1]، مثل ابن أبي حبيبة هذا[2]، وإبراهيم بن أبي يحيى. كان عند إبراهيم عنه نسخةٌ طويلةٌ»[3].

وكأنّ الحافظَ ابن عدي ـ رحمه الله ـ راعى ذلك السّبب، ولذلك لم يَتَكَلَّم في روايته عن عكرمة، فإنّه نصّ على مثل هذه المراعاة كما سيأتي عنه.

وممّن وثق داود بن الحصين في عكرمة وغيره العلاّمةُ، ابنُ القيِّم ـ رحمه الله ـ، فقد قال: «وأمّا تضعيف حديثِ داود بن الحُصين، عن عكرمة، فممّا لا يُلتفَت إليه، فإنّ هذه الترجمة عند أئمّة الحديث صحيحة لا مطعن فيها...»[4].

وقال أيضاً: «وقد احتجّ أحمد بإسناده في مواضع، وقد صحّحَ هو وغيره بهذا الإسناد بعينه (أنّ رسول الله ﷺ ردّ زينب على زوجها أبي العاص بن الرَّبيع بالنّكاح الأوّل، ولم يُحْدِثْ شيئاً)[5] وأما داود عن

---

(١) كذا في المطبوع، وفي «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨١): (منه) على الجادة.

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم المدني، ضعيف. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٣) «الكامل» (٣/ ٩٣).

(٤) «تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ١٥٤).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٦٩/رقم١٨٧٦، و ٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣/رقم٣٢٩٠ ط. المحققة)، وأبو داود في «سننه» كتاب الطلاق ـ باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها (٢/ ٦٧٥/رقم٢٢٤٠)، والترمذي في «سننه» كتاب النكاح ـ باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٣/ ٤٤٨/رقم١١٤٣)، وابن ماجه في «سننه» كتاب النكاح ـ باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (١/ ٦٤٧/رقم٢٠٠٩)، وغيرهم.

وصححه الإمام أحمد، والدارقطني، والحاكم، والذهبي، وابن القيم، وغيرهم، انظر «المسند» (١١/ ٥٣٠ ط. المحققة)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ٢٥٣)، و«المستدرك» (٣/ ٦٣٩)، و«تلخيص المستدرك» للذهبي (٢/ ٢٠٠)، و«تهذيب مختصر سنن أبي داود» (٣/ ١٥١ ـ ١٥٤).

وانظر دراسة مفصلة عن رواية داود بن الحصين، عن عكرمة في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٥٤ ـ ١٥٩).

عكرمة فلم تزل الأئمة تحتج به»[1].

٢ ـ وقال في ترجمة «خالد بن خِداش بن عجلان المهلَّبي مولاهم البصريّ» (ت٢٢٣هـ): «أَبْلَغُ ما نقموا عليه أنه يَنْفرد بأحاديثَ عن حمّاد بن زيد، وهذا لا يدلّ على لِينِه، فإنّه لازمه مدّة »[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «أكثرُ ما نقموا عليه أنّه ينفرد بأحاديث عن حمّاد بن زيد، ولا يُنكَر عليه ذلك، فإنّه كان ملازِماً له».

ودليلُ ذلك، قولُ سليمانَ بنِ حرب: «هو صدوقٌ لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حمّاد بن زيد»، وأثنى عليه خيراً، وقال: «كان كثيرَ الاختلاف إلى حمّاد بن زيدٍ ـ أو كثيرَ اللُّزوم له»[4].

وقال زكريا بن يحيى السّاجي: «خالد بن خِداش المهلَّبي فيه ضَعْف. قال يحيى: «قد كتبت عنه، تفرّد عن حمّاد بن زيد بأحاديثَ»[5].

فتعقَّبه أبو بكر الخطيب ـ رحمه الله ـ بقوله: «لم يُورد زكريا في تضعيفه حجة، سوى الحكاية عن يحيى بن معين أنّه تفرَّد برواية أحاديث، ومثلُ هذا موجودٌ في حديث مالكِ بْنِ أنس، والثّوري، وشعبة، وغيرِهم من الأئمّة، ومع هذا فإنّ يحيى بن معين[6]، وجماعةً غيرَه[7] قد وصفوا خالداً بالصّدق، وغيرُ واحد من الأئمّة قد احتج بحديثه»[8].

---

(١) «زاد المعاد» (٥/٢٦٣ ـ ٢٦٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٨٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص١٤٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/٣٢٧).
(٥) «تاريخ بغداد» (٨/٣٠٦).
(٦) انظر «تاريخ بغداد» (٨/٣٠٧)، و «تهذيب الكمال» (٨/٤٧).
(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٣٢٧)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).
(٨) «تاريخ بغداد» (٨/٣٠٦).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/٢٠٩) ترجمة «موسى بن عامر بن عمارة المري الدمشقي» (ت٢٥٥هـ): «تكلم فيه بعضهم بغير حجة، ولا ينكر له تفرده عن الوليد فإنه أكثر عنه»، وانظر «المغني في الضعفاء» (٢/٦٨٤).

وقد سبق إلى تطبيق هذا المنهج الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله، وذلك في تحرير ترجمة «حرملة بن يحيى التُّجيبي» حيث قال في نهايتها: «وحَرملة روى عن ابن وهب، والشّافعيّ ما لم يروه أحد، فأمّا ابن وهب فكان متوارياً في دارهم، طُلِب للقضاء فتوارى عندهم[1]، فسمع منه ما لم يسمعه أحد. . .»[2].

وقال أيضاً: «. . . وقد تبحّرت حديثَ حرملة، وفتّشْته الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضعَّف من أجله، ورجلٌ يتوارى ابنُ وهبٍ عندهم، ويكون عنده حديثُه كلُّه، فَليس ببعيدٍ أن يُغرِب على غيره من أصحاب ابن وهب، كتب، ونسخ، وإفرادات ابن وهب. . .»[3].

المطلب الثالث: من جاء بالغرائب عمن يحتملها فلا يضره ذلك:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عليّ بن معبد بن نوح البغدادي ثمّ المصريّ الصغير» (ت٢٥٩) قال أبو بكر بن الجِعابي: «علي بن معبد بن نوح، نزل مصر. . . عند عليّ عجائب»[4].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «قول أبي بكر: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين، فلا تُقبَل إلاّ مفسّرة، والرَّجل فثقةٌ صادق، صاحبُ حديث، ولكنّه يأتي بغرائب عمّن يحتملها»[5].

(١) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٩٠) عن أبي عمر الكندي قال: «كان حرملة فقيهاً، لم يكن بمصر أحد أكتب عن ابن وهب منه، وذلك أن ابن وهب أقام في منزله سنة وأشهراً، مستخفياً من عباد إذ طلبه ليوليه القضاء بمصر، أخبرني بذلك يحيى بن أبي معاوية».

(٢) «الكامل» (٢/ ٤٦٠).

(٣) «الكامل» (٢/ ٤٦١)، وفي «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٥١): «. . .يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتباً ونسخاً وأفراد ابن وهب. . .». وما في المطبوع من «الكامل» موافق للنسخة الخطية منه. انظر الجزء الأول، القسم الثاني (الورقة ٢٠٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤).

وقولُه: «ولكنّه يأتي بغرائب عمّن يحتملها» يحتمل أن يُراد به معنيان:

الأول: أنّه أتى بالغرائب عمّن يحتملها لكثرة سماعه، وسِعَة حفظه، وذلك أنّه روى عن شيوخٍ مكثرين في الرّواية والرّحلة، الذين يحتمل منهم التّفرُّد والإغراب، لكثرة ما كتبوا من الأحاديث، فقد روى عليّ بن معبد، عن الإمام أحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون، ورَوْح بن عُبادة، ويعلى بن عُبيد، وأمثالِ هؤلاء ممن كتب وسمع الكثير، وتفرَّد بأشياء احتُملتْ عنه، لأنّ من أكثر من الحديث، فلا بدّ أن ينفرد، فرواية عليّ بن معبد أفراداً وغرائب عن مثلِ هؤلاء محتملة، لاحتمال كون الغرابة جاءت منهم، لا منه، اللّهم إلاّ أن تكون ثمّة قرينةٌ مُسْفِرةٌ عن خطئه ووهمه في تلك الرواية.

الثاني: أنّه يأتي بالغرائب عمّن يحتملها لضعفه وخفّة ضبطه، وذلك أنّه يَروى الغرائب عن شيوخٍ ضعفاء، أو من لا يُقْبَل تفرُّدُهم، مثل منصور بن سُقير البغدادي، وعَمرو بن هاشم البيروتي، وغيرِهما ممّن يَسبق إلى الذهن إلصاقُ الوهم والخطأ بهم لمكان ضعفهم، وخفَّة ضبطهم.

ولعلّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أراد الأوّل وذلك بالنّظر إلى شيوخ علي بن معبد الذين سرد المزّي أسماءهم في ترجمته[1]، فإنّ أغلبهم ثقات يحتمل تفردهم. والله أعلم.

المطلب الرابع: قد تقع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من فوقه أو من دونه:

أولاً: وقوع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من فوقه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مروان بن معاوية بن الحارث بن عثمان

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/١٤٢ ـ ١٤٣).

الفزاري الكوفي ثمَّ الدمشقيّ» (ت١٩٣هـ) قال عبدالله بن علي بن المديني: سألته ـ يعني أباه ـ عن مروان بن معاوية الفزاري فقال: «ثقةٌ فيما روى عن المعروفين»، وضعّفه فيما روى عن المجهولين»[(١)].

وتعقَّبه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «إنمّا الضّعف من قِبَلهم، كان يروي عن كل ضرب، وقد كان سفيان الثَّوري مع جلالته يفعل كذلك»[(٢)].

وهذا واضح في بيان أنَّ الضَّعف، إنمَّا جاء من قبل شُيوخه الذين حدَّث عنهم لا من قِبَله، وذلك لأنّه لا يُبالي بانتقاء الشُّيوخ، بل يحدِّث عن كلِّ أحد كما قال ابن نمير: «كان مروان بن معاوية الفزاري، يلتقط الشُّيوخ من السِّكك»[(٣)].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوقٌ لا يُدفَع عن صدق، وتكثر روايته عن الشُّيوخ المجهولين»[(٤)].

وليس هذا الصّنيع مقتضياً تضعيفَ الرّاوي، لحصوله من كبار الأئمة كسفيان الثّوري ـ رحمه الله، وذلك لأن «التّحديث بالمناكير، إنمّا يضرُّه إذا كانت النّكارةُ من جهته»[(٥)].

٢ ـ وفي ترجمة «سعيد بن عُفير بن مسلم المصريّ» (ت٢٢٦هـ) تقدّم تعليق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على قول ابن يونس: «هذا حديثٌ أُنكِر على سعيد بن عُفير، فما رواه عن ابن لهيعة غيرُه...» بقوله: «من كان في سِعَة علم سعيدٍ فلا غرو أن ينفرد، ثمَّ إن ابن لهيعة ضعيف الحديث، فالنّكارة منه جاءت»[(٦)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٣).
(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٣).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) «التنكيل» (١/ ٢٣٧).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦)، وانظر ما سبق (ص٥٣٢ ـ ٥٣٣).

٣ ـ وقال في ترجمة «كامل بن طلحة الجحدري البصريّ نزيل بغداد» (ت٢٣١هـ): «هو صدوقٌ إن شاء الله، وما أدري وجهُ قول أبي داود: «رميت بكتبه»[(١)]، ولا ريب أنّ له عن ابن لهيعة ما يُنكَر، ولا يُتابَع عليه، فلعلّه حفظه»[(٢)].

وقول الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ولعلّه حفظه» مراده التّنبيه إلى أنّ النّكارة إنمّا جاءت من ابن لهيعة، لسُوء حفظه واختلاطه، وكاملٌ إنمّا أدّى ما حفظه عنه. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خُرَّم الهروي» (ت٣٠١هـ) قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: «روى عن خالد بن الهيّاج بن بسطام، كتب إليّ بجزءٍ من حديثه عن خالد بن الهيّاج بن بسطام، وأوّل حديثٍ منه باطل، وحديث الثّاني[(٣)] باطل، وحديث الثّالث، ذكرتُه لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي: «أَحلِفُ بالطّلاق أنّه حديثٌ ليس له أصل، وكذا هو عندي، فلا أدري منه أو من خالد بن هيّاج بن بِسطام»[(٤)].

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «بل إنّه من خالد، فإنّه ذو مناكير عن أبيه، والحسين فثقةٌ حافظٌ»[(٥)].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[(٦)]: «خالد له مناكير عن أبيه، والحسين فثقةٌ حافظٌ».

---

(١) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ٢٤٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).
(٣) كذا في الأصل، ولعله من باب إضافة الموصوف إلى صفته، كقولهم: حبة الحمقاء، ومسجد الجامع. انظر «أوضح المسالك» (ج٢/ ٣٣٨).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٤).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص٦٤).
ومن أمثلة هذا القسم أيضاً:
● ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٩) ترجمة «إسحاق بن إبراهيم الدمشقي» (ت٢٢٧هـ) قال ابن عدي: «وله عن يزيد بن ربيع الدمشقي عن أبي الأشعث عن=

ثانياً: وقوع المناكير في حديث الرّاوي والحمل على من دونه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عبدالله بن دينار، مولى ابن عمر المدني» (ت١٢٧هـ): «وقد أساء أبو جعفر العُقيلي بإيراده في «كتاب الضعفاء»[(١)] له، فقال: «في رواية المشايخ عن عبدالله بن دينار اضطراب»، ثمَّ إنّه أورد له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرّواة عنه، وقد وثّقه جماعةٌ»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «أحد الأئمّة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العُقيلي في «الضعفاء»، وقال: «في رواية المشايخ عنه اضطرابٌ»، ثمَّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنّما الاضطراب من غيره، فلا يُلتَفَت إلى فعل العقيلي، فإن عبدالله حجة بالإجماع. . .».

وما استدركه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على العُقيلي ـ رحمه الله ـ من أنّ الاضطراب الحاصل في بعض روايات عبدالله بن دينار إنّما مصدره

= ثوبان، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة. وله أحاديث صالحة». قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «شيخه يزيد ساقط فالعهدة على يزيد».

● وفي (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص١١٨) ترجمة «بيان بن عمرو أبي محمد البخاري» قال ابن أبي حاتم: «بيان بن عمرو أبو محمد البخاري، روى عن سالم بن نوح ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي. سمعت أبي يقول ذلك. وهو مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح حديث باطل» فقال الذهبي: «قوله: «مجهول» ممنوع، وأما في الحديث الذي رواه، فسالم له مناكير، لعل هذا منها».

● وفيه (٣/ ٣١) ترجمة «عثمان بن أحمد بن السماك» (ت٣٤٤هـ) قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: «صدوق في نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن الطيوري كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق، أما هو فوثقه الدارقطني».

(١) انظر (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).
(٣) (٢/ ٤١٧).

الرّواة عنه، قد نبّه عليه العُقيلي نفسُه حيث قال: «روى موسى بن عُبيدة ونظراؤه، عن عبدالله بن دينار، أحاديثَ مناكيرَ إلاّ أنّ الحَمْلَ فيها عليهم»[1].

وهذا ظاهر قوله: «... وأمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب» فنسب الاضطراب إلى الرّواة عنه لا إليه»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمٰن بن صفوان بن أمية الجمحيّ المكيّ» (ت١٥١هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ثنا أحمد بن عبدالله بن سابور الدَّقّاق، ثنا الفضل بن الصباح، ثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر [رضي الله عنهما]، أنّ رسول الله ﷺ قال: «اغسلوا قتلاكم».

قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلاّ عن ابن سابور»[3].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «غريبٌ جدّاً ورواتُه ثقات. وهذا محمولٌ على من قُتل في غير مصاف، ولعلّ الغلط فيه من شيخ ابن عدي، أو شيخ شيخه، والثّقة قد يَهِم»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن لهيعة بن عُقبة الحَضْرمي المصريّ» (ت١٧٤هـ) نقل الحافظ الذهبي عن ابن حبّان أنّه قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدّثنا كامل بن طلحة، قال: حدّثنا ابن لهيعة، قال: حدّثني حييّ بن عبدالله المعافري، عن أبي عبدالله الحُبْلي، عن عبدالله بن عَمرو أنّ رسول الله ﷺ قال في مرضه: «ادعوا لي أخي»، فدُعي له عُمر فأعرض عنه، ثمّ قال: «ادعوا لي أخي»، فدُعي له أبو بكر فأعرض عنه، ثم قال:

---

(١) «الضعفاء» (٢/٢٤٩).
(٢) سيأتي مزيد بيان عن هذه القضية في (ص٩١٩ ـ ٩٢١).
(٣) «الكامل» (٢/٤٢١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٣٧ ـ ٣٣٨).

«ادعوا لي أخي»، فدُعِي له عثمان فأعرض عنه، ثم دعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوبه وأكبّ عليه، فلّما خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال: «علّمني ألف بابٍ، كلُّ بابٍ يفتح ألف بابٍ»[١].

ثمّ نقل الذّهبيّ في موضع آخر[٢] قولَ ابن عدي: «فلعلّ البلاءَ فيه من ابن لهيعة فإنّه مفرطٌ في التّشيُّع»[٣].

فتعقّبه قائلاً: «فما سمعنا بهذا عن ابن لهيعة، بل ولا علمتُ أنّه غيرُ مفرطٍ في التّشيُّع، ولا الرّجل متّهَمٌ بالوضعِ، بل لعلّه أُدخل على كامل، فإنّه شيخٌ محلُّه الصّدق، لعلّ بعضَ الرّافضة أدخله في كتابه، ولم يَتَفَطَّنْ هو، فالله أعلم»[٤].

واحتمال أن يكون الحديث أُدخل على ابن لهيعة أقرب، لأنّ كاملاً أقوى منه، ولأنّ ابن لهيعة يقبل التّلْقين. والله أعلم.

٤ ـ وقال في ترجمة «عليّ بن عاصم بن صُهيب القرشيّ التميميّ الواسطيّ» (ت٢٠١هـ): «ساق الحافظ ابن عديّ في ترجمة عليّ عدَّة أحاديث ـ إلى أن قال ـ: «حدّثنا أحمد بن عبدالله بن سالم الباجُدَّائي، حدَّثنا عبد القدّوس بن عبد القاهر الباجُدَّائي، حدّثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس [رضي الله عنه]، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أكل من الطّين وقيّة فقد أكل من لحم الخنزير وقيّة...».

وبه: «من أكل الطّين، واغتسل به، فقد أكل لحم أبيه آدم، واغتسل بدمه».

ثمَّ قال ابن عدي «هذان باطلان»[٥]. ثمَّ قال الذهبي: «أَجزم بأنّ

---

(١) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٦).
(٣) «الكامل» (٢/ ٤٥٠) وعبارته: «وهذا هو حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف».
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٦).
(٥) «الكامل» (٥/ ١٩٢ ـ ١٩٣) وعبارته: «وهذان الحديثان، باطلان بهذا الإسناد».

عليّ بن عاصم ما حدّث بهما، فقد تناكد ابن عدي حيث أوردهما هنا، وإنّما هما موضوعان من الباجدّائي، قبّحه الله»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «حاشى عليّ بن عاصم - رحمه الله - أن يحدّث بهما، وإنّي أقطع بأنّه ما حدّث بهما، والعجب من ابن عدي مع حِفْظه كيف خفي عليه مثل هذا، فإنّ هذين من وضع عبد القدّوس فيما أرى».

وقال أيضاً: «ثمّ قال ابن عدي: حدّثنا الفضل بن عبدالله بن مخلد، حدثنا العلاء بن مسلمة، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ: «من قرأ (يس) كلّ ليلة ابتغاء وجه الله غُفر له».

وبه: «خلق الله الجنّة وغرس أشجارها بيده، وقال لها: تَكلَّمي، قالت: «قد أفلح المؤمنون»[3].

ثمّ قال الذهبي: «وهذان باطلان، ابن عاصم بريءٌ منهما، والعلاء متّهم بالكذب»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراد هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاء متّهم بالكذب»[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٥٩).
(٢) (٣/ ١٣٧).
(٣) «الكامل» (٥/ ١٩٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٠).
(٥) (٣/ ١٣٧).
(٦) من هذا القسم أيضاً:

● ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٢٥) ترجمة «مطرف بن عبدالله بن مطرف» (ت٩٥هـ) نقل ابن عدي رواياته من طريق تلميذه: أحمد بن داود بن أبي صالح، فتعقبه الذهبي بقوله: «هذه أباطيل حاشا مطرفاً من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى ، كما روى عنه ابن حبيب في «الواضحة» عن ابن أبي حازم=

ثالثاً: وقوع المناكير في حديث الراوي والحمل على غيره، مع احتمال أن يكون من فوقه أو من دونه:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «القاسم بن إبراهيم القنطريّ السّامرّيّ» (حدث في سنة٣٤٦هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «والغالبُ على حديثه المناكير والموضوعات» ثمَّ قال: «ما علمت أنّ أحداً ضعَّفه، والكلام المذكور فيه عبارة ابن النجّار، فلعلّ الضعفَ في تلك الرّوايات من غيره»[1].

= عن أبيه، عن سهل مرفوعاً: «جعلت الصلوات في خير الساعات، فاجتهدوا فيها بالدعاء»، فهذا الحمل فيه على ابن حبيب».

- وقال فيه (٢/ ٥٦٠) ترجمة «عبد الرحمٰن بن رافع» (ت١١٣هـ): «حديثه منكر... ولكن لعل تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي».
- وفيه (٤/ ٥٨) ترجمة «محمد بن واسع البصري» (ت١٢٣هـ) قال الذهبي: «ثقة احتج به مسلم. وقال أبو حاتم: روى حديثا منكراً عن سالم، عن ابن عمر»، قال الذهبي: «النكارة إنما هي من قبل الراوي عنه...».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٤٥٠) ترجمة «عباد بن كثير البصري» (توفي بعد الأربعين ومئة): «وساق له ابن حِبَّان عدة مناكير، لكن بعضها من الرواة عنه».
- وقال في (الحوادث نفسها ص٥٠٥) ترجمة «عبد العزيز بن أبي رواد» (ت١٥٩هـ) قال ابن حِبَّان: روى عن نافع، عن ابن عمر، نسخة موضوعة كان يحدث بها توهماً لا تعمداً». فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «الشأن في صحة تلك الأحاديث عن عبد العزيز».

وفي (الحوادث نفسها ص٥١٨) ترجمة «عثمان بن زائدة الكوفي نزيل الري» قال العقيلي: «حديثه عن نافع غير محفوظ، رواه عنه عبد الملك بن مهران، ثمَّ قال: وعبد الملك متروك»، فقال الحافظ الذهبي: «فبرئ عثمان من عهدته، وهو بقية عن عبد الملك بن مهران».

- وقال في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٧٩) ترجمة «شقيق بن إبراهيم البلخي» (ت١٩٤هـ): «منكر الحديث»، ثم قال: «وكان من كبار المجاهدين، استشهد في غزوة كولان سنة أربع وتسعين ومئة، ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٧).

وقد سبق غيرُ واحدٍ من الأئمّة إلى مراعاة هذا الضّابط في الحكم على الرّواة جرحاً، أو تعديلاً من ذلك:

أ ـ قد تقدم قول الحافظ العقيلي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عبدالله بن دينار مولى ابن عمر»: «روى موسى بن عُبيدة ونظراؤه، عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير إلا أنّ الحمل فيها عليهم»[1].

ب ـ وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في ترجمة «أصبغ بن نباتة»: «وإذا حدَّث عن الأصبغ ثقةٌ فهو عندي لا بأس بروايته، وإنّما أتى الإنكار من جهة من روى عنه، لأنّ الرّاوي عنه لعلّه يكون ضعيفاً»[2].

وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن القطامي البصريّ»: «وأبو المهزّم الذي يروي عنه عبد الرحمٰن، وعليّ بن زيد وهما جميعاً في عداد الضّعفاء الذين ذكرتهم في كتابي هذا، ولعلّ إنكار هذه الأحاديث بعضه منهما لا من عبدالرحمٰن»[3].

ج ـ وقال أبو حاتم البستي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «علي بن يزيد الألهاني»: «يروي عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، روى عنه عبيد الله بن زحر، ومطرح بن يزيد، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في روايته ممّن؟ هؤلاء في إسناده ثلاثةٌ ضعفاءُ سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبدالله بن زَحَر، ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيّأ إلزاقُ الجرح بعلي[4] بن يزيد وحده، لأن الذي يروي عنه ضعيف، والذي روى عنه واهٍ، ولسنا ممن يستحلّ إطلاق الجرح على مسلمٍ من غير علم، عائذٌ بالله من ذلك...»[5].

---

(1) «الضعفاء» (٢/٢٤٩).

(2) «الكامل» (١/٤٠٨).

(3) «المصدر نفسه» (٤/٣١٣).

(4) في المطبوع من المجروحين: [من علي بن يزيد] والتصويب من (ط. حمدي السلفي) (٢/٨٦).

(5) «كتاب المجروحين» (٢/١١٠).

وقال في ترجمة «موسى بن سيّار الأسواري»: «وإذا احتجّ في إسناد خبر راويه من لا يعرف بالعدالة عن إنسانٍ ضعيف، لا يتهيّأ إلزاقُ الوهن بأحدهما دون الآخر، ولا يجوز القدح من هذا الرّاوي إلا بعد السّبر والاعتبار بروايته عن الثّقات غير ذلك الضّعيف، فإن وُجد في روايته المناكير عن الثّقات، أُلزق الوهنُ به لمخالفته الأثبات في الرّوايات، وهذا حُكم الاعتبار بين النّقلة في الأخبار»[1].

ولاحظ أيضاً الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذا الضابط حيث قال في ترجمة «عيسى بن طهمان»: «أفرط ابن حِبَّان، والذّنب فيما استنكره من حديثه لغيره»[2].

وقال في «هدي الساري»[3] ترجمة «غالب القطّان أبي سليمان البصريّ»: «وأمّا ابن عديّ فذكره في «الضعفاء»[4]، وأورد له أحاديث الحَمْلُ فيها على الرّاوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي. والكمال لله».

المطلب الخامس: تفرُّد الثقة يعدُّ صحيحاً غريباً ما لم يتبين وهمُه:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يونس بن يزيد بن أبي النّجاد الأيلي» (ت١٥٩هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وكان حُلْوَ الحديث، كثيرَه، وليس بحجَّة، وربّما جاء بالشّيء المنكر»[5].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «قد احتجّ به أرباب الصّحاح أصلاً وتبعاً» (ثمّ ذكر كلام ابن سعد) ثمّ قال: «ليس ذلك عند أكثر الحفاظ منكراً بل غريبٌ»[6].

---

(١) «المصدر نفسه» (٢/ ٢٤٠).
(٢) «تقريب التهذيب» (ص٤٣٩).
(٣) (ص٤٣٤).
(٤) انظر «الكامل» (٦/ ٦ ـ ٧).
(٥) «الطبقات» (٧/ ٥٢٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٠٠).

ومثلُ ذلك: قولُه في «ميزان الاعتدال»[1] ترجمة «عليّ بن عبدالله بن المدينيّ»: «وإن تفرَّدَ الثّقة المتقن يُعَدُّ صحيحاً غريباً...».

وقال قبل هذا بأسطر: «بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته،... اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك»[2].

وفي كتابه «الموقظة»[3]: سَرَدَ طبقاتِ الحفاظ، ثمَّ قال: «فهؤلاء الحفّاظ الثقات إذا انفرد الرّجل منهم من التّابعين فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع قيل: صحيحٌ غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل: غريبٌ فرد، ويَندُر تفرُّدُهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة. ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به، ما علمته، وقد يوجد.

ثمَّ ننتقل إلى اليَقِظِ الثّقة المتوسِّط المعرفة، والطّلب، فهو الذي يُطلق عليه أنّه ثقة، وهم جمهور رجال «الصّحيحين» فَتَابِعِيُّهم، إذا انفرد بالمتن خُرِّج حديثُه ذلك في «الصّحاح» وقد يتوقّف كثيرٌ من النّقاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصّحة) في حديث أتباع الثقات، وقد يوجد بعضُ ذلك في «الصّحاح» دون بعض.

وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفّاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشيم، وحَفص بن غِيَاث منكراً.

وإن كان المنفرد من طبقة مَشْيَخة الأئمّة، أطلقوا النّكارة على ما انفرد به، مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التّبوذَكي، وقالوا: «هذا منكر».

قولُ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفّاظ

---

(١) (٣/ ١٤٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (الموضع السابق).

(٣) (ص٥٧).

الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ، هشيم وحفص بن غياث منكراً» فبخصوص ما يتعلّق بهُشيم بن بشير كأنَّ مرادَه ما ينفرد به ولم يصرح بالتحديث؛ فإنه مدلس رمي بذلك[1] أو ما ينفرد به عن الزّهري، فإنّه كتب حديثَه في صحيفة فجاءت الرّيح فرمتْ بالصّحيفة، فلم يحفظ منها إلا تسعة أحاديث[2].

وأما حفص بن غياث فهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حدّث من كتابه، وإنما عُدَّ ما انفرد به ممّا حدّث به من حفظه منكراً، لأنّه ساء حفظه لما اسْتُقْضِيَ بالكوفة[3].

وقد ذُكر عن الإمام يحيى بن سعيد، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام النّسائي، وغيرهم إطلاقُ النّكارة على مجرّد التفرُّد[4].

وأمّا بخصوص يونس بن يزيد، فليس إطلاق المنكر على بعض مروياته من هذا القبيل، بل المراد بذلك أنّه أخطأ في بعض أحاديث حدّث بها من حفظه، وتفرَّد بها، يدلّ على ذلك ما يلي:

أ ـ قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: «لم يكن يَعرف الحديث، يكتب أولَّ الكتاب: الزُّهري عن سعيد، وبعضه: الزّهري[5]، فيشتبه عليه»[6].

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ٣١٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٨٣وما بعدها).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٧)، وذكر الإمام أحمد أن الذي صحّ لهشيم عن الزهري أربعة أحاديث. انظر «رواية الميموني عنه» (ص٢٠٠) و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠١)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٦)، و «تاريخ بغداد» (٨/ ١٩٨)، و «تهذيب الكمال» (٧/ ٦٠).

(٤) انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٩)، و«هدي الساري» (ص٣٩٢، و ٤٣٧، و٤٥٣)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٧٤)، وقيّد الحافظ ابن حجر ذلك بقوله: «. . .لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده».

(٥) يعني: «قوله» كما في النص الآتي.

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥٥).

وقال أيضاً: «وكان يونس ربّما رفع الشّيء من رَأْي الزّهريّ يُصَيِّرُه عن ابن المسيب»[1].

ب ـ وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: «يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزّهري؟ قال لي: «ليس بالحافظ»[2].

وقال أيضاً: «كان صاحبَ كتابٍ فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيءٌ»[3].

ج ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «... وإنّما ضعّفوا بعضَ روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدّث من حفظه، فإذا حدّث من كتابه فهو حجّة»[4].

المطلب السادس: تَفَرُّد الصّدوق يُعدّ منكراً:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «محمَّد بن إسحاق بن يسار القرشيّ المطّلبيّ المدنيّ» (ت١٥٢هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «... وأمّا في أحاديث الأحكام فينحطّ حديثُه فيها عن رتبة الصّحة إلى رُتبة الحسن، إلاّ فيما شذّ فيه فإنّه يُعَدّ منكراً، هذا الذي عندي من حاله. والله أعلم»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «... وإن تفرُّدَ الصَّدوق ومن دونه يُعَدّ منكراً».

---

(١) «رواية المروذي» (ص٤٦).

(٢) «سؤالات البرذعي» (ص٦٨٤).

(٣) «المصدر نفسه» (ص٦٨٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٥٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١).

(٦) (٣/ ١٤٠ ـ ١٤١). وقال فيه (١/ ٤١٠) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي»: «... وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها، منها: ...» فذكر عدداً من تلك الأحاديث.

وقال في «الموقظة»[1]: «وقد يُعَدّ مُفرد الصّدوق منكراً».

ويمكن حمل كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ على وجهين:

الوجه الأول: إذا انفرد الصّدوق عن حافظٍ كبيرٍ مكثرٍ له جمعٌ من التلاميذ الثقات مثل ابن شهاب الزّهري، وهشام بن عروة، وقتادة، ونظرائهم عُدّ ما تفرَّد به هذا الصّدوق من دونهم منكراً، إذْ يَبْعُدُ أنْ يحفظ هذا الصّدوق عن هذا الحافظ الكبير شيئاً دون بقيّة تلاميذه الثّقات المعتنين بجمع حديثه، فيُلقِي تفرُّدُه في ذهن النّاقد، قرينةً قويةً تَحملُه على الحكم على ما تفرّد به دونهم بالنّكارة، ويَقْضي عليه بالغلط والوهم.

فأساسُ الحكم ـ في هذا الوجه ـ على الحديث بالنّكارة اجتماعُ الأمرين: التَّفرُّد عن الحفّاظ، مع نزول درجة إتقان الرَّاوي. والله أعلم.

الوجه الثاني: قد تقدم قول الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في بيان تفرُّد ثقات أتباع التّابعين: «... ويَندُر تفرُّدهم، فتجد الإمامَ منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمتُه، وقد يُوجد»[2].

فإذا كان من هم في هذه المرتبة من الثّقة، والإتقان وكثرة الحديث يَندُر وجودُ ما تفرَّدوا به فَلأن لا يُوجد ذلك عند من لم يكن مثلَهم في الثّقة، والإكثار أولى وأحرى، وحيثُ وُجد تفرُّده بحديثٍ ليس له في أصله متابع، انقدح في ذهن النّاقد احتمالٌ قويٌّ لغلطه ووهمه فيه فيحكم بنكارته.

فأساسُ الحُكم ـ في هذا الوجه ـ على الحديث بالنّكارة التّقسيمُ الطّبقي، والواقع العملي. والله أعلم.



---

(١) (ص٣٤).

(٢) انظر ما تقدم (ص٥٥٣).

الفصل الرابع



ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التدليس.

المبحث الثاني: الإرسال.



المبحث الأول
التدليس

وهو أنْ يَرويَ الرَّاوي عمّن لقيه، وسمعَ منه ما لم يَسمَعْ منه، مُوهِماً سَمَاعَه منه[1].

وفي ذلك مطلبان:

المطلب الأول: قواعدة عامة في التدليس:

أوّلاً: إطلاق (التدليس) على (الإرسال):

لم يُفَرِّقْ بعضُ العُلماء بين (التّدليس) و (الإرسال الخَفِيِّ) فسَمَّوْا كلا الأمرين تدليساً[2]..

قال ابن معين: «لم يَلْقَ يحيى بن أبي كثيرٍ، زيدَ بْنَ سَلام، وقَدم معاويةُ بن سلاَّم عليهم، فلَمْ يسمعْ يحيى بْنَ أبي كثير، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يَسْمَعْه فدلَّسَه عنْه»[3].

وقال أيضاً: «دَلَّس هُشَيم عن زاذان أبي منصور، ولم يَسْمعْ منه»[4].

وقال البخاريُّ ـ رحمه الله ـ: «لا أَعْرِفُ لابن أبي عَرُوبةَ سماعاً من الأعمش، وهو يُدَلِّس، ويَروِي عنه»[5].

وقال يعقوب بن شيبة: «التَّدليس جماعةٌ من المحدِّثين لا يَرون به

---

(١) «الكفاية» (٣٥٧)، و «النكت» (٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥)، و «نزهة النظر» (ص١١٣ ـ ١١٤)، «فتح المغيث» (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) قد يحصل العكس فيأتي من إمام إطلاق (الإرسال) على (التدليس) كما في قول الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٨٦): «ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد ـ يعني حديث الوضوء مما مسته النار ـ والباقي يرسلها عنه»، فأطلق الإمام أحمد على الأحاديث التي يرويها سفيان عن أبي عون محمد بن عبيد الثقفي على وجه التدليس لفظ (الإرسال).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٢).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ٦٢٠).

(٥) «العلل الكبير» (٢/ ٤٦٢).

بأساً، وكَرِهَهُ جماعةٌ منهم، ونحن نَكْرَهُه، ومن رأي التَّدليس منْهم فإنما يُجَوِّزُه عن الرَّجل الذي قد سمع منه، ويَسمَعُ من غيره عنه ما لم يَسْمعْه منه، فيُدَلِّسُه، يُرِي أنّه قد سمعه منه، ولا يكون ذلك عندهم إلاّ عن ثقة، فَأَمَّا من دلَّسه عن غير ثقة، وعمّن لم يَسمعْ هو منه، فقد جاوز حدَّ التّدليس الذي رَخَّصَ فيه من رَخَّص من العُلماء»[١].

وهذا النَّصُّ صريحٌ في عدم التَّفريق بين التَّدليس والإرسال الخفي، حيث سمَّى الأمرَيْن تدليساً.

وكلامهم بنحو هذا كثير[٢].

وهو صريح كلام ابن الصَّلاح في تعريفه للتّدليس[٣]، وقال العراقي: «هو المشهور بيْن أهل الحديث. . .»[٤].

وتعقَّب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قولَ العراقي بأنّ فيه نظراً[٥]، وذلك لأن «الذي يَظهر من تصرُّفات الحُذَّاق أنّ التَّدليس مختصٌّ باللُّقيّ»[٦].

ويبدو من تصرُّفات الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عدمُ التّفريق بين الأمْرَيْن أحياناً ـ فقد عرّف الحديثَ المدلَّسَ بأنَّه: «ما رواه الرَّجل عن آخرَ ولم يَسْمعْه منه، أوْ لم يُدْرِكْه»[٧].

ومُرادُه بعدم الإدْراك هنا، عَدَمُ اللِّقاء، بدليلِ أنَّه سمَّى روايةَ منْ رَوَى عمَّن لا يُمْكنُهُ إدْراكُه بالمنقطعة، ولم يُسَمِّ ذلك تدليساً، فقال: «. . .وإن قال: (عن) احتمل ذلك، وَنُظِرَ في طَبَقته هلْ يُدرِكُ من هو فوقه؟ فإنْ كان

---

(١) «الكفاية» (ص٣٦٢).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ «مقدمة كتاب المجروحين» (١/ ٨٠)، و «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٦)، و«الثقات» (٦/ ٩٨) ترجمة «بشير بن المهاجر الغنوي»، و (٧/ ٥٩٢) ترجمة «يحيى بن أبي كثير اليامي»، و«الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس (١/ ٥٥٧).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٧٨).

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص٨٠).

(٥) انظر «النكت» (٢/ ٦١٥).

(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٦٢٦).

(٧) «الموقظة» (ص٣٨).

لَقيَه فقد قرَّرْناه، وإنْ لم يكن لَقِيَه، فَأَمْكن أنْ يَكُون مُعَاصرَه فهو محلُّ تَرَدُّد، وإنْ لم يُمْكنْ فَمُنْقَطعٌ»[1].

ومن الأمثلة التطبيقيّة على ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «قَتادة بن دَعامة السَّدوسي البَصريّ» (ت١١٨هـ) قال شعبة: «لمْ يسمع قتادةُ من أبي رافع شيئاً...»[2].

وقال يحيى بن مَعين: «لم يَسْمَعْ قتادةُ من سعيد بن جُبير، ولا من مجاهد، ولا من سليمانَ شيئاً، رُبَّما أدخل بينهم رجلاً، ورُبَّما أرْسل، وأكثرُ ذلك لا يُدْخِل، يُرْسلُها»[3].

وقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عَقِبَ ذِكْره أقوالَ بعض الأئمَّة في هذا ـ: «قد عَدُّوا روايةَ قتادةَ عن جماعةٍ هكذا من غير سَماع، وكان مُدَلِّساً»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «قد دَلّس قتادةُ عن جماعةٍ» ثمَّ ذكر قولَ شُعْبة: «ولا يُعرَفُ لقتادةَ سماعٌ من أبي رافع»، وقولَ ابن معين: «لم يَسمَعْ قتادةُ من سعيد بن جُبير...الخ»، وغيرَ ذلكَ.

ومِثْلُهُ في «تذكرة الحفاظ»[6] حيث قال: «وكان قَتَادةُ معروفاً بالتَّدليس...» ثمَّ ذكر قولَ ابن مَعين، وشعبةَ، في عدم سماعه من أُناس.

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «عطاء بن أبي مسلم الخُراساني» (ت١٣٥هـ): «أَرْسَل عنْ أبي الدَّرداء، وابن عبّاس، والمغيرةَ بن شُعبة، وطائفةٍ»[7].

---

(١) «الموقظة» (ص٣٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٢٨)، رواية قتادة عن أن أبا رافع حدثه في «صحيح البخاري» (١٣/٥٢٢/رقم٧٥٥٤)، وانظر: «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٩٨ ـ ١٠٥).

(٣) «رواية ابن الجنيد» (ص٣١٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٧٧).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٥٥).

(٦) (١/١٢٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٤٠).

ونَقَلَ قولَ الإمام الدَّارَقطنيّ ـ رحمه الله ـ: «هو في نفسه ثقة، لكنَّه لم يَلْقَ ابنَ عبَّاسٍ»[1].

فقال الذَّهبي ـ رحمه الله ـ مُعَلِّقاً ـ: «يَعْني أنَّه يُدَلِّس»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «سُليمان بن مِهران أبي محمَّد الأعمش الأسَديّ الكاهليّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٤٨هـ) قال يحيى بن مَعين: «كلّ ما رَوَى الأعمشُ عن أنسٍ فهو مرسلٌ، وقد رَأى الأَعْمشُ أَنساً»[3].

وقال أبو حاتم الرَّازي: «رَأَى أَنَسَ بنَ مالكٍ يُصَلِّي، ولم يَسْمَعْ منه، ولم يَسْمَعْ من ابن أبي أوْفَى، روايتُه عنه مُرْسَل...»[4].

قال الحافظ الذهبي: «قَدْ رَأَى أَنَسَ بنَ مالك، وَحَكَى عنه، وَرَوَى عنه، وعن عبدالله بْنِ أبي أَوْفى على مَعْنَى التَّدليس، فإنّ الرَّجلَ مع إمَامَتِه كان مُدَلِّساً»[5].

لكنَّه يميلُ إلى احتمال سماعه من عبدالله بنِ أبي أَوْفَى فقال: «وقد طلب الأعمش، وكتبَ العلمَ بالكوفة قبلَ موت عبدالله بْنِ أَوْفَى بأعوام، وهو معه بِبَلَدِه، فما أُبْعِد أن يكون سمع منه»[6].

٤ ـ وفي ترجمة «عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج المكّي» (ت١٥٠هـ) نقل قولَ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «لم يَلْقَ عَمْرَو بْنَ شُعيب، ولا أبا الزِّناد»، ثمَّ قال: «الرّجلُ في نفسه ثقة، حافظ، لكنّه يُدَلِّس بلفظةِ «عن»، «قال»[7]، ...»[8].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٤١).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٣٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٢٧).

(٦) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٤٢).

(٧) انظر ما يدلّ على ذلك في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٦).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «كان ابن جُريج ثَبْتاً لكنَّه يُدَلِّس، قال أحمد: لم يَسْمَعْ من عَمْرِو بْن شُعيب زكاةَ مالِ اليتيم، ولا من أبي الزِّناد».

٥ ـ وقال في ترجمة «سعيد بن أبي عَرُوبة مِهْران العَدويِّ مولاهم البصريّ» (١٥٦هـ): «وكان من المدلِّسين، قال أحمد بن حنبل[2]: لم يَسْمَعْ سعيد بن أبي عَروبة من الحَكَم، ولا من الأعْمش، ولا من حمّاد، ولا من عَمْرو بن دينار، ولا من هشام بن عُروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عُبيد الله بن عُمر، ولا من أبي بِشر، ولا من ابن عقيل، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عُمر بن أبي سَلَمة، ولا من أبي الزِّناد، وقد حدّث عن هؤلاء على التّدليس، ولم يسمعْ منهم»[3].

فعبارة «عَلَى التّدليس» من كلام الحافظ الذهبي، وليست ضِمْنَ سياق كلام أحمد، أَدْرَجَها تفسيراً لِقول الإمام أحمد: «وقد حدَّث عن هؤلاء...» يُوضِّح ذلك: ما في «ميزان الاعتدال»[4] حيث جاءت العبارة فيه هكذا: «... وقدْ حدَّث عنهم كلِّهم ـ يعني يقول: «عن» ويدلِّس».

٦ ـ وقال في ترجمة «هُشيم بن بشير بن أبي خازم السُّلمي مولاهم الواسطي» (ت١٨٣هـ): «كان رأساً في الحفظ، إلاَّ أنَّه صاحبُ تدْليسٍ كثير، قد عُرِف بذلك»[5].

ثمَّ نَقَلَ قولَ الإمام أحمد: «لم يَسْمعْ هُشيمٌ من يزيدَ بن أبي زياد، ولا من الحسن بن عُبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيَّار، ولا من موسى الجُهني، ولا من علي بن زيد بن جُدعان» قال الذهبي: «ثمَّ سمَّى جماعةً كثيرةً[6] ـ يعني: فروايته عَنْهم مُدَلَّسَة»[7].

---

(١) (١/ ١٧٠).

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٣١)، ولم يرد فيه ذكر عدم سماعه من الأعمش، ولا من ابن عقيل، ولا من عمر بن أبي سلمة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٤) (٢/ ١٥٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٨٩).

(٦) انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٨٩).

والخلاصة: أنّ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ قد أشار إلى أنَّ بين التّدليس والإرسال عُموماً وخُصوصاً مُطْلقاً، فكلُّ تدليسٍ إرسال، وليس كلّ إرسالٍ تدليساً، فقال ـ رحمه الله ـ: «التّدليس... متضمِّنٌ للإرسالِ لا مَحَالَة من حيث كان المُدَلِّس مُمْسِكاً عن ذِكْرِ من بينه وبين من دلَّس عنه، وإنما يُفَارِقُ حَالُه حالَ المرسل بإيهامه السَّماع ممّن لم يَسْمَعْ منه فقط، فهو المُوهِنُ لأمره، فَوَجَبَ كوْنُ هذا التّدليس متضمّناً للإرسال، والإرسالُ لا يَتضمَّن التّدليسَ؛ لأنّه لا يقتضي إيهامَ السَّماع ممّن لم يَسْمَعْ منه، ولهذا المعنى لم يَذُمَّ العلماءُ من أرْسَلَ الحديث، وذَمُّوا من دَلَّسه...»[١].

قال ابن رشيد البُسْتي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا المعاصر غير الملاقي إذا أطلق «عن» فالظّاهر أنّه لا يُعَدُّ مُدَلِّساً، بل هو أَبْعَدُ عن التَّدليس؛ لأنّه لم يُعْرَفْ له لِقَاءٌ ولا سَماع، بخلاف من عُلِمَ له لقاء، أوْ سَماعٌ»[٢].

ثانياً: حُكْمُ التَّدليس:

«التّدليس للحديث مكروهٌ عند أكثر أهل العلْم، وقد عَظَّمَ بعضهم الشَّأن في ذمّه، وتَبَجَّح بعضُهم بالبراءة منه»[٣].

وقد بيَّن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ حُكم التَّدليس عنده فقال: «هو داخل في قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ...﴾[٤]... والمدلِّس فيه شيءٌ من الغِش، وفيه عدمُ نُصْحٍ للأمَّة لا سيَّما إذا دَلَّس الخَبَرَ الواهي، يُوهِمُ أنّه صحيح، فهذا لا يَحِلُّ بوجه، بخلاف باقي أقسام التّدليس، وما أَحْسَنَ قولَ عبدِ الوارث بن سعيد[٥]: «التَّدليس ذلٌّ»[٦].

---

(١) «الكفاية» (ص٣٥٧ ـ ٣٥٨).

(٢) «السنن الأبين» (ص٦٥).

(٣) «الكفاية» (ص٣٥٥).

(٤) [سورة آل عمران: جزء من الآية ١٨٨].

(٥) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٦٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «والمدلِّس داخلٌ في عُموم قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ...﴾ وهو داخلٌ في قوله عليه الصلاة والسَّلام: «من غَشَّنا فليس منَّا»[2]، لأنَّه يُوهِم السَّامعين أنَّ حديثَه مُتَّصل، وفيه انقطاع، هذا إذا دَلَّسَ عن ثقة، وأمَّا إذا دَلَّس خَبَرَه عن ضَعيفٍ يُوهِم أنَّه صحيح، فهذا قد خان الله ورسوله، وقد قال عبد الوارث بن سعيد: «التَّدليس ذلٌّ».

وقد قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «التَّدليس يشتمل على ثلاثةِ أحوالٍ تقتضي ذمَّ المدلِّس وتَوْهِينَه:

فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السَّماع ممَّن لم يَسْمعْ منه، وذلك مقاربُ الإخبار بالسَّماعِ ممَّن لم يَسْمع منه.

والثانية: عُدولُه عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلافُ مُوجَبِ الوَرَعِ والأمانة.

والثالثة: أنَّ المدلِّسَ إنما لم يُبَيِّن من بينه وبين من رَوَى عنه لِعِلْمِه بأنَّه لو ذَكَره لم يَكنْ مَرضيّاً مقبولاً عند أهل النَّقل، فلذلك عَدَلَ عن ذِكْرِه.

وفيه أيضاً: أنَّه إنما لا يَذْكر من دَلَّس عنه طلباً لتَوْهيم عُلُوِّ الإسناد والأَنَفَةِ من الرِّواية عمَّن حدَّثه، وذلك خلافُ مُوجَبِ العدالَة، ومُقْتضَى الدِّيانة من التَّواضع في طلب العلم، وترك الحميَّة في الإخبار بأخذ العلم عَمَّن أخذه...»[3].

ثالثاً: أمثلُ ما يعتذر به عن المدلسين:

قد اعتذر الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عن المدلِّسين إزاءَ ما ذَكَره من

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٩٧).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ في الإيمان ـ باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ـ (ج١/٩٩/رقم١٠١)، والترمذي في «سننه» ـ في البيوع ـ باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ـ (٣/٦٠٦/رقم١٣١٥)، وابن ماجه في «سننه» في التجارات ـ باب النهي عن الغش ـ (٢/٧٤٩/رقم٢٢٢٤) كلهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) «الكفاية» (ص٣٥٨).

أنَّ فِعْلَهم غِشٌّ، وَعَدمُ نُصْح للأمَّة، وأنَّ من دَلَّس خبراً واهياً فقد خان الله عَزَّ وجل، ورسولَه ﷺ، فالْتمسَ لهم عُذراً ومَخْرَجاً على سبيلِ الإنصاف والاعتدال، إذْ هو فِعْلٌ وقع فيه بعضُ كبار الأئمَّة، ممَّن لا يَشُكُّ أحدٌ في عدالتهم، واستقامة طريقتهم، مع ما تواتر عنهم من الاجتهاد في طلب الحقّ وتحرِّيه.

١ ـ قال في ترجمة «بقية بن الوليد بن صائدِ الحمْيرِي، الكِلاعِي الحمْصي» (ت١٩٧هـ): «وكان من أَوْعيةِ العلم، لكنَّه كَدَّر ذلك بالإكثار عن الضُّعفاء، والعَوَام، والحَمْلِ عمَّن دَبّ ودَرَجَ»[١].

ثمَّ نَقَلَ قولَ الحافظ أبي الحسن بْنِ القطَّان: «. . . رُميَ بقيةُ باسْتباحة التَّدليس بإسقاط الضّعفاء، وهو مُفْسِدٌ لعدالته إنْ صَحَّ ذلك عنه، بخلاف التّدليس بإسقاط الثّقات»[٢].

فعلَّق على ذلك بقوله: «نَعَمْ تَيقَّنا أنّه كان يَفعلُه، وكذلك رَفِيقُه الوَليدُ بْنُ مُسلم، وغيرُ واحد، ولكنّهم ما يُظَنُّ بهم أنَّهم اتُّهمُوا من حدَّثهم بالوضْع لذلك. فالله أعلم»[٣].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «نَعَم، ـ والله ـ صحَّ هذا عنه، أنَّه يَفعله، وصحَّ عن الوليد بنْ مُسلم، بلْ وعن جماعةِ كِبارٍ فِعْلُه، وهذه بَلِيَّةٌ منهم، ولكنَّهم فَعَلُوا ذلك باجتهاد، وما جوَّزُوا على ذلك الشَّخص الذي يُسْقِطُون ذكرَه بالتَّدليس أنَّه تَعمَّد الكذب. هذا أَمْثَلُ ما يُعْتَذَرُ به عنهم».

٢ ـ وقال مغيرة: «ما أَفْسَدَ أحدٌ حديثَ الكوفة إلاّ أبو إسحاقَ ـ يعني ـ السَّبيعيّ ـ وسليمانُ الأعمش»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/٥١٩).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/١٦٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/٥٢٨ ـ ٥٢٩).

(٤) (١/٣٣٩).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٢٤٤، ٤٤٢).

قال الحافظ الذهبي ـ مُعلِّقاً على هذا القول ـ: «كأنه عَنَى الرِّواية عمَّن جاء، وإلاّ فالأعمش عدْلٌ صادقٌ ثبت، صاحبُ سنّة، وقرائن، يُحْسِن الظَّنَّ بمَن يحدِّثه، ويَرْوي عنه، ولا يُمكنُنَا أنْ نَقطعَ عليه بأنّه عَلِمَ ضعْفَ ذلك الذي يُدَلِّسه، فإنَّ هذا حرامٌ»[1].

والخلاصة: أنَّ مَدارَ الاعتذار عن المدلِّسين على أنّ المدلِّس إنما كان يُدلِّس عمَّن يَظُنُّ فيه الصِّدق، والأمانةَ ـ وإنْ كان على خلاف ذلك عند سائر النّقاد ـ فَخَوْفُه من أنْ تُرَدَّ روايتُه لَوْصَرَّح باسْمه حَمَلَهُ على تَدْليسه، وإخفاء عَيْبِه، ولم يكن قاصداً بذلك الغِشَّ والخيانةَ للأمَّة.

لكنَّ هذا يَصْدُقُ على منْ كان تدليسُه عن الضُّعفاء، أمّا من كان تدليسه عن الثّقات فلعلَّ مطلبَه فيه الفِرارُ من النّزول في تلك الرِّوايات بعينها، ولا سيَّما إنْ عُرف بملازمة شيخه والإكثارِ عنه، فتَشْمَئِزُّ نفسُه أنْ يَرويَ عنه بواسطةِ غيره مِن أقرانه ما لم يَسْمَع منه، فَيَحْمله ذلك على إظْهار تلك المرويات في صُورة السَّماع، على وجهٍ لا يقع مِنْه في الكذب. والله أعلم.

رابعاً: الأصل في قبول حديث المدلِّس تصريحُه بالسَّماع:

١ ـ قال في ترجمة «قَتادة بن دعامة السَّدوسيّ البصريّ» (ت١١٨هـ): «وهو حجَّة بالإجماعِ إذا بيَّن السَّماع، فإنَّه مُدلِّس مَعروفٌ بذلك...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «الوليد بن مسلم الدّمشقيّ» (ت١٩٥هـ): «وكان من أوعية العلم ثقةً حافظاً، لكنْ رديءُ التّدليس، فإذا قال: «حدَّثنا» فهو حجَّة، هو في نفسه أوْثَقُ من بقيَّة وأعلمُ»[3].

وقال في «تذكرة الحفَّاظ»[4]: «لا نزاعَ في حفْظِه وعِلْمِه، وإنما الرَّجلُ

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٢٧١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢١٢).
(٤) (١/ ٣٠٤).

مدَلِّسٌ فلا يحتجُّ به إلاّ إذا صرَّحَ بالسَّماع».

وقال في «تاريخ الإسلام»(١): «إذا قال: «حدَّثنا» فهو ثقة...».

٣ - وفي ترجمة «بَقيّة بن الوليد بن صائد الحِمْيَرِيّ الكلاعيّ الحِمصيّ» (ت١٩٧هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً في روايته عن الثِّقات، وكان ضعيفَ الرِّواية عن غير الثِّقات»(٢).

فقال الحافظ الذهبي - رحمه الله -: «وهو أيضاً ضعيفُ الحديث إذا قال: «عن» فإنّه مدلِّسٌ»(٣).

وقال في «تاريخ الإسلام»(٤) - معلِّقاً على قول الجوزجاني -: «فإذا حدّث عن الثِّقات فلا بأس»(٥): «شَرْطَ أَنْ يُصرِّح بالإخبار، ولا يقول: «عن فلان» فإنّه يُدلِّس عن ابن جريج، وعن الأوزاعي بطامّات»(٦).

ووجه ذلك: أنَّ التَّدليس ضَعْفٌ في رواية المدّلِّس، وليس ضعفاً مُطلقاً فيه، ففي ترجمة «محمَّد بن مُسلم بن تَدْرس أبي الزُّبير المكِّي»

---

(١) (حوادث ووفيات سنة١٩١ - ٢٠٠هـ ص٤٦١).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٤٦٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٢٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ - ٢٠٠هـ ص١٢٧).

(٥) «الشجرة في أحوال الرجال» (ص٢٩٨) ولفظه: «...فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به».

(٦) من أمثلة ذلك أيضاً قوله:

- قال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٢) ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصري» (ت١١٠هـ): «وهو مدلس فلا يحتج بقوله: (عن) في من لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه. والله أعلم...».
- وقال فيه (١/ ١٢٧) ترجمة «أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي» (ت١٢٦هـ): «وقال غير واحد: هو مدلس، فإذا صرح بالسماع فهو حجة».
- وقال في تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٦٧) ترجمة «سليمان بن مهران الأعمش الكوفي» (ت١٤٨هـ): «وللأعمش عن أنس، أحاديث ساقها صاحب الحلية، لكن الأعمش مدلس، فقال فيها: «عن» فلا تحمل على الاتصال».

(ت١٢٦هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ ـ رحمه الله ـ: «وهو في نفسه ثقة، إلاّ أنْ يَرويَ عنه بعضُ الضُّعفاء، فيكون ذلك من جهة الضَّعيف، ولا يكون من قِبَلِه...»[(١)].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبي ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا القولُ يَصْدُق على مثل الزُّهري، وقتادة. وقد عِيبَ أبو الزّبير بأمورٍ لا تُوجب ضَعْفَه المطلق، منها التَّدليس»[(٢)].

فإذا كان الرّاوي يُدلِّس، ولا سيَّما إنْ كان ذلك منه عن الضُّعفاء والتَّلْفَى، فقبول روايته في الأصل مقيَّدٌ بحالِ تصريحه بالسَّماع. وعليه فالتَّدليس ضَعْفٌ في رواية صاحبه إذا عنعن، وليس ضعفاً مطلقاً في الرّاوي. والله أعلم.

قال أبو حاتم البستي ـ رحمه الله ـ: «وأمَّا المدلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعُدُول، فإنّا لا نحتجّ بأخبارهم إلاّ ما بيَّنوا السَّماع فيما روَوْا، مثلُ الثّوريّ[(٣)] والأعمش، وأبي إسحاقَ، وأضرابِهم من الأئمَّة المتَّقين[(٤)]، وأهل الورع في الدِّين؛ لأنّا متى قَبِلنا خبرَ مدلِّس لم يُبيِّن السَّماع فيه وإن كان ثقة، لَزِمَنا قبولُ المقاطيعِ والمراسيل كلِّها؛ لأنّه لا يُدرَى لعلَّ هذا المدلِّسَ دلَّس هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهِي الخبَرُ بِذكره إذا عُرِف. اللّهم إلاّ أنْ يكونَ المدلِّس يُعلم أنَّه ما دلَّس قطُّ إلاّ عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبِلتْ روايتُه وإن لم يُبيِّن السَّماع، وهذا ليس في الدُّنيا إلا سُفيانُ بن عيينة وحده، فإنَّه كان يدلِّس ولا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ متقن، ولا يَكادُ يُوجد لسفيانَ بْنِ عيينةَ خَبَرٌ دَلَّسَ فيه إلاّ وُجد ذلك الخبرُ بعينه، قد بيَّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نَفْسِه...»[(٥)].

---

(١) «الكامل» (٦/ ١٢٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨١).

(٣) تدليس سفيان الثوري محتمل لندرته في جنب ما روى. انظر «تعريف أهل التقديس» (ص٢٣).

(٤) كذا في النسخة المطبوعة، وكأن الأولى أن تكون: (المتقنين).

(٥) «مقدمة صحيح ابن حِبَّان» (الإحسان ـ ص١٦١).

المطلب الثاني: ضوابط قاعدة اشتراط التصريح بالسماع:

تقدّم أنّ الأصلَ في قَبول رواية المدلِّس تصريحُه بالسّماع، لكن هذا الأصل مقيَّدٌ بضوابطَ أشار إليها الحافظ الذّهبي - رحمه الله - في بعض التراجم، منها:

الأول: لا عيب في تدليس الصحابة لثبوت عدالتهم:

جاء في ترجمة «عبد الرحمٰن بن صخر أبي هريرة الدّوسي اليماني - رضي الله عنه -» (ت٥٧هـ) قال شعبة بن الحجاج: «أبو هريرة كان يدلس».

فقال الحافظ الذّهبي - رحمه الله -: «تدليس الصّحابة كثير، ولا عيبَ فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحبٍ أكبرَ منهم، والصَّحابةُ كلُّهم عدولٌ»[1].

وما ذكره الذَّهبي عن شعبةَ وبَنَى عليه تعليقَه، إنما رواه ابنُ عدي في كتابه «الكامل» قال: أخبرنا الحسن بن عثمان التستري، أخبرنا سلمة بن شبيب، [قال سمعت يزيد بن هارون] يقول: سمعت شعبة يقول: (فذكره)[2].

وهذا إسناد تالف؛ فشيخُ ابن عديّ هو الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم أبو سعيد التُّستري، قال فيه ابن عدي: «كان عندي يضع، ويَسرق حديث النّاس، سألت عبدان الأهوازيّ عنه فقال: كذّابٌ»[3].

ومَقْصِدُ الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - بتدليس الصّحابة إرسالُ بعضِهم عن بعضٍ؛ إذْ لا يَصْدُق مسمَّى التّدليس لغةً واصطلاحاً على صنيعهم، فليس في فعلهم إخفاءُ العَيْب عن النّاظر، فغالبُ إرسالهم عن الصّحابة أمثالِهم، وهم كلُّهم عدولٌ صادقون.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢/٦٠٨).

(٢) «مقدمة الكامل» (ص٦٨)، وما بين المعقوفتين ساقط من مطبوع كتاب الكامل، والنسخة المصورة من مكتبة أحمد الثالث (ج١/ق١/الورقة ٣٧). والتصويب من «تاريخ دمشق» (١٩/٢٣٩ - ٢٤٠).

(٣) «الكامل» (٢/٣٤٥)، وانظر «لسان الميزان» (٢/٢١٩ - ٢٢٠).

قال محمّد بن عمر بن رُشَيْد الفِهري ـ رحمه الله ـ: «فإن قيل: قد وُجد الإرسالُ من الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ وممّن بعدهم ممّن يُعلم أو يُظنّ أنّه لا يُدلِّس عمّن لقيه، وسمع منه. قلنا: أمّا حال الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ في ذلك، الذين وجبت محاشاتُهم عن قصد التّدليس، فتَحْتَمِل وجوهاً:

منها: أن يكونوا فعلوا ذلك اعتماداً على عدالة جميعِهم، فالمَخُوفُ في الإرسال قد أُمِن؛ يدلّ على ذلك ما قاله أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ذَكر أبو بكر بن أبي خيثمة في «تاريخه» قال: «نا موسى بن إسماعيل، وهُدْبة، قالا: نا حمّاد بن سلمة، عن حميد، أنّ أنساً حدّثهم بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، فقال له رجل: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب غَضَباً شديداً، وقال: «والله ما كلّ ما نحدِّثُكم سمعنا من رسول الله ﷺ، ولكن كان يحدِّث بعضُنا بعضاً، ولا يتَّهم بعضُنا بعضاً»[1].

ثمَّ قال: «ولذلك قَبِلَ جُمهور المحدِّثين ـ بل جميعُ المتقدِّمين، وإنما خالف في ذلك بعضُ ما تأصّل من المحدِّثين المتأخِّرين ـ مراسيلَ الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وعلى القَبول محقِّقُوا الفقهاءِ والأَصْليين[2].

ومنها: أن يكونوا أتَوْا بلفظ «قال» أو «عن»، ولفظ «قال» أظهر، إذْ هو مَهْيَعُ الكلام قبل أن يغلبَ العُرفُ في استعمالها للاتصال.

ومنها: أنْ يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينةٍ مُفْهِمَةٍ للإرسال، مع تحقُّق سلامة أغراضهم وارتفاعِهم عن مقاصد المدلِّسين وأغراضهم.

ومنها: أن يكونوا أَتَوْا بلفظ مُفْهِم لذلك، فاختصره مَنْ بعدهم لثقة جميعهم، ولعلّ قولَ كثيرٍ من التّابعين عمّن يَرْوُون عنه من الصّحابة: «يَنمي الحديثَ إلى رسول الله ﷺ»، أو «يَبلُغُ به النبيَّ عليه السّلام»، أو «يَرفعُه» أو ما أشبه هذا من الألفاظ عبارةٌ عن ذلك»[3].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢١).

(٢) لعلها: والأصوليين.

(٣) «السنن الأبين» (ص٦٣ ـ ٦٤).

«وأمّا من روى منهم عن غير الصّحابة، فقد بيّن في روايته ممّن سمعه، وهو أيضاً قليلٌ نادر، فلا اعتبار به...»[1].

وقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «كعب الأحبار بن ماتع الحميري اليماني» (توفي في آخر خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ): «حدَّث عنه أبو هريرة، ومعاوية، وابنُ عبّاس، وذلك من قَبِيل روايةِ الصّحابي عن التّابعي، وهو نادرٌ عزيزٌ»[2].

ثمَّ إنّ ما حدّث به هؤلاء الصّحابة عن كعبٍ، إنّما هو ما كان من الإسرائيليّات، فقد قال الحافظ الذهبي: «...فجالس أصحابَ محمّد ﷺ، فكان يحدِّثهم عن الكتب الإسرائيليّة...»[3].

والخلاصة: أنّ سببَ تسميةِ إرسال الصّحابة تدليساً مُنتف، إذ المقتضي للاحتجاج بروايتهم قائم، لأنّ غالبَ رواية الصّغار منهم عن الصّحابة... ولا شكّ أنّهم عدولٌ لا يَقدحُ فيهم الجهالةُ بأعيانهم...إذْ ما يرويه الصّحابيّ الصّغير منهم عن التّابعي غالبُه، بل عامّتُه إنما هو من الإسرائيليّات، وما أشبهها من الحكايات، وكذلك الموقوفات[4].

الثاني: مراعاة مراتب المدلسين[5]:

---

(١) «الكفاية» (ص٣٨٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٩٠).

(٣) «المصدر نفسه» (٣/ ٤٨٩).

(٤) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

وفي «الكفاية» لأبي بكر الخطيب البغدادي (ص٣٨٥): «...وأما من روى منهم عن غير الصحابة، فقد بين في روايته ممن سمعه وهو قليل نادر فلا اعتبار به». قال الخطيب: «وهذا هو الأشبه بالصواب عندنا».

(٥) ذكر الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ مراتب المدليسن في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، ثمّ جاء الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فاعتبر تقسيم العلائي أساساً لتصنيفهم، فرتبهم في جزء سماه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» كما فعل ذلك أيضاً في «النكت على ابن الصلاح»، مع اختلافٍ في اجتهاده في عدد من الرواة بين ما في «تعريف أهل التقديس» ـ وهو المتقدم ـ وما في «النكت».

١ ـ من احتمل الأئمة تدليسه، فقبلوا منه وإن لم يصرح بالسماع:

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم البصريّ» (ت٢٩٠هـ) قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «...وكان ثقة، وكان يدلِّس تدليساً شديداً، وكان يقول: «سمعت»، و «حدّثنا»، ثمَّ يسكت، ثمَّ يقول: «هشام بن عروة»، «الأعمش...»[1].

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عقيبه ـ: «قد احتمل أهل الصِّحاح تدليسه، ورضوا به»[2].

وكذا قال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «قد احتج به الجماعة واحتملوا له تدليسه».

ونحوه في «تاريخ الإسلام»[4]: «قد احتمل تدليسه الناس، واحتجوا به في الكتب الستة...».

قال الحافظ ابن حجر: «وَلَم أَرَ له في الصّحيح إلاّ ما تُوبع عَليه»[5].

٢ ـ من كان لا يدلس إلا عن ثقة:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثمَّ المكي» (ت١٩٨هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وقد كان سفيان مشهوراً بالتَّدليس، عَمَد إلى أحاديثَ رُفعتْ إليه من حديث الزُّهري، فيحذف اسم من حدّثه، ويُدلِّسها، إلاّ أنّه لا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ عنده»[6].

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٩١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥١٤).

(٣) (١/ ٢٩٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ١١٨/ب)، وقد تحرفت كلمة (احتمل) إلى (أهمل) في المطبوع من (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣١٦).

(٥) «هدي الساري» (ص٤٣١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٦٥).

وقال في موضع آخر: «. . .وكان سفيان بن عيينة مدلِّساً، لكن ما عُرف له تدليسٌ عن ضَعيفٍ»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ابن عيينة معروفٌ بالتّدليس، لكنّه لا يُدلِّس إلاّ عن ثقةٍ».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «اتفقت الأئمّة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته، . . .وكان مدلِّساً لكن على الثّقات».

وقال ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ـ وهو يحدِّث عن قاعدة تصريح المدلِّس بالسَّماع لقَبول روايته ـ: «اللّهم إلاّ أن يكون المدلِّس يُعلَم أنّه ما دلّس قطّ إلاّ عن ثقة، فإذا كان كذلك، قُبِلتْ روايتُه، وإن لم يُبَيِّن السَّماع، وهذا ليس في الدّنيا إلاّ سفيان بن عيينة وحده، فإنّه كان يدلّس ولا يدلِّس إلاّ عن ثقةٍ متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبراً دلَّس فيه، إلاّ وُجد ذلك الخبرُ بعينه قد بَيَّن سَماعه عن ثقةٍ مثلِ نَفْسِه»[4].

٣ ـ من كان يدلّس عن قومٍ ضعفاء، فلا بدّ للاحتجاج به من تصريحه بالسَّماع:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «الحسن بن أبي الحسن البصري» (ت١١٠هـ): «اختلفت النّقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن، عن سمرة، وهي نحو خمسين حديثاً، فقد ثبت سَماعُه من سمرة، فذكر أنّه سمع منه حديث العقيقة».

فذكره ثمَّ قال عقبه: «قال قائل: إنما أَعرض أهلُ الصّحيح عن كثيرٍ ممّا يقول فيه الحسن «عن فلان»، وإن كان ممّن قد ثبت لقيُّه فيه لفلانٍ

---

(١) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٤٢).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٢٠٠).

(٣) (١/ ٢٦٤).

(٤) «مقدمة صحيحه» (الإحسان ـ ص١٦١).

المعيّن، لأنّ الحسن معروف بالتّدليس، ويدلِّس عن الضعفاء، فيبقى في النّفس من ذلك: فإنّنا وإن ثَبَّتنا سماعَه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالبَ النّسخة التي عن سمرة. والله أعلم»[1].

وفي ترجمة «عبدالله بن زيد بن عمرو أبي قلابة الجرمي البصري» (ت١٠٤هـ) قال أبو حاتم الرازي: «...وأبو قلابة لا يعرف له تدليسٌ»[2].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ عقيب هذا القول ـ: «معنى هذا أنّه إذا روى شيئاً عن عمر أو أبي هريرة مثلاً مرسلاً، لا يَدري من الذي حدثّه به، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنّه كان يأخذ عن كل ضرب، ثمَّ يُسقطهم كعليّ بن زيد تلميذه»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «إمامٌ شهير من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس».

٢ ـ وقال في ترجمة «سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي» (ت١٦١هـ): «...وكان يدلس في روايته، وربما دلس عن الضعفاء...»[5].

وقال في موضع آخر[6]: قال محمد بن عبدالله بن نمير في قول سفيان[7]: «ما كان أخاف على نفسي غير الحديث» قال: «لأنه كان يحدث عن الضعفاء».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٧٣).

(٤) (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٤٢).

(٦) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٧٤).

(٧) انظر «مقدمة الكامل» (ص٨١).

فقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «ولأنه كان يدلس عنهم، وكان يخاف من الشهوة، وعدم النية في بعض الأحايين»[١].

وفي ترجمة «أبي النضر محمد السائب بن بشر الكلبي» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «...المفسر، وكان أيضاً رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث... وكان الثوري يروي عنه، ويدلسه فيقول: «حدثنا أبو النضر»»[٢].

٣ ـ وقال في ترجمة «الوليد بن مسلم الدّمشقي» (ت١٩٥هـ): «وكان من أوعية العلم، ثقة حافظا، لكن رديء التدليس، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة...»[٣].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «وكان الوليد مع حفظه وثقته قبيح التدليس، يحمل عن أناس كذابين وتلفى عن ابن جريج وغيره، ثمَّ يسقط الذي سمع منه، ويقول: «عن ابن جريج»...».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٥]: «إذا قال الوليد: «عن ابن جريج» أو: «عن الأوزاعي» فليس بمعتمد، لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة».

٤ ـ وقال في ترجمة «بقية بن الوليد بن صائد الحميري الحمصي» (ت١٩٧هـ): «وكان من أوعية العلم، لكنه كدّر ذلك بالإكثار عن الضّعفاء والعوام، والحمل عمّن دبّ ودَرَج»[٦].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٧]: «كان يدلس كثيرا فيما يتعلق بالأسماء،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٧٤).
(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).
(٣) «المصدر نفسه» (٩/ ٢١٢).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٦٠).
(٥) (٤/ ٣٤٨).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥١٩).
(٧) (١/ ٢٨٩).

ويدلس عن قوم ضعفاء وعوام، يسقطهم بينه وبين ابن جريج، ونحو ذلك، ويروي عمن دب ودرج».

وقال في «الموقظة»[1]: «ثمَّ إن كان المدلس عن شيخه ذا تدليس عن الثقات فلا بأس، وإن كان ذا تدليس عن الضعفاء فمردود.

فإذا قال الوليد، أو بقية: «عن الأوزاعي» فواه؛ فإنهما يدلسان كثيراً عن الهلكى، ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة «عن ابن جريج»، أو «عن الأوزاعي» تجنبوه».

الثالث: انتقاء صاحبي الصحيحين حديث المدلس:

ففي ترجمة «الوليد بن مسلم الدمشقي» (ت١٩٥هـ) قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «البخاري ومسلم قد احتجا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما ينكر له...»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «وصاحبا «الصحيح» يُنَقِّبان حديثَه، إذا أخرجا له».

وقد تقدم قوله في «الموقظة»: «ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة «عن ابن جريج»، أو «عن الأوزعي» تجنبوه»[4].

ثمَّ قال: «وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث؛ فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم، وأبي داود، عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه،

---

(١) (ص٣٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/٢١٦).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٤٦١).
(٤) «الموقظة» (ص٣٨).

دخل الدَّخل على الحاكم في تصرفه في «المستدرك»».

فكأنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ بهذا السّياق يشير إلى وعورة سلوك هذا المسلك للمتأخّرين من المحدّثين، والتجاسر على ادّعاء انتقاء صحيح حديث المدلِّس من غيره، وذلك لفُقدان أصول أولئك المدّلسين، مما يجعل القولَ بمعاينتها وسبرِها، أمراً متعذِّراً أو متعسِّراً، مع ما طرأ على الأسانيد من قوّة احتمال حدوثِ القَلْب، والتّغيِّير في صِيَغ الأداء، لطول الأسانيد ونزولها، فالإسناد كلّما ازداد نزولاً ازداد فيه احتمالُ حصول الخطأ والوهم، فينحصر تسليمُ القول للقائل بالانتقاء، والتّنقيب في حديث المدلِّس، دون الاعتماد على الأصول العامّة، والتّعويل على القواعد الكليّة للطبقات المتقدِّمة من النّقاد الأئمّة، ويبقى النّقدُ والاعتراضُ وارداً على صنيع غيرهم كالحاكم ومن بعده. والله أعلم[1].

---

(١) انظر «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٦) لمزيد من البيان حول حديث المدلسين في «الصحيحين».

وهناك ضابط آخر في المدلسين وهو: (**عنعنة المدلس عمن أكثر عنه من شيوخه محمولة على الاتصال، ما لم يُعلَم إعلالُ النّقاد بها**):

وهذا الضابط مأخوذ من قول الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤) ترجمة «سليمان بن مهران الأعمش» (ت١٤٨هـ): «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يُدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السّمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

وقيد (ما لم يُعلَم إعلالُ النقاد بها) ضروري؛ إذ وجد إعلال النقاد أحاديث بعض المدلسين إذا عنعن عن شيخ له لازمه مدة طويلة؛ ويكفي في ذلك الإشارة إلى ترجمتين أعلهما النقاد مع ما فيهما من ملازمة التلميذ لشيخه وهما:

الأولى: أبو الزبير عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ.

قال عطاء بن أبي رباح: «كنا نكون عند جابر بن عبدالله ويحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه... فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث». «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٨١)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢، ٢٣)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

بل قد كان عطاء يقدمه إلى جابر بن عبدالله ليحفظ لهم الحديث. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣). =

الرابع: إطلاق (حدّثنا) و(أخبرنا) في الرّواية بالإجازة ضَرْبٌ من التّدليس:

قولُ المحدِّث: (حدّثني) أو: (أخبرني فلان) لفظٌ موضوعٌ ظاهرٌ للمخاطبَة، وإن استُعمل ذلك فيما قُرِيءَ على المحدِّث والطالبُ يَسمعُ[1].

لكن تَوَسَّع بعضُ الرُّواة في إطلاق «الصِّيغتين» على ما تحمَّلُوه إجازة، وهذا ضَرْبٌ من التَّدليس، قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا المغاربة فيُطلقون (أخبرنا) على ما هو إجازة، حتّى إنّ بعضَهم يُطلقُ في الإجازة (حدَّثنا)، وهذا تدليس...»[2].

«فكأنَّهم رَأَوْا الإجازةَ إخباراً في الجملة زمنَ الإجازة»[3]، فَسَوَّغُوا بهذا ذلك الإطلاق. والله أعلم.

ومن أمثلة من تعاطى ذلك ممّن ذكره الحافظ الذهبيّ ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» ما يلي:

= ومع ذلك أعل النقاد حديثه عن جابر، إلا ما صرح بسماعه منه، أو ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، عن جابر. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٢)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٣١)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٠٩)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٣).

الثانية: ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح ـ رحمهما الله ـ:

قال عبد الرزاق عن ابن جريج: «اختلفت إلى عطاء ثماني عشرة سنة...» «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٧).

ونص غير واحد على أنه أثبت الناس في عطاء، منهم يحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل. انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٧٢)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٧).
ومع ذلك أطلقوا القول باحتمال وقوع التدليس فيما رواه بالعنعنة. انظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥)، و «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٨)، ولم يخرج من هذا العموم، إلا ما رواه عن عطاء بصيغة «قال» لتنصيصه على إطلاقها على ما كان سماعه من عطاء. انظر «تاريخ ابن أبي خيثمة» (أخبار المكيين ص٤٥٦).

(١) «الكفاية» (ص٣٦٣).

(٢) «الموقظة» (ص٤٩).

(٣) انظر «السنن الأبين» (ص٧٢).

١ ـ قال في ترجمة «شعيب بن أبي حمزة الأُموي مولاهم الحِمْصي الكاتب» (ت١٦٢هـ): «... وفي رواية أبي اليمان (الحكم بن نافع) عنه بذلك دليلٌ على إطلاق (أخبرنا) في الإجازة كما يَتَعَانَاه فُضلاء المحدِّثين بالمغرب، وهو ضَرْبٌ من التَّدليس؛ فإنَّه يُوهِم أنّه السَّماع. والله أعلم»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمّد بن عِمران بن موسى بن عُبيد المرزبانيّ البغداديّ الكاتب» (ت٣٨٤هـ): «وكان راويةً جمّاعة، مُكثراً، صنَّف أخبارَ الشُّعراء، لكن غالب رواياته إجازة، فيُطلقُ في ذلك (أخبرنا) كالمتأخِّرين المغاربةِ»[٢].

٣ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق أبي نعيم المهراني الأصبهاني» (ت٤٣٠هـ) قال الخطيب البغدادي: «قد رأيت لأبي نُعيم أشياءَ يَتَساهل فيها، منها: أن يقول في الإجازة: (أخبرنا)، من غير أن يُبيِّن»[٣].

قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «قولُ الخطيب: «كان يَتَساهَل... إلى آخره، هذا شيءٌ قلَّ أنْ يَفْعله أبُو نُعيم، وكثيراً ما يقول: «كتب إليّ الخُلْديّ»، ويقول: «كتب إليّ أبو العبَّاس الأصمّ»، و «أخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه»، ولكني رأيتُه يقول في شيخه عبدالله بن جعفر بن فارس الذي سمعَ منه كثيراً، وهو أكبرُ شيخ له: «أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قُرِيء عليه»، فَيُوهمُ أنّه سمعه، ويَكون ممّا هو له بالإجازة. ثمَّ إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهبٌ معروفٌ قد غَلَبَ اسْتعماله على محدِّثي الأندلس، وتَوَسَّعوا فيه، وإذا أطلق ذلك أبُو نُعيم في مثل الأصمّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩١)، قارن بما في «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٦/ ٤٤٨)، وانظر «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦٠)، وانظر «علوم الحديث» (ص١٦٣).

وأبي الميمون البَجَلِي، والشُّيوخ الذين قد علم أنّه ما سمع منهم بل له منهم إجازة، كان له سائغاً، والأحْوطُ تجنبُه»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «وقولُ الخطيب: كان يتساهل في الإجازة...إلى آخره، فهذا ربّما فعله نادراً، فإنّي رأيتُه كثيراً ما يقول: «كتب إليَّ جعفر الخُلْدي»، و«كتب إليّ أبو العباس الأصمّ»، و«أنا أبو الميمون بن راشدٍ في كتابه»، ولكنيّ رأيتُه يقول: «أنا عبدالله بن جعفر فيما قُرِيء عليّ» فالظّاهر أنّ هذا إجازةٌ...».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذا مذهبٌ رآه أبو نُعيم وغيرُه، وهو ضربٌ من التّدليس...».

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «إنّهم وإن عابوه بذلك، فيُجابُ عنه بأنّه اصْطلاحٌ له خالف فيه الجُمهور، فإنّه كان يرى أنْ يقولَ في السَّماع مُطلقاً، سواءٌ قرأ بنفسه، أو سمع من لفظ شَيْخِه، أو بقراءة غيره على شيخه: «ثنا» بلفظ التّحديث في الجميع، ويخصّ الإخبارَ بالإجازة، يعني كما صرّح هو باصطلاحه حيث قال: «إذا قلت: «أنا» على الإطلاقِ من غير أن أذكرَ فيه «إجازةً»، أو «كتابةً»، أو «كتب لي»، أو «أَذِنَ لي» فهو إجازة، أو «ثنا» فهو سَمَاعٌ»[4]. ويُقَوّي التزامَه لذلك أنّه أورد في «مستخرجه على علوم الحديث» للحاكم، عدّة أحاديثَ رواها عن الحاكم بلفظ الإخبار مطلقا، وقال في آخر الكتاب: «الذي رَوَيْتُه عن الحاكم بالإجازة»، فإذا أطلق الإخبارَ على اصْطلاحه عُرف أنّه أراد الإجازة، فلا اعتراض عليه من هذه الحيثيّة، بل ينبغي أن يُنبَّهَ على ذلك لئلاّ يُعْترضَ عليه»[5].

لكن قال العلاّمة المعلّميّ ـ رحمه الله ـ: «وإذا عُرف اصْطلاحُه فلا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦١).
(٢) (٣/ ١٠٩٦).
(٣) (١/ ١١١).
(٤) انظر «علوم الحديث» (ص١٦٣).
(٥) «فتح المغيث» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

حرج، ولكن من أقسام الإجازة الإجازةُ العامَّةُ ـ بأن يُجيزَ الشَّيخُ للطّالب جميعَ مرويّاتِه أو جميعَ عُلومِه، فينبغي التثبّت في روايات العاملين بهذه الإجازة، فإذا ثبت في أحدهم أنّه لا يَروي بها إلاّ ما ثبت عنده قطعاً أنّه من مرويّات المجيز، فهذا ممّن يُوثق بما رواه بالإجازة، وإن بَانَ لنا، أو احتمل عندنا أن الرّجلَ قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع ثقةً عنده يُحدِّث به عن المُجيز، فينبغي أن يُتوقَّف فيما رواه بالإجازة لأنه بمنزلة قوله: «حدّثني ثقةٌ عندي». وإن بان لنا في رجل أنّه قد يَروي بتلك الإجازة ما يَسمع غيرَ ثقةٍ يُحدِّث به عن المُجِيز، فالتّوقف في المرويِّ أوْجب، فأمّا الرّاوي فهو بمنزلة المدلِّس عن غير الثِّقات، فإنْ كان قد عُرف بذلك فذاك، وإلاّ فهو على يَدَيْ عدْلٍ»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بن حسن بن علي المعروف بابن دحية الكلبي الدَّاني ثمَّ السَّبْتي» (ت٦٣٣هـ): «وكان ممّن يترخّص في الإجازة، ويُطلِق عليها (حدّثنا)...»[2].

ثمَّ قال: «وقد قرأتُ بخطّ الحافظ علم الدّين القاسم[3] أنّه قرأ بخطّ ابن الصّلاح: سمعتُ «الموطأ» على ابن دِحْية، وحدّثنا به بأسانيدَ كثيرةٍ جداً، وأقربُها ما حدّثه به الفقيهان: أبو الحسن علي بن حُنين الكِنَاني[4]، والمحدِّثُ أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن خليل القيسي[5]، قالا: حدّثنا

(١) «التنكيل» (١/١١٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٩٣).

(٣) هو: القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الأصل، الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، ترجم له الحافظ الذهبي في «معجم شيوخه» (٢/١١٥ ـ ١١٧).

(٤) هو: الإمام الكبير مسند المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي المالكي نزيل مدينة فاس، توفي سنة (٥٦٩هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٦ ـ ٥٧).

(٥) هو: أبو عبدالله بن محمد عبدالله بن محمد بن خليل الفقيه المعمر القيسي اللبلي المالكي، المتوفى سنة (٥٧٠هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥١٧).

محمّد بن فرج الطَلاَّع[1]، وأبو بكر خازم بن محمّد[2]، قالا: حدّثنا يونس بن عبدالله بن مغيث»[3].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبي: «لم يَلْقَ ابنُ دحية هذيْن، وبالجَهْدِ أن تكون روايتُه عنهما إجازة، وكانا ببلاد العُدْوة، لم يكونا بالأندلس، فكان القيسي بمرّاكش، وكان ابن حنين بفاس. ولمتأخري المغاربة مذهبٌ في إطلاق (حدّثنا) على الإجازة، وهذا تدليسٌ»[4].

المبحث الثاني
الإرسال

المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره[5].

ويطلقون الفعل المشتق من الإرسال، فيقولون: «أرسله فلان» سواء كان مرسلاً أو منقطعاً[6].

وفي هذا مطلبان:

المطلب الأول: مراعاة مراتب المراسيل من حيث القوة وعدمها:

ومن أمثلة ذلك:

١ - في ترجمة «سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي

---

(١) هو: الشيخ الإمام العلامة، مفتي الأندلس، ومحدثها أبو عبدالله محمد بن فرج، مولى محمد بن يحيى البكري، المعروف بابن الطلاع القرطبي، المالكي، المتوفى سنة (٤٩٧هـ) انظر ترجمته في «كتاب الصلة» (٢/ ٥٣٤ - ٥٣٥).

(٢) هو: أبو بكر خازم بن محمد بن خازم المخزومي القرطبي المتوفى سنة (٤٩٦هـ)، ضعف لتخليطه في الرواية، انظر «كتاب الصلة» (١/ ١٧٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٩٤).

(٣) هو: الإمام الفقيه المحدث شيخ الأندلس، أبو الوليد يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث القرطبي المتوفى سنة (٤٢٩هـ) انظر ترجمته في «كتاب الصلة» (٢/ ٦٤٧)، و «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٩ - ٥٧٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٩٣).

(٥) «النكت» (٢/ ٥٤٦).

(٦) انظر «نزهة النظر» (ص٨١ - ٨٢).

المدني» (ت٩٤هـ) ساق الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ من طريقه حديثاً مرسلاً، ثمَّ قال عقبه: «هذا حديث مرسل، ومراسيل سعيد محتج بها...»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني» (ت١٢٥هـ): «مراسيل الزهري كالمعضل، لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظنّ أنّه أَسقط الصحابيَّ فقط، ولو كان عنده عن صحابيٍّ لأوضحه، ولَمَا عَجَز عن وصله، ولو أنّه يقول: عن بعض أصحاب النّبي ﷺ. ومن عدّ مرسلَ الزّهريّ كمرسل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزّبير ونحوِهما، فإنّه لم يَدر ما يَقول، نعم مرسلُه كمرسَل قتادة ونحوِه»[٢].

وفي هاتين التّرجمتين يُعطي الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ أُنموذَجاً للنّظر والموازنة بين مراسيل التّابعين من حيث القوّةُ وعدمُها؛ فإنّ المراسيل ليست على سبيل واحدةٍ في هذا، بل منها ما قَبِلَه النّقاد، واحتجّوا به كمرسل سعيد بن المسيب[٣]، وعروة بن الزبير، ومنها ما لم يروه موضعاً للحجّة، كمرسل الزّهري وقتادة، ومن في طبقة صغار التّابعين في الجملة.

وقال في رسالته «الموقظة»[٤]: «ويقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية[٥]، فَمِن صحاح المراسيل:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٢١).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٩).

(٣) انظر «الكفاية» (ص٤٠٤ ـ ٤٠٦)، و «علوم الحديث» (ص٥٨)، و «جامع التحصيل» (ص٣٥ ـ ٤٧)، و «النكت» (٢/ ٥٥٤)، و «فتح المغيث» (١/ ١٦٩ ـ ١٧٥). وفي هذه المصادر مناقشة كيفية أخذ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ مرسل سعيد بن المسيب، واحتجاجه به.

(٤) (ص٢٦ ـ ٢٨).

(٥) يعني: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمطروح، والموضوع.

مرسل سعيد بن المسيب[1].

ومرسل مسروق[2].

ومرسل الصُّنَابحي[3].

ومرسل قيس بن أبي حازم[4].

---

(١) قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: «وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن» «الكفاية» (ص٤٠٤).
وقال الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ: «أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب» «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
وقال أيضاً: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن» «تاريخ الدوري» (٢/٢٠٨).
وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات...» «المعرفة والتاريخ» (٣/٢٣٩).

(٢) هو: مسروق بن الأجدع الإمام الهمداني الكوفي المتوفى سنة (٦٣هـ). قال الشعبي ـ رحمه الله ـ: «ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق» «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٥١)، وقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ: «وعداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ» «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٦٤).

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن عُسيلة بن عسل المرادي ثمَّ الصنابحي، نزيل دمشق، قدم المدينة بعد وفاة النبي ﷺ بليال، وصلى خلف الصديق، وشيوخه الذين نص المزي على روايته عنهم كلهم صحابة. انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٥٣)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٢)، و«الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ٧٤ ـ ٧٥)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥)، و «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٥ ـ ٥٠٧).

(٤) هو: قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي الكوفي، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه فقبض وهو في الطريق. قال سفيان بن عيينة: «ما بالكوفة أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس ابن أبي حازم» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٤).
وقال يعقوب بن شيبة: «وقيس من قدماء التابعين، وقد روى عن أبي بكر الصديق، فمن دونه، وأدركه وهو رجل كامل، ويقال: إنه ليس أحد من التابعين جمع أن روى عن العشرة مثله إلا عبد الرحمٰن بن عوف، فإنا لا نعلم روى عنه شيئاً، ثمَّ قد روى بعد العشرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكبرائهم، وهو متقن في الرواية...» «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٣ ـ ١٤). =

ونحو ذلك.

فإنّ المرسل إذا صحّ إلى تابعيٍّ كبيرٍ، فهو حجّة عند خلقٍ من الفقهاء.

فإن كان في الرواة ضعيف إلى مثل ابن المسيب، ضعف الحديث من قبل ذلك الرجل، وإن كان متروكاً أو ساقطاً، وهن الحديث وَطُرِح.

ويوجد في المراسيل موضوعات.

نعم، وإن صح الإسناد إلى تابعي متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبي، فهو مرسل جيد لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون.

ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن.

وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحُميد الطّويل، من صغار التّابعين.

وغالبُ المحقّقين يَعُدّون مراسيل هؤلاء معضلات، ومنقطعات، فإنّ غالب روايات هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابي، فالظنُّ بمرسله أنّه أَسْقط من إسناده اثنين».

ونحو هذا قول السخاوي ـ رحمه الله ـ: «المرسلات مراتب:

ـ أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

ـ ثمَّ صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه.

ـ ثمَّ المخضرم.

= ونحوه قول أبي داود: «أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبدالرحمٰن بن عوف...» «سؤالات الآجري» (٣/ ١١٣ ـ ١١٤).

وقال الحافظ الذهبي: «ثقة حجة، كاد أن يكون صحابياً»، وقال أيضاً: «أجمعوا على احتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه» «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٩٢، ٣٩٣).

- ثمَّ المتقن، كسعيد بن المسيب.

- ويليها: من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي، ومجاهد.

- ودونها: مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة، والزهري، وحميد الطويل، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين»[1].

المطلب الثاني: من عادة الشاميين الإرسال عن الكبار:

ومن أمثلة ذلك:

١ - قال في ترجمة «أبي سلام ممطور الحبشي ثمَّ الدمشقي» (توفي سنة نيف ومئة): «وحدث عن حذيفة، وثوبان، وعلي، وأبي ذر، وعمرو بن عبسة، وكثير من ذلك مراسيل، كعادة الشّاميِّين يرسلون عن الكبار...»[2].

٢ - وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن عائذ الأزدي الثماليّ الحمصيّ»: «قال [أبو] محمد بن أبي حاتم[3]، وغيره: «أحاديثه مراسيل» - يعني: أنه يرسل عمن لم يلقه كعوائد الشّاميّين، وإنما اعْتَنَوْا بالإسناد لما سكن فيهم الزّهريُّ ونحوُه»[4].

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ١٨١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٥٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٠)، اختصر الحافظ الذهبي كلامه.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨٨).

ومن أمثلة ذلك أيضاً:

- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٢٩١) عند حديثه عن أبي مالك الأشعري، نقل قول ابن سعد: «توفي أبو مالك في خلافة عمر» ثمَّ قال: «فعلى هذا رواية أبي سلام، ومن بعده عن أبي مالك مرسلة منقطعة، وهذا الإرسال كثير في حديث الشاميين».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٠) ترجمة «يحيى بن أبي المطاع»: «...قد استبعد دحيم لقيه للعرباض، فلعله أرسل عنه، فهذا في الشاميين كثير الوقوع، يروون عمن لم يلحقوهم».

الباب الرابع

ضوابط الحافظ الذّهبي
في تعارض الجرح والتعديل

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ضوابطه في ترجيح جانب الجرح.

الفصل الثاني: ضوابطه في ترجيح جانب التعديل.

الفصل الثالث: مراعاة اختلاف مناهج أئمة الجرح والتعديل.

الفصل الرابع: معرفة مصطلحات الأئمة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتعديل.





الفصل الأول

ضوابطه في ترجيح جانب الجرح

وفيه ثمانية مباحث.

المبحث الأول: لا عبرة بتوثيق الراوي مع توافر من تركه.

المبحث الثاني: قد يتأثر الناقد بالإحسان في حكمه على المحسن إليه.

المبحث الثالث: قد يكون الإمام مبرزاً في فن مقصراً في فن آخر.

المبحث الرابع: لا تنافي بين سعة علم الراوي وضعف روايته أو لينها.

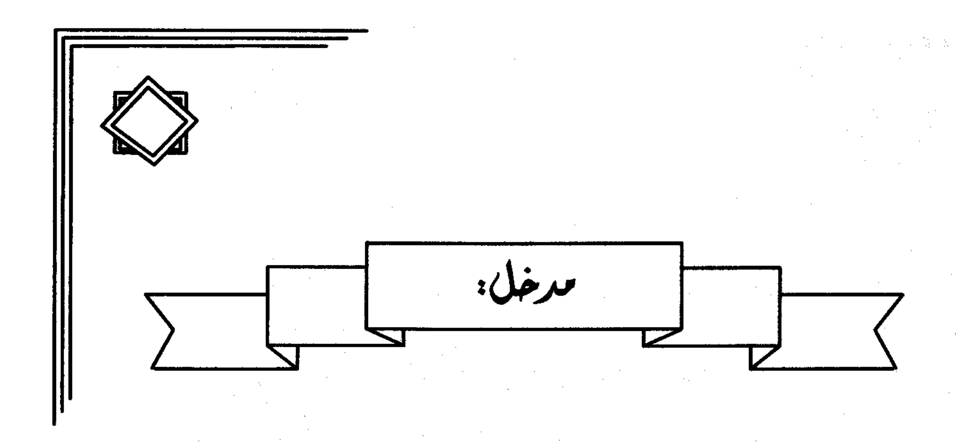
المبحث الخامس: قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة ليست مطردة.

المبحث السادس: لا عبرة بتوثيق مبالغ فيه.

المبحث السابع: لا عبرة بتوثيق مبني على عدم العلم.

المبحث الثامن: لا عبرة بتوثيق لا يثبت عن قائله.





الأصْلُ قَبول قوْلِ الإمام في الرّاوي جرحاً أو تعديلاً، وذلك لشهرة أولئك الأئمّة الذين تكلّموا في هذا الجانب بالصِّدق والوَرَع، مع المعرفةِ والخِبْرَةِ وتحرِّي الصَّواب، فلا يُعدَلُ عن ذلك الأصْلِ المقتضي قبولَ أقوالهم، والأحكامِ الصَّادِرةِ عنهم في حقِّ الرُّواة، ومَرْوِيَّاتهم إلاّ حَيْثُ تُوجَدُ قرينةٌ قويّةٌ تَقْضِي بمخالفته.

وهذا ما نصَّ عليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «. . .ونحنُ نسمع من يحيى بْن مَعِين دائماً ونحتجُّ بقوله في الرِّجال ما لم يَتَبَرْهَنْ لنا وهنُ رجلٍ انْفرَدَ بِتَقْوِيَتِه، أو قوّةِ من وهَّاه»[1].

وقال أيضاً: «فإنَّا نَقْبلُ قولَه دائماً في الجرح والتَّعديل، ونُقَدِّمُه على كثيرٍ من الحفَّاظ مالم يُخَالِف الجمهورَ في اجتهاده، فإذا انْفرد بتوثيق من لَيَّنَه الجُمهور، أو بتضعيف من وَثَّقه الجُمهور، وقَبِلُوهُ فالحكمُ لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذ، فإنّ أبا زكريا من أَحَدُ أئمّة هذا الشّأن، وكلامُه كثيرٌ إلى الغاية في الرِّجال، وغالبُه صوابٌ وجيِّد، وقد يَنْفردُ في الكلام في الرَّجل بعد الرَّجل، فيلُوح فيه خطؤُه في اجتهاده بما قلنا، فإنّه بشرٌ من البشر وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يُوثِّق الشَّيخ تارة، ويُلَيِّنُه تارة، يختلفُ اجتهادُه في الرَّجل الواحد فيُجيبُ السَّائلَ بحَسَبِ ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»[2].

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٤٧).
(٢) «الرواة الثقات» (ص٢٩ ـ ٣٠) .

وكلامُ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا وإن كان قد خرج بخصوص يحيى بْن مَعِين، إلاَّ أنَّه يصِحُّ في حقِّ جميع أئمّة هذا الشَّأن، إذِ الْعِلَّة المنصوصة فيهِ مشْتَرَكَةٌ بينهم، وإنّما خرج سياقُه مخرج التّنصيص على بعض أفراد العام، فالحكمُ بينهم واحد، فما ثبت لأحدهم ثَبَتَ لجميعهم ما لم تَقُمْ قرينةٌ دالةٌ على تخصيصه به. والله أعلم.

ويمكن تقسيمُ تعارضِ الجرح والتّعديل إلى صورتَيْن:

الصورة الأولى: أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد:

وهذا ما أشار إليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله السّابق في يحيى بْن مَعِين: «...هو في نَفْسِه يُوَثِّق الشَّيخَ تارة، ويُلَيِّنُه تارة، يختلفُ اجتهادُه في الرَّجل الواحد، فَيُجيبُ السَّائلَ بحَسَبِ ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»[(١)].

وقال أيضاً: «وقد سأله عن الرِّجال عبَّاس الدُّوري، وعثمانُ الدَّارِمي، وأبُو حاتم، وطائفة، وأجاب كلّ واحدٍ منهم بحَسَبِ اجْتهاده، ومن ثَمَّ اخْتلفَتْ آراؤُه وعباراتُه في بعض الرِّجال، كما اختلفت اجْتهاداتُ الفُقَهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال»[(٢)].

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «مَعْقِلِ بْن عُبيد الله الجَزَرِي العَبْسيّ مولاهم المُدَيبري» (ت١٦٦هـ): «اختلف قولُ يحيى بْن مَعِين فيه[(٣)]»[(٤)].

---

(١) «الرواة الثقات» (ص ٣٠).

(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

(٣) قال في رواية ابن الجنيد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وابن محرز عنه: «ثقة»، «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٦)، «معرفة الرجال» لابن محرز (١/ ١٠١)، وقال في موضع آخر منه (١/ ١٠٩)، «ليس به بأس ثقة ثقة». وقال في رواية الدارمي، وعبدالله بن أحمد عنه: «ليس به بأس» «تاريخ الدارمي» (ص٢٠٢)، و «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥)، وقال في رواية معاوية بن صالح عنه: «ضعيف»، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢١)، و «الكامل» (٦/ ٤٥٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٩).

٢ ـ وقال في ترجمة «إسماعيل بْن زكريا الخُلقَاني الكوفيّ» (ت١٧٣هـ): «اختلف قولُ يحيى بْن مَعِين، فمرَّةً يقول: ثقة[١]، ومرَّةً ضَعَّفه[٢]، ومرةً يقول: ليس به بأس[٣]»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «حَرْب بْن أبي العالية أبي مُعاذ البصريّ» (توفي سنة بضع وسبعين ومئة): «اختلف رأيُ يحيى بْن مَعِين فيه[٥]»[٦].

ولهذه الصورة ثلاث حالات:

الحالة الأولى: النظر في صحة القولين عن الإمام، فقد يتبين ضعف أحدهما فالعمل على الثاني:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يزيد بن أبي زياد أبي عبدالله الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وروى علي بن عاصم ـ وليس بحجّة ـ عن شعبة قال: «ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحدٍ»[٧].

في هذه الرّواية مدحٌ رفيعٌ من شعبة، ليزيد بن أبي زياد، رَغْم ما فيه من ضعفٍ، ولينٍ في الحفظ[٨]، ولذلك أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ

---

(١) في رواية الدُّوري، وابن أبي خيثمة عنه، انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٤)، و «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧٠).

(٢) ذلك في رواية الميموني، والليث بْن عبدة عنه حيث قال: «ضعيف»، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧٨)، و«الكامل» (٦/ ٣١٧)، وفي «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١٧) عن الميموني عن يحيى بن مَعِين: «ضعيف الحديث».

(٣) في رواية ابن طهمان عنه (ص٨٨)، وقال فيه في موضع آخر (ص١١٢): «صالح الحديث. قيل له: فحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٧٦).

(٥) قال فيما نسبه المزي في (تهذيب الكمال: ٥/ ٥٢٧) إلى الدُّوري عنه: «ثقة»، وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه: «ضعيف»، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥١)، وفي «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق): «شيخ ضعيف».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩٣).

(٧) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٠).

(٨) انظر أقوال النقاد فيه في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٤٠).

إلى ضعف هذه الرّواية بقوله في علي بن عاصم: «وليس بحجّة».

ثمّ إنّها مخالفة لما روى النّضر بن شميل عن شعبة أنّه قال: «كان يزيد بن أبي زياد رفّاعاً»، فهذه الرواية تفيد لين يزيد عند شعبة.

الحالة الثانية: أن يَتَبيَّنَ تَغيُّرُ اجْتهاد الإمام في الحُكْمِ على ذلك الرّاوي فالعملُ على آخِرِ الأمْرَيْن مِن قَوْلَيْه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عَمْرو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبد الله» (ت١١٨هـ): «وممَّن تَرَدَّد وتَحيَّرَ في عَمْرٍو أبُو حاتمِ بْن حِبَّان، فقال في كتاب الضّعفاء»[1]: «إذا روى عن طاوُوس، وابنِ المسيب من الثّقات غيرِ أبيه فهو ثقة، يجوز الاحتجاجُ به، وإذا روى عن أبيه عن جدِّه ففيه مناكيرُ كثيرة، فلا يجوز عندي الاحتجاجُ بذلك». ونَقَلَ سائرَ كلام ابْن حِبَّان في عَمْرٍو مع تَعَقُّبِهِ على بعضه، ثمَّ قال: «ثمَّ إنَّ أبا حاتمِ ابْن حِبَّان، تَحَرَّجَ من تَلْيِين عَمْرِو بْن شعيب، وأدّاه اجتهادُه إلى توثيقه، فقال: «والصّواب في عَمْرِو بْن شعيب أنْ يُحَوَّلَ من هنا إلى «تاريخ الثقات»، لأنّ عدالتَه قد تقدَّمَتْ. . .» الخ[2].

ثمَّ قال الذّهبيّ ـ عقيب هذا ـ: «فهذا يُوَضِّحُ لك أنَّ الآخِرَ من الأمْرَيْن عند ابنِ حِبَّان، أنَّ عَمْراً ثقةٌ في نفسه، وأنَّ روايتَه عن أبيه، عن جدِّه إمَّا منقطعةٌ أو مُرسَلَة. . .»[3].

---

(١) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه»، (٢/ ٤٨ ط. حمدي السلفي)، وقد سقط هذا النص من ط. (زايد)، وانظره في «تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين» (ص١٦٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

تنبيه: ابن حبان لم يتغير اجتهاده في عمرو بن شعيب، فإنه قال في أول ترجمته في «المجروحين» (٢/ ٧٢): «إذا روى عمرو بن شعيب عن طاووس، وابن المسيب، [و] عن الثقات غير أبيه، فهو ثقة، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء. . . .».

فهذا يدل على أن ابن حبان يرى توثيق عمرو بن شعيب في نفسه، وإنما يحكم على روايته عن أبيه، عن جده بالانقطاع أو الإرسال. والمستفاد من كلامه فقط هو تحويله إلى كتاب «الثقات» وهذا لا يغير من جوهر كلامه فيه، لأن النتيجة واحدة.

٢ ـ وفي ترجمة «أَبان بْن يزيد العطَّار البَصْريّ» (توفي بضع وستين ومئة) نَقَلَ قولَ يحيى بْن مَعِين: «كان يحيى بْن سعيدٍ، يروي عن أبان وكان أحبَّ إليه (يعني من هَمَّام)، وهمَّامٌ أحبُّ إليَّ»[١].

ثمَّ قال ـ عَقِبَه ـ: «وأمَّا محمّد بْن يونس الكديمي فَرَوَى عن عليّ بْن المديني، عن يحيى بْن سعيد: أنَّه لَيَّن أبانا، وقال: لا أُحَدِّث عنه»[٢]، فإن صحّ هذا، فقد كان لا يَرْوِي عنه، ثمَّ روى عنه، وتغيَّر اجتهاده، فقد روى عبَّاس الدُّوري[٣]، عن يحيى بْن مَعِين، قال: «مات يحيى بْن سعيدٍ وهو يَرْوي عن أبان بْن يزيد»[٤].

وظاهر هذا التَّجويز، أنَّه مبنيٌّ على فَرْضِ صحَّة روايةِ الكُدَيْمِي، وإلاَّ فهو ليس بمُعْتَمَدٍ كما صرَّح بهذا الذَّهبيّ نفسُه[٥]، وذلك لأنَّ بعضَ الأئمّة قد كذَّبُوه واتَّهَمَه بَعْضُهم[٦].

بلْ صَرَّح بِرَدِّ رواية الكُدَيْميّ في «تاريخ الإسلام»[٧] فَقَال: «فهذا يَرُدُّ على ما نَقَلَ الواهي محمّد بْن يونس الكُدَيْميّ، عن عليٍّ، عن القَطَّان تَلْيينه أبانا، وقولُه: «لا أُحَدِّثُ عنه»».

وقال في «المغني»[٨]: «ثقة ثبت، روى الكُدَيمي ـ وهو ساقطٌ ـ عن ابن المديني عن القطّان تَلْيينَه».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩).

(٢) انظر «الكامل» (١/ ٣٩٠)، ولفظه: «لا أروى عن أبان العطار».

(٣) انظر «تاريخ الدُّوري» ولفظه: «كان يحيى بن سعيد، يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه...».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٢)، و«كتاب المجروحين» (٢/ ٣١٣)، و«الكامل» (٦/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤)، و «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص١١٢)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤١).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٢).

(٨) (١/ ٨).

٣ ـ وفي ترجمة «شُجَاعُ بْن الوَلِيدِ بْن قَيْسٍ أبي بَدْرٍ السَّكونيّ الكوفيّ نزيل بغدادَ» (ت٢٠٤هـ) قال أبو بكر المرُّوذِي: قال أبو عبدالله [أحمدُ بْن حنبل]: كنتُ مع يحيى بْن مَعِين، فَلَقِيَ أبَا بدر، فقال له: «اتَّقِ الله يا شيخ، وانظر هذه الأحاديث، لا يَكُونُ ابْنُك يُعْطِيكَ»، قال أبو عبد الله: «فاستحيَيْت، وتَنَحَّيْتُ ناحية، فبلغني أنَّه قال: «إنْ كنتَ كاذباً ففعَلَ الله بِك، وَفَعَلَ»[١].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ عَقِيبَ هذا ـ: «ثمَّ إنَّ يحيى بْن مَعِين وَثَّقه، وَأَنْصفه، نَقَلَ عن يحيى توْثيقَه أحمدُ بْن أبي خَيْثمة[٢]»[٣].

ونحوُه قوْلُه في «تاريخ الإسلام»[٤]: «ثمَّ وَثَّقه ابنُ مَعِين، وَأَنْصَفه».

والحالة الثالثة: أنْ لا يَتَبَيَّنَ تَغَيُّرُ اجْتهاد الإمامِ في حُكمه على الرَّاوي، فالعمل على التَّرتيب الآتي:

أ ـ الجَمْعُ بين القَوْلَيْن إنْ أَمْكنَ، كَحَمْلِ قَوْلَيْه معاً عَلَى إِفَادَة أنَّ الرَّاوي ليسَ حُجَّةً مُطْلَقاً عنده، ومِثَالُه قولُه في ترجمة «عَمْرِو بْن شُعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو السَّهْميّ» (ت١١٨هـ): «فهذا إمامُ الصَّنعةِ أبو زكريا قَدْ تَلَجْلَجَ قولُه في عَمْرٍو فَدَلَّ على أنَّه ليس حُجَّةً عنده مُطْلقاً، وأنَّ غيرَه أَقْوَى منه»[٥].

ب ـ التَّرجيح بين القولين بالقرائن، كأنْ يكون بعضُ تلاميذ الإمام

---

(١) «رواية المروزي» (ص١٣٥).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٧٩)، وكذا وَثَّقه في رواية الدُّوري، وعبد الخالق بْن منصور عنه. انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/٢٤٩)، و «تاريخ بغداد» (٩/٢٤٩)، و «تهذيب الكمال» (١٢/٣٨٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣٥٤).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٩٣)، وفي تاريخ بغداد (٩/٢٤٩): روى حنبل عن الإمام أحمد أنه قال: «.... ولقيه يحيى بن معين يوماً فقال له: يا كذاب، فقال الشيخ: «إن كنت كذا فهتكك الله»... قال أبو عبد الله: فأظن دعوة الشيخ أدركته». وهذا النص مع توثيق يحيى له صريح في رجوع ابن معين. والله أعلم.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٩).

أكثرَ ملازمةً له من بعض، فَتُقَدَّمُ روايةُ الملازم على رواية مَنْ دُونه في ذلك، كما هو الشّأن في تقديم رواية عبَّاسِ بْن محمّد الدُّوري، عن يحيى بْن مَعِين، لطول ملازمته له[1]، قال الحافظ الذَّهبي: «ولازم يحيى بْن مَعِين، وتَخَرَّج به، وسأله عن الرّجال، وهو في مجلّد كبيرٍ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولزم يحيى بْن مَعِين دهراً، وأكثرَ عنه، وسأله عن الرّجال».

ومثال ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «يعقوب بْن حُميد بْن كاسبِ المدني نزيلِ مكّة» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «روى مُضَر بْن محمّد[4]، عن يحيى بْن مَعِين: «ثقة»، ثمَّ قال: مستنكراً هذه الرِّواية ـ: «كذا قال مُضَر»، ثمَّ عارضها برواية عبّاس الدُّوري بقوله: «وروى عباس الدُّوري عن يحيى: ليس بثقةٍ[5]»[6].

٢ ـ وقال في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السّهمي»

---

(١) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٣).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٧٢).

(٤) «الكامل» (٧/ ١٥١).

(٥) رواية الدُّوري عنه بلفظ «ليس بشيء» «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٦٨١)، وقد نسب الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١) رواية «ليس بثقة» إليه، وإنما هي لابن أبي خيثمة كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٥٨).

وقد يُرَجّح بين قولي الإمام المتعارضين في راو واحد بكثرة الناقلين لأحدهما، ففي «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص١٨٥) ترجمة «صالح بْن بشير المُرّي» «روى عباس عن يحيى، أنّه ليس له في صالح المُرّي كبير رأي. قال: «ليس به بأس». قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ معارضاً ـ: «روى خمسة عن يحيى تليين صالح المري، وما في ضعفه نزاع، إنما الخلاف هل يترك حديثه أو لا؟».

(ت١١٨هـ): روى صدقة بن الفضل، عن يحيى القطّان، قال: «إذا روى عن عَمرو بن شعيب الثّقات، فهو ثقة محتجّ به»[١].

فقال الحافظ الذّهبي ـ مستنكِراً هذه الرِّواية ـ: «هكذا نقل صدقة»[٢].

ووجه استنكاره رواية صدقة بن الفضل، أنّها خالفت روايةَ عليّ بن المديني، التلميذ الملازم ليحيى القطّان، التي فيها تضعيفٌ شديدٌ مطلقاً لحديث عمرو، وذكرها الذّهبي مباشرةً بعد رواية صدقة، وهي قول علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: «حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ»[٣].

ج ـ وحيثُ لم تكنْ قرينةٌ للتَّرجيح بين قوليه يُنْظَر في بقيّة أقوال الأئمّة، ويُؤخذُ بأقربِ قَوْلَيْه إلى أقوال أهل النّقد، وبخاصّة المعتدلين منهم[٤]، ويشهد لذلك قول الإمام عبدالرحمٰن بن أبي حاتم في ترجمة «مبارك بْن فضالة البصريّ»: «اختلفت الرِّواية عن يحيى بْن مَعِين في فضالة والرّبيع بْن صَبِيح، وأوْلاَهُما أنْ يكون مقبولاً منهما محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمدَ، وسائرَ نُظرائه»[٥].

د ـ وإذا لم يَتَيَسَّرْ ذلك كلُّه فالتّوقف حتَّى يَظْهرَ مُرَجِّحٌ[٦].

الصورة الثانية: أنْ يتعارض الجرح والتعديل الصادران من أكثر من إمام واحد:

وهذا ما يكون بيانُ ضوابطِه عند الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مباحث الفصول التَّالية:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٧ ـ ٦٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٦).
(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨).
(٤) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).
(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩).
(٦) «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).

المبحث الأول
لا عبرة بتوثيق الرّاوي مع توافر مَنْ تركه

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «محمّد بْن عُمر بْن وَاقد الأسْلَميّ المدني، ثمّ البغدادي» (ت٢٠٧هـ): «...وقولُ من أَهْدَرَهُ فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنّه لا عبرَةَ بتوثيق من وَثَّقه كيزيد[١]، وأبي عُبيد[٢]، والصّاغانيّ[٣]، والحَرْبِي[٤]، ومَعْن[٥]، وتَمَامِ عشرة ....

(١) هو: ابن هارون الواسطي، وانظر كلامه في «تاريخ بغداد» (٣/ ١١)، ولفظه: «محمّد بْن عمر الواقدي ثقة».

(٢) هو: القاسم بْن سلاّم. انظر قوله في «المصدر نفسه» (٣/ ١٢)، ولفظه: «الواقدي ثقة»، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩٢).

(٣) هو: محمّد بْن إسحاق أبو جعفر الصاغاني البغدادي، في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩١): قال إبراهيم بن جابر الفقيه: سمعت الصاغاني، وذكر الواقدي، فقال: «والله لولا أنّه عندي ثقة ما حدّثت عنه. حدّث عنه أربعة أئمة: أبو بكر بْن أبي شيبة، وأبو عبيد، وأحسبه ذكر أبا خيثمة، ورجلاً آخر».

كذا ذكر المزي ـ رحمه الله ـ هذه العبارة منسوبة إلى الصاغاني، وجاء في «تاريخ بغداد» (٣/ ٨ ـ ٩) عن أبي نعيم عبد الملك بْن عدي قال: قال أبو بكر الصغاني: «لقد كان الواقدي، وكان»، وذكر من فضله، وما يحضر مجلسه من الناس من أصحاب الحديث، مثل الشّاذَكوني، وغيره، وحسن حديثه، ثمّ قال أبو بكر: «أما أنا فلا أحتشم أن أروي عنه».

ثمّ ذكر الخطيب بإسناده، عن عبد الغني بْن سعيد، عن محمّد بْن أحمد الذهلي، وذكر الواقدي فقال: «والله لولا أنّه عندي ثقة...» الى آخر ما نسبه المزي إلى الصاغاني. فالله أعلم.

(٤) هو: إبراهيم بْن إسحاق بْن إبراهيم الحربي البغدادي، وانظر قوله في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥)، ولفظه: «الواقدي أمين الناس على أهل الإسلام»، وتحرفت فيه كلمة (أمين) إلى (أمن)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٩).

(٥) هو: معن بْن عيسى بْن يحيى القزاز البصري، وانظر قوله في «تاريخ بغداد» (٣/ ١١) وقد سئل عن الواقدي؟ فقال: «أُسأَل أنا عن الواقدي؟! يُسأَل الواقدي عني». وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩٢).

محدِّثين[1]، إذ انعقدَ الإجماعُ الْيومَ على أنَّه ليس بحجّة، وأنّ حديثَه في عِدَاد الواهي ـ رحمه الله ـ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «...وقد وَثَّقه غيرُ واحدٍ، لكن لا عبرةَ بقولهم مع توافر منْ تَرَكَه».

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يونس بْن موسى بْن سُليمان القرشيّ السلميّ الكُدَيميّ» (ت٢٨٦هـ) كذبه جماعة من النقاد واتهموه بوضع الحديث وسرقته، منهم أبو داود[4]، والقاسم بْن مُطَرِّز[5]، وابن حِبَّان[6]، وابن عدي، وقال: «... وتَرَكَ عَامَّةُ مشايخنا الرِّواية عنه...»[7].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد حكايته هذه الأقوالَ وغيرَها ـ: «وأمَّا إسماعيل الخَطْبي[8]، فَتَبَارَدَ وقال: «كان ثقة، ما رأيتُ ناساً أكثرَ من مجلسه[9]»[10].

وقال في «ميزان الاعتدال»[11]: «وأمَّا إسماعيل الخطبي فقال ـ

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٨ ـ ١٢)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٩ ـ ١٩٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٦٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٦٧).
(٤) «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٨٣ ـ ط. البستوي).
(٥) «سؤالات حمزة السهمي» (ص١١٢).
(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ٣١٣).
(٧) «الكامل» (٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).
(٨) هو: العلامة الخطيب المحدث الأخباري إسماعيل بْن علي بْن إسماعيل بْن يحيى البغدادي الخطبي المتوفى سنة ٣٥٠هـ قال فيه الدارقطني: «ما أعرف عنه إلا خيراً، كان يتحرى الصدق» «سؤالات السهمي» (ص١٧٥)، ووثقه كما في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٥)، وقال فيه الخطيب: «وكان فاضلاً فهماً، عارفاً بأيام الناس وأخبار الخلفاء، وصنف تاريخاً كبيراً على ترتيب السنين»، وقال في موضع: «وكان شيخاً ثقة نبيلاً» «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).
(٩) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤٥). ووثق الكديمي أيضا جعفر بْن محمّد الطيالسي. انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٧٢).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٣١/ ٣٠٥).
(١١) (٤/ ٧٤).

بجهلٍ ـ: «كان ثقةً...»[1].

المبحث الثاني
قد يتأثر النَّاقد بالإحسان
في حكمه على المحسِن إليه

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «يحيى بْنِ عبدالله بْن الضَّحاك بْن بابَلُت، الأمويّ مولاهم، البابْلُتّي الحرَّانيّ» (ت٢١٨هـ): «مَرَّ به يحيى بْن مَعِين، فأكرم نُزُلَه، وأَتْحَفَه فاستحيى منه، وما بَالغ في تَلْيينه، وهو ممّن تجوزُ روايةُ حديثِه، ووقع لنا من عَواليه»[2].

ولعلّ مأْخَذَ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا ما رواه الحافظُ ابنُ عديٍّ ـ رحمه الله ـ قال: سمعت أحمد بْن عليّ المطيْري يقول: أَظُنُّه حَكَى عن عبدالله بْن أحمد الدورقيّ قال: قدم يحيى بْن مَعِين حَرَّان، فطمع البَابْلُتِّي أنْ يجيئه فوجَّه إليه بِصُرَّةٍ فيها مئةُ دِينار، وطعامٍ طيِّب، فردَّ الصُرَّةَ وقَبِلَ الطَّعام، فقيل ليحيى ـ يوم دخل ـ: ما تقول فِيَ البَابْلُتِّي؟ قال: «والله إنَّ صِلَتَهُ حَسَنَة، وطَعَامَه طيِّب، إلاّ أنّه لم يَسمعْ من الأوزاعي شيئاً»[3].

---

(١) من أمثلة ذلك أيضاً:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ) ترجمة «دُرُسْت بْن زياد» حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ تضعيفه عن أبي زرعة، والبخاري، ثمَّ قال: «وقواه ابن عدي، وكلٌّ قال: ما هو بحجة».
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٨٩)، ترجمة «إبراهيم بْن هدبة أبي هدبة البصري» قال أبو نعيم الحافظ: «قدم أصبهان فحدث على المنبر عن أنس، فَرُفِع ذلك إلى جرير بْن عبد الحميد فَصَدَّقه، قال: «وكان المأمون أيضاً يُصَدِّقه فيها». قال الحافظ الذَّهبي: «وتصديقهما لا ينفعه، فإنه ذاهب الحديث، متهم عند الحفاظ بالكذب».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣١٩).

(٣) «الكامل» (٧/ ٢٥٠).

فإن كانت هذه الحكاية عمدةَ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ فيما نَسَبه إلى يحيى بْنِ مَعِين في كلامه السابق، فقد حكم هو بنفسه على الحكاية بالضّعف، فقال ـ عَقِبَ إيراده إيَّاها ـ: «هذه حكايةٌ منقطعةُ السَّنَد»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «فَهَذه حكايةٌ مُنقطعةٌ».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي الصَّلْت عبدِ السَّلام بْن صالح الهروي، ثمَّ النَّيسابوريّ القرشيّ مولاهم» (ت٢٣٠هـ) قال ابن محرز: سألتُ يحيى بْنَ مَعِين، عن أبي الصَّلت عبدِ السَّلام بْن صالح الهروي؟ فقال: «ليس ممّن يَكْذب»[3].

وقال عبّاس بْنُ محمّد الدُّوريّ[4]: سمعتُ يحيى بْنَ مَعِين، يُوَثِّق أبا الصَّلت عبدَ السّلام بْن صالح...».

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «جُبِلَتِ القلوبُ على حبّ من أحسن إليها، وكان بارّاً بيحيى، ونحنُ نسمع من يحيى دائماً، ونحتجُّ بقوله في الرِّجال ما لم يَتَبَرْهَنْ لنا وهنُ رَجُلٍ انْفرد بتقويته، أو قوَّةُ من وَهَّاه»[5].

وقال المُعَلِّمي ـ رحمه الله ـ: «...وأبو الصَّلت فيما يَظْهَرُ لي كان داهية، من جهةٍ خَدَمَ عليَّ الرِضا بْنَ موسى بْن جعفر بْن محمّد [بْن] علي بْن الحسين بن علي بْن أبي طالب، وتظاهر بالتَّشيُّع ورواية الأخبار التي تدخل في التشيّع، ومن جهةٍ كان وجيهاً عند بني العبَّاس، ومن جهةٍ تَقَرَّبَ إلى أهلِ السُّنّة بردّه على الجهميّة، واستطاع أن يتجمَّل لابن مَعِين، حتى أحسن الظنَّ به ووثّقه...»[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣١٩).

(٢) (٣٩١/٤).

(٣) «رواية ابن محرز» (١/٧٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١١/٥٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٤٧).

(٦) تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٢٩٣).

والقوْلُ بأنَّ النَّاقدَ قد يتأثَّر بالإحسان والجميل في حكمه على الرَّاوي بالتَّعديل، قد يُشْكِلُ من جِهَةِ ما عُرف عن الأئمّة النقَّاد من الصِّدق والأمانة والوَرَع، والتَّنزُّهِ من الهوى والحَيْفِ والمَيْل، فيما يَصْدُر منهم من الأحكام على الرُّواة جرحاً أو تعديلاً، والتَّأثُّرُ المذكورُ إن ثبت في حق أحدهم فَهُو مُسْقِطٌ لعدالته.

والجواب عن هذا الإشكال، يُؤخَذ من كلام العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ على قاعدة «قدح السَّاخط ومدح المحبّ» حيث قال: «... وأئمَّة الحديث مُتَثبِّتُون، ولكنّهم غيرُ معْصومينَ عن الخطأ، وأهلِ العِلْم يُمَثِّلُون لجرح السَّاخط بكلام النّسائي في أحمد بْن صالح[1]، ولما ذكر ابن الصّلاح ذلك في «المقدّمة»[2] عَقَّبَه بقوله: «النّسائي إمامٌ حجَّةٌ في الجرح والتَّعديل، وإذا نُسب مثلُه إلى مثل هذا كان وجهُه: أنَّ عينَ السُّخط تُبدي مساوئَ لها في الباطن مخارجُ صحيحةٌ تُعْمَى عنها بحجابِ السُّخط، لا أنَّ ذلك يقعُ مثلُه تعمُّداً لِقَدحٍ يَعْلَمُ بُطلانَه».

وهذا حقٌّ واضحٌ إذْ لو حُمِل على التَّعمُّد سقطتْ عدالةُ الجارح، والفَرْضُ أنّه ثابتُ العدالة.

هذا، وكلُّ ما يُخشَى في الذّم والجَرح يُخْشَى مثلُه في الثّناء والتّعديل، فقد يكون الرَّجل ضعيفاً في الرِّواية لكنَّه صالحٌ في دينه كأبان بْن أبي عيَّاش[3]، أو غَيُورٌ على السُّنَّة كمُؤَمَّل بْنِ إسماعيل[4]، أو فقيهٌ كمحمّد بْن أبي ليلَى[5]، فَتَجِد أهلَ العلم ربَّما يُثْنُون على الرَّجل من هؤلاء

---

(١) حيث قال فيه «ليس بثقة» «الضعفاء» (ص١٥٧).

(٢) «علوم الحديث» (ص٣٩٠).

(٣) متروك الحديث، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٩ ـ ٢٤)، لكن قال ابن حِبَّان في «كتاب المجروحين» (١/ ٩٦): «وكان من العباد الذين يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام...» كذا جاء الاسم الموصول في المطبوع بالجمع.

(٤) قال فيه أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: «صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه» «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٤).

(٥) قال فيه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وكان =

غيرَ قاصدينَ الْحُكْمَ له بالثّقة في روايته. وقد يَرى العالِمُ أنَّ النّاس بالغوا في الطّعن، فَيُبالِغ هو في المدْح، كما يُروَى عن حمّاد بْن سلمة، أنّه ذُكر له طعنُ شعبةَ في أبَان بْن أبي عياش، فقال: أبان خيرٌ من شعبة. وقد يكون العالم وادّاً لصاحبه فيأتي فيه نحوُ ما تقدّم، فيأتي بكلمات الثّناء التي لا يَقْصِد بها الحكم، ولا سيّما عند الغضب، كأن تسمع رجلاً يَذُمُّ صديقَك، أو شيخَك، أو إمامَك، فإنَّ الغضبَ قد يدعوك إلى المبالغة في إطراء من ذمَّه، وكذلك يُقابل كلماتِ التّنفير بكلمات التَّرغيب، وكذلك تجد الإنسانَ إلى تعديلِ من يميل إليه ويُحْسنُ به الظَّنَّ أسرعَ منه إلى تعديلِ غيره، واحْتمالُ التَّسمُّح في الثّناء أقربُ من احتماله في الذّم، فإنَّ العالم يمنعه من التَّسمح في الذَّم الخوفُ على دينه لئلاً يكون غِيبة، والخوفُ على عِرْضه، فإنّ من ذمّ النّاسَ فقد دعاهم إلى ذمّه...

ومع هذا كلّه فالصّواب في الجرح والتّعديل هو الغالِب، وإنَّما يحتاج إلى التَّثبُّت والتّأمُّل فيمن جاء فيه تعديلٌ وجرح، ولا يَسوغُ ترجيحُ التَّعديل مطلقاً، بأنَّ الجارحَ كان ساخطاً على المجروح، ولاترجيحُ الجرح مطلقاً، بأنَّ المعدِّلَ كانَ صديقاً له، وإنَّما يُستدلُّ بالسُّخط والصَّداقةِ على قوَّة احْتمال الخطأ إذا كان محتملا، فأمَّا إذا لَزِمَ من اطِّراح الجرحِ أو التَّعديل نسبةُ من صدرَ منه ذلك إلى افتراء الكذب، أو تعمُّدِ الباطل، أو الغَلَط الفاحش الذي يَنْدُرُ وقوعُ مثلِه من مِثْلِه فهذا يحتاج إلى بيِّنةٍ أخرى لا يَكْفي فيها إثباتُ أنَّه كان ساخطاً أو محبّاً»[١].

وقد لاحظ الإمامُ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ هذا الضّابط في تحريره لترجمة «عُمر بْنِ هارون البَلْخي» حيثُ قال: «كان عُمر بْن هارون صاحبَ سنَّة، وفضلٍ وسخاء...، وقد حَسَّن القولَ فيه جماعةٌ من شُيوخناَ كان يَصِلُهم في كلّ سنةٍ بِصِلاَتٍ كثيرةٍ من الدّراهم، والثّياب وغيرها يَبْعَثُ إليهم من بَلْخ إلى بغداد»[٢].

= فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، فيه اضطراب» «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٢٣).

(١) «التنكيل» (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩١).

والخُلاصة: أنّه يجب على النّاظر في هذا الضّابط التأنّي الدّقيق، والبحثُ العميقُ للوصول إلى ملابساتِ الواقعةِ بعَيْنِها، وما أحاط بها من القرائن والدّلائلِ القاضيةِ بصدقِ القَوْلِ بالتّأثُر المذكورِ أو عَدَمِه، كما أنّ ذلك يستدعي مُوازنةً جادّةً بين الرّواياتِ الواردةِ في شأن موقف الإمام من الرّاوي صحةً وضعفاً، قَبْلَ الحكم بتأثُّرِهِ في ذاك الموقف، ولعلّ في المثال الأول السّابق الذّكرِ ما يدلّ على ضرورة ذلك. والله أعلم.

المبحث الثالث
قد يكون الإمام مُبرِّزاً في فنّ مقصراً في فن آخر

يحصُل أن يكون الإمامُ متقناً لفنٍّ من الفنون، ومُبَرِّزاً في علم من العلوم، لكونه أنفقَ فيه جُلَّ حياته، واعتنى بطلبه وتدريسِه عنايةً فائقةً، بينما يكونُ مقصِّراً في فنٍّ آخر لعدم إعطائه تلك العناية، فيكونُ عمدةً في فنِّه الذي ضَبَطَ معرفتَه، وأتقنه، وتَنْزِلُ مرتبتُه فيما قَصَّرَ فيه، بل قد يكون فيه غيرَ مُعتمَد.

ويتبين ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في القراءات:

من ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عاصم بْن أبي النّجود بَهْدَلة الأسديّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٢٧هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان عاصمٌ ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث، وقد وَثّقه أبو زُرعة[1]، وجماعةٌ[2]،

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١).

(٢) منهم ابن مَعِين في «رواية ابن طهمان» (ص٦٤) بلفظ: «ثقة لا بأس به، وهو من نظراء الأعمش، والأعمش أثبت منه»، ورواية ابن أبي مريم عنه. انظر «تاريخ دمشق» (٣/ ٢٢)، وقال في موضع من «رواية ابن طهمان» (ص٦٥): «أثبت من عاصم الأحول». ووثقه أيضاً الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢١)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١). وكذلك العجلي في «الثقات» (٢/ ٦).

وقال أبو حاتم: «محلُّه الصّدق»[١]، وقال الدّارقطني: «في حفظه شيءٌ»[٢] - يعني للحديث لا للحُروف، وما زال في كلّ وقت يكونُ العالم إماماً في فن، مقصِّرا في فنون. وكذلك كان صاحبُه حفص بْن سليمان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث، وكان الأعمشُ بخلافه كان ثبتاً في الحديث ليِّناً في الحروف[٣]، فإنَّ للأعمش قراءةً منقولةً في كتاب «المنهج[٤]» وغيرِه لا تَرتَقي إلى رُتْبة القراءات السَّبع، ولا إلى قراءة يعقوب، وأبي جعفر. والله أعلم»[٥].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٦]: «روى له البُخاريُّ مقروناً بغيره[٧]، وكذلك مسلم[٨]، ويُصَحِّحُ التِّرمذيُّ حديثَه[٩]، فأمّا في القراءة فَثَبْتٌ إمام، وأمّا في الحديث فحسنُ الحديث».

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١) ولفظه: «محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ».

(٢) «سؤالات البرقاني» (ص٤٩).

(٣) قال في ترجمته: «وله قراءة شاذة ليس طريقها بالمشهور» «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٣٥). أما الحافظ ابن حجر فقال في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٤): «ثقة حافظ، عارف بالقراءات»، فلم يبين مرتبة الأعمش في علم القراءات كما في فعل الذَّهبيّ - رحمه الله -.

(٤) كذا في الأصل، وصوابه: (المبهج) بالباء، وهو كتاب في القراءات الثمان، وقراءة ابن محيصن، والأعمش، واختيار خلف واليزيدي، تأليف أبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي المتوفى سنة ٥٤١هـ، حققه عبد العزيز بن ناصر السبر، وحصل به على درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤٠٥هـ، وحققته وفاء عبد الله، وحصلت به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، سنة١٤٠٥هـ، انظر «النشر في القراءات العشر» (١/ ٨٣) و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٣١)، ودليل الرسائل الجامعية: (١/ ٣٦٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٠).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٤٠).

(٧) انظر «صحيح البخاري» - كتاب التفسير - سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ - (٨/ ٧٤١/ رقم٤٩٧٦) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، وفي باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾.

(٨) قرنه أيضاً، بعبدة بْن أبي لبابة، في كتاب الصوم - باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها... (٨/ ٨٢٨/ رقم٧٦٢).

(٩) انظر «سنن الترمذي» - كتاب الصوم - باب ما جاء في ليلة القدر - (٣/ ١٦٠/ رقم٧٩٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «نافع بْن عبد الرَّحمٰن بْن أبي نعيم الأصبهاني الأصل المدني» (ت١٦٩هـ): «الإمام حَبْرُ القرآن...»[١].

وقال في أثنائها: «ولا رَيْبَ أنَّ الرَّجل رأسٌ في حياة مشايخِه... وما هو من فُرسان الحديث»[٢].

وقال في موضعٍ آخر: «وليّنَه أحمدُ بْن حنبل[٣] ـ أعني في الحديث، أمّا في الحروف فحجَّةٌ بالاتّفاق».

ثمَّ قال في آخر التّرجمة: «يَنبغي أن يُعَدَّ حديثُه حسناً...، وممَّن قرأ على هذا الإمامِ، مالكٌ الإمامُ»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي بكرِ بْن عَيَّاش بْن سالم الأسديّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٩٣هـ) ـ بعد ذكره كلامَ عددٍ من العلماء في حفظه ـ: «فأمّا حالُه في القراءة فَقَيِّمٌ بحرفِ عاصم، وقد خالفه حفصٌ في أَزْيَدَ من خمسِ مئةِ حرف، وحفصٌ أيضاً حجَّةٌ في القراءة، لَيِّنٌ في الحديث»[٥].

وقال أيضاً: «وكان الإمامُ أبو بكرٍ، قد قطع الإقراءَ قبل موته بنحوٍ من عشرين سنة، ثمَّ كان يَروي الحروفَ فقيَّدها عنه يحيى بْنُ آدمَ عالِمُ الكوفة[٦]، واشتهرت قراءةُ عاصمٍ من هذا الوجه، وتَلَقَّتْها الأمّةُ بالقَبُول، وتلقّاها أهلُ العراق.

وأمَّا الحديث فيأتي أبو بكرٍ فيه بغرائبَ ومناكيرَ»[٧].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٦).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٣٧).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٦)، ولفظه: «كان يؤخذ عنه القراءة، وليس في الحديث بشيء».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٨).

(٥) «المصدر نفسه» (٨/ ٤٩٧).

(٦) انظر «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٢٧)، وقال في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٦٨): «أثبت الروايات عن أبي بكر رواية يحيى بن آدم، وما ذكر صاحب التيسير غيرها، وهي كما قال سماع لا تلاوة».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٠٥).

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بْن هارون بْن يزيد بْن جابر الثقفيّ مولاهم البَلْخيّ» (ت١٩٤هـ) ـ وقد ذكر عدداً من الرُّواة عنه ـ: «إلاّ أنّه على سِعَة علمه سيِّءُ الحفظ، فَلَمْ يَرْوُهُ حجّة، ولا عُمدةً»[١].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٢]: «لا ريب في ضعفه، وكان إماماً حافظاً في حروف القراءات».

٥ ـ وقال في ترجمة «حفص بْن عمر بْن عبد العزيز الأزدي مولاهم الدُّوريّ» (ت٢٤٦): «وقولُ الدارقطني: «ضعيف»[٣]: يُريد في ضبْط الآثار، أمّا في القراءات فَثَبْتٌ إمام. وكذلك جماعةٌ من القرّاء أثباتٌ في القراءة دون الحديث، كنافع، والكِسائيّ، وحفص، فإنّهم نَهضوا بأعباء الحروف، وحَرَّرُوها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أنّ طائفة من الحفّاظ أتقنوا الحديث، ولم يُحْكِموا القراءة. وكذلك شأنُ كلّ من بَرَّز في فن، ولم يعتن بما عداه. والله أعلم»[٤].

٦ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمّد بْن الحسن بْن محمّد الموصلي ثمّ البغداديّ النقَّاش» (ت٣٥١هـ): «وكان واسعَ الرّحلة، قديمَ اللقاء، وهو في القراءات أقوى منه في الرّوايات»[٥].

ثمّ ذكر عدّةً من مؤلّفاته،ثمّ قال: «ولو تَثَبَّت في النَّقل لصار شيخَ الإسلام»[٦].

وقال في آخر الترجمة: «قد اعتمد الدَّانيّ في «التيسير»[٧]، على

---

(١) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٦٨).

(٢) (١/ ٣٤١).

(٣) انظر «سؤالات الحاكم» (ص١٩٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٤٣).

(٥) «المصدر نفسه» (١٥/ ٥٧٤).

(٦) «المصدر نفسه» (١٥/ ٥٧٥).

(٧) هو: كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عَمرو عثمان بْن سعيد الداني، مطبوع بتصحيح المستشرق أوتويرتزل، الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م. انظر اعتماد الداني على إسناده في (ص١٢، ١٣).

رواياته للقراءات، فالله أعلم، فإنّ قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متّهم، عفا الله عنه»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «الذي وَضُحَ لي أنَّ هذا الرَّجل مع جلالته، ونُبْلِه، متروك، ليس بثقة، وأَجْودُ ما قيل فيه قولُ أبي عَمرو الدّاني، قال: والنّقاش مقبولُ الشّهادة على أنّه قد قال فارس بْن أحمد: سمعت عبدالله بْن الحسين، سمعت ابن شَنَبُوذ يقول: خرجتُ من دمشق إلى بغداد، وقد فَرَغْتُ من القراءة على هارون الأخفش، فإذا بقافلةٍ مُقْبِلةٍ فيها أبو بكر النقّاش، وبيده رغيف، فقال لي: ما فعل الأخفش؟ قلت: تُوفي. ثمَّ انصرف النّقاش، وقال: قرأت على الأخفش».

ثمَّ قال في آخر ترجمته: «قد اعتمد صاحب «التيسير» على رواياته»[3]. أي في القراءات، كما تقدم التّصريح بذلك.

وقال في ترجمة «عليّ بْن محمّد بْن عليّ الهاشمي العَلَويّ الزّيْدي الحرّانيّ» (ت٤٣٣هـ): «وأعلى شيءٍ عنده القراءات، والتّفسيرُ عن النّقّاش، والنّقّاش مُجْمَعٌ على ضَعْفه في الحديث لا في القراءات...»[4].

٧ ـ وقال في ترجمة «الحسن بْن علي بْن إبراهيم الأهوازي نزيل دمشق» (ت٤٤٦): «كان رأساً في القراءات، مُعَمَّراً، بعيدَ الصِّيت، صاحبَ حديثٍ ورحلة، وإكثار، وليس بالمتقن له، ولا المجوِّد، بل هو حاطبُ ليل، ومع إمامته في القراءات، فقد تُكلِّم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيدَ العالية»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/٥٧٦).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠ ص٦٣).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٦٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٥٠٦).
(٥) «المصدر نفسه» (١٨/١٣).
ونظير هؤلاء ما جاء «تاريخ الإسلام» (١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٧١) ترجمة «المفضل بْن محمّد الضبي» قال فيه أبو حاتم السجستاني: «هو ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف» ثمّ تعقبه الذّهبيّ قائلاً: «بل قراءته حسنة قوية، وأمّا الحديث ففيه لين».

المطلب الثاني: في التفسير:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني» (ت١٠٢هـ) قال في أول ترجمته: «صاحب التفسير، .... وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه»[١].

ثم قال في موضع آخر[٢]: «له باع كبير في التفسير والقصص».

٢ ـ وقولُه في ترجمة: «محمّد بْن عليّ بْن سهل الأنصاريّ البغداديّ» (ت٢٩٣هـ): «وكان إماماً في التّفسير، لَيّنَه ابنُ عدي، ثمّ قال: أرجو أنّه لا بأس به[٣]»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «كان إماماً في التّفسير».

وفي «ميزان الاعتدال»[٦] ـ متعقِّباً قولَ الحافظ ابن عديّ السّابق ـ: «وأرجو أنّه لا بأس به» ـ قال: «بل به كلّ البأس، فإنّ ابن عديّ روى عنه حديثاً في ترجمة «سعد بن طريف»[٧]، وهو حديثٌ باطلٌ رواه عن علي بْن حُجر، ما أرى الآفة إلاّ مِن ابْن سهل هذا»[٨].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٩٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٤/٥٩٩).

(٣) انظر «الكامل» (٦/٢٩٦، ٢٩٧) وقال في بداية الترجمة: «ضعيف»، وقال في آخرها: «وله غير هذا من الحديث ما كتبناه عنه مستقيمة، وسألت عنه بمرو، فأثنوا عليه خيراً، وأرجو أن لا بأس به».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥١٦).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص٢٨٤).

(٦) (٣/٦٥٣).

(٧) انظر «الكامل» (٣/٣٥١).

(٨) قال في ترجمة «سعد بْن طريف الإسكاف الكوفي» بعد إيراده الحديث المعني ـ: «وهذا باطل قطعاً، وأنا أخاف أن يكون من وضع شيخ ابن عدي أو أُدْخِل عليه». ويعني بـ «شيخ ابن عدي» محمّد بْن علي بن سهل. «ميزان الاعتدال» (٢/١٢٤).

المطلب الثالث: في المغازي:

١ ـ قال في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطّلِبيّ مولاهم المدنيّ» (ت١٥٢هـ) ـ في صدد ذكره ما وقع بينه وبين الإمام مالك بْن أنس ـ رحمهما الله ـ من التّنافر ـ: «. . .والآخر [يعني ابن إسحاق] فله ارتفاعٌ بحَسَبِه، ولا سيّما في السِّير، وأمّا في أحاديث الأحكام، فَيَنْحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصِّحَّة إلى رُتبة الحُسْن، إلاَّ فيما شذَّ فيه، فإنّه يُعَدُّ منكراً، هذا الذي عندي في حاله. والله أعلم»[(١)].

وقال أيضاً: «. . .وكان في العلم بحراً عجاجاً، ولكنّه ليس بالمجوِّد كما ينبغي»[(٢)].

وقال في موضعٍ «قد كان في المغازي علاَّمةً»[(٣)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٤)]: «وكان أحدَ أوْعِية العلم حَبْراً في المغازي والسِّيَر، وليس بذاك المتقن، فانحطّ حديثُه عن رُتبة الصّحّة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضيٌّ».

وقال أيضاً: «والذي تَقَرَّر عليه العملُ أنّ ابن إسحاق إليه المرْجِعُ في المغازي والأيام النّبويّة، مع أنّه يَشِذُّ بأشياء، وأنّه ليس بحجّة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يُستشهد به»[(٥)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٦)]: «الذي استقرّ عليه الأمرُ أنّ ابن إسحاق صالح الحديث، وأنّه في «المغازي» أقوى منه في الأحكام».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١).
(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧).
(٤) (١/ ١٧٣).
(٥) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٣).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٩١).

٢ - وقال في ترجمة «سلمة بْن الفضل الرازي الأبرش» (ت١٩١هـ): «وَثَّقه ابن مَعِين[(١)]».

وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به[(٢)]، وقال البخاري: «عنده مناكير»[(٣)]، وقال النَّسائي: «ضعيف»[(٤)].

ثمَّ قال الذَّهبي: «كان قويّاً في المغازي... وقد سمع منه ابنُ المدينيّ وتركه[(٥)]»[(٦)].

٣ - وقال في ترجمة «محمّد بْن عُمر بْن واقد الأسلمي الواقديّ، المدني نزيل بغداد» (ت٢٠٧هـ): «... وجمع فأوْعَى، وخَلَطَ الغَثَّ بالسّمين، والخَرْزَ بالدُّرِ الثَّمين، فاطَّرحوه لذلك، ومع هذا فلا يُستغْنى عنه في المغازي، وأيّام الصّحابة، وأخبارهم»[(٧)].

وقال أيضاً: «وقد تقرّر أنّ الواقديّ ضعيفٌ يُحتاج إليه في الغزوات، والتاريخ، ونورد آثارَه من غير احتجاج، أمَّا في الفرائض فلا يَنْبغي أنْ يُذكر...»[(٨)].

---

(١) في «الجرح والتعديل» (١٦٩/٤) عن الحسين بْن الحسن الرازي قال: سألت يحيى بْن مَعِين عن سلمة الأبرش الرازي؟ فقال: «ثقة، قد كتبنا عنه، وكان كَيِّساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه»، وفي «تاريخ الدُّوري» (٢٢٦/٢) قال: «وكان يتشيع، كتبت عنه، وليس به بأس». وقال في «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٠٥، ٤٨٤ - ٤٨٥) و «سؤالات ابن محرز» (ص٨٣): «ليس به بأس».

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١٦٩/٤) ولفظه: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به».

(٣) انظر «التاريخ الكبير» (٨٤/٤)، وقال في «الضعفاء الصغير» (ص٥٧): «... ولكن عنده مناكير، وفيه نظر».

(٤) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٨٧).

(٥) انظر «التاريخ الصغير» (٢٤٥/٢)، قال الإمام البخاري: قال علي: «رمينا بحديثه قبل أن يخرج من الري...». وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨٤/٤): «... وهّنه علي».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥٠/٩).

(٧) «المصدر نفسه» (٤٥٤/٩ - ٤٥٥).

(٨) «المصدر نفسه» (٤٦٩/٩).

=

المطلب الرابع: في الفقه:

ومن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عبد الملك بْن عبدالله بْن يوسف الجُويني المعروف بإمام الحرمين الشافعيّ» (ت٤٧٨هـ): «كان هذا الإمامُ مع فَرْطِ ذكائه، وإمامتِه في الفروع وأصول المذهب، وقوّةِ مناظرته، لا يَدْري الحديثَ كما يليق به، لا متناً ولا إسناداً...»[١].

وقال ابن السّمعاني ـ رحمه الله ـ: «وكان قليلَ الرِّواية للحديث، مُعرِضاً عنه»[٢].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عبدالله بْن يحيى بْن فرج بْن الجدّ الفِهري اللّبلي، ثمَّ الإشبيلي المالكيّ» (ت٥٨٦هـ): «وكان كبيرَ الشّأن، انتهتْ إليه رئاسةُ الحِفْظ في الفتيا، وقُدِّم للشّورى من سنة إحدى وعشرين[٣]، وعَظُمَ جاهُه، ونال دنيا عريضة، ولم يكن يدري فنَّ الحديث، لكنه عالي الإسناد فيه، وكان أحدَ الفُصحاء البلغاء، امتحن في كائنة لَبْلَة، وقُيِّد، وسُجِن، وكان فقيهَ عصرِه، تخرَّج به أئمةٌ»[٤].

= ومن ذلك أيضاً: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢٨٧): ترجمة «عيسى بْن دأب المديني» (توفي قبل مالك بْن أنس) قال الذّهبي: «وكان أخبارياً، علامة، راوية عن العرب، نسابة، نديماً، ولكن أحاديثه ساقطة». وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٨): «وكان أخبارياً، علامة، نسابة، لكن حديثه واهٍ».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧١).

(٢) «الأنساب» (٣/ ٣٨٦).

(٣) يعني: وخمس مئة.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٧٨).

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٢٥) ترجمة «الخصيب بْن جحدر البصري» قال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكان من الفقهاء لكنه متروك الحديث».

عكسه ما جاء في (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص١٥٩) ترجمة «سعيد بْن عثمان التجيبي» قال الذّهبي: «وكان ورعاً زاهداً حافظاً، بصيراً بعلل الحديث ورجاله، لا علم له بالفقه».

المطلب الخامس: في اللغة:

ومثالُه ما جاء في ترجمة «عُمر بْن حسن بْن عليّ المعروف بابن دِحية الكلبيّ الدانيّ السَّبْتي» (ت٦٣٣هـ) قال فيه الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان الرَّجل صاحبَ فنون، وتَوَسُّعٍ ويدٍ في اللّغة، وفي الحديث على ضعف فيه»[1].

المبحث الرابع
لا تنافي بين سعة علم الرَّاوي وضعف روايته أو لينها

قد يحصلُ في حقِّ بعضِ الرُّواة أنْ يُوصَفَ بِسِعَةِ العلم، وكثرةِ الحديث، ثُمَّ يأتي في أقوال بعض الأئمَّة تضعيفُه من قِبَلِ حفْظِه، أوْ تَلْيِينُ روايته، وليس بيْن الأمرين تعارض، ولا بيْن الوصفين تنافر، إذْ هُو جائزٌ أنْ يَعْتَنِي الرَّجل بتحصيل أكثر من فنٍّ من فُنُون المعرفةِ، ويَكْتُبَ معه الحديثَ بِدافعِ الرّغبة في الأخذِ من كلّ علم بطرف، وقد يَسْمَع من الحديث كثيراً، ويَرْحلُ في طلبه ويَكتبُ عن الشُّيوخ، لكنْ يُقَصِّر في جانب ضَبْطِه، ويَتَسَاهَلُ في حِفْظه، ويَخْتَلُّ بذلك أداؤُه، فَيَتَكَلَّم فيه بعضُ النُّقَّاد بتضعيفٍ، أو تليينٍ مع وصفِ بعضهم إيّاه بكثرة العلم وسِعَتِه.

ومن أمثلة ذلك ممّا نبّه إليه الحافظ الذَّهبيّ ما يأتي:

١ ـ قال في ترجمة «الضَحّاك بْن مُزاحم الهلالي الخُراساني» (ت١٠٢هـ): «صاحب التَّفسير، كان من أوعية العِلْم، وليس بالمجوَّد لحديثه، وهو صدوقٌ في نفسه...»[2].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٩١).

وعكسه في هذا إبراهيم بْن يزيد النخعي الكوفي الإمام (ت٩٥هـ) قال الذَّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (١/٧٥) في ترجمته: «لا يحكم العربية، وربما لحن...».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٩٨).

٢ ـ وقال في ترجمة «عليّ بْن زيْدِ بْنِ جُدْعان التّيمي البصريّ» (ت١٣١هـ): «الإمامُ العالِمُ الكبير...»[(١)]، ثمَّ قال: «وُلِد أعمى كقَتادة، وكان من أَوْعِيَة العلم على تشيُّعٍ قليلٍ فيه، وسُوءِ حفظٍ يَغُضُّه من درجة الإتقان»[(٢)].

وقال: «وقد استوْفيتُ أخبارَه في «الميزان»[(٣)] وغيرِه، ولهُ عجائبُ ومناكير، لكنَّه واسعُ العلْمِ»[(٤)].

ومن سِعَة علْمِ عليّ بْن زيد، أنَّه كان حافظاً للقرآن مُتْقِناً لحفظه، فقد قال أبو الفتح بْن المَغيرة، عن سفيان بْن عُيينة: «كان ابْن جُدعان مكفوفاً، قال: ما أعرف أحمر، ولا أبيضَ، وكان حافظاً للقرآن يَعُدُّ كلّ ما في القرآن: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، ويعدُّ كلّ ما في القرآن: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[(٥)].

كما أنَّه كانَ كثيرَ الحديث والرِّواية، قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «... وكان كثيرَ الحديث، وفيه ضعفٌ لا يحتجُّ به»[(٦)].

بالإضافة إلى كونه أحد فقهاء البصرة، قال سعيد بْن إياس الجريري: «أصبح فقهاء البصرة عُمياناً ثلاثة: قتادة، وعليّ بْن زيد، والأشعث الحُدَّاني»[(٧)].

ولما مات الحسن جلس مجلسَه[(٨)]، ولا يكون له ذلك إلا لتعدُّد معارفه، وتنوُّع علومه ـ رحمه الله ـ.

---

(١) «المصدر نفسه» (٥/٢٠٦).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/٢٠٧).
(٣) (٣/١٢٧ ـ ١٢٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٠٧).
(٥) «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٤).
(٦) «الطبقات» (٧/٢٥٢).
(٧) «الكامل» لابن عدي (٥/١٩٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٣).
(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٣).

٣ ـ وقال في ترجمة (يَزيد بْن أبي زيادٍ القرشي الهاشمي مولاهم الكوفيّ» (ت١٣٧): «وكان من أوْعية العلم، وليس هو بالمتقن، فلذا لم يحتجّ به الشّيخان. . .»[١].

قال عليّ بْن المنذر: سمعتُ ابنَ فضيل يقول: «كان يَزيد بْن أبي زيادٍ من أئمّة الشّيعة الكبار»[٢].

ومع سِعَة علْمه وغَزَارة حديثِه، فقد تكلّم الأئمّة فيه بالتّضعيف، وعدمِ الاحتجاج بما يَنفردُ به[٣].

٤ ـ وقال في ترجمة «حجاج بْن أرطأة بْن ثور النخعي الكوفي» (توفي بعد تسع وأربعين ومئة): «وكان من بحور العلم، تُكلِّم فيه لبأوٍ[٤] فيه، ولِتدليسه، ولنقصٍ قليلٍ في حفظه، ولم يُترَك»[٥].

٥ ـ وقال في ترجمة «قيسِ بْن الرَّبيع الأسديّ الكوفيّ الأحول» (ت١٦٧هـ): «الإمامُ الحافظُ المكثر. . . أحدُ أوعيةِ العِلْمِ على ضَعْفٍ فيه من قِبَلِ حفظه»[٦].

وممَّا يَدلُّ على كثرةِ حديث قيس بْن الرَّبيع، واعتنائه بِكَتْبه قولُ قُرَاد (وهو عبد الرّحمن بْن غزوان أبو نوح): سمعتُ شعبة يقول: «ما أتينا شيخاً بالكوفة إلاّ وجدنا قيس بْن الرَّبيع قد سبقنا إليه، وكان يُسَمَّى قيساً الجوَّال»[٧].

وكَثْرةُ حديثِه وما انفرد به من الرّوايات، هو الحامل لشُعبة على الرّواية

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢٩/٦).
(٢) «الكامل» (٧/ ٢٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣٨/٣٢).
(٣) انظر أقوال النقاد في تضعيفه في «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٢ ـ ١٤٠).
(٤) البأو: الكبر والفخر، انظر «لسان العرب» (٦٣/١٤) مادة (بأي).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦٩/٧).
(٦) «المصدر نفسه» (٤١/٨).
(٧) «الجرح والتعديل» (٧/ ٩٦ ـ ٩٧)، وفي «تاريخ بغداد» (٤٥٨/١٢): «. . .فكنا نسميه قيساً الجوال»، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠).

عنه، والثَّناء عليه، مع ما فيه من ضَعْف، كما سيأتي بيانُ ذلك[1].

وقال محمّد بْن يحيى الذُّهلي: سمعتُ أبا الوليد (وهو هشام بْن عبد الملك الطَّيَالسي) يقول: «كتبتُ عن قيسٍ بْن الرَّبيع ستةَ آلاف حديث...»[2].

٦ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بْن لَهِيعَة بْن عُقبة الحضرميّ الغافقيّ المصريّ» (ت١٧٤هـ): «وكان من بحور العلم على لينٍ في حديثه»[3].

وقال أيضاً: «لا ريبَ أن ابن لَهِيعَة كان عالمَ الدِّيار المصريّة، هو واللّيث معاً، كما كان الإمام مالكٌ في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعيّ عالم الشّام، ومَعْمَر عالم اليَمَن، وشُعْبة والثّوري عالما العراق، وإبراهيمُ بْن طَهْمان عالم خُراسان، ولكن ابن لَهِيعَة تَهَاون بالإتقان، ورَوَى مناكيرَ، فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم.

وبعضُ الحفّاظ يَرْوِي حديثَه، ويَذْكُره في الشّواهد والاعتبارات، والزُّهدِ والملاحم، لا في الأصول.

وبَعْضُهُمْ يُبالِغ في وَهْنه، ولا يَنْبَغي إهدارُه، وتُتَجَنَّب تلك المناكير، فإنّه عدلٌ في نفسه»[4].

وقال أيضا: «وكانَ من أوعية العلم، ومن رُؤَسَاء أهلِ مصر، ومُحتشميهم...»[5].

قال أبو حاتم البُسْتي: «... وكان ابن لَهِيعَة من الكَتَّابِين للحديث، والجمَّاعِين للعلْم والرَّحَّالين فيه»[6].

---

(١) انظر (ص٦٢٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/٤٥٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣).

(٤) «المصدر نفسه» (٨/ ١٤).

(٥) «المصدر نفسه» (٨/ ٣١).

(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ١١).

٧ ـ وقال في مطلع ترجمة «عُمر بْن هارون بْن يزيد بْن جابر الثَّقفي مولاهم البَلْخِي» (ت١٩٤): «. . . وارتحل وصنَّف، وجمع»[١].

ثمَّ ذكر بعضاً من شُيوخه، وتلاميذِه، ثمَّ قال: «. . . إلاّ أنَّه على سِعَة علمه سيِّئُ الحفظ، فلم يَرَوْه حجةً ولا عُمدةً»[٢].

وقال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وقد كَتَبَ النّاسُ عنه كتاباً كبيراً، وتركوا حديثَه»[٣].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «محمّد بْن موسى بْن حمّاد البربري البغداديّ» (ت٢٩٤هـ): «الإمامُ الحافظُ الباهرُ الأخباري. . . .»[٤].

ثمَّ نقل قولَ الإمام الدَّارَقطني ـ رحمه الله ـ فيه: «ليس بالقوي»[٥].

فقال ـ عَقِبَه: «غيرُه أتقنُ منه، ولكنَّه من أَوعية العلم، يُذْكَر مع المَعْمَريّ والحفَّاظ. . .»[٦].

وقال فيه الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله ـ: «كان أَخْبَارِياً صاحبَ فَهْمٍ ومعرفةٍ بأيَّامِ النَّاس. . .»[٧].

وقال في آخر التَّرجمة: «وكان أخبارِيّاً كَتَّابَة. . .»[٨].

٩ ـ وقال في ترجمة «أحمد بْن محمّد بْن سعيد الهمدانيّ الكوفيّ المعروف بابن عُقْدَة» (ت٣٣٢هـ): «الحافظُ العلاَّمة، أحدُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٢٦٧).
(٢) «المصدر نفسه» (٩/٢٦٨).
(٣) «الطبقات» (٧/٣٧٤).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٩١).
(٥) «سؤالات الحاكم» (ص١٥٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٩١ ـ ٩٢).
(٧) «تاريخ بغداد» (٣/٢٤٣).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

أعلام الحديث، ونادرةُ الزَّمان، وصاحبُ التصّانيف، على ضعفٍ فيه...»[1].

وقال أيضاً: «وطلبَ الحديثَ سنةَ بضعٍ وستِّين ومئتين، وكتب ما لا يُحَدُّ ولا يُوصَف عن خلقٍ كثيرٍ بالكوفة، وبغداد، ومكَّة»[2].

ولما نَقَلَ قولُ أبي همّام محمّد بْن إبراهيم: «ابن جَوْصا[3] بالشّام كابن عقدة بالكوفة».

علّق عليه بقوله: «يمكن أن يُقال: لم يوجد أحفظُ منه وإلى يومنا، وإلى قيام السّاعة بالكُوفة، فأمّا أن يكون أحدٌ نظيراً له في الحفظ فَنَعَم، فقد كان بها بعدَ ابْن مسعود، وعليّ عَلْقمة، ومَسْروق، وعَبيدة، ثمَّ أئمّة حفَّاظٌ كإبراهيم النَّخعي، ومنصور، والأعمش، ومِسْعَر، والثوري، وشريك، ووكيع، وأبي نُعيم، وأبي بكر بْن أبي شيبة، ومحمّد بْن عبدالله بْن نمير، وأبي كُريب، ثمَّ هؤلاء يمتازون عليه بالإتقان والعدالة التّامة، ولكنّه أوسعُ دائرةً في الحديث منهم»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وكل أحد يخضعُ لحفظ ابن عُقْدة، ولكنَّه ضعيفٌ».

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وكان حافظاً، عالماً، مُكثراً، جمع التّراجم والأبواب، والمَشْيَخَة، وأكثرَ الرِّواية، وانتشر حديثُه، وروى عنه الحفَّاظُ والأكابرُ»[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٤١).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) هو: الحافظ محدث الشام أبو الحسن أحمد بْن عمير بْن يوسف المعروف بابن جوصا المتوفى ٣٢٠هـ انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٥ ـ ٢١).

(٤) «سيرأعلام النبلاء» (١٥/ ٣٤٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٣١ ـ ٣٤٠هـ ص٦٩).

(٦) «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤).

وقد ساق الخطيبُ، رواياتٍ كثيرةً دالَّةً على سِعَةِ حفظه، وكثْرَةِ حَدِيثه[1]، حتى قال: «وسمعت من يَذْكُر أنّ الحفَّاظَ كانُوا إذا أخذوا في المذاكرة، شَرَطُوا أنْ يَعْدِلُوا عن حديث أبي العبّاس بْن عُقدة؛ لاتّسَاعِه، وكونه ممّا لا ينضبط»[2].

المبحث الخامس
قاعدة «فلان لا يروي إلا عن ثقة» ليست بمطّردة

لقد ذُكِر في حقّ بعض الأئمّة أنّهم لا يروُون إلاّ عن ثقة، فمن هؤلاء:

١ ـ شُعبة بْن الحجّاج العَتَكي (١٦٠هـ) قال الإمام أحمد: «كان شُعبة أمَّةً وحده في هذا الشّأن ـ يعني ـ في الرّجال، ونَظرِه في الحديث، وتثبته، وتَنْقِيَتِه الرّجال»[3].

وقال محمّد بْن العبّاس النّسائي: «سألت أبا عبدالله ـ يعني أحمدَ بْن حنبل ـ مَن أثبتُ: شعبة أو سفيان؟ فقال: «كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبةُ أثبتَ منه، وأنقى رجالاً...»[4].

وسُئل أيضا: شعبة أحبُ إليك حديثاً أو سفيان؟ فقال: «شعبة أنْبَلُ رجالاً، وأَنْسَقُ حديثاً»[5].

قال الحافظ الذَّهبيّ في «ميزان الاعتدال»[6] ترجمة «محمّد بْن عبد الجبّار»: «شيوخُ شعْبة نقاوة، إلاّ النّادر منهم...».

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٥/١٦ ـ ٢٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/٢١).

(٣) «مقدمة الكامل» (ص٧١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢/٤٩٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/٢٦٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/٢٦٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٦) (٣/٦١٣).

وقال فيه[1] ترجمة «أبي الحسن عن طاووس»: «وعنه شعبة. مجهول، لكن شعبة مُنَقٍّ للرّجال».

وقال أيضاً[2] في ترجمة «أبي الضّحاك عن أبي هريرة»: «حدّث عنه شُعبة لا يُعرَف، لكن شيوخ شعبةَ جِيَادٌ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ ـ عند ذكره منهجه في سَرْد شُيوخ الرَّاوي المترجَم لَه في كتاب «تهذيب التهذيب»[3] ـ: «فإن كانت التّرجمةُ طويلةً، اقتصرتُ على مَن عليه رقمُ الشّيْخَيْن مع ذكر جماعةٍ غيرِهم، ولا أَعْدِلُ عن ذلك إلاّ لمصلحةٍ، مثل أن يكون الرَّجل قد عُرِف مِن حاله أَنَّه لا يَروي إلاّ عن ثقة، فإنِّي أذكر جميعَ شيوخِه أو أكثرَ كشُعبة، ومالكٍ وغيرِهما».

ولا يُعَكِّرُ على هذا ما رواه ابنُ أبي حاتم بسنده، عن جَرير بن عبد الحميد الضبي قال: لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدِّثنا عن ثِقات أصحابِك. قال: «إنْ حَدَّثْتُكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدِّثكم عن نفيرٍ يسيرٍ مَن هذه الشّيعة: الحَكَمِ بْن عُتيبة، وسَلَمَةَ بْنِ كُهيل، وحَبِيب بْن أبي ثابتٍ، ومنصور»[4].

فهذا الكلامُ ـ إن صحّ[5] ـ محمولٌ على تشدُّدِ شعبةَ في إطلاق وصْف الثِّقة على الرَّاوي، وأنّه من النّقاد الذين لا يُطِلقُون الثّقة إلا على من كان

---

(1) (٤/٥١٤).

(2) «ميزان الاعتدال» (٤/٥٤٠).

(3) (١/٤ ـ ٥).

(4) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٣٨ ـ ١٣٩، ١٤٤)، وانظر هذه الرّواية من وجه آخر في «تقدمة الكامل» (ص٧٠ ـ ٧١) و «الكفاية» (ص٩٠).

(5) قد تقدم بيان ما في هذه الرواية من احتمال الانقطاع بين جرير وشعبة، انظر (ص٣٣٢/هـ ١).

في الدَّرجة العُلْيا من العدالة والضَّبط[1].

٢ ـ وفي ترجمة «حَريز بْن عثمان الضبِّي» (ت١٦٣هـ) قال الآجُرِّي عن أبي داود: «شُيوخُ حَريز كلُّهم ثقاتٌ»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ وقد ساق حديثاً من طريق أبي خِدَاشٍ ـ: «وأبو خِدَاش هذا هو حِبَّان بْنُ زيدٍ الشَّرْعَبي الحِمْصي، ما علمتُ روى عنه سوى حَرِيز، وشُيوخُه قد وُثِّقوا مطلقاً»[3].

وقال في «نقده بيان الوهم والإيهام»[4]: «شُيوخُ حَريزٍ ثقاتٌ».

٣ ـ الإمام مالكٌ بْن أنسٍ ـ رحمه الله ـ (ت١٧٩)، قال سُفيان بْن عُيينة: «ما كان أشَدَّ انتقاد مالكٍ للرّجال، وأَعْلَمَه بشَأنهم»[5].

وقال ابنُ مَعِين: «كلُّ من روى عنه مالكٌ بْن أنسٍ، فهو ثقةٌ، إلاّ عبدُ الكريم البصري أبو أميّة»[6].

وقال أيضاً: «أَ تُريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كلّ من حدّث عنه ثقة، إلاّ رجلاً أوْ رجليْن»[7].

وقال أبو حاتم الرّازي: «...ومالكٌ نقيُّ الرِّجال، نقيُّ الحديث...»[8].

---

(١) انظر «الاستبصار» (ص٧).

(٢) «سؤالات الآجري» (٥/ ٤٣٠)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٩٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٧).

(٤) (ص١٠٦).

(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٤).

(٦) «الكامل» (٥/ ٣٣٨) من رواية أحمد بْن سعد عنه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٧) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧).

(٨) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٦)، وانظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧).

وقال أبو عبد الرّحمن النّسائي ـ رحمه الله ـ: «ما عندي بعد التّابعين أنبلُ من مالك... ولا أقلُّ روايةً عن الضُّعفاء، ما علمناه حدّث عن متروكٍ إلاّ عبد الكريم»[(١)].

وقد تقدّم تصريح ابن حجر بذلك[(٢)].

٤ ـ يحيى بْن سعيد القطّان ـ رحمه الله ـ (ت١٩٨هـ) قال أبو داود: سمعت أحمد قال: «عثمان بْن غِياث: «ثقة»، أو قال: «لا بأس به»، ولكن مُرْجِئيٌّ حدَّث عنه يحيى، ولم يكن يحدِّث إلاً عن ثقةٍ»[(٣)].

٥ ـ يعقوب بْن سفيان الفَسوي (٢٧٧هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «روى عن الحافظ عبد الرّحمن النَّهاوندي أنّه سمع الفسوي يقول: «كَتبت عن ألفِ شيخٍ وكَسر كلّهم ثقاتٌ»[(٤)].

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، بل هي قاعدة أغلبية، لوُرُود

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٩)، وانظر «نصب الراية» (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٢٠).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص٣٣١)، وانظر «الثقات» للعجلي (٢/ ٣٥٣).

(٤) انظر «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨١).

ومن هؤلاء الأئمة أيضاً: ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس، والقاسم بْن محمّد، وبكير بْن عبدالله الأشج، ويحيى بْن أبي كثير الطائي، ومحمد بْن الوليد الزبيدي، وعبد الرحمْن بْن مهدي، وسليمان بْن حرب، وعلي بْن المديني، وأحمد بْن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، وبقي بْن مخلد. انظر «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٣٩)، و «وسنن الدارمي» (١/ ٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣، ٩/ ١١٤، ٥٠٣، ١٠/ ٩)، و«سؤالات أبي داود» (ص٣٣٩)، و «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥)، و«منهاج السنة» (٧/ ٥٢)، و «سنن الترمذي» (٢/ ١٩٩/ رقم٣٦٤)، و «التنكيل» (١/ ١٢٣)، و«لسان الميزان» (٢/ ٤١٦)، وانظر أيضاً: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي مع تعليق أبو غدة (ص٢١٤ ـ ٢٢٦)، ومقال: «الدرر المتناسقة في من قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة» إعداد محمد خلف سلامة، مجلة الحكمة ـ العدد الثاني عشر، صفر١٤١٨هـ (ص٤٠١ ـ ٤٢١).

نماذج، وأمثلةٍ كثيرةٍ تدلُّ على عدم اطِّرادها، وعلى نَقْض كلِّيَّتها، وقد أشار الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ذلك تصريحاً، وتلميحاً. ومن ذلك:

١ ـ شعبة بْن الحجاج بْن الورد العَتَكِي مولاهم (ت١٦٠هـ):

أ ـ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة: «يَزيد بْن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ): «قد حدَّث عنه شعبة مع براعته في نقد الرِّجال»[١].

وقال أيضاً ـ بعد أن ذكر حديثاً باطلاً من طريق يزيد بْن أبي زياد ـ: «وهذا أيضاً شبه موضوع، ولو عَلِم شعبة أنّ يزيد حدّث بهذه البواطيل، لما روى عنه كلمةً»[٢].

ب ـ وقال في بداية ترجمة «قيسِ بْن الرّبيع الأسدي الكوفيّ»: «أحدُ أوعية العلم على ضعفٍ فيه مِنْ قِبَل حفظه»[٣].

ثمَّ قال «حدّث عنه رفيقاه شعبةُ والثَّوري...»، ثمَّ قال: «وكان شعبة يُثني عليه»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «... أحدُ الأعلام على لينٍ في روايته»، ثمَّ قال: «كان شعبة مع نقده للرِّجال يُثني على قيسٍ».

ج ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن أحمد بْن موسى الجواليقي المعروف بـ عبدان» (ت٣٠٦هـ) ساق حديثاً بسنده، من طريق أبي المهزِّم يزيد بْن سفيان التّميمي البصري، ثمَّ قال: «...وأبو المهزِّم يزيد بْن سفيان متفقٌ على ضعفه، والعَجَب أنّ شُعبةَ يروي عنه، ما أظنُّه تبيَّن له حالُه. والله أعلم»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤١).

(٤) «المصدر نفسه» (٨/ ٤٢).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٠٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

=

٢ ـ الإمام مالك بْن أنس الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ) حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمته قول بشر بْن عمر الزهراني: سألت مالك بْن أنس عن رجل؟ فقال: «هل رأيته في كُتُبي؟» قلت: لا، قال: «لو كان ثقةً رأيتَه في كتبي»[(١)].

فقال ـ عَقِبَ هذه الحكاية ـ: «فهذا القولُ يعطيك بأنّه لا يَروِي إلاّ عمّن هو عنده ثقة، ولا يَلزَمُ من ذلك أنّه يروي عن كلّ الثّقات، ثمَّ لا يلزم ممّا قال أنّ كلّ من روى عنه، وهو عنده ثقةٌ أن يكون ثقةً عند باقي الحفّاظ، فقد يَخفَى عليه من حال شيخه ما يَظْهَرُ لغيره، إلاّ أنّه بكل حالٍ كثيرُ التّحرّي في نقد الرّجال. رحمه الله»[(٢)].

٣ ـ يحيى بْن سعيدٍ القطّان (ت١٩٨هـ):

قال في ترجمة «العوّام بْن حمزة المازني البصريّ»: «فهذا ممّن يَروي عنه القطّان من الضّعفاء، وخَفِيَ عليه أمرُه»[(٣)].

٤ ـ يعقوبُ بْن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ):

حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ ما روى عن الحافظ أبي عبد الرحمٰن النّهاوندي أنّه سمع الفسوي يقول: «كتبت عن ألف شَيخٍ وكسر، كلُّهم ثقات»[(٤)].

= من ذلك أيضاً:

- قال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٢٦٨) ترجمة «محمّد بْن السائب الكلبي» (ت١٤٦هـ): «أنا أتعجب من شعبة وتحريه كيف يروي عن مثل هذا التالف».
- وقال في (الحوادث نفسها ـ ص٦٠٦) ترجمة «محمّد بْن عبيد الله العرزمي الكوفي» (ت١٥٥هـ): «فهو من شيوخ شعبة، وما أظن شعبة روى عن أضعف منه...».
وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٣٥): «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم...».

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢)، و «مقدمة الكامل» (ص٩١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٢).
(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٥٥).
(٤) انظر «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١).

فعلّق عليه قائلاً: «ليس في مشيخته إلاّ نحوٌ من ثلاث مئةِ شيخ، فأين الباقي[1]، ثمَّ في المذكورين جماعةٌ قد ضُعِّفوا»[2].

وهذه النّماذج وغيرُها، كلُّها تَنفي أن تكون قاعدةُ (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، قضيّةً كليّةً عامَّةً تشمَل جميعَ من حدَّث عنه، كما هو صريحُ كلامِ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الإمام مالك» السَّابقة الذِّكر، ولذلك قال الإمام أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله ـ: «إذا رأيتَ شعبةَ يحدِّث عن رجلٍ فاعلم أنَّه ثقةٌ إلا نفراً بأعيانهم»[3].

قال الإمام التّرمذي ـ رحمه الله ـ: «ذُكِر عن شعبة أنّه ضَعَّف أبا الزّبير وعبدَ الملك بْن أبي سليمان، وحكيم بْن جُبير، وترك الرّواية عنهم، ثمَّ حدّث عمّن دون هؤلاء في الحفظ والعدالة، حدّث عن جابر الجعفي، وإبراهيمَ بْن مُسلم الهَجَري، ومحمّد بْن عُبيد الله العَرْزَمي، وغيرِ واحدٍ ممَّن يُضَعَّفون في الحديث»[4].

ولذلك قَيَّد الحافظ السّخاويُّ القاعدةَ بقوله: «تتمة: ممّن كان لا يَروى إلا عن ثقةٍ إلاّ في النّادر...»[5].

لكن وجودُ الرّواية عن الضّعفاء عند من ثبت في حقّه ـ بتصريحه أو بنصّ العلماء ـ أَنّه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ لا يقتضي تَرَدُّدَه في منهجه، أو تَخَلِّيَه عنه، بل ثَمّةَ أسبابٌ واعتباراتٌ اقتضتْ وجودَ ذلك منهم، منها:

---

(١) ذكر الدكتور أكرم في مقدمة تحقيقه لكتاب «المعرفة والتاريخ» للفسوي أنّه جمع أسماء ٤٠٢ شيخ من شيوخ الفسوي، وكثير منهم من الأعلام المشهورين بالعناية بالحديث... (ص١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨١).

(٣) «مقدمة الجرح والتعديل» (ص١٢٨).

(٤) «العلل الصغير» (آخر الجامع له ٥/ ٧٠٩).

(٥) «فتح المغيث» (٢/ ٤٢).

أولاً: أن يكون روى عنه لأنَّه ثقةٌ عنده، أو لعدم ظُهور ضَعْفه لديْه:

وهذا صريحٌ في نصِّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في شأن رواية شُعبة عن أبي المهزِّم يزيد بْن سفيان، كما تقدَّم[١]، وكذلك في كلامه في ترجمة الإمام مالك، وفي شأن رواية القطّان عن العوَّام بْن حمزة[٢].

ثانياً: قد يَروي عن رجلٍ ضعيفٍ لأنَّه ما خَبَر حالَه جيِّداً:

وهذا كما هو الشَّأن في الإمام مالك ـ رحمه لله ـ في روايته عن عبد الكريم بْن أبي المخارق، قال القاضي إسماعيل بْن إسحاق المالكي (ت٢٨٢هـ): «إنما يُعْتَبَرُ بمالك في أهلِ بلده، فأمّا الغُرباء فليس يحتجُّ به فيهم، وبنحوِ هذا اعتذر غيرُ واحد عن مالكٍ في روايته عن عبد الكريم أبي أميَّة وغيرِه من الغرباء»[٣].

ثالثاً: قد يَروي عن راوٍ ضعيفٍ عنده ليعتبر به، أو يَستشهد بروايته أو لأمرٍ آخر[٤]:

---

(١) انظر ما سبق (ص٦٢٣).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٢٤). قال علي بْن المديني: سألت يحيى ـ يعني: ابْنَ سعيد ـ عن العوام بْن حمزة؟ فقال: ما أقربه من مسعود بن علي، ومسعود بْن علي لم يكن به بأس». «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٣). وانظر «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٧).
ونحو ذلك رواية شعبة، عن جابر الجعفي، مبنية على توثيقه إياه، فإنه قد قال: «كان جابر إذا قال: (حدثنا) و(سمعت) فهو من أوثق الناس» «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٦٧).
وسئل الإمام أحمد، عن إبراهيم بْن مسلم الهجري فقيل له: «فالهجري يُحدَّث عنه؟» قال: «قد روى عنه شعبة» «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٩٠ ـ ١٩١)، فكأن الإمام أحمد يرى أن رواية شعبة عنه ترفعه عن الترك.
ومن هذا الباب رواية الإمام أحمد عن علي بْن مجاهد الكابُلِي مع ضعفه، فقد كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يقول: «كتبنا عنه ما أرى به بأساً». «سؤالات أبي داود» (ص٣٦٠).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).

(٤) انظر كلاماً جيداً لابن حبان في كتاب «المجروحين» (١/ ٢٠٩)، ترجمة «جابر الجعفي».

فقد ضَعَّف يحيى بْنُ سعيد، عبدَ الحميد بْن جعفر، ثُمَّ روى عنه[1]، كما أنّ أبا زرعة الرّازي ضَعَّف بعضَ الرُّواة وقد روى عنهم[2].

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ تعليقاً على تقييد الحافظ السَّخاوي المسألة بقوله: «إلاّ في النّادر» ـ: «وقوله: «في النادر» لا يَضُرُّنا، إنما احترز بها لأنّ بعض أولئك المحتاطين، قد يخطيء في التَّوثيق فيروي عمن يراه ثقةً وهو غيرُ ثقة، وقد يضطّر إلى حكاية شيء عمَّن ليس بثقة، فيحكيه ويُبَيِّنُ أنّه ليس بثقة. والحكمُ فيمن رَوَى عنه أحدُ هؤلاء المحتاطين أن يُبْحث عنه، فإن وُجد أنّ الذي روى عنه قد جَرَحه، تَبَيّن أنّ روايتَه عنه كانت على وجه الحكاية فلا تكون توثيقاً، وإنْ وُجد أنَّ غيرَه قد جرحه جرحاً أقوى ممّا تقتضيه روايتُه عنه تَرَجَّح الجرح، وإلاّ فظاهرُ روايته عنه التّوثيق. . .»[3].

والخلاصة: أنّه إذا تعارض جرحٌ صريحٌ في راوٍ مع رواية أحد أولئك المحتاطين عنه فلا يَسوغ للنّاقد إهدارُ الجرح الصريح مطلقاً، والاعتماد على القاعدة المذكورة في توثيق ذلك الرّاوي؛ لاحتمال كون روايته عنه لأحد تلك الأسباب المذكورة، إلاّ حيث يكون الرّاوي خالياً عن الجرح المعتبر، فيُستأنس برواية من ثبت في حقّه أنّه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ عنده إذا روى عنه في تقوية حاله. والله أعلم.

المبحث السادس
لا عبرة بتوثيق مُبالَغٍ فيه

مثاله ما جاء في ترجمة «محمّد بْن إبراهيم بْن سعيد أبي عبدالله

---

(١) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٢) انظر «أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية» (١/١٥٨ ـ ١٦٠)، وفيه ذكر أمثلةٍ لرواةٍ جَرَحَهم أبو زرعة وقد روى عنهم.

(٣) «التنكيل» (١/٤٢٩).

البُوشَنجي النَّيسابوري» (ت٢٩١هـ) ساق الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بسنده حديثاً من طريق البُوشَنجي، عن روح بْن صلاح المصري، وقال ـ عقبه ـ: «حديثٌ غريب، عالٍ جداً، وروحٌ ضَعَّفه ابن عديّ[1]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[2]، وبَالغ الحاكمُ فقال: «ثقة مأمون»»[3].

وقول الحاكم ـ رحمه الله ـ رأي ارتآه في هذا الراوي، ولم يقل به على سبيل البالغة، وإن كان الراجح خلافه. والله أعلم.

المبحث السابع
لا عبرة بتوثيق مبني على عدم العلم

مثاله: ما جاء ترجمة «عبيد الله بْن أحمد بْن معروف البغدادي» (ت٣٨١هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ فيه: «كان من أجلاد الرّجال وألبّاء القُضاة، ذا ذكاءٍ وفطنة، وعزيمةٍ ماضية، وبلاغة، وهيبة، إلاّ أنَّه كان مجرَّداً في الاعتزال، بليّة»[4].

ثمَّ قال: «وَثَّقه ـ بجهلٍ ـ الخطيبُ[5]، وبَالَغ في تعظيمه، وقال: «كان يجمع وسامةً في منظره، وظَرفاً في مَلبسه، وطلاقةً في مجلسه، وبلاغةً في خطابه، قد ضرب في الأدب بسهم، وأخذ من الكلام بحظ، وله نظمٌ رائق»[6].

(١) انظر «الكامل» (٣/١٤٦)، ونص عبارته: «ولروح بْن سيابة أحاديث ليست بالكثيرة، عن ابْن لَهِيعَة، والليث، وسعيد بْن أبي أيوب، وحيوة، وغيرهم، وفي بعض حديثه نكرة».
(٢) (٨/٢٤٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٨٩).
(٤) «المصدر نفسه» (١٦/٤٢٧).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/٣٦٦)، قال فيه: «ثقة».
(٦) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

المبحث الثامن
لا عبرة بتوثيق لا يثبت عن قائله

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يزيد بن أبي زياد أبي عبدالله الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ورى علي بن عاصم - وليس بحجّة - عن شعبة قال: «ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحدٍ»[١].

وقد تقدّم ما في هذا التّوثيق، من مخالفة للرّواية الصّحيحة عن شعبة في تضعيف يزيد بن أبي زياد[٢].



(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

(٢) انظر ما تقدم (ص٥٩٢ ـ ٥٩٣).

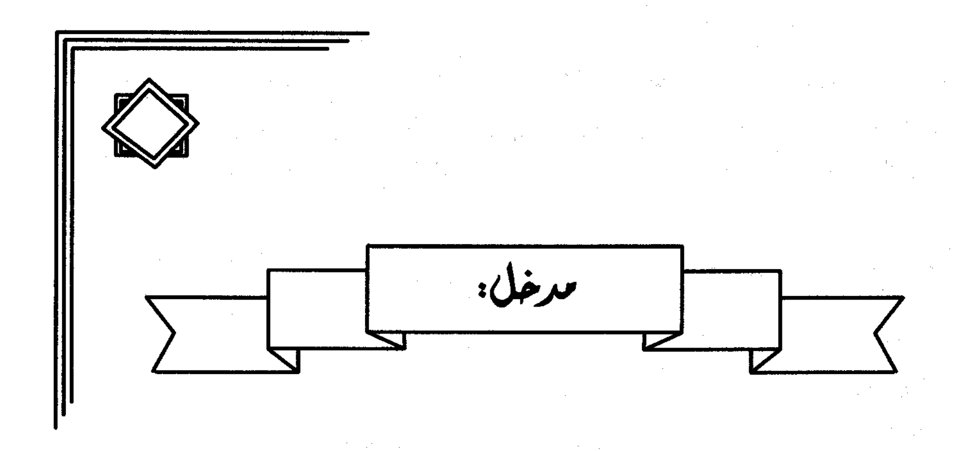


الفصل الثاني

ضوابطه في ترجيح جانب التعديل

وفيه ثلاثة وعشرون مبحثاً.





تقدّم البيان في أنّ قاعدة «تقديم الجرح على التعديل» عند تواردِهما على شخصٍ واحدٍ، من القواعد العامّة التي سار عليها الحافظ ـ رحمه الله ـ في نقده للرِّجال، واعتبرها عند اختلاف النُّقَّاد في الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، وذكر أمثلة تطبيقية لذلك[1]، لكن هذه القاعدة مقيَّدةٌ بضوابط أُخرى راعاها الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مواضع شتَّى من كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانها في المباحث التالية:

المبحث الأول
لا يؤثِّر الجرح فيمن ثبتت عدالته وإمامته

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «محمّد بْن مسلم بْن عبيد الله بْن عبدالله بْن شهاب الزّهريّ المدني» (ت١٢٥هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول مكحول الشّامي أبي عبدالله، في الإمام الزّهري: «أيّ رجلٍ هُو لولا أَفْسَدَ نفسَه بصحبة الملوك»[2].

(١) انظر ما سبق (ص١٤٤).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٤٢).

فعلّق عليه الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «بعضُ من لاّ يُعتدُّ به لم يأخذ عن الزُّهري لكونه كان مُداخلاً للخلفاء، ولئن فَعَلَ ذلك فهو الثَّبت الحجَّة، وأين مثلُ الزّهريّ رحمه الله؟!»[1].

وقال فيه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «الفقيه الحافظ، المتَّفق على جلالته وإتقانه...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي» (ت١٥٢هـ) ـ في سياق كلامه عمّا حصل بين الإمام مالك، وابن إسحاق من كلام كلّ منهما في آخر ـ: «...وهذان الرَّجلان كلٌّ منهما قد نال من صاحبه، لكن أثَّرَ كلامُ مالكٍ في محمّد بعض اللِّين، ولم يُؤَثِّر كلامُ محمّد فيه ولا ذَرَّة، وارتفع مالكٌ وصار كالنَّجم...»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «فُضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التَّميمي اليربوعي الخراساني» (ت١٨٧هـ): «إذا كان مِثْلُ كبراء السَّابقين الأوَّلين، قد تكلّم فيهم الرَّوافضُ والخوارج، ومِثْلُ الفُضيل يُتكلَّم فيه[4]، فمن الذي يَسْلم من ألسنة النَّاس، لكن إذا ثبتت إمامة الرَّجل وفضلُه، لم يضرَّه ما قيل فيه، وإنما الكلام في العلماء مفتقرٌ إلى وزْنٍ بالعدل والورع»[5].

٤ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بْن إبراهيم بْن مِقْسَم الأسدي مولاهم البصريّ المعروف بابن عُلية» (ت١٩٣هـ) قال: أبو بكرِ بْن يحيى بْن أبي طالب: «كنّا مع أبي سلمة منصور بْن سلمة الخزاعي، فَأَرَاد أن يحدِّث عن زُهيرِ بْن مُعاوية فسبقه لسانُه، فقال: «حدَّثنا إسماعيل بن عُلية»، فقال: «لا، ولا كرامةَ أن يكون إسماعيلُ بْن عُليَّة مثلَ زهير». ثمّ قال: «أردتُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٣٩).
(٢) «تقريب التهذيب» (ص٥٠٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤١).
(٤) يشير بذلك إلى كلام قطبة بْن العلاء فيه، وسيأتي بيانه في مبحث (لا عبرة بجرح مجروح).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/٤٤٨).

زهيراً»، ثمَّ قال: «ليس من قارف الذَّنبَ كمن لم يُقارفه»، ثمَّ قال: «أنا والله اسْتَتَبْتُه - يعني إسماعيل»[1] أي في مسألة إجابته في محنة القول بخلق القرآن[2].

فقال الحافظ الذَّهبيّ - عَقِبَ هذه الحكاية -: «يشير إلى تلك الهفوة الصّغيرة، وهذا من الجرْح المردود، وقد اتّفق علماء الأمَّة على الاحتجاج بإسماعيل بْن إبراهيم العدل المأمون، وقد قال عبد الصّمد بْن يزيد مردويه: سمعتُ إسماعيلَ بْن عُليّة يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ»[3]،»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هذا من الجرح المردود، لأنّه غلُوٌّ».

٥ - وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن إبراهيم الجعفي مولاهم البخاري» (ت٢٥٦هـ) قال عبدُ الرَّحمٰن بْن أبي حاتم - رحمه الله -: «قَدِم عليهم الرّي سنة مئتين وخمسين... سمع منه أبي وأبو زرعة، ثمَّ تركا حديثَه عندما كتب إليهما محمّد بْن يحيى النّيسابوري أنّه أَظْهَر عندهم أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوقٌ»[6].

فَتَعَقَّبه الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله - بقوله: «إن تركا حديثَه، أو لم يَتركاه، البخاريُّ ثقةٌ مأمونٌ يُحتَجُّ به في العالَمِ»[7].

٦ - وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن يوسف السُّلَمي الترمذي

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٨).
(٢) انظر تفاصيل ذلك في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٣٢ - ١٣٣)، و «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٧ - ٢٣٩).
(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٨).
(٥) (١/ ٢١٩).
(٦) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦٢).

البغداديّ» (ت٢٨٠هـ) قال فيه ابن أبي حاتم: «سمعتُ منه بمكّة، وتكلّموا فيه»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ قائلا: «انبرم الحالُ على توثيقه وإمامته»[٢].

وقد صرَّح غيرُ واحدٍ من العلماء بهذا الضّابط، ونبَّهُوا إليه، من ذلك:

أ ـ قول الإمام أحمد بْن حنبل ـ رحمه الله ـ: «كلّ رجلٍ ثبتت عدالتُه، لم يُقبل فيه تجريحُ أحدٍ حتّى يُبيِّن ذلك عليه بأمرٍ لا يحتمل غيرَ جرحه»[٣].

ب ـ وقال السُّلمي: سألت الدّارقطني عن أبي حامد الشَّرقي؟ فقال: «ثقةٌ مأمون إمامٌ»، قلت: لِمَ تَكَلَّم فيه ابنُ عُقدة؟! فقال: «سبحان الله تَرى يُؤثِّر فيه مثلُ كلامه؟! ولو كان بدَلَ ابن عُقْدة يحيى بنُ معين»، فقلت: وأبو عليّ الحافظُ، كان يَقول مِن ذلك؟ قال: «ومَا كان محلّ أبي عليّ وإنْ كان مُقدَّمًا في الصَّنعة أن يُسمَعَ كلامُه في أبي حامد. رحم الله أبا حامد؛ فإنّه صحيح الدّين، صحيح الرّواية»[٤].

ج ـ وقول أبي عُمر بْن عبد البّر ـ رحمه الله ـ: «والصّحيح في هذا الباب أنّ مَن صحّت عدالتُه، وثبتتْ في العلم إمامتُه، وبانت ثقتُه وبالعلم عنايتُه، لم يلتفت فيه إلى قولِ أحدٍ إلاّ أنْ يأتي في جَرْحَته ببينةٍ عادلةٍ، يَصحُّ بها جرحتُه على طريقِ الشّهادات، والعملُ فيها من المشاهَدة والمعايَنة لذلك بما يُوجبُ تصديقَه فيما قاله لبراءته من الغلِّ، والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامتِه من ذلك كلِّه، فذلك كلُّه يوجِب قبولَ قوله من جهة الفقهِ والنّظر.

وأمّا من لم تثبت إمامتُه، ولا عُرِفت عدالتُه، ولا صحّت لعدم الحفظ والاتقان روايتُه، فإنَّه يُنظَر فيه إلى ما اتّفق أهلُ العلم عليه، ويُجْتَهد في

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٣).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).
(٤) «سؤالات السلمي» (ص١٠٧ ـ ١٠٨)، وفيه: (فما تكلم) بدل (لِمَ تكلم).

قَبول ما جاء به على حَسَبِ ما يؤدِّي النَّظر إليه...»[1].

د ـ وقولُ السُّبكي ـ رحمه الله ـ: «بل الصَّواب عندنا أنَّ من ثبتتْ إمامتُه وعدالتُه، وكَثُرَ مادحوه ومزَّكوه، ونَدُرَ جارحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالّةٌ على سبب جرحه من تعصُّبٍ مذهبي، أو غيره، فإنّا لا نَلتفت إلى الجرح فيه، ونَعمل فيه بالعدالة...»[2].

والخلاصة: أنّ المراد من هذا الضّابط أنّ الرَّجل إذا ثبتت عدالته، وتقرّرتْ إمامتُه، وذاع بين الأمّة فضلُه وورعُه، وانتشر علُمه، صار الجارحُ له بما يُسقط عدالتَه، ويُبطل الشهادةَ بإمامته كالمنفرد بين الأمّة بخلاف ما اجتمعت عليه، واستقرّت على العلم والعمل به، ولا شكّ في ردّ ما كان هذا سبيلُه، وعدمِ الاعتداد به في مخالفة ما استفاض علمُه، واشتهر خبرُه.

ولا يعني هذا الضابطُ إضافةَ العصمةِ إلى أئمّة هذا الشّأن، ونَفْيَ صدور الخطأ أو الهفْوَة منهم، بل المرادُ دفعُ كلّ ما من شأنه إسقاطُ عدالتهم، وإبطالُ ما تقرَّر بالأدلّة المشَاهَدَة من إمامتهم في هذا الشّأن. أمّا الخطأ ونحوُه ممّا لا ينجو منه أحدٌ من البشر إلاّ من عصمه الله فجائزٌ وقوعُه من أحدهم، لكن لا علي سبيل التَّعمُّد المُسْقِطِ للعدالة. والله أعلم[3].

المبحث الثاني
لا يُلتفت إلى قول من تكلّم في راوٍ بلا حجّة

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «مبشر بْن إسماعيل الحلبي» (ت٢٠٠هـ) قال فيه ابن

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٣ ـ ١٠٩٤).

(٢) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص١٣).

(٣) ومن كلام الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا الضابط أيضاً قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٠): ترجمة «يحيى بن مَعِين»: «وإنما ذكرته عِبْرةً، ليُعلَم أنْ ليس كلّ كلام وقع في حافظٍ كبيرٍ بمؤثِّر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشّرقي إلى الجانب الغَربي ـ رحمه الله ـ».

سعد: «...وكان ثقة، مأموناً»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «تكلّم فيه بعضُهم بلا حجَّة...»[2].

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[3].

ونحوه قوله في «ميزان الاعتدال»[4]: «تكلّم فيه بلا حجة».

ولعلّه عَنَى بقوله هذا: قولَ ابن قانعٍ فيه: «ضعيفٌ»[5].

٢ ـ وقال في ترجمة «زكريا بْن عدي بْن زُريق التّيمي مولاهم الكوفي نزيل بغداد» (ت٢١١هـ): «وقد نال منه أبو نُعيم الكوفيّ بلا حجّة، وقال: «ما له وللحديث هو بالتّوراة أعلمُ»[6].

وقد جاء ذكرُ عبارة أبي نُعيم، عند الإمام ابن مَعِين فدافع عن زكريا، وأثبت كونَه مقبولَ الرِّواية، ضابطاً لحديثه، قال إبراهيم بْن عبدالله بْن الجُنيد: قال أبو داود النّحوي ليحيى بْن مَعِين ـ وأنا أسمع ـ: «سمعتُ أبا نُعيم وذُكر له حديث، فقال: «من روى هذا؟» فقالوا: زكريا بْن عدي. فقال أبو نُعيم: «ما له وللحديث، ذلك بالتّوراة أعلم»، فقال يحيى بْن مَعِين: «كان زكريا بْن عديّ لا بأس به، وكان أبوه يَهُودياً، فَأَسْلَم»[7].

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «لا اعتبارَ بما قاله أبو نعيم: (فذكره)».

٣ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن عيسى بْن حسّان المصريّ المعروف بابن

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٠٢).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٤٨).
(٤) (٣/ ٤٣٣).
(٥) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٤٤).
(٧) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص١٥٨).

التُّسْتُريّ» (ت٢٤٣هـ) تكلّم فيه غير واحد، منهم:

أ ـ يحيى بْن مَعِين، قال أبو داود: «سمعت يحيى بْن مَعِين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أنّه كذاب»[(١)].

ب ـ وانتقد أبو زُرعة الإمامَ مسلماً ـ رحمه الله ـ لإخراجه حديث أحمد في «صحيحه»، فقال: «يروي عن أحمد بْن عيسى المصريّ في كتابه «الصحيح»... ما رأيتُ أهلَ مصر يَشكون في أنّ أحمدَ بْن عيسى ـ وأشار أبو زرعة إلى لسانه ـ كان يقول الكذب»[(٢)].

ج ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «قيل لي بمصر: إنَّه قَدِمَها واشترى كُتُبَ ابنِ وهب، وكتابَ المُفَضَّل بْن فَضالة، ثمَّ قَدمت بغداد، فسألتُ هل يحدِّث عن المُفَضَّل؟ قالوا: نعم. فأنكرت ذلك، وذلك أن الرِّواية عن ابن وهب، والمفضل لا يستويان»[(٣)].

ومع هذا فقد أخرج عنه البخاري في «صحيحه»، ومسلم كذلك، وقال فيه الإمام النسائي: «ليس به بأس»[(٤)].

وقال أبو جعفر النحّات: «أحد الثقات»[(٥)].

وقال الخطيب البغدادي: «ما رأيت لمن تكلّم في أحمد بْن عيسى، حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه...»[(٦)].

وهذا الذي مال إليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ وارْتآه، فقال: «العمل على الاحتجاج به، فأين ما انفرد به حتى نُلَيِّنه به؟!»[(٧)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٨).
(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٩).
(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٤).
(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤٢١).
(٥) «جزء معرفة رجال محمّد بن إسماعيل البخاري» (الورقة ١).
(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧١).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «احتجّ به أربابُ الصّحاح، ولم أرَ له حديثاً منكراً فأورِدُه».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «إنما أنكروا عليه ادّعاء السّماع، ولم يُتَّهم بالوضع، وليس في حديثه شيءٌ من المناكير. والله أعلم»[2].

وقال في «تقريب التهذيب»[3]: «صدوقٌ تُكُلِّم في بعض سماعاته».

وقال في «هدي الساري»[4]: «عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يُبَيِّن سبب ذلك، وقد احتجّ به النّسائي مع تعنّته[5]...».

وقوله ـ في تضعيف أبي زرعة ـ: «ولم يُبَيِّنْ سببَ ذلك...» ليس كذلك، فقد تقدّم أنّ أبا زرعة كان يتَّهمه بالكذب، ولعلّ ذلك لما أشار إليه قرينُه أبو حاتم الرّازي، من شِراء أحمدَ بْن عيسى كُتُبَ ابن وهب، وكتابَ المفضَّل بْن فَضالة، ثمَّ تحديثِه بهما. والله أعلم.

٤ ـ وقال في ترجمة «إبراهيم بْن سعيد الجوهري البغدادي» (اختلف في تاريخ وفاته[6]): «الرَّجل ثقةٌ حافظ، وقد لَيَّنَه حجّاج الشّاعر بلا وجه»[7].

---

(١) (١/ ١٢٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٥).

(٣) (ص٨٣).

(٤) (ص٣٨٧).

(٥) انظر «سننه» ـ كتاب الغسل والتيمم ـ باب الوضوب من المذي ـ (ج١/ ٢٣٤/ رقم٤٣٧)، وكتاب الصوم، باب فضل الصيام ـ (ج٤/ ٤٧٣/ رقم٢٢١٨).

(٦) قال الحافظ الذّهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥١): «توفي مرابطاً بعين زربة، فما حرروا وفاته كما ينبغي، فقيل: مات سنة سبع وأربعين، وقيل: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين ومئتين. رحمه الله».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥٠).

وكلامُ حجَّاج بْن الشَّاعر في إبراهيم، قد ساقه الحافظ الخطيب ـ رحمه الله ـ بإسْناده من طريق عبد الرَّحمٰن بْن يوسف (وهو ابن خراش) قال: سمعت حجَّاج بْن الشَّاعر يقول: «رأيتُ إبراهيمَ بْن سعيد عند أبي نُعيم، وأبو نُعيم يَقْرأ وهو نائم، وكان الحجَّاج يَقَع فيه»[(١)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٢)]: «لا عِبْرة بهذا، وإبراهيمُ حجَّة بلا ريب».

وقال في «الرواة الثقات»[(٣)]: «لا عِبْرةَ بِوُقُوعه فيه».

والعُمْدة في نِسْبة هذا القول إلى ابن الشّاعر ضعيفةٌ؛ إذْ هي من رواية ابن خراش، وهو مذكورٌ بالرّفض[(٤)]. والله أعلم[(٥)].

المبحث الثالث
لا عبرة بجرح مخالف لتوثيق مجمع عليه

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «جعفر الصّادق بْن محمّد بْن علي بْن الحسين بْن علي بْن أبي طالب الهاشمي» (ت١٤٨هـ) قال علي بْن المديني: سُئل

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٢ ـ ٩٤).
(٢) (١/ ٣٦).
(٣) (ص٤٣).
(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٠ ـ ٦٠١)، و «هدي الساري» (ص٤٣١).
(٥) من أمثلة هذا الضابط أيضاً:
- قوله في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩) ترجمة «روح بْن عبادة بْن العلاء القيسي البصري» (ت٢٠٥هـ): «تكلّم فيه القواريري بلا حجة».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٥٦): «صدّقه ابن مَعِين وغيره، وما تكلّم فيه أحد بحجة، وتكلم فيه ابن مهدي، ثمَّ رجع عن ذلك».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٤) ترجمة «أسامة بْن حفص»: «ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة».

يحيى بْن سعيد عن جعفر بْن محمّد فقال: «في نفسي منه شيءٌ». فقلت: فمُجالِد[1]؟ قال: «مجالد أحبُّ إليَّ منه»[2].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذه مِن زَلَقَات يحيى القطّان بل أَجْمع أئمَّة هذا الشّأن على أنَّ جعفراً أوثقُ من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»[3].

٢ ـ في ترجمة «إبراهيم بْن طهمان بْن شعبة الهرويّ نزيل نيسابور» (ت١٦٣هـ) قال فيه محمّد بْن عبدالله بْن عمّار الموصلي: «ضعيفٌ وهو مضطرب الحديث»[4].

فردَّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا الحُكم واصفاً إيَّاه بالشّذوذ فقال: «شَذَّ الحافظ محمّد بن عبدالله بْن عمّار فقال: «إبراهيم بْن طهمان ضعيف، وهو مضطرب الحديث»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «ضعّفه محمّد بْن عبدالله بْن عمّار الموصلي وحده، فقال: (فذكر كلامه)».

وقال أيضاً: «فلا عبرةَ بقول مُضَعِّفِه...»[7].

---

(١) هو: مجالد بْن سعيد بْن عمير بْن بسطام الكوفي، المتوفى سنة (١٤٤هـ) جمهور المحدثين على تضعيفه، وعدم الاحتجاج بمفاريده، ومن بينهم يحيى بْن سعيد القطان، وكان يضعفه، ويقول فيه: «في نفسي منه شيء» انظر بقية أقوال النقاد فيه: «الضعفاء» للبخاري (ص١١٦)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١)، و «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، و «الكامل» (٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢٣)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٥).

(٢) «الكامل» (٢/ ١٣١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٢).

(٦) (١/ ٣٨).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كذا قال! وإبراهيم حجَّة».

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الرّزاق بْن همّام بْن نافع الحميريّ مولاهم الصنعاني» (ت٢١١هـ) قال العقيلي: «حدثنا محمّد بْن أحمد بْن حمّاد، سمعت محمّد بْن عُثمان الثّقفي البصري، قال: «لما قدم العبّاس بْن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق، وكان رَحَل إليه للحديث، أتيناه نُسلِّم عليه، فقال لنا ـ ونحن جماعةٌ عنده في البيت ـ: «ألستُ قد تجشَّمتُ الخروجَ إلى عبد الرزاق، فدخلتُ إليه، وأقمتُ عنده، حتى سمعتُ منه ما أردت؟! والله الذي لا إله إلا هو إنَّ عبدَ الرّزاق كذَّاب، ومحمّد بْن عمر الواقدي أصدقُ منه»[2].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «بل والله ما بَرَّ عبَّاسٌ في يمينه، ولبئس ما قال، يَعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدِّثِ الوقت، ومن احتجّ به كلّ أرباب الصِّحاح ـ وإن كان له أوهامٌ مغمورة، وغيرُه أبرعُ في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب، ويقدِّم عليه الواقديَّ الذي أجمعت الحفّاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارقٌ للإجماع بيقينٍ»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «هذا ما وافق العبّاس عليه مسلم، بل سائر الحفّاظ وأئمّة العلم يحتجُّون به إلاَّ في تلك المناكير المعدودة في سِعَة ما روى».

٤ ـ وقال في ترجمة «سليمان بْن داود العَتَكي الزّهراني البصريّ» (ت٢٣٤هـ): «وَثَّقه يحيى بْنُ مَعِين[5]، وأبو زُرعة الرّازي[6]، والنّسائي[7]،

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٦٢).
(٢) «الضعفاء» (٣/١٠٩)، وإسناده هذه الحكاية صحيح.
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).
(٤) (٢/ ٦١١).
(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٣).
(٦) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩)، و «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٢٤).
(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٠)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

وغيرُهم، فأمّا قول عبد الرّحمن بْن خراش فيه فلا يُساوي السَّماع، فإنّه قال: «تكلّم النّاس فيه وهو صدوقٌ»»[1].

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «بل أجمعوا على الاحتجاج به»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «هذه مجازفةٌ من عبد الرّحمن؛ فإنّا لا نعلم أحداً ضعّف الزّهراني، بل أجمعوا على الاحتجاج به».

قال يعقوبُ بْن سفيان الفسوي: قال سليمان بْن حرب: «لم أرَ أبَا الرّبيع (وهو سليمان بن داود) عند حمّاد بْن زيد. قال سليمان: صدق الفاسق ـ يعني أبا الرّبيع ـ حين قال: لم أر سليمان عند حمّاد»[4].

وهذه الحكاية صريحة في نسبة سليمان بْن حرب قرينَه أبا الرّبيع إلى الفسق. وظاهرُها يدلّ على أنّ سبب ذلك ما كان يحصل بين الأقران من الجفوة أحيانا، فأبو الرّبيع يذكر أَنّه لم يَرَ سليمانَ بْنَ حربٍ في مجلس حمّاد بْن زيد، وسليمانُ يقول بِصِدق أبي الرّبيع في ادّعائه لأنّه ما كان يحضر مجلسَ حمّاد فكيف يراه.

والصّواب في هذا ليس مع أحدٍ منهما؛ فإنّ سليمان بْنَ حربٍ، لاَزَمَ حمّادَ بْنَ زيدٍ منذ وفاة شعبةَ سنة ١٦٠هـ إلى وفاة حماد سنة ١٧٩هـ أي قرابة تسع عشرة سنة[5]، كما أنَّ أبا الرَّبيع سمع من حمَّاد وروى عنه. وكلام الأقران يُطوَى ولا يُعْتمد، إذ غالبُه غيرُ مقبولٍ كما سيأتي بيانُه[6].

ولعلَّ ابنَ خراش وقف على هذه الحكاية، فحكاها بصيغةٍ تُوهم تَتَابُعَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٩)، و «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٢٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٧).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٨١).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٧٠).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٧٠)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٣٨٨).

(٦) انظر مبحث (لا يلتفت إلا كلام الأقران ....) (ص٦٤٩).

غيرِ واحدٍ من النُّقاد على الكلام في أبي الرَّبيع. وابن خراش مطعونٌ فيه لبدعته الغليظة، كما سيأتي التَّنبيه إلى ذلك[1]. والله أعلم.

المبحث الرابع
لا عبرة بجرح مجروحٍ
إذا عارضه توثيقٌ معتَبَر

من أمثلة ذلك:

١ ـ وقال في ترجمة «الفضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التميمي اليربوعي الخراساني ثمَّ المكي» (ت١٨٧هـ): «هو حجَّةٌ كبير القدر، ولا عبرة بما نقله أحمد بْن أبي خيثمة، سمعتُ قطبة بْن العلاء يقول: تركت حديثَ فضيل بْن عياض لأنَّه روى أحاديث أزرَى على عثمان بْن عفان»[2].

ثمَّ قال الذَّهبي: «فلا نسمع قولَ قُطبة، لَيْتَه اشتغل بحاله، فقد قال البخاري: «فيه نظر»[3]، وقال النَّسائي[4] وغيره: «ضعيف». وأيضاً فالرَّجل صاحب سنَّة واتِّباع: قال أحمد بْن أبي خيثمة[5]: حدَّثنا عبد الصمد بْن يزيد الصَّائغ قال: ذكر عند الفضيل ـ وأنَا أسمع ـ الصَّحابةَ، فقال: اتَّبعوا وقد كفيتم، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «شيخ الحرم، وأحد الأثبات مجمع

---

(١) انظر المبحث التالي.
(٢) «التاريخ» (أخبار المكيين ص٤٣١).
(٣) انظر «الضعفاء الصغير» (ص١٠٠)، ولفظه: «وليس بالقوي، وفيه نظر، ولا يصح حديثه»، وفي «التاريخ الكبير» (٧/ ١٩١)، اقتصر على قوله: «وليس بالقوي»، وذكر الحافظ ابن عدي الحديث الذي يشير إليه البخاري في كلامه. انظر «الكامل» (٦/ ٥٣).
(٤) انظر «الضعفاء» (ص٢٢٨).
(٥) انظر «التاريخ» (٣/الورقة ٤٥/أ).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).
(٧) (٣/ ٣٦١).

على ثقته وجلالته ولا عبرة بما رواه أحمد بْن أبي خيثمة، قال: سمعت قطبة بْن العلاء يقول: (فذكر كلامه السابق) ثمَّ قال: «فمن قطبة؟! وما قطبة حتى يُجَرِّح وهو هالك؟!.

روى الفضيل ـ رحمه الله ـ ما سمع فكان ماذا؟! فالفضيل من مشايخ الإسلام. والسَّلام».

وقال في «الرواة الثقات»[1]: «لا يُقبَل قولُ قطبة، ومن هو قطبة حتّى يُسمعَ قولُه واجتهادُه؟! فالفضيل روى ما سمع ولم يقصد غضاً، ولا أَزْرَى على أمير المؤمنين عثمان بن عفَّان، ـ رضي الله عنه ـ، ففعل ما يسوغ، أفبمثل هذا يقول: تركت حديثه. فهو كما قيل: (رمتني بدائها وانسلّت).

وقطبة قد قال البخاري[2]: «فيه نظر». وضعّفه النّسائي[3] وغيرُه، وأمّا الفُضيل فلإتقانه وثقته لا حاجة لذكر أقوال من أثنى عليه، فإنّه رأسٌ في العلم والعمل ـ رحمه الله».

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «لم يَلْتفت أحدٌ إلى قطبة في هذا»[4].

٢ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن الفرات بْن خالد الضبي الرّازي نزيل أصبهان» (ت٢٥٨هـ) قال أبو أحمد بْن عدي: سمعت أحمد بْن محمّد بْن سعيد يقول: سمعت ابن خِراش يحلف بالله، أنّ أبا مسعود أحمدَ بْن الفرات يكذب متعمّداً».

فقال ابن عدي: «وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل، ولا أعرف لأبي مسعودٍ روايةً منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ»[5].

---

(١) (ص٢٧ ـ ٢٨).
(٢) انظر لفظه فيما تقدم (ص٦٤٣/ الهامش رقم٣).
(٣) انظر «الضعفاء» (ص٢٢٨).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/٢٩٦).
(٥) «الكامل» (١/١٩٠).

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا ـ: «من الذي يُصَدِّق ابن خراش ذاك الرّافضي في قوله؟!»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «ذكره ابن عدي فأساء، فإنّه ما أبدى شيئاً، غير أنّ ابن عقدة [وهو أحمد بْن محمّد بْن سعيد] روى عن ابن خراش ـ وفيهما رفض وبدعة ـ قال: «إن ابن الفرات يكذب عمداً»، وقال ابن عدي: «لا أعرف له روايةً منكرةً». ثمَّ قال الذَّهبي: «فبطلَ قولُ ابن خراشٍ».

وابن خراشٍ هو عبد الرَّحمٰن بْن يوسف بْن سعيد بْن خِراش المروزي، ثمَّ البغداديّ (ت٢٨٣هـ) فإنّه مع سعة حفظه[3]، متهم بالرَّفض، قال أبو زرعة محمّد بْن يوسف الجرجاني: «كان أخرج مثالب الشّيخين، وكان رافضيّاً»[4].

ونسبه عبدان عبدالله بْن أحمد الجواليقي إلى الضَّعف[5].

وقال فيه الحافظ الذَّهبي: «هذا مُعَثَّر مخذول، كان علمُه وبالاً، وسَعْيُه ضلالاً، نعوذ بالله من الشَّقاء»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «هذا والله الشَّيخ المعثَّر الذي ضلّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٨٧).

(٢) (١/ ١٢٨).

(٣) انظر «الكامل» (٤/ ٣٢١)، و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٠).

(٤) «سؤالات السهمي» (ص٢٤١).

(٥) «الكامل» (٤/ ٣٢١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٠).

(٧) (٢/ ٦٠٠)، وانظر «شذرات الذهب» (٢/ ١٨٤).

ومن رده لجرح ابن خراش، في مقابل توثيق الأئمة:

- قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٠) ترجمة «موسى بْن إسماعيل أبي سلمة المنقري» (ت٢٢٣هـ): «لم أذكر أبا سلمة للين فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: «صدوق، وتكلم الناس فيه». قال الذَّهبي: «نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت، يا رافضي».
- وقال فيه أيضاً (١/ ١١٨) ترجمة «أحمد بْن عبدة الضبي» (ت٢٤٥هـ): «وقال ابن خراش: «تكلّم الناس فيه»، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة».

سعيُه، فإنَّه كان حافظَ زمانه، وله الرِّحلةُ الواسعة، والاطِّلاعُ الكثير والاحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عَتْبَ على حمير الرافضة، وحواثر جزين[1]، ومشغرى[2]».

٣ ـ وقال في ترجمة «زكريا بْن يحيى بْن أسد المروزي نزيل بغداد المعروف بزَكْرويه» (ت٢٧٠هـ): «قال الدّارقطني: «لا بأس به»[3]. وقد ذكره أبو الفتح الأزدي في كتاب «الضعفاء» فلم يصب، أكثر ما تعلّق عليه أنَّه قال: زعم أنَّه سمع من سفيان. وهذا قدحٌ بارد، وذكر أنَّه يلقب جوذابه»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وذكره أبو الفتح الموصلي في كتابه في «الضعفاء» فما قَدِرَ يتعلّق عليه بشيء، أكثرُ ما قال: «زعم أنَّه سمع من سفيان بْن عيينة» فهذه قلّة ورع. بلى أبو الفتح متكلِّم فيه».

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «ما ذكرته إلا لذكر الأزدي له».

وأبو الفتح الأزدي: هو محمّد بْن الحسين بْن أحمد بْن عبدالله الأزدي الموصلي صاحب كتاب «الضعفاء» المتوفي سنة ٣٧٤هـ.

قال أبو النجيب عبد الغفّار بْن عبد الواحد الأَرْمَوي: «رأيتُ أهلَ الموصل يُوَهِّنون أبا الفتح جداً، ولا يَعُدُّونه شيئاً»[7].

وقال الخطيب: سألت أبا بكر البرقانيّ عن أبي الفتح الأزدي؟ فأشار

---

(١) جِزين قرية كبيرة من قرى أصبهان، وجُزِين قرية من قرى نيسابور، انظر «معجم البلدان» (٢/ ١٤٠).

(٢) مشغرى : قرية من قرى دمشق من ناحية البقاع، انظر «المصدر السابق» (٥/ ١٣٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٦٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٤٨).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٦١ ـ ٢٧٠هـ ص١٠٠).

(٦) (٢/ ٨٠).

(٧) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).

إلى أنّه كان ضعيفاً، وقال: «رأيتُه في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأساً، ويَتَجَنَّبونه»(١).

قال الخطيب: «وفي حديثه غرائب، ومناكير، وكان حافظاً، صنّف كُتُباً في علوم الحديث»(٢).

وقال الحافظ الذَّهبي: «وعليه في كتابه في «الضعفاء» مؤاخذات، فإنّه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وَثَّقهم»(٣).

وأبو الفتح الأزدي قد تَعَنَّت في جرحه لأناس، وَثَّقهم غيره كما سيأتي توضيح ذلك(٤).

٥ - وفي ترجمة «الحارث بْن محمّد بْن أبي أسامة التميمي مولاهم البغدادي» (ت٢٨٠هـ) وَثَّقه إبراهيم الحربي(٥)، وقال الدّارقطني: «هوصدوق»(٦)، ووثَّقه الخطيب البغدادي(٧)، ....

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٨).
للدكتور عبدالله مرحول السوالمة، دراسة حول أبي الفتح الأزدي بعنوان: (الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل) نشرت في مجلة جامعة الملك سعود لعام ١٤١٢هـ ص ٤٢٩ - ٤٧٦، خلص فيها إلى النتائج التالية:
١ - براءة الحافظ الأزدي مما اتهم به من سوء المذهب، واستحالة كونه شيعياً أو رافضياً.
٢ - براءته تماماً مما اتهم به من الوضع في الحديث.
٣ - أن من الخطأ، وسم الأزدي بالضعف المطلق المستقر، كما أوهم ظاهر بعض الأقوال، ويمكن حمل ما جاء في هذه الأقوال على التضعيف المقيّد لا المطلق.
٤ - أقواله في الرجال مقبولة بالجملة، باستثناء ما تُعُقِّب فيه بحق، إذ إنَّه لم يتعقب في حالتي التفرّد وعدمه على كلّ الأحوال بأكثر من نسبة ٥٪ من مجموع أقواله، وهي نسبة محتملة، وخصوصاً أنّه من النقاد المجتهدين في الجرح والتعديل. انظر (المصدر السابق) (ص٤٧١).
(٤) انظر ما يأتي (ص٨٢٤ وما بعدها).
(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٩).
(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٧) «المصدر نفسه» (٨/ ٢١٩).

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[1].

وقال أبو الفتح الأزدي «هو ضعيفٌ لم أرَ في شيوخنا من يحدِّث عنه»[2].

فتعقبه الحافظ الذَّهبيّ قائلاً: «هذه مجازفة، ليت الأزديَّ عرف ضعف نفسه! وقال البرقاني: «أمرني الدارقطني أن أُخرج حديث الحارث في «الصَّحيح»»[3].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[4]: «هذه مجازفة، وليت الأزديّ عرف ضعفَ نفسِه! وقد أمر الدّارقطنيُّ البَرقانيَّ بإخراج حديث الحارث في «الصّحيح»»[5].

---

(١) (٨/ ١٨٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٨٩).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٨١ ـ ٢٩٠هـ ص١٤٧).

(٥) من أمثلة هذا الضابط أيضاً:

- قال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٤) ترجمة «أيوب بْن موسى بْن عَمْرِو الأشدق» (ت١٣٣هـ): «لا يقوم إسناد حديثه. قاله الأزدي، فلا عبرة بقوله، لأنه وَثَّقه أحمد ويحيى وجماعة».
- وقال فيه (١/ ٤٢٠) ترجمة «جُعيد بْن عبد الرحمٰن، ويقال: جَعد» (ت١٤٤هـ): «شيخ لمكي بْن إبراهيم، صدوق، شذ الأزدي، فقال: فيه نظر».
- وقال فيه (١/ ٥) ترجمة «أبان بْن إسحاق المدني»: «. . . وقال أبو الفتح الأزدي: متروك» ثمّ قال الذَّهبي: «لا يترك، فقد وَثَّقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلِّم فيه. . .».
- وقال فيه (١/ ٢٠٨) ترجمة «إسرائيل بْن موسى البصري نزيل السند»: «وَثَّقه أبو حاتم، وابن مَعِين، وشذ الأزدي فقال: فيه لين».
- وقال فيه (٢/ ١١٨) ترجمة «السري بْن يحيى بْن إياس بْن حرملة الشيباني البصري» (ت١٦٧هـ): «قال أحمد: ثقة ثقة. وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر. فآذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بْن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: «السري بْن يحيى، أوثق من مؤلف الكتاب ـ يعني الأزدي ـ مئة مرة». =

المبحث الخامس
لا يُلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلاّ بمتابع

غالباً ما تؤدّي المنافسةُ بين الأقران، أو البلديةُ، أو المعاصرةُ، أو الاختلافُ في المعتقد والمذهب إلى المنافرة، والتّنابذ، والجفْوة، ويتكلّم بعضهُم في بعضٍ بكلام لو اعتُمد عليه لسقطا جميعاً، وتُرك علمُهما، لكن سبيل النّاقد في ذلك النَّظرُ في كلامهما، والبحثُ عن سببه وحقيقته لمعرفة جانب الصّواب في القضيّة، والحكم على المتكلِّمَيْن بما يناسب ما استقر من توثيقهما، وعدالتهما، فقد يكون الصّواب لأحدهما دون الآخر، وربما كانا جميعاً بعيدين عن الصّواب. لكن يُرجى للمصيب الثّواب، ويُعذَر المخطيء في اجتهاده، ويُلتمس له المخارج السائغة ما أمكن، أو يُنظر إلى غلبة حسناته على هفواته، ولا يكون ما وقع فيه من خطأٍ، سبباً لطرحه وإسقاط ما تقدّم من عدالته وتوثيقه.

وقد أبان الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن هذا الضّابط المهمّ في غير ما ترجمةٍ من كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانُ ذلك في المطالب التّالية:

المطلب الأول: ما كان سببه الاختلاف في المعتقد:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «رجاء بْن حيوة بْن جرول الكندي الأزدي»

= ● وقال فيه (٣/ ٢٢٢) ترجمة «عمر بْن محمّد بْن المنكدر»: «قال الأزدي: في قلبي منه شيء» فتعقّبه الذَّهبيّ قائلاً: «احتج به مسلم، فليسكن قلبك...».

● وفيه (٣/ ١٨٥) ترجمة «عمر بْن حبيب المكي» ذكر له حديثاً ثمّ قال: «الحديث صحيح، أورده الأزدي لعمر بْن حبيب، ... وقد وَثَّقه أحمد، ويحيى، فافتضح الأزدي».

● وفيه (١/ ٥٦٩) ترجمة «حفص بْن ميسرة الصنعاني نزيل عسقلان» (ت١٨١هـ) قال الأزدي: «يتكلمون فيه» فقال الذَّهبي: «بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي».

وغيرذلك في مواضع عدة.

(ت١١٢هـ) حيث حكى رجاءُ بْن أبي سلمة عن مكحولٍ أنّه قال: «ما زلتُ مضطلعاً على من ناوأني حتّى عاونهم عليّ رجاء بْن حَيوة، وذلك أنّه سيّد أهل الشّام في أنفسهم»[(١)].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقيبه ـ: «كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينال بعضُهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يُلتفت إلى قول أحدٍ منهما في الآخر»[(٢)].

وقد تقدّم بيانُ سبب فساد ذات بينهما، وهو اتّهام رجاء بْن حَيوة، مكحولاً ببدعة القدر، ومكحولٌ يبرِّيء نفسَه من ذلك، ويردّ التّهمة، وأنّ الرّاجح في ذلك عدمُ صحّة ما نُسب إلى مكحول. والله أعلم[(٣)].

٢ ـ وفي ترجمة «هشام بْن عمار بْن نُصير بْن مَيسرة السُّلَمي الشاميّ» (ت٢٤٥هـ) قال المرُّوذي: وذكر (الإمامُ أحمد بْن حنبل) هشامَ بْنَ عمّار فقال: «طيَّاش خفيف»[(٤)].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أمّا قول الإمام فيه: «طيّاش» فلأنّه بَلَغه عنه أنَّه قال في خطبته: «الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه»، فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقُها، وإن كان لها معنىً صحيح، لكن يحتجّ بها الحُلُولي والاتّحادي. وما بلغنا أنّه سبحانه وتعالى تجلّى لشيءٍ إلا بجبل[(٥)] الطّور، فَصيَّره دكا. . . .

وبكلِّ حالٍ كلامُ الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيُّه أولى من

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٨).

(٣) انظر ما سبق في (ص١٢٧ وما بعدها).

(٤) «رواية المروذي» (ص١٠٣).

(٥) كذا (بجبل) والأولى (لجبل) ليوافق نص القرآن: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ...﴾ الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

بثّه، إلاّ أن يتّفق المتعاصرون على جرح شيخ، فيُعتمد قولُهم. والله أعلم»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «لقول هشام اعتبارٌ ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبَار أبي الوليد ـ رحمه الله ـ في «تاريخي الكبير»[3]، وفي «طبقات القراء»[4]، أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ».

وقد تكلّم الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أيضاً في هشام بسببٍ آخر، غير مسألة تجلّي الله سبحانه وتعالى لخلقه، وهو ما حكاه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «قال أبو بكر المرُّوذي في كتاب «القصص»: ورد علينا كتابٌ من دمشق، سلْ لنا أبا عبد الله، فإنّ هشاماً قال: «لفظ جبريل عليه السلام، ومحمّد ﷺ بالقرآن مخلوق»، فسألت أبا عبد الله، فقال: «أعرفه طيّاشاً، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل، ولا محمّداً ﷺ. هذا قد تجهّم في كلامٍ غير هذا»[5].

علّق الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه المسألة قائلاً: «كان الإمام أحمد يَسُدُّ الكلامَ في هذا الباب، ولا يجوِّزه، وكذلك كان يُبَدِّع من يقول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، ويُضَلِّل من يقول: «لفظي بالقرآن قديم»، ويُكفِّر من يقول: «القرآن مخلوقٌ»، بل يقول: القرآن كلام الله منزَّلٌ غيرُ مخلوق، ويَنهى عن الخوض في مسألة اللّفظ. ولا ريب أنّ تَلَفُّظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلوُّ كلام الله تعالى ـ غير

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).
(٢) (٣/ ٣٠٤).
(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ ص٥٢٠ ـ ٥٢٨).
(٤) انظر (١/ ١٩٥ ـ ١٩٨)، وقال في آخر الترجمة «وعندي لهشام أخبار طويلة اختصرتها».
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٢)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٣).

مخلوقٍ، والتلاوة والتّلفُّظُ، والكتابةُ والصّوتُ به من أفعالنا، وهي مخلوقة. والله أعلم»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يحيى بْن عبدالله بْن خالد الذُّهلي مولاهم النّيسابوريّ» (ت٢٥٨هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان الذّهلي شديدَ التّمسك بالسّنّة، قام على محمّد بْن إسماعيل لكونه أشار في مسألة «خلق العباد[2]» إلى أنّ تَلَفّظ القاريء بالقرآن مخلوقٌ، فَلَوَّح وما صرّح، والحقّ أوضح، ولكن أبى البحثَ في ذلك أحمد بْن حنبل[3]، وأبو زرعة[4]، والذّهلي[5]، والتّوسع في عبارات المتكلّمين سدّاً للذّريعة فأحسنوا، أحسن الله جزاءهم. وسافر ابن إسماعيل مختفياً من نيسابور، وتألّم من فعل محمّد بْن يحيي. وما زال كلامُ الكبار المتعاصرين بعضهم في بعضٍ لا يُلْوَى عليه بمفرده...»[6].

وقد أبان الحافظ الذَّهبيّ عن مقصوده بقوله: «فَلَوَّح وما صرَّح...» في ترجمة «محمّد بن إسماعيل البخاريّ» (ت٢٥٦هـ) فقال: «المسألة هي: أنّ اللّفظ مخلوق، سُئل عنها البخاري، فوقف فيها، فلمّا وقف واحتجّ بأنّ أفعالنا مخلوقةٌ واستدل لذلك، فهم منه الذُّهلي أنّه يُوجِّه مسألة اللّفظ، فتكلّم فيه وأخذه بلازم قوله هو وغيره، وقد قال البخاري في الحكاية التي رواها غُنْجار في «تاريخه»[7] حدّثنا خَلَف بْن محمّد بْن إسماعيل: سمعت أبا عَمْرو أحمد بْن نصرٍ النّيسابوري الخفَّاف ببخارَى يقول: «كنّا يوماً عند أبي إسحاق القيسي، ومعنا محمّد بْن نصر المروزي، فجرى ذكرُ محمّد بْن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٢).

(٢) يعني خلق أفعال العباد.

(٣) انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ج٢/ ٣٥٤).

(٤) «المصدر نفسه» (ج٢/ ٣٥٣).

(٥) «المصدر نفسه» (ج٢/ ٣٥٢).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢)، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ج٢/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

إسماعيل البخاري، فقال محمّد بْن نصر: سمعته يقول: «من زعم أنّي قلت لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذّاب، فإنّي لم أقلْه»، فقلت له: يا أبا عبدالله قد خاض النّاس في هذا وأكثروا فيه. فقال: «ليس إلاّ ما أقول». قال أبو عَمْرٍو الخفّاف: «فأتيت البخاريّ فناظرته في شيءٍ من الأحاديث حتى طابتْ نفسُه، فقلت: يا أبا عبدالله ههنا أحدٌ يحكي عنك أنّه قلت هذه المقالة، فقال: «يا أبا عَمْرٍو، احفظ ما أقول لك: «من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والرّيّ، وهَمَذَان، وحَلْوان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكّة، والمدينة أنّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذّاب، فإنّي لم أقله، إلاّ أنّي قلت: أفعال العباد مخلوقة»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «والبخاريّ إنما يثبت خلقَ أفعال العباد ـ حَرَكاتِهم، وأصواتِهم ـ وهذه القراءةُ هي فعلُ العبد، يُؤمَر به، ويُنهَى عنه، وأمّا الكلام نفسُه فهو كلام الله، ولم يَقل البخاري: إنّ لفظ العبد مخلوقٌ ولا غير مخلوق، كما نهى أحمد عن هذا وهذا. والذي قال البخاري إنَّه مخلوق من أفعال العباد وصفاتهم، لم يقل أحمد ولا غيره من السّلف إنَّه غير مخلوق، وإن سكتوا عنه لظهور أمره، ولكونهم كانوا يَقصِدون الردّ على الجهمية. والذي قال أحمد: إنَّه غير مخلوق هو كلام الله لا صفةُ العباد، لم يقل البخاري: إنَّه مخلوق، ولكن أحمد كان مقصوده الرّدَّ على من يجعل كلامَ الله مخلوقاً، إذا بلغ عن الله، والبخاريّ كان مقصوده الرّدَّ على من يقول: أفعال العباد وأصواتُهم غير مخلوقة، وكلا القَصْدَيْن صحيحٌ لا منافاة بينهما»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يحيى بْن منده أبي عبدالله العبدي الأصبهاني» (ت٣٩٥هـ) قال فيه أبو نعيم الأصبهاني: «حافظ من أولاد المحدّثين كتب بالشّام ومصر وخراسان، واختلط في آخر عمره

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٩٢)، وانظر تفصيله في هذه المسألة في «المصدر نفسه» (٧/ ٦٥٧ ـ ٦٦٢، ١٢/ ٧٤ ـ ٧٩، ٣٠٣ ـ ٣٠٨، ٣٧٢ وما بعدها).

فحدّث عن ابن أَسِيد[1]، وابن أخي أبي زرعة[2]، وابن الجارود[3]، بعد أن سُمِع منه أنّ له عنهم إجازة، وتخبَّط أيضاً في «أماليه»، ونَسَب إلى جماعةٍ أقوالاً في المعتقدات لم يُعرفوا بها، نسأل الله جميلَ السّتر والصّيانة برحمته»[4].

فرَدّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا بقوله: «لا نَعْبأ بقولك في خَصْمك للعداوة السائرة، كما لا نَسمع أيضاً قوله فيك، فلقد رأيت لابن مندة حطاً مُقْذِعاً على أبي نُعيم، وتبديعاً، وما لا أحبّ ذكرَه، وكلٌّ منهما فصَدوقٌ في نفسه، غير متَّهَم في نقله بحمد الله»[5].

وقال في موضع آخر[6]: «وقد كان أبو عبدالله وافرَ الجاه والحرْمة إلى الغاية ببلده، وشغَّب على أحمد بْن عبدالله الحافظ بحيث إنّ أحمد اختفى».

ثمّ قال: «وإذا روى الحديث وسكت، أجاد، وإذا بوّب أو تكلّم من عنده انحرف، وحَرْفَش[7]. بلى ذنبه وذنب أبي نُعيم أنّهما يرويان الأحاديث السّاقطة، والموضوعة ولا يهتكانها، فنسأل الله العفو».

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «وكان أبو نُعيم كثيرَ الحطِّ على ابن مندة لمكان المعتقد واختلافهما في المذهب، فقال في «تاريخه»: (فذكر كلامه

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو محمّد عبدالله بْن أحمد بْن أَسِيد الأصبهاني المتوفى سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١٦ ـ ٤١٧).

(٢) هو: الإمام المحدث أبو القاسم عبدالله بْن محمّد بْن عبد الكريم الرازي المخزومي مولاهم، المتوفى سنة ٣٢٠هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٣) هو: الإمام أبو محمّد عبدالله بْن علي بْن الجارود النيسابوري صاحب «المنتقى في السنن»، توفي سنة ٣٠٧هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤١).

(٤) «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٤).

(٦) «المصدر نفسه» (١٧/ ٤١).

(٧) يقال حرفش الرجل: إذا تهيأ للقتال والغضب والشر، انظر «لسان العرب» (٦/ ٢٨٢) مادة (حرفش)، ولم يظهر لي وجه استعمال الذهبي لهذه العبارة هنا. فالله أعلم.

(٨) (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص٣٢٤).

السابق) ثمَّ قال: «إي والله نسأل الله السّتر وتركَ الهوى والعصبية، وسيأتي في ترجمته شيءٌ من تضعيفه، فليس ذلك مُوجِباً لضعفه، ولا قولُه موجِباً لضعف ابن منده، ولو سمعنا كلام الأقران بعضهم في بعض لاتسّع الخرق».

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «أقذع الحافظ أبو نُعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتّهمه، ولم يُلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فقد نال ابن مندة من أبي نعيم، وأسرف أيضاً».

وقال ـ عقب نقله كلام أبي نعيم السّالف الذكر ـ: «البلاء الذي بين الرّجلين هو الاعتقاد»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3] ـ متعقِّباً كلامَ أبي نُعيم أيضاً ـ: «لا يُعبأُ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما، كما لا يُعبَأ بقوله فيك، فقد رأيت لابن مندة مقالاً في الحطّ على أبي نعيم من أجل العقيدة، أقذع فيه، وكلٌّ منهما صدوق غير متَّهَم ـ بحمد الله ـ في الحديث».

وقال في ترجمة «أبي نُعيم أحمد بْن عبدالله بْن أحمد بْن إسحاق المهراني الأصبهاني» (ت٤٣٠هـ): «قد كان أبو عبدالله بْن منده، يُقْذِع في المقال في أبي نُعيم، لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نُعيم أيضاً من أبي عبدالله في «تاريخه» وقد عُرِف وهنُ كلامِ الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السّماح»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «صدوقٌ تُكُلِّم فيه بلا حجّة[6]، ولكن هذه عقوبة من الله، لكلامه في ابن مندة بهوى».

---

(١) (٣/ ٤٧٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٨٠).

(٣) (٣/ ١٠٣٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦٢).

(٥) (١/ ١١١).

(٦) يشير بذلك إلى كلام الخطيب، في رواية أبي نعيم ما تحمله بالإجازة بصيغة (حدثنا)، انظر ما سبق(ص٥٧٩) .

وقال أيضاً: «وكلام ابن منده، في أبي نعيم فظيع لا أحبّ حكايته، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكِتَيْن عنها»[1].

ثمَّ قال: «قرأت بخطّ يوسف بْن أحمد الشِّيرازي الحافظ: «رأيت بخطّ ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن الله عينَ أبي نُعيم، يتكلّم في أبي عبدالله بْن مندة، وقد أجمع النّاس على إمامته وسكت عن لاحق[2]، وقد أجمع الناس على أنّه كذّاب».

قال الذّهبيّ ـ عَقِبَه ـ: «كلامُ الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه لعداوةٍ أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلاّ من عصم الله، وما علمتُ أنّ عصراً من الأعصار سَلِم أهلُه من ذلك، سوى الأنبياء والصِّدِّيقين، ولو شئت لسَرَدْتُ من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاّ للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «ولأبي عبدالله بْن منده حطٌّ على أبي نُعيم صَعْبٌ من قِبَل المذهب، كما للآخَر حطٌّ عليه، لا ينبغي أن يُلتفت إلى ذلك للواقع الذي بينهما».

٥ ـ وفي ترجمة «أبي مسلم عمر بْن علي بْن أحمد بْن الليث الليثي البخاري» (ت٤٦٦هـ) قال أبو زكريا بْن منده: «هو أحد من يدّعي الحفظ، إلا أنّه يدلّس، ويتعصب لأهل البدع، أحولُ شَرِه، كلّما هاجت ريحٌ قام معها، صنّف «مسند الصّحيحين»»[5].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١).

(٢) هو: لاحق بْن الحسين المقدسي المتوفى سنة ٣٨٤هـ قال الحافظ الذّهبي: «روى عنه أبو نعيم الحافظ في «الحلية» وغيرها مصائب. قال الإدريسي الحافظ: «كان كذاباً أفاكاً» «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٥٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١).

(٤) (٣/ ١٠٩٧).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٨).

فتعقّب الحافظ الذّهبيّ هذا قائلاً: «آلُ منده لا يُعبأ بقدحهم في خصومهم، كما لا نَلْتَفت إلى ذمّ خصومهم لهم. وأبو مسلم ثقة في نفسه»[1].

٦ ـ وفي ترجمة «سليمان بْن إبراهيم بْن محمّد بْن سليمان الأصبهاني المِلَنجي» (ت٤٨٦هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ أبي زكريا يحيى بْن عبد الوهّاب بْن مندة فيه: «في سماعه كلام، سمعت من ثقات أنّ له أخاً يُسمَّى إسماعيل أكبر منه، فحكّ اسمَه وأثبت اسمَ نفسِه، وهو شيخٌ شَرِه، لا يتورّع، لحّانٌ وقّاح»[2].

فقال الحافظ الذّهبيّ في نهاية التّرجمة: «وينبغي التّوقف في كلام يحيى، فبيْن آلِ منده وأصحابِ أبي نعيم عَداواتٌ وإِحَنٌ»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «الظّاهر أنّ سليمان صدوق، وينبغي أن يُتَأنّى في كلام أصحاب ابن منده في أصحاب أبي نُعيم، فبينهم إِحنٌ».

المطلب الثاني: ما كان سببه الاختلاف في المذهب:

ومثاله ما جاء في ترجمة «أشهب بْن عبد العزيز بْن داود بْن إبراهيم القيسي العامري المصريّ» (ت٢٠٤) قال إبراهيم بْن يوسف الهسنجاني: سمعت الرّبيع بْن سليمان يقول: رأيت أشهب بْن عبد العزيز ساجداً وهو يقول في سجوده: «اللّهم أمِت الشّافعي، وإلاّ ذهب علمُ مالك بْن أنس، فبلغ الشّافعيَّ ذلك فتبسّم، وأنشأ يقول:

«تمنّى رجالٌ أن أموت وإن أمتْ   فتلك سبيلٌ لستُ فيها بِأَوْحد
فقل للذي يبغي خلافَ الذي مضى   تهيَّأْ لأخرى مِثْلِها فكأنْ قَدِ[5]

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٤٠٨).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (١٩/ ٢٤).
(٤) (٣/١١٩٨).
(٥) هذان البيتان الأوّلان: رواهما عنه حرملة بْن يحيى . انظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٧٣)، و«تاريخ دمشق» (١٥/ ٣٩).

وقد علموا لو يَنفع العلمُ عندهم لئن متُّ ما الدّاعي عليّ بمخلدِ»[1]

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ودُعاء أشهب على الشّافعي من باب كلام المتعاصرين بعضهم في بعض، لا يُعبَأ به، بل يُترحّم على هذا وعلى هذا، ويُستَغفر لهما، وهو بابٌ واسع، أوّله موتُ عمر، وآخرُه رأيناه عَياناً، وكان يُقال لعمر: «قُفْل الفتنة»[2].

وقال أيضاً: «ونال بعض النّاس منه غضاً، فما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالة، ولاح للمنصفين أنّ كلام أقرانه فيه بهوى، وقلَّ من بَرَّز في الإمامة، ورَدَّ على من خالفه إلاّ وعُودي، نعوذ بالله من الهوى، . . .»[3].

وبَيَّن سببَ كلام بعض أقران الشّافعي فيه بقوله: «ولا ريب أنّ الإمام لما سكن مصر، وخالَف أقرانه من المالكية، وَوَهَّى بعضَ فروعهم بدلائل السّنّة، وخالف شَيخه في مسائل، تألّموا منه ونالوا منه، وَجَرَتْ بينهم وحشةٌ، غفر الله للكل. . .»[4].

المطلب الثالث: ما كان سببه المعاصرة والبلدية:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «قتادة بْن دعامة السّدوسي البصريّ» (ت١١٨هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ عن أبي سلمة المنقري قال: حدّثنا أبان العطّار، قال: ذكر يحيى بْن أبي كثير عند قتادة فقال: «متى كان العلم في السّمّاكين»، فَذُكِر قتادةُ عند يحيى فقال: «لا يَزال أهل البصرة بِشَرٍّ ما كان فيهم قتادة».

فعلّق عليه بقوله: «كلامُ الأقران يُطوَى ولا يُروَى، فإنْ ذُكِر تأمَّله المحدِّث، فإن وجد له متابعاً، وإلاّ أعرض عنه»[5].

---

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٩/٥٠٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٠٣).

(٣) «المصدر نفسه» (١٠/٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/٩٥).

(٥) «المصدر نفسه» (٥/٢٧٥).

وقد أشار الفسوي، إلى ما بين هذين العَلَمَيْن من فساد ذات البين، ما جعل يحيى يتحوَّل من البصرة إلى اليمامة فقال: «ويحيى ثقة، جُمِع أحاديثه، بصريُّ الأصل تحوّل منها لِمَكان قتادة، كان يوذيه فتحوّل»[1].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي إسحاق عَمْرِو بْن عبدالله بْن ذي يحمد الهمداني السَّبِيعي الكوفيّ» (ت١٢٧هـ) قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: حدّثنا أبو أسامة عن مفضَّل بْن مُهَلهل، عن مغيرة قال: «ما أفسد أحدٌ حديثَ الكوفة إلاّ أبو إسحاق ـ يعني السَّبِيعي ـ وسليمانُ الأعمش»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا القول ـ: «لا يُسمع قولُ الأقران بعضهم في بعض، وحديثُ أبي إسحاق محتجٌّ به في دواوين الإسلام...»[3].

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حمل كلامَ مغيرة على إرادة التّدليس، فقال: «يعني للتّدليس»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي الزِّناد عبدالله بْن ذكوان القرشيّ المدني» (ت١٣٠هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول إبراهيم بْن المنذر الحِزامي: «كان سببَ جَلْدِ ربيعة، سعايةُ أبي الزِّناد، فَوَلي بعد فلان التّيمي فأرسل إلى أبي الزِّناد، فأدخله بيتاً وسدَّ بابَ البيت ليقتله جوعاً، وعَطَشاً، فبلغ ذلك ربيعة، فجاء إلى الوالي فكلّمه، وأنكر ما فَعَل، فقال: «وهل فعلتُ به إلاّ لِمَا كان منه إليك، دعْه يموت»، فأتى عليه حتى أخرجه، وقال: «سأحاكمه إلى الله عزّ وجل ـ أو نحوه»[5].

عقب الذَّهبيّ على هذا بقوله: «تؤول الشّحناء بين القُرَناء إلى أعظم من هذا. ولما رأى ربيعةُ أنّ أبا الزناد يَهلِك بسببه، ما وَسِعَه السُّكوت،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦٦).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٤٤، ٤٤٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٩).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٧).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٦٠).

فأخرجوا أبا الزّناد وقد عاين الموت، وذَبُل، ومالتْ عنقُه. نسأل الله السّلامة»[1].

«كان أبو الزناد معادياً لربيعة بْن أبي عبد الرّحمن، وكان أبو الزّناد وربيعة، فَقِيهَي البلدِ في زمانهما»[2]، وكان الحظوة عند طلاّب العلم لربيعة، مع ما لأبي الزناد من علمٍ جم، وفِقْهٍ وبَصَرٍ في الحديث مع كثرته.

قال أبو يوسف عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ قال: قَدمت المدينة فأتيت أبا الزّناد، ورأيتُ ربيعة فإذا النّاس على ربيعة، وأبو الزّناد أفقهُ الرّجلين، فقلت: أنت أفقهُ أهلِ بلدك والعملُ على ربيعة، فقال: «كَفٌّ من حظٍّ، خيرٌ من جِرَاب من علمٍ»[3].

وقد كان طلبة العلم في أوّل الأمر مع أبي الزّناد، ثمَّ انفضوا عنه، ولازموا ربيعة.

وقد تكلّم ربيعة بْن أبي عبد الرّحمن في عِلم أبي الزّناد وعدالته، فقد رَوى يعقوب بْن سفيان الفسوى قال: حدّثني ابن بكير، قال: سمعت اللّيث يقول: كتب ربيعة[4]، فجاء رجلٌ فقال: يا أبا عثمان، إنّ رجالاً من أهل إفريقية أمرني أنْ أسألك، وأسأل يحيى بن سعيد، وأبا الزّناد. قال: إذاَ يحيى بْن سعيد خارج من خوخة عُمر، فقال: «هذا يحيى بن سعيد فدونك، فسلْه عمَّ شئت، وأمَّا أبو الزّناد فهو غير رَضِيٍّ ولا فَقيه». قال اللّيث: «فظننت أنَّه إنما عَرَّضَ به لكي لا آتيه». قال ابن بكير: «فلم يكثر منه»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٤٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٥٤ ط. العَمروي).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٨/ ٥٧ ط. العمروي)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٨٠).

(٤) لعل الصواب: (كنت عند ربيعة).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٤٩).

وجاءت هذه الحكاية عند ابن عدي بلفظ: «وأمّا أبو الزّناد فليس بثقةٍ ولا رِضاً»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ ـ متعقِّباً ـ: «انعقد الإجماع على أنّ أبا الزّناد ثقة رضيّ»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «ولا يُسمع قولُ ربيعة فيه، فإنّه كان بينهما عداوةٌ ظاهرةٌ».

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي المدني» (ت١٥٢هـ) قال يحيى بْن آدم: حدثنا عبدالله بْن إدريس، قال: كنت عند مالك بْن أنس، وقال له رجل: يا أبا عبدالله إنّي كنت بالرّي عند أبي عبيد الله، وثَمَّ محمّد بْن إسحاق، فقال محمّد بْن إسحاق: «اعرضوا عليّ علمَ مالكٍ فإنّي أنا بيطاره»، فقال مالك: «دَجّال من الدّجاجلة، يقول: اعرضوا عليّ علمي!»[4].

وقال عبدالله بْن إدريس: قلت لمالك بْن أنسٍ ـ وذكر المغازي ـ فقلت: قال ابن إسحاق: «أنا بَيطارها»، فقال مالك: «أنا بيطارها؟! نحن نفيناه عن المدينة»[5].

وقال حسين بْن عروة البصري: سمعت مالكاً يقول: «محمّد بْن إسحاق كذّاب»[6].

وروى عنه نحو هذا وهيب بْن خالد[7].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لسنا ندّعي في أئمّة الجرح

---

(١) «الكامل» (٤/ ١٣١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٩).

(٣) (٢/ ٤١٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٣)، و «الضعفاء» (٤/ ٢٤) وفيه بلفظ: (يقول: اعرضوا علي علم مالك)، و«الكامل» (٦/ ١٠٦)، وانظر «رواية المروذي» (ص٤٩).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٤)، و «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٣).

(٧) انظر «الكامل» (٦/ ١٠٣).

والتّعديل، العصمةَ من الغلط النّادر، ولا من الكلام بِنَفَسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شَحناء وإِحْنة، وقد عُلِم أنّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدَر لا عبرةَ به، ولا سيّما إذا وَثق الرَّجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرّجلان كلٌّ منهما قد نال من صاحبه، لكن أثّر كلامُ مالكٍ في محمّد بعضَ اللّين، ولم يُؤثّر كلامُ محمّد فيه ولا ذَرّة، وارتفع مالك، وصار كالنَّجم، والآخرُ فله ارتفاعٌ بحسبه لا سيّما في السِّيَر...»[1].

ويستبين من الرّوايات السّابقة أنّ سبب كلام الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في محمّد بْن إسحاق ـ رحمه الله ـ هو طعن ابن إسحاق في علم مالكٍ ـ رحمه الله ـ.

لكن ثمّة رِواياتٌ أُخَر وأقوالٌ لبعض العلماء تُفصح بأسباب أخرى لكلام مالك في ابن إسحاق، فمن ذلك:

أ ـ قال عبدالله بْن إدريس: «ابن إسحاق يقول فيه (يعني مالكاً): «إنّه مولى لبني تَيْم قريش»، وقاله فيه ابن شهاب أيضاً، فكذّب مالكٌ ابنَ اسحاق، لأنّه كان أعلمَ بنسبه نفسِه، وإنما هُم حُلَفاء لبني تَيم في الجاهلية»[2].

ب ـ وقال المروزي: «وكذلك كان كلامُ مالكٍ في محمّد بْن إسحاق، لشيءٍ بلغه عنه تكلّم به في نسبه وعلمه»[3].

ج ـ وقال الإمام ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ: «... أمّا مالكٌ فإنّه كان ذلك منه مرّة واحدة، ثمّ عاد له إلى ما يحب، وذلك أنّه لم يكن بالحجاز أحدٌ أعلمَ بأنساب النّاس وأيّامهم من محمّد بْن إسحاق، وكان يَزعم أنّ مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنّه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذه مفاوضة، فلما صنّف مالكٌ «الموطّأ» قال ابن إسحاق: «ائتوني به فإنّي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠ ـ ٤١).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٠٥)، وانظر «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١٠).
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (في الموضع السابق).

بيطاره»، فنُقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجّال من الدّجاجلة يروي عن اليَهود، وكان بينهم ما يكون بين النّاس، حتى عَزم محمّد بْن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالكٌ عند الوداع خمسين ديناراً؛ نصف ثمرته تلك السّنة، ولم يَكُن يقدح فيه مالكٌ من أجل الحديث، إنّما كان يُنكر عليه تَتبّعَه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصّة خيبر، وقريظة، والنّضير، وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يَتتبّع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتجّ بهم، وكان مالكٌ لا يَرى الرّواية إلاّ عن مُتقن صَدوق فاضل، يحسن ما يَروي، ويَدري ما يحدِّث»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وروى عن ابن إسحاق أنَّه زعم أن مالكاً وآله، موالي بني تَيم، فأخطأ، وكان ذلك أقوى سَبَبٍ في تكذيب الإمام مالك له، وطَعْنه عليه»[2].

لكن العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ يَرى أنّ ابن إسحاق عندما يُطلق كلمةَ (مولى) في نسب مالكٍ يُريد بذلك (الحليف) أحدَ المعاني التي تدور عليها هذه الكلمة في كلام العرب، لكن أحبّ الإيهام بذلك لفساد العلاقة بينه وبين مالك ـ رحمه الله ـ، فقال المعلّمي: «فأمّا ابن إسحاق فيظهر أنّه إنما كان يُطلق أنّ مالكاً مولى يريد أنّه حليف، ولكن يحبّ أنْ يُوهم خلافَ ذلك لكدورةٍ كانت بينه وبين مالك»[3].

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: «وربما كان تكذيب مالكٍ، لابن إسحاق في تشيّعه، وما نُسب إليه من القول بالقدر[4]، وأمّا الصّدق

---

(١) «الثقات» (٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧١).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٨٢).

(٤) انظر رميه بالقدر في «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٠٤)، و «وسؤالات ابن محرز» (١/ ١١٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٦)، و«الكامل» (٦/ ١٠٤)، و«تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

والحفظ، فكان صدوقاً حافظاً. . .»[1].

وخلاصة الأسباب الواردة في الرّوايات والأقوال المتقدمة هي:

أ ـ طَعْنُه في علم مالكٍ ـ رحمه الله ـ.

ب ـ طَعْنُه في نسب مالكٍ بقوله: إنّ مالكاً مولى لبني تَيْم، أو مولى لذي أصبح.

ج ـ ربما كان طعن مالكٍ فيه لتشيّعه، وقوله بالقدر.

ولا مانع أن تكون هذه الأمور مجتمعةً هي السّبب لكلام مالك ـ رحمه الله ـ في ابن إسحاق، إلاّ أنّ السّببية في الأوّل والثّاني أظهر؛ للتّصريح بها في بعض الرّوايات، بخلاف الثالث، فإنّه لو كان طعنُ مالك في ابن إسحاق من أجل القدر والتشيع، لما عجز مالكٌ عن تَبيِين ذلك والتّصريح به، لتظهرَ حجتّه ويَبينَ دليلُه[2]، فدلّ ذلك على قصور هذا الأمر عن كونه من أسباب طعن مالكٍ فيه. والله أعلم.

أمّا قول ابن حِبّان: «أمّا مالكٌ فإنّه كان ذلك منه مرّة واحدة، ثمّ عاد له إلى ما يحب. . . حتى عزم محمّد بْن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ. . .» فإني لم أقف على رواية مُسندة تشدّ ذلك وتؤيّده، بل الموجود خلافُه، فقد روى أبو عون محمّد بْن عَمْرِو بن عون الواسطي قال: حدثنا محمّد بْن يحيى بْن سعيد القطّان، قال: قال أبو سعيد ـ يعني أباه ـ سمعت مالك بْن أنس يقول: يا أهلَ العراق، من بُعث عليكم بعد محمّد بْن إسحاق؟!»[3].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٠٥).

(٢) لم أقف على رواية عنه، في نسبة ابن إسحاق إلى القدر، مع أن أهل المدينة حملوا عليه لذلك. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٧).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٧) بإسناد حسن.

وفي هذا تَهَكّم واضحٌ بأهل العراق الذين يَقبلون من ابن إسحاق علمَه ورواياته. وأيضاً فإنّ قوله السّابق: «نحن نفيناه من المدينة»[1]، صريحٌ في مخالفة قول ابن حِبّان بأنّهما تصالحا عند خروجه إلى العراق. والله أعلم.

أمّا قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «قد ذَكر بعض العلماء أنّ مالكاً عابه جماعةٌ من أهل العلم في زمانه بإطلاق لسانه في قومٍ معروفين بالصّلاح والدّيانة، والثّقة والأمانة...»[2].

فقد ردّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «كلاّ ما عابهم إلاّ وهم عنده بخلاف ذلك، وهو مُثابٌ على ذلك، وإن أخطأ اجتهادُه، ـ رحمة الله ـ عليه»[3].

والخلاصة في هذا: ما ذكره أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ حيث قال: «ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلاّ أنّه صَرَف الملوكَ عن كتُب لا يحصل منها شيء، فَصَرف اشتغالَهم حتى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومَبعث النبي ﷺ، فهذه فضيلة لابن إسحاق سَبَق بها، ثمّ بعده صنّف قومٌ آخرون، ولم يَبلغوا مَبلَغ ابن إسحاق فيه، وقد فتّشتُ أحاديثه الكثيرةَ فلم أجد في أحاديثه ما يُتَهيأ أن يُقطَع عليه بالضّعف، وربما أخطأ أو وهم في الشّيء بعد الشّيء كما يخطيء غيره، ولم يَتَخلّف... في الرّواية عنه الثّقات والأئمّة، وهو لا بأس به»[4].

٥ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن عبد الرحمٰن بْن المغيرة بْن الحارث بْن أبي ذئب القرشي العامري المدني» (ت١٥٩هـ) قال عبدالله بْن أحمد ـ رحمه الله ـ: سمعته (يعني الإمام أحمد) يقول: قالوا لابن أبي ذئب:

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٦٦١).
(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨).
(٤) «الكامل» (٦/ ١١٢).

إن مالكاً يقول: «ليس البَيِّعان بالخيار»، فقال ابن أبي ذئب: «هذا خبرٌ موطوءٌ في المدينة». قال أبي: «وكان مالكٌ يقول: «ليس البيّعان بالخيار»[1].

ثمّ قال عبد الله: سمعت أبي يقول: قال ابن أبي ذئب: «يُستتاب مالك، فإن تاب، وإلا ضُربت عنقُه»[2].

وروى الفضل بْن زياد، عن أحمد بْن حنبل قال: «بلغ ابن أبي ذئب أنّ مالكاً لم يأخذ بحديث: «البَيِّعَيْن بالخيار»[3]، فقال: «يُستتاب، وإلاّ ضُرِبت عنقُه» ـ ومالكٌ لم يَرُدّ الحديث، ولكن تأوّله على ذلك، فقال له [شاميٌّ]: «من أعلم: مالكٌ أو ابن أبي ذئب؟» قال: «ابن أبي ذئب في هذا أكثرُ من مالك، وابن أبي ذئب أصلحُ في بدنه وَأَوْرع وَرَعا، وأقومُ[4] بالحقّ من مالك عند السّلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يُهَوِّلْه أن قال له الحق. قال «الظّلم فاشٍ بِبَابك»، وأبو جعفر أبو جعفر»[5].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ رادّاً وصفَ الإمام أحمد، ابنَ أبي ذئب بأنّه أورع، وأقول للحقّ من مالكٍ ـ «لو كان وَرِعاً كما ينبغي، لما قال هذا الكلام القبيح في حقّ إمامٍ عظيم. فمالكٌ إنما لم يَعمل بظاهر

(١) عبارته كما في «الموطأ» (٢/ ٦٧١): «وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٣٩).

(٣) أخرجه مالك في«الموطأ» ـ في البيوع ـ باب بيع الخيار ـ (٢/ ٦٧١)، ومن طريقه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب البيوع ـ باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ـ (٤/ ٣٨٢/ رقم٢١١١)، ومسلم في «صحيحه» ـ كتاب البيوع ـ باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/ ١١٦٣/ رقم١٥٣١)، وأبو داود في «سننه» ـ كتاب البيوع ـ باب في خيار المتبايعين ـ (٣/ ٧٣٢ ـ ٧٣٥/ رقم٣٤٥٤)، و النسائي في «سننه» ـ كتاب البيوع ـ باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما (ج٧/ ٢٨٤/ رقم٤٤٧٧) كلهم من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ.

(٤) في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٢): (وأَقْوَلُ بالحق. . .) باللام.

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٦).

الحديث، لأنّه رآه منسوخاً[1]. وقيل: عَمِل به وحمل قولَه: «حتى يَفْترقا» على التّلفّظ بالإيجاب والقَبول[2]، ومالكٌ في هذا الحديث، وفي كلّ حديثٍ له أجرٌ ولا بُد، فإن أصاب ازداد أجراً آخر، وإنما يرى السَّيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية[3]، وبكل حالٍ فكلام الأقران بعضُهم في بعضٍ لا يُعَوَّل على كثيرٍ منه، ولا نقصتْ جلالةُ مالك بقول ابن أبي ذئبٍ فيه، ولا ضَعّف العلماءُ ابنَ أبي ذئبٍ بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما ـ رضي الله عنهما ـ ولم يُسندها الإمام أحمد، فلعلّها لم تصحّ»[4].

وأمّا قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لو كان وَرِعاً كما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حقّ إمام عظيم...» فيمكن أن يعتذر عن الإمام ابن أبي ذئب من ذلك بأنّه كان من طبعه الصّرامة والشّدة في قول الحق، ويظهر ذلك جليًّا من موقفه مع أبي جعفر المنصور عبدالله بْن محمّد بْن علي الهاشمي العباسي من مواجهته بالنّصيحة، ومصارحته بالحقّ على الرّغم من شدّة بطش أبي جعفر وظُلم فيه[5]، وقد يزيد من شدّة الموقف ما يكون عادةً بين المتعاصرين من تنافس، وبخاصّة أنّهما في بلدٍ واحد، ومع ذلك كلِّه لم تزل مرتبتهما عند الأمّة مرفوعة، وعدالتهما متقدّمة، ولكلّ مجتهدٍ ـ إن شاء الله ـ أجرُه. والله أعلم.

٦ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن حاتم بْن ميمون المروزي ثمَّ البغدادي

---

(١) انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٠/ ٢٢١).

(٢) انظر «المدونة» (٤/ ١٨٨)، وانظر اختلاف المتأخرين من المالكية، في فهم مراد موقف الإمام مالك من حديث (البيعان بالخيار) في «الاستذكار» (٢٠/ ٢٣٢ ـ وما بعدها) و «التمهيد» (١٤/ ٨ ـ ١٢).

(٣) هم: الخوارج نسبة إلى (حروراء) قرية بظاهر الكوفة على ميلين منها، نُسبوا إليها لنزولهم بها واجتماعهم فيها بعد خروجهم على علي ـ رضي الله عنه ـ. انظر «معجم البلدان» (٢/ ٢٤٥)، و«الفَرْق بين الفِرَق» (ص٥٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٨٣).

السّمين» (ت٢٣٥هـ) وَثَّقه ابن عدي[١]، والدّارقطني[٢]، وقال عبد الباقي بْن قانع: «صالح»[٣]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[٤].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وذكره أبو حفص الفلاّس، فقال: «ليس بشيء»[٥]، ثمَّ ردّه الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا من كلام الأقران الذي لا يُسمع، فإنّ الرَّجل ثبْتٌ حجّة»[٦].

لكن عَمْرو بْن عليّ الفلاّس، لم يتفرد وحده بتجريح محمّد بْن حاتم السّمين، فقد تابعه يحيى بْن مَعِين ـ رحمه الله ـ فقال: «ليس بشيءٍ يَكذب»[٧].

وقال أبو عبدالله أحمد بْن محمّد الجُعفي: سمعت يحيى ـ ابن مَعِين ـ يقول: «محمّد بن حاتم بْن ميمون كذّاب»[٨].

وهذه المتابعة من ابن مَعِين، تُشعر بأنّ كلامَ الفلاّس لم يكن من قبيل كلام الأقران المحض بل لعلّ سببَ كلامه وكلام ابن مَعِين في محمّد بْن حاتم، أنّهما وقفا على بعض مرويّاته التي أخطأ في أسانيدها أو متونها، فأطلقا فيه الجرح من أجل ذلك، فقد حصل أنْ وصف علي بْن المديني خطأً وقع فيه محمّد بْن حاتم بأنّه كَذِب، قال عبدالله بْن علي بْن عبدالله بْن المديني: قلت لأبي: شيءٌ رواه ابن حاتم عن عبد الرّحمن بْن مهدي عن شعبة، عن سالم[٩]، عن قبيصة بْن [هُلْب] عن أبيه عن النّبي ﷺ، قال:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٤) (٩/ ٨٦).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٥١).

(٧) «سؤالات ابن محرز» (١/ ٩٣، ٢/ ١٧٥).

(٨) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢١).

(٩) كذا ورد في «تاريخ بغداد» و «تهذيب الكمال» (سالم)، وأحسبه خطأ وإنما صوابه: =

«لا يأتي أحدكم بشاةٍ لها يُعار»؟ قال: «هذا كذب. إنما روى هذا أبو داود[1]». قلت: شيئاً أيضاً رواه عن أبي يزيد الخرّاز، عن جعفر بْن برقان عن ميمون بْن مهران قال: «المؤذّن يتنحنح قبل الأذان ثلاثاً»؟ فقال: «أدركت أنا أبا يزيد وهو رَقّي، وأنكره»[2].

وهذا بَيِّنٌ في أنّ محمّد بْن حاتم يقع له على سبيل التّوهم والنّسيان، روايةُ بعض المتون بغير أسانيدها، ممّا يجوز وصفُ فاعله بالكذب لو تعمّده، ويُلَيَّن من لم يَتَعَمَّده، بل يُضعّف إن كَثُر منه ذلك، وإن كان في نَفسه صَدوقاً. ولذلك قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما وَهم، وكان فاضلاً»[3].

ويُلاحظ أنّ قول الفلاّس ـ رحمه الله ـ: «ليس بشيءٍ» ليس صريحاً في الجرح الشّديد المُسْقِطِ للعدالة، والمُخْرِجِ للرّاوي عن حدّ الاعتبار مطلقاً، بخلاف موقف يحيى بْن مَعِين منه، فقد كذّبه في الرّوايتين السّابقتين، فلو صحّ الاعتراضُ بما اعترض به الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على من تكلّم في محمّد بْن حاتم، لكان موقفُ يحيى بْن مَعِين أولى بالاعتراض عليه من موقف أبي حفص الفلاّس. والله أعلم.

٧ ـ وفي ترجمة «يوسف بْن يحيى المصري البويطي صاحب الإمام الشّافعي» (ت٢٣١هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول محمّد بْن أحمد بْن نصر أبي جعفر التّرمذي: فحدّثني الثّقة، عن البويطي أنّه قال:

= (سماك) وهو ابن حرب، لأنّ قبيصة هذا لم يرو عنه إلا سماك، كما قال علي بن المديني، وعلى هذه الجادة وردت هذه الرّواية عند الإمام أحمد، عن أبي داود وهو الطيالسي قال: أخبرني سماك بن حرب، قال: سمعت قبيصة بن هُلْب يحدث عن أبيه، به. انظر «المسند» (٥/٢٢٦، ٢٢٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٩٣).

(١) يعني: سليمان بْن داود بْن الجارود أبا داود الطيالسي ـ رحمه الله ـ.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/٢٦٧)، وتحرف فيه (قبيصة بْن هُلْب) إلى (قبيصة بْن مهلب)، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٢) وترجمته فيه (٢٣/٤٩٣ ـ ٤٩٦).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٤٧٢).

«بَرِئَ النّاسُ من دمي إلاّ ثلاثة: حرملة[1]، والمزَني[2]، وآخر[3]»[4].

فعلّق عليه قائلاً: «استفق! ويحك! وسلْ ربَّك العافية، فكلامُ الأقران بعضهم في بعضٍ أمرٌ عجيب، وقع فيه سادة، فرحم الله الجميع»[5].

٨ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عبدالله بْن سليمان الحضرمي الملقّب بمطيَّن» (ت٢٩٧هـ): «صنف «المسند» و «التاريخ»، وكان مُتقنا، وقد تكلّم فيه محمّد بْن عثمان بن أبي شيبة، وتكلّم هو في ابن عثمان، فلا يُعتدّ غالباً بكلام الأقران، لا سيّما إذا كان بينهما منافسة، وقد عَدَّد ابنُ عثمان لمطيَّن، نحواً من ثلاثة أوهام[6]، فكان ماذا؟! ومُطيَّن أوثقُ الرّجلين، ويكفيه تزكية مثل الدّارقطني له[7]»[8].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[9]: «ولأبي جعفر العبسي كلامٌ في مُطيّن، وعَدَّد له نحواً من ثلاثة أوهام، فلا يُلتَفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، فبكلِّ حالٍ فَمُطَيّن ثقة مطلقاً، وليس كذلك العبسيّ».

وقال في «ميزان الاعتدال»[10]: «حطّ عليه محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة، وحطّ هو على ابن أبي شيبة، وآلَ أمرُهما إلى القَطيعة، ولا يُعْتَدّ ـ

---

(١) هو: حرملة بْن يحيى التجيبي المصري صاحب الإمام الشافعي ـ رحمهما الله ـ.

(٢) هو: إسماعيل بْن يحيى بْن إسماعيل المزني المصري تلميذ الإمام الشافعي ـ رحمهما الله ـ.

(٣) لعله يقصد به محمّد بْن عبد الحكم الفقيه المالكي، فقد كانت بينهما وحشة. انظر تفاصيلها في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٠١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) انظر ذلك في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣ ـ ٤٥).

(٧) قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: وسألته عن مُطَيَّن؟ فقال: «جبل، لوثاقته». «سؤالاته» (ص٢٩٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٢).

(٩) (٢/ ٦٦٢).

(١٠) (٣/ ٦٠٧).

بحمد الله ـ بكثيرٍ من كلام الأقران بعضهم في بعض». ثمَّ قال: «مُطَيَّن وَثَّقه النّاس، وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة».

قال أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «كان محمّد بْن عبدالله الحضرمي مُطَيَّن يُسيءُ الرّأي فيه، ويَقول: «عصا موسى تلقف ما يأفكون»[١].

وأمَّا قول أبي العباس بْن سعيد المعروف بابن عقدة: سمعت محمّد بْن عبدالله الحضرمي يقول: «محمّد بْن عثمان كذّاب، ما زلنا نعرفه بالكذب مُذْ هو صبيّ»[٢]، فلا يُلتفت إليه لتفرّد ابن عُقدة بذلك، قال المعلِّمي ـ رحمه الله ـ: «وأمَّا التّكذيب فإنّه تفرّد بنقله أحمد بن سعيد بْن عُقدة، وليس بعمدة، كما تقدّم في ترجمته[٣]، وتقدم في ترجمة «محمّد بْن الحسين»[٤] أنّه لا يُقبل من ابن عُقدة ما ينقله من الجرح، ولا سيّما إذا كان في مخالفه في المذهب كما هنا، ويُؤَكِّد ذلك هنا أنّ ابن عُقدة نقل التّكذيب عن عشرةٍ مشهورين من أهل الحديث[٥]، وتفرّد بذلك كلِّه فيما أعلم، فلم يَرْوِ غيرُه عن أحدٍ منهم تكذيبَ محمّد بْن عثمان، وقد كان محمّد ببغداد، وبغاية الشّهرة، كثيرَ الخصوم، فَتَفَرُّدُ ابن عُقدة عن أولئك العشرة كافٍ لتوهين نقله»[٦].

ولا يُقال: بأنّ ما ذكره ابن عديّ يَشُدّ من عَضُدِ رواية ابن عقدة عن مطيّن تكذيبَه محمّد بن عثمان فيحمل قوله: «عصا موسى تَلْقَف ما يأفكون» على أنّه أراد تكذيبه بذلك. لأنّ ما حكاه ابن عديّ ليس صريحاً في التّكذيب، بل ظاهرُه يوحي بأنّ مرادَه أنّ محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة لا

---

(١) «الكامل» (٦/ ٢٩٥).
(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٦).
(٣) انظر «التنكيل» (١/ ١٧٠).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣ ـ ٤٤).
(٦) «التنكيل» (١/ ٤٦١).

ينتقي رواياته، ولا يميِّز الصّحيح من السّقيم، بل يكثر من رواية المناكير والغرائب، فهذا هو ظاهرُ تشبيه حاله بحال عصا موسى؛ فإنّها لم تختلق شيئاً بل ابتلعت ما صنعه السّحَرة، ولم تترك منه شيئاً. ومع هذا فلا يُلتفت إلى قول مُطيّن في محمّد بْن عثمان فقد قال أبو نُعيم عبد الملك بْن محمّد بْن عدي ـ الذي كان توسّط بينهما: «وقد كنت وقفت على تَعَصُّبٍ وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث يُنكِر كلّ واحدٍ منهما على صاحبه، ثم ظهر أنّ الصّواب الإمساكُ عن القَبول عن كلّ واحدٍ منهما في صاحبه»[1].

وقال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ومحمّد بْن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به، وابتُلي مطين بالبلدية، لأنّهما كوفيّان جميعاً، قال فيه ما قال، وتحوّل محمّدُ بْن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد، وترك الكوفة، ولم أرَ له حديثاً منكراً فأذكره»[2].

٩ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر عبدالله بْن أبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني» (ت٣١٦هـ): «كان شَهْماً، قويّ النفس، وقع بينه وبين ابن جَرير، وبين ابن صاعد، وبين الوزير ابن عيسى الذي قرّبه»[3].

وقال محمّد بْن عبدالله بْن أيوب القطّان: كنت عند محمّد بْن جَرير الطّبري، فقال له رجل: «إنّ ابن أبي داود يَقرأ على النّاس فضائلَ عليّ بْن أبي طالب»، فقال ابن جرير «تكبيرةٌ من حارس»[4].

فتعقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا القولَ بقوله: «لا يُسمع هذا من ابن جرير للعداوة الواقعة بين الشّيخين»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٥).

(٢) «الكامل» (٢٩٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٧).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «لا يُسمع قولُ ابن صاعد[2]، ولا قولُ ابن جرير في عبدالله لأنّه كان معادِيَهما، وبينهم شنئان. . .».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3]: «لا ينبغي سماعُ قول ابن صاعدٍ فيه، كما لا نعتدّ بتكذيبه ابن صاعد، وكذلك لا يُسمع قولُ ابن جرير فيه فإنّ هؤلاء بينهم عداوةٌ بَيِّنة، فقفْ في كلام الأقران بعضهم في بعض».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «كان قويّ النّفس، وقع بينه وبين ابن صاعد وبين ابن جرير، نسأل الله العافية».

قال الخطيب البغدادي: «كان ابن أبي داود يُتَّهَم بالانحراف عن عليّ والميلِ عليه، فأخبرني علي بْن أبي علي، حدثنا أبو الحسن أحمد بْن يوسف الأزرق، قال: سمعت أبا بكر بْن أبي داود ـ غير مرّة ـ وهو يقول: «كلّ مَن بيني وبينه شيءٌ ـ أو ذكرني بشيءٍ ـ شك أبو الحسن ـ فهو في حلّ إلاّ من رماني بِبُغْض عليّ بْن أبي طالب»[5].

وقال الحافظ أبو أحمد بْن عديّ ـ رحمه الله ـ: «. . . ونُسب في الابتداء إلى شيءٍ من النّصب، ونفاه ابن فُرات[6] من بغداد إلى واسط، وردّه علي بْن عيسى[7]، وحدّث وأظهر فضائل علي، ثمّ تحنبل، فصار

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ص٥١٨).

(٢) هو: يحيى بْن محمّد بْن صاعد، وقد تقدم كلامه في ابن أبي داود، ومناقشته في (ص٤١٤ وما بعدها).

(٣) (٢/ ٧٧٢).

(٤) (٢/ ٤٣٤).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨).

(٦) هو: الوزير الكبير أبو الحسن علي بْن محمّد بْن موسى بْن الحسن بْن الفرات العاقولي الكاتب المقتول سنة ٣١٢هـ. انظر ترجمته في «الكامل» لابن الأثير (٨/ ٩)، و «المنتظم» (ج١٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٧٤ ـ ٤٧٩).

(٧) هو: الوزير العادل المحدث الصادق أبو الحسن علي بْن عيسى بْن داود بْن الجراح البغدادي الكاتب، المتوفى سنة٣٣٤هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤ ـ ١٦)، و «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٩٨ ـ ٣٠٣).

شيخاً فيهم وهو معروف بالطّلب. . .»[1].

ويظهر من هذا، أنّ ابن أبي داود قد نُسب إلى النّصب، وطُعِن به فيه، لكنّه يُبَرِّيء نفسَه من تلك التّهمة، ولتأكيد براءته أقام للنّاس مجلساً يقرأ فيه فضائلَ عليّ ابْن أبي طالب، ليكون ذلك أبلغ للحجّة، وأقطع للخصم، فبلغ ذلك محمّد بْن جرير فقال كلمته السّابقة: «تكبيرة من حارس».

وقد بَيّن العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ المرادَ من هذه العبارة، وأنّها ليست بجرح، فقال: «وهذا ليس بجرْح، إنما مقصودُه أنّه كما أنّ الحارس قد يقول ـ رافعاً صوتَه ـ: «الله أكبر» لا ينوي ذكرَ الله عزّ وجل، وإنما يقصد أن يسمع السُرَّاق صوتَه فيعرفوا أنّه موجودٌ يقظان، فلا يُقْدِموا على السّرقة، فكذلك قد يكون ابن أبي داود يَروي فضائل عليّ ليَدفع عن نفسه ما رماه بعضُ النّاس من النّصب وهو بغض عليّ رضي الله عنه»[2].

وفي دفاع العلاّمة المعلّمي هذا نظرٌ، وبيانه: أنّ ابن جرير الطّبري إنما أراد الطّعن في ابن أبي داود فجاء بصيغة مثل: (تكبيرة من حارس) ليكون أبلغ في الدّلالة على مقصوده، وهو أنّ ابن أبي داود لم يُرِد بتحديثه بفضائل علي ـ رضي الله عنه ـ اعتقادَ ذلك، بل أراد به نفيَ التّهمة عن نفسه، كالحارس الذي يُكَبِّر ولا يريد بتكبيره ذكرَ الله تعالى، وتعظيمه، وإنما يُريد بذلك إفزاعَ اللصّوص بصوته وتخويفَهم بوجوده، فتكبيرُه إنما هو على سبيل الحكاية.

وثمّة فرقٌ بين أن لا تكون الصّيغة عبارةَ جرحٍ في الأصل، وبين إرادة المتكلّم الجرح بها، ولا سيّما وقد صدرت ممّنْ بينه وبين ابن أبي داود عداوة وشحناء. والله أعلم.

وقد أبان الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عمّا بين أبي بكر بْن أبي داود

---

(١) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٢٩٩).

ومحمد بْن جرير الطبري، فقال ـ وهو يذكر مصنّفات ابن جرير ـ: «ولما بلغه أنّ أبا بكر بْن أبي داود تكلّم في حديث غدير خُمّ عَمِل «كتاب الفضائل»، فبدأ بفضل أبي بكر، ثمَّ عمر، وتكلّم على تصحيح حديث غدير خُم، واحتجّ لتصحيحه، ولم يُتمّ الكتاب»(1).

وقال: «قيل لابن جرير: إنّ أبا بكر بْن أبي داود يُملي في مناقب علي، فقال: «تكبيرة من حارسٍ»، وقد وقع بين ابن جرير، وبين ابن أبي داود، وكان كلّ منهما لا يُنْصِفُ الآخر، وكانت الحنابلة حزبُ أبي بكر بْن أبي داود فكثروا وشَغَّبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى»(2).

وقال في «ميزان الاعتدال»(3): «وقد قام ابن أبي داود وأصحابُه، وكانوا خلقاً كثيراً على ابن جرير، ونسبوه إلى بدعة اللّفظ، فصنف الرَّجل معتقداً حسناً سمعناه(4)، تنصّل فيه ممّا قيل عنه، وتألّم لذلك».

وقال في ترجمة «يحيى بْن محمّد بْن صاعد بْن كاتب البغدادي» (ت٣١٨هـ): «وقد ذكرنا مخاصمةً بينه وبين ابن أبي داود، وحَطَّ كلٌّ واحدٍ منهما على الآخر في ترجمة «ابن أبي داود»، ونحن لا نَقبل كلامَ الأقران بعضهم في بعض، وهما ـ بحمد الله ـ ثقتان»(5).

١٠ ـ وقال في ترجمة «أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤).

(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ٢٧٧).

(٣) (٢/ ٤٣٥).

(٤) لعله يعني به ما ذكره في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤) باسم «شرح السنة» قال: «وهو [كتاب] لطيف بيّن فيه مذهبه واعتقاده»، ويسمى أيضاً «صريح السنة»، طبع مرتين بدلهي الهند، سنة ١٣١١هـ، ١٣٢١هـ، ثم طبع بمصر بتعليق الشيخ عبدالله بن حميد بمكة سنة ١٣٩١ هـ، وحققها أخيراً يوسف المعتوق. انظر مقدمة تحقيق كتاب الطبري الموسوم «التبصير في معالم الدين» للدكتور علي بن عبد العزيز بن علي الشبل (ص٦٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٠٥).

الأموي مولاهم القرطبي ثم الداني» (ت٤٤٤هـ): «وقد كان بين أبي عمرو وبين أبي محمد ابن حزم وحشةٌ ومنافرةٌ شديدة أفضت بهما إلى التّهاجي، وهذا مذمومٌ من الأقران، موفور الوجود، نسأل الله الصفح، وأبو عَمرو أقومُ قيلاً وأتبع للسّنة، ولكن أبا محمّد أوسع دائرة في العلوم...»[1].

وهذه النّصوص والأمثلة على كلام الأقران بعضهم في بعض يمكن تلخيصها في النقاط التّالية:

أولاً: أنّ كلام الأقران بعضهم في بعض موفورُ الوجود، لم يَخْلُ أهلُ عصرٍ من الأعصار منه إلاّ الأنبياء، والصّدّيقين.

ثانياً: عدم بثّه والالتفات إليه، ولا سيّما إذا لاح للمُنْصف أنّ سببه العداوةُ والمنافسة، أو الاختلاف في المعتقد أو المذهب.

ثالثاً: يحصل الكلام بين الأقران بعضهم في بعض لأحد أمرين:

أ ـ أن يصدر الكلامُ بحسب الاجتهاد الذي يُعذَر المخطيءُ فيه، ويُرجى له في اجتهاده أجرٌ واحد.

ب ـ أو أن يكون من جنس ما يقع بحكم ما يعرض للإنسان أحياناً من الأعراض البشرية من غَضَبٍ أو سُخط، أو غير ذلك، مهما بلغت رتبته من الصّلاح، والورع، والدّيانة.

والأول أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله ـ في الدّفاع عن الإمام مالك بأنّه يُطلق لسانَه في جماعةٍ من أهل العلم في زمانه ـ: «كلاّ ما عابهم إلاّ وهم عنده بخلاف ذلك، وهو مُثَاب على ذلك وإن أخطأ اجتهادُه، رحمة الله عليه»[2].

وبقوله: «وما زال العلماء الأقران يتكلّم بعضُهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله ﷺ»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨١).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٦٥).

(٣) انظر (ص٦٥١).

وأشار إلى الثّاني بقوله: «لسنا ندَّعي في أئمّة الجرح والتّعديل العصمة من الغلط النّادر، ولا من الكلام بنفسٍ حادٌّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة...»[1].

رابعاً: أنَّ القول بعدم قَبول كلام الأقران بعضهم في بعض ليس قضيّة كليَّة، بل أمرٌ أغلبيٌّ يتأكّد عندما يلوح للنّاقد أنّ سببه العداوة، أو المنافسة بين المتكلِّمَيْن، ويتخلَّف إذا اتفق المتعاصرون على جرح شخص، أو وُجد للجارح متابعٌ قويٌّ فيُعْتَمد.

وإلى هذا تشير أقوالُه التالية:

أ ـ قوله: «وبكلّ حالٍ كلامُ الأقران بعضهم في بعضٍ يحتمل، وطيُّه أولى من بثّه إلا أن يتّفق المتعاصرون على جرحِ شيخٍ فيُعتمد قولهم. والله أعلم»[2].

ب ـ وقوله: «وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يُلوى عليه بمفرده...»[3].

ج ـ وقوله: «كلام الأقران يُطوَى ولا يُروَى، فإنْ ذُكر تأمَّله المحدِّث فإن وجد له متابعاً، وإلاّ أعرض عنه»[4].

د ـ وقوله: «وبكلّ حال، فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعَوَّل على كثيرٍ منه...»[5].

هـ ـ وقوله: «ولا يُعتدُّ غالباً بكلام الأقران، لا سيّما إذا كانت بينهما منافسة...»[6].

---

(١) انظر (ص٦٦١ ـ ٦٦٢).
(٢) انظر ما سبق (ص٦٥٠ ـ ٦٥١).
(٣) انظر (ص٦٥٢).
(٤) انظر (ص٦٥٨).
(٥) انظر (٦٥٠).
(٦) انظر (ص٦٦٧).

و ـ وقوله: «ولا يُعْتَدّ ـ بحمد الله ـ بكثيرٍ من كلام الأقران بعضهم في بعض»[1].

ز ـ وقوله: «... وقد عُلم أنّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدَر، ولا عبرةَ به، ولا سيّما إذا وثّق الرَّجل جماعةٌ يَلوح على قولهم الإنصاف...»[2].

خامساً: لو قَبلنا كلامَ الأقران بعضهم في بعضٍ مطلقاً لاتّسع الخَرْق، وجرحنا بذلك خلقاً كثيراً من أئمّة هذا الدِّين، كما نصّ على هذا المعنى في ترجمة «ابن مندة»[3].

سادساً: عدمُ قَبول كلام الأقران بعضهم في بعض، لا يمنع من ترجيح أحد المتخاصمَيْن على الآخر فضلاً أو علماً، ولذلك قال ـ كما مرّ ـ في ترجمة «محمّد بْن سليمان مُطَيَّن»: «ومُطَيَّن أوثقُ الرَّجلَيْن...»[4].

وقال في «ترجمة أبي عَمْرٍو عُثْمان بْن سعيد الدَّاني»: «وأبو عَمْرٍو أقومُ قيلا، وأتبعُ للسّنّة، ولكنّ أبا محمّد أوسعُ دائرةً في العلوم...»[5].

وقد سبق الحافظَ الذّهبيّ إلى التّنبيه إلى هذه القاعدة ومراعاتها غيرُ واحدٍ من الأئمّة، من ذلك:

أ ـ قال الدّارقطني ـ رحمه الله ـ: وسُئل عَمْرو بْن علي عن أبي موسى[6] وبندار[7]؟ فقال: «ثقتان يُقبل كلّ منهما كلّ شيء إلا ما تكلّم أحدُهما في صاحبه»[8].

---

(1) انظر (ص٦٧٠ ـ ٦٧١).
(2) انظر ما سبق (٦٦٢).
(3) انظر (ص٦٥٥).
(4) انظر (ص٦٧٠).
(5) انظر (٦٧٥ ـ ٦٧٦).
(6) هو: محمّد بْن المثنى بْن عبيد العنزي الملقب بالزمن.
(7) هو: محمّد بْن بشار بْن عثمان العبدي البصري.
(8) «سؤالات السلمي» (ص٢٩٧).

ب ـ وقال الإمام أبو عبدالله البُخاري[1]، «والذي يُذكر عن مالكٍ في ابن إسحاق لا يَكاد يبين، وكان إسماعيل بْن أويس، من أتبع من رأينا مالكاً، أخرج لي كتبَ ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبتُ منها كثيراً. . . ولو صحّ عن مالك تناولُه من ابن إسحاق فَلَرُبّما يتكلّم الإنسان فيرمي صاحبَه بشيءٍ واحد، ولا يتّهمه في الأمور كلِّها».

ثمَّ قال: «ولم ينجُ كثيرٌ من النّاس من كلام بعض النّاس فيهم، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشّعبي[2]، وكلام الشّعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنّفس، ولم يَلتفت أهلُ العلم في هذا النّحو إلاّ ببيانٍ وحجّة، ولم يسقط عدالتهم إلاّ ببرهانٍ ثابتٍ وحجّة، والكلام فيه هذا كثيرٌ».

ج ـ الإمام ابن حِبّان البستي ـ رحمه الله ـ، وقد تقدم نقل كلامه في موقفه من طعن مالكٍ في ابن إسحاق، وطعن ابن إسحاق في علم مالك ونسبه، وفي تضاعيف كلامه ما يدلّ على اعتباره هذا الضّابط في تحريره لترجمة ابن إسحاق، وإدراجه في «ثقاته» رغم شدّة كلام مالك فيه، رحمهما الله[3].

د ـ وقال الإمام الدّارقطني ـ رحمه الله ـ في الحسن بْن علي بْن شَبِيب المَعْمَري: «صدوق حافظ، جَرَحه موسى بْن هارون، وكانت بينهما عداوة. . .»[4].

وهذا بيّنٌ في عدم اعتداد الإمام الدّارَقطني بتجريح موسى بْن هارون، للحسن بْن علي المَعْمَري لسبب العداوة الواقعة بينهما، فَوَصَفَ الإمامُ الدّارَقطني، المَعْمَري بالصّدق، وأثنى عليه بالحفظ.

---

(١) «جزء القراءة خلف الإمام» (ص٣٣).

(٢) انظر ما بين الشعبي، وإبراهيم النخعي في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٩ ـ ١١٠٠).

(٣) انظر ما تقدم (ص٦٦٢ ـ ٦٦٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (٧/٣٧٠).

هـ ـ الإمام الحافظ ابن عبد البّر ـ رحمه الله ـ: فقد عقد في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»[1] فصلاً خاصّاً بما وقع بين الأقران من كلام بعضهم في بعض، وضمّنه أمثلةً لوقائع كثيرةٍ لم يَعْتَدّ بها أحدٌ من أهل العلم، ولا اعتبرها سبباً من أسباب الجرح، وسقوط العدالة.

قال في بدايته: «ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمّة الجِلّة، الثّقات السّادة بعضهم في بعض، مما لا يجب أن يُلتفَت فيهم إليه، ولا يُعَرَّج عليه، وما يوضح صحّة ما ذكرنا، وبالله التوفيق»[2].

المبحث السادس
لا يُطرَح الرّاوي بجرحٍ غيرِ مُفَسَّر

من أمثلة ذلك: ما جاء في ترجمة «يحيى بْن عثمان بْن صالح بْن صفوان السهمي المصري» (ت٢٨٢هـ) قال فيه ابن أبي حاتم: «كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه»[3].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا جرح غير مفسّر، فلا يُطرح به مثل هذا العالم»[4].

لكن قال مسلمة بْن قاسم: «يتشيّع، وكان صاحبَ وِرَاقة، يحدّث من غير كتبه فطُعن فيه لأجل ذلك»[5].

وقال ابن يونس: «كان عالماً بأخبار مصر، وبموت العلماء، حافظاً للحديث، وحدّث بما لم يكن يُوجد عند غيره»[6].

---

(١) انظر (٢/١٠٨٧ ـ ١١١٩).

(٢) (٢/١٠٩٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٥).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٥٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٥)، وقد نقله ابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/ ٣٥٨) ولم يعزه إلى ابن يونس.

وفي هذيْن النّصّيْن ما يكفي لتفسير قول ابن أبي حاتم: «... وتكلّموا فيه» يعني من أجل ما فيه من بدعة التشيّع، وتحديثه من غير أصله، وكونه يتفرد بأشياء لا يرويها غيرُه، إلا أن هذه الأسباب وحدها لا تنهض لطرحه، وردّ حديثه كما سبق التفصيل في ذلك[1].

وقد أفصح الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ نفسُه بسبب الكلام فيه حيث قال في «الكاشف»[2]: «حافظ أخباري له ما يُنكَر».

وكذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «صدوق، رُمي بالتّشيّع، ولَيَّنه بعضهم لكونه حدّث من غير أصله»[3].

المبحث السابع
لا عبرة بجرح لا يصحّ نقله عن قائله

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «شهر بْن حوشب أبي سعيد الأشعري الشامي» (ت١١٢هـ) قال أبو خيثمة: «حدّثني يحيى بْن أبي بكير قال: حدّثني أبي قال: «دخل شهر بْن حوشب بيت المال فأخذ خريطةً من دراهم، فقال فيه الشاعر:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ فمن يأمن القرّاءَ بعدك يا شهرُ»[4].

وروى نحو ذلك عن يحيى بْن مَعِين، العباسُ بْنُ محمّد الدُّوري[5]، وعمرو بْن علي الفلاّس[6].

---

(١) انظر ما تقدم (ص٢٨٨ وما بعدها، وص٤٦٠ ـ ٤٦٥، وص٥٣١ ـ ٥٥٥).

(٢) (٢/٣٧١).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٥٩٤).
وانظر مزيداً من الأمثلة على هذا الضابط فيما تقدم.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٦ ـ ٢٧)، و «تاريخ دمشق» (٨/١٤٣ ـ ١٤٤).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/٩٨)، بلفظ «فأُخذتْ خريطةٌ»، و «سنن البيهقي» (١/٦٦)، و «تاريخ دمشق» (٨/١٤٣)، وفيهما: «فأخذ خريطة».

(٦) «الكامل» (٤/٣٨).

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقِيبَ هذه الحكاية ـ «إسنادها منقطع، ولعلّها وقعت، وتاب منها، أو أخذها متأوّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقاً، نسأل الله الصَّفح»(١).

وهذه القصّة ضعيفة الإسناد للانقطاع الحاصل فيها، وجهالةُ أبي بكير بْن بشر(٢).

وروى ابن جرير الطبري هذه الحكاية من وجهٍ آخر فقال: قال علي (ابْن محمّد) قال أبو بكر الهذلي: «كان شهرٌ بْن حوشب على خزائن يَزيد بْن المهلَّب، فرفعوا عليه أنَّه أخذ خريطة، فسأله يزيد عنها، فأتاه بها، فدعا يزيد الذي رفع عليه فشتمه، وقال لشهر: «هي لك»، قال: «لا حاجة لي فيها».

فقال القطامي الكلبي، ويقال: سنان بْن مكمل النُّميري:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ   فمن يأمن القرّاءَ بعدك يا شهرُ!
أخذْتَ بها شيئاً طفيفاً وَبِعْتَه   من ابن جونبوذ(٣) إنّ هذا هو الغَدْرُ»(٤)

ولو صحّ هذا الوجه لكان صريحاً في تبرئة شهر بْن حوشب من التّهمة، وأنّ سبَبَ انتشار القول بتهمته ما تَنَدَّر به بعضُ الشّعراء، لكن راوي هذا الوجه الذي هو أبو بكر الهذلي مطعونٌ فيه، فقد تناوله النّقاد بجرحٍ شديدٍ(٥).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٢) ذكره مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ١٥١)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٢/ ٣٤٧) ولم يذكرا فيه شيئاً.

(٣) في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٣)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٣): (من ابن جرير).

(٤) «تاريخ الأمم والملوك» (٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩)، ووقع في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٢): «أبو بكر الباهلي» ولم أجد له ذكراً في الرواة عن شهر بْن حوشب، وإنما ذكر المزي «الهذلي»، وقد وصف في ترجمته بأنه أخباري. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٩ ـ ١٦١).

(٥) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٦٩٧)، و «الضعفاء» للنسائي (ص١٨٣)، و «الجرح =

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فأمّا رواية يحيى القطان، عن عَبّاد بْن منصور، قال: «حججت مع شهر بْن حوشب، فسرق عَيْبتي»[1]، فما أدري ما أقول»[2].

وبهذه القصّة عاب ابن حِبَّان شَهْراً، فقال: «عَادَلَ عبَّادَ بْنَ منصور في حجّةٍ له فَسَرَقَ عَيبته، فهو الذي يقول فيه القائل:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ فمن يَأْمن القرّاء بعدك يا شهرُ»[3].

وهذا الذي ادّعاه عَبّاد بْن منصور، في حقّ شَهر بْن حوشب، لا ينهض حُجّةً على اتّهامه والغَمْز في عدالته، إذْ هو قولٌ تفرّد به المدَّعي، فمن شهوده عليه؟!.

وممّا يدلّ على وهاء هذه الدّعوى، ووهْنِ هذه التّهمة، أنّ القصّة رُوِيتْ بتسمية عديل شهْر في سفره بأنّه ابن عون، وفي رواية أخرى أنَّه رجلٌ يُسَمَّى ابن عون.

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأظنّ عبدان الأهوزي أو غيره حدّثنا عن بُندار، عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون قال: «يَسرق شهر عَيبتي في طريق مكّة»[4].

وقال إسماعيل بْن أحمد الجرجاني: ثنا أبو القاسم البغوي، ثنا

= والتعديل» (٤/٣١٣ ـ ٣١٤)، و «كتاب المجروحين» (١/٣٥٩)، و «تهذيب الكمال» (٣٣/١٥٩ ـ ١٦١).

(١) «الكامل» (٤/٣٨). والعيبة: وعاء من أدم يكون فيه المتاع، والجمع: عياب، انظر «لسان العرب» (١/ ٦٣٤) مادة (عيب).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٣) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٦١)، فكأن ابن حِبّان، يعد هذه القصة والتي قبلها واحدة، والصواب أنهما قصتان. والله أعلم.

(٤) «الكامل» (٤/٣٨).

محمود بْن غيلان، ثنا شبابة، قال: سمعت شعبة يقول: «كان شهر بْن حوشب رَافق رجلاً من أهل الشّام فسرق عَيْبته»[1].

ولا يقال: إن الرَّجل المبْهَم هنا هو عَبّاد بْن منصور، لأنّ عبّاداً بصْريٌّ وليس شامياً.

قال السّاجي: «وكان شعبة يَشهد عليه أنّه رافق رجلاً من أهل الشّام فخانه»[2].

وقد أنكر بعض العلماء هذه القصة وسابقتها، ولم يروْها مُعتَمَداً في الطّعن في عدالة شهر، فمن هؤلاء:

أ ـ أبو الحسن بْن القطّان، فإنه قد قال: «لم أسمع لمضعفيه ـ يعني شهراً ـ حجة، وما ذكروه من تزيُّيه بزيّ الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقَذفه بأخذ خريطةٍ ممّا اسْتُحفظ من المغنم كلّه، إمّا لا يصح، وإمَا خارجٌ على مخرج لا يضرّه، أمّا أخذه للخريطة فكَذِبٌ عليه، وتَقوّل الشّاعر أراد عيبه»[3].

ب ـ وقال ابن الصلاح: «وما ذُكر في جرحه من أخذه خريطةً من بيت المال على جهة الخيانة، له محملٌ يُدرأ عنه القدح المسقِط»[4].

وقال: «وقول ابن حِبّان: «إنّه سرق عيبةً من عديله في الحج» غيرُ مقبول، والله أعلم»[5].

ج ـ وقال النّووي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا ماذكر من جرحه أنّه أخذ خريطةً من بيت المال، فقد حمله المحقّقون على محملٍ صحيح. وقول أبي

---

(١) «السنن الكبرى» (١/٦٦)، و «الخلافيات» (١/٤١٧) كلاهما للبيهقي و «تاريخ دمشق» (٨/١٤٥).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٣٧٢).
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٢١).
(٤) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٢).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

حاتم بْن حِبَّان: إنَّه سرق من رفيقه في الحج عيبة، غيرُ مقبول عند المحقِّقين بل أنكروه»[1].

ثمَّ لو صحّت قصة ادّعاء سرقة شهر من رفيقه في السّفر، لأمكن حملها على محملٍ صحيحٍ وهو أنّ الرّفاق في السّفر، وخصوصاً سفرُ الحجّ غالباً ما يكون زادهم مشتَرَكاً، فأخذ بعضهم من عِيَاب بعضٍ لا يعتبر سرقة، بل المروءة تقتضي التّسامح بينهم في الحقوق. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «أبي الزّناد عبدالله بْن ذكوان المدني» (ت١٣٠هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقيل: كان مالكٌ لا يَرضى أبا الزّناد، وهذا لم يصح، وقد أكثر مالكٌ عنه في «موطئه»»[2].

يشير الحافظ الذَّهبيّ إلى ما حكاه يحيى بْن مَعِين حيث قال: «قال مالك بْن أنس: أبو الزّناد كان كاتبَ هؤلاء القوم ـ يعني بني أميّة ـ وكان لا يرضاه»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «وقد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه، ولم يصحّ ذا».

ولعلّ سبَبَ ذلك، جهالة الواسطة بين يحيى بْن مَعِين، والإمام مالك رحمهما الله. ولو صحّ ذلك عن مالك لأمكن توجيهه بأنّه لم يُرد الطّعن في عدالة أبي الزّناد أو في ضبطه، وإنما نَقم عليه اشتغاله مع أمراء بني أمية، وهذا بَيِّن من سياق ما حكاه ابن مَعِين من كلام مالك. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبان بْن يزيد بْن العطّار البصري» (توفي سنة بضع وستين ومئة) قال يحيى بْن مَعِين: «كان يحيى بْن سعيد يروي عن أبان بْن

---

(١) انظر «شرح مقدمة صحيح مسلم» (ص٢٠٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٩).
(٣) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٠٥).
(٤) (٢/ ٤١٨).

يزيد العطّار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همّام، وكان همّام عندنا أفضل من أبان ابْن يزيد»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأمّا محمّد بْن يونس الكُدَيْمي فروى عن علي ابْن المديني، عن يحيى بْن سعيد أنّه ليّن أبانا، وقال: «لا أحدث عنه»[2] فإن صحّ هذا فقد كان لا يروي عنه، ثمّ روى عنه، وتغيّر اجتهاده»[3].

ويلاحظ أنّه اكتفى هنا بالتّشكيك في صحّة ما رواه الكُدَيْمي، بينما صرح في «تاريخ الإسلام»[4] بردّه، فقال ـ بعد ذكره رواية يحيى بْن مَعِين عن القطّان ـ: «فهذا يردّ على ما نقله الواهي محمّد بْن يونس الكُدَيْمي، عن عليّ عن القطان تليينَه أبانا، وقوله: لا أحدّث عنه».

كما أشار في «ميزان الاعتدال»[5] إلى ضعف رواية الكُدَيْمي.

والكديمي متّهم عند كثير من النقاد[6]، فلا يُعتمد على نقله، ولا سيما عند ما يعارضه معارض قوي.

٤ ـ وفي ترجمة «عُمر بن هارون بن يزيد بن جابر الثّقفي مولاهم البلْخي» (ت١٩٤هـ) قال عبد الرَّحمٰن بن أبي حاتم: قلت لأبي: إنّ أبا سعيد الأشجّ حدّثنا عن عمر بن هارون البَلْخي؟ فقال: «هو ضعيف الحديث نَخَسه ابن المبارك نخسة، فقال: «إنّ عمر بن هارون، يروي عن جعفر بن

---

(١) «تاريخ الدُّوري» (٦/٢).
(٢) انظر «الكامل» (١/٣٩٠) ولفظه: «لا أروي عن أبان العطار».
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٣٢).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٢).
(٥) انظر (١٦/١).
(٦) انظر ما تقدم عنه (ص٥٩٩).

محمّد، وقد قدمت قبل قدومه، وكان قد توفي جعفر بن محمّد»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا منقطعٌ عن ابن المبارك، ولا يصح، فقد قَدِمَ ابنُ المبارك وحجّ قبل موت جعفر بسنوات»[2].

وفي هذا السّياق نقدٌ من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لهذه الرّواية من جهة إسنادها ومتنها، أمّا من جهة الإسناد فقد حكم على رواية أبي حاتم بالانقطاع فإنّه لم يُدرك السّماع من عبدالله بن المبارك، إذ كانت وفاة ابن المبارك سنة ١٨١هـ[3]، وأبوحاتم قال الحافظ الذّهبي: «أول كتابه الحديثَ كان في سنة تسعٍ ومئتين...»[4].

وأمّا من حيث المتنُ، فإنّ عبدالله بن المبارك ارتحل طلباً للعلم سنة إحدى وأربعين ومئة[5]، وارتحل إلى الحرمين، والشّام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان[6]، وأمّا جعفر بن محمّد فقد كانت وفاته سنة ١٤٨هـ[7]، فظاهرُ هذا أن يكون قدوم ابن المبارك المدينة التي هي موطن جعفر، قبل وفاة جعفر بن محمّد، لا بَعده كما صرّحت به رواية أبي سعيد الأشجّ السابقة. والله أعلم[8].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٤١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٧١).
(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٧٢)، و «طبقات خليفة بن خياط» (ص٣٢٣)، و«التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٣٧٩).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٣٨١).
(٧) انظر «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢٦٩)، و «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٨).
(٨) من أمثلة هذا الضابط:
● ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤١٦) ترجمة «كهمس بْن الحسن التميمي» (ت١٤٩هـ) قال الأزدي: قال ابن مَعِين: «ضعيف». قال الذّهبي: «كذا نقله أبو العباس النباتي، ولم يسنده الأزدي عن يحيى ، فلا عبرة بالقول المنقطع، لا سيما وأحمد يقول في كهمس: «ثقة وزيادة». =

المبحث الثامن
قد يُطلق الإمام لفظاً من ألفاظ الجرح
ويحمل على غير معناه الاصطلاحي

قد يأتي إطلاق الإمام لفظاً من ألفاظ الجرح فَيُحمَل على غير معناه الاصطلاحي، ومُرادِه العُرْفي عند سائر الأئمة.

ويتحدّد ذلك بالكشف عن بقيّة أقوال هذا الإمام في الرّاوي نفسه، وموقفه منه، فإنّه قد توجد عنه عبارةٌ أخرى تحدِّد مرادَه بذلك اللفظ، فيُصرف عن المعنى الاصطلاحي المتعارَف عليه إلى معنىً لُغويٍّ يُبيِّنه سياقُ كلامه، وقد تَرِد قرينةٌ صرف كلام الإمام عن الاصطلاح من حكاية واقع حاله مع هذا الرّاوي وغيره.

ومن الأمثلة لذلك:

١ ـ في ترجمة «عطاء بْن أبي رباح القرشي مولاهم المكي» (ت١١٥هـ) قال محمّد بْن عبد الرحيم صاعقة: قال علي: «كان اختلط بآخرة وتركه ابن جريج، وقيس بْن سعد»[(١)].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «لم يَعْنِ عليّ بقوله: تَركه هذان، التّرك العُرفي، ولكنّه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تَكَفَّيا منه، وتَفَقَّها، وأكثرا عنه، فَبَطَّلا، فهذا مرادُه بقوله: تركاه»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «لم يَعْنِ التركَ الاصطلاحي بل عَنَى

= ● وقال فيه (١/ ٤٩) ترجمة «إبراهيم بْن العلاء الغنوي» (ت٢٣٥): «وثقه جماعة، ووهاه شعبة فيما قيل. ولم يصح، بل صح أنّه حدث عنه».

● وقال فيه (٢/ ٦٢٠) ترجمة «عبد الصمد بْن حسان المروزي» (ت٢١٠هـ): «يقال تركه أحمد بْن حنبل، ولم يصح هذا».

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٧).

(٣) (٣/ ٧٠).

أنهما بطّلا الكتابةَ عنه، وإلاّ فعطاء ثَبْت رضيٌّ».

وبيان كلام الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ أنّ مقصود عليّ بْن المديني من قوله ذلك، أنّ ابن جُريج وقيس بْن سعد، قد لزما عطاءً وكتبا عنه الكثير من حديثه وتفقّها بفقهه، وتخرّجا به[1]، ولما كَبُرَ وشاخ وَكَلَّ ذهنُه، واعتراه النّسيان لبعض مروياته، تركا كتابة حديثه، لأنّهما قد أخذا منه ما فيه كفاية، ولم تَعد الحاجة إلى سماع حديثه ماسّة عندهما.

وليس يقصد ابن المديني بإطلاقه لفظ «التّرك» أنّهما اتّهما عطاءً بالكذب، أو فُحْشِ الغَلَط وكثرةِ الوهم على ما يأتي به إطلاق لفظ «الترك» اصطلاحاً[2].

وثمّة قرينةٌ قويّة تصلح دليلاً لما حرّره الحافظ الذَّهبيّ، من صَرف إطلاق ابن المديني لفظَ «الترك» عن مدلوله العُرفي المتعارف عليه إلى معنىً لُغويّ، وذلك ما رواه يعقوب بْن سفيان الفسوي ـ رحمه الله ـ قال: سمعت سليمان بْن حرب يذكر عن بعض مشيخته[3]، قال: «رأيتُ قيسَ بْن سعد

---

(١) قال عبد الرزاق عن ابن جريج: «اختلفت إلى عطاء ثماني عشرة سنة» «تاريخ بغداد» (١٠/٤٠٢)، و«تهذيب الكمال» (١٨/٣٤٧)، ونص غير واحد من الأئمة على أنَّه أثبت الناس في عطاء. انظر «الجرح والتعديل» (٥/٣٥٧)، و «تاريخ الدُّوري» (٢/٣٧٢).

وقال ابن سعد في قيس بْن سعد: «وكان قد خلف عطاء بْن أبي رباح في مجلسه، وكان يفتي بقوله، وكان قد استقل بذلك، ولكنه لم يُعَمَّر» «الطبقات» (٥/٤٨٣).

(٢) يحكم بالترك في الاصطلاح على:

أ ـ رواية من يتهم بالكذب. انظر «نزهة النظر» (ص١٢٢).

ب ـ ورواية من كثر غلطه، وفحش وهمه فلم يؤخذ عنه لذلك. وسيأتي تقرير هذا المعنى في مبحث (معرفة مصطلحات الأئمة).

(٣) قال أبو حاتم الرازي: «وكان سليمان (بْن حرب) قَلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنّه ثقة» «الجرح والتعديل» (٧/٢٥٥).

تَرَكَ مجالسةَ عطاء، فسألته عن ذلك؟ فقال: «إنَّه نسي أو تغيّر، فكدت أن أُفسد سماعي منه»[1].

ولعل مراده بقوله: «فكدت أن أُفسد سماعي منه» أنَّه كان يراجع عطاء بْن أبي رباح في بعض أحاديث أَخَذها عنه قديماً لِيُثَبِّتَه فيها، على ما جرت به عادة بعض المحدثين من إعادة سماع ما قد سمعوه من الشيخ مرّة بعد مرّة، فكان عطاء يَرُدّ عليه بإنكار أن تكون هذه أحاديثَه، وأنّه حَدّثه بها، وذلك لأجل ما اعتراه من النّسيان لبعض ما قد حدّث به قديماً[2]، فخشي قيسٌ أنْ يُتّهم في سماعه لتلك الأحاديث فَيَفْسد بذلك سماعُه لها، فترك مجالسة قيسٍ من أجل ذلك. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «عَمْرو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو بْن العاص» (ت١١٨هـ) قال أبو داود: سمعت أحمد ذكر له عَمْرو بْن شعيب فقال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[3].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «هذا محمولٌ على أنّهم يتردّدون في الاحتجاج به، لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التّشهّي»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «يعني لتردّدهم في شأنه».

وقرينة صرف مدلول لفظ «الترك» في هذا السّياق عن معناه الاصطلاحي، هي رواية أخرى عن أبي داود قال: سمعت أحمد قال: «ما أعلم أحداً ترك حديث عَمْرو بْن شعيب عن أبيه عن جدّه»، قلت لأحمد: «يحتجّ بحديث عَمْرو بْن شعيب ما كان عن غير أبيه؟» قال: «ما أدري»[6].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٢) وكان قيس بْن سعد، من قدماء أصحاب عطاء، سئل أبو داود، عن قيس، وابن جريج، في عطاء؟ فقال: «كان قيس أقدم، وابن جريج يُقدَّم» «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٩٧).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص٢٣٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٨).

(٥) (٣/ ٢٦٤).

(٦) سؤالات أبي داود» (٢٣١).

=

المبحث التاسع

قد يطلق الإمام في الرّاوي كلاماً يفيد جرحاً شديداً، ويُخَرَّج على قصد المبالغة

قد يبالغ الإمام في حكمه على الرّاوي أحياناً، ويطلق عبارةً لو أُخِذَتْ على ظاهرها لأفادت جرحاً شديداً يسقط به الرّاوي، ويطرح حديثه، فيحتاج الواقف عليها أن يحملها على قصد مبالغةٍ في التّليين ليتفق حكم ذلك الإمام مع حكم غيره من الأئمّة، ويتناسب مع واقع حال الرّاوي المتكلّم فيه.

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سليمان بْن داود بْن الجارود أبي داود الطّيالسي البصري» (ت٢٠٤هـ) قال إبراهيم بْن سعيد الجوهري: «أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث»[1].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ قائلاً: «هذا قاله إبراهيم على سبيل المبالغة، ولو أخطأ في سُبُع هذا لضعّفوه»[2].

وكلام الحافظ الذّهبيّ هذا، يدلّ على أن ما قاله إبراهيم بْن سعيد، من الخطأ بهذا المقدار لم يحصل لأبي داود، إذ لو حصل أن أخطأ في سُبُع ما ذكره إبراهيم، لضعّفه النّقاد بسوء حفظه ورداءة ضبطه، ولما وثّقوه، وأثنوا على حفظه، فدلّ ذلك على أنّ ما قاله لم يكن، وإنما أراد بقوله المبالغة في التّليين.

ولكن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لا يَنفي حصول ذلك إلا أنّه لا يرى

= ومن أمثلة ذلك: أيضاً ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (٢٣٣/١) ترجمة «زهير بْن حرب بْن حُدَيج» قال أبو زرعة: «سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهو ثقة»، فقال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ».

(١) «الكامل» (٢٧٨/٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٠٧/١١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٨٢/٩).

أن يوصف ما وقع لأبي داود بالخطأ، إذ الخطأ هو ما وقع فيه الإنسان ولم يميّزه بعد أن نُبّه إليه، وأمّا أبو داود فقد ميّز خطأه من صوابه، فلا يُقال بعد ذلك: إنّه أخطأ.

قال أبو مسعود أحمد بْن الفرات الرازي: قلت لأحمد بْن حنبل في خطأ أبي داود؟ قال: «لا يُعَدّ لأبي داود خطأ، إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه، وأمّا أبو داود قيل له فعرف. ليس هو خطأ»[1].

وعلى فرض القول بأنّه خطأ فإنّه ـ عند الإمام أحمد ـ يحتمل لأبي داود الطيالسي لقلّته في جنب ما رواه على الصّحة والسّلامة:

قال أبو مسعود أحمد بْن الفرات أيضا: «كتبوا إليّ من أصبهان أنّ أبا داود أخطأ في تسع مئة ـ أو قالوا: ألف ـ فذكرت ذلك لأحمد بْن حنبل فقال: يُحتمل لأبي داود»[2].

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان أبو داود يحدّث من حفظه، والحفظ خوّان، فكان يغلط، مع أنّ غلطه يسيرٌ في جنب ما روى على الصّحة والسّلامة»[3].

وذلك أنّ أبا داود الطّيالسي لما دخل أصبهان، أملى على النّاس واحداً وأربعين ألف حديث من حفظه، يوضح ذلك ما يلي:

أ ـ قال محمّد بْن بشار بندار: سمعت أبا داود الطّيالسي يقول: «حدّثت بأصبهان أحد وأربعين ألف حديث ابتداءً[4]، من غير أن أسأل عنه»[5].

ب ـ وقال عبدالله بْن عِمران الأصبهاني: «قدم علينا أبو داود فكان

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٦).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

(٤) يعني: من حفظه. انظر «الكامل» (٣/ ٢٨١).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

يملي من حفظه، وكان يحفظ ثلاثين ألف حديث»[1].

ج - وقال عمر بْن شبّة: «كتبوا عن أبي داود بأصبهان أربعين ألف حديث، وليس معه كتاب»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله -: «... وقد أخطأ في عدّة أحاديث لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يروي من أصله...»[3].

٢ - وفي ترجمة «الرّبيع بْن يحيى بْن مقسم الأُشْناني البصريّ» (ت٢٢٤هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله -: «قال أبو حاتم: ثقة ثبت[4]، وأمّا الدّارقطني فليّنه»[5].

فذكر ما رواه أبو عبدالله الحاكم، قال للدّارقطني: فالرّبيع بْن يحيى الأُشْناني؟ قال: «ليس بالقوي، يروي عن الثّوري عن ابن المنكدر، عن جابر: «الجمع بين الصّلاتين»[6]، هذا يُسقط مئةَ ألف حديثٍ»[7].

فتعقب الحافظ الذَّهبيّ كلام الدّارقطني بقوله: «يعني: من أتى بهذا ممّن هو صاحب مئة ألف حديث أثّر فيه ليناً، بحيث تنحطّ رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممّن قد روى مئتي حديث ووهم منها في حديثين، وثلاثة وهو ثقة»[8].

---

(١) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٢).
(٦) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الأثار» (١/ ١٦١)، وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١١٦) وقال أبو حاتم: «... إنّه باطل عندي، هذا خطأ لم أدخله في التصنيف، أراد أبا الزبير عن جابر، أو أبا الزبير، عن سعيد بْن جبير، عن ابن عباس، والخطأ من الربيع».
(٧) «سؤالات الحاكم» (ص٢٠٦ - ٢٠٧).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٣).

وقال البَرقاني عن الدّارقطني: «ضعيف، ليس بالقويّ يخطيء كثيراً»[1].

وقد تقدّم التفصيل في بيان الخطأ الذي يؤثّر في مرويات الرّاوي، والذي لا يؤثر فيها[2]، وهذا لا شكّ أنّه من قبيل الثاني، كما أفاده تعقيب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

المبحث العاشر
قد يحصل الخطأ في نقل الجرح عن إمام

يحصل هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن يُنسبَ الجرح إلى إمامٍ والحال أنّه قال بخلافه، وإنما ذلك القول لإمام آخر:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «أسامة بْن زيد اللّيثي مولاهم المدني» (ت١٥٣هـ) قال ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ: «اختلفت الرّواية عن يحيى: فقال مرّة: ثقة صالح، وقال مرّة: ليس به بأس، وقال مرّة: ترك حديثه بأخرة»[3].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «وهذا وهم، بل هذا القول الأخير هو قول يحيى بْن سعيد فيه[4]، وقد روى عبّاس عن يحيى ثقة[5]، وروى أحمد بْن أبي مريم عن يحيى: ثقة[6] حجّة. فابن مَعِين حسن

---

(١) «سؤالات البرقاني» (ص٣٠).

(٢) انظر ما تقدم في ضابط: (يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (١/ ٩٦).

(٤) في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٤) قال الإمام أحمد: «ترك يحيى بْن سعيد، حديث أسامة بْن زيد بأخرة»، وانظر «الكامل» (١/ ٣٩٤).

(٥) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٢٢، ٢٣).

(٦) «الكامل» (١/ ٣٩٥)، وقال في رواية أبي يعلى عنه: «ثقة صالح» «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وقال في رواية الدارمي عنه: «ليس به بأس» «تاريخ الدارمي» (ص٦٦).

الرأي في أسامة...»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «والصّحيح أنّ هذا القول الأخير ليحيى بْن سعيد...».

الوجه الثاني: أن يُنسبَ الجرح إلى إمام ولم يقل به في ذلك الرّاوي عينِه، وإنما قاله في راو آخر تشابه معه في الاسم:

مثاله: ما جاء في ترجمة «سويد بْن سعيد بْن سهل الهروي ثمّ الحَدَثاني الأنباري» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد روى ابن الجوزي، أن أحمد بْن حنبل قال: «هو متروك الحديث»[3]، فهذا النّقل مردود لم يقله أحمد»[4].

بل المنقول عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ خلافُ ما حكاه عنه ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ، فقد قال أبو الحسن الميموني: سأل رجلٌ أبا عبدالله عن سويد الحَدَثي؟ فقال: «ما علمت إلا خيراً»، فقال له: إنسانٌ جاءه بكتاب فضائل فجعل عليّاً أولّها، وأخّرَ أبا بكرٍ وعمر، فعجب أبو عبدالله من هذا، وقال: «لعله أُتِي من غيره»، قالوا له: «وثمّ تلك الأشياء»، قال: «فلم تسمعوها أنتم، لا تسمعوها، ولم أره يقول فيه إلاّ خيراً»[5].

وقال أبو القاسم البغوي: «كان سُويد من الحفّاظ، وكان أبو عبدالله أحمد بْن حنبل يَنتقي عليه لولديه صالح وعبدالله يختلفان إليه، فيَسمعان منه»[6].

وقال أيضاً: «أرجو أن يكون صدوقاً»، أو قال: «لا بأس به»[7].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٣).
(٢) (١/ ١٧٤).
(٣) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٣٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٦).
(٥) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).
(٧) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠).

ولعلّ ابن الجوزي اشتبه عليه في نقله بترجمة «سويد بْن عبد العزيز» فإنّ الإمامَ أحمد قد قال فيه: «متروك الحديث»[1]. وقد ذكره ابن الجوزي نفسُه، ونقل فيه عبارة الإمام أحمد[2]، فالله أعلم.

المبحث الحادي عشر
نفي وصف الحافظ عن الرّاوي
لا يقتضي جرحه دائماً

ومثاله: ما جاء في ترجمة «فضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التميمي اليربوعي» وَثَّقه عددٌ من الأئمّة، منهم: سفيان بْن عيينة، وابن سعد، وأحمد بْن عبدالله العجلي، والنّسائي، والدّارقطني[3]، لكن قال أبو عبيد القاسم بْن سلاّم: قال عبد الرّحمن بْن مَهدي: «فُضيل بْن عِياض رجلٌ صالح، ولم يكن بحافظ»[4].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأمّا قول ابن مهدي: «لم يكن بالحافظ» فمعناه لم يكن في علم الحديث كهؤلاء الحفّاظ البحور؛ كشعبة، ومالك، وسفيان، وحمّاد، وابن المبارك، ونظرائهم، لكنّه ثبت قَيّم بما نقل، ما أخذ عليه في حديث فيما علمت»[5].

وتوضيح كلام الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هو أنّ وصف (الحافظ) يُطلَق على عدّة معان، منها:

١ ـ يَرِد إطلاقُه على من له سعة الرّواية، وكثرتها مع الاتقان، والضّبط، كما هو الشّأن عند مشاهير الحفّاظ كالإمام مالك، وشعبة، والسّفيانين، والحمّادين، وابن مَهدي، والقطّان، والإمام أحمد ونظرائهم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧٧).
(٢) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٣٣).
(٣) انظر مصادر ذلك فيما تقدم (ص٦٤٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

وهذا هو الأصل في الإطلاق، وهو المتبادِر إلى الذّهن منه.

٢ ـ وقد يُطلق على من كان متقناً لكتابه، ضابطاً له، ولو لم يكن ضابط الصدر، واسع الرّواية، فمن ذلك:

أ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بْن عَمْرِو المِنْقَري أبي معمر البصريّ» (ت٢٢٤هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي: «صدوقٌ متقن، قويّ الحديث، غير أنّه لم يكن يحفظ...»[١].

فوصفه أبو حاتم بالإتقان، ونفى عنه وصف الحفظ، وأثبت له ذلك أبو زرعة فقال: «كان حافظاً ثقة»[٢].

ولما كان في ظاهر قولي الإمامين تعارضٌ، أراد ابن أبي حاتم النّاقل عنهما دَفْعَ إيهام هذا التّعارض بين القولين بتفسير كلام أبي زرعة، وحَمْلِ وَصْف الحفظ فيه على الإتقان ـ وهو وصفٌ نصّ عليه أبو حاتم في كلامه ـ فقال: «يعني أنّه كان متقناً»[٣]، بمعنى: أنّه مُتقن لمسموعه، ضابط لكتابه، محرِّر له، كما أفادت ذلك بقية أقوال الأئمة في أبي معمر، من ذلك قول ابن مَعِين: «كان لا بأس به ثبت، صحيح الكتاب...»[٤].

وقال علي بْن المديني ـ رحمه الله ـ: «قد كتبت كُتُبَ عبد الوارث عن عبد الصّمد، وأنا أشتهي أن أكتبها عن أبي مَعمر»[٥].

وقال يعقوب بْن شيبة: «أبو مَعمر كان ثقة، ثبتاً، صحيحَ الكتاب...»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/١١٩).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «رواية ابن محرز» (١/٨٩).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥).
(٦) «المصدر نفسه» (١٠/٢٤).

وقال الحافظ الذَّهبي: «وليس هو بالمكثر، لكنه مُتقن لعلمه، وكان عدلاً ضابطاً...»[1].

ب ـ وما جاء في ترجمة «زُهير بْن محمّد التّميمي المروزي الخراساني» (ت١٦٢هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي ـ رحمه الله ـ: «محلّه الصّدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثُه بالشّام أنكرَ، من حديثه بالعراق لسوء حفظه... فما حدّث من كتبه فهو صالح، وما حدّث من حفظه فيه أغاليط»[2].

وقال فيه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الحافظ المحدِّث...»[3]. فَوَصْفُه بالحفظ هنا قد يكون باعتبار ضَبْطه كتابَه، وسلامتِه على ما يُفيده كلام أبي حاتم السابق. والله أعلم.

٣ ـ وقد يأتي إطلاقُ وصف الحفظ، ويُراد به سِعَةُ المحفوظ، وكثرتُه، ولو لم يكن متقناً له[4]، ومن ذلك:

أ ـ قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «قيس بْن الرّبيع الأسدي الكوفي» (ت١٦٧هـ): «الإمام الحافظ المكثر... أحد أوعية العلم على ضعفٍ فيه من قبل حفظه»[5].

وهذا بَيِّنٌ في أنّه أراد بقوله: «الحافظ» سعةَ المحفوظ، وكثرته، كما يدلّ عليه قوله: «المكثر... أحد أوعية العلم».

ولا شكّ أنّ قيساً من المكثرين في كتابة الحديث، وروايته، والرّحلة فيه، حتى سُمّي قيساً الجوّال، لكثرة تجواله في طلب الحديث وتقييده[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٢).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٨٧).
(٤) على مراعاة هذا الإطلاق بنى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ كتابه «تذكرة الحفاظ»، انظر أمثلة ذلك فيما تقدم في (ص١٠٤).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤١).
(٦) انظر ما تقدم (ص٦١٥).

ب ـ وقال الحافظ الذَّهبيّ أيضاً في «شريك بْن عبدالله القاضي النَّخعي الكوفي» (ت١٧٧هـ): «العلاّمة الحافظ... أحدُ الأعلام، على لِين في حديثه، توقّف بعضُ الأئمّة عن الاحتجاج بمفاريده»[١].

وقال فيه أيضاً: «ليس بالمتين عندهم»[٢].

ثمَّ أشار في موضع[٣] إلى سِعَة حديثِ شريكٍ فقال: «ويُقال: إنّ إسحاق الأزرق أخذ عنه تسعة آلاف حديث[٤]».

فهذه من الإطلاقات التي يَرِد بها وصف الرَّاوي بالحافظ، لكن المتبادِر عند نفْي هذا الوصف عن الرَّاوي، أنَّه يخطيء في بعض مرويّاته، ويحصل له من الوهم لخلَلٍ في ضبطه، ولا يُصرف اللفظ عن هذا المراد إلاّ إذا بانت من سياق كلام الإمام أو من مجموع كلام الأئمّة النقّاد قرينةٌ صارفةٌ للفظ عن أصله عند الإطلاق، وإلاّ فالمتعيِّن بقاؤه على الأصل.

وممّا يدلّ على أنّ المتبادر عند إطلاق نفي وصف (الحافظ) عن الرَّاوي تليينُه في حفظه ما جاء في ترجمة «عبد ربه بْن نافع أبي شهاب الحنّاط الكناني» قال عبدالله بْن أحمد بْن حنبل: سألته (يعني أباه) عن أبي شهاب الحنّاط؟ فقال: «ما بحديثه بأس»، فقلت له: «إنّ يحيى بْن سعيد يقول: ليس هو الحافظ. فلم يَرض بذلك، ولم يُقِرَّ به»[٥].

وعدمُ رضا الإمام أحمد، وإقرارِه حكمَ يحيى القطان، دليلٌ على المنافاة بين حكميهما على أبي شهاب الحنّاط، كما أنّ معارضة عبدالله قول أبيه بما قاله القطّان، دليلٌ على أنّ الأصل عند هذا الإطلاق تليينُ الرَّاوي والدَّلالة على خَلَلٍ في ضبطه. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٠).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٢٠١).

(٤) انظر «الثقات» للعجلي (١/ ٤٥٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٠٠).

ويُلاحَظ مراعاة هذا الضّابط عند الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «هدي الساري»[1] ترجمة «عبد العزيز بْن عمر بْن عبد العزيز بْن مروان الأموي» حيث قال: «وحكى الخطّابي عن أحمد أنَّه قال: «ليس هو من أهل الحفظ»، فقال ابن حجر: «يعني بذلك سعة المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بْن مَعِين: «هو ثبت روى شيئاً يسيراً»[2]...».

المبحث الثاني عشر
قد يتكلم الإمام في بعض القوم لكونه لا خبرة له بهم

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الإمام مالك بْن أنس بْن مالك بْن أبي عامر الأصبحي المدني» (ت١٧٩هـ) روى الحاكم عن النّجّاد، عن هلال بْن العلاء، عن أبي يوسف أحمد بْن محمّد الصيدلاني: سمعت محمّد بْن الحسن الشّيباني يقول: «كنتُ عند مالك، فنظر إلى أصحابه، فقال: انظروا أهلِ المشرق، فأَنْزلوهم بمنزلة أهل الكتاب، إذا حدّثوكم فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم، ثمَّ التفت فرآني، فكأنَّه استحيى، فقال: يا أبا عبدالله: أكره أن تكون غِيبَةً هكذا أدركت أصحابنا يقولون»[3].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ عَقيب هذه الحكاية ـ: «هذا القول من الإمام قاله لأنه لم يكن له اعتناءٌ بأحوال بعض القوم، ولا خَبَرَ تراجمهم، وهذا هو الورع، ألا تراه لما خَبَر حالَ أيوب السَّختياني العراقي كيف احتجّ به، وكذلك حميد الطّويل، وغير واحد ممّن روى عنهم. وأهل العراق كغيرهم، فيهم الثّقة الحجّة، والصّدوق، والفقيه، والمقريء، والعابد، وفيهم

---

(١) (ص٤٣٠).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٧٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٨).

الضّعيف، والمتروك، والمتَّهَم. وفي «الصّحيحين» شيءٌ كثيرٌ جدّاً من رواية العراقيين ـ رحمهم الله ـ.

وفيهم من التّابعين كمثل علقمة، ومسروق، وعَبيدة، والحسن، وابن سيرين، والشّعبي، وإبراهيم، ثمَّ الحكم، وقتادة، ومنصور، وأبي إسحاق، وابن عون، ثمَّ مِسْعَر، وشعبة، وسفيان، والحمّادين، وخلائقَ أضعافِهم ـ رحم الله الجميع ـ. . .»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وأمّا أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، في زمن التّابعين كان بها خلقٌ كثيرون منهم معروفون بالكذب، لا سيّما الشيعة فإنّهم أكثر الطّوائف كذباً باتفاق أهل العلم، ولأجل هذا يُذكر عن مالكٍ، وغيره من أهل المدينة أنّهم لم يكونوا يحتجّون بعامّة أحاديث أهل العراق، لأنّهم قد علموا أنّ فيهم كذّابين، ولم يكونوا يميّزون بين الصّادق والكاذب، فإذا علموا صِدق الحديث فإنّهم يحتجّون به، كما روى مالك عن أيوب السَّختياني، وهو عراقي، فقيل له في ذلك، فقال: «ما حدّثتكم عن أحدٍ إلاّ وأيوب أفضل منه». أو نحو هذا[2]»[3].

وقال: «وأمّا علماء أهل الحديث كشعبة، ويحيى بْن سعيد، وأصحاب الصّحيح والسّنن فكانوا يميزون بين الثّقات الحفّاظ وغيرهم، فيعلمون من بالكوفة والبصرة من الثّقات الذين لا ريب فيهم، وإنّ فيهم من هو أفضل من كثيرٍ من أهل الحجاز. ولا يستريب عالِمٌ في مثل أصحاب عبدالله بْن مسعود كعلقمة، والأسود، وعَبيدة السَّلماني، والحارث التّيمي، وشريح

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٨ ـ ٦٩).
(٢) ذكره الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٣٨٧)، والقاضي عياض في كتابه «الشفاء» (ج٢/ ٤١).
وقال عبدالله بْن وهب: سمعت مالك بْن أنس ذكر أيوب السختياني، وذكر منه فضلاً، وقال: «كان أشدّ الناس تثبتاً» «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣٣).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

القاضي، ثمَّ مثل إبراهيم النّخعي، والحكم بْن عتيبة، وأمثالهم من أوثق النّاس، وأحفظهم، فلهذا صار علماء أهل الإسلام متّفقين على الاحتجاج بما صحّحه أهل الحديث من أيّ مصرٍ كان...»[1].

٢ ـ وفي ترجمة «يحيى بْن حسّان بْن حيان البصري ثمّ التِّنّيسِي» (ت٢٠٨هـ) قال فيه أحمد بْن حنبل: «ثقة ثقة، رجل صالح»[2].

وروى أبو بكر الأثرم عنه قال: «كان ثقة، صاحبَ حديث»[3].

وقال العجلي: «عالم بالحديث، كوفيّ ثقة مأمون»[4].

وقال النّسائي: «ثقة»[5]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[6].

وقال أبو سعيد بن يونس: «كان ثقة، حَسَن الحديث، وصنّف كُتُباً، وحدّث بها»[7].

وأمّا أبو حاتم الرّازي فقال فيه: «صالح الحديث»[8].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على قوله ـ مبيِّناً سَبَب التّليين ـ: «لو كان لحقه لقال: ثقة حجّة»[9].

وقد جاءت ملاحظة هذا الضّابط ـ وهو ردّ كلام إمامٍ فيمن لم يَخْبُرْه و ـ لم يَعرفه حقّ المعرفة ـ عن الإمام أحمد ـ رحمه اللهَ ـ وذلك ما رواه عبدالله بْن أحمد بْن حنبل قال: قال أبي: وذكرنا عند يحيى بْن سعيد،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣١٧).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥٣).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٨).
(٤) «الثقات» (٢/ ٣٥٠).
(٥) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٨).
(٦) (٩/ ٢٥٢).
(٧) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٩).
(٨) «المصدر نفسه» (٣١/ ٢٦٨)، ولم أجد هذه العبارة في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٥).
(٩) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢٩).

عُقيلَ بْن خالد، وإبراهيمَ بْن سعد، فجعل كأنّه يضعّفهما، فجعل يقول: عُقيل، وإبراهيم بْن سعد، عُقيل وإبراهيم بْن سعد، كأنّه يضعّفهما»، قال أبي: «وأَيْشٍ ينفع يحيى من هذا؟! هؤلاء ثقات لم يَخْبُرهما يحيى»[1].

ومن هذا الباب: أن يقع في كلام إمام تفضيلُ راوٍ على راوٍ آخر، لكونه رأى أحدَهما ولم ير الآخر، فقد جاء في ترجمة «يحيى بْن سعيد بْن قيس الأنصاري الخزرجي المدني» (ت١٤٣هـ) قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان يحيى بْن سعيد القطّان، يقدِّم يحيى بْنَ سعيد الأنصاري على الزّهري لكونه رآه، ولم يرَ الزهري»[2].

يشير الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى ما رواه محمد بْن خلاد الباهلي قال: سمعت يحيى ـ وهو ابن سعيد القطان ـ لا يقدّم على يحيى بْن سعيد أحداً من الحجازيِّين، فقيل له: الزّهري؟ فقال: الزّهري خولف عنه، ويحيى لم يُخْتَلف عنه»[3].

وقول القطان: «الزهري خولف عنه. . .الخ» يدل على أنه بنى تفضيله الأنصاري على الزهري على معرفته بأحاديث الرجلين، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر
قد يذكر الإمام راوياً في الضّعفاء
لقول قيل فيه وظنه جرحاً

ومثاله ذلك: ما جاء في ترجمة «حبيب بْن أبي ثابت الأسدي أبي

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٣٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٦) ترجمة «زكريا بْن عدي بْن زريق، أو ابن الصلت التيمي مولاهم الكوفي» (ت٢١١هـ أو بعدها بسنة) قال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وحديثه في الكتب سوى سنن أبي داود، وكان أحد الأثبات، استخف بأمره ولم يخبره أبو نعيم»، ثمّ ذكر عن أبي داود النحوي، أنّه قال ليحيى بْن مَعِين: سمعت أبانعيم ـ وذكر له زكريا بْن عدي ـ فقال له: «ما له وللحديث ذاك بالتوراة أعلم».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٧٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٠٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٥٣).

يحيى الكوفي» (ت١١٩هـ) قال الإمام أحمد: قال ابن عون: «حدّثنا إسماعيل السدي، وحبيب بْن أبي ثابت، وكانا جميعاً أعْوَرَيْن»[١].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وهو ثقة بلا تردّد، وقد تناكد الدُّولابي بذكره في «الضّعفاء» لمجرد قولِ ابْن عون فيه: كان أعور. وإنما هذا نَعْتٌ لبصره لا جرحٌ له»[٢].

المبحث الرابع عشر
ذكر ابن عدي للراوي في كتابه (الكامل) لا يوجب تليينه

أبان الحافظ أبو أحمد بْن عدي، عن منهجه في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» ومن ذلك قوله في مقدّمة الكتاب: «وذاكرٌ في كتابي هذا كلّ من ذُكر بضربٍ من الضّعف، ومن اختُلف فيه فجرحه البعض، وعدّله البعض الآخرون، ومرجِّحٌ قولَ أحدهما مبلغَ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قَبَّح أمرَه أو حسّنه تحاملَ عليه، أو مال إليه، وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم ممّا رواه ما يُضَعَّف من أجله، أو يَلحقه بروايته له اسمُ الضّعف، لحاجة النّاس إليها لأُقَرِّبَه على النّاظر فيه...»[٣].

وعلى هذا فَذِكْرُه الرّاوي في كتابه هذا لا يُوجِب تليينَه، ولذلك قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أشعث بْن عبد الملك الحمراني البصريّ» (ت١٤٢هـ): «ما علمت أحداً ليّنه، وذِكْرُ ابن عديّ له في «كامله»[٤] لا يُوجب تليينَه بوجه، نعم ما أخرجا له في «الصّحيحين» كما لم يُخرِجا لجماعةٍ من الأثبات»[٥].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٤٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٩١).
(٣) «مقدمة الكامل» (الورقة ٢/أ) وفي المطبوع (ص١ ـ ٢) (...أو يلحقه بروايته وله اسم الضعف) بزيادة واو لا يستقيم بها السياق.
(٤) انظر (١/٣٦٧ ـ ٣٧٠).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٧٨).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «إنما أو ردته لذكر ابن عديّ له في «كامله»، ثمّ إنّه ما ذكر في حقه شيئاً يدلّ على تليينه بوجه، وما ذكره أحدٌ في كتب الضّعفاء أبداً.

نعم ما أخرجا له في «الصحيحين» فكان ماذا ؟!».

وهذه القاعدة تنطبق على كثيرٍ من كُتب الضّعفاء، الّتي لم يخصّها أصحابُها بمن ثَبت ضَعْفُه من الرّواة، وإنما أرادوا بتأليفها ذكرَ من نُسب إلى شيءٍ من الضَّعف، وإن كان على وجهٍ لا يضرّه؛ ولِذلك قال العلامة المعلِمِي ـ رحمه الله ـ: «فأمّا ذِكْرُ الرَّاوي في بعض كتب الضّعفاء فلا يضرّه ما لم يكن فيما ذُكِر به ما يُوجب ضعْفه، وذلك أنّهم كثيراً ما يذكرون الرَّجل لكلامٍ فيه لا يثبت أو لا يَقدح، أو نحو ذلك»[2].

المبحث الخامس عشر
قد يكون التضعيف مقيّداً بحالة معيّنة.

قد يَرد تضعيف الرَّاوي مقيَّداً بحالة معيّنة، فلا يُطلق عليه الحكمُ جرحاً أو تعديلاً، وإنما يُحكم عليه بحَسَب مقتضى التّفصيل الوارد في حقه[3]، وبيان ذلك في المطلبين التاليين:

---

(١) (١/ ٢٦٧).

(٢) «طليعة التنكيل» (١/ ٥٧).

(٣) عقد الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ لهذا الضابط فصلاً خاصاً في كتابه «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٣)، وذكر فيه ثلاثة أنواع رئيسة، وهي:
١ ـ من ضُعّف حديثُه في بعض الأوقات دون بعض.
٢ ـ من ضُعّف حديثُه في بعض الأماكن دون بعض.
٣ ـ من ضُعّف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض.
وأورد لكل نوع أمثلة كثيرة. وقد أفرد د. صالح بْن حامد الرّفاعي، القسم الثالث بالدراسة في رسالته للماجستير بعنوان «الثقات الذين ضُعّفوا في بعض شيوخهم».

المطلب الأول: أن يُضعّف الرّاوي فيما حدّث به في بلد دون بلد آخر:

ويحصل ذلك لأسباب منها:

أولاً: أنّ الرّاوي حدّث في مكانٍ معه كتبه فضبط الرّواية، وجاء بها على الصّواب، وحدّث في مكانٍ آخر لم تكن معه كتبه، فَخَلَّط في مرويّاته ولم يُتقنها.

ومثاله: ما جاء في ترجمة «مَعمر بْن راشد الأزدي مولاهم البصريّ نزيل اليمن» (ت١٥٣هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومع كون مَعمر ثقةً ثبتا، فله أوهام لا سيّما لما قَدِم البصرة لزيارة أمّه فإنّه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريِّين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرّزاق عنه أصحّ، لأنّهم أخذوا عنه من كتبه. والله أعلم»(١).

وقد نصّ بعض الأئمّة على هذا من ذلك:

١ ـ قال أبو بكر الأثرم: قال أحمد: «حديث عبد الرزّاق عن مَعمر، أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريِّين، كان يتعاهد كتبه، وينظر ـ يعني باليمن ـ وكان يحدِّث بخطأٍ بالبصرة»(٢).

٢ ـ وقال يعقوب بْن شيبة: «سَماع أهل البصرة من مَعْمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنّ كُتبه لم تكن معه»(٣).

٣ ـ وقال أبو حاتم الرازي: «مَعْمر بْن راشدٍ ما حدّث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث»(٤).

ثانياً: أنّ الرّاوي حدّث في بلد وهو قويّ الحافظة تامّ الضّبط، وحدّث في بلدٍ آخر بعد أن تقدّمت به السّن، وشاخ وكَبُر، ونقص حفظه، فحصل في روايته بعضُ الخلل.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٧).
(٢) «شرح علل الترمذي» (٧٦٧/٢).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٨).

مثاله: ما جاء في ترجمة «هشام بْن عروة بْن الزبير بْن العوام الأسدي المدني» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «في حديث العراقيين عن هشام أوهام تحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أوهام»(١).

فقد تقدّم بيان ما حصل لهشام بْن عرو، فإنّه لما كان بالمدينة في حال شبيبته وقوّة حفظه، وتمام ضبطه، لم يكن يَقنع أن يحدث عن أبيه بواسطة، فلما جاء العراق في آخر عمره تساهل في ذلك فصار يحدّث عن أبيه ما كان سمعه من غير أبيه عن أبيه، على سبيل الوهم والنّسيان لكبر سنّه ونقصان حفظه(٢).

المطلب الثاني: أن يضعف في روايته عن أهل بلد دون أهل بلد آخر:

وذلك لكون الرَّاوي اعتنى بحديث بلد، وجَمَعَه وحَفِظَه، فأتقنه وحدّث به على الصّواب، ولم يفعل ذلك بحديث بلدٍ آخر:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «إسماعيل بْن عياش بْن سُليم الحمصي العنسي مولاهم» (ت١٨١هـ) ذكر الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ جماعةً من شيوخه ثمَّ قال: «... وخلق من الحجازيِّين والعراقيِّين، وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده فإنّه يحفظ حديثَهم، ويكاد أن يُتقنه، إن شاء الله»(٣).

وقال في موضع: «حديث إسماعيل عن الحجازيّين والعراقيّين لا يحتجّ به، وحديثه عن الشّاميّين صالح من قبيل الحسن، ويُحتج به إن لم يعارضه أقوى منه»(٤).

وقال في «تذكرة الحفّاظ»(٥): «كان من أوعية العلم، إلاّ أنّه ليس

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/٤٦).
(٢) انظر ما تقدم في (ص٤٩٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/٣١٢).
(٤) «المصدر نفسه» (٨/٣٢١).
(٥) (١/٢٥٤).

بمتقنٍ لما سمعه بغير بلده، كان يعتمد على حفظه، فوقع خللٌ في حديثه عن الحجازيّين وغيرهم».

وقد نصّ جمعٌ من الأئمة النقاد على هذا، من ذلك:

١ ـ الإمام يحيى بن معين:

أ ـ قال أحمد بْن زهير: سُئل يحيى بْن مَعِين، عن إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «ليس به بأسٌ من أهل الشام. والعراقيّون يَكرهون حديثه»[١].

ب ـ وقال محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة: سمعت يحيى بْن مَعِين ـ وذُكِر عنده إسماعيل بْن عياش، فقال: «كان ثقةً فيما يَرويه عن أصحابه أهل الشّام، وما روى عن غيرهم فخلّط فيها»[٢].

ج ـ وقال محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة أيضا: سمعت يحيى بْن مَعِين يقول: «إسماعيل بْن عيّاش ثقة فيما روى عن الشّاميّين، وأمّا روايته عن أهل الحجاز فإنّ كتابه قد ضاع فخلّط في حفظه عنهم»[٣].

د ـ وقال مُضر بْن محمّد الأسدي عن يحيى: «إذا حدّث عن الشّاميين، وذَكَر الخَبَرَ فحديثه مستقيم، وإذا حدّث عن الحجازيّين والعراقيّين خَلّط ما شئت»[٤].

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

أ ـ وقال أبو بكر المرُّوذي: سألته ـ يعني أحمد بْن حنبل ـ عن إسماعيل بْن عياش؟ فحسّن روايته عن الشّاميّين، وقال: «هو فيهم أحسن حالاً ممّا روى عن المدنيين وغيرهم»[٥].

---

(١) «الكامل» (١/٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/١٧٣ ـ ١٧٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/٢٢٦).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «تهذيب تاريخ دمشق» (٣/٤٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/١٧٤).

(٥) «رواية المرذوي» (ص١٠٤).

ب ـ وقال أبو داود: وسألت أحمد عن إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «ما حدّث عن مشايخهم»، قلت: «الشّاميين؟» قال: «نعم. فأمّا حديث غيرهم عنده مناكير»[1].

ج ـ وقال أبو حاتم: سألت أحمد بْن حنبل، عن إسماعيل بْن عيّاش؟ فقال: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعضُ الشّيء، وروايته عن أهل الشّام كأنّه أثبت وأصحّ»[2].

د ـ وقال أبو طالب أحمد بْن حميد: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «إسماعيل بْن عيّاش ما روى عن الشّاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيحٍ»[3].

هـ ـ وقال أحمد بْن أبي يحيى: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «إسماعيل بْن عياش ما روى عن الشّاميّين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، يَغلط»[4].

٣ ـ وقال أبو حفص عمرو بْن علي الفلاّس: «وإسماعيل بْن عياش إذا حدّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدّث عن أهل المدينة مثلُ هشام بْن عروة، ويحيى بْن سعيد، وسُهيل بن أبي صالح فليس بشيءٍ»[5].

٤ ـ /أ وقال أبو عبدالله محمّد بْن إسماعيل البخاري: «ما روى عن الشّاميين فهو أصحّ»[6].

ب ـ وقال عمر بْن بحير: سألت محمّد بْن إسماعيل البخاري، عن

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص٢٦٤).
(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٢).
(٣) «الكامل» (١/ ٢٩٢).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٩٢).
(٥) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٧).
(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٠).

إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر»[1].

٥ ـ وقال يعقوب بْن شيبة: «وإسماعيل بن عياش، ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصّة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطرابٌ كثير، وكان عالماً بناحيته»[2].

وكذا قال غيرُ واحدٍ بهذا التفصيل منهم: أبو زرعة الرّازي[3]، ويعقوب بْن سفيان الفسوي[4]، والنسائي[5]، وأبو بشر الدُّولابي[6]، وابن عديّ[7]، وغيرهم.

والسّبب في إتقانه لأحاديث الشّاميّين وضبطه لمرويّاتهم، أنّه كان من أهل الشّام، فاعتنى بعلم بلده فَحَفِظه، وأتقنه حتى صار من أعلم النّاس به في زمانه، يدل على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الفضل بْن زياد: قال الإمام أحمد: «ليس أحدٌ أروى لحديث الشّاميّين من إسماعيل بْن عياش، والوليد بْن مسلم»[8].

ب ـ وقال يعقوب بْن سفيان الفسوي: «وكنت أسمع أصحابَنا يقولون: عِلمُ الشّام عند إسماعيل بْن عياش، والوليد بْن مسلم»[9].

وقال أيضاً: «وتكلّم قومٌ في إسماعيل، وإسماعيل ثقةٌ عَدْلٌ أعلم

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٧).
(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٢).
(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤).
(٥) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٥).
(٦) انظر «الكامل» (١/ ٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٧).
(٧) انظر «الكامل» (١/ ٢٩٦، ٣٠٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٥).
(٩) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٢٣).

النّاس بحديث الشّام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلّموا قالوا: يُغرب عن ثقات المدنيّين والمكيّين»[1].

المبحث السادس عشر
تقوية رواية الرّاوي برواية بعض تلاميذه عنه

يحصل أن يكون الراوي متكلماً فيه من جهة ضبطه، أو اختلفت فيه أنظار النقاد بين مجرح ومعدل، فالناظر في أمره يجد ما يقوي جانب احتمال ما رواه والاحتجاج به، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن تُحْتَمل روايةُ بعض تلاميذه عنه، لما لهم فيه من مزية خاصة:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمْرِو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو السّهمي» (ت١١٨هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «. . . وقد رَوى عن عَمْرِو بْن شعيب أئمة النّاس وثقاتهم، وجماعة من الضّعفاء إلاّ أنّ أحاديثه عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ، اجتنبه النّاس مع احتمالهم إيّاه، ولم يُدخلوه في صحاح ما خرّجوا، وقالوا: هي صحيفة»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الضّعفاء الرّاوون عنه، مثل المثنّى بْن الصبّاح، ومحمّد بن عبيد الله العرزمي، وحجّاج بْن أرطاة، وابن لَهِيعَة، وإسحاق بْن أبي فَروة، والضّحّاك بْن حمزة، ونحوهم، فإذا انفرد هذا الضّرب عنه بشيءٍ ضعف نخاعه، ولم يُحتج به. بل وإذا روى عنه رجلٌ مختلَف فيه، كأسامة بْن زيد، وهشام بْن سَعد، وإسحاق، ففي النّفس منه، والأولى ألاّ يُحتجّ به بخلاف رواية حسين المعلّم، وسليمان بْن موسى الفقيه، وأيوب السّختياني فالأوْلى أن يحتج بذلك إن لم يكن اللّفظ

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٢٤).
(٢) «الكامل» (٥/١١٦).

شاذاً، ولا مُنكَراً، فقد قال أحمد بْن حنبل إمام الجماعة[1]: له أشياء مناكير»[2].

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ جعل الرّواة عن عَمْرٍو بْن شعيب على ثلاث مراتب، وتتفاوت مرتبة الاحتجاج برواية عمرو بتفاوت مراتب هؤلاء الرّواة عنه:

فالمرتبة الأولى: هم الضّعفاء والمتروكون، وهذا الضّرب إذا انفردوا عنه بحديثٍ، ضعف نخاعه، ولا يحتج به.

والمرتبة الثانية: هم الرّواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً، وهؤلاء إذا انفرد أحدٌ منهم برواية عن عَمْرٍو، ففي النفس من تلك الرواية شيء، والراجح أن لا يحتج بها.

والمرتبة الثالثة: هم الثّقات، وحكم روايتهم عنه رُجحان الاحتجاج بما رووا عنه شريطةَ أن لا يكون اللّفظ شاذّاً أو مُنكراً.

ويبدو أنّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ يميل إلى أنّ وقوع النّكارة في رواية هذا الضّرب إنما تكون منه لا منهم، بدليل نقله قولَ الإمام أحمد: «له أشياء مناكير»، وهو واضحٌ في تعليقه على قول أبي زرعة الرّازي: «روى عنه الثّقات مثل أيوب السّختياني، وأبي حازم، والزّهري، والحكم بْن عتيبة، وإنما أنكروا عليه كثرةَ روايته عن أبيه عن جدّه. وقال: إنّما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفةً كانت عنده فرواها». وقال أبو زرعة أيضاً: «ما أقلّ ما نصيب عنه ممّا روى عن غير أبيه، عن جدّه من المنكر، وعامّة هذه المناكير الذي[3] يُروَى عن عَمْرٍو بْن شعيب إنما

(1) قال أبو الحسن الميموني عبد الملك بْن عبد الحميد: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «عَمْرو بْن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا» «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨) وفيه: «وإنما يُكتب حديثه يُعتبر به» بضمير الغيبة، والبناء للمفعول.

(2) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٧).

(3) كذا في الأصل.

هي عن المثنّى بْن الصبّاح، وابن لَهِيعَة والضّعفاء»[1].

فعلّق الحافظ الذَّهبيّ على هذا قائلاً: «ويأتي الثّقات عنه أيضاً بما يُنكَر»[2].

فالحكم في المرتبة ـ الأولى والثانية ـ عامٌ في جميع الرّواة الثّقات إذا انفرد عنهم من ضُعّف في حديثه، أو تكلّم فيه بعض النّقاد بما يُلَيِّن روايتَه حيث يكون الحكم عندئذٍ عدم الاحتجاج بمفاريده عن شيخه الثّقة.

وإنما يختلف هذا الحكم في المرتبة ـ الثّالثة ـ حيث جعل الحافظ الذَّهبيّ، النّكارة الواقعةَ في رواية الثّقات عن عَمْرِو بْن شعيب منه لا منهم، وهذا لو حصل في رواية ثقةٍ عن ثقة لكان إعلال السّند بغير هذه الطريق، بل يُنظر إلى أضعف موضعٍ في الإسناد فيُعَلّ به، وإن كان دخول الخلل من جهته نادراً[3]، إلاّ أنْ يكون الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتبر روايةَ عَمْرِو بْن شعيب عن أبيه، عن جدّه وِجادةً أولى ما يُعلّ به الإسناد حين تقع النّكارة في المتن. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بْن لَهِيعَة بْن عقبة الحضرمي الغافقي المصريّ» (ت١٧٤هـ): «أعرض أصحاب الصِّحاح عن رواياته، وأخرج له أبو داود، والتّرمذي، والقَزويني، وما رواه عنه ابن وهب والمقريء، والقُدماء فهو أجود»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرّحمن المقريء، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى،

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).
(٣) انظر القاعدة الرابعة من مقدمة المعلمي على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٨ ـ ٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٤).
(٥) (١/ ٢٣٨).

وبعضهم يصحّحه، ولا يرتقي إلى هذا».

قد قوّى غيرُ واحدٍ من الأئمّة روايةَ بعضِ تلاميذ عبدالله بْن لَهِيعَة عنه، إمّا لكونهم أخذوا حديثه من أصوله المصحّحة، أو لكونهم رووا عنه قبل أن يتهاون بنفسه، ويَترك الاعتمادَ في التّحديث على أصوله، فمن ذلك:

أ ـ قال نُعيم بْن حماد: سمعت ابن مَهدي يقول: «ما أعتدُّ بشيءٍ سمعته من حديث ابن لَهِيعَة إلاّ سماع ابن المبارك، ونحوه»[1].

ب ـ وقال أبو عبيد الآجرّي: سمعت أبا داود يقول: سمعت قتيبة يقول: «كنّا لا نكتب حديث ابن لَهِيعَة إلاّ من كُتب ابن وهب، أو كتب ابن أخيه لَهِيعَة[2]، إلاّ ما كان من حديث الأعرج»[3].

ـ وقال جعفر بْن محمّد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يَذكر أنّه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد بْن حنبل: «أحاديثُك عن ابن لَهِيعَة صِحاح»، قال: قلت: «لأنّا كنّا نكتب من كتابِ عبدالله بْن وهب ثمَّ نسمعه من ابن لَهِيعَة»[4].

ج ـ وقال أحمد بْن صالح أبو جعفر المصري: «وظننت أنّ أبا الأسود[5]، كتب من كتابٍ صحيحٍ، فحديثُه صحيح يُشبه حديثَ أهل العلم»[6].

د ـ وقال عَمْرو بْن علي الفلاس: «عبدالله بْن لَهِيعَة احترقت كتبه،

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٩١).

(٢) هو: لَهِيعَة بْن عيسى بْن لَهِيعَة.

(٣) «سؤالات الآجري» (٤/٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٥/٤٩٤).

(٥) هو: النضر بْن عبد الجبار، قال عنه ابن مَعِين: «كان... راوية عنه (يعني ابن لَهِيعَة)، وكان شيخَ صدقٍ» «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٩٣).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/١٨٤ ـ ١٨٥).

فمن كَتَب عنه قبل ذلك مثلُ ابن المبارك، وعبدالله بْن يزيد المقريء أصحّ من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»[1].

هـ - وقال ابن أبي حاتم: وسُئل أبو زرعة عن ابن لَهِيعَة: سماع القدماء منه؟ فقال: «آخره وأوّله سواء إلاّ أنّ ابن المبارك، وابن وهب، كانا يتتبّعان أصولَه فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون يأخذون من الشّيخ، وكان ابن لَهِيعَة لا يَضبط، وليس ممّن يَحْتَجّ بحديثه من أَجْمَل القولَ فيه»[2].

وفي هذه النّصوص تقوية هؤلاء الأئمّة رواية ابن لَهِيعَة إذا كانت من طريق من كتب عنه من كتبه المصحّحة، ولم يَعتمِد على مجرّد السَّماع منه، ونصّوا في ذلك على عبدالله بْن المبارك، وعبدالله بْن وهب، وعبدالله بْن يزيد المقريء، وقتيبة بْن سعيد، وأبي الأسود النّضر بْن عبد الجبار. قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «... ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه، أعدل من غيرهما»[3].

وأمّا قول الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله -: «وما رواه ابن وهب... والقدماء...»، فيؤيّده ما رواه الفضل بْن زياد قال: سمعت أبا عبدالله [أحمد بْن حنبل] وسُئل عن ابن لَهِيعَة فقال: «من كتب عنه قديماً فسَماعه صحيحٌ»[4].

قال: وبلغني عن ابن المبارك أنّه قال ههنا ببغداد في سنة تسعٍ وسبعين [ومئة]: «مَن كتب عن ابن لَهِيعَة منذ عشرين سنة ليس بشيءٍ»[5].

وظاهر كلامه هذا يدلّ على أنّ من كتب عن ابن لَهِيعَة قبل سنة

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ١٤٧ - ١٤٨).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٣١٩).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٥).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

١٥٩هـ أو سنة١٦٠هـ فسماعه صحيحٌ، ويمكن أن يُذكر في هؤلاء كلّ من كان قديمَ الوفاة ممّن حدّثوا عن ابن لَهِيعَة مثل عَمْرِو بْن الحارث بْن يعقوب المتوفّى سنة ١٥٠هـ، وعبد الرّحمن بن عَمْرٍو الأوزاعي المتوفّى سنة ١٥٧هـ، وشعبة بْن الحجاج المتوفّى سنة ١٦٠هـ، وسفيان الثوري المتوفّى سنة١٦١هـ، وغيرهم.

وهذا مبنيٌّ على أنّ عبدالله بْن لَهِيعَة كان في باديء أمره يحدّث من كتابه، ويَعْتَمد على أصوله لسوء حفظه ورداءة ضبطه، وكان يملي على النّاس منها، ثمَّ تهاون بعد ذلك فلم يَعُد يُخْرِج كتبَه عند التّحديث، وصار بعض الآخذين عنه يَنسخ أحاديثَ ابنِ لَهِيعَة من كُتُبٍ أخرى، ثمَّ يقرأها عليه، فمن هنا دخله الدّاخل، يدلّ على ذلك قولُ أحمد بن صالح المصري: «كان ابن لَهِيعَة طلاَّباً للعلم صحيحَ الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديماً، فكتب عنه قومٌ يعقلون الحديث، وآخرون لا يضبطون[1]، وقومٌ حضروا فلم يكتبوا، فكتبوا بعد سماعهم فوقع علمه على هذا إلى النّاس، ثمَّ لم تخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب النّاس، فوقع في حديثه إلى النّاس على هذا، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيحٍ قرأ عليه على الصّحة، ومن كتب من كتابٍ من كان لا يضبط، ولا يصحِّح كتابَه وقع عنده على فساد الأصل»[2].

وقال في موضع آخر: «. . . ثمَّ لم يُخرج ابن لَهِيعَة بعد ذلك كتاباً، ولم يُرَ له كتاب، وكان من أراد السّماع منه ذهب فاستنسخ ممّن كتب عنه وجاء به فقرأه عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثُه صحيح، ومن كتب من نسخةٍ مّا لم تُضبط جاء فيه خلل كثيرٌ. . .»[3].

والخلاصة: أنّه ينبغي للنّاظر في تراجم الرّواة الذين تُكلّم فيهم من قبل حفظهم مراعاةُ هذا الضابط؛ فإن الرّاوي إذا كان الكلام فيه من قبل

---

(١) أي: لا يصححون ما كتبوا عنه بمقابلته بالأصل.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٤).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٣٤).

حفظه كأن يكون ـ مثلاً ـ سيءَ الحفظ، أو مختلطاً، ولديه أصولٌ صحيحة حدّث بها، فمن أخذ عنه من أصوله المضبوطة فحديثه مقبول، بخلاف من أخذ عنه من حفظه حيث قد يؤثّر في حديثه سوءُ حفظه أو اختلاطه.

ومن هذه الجهة تتفاوت مرتبة الرّاوي بتفاوت مراتب الآخذين عنه، فتكون روايته قويّةً من وجهٍ ضعيفةً من وجهٍ آخر.

ولا تتحصّل معرفة هذا للنّاقد إلاّ بجمع أقوال الأئمّة في الرّاوي، والحكمِ عليه بالنّظر إليها مجتمعة. والله أعلم.

الوجه الثاني: أن يكون الراوي عنه من المحتاطين في الرواية مثل مالك، وشعبة:

وهذا الوجه مبني على قاعدة: (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، وقد تقدّم بيان عدم اطّرادها، ونقضِ كليّتها، وأنّها أغلبية فقط[1]، وذكر الأمثلة على ذلك.

وإنما يُراعَى هذا إذا كان الرّاوي خالياً عن جرحٍ معتبر ولم يوثق، أو كان الاختلاف فيه جرحاً وتعديلاً اختلافاً شديداً، بحيث لا يمكن معه إهدار الرّاوي مطلقاً[2]، مما يضطرّ النّاقد إلى أخذ مثل هذا الاعتبار مرَجِّحاً لرفع حاله بحيث يجعله في موضع تحسين حديثه، ويُرجّح غيره عليه عند الخلاف.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «محمّد بْن مُسلم بْن تَدْرُس أبي الزّبير المكيّ» (ت١٢٦هـ): «ما توقّف في الرّواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثلُ أيّوب ومالك، وقد قال عطاء: «كان أبو الزبير أحفظنا»[3]»[4].

---

(١) انظر ما تقدم في مبحث «قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة ليست مطّردة».

(٢) انظر ما تقدم في مبحث (حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقف فيه آخرون قليلا).

(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٨١)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢ ـ ٢٣)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨٣).

كان شعبة قد أخذ عن أبي الزّبير شيئاً ثمّ تركه، ولم يَعُد يحدّث عنه، وسببُ ذلك ما رواه أحمد بْن سعيد الرّباطي عن أبي داود الطّيالسي يقول: قال شعبة: لم يكن في الدّنيا شيء أحبُ إليّ من رجلٍ يَقْدُم من مكة فأسأله عن أبي الزّبير، فقدمتُ مكّة فسمعت عن أبي الزبير، فبينا أنا جالسٌ عنده ذات يوم إذ جاءه رجل، فسأله عن مسألةٍ فردّ عليه، فافترى عليه، فقلتُ له: «يا أبا الزبير تفتري على رجلٍ مسلم؟!» قال: «إنّه أغضبني»، قلت: «ومن يغضبك تفتري عليه، لا رويت عنك حديثاً أبدا». قال: وكان يقول: «في صدري أربع مئة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثاً أبداً»[1].

وإلى هذه القصّة أشار ابن سعد بقوله: «وكان ثقةً كثير الحديث، إلاّ أنّ شعبة تركه لشيءٍ زعم أنّه رآه فعله في معاملةٍ، وقد روى عنه النّاس»[2].

وقال سويد بْن عبد العزيز: قال لي شعبة: «تأخذ عن أبي الزّبير وهو لا يُحسن أن يُصلي»[3].

وأمّا أيوب فإنّ كان قد حدّث عنه إلاّ أنّه ضعّفه؛ فقد قال سفيان بْن عيينة: سمعت أيّوب إذا ذكر أبا الزبير يقول: «أبو الزّبير أبو الزّبير...»[4].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي(٤/ ١٣١).

(٢) «الطبقات» (٥/ ٣٨٣). وانظر الجواب عن هذه القصة في «البناء على القبور» للمعلمي (ص٨٢ ـ ٨٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥).
أما قول المعلّمي في «البناء على القبور» (ص٨١) عن هذه الرواية: «وأما كلمته الثانية فلم تصحّ، لأنها من رواية سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف» ففيه نظر ؛ لأن سويداً يحكي واقعة حصلت له، ويبعد أن يؤثر ضعفه في مثل هذا الأمر الذي شافهه به شعبة، وإنما يؤثّر فيما يكون سياقاً لإسنادٍ حدثه به. والله أعلم.
وإذا صحّ ذلك عن شعبة، فهو محمول على اختلاف الناس في فهمهم لحسن الصلاة؛ فقد يرى بعضهم أن ذلك لا يحصل مع الاكتفاء بالأركان والواجبات فقط.

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣).

قال عبدالله بْن أحمد بْن حنبل: قلت لأبي: «كأنّه يُضعفه؟» قال: «نعم»[1].

قال الحافظ أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «وللثّوري عن أبي الزّبير غير ما ذكرت من الحديث من المشاهير والغرائب، وقد حدّث عنه شعبة أيضاً أحاديث إفرادات، كلّ حديثٍ ينفرد به رجلٌ عن شعبة... وروى مالك عن أبي الزّبير أحاديث، وكفى بأبي الزّبير صدقاً أنْ حدّث عنه مالك، فإنّ مالكاً لا يروي إلاّ عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلّف عن أبي الزبّير إلاّ وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلاّ أن يَروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف[2]، ولا يكون من قبله، وأبو الزّبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلّف عنه أحدٌ وهو صدوق وثقة لا بأس به»[3].

ويُلاحظ أنّ ابن عدي ـ رحمه الله ـ ذكر في جملة ما اعتمد عليه لرفع شأن أبي الزّبير كونُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ روى عنه، لأنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ، وهذا من ابن عدي مراعاةٌ لهذا الضّابط وإعمالٌ له عند الترجيح. والله أعلم.

والخلاصة: أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد لرفع حال أبي الزّبير على قرينة رواية أيّوب ومالك عنه، لأنّهما من الأئمّة الثقات المحتاطين في الرّواية، ولا يأخذان عن كلّ ضرب، لكن تقدّم أن حال رواية أيوب عن أبي الزبير مقرونة ببيان ضعفه عنده، فلا تصلح أن تُذكر قرينةً للترجيح. ثمّ استدل الذّهبيّ بقول عطاء بْن أبي رباح ـ قرين أبي الزّبير وزميله في الطّلب ـ: «كان أبو الزّبير أحفظنا»، لقوّة كلامه في الدّلالة على ضبط أبي الزبير وحفظه، لما بين الرجلين من الزمالة في الطّلب. والله أعلم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٤٢).

(٢) قد تقدم تعقيب الحافظ الذّهبيّ، على هذه العبارة وبيان وجهه في (ص٥٦٨).

(٣) «الكامل» (٦/ ١٢٦).

٢ ـ وقال في ترجمة «شريك بْن عبدالله بْن أبي نمر المدني» (توفي قبل الأربعين ومئة): «وقد جَهِل عليه أبو محمّد بْن حزم، واتهمه بالوضع[١]، وقد وَثَّقه أبو داود[٢]، وروى عنه مثلُ مالك، ولا ريب أنّه ليس في الثبت كيحيى بْن سعيد الأنصاري، وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ لم يُتابع عليها، وذلك في «صحيح البخاري»[٣]...»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وذكره أبو محمّد بْن حزم، فوهّاه واتّهمه بالوضع، وهذا جَهْلٌ من ابن حزم، فإنّ هذا الشّيخ ممن اتّفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به، نعم، غيرُه أوثق منه وأثبت، وهو راوي حديث المعراج، وانفرد فيه بألفاظٍ غريبة، منها: «ودنا الجبّار فتدلّى حتى كان منه قابَ قوسين أو أدنى».

قال أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «وشريكٌ بْن عبدالله رجلٌ مشهورٌ من أهل المدينة حدّث عنه مالكٌ، وغير مالكٍ من الثّقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنّه لا بأس بروايته إلاّ أن يروي عنه ضعيفٌ»[٦].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عَجلان القرشي المدني» (ت١٤٨هـ): «وثّق ابن عَجلان أحمد بْن حنبل[٧]، ويحيى بْن مَعِين[٨]، وحدّث عنه شعبة

---

(١) انظر «توجيه النظر» (١/ ٣٣٢).
وقال في «المحلى» (١/ ١٤٢): «ضعيف».

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٨)، ووثقه أيضاً ابن سعد، والعجلي، وقال ابن مَعِين: «ليس به بأس» انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٢٧٨)، و «الثقات» للعجلي (١/ ٤٥٣)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٣٢).

(٣) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب التوحيد ـ باب ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (١٣/ ٤٧٨/ رقم٧٥١٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٧٣).

(٦) «الكامل» (٤/ ٦).

(٧) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٩) رواية عبدالله عنه، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠) رواية ابنه صالح بن أحمد عنه.

(٨) في رواية الدوري، وابن محرز، وإسحاق بْن منصور عنه. انظر «تاريخ الدروي» (٢/ ٥٣٠)، =

ومالك، وهو حسن الحديث، وأقوى من ابن إسحاق، ولكن ما هو في قوّة عبيد الله بْن عمر ونحوه»[1].

وقال في آخر ترجمته: «وقد ذكرت ابن عجلان في «الميزان»[2]، فحديثه إن لم يَبلغ رتبة الصّحيح، فلا ينحطّ عن رتبة الحسن. والله أعلم»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «إمامٌ صدوقٌ مشهور، روى عن أبيه والمَقْبُري، وطائفة. وعنه: مالك، وشعبة، ويحيى القطّان».

ثمّ قال: «والثلاثة المسمَّوْن قلّ ما رووا عنه».

المبحث السابع عشر
مراعاة تفاوت الرّواة في التوثيق

تتفاوت مراتب الرّواة في التّوثيق، حَسَب ما للرّاوي من كثرة المرويّات وسِعة المحفوظ، ونسبة حصول الخطأ في رواياته، فمن أكثر من الحديث، وقلّ خطؤه أو عزّ وجوده، كان في أعلى مراتب التّوثيق كالإمام مالك، وشعبة، والسّفيانين، وحماد بْن زيد، والإمام أحمد، ونظرائهم، ثمّ يليهم من دونهم في الكثرة، وقلّة الخطأ، ثمّ من دون هؤلاء، وهكذا.

وإذا قيس راوٍ بمن فوقه مرتبةً، ظهر أنّ فيه ليناً ما لظهور رُجحَان من

= و«رواية ابن محرز» (١/ ١٠٥، ١١٦)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠)، وكذلك وَثَّقه ابن عيينة، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٩٨)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٩٨، ٢/ ١٥٤)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩، ٥٠)، و «الثقات» (٢/ ٢٤٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠٦).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٠).

(٢) انظر (٣/ ٦٤٤ ـ ٦٤٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٢).

(٤) (٣/ ٦٤٤).

فوقه عليه في الضّبط والإتقان، وهكذا كلّما ارتفع النّاقد بالمقارنة، ازداد نزولُ هذا الرّاوي في ضبطه وإتقانه.

كما أنّ النّاقد لو قاس راوياً بمن دونه في المرتبة، ظهر أنّ فيه قوّة ما لظهور لِين من دونه في الضّبط قياساً إليه، وهكذا كلّما نزلت المقارنة إلى الطّبقات الدّنيا ازداد هذا الرّاوي قوّة بعد قوّة.

لكن هذا التفاوت الحاصل بين الرّواة في التوثيق لا يقضي بالضّعف المطلق على الرّاوي، كما لا يستلزم عكس ذلك دائما، فمن ضَعّف الرّاوي الثّقة، أو الصّدوق تضعيفاً مطلقاً نظراً إلى تقدّم غيره عليه ضبطاً وإتقاناً، كان تضعيفه هذا مردوداً، لا يُلتَفت إليه ما لم يُبَيِّن سبباً قويّاً يقتضي قبولَ ذلك منه. والله أعلم.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا الضّابط في غير ما ترجمة في كتابه «سير أعلام النبلاء» فمن ذلك:

١ ـ ما تقدّم في ترجمة «شريك بْن عبدالله بْن أبي نمر المدني» (توفي قبل الأربعين ومئة) في ردّ اتّهام ابن حزم له بالوضع: «... وقد وَثّقه أبو داود، وروى عنه مثلُ مالك، ولا ريب أنّه ليس في الثّبت كيحيى بْن سعيد الأنصاري...»[(١)].

٢ ـ وفي ترجمة «موسى بْن عقبة بْن أبي عيّاش الأسدي القُرشي» (ت١٤١هـ) روى عبّاس بْن محمّد الدُّوري[(٢)]، وابن الجنيد[(٣)]، وعثمان الدّارمي[(٤)]، عن يحيى بْن مَعِين أنّه قال في موسى بْن عقبة: ثقة.

وقال المفضّل بْن غسّان الغلاّبي، عن يحيى بْن مَعِين: «ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع فيها شيء، قال: وسمعت يحيى بْن مَعِين

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٥٩ ـ ١٦٠).

(٢) «تاريخ الدُّوري» (٢/٥٩٤).

(٣) «رواية ابن الجنيد» (ص٣٠٩).

(٤) «تاريخ الدارمي» (ص٢٠٤).

يُضعِّف موسى بْن عُقبة، بعض التّضعيف»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعقيباً على هذا ـ «قد روى عباس الدُّوري وجماعة عن يحيى توثيقه، فليُحمل هذا على معنى أنَّه ليس في القوّة عن نافع كمالك، ولا عُبيد الله، وكذا روى إبراهيم بْن عبدالله بْن الجنيد، عن يحيى بْن مَعِين قال: «ليس موسى بْن عقبة، في نافع، مثل عبيد الله بْن عمر، ومالكٍ»[2].

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ «احتج الشّيخان بموسى بْن عقبة عن نافع، ولله الحمد، قلنا: ثقة وأوثق منه، فهذا من هذا الضّرب»[3].

٣ ـ وفي ترجمة «جعفر بْن محمّد بْن علي بْن الحسين الهاشمي القرشي المدني» (ت١٤٨) قال أبو حاتم: سمعت أبا زرعة وسُئل، عن جعفرِ بْن محمّد عن أبيه، وسُهيل بْن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه، أيما أصح؟ قال: «لا يُقرَن جعفر إلى هؤلاء».

قال ابن أبي حاتم: «يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كلّ معنى»[4].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا ـ: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثّبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوِه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل»[5].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن عَجلان القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٨هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول الفلاّس: سألت يحيى، عن حديث ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة في القتل في سبيل الله، فأبى أن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٢١).
(٢) انظر «رواية ابن الجنيد» (ص٣٠٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١١٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٧).

يحدّثني فقلت له: «قد خالفه يحيى بْن سعيد الأنصاري، فقال: «عن المقبري، عن عبدالله بْن أبي قتادة، عن أبيه. فقال: أَأُحدِّث به؟! كأنه تعجبَ»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقيب هذا ـ: «وثّق ابن عجلان أحمد بْن حنبل، ويحيى بْن مَعِين[2]، وحدّث عنه شعبة ومالك، وهو حَسَن الحديث، وأقوى من ابن إسحاق، ولكن ما هو في قوّة عبيد الله بْن عمر ونحوه»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «هشام بْن حسّان أبي عبدالله الأزدي البصريّ» (ت١٤٨هـ) قال جرير بْن حازم: «جلست إلى الحسن سبع سنين لم أخرم منها يوماً واحداً، أصوم وأذهب إليه ما رأيت هشاماً عنده قطّ»[4].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «هشامٌ قد قفز القَنطرة، واستقرّ توثيقُه، واحتجّ به أصحاب الصّحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى. ولا شكّ أنّ يونس، وابن عون أحفظ منه وأتقن، كما أنَّه أحفظ من ابن إسحاق، ومحمد بْن عَمْرٍو وأتقن»[5].

٦ ـ وقال في ترجمة «حماد بْن سلمة بْن دينار البصري» (ت١٦٧هـ): «كان بحراً من بحور العلم، وله أوهامٌ في سعة ما روى، وهو صدوق حجّة، إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحمّاد بْن زيد، . . .»[6].

٧ ـ وفي ترجمة «عبد الأعلى بْن عبد الأعلى السّامي القرشي البصريّ»

---

(١) «المصدر نفسه» (٦/٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٢) انظر توثيق أقوالهما في ما تقدم (ص٧٢٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٢٠).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ج٩/ الورقة ٤٤٧) وقد حصل في المطبوع (٤/٣٣٧) اضطراب وتحريف. وجاء النص على الصواب في «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨٨)، و «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٦٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (في الموضع السابق).

(٦) «المصدر نفسه» (٧/٤٤٦).

(ت١٨٩هـ) قال محمّد بْن بشار بُندار: «والله ما كان يدري عبد الأعلى بْن عبد الأعلى أي طرفيْه أطول، أو أيّ رجليه أطول؟»[(١)].

فقال الذَّهبيّ ـ عقيب هذا ـ: «تقرّر الحال أنّ حديثه من قسم الصّحيح، نعم ما هو في القوّة في رتبة يحيى القطان، وغندر»[(٢)].

٨ ـ وفي ترجمة «القاسم بْن مالك أبي جعفر المزني الكوفي» (توفي سنة نيِّف وتسعين ومئة) قال زكريا بْن يحيى الساجي: «هو ضعيف، وقد روى عنه علي بْن المديني والنّاس»[(٣)].

فتعقبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «لا وجه لتضعيفه، بل ما هو في إتقان غُنْدر»[(٤)].

٩ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن مسلم بْن أبي فُديك الدِّيلي مولاهم المدني» (ت٢٠٠هـ أو قبلها بسنة) قال الحافظ محمّد بْن سعد ـ رحمه الله ـ: «. . .وكان كثيرَ الحديث وليس بحجّة»[(٥)].

فتعقّبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «كذا قال ابن سعد! وقد احتجّ بابن أبي فُدَيك الجماعة، ووثّقه غير واحدٍ[(٦)]، لكن مَعْن[(٧)]، أحفظُ منه وأتقن»[(٨)].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ج/٧ الورقة : ٢٥٢) ووقع في المطبوع (٣/ ٥٩) بلفظ «أن طرفيه أطول أو أن رجليه أطول».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٤٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠١)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٤٢)، وغندر هو محمّد بْن جعفر البصري.

(٥) «الطبقات» (٥/ ٤٣٧).

(٦) وَثَّقه ابن مَعِين، وقال النسائي: «ليس به بأس»، انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٠٥)، و «تاريخ الدارمي» (ص٢١٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٨٨)، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ٤٢)، وقال: «ربما اخطأ».

(٧) هو: معن بْن عيسى بْن يحيى القزاز البصري.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٨٧).

١٠ ـ وقال في ترجمة «روح بْن عبادة بْن العلاء بْن حسّان القيسي البصري» (ت٢٠٥هـ): «وقيل: إنّ عبد الرّحمن تكلّم فيه: وهم في إسناد حديث[١]»، ثمَّ قال: «وهذا تعنُّتٌ وقلّةُ إنصاف في حقّ حافظٍ قد روى ألوفاً كثيرةً من الحديث فوهم في إسناد، فَرَوْحٌ لو أخطأ في عدّة أحاديثَ في سعة علمه، لاغْتُفِر له ذلك أسوةَ نُظرائه، لسنا نقول: إن رتبة رَوْح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطّان، بل ما هو بدون عبد الرّزاق، ولا أبي النّضر»[٢].

١١ ـ وفي ترجمة «قَبيصة بْن عقبة بْن محمّد بْن سفيان السُّوائي الكوفي» (ت٢١٥هـ) قال عبد المؤمن بْن خلف النّسفي: سألت أبا علي صالح بْن محمّد عن قَبيصة؟ فقال: «كان رجلاً صالحاً إلاَّ أنّهم تكلّموا في سماعه من سفيان[٣]»[٤].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرَّجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مَهدي، ووكيع[٥]، وقد احتجّ به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين»[٦].

١٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن كثير العبدي البصْري» (ت٢٢٣هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ رواية ابن الجنيد الختَّلِي، عن يحيى بْن مَعِين قال: «لم يكن يَسْتأهل أن يُكتب عنه»[٧].

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٠٦).

(٣) هو: سفيان بْن سعيد الثوري.

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٨٦).

(٥) انظر التفاضل بين أصحاب سفيان الثوري في «تاريخ الدارمي» (ص٦١ ـ ٦٣)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٥١)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٣٣).

(٧) «رواية ابن الجنيد» (ص٣٥٧، ٤٦٣)، وقال ابن مَعِين أيضاً: «كان في حديثه ألفاظ، حدثنا أبو إسحاق. كأنه ضعفه» «المصدر نفسه» (ص٣٥٧).

فتعقّبه الذّهبيّ قائلاً: «الرّجل ممن طفر[1]، القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يُلَيّن به، ولا ريب أنّ أبا الوليد[2]، أحفظ منه وأرفع»[3].

المبحث الثامن عشر
مراعاة احتجاج أصحاب الكتب الستة بالراوي.

من الضّوابط التي راعاها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، واعتبرها لترجيح جانب التوثيق عند اختلاف الأئمّة في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، كون الرّاوي ممن اتّفق أصحاب الكتب السّتة على إخراج حديثه في كتبهم.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن جعفر بْن عبد الرّحمن الزّهري المَخْرَمي المدني» (ت١٧٠هـ) قال الذّهبي: «وقد أسرف ابن حِبَّان وبالغ فقال: «يروي عن سعيد المقبري، وسهيل بْن أبي صالح، وكان كثيرَ الوهم في الأخبار، حتى روى عن الثّقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها مَن الحديثُ صَناعتُه، شهد أنّها مقلوبة، فاستحقّ التّرك»[4].

فتعقّبه الذّهبيّ بقوله: «كيف يُتْرَك وقد احتجّ مثلُ الجماعة به، سوى البخاريّ[5]، ووثّقه مثل أحمد[6]»[7].

---

(١) طفر: وثب في ارتفاع، يقال: طفر الإنسان حائطاً، أي وثبه وثبة إلى ما وراءه. انظر «لسان العرب» (٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) مادة (طفر)، «تاج العروس» (٣/ ٣٥٩).

(٢) هو: الطيالسي هشام بْن عبد الملك البصري.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٨٤).

(٤) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٧).

(٥) قال المزي: «استشهد به البخاري في «الجامع»، وروى له في كتاب «أفعال العباد»، والباقون» «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٣)، و«صحيح البخاري» ـ كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور (٥/ ٣٠١/رقم٢٦٩٧).

(٦) انظر «سؤالات أبي داود» (ص٢١٠)، ورواية أبي طالب عنه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢)، وفي «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه صالح قال: «ليس بحديثه بأس» (٣/ ١٥٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن مسلم بْن أبي فُديك الديلي مولاهم المدني» (ت٢٠٠هـ) قال ابن سعد: «وكان كثيرَ الحديث، وليس بحجّة»[١].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كذا قال ابن سعد! وقد احتجّ بابن أبي فُديك الجماعة، ووثّقه غير واحدٍ[٢]، ...»[٣].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بَدر شُجَاع بْن الوليد بْن قيس السّكوني الكوفيّ نزيل بغداد» (ت٢٠٤هـ) قال أبو حاتم فيه: «لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتجّ به، إلاّ أنّ عنده عن محمّد بْن عَمْرٍو بْن علقمة أحاديث صحاح»[٤].

فقال الحافظ الذَّهبي: «قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح»[٥].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٦]: «قد احتجّ به السّتة».

المبحث التاسع عشر
مراعاة احتجاج الشيخين أو أحدهما بالراوي

من ضوابط الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لترجيح جانب التوثيق عند اختلاف الأئمة في الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، كون الرَّاوي ممن احتجّ به الشّيخان، البخاري، ومسلم أو أحدهما.

وبيان ذلك في المطلبين التاليين:

---

(١) «الطبقات» (٥/٤٣٧).
(٢) انظر (ص٧٢٥ هامش/رقم٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٨٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/٣٧٩) كذا جاء فيه (صحاح) بالرفع، والجادة: (صحاحاً) بالنصب، لأنه وصف للمنصوب، وقد جاء في «سير أعلام النبلاء» على الصواب.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣٥٤).
(٦) (١/٣٢٨).

المطلب الأول: من تكلم فيه ولم يؤثر ذلك في ثقته:

أولاً: من احتج به الشيخان معاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «محمّد بْن إبراهيم التّيمي المدني» (ت١٢٠هـ) قال عبدالله بْن أحمد: سمعته [يعنى أباه] وذكر محمّد بْن إبراهيم التّيمي المدينيِ، فقال في حديثه شيءٌ يَروي أحاديثَ مناكير، أو منكرة. والله أعلم»[١].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «من غرائبه المنفرد بها حديث «الأعمال»[٢] عن علقمة، عن عمر، وقد جاز القنطرة، واحتج به أهل الصحاح بلا مَثْنَوية»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «المنكر أطلقه أحمد بْن حنبل، وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك. وقد احتجّ به الجماعة»[٤].

وعبارة «يروي أحاديث مناكير» تقتضي تكرار ذلك الصنيع من الرَّاوي أكثرَ من مرّة بخلاف قولهم: «روى أحاديث مناكير»، أو: «حدّث بمناكير» فإنّه يصدق على من رواها، أو حدّث بها مرّة واحدة، فهو إذن أخفّ من الأول.

وأشدّ منهما عبارة «في حديثه مناكير»، وقد أوضح العلاّمة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ الفرق بين قولهم: «يروي المناكير»، وقولهم: «في حديثه

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب بدأ الوحي ـ باب كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ٩/ رقم١)، ومسلم في «صحيحه» في الإمارة ـ باب قوله (: «إنما الأعمال بالنية»... (٣/ ١٥١٥/ ١٩٠٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٣٧).

مناكير»، فقال: «وبين العبارتين فرقٌ عظيم؛ فإنّ «يروي مناكير» يُقال في الذي يَروي ما سمعه ممّا فيه نكارة، ولا ذنب له في النّكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى: أنّه ليس من المبالغين في التنقِّي والتوقِّي، الذين لا يحدّثون مما سمعوا إلاّ بما لا نكارة فيه، ومعلومٌ أنّ هذا ليس بجرحٍ، وقولهم: «في حديثه مناكير» كثيراً[1] ما تُقال فيمن تكون من جهته جزماً أو احتمالاً، فلا يكون ثقةً»[2].

وممّا يدلّ على قول المعلّمي ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما جاء في ترجمة «عتّاب بْن بشير الحراني» قال أبو طالب: سُئل أحمد بْن حنبل عن عَتّاب بن بشير؟ فقال: «أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأَخَرَة أحاديثَ منكرة، وما أرى إلا أنّها من قبل خُصَيف»[3].

ب ـ وقال الحاكم أبو عبدالله، للدارقطني: «فسليمان ابْن بنت شرحبيل؟» قال: «ثقة»، قلت: «أليس عنده مناكير؟» قال: «يحدِّث بها عن قوم ضعفاء، فأمّا هو فهو ثقة»[4].

وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرّده تركَ روايته حتى تَكثر المناكير في روايته[5]، وينتهي إلى أن يُقال فيه: «منكرالحديث»؛ لأنّ «منكر الحديث» وصف في الرَّجل يستحقّ به التّركَ لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الدّيمومة، كيف وقد قال أحمد بْن حنبل، في محمّد بْن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكرة» وهو

---

(١) مما يدل على أن القضية أغلبية، قول الخطيب البغدادي في عبد الرحيم بْن واقد الخراساني: «وفي حديثه غرائب ومناكير، لأنها عن الضعفاء والمجاهيل» «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٥).

(٢) «طليعة التنكيل» (ص٥٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣)، قارن برواية عبدالله عنه في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) لمعرفة أن المسألة أغلبية كما نبه إلى ذلك المعلمي بقوله: (كثيراً).

(٤) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٢١٧ ـ ٢١٨).

(٥) ويثبت أيضاً أن النكارة من جهته، لا من بعض شيوخه أو تلاميذه.

ممّن اتّفق عليه الشّيخان، وإليه المرجع في حديث «الأعمال بالنيات»[1].

٢ ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن أبي نجيح يسار الثّقفي المكّي» (ت١٣١هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ كلامَ الأئمة في رميه ببدعة القدر والاعتزال[2]، ثمَّ قال: «...قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح، ولعلّه رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعةٌ من الثقات وأخطئوا، نسأل الله العفو»[3].

٣ ـ وفي ترجمة «حصين بن عبد الرّحمن أبي الهذيل السُّلمي الكوفي» (ت١٣٦هـ) وَثَّقه الأئمة منهم: الإمام يحيى بْن مَعِين[4] والإمام أحمد بْن حنبل[5]، والعجلي[6]، وأبو زرعة[7]، وأبو حاتم[8]، وسفيان الفسوي[9]، وغيرهم.

لكن أشار بعضهم إلى أنّه تغير بأخرة من ذلك:

أ ـ قال أحمد بْن حنبل، عن يزيد بْن هارون: «طلبت الحديث، وحُصين حيّ كان بالمبارك[10]، ويُقرَأ عليه وكان قد نسي»[11].

وقال يزيد أيضاً: «اختلط»[12].

(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٦)، ثم رأيت كلامه في كتابه «الإمام» (٢/ ١٧٨) بألفاظ قريبة من هذه.

(٢) تقدم ذكر أقوالهم في (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠ وما بعدها).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٢٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣)، رواية إسحاق بْن منصور الكوسج عنه.

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، رواية أبي حاتم عنه.

(٦) «الثقات» (١/ ٣٠٥).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٣).

(١٠) اسم نهر بالبصرة حفره خالد بْن عبدالله القسري، لهشام بْن عبد الملك، ويطلق أيضاً على قرية بين واسط وفم الصلح، ولعلها المراد. انظر «معجم البلدان» (٥/ ٥٠ ـ ٥١).

(١١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، و «الضعفاء» العقيلي (١/ ٣١٤).

(١٢) «الضعفاء» (في الموضع السابق).

ب ـ وقال يحيى بْن مَعِين: «...وما روى هُشيم عن حُصين، وسفيان فهو صحيح، ثمَّ إنَّه اختلط»[1] يعني: حصيناً.

ـ وقال أيضاً: «حُصين وعطاء أُنكِرا جميعاً بِأَخَرَة»[2].

ـ وقال يزيد بْن الهيثم بْن طهمان: قلت له: «عطاء بْن السائب، وحُصين اختلطا؟» قال: «نعم». قلت: «من أصحُّهم سماعاً؟» قال: «سفيان أصحّهم ـ يعني الثوري ـ وهُشيم في حُصين»، قلت: «فجَرير [بْن عبد الحميد] أين مكانه؟ فلم يلتفت إليّ»[3].

ج ـ وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق»[4].

د ـ وقال النسائي: «تغيّر»[5].

وأنكر علي بن المديني اختلاطَه، فقد قال الحسن بْن علي بْن محمّد الخلاّل: قلت لعليّ: «حصين؟»، قال: «حصين حديثه واحدٌ[6]، وهو صحيح»، قال: «فاختلط؟» قال: «لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة»[7].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد حكايته القول باختلاطه ـ: «احتجّ به أرباب الصّحاح، وهو أقوى من عبد الملك بْن عُمير، ومن سماك بْن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق. والعجب من أبي عبدالله

(١) «رواية ابن طهمان» (ص٣١).
(٢) «المصدر نفسه» (ص٧١).
(٣) «المصدر نفسه» (ص١٠٤ ـ ١٠٥).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣).
(٥) «الضعفاء» (ص١٦٦).
(٦) يعني كله على حالة واحدة أوله وآخره على الاستقامة والصحة.
(٧) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤).

البخاري، ومن العقيلي وابن عدي، كيف تسرّعوا إلى ذكر حُصين في كتب الجرح[1]»[2].

٤ ـ في ترجمة «حسين بن ذَكْوان المعلِّم العَوْذي البصريّ» (ت١٤٥هـ) قال: «وثقَّه أبو حاتم الرّازي[3]، والنّسائي[4]، والنّاس[5]، وقد ذكره العُقيليّ في كتاب «الضعفاء» له[6] بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حُسين المعلِّم ـ فقال: «فيه اضطراب»[7].

ثمّ قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «الرّجل ثقة، وقد احتجَّ به صاحبا «الصّحيحين»...»[8].

٥ ـ وفي ترجمة «هشام بْن حسّان الأزدي القردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ) قال جرير بن حازم: «جلست إلى الحسن، سبع سنين لم أخرم يوماً واحداً، أصوم وأذهب إليه ما رأيت هشاماً عنده قط»[9].

فتعقبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «هشام قد قفز القنطرة، واستقرّ توثيقه، واحتجّ به أصحاب الصّحاح،...»[10].

وفي «تاريخ الإسلام»[11] ـ لما نقل قول وُهيب بْن جرير: «سألني

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٣/ ٧ ـ ٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، و «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤)، و«الكامل» (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٣).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).

(٥) انظر ما تقدم في (ص٥٠٣/ الهامش رقم٣).

(٦) (١/ ٢٥٠).

(٧) عبارته: «وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: فيه اضطراب».

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (ج٩/ الورقة ٤٤٧).

(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٢).

(١١) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٢٠).

سفيان الثّوري أنّ أفيده عن هشام بْن حسان، فقلت: لا أستحلّه، فأفدته عن أيوب عن محمّد»، قال: «فسأل هشاماً عنها»[١].

علّق عليه بقوله: «هشام بْن حسّان من الثّقات، احتجّ به أهل الصّحاح».

٦ ـ وفي ترجمة «يونس بْن يزيد بْن أبي النّجّاد الأيلي» (ت١٥٩هـ) قال ابن سعد: «وكان حُلْوَ الحديث، كثيرَه، وليس بحجّة، وربّما جاء بالشّيء المنكر»[٢].

فتعبقّه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «قد احتجّ به أربابُ الصحاح أصلاً وتبعاً. . .»[٣].

٧ ـ ما جاء في ترجمة «إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي» (ت١٦٠هـ وقيل بعدها) قال عمرو بن علي الفلاّس: «كان يحيى لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك. . .»[٤].

وكذا قال عنه ابن مَعِين[٥]، ومحمد بن المثنى[٦].

وقال ابن عمّار الموصلي: «كان يحيى بن سعيد، لا يعبأ بإسرائيل»[٧].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «قد أثنى على إسرائيل الجمهور[٨]، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً، ....

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٩/الورقة ٤٤٨) وفي المطبوع (٤/٣٣٥): «لا أستحلفه. . . فسأل هشام عنها» وهو خطأ سياقاً وإعراباً. وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨٩).
(٢) «الطبقات» (٧/٥٢٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٠).
(٤) «الضعفاء» للعقيلي (١/١٣١).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، و «الكامل» (١/٤٢١).
(٦) انظر «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).
(٧) «الكامل» (١/٤٢١).
(٨) انظر لذلك: «الطبقات» لابن سعد (٦/٣٧٤)، و «سؤالات ابن الجنيد» (ص٧٨)، =

وصاحب كتاب ومعرفة»[1].

ولما حكى قول علي بن المديني: «إسرائيل ضعيف»[2].

تعقبه بقوله: «مشى عليٌّ خَلْفَ أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمّد بن حزم، وقال: «ضعيف»[3]، وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردّها، ولم يحتجّ بها، فلا يُلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التّبت كسفيان، وشعبة، ولعلّه يقاربهما في حديث جدّه؛ فإنّه لازمه صباحاً ومساءاً عشرةَ أعوام، وكان عبد الرّحمن بن مهدي، يروي عنه ويقوّيه[4]، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرّوايةَ عنه، وروايتِه عن مجالد»[5].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[6]: «وكان حافظاً حجّةً صالحاً، خاشعاً، من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من لينه، فقد احتجّ به الشّيخان».

٨ ـ وفي ترجمة «همّام بْن يحيى بْن دينار العَوذي البصريّ»

= و«تاريخ الدوري» (٢/ ٢٨)، و«تاريخ الدارمي» (ص٥٩، ٧٢، ٢٣٥)، و«رواية المروذي عن أحمد» (ص٢٠٦ تحقيق وصي الله)، و«رواية الميموني عنه» (ص١٦٦)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨)، و«سنن الترمذي» ـ أبواب الطهارة ـ باب في الاستنجاء ـ (١/ ٢٧)، وفي كتاب النكاح ـ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/ ٤٠٩)، و«العلل الكبير» (١/ ١٠١)، و «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٦٩)، و «الثقات» لابن حِبَّان (٦/ ٧٩)، و «الكامل» (١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٢١ ـ ٢٥)، و «تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢٣).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨).

(٢) «العلل» (ص٩٣).

(٣) «المحلى» (٦/ ٢٠٨)، وقال أيضاً: «ليس بالقوي» «المصدر نفسه» (٢/ ٣٦).

(٤) قال: «ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم» «سنن الترمذي» (١/ ٢٧). قال أيضاً: «كان إسرائيل في الحديث لصاً»، وقال ابن أبي حاتم: «يعني أنّه يتلقف العلم تلقّفاً» «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٣٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨).

(٦) (١/ ٢١٤).

(ت١٦٣هـ) كان يحيى بْن سعيد سيء الرّأي فيه جدّاً[1]، لا يعبأ به[2]، ويُنكر عليه أنّه يَزيد في الإسناد، ثمَّ كفّ عنه بعد ذلك لما رأى موافقة معاذ بْن هشام إيّاه[3].

قال محمّد بْن المنهال: سمعت يزيد بْن زُريع يقول: «همّام حفظه رديء، وكتابه صالح»[4].

وقال عَمْرو بْن علي الفلاّس: كان عبد الرّحمن بْن مهدي يقول: «إذا حدّث همّام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى، لا يَرضى كتابَه ولا حفظه»[5].

وقال أبو حاتم الرّازي: «ثقة صدوق، في حفظه شيءٌ»[6].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - بعد إيراده أقوالَ الأئمّة في همّام -: «...وهمّام ممن جاوز القنطرة، واحتجّ به أربابُ الصّحاح»[7].

وفي «تاريخ الإسلام»[8]: أورد قول أبي بكر محمّد بْن خلاّد الباهلي[9]، سمعت يحيى يذكر أنّ حجّاجاً لم يَرَ الزّهري، وكان سيّءَ الرّأي فيه جدا، ما رأيته أسوأَ رأياً في أحد منه في حجاج، ومحمّد بْن إسحاق،

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢١٦).

(٢) انظر «الكامل» (٧/١٢٩).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٢٢٦ - ٢٢٧)، و «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨) رواية ابن شبة عن عفان.

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨)، وفي «الضعفاء» للعقيلي (٤/٣٦٧): «كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً».

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٣٦٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/١٠٩).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٠١).

(٨) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ - ١٧٠هـ ص٤٩٨).

(٩) نسب الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» هذا القول إلى الإمام أحمد، وإنما هو من رواية ابنه عبدالله عن ابن خلاد، ويبدو من سياقه أنّه ذكره من حفظه. والله أعلم.

وليث، وهمّام، لا يستطيع أحدٌ أن يُراجعه فيهم»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أمّا همّام فاحتجّ به أرباب الصّحاح بلا نزاعٍ بينهم، وأمّا الآخران فبخلافه».

كان همّام بْن يحيى في أول أمره يُحدّث من حفظه، ولم يكن حفظه قويا، فأخطأ في بعض حديثه، ثمّ آخر عمره اعتمد على كتابه، وصار يحدّث منه فاستقامت مرويّاته:

قال الإمام أحمد بْن حنبل ـ رحمه الله ـ: قال عفان: «حدّثنا يوماً همّام، قال: فقلت له: إنّ يزيد بْن زريع حدّثنا عن سعيد، عن قتادة، ذَكَر خلافَ ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثمّ جاء فقال: يا عفّان، «ألا تراني أخطيء وأنا لا أعلم؟» قال عفّان: وكان همّام إذا حدّثنا بِقرب عهده بالكتاب فقلّ ما كان يخطيء»[2].

قال أحمد: «ومن سمع من همّام بأخره فهو أجود، لأن همّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانَة فكان يَقْرُب عهده بالكتاب فقلّ ما كان يخطيء»[3].

وقد سبق تنصيص يزيد بْن زريع وعبد الرّحمن بْن مَهدي على استقامة ما في كتابه وصحته[4].

قال الحسن بْن علي الحُلْواني: سمعت عفّان قال: كان همامٌ لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا يَنظر فيه، وكان يخالِف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك. قال: ثمّ رجع بعدُ فنظر في كتبه، فقال: يا عفّان: كنّا نخطىء كثيراً، فنستغفر الله»[5].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢١٦).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢١٦).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) انظر ما سبق (ص٧٣٦).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٣٦٨).

وعلّق على ذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بقوله: «وهذا يقتضي أنّ حديث همّام بأَخَرَة أصحّ ممّن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد بْن حنبل»[1].

٩ ـ وفي ترجمة «أبان بن يزيد العطّار البصريّ» (توفّي قريباً من سنة١٦٤هـ) قال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: «وأبان بن يزيد العطّار، له روايات غير ما ذكرت، وهو حَسَن الحديث، متماسك، يُكتب حديثُه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامّتها مستقيمة، وأرجو أنّه من أهل الصّدق»[2].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عَقِيبَ هذا القول ـ: «الرّجل ثقة حجة، قد احتجّ به صاحبا «الصّحيح»...»[3].

١٠ ـ وفي ترجمة «صخر بْن جويرية التّميمي مولاهم البصريّ» (توفي سنة بضع وستين ومئة) وَثَّقه عَمْرو بْن عاصم[4]، وعفان بْن مسلم[5]، وأحمد بْن حنبل[6]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا بأس به»[7]، وقال النّسائي: «ليس به بأس»[8]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[9].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ روى أحمد بْن زهير، عن ابن مَعِين، قال: «وإنما يتكلّم فيه لأنّه يُقال: إنَّه سقط كتابه».

ثمَّ علّق الذَّهبيّ على ذلك بقوله: «احتجّ به أرباب الصّحاح...»[10].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٧٠).
(٢) «الكامل» (١/ ٣٩١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).
(٤) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٧٥).
(٥) «المصدر نفسه» ٧/ ٢٧٦).
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥١)، و «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).
(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).
(٨) «تهذيب الكمال» (١٣/ ١١٨).
(٩) (٦/ ٤٧٣).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١٠).

روى يعقوب بْن سفيان الفسوي، عن محمّد بْن عبد الرّحيم صاعقة قال: سمعت عليّاً يقول: أثبت النّاس في نافع أيوب، ثمّ عبيد الله، فقلت له: صخر؟ قال: قال يحيى بْن سعيد: ذهب كتابه فَبُعِثَ به إليه من المدينة، وليس به بأس، هو أحبّ إليّ من غيره»[1].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «الذي في «تاريخ ابن أبي خيثمة»: «رأيت في كتاب عليّ قال يحيى بْن سعيد: «ذهب كتابُ صخر فَبُعِث إليه من المدينة، وفيه أيضاً: سمعت ابن مَعِين يقول: صخر بْن جُويرية ليس حديثُه بالمتروك، إنّما يتكلّم فيه لأنّه يقال: إن كتابَه سقط»[2].

وفي رواية ابن الجنيد، عن يحيى بْن مَعِين قال: «ثقة ليس به بأس»[3].

وقال عبد الرّحمن بْن أبي حاتم: أنا أبو بكر بْن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: سُئل يحيى بْن مَعِين عن صخر بْن جويرية؟ فقال: «صالح»[4].

ولو صحّ ما ذكره الذّهبيّ، عن ابن مَعِين لما كان بينه وبين بقيّة الرّوايات عنه تعارض، بل غاية ما في الأمر، أنّه أخبر بسبب كلام من تكلّم فيه وهو سقوط كتابه، وهذا أمرٌ لا يقتضي الجرح فيه؛ إذْ يفيد كلام يحيى بْن سعيد، بأنّ صَخرا بُعث إليه من المدينة بنسخةٍ أخرى، ولا يحتمل إلاّ أن تكون نسخةً ثبت له سماعها من وجه صحيح، ولهذا قوّاه يحيى بْن سعيد بعد نقله هذا الخبر، فقال: «وليس به بأس، هو أحبّ إليّ من غيره». والله أعلم.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٢).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١١).
(٣) رواية ابن الجنيد (ص٤٧٩).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).

١١ ـ وفي ترجمة «أبي عَوانة الوضّاح بن عبدالله اليشكري مولاهم الواسطيّ» (ت١٧٦هـ) قال عُبيد الله بن عائشة العَيْشيّ[١] «قال شعبة لأبي عَوانه: «كتابك صالح، وحفظك لا يَسْوَى شيئاً، مع من طلبت الحديث؟» قال: «مع منذر الصّيرفي[٢]»، قال: «منذر صَنَع بك هذا»[٣].

فقال الحافظ الذّهبي: «استقرّ الحال على أنّ أبا عَوانة ثقة، وما قلنا: إنّه كحمّاد بن زيد، بل هو أحب إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فُليح بن سليمان، وله أوهامٌ تجانب إخراجَها الشّيخان»[٤].

وليس في كلام شعبة تضعيفٌ مطلقٌ لأبي عَوانة، وإنما ضعّفه إذا حدّث من حفظه وقوّاه من كتابه، وليس هذا الحكم ممّا انفرد به شعبة، بل تابعه عليه غيرُه من النّقاد، فقد نصّ الإمام أحمد[٥]، و أبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧] على التّفريق بين ما حدّث به من حفظه، وما حدّث به من كتابه، فوثّقوه إذا حدّث من كتابه، لصحّته، وضبطه فيه، كما أشار عفّان بن مسلم الصفار[٨]، وعبد الرّحمن بن مهدي[٩]، ويحيى بن سعيد[١٠] إلى صحّة

---

(١) هو: عبيد الله بن محمّد بن حفص المعروف بالعيشي، وابن عائشة، انظر ترجمته في «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٠١)، و «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٣٥)، و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٤)، و «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٤٧)، ووقع في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٢١) ـ عند نقله هذا القول ـ (عبيد الله بن موسى العبسي) وهو خطأ.

(٢) لم أقف على ترجمته، لكن أشار ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ٨٩) إلى احتمال أن يكون هو منذر بن زياد الطائي، وهو متروك.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٢١).

(٥) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨، ١٦٩)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤٠)، و «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٣).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤١).

(٧) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٨) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨).

(٩) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(١٠) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٣).

أصول مرويّاته، وضبطه لكتابه. والله أعلم.

١٢ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم المصريّ» (ت٢٣١هـ): «احتجّ به الشّيخان، وذكره ابن حِبَّان في «الثّقات»[١]، وأمّا أبو حاتم فقال: لا يحتجّ به. قال: «وكان يَفهم هذا الشّأن»[٢]، وقال النّسائي[٣]: «ضعيف»»[٤].

وقال أيضاً: «كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث، وأيام النّاس، بصيراً بالفتوى، صادقاً دَيِّناً، وما أدري ما لاح للنَّسائي منه حتى ضعّفه، وقال مرّة[٥]: «ليس بثقة»، وهذا جرحٌ مردود؛ فقد احتجّ به الشّيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتّى أورده»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «قد احتجّ به صاحبا «الصّحيحين» وكان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيّام النّاس، بصيراً بالفتوى».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٨]: «قد عُلِم تعنُّتُ أبي حاتم في الرِّجال، وإلاّ فالشّيخان قد احتجّا به...».

١٣ ـ وفي ترجمة «المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله بْن خالد الأسدي الحِزامي المدني» (توفي في حدود سنة ثمانين ومئة) قال

---

(١) (٩/ ٢٦٢).

(٢) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٦٥)، وعبارته: «يُكتب حديثُه و لا يُحتجّ به، كان يفهم هذا الشأن».

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٤٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٣).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤٠١).

(٨) (٢/ ٤٢٠).

عبّاس الدُّوري، عن يحيى بْن مَعِين، قال: «المغيرة بْن عبد الرّحمٰن الحزامي صاحب أبي الزّناد ليس بشيء، والمغيرة بْن عبد الرّحمن المخزومي ثقة»(١).

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «احتجّ به أرباب الصّحاح، لكن له ما ينكر»(٢).

وأنكر أبو داود على عباس، حكايتَه هذه عن ابن مَعِين، ونَسَبه فيها إلى الغلط، قال أبو عبيد الآجري: وسألت أبا داود، عن المغيرة بْن عبد الرّحمن المخزومي؟ فقال: «ضعيف، فقلت له: إن عباساً حكى عن يحيى أنَّه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي. فقال: غلط عباس»(٣).

لكن قال ابن محرز: سمعت يحيى، وقيل له: المغيرة بْن عبد الرّحمن بْن الحارث الحزامي؟ قال: «ضعيف الحديث»(٤).

والظاهر: أنَّه أراد بهذه الترجمة: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي، صاحب أبي الزّناد، وإنما حصل الخطأ في سياق رواية ابن محرز في تسمية جدّه بالحارث.

وبيان ذلك: أنّ هناك ثلاثة رواة تشابهت أسماؤُهم، وهم:

الأول: المغيرة بْن عبد الرّحمن بْن الحارث بْن هشام المخزومي المدني.

وهذا لم يعرفه يحيى بْن مَعِين، فقد قال معاوية بْن صالح الأشعري في «تسمية تابعي أهل المدينة ومحدّثيهم»: «المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن الحارث بْن هشام لم يعرفه يحيى بْن مَعِين»(٥).

---

(١) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٨٠ ـ ٥٨١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٨٩).

(٤) «معرفة الرجال» (١/ ٧١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

والثاني: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن الحارث بْن عبدالله القرشي المخزومي المدني:

وعليه يحمل قول ابن محرز: سألت يحيى، عن المغيرة بْن عبد الرّحمن المدني، المخزومي؟ فقال: «ليس به بأس، ليس بصاحب أبي الزناد»[1].

وقرينة هذا الحمل ثبوت عدم معرفة يحيى بْن مَعِين للأوّل المتقدّم الذي يشترك مع هذا في اسم الجدّ والنّسبة.

الثالث: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي صاحب أبي الزناد:

وقد تقدّم أن ابن مَعِين قال في ابن الحارث المخزومي: «ليس به بأس»، ثمّ قال: «وليس بصاحب أبي الزناد»، فقوى المخزومي، وفرق بينه وبين الحزامي صاحب أبي الزّناد، ليُلمح إلى اختلاف مرتبتهما عنده، وأنّ صاحب أبي الزّناد ليس بمنزلة المخزومي هذا.

فعليه يتعين حمل قوله ـ في رواية ابن محرز السّابقة الذكر ـ: «ضعيف» على المغيرة بن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي، وأن تسمية جده بالحارث خطأ، لأن ابن الحارث مخزومي، وليس حزامياً. والله أعلم.

ويتضح من هذا، أنّ الدُّوري قد توبع فيما حكاه عن ابن مَعِين، من تضعيفه الحزامي وتوثيقه المخزومي، ويندفع بذلك إنكار أبي داود على الدُّوري ونسبته إلى الغلط. والله أعلم.

١٤ ـ وفي ترجمة «عبّاد بْن عباد بْن حبيب الأزدي المهلّبي البصري» (ت١٨١هـ)، وَثّقه ابن مَعِين[2]، ويعقوب بْن شيبة[3]، وأبو داود[4]،

---

(١) «معرفة الرجال» (١/ ٨١).

(٢) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٢٩٢)، و«تاريخ الدارمي» (ص١٤٦).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ١٠٣)، و «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٠).

(٤) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ٢٩٧).

والنسائي[١]، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ليس به بأس»[٢].

وقال: «وكان رجلاً عاقلاً أديباً»[٣].

قال الحافظ الذَّهبي: «تعنّت أبو حاتم كعادته، وقال: «لا يحتجّ به»[٤]، وقال ابن سعد: «لم يكن بالقويّ في الحديث»[٥].

ثمَّ تعقّب ذلك بقوله: «قد احتجّ أرباب الصّحاح به»[٦].

١٥ ـ وفي ترجمة «عبد العزيز بْن أبي حازم سلمة بْن دينار المدني» (ت١٨٤هـ) قال أبو طالب: سئل أحمد بْن حنبل، عن عبد العزيز بْن أبي حازم؟ فقال: «لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلاّ كُتُبَ أبيه، وكان رجلاً يتفقّه، يقال: لم يكن بالمدينة بعد مالكٍ أفقه منه، ويقال[٧]: إنّ سليمان بْن بلال أوصى إليه فوقعت كُتُب سليمان إليه، ولم يسمعْها، وقد روى عن أقوامِ لم يُعرَف أنَّه سمع منهم ولا كاد يُعرَف بطلب الحديث إلاّ كتب أبيه فإنّهم يقولون سمعها»[٨].

فقال الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «حديثه في الصّحاح»[٩].

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣).
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٧٩).
(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣)، وعبارته: «صدوق لا بأس به»، قيل له: «يحتج بحديثه؟» قال: «لا».
(٥) «الطبقات» (٧/ ٢٩٠)، ولفظه: «وكان معروفا بالطلب، حسن الهيئة، ولم يكن بالقوي في الحديث». ووقع فيه: «معروفاً بالطب»، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣١)، وقال في موضع آخر (٧/ ٣٢٧): «وكان ثقة، وربما غلط».
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٩٥).
(٧) انظر «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/ الورقة ١٤٨/ أ).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٢٩)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).
(٩) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

١٦ ـ وفي ترجمة «قَبِيصَة بْن عقبة بْن محمّد بْن سفيان السّوائي الكوفي» (ت٢١٥هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومن تَعَنُّت القاضي أبي الحسن بْن القطّان المغربي الحافظَ عبدَ الحقّ قولُه: «يروي في الأحكام» لقَبِيصة ولا يَعْرِض له، وهو عندهم كثيرُ الخطأ»[1].

فردّ عليه بقوله: «قد قفز قَبِيصة القنطرة، واحتجّوا به، فَأَرِني الحديثَ المنكر الذي يُنقم به على قَبِيصة»[2].

والخلاصة: أنَّ الرّاوي إذا اختلف النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، فإنْ كان ممّن اتّفق أصحاب الشيخان على إخراج حديثه، والاحتجاج بروايته، فإنّ ذلك يُعطيه مزيداً من القوّة يترجّح بها جانبُ التّعديل، على جانب الجرح.

وليس المقصود من مراعاة هذا الضّابط، إهدار جانب التّجريح دائماً، بل المراد منه أن الرّاوي الذي يكون من هذا النّوع لا يسوغ طرحُه وإهدار مرويّاته لمجرد إطلاق بعض الأئمّة عليه جرحاً، بل قد يكون لهذا الجرح اعتبارٌ من وجهٍ آخر:

ـ كأن يكون مثلاً: مستقيمَ الرّواية في أوّل أمره، ثمَّ طرأ على حفظه التغيّر للشّيخوخة وكبر السن، كما هو الشّأن في حُصين بْن عبد الرّحمن السّلمي الكوفي.

ـ أو يكون الجرحُ إنّما هو إذا حدّث من حفظه، وأمَّا ما حدّث به من كتابه فهو على الصّحة والاستقامة، كما هو الشّأن في همام بْن يحيى العوذي.

ـ أو يكون الكلام فيه من جهة وجود بعض ما يُنكر في مرويّاته، وإن كان ذلك لم يخرجه عن حدّ العدالة والثّقة، كما هو الشّأن في المغيرة بْن عبد الرّحمن الحزامي، وهكذا.

---

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٠٨) وعبارته: «وحديث قبيصة بْن عقبة، صاحب سفيان لا يعرض له، وهو عندهم كثير الخطأ».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٣٤ ـ ١٣٥).

فإخراج الشيخين لهذا النّوع على سبيل الاحتجاج، دليلٌ على أنّ غالب مرويّاته على الصّحة والاستقامة، وأنّه في الأصل محتجٌ به إلاّ ما تحقّق فيه للنّاقد خطؤه فيُتجنّب. والله أعلم.

ثانياً: من احتجّ به البخاري وحده:

مثاله: ما جاء في ترجمة «عبدالله بن رجاء أبي عمر الغداني البصري» (ت٢١٩هـ) قال عمرو بن علي الفلاّس: «صدوق، وهو كثير الغلط والتّصحيف، ليس بحجّة»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «قد احتجّ به البخاري في «صحيحه» وأخرج له النّسائي[٢]، وابن ماجه[٣]»[٤].

قال عثمان بن سعيد الدّارمي، عن ابن مَعِين: «كان شيخاً صدوقاً، لا بأس به»[٥].

ومثله في رواية ابن محرز عنه[٦].

وقال هاشم بن مرثد الطبراني، عن يحيى بن مَعِين: «كثيرَ التّصحيف، وليس به بأس»[٧].

وقال أبو حاتم: «كان ثقة، رضاً»[٨].

وسُئل أبو زرعة عنه، فجعل يثني عليه، وقال: «حسن الحديث عن إسرائيل»[٩].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٥/ ٥٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٩٩).

(٢) في كتاب الزكاة ـ باب التغليظ في حبس الزكاة ـ (٥/ ١٤/ رقم٢٤٤١).

(٣) في مقدمة سننه ـ باب فيما أنكرت على الجهمية ـ (ص٧٣/ رقم٢٠١)، وفي كتاب الكفارات ـ باب الوفاء بالنذر (١/ ٦٨٧/ رقم٢١٣٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٨).

(٥) «تاريخ الدارمي» (ص١٨١).

(٦) «معرفة الرّجال» (١/ ٣٣٨).

(٧) «رواية هاشم بن مرثد الطبراني» (ص٥٣).

(٨) «الجرح والتّعديل» (٥/ ٥٥).

(٩) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

وقال النّسائي: «عبدالله بن رجاء المكي والبصريّ كلاهما ليس بهما بأس»[1].

ولخّص الحافظ ابن حجر أقوالَ الأئمّة، في عبدالله بن رجاء بقوله: «صدوقٌ يهم قليلاً»[2].

وقال: «قد لقيه البخاري، وحدّث عنه بأحاديث يسيرة»[3].

المطلب الثاني: من تكلم فيه ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن:

أولاً: من أخرج له الشيخان معاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي» (توفي سنة نيف وأربعين ومئة) قال عمرو بن علي الفلاّس: «لم أسمع يحيى، ولا عبد الرّحمن يحدّثان، عن سفيان، عن بريد بن عبدالله بشيءٍ قطّ»[4].

وقال الإمام أحمد: «بُريد يروي أحاديث مناكير»[5].

وقال أبو حاتم الرّازي: يُكتب حديثُه، وليس بالمتين»[6].

وقال النّسائي: «ليس بذاك القويّ»[7].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٤/٤٩٩).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص٣٠٢).

(٣) «هدي الساري» (ص٤١٣).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٢/٤٢٦)، و «الضعفاء» للعقيلي (١/١٥٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/٥١).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/١١).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٢/٤٢٦).

(٧) «الكامل» (٢/٦٢)، وحكى عنه المزي قوله: «ليس به بأس» «تهذيب الكمال» (٤/٥١).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وهو صدوق، احتجّا به في «الصّحيحين»[(١)].

وقد وثّقه يحيى بن مَعِين[(٢)]، والعجلي[(٣)]، وغيرهم.

وقال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: «وبُريد بن عبدالله هذا، قد روى عنه الأئمّة والثقات من النّاس، ولم يَرو عنه أحدٌ أكثر ممّا رواه عنه أبو أسامة، وأحاديثه مستقيمة، وهو صدوق، وقد أدخله أصحاب الصّحاح في صحاحهم»[(٤)].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «احتجّ به الأئمّة كلُّهم، وأحمد وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[(٥)].

٢ ـ وفي ترجمة «سلاّم بن أبي مطيع الخزاعي مولاهم البصريّ» (ت١٦٤هـ) قال ابن حِبّان: «كان سيء الأخذ، كثيرَ الوهم، لا يجوزُ الاحتجاج به إذا انفرد»[(٦)].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «قد احتجّ به الشّيخان، ولا ينحطّ حديثُه عن درجة الحسن»[(٧)].

ولعلّ ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ بنى قولَه هذا على واقعة ذكرها في ترجمته، حاصلُها: أنّ سلاّماً نام في مجلسِ هشام بن حسّان، وهو يُملي، ثمّ استيقظ، ونسخ ما أملاه هشامٌ.

ومثل هذا، لا يُوجب الطّعن فيمن ثبتت عدالته وثقته[(٨)]، فقد وثّقه ابن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٢).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٦)، و «الجرح والتّعديل» (٢/ ٤٢٦).
(٣) «الثقات» (١/ ٢٤٤).
(٤) «الكامل» (٢/ ٦٢).
(٥) «هدي الساري» (ص٣٩٢).
(٦) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٤١).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩).
(٨) انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٣).

مَعِين[1]، والإمام أحمد[2]، وأبو داود[3].

والأولى بابن سلاّم، أن يكون ثقةً مطلقاً، صحيحَ الحديث في الأصل[4].

ثانياً: من أخرج له مسلم وحده:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مطر بن طهمان الورّاق الخراساني نزيل البصرة» (ت١٢٩هـ) تكلّم غيرُ واحدٍ من الأئمّة في حفظه، وفي روايته عن عطاء خاصّة[5].

قال الحافظ الذّهبي فيه: «وغيره أتقن للرّواية منه، ولا ينحطّ حديثه عن رتبة الحسن، وقد احتجّ به مسلم»[6].

٢ ـ وفي ترجمة «حجّاج بن أبي زينب الواسطيّ» (توفي في حدود أربعين ومئة): وثّقه ابن مَعِين في رواية الدّوري عنه[7]، وروى عنه أبو بكر بن أبي خيثمة قولَه: «ليس به بأس»[8].

وقال ابن عدي: «...وأرجو أنّه لا بأس به فيما يَرويه»[9].

---

(١) «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٠١/رقم٤٧٠).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٢٥٣، ٢/٤٢، ٣/٢٨).

(٣) «سؤالات الآجري» (٤/٢٤٤).

(٤) انظر مناقشة بقية ما طعن به في سَلاّم في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٠ ـ ١٦٣).

(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/٢٥٤)، و «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٤٠٩، ٤١٤، ٣/٣٢، ٧١، ١٨٨)، و «الجرح والتّعديل» (٨/٢٨٧ ـ ٢٨٨)، و «الضعفاء» للنسائي (ص٢٣٨)، و «الكامل» (٦/٣٩٦ ـ ٣٩٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٨/٥١ ـ ٥٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٥٣).

(٧) انظر «تاريخ الدوري» (٢/١٠١).

(٨) «الجرح والتّعديل» (٣/١٦١).

(٩) «الكامل» (٢/٢٣١).

لكن قال علي بن المديني: «شيخٌ من أهل واسط، ضعيف»[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «أخشى أن يكون ضعيفَ الحديث»[2].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «...وحديثُه حسن، فقد لُيِّن، ولكن روى له مسلم[3]»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «صالح بن رستم أبي عامر الخزّاز المزني البصريّ» (توفي سنة بضع وخمسين ومئة) قال عبّاس الدّوري، عن يحيى بن مَعِين: «ضعيف»[5].

وقال ابن الجُنيد، ليحيى بن مَعِين: فكيف حديثه؟ قال: «ليس بشيء»[6].

وقال إسحاق بن منصور الكَوسج، عن يحيى بن مَعِين: «صالح بن رُستم لا شيء»[7].

وقال أبو حاتم الرّازي: «شيخٌ يُكتب حديثُه، ولا يحتجّ به، هو صالح، وهو أشبه من ابنه عامر»[8].

وقال علي بن المديني: «كان يحدِّث النّاسَ عن ابن أبي مُلَيكة، وكان ضعيفاً ليس بشيء»[9].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٥٥٣).

(٣) روى له حديثا واحدا فقط انظر «صحيحه» ـ كتاب الأشربة ـ باب فضيلة الخل والتأدم ـ (٣/ ١٦٢٢/ رقم ٢٠٥١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٣٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٥).

(٥) «تاريخ الدوري» (ص٢/ ٢٦٤).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٢٠).

(٧) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١١٣ ـ ١١٤).

وأما الإمام أحمد، فروى عنه ابنُه عبدالله قولَه فيه: «صالح الحديث»[1].

وكذا قال في رواية أبي بكر الأثرم عنه[2].

وقال الذّهبي ـ عَقِبَ حكايتِه ما قيل فيه ـ: «قد احتجّ به مسلم»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «وهو كما قال أحمد بن حنبل صالح الحديث».

وقد وثّقه أبو داود الطّيالسي[5]، وأبو داود السّجستاني[6]، وأبو بكر البزّار[7]، ومحمّد بن وضاح[8]، وذكره ابن حِبّان في «الثّقات»[9].

وقال العجلي: «جائز الحديث»[10].

وخلاصة الأقوال فيه: قول الحافظ ابن عَديّ ـ رحمه الله ـ: «...وهو عزيز الحديث من أهل البصرة، ولعلّ ما أسنده خمسين[11]، حديثا، وقد روى عنه يحيى القطّان مع شدّة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أرَ له حديثاً منكراً جدّاً»[12].

---

(١) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٥٤٧).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨)، له في صحيح مسلم حديث واحد فقط، انظره في ـ كتاب البر والصلة والآداب ـ باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء ـ (٤/ ٢٠٢٦/ رقم٢٦٢٦).

(٤) (٢/ ٢٩٤).

(٥) انظر «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٦) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ١٩٩).

(٧) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩١).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) (٦/ ٤٥٧).

(١٠) «الثقات» (١/ ٤٦٣).

(١١) كذا في الأصل، وصوابه: خمسون، وقد صوبه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٠).

(١٢) «الكامل» (ج٢/ ق١/ الورقة ١٨٩/ أ)، وانظر المطبوع (٤/ ٧٢).

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد القرشي مولاهم المدني» (ت١٦٠هـ) ضعّفه النقاد تضعيفاً محتملاً[١].

وقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتقعّر ابن حِبَّان كعوائده، وذكر أنّه يروي عن سعيد المسيب ـ كذا في النسخة ـ ثمّ قال: «كان ممّن ينقل الإسناد[٢]، وهو لايَفهم، ويُسند الموقوفات من حيث لا يَعلم، فلما كثر مخالفته للأثبات فيما يرويه عن الثّقات بَطَل الاحتجاجُ به، وإن اعْتُبِرَ بما وافق الثّقات من حديثه فلا ضير»[٣].

ثمّ قال في آخر التّرجمة: «احتجّ به مسلم[٤]، واستشهد به البخاري[٥]»[٦].

وقال في «الكاشف»[٧] ـ بعد نقله تليينَ أبي حاتم، والإمام أحمد إيّاه ـ: «حسن الحديث».

٥ ـ وفي ترجمة «أبي بكر النهشلي الكوفي» (ت١٦٦هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «وكان شيخاً صالحاً فاضلا، غلب عليه التقشّف حتى صار يَهِم ولا

---

(١) انظر «تاريخ الدوري» (٢/٦١٧)، و «معرفة الرِّجال» لابن محرز (١/ ٧٠) و «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم ـ ص٤٤٦)، و «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/٥٠٧)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١ ـ ٦٢)، و«الضعفاء» للنسائي (ص٢٤٥)، و «الكامل» (٧/ ١٠٨ ـ ١١٠)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٠٦ ـ ٢٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩ ـ ٤١).

(٢) في «كتاب المجروحين» (٣/ ٨٩): «يقلب الأسانيد».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

(٤) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الإيمان ـ معرفة طريق الرؤية ـ (١/ ١٧١/ رقم١٨٣)، وفي كتاب الزكاة ـ باب إثم مانع الزكاة ـ (٢/ ٦٨٢/ رقم٩٨٧)، وباب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ـ (٢/ ٧٠٢/ رقم١٠١٤)، وفي كتاب الصيام ـ باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ـ (٢/ ٧٩٠/ رقم١١٢٢)، وغير هذه المواضع.

(٥) انظر «صحيحه» ـ كتاب فضائل المدينة ـ باب١٢ ـ (٤/ ١٠٠/ رقم١٨٩٠)، وفي المغازي ـ باب غزوة ذات الرقاع. . .(٧/ ٤٢١/ رقم٤١٣٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٦).

(٧) (٢/ ٣٣٦).

يعلم، ويخطيء ولا يَفهم فَبَطَل الاحتجاجُ به، وإن كان ظاهرُه الصّلاح»[1].

فتعقّبه الذّهبي بقوله: «بل هو صدوقٌ احتجّ به مسلم[2] وغيره»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «هو حسن الحديث صدوقٌ».

وقال في «من تُكلّم فيه وهو موثّق»[5]: «صالح الحديث، تكلّم فيه ابن حِبّان».

وأبو بكر النّهشلي، قد وثّقه عبد الرّحمن بن مهدي[6]، ويحيى بن مَعِين[7]، وأحمد بن حنبل[8]، وأحمد بن عبدالله العجلي[9]، وأبو داود[10]، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي[11]، وغيرهم.

ولعلّ الأنسب فيه أن يكون ثقة، وبذلك وصفه الحافظ الذّهبي نفسه في كتابه «الكاشف»[12]، خلافاً لما تقدّم ذكره عنه في «سير أعلام النبلاء» و «ميزان الاعتدال»، وخلافاً لقول الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ رمي بالإرجاء»[13].

---

(١) «كتاب المجروحين» (٣/ ١٤٥).

(٢) في موضعين في «صحيحه» في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب السهو في الصلاة والسجود له ـ (١/ ٤٠٢/رقم٥٧٢)، وفي كتاب الصيام ـ باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ـ (٢/ ٧٧٨/ رقم١١٠٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٣).

(٤) (٤/ ٤٩٦).

(٥) (ص٢٠٧).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٧) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٩٧)، و «تاريخ الدارمي» (ص٢٤١).

(٨) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/ ٩٩).

(٩) انظر «الثقات» (٢/ ٣٩٠).

(١٠) انظر «سؤالات الآجري» (٣/ ٢٠٨) وقال: «ثبت في الحديث، إلا أنه مرجيء».

(١١) انظر «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٨٠).

(١٢) (٢/ ٤١٤).

(١٣) «تقريب التهذيب» (ص٦٢٥).

٦ ـ وقال في ترجمة «معقل بن عبيد الله الجزري المُدَيْبِري العبسي مولاهم» (ت١٦٦هـ): «اختلف قول يحيى بن مَعِين فيه[١].

وقد احتجّ به مسلم»[٢].

ثمّ قال: «وما عرفت له شيئاً منكراً فأذكره، وحديثُه لا ينزل عن رتبه الحسن. والله الموفّق»[٣].

وكأنّ قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ هذا مُلَخّص من قول ابن عديّ ـ رحمه الله ـ، حيث قال: «ومعقل هذا هو حسن الحديث، ولم أجد في أحاديثه حديثاً منكراً فأذكره، إلاّ حَسب ما وجدت في حديث غيره ممن يُصَدَّق في غلط حديث أو حديثين»[٤].

٧ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن عيّاش بن عبّاس القِتْباني المصريّ» (ت١٧٠هـ): «احتجّ به مسلم والنّسائي، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ ليس بالمتين[٥]»، وقال أيضا: «هو قريب من ابن لهيعة»، وقال أبو داود[٦] والنّسائي[٧]: «ضعيف»».

ثمّ قال عَقِبَ هذه الأقوال: «حديثُه في عداد الحسن، . . . وقول أبي حاتم: «هو قريبٌ من ابن لهيعة» تصليحٌ لحال ابن لهيعة، إذ يُقارَب في الوزن بشيخ خرّج له مسلم، ولا ريب أنّه أوثق من ابن لهيعة، وأنّ ابن لهيعة أعلم بكثيرٍ منه»[٨].

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٥٩١/ الهامش رقم٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٩).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «الكامل» (٦/ ٤٥٤).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٥/ ١٢٦)، ولفظه: «ليس بالمتين، صدوقٌ يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة».

(٦) «سؤالات الآجري» (٥/ ٣٥٣)، ولفظه: «ضعيف الحديث».

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤١١).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٤).

وهذا الكلام من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ فيه نظرٌ من وجوه:

أولاً: أنّ مسلماً لم يحتجّ بعبدالله بن عيّاش، وإنما أَخرج له حديثاً واحداً في الشّواهد على ما بيّنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[1].

ثانياً: أنّ قول أبي حاتم: «ليس بالمتين، صدوقٌ يُكتب حديثه» ظاهرٌ في تليين حال عبدالله بن عياش، وأنّه ليس في مرتبة من يحتجّ بحديثه إذا انفرد، بل يُكتب حديثُه للاعتبار، وهذه حال ابن لهيعة عنده، فقد قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة، عن ابن لهيعة والإفريقي أيّهما أحبّ إليكما؟ فقالا: «جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي، وابن لهيعة كثير، أمّا ابن لهيعة فأمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار». قلت لأبي: إذا كان من يَروي عن ابن لهيعة مثلَ ابن المبارك، وابن وهب يحتجّ به؟ قال: «لا»[2].

وهذا نصٌّ صريحٌ، في تضعيف أبي حاتم لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، فمقارنة عبدالله بن عيّاش، بابن لهيعة، إنما تُفيد تضعيفه لعبدالله بن عيّاش، كما هو ظاهرُ سياق عبارته فيه، وليس تصليحاً لحال ابن لهيعة، كما استنبطه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من المقارنة المذكورة.

ثالثاً: لو فُرض احتجاجُ مسلم بعبدالله بن عيّاش، فإنّ ذلك لا يدلّ على أنّ قول أبي حاتم: «هو قريب مِن ابن لهيعة» تصليحٌ لحال ابن لهيعة، إذْ إنّ احتجاجَ مسلم بالراوي لا يلزم منه تقويةُ أبي حاتم لذلك الرّاوي والرّفع من حاله؛ فأبو حاتم إمامٌ مجتهد في الجرح والتّعديل، كما كان مسلم كذلك، واجتهادُ مجتهدٍ لا يكون حجةً على مجتهدٍ آخر. والله أعلم.

رابعاً: وقول الذّهبي: «ولا ريب أنّه أوثق من ابن لهيعة. . .» لم يتبين لي وجهُه، فعبدالله بن عيّاش لم يوثّقه إلاّ ابن حِبَّان حيث ذكره في كتابه

---

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥١)، و «تقريب التهذيب» (ص٣١٧). وانظر «صحيح مسلم» ـ كتاب النذر ـ باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ـ (٣/ ١٢٦٤/رقم١٦٤٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧).

«الثقات»[١]، ثمّ ابن خلفون أيضاً ذكره في «الثقات»[٢]، وقد تقدّم أن أبا داود، والنّسائي ضعّفاه، وقال ابن يونس: «منكر الحديث»[٣].

وأمّا ابن لهيعة، فقد قوّى جماعةٌ من النّقاد روايةَ عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقريء، وغيرهم عنه[٤] ممّا يدلُّ على أنّ احتمال الضعف ليس لازماً لجميع مرويّاته. والله أعلم.

٩ ـ وفي ترجمة «يحيى بن يمان العجلي أبي زكريا الكوفي» (ت١٨٩هـ) من متقدّمي أصحاب سفيان الثّوري في كثْرة الرِّواية[٥]، وأنكر وكيعٌ روايته عن سفيان جداً، لأنّه كان يحفظها ثمّ يَنساها[٦]، ولذلك ليّنه غيرُ واحدٍ من النّقاد، منهم:

أ ـ يحيى مَعِين في بعض رواياته[٧]:

ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي، ليحيى بن مَعِين: قلت: فيحيى بن يمان؟ فقال: «أرجو أن يكون صدوقاً»، قلت: فكيف حديثه؟ فقال: «ليس بالقويّ»[٨].

ـ وقال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن مَعِين، وذكر يحيى بن يمان فقال: «كان يُضعّف في آخر عُمره في حديثه»[٩].

---

(١) (٨/ ٣٣٤).
(٢) انظر «الإكمال» للمغلطاي (٢/الورقة ٣٠٥).
(٣) «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٧٢)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥٢).
(٤) انظر ما تقدم في مبحث (تقوية رواية الراوي برواية بعض تلاميذه عنه) .
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤).
(٦) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٢).
(٧) قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: «يحيى بن يمان ثقة» «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٩٩).
(٨) «تاريخ الدارمي» (ص٦٢).
(٩) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٣).

ـ وقال ابن الجُنيد: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «يحيى بن يمان ليس بثبت...»[1].

ـ وقال ابن الغلاّبي: قال أبو زكريا يحيى مَعِين: «يحيى بن اليَمان ضعيف»[2].

ب ـ محمّد بن عبدالله بن نمير: قال أبو حاتم: «رأيت محمّد بن عبدالله بن نمير يضعّف يحيى بن يمان، ويقول: كأنّ حديثه خيال»[3].

ج ـ الإمام أحمد بن حنبل:

ـ قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «وكيعٌ أثبت من يحيى بن يمان، يحيى يَضطرب في بعض حديثه»[4].

ـ وقال أبو بكر المرّوذي لأحمد: يحيى بن يمان، ومؤمّل إذا اختلفا؟ قال: «دع ذا» كأنّه ليّن أمرَهما، ثمّ قال: «مؤمّل كان يخطيء»[5].

ـ وقال زكريا بن يحيى السّاجي: ضعّفه ابن حنبل، قال: «حدّث عن الثّوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا، أو تغير حين لقيناه، أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التّفسير عن الثّوري عجائب»[6].

ـ وقال حنبل إسحاق: سمعت أبا عبدالله يقول: «ليس يحيى بن يمان حجّة في الحديث»[7].

د ـ أبو داود السّجستاني: قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود ـ وذكر يحيى بن يمان ـ فقال: «يخطيء في الأحاديث ويقلبها»[8].

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (٤٣٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٣).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٩٩).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «رواية المروذي عن أحمد» (ص٤٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤).

(٧) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٣).

(٨) «سؤالات الآجري» (٥/ ٥٦٩).

وغيرهم من الأئمة.

لكن قال الحافظ الذّهبي ـ بعد حكايته قولَ من تكلّم فيه ـ: «قد رَضِيَه مسلم»[1].

ثمّ قال: «حديثه من قبيل الحسن»[2].

وقال في «الموقظة»[3]: «فما في الكتابين ـ بحمد الله ـ رجلٌ احتجّ به البخاريّ أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له البخاري أو مسلم، في الشّواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد، فكلُّ من خُرِّج له في «الصّحيحين» فقد قَفَز القنطرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّنٍ».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «ينبغي لكل مُنصفٍ أن يَعْلم أن تخريج صاحب «الصّحيح» لأيّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدمِ غفلته، ولا سيّما ما انضاف إلي ذلك من إطباق جمهور الأئمّة على تسمية الكتابين بالصّحيحين، وهذا معنىً لم يحصل لغير من خرّج عنه في «الصّحيح» فهو بمثابة إطباق الجُمهور على تعديل من ذكر فيهما. هذا إذا خرّج له في الأصول»[4].

وهذا الكلام من الحافظين يحتاج إلى مزيد إيضاحٍ وتقييد لبعض إطلاقاته، وذلك فيما يلي:

أولاً: أنّ صاحبي «الصحيحين» إنما اشترطا في كتابيهما صحّةَ ما يُخْرِجانه من الأحاديث، وليس تمام ضبط رواتها، وإن كان من شروط الصحّة في الجملة تمام ضبط الرّجال لكن لا تلازم بين الأمرين دائماً؛ فقد

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/٣٥٦)، وله حديث واحد عند مسلم، في كتاب الزهد والرقائق (٤/ ٢٢٨٢/ رقم٢٩٧٢) مقروناً بعبدة بن سليمان.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٧).

(٣) (ص١٧٩ ـ ١٨٠ ط. أبو غدة).

(٤) «هدي الساري» (ص٣٨٤).

يصحّ الحديث وإن كان في إسناده من لا يبلغ مرتبة الصحّة؛ ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «وينبغي أن يُزاد في التّعريف بالصّحيح فيقال: هو الحديث الذي يتّصل إسنادُه بنقل العدل التّام الضّبط أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ومعلّلاً.

وإنما قلت ذلك لأنّني اعتبرتُ كثيراً من أحاديث «الصّحيحين» فوجدتّها لا يتمّ الحكمُ عليها بالصّحة إلاّ بذلك»[1].

ثمّ ذكر بعض أمثلةٍ لذلك، ثمّ قال: «في أمثلةٍ كثيرةٍ قد ذكرت الكثير منها في «مقدّمة البخاري»[2]، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعافُ ما في البخاري. والله أعلم»[3].

وواضحٌ من كلام ابن حجر هذا، أنّ تمام الضّبط وإن كان من شروط صحّة الحديث إلاّ أنّه قد يتخلّف في مواطن، ويقوم مقامه ما يجبره، وقد أقرّ بوجود ذلك في أحاديث الصّحيحين.

ثانياً: أنّ صاحبي «الصّحيحين» لم يعتمدا في كل ما أخرجاه حفظَ الرّواة وضبط الصّدر معاً، بل قد يكون الرّاوي متكلّماً فيه من قِبَل حفظه، ويخرّجان حديثَه انتقاءً من أصوله الصّحيحة المضبوطة، من ذلك:

أ ـ إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس المدني: قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: ورُوِّينا في مناقب البخاريّ بسند صحيح، أنّ إسماعيل أَخْرَج له أصوله، وأذن له أن يَنْتَقي منها، وأنْ يُعَلِّمَ له على مَا يحدِّث به ليحدّث به، ويُعرض عمّا سواه، وهو مُشْعِرٌ بأنّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتجّ بشيءٍ من حديثه غير ما في الصّحيح من أجل ما قَدَح فيه النّسائي وغيره، إلاّ أن يُشاركه فيه غيرُه فيُعتبر فيه»[4].

---

(١) «النكت» (١/ ٤١٧).

(٢) انظر «هدي الساري» (ص٣٨٤ ـ ٤٥٩).

(٣) «النكت» (١/ ٤١٩).

(٤) «هدي الساري» (ص٣٩١)، يشير الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى ما رواه=

ب ـ في ترجمة سُويد بن سعيد بن سهل، قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرّواية عن سويد في «الصّحيح»؟ قال: «فمن أيْن كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟».

فعلّق على هذا قائلاً: «ما كان لمسلم أن يخرّج له في الأصول، ولَيْتَه عَضَد أحاديثَ حفص بن ميسرة بأنْ رَواه بنزّولِ درجةٍ أيضاً»[١].

وَوَجّه ذلك في «تذكرة الحفاظ»[٢] بقوله: «كان من أوعية العلم، ثمّ شاخ، وأضر، ونقص حفظه، فأتى في حديثه أحاديثُ منكرة، فترى مسلماً يتجنّب تلك المناكير، ويخرّج له من أصوله المعتبرة».

فصنيع مسلم ـ رحمه الله ـ مع أحاديث سويد بن سعيد، كصنيع أبي زرعة الرّازي؛ فقد قال البرذعي، لأبي زرعة الرّازي: فأيشٍ حاله؟ (أي حال سويد) قال: «أما كتبه فصحاح، وكنت أتَتَبّع أصوله وأكتب منها، فأمّا إذا حدّث من حفظه فلا»[٣].

وقد تقدّم في بعض التّراجم السّابقة تنبيهُ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى أنّ صاحبي «الصّحيحين» يَتَّبِعان منهجَ الانتقاء مِن حديث مَن وُصِف بالأوهام، أو نُعِت بسوء الحفظ، فمن ذلك:

أ ـ قوله في ترجمة «حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ» (ت١٦٧هـ): «... ومسلم روى له في الأصول عن ثابتٍ، وحميدٍ

= محمّد بن حاتم قال: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمّد بن إسماعيل من حديثي» «تاريخ بغداد» (١٩/٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤١٨/١١).

(٢) (٤٥٥/٢).

(٣) «سؤالات البرذعي» (ص٤٠٩).

لكونه خبيراً بهما[1]»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولهذا احتجّ به مسلم في الأصول بما رواه عن ثابت، وفي الشّواهد بما رواه عن غير ثابت».

وقال في موضع آخر[4]: «ولم يخرج له مسلم في الأصول إلاّ عن ثابت».

ب ـ وقوله في ترجمة «يحيى بن أيوب الغافقي المصري» (ت١٦٨هـ): «له غرائب ومناكير يتجنّبها أربابُ الصّحاح، ويُنَقُّون حديثَه، وهو حسن الحديث»[5].

ج ـ وقوله في ترجمة «أبي عَوانة الوضّاح بن عبدالله اليشكريّ مولاهم» (ت١٧٦هـ) «. . .وله أوهام تجانب إخراجَها الشيخان»[6].

ثالثاً: أنّ إخراج صاحبي «الصّحيحين» للرّاوي ليس كقول أحدهما فيه: «فلان ثقة» أو: «فلان صدوقٌ»؛ لأنهما عند الإخراج همُّهم صحّة الحديث، وثبوتُ أصله، لا تمام ضبط رواته فقط، فإذا كانت الصحّة قد تُستفاد من وجهٍ غير مجرّد تمام الضبط؛ كالاعتماد على أصول الرّاوي، أو انتقاء مرويّاته ما وافق فيه الثقات، أو ما تُوبع عليه، أو غير ذلك من القرائن الدّالة على صحة الخبر وثبوته، فلا يمكن القولُ مع هذا بأنّ إخراجهما حديثَ راوٍ يساوي قولهما: «فلان ثقة»، أو: «فلان صدوقٌ» أو نحو هذه العبارة.

قال ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ بعد جوابه عن إخراج مسلم في «صحيحه» عن جماعةٍ من الضعفاء ـ «وفيما ذكرته دليلٌ على أنّ من حكم

---

(١) انظر شواهد ذلك في (ص٥٢٢ فما بعدها).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٤٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٤٧).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/٦).

(٦) «المصدر نفسه» (٨/٢٢١).

لشخصٍ بمجرّد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنّه من شرط الصّحيح عند مسلم، فقد غَفَل وأخطأ بلَ ذلك يَتَوقّف على النّظر في أنّه كيف روى عنه، وعلى أيّ وجهٍ روى عنه، على ما بيّناه من انقسام ذلك. والله أعلم»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد يَروي أحدُهم عن رجلٍ في المتابعات والشّواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عَرَفَ من طريقِ غيره، ولا يَروي ما انفرد به، وقد يَترُك من حديث الثّقة ما علم أنّه أخطأ فيه، فيظنّ من لا خِبرة له أنّ كلّ ما رواه ذلك الشّخص يحتجّ به أصحاب الصحيح، وليس الأمر كذلك...»[2].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ مجيباً عمّا عيب على مسلم من إخراجه حديث راوٍ تكلّم عليه ـ: «ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعَه عليه غيره، ولم ينفرد به، ولم يكن منكراً، ولا شاذّاً»[3].

وقال في موضع آخر[4]: «ولا عَيْبَ على مسلم في إخراجه حديثَه؛ لأنّه ينتقي من أحاديث هذا الضّرب ما يعلم أنّه حفظه، كما يَطرح من أحاديث الثّقة ما يعلم أنّه غلط فيه، فَغَلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراجَ جميع حديث الثّقة، ومن ضعّف جميعَ حديث سيء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثالِه، والثانية: طريقة أبي محمّد بن حزم وأشكالِه، وطريقةُ مسلم هي طريقة أئمّة هذا الشّأن، والله المستعان».

وقال الزّيلعي ـ رحمه الله ـ: «ولكن صاحبا «الصّحيح» ـ رحمهما الله ـ إذا أخرجا لمن تكلّم فيه، فإنّهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهدُه، وعُلِم أنّ له أصلاً، ولا يَروون ما تفرّد به، سيّما إذا خالفه الثّقات كما أخرج مسلم لأبي أُويس حديث: «قسمت الصّلاة بيني وبين عبدي...» لأنّه لم ينفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة،

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٩٩).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤٢).
(٣) «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٨).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٣٦٤).

فصار حديثُه متابعةً[1]».[2].

وقال الحافظ ابن حجر - مبيِّناً مدارَ أسباب الجرح لرواة الصحيح -: «وأمّا الغلط فتارةً يكثر من الرّاوي، وتارةً يقل، فحيث يُوصف بكونه كثيرَ الغلط، يُنظر فيما أخرج له إن وُجد مروياً عنده، أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، عُلم أن المعتمَد أصلُ الحديث لا خُصوص هذه الطّريق، وإن لم يُوجد إلاّ من طريقه، فهذا قادِحٌ يوجب التّوقف عن الحكم بصحّة ما هذا سبيله، وليس في الصّحيح - بحمد الله - من ذلك شيء...»[3].

ومما يؤيّد كون صاحبي «الصّحيحين» إنما يعتمدان صحّة الحديث ما يلي:

١ - أنّ الإمام البخاري - رحمه الله - قد قال في «يحيى بن سُليم الطّائفي»: «يروي أحاديث عن عبيد الله، يَهم فيها»[4].

وقال أيضاً: «يحيى بن سليم رجلٌ صالح [صاحب] عبادةٍ يهم الكثير في أحاديثه إلاّ أحاديث كان يُسأل عنها، فأمّا غير ذلك فَيَهِم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر، أحاديث يَهم فيها»[5].

وهذا يدلّ على أنّ الأصل في أحاديث يحيى بن سليم هو الوهم، إلاّ في أحاديث يُسأل عنها، ومع ذلك فقد أخرج له في «صحيحه» حديثاً واحداً[6]، ولا يُقال: إنّ تصرّفه في «الصحيح» يخالف منطوق قوله هنا

(١) انظر «صحيح مسلم» - كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة،... (١/٢٩٦ - ٢٩٧/ رقم٣٩٥).

(٢) «نصب الراية» (١/ ٣٤١).

(٣) «هدي الساري» (ص٣٨٤).

(٤) «العلل الكبير» للترمذي (١/ ٥١٦).

(٥) «المصدر نفسه» (٢/ ٩٨١) وكلمة (صاحب) سقطت من المطبوع.

(٦) هو: حديث «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة...» الحديث. انظر «صحيح البخاري» كتاب البيوع - باب إثم من باع حراً (٤/ ٤١٧/ رقم٢٢٢٧)، وكتاب الإجارة - باب إثم من منع أجر الأجير (٤/ ٤٤٧/ رقم٢٢٧٠).

ويتعارض مع حكمه عليه بالضّعف؛ لاحتمال كون ما أخرج له إنّما هو من تلك الأحاديث التي استثناها من الوهم، ولا سيّما أنّ يحيى بن سُليم كان صاحبَ كُتُبٍ صحيحة، فقد قال يعقوب بن سفيان الفسوي: «سُنّي رجلٌ صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدّث من كتابه فحديثُه حسن، وإذا حدّث حفظاً فيُعرف ويُنكر»[1].

ولم يعتدّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مجرّدَ إخراج البخاري له في «الصحيح» دليلاً على ثقته، بل قال فيه: «صدوقٌ سيء الحفظ»[2].

٢ ـ ولما أنكر أبو زرعة الرّازي على الإمام مسلم روايته في كتاب «الصّحيح» عن أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَير، وأحمد بن عيسى المصري، قال مسلم جواباً عن ذلك: «إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر، وقَطَن، وأحمد، ما قد رواه الثّقات عن شيوخهم، إلاّ أنّه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروفٌ من رواية الثقات»[3].

قال ابن رجب: «اعلم أنّه قد يخرج في «الصّحيح» لبعض من تكلّم فيه، إمّا متابعةً أو استشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرقٍ أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب «الصّحيح» ذلك الحديث من طريقه، إمّا مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب «الصّحيح» عنه بعلوّ، إلاّ من طريق بعض من تكلّم فيه من أصحابه، خرّجه عنه»[4].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥١).
(٢) «تقريب التهذيب» (ص٥٩١)، وفيه من مثل ذلك أمثلة كثيرة.
(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٤)، انظر تفصيل وجه إخراج مسلم ـ رحمه الله ـ لهولاء الرّواة في كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح...» لمشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٤٠).
(٤) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٣١).

والخلاصة من هذا: أنّه لا يمكن إطلاق القول بأنّ كلّ من أخرج له صاحبا «الصّحيحين» ثقةٌ عندهما محتجّ بما انفرد بروايته في غير الصّحيحين، ولا يُقبل من أحدٍ القولُ بجرحه مطلقاً؛ لما في ذلك من إهدار أقوال الأئمّة المتقدِّمين على صاحبي «الصّحيحين» في بعض رواة أخرجا لهم في «الصّحيحين»، وهم أئمّة لا يستريب أحدٌ في معرفتهم بهذا الشّأن، وبلوغهم فيه شأواً كبيراً، ولهم من الجلالة والمقام ما لا يَقِلّ عن الإمامين. ثمّ ما عرف من منهجهما أنّهما يتخيّران حديث من تُكُلّم في ضبطه إمّا من أصوله المعتبرة، أو ما تُوبع عليه، لأنّ صحة الخبر وثبوتَه هو المغزى عندهما والغاية في سعيهما. والله أعلم.

المبحث العشرون
مراعاة احتجاج أصحاب السنن بالراوي

من الأمور التي راعاها الحافظ الذّهبي، لتقوية حال الرّاوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً والرّفع من شأنه، كونُه ممّن احتجّ به أصحاب السّنن الأربعة، أو بعضهم.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة: «عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السّهميّ» (ت١١٨هـ): «. . . بلى احتجّ به أربابُ السّنن الأربعة. . .»[(١)].

٢ ـ وقال في ترجمة: «حمّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري الكوفي» (ت١٢٠هـ): «وحديثه في كتب السّنن[(٢)]، ما أخرج له البخاري، وخرّج له

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧).

(٢) انظر مثلاً «سنن أبي داود» ـ كتاب الطهارة ـ باب التوقيت في المسح ـ (١/ ١٠٩/ رقم١٥٧) مقروناً بالحكم بن عتيبة، وفي الكتاب نفسه ـ باب المني يصيب الثوب ـ (١/ ٢٦٠/رقم٣٧٢)، وفي كتاب الحدود ـ باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً (٤/ ٥٥٨/رقم٤٣٩٨) وفي كتاب الأدب ـ باب في الرّجل يقول: جعلني الله فداك (٥/ ٣٩٦/رقم٥٢٢٦)، وفي «سنن الترمذي» ـ في أبواب الطهارة ـ باب الرخصة =

مسلم حديثاً واحداً مقروناً بغيره[1]، ولا يُلتفت إلى ما رواه أبو بكر بن عيّاش عن الأعمش، قال: حدّثني حماد ـ وكان غيرَ ثقة ـ عن إبراهيم[2]، وفي لفظ: «وما كنا نَثق بحديثه»[3]، وقال أبو بكر عن مغيرة: إنّه ذكر له عن حمّاد شيئاً فقال: «كَذِبٌ[4]»[5].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الرّحمن بن أبي الزّناد عبدالله بن ذكوان المدني» (ت١٧٤هـ) نقل الذّهبي، عن ابن مهدي أنّه قال فيه: «ضعيفٌ»[6].

فتعقّب ذلك بقوله: «احتجّ به النّسائي[7]، وغيره[8]، وحديثُه من قبيل

= (في البول قائما) (١/ ٢٠/رقم١٣) مقرونا بعاصم بن أبي النجود، وفي كتاب الفتن ـ باب٧١ (٤/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥/رقم٢٢٥٨) مقروناً بالأعمش وعاصم بن أبي النجود. وفي «سنن النسائي» ـ في كتاب التطبيق ـ باب كيف التشهد الأول ـ (ج٢/ ٥٨٩/ رقم١١٦٤) مقرونا بمنصور بن المعتمر، وفي الكتاب نفسه ـ في الباب السابق ـ (ج٢/ ٥٩٠/ رقم١١٦٧) وفي كتاب الطلاق ـ باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ـ (ج٦/ ٤٦٨/ رقم٣٤٣٢)، وفي «سنن ابن ماجه» ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في التشهد ـ (١/ ٢٩١/ رقم٨٩٩) مقروناً بمنصور والأعمش، وحصين وأبي هاشم، وفي كتاب الطلاق ـ باب طلاق المعتوه والصغير، والنائم ـ (١/ ٦٥٨/رقم٢٠٤١).

(١) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الأشربة ـ باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء... (٣/ ١٥٧٩/ رقم١٩٩٥) مقرونا بمنصور بن المعتمر، وسليمان بن مهران الأعمش.

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣٠١).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وفي لفظٍ فيه أيضاً: «ومن يُصَدِّق حماداً؟!».

(٤) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٠٢)، و «الكامل» (٢/ ٢٣٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٤).

(٦) لم أقف على هذا اللفظ عن ابن مهدي، وإنما روى عمرو بن علي الفلاس قال: «كان عبد الرَّحمٰن بن مهدي لا يحدث، عن عبد الرَّحمٰن بن أبي الزناد» «الجرح والتّعديل» (٥/ ٢٥٢)، وانظر نحوه في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣٤٠)، وقال الفلاس أيضاً: «وكان عبد الرَّحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ يخط على حديثه» «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٩).

(٧) انظر: «السنن الكبرى» (٦/ ٩٤/ رقم١٠٧٨، وص١٤٠/ رقم١٠٣٧٩)، وقال: «ضعيف».

(٨) انظر مثلاً ـ «سنن الترمذي» أبواب الطهارة ـ باب ما جاء في المسح على الخفين=

الحسن»[1].

وقال في آخر الترجمة: «هو حسن الحديث، وبعضهم يراه حجّة»[2].

٤ ـ وقال في ترجمة «حفص بن عبد الرّحمن أبي عمر البلخي ثمّ النيسابوري الحنفي» (ت١٩٩هـ): «وقد احتجّ به النّسائي في «سننه»[3]، وأمّا أبو حاتم الرّازي فقال: «مضطرب[4]»[5].

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ يُعبِّر عن إخراج أصحاب السنن الأربعة أو أحدهم للراوي بعبارة (احتجّ به).

وظاهر هذه العبارة يُوهِم أنّ من شَرْط أصحاب السّنن أن يخرجوا في كتبهم ما هو محتجّ به عندهم، ولا يخرجون سواه ممّا هو ضعيف أو واه،

= ظاهرها (١/ ١٦٥/ رقم٩٨)، وأبواب الصلاة ـ باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ (١/ ٢٧٨/ رقم١٤٩)، وفي كتاب الزكاة ـ باب ما جاء في تقديمها قبل الصلاة (٣/ ٦٢/ رقم٦٧٧)، وفي كتاب الحج ـ باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (٣/ ١٩٢/ رقم٨٣٠) ومواضع أخر، و «سنن أبي داود» كتاب الطهارة ـ باب كيف المسح (١/ ١١٤/ رقم١٦١)، وفي كتاب الصلاة ـ باب من ذكر أنّه يرفع يديه إذا قام من الثنتين (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٨/ رقم٧٤٤)، وباب النظر في الصلاة (١/ ٥٦٢/ رقم٩١٥)، وباب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٢/ ٨١/ رقم١٣٢٧)، وفي النكاح ـ باب في القسم بين النساء (٢/ ٦٠١/ رقم٢١٣٥)، وفي كتاب الطلاق ـ باب من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس (٢/ ٧١٨/ رقم٢٢٩٢) ومواضع أخرى. و«سنن ابن ماجه» ـ كتاب الطهارة وسننها ـ باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك (١/ ١٣١/ رقم٣٦٩)، وباب تخليل الأصابع (١/ ١٥٣/ ٤٤٧)، وفي كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع (١/ ٢٨٠/ رقم٨٦٤)، وفي كتاب الطلاق ـ باب هل تخرج المرأة في عدتها (١/ ٦٥٥/ رقم٢٠٣٢)، وغير ذلك.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٨/ ١٧٠).

(٣) انظر «سنن النّسائي» ـ كتاب القسامة ـ باب عقل الأسنان ـ (ج٨/ ٤٢٦/ رقم٤٨٥٧) / وفي الكتاب نفسه ـ باب عقل الأصابع ـ (ج٨/ ٤٢٦/ رقم٤٨٦٠هـ)، وفي كتاب الزينة ـ باب خاتم الذهب (ج٨/ ٥٤٨/ رقم٥١٩٤).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٦) ولفظه: «هو صدوق، وهو مضطرب الحديث».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣١١).

فيكون في ذلك دلالة على أنّ من أخرجوا حديثَه فهو مقبولٌ عندهم محتجّ بروايته، ولو كان ممّن تكلّم فيه غيرهم من النّقاد بجرح، وهذا ظاهرُ كلام أبي عَمرو بن الصّلاح ـ رحمه الله ـ حيث قال: «كُتُب المسانيد غير ملْحَقةٍ بالكتب الخمسة التي هي «الصحيحان»، و«سنن أبي داود» و«سنن النّسائي»، و«جامع الترمذي» وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والرّكون إلى ما يورد فيها مطلقاً كـ«مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند عُبيد الله بن موسى»...» إلى أن قال: «فهذه عادتُهم فيها أن يخرجوا في مسند كلّ صحابي ما رووه من حديثه غير متقيّدين بأن يكون حديثاً محتجّاً به، فلهذا تأخّرت مرتبتها ـ وإن جلّت لجلالة مؤلفيها ـ عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم»[1].

وقد صرّح الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأنّ ما نصّ عليه أبو عَمرو هو الأصل، وإنما وقعت المخالفة في تطبيقه، فقال ـ رحمه الله ـ: «هذا هو الأصل في وضع هذين الصّنفين، فإنّ ظاهر حالِ من يُصَنِّف على الأبواب، أنّه ادّعى على أنّ الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوّب به فيحتاج إلى مستدَلٍّ لصحّة دعواه، والاستدلال إنما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتجّ به.

وأمّا من يصنّف على المسانيد، فإنّ ظاهر قَصده جمعُ حديث كلّ صحابيٍّ على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا.

وهذا هو ظاهرٌ من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصّنفين في كلّ الصنفين خالف أصل موضوعه، فانحطّ أو ارتفع؛ فإنّ بعض من صنّف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضّعيفة، بل والباطلة، إمّا لذهولٍ عن ضعفها، وإمّا لقلّة معرفة بالنّقد...»[2].

ولا بد من زيادة إيضاح هنا لإزالة ما قد يتوهم من اطلاق الاحتجاج

(١) «علوم الحديث» (ص٤١، ٤٢).
(٢) «النكت» (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧).

على ما يخرجه أصحاب السنن الأربعة، أو أحدهما، وذلك فيما يلي:

أولاً: أنّ أحداً من أصحاب السنن، لم يُصرّح بأنّه يلتزم الصحّة فيما يخرجه في كتابه كما فعل الشّيخان ومن نحا نحوَهما. ويدلّ على ذلك صنيعُ بعضهم، من تعليل أحاديث يُوردها في كتابه، وتضعيف ما يراه من ذلك ضعيفا، بل قد يحكم على بعض الأسانيد بالضّعف الشّديد والنّكارة أحيانا، وهذا ظاهر في صنيع أبي داود، والتّرمذي، والنسائي.

قال محمّد بن طاهر المقدسي ـ رحمه الله ـ في بيان أقسام أحاديث السّنن ـ: «القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضّدية في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قَطعاً منهم بصحّتها، وربما أبان المخرّج لها عن علّتها بما يَفهمه أهل المعرفة.

فإن قيل: لم أَودعوها كتبَهم ولم تصحّ عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قومٍ لها واحتجاجُهم بها، فأوردوها وبيّنوا سُقْمَها لتزول الشّبهة.

والثاني: أنّهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاريّ ومسلم ـ رضي الله عنهما ـ على ظهر كتابيهما من التّسمية بالصّحّة...

والثالث: أن يُقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائرَ العلماء يوردون أدلّة الخَصْم في كتبهم مع علمهم أنّ ذلك ليس بدليل، فكان فعلُهما[1] هذا كفعل الفقهاء. والله أعلم»[2].

ثمّ قال: «وأمّا أبو عيسى التّرمذي ـ رحمه الله ـ فكتابُه وحده على أربعة أقسام:

ـ قسم صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً.

(١) يعني أبا دواد والنسائي.

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٠).

ـ وقسم على شرط الثلاثة دونهما. . .

ـ وقسم أخرجه للضّدية وأبان عن علّته ولم يغفله.

ـ وقسم رابع: أبان هو عنه فقال[1]: «ما أخرجت في كتابي إلاّ حديثاً قد عَمل به بعضُ الفقهاء». وهذا شرطٌ واسع، فإنّ على هذا الأصل كلّ حديثٍ احتجّ به محتجّ أو عمل بموجَبه عاملٌ أخرجه سواءٌ صحّ طريقُه أو لم يصحّ»[2].

ثانياً: قال أبو داود السّجستاني ـ رحمه الله ـ: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيّنته، ومنه ما لا يصح، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض»[3].

قال الحافظ الذّهبي ـ تعليقا على منهج أبي داود في سننه ـ: «فقد وفّى ـ رحمه الله ـ بذلك بحَسَب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنُه غير محتمل، وكَاسَر عن ما ضعفُه خفيفٌ محتمَل، فلا يَلزم من سُكوته ـ والحالُ هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيّما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولّد الحادث، الذي هو في عُرف السّلف يعود إلى قسم من أقسام الصّحيح، الذي يجب العملُ به عند جمهور العلماء[4]، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصّحة، فإنّه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضّعف والحسن.

فكتاب أبي داود، أعلى ما فيه من الثّابت ما أخرجه الشّيخان، وذلك نحو من شَطر الكتاب.

ـ ثمّ يليه ما أخرجه أحدُ الشّيخين، ورَغِب عنه الآخر.

---

(١) انظر «العلل الصغير» في آخر «سنن الترمذي» (٥/ ٦٩٢).

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢١).

(٣) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٤) قد مر تفصيل هذه المسألة في مبحث (أثر الضبط في تقسيم الحديث) .

ـ ثمّ يَليه ما رغبا عنه وكان إسنادُه جيِّداً، سالماً من علّة وشذوذ.

ـ ثمّ يليه ما كان إسناده صالحاً، وقَبِله العلماء لمجيئه من وجهين لَيِّنَيْن فصاعدا، يَعْضُد كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

ـ ثمّ يليه ما ضَعُفَ إسنادُه لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشّيه أبو داود غالبا.

ـ ثم يليه ما كان بَيِّنَ الضَّعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يُوَهِّنه غالباً، وقد يَسكت عنه بحَسَب شهرته ونكارته. والله أعلم»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وفَّى[3] ـ رحمه الله ـ بذلك؛ فإنّه يبيّن الضّعيف الظّاهر، ويسكت عن الضّعيف المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد، بل قد يكون فيه ضَعْفٌ مّا».

ثالثاً: قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «محمّد بن عيسى بن سَوْرَة أبي عيسى الترمذي» (ت٢٧٩هـ): «في الجامع علمٌ نافعٌ وفوائدُ غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديثَ واهية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل»[4].

وقال أيضاً: «جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «. . . وكأنه من الأصول الستة التي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وانظر كلاماً لابن حجر على هذا في «النكت» (١/ ٤٣٥).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٦٠).

(٣) كلمة (وفّى) غير واضحة في المطبوع من «تاريخ الإسلام»، واستظهرتها من سياق كلامه السابق في «سير أعلام النبلاء».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

(٥) «المصدر نفسه» (١٣/ ٢٧٦).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٢).

عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلح، وما ضعف ولم يترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها، وقد قال: «ما أخرجتُ في كتابي هذا إلاّ حديثاً قد عمل به بعضُ الفقهاء» يعني في الحلال والحرام. أمّا في سوى ذلك ففيه نظرٌ وتفصيلٌ، وقد أطلق عليه الحاكم بن [البَيِّع[1]] «الجامع» وهذا تَجَوُّزٌ من الحاكم[2]، وكذا أطلق عليه أبو بكر الخطيب اسم «الصحيح»[3]، وقال السِّلَفي[4]: «الكتب الخمسة اتّفق على صحّتها علماء المشرق والمغرب...»[5]، ثمّ قال الذّهبي: «وهذا محمولٌ منه على ما سكتوا عن توهينه».

وقال أيضاً: «وبإخراج الترمذيّ لحديث المصلوب، والكَلبي، وأمثالِهما انحطّت رتبةُ «جامعه» عن رتبة سنن أبي داود والنّسائي»[6].

وقال في ترجمة «محمّد بن يزيد بن ماجه القزويني» (ت٢٧٣هـ): «قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غَضّ من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير، وقليلٍ من الموضوعات، وقول أبي زرعة[7] - إن صحّ - فإنما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطّرحَة الساقطة، أمّا الأحاديثُ التي لا تقوم بها حجّةٌ فكثيرةٌ لعلّها نحو الألف»[8].

---

(١) في المطبوع: (ابن وكيع) وهو تحريف.

(٢) وقد تقدم إطلاق الذّهبي نفسه عليه اسم «الجامع»، وسيأتي مثله أيضاً.

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٤٦).

(٤) انظر كلامه في آخر كتاب «معالم السنن» للخطابي (٤/٣٥٧).

(٥) عبارته: «أما كتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة، التي اتفق أهل الحل والعقد، من الفقهاء وحفاظ الحديث النبهاء على قبوله، والحكم بصحة أصولها، وما ذكره في أبوابها وفصولها بعد الموطأ...».

(٦) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ - ١٦٠هـ ص٢٧٠).

(٧) كلام أبي زرعة المشار إليه هو ما ذكره ابن ماجه حيث قال: «عرضت هذا «السنن» على أبي زرعة الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي النّاس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثمّ قال: لعل يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا» «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٨)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩/٥٣١ - ٥٣٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٨ - ٢٧٩).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً، ثقةً في نفسه، وإنما نقص كتابه بروايته أحاديث منكرة فيه».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «سنن أبي عبدالله كتابٌ حسن، لولا ما كدّره أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

رابعاً: قال الحافظ ابن حجر ـ في رد إطلاق ابن الصلاح الاحتجاج بما في الكتب المصنفة على الأبواب ـ: «وظاهر كلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها، يحتج بها جميعها، وليس كذلك فإنّ شيئاً كثيراً لا يصلح للاستشهاد به، من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة في «مسند أحمد» على «الصّحيحين» بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة على «الصّحيحين» من سنن أبي داود، وجامع الترمذي.

وإذا تقرر هذا، فسبيل من أراد أن يحتجّ بحديثٍ من «السنن» أو بأحاديث من «المسانيد» واحدٌ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط مَنْ جمعه الصّحة والحُسْنَ خاصّة، فهذا المحتجّ إن كان متأهلا لمعرفة الصّحيح من غيره فليس له أن يحتجّ بحديثٍ من السّنن من غير أن ينظر في اتّصال إسناده، وحال رواته، كما أنّه ليس له أن يحتجّ بحديثٍ من المسانيد حتّى يحيط علماً بذلك».

إلى أن قال: «ولم أر للمصنف سلفاً في أنّ جميع ما صنف على الأبواب يحتجّ به مطلقاً، ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب من حيث الأغلب، لكنّه قال مع ذلك: «وما جرى مجراها» فيدخل في عبارته غيرُها من الكتب المصنّفة على الأبواب، كـ «سنن ابن ماجه»، بل ومصنَّف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق وغيرهم، فعليه في إطلاق ذلك من التعقُّب ما أوردناه. والله أعلم»[3].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٨).
(٢) (٢/٦٣٦).
(٣) «النكت» (١/٤٤٨ ـ ٤٤٩).

وهذه النّصوص كلُّها دالّة على أنّ أصحاب «السّنن» لم يلتزموا فيما يخرجونه من الأحاديث في كتبهم الصحّة ولا الحُسْن خاصّة، ولا قصدوا بكلّ ما يوردونه من الرّوايات الاحتجاج به، بل غاية ما يمكن قولُه إنّهم أرادوا بتصنيفهم هذه «السّنن» رصد أدلّة الأحكام، وما احتجّ به محتجّ في المسائل الفرعية، سواء صحّ الدّليل من حيث الرّواية أو لم يصح، فلا يمكن اعتبار إخراجهم للرّاوي تقويةً له، إلا حيث يصرحون بتصحيح ما انفرد به أو تحسينه، وإلاّ فمدار أمره على أقوال النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً. والله أعلم.

المبحث الحادي والعشرون
يغتفر في المتابعات والشواهد
ما لا يغتفر في الأصول

قال ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ: «ثمّ اعلم أنّه قد يُدخل في المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضّعفاء. وفي كتاب البخاريّ ومسلم جماعةٌ من الضّعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد.

وليس كلّ ضعيفٍ يَصلح لذلك، ولهذا يقول الدّارقطني وغيرُه في الضّعفاء: «فلان يعتبر به»[(١)]، و«فلان لا يعتبر به»...»[(٢)].

ومن أمثلة ذلك عند الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء» ما يلي:

١ ـ في ترجمة «سماك بن حرب بن أوس الذّهلي الكوفي» (ت١٢٣هـ) حكى الحافظ الذّهبي، كلامَ الأئمة النقاد فيه جرحاً وتعديلاً، ثمّ قال:

---

(١) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٠٧، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٩٩، ٣٣٥، ٤١٣).

(٢) «علوم الحديث» (ص٩١).

«ولهذا تجنّب البخاريّ إخراجَ حديثه، وقد علّق له البخاري استشهاداً به[1]، فسِماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، نسخةٌ عدّة أحاديث فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاريّ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تُعَدّ صحيحة، لأنّ سماكاً إنما تُكُلِّم فيه من أجلها»[2].

وقوله: «لأنّ سماكا إنما تُكُلِّم فيه من أجلها» يؤيّده ما يلي:

أ ـ قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى يقول: «سماك بن حرب ثقة، وكان شعبة يضعّفه، وكان يقول في التّفسير: عكرمة، ولو شئت أنْ أقول له: ابن عباس، لقاله، قال يحيى بن مَعِين: وكان شُعبة لا يَروي تفسيره إلاّ عن عكرمة»[3].

قال المزّي ـ رحمه الله ـ: «يعني: لا يَذكر فيه: عن ابن عباس»[4].

والمقصود أنّ سماكاً أسند عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أحاديثَ لا يسندها غيرُه، فكان شعبة إذا روى عنه أحاديثَ في التّفسير عن عكرمة لا يَذكر ابنَ عباس، بل يُوقفها على عكرمة، لذلك قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول ـ وسُئل عن سماك بن حرب ـ فقال: «ثقة» فقيل: ما الذي عِيبَ عليه؟ قال: «أسند أحاديثَ لم يُسندها غيره»[5].

ب ـ وقال أحمد بن صالح العجلي ـ رحمه الله ـ: «وسماك بن حرب

---

(1) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب كفارات الأيمان ـ (١١/٦٠٨/ رقم٦٧٢٢) ذكره في المتابعات، والذهبي ـ رحمه الله ـ يطلق أحياناً لفظ «الاستشهاد» على المتابعة والتعليق، كما سيلاحظ ذلك في الأمثلة القادمة، وهو إطلاق سائغ، انظر «نزهة النظر» (ص١٠٢).

(2) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٤٨).

(3) «الكامل» (٣/ ٤٦٠).

(4) «تهذيب الكمال» (١٢/١١٩).

(5) «الجرح والتعديل» (٤/٢٧٩).

البكريّ كوفي تابعيٌّ، جائز الحديث، . . .إلاّ أنّه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشّيءَ عن ابن عبّاس، وربما قال: قال النبي ﷺ، وإنما كان عكرمة يحدّث عن ابن عباس، وكان سفيان الثّوري يُضعّفه بعض الضّعف. . .»[1].

قال المزّي: «استشهد به البخاري في الجامع، وروى له في «القراءة خلف الإمام»[2]، وری له الباقون»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «عمر بن أبي سلمة بن عبد الرَّحمٰن بن عوف الزهريّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٣٢هـ) نقل الذّهبي فيه قول ابن مَعِين: «ليس به بأس»[4]، وقوله أيضاً: «ضعيف الحديث»[5]، وقول أبي حاتم: «هو عندي صالح صدوقٌ في الأصل، ليس بذلك القوي، يُكتب حديثُه ولا يُحْتجّ به يخالف في بعض الشّيء»[6].

وغير ذلك من أقوال الأئمة. ثمّ قال: «استشهد به البخاريّ»[7].

---

(١) «الثقات» (١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧).
(٢) انظر «جزء القراءة خلف الإمام» (ص٦٢).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٢١).
(٤) هي رواية ابن أبي خيثمة، عن ابن معين انظر كتابه «التاريخ» (٣/الورقة ١٢٧/أ)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٧٧).
(٥) هي أيضاً رواية ابن أبي خيثمة قال: وسئل يحيى بن معين مرة أخرى، عن عمر بن أبي سلمة؟ فقال: «روى عنه هشيم ضعيف الحديث»، قال أبو بكر: «يعني هشيم هو ضعيف [في] هذا الحديث وحده عنه» «التاريخ» (٣/الورقة ١٢٧/أ)، ومراد ابن أبي خيثمة بكلامه هذا أن ابن معين ليس يضعف، عمر بن أبي سلمة بكلامه، وإنما يضعف هشيما بخصوص رواية رواها عن عمر بن أبي سلمة، وهذا خلاف ما يدل عليه نقل من نقل هذه الرواية عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين، وأغفل تعليق ابن أبي خيثمة عليها، والله أعلم، انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ١١٨)، و «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٧٧).
(٦) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٤).

وقال أيضاً: «وقد علّق له البخاريّ قصّة جُريج والرّاعي، فقال: وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه[1]»[2].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «ليث بن أبي سليم بن زُنَيم الكوفيّ» (ت١٤٣هـ): «محدّث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان على لينٍ في حديثه لِنَقْص حفظه...»[3].

وقال في آخر الترجمة: «بعض الأئمّة يحسّن لليث، ولا يبلغ حديثُه مرتبةَ الحسن، بل عداده في مرتبة الضّعيف المقارَب، فيُروى في الشّواهد والاعتبار، وفي الرّغائب والفضائل، أمّا في الواجبات فلا»[4].

وقال: «وقد استشهد به البخاري في «صحيحه»[5]، وروى له مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشّيباني[6]، والباقون من السّتة»[7].

٤ ـ وفي ترجمة «عاصم بن أبي النّجود بهدلة الأسديّ مولاهم الكوفي» (ت١٦٧هـ) بعد أن قرّر إمامته في القراءات، وتثبتّه فيها، وأنّه في الحديث صدوق، قال: «حديثُه في الكتب السّتّة، لكن في

---

(١) وهم الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في هذه الإحالة، وإنما علق له البخاري في قصّة الرّجل الّذي استدان من رجل ألف دينار، فقال: (ائتني بكفيل، قال: كفى بالله كفيلاً) انظر: «صحيح البخاري» ـ كتاب الاستئذان، باب بمن يبدأ في الكتاب (٤٨/١١/ رقم٦٢٦١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣٤/٦).

(٣) «المصدر نفسه» (١٧٩/٦).

(٤) «المصدر نفسه» (١٨٤/٦).

(٥) روى له البخاري متابعة في «صحيحه» ـ كتاب جزاء الصيد ـ باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ـ (٥٢/٤/رقم١٨٣٨)، وفي كتاب الطب ـ باب الشفاء في ثلاث ـ (١٣٦/١٠/رقم٥٦٨٠).

(٦) انظر «صحيحه» ـ كتاب اللباس والزينة ـ باب تحريم استعمال الذهب والفضة، على الرّجال والنساء... (١٦٣٦/٣/رقم٢٠٦٦).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٨١/٦ ـ ١٨٢).

«الصّحيحين» متابعة[1]»[2].

٥ ـ وفي ترجمة «فُضيل بن مرزوق الأغرّ الرّقاشي» (توفي سنة١٧٠هـ) نقل الذّهبي قول الحاكم: «عِيب على مسلم إخراجه في «صحيحه».

فتعقّبه بقوله: «ما ذكره في الضّعفاء البخاري، ولا العقيلي، ولا الدّولابي وحديثه في عداد الحسن إن شاء الله، وهو شيعيٌّ... إنما يروي له مسلم في المتابعات[3]»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «إنما روى له في المتابعات، ولم يذكره البخاريّ في كتاب الضّعفاء، ولا النّسائي، ولا العقيلي، ولا أبو بِشر الدّولابي وهو صالح الحديث».

٦ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصريّ» (ت١٧٤هـ): «... لكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعضُ الحفّاظ يروي حديثه، ويذكره في الشّواهد والاعتبارات، والزّهد والملاحم، لا في الأصول، وبعضُهم يبالغ في وهنه،

---

(١) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب التفسير ـ سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ ـ (٨/ ٧٤١/ رقم٤٩٧٦) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، وفي باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ـ (٨/ ٧٤١/رقم٤٩٧٧) متابعة، وفي كتاب الرقاق ـ باب في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ ـ (١١/ ٤٦٢/رقم٦٥٧٢)، وفي كتاب الفتن ـ باب ظهور الفتن ـ (١٣/ ١٤/رقم٧٠٦٧) تعليقاً.
وفي «صحيح مسلم» ـ كتاب الصيام ـ باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها... (٢/٨٢٨/رقم١١٧٠) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، قال المزي: «روى له البخاري ومسلم مقروناً بغيره واحتج به الباقون» «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٨٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٠).

(٣) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي العصر (١/٤٣٨/رقم٦٣٠)، وفي كتاب الزكاة ـ باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ـ (٢/ ٧٠٣/ رقم١٠١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٢).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٩٧).

ولا ينبغي إهدارُه، وتُتَجَنَّب تلك المناكير فإنّه عدلٌ في نفسه»[1].

ويؤيّد ما قاله الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما رواه حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجّة، وإني لأكتب كثيراً ممّا أكتب اعتبر به، ويقوّى بعضُه بعضاً»[2].

ب ـ وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرّازيان: «أمّا ابن لهيعة فأمره مضطربٌ يُكتب حديثُه على الاعتبار»[3].

٧ ـ وفي ترجمة «يونس بن بُكير بن واصل الكوفي الحمّال» (ت١٩٩هـ) حكى فيه أقوال الأئمّة جرحاً وتعديلاً، ثمّ قال في آخر الترجمة: «وقد روى له مسلم في الشّواهد، لا في الأصول[4]»[5].

٨ ـ وقال في ترجمة «أبي زُكير يحيى بن محمّد بن قيس المدني البصريّ» (توفي قبل المئتين أو في حدودها): «خرّج له مسلم متابعةً فيما أظنّ لا في الأصول، فإنّه لين الحال»[6]. ثمّ ذكر أقوال النّقاد فيه.

ثمّ في آخر الترجمة، روى له الذّهبي بإسناده حديث: «آية المنافق ثلاث...» الحديث فقال عَقِبَه ـ: «غريبٌ فردٌ لم يَروه عن العلاء سوى أبي زُكير، مع أنّ مسلماً أخرجه من حديثه[7]، وذلك من قَبيل ما أخرجه مسلم في التّوابع لا في الأصول»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٤).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٣).
(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧).
(٤) روى له حديثاً واحداً في كتاب الإيمان ـ باب قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (١/ ١٩٢/رقم٢٠٥) مقروناً بوكيع.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٤٨).
(٦) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٩٧).
(٧) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الإيمان باب خصال المنافق (١/ ٧٨/رقم٥٩) متابعة، ولم يخرج له في غير هذا الموضع.
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٩٩).

ومراعاة هذا الضّابط، تفيدِ في تقوية كثيرٍ من أحاديث الرّاوي الموصوف بسوء الحفظ وكثرة الغلط، وترجيح جانب الإصابة فيما وافق فيه غيرَه من الثّقات الضّابطين، فيُعرف بذلك ضبطُه لتلك الأحاديث بعينها، وحفظه إيّاها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد يكون الرّجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثُه[1] إذ الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإنّ تعدّد الطرق، وكثرتها يقوّي بعضُها بعضاً حتى قد يحصل العلمُ بها ولو كان النّاقلون فُجّاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماءَ عدولاً، ولكن كَثُرَ في حديثهم الغَلَط؟!.

ومثل هذا، عبدالله بن لهيعة، فإنّه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثيرَ الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدّث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثيرٌ مع أنّ الغالب على حديثه الصّحّة، قال أحمد: «قد أكتب حديث الرّجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة»[2].

المبحث الثاني والعشرون
لا عبرة بجرح خرج مخرج المزاح

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عفان بن مسلم الصفار البصري» (ت٢٢٠هـ) قال عمر بن أحمد الجوهري: سمعت جعفر بن محمّد الصائغ يقول: **اجتمع علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل: وعفان بن مسلم، فقال عفان: «ثلاثة يُضعَّفون في ثلاثة: عليّ بن المديني في حمّاد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك»، قال علي بن المديني: «ورابعهم معهم»، قال: «من ذاك؟» قال: «عفان في شعبة».**

---

(١) كذا العبارة في المجموع، وليست مستقيمة، ولعل الصواب: (ويقبل حديثه) ـ يعني في المتابعات والشواهد.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/٢٦).

قال عمر بن أحمد: «وكلّ هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح»[1].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «ولأنّهم كتبوا وهم صغارٌ عن المذكورين»[2].

ولما ذكر هذه الحكاية من وجهٍ آخر في ترجمة «يحيى بن مَعِين بن عون البغدادي» (ت٢٣٣هـ) قال ـ عقبها ـ: «كلٌّ منهم صغيرٌ في شيخه ذلك، وَمُقِلٌّ عنه»[3].

وَأَقَرَّ في «تذكرة الحفاظ»[4] بأنَّ هذا الكلام من عفّان وعليّ بن المديني، خرج مَخْرَجَ المزاح فقال: «وهذا على وجه المزاح والتعنّت، فإنّ أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث، فغيرهم أثبت في المذكورين منهم».

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذا على وجه المزاح، وإلا فهؤلاء ثقات في شيوخهم المذكورين، سيما عفان في شعبة، فإن الحسين بن حِبَّان قال[6]: «سألت ابن مَعِين فقلت: إذا اختلف أبو الوليد وعفان عن شعبة؟ قال: «القول الصواب قول عفان»، قلت: وأبو نعيم وعفان؟ قال: «عفان أثبت».

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ بعد إيراده الحكاية المذكورة: «لم يكن واحد منهم ضعيفاً، وإنما جرى هذا الكلام بينهم على سبيل المزاح»[7].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٤٦).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٨٢).
(٤) (١/ ٣٨٠).
(٥) (حوادث ووفيات سنة٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠٠).
(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٦).
(٧) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٨٣).

وقول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ «ولأنهم كتبوا وهم صغار عن المذكورين» بيانه: أن علي بن المديني كانت ولادته سنة ١٦١هـ[١]، ووفاة حماد بن زيد في سنة ١٧٩هـ[٢]، فيكون ابن المديني أدرك من حياته ثماني عشرة سنة.

وأما الإمام أحمد بن حنبل فولادته في سنة ١٦٤هـ[٣]، ووفاة إبراهيم بن سعد كانت في سنة ١٨٣هـ على الراجح[٤]، فيكون الإمام أحمد قد أدرك من حياته إحدى وعشرين سنة، والإمام أحمد بدأ بطلب الحديث في سنة ١٧٩هـ[٥]، وعلى هذا يكون قد كتب عن إبراهيم وهو في حدود ست عشرة سنة أو فوق ذلك بقليل.

وأما أبو بكر بن أبي شيبة فقد قال أبو عبدالله محمّد بن عمر بن العلاء الجرجاني: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة وأنا معه في جبانة كندة[٦]، فقلت له: يا أبا بكر سمعت من شريك وأنت ابن كم؟ قال سمعت من شريك وأنا ابن أربع عشرة، وأنا يومئذ أحفظ للحديث مني اليوم»[٧].

قال الحافظ الذّهبي ـ تعليقاً على ذلك ـ: «صدق ـ والله ـ وأين حفظ المراهق من حفظ من هو في عشر الثمانين؟!»[٨].

---

(١) انظر «المصدر نفسه» (١١/٤٥٩)، و «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٣).

(٢) انظر «التاريخ الصغير» (٢/١٩٨، ١٩٩)، و «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٢).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٥١٨ ـ ٥١٩)، و «تاريخ بغداد» (٤/٤١٥).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٣٢٢)، و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص٤٥٦)، و«التاريخ الصغير» (٢/٢١١)، و «تهذيب الكمال» (٢/٩٣).

(٥) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٥١٨ ـ ٥١٩).

(٦) جَبّانة: بالفتح ثمّ التشديد، والجَبّان في الأصل الصحراء. أهل الكوفة يسمون المقابر جَبّانة. وبالكوفة محالّ تسمى بهذا الاسم وتضاف إلى القبائل، منها: جَبّانة كندة. انظر «معجم البلدان» (٢/٩١).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٩ ـ ٤٠).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/١٢٤).

وقال في بداية الترجمة: «طلب أبو بكر العلم وهو صبي، وأكبر شيخٍ له هو شريك بن عبدالله القاضي»[1].

وأما عفان فقد كان كانت ولادته في سنة ١٣٤هـ[2]، وتوفي شعبة سنة ١٦٠هـ[3]، فيكون عمر عفان، حين وفاة شعبة ستاً وعشرين سنة، فلعله سمع منه وهو في حدود تسع عشرة سنة؛ فإن أقدم شيوخه وفاةً هشام بن أبي عبدالله الدستوائي فقد توفي سنة١٥٤هـ[4]، وهذا يدلُّ على أن عفان بدأ بطلب الحديث وهو ابن سبع أو ثماني عشرة. والله أعلم.

المبحث الثالث والعشرون
مراعاة الفرق بين المتقدمين والمتأخرين
في إطلاق لفظ «الثِّقة» على الرّاوِي

مما يَلْزَم النّاقد مُراعَاتُه عند تَعارُض الجرح والتّعديل، الفَرْقُ بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في إطلاق لفظ «الثقة» على الرّاوي، فالأصل عند المتقدمين أنّهم لا يُطلِقون الثِّقَةَ إلا على مَن كان عَدلاً ضابطاً لِمرويّاته، لكن المتّأخرين توسَّعوا، فخرجوا عن مُقتضى الأصل بِإطلاق الثِّقة على مَن كان عدلاً وصح سماعه بقراءة عدل متقن، ولو كان سيء الحفظ؛ فقد يرد في أحد الرواة المتأخرين إطلاق بعض العلماء عليه كلمة «الثقة» مع بيان بعضهم لسوء حفظه، ورداءة ضبطه، فيُحمَل كلمةُ الثّقة على توسّع المتأخِّرين لا على عُرفِ المتقدِّمين، وهذا ما نَبَّه إليه الحافظُ الذَّهبيّ وراعاه في كتابه (سير أعلام النبلاء):

١ ـ جاء في ترجمة «أبي همّام الوليد بن شُجاع بن الوليد بن قيس السّكوني الكوفيّ» (ت٢٤٣هـ) قال فيه أبو حاتم ـ رحمه الله ـ: «صدوق

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٢٢).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٦٩)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٤٢).

(٣) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ١٢٥).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ١٠٨)،.

يُكتب حديثُه، ولا يحتجّ به، وهو أحبّ إليّ من أبي هشام الرّفاعي»[1].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «قد احتجّ به مسلمٌ[2]، وهو على سِعَة علمه قلّ أنْ تجد له حديثاً منكراً، وهذه صفة من هو ثقة»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «أحمد بن يوسف بن أحمد بن خلاد بن منصور النصيبي ثمّ البغدادي العطار» (ت٣٥٩هـ) قال الحافظ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئاً غير أن سماعه كان صحيحاً، سمعت أبا نعيم الحافظ يقول: حدّثنا أبو بكر بن خلاد ـ وكان ثقة ـ»[4].

قال الحافظ الذّهبي ـ تعليقاً على ذلك ـ: «وكذا وثّقه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وقال[5]: «لم يكن يعرف من الحديث شيئاً».

ثمّ قال الذّهبي: «فمن هذا الوقت بل وقبله، صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخّصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثّقة في عرف أئمّة النّقد، كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»[6].

ففي هذين النّصين تحديدُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ صفات من

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٧).

(٢) في مواضع من «صحيحه»، انظر كتاب الإيمان ـ باب نزول عيسى ابن مريم... (١/ ١٣٧/ رقم١٥٦)، وكتاب الصيد ـ باب الصيد بالكلاب المعلّمة (٣/ ١٥٣١/ رقم١٩٢٩)، وكتاب الفضائل ـ باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٤/ ١٨٠١/ رقم٢٣٠٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٢١).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٩ ـ ٧٠).

يُطلَق عليه اسم الثّقة في عُرف المتقدّمين، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ أن يكون الرّاوي عدلاً في نفسه.

٢ ـ أن يكون متقناً لما حمله.

٣ ـ أن يكون له فهمٌ ومعرفة بالحديث.

٤ ـ أن تقلّ المناكير في رواياته مع سعة علمه.

هذه هي الصّفات التي يمكن تحديدُها من النَّصّيْن السّابقين، وبيانها فيما يلي:

أولاً: «أن يكون الرّاوي عدلاً في نفسه»[1]:

نصّ كثير من الأئمّة على اشتراط صفة العدالة في الرّاوي، وأنّ قبولَ خبره متوقّفٌ على تحقُّقِها، بل نَقَلَ بعضُهم الإجماعَ على هذا، فمن ذلك:

١ ـ قول الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ (ت ١٧٩هـ): «لا تأخذ العلم من أربعة وخذ مِن سوى ذلك:

أ ـ لا تأخذ العلمَ من سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسَّفَه، وإن كان أروى النّاس.

ب ـ ولا تأخذ من كذّاب يَكْذب في أحاديث النّاس، إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهم أن يَكذب على رسول الله [ﷺ].

ج ـ ولا من صاحب هوىً يدعو النّاسَ إلى هواه.

د ـ ولا من شيخٍ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث»[2].

والنّقطة الأولى، والثانية، والثالثة، كلّها دائرة حول العدالة.

٢ ـ وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ (ت ٢٠٤هـ) ـ وهو يعدِّد

---

(١) الكلام على العدالة وأنواعها، وطرقِ ثبوتها مبسوط في كتب المصطلح، والغرض هنا ذكر بعض أقوال الأئمة في شرطيّتها لا على سبيل الاستقصاء.

(٢) «الكفاية» (ص ١١٦).

صفاتِ الرّاوي، وشروطَ قبول خبره ـ: «لا تقوم الحجّة بخبر الخاصّة، حتّى يجمع أموراً؛ منها: أن يكون من حدّث به ثقةً في دينه...» ثمَّ ذكر البقية[1]. والثّقة في الدّين هي العدالة[2].

٣ ـ وقال ابن حِبَّان البستي ـ رحمه الله ـ: (ت ٣٥٤هـ): «إنّ المسلمين قاطبة ليس بينهم خلافٌ، أنّ الخبر لا يجب أن يُسمَع عند الاحتجاج إلا من الصّدوق العاقل»[3].

٤ ـ وقال أبو عمر بن عبد البر ـ رحمه الله ـ (ت٤٦٣هـ): «الذي اجتمع عليه أئمّة الحديث والفقه في حال المحدِّث الذي يُقْبَل نقلُه، ويحتجُّ بحديثه، ويجعلُ سنّة وحُكْماً في دين الله... (فذكر صفات) ثمَّ قال: «ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقةً في دينه، عدلاً، جائزَ الشّهادة، مرضيّاً»[4].

٥ ـ وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ (ت٦٤٣هـ): «أجمع جماهيرُ أئمّة الحديث والفقه على أنّه يُشتَرطُ فيمن يُحتَجّ بروايته أن يكون عدلا، ضابطاً لما يرويه...»[5].

ثانياً: «أن يكون متقناً لما حمله، ضابطاً لما نقله»:

وهذا الشّرط تقدّم التصريح بوجوب تحقُّقِه في ناقل الخبر في بعض النّصوص التي سبق ذكرُها عن الأئمّة ـ رحمهم الله ـ. ولعلَّ الذهبي جمع هاتين العبارتين في سياقٍ واحدٍ لتقارب معناهما، أو أنّه قصد بجمعهما الدِّلالَةَ على أعلى مراتب التّوثيق، بدليل ذكره ما في النقطة الثالثة، وهو الفهم و المعرفة. والله أعلم.

---

(١) «الرسالة» (ص ٣٧٠).

(٢) انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٧٧).

(٣) «مقدمة كتاب المجروحين» (ص١٧).

(٤) «التمهيد» (١/ ٢٨).

(٥) «علوم الحديث» (ص١١٤).

والضبط نوعان:

١ ـ ضبط صدر: وهو أن يُثَبِّتَ الرَّاوي، ما سمعه بحيث يبعد زوالُه عن القوّة الحافظة، ويتمكّن من استحضاره متى شاء، وهذا شرطٌ فيمن يحدِّث من حفظه[١].

٢ ـ ضبط كتاب: وهو صيانته لديه عن تَطَرُّق التّزوير والتّغيير إليه، منذ سمع فيه وصححّه إلى أن يُؤَديَ منه، وذلك إذا كان يروي منه.[٢].

ثالثاً: «أن يكون له فهمٌ ومعرفةٌ بالحديث»:

كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في كتابه «الموقظة» يدلّ على أنّ المعرفة من صفات «الحافظ» الذي هو عنده أعلى من «الثقة»، فقد قال: «تُشترط العدالةُ في الرَّاوي كالشّاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ فهو حافظ»[٣].

كما يدلّ كلامُه أيضاً، على أن سِعة علم الرَّاوي ليست شرطاً في ثقته، بل تَوَفُّر ذلك فيه مع قلّة المناكير في روايته دليلٌ على ثقته.

واشتراط الفهم والمعرفة، إنما هو فيمن كان يحدِّث بالمعنى، ويدلُّ على ذلك:

١ ـ قول ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ «... والعلم بما يحيل من معاني ما يروي؛ هو أن يَعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدّى خبرا، أو رواه من حفظه، أو اختصر لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر»[٤].

٢ ـ وقول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ «... فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدِّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك؛ لأنّه لا يدري لعله يحيل الحلالَ إلى الحرام...»[٥].

---

(١) «نزهة النظر» (ص٨٢)، و «فتح المغيث» (٢/٢).
(٢) انظر «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).
(٣) (ص٥٥)، وانظر شروط من يطلق عليه اسم «الحافظ» في «النكت» (١/٢٦٨).
(٤) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حِبّان» (١/١٥٢).
(٥) «التمهيد» (١/٢٨).

رابعاً: «أن تقل المناكير في روايته مع سعة علمه»:

وتوضيح ذلك: أن إكثار الرّاوي مع استقامة حديثه، وقلّة المناكير فيه، دليلٌ على عنايته بهذا الشّأن، وضبطه لمرويّاته، واشتهاره بالطّلب، والجِدّ فيه، ولا يضرُّه أن يتفرد بأحاديث لايُتابَع عليها، يدلّ على ذلك ما يلي:

١ ـ قول ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عائذ الله المجاشعي»: «منكر الحديث على قلّته، لايجوز تعديله إلا بعد السّبر، ولو كان ممّن يروي المناكير، ووافق الثّقات في الأخبار لكان عدلاً مقبولَ الرّواية، إذ النّاس أحوالُهم على الصّلاح والعدالة، حتى يَتَبَيَّنَ منهم ما يُوجب القَدْح، فَيُجْرَح بما ظهر منه من الجَرْح، هذا حكم المشاهير من الرّواة...»[١].

٢ ـ تَعَقُّبُ أبي الحسن بن القطان ـ رحمه الله ـ لقول العُقيلي في ثابت بن عجلان ـ وقد ذَكَرَ له حديثاً ـ: «لايتابع عليه»[٢] قال: «وهذا من العقيلي تحاملٌ عليه، فإنّه يمسّ بهذا من لا يُعرَف بالثّقة، فأمّا من عُرف بها فانفراده لا يضر، إلاّ أن يُكثر ذلك منه»[٣].

قال الحافظ ابن حجر: «وهو كما قال»[٤].

٣ ـ قول العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وليس من شرط الثقة أن يُتَابَع في كلّ ما حدث به، وإنما شرطه أن لايتفرّد بالمناكير عن المشاهير فَيُكثر»[٥].

وتعرف كثرة أحاديث الرّاوي وسعة علمه، بتنصيص أحد الأئمّة الحفاظ على ذلك، كما هو الشّأن في ترجمة «أبي همّام الوليد بن شجاع»، حيث قال المفضّل بن غسّان الغلاّبي: «سمعت يحيى بن معين يقول: «عند

---

(١) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٢) «الضعفاء» (١/ ١٧٦).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٣).

(٤) «هدي الساري» (ص٣٩٤).

(٥) «التنكيل» (١/ ٤٧٦).

أبي همام مئة ألف حديث عن الثقات»[1].

أمّا معرفة قلّة المناكير في روايته فتعود إلى أحد أمرين:

أ ـ تنصيص أحد الحفّاظ على ذلك كالسّابق.

ب ـ أو ممارسة النّاقد، وتتبعه لمرويّات هذا الرّاوي موازنةً بمرويات الثقات.

ولم أجد في ترجمة أبي همام، تنصيص أحد من الأئمّة على قلّة المناكير في مروياته، فدلّ ذلك على أنّ قول الحافظ الذّهبي: «وهو على سعة علمه قَلَّ أن تجد له حديثاً منكراً» كان نتيجةَ الاستقراء والممارسة، فإنه مشهودٌ له بذلك[2]، والله أعلم.

وقد بَيَّنَ في ترجمة «محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن مندة» (ت٣٩٥هـ) بأنّ المشايخ المتأخرين لا يبلغون في الإتقان رتبة الصحة، فقال ـ تعليقا على قول أبي عبدالله بن أبي ذهل: سمعت أبا عبدالله بن منده يقول: «لا يخرج الصحيح إلا من ينزل في الإسناد أو يكذب» فقال الذّهبي: «يعني: أنّ المشايخ المتأخرين لا يبلغون في الإتقان رتبة الصحّة، فيقع في الكذب الحافظُ إن خَرَّج عنهم وسمّاه صحيحاً، أو يروي الحديث بنزول درجةٍ ودرجتين»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «يعني أنّ شيوخ المتأخرين لا يرتقون إلى درجة الصحة فيكذب المحدِّثُ إن خَرَّج عنهم» أي: وسمّاه صحيحاً.

لكن كون حديث المتأخرين، لا يبلغ غالباً في الصحّة والإتقان، مرتبة حديث المتقدمين لا يمنع أن يُطلَق عليه «الصحّة» ـ أحياناً ـ إن كان من

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٧٣)، و انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤).
(٢) انظر «نزهة النظر» (ص١٩٠)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٣٥٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٣).
(٤) (٣/ ١٠٣٣).

رواية المعتني بالحديث المتقن لأصوله، وكان ذا علم وجودةِ معرفة، مع الفهم والصّدق والدّيانة، فقد جاء في ترجمة «يوسفَ بن خليل بن قُراجا الدّمشقي نزيل حلب» (ت٦٤٨هـ) قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتشاغل بالسّبب[1] حتى كَبُرَ وقارب الثّلاثين، ثمّ بعد ذلك حُبِّب إليه الحديث، وعُني بالرّواية، وسمع الكثير، وارتحل إلى النّواحي، وكتب بخطِّه المتقنِ الحُلْوِ شيئاً كثيراً، وجلب الأصولَ الكبار، وكان ذا علم حسن، ومعرفةٍ جيِّدة، ومُشاركةٍ قويَّةٍ في الإسناد والمتن، والعالي والنّازل، والانتخاب»[2].

وقال في موضع آخر: «وكان حسنَ الأخلاق، مَرْضِيَ السِّيرة، خَرَّج لنفسه «الثمانيّات» وأجزاء عوالي، كـ «عوالي هشام بن عروة» و«عوالي الأعمش» و«عوالي أبي حنيفة» و«عوالي أبي عاصم النبيل» وما «اجتمع فيه أربعة من الصّحابة» وغير ذلك.

سمعتُ من حديثه شيئاً كثيراً، وما سمعت العُشْرَ منه، وهو يَدخل في شرط الصّحيح لفضيلته وجودة معرفته، وقوّة فهمه، وإتقان كتبه، وصدقه، وخيره، . . .»[3].

فالعمدة في المتأخرين صحّةُ أصولِ الرّاوي وصِدقه وعدالته، فمتى ثبت هذا في أحد الرّواة المتأخرين، وصَحّ سماعُه لما يروي بوجوده مُثْبَتاً بخطِّ غير مُتَّهمٍ فروايته مقبولة، وإن كان غيرَ ضابطِ الصّدر، ويوضح ذلك ما يلي:

١ ـ قولُ ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ: «أعرض النّاس في هذه الأعْصُرِ المتأخِّرة عن اعتبار مجموع. . . الشّروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يَتقيّدوا بها في روايتهم لتعذُّر الوفاء بذلك. . . ووجه ذلك. . . كون المقصود المحافظةَ على خِصِّيصَة هذه الأمّة في الأسانيد، والمحاذرةَ من

---

(١) يعني: بطلب الرزق.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٥١).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٣/ ١٥٣).

انقطاع سلسلتها، فَلْيُعْتبر من الشّروط... ما يليق بهذا الغرض على تجرده، ولْيُكْتَفَ في أهليّة الشّيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ متظاهرٍ بالفسق والسُّخْف.

وفي ضبطه بوجود سماعه مُثْبَتاً بخطٍّ غير مُتَّهَم، وبروايته من أصلٍ مُوافِقٍ لأصل شيخه»[(1)].

٢ ـ وقول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ راسماً منهجَه في كتابه «ميزان الاعتدال» ـ: «...وكذلك من قد تُكُلِّم فيه من المتأخِّرين، لا أُوردُ منهم إلاّ من قد تَبَيَّن ضعفُه، واتّضح أمرُه من الرّواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرّواة، بل على المحدّثين والمفيدين[(2)]، والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السّامعين، ثمّ من المعلوم أنّه لا بد من صون الرّاوي وستره»[(3)].

ثمّ اعتبر الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ الحدّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر: رأس سنة ثلاث مئة، فقال: «فالحدّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو: رأس سنة ثلاث مئة، ولو فتحت على نفسي تليينَ هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذا الأكثر لا يَدرون ما يَروون، ولا يعرفون هذا الشّأن، إنما سُمِّعوا في الصّغر واحْتُيجَ إلى عُلُوِّ سندهم في الكبر، فالعُمْدَة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السّماع لهم»[(4)].

وسفر الحافظ السّخاوي، عن وجه التفرقة بين المتقدمين، والمتأخرين في ذلك بقوله: «والحاصل أنّه لما كان الغرض أوّلاً معرفة التّعديل والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان لِيُتَوَصَّل بذلك إلى التّصحيح، والتّحسين والتّضعيف، حصل التَّشَدُّدُ بمجموع تلك الصفات.

---

(١) «علوم الحديث» (ص١٣٢).

(٢) في المطبوع من «الميزان»: (والمقيدين) بالقاف، والتصويب من «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٢).

(٣) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

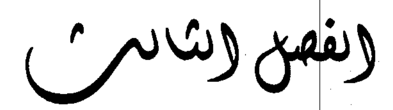
(٤) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

ولما كان الغرض آخِراً الاقتصارَ في التّحصيل على مجرّد وجود السّلسلة السَّنَديّة اكتفوا بما ترى. ولكن ذاك بالنظر إلى الغالب في الموضعين، وإلاّ فقد يوجد في كل منهما من نمط الآخر وإن كان التّساهل إلى هذا الحد في المتقدّمين قليلاً»[1].

والخلاصة: أن سبب التساهل في إطلاق اسم الثِّقة عند المتأخرين ناشئٌ من كون الاعتماد فيهم على المصنّفات والأصول الصّحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها، بل تواتر بعضها: والله أعلم.



(١) «فتح المغيث» (٢/١٠٧ ـ ١٠٨).





مراعاة اختلاف مناهج أئمّة الجرح والتّعديل

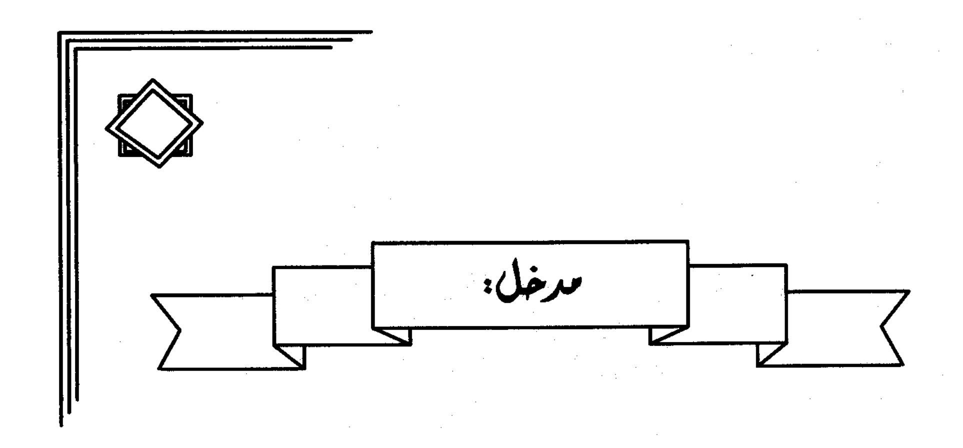
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأئمة المتعنتون في الجرح المتثبتون في التعديل.

المبحث الثاني: الأئمة المعتدلون في التوثيق المنصفون في الجرح.

المبحث الثالث: الأئمة المتساهلون في النقد.





إن علم الجرح والتّعديل، علمٌ بالغ الأهمية والشّرف، به يميّزُ بين صحاح الأخبار من سقامها، وصوابها من خطئها، ويُعرف ما به يُستدلّ على صدق الرّاوي وثقته وضبطه، أو على كذبه، أو فسقه، أو غفلته.

ولما ذكر الذّهبي ـ رحمه الله ـ قولَ عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «حدثوا النّاس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكرون، أتحبون أن يُكذّب الله ورسولُه»[(١)].

علّق عليه بقوله: «فقد زجر الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ عن رواية المنكر، وحثّ على التّحديث بالمشهور، وهذا أصلٌ كبيرٌ في الكفّ عن بثّ الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرّقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا، إلاّ بالإمعان في معرفة الرّجال. والله أعلم»[(٢)].

فالعلم بهذا الوصف يحتاج من يتعاطاه إلى تمام الورع والخبرة، قال الحافظ الذّهبي: «والكلام في الرّجال لا يجوز إلا لتامّ المعرفة، تامّ الورع»[(٣)].

وقال أيضاً: «وإنما الكلام في العلماء، مفتقرٌ إلى وَزْنٍ بالعدل والورع»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب العلم ـ باب من خص بالعلم قوماً دون قوم... (١/ ٢٢٥/رقم١٢٧) دون جملة: (ودعوا ما ينكرون). وانظر «فتح الباري» (١/ ٢٢٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

وَرَسَم ما يحتاج إليه النّاظر في هذا العلم، الفاحص فيه، المبتغي تعديلَ نقلة الأخبار وتزكيةَ النّاقلين للآثار، فقال: «فُحَقٌّ على المحدِّث أن يتورّع فيما يؤدّيه، وأن يَسأل أهلَ المعرفة والورع ليُعينوه على إيضاح مروياته. ولا سبيل إلى أن يَصير العارفُ الذي يزكّي نقلةَ الأخبار ويجرّحهم جِهْبِذاً إلاّ بإدمان الطّلب، والفحص عن هذا الشّأن، وكثرةِ المذاكرة، والسّهر، والتّيقظ، والفهم، مع التّقوى، والدّين المتين، والإنصاف، والتّردّد إلى مجالس العلماء، والتّحري والإتقان وإلاّ تفعل:

فدع عنك الكتابةَ لست منها ولو سودّتَ وجهَك بالمداد.

قال الله تعالى عزّ وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].

فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً، وصدقاً، وديناً وورعاً، وإلاّ فلا تَتَعن، وإن غلب عليك الهوى، والعصبية لرأيٍ ولمذهبٍ فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنّك مُخلّطٌ، مُخَبِّطٌ مُهْمِلٌ لحدود الله فأَرِحْنا منك، فبعد قليلٍ ينكشف البَهْرَج[2]، ويَنْكَبّ الزغل[3]، ولا يحيق المكر السّيء إلاّ بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صَلَف، فأين علمُ الحديث؟! وأين أهلُه؟! كدت أن لا أراهم إلاّ في كتابٍ أو تحت ترابٍ»[4].

والأئمّة الذين تكلّموا في هذا الشّأن، وجَرّحوا وعدّلوا هم أهل ورعٍ وإنصاف، وخِبرةٍ ومعرفةٍ تامّة بأحوال الرّواة وتواريخ الرّجال.

وليس المراد من ذلك أنّهم معصومون من الخطأ، والزّلل في كلّ ما يقولون ويَنقلون، بل شأنهم كما قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «ونحن لا ندّعي العصمة في أئمّة الجرح والتّعديل، لكن هم أكثر النّاس صوابا، وأندرُهم خطأً وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التّحامل، وإذا اتّفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ فتمسّك به، واعضُضْ عليه بناجذَيْك، ولا تتجاوزه فتندم،

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٣.

(٢) البهرج: الباطل والرديء من الشيء. انظر «لسان العرب» (٢/ ٢١٧) مادة (بهرج).

(٣) الزغل: هو الغش. انظر «تاج العروس» (٧/ ٣٥٧) مادة (زغل).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤).

ومن شذّ منهم فلا عبرة به، فَخَلِّ عنك العناء، واعْطِ القوسَ باريها، فوالله لولا الحفّاظ الكبار لخطبت الزّنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطبٌ من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشّريعة، وبجاه السّنّة، وبإظهار متابعةِ ما جاء به رسول الله ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان»[1].

وقال أيضاً: «لسنا ندّعي في أئمّة الجرح والتّعديل، العصمة من الغلط النّادر، ولا من الكلام بنفسٍ حادّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة...»[2].

وقال: «وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبَه، أو في حال شيخه، ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء، والصّدّيقيين وحكّام القسط[3]، ولكن هذا الدّين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى، ولم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ[4]، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوّة أو مراتب الضّعف، والحاكم منهم من يتكلّم بحسَب اجتهاده، وقوّة معارفه، فإن قُدِّر خطؤُه في نقده فله أجرٌ واحد. والله الموفِّق»[5].

وعلى النّاظر في كلام أئمّة الجرح والتّعديل، المطّلع على أحكامهم في الرّواة، أن يَتَتَبّع مذاهب هؤلاء ليتحرّر عنده «ما تُعطيه كلمتُهم في الرّواة؛ فإنّ منهم من لا يطلق «ثقة» إلاّ على من كان في الدّرجة العُليا من العدالة والضبط.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٤٠).

(٣) الصحيح: أن العصمة للأنبياء وليس لغيرهم.

(٤) جاء في حاشية الطبعة المصرية من «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي (ص١٦٨) بعناية الأستاذ حسام الدين القدسي، في تفسير مراد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بهذه العبارة، نقلاً عن العلامة الشيخ يحيى بن محمّد بن عبدالله الشاوي الجزائري «بأن المراد: لم يجتمع اثنان من غير مخالف. ونظير ذلك قولهم: «لم يختلف فيه اثنان» بأن المراد به الاتفاق لا العدد...».

وتوفي الشّاوي الجزائري ـ رحمه الله ـ سنة ١٠٩٦هـ وله ترجمة حافلة في «فهرس الفهارس» للكتاني (٢/ ١١٣٢ ـ ١١٣٥).

(٥) «الموقظة» (ص٦٣).

- ومنهم من يُطلقها على كلّ عدلٍ ضابطٍ، وإن لم يكن في الدّرجة العُليا من العدالة والضّبط.

- ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً.

- ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد تُوبع عليه.

- ومنهم من يُطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد.

- ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو.

- ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة. إلى غير ذلك...

وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرّواة، فمنهم المبالغ في التّثبّت. ومنهم المتسامح، ومن لم يَعرف مذهبَ الإمام ومنزلته من التثبّت لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذٍ فإمّا أن يتوقّف، وإمّا أن يحملها على أدنى الدّرجات، ولعلّ ذلك ظلمٌ لها، وإمّا أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفعٌ لها عن درجتها.

وبالجملة فإن لم يتوقّف قال بغير علمٍ، وسار على غير هدى»[1].

والإشارة إلى هذه المراعاة وضرورتِها، هو ما يتضمّنه هذا الفصلُ بقدر ما أشار إليه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء»؛ فالأئمّة الذين تكلّموا بالنّقد ليسوا على مرتبة واحدةٍ في نقدهم، بل هم على مناهج متنوّعة يتجلى بيانها في المباحث التالية:

المبحث الأول
الأئمة المتعنتون في الجرح
المتثبتون في التّعديل

وهم: من يَغمز الرّاوي بالغلطتين والثّلاث، ويُليّن بذلك حديثَه[2].

---

(١) «الاستبصار في نقد الرّجال» للمعلمي (ص٧).

(٢) انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل» (ص١٥٨).

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء» إلى عددٍ من هؤلاء الأئمّة فمنهم:

الأول: الإمام شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم الواسطي (ت١٦٠هـ):

عرّف الحافظ الذّهبي بإمامته في علم الحديث، وحجيته في نقد الرّجال، فقال: «وكان أبو بسطام إماماً ثبتاً حجَّةً ناقداً، جِهْبذاً، صالحاً، زاهداً، قانعاً بالقوت، رأساً في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أولّ من جَرَّح، وعدّل، أخذ عنه هذا الشّأن يحيى بن سعيد القطّان، وابن مهدي وطائفة...»[١].

ووصفه أيضاً بالبراعة في النّقد فقال في ترجمة «يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ): «...وقد حدّث عنه شعبة مع براعته في نقد الرّجال»[٢].

ومن أمثلة تعنتّه في النّقد ما يلي:

١ ـ قال الذّهبي في ترجمة «محمّد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي» (ت١٢٦هـ) ـ مشيراً إلى تعنّت شعبة في ترك الرّواية عنه ـ: «ما توقّف في الرّواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثلُ أيوب، ومالك»[٣].

٢ ـ وفي ترجمة «خالد بن مهران أبي المنازل البصري الحذاء» (ت١٤١هـ) قال يحيى بن آدم: حدّثنا أبو شهاب[٤] قال: قال لي شعبة: عليك بحجّاج[٥]، ومحمّد بن إسحاق فإنّهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالدٍ وهشام»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠٦).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨٢).

(٤) هو: الحناط عبد ربه بن نافع الكناني.

(٥) هو: حجّاج بن أرطاة.

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٣٤) وقد تحرفت فيه جملة (عند البصريين في خالد) إلى (عند النضر بن خالد) وصوابه في «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥) و «الكامل» (٢/ ٢٢٧)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٨٧).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ تعليقاً على ذلك ـ: «هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يُلتفت إليه، بل خالد وهشام محتجّ بهما في «الصّحيحين»، هما أوثق بكثيرٍ من حجّاج وابن إسحاق، بل ضعف هذيْن ظاهر، ولم يتركا»[1].

وقال في ترجمة «هشام بن حسّان القردوسي»: «لم يُتابع شعبةَ على رأيه هذا أحدٌ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «بل هذان أوثق بكثير من حجّاج وابن إسحاق، ولم يتابع شعبة على هذه القولة أحدٌ».

ونصَّ الحافظ ابن حجر، على تشدّد شعبة في النّقد[4].

الثاني: الإمام يحيى بن سعيد بن فرّوخ القطّان البصري (ت١٩٨هـ):

أشار الحافظ الذّهبي إلى عنايته بهذا الشّأن، وإمامته في الجرح والتّعديل، فقال: «وعُنِيَ بهذا الشّأن أتمّ عناية، ورحلٍ فيه وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلّم في العلل والرّجال، وتخرّج به الحفاظ كمسدّد[5]، وعلي[6]، والفلاّس[7]...»[8].

وقال أيضاً: ـ مشيراً إلى ذلك وإلى منهجه في النّقد ـ: «كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرِّجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، أمّا إذا ليّن أحداً فتأنَّ في أمره، حتى ترى قولَ غيره فيه، فقد ليّن مثلَ إسرائيل،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٩١).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/٣٦١).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣١٩).

(٤) انظر «النكت» (١/٤٨٢).

(٥) هو: مسدّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل الأسدي البصري المتوفى سنة ٢٢٨هـ انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٤٣ ـ ٤٤٨).

(٦) هو: علي بن عبدالله بن المديني.

(٧) هو: عمرو بن علي الفلاس أبو حفص الصيرفي.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/١٧٦).

وهمّام، وجماعة احتجّ بهم الشّيخان، وله كتاب في الضّعفاء، ولم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي[1] وأبي حفص الصيرفي[2]، وابن مَعِين له»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «تفقّه يحيى بن سعيد في هذا الشّأن بشعبة، وسفيان ولزم شعبةَ دهراً، وأخصُّ أصحاب يحيى بن سعيد، به عليّ بن المديني.

وإذا وثّق يحيى بن سعيد شيخاً فتمسّك به، أمّا إذا ليّن أحداً فتأَنّ في أمره فإنّ الرّجل متعنّت جداً، وقد ليّن مثل إسرائيل وغيره من رجال الصّحيح، ولم أقف على كتابه في الضعفاء، لكن يقع من كلامه في أسئلة ابن المديني والفلاّس، وابن مَعِين أشياءُ نافعة».

ومن أمثلة تعنّته ما يأتي:

١ ـ في ترجمة «حرب بن شدّاد اليشكري البصريّ» (ت١٦١هـ) قال عَمرو بن عليّ الفلاّس: «كان يحيى لا يحدِّث، عن حرب بن شدّاد، وكان عبدَ الرّحمن يحدث عنه»[5].

قال الحافظ الذّهبي ـ متعقِّباً ـ: «هذا من تعنّت يحيى بن سعيد في الرِّجال، وله اجتهاده، فلقد كان حجّة في نقد الرّواة»[6].

وقال في «تاريخ الإسلام»[7]: «قد عُلم تعنّت يحيى بن سعيد في الرِّجال، وبعد هذا فَيَروي عن مجالدٍ ويقوِّيه».

---

(١) هو: ابن المديني.
(٢) هو: عمرو بن علي الفلاس.
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/١٨٣).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٧٠ ـ ٤٧١).
(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٩٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٥٢٥).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/١٩٤).
(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١١٧).

٢ ـ وفي ترجمة «عثمان بن عمر بن فارس البصري» (ت٢٠٩هـ) قال أبو حاتم: «هو صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «يحيى بن سعيد كثير التّعنت في الرِّجال، وإلاّ فعثمان بن عمر ثقة ما فيه مَغْمَز»[٢].

ونصّ على تشدّده في نقد الرِّجال في رسالته: «الموقظة»[٣]، كما نصّ على ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في «النكت»[٤].

الثالث والرابع: الإمامان: أبو نعيم الفضل بن دُكَين الكوفي (ت٢١٨هـ)، وعفّان بن مسلم الصفّار البصري (ت٢٢٠هـ):

قال أبو عُبيد الآجري: قلت لأبي داود: بلغك عن عفّان، أنّه يكذِّب، وهبَ بنَ جَرير؟ فقال: حدّثني عباس العنبري، قال: سمعت عليّاً يقول: أبو نُعيم وعفان صدوقان، لا أَقبل كلامَهما في الرِّجال، هؤلاء لا يَدَعُون أحداً إلاّ وقعوا فيه»[٥].

فعلّق الحافظ الذّهبي على ذلك قائلاً: «يعني أنّه لا يختار قولَهما في الجرح لتشديدِهما، فأمّا إذا وثّقا أحداً فناهيك به»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «وعفّان مختصرُ شعبة، فإنّه كان متعنّتاً في الرِّجال، كثيرَ الشكّ والضّبط للخط، يكتب ثمّ يَعرض على الشّيخ ما سمعه».

وقال المعلِّمي ـ رحمه الله ـ: «وأبو نُعيم وعفّان من الأجلّة، والكلمة

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٥٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٨).

(٣) (ص٦٣).

(٤) (١/ ٤٨٢).

(٥) «سؤالات الآجري» (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٠).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠١).

المذكورة[1] تدلّ على كثرة كلامهما في الرِّجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفنّ نقلَ شيءٍ من كلامهما»[2].

الخامس: الإمام يحيى بن مَعِين بن عون أبو زكريا الغطفاني، ثمّ المرّي مولاهم، البغدادي (ت٢٣٣هـ):

قال فيه الحافظ الذّهبي: «هو الإمام الحافظ، الجِهْبِذ، شيخ المحدِّثين... أحدُ الأعلام»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «الإمام العالم،... فهو أسنّ من عليّ بن المديني وأحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهوية، وكانوا يتأدّبون معه، ويعرفون له فضلَه».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «الإمام الفَرْد، سيِّد الحفاظ...».

ونصّ على تعنّته في نقد الرِّجال وتشدّده في الجرح[6]، كما نصّ على ذلك ابن حجر رحمه الله[7].

ومن أمثلة تعنّته ما يلي:

١ ـ في ترجمة «عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المخزومي مولاهم المدني» (ت١٨٤هـ) قال أحمد بن زُهير: سمعت يحيى بن مَعِين يقول لمصعب: «ابن أبي حازم ليس بثقةٍ في حديث أبيه»[8].

---

(١) يعني: ما أسنده أبو داود عن علي بن المديني.

(٢) «مقدمة تحقيقه كتاب الجرح والتّعديل» (ص ج).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٧١ ـ ٧٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤٠٥).

(٥) (٢/ ٤٢٩).

(٦) انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل» (ص١٥٩). و«الموقظة» (ص٦٣).

(٧) انظر «النكت» (١/ ٤٨٢).

(٨) «التاريخ» (الورقة ١٤٨/أ)، فقال مصعب عقب ذلك: «ما سمعت منه ـ والحمد لله ـ عن أبيه إلا حديثاً واحداً».

فقال الحافظ الذّهبي ـ متعقباً ـ: «كذا جاء هذا! بل هو حجّة في أبيه وغيره»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «بل هو ثقة حجّة في أبيه، وقد يكون غيرُه أقوى وأثبت منه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «بل هو حجّة في أبيه وغير أبيه».

وقد روى ابن أبي خيثمة، عن ابن مَعِين أيضاً قولَه: «عبد العزيز بن أبي حازم ثقة صدوق، ليس به بأس»[4].

٣ ـ وقال في ترجمة «عاصم بن علي بن عاصم الواسطي» (ت٢٢١هـ): «وقد جرحَه يحيى بن مَعِين[5]، والصواب أنّه صدوقٌ كما قال أبو حاتم[6]»[7].

٤ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدويه البغدادي» (توفي في حدود

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

(٢) (١/ ٢٦٨).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٢٧٦).

(٤) «التاريخ» (٣/الورقة ١٤٨/أ)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٨٣).

(٥) قال ابن الجنيد: قال لي يحيى بن مَعِين يوماً ابتداءً ولم أسأله عنه: «عاصم ليس بشيء ـ يعني عاصم بن علي ـ» «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٨٣).
وقال معاوية بن صالح: سمعت يحيى يقول: «عاصم بن علي بن عاصم ليس بشيء»، وفي موضع آخر: «علي بن عاصم ليس بشيء ولا ابنه عاصم، ولا ابنه الحسن» «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٣٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال أبو علي صالح بن محمّد جزرة: قال يحيى بن مَعِين: «كان عاصم ضعيفاً» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال المفضل بن غسان الغلابي: «سألت يحيى بن مَعِين، عن عاصم بن علي؟ فذمه واتهمه» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال عبيد الله بن محمّد الفقيه: سمعت يحيى بن مَعِين يقول ـ وذكر عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ـ فقال: «كذاب ابن كذاب» «الكامل» (٦/ ٢٣٤).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ٣٤٨).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٣).

سنة تسع وعشرين ومئتين): «أثنى عليه أحمد بن حنبل، وأمر ولده عبدالله بالسماع منه[1]، وأمّا يحيى بن مَعِين فرماه بالكذب[2]»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «كامل بن طلحة أبي يحيى الجَحْدَري البصري نزيل بغداد» (ت٢٣١هـ) وثّقه الإمام أحمد في رواية[4]، وكذلك الدّارقطني[5]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[6]، وفي روايةٍ عن أبي داود عن الإمام أحمد: «حديثُه حديث مقارب»[7]، ورواية أحمد بن أصرم عنه مثلها[8].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا عباس فروى عن ابن مَعين[9]: ليس بشيءٍ»[10].

السادس: الإمام أبو حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ (ت٢٧٧هـ):

قال فيه الحافظ الذّهبي: «الإمام الحافظ، النّاقد، شيخ المحدّثين،... كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل»[11].

ووصف تعنّته بقوله: «إذا وثّقَ أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله: فإنّه لا يوثّق إلاّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتجّ به، فتوقّف حتى ترى ما قال غيرُه فيه، فإنْ وثّقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنِّت في الرِّجال، قد قال في طائفةٍ من رجال «الصِّحاح»:

---

(١) انظر «الكامل» (٧/ ٢١٠)، و «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٦).
(٢) انظر «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٢٥).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٧).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٩).
(٦) «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٧٢).
(٧) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٧٢).
(٨) «الضعفاء» للعقيلي (٢/الورقة ٢٢) ووقع في المطبوع أحمد بن لهيعة، وهو تحريف.
(٩) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٩)، ولم أقف عليه في «تاريخ الدوري» المطبوع.
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).
(١١) «المصدر نفسه» (١٣/ ٢٤٧).

«ليس بحجّة»، «ليس بقويّ» أو نحو ذلك...»[(١)].

وقال في ترجمة «أبي زُرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرّازي» (ت٢٦٤هـ): «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زرعة في الجرح والتّعديل، يَبِينُ عليه الوَرَع، والمَخْبَرَة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»[(٢)].

وقال في ترجمة «طالوت بن عبّاد البصري الصيرفي» (ت٢٣٨هـ): «قال أبو حاتم[(٣)]: «صدوقٌ». فأمّا قول أبي الفرج بن الجوزي[(٤)]: «ضعّفه علماء النّقل» فهفوة من كِيسِ أبي الفرج، فإلى السّاعة ما وجدت أحداً ضعّفه، وحسبك بقول المتعنّت في النّقد أبي حاتم فيه»[(٥)].

وذكره من المتعنّتين في رسالته «ذكر من يُعتمد قولُه في الجرح والتّعديل»[(٦)].

وممن نصّ على شدّة أبي حاتم الرّازيّ في النّقد، شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ حيث قال ـ وقد ذكر توثيقه وتوثيق ابن مَعِين، لموسى بن أبي الفُرات ـ: «وناهيك ممّن يوثّقه هذان مع صُعوبة تزكيتهما»[(٧)].

وقال أيضاً: «وتزكية أبي حاتم في الغاية»[(٨)].

وقال في موضعٍ آخر: «وأمّا قول أبي حاتم: «يُكتب حديثُه ولا يُحْتجّ به» فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثيرٍ من رجال «الصّحيحين»، وذلك أنّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠).
(٢) «المصدر نفسه» (١٣/ ٨١).
(٣) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٩٥).
(٤) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٦٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٦).
(٦) (ص١٥٩).
(٧) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٣٢٤).
(٨) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣١٨).

شرطه في التّعديل صَعْب، والحجّة في اصطلاحه ليس هو الحجّة في اصطلاح جمهور أهل العلم»[1].

ونصّ الحافظ ابن حجر كذلك على شدّته في النّقد[2].

ومن أمثلة تعنته في الجرح ما يأتي:

١ ـ قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «بشير بن نَهِيك أبي الشّعثاء البصريّ»: «حديثُه في الكتب الستّة، شذّ أبو حاتم فقال[3]: «لا يحتجّ به..»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وكان صالحاً من الثّقات، وشذّ أبو حاتم، فقال: «لا يحتجّ به».

٢ ـ وقال في ترجمة «بُرَيد بن عبدالله بن أبي بردة الأشعري الكوفي» (توفي سنة نيف وأربعين ومئة): «وهو صدوقٌ احتجّا به في «الصّحيحين» وقال أبو حاتم[6]: «لا يحتجّ به»... وقال أبو حاتم أيضاً: «ليس بالمتين، يُكتب حديثه»»[7].

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «وهو صدوقٌ موثّق، إلاّ أن أبا حاتم قال: «لا يحتج به»».

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥٠).

(٢) انظر «النكت» (١/ ٤٨٢).

(٣) انظر «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٨٠)، وعبارته: «لا يحتج بحديثه».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٠٠هـ ص٣٠٤).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٢/ ٤٢٦)، ولفظه: «روى عنه الثوري فمن دونه، يكتب حديثه وليس بالمتين»، ولم أجد فيه عبارة «لا يحتج به» ولم يذكرها الذّهبي نفسه في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٥) إلا أن تكون وقعت له في نسخة أخرى ، أو قالها أبو حاتم في غير هذا الموضع، وسياق الذّهبي كلام أبي حاتم هنا يوحي بأن أبا حاتم تكلم، في بريد بن عبدالله في موضعين منفصلين، وقعت في أحدهما عبارة «لا يحتج به». والله أعلم.

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٢).

(٨) (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص ٧٧).

٣ ـ وفي ترجمة «شيبان بن عبد الرَّحمٰن النحوي التميمي مولاهم البصري نزيل الكوفة، ثمّ بغداد» (ت١٦٤هـ)، وثّقه غيرُ واحد من الأئمّة، مع تنصيص بعضهم على صحة كتابه، منهم: ابن سعد[١]، وابن مَعِين[٢]، وابن عمّار[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، والترمذي[٥]، وغيرهم.

أمّا أبو حاتم فجاء عنه أنّه قال: «كوفي حَسَن الحديث، صالح الحديث، يُكتب حديثُه و لا يُحتجّ به»[٦].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «قول أبي حاتم فيه: «لا يحتج به» ليس بجيِّد»[٧].

كذا تَعَقَّب الذّهبيُّ أبا حاتم في هذا الموضع ووصف كلامه في شيبان بن عبد الرَّحمٰن بعدم الجودة، وذلك لدلالته على التّعنّت والشدّة في الجرح، لكن الشّأن في ثبوت عبارة «لا يحتج به» عن أبي حاتم، فقد قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وقرأت بخط الذّهبي: «قال أبو حاتم: لا يحتج به[٨]»، وهذه اللّفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم، فيُنظر ليس فيه إلا: «يُكتب حديثُه» فقط، وكذا نقله عنه الباجي[٩][١٠].

---

(١) انظر «الطبقات» (٧/ ٣٢٢).

(٢) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٥٣)، ورواية ابن أبي خيثمة في «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٥٦)، ورواية ابن الغلابي في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧٢)، ورواية أحمد بن سعد بن أبي مريم «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (٩/ ٢٧٣).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (ص١٤٢).

(٥) انظر «سننه» (٤/ ٥٨٥/رقم٢٣٧٠).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٥٦).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠٨).

(٨) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨٥) فقد نقل عبارة أبي حاتم بلفظ: «صالح الحديث لا يحتج به».

(٩) انظر «التجريح والتّعديل» (٣/ ١١٦٥) وجاءت العبارة فيه بلفظ «كوفي حسن الحديث، صالح الحديث، ويكتب حديثه» بزيادة واو العطف، فإن صحت هذه الزيادة فهي صريحة في المراد بأن أبا حاتم لم يرد تضعيف شيبان بن عبد الرَّحمٰن. والله أعلم.

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٤).

وقال في «هدي الساري»[1]: «وقرأت بخط الذّهبي في «الميزان»: «قال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا يحتجّ به». قلت (القائل: ابن حجر): «وهو وَهم في النّقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: «كوفي حسن، صالح، يكتب حديثه»، وكذا نَقل الباجي عنه، وكذا هو في «تهذيب الكمال»[2]، وهو الصّواب».

وعلّق العلاّمة المعلّمي على النّسخة المطبوعة من كتاب «الجرح والتّعديل» على هذه القضيّة بقوله: «كلمة: «لا يحتج به» ثَبَتَتْ عندنا في الأصلين، ولم يذكرها المزّي في «التهذيب» (ثمّ نقل كلام ابن حجر من الموضعين السّابقين) ثمّ قال: «ولم يَهِم الذّهبي، ولكن هذه الكلمة وقعت في بعض النّسخ دون بعض، ويُوشك أن تكون من زيادة بعض النّساخ؛ لأنّ أبا حاتم يُكثر أن يقول: «يُكتب حديثُه و لا يُحْتجّ به» فلمّا قال في هذه التّرجمة «يُكتب حديثه» جرى قلم النّاسخ على العادة بزيادة: «ولا يحتجّ به» وهي كالمنافية لما قبلها، ولما عليه جمهور الأئمّة؛ والله أعلم»[3].

٤ ـ وقال في ترجمة «عبّاد بن عبّاد بن حبيب الأزدي العتكي المهلّبي البصريّ» (ت١٨١هـ): «وكان سَرِيّاً نبيلاً، حجّةً من عقلاء الأشراف وعلمائهم، تعنّت أبو حاتم كعادته، وقال[4]: «لا يحتجّ به»»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «وقد تَعَنّت أبو حاتم كعادته وقال: «لا يحتجّ به»».

٥ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بُكير القرشي المخزومي

---

(١) (ص٤١٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، وعبارته: «حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه».

(٣) «تحقيق الجرح والتّعديل» (٤/٣٥٦ ـ ٣٥٧ ـ الهامش رقم٤).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٦/٨٣) ولفظه: «صدوقٌ لا بأس به»، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: «لا».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/٢٩٥).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص١٩٩).

مولاهم المصري» (ت٢٣١هـ): «احتجّ به الشّيخان، وذكره ابن حِبّان في «الثّقات»[1]، وأمّا أبو حاتم فقال[2]: لا يحتج به»، قال: «كان يَفْهم هذا الشّأن»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «قد عُلِم تعنّت أبي حاتم في الرِّجال، وإلاّ فالشّيخان قد احتجّا به...».

٦ ـ وفي ترجمة «أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي الفقيه» (ت٢٤٠هـ) قال أبو حاتم: «أبو ثور رجلٌ يَتَكلّم بالرّأي، يخطيء ويصيب، وليس محلّه محل المتّسعِين في الحديث، قد كتبت عنه»[5].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «بل هو حجّة بلا تردُّد»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «وأمّا أبو حاتم فتعنّت (فذكر كلامه، ثمّ قال): فهذا غلوّ من أبي حاتم ـ سامحه الله ـ».

وقال في «الرّواة الثقات»[8]: «أحد المجتهدين، وثّقه النّاس، تعنّت أبو حاتم كعوائده، وقال: (فذكر كلامه) ثمّ قال: «هذا غلوّ من أبي حاتم ـ غفر الله له ـ».

ونقد الذّهبي ـ رحمه الله ـ لكلام أبي حاتم ـ رحمه الله ـ مبنيٌّ على نقله لعبارة أبي حاتم، بلفظ: «وليس محلّه محلَّ المُسَمِّعِين للحديث» فهذا معناه ـ والله أعلم ـ أنّ أبا ثور لا يرقى إلى رتبة من يُسمع منه ويؤخذ حديثُه، إمّا لطعنٍ في عدالته أو لخللٍ في ضبطه.

---

(١) (٢٦٢/٩).

(٢) انظر «الجرح والتّعديل» (١٦٥/٩)، ولفظه: «يُكتب حديثُه و لا يُحْتجّ به، كان يفهم هذا الشأن».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦١٣/١٠).

(٤) (٤٢٠/٢).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٩٨/٢).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧٦/١٢).

(٧) (٢٩/١).

(٨) (ص٤١).

أما اللّفظ الموجود في النّسخة المطبوعة من كتاب «الجرح والتّعديل»[1] ـ كما سلف نقله عنه وهو «وليس محلّه محلّ المتّسِعِين في الحديث» ـ فهو صريحٌ في أنّ المراد: أنّ أبا ثورٍ ليس من الحفّاظ المكثرين في الحديث وروايته لغلبة الفقه عليه، وهذا بَيِّن في أنّه ليس بجرحٍ لا في العدالة، ولا في الضّبط.

وقد جوّز تاج الدين بن السبكي أن يكون قول أبي حاتم: «محل المسمَّعين» تصحيفاً في الكُتب، وأنّه إنما قال: «محلّ المتّسِعين» أي المكثرين، وقال: «فإنّ أبا ثور لم يكن من المكثرين في الحديث إكثارَ غيره من الحفّاظ، وقد رأيت اللّفظة هكذا بخطّ بعض محدّثي زماننا في الحكاية عن أبي حاتم، ولا شك أنّ الفقه كان أغلبَ عليه من الحديث»[2].

وأمّا قول أبي حاتم: «كان يتكلّم بالرّأي يخطيء ويصيب» فالظّاهر أنّه لم يَقْصِد به التّجريح، وإنما قَصْدُه حكايةُ الواقع، بدليل اقتران عبارته بجملة «يخطيء ويصيب»، وهذا قاسَمٌ مشتَرَك بين جميع المجتهدين في كل العلوم، وهي عبارة تقال في مَعْرِض الاعتذار، لا في موضع الذّم والتّجريح. وأبو ثور قد كان فقيهاً يميل إلى أهل الرّأي في أوّل أمره، ثمّ لما قدم الإمام الشافعيّ بغداد وجالسه أبو ثور، آب إلى مذهب أهل الحديث.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وكان أحدَ الثقات المأمونين، ومن الأئمّة الأعلام في الدّين، وله كُتُب مصنّفة في الأحكام، جَمَع فيها بين الحديث والفقه»[3].

وقال في موضع: «كان أبو ثور أولاً يتفقّه بالرّأي، ويذهب إلى قول أهل العراق، حتى قدم الشّافعي بغداد، فاختلف أبو ثور إليه، ورجع عن الرّأي إلى الحديث»[4].

---

(١) وكذا نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٩).

(٢) «طبقات الشافعية» (٢/ ٧٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٦٥).

(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ٦٧).

والخلاصة: أنّ أبا حاتم الرّازي لم يشدّد في كلامه على أبي ثور، وإنما حكى واقع حاله كما استبان له، فطرأ على عبارته تصحيفٌ، أوهم تعنّته فيه بالجرح، وليس الأمر كذلك. والله أعلم.

السابع: الإمام أحمد بن شعيب النّسائي (ت٣٠٣هـ):

عَرَّف الحافظ الذّهبي بإمامته، وحِذْقه في الحديث وعلله، ونقد الرّجال فقال: «الإمام الحافظ، الثّبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، . . .»[(١)].

وقال: «وكان من بحور العلم مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرّجال، وحُسْن التأليف.

جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشّام، والثغور، ثمّ استوطن مصر، ورحل الحفّاظ إليه، ولم يبق له نظيرٌ في هذا الشّان»[(٢)].

وقال أيضاً: «ولم يكن أحدٌ في رأس الثّلاث مئة أحفظَ من النّسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضمار البخاري، وأبي زرعة. . .»[(٣)].

ولما نقل قولَ أبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي: سألت الإمام أبا القاسم سعد ابن عليّ الزّنجاني بمكّة عن حال رجل من الرّواة فوثّقه، فقلت: إنّ أبا عبد الرَّحمٰن النّسائي ضعّفه، فقال: «يا بُنَيّ إنّ لأبي عبد الرَّحمٰن في الرّجال شرطاً، أشدّ من شرط البخاري ومسلم»[(٤)].

علّق على ذلك الذّهبي بقوله: «صَدق، فإنه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[(٥)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥).
(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).
(٤) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

وقال في ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم المصري» (ت١٩٧هـ): «... وعبدالله حجّة مطلقاً، وحديثه كثير الصِّحاح، وفي دواوين الإسلام، وحَسْبُك بالنّسائي وتعنّته في النّقد حيث يقول: «وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقّات حديثاً منكراً»[(١)].

وفي «تاريخ الإسلام»[(٢)] - وقد نقل قول النّسائي، في الحارث بن عبدالله الأعور: «ليس بقويّ»[(٣)] - فقال الذّهبي: «...وأيضاً فإنَّ النسائي مع تعنّته في الرِّجال قد احتجّ بالحارث[(٤)]».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٥)]: «وحديث الحارث في السّنن الأربعة، والنّسائي مع تعنته في الرِّجال، فقد احتجّ به وقوّى أمره، والجُمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب...».

ومن أمثلة تعنّته ما يأتي:

١ - قال الذّهبي - رحمه الله - في ترجمة «إسماعيل بن أبي أُويس عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي المدني» (ت٢٢٦هـ): «وقال النّسائي: «ضعيف»[(٦)].

وقال مرّة - فَبَالَغ -: «ليس بثقة»[(٧)]»[(٨)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٢٢٨).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩٠).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ص١٦٤).

(٤) انظر «سنن النّسائي» - كتاب الزينة - باب المتوشمات وذكر الاختلاف على عبدالله بن مرة والشعبي في هذا (ج٨/ ٥٢٤ - ٥٢٥/ رقم٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩).
وقد تعقب الحافظ ابن حجر قول الذّهبي: إن النّسائي احتج بالحارث، فقال: «لم يحتج به النّسائي، وإنما أخرج له في «السنن» حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وأخرج في «اليوم والليلة» متابعة، هذا حميع ما له عنده» «تهذيب التهذيب» (٢/١٤٧)، والمواضع المشار إليها من السنن تنقض هذا التعقب.

(٥) (١/٤٣٧).

(٦) «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٢).

(٧) «تهذيب الكمال» (٣/١٢٨).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٩٣).

٢ ـ وفي ترجمة «حسين بن داود الملقّب بسُنَيْد المِصِّيصِي» (ت٢٢٦هـ) قال النّسائي: «ليس بثقة»[١].

فتعقّبه الذّهبي بقوله: «مشّاه النّاس، وحملوا عنه، وما هو بذاك المتقن»[٢].

قال الخطيب البغدادي: «لا أعلم أيّ شيءٍ غَمَصُوا على سُنَيْد، وقد رأيتُ الأكابر من أهل العلم رووا عنه، واحتجّوا به، ولم أسمع عنهم فيه إلاّ الخير. وقد كان سُنَيد له معرفةٌ بالحديث، وضَبْطٍ له، فالله أعلم. وذكره أبو حاتم الرّازيّ في جملة شيوخه الذين روى عنهم، وقال[٣]: «بغدادي صدوقٌ»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشيّ المخزومي مولاهم المصريّ» (ت٢٣١هـ): «كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيّام النّاس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديِّناً. وما أدري ما لاح للنّسائي منه حتى ضعّفه[٥]، وقال مرّة: «ليس بثقة»[٦]. وهذا جَرْحٌ مردود، فقد احتجّ به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أُورِدَه»[٧].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٨]: «وقال النّسائي: «ضعيف». وأسرف بحيث إنّه قال في وقت آخر: «ليس بثقة». وأين مثلُ ابن بكير في إمامته، وبَصَره بالفتوى، وغزارة علمه، وعلى هذا فقد روى البخاري عن رجلٍ عنه أيضاً[٩]».

---

(١) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٧).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٢٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣ ـ ٤٤).

(٥) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٤٨)، ولفظه: «ضعيف».

(٦) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

(٨) (٢/ ٤٢٠).

(٩) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ...﴾ (٨/ ٤٢٦/ رقم٤٧٢٩)، روى البخاري عن محمّد بن عبدالله الذهلي عنه. انظر «فتح الباري» (٨/ ٤٢٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «ولم يَقبل النّاس من النّسائي إطلاقَ هذه العبارة في هذا والذي قبله، كما لم يَقبلوا منه ذلك في أحمد بن صالح المصري[2]».

٤ ـ وقال في ترجمة «هدبة بن خالد بن أسود بن هدبة القيسيّ البصريّ» (ت٢٣٥هـ): «روى علي بن الجُنيد، عن يحيى بن مَعِين: ثقة[3]، وقال أبو حاتم[4]: «صدوقٌ»، واحتجّ به الشّيخان. وما أدري مستند قول النّسائي[5]: «هو ضعيف»...»[6].

الثامن: الإمام أبو حاتم محمّد بن حِبَّان البستي ـ رحمه الله ـ (ت٣٥٤هـ):

عَرَّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته في هذا الفنّ فقال: «الإمام العلاّمة، الحافظ المجوِّد، شيخ خراسان... صاحب الكتب المشهورة»[7].

وقال أيضاً: «صاحب «الأنواع»[8]، ومؤلِّف كتابيْ «الجرح

---

(١) (حوادث ووفيات سنة٢٣٠ ـ ٢٦٠هـ الورقة ٨٤/ب) وقد حصل الخلط في هذه العبارة في المطبوع (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤٠٢). والمشار إليه في هذا السياق هو: يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي، نقل قول النّسائي في ترجمته (الحوادث نفسها ـ ص٤٠٠): «وليس بثقة، فقال الذّهبي ـ كالمتعقب عليه ـ : «وقال غيره بتوثيقه».

(٢) هو: قوله فيه: «ليس بثقة» «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٧).

(٣) «الكامل» لابن عَديّ (١٣٩/٧)، وكذا قال في رواية ابن الجنيد الختلي عنه، انظر «سؤالاته» (ص٣٥٨).

(٤) «الجرح والتّعديل» (١١٤/٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٥٥/٣٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩٨/١١).
ومن أمثلة تعنته أيضاً ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٢٦٦/١) ترجمة «أشعث بن عبد الرّحمٰن اليامي» قال الذّهبي: «وأسرف النّسائي في قوله: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»». انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٥)، وليس فيه جملة: «ولا يكتب حديثه».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩٢/١٦ ـ ٩٣).

(٨) هو: كتابه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها».

والتّعديل»[1]، وغير ذلك، كان من أئمّة زمانه، وطلب العلم على رأس الثّلاث مئة، وأدرك أبا خليفة، وأبا عبد الرَّحمٰن النّسائي، وكتب بالشّام، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان، . . . وكان عارفاً بالطب، والنجوم، والكلام، والفقه، رأساً في معرفة الحديث»[2].

وقد انتقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ أبا حاتم بن حِبَّان، في كثير من التراجم التي لاح فيها تعنّتُه وإسرافُه في الجرح، فمن ذلك:

١ ـ في ترجمة «عَمرو بن دينار البصري» (توفي في حدود الثّلاثين ومئة) قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «أسرف فيه ابن حِبَّان، فقال[3]: «لا يحلّ كَتْبُ حديثِه، إلاّ على جهة التّعجّب، ينفرد بالموضوعات عن الأثبات»[4].

٢ ـ في ترجمة «حجّاج بن أرطاة بن ثور النّخعي الكوفي» (ت١٤٧هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «. . .كان صَلِفاً، كان خرج مع المهدي إلى خراسان فولاّه القضاء. . . تركه ابن المبارك، ويحيى القطّان، وابن مهدي، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل ـ رحمهم الله أجمعين ـ»[5].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ قائلاً: «كذا قال ابن حِبَّان! وهذا ليس بجيِّد، وقد قدّمنا عبارات هؤلاء في حجّاج، نعوذ به تعالى من التّهوّر في وزن العلماء»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «تركه ابنُ المبارك، ويحيى القطّان،

---

(١) يعني بهما: «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، و«كتاب الثقات».

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٠٦).

(٣) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٧١)، ولفظه: «كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٠٨).

(٥) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٤).

(٧) (١/ ٤٦٠).

وابن مهدي، وابن مَعِين، وأحمد؛ كذا قال ابن حِبّان! وهذا القول فيه مجازفة».

وعبارات أولئك الأئمّة الذين ذكرهم ابن حِبّان هي كالتّالي:

أ ـ قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: قال ابن المبارك: «كان الحجّاج يدلِّس؛ يحدّثنا عن عمرو بن شعيب بما يحدّث محمّد العرزمي، والعرزمي متروك لا نَقْرَبُه»[1].

ـ وقال الحسن بن الرّبيع، عن ابن المبارك: «رأيت الحجّاج بن أرطاة، يحدِّث في مسجد الكوفة، والنّاس مجتمعون عليه، وهو يحدِّثهم بأحاديث محمّد بن عبيد الله العرزمي، يدلسها حجّاج عن شيوخ العرزمي، والعرزمي قائمٌ يصلي ما يَقْرَبُه أحد، والزِّحام على الحجّاج»[2].

ب ـ وقال أبو بكر بن خلاد الباهلي: «سمعت يحيى (القطّان) يذكر أنّ حجّاجاً لم يَرَ الزّهري، وكان سيِّءَ الرّأي فيه جداً، ما رأيته أسوأ رأياً في أحدٍ منه في حجّاج، ومحمّد بن إسحاق، وليث، وهمّام، لا يستطيع أحدٌ أن يُراجعه فيهم»[3].

ـ وقال علي بن المديني: قال يحيى: «رأيت الحجّاج بن أرطاة يفتي بمكّة فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجلٍ عنه» ـ كان عنده مضطرباً»[4].

وقال ابن المديني أيضاً: سمعت يحيى يقول: «الحجّاج بن أرطاة،

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/٣٧٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/١٠٣) وفيه: «والعرزمي متروك لا نقويه».

(٢) «الكامل» (٢/ ٢٢٤)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٧٨).

(٣) «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/ ٢١٦)، وقد نسب العُقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٧٩) هذه الرّواية إلى أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد، وتابعه على ذلك الحافظ الذّهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٢)، سلوكاً منهما على الجادة من رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه في «العلل» غالباً، وإنما هي من روايته عن ابن خلاد عن يحيى بن سعيد، وذكرها الخطيب على الاستقامة. انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٤).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٠).

ومحمّد بن إسحاق عندي سواء». قلت ليحيى بن سعيد: «تركت الحجاج بن أرطاة متعمّدًا؟» قال: «كان بمكّة، وأنا بها، ولم أكتب عنه حديثاً قطّ، ولا عن ابن إسحاق حديثاً قطّ» ـ يعني عن رجلٍ عنهما»[1].

ـ وقال محمّد بن المثنى: «ما سمعت يحيى حدّث عن سفيان، عن حجّاج بن أرطاة، ولا عن ليث بن أبي سُليم، وسمعت عبد الرَّحمٰن، يحدِّث عن سفيان عنهما»[2].

ـ وقال عَمرو بن عليّ الفلاّس: «كان يحيى لا يحدِّث عن ليث بن أبي سُليم، ولا عن حجّاج، وكان عبد الرَّحمٰن بن مهدي يحدِّث عنهما عن سفيان، وعن غيره»[3].

ـ وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يَروي عنه بشيءٍ»[4].

وهذه الرّوايات، تفيد أنّ يحيى بن سعيد القطّان، يضعِّف حجّاج بن أرطاة تضعيفاً شديداً، بحيث ترك الرِّواية عنه مطلقاً؛ ولذلك قال علي بن المديني: «كان يحيى لا يحدِّث عن الحجّاج بن أرطاة... وما أعلم أحداً تركه غير يحيى بن سعيد»[5].

ج ـ قد مرّ أنّ ابن مهدي يحدِّث عن حجّاج بن أرطاة بواسطة، وبغير واسطة، وهذا يقتضي أنّ حجاجاً عنده صالح للاعتبار. والله أعلم.

د ـ وأما ابن مَعِين فوردت عنه رواياتٌ في شأن حجّاج مختلفةُ الألفاظ، متقاربة المراتب في غالبها، وهي على النّحو التالي:

---

(١) «المصدر نفسه» (ج١/الورقة ١٠٠/أ)، وتصحف في المطبوع (في الموضع السابق)، (ابن إسحاق) إلى (أبي إسحاق).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٠).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥).

(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٤).

- قال في رواية الدارمي عنه: «صالح»[1].

- وقال في رواية ابن طهمان عنه: «صالح الحديث»[2].

- وقال ابن الجنيد: سأل رجل يحيى - وأنا أسمع - عن جابر الجعفي؟ فقال: «ليس هو عندهم بشيءٍ»، قال له رجل: حجّاج بن أرطاة مثله؟ قال: «لا، حجّاج بن أرطاة خيرٌ منه»[3].

- وقال عبّاس بن محمّد الدوري عنه: «حجّاج لا يحتجّ بحديثه»[4].

- وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «...صدوقٌ ليس بالقوي، يدلّس عن محمّد بن عبيد الله العَرْزَمي، عن عَمرو بن شعيب»[5].

- وقال إسحاق بن منصور الكوسج، عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: «الحجّاج بن أرطاة ليس بذاك القويّ، وهو مثل ابن أبي ليلى ومجالد»[6].

- وقال عبد الخالق بن منصور: وسُئل يحيى - وأنا أسمع - عن حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «صدوق، وليس بالقويّ في الحديث، وليس هو من أهل الكذب»[7].

- وفي رواية لابن أبي خيثمة: سُئل مرّة أخرى عن حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «ضعيف»[8]، وفي لفظ: «ضعيف، ضعيفٌ»[9].

---

(١) «تاريخ الدارمي» (ص٥٠).
(٢) «رواية ابن طهمان الدقاق» (ص٧٦).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٨٢ - ٤٨٣).
(٤) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (٣/ ١٥٦).
(٦) «المصدر نفسه» (٣/ ١٥٦).
(٧) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٦).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٩) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٦).

وهذه الرّواية الأخيرة أشدّ ما قاله ابن مَعِين في حجّاج، وبقية أقواله دائرة بين أدنى مراتب التّعديل، وأخفّ مراتب الجرح، ولا يتحقّق من خلال هذا كلامُ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ.

هـ ـ أحمد بن حنبل: قال أبو طالت، سمعت أبا عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: «كان الحجّاج من الحفاظ»، قلت: «فَلِمَ ليس هو عند النّاس بذلك؟» قال: «لأنّ في حديثه زيادةً على حديث النّاس، ليس يكاد له حديث إلاّ فيه زيادة»[1].

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأبي عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: حديث الحجّاج عن الزّهري؟ قال: «يقولون: لم يلق الزّهري، وكان يروي عن رجالٍ لم يلقهم» ـ وكأنّه ضعّفه»[2].

وقال الحسن بن علي: سُئل أحمد بن حنبل: يُحتَجّ بحديث حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «لا»[3].

والخلاصة: أنّ عبارات هؤلاء الأئمّة النّقاد في حجّاج، لا تعطي ما حكاه ابن حِبَّان عنهم من أنّهم تركوا حجّاجاً، عدا يحيى بْنَ سعيد القطّان، فإنّه ثبت ذلك عنه. ومن أجل ذلك وصف الحافظ الذّهبي، كلام ابن حِبَّان بالتّهور في وزن العلماء، وبأنّه مجازفة. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي» (ت١٤٨هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «كان رديء الحفظ، كثيرَ الوهم، فاحشَ الخطأ، يَروي الشّيء على التّوهم، ويحدِّث على الحُسْبان، فكثر المناكير في روايته فاستحقّ التّرك. تَركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين»[4].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «لم نَرَهما تركاه، بل ليّنا حديثَه»[5].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٣/١٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/١٥٦).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٨٠).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/٢٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣١٤).

ومثله قوله في «ميزان الاعتدال»[1]: «لم نرهم تركاه، بل ليّناه».

وقوله: «بل ليّناه» يوضّحه ما يأتي:

أ ـ قال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن مَعِين يقول: محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلى ليس بذاك»[2].

ب ـ وقال ابن الجنيد عن يحيى: «ما كان يثبت في الحديث»[3].

ج ـ وفي رواية الدّارمي: قلت (يعني ليحيى بن مَعِين): فزكريا أحبّ إليك، أو ابن أبي ليلى؟ فقال: «زكريا أحبّ إليّ في كلّ شيء. ابن أبي ليلى ضعيف»[4].

د ـ وفي رواية معاوية بن صالح: «ضعيف الحديث»[5].

هـ ـ وأمّا الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ، فقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيّءَ الحفظ...»[6].

وقال أيضاً: «مضطرب الحديث، فقه ابن أبي ليلى أحبّ إلينا من حديثه، حديثُه فيه اضطراب»[7].

وكلّ هذه الرّوايات عن هذين الإمامين لا تفيد التّرك، وإنما تفيد تضعيفهما ابنَ أبي ليلى. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد القرشي مولاهم المدني» (ت١٦٠هـ) ضعّفه بعض النقّاد تضعيفاً محتملاً[8].

---

(١) (٣/٦١٦).
(٢) «الجرح والتّعديل» (٧/ ٣٢٣).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٩١).
(٤) «تاريخ الدارمي» (ص٥٧).
(٥) «الكامل» (٦/ ١٨٣).
(٦) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٣٦٩).
(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٤١١).
(٨) انظر ما سبق في (٧٥٢/الهامش رقم١).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتقعّر[١] ابن حِبَّان كعوائده، وذكر أنه يَروي عن سعيد بن المسيب ـ كذا في النسخة ـ ثمّ قال: «كان ممّن ينقل الإسناد[٢]، وهو لا يَفهم، ويُسنِد الموقوفات من حيث لا يَعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يرويه عن الثقات، بطل الاحتجاج به، وإن اعْتُبِر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير»[٣].

ثمّ قال في آخر الترجمة «احتجّ به مسلم[٤]، واستشهد به البخاريّ[٥]»[٦].

٥ ـ وقال في ترجمة «صدقة بن عبدالله الدّمشقي السّمين» (ت١٦٦هـ): «هو ممن يجوز حديثُه و لا يحتجّ به، وقد طحنه أبو حاتم بن حِبَّان، فقال[٧]: «كان ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يشتغل بروايته إلا عند التّعجب»[٨].

وقال في نهاية التّرجمة «وقد طولته في «الميزان»[٩]، وكان عنده حديثٌ كثير، ولم يكن بالمتقن»[١٠].

٦ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن جعفر بن عبد الرَّحمٰن الزهري المَخْرَمِي المدني» (ت١٧٠هـ) قال الذّهبي: «وقد أسرف ابن حِبَّان وبالغ فقال[١١]: «يروي عن سعيد المقبري، وسهيل بن أبي صالح، وكان كثير الوهم في

(١) تقعر: تشدق في كلامه. انظر «لسان العرب» (١٠٨/٥) مادة (قعر).
(٢) «كتاب المجروحين» (٨٩/٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٥/٧ ـ ٣٤٦).
(٤) انظر ما تقدم في (ص٧٥٢/ الهامش رقم٤).
(٥) انظر ما تقدم في (ص٧٥٢/ الهامش رقم٥).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٦/٧).
(٧) «كتاب المجروحين» (٣٧٤/١).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٣١٦/٧).
(٩) (٣١٠/٢ ـ ٣١١).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٣١٧/٧).
(١١) «كتاب المجروحين» (٢٧/٢).

الأخبار، حتى روى عن الثّقات ما لا يشبه حديثَ الأثبات، فإذا سمعها مَنِ الحديث صَناعته شهد أنها مقلوبة، فاستحقّ الترك».

قال الذّهبي - رحمه الله - متعقباً -: «كيف يُترك وقد احتجّ مثل الجماعة به، سوى البخاري، ووثّقه مثل أحمد[1]»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «وأمّا ابن حِبّان فإنّه أسرف في توهينه، وقال: (فذكر كلامه السابق)».

٧ - وفي ترجمة «محمّد بن الفضل أبي النّعمان السّدوسي البصريّ الملقَّب بعارم» (ت٢٢٤هـ) رماه غيرُ واحدٍ بالاختلاط[4].

قال الحافظ الذّهبي - رحمه الله -: «فرّج عنّا الدّارَقطني في شأن عارم فقال[5]: «تغيّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكر، وهوثقة».

ثمّ قال الذّهبي: «فانظر قولَ أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذلك الخسّاف المتفاصِح أبي حاتم بن حِبّان في عارم فقال[6]: «اختلط في آخر عمره، وتغيّر، حتى كان لا يَدري ما يحدّث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخّرون، فإذا لم يَعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتجّ بشيءٍ منها».

قال الذّهبي: «فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يذكر منها حديثاً. . .»[7].

وقال في «ميزان الاعتدال»[8] - بعد ذكره قول الدّارَقطني -: «فهذا قولُ

---

(١) انظر ذلك في (ص٧٢٧/ الهامش رقم٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٩ - ٣٣٠).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ - ١٧٠هـ ص٢٩١).
(٤) انظر أقوال الأئمة في هذا (ص٥٠٠) .
(٥) انظر «سؤالات السلمي» (ص٣١٦).
(٦) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٧ - ٢٦٨).
(٨) (٤/ ٨).

حافظ العصر الذي لم يأت بعد النّسائي مثلُه، فأين هذا القولُ من قول ابن حِبّان الخسّاف المتهوِّر في عارم، فقال: (فذكر كلامه ثمّ قال): «ولم يقدر ابن حِبّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!...».

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «فهذا قول الدّارقطني الذي لم يأت بعد النّسائي مثله، فأين هو من قول ابن حِبّان الخسّاف في عارم» (فذكر كلامه)[2].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).

(٢) ثمة مواضع كثيرة في كتب الحافظ الذّهبي انتقد فيها ابن حِبّان لتعنته منها:

- في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٠) ترجمة «أيوب بن عبد السلام أبي عبد السلام» قال ابن حِبّان: كأنه كان زنديقاً. يروي عن أبي بكرة، عن ابن مسعود: إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته. رواه حماد بن سلمة. كان كذاباً». قال الحافظ الذّهبي: «بئس ما فعل حماد بن سلمة بروايته مثل هذا الضلال؛ فقد قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع» بل ولا أعرف له إسناداً عن حماد، فليتأمل هذا فإن ابن حِبّان صاحب تشنيع وشغب».
- وفيه (٢/ ٦٤٥) ترجمة «عبد الكريم بن مالك الجزري الحراني» (ت١٢٧هـ) قال ابن حِبّان: صدوق، لكنه ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به، وهو ممن أستخير الله فيه».
  فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبّته أبو زكريا...».
  وفيه (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤) ترجمة «بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري» (توفي قبل الخمسين ومئة) قال ابن حِبّان: «كان يخطيء كثيراً، فأما أحمد، وإسحاق فاحتجا به، وتركه جماعة من أئمتنا». فقال الذّهبي ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به».
- وفيه (٢/ ٥٦٢) ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي» (ت١٥٦هـ) قال الذّهبي: «وقال ابن حِبّان ـ فأسرف ـ : «يروي الموضوعات عن الثقات، ويدلس عن محمّد بن سعيد المصلوب»».
- وفيه (١/ ٢٧٤) ترجمة «أفلح بن سعيد المدني القبائي» (ت١٥٦هـ) قال ابن حِبّان: «يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرّواية عنه بحال».
  فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «ابن حِبّان ربما قَصَّبَ الثِّقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه...».
- وفيه (٢/ ٦٢٩) ترجمة «عبد العزيز بن أبي روّاد ميمون بن بدر الأزدي المكي» (ت١٥٩هـ) قال: «وأما ابن حِبّان فبالغ في تنقص عبد العزيز، وقال: «كيف يكون التقي في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن»». =

التاسع: الحافظ أبو الفتح محمّد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله الأزدي الموصلي» (ت٣٧٤هـ):

عَرَّف به الحافظ الذّهبي قائلا: «الحافظ البارع، . . . صاحب كتاب «الضّعفاء» وهو مجلّد كبير»[1].

وقال: «وعليه في كتابه «الضّعفاء» مؤاخذات، فإنّه ضّعف جماعةً بلا

= ● وفيه (٤/ ٤٨٣) ترجمة «يونس بن أبي الفرات الإسكاف البصري» قال: «وثّقه أحمد وغيره وقال ابن حِبَّان: «لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في حديثه» ثمّ تعقبه الذّهبي قائلاً: «بل الاحتجاج به واجب لثقته».

وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٤٣) «وثّقه أحمد وغيره، وأما ابن حِبَّان فقال: (فذكر كلامه)».

● وفيه (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣١٦) ترجمة «هارون بن سعد العجلي» قال الذّهبي: «وقد شذ ابن حِبَّان كعوائده، فقال: «لا تحل الرّواية عنه، كان غالياً في الرفض، وهو رأس الزيدية، ممن كان يعتكف عند خشبة زيد التي هو مصلوب عليها، وكان داعية إلى مذهبه»» ثمّ قال الذّهبي: «لم يكن غالياً في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روى له مسلم».

● وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠١) ترجمة «العلاء بن زهير بن عبدالله الأزدي» قال ابن حِبَّان: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات». ثمّ قال الذّهبي: «العبرة بتوثيق يحيى».

● وفيه (٢/ ١٤٨هـ) ترجمة «سعيد بن عبد الرَّحمٰن الجمحي» (ت١٧٦هـ) قال: «وثّقه ابن مَعِين وغيره. . . وأما ابن حِبَّان فإنه خساف قصاب، فقال: «روى عن الثقات أشياء موضوعة».

● وفيه (٣/ ٤٥) ترجمة «عثمان بن عبد الرَّحمٰن بن مسلم الحراني الطرائفي» (ت٢٠٣) قال الذّهبي: «. . .وهو لا بأس به في نفسه، وأما ابن حِبَّان فإنه يقعقع كعادته، فقال فيه: «يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل النّاس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال».

● وفيه (٢/ ٢٥٣) ترجمة «سويد بن عمرو الكلبي الكوفي» (ت٢٠٤هـ) قال: «وثّقه ابن مَعِين وغيره. وأما ابن حِبَّان فأسرف واجترأ فقال: «كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصّحاح المتون الواهية».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

دليل، بل قد يكون غيره وثّقهم»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «...وجمع وصنّف، وله كتابٌ كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات».

وقال أيضاً: «وأبو بالفتح يُسرف في الجرح، وله مصنّف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرّح خلقاً بنفسه لم يَسبقه أحدٌ إلى التكلّم فيهم، وهو المتكلِّم فيه...»[3].

وقال في موضع ـ بعد ذكره تضعيفَ الأزدي لرجلٍ ـ: «لا يُلتَفت إلى الأزدي فإنّ في لسانه في الجرح رهقاً»[4].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[5]: «له مصنّف كبيرٌ في الضّعفاء وهو قويّ النّفس في الجرح، وهّاه جماعة بلا مستندٍ طائل».

والظّاهر أنّ ضمير الغيبة في جملة (وهاه جماعة...) مقحم في السّياق، وإنما صواب العبارة (وهّى جماعة...)، يعني: أنّ الأزدي ضعّف في كتابه المذكور جماعةً بدون دليل، ويرشّح هذا التصويب ما يأتي:

أولاً: أنّ سياق الكلام هنا في ذكر قوّة نَفَس الأزدي في الجرح في كتابه المذكور، فجملة (وهّى جماعةً) تفسيرٌ لذلك.

ثانياً: أنّ السّياق بدون ذكر الضّمير هو الموافق لما في بقيّة كتبه، حيث قال في «سير النبلاء»: «فإنه ضعّف جماعةً بلا دليل». وقال في «ميزان الاعتدال»: «وجرح خلقاً بنفسه لم يَسبقه أحدٌ إلى التكلّم فيهم...».

ثالثاً: أنّ جملة (وهّى جماعة) تشير إلى المؤاخذات التي صرّح بها في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٣٤٨).
(٢) (٣/٥٢٣).
(٣) (١/٥).
(٤) «مقدمة ميزان الاعتدال» (١/٦١).
(٥) (٣/٩٦٧).

«سير أعلام النبلاء» وفسّرها فيه بجمله (ضعّف جماعة بلا دليل) المساوية تماما لجملة (وهّى جماعة بلا مستند طائل).

رابعاً: أنّ الحافظ الذّهبي نفسَه، من جملة من نَبَّه إلى ضعف الأزدي كما سبق في قوله: «. . .وهو المتكلِّم فيه»، وقوله في ترجمة «الحارث بن محمّد بن أبي أسامة» ـ وقد ضعفه الأزدي ـ: «وهذه مجازفة، ليت الأزدي عَرَف ضعف نفسِه»[1].

وقال في «المعين في طبقات المحدثين»[2]: «ليِّن». وصنيعه هذا لا يتناسب مع جملة «وهّاه جماعة بلا مستند طائل» فدّل ذلك على أنّ صوابها بدون ضمير الغيبة.

خامساً: لو كان الحافظ الذّهبي يرى أنّ من تكلم في الأزدي، إنما تكلّم فيه بلا مستند طائل ـ كما تفيده تلك الجملة ـ لدافع عنه في كتبه بصريح العبارة، ونَقَل أقوال موثّقيه، ونصّ على توثيقه إيّاه، كما يفعل مع غيره، ولا سيّما وقد وصفه بكونه حافظاً بارعاً، ممّا يجعل التنويه به بالغَ الأهميّة، لكن لم يصنع من ذلك شيئاً، بل صنع عكسه في كتبه الثلاثة؛ «سير أعلام النبلاء»، و «تذكرة الحفاظ»، و «ميزان الاعتدال»، فحكى قول مضعّفيه دون أيّ تعليق أو ردّ عليها، بل ضعّفه هو نفسه في مواضع كما تقدم.

وقد أجمل الدّكتور عبدالله مرحول السّوالمة، ما لوحظ على الأزدي في منهجه، ومقاييسه في الأمور التالية[3]:

١ ـ حدّة عبارته وقسوته في ألفاظه، فقد لا يكتفي بلفظ واحدٍ في الرّجل بل يجمع أحياناً بين ثلاثة ألفاظ، أو أكثر في جرحه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٨٩).

(٢) (ص١١٦).

(٣) انظر ذلك مع الأمثلة في دراسة كتبها في مجلة جامعة الملك سعود ـ بتاريخ ١٤١٢هـ، عنوانها: (الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتّعديل) (ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

٢ ـ تشدّده في أمر البدع بشكلٍ عام، فالبدعة عنده ممّا يجرح به الإنسان، وقد يُدخِل الرّجلَ في كتابه الضّعفاء لأجل البدعة فقط، بل قد يحكم على الرّجل أحياناً بالكفر لأجل البدعة.

٣ ـ لا يُعنَى غالباً بتفسير الجرح، ولو فسّر جرحه الذي خالف فيه غيره فيما يخصّ الثّقات لكان أسلم.

٤ ـ قد يضعّف الأزديُّ الرَّجل، ويُدْخِله في الضّعفاء لأجل حديثٍ، أو أحاديث قليلة استُنكرت عليه، في حين لا يرى آخرون أنّ هذا ممّا يستوجب الحكم عليه بالضّعف.

٥ ـ قد يذكر الرّجلَ في الضّعفاء ساكتاً عليه لا يَذكر فيه شيئاً.

ثمّ بيّن كيفية التّعامل مع أقواله في الجرح والتّعديل، على النّحو التالي[١]:

١ ـ يقبل قول الأزديّ في التّوثيق لأنّه من المتشدّدين من جهة، ولأنّ ما تُعُقِّب به عليه لم يَسلم من النّقد والمعارضة.

٢ ـ لا يُقبل جرحُه منفرداً فيمن ثبتت عدالته، واستقرّ عند العلماء توثيقُه، ما لم يُفسّر جرحَه، وذلك لإسرافه في الجرح وتسرّعه فيه أحياناً.

٣ ـ يُقبَل قولُه في المجروحين المشهورين بالضّعف من غير بيان سبب.

٤ ـ يُقبَل قولُه في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلامٌ لغيره، إذْ إعمال كلامه فيهم أولى من إهماله، اللّهم إلاّ أن يكون المجهول من الكبار الذين تقادم العهد بهم، ممن لم يشتهروا بكثير رواية، ولم يطلع العلماء على أحوالهم، فهؤلاء قد يتوقف أحياناً في قول الأزدي فيهم؛ لاحتمال أن يكون هؤلاء قد احتملهم الأئمّة، ورووا عنهم من جهة، ولاحتمال أن يكون

---

(١) انظر «الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتّعديل» (ص٤٧٠ ـ ٤٧١).

الأزدي تشدّد فيمن هذه حاله من جهة أخرى.

٥ ـ إذا تعارض جرح الأزدي مع توثيق غيره، فإنّ كان مخالفُه من العلماء المشهورين بالنّقد والاطلاع، والرّجل المتكلّم فيه من الثقات المشاهير، فلا يُقبل قولُ الأزدي إلا ببيان الحجّة.

وأمّا إذا كان الموثِّق ممّن يتساهلون في التّوثيق أحياناً، كابن حِبّان والعجلي مثلا، فيلجأ حينئذ إلى التّرجيح على ضوء القرائن والملابسات، إذ قد يكون الرّجل المتكلّم فيه من المجاهيل ونحوهم، فيرجّح ـ والحالة هذه ـ قولُ الأزدي فيه. والله أعلم.

١٠ ـ أبو الحسن علي بن محمّد بن عبد الملك الحميري المغربي الفاسي المعروف بابن القطّان» (ت٦٢٨هـ) عَرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته ومرتبته في هذا الفنّ بقوله: «الشّيخ الإمام العلاّمة، الحافظ النّاقد المجوِّد. . .»[١].

وقال عن كتابه «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»: «علّقت من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائدَ تدلّ على قوّة ذكائه، وسَيَلان ذهنه، وبَصَره بالعلل، لكنه تعنّت في أماكن، وليّن هشامَ بن عروة، وسُهيل بن أبي صالح[٢]، ونحوَهما»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «. . . . لكنّه تعنّت في أحوال الرّجال، فما أنصف، بحيث إنّه أخذ يُلَيِّن هشامَ بن عروة، ونحوه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «. . . لكنّه تعنّت، وتكلّم في حال رجال فما أنصف، بحيث إنّه زعم أنّ هشام بن عروة،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٠٦).
(٢) انظر ما سبق (ص٤٩٠/الهامش رقم١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٠٧).
(٤) (٤/١٤٠٧).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص٢٩٦، بشار عوّاد).

وسُهيل بن أبي صالح، ممّن تغير واختلط، وهنا فاتته سكتة، ولكن محاسنه جمَّة».

وقال في «نقده لبيان الوهم والإيهام»[1]: «لقد أسرف في المحاققة والتّعنّت للحافظ أبي محمّد، وبالغ في ذلك، وأصاب في كثيرٍ من ذلك، ولم يُصب في أماكن، وغَلِط فيها، وألزم أبا محمّد بتطويل الكلام، على الأحاديث، بما لا يُناسب الأحكام المختصرة التي بلا أسانيد وعمد إلى رواةٍ لهم جلالة وجلادة في العلم، وحديثُهم في معظم دواوين الإسلام، فغمزهم بكون أنّ أحداً من القدماء ما نصّ على توثيقهم بحسب ما اطّلع هو عليه[2]، وقاعدتُه كابن حزم، وأهل الأصول، يَقبل ما روى الثّقة سواء خولف، أو رفع الموقوف، أو وصل المرسل[3]. والرّجل فحافظ في الجملة، له اطّلاع عظيم، وتوسُّعٌ في الرِّجال، ويَقَظَة وفِطنة، قلّ من يجاريه في زمانه، أخذ الفنّ من المطالعة».

وقال في موضع آخر[4]: «تركتُ أحاديث جمّة تعنّت فيها ابن القطّان، منها أحاديث من مسلم، وأحاديث حسنة، وأحاديث أدخلتها في «ميزان الاعتدال».

وقد تقدّم ذكر بعض التّراجم التي تعنّت ابن القطّان فيها بالجرح[5].

وهذه هي التراجم التي نصّ فيها الحافظ الذّهبي، على تعنّت أصحابها في النّقد، ومراعاته مناهجهم في ذلك.

لكن ثمّة أمران تجدر الإشارةُ إليهما في المطلبين التاليين:

---

(١) (ص٧١ ـ ٧٢).

(٢) انظر أمثلة من نقد الذّهبي عليه لذلك في «المصدر نفسه» (ص٨٤، ٩١، ٩٢، ١٠٤، ١١٠).

(٣) انظر من أمثلة ذلك في «المصدر نفسه» (ص٨٦، ٨٧).

(٤) «نقده لبيان الوهم والإيهام» (ص١١٤).

(٥) انظر ما سبق (ص٦٤٦ ـ ٦٤٨).

المطلب الأول:

أنّ مقتضى كون هؤلاء الأئمّة متعنّتين في الجرح، متشدّدين في النّقد، أن يكون توثيقُ أحدهم للرّاوي في الذّروة، ومستَنَداً يُعتمَد عليه في تقوية حال ذلك الراوي عند توارد خلاف النّقاد عليه جرحاً وتعديلاً، لأنّ من كان يتعنّت بقَصْب الرّاوي وتليينه لأدنى غلطة فإنّ تزكيته صعبة في الغالب.

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى هذا المعنى بقوله: «كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرّجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه...»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «...وإذا وثّق يحيى بن سعيد شيخاً فتمسّك به...».

وقال: «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله؛ فإنّه لا يوثق إلاّ رجلاً صحيح الحديث...»[3].

وقال ـ في عفان وأبي نعيم ـ: «...فأمّا إذا وثّقا أحداً فناهيك به»[4].

ومن مراعاته هذا المعنى:

أ ـ قوله في ترجمة «محمّد بن عجلان القرشي المدنيّ» (ت١٤٨هـ): «وممن وثّقه ابن عُيينة، وأبو حاتم مع تعنّته في نقد الرِّجال»[5].

ب ـ وقوله في ترجمة «سعيد بن كثير بن عفير المصري» (ت٢٢٦هـ): «حَسْبك أنّ يحيى إمامَ المحدّثين انبهر لا بن عفير»[6].

ج ـ وقوله في ترجمة «طالوت بن عباد أبي عثمان البصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٨٣).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٧١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠).
(٤) «المصدر نفسه» (١٠/ ٢٥٠).
(٥) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٢٠).
(٦) «المصدر نفسه» (١٠/ ٥٨٤).

(ت٢٣٨هـ) ـ بعد حكايته قولَ أبي حاتم فيه: «صدوقٌ» ـ: «... وحسبك بقول المتعنّت في النّقد، أبي حاتم فيه»[١].

المطلب الثاني:

لا يَلزم من وصف الإمام بكونه متعنّتاً أن يطّرد هذا الوصف في جميع أقواله في الرِّجال، بل قد يحصل منه تساهلٌ في بعض الأحيان فيوثّق من كان حقّه التّضعيف، كما يُوحي به قولُ الذّهبي ـ في مَعرِض كلامه على توثيق ابن مَعِين، لأبي الصّلت الهروي ـ: «ونحن نسمع من يحيى دائماً، ونحتجّ بقوله في الرِّجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوّة من وهّاه»[٢]. وهذا موجودٌ عند ابن حِبَّان بكثرة[٣]. والله أعلم.

---

(١) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٦).
ومن ذلك أيضاً:
- قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٢١٤) ترجمة «مالك بن دينار الزاهد البصري» (ت١٣٠هـ أو نحوها): «فناهيك بتوثيق النّسائي».
- وقوله في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١٥) ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي» (ت١٦١هـ تقريباً): «وقد احتج بإسماعيل أبو عبدالله ـ يعني البخاري ـ وأبو عبد الرَّحمٰن ـ يعني النّسائي ـ وناهيك بهما».
- وقوله فيه (٢/ ٤٣) ترجمة «الربيع بن يحيى الأشناني» (ت٢٢٤هـ): «وقد قال أبو حاتم مع تعنته: «ثقة ثبت»».
- وقوله فيه (١/ ١١٥) ترجمة «أحمد بن عبد الرَّحمٰن بن بكار اليسري» (ت٢٤٨هـ): «حدث عنه النّسائي، وحسبك به».
- وقوله فيه (٢/ ٤١٢) ترجمة «عبدالله بن خباب المدني» ـ راداً على قول الجوزجاني: «لا يعرفونه»: «بل هو معروف، وثّقه أبو حاتم وحسبك».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٤٧).
ومن ذلك قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٣٣٩) ترجمة «جوّاب بن عبيد الله التيمي الكوفي»: «وليس بالقوي في الحديث، مع أن ابن مَعِين قد وثّقه».

(٣) من أمثلة ذلك:
- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٢٩) ترجمة «شرحبيل بن سعد المدني» (ت١٢٣هـ) بعد أن نقل تضعيفه عن بعض الأئمة قال: «ومع تعنت ابن حِبّان فقد ذكره في الثقات» «الثقات» (٤/ ٣٦٤).

المبحث الثاني
الأئمة المعتدلون في التوثيق
المنصفون في الجرح

الأول: الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل ـ رحمه الله ـ (ت٢٤١هـ):

عرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته قائلاً: «هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً...»[(١)].

وقال في موضع آخر[(٢)]: «كان أحمد عظيمَ الشّأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألّه، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظّنّ بإخوانه وأقرانه؟!!».

= • وفيه (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٠٨) ترجمة «الحسن بن ذكوان» نقل الذّهبي تضعيف عدد من الأئمة إياه، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات» انظر «الثقات» (٦/ ١٦٣) و«فتح الباري» (١١/ ٤٤١).

• وفيه (الحوادث نفسها ـ ص١٣٩) ترجمة «زياد بن أبي زياد البصري» وحكى فيه تضعيفاً شديداً عن عدد من الأئمة، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات» انظر «الثقات» (٦/ ٣٢٠).

• وفي (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٤٤٢) ترجمة «الضحاك بن حمرة الأملوكي الواسطي» حكى الذّهبي تضعيفه جداً عن بعض الأئمة، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات». انظر «الثقات» (٦/ ٤٨٤).
وقال عنه في «الكاشف» (١/ ٥٠٨): «قال غير واحد: ليس بثقة. وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات».

• وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٥٥٤) ترجمة «سليمان بن يزيد أبي المثنى الخزاعي الكعبي المدني»: «قال أبو حاتم: «ليس بقوي، منكر الحديث»» ثمّ قال: «وذكره ابن حِبّان في «تاريخ الثقات»» انظر «الجرح والتّعديل» (٤/ ١٤٩)، و«الثقات» (٦/ ٣٩٥).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٧٩) ترجمة «زيد بن الحسن القرشي الكوفي» قال: «قال أبو حاتم: «منكر الحديث». وذكره ابن حِبّان في «الثقات»». انظر «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥٦٠)، و«الثقات» (٦/ ٣١٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).
(٢) «المصدر نفسه» (١١/ ٢٠٣).

ونصّ على تحرّيه وورعه في النّقد، فقال في ترجمة «وكيع بن الجرّاح بن مليح الرؤاسي الكوفي» (ت١٩٧هـ) ـ بعد أن نقل قولَ بِشر بن موسى: سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل يقول: « ما رأيت رجلاً قطّ مثلَ وكيع في العلم، والحفظ، والإسناد، والأبواب، مع خشوعٍ وورع»[1].

قال الذّهبي ـ عَقِب هذا ـ: «يقول هذا أحمد مع تحرّيه وورعه، وقد شاهد الكبارَ مثل هُشيم، وابن عيينة، ويحيى القطّان، وأبي يوسف القاضي وأمثالهم»[2].

وذكره من المعتدلين في رسالته: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[3]، وفي «الموقظة»[4].

الثاني: الإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ ـ رحمه الله ـ (ت٢٥٦هـ):

نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول ابن منير: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «إنّي أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنّي اغتبت أحداً»[5].

فعلّق عليه قائلاً: «صدق ـ رحمه الله ـ ومن نظر في كلامه في الجرح والتّعديل، علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنّه أكثر ما يقول: «منكر الحديث»، «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: «فلان كذّاب»، أو «كان يضع الحديث»، حتى إنّه قال: «إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واهٍ». وهذا معنى قوله «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً»، وهذا ـ والله ـ هو الورع»[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/٥٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٧٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/١٤٧).
(٣) (ص١٥٩).
(٤) (ص٦٣).
(٥) «تاريخ بغداد» (٢/١٣).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٣٩ ـ ٤٤١).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «يَشهد لهذه المقالة كلامُه ـ رحمه الله ـ في الجرح والتّضعيف فإنّه أبلغ منّا، يقول في الرّجل المتروك أو السّاقط: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: «فلان كذّاب»، ولا: «فلان يضع الحديث»، وهذا من شدّة ورعه».

ونصّ على اعتداله في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[2] وفي «الموقظة»[3].

كما نصّ الحافظ ابن حجر على توسطّه في «النّكت»[4].

الثالث: الإمام أبو زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرّازي (ت٢٦٤هـ):

وصف الحافظ الذّهبي اعتداله في النّقد، وإنصافه في الجرح بقوله: «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زرعة في الجرح والتّعديل؛ يَبِين عليه الورعُ والمَخْبَرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»[5].

وذكره من المعتدلين في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[6]، وفي «الموقظة»[7].

لكن أشار إلى كون أبي زرعة الرّازي متشدِّداً على أهل الرأي بخاصّة، فقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «وقد كان أبو زرعة يحطّ على أهل الرأي ويتكلّم فيهم».

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٥٩).
(٢) (ص١٥٩).
(٣) (ص٦٣).
(٤) (١/ ٤٨٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨١).
(٦) (ص١٥٩).
(٧) (ص٦٣).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢٦١ ـ ٢٧٠هـ ص١٢٩).

الرابع: الحافظ أبو أحمد عبدالله بن عديّ الجرجاني (ت٣٦٥هـ):

حلاّه الحافظ الذّهبيُّ بأنّه «الإمام الحافظ، النّاقد الجوال. . . صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتّعديل، وهو خمسة أسفار كبار»[١].

ثمّ وصف منهجه في كتابه «الكامل» وإنصافه في الجرح والتّعديل قائلا: «يذكر في «الكامل» كلّ من تكلّم فيه بأدنى شيءٍ ولو كان[٢] من رجال «الصحيحين» ولكنّه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث ممّا استنكر للرّجل، وهو منصف في الرّجال بحسب اجتهاده»[٣].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «وكان مصنِّفاً حافظاً، له كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحُسْن، ذكر فيه كلَّ من تُكُلِّم فيه ولو كان من رجال «الصّحيح»، وذكر في كل ترجمة حديثاً فأكثر من غرائب ذلك الرّجل ومناكيره، ويتكلم على الرّجال بكلام مُنْصِف».

ونصّ على اعتداله في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[٥]، وفي «الموقظة»[٦].

المبحث الثالث
الأئمة المتساهلون في النّقد

ومنهم: الإمام أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سَوْرَة التّرمذي ـ رحمه الله ـ (ت٢٧٩هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤).

(٢) في الأصل: (لو كان) بدون واو، والسياق يقتضيها.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٣٤٠).

(٥) (ص١٥٩).

(٦) (ص٦٣).

عرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته في هذا الفن، وتساهله في النّقد فقال: «جامعه قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدِّد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وكتابه «الجامع» يدلُّ على تبحره في هذا الشّأن، وفي الفقه، واختلاف العلماء، ولكنه يترخص في التّصحيح، والتّحسين، ونَفَسُه في التّجريح[3] ضعيفٌ».

وفي «تاريخ الإسلام» أيضاً[4] ترجمة «عثمان بن عبد الرَّحمٰن بن عمر الزهري» (مات في خلافة الرشيد) حكى الذّهبي، تضعيفه تضعيفاً شديداً عن عدد من الأئمّة[5]، ثمّ قال: «وقال الترمذي[6]: «ليس بالقويّ»[7]. والترمذي يتساهل في الرِّجال».

وذكره من المتساهلين في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[8]، وفي «الموقظة»[9].

ومن أمثلة تساهله ما يأتي:

١ ـ في ترجمة «الحسن بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧٦).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٠).

(٣) في المطبوع: (في التخريج) بالخاء المعجمة، ولعل الصواب ما أثبته، ويؤيده سياق كلامه في «السير».

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٥٢).

(٥) انظر جملة من ذلك في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

(٦) انظر «سنن الترمذي» ـ كتاب الرؤيا ـ باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ ـ (٤/٤٦٨/ ٢٢٨٨).

(٧) نص عبارته في «السنن»: «ليس عند أهل الحديث بالقوي»، والترمذي هنا تساهل في حكاية بيان مرتبة هذا الرّاوي عن أهل الحديث، وهذا أشد تساهلاً مما لو كان باجتهاده. والله أعلم.

(٨) (ص١٥٩).

(٩) (ص٦٣).

(ت٥٠هـ) قال: «وحسّن الترمذي من حديث أسامة بن زيد قال: خرج رسول الله ﷺ ليلة، وهو مشتمِلٌ على شيء، قلت: ما هذا؟ فكشف فإذا حسنٌ وحسينٌ على وركيه، فقال: «هذان ابناي، وابنا بنتي، اللّهم إنّي أحبّهما فأَحِبَّهما، وأَحِبَّ من يحبّهما»[١].

ثمّ قال الذّهبي: «تفرّد به عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر المدني[٢]، عن مسلم بن أبي سهل النبّال[٣]، عن الحسن بن أسامة، عن أبيه، ولم يروه غيرُ موسى بن يعقوب الزّمعي[٤]، عن عبد الله. فهذا ممّا ينتقد تحسينُه على الترمذي»[٥].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٦]: «رواه من حديث عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، مدنيٌّ مجهول، عن مسلم بن أبي سهل النبّال - وهو مجهولٌ أيضاً - عن الحسن بن زيد - وهو كالمجهول[٧] - عن أبيه، وما أظنّ

---

(١) انظر «سنن الترمذي» كتاب المناقب - باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام. (٥/ ٦١٤ - ٦١٥/ رقم٣٧٦٩) قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٢) قال علي بن المديني: «مجهول»، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٨/ ٣٣٧)، وقال الذّهبي: «لا يُعرَف، ما روى عنه سوى موسى بن يعقوب». انظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٤٦)، و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٩٨)، و «تقريب التهذيب» (ص٢٩٧).

(٣) قال علي بن المديني: «مجهول» «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥١٩)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٧/ ٤٤٤)، وقال في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٩): «مقبول».

(٤) صدوقٌ سيء الحفظ، انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٧٢ - ١٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٨ - ٣٧٩)، و «تقريب التهذيب» (ص٥٥٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٥١ - ٢٥٢). قال علي بن المديني: «حديث الحسن بن أسامة حديث مديني، رواه شيخ ضعيف منكر الحديث، يقال له موسى بن يعقوب الزمعي، . . . عن رجل مجهول عن آخر مجهول» «تهذيب تاريخ دمشق» (٤/ ١٥٥)، و «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٢).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤ - ٦٠هـ ص٣٥).

(٧) ذكره محمّد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: «وكان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٥/ ٢٤٦).

لهؤلاء الثلاثة ذكرٌ في روايةٍ إلاّ في هذا الواحد، تفرّد به موسى بن يعقوب الزّمعي، عن عبد الله. وتحسين الترمذي لا يكفي في الاحتجاج بالحديث، فإنّه قال[1]: «وما ذكرنا في كتابنا من حديث حسنٍ فإنما أردنا بحُسْن إسناده عندنا، كلّ حديثٍ لا يكون في إسناده من يتّهَم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حَسَن».

٢ ـ وقال في ترجمة «حجّاج بن أرطاة بن ثور النّخعي الكوفي» (ت١٤٧هـ): «قد يترخّص الترمذي ويصحّح لابن أرطاة[2]، وليس بجيّد»[3].

---

(١) انظر «العلل الصغير» (الملحق بآخر السنن ٥/ ٧١١).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ «سنن الترمذي» ـ أبواب الصلاة ـ باب ما جاء أين يضع الرّجل وجهه إذا سجد (٢/ ٦٠ ـ ٦١/رقم٢٧١) قال: حديث البراء حديث حسن صحيح غريب»، وفي كتاب الحج ـ باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا؟ (٣/ ٢٧٠/ رقم٩٣١)، قال: «هذا حديث حسن صحيح». وفي كتاب البيوع ـ باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (٣/ ٥٣٩/رقم١٢٣٨) قال: «هذا حديث حسن صحيح». وفي كتاب الصيد ـ باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل (٤/ ٥٣/رقم١٤٦٤)، وقال هذا حديث حسن صحيح». وغير ذلك في مواضع عدة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٢).

ومن أمثلة نقد الحافظ الذّهبي لتحسين الترمذي، وتصحيحه أيضاً ما يلي:

- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣٣٦) ترجمة «محرر بن هارون القرشي» قال الذّهبي: «وقد حسن له الترمذَي، ووهاه غيره والجمهور على تضعيفه».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٦) ترجمة «كثير بن عبدالله بن عمرو المزني المدني ـ بعد ذكره توهينه عن عدد من الأئمة ـ : «وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».
- وفيه (٣/ ٥١٤) ترجمة «محمّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي» حكى الذّهبي عن عدد من الأئمة تضعيفه تضعيفاً شديداً، بل كذبه بعضهم، ثمّ ذكر بعض أحاديثه، وقال عَقِبَ أحدها: «حسّنه الترمذي فلم يُحْسِن».
- وفيه (٤/ ٤١٦) ترجمة «يحيى بن يمان العجلي الكوفي» (ت٢٨٩هـ) حكى أقوال النقاد في تضعيفه، ثمّ قال عَقِبَ أحد أحاديثه: «حسّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف».

الفصل الرابع



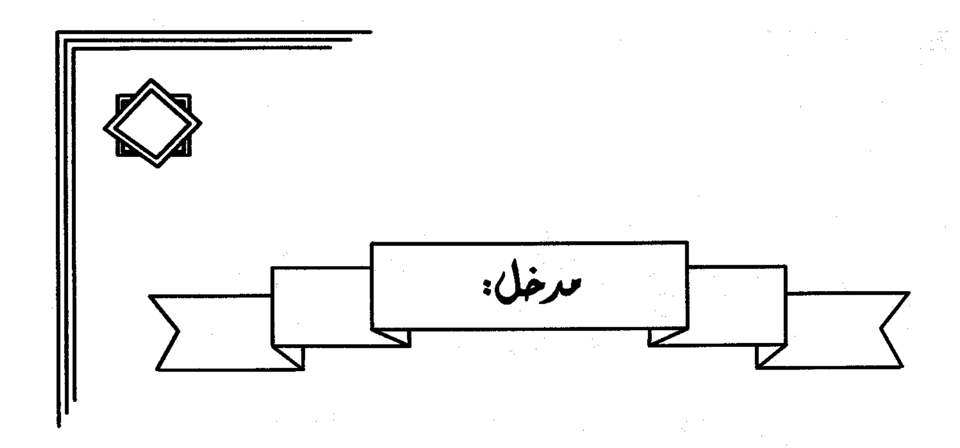
معرفة مصطلحات الأئمة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معرفة مصطلحات أئمة الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: فهم مقاصد عبارات الأئمة في الجرح والتعديل بدلالة قرينة حالية أو زمنية.





إنّ لمعرفة مصطلحات أئمّة النّقد، وسبر مدلولات ألفاظهم في الجرح والتّعديل أهميّةً قُصوى في علم الرّجال، إذ عليها مدار قَبول الرّاوي، أو ردّه، أو التوقّف في أمره، كما أنّها في ذاتها مراتب متفاوتة جرحاً وتعديلاً، علاوةً على كون بعض الأئمّة قد تفرّدوا ببعض ألفاظ ومصطلحات لها أحكامها الخاصّة عندهم، وإن كانت ذات دلالة واحدة عند بقية الأئمة.

فوقوف النّاقد على هذه الألفاظ، ومحاولة معرفته لها أمر مهم جداً، إذ ذلك يسهّل عليه القيام بالجمع، أو التّرجيح بين أقوال النّقاد الظّاهرة التّعارض، ويُستعان على ذلك بقرائن حالية أو زمنية تُرشد إلى مغزى الأئمّة، أو الإمام الواحد في عبارة معينة.

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى أهيّمة هذا الباب بقوله: «ثمّ نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التّعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذَبة.

ثمّ أهمّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التّام عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة»(١).

وفي هذا الفصل نماذج لبعض الألفاظ العامّة والخاصّة، ومدلولاتها عند الأئمّة أو الإمام الواحد، حسب تفسير الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ، ثمّ بيان كيفية الاسترشاد بقرائن حالية، أو زمنية في فهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل.

---

(١) «الموقظة» (ص٦٢).

المبحث الأول
معرفة مصطلحات أئمة الجرح والتعديل

تنقسم مصطلحات الأئمّة النّقاد إلى قسمين:

القسم الأول: مصطلحات عامة:

والمراد بالعموم هنا هو: عدم قصر المعاني الواردة في هذه المصطلحات على إمامٍ معيّن، بل هي جارية من حيث الأصل على كلام جميع الأئمّة النقاد.

وأمثلة ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في قول الناقد: «لم أر مثل فلان في الحفظ» أو نحوه، مع رؤيته الحفّاظ الكبار:

وهذه العبارة ونحوها تدلّ على الإطراء، والمبالغة في المدح.

من أمثلتها:

١ ـ ما جاء في ترجمة «وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي» (ت١٩٧هـ) قال بِشر بن موسى: سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل يقول: «ما رأيت رجلاً قطّ مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد، والأبواب، مع خشوعٍ وورع»[١].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يقول هذا أحمد مع تحرّيه وورعه، وقد شاهد الكبار مثلَ هُشيم، وابن عُيينة، ويحيى القطّان، وأبي يوسف القاضي، وأمثالهم»[٢].

٢ ـ وفي ترجمة «سليمان بن داود بن الجارود الفارسي الطيالسي» (ت٢٠٤هـ) قال عمرو بن علي الفلاّس: «ما رأيت في المحدّثين أحفظَ من أبي داود الطّيالسي، سمعته يقول: «أسرد ثلاثين ألف حديثٍ ولا فَخر، وفي

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤٧).

صدري اثنا[1] عشر ألف حديثٍ لعثمان البرّي، ما سألني عنها أحدٌ من أهل البصرة، فخرجت إلى أصبهان فبثثتها فيهم»[2].

فعلّق الذّهبي على قول عَمرو بن علي بقوله: «قال مثل هذا، وقد صَحب يحيى القطّان، وابن مهدي، ورافق ابن المديني»[3].

وقد تابع عليٌّ بنُ المديني، الفلاّسَ، على إطلاق تلك العبارة في حقّ الطّيالسي، فقد روى علي بن أحمد بن النضر قال: سمعت علي بن المديني يقول: «ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطّيالسي»[4].

ووصف غير واحدٍ سعةَ حفظ أبي داود الطّيالسيّ للأحاديث، وكثرة مرويّاته[5]، لكن مع سعة حفظه، وكثرة محفوظه كان يَغُضّه عدمُ الإتقان لبعض مروياته، وإن كان ذلك نادراً بجنب ما روى على الصّحة والسّلامة.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان أبو داود يحدّث من حفظه، والحفظ خوّان، فكان يغلط مع أنّ غلطه يسير في جنب ما روى على الصّحّة والسّلامة»[6].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن حيُّون الأندلسي الحجاري» (ت٣٠٥هـ) قال فيه الذّهبي: «الإمام الحافظ، البارع المتقن، . . . كان من الحفاظ النقّاد»[7].

ثمّ نقل قول ابن الفرضي[8]: «لم يكن بالأندلس قبله أبصر بالحديث منه».

فقال الحافظ الذّهبي ـ عقبه ـ: «قد كان قبله مثل بقيّ بن مخلد وابن

---

(١) في تاريخ بغداد: (اثني)، ويمكن تخريجه بتقدير: (أحفظ).
(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨١).
(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٥).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦ ـ ٢٧)، وما سبق (ص٨٩٩ ـ ٩٠١).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).
(٧) «المصدر نفسه» (١٤/ ٤١٢).
(٨) انظر «تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس» (٢/ ٢٦).

وضّاح، وما قال ابن الفرضي هذا القول إلاّ وابن حَيُّون رأسٌ في الحفظ»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السُّلمي النّيسابوري» (ت٣١١هـ) نقل قول الحافظ أبي علي الحسن بن علي النّيسابوري، في ابن خزيمة: «لم أرَ أحداً مثلَ ابن خزيمة».

فعلّق عليه بقوله: «يقول هذا وقد رأى النّسائي!»[2].

٥ ـ ونقل في ترجمة «محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد السَّرْخَسي أبي العبّاس الدَّغُولي» (ت٣٢٥) قولَ أبي بكر بن خزيمة فيه: «ما رأيتُ مثل أبي العبّاس».

ثمّ علّق عليه قائلاً: «ما أطلق ابنُ خزيمة هذا القولَ إلاّ عن أمرٍ كبيرٍ من سعة علم أبي العبّاس ـ رحمه الله ـ»[3].

٦ ـ وفي ترجمة «محمّد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بالعسّال» (ت٣٤٩هـ) نقل الذّهبي قول أبي بكر النّقّاش: «أخبرنا أبو أحمد العسّال ـ ولم نر مثله في الإتقان والحفظ ـ».

ثمّ علّق قائلاً: «وقد رأى النّقّاش الحاكمَيْن[4]، والدّارَقطني، وأبا بكر الجِعَابي، وأبا إسحاق بن حمزة وأخذ عنهم، وهو مع ذلك يقول هذا القول»[5].

وقال نحو كلام أبي بكر النقاش ـ أبو عبد الله بن مندة: «كتبت عن ألف شيخٍ لم أرَ فيهم أتقنَ من أبي بكر العسّال»[6].

يقول هذا ابن مندة الذي قال فيه الحافظ الذّهبي: «ولم أعلم أحداً

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١٣).
(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ٣٧٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٥٩).
(٤) يعني: أبا أحمد الحاكم، وتلميذه أبا عبدالله الحاكم صاحب «المستدرك على الصحيحين» رحمهما الله.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٨).
(٦) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٧٠).

كان أوسع رحلةً منه، ولا أكثر حديثاً منه، مع الحفظ والثّقة، فبلغنا أنّ عدّة شيوخه ألفٌ وسبع مئة شيخ»[1].

وقال في موضع آخر: «قوله: إنّه كتب عن ألف وسبع مئة شيخٍ أصح، وهو شيءٌ يقبله العقل، وناهيك به كثرة، وقلّ من يبلغ ما بلغه الطّبراني وشيوخه نحوٌ من ألف، وكذا الحاكم، وابن مردويه. فالله أعلم»[2].

وكثرة الرّحلة، مع وفرة الشّيوخ، مظنّة اللّقاء بكبار المشّايخ والأخذ عنهم، ومع ذلك يقول ما قاله في أبي أحمد العسّال، فهذا دليلٌ على إتقانه وضبطه.

وهنا لا بدّ من مراعاة ثلاثة أمور عند النّظر في نحو تلك العبارات، الدالّة على الإطراء والمبالغة في المدح، وهي كما يلي:

أ ـ هذه العبارة تستمدّ قوّتها من منزلة قائلها وقدره، فصدورها من إمام حافظٍ متقن متثبت في الجرح والتّعديل، ليس كصدورها من ناقدٍ مُتَسَاهل أو غير بارع في الصّنعة.

ب ـ أنّ مدلولها يتفاوت بحَسَب قوة العلم المنتشر في العصر الذي قيلت فيه؛ فإطلاق حافظٍ من عصر التابعين لهذه العبارة في رجلٍ من شيوخه أو أقرانه ليس كإطلاق من دونَه إيّاها في أحد الرّواة.

ج ـ لا بدّ من مراعاة مراتبِ شيوخ القائل الذين أخذ عنهم؛ فمن قالها في أحد الرّواة، وقد لقي غيره من كبار الحفّاظ المتقنين لحديثهم دلّت عبارته تلك على المدح الرفيع، بخلاف ما لو قالها واحدٌ من الذين لم يلقوا حفّاظا، فإنّ إطلاقه لها مناسبٌ لواقع حاله فحسب، فلا يدلُّ على الرّفعة، وعلوّ القدر إلا بالنسبة إلى بقية شيوخه الذين هم في الأصل ليسوا من أهل الحفظ والإتقان، ولذلك يذكر الذّهبي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على مثل هذه العبارة، كبارَ الشّيوخ الذين عُرفوا بالحفظ، واشتهروا بالإتقان دون غيرهم من أهل طبقتهم. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٣٦).

المطلب الثاني: قولهم: «فلان مصحف»:

جاء في ترجمة «مِسْعَر بن كِدَام بن ظَهير بن عبيدة الهلالي الكوفي» (ت١٥٥هـ) قال شعبة: «كنا نسمّي مسعراً المصحف»[١].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني من إتقانه»[٢].

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[٣].

وجاء تفسيره عن عبدالله بن داود الخريبي، بالحفظ ولازم الإتقان، وهو قلّة الخطأ فقال: «كان مِسْعَر يُسَمّى المصحف لقلّة خطئه وحفظه»[٤].

ومن أُطْلِق عليه هذا الوصفُ، كان له مزيد مزيّةٍ على غيره من الحفّاظ المتقنين الذين لم يكن هذا اللّفظ من نصيبهم، فيرجّح من قيل فيه: «مصحف» على غيره من أقرانه عند الاختلاف، ودليلُ ذلك قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مِسْعَر بن كِدَام، إذا اختلف الثّوري ومسعر؟ فقال: «يحكم لِمِسْعَر؛ فإنّه قيل: مِسْعَر مصحفٌ»[٥].

ونصّ أبو حاتم الرّازي على مزيد إتقان مِسْعَر على أقرانه؛ قال عبدالرَّحمٰن: سُئل أبي عن مِسْعَر وسفيان الثّوري؟ فقال: «مِسْعَر أتقن، وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثّوري، ومسعر أتقن من حمّاد بن زيد»[٦].

وقد يأتي إطلاقُ هذا اللّفظ (المصحف) على الرّاوي لصدقه، قال عَمرو بن علي الفلاّس: «كان الأعمش يُسمّى المصحف من صدقه»[٧].

المطلب الثالث: في قولهم: «فلان شيطان»:

المتبادِر من قولهم: «فلان شيطان» إطلاقُه في الجرح الشّديد، كقول

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٨/٣٦٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/١٦٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦١٥).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٠/١١٥).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٨/٣٦٩).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/٣٦٩).

(٧) «تاريخ بغداد» (٩/١١)، و «تهذيب الكمال» (١٢/٨٧).

عثمان وأبي بكر ابني أبي شيبة: «كنّا عند ابن عيينة، فجاءه منصور بن عمّار فسأله عن القرآن؟ فَزَبَرَه، وأشار عليه بالعكّاز، وانتهره، فقيل له: يا أبا محمّد إنّه رجلٌ عابدٌ وناسك، فقال: «ما أراه إلاّ شيطاناً»[1].

وقول يحيى بن مَعِين، في محمّد بن ميسر أبي سعد الجعفي الصّاغاني: «أبو سعد محمّد بن ميسر الصّاغاني، وكان مكفوفاً، وكان جهمياً، وليس هو بشيء، كان شيطاناً من الشّياطين»[2].

لكن قد يأتي عندهم إطلاق هذا اللفظ: (فلانٌ شيطان) على المدح الرّفيع الدالّ على حفظ الرّاوي وإتقانه، ففي ترجمة «يحيى بن سعيد بن فروخ القطّان» (ت١٩٨هـ) قال العبّاس بن عبد العظيم العنبري: سمعت ابن مهدي يقول: «لما قدم الثّوري البصرة، قال: «يا عبد الرَّحمٰن جئني بإنسانٍ أذاكره». فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره. فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطانٍ»[3].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني: بَهَره حفظُه»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «اندهش سفيان من حفظه».

ونحو هذا ما حكاه إبراهيم بن الأصبهاني حيث قال: «كان أبو داود الطيالسي بأصبهان، فلما أراد الرجوع أخذ يبكي، فقالوا: يا أبا داود إنّ الرّجل إذا رجع إلى أهله فرح، واستبشر، وأنت تبكي؟! فقال: إنّكم لا تعلمون إلى من أرجع، إنما أرجع إلى شياطين الإنس، علي بن المديني، وابن الشّاذكوني، وابن بحر السقّاء ـ يعني عمرو بن علي ـ»[6].

وتفسير هذه الحكاية: أنّ أبا داود الطيالسي من الحفّاظ الواسعي المحفوظ، فكان يحدّث ـ وهو بأصبهان ـ بآلاف الأحاديث من حفظه، فلما

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٩٤).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/٥٤١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/١٧٧).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) (١/٣٠٠).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/٤٢).

عزم على الرجوع إلى البصرة اعتراه خوفٌ ووَجَلٌ، مما قد يتعرّض له من النّقد والتجريح، إن هو استمر على أسلوبه من التحديث حفظاً لوجود الحفّاظ هناك الذين عندهم ملكة نقدية قوية وسعة في الحفظ، وإدراكٌ لمواقع الخطأ والوهم في أحاديث الرّاوي مثل ابن المديني، والفلاّس، والشاذكوني، فبكى أبو داود الطّيالسي فَرَقاً على نفسه من أولئك، وسمّاهم شياطين الإنس للدّلالة على الحفظ الفائق والإتقان الجيِّد. فمناطُ هذه التسمية، إذنْ هو ما يتحلّى به أولئك الذين سماهم من الحفظ الواسع المؤهِّل لهم لدَرْكِ أخطاء الرّاوي، والوقوف على أوهامه. والله أعلم[1].

المطلب الرابع: في قولهم: «فلان ما أحسن حديثه»:

في ترجمة «عباس بن محمّد بن حاتم بن واقد الدُّوري البغدادي» (ت٢٧١هـ) قال محمّد بن يعقوب أبو العبّاس الأصم: «لم أرَ في مشايخي أحسنَ حديثاً من عبّاس الدّوري»[2].

قال الحافظ الذّهبي ـ مبيِّناً وجوه إطلاق هذه العبارة في الرّاوي ـ: «يحتمل أنّه أراد بحسن الحديث الإتقان.

أو أنّه يتبع المتون المليحة فيرويها.

أو أنّه أراد علوّ الإسناد.

أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشّاذ والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك.

فهذه أمور تقضي للمحدِّث إذا لازمها أن يقال: ما أَحْسَن حديثَه»[3].

المطلب الخامس: في قولهم: «فلان يقبل التلقين»:

في ترجمة «عثمان بن الهيثم بن جهم بن حسّان العصري البصري»

---

(١) لكن الله سلمه ونجا من نقدهم، فوثقوه ورفعوا من شأنه، انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٤٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٣).

(ت٢٢٠هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي: «كان صدوقاً، غير أنّه بأَخَرَة كان يتلقّن ما يُلَقَّن»[١].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني: أنّه بأخرة كان يحدّث بالحديث، فيتوقّف فيه، وَيَتَغَلَّط، فيردّون عليه، فيقول. ومثل هذا غضٌّ عن رتبة الحفظ لجواز أنّ فيما رُدَّ عليه زيادةً، أو تغييراً يسيراً. والله أعلم»[٢].

ولا ينحصر معنى هذه العبارة فيما ذكره الحافظ الذّهبي، بل هو صورةٌ من صور التلقين، فمن قبول التّلقين أيضاً:

أ ـ أن يؤتى للرّاوي بأحاديث ليست من سماعه، فتُقْرأ عليه على أنها أحاديثه، ويسكت دون أن يُبَيِّن أنّها ليست من سماعه، وهذا ممّا وقع فيه عبدالله بن لهيعة[٣].

ب ـ أن يقف الرَّاوي على مرويّاتٍ عنده، ولا يَدري هل هي من سماعه أو لا؟ فيقال له: إنّها من مروياته، فيحدّث بها على أنّها كذلك، كما حصل لعبدالله بن صالح كاتب الليث[٤].

ج ـ قال المعلّمي: «...معنى قبول التلقين أنّه قد يقال له: أَحَدَّثَك فلانٌ عن فلانٍ بِكَيْتَ وكيت؟ فيقول: نعم، حدّثني فلان بن فلان بِكَيْتَ وكيت. مع أنّه ليس لذلك أصل، وإنما تلقّنه وتوهّم أنّه من حديثه، وبهذا يتمكّن الوضّاعون أن يضعوا ما شاؤوا، ويأتوا إلى هذا المسكين فيلقّنونه، فيتلقّن ويروي ما وضعوه»[٥].

المطلب السادس: في قولهم: «فلان عنده عجائب»:

هذه العبارة، تفيد تليينًا في الرَّاوي إذا قُرِنَتْ بقرينةٍ دالّة على ذلك، أو

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٧٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢١٠).

(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٥١٦)، و «مقدمة كتاب المجروحين» (ص٦٨ ـ ٦٩).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٨٧).

(٥) انظر «تعليقه على الفوائد المجموعة» (ص٤٠٨ حاشية رقم١).

جاءت مُفَسَّرَةً، ففي ترجمة «علي بن معبد بن نوح المصري الصغير البغدادي» (ت٢٥٩هـ) قال فيه أبو بكر بن الجعابي: «... عند عليّ عجائب»[١].

قال الذّهبي: «قول أبي بكر: «عنده عجائب» عبارةٌ محتملة للتّليين، فلا تُقبل إلاّ مفسّرة. والرّجل فثقة صادق، صاحب حديث، ولكنّه يأتي بغرائب عمن يحتملها»[٢].

المطلب السابع: في قولهم: «فلان متروك»:

يُطلق لفظ «المتروك» على معنيين:

الأول: يُطلَق على من يُتَّهَم بالكذب[٣].

الثاني: يُطلق على من كَثر غلطه، وفحش وهمه، فلم يُؤخذ عنه لذلك، ففي ترجمة «عمر بن شَبيب المُسْلِي المذحجي الكوفي» قال فيه ابن حِبَّان: «كان شيخاً صالحاً صدوقاً، ولكنه كان يخطيء كثيراً حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد على قلّة روايته»[٤].

فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «هذا فيه تناقض، فالصّدوق لا يُكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلّة هو المتروك»[٥].

المطلب الثامن: في قولهم: «فلان يسرق الحديث»:

تطلق هذه العبارة على من يُركِّب أسانيد على متونٍ معروفةٍ بأسانيد أُخَر، رَغبةً في الإغراب، وترويجاً لأحاديثه، وإظهاراً لكثرة السّماع والشّيوخ.

ففي ترجمة «محمّد بن حميد بن حيّان الرّازي» (ت٢٤٨هـ) قال أبو أحمد العسّال: سمعت فَضْلَك[٦] يقول: «دخلت على ابن حميد، وهو

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، و «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤)، وانظر ما سبق في (ص٥٤٢ ـ ٥٤٣).

(٣) انظر «نزهة النظر» (ص١٢٢).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٢٩).

(٦) هو: الفضل بن العباس أبو بكر الرازي.

يركّب الأسانيد على المتون»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «آفته هذا الفعل، وإلاّ فما اعتقد أنّه يضع متناً، وهذا معنى «فلان سرق الحديث»»[2].

ووازن بينها وبين وضع المتون، فصرّح بأنّ سرقة الحديث أهونُ، وأخفّ من وضع المتون، ففي ترجمة «يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرَّحمٰن الحِمّاني الكوفي» (ت٢٢٨هـ): «لا ريب أنّه كان مبرّزاً في الحفظ، كما كان سليمان الشّاذكوني، ولكنه أصونُ من الشّاذكوني، ولم يقل أحدٌ قط: إنّه وضع حديثاً، بل ربما كان يتلقط أحاديث ويدّعي روايتها، فيرويها على وجه التّدليس، ويوهم أنّه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة، وهو أخفّ من افتراء المتون»[3].

كما أنّ سرقة الأجزاء، والكتب أشدّ من سرقة الحديث، وأخفّ من وضع المتون، قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ[4]: «سرقة الحديث أهون من وضعه، واختلاقه. وسرقة الحديث: أن يكون محدِّثٌ ينفرد بحديث، فيجيء السّارق، ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدِّث وليس ذلك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنّها أنحس بكثيرٍ من سرقة الرّواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم لقوله: «إنّ كذبا علي ليس ككذب على غيري[5]».

وقال في «الموقظة»[6]: «ومن تعمّد ذلك وركّب متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حقّه: «فلان يسرق الحديث».

ومن ذلك: أن يَسرق حديثاً فيدَّعي سماعَه من رجل.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٠٤).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٤٠).

(٥) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» ـ باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ـ (ص١٠/ رقم٤).

(٦) (ص٥١).

وإن سرق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يثبت سندُه، فهو أخفّ جرحاً ممّن سرق حديثاً لم يصحّ متنه وركّب له إسناداً صحيحاً، فإنّ هذا نوعٌ من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثماً، وقد تبوّأ بيتاً في جهنّم.

وأمّا سرقة السّماع، وادّعاء ما لم يسمع من الكتب، والأجزاء، فهذا كَذِبٌ مجرّد، ليس من الكذب على الرّسول ﷺ، بل من الكذب على الشّيوخ، ولن يُفلح من تعاناه، وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، ونسأل الله الستر والعفو».

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في «تاريخ الإسلام» ـ عدّ سرقةَ الكتب والأجزاء أنحس من سرقة الرّواية، بخلاف ما يفيده سياقه في «الموقظة» حيث عدّ سرقة الرّواية أشدّ من سرقة الكتب مطلقاً، لكن يمكن أن يُوَجّه ذلك بحمل ما في «تاريخ الإسلام» على سرقة الأحاديث الثابتة، وروايتها بأسانيد صحيحة، فإنّ هذه الصّورة لم يتعرض لذكرها في «الموقظة»، فيكون ترتيب تلك الصّور من حيث الشدّة على النّحو التالي:

١ ـ الأعظم جرماً، وإثماً مَنْ وضع المتون واختلقها.

٢ ـ ثمّ من سرق الحديث الذي لم يصحّ متنه، ووضع له إسناداً صحيحاً، ويزداد الجرم والإثمُ إذا كان ذلك في الحلال والحرام، لتعدّي فساده على جمٍّ غفيرٍ من أمّة محمد ﷺ.

٣ ـ ثم من سرق حديثاً لم يصحّ متنه، وركّب له إسناداً ضعيفاً.

٤ ـ ثمّ يليه من سرق الكتب والأجزاء.

٥ ـ ثمّ من سرق حديثاً ثابتاً، ووضع له إسناداً صحيحاً.

وبيان وجه تفاوت هذه الصّور فيما يلي:

ـ أمّا وضع المتون واختلاقها فَفساده ظاهر، ولو لم يكن فيه سوى

الكذب على رسول الله ﷺ لكفى بذلك جرماً كبيراً، فكيف إذا انضاف إليه ما يترتب عليه من فساد الدين عقيدة، وشريعة، وسلوكاً، وكتب الموضوعات شاهدةٌ لذلك ناطقةٌ به.

ـ وأمّا سرقة الحديث الذي لم يصحّ متنه، وتركيب الإسناد الصحيح عليه، فكما ذكر الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ هو نوعٌ من الوضع والافتراء؛ إذْ يترتب عليه جَرَيان العمل به عند من لم يقف على حقيقته ظانّاً منه صحّتَه، إذْ مُدْرَك جودة الحديث غالباً من جودة إسناده كما قال عبدالله بن المبارك: «ليس جودة الحديث قُرْب الإسناد، جَودة الحديث صحّة الرِّجال»[1].

ـ وأمّا من سرق حديثاً لم يصحّ متنه، ووضع له إسناداً ضعيفاً، فهذا آفته تدخل على من يقول بجواز العمل بالضعيف في الفضائل والرّقائق، والترغيب والترهيب، ولا يتعدّى أثره إلى الأحكام والعقائد، فمن ثَمّ كان أخفَّ من الأوّل.

ـ وأمّا سرقة الكتب والأجزاء، فإنما هي كما قال الذّهبي: من قبيل الكذب على الشيوخ حيث يدّعي السّارق تحديثهم بها إيّاه، أو إجازتَها له، ولم تكن الحال كذلك، وهذا أخفّ من الذي قبله إذْ ليس فيه سوى كذبه على أولئك الشيوخ، وتبقى الأحاديث التي في تلك الأجزاء والكتب معروفةً برواية غيره، ولا ينطلي على المتمكّن معرفةُ الصّحيح والضعيف منها بالنظر في أسانيدها، إذ لم يمتدّ فساده إلى رجالها أو متونها. والله أعلم.

ـ وأمّا من سرق حديثاً ثابتاً، وركّب له إسناداً صحيحاً، فهو مثل من سرق الكتب في الكذب، على الشّيوخ الذين ادّعى عليهم روايتَهم هذا الحديث، وهم لم يرووه في نفس الأمر، وادّعى سماعَه منهم ولم يسمع حقيقة.

---

(١) «الجامع لأخلاق الرّاوي» للخطيب (١/ ١٢٤)، و«أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني (ص٥٧)، وانظر «مقدمة تهذيب الكمال» (ص١٦٦).

ووجه كون هذه الصّورة أخف من التي قبلها أنّ السّرقة هنا لا تتجاوز حديثاً واحداً أو أحاديث معدودة، بخلاف من سرق الكتب أو الأجزاء، فإنّ ذلك يحتوي على أحاديث كثيرة، فالفرق بين الصّورتين راجع إلى كثرة الأحاديث وقلتها فقط.

ومتى قيل في الرّاوي: «يسرق الحديث» فلا يكفي في الدّفاع عنه أن يقال بأنه لم يوجَد له أحاديث مناكير، إذ النّزاع هنا ليس في أنّ ما يرويه مناكير، لجواز أن يكون هذا السّارق رجلاً فَطِناً، ينتخب أصولَ الرّوايات التي صحّت متونُها، فيدّعي سماعَها عن الحفّاظ، والحال أنّه لم يسمعها منهم، فالجرح في حقّه من هذه الحيثية، وليس من حيث إنّ الرّوايات التي سرقها مناكير لا تصحّ متونها حتى يُستدرَك على النّاقد بأنّها ليست مناكير.

ومن هنا يتبين، أنّ قول ابن عَديّ في ترجمة «يحيى بن عبد الحميد الحمّاني»: «ولم أَرَ في مسنده أحاديث مناكير فأذكرها، وأرجو أنّه لا بأس به»[1] غير كافٍ للدّفاع عنه. والله أعلم.

القسم الثاني: مصطلحات خاصة بأئمّة معيّنين:

من تمام معرفة قضايا الجرح والتّعديل، والعلم بطرق الترجيح بين أقوال الأئمّة النّقاد عند الخلاف في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، معرفةُ المصطلحات الخاصّة ببعض الأئمّة في الجرح والتّعديل، وهذه المطالب التالية تُبَيّنُ بعضاً من تلك المصطلحات:

المطلب الأول: في قول الإمام أحمد في الرّاوي: «فلان كذا وكذا»:

في ترجمة «عبد الرّحمٰن بن أبي الزّناد عبدالله بن ذكوان المدني» (ت١٧٤هـ) قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «ابن أبي الزّناد كذا وكذا»[2].

(١) «الكامل» (٧/ ٢٣٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٣).

ففسّر الحافظ الذّهبي هذه الكناية بقوله: «يُلَيِّنه»[1].

وقال مثل ذلك في «تاريخ الإسلام»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذه العبارة يستعملها، عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لين».

وفسّرها العُقيلي في ترجمة «ابن أبي الزناد» بقوله: «يعني: ضعيف»[4].

وعزّز ذلك بما رواه من طريق عبد الملك بن عبد الحميد قال: سألت أحمد بن حنبل عن ابن أبي الزناد؟ فقال: «هو ضعيف الحديث»[5].

ويظهر لي أنّ الحافظ الذّهبي، يقصد بكلامه السّابق، أنّ من قال فيه الإمام أحمد: «كذا وكذا» لا يخرج عن دائرة من يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد، لا أنّه في درجة «لَيِّن الحديث»، وذلك بدليل تتبّع المواضع التي أطلق فيها الإمام أحمد هذه العبارة، فقد دلّ كلامه في مواضع أخرى على قصد التّضعيف الذي لا يُخْرِج صاحبَه عن حدّ الاعتبار في المتابعات والشّواهد مع تفاوت مراتب ذلك. ومن أمثلة ذلك:

أ ـ في ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن ثروان أبي قيس الأودي» (ت١٢٠هـ) قال عبدالله بن أحمد: سألته عن أبي قيس عبد الرَّحمٰن بن ثروان؟ فقال: «هو كذا وكذا، روى عنه الأعمش، وشعبة، وسفيان، وهو يخالف في أحاديث»[6].

ب ـ وقال في ترجمة «مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي» (ت١٤٤هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٩).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢٣٥).
(٣) (٤/ ٤٨٣).
(٤) «الضعفاء» (٢/ ٣٤٠).
(٥) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤١).
(٦) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٤١٢).

سألته عن مجالد؟ فقال: «كذا وكذا ـ وحرّك يده ـ، ولكنّه يزيد في الإسناد»[1].

وفي رواية أبي طالب: سألت أحمد بن حنبل عن مجالد؟ فقال: «ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً، لا يرفعه النّاس، وقد احتمله النّاس»[2].

ح ـ وفي ترجمة «عبد الرّحمٰن بن حرملة بن عمرو الأسلمي المدني» (ت١٤٥هـ) قال الإمام أحمد: «ابن حرملة كذا وكذا»[3].

وابن حرملة شهد على نفسه بسوء الحفظ، وكان يقبل التّلقين[4].

د ـ وفي ترجمة «يزيد بن سفيان أبي المهزِّم التميمي البصريّ» قال عبد الله: سألت عن أبي المهزِّم؟ قال: «هو كذا وكذا، وقد روى عنه شعبة»[5].

وفي رواية حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل، عن أبي المهزِّم فقال: «ما أَقْرَبَ حديثَه»[6].

هـ ـ وفي ترجمة «إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي» قال عبدالله عن أبيه: «ليس به بأس، هو كذا وكذا»[7].

وسُئل عن أبي معشر[8]، وإبراهيم بن مهاجر، فقال: «أبو معشر أجلّ في قلبي من إبراهيم بن مهاجر»[9].

---

(١) «المصدر نفسه» (١/ ٤١٤).
(٢) «الجرح والتّعديل» (٨/ ٣٦١).
(٣) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨١).
(٤) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٦)، و «الجرح والتّعديل» (٥/ ٢٢٣)، و «تهذيب الكمال» (١٧/ ٦٠).
(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٠).
(٦) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٦٩).
(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٣٤١).
(٨) يوسف بن يزيد أبو معشر البراء البصري.
(٩) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٧٥).

و ـ وفي ترجمة «يونس بن أبي إسحاق بن عَمرو بن عبدالله الهمداني السّبيعي الكوفي» (ت١٥٩هـ) قال عبدالله بن أحمد: سألته عن عيسى بن يونس؟ قال: «عيسى يسأل عنه؟!». قلت: فأبوه يونس؟ قال: «كذا وكذا»[(١)].

وقال في موضع آخر[(٢)]: «حديثه حديثٌ مضطرب».

وفي رواية أبي طالب: قال أحمد بن بن حنبل: «يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث النّاس». قلت: يقولون: إنّه سمع في الكتاب فهو أتمّ؟ قال: «إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق، وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يَزيد يونس»[(٣)].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر يونس بن أبي إسحاق، فضعّف حديثه عن أبيه، وقال: «حديث إسرائيل أحبّ إليّ منه»[(٤)].

ز ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد المدني أبي عباد» (ت١٦٠هـ) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل لأبيه: هشام بن سعد؟ قال: «كذا وكذا، وكان يحيى لا يروي عنه»[(٥)].

وقال أبو حاتم الرّازي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لم يكن هشام بن سعد بالحافظ»[(٦)].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت أحمد بن حنبل ـ وذُكِر له

---

(١) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٧٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٥١٩).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٤٤)، وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٩٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٩١).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٥٠٧).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١).

هشام بن سعد فلم يرضه ـ وقال: «ليس بمحكم الحديث»[1].

ج ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العُمَري» (ت١٧١هـ) قال عبد الله: سألته عن العمري...؟ فقال: «كذا وكذا ـ وكأنّه[2]»[3].

وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل، عن العُمَري الصغير؟ فقال: «صالح لا بأس به، قد روي عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله»[4].

وفي رواية المرّوذي: ذكر عبدالله العُمَري فلم يرْضَه، وقال: «لَيِّن الحديث»[5].

قال أبو زرعة الدّمشقي: قيل لأحمد بن حنبل: فكيف حديث عبدالله بن عمر؟ فقال: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً»[6].

ط ـ وفي ترجمة «مسلم بن خالدبن قَرْقَرَة الزِّنجي المخزومي القرشي» (ت١٧٩هـ) قال الإمام أحمد: «هو كذا وكذا». قال عبد الله: «يقول أبي: كذا وكذا ـ كان يحرِّك يده»[7].

ي ـ وفي ترجمة «عتّاب بن بَشير الجزري الحراني» (ت١٩٠هـ) قال: «عتّاب بن بشير كذا وكذا»[8].

وفسّر هذه الكناية في موضع آخر، بما يدلُّ على أنّ سبب التّليين، هو رواية عتّاب عن خُصَيف بن عبد الرَّحمٰن الجزري أحاديث مناكير، والنّكارة

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١).
(٢) كذا وردت العبارة في الأصل، وهي إشارة إلى تضعيفه للعمري.
(٣) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٥٠٧).
(٤) «الجرح والتّعديل» (٥/ ١٠٩ ـ ١١٠).
(٥) «رواية المروذي» (ص٦٧).
(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٢٩).
(٧) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٤٧٨).
(٨) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٨١).

من قبل خُصَيف، وليست من قبل عتّاب[1].

ك ـ وفي ترجمة «رِشْدِين بن سعد بن مفلح المهري المصري» (ت٢٨٨هـ) قال: «رِشْدِين بن سعد كذا وكذا»[2].

وفي رواية الميموني: «رِشْدِين ليس به بأس في أحاديث الرّقاق»[3].

وفي رواية عنه قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «رِشْدِين ليس يبالي عمّن روى، ولكنّه رجلٌ صالح يوثّقه هيثم بن خارجة» وكان في المجلس، فتبسّم من ذلك أبو عبد الله، ثمّ قال أبو عبد الله: «رِشْدين بن سعد ليس به بأس في حديث الرّقائق»[4].

وقال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل، عن رشدين سعد فضعّفه، وقدّم ابنَ لهيعة عليه»[5].

وقال أبو القاسم عبدالله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي: سُئل أحمد عن رِشْدين بن سعد؟ فقال: «أرجو أنّه صالح الحديث»[6].

ل ـ وفي ترجمة «يحيى بن سُليم الطائفي» (ت٢٩٣هـ) قال عبد الله: «سألته عن يحيى بن سليم؟ قال: «كذا وكذا. والله إنّ حديثه ـ يعني، فيه شيء وكأنّه لم يحمده». وقال مرّة أخرى: «كان قد أتقن حديث ابن خُثَيم، كانت عنده في كتاب...»[7].

وهذه المواضع دالّة على مقصود الإمام أحمد من عبارته (كذا وكذا)

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٢٤٧)، و «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٨٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٧٩).

(٣) «رواية الميموني» (ص١٩٥).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ج١/الورقة ١٣٧/ب) وسقط من المطبوع (٢/ ٦٧) كلمة (يوثقه)، وفي «تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٣) (فوثقه) بدلا من (يوثقه).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥١٣).

(٦) «الكامل» (٣/ ١٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٣).

(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٠).

وأنّ الرّاوي المقولَ فيه تلك الكناية، لا يخرج عنده عن حدّ الاعتبار به في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

وأما قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده..» فظاهره دالٌّ على أنّ عبارة (كذا وكذا) من مَقول عبدالله، يكنّي به عن جواب أبيه فيما يُسأَل عنه، ولكن بالنظر في الأمثلة السّابقة الذّكر، يَظهر من سياقاتها أنّ الكناية من لفظ الإمام أحمد نفسه لا من لفظ عبد الله، ويؤيد ذلك ذِكرُ عبدالله ـ أحياناً ـ الحالَ المصاحِبَةَ لقول الإمام أحمد هذه الكناية كتحريك يده مثلاً، كمّا تقدّم في ترجمة «مجالد بن سعيد»، و«مسلم بن خالد الزّنجي».

ويقرن أحياناً حكايته لتلك الكناية بتفسير مراد أبيه منها، كما في ترجمة «يحيى بن سليم الطائفي». والله أعلم.

المطلب الثاني: من مصطلحات الإمام محمّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ):

أولاً: قوله: «فيه نظر».

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الإمام البخاري»: «من نظر في كلامه في الجرح والتّعديل علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنّه أكثر ما يقول: «منكر الحديث»، «سكتوا عنه»، «فيه نظر» ونحو هذا، وقل أن يقول: «فلان كذاب»، أو: «كان يضع الحديث»، حتى إنّه قال: «إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً»، وهذا ـ والله ـ غاية الورع»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «... يقول في الرّجل المتروك أوالسّاقط: «فيه نظر»، أو: «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: «فلان كذاب»، ولا: «فلان يضع الحديث» وهذا من شدّة ورعه».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٣٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٥٩).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وقد قال البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلاّ فيمن يتّهمه غالباً».

وقال في «الموقظة»[2]: «وكذا عادته إذا قال: «فيه نظر» بمعنى أنّه متّهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف».

وقال أيضاً: «وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلاّ وهو مُتَّهَم»[3].

وهذه النّصوص عن الذّهبي تدلّ على ما يلي:

أولاً: أنّ البخاريّ يقول: «فيه نظر» فيمن يتّهمه أو ليس بثقة.

ثانياً: أنّ ذلك قاعدةٌ أغلبيّة عنده، وليست مطّردة في جميع المواطن.

وممّا يَدلّ على ذلك ما نقله التّرمذيّ في كتابه «العلل الكبير»[4] عن البخاري أنّه قال في حكيم بن جبير: «لنا فيه نظر»، فعلّق عليه التّرمذيُّ قائلاً: «ولم يَعزمْ فيه على شيء». يعني: لم يقطع فيه بشيء.

ثالثاً: أنّ تفسير هذا المصطلح منقولٌ عن البخاريّ من لفظه، وليس من استنباط متتبعٍ لكلامه، وعلى هذا فلا يسوغ أن يُستدرك عليه بأنّ الاستقراء دلّ على خلافه، إذ الإمام إذا نصّ على مراده كان أقوى من مجرّد استقراء غيره لأقواله، فكيف إذا كان الاستقراء مبنياً على موزانة أقوال ذلك الإمام بأقوال غيره من الأئمّة، إذ من الجائز أن يخالف إمامٌ مجتهدٌ غيرَه من الأئمّة المجتهدين، فيتفرّد بحكم على راوٍ غيرُه على خلافه، وهذا أمرٌ معروفٌ عندهم، فلا يُحَكَّمُ قولُه وحكمُه، إلى أقوال بقية الأئمّة على سبيل نقض مدلوله عنده، وإسقاط معناه الذي اصطلح عليه، بل على سبيل التّرجيح والاختيار. والله أعلم.

---

(١) (٢/٤١٦).

(٢) (ص٦٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٢).

(٤) (ص٣٩٠ ط. السامرائي).

وقد جزم أبو الحجّاج المزي ـ رحمه الله ـ عن الحافظ أبي محمّد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي أنّه قال: قال البخاري في «التاريخ»[١]: «كل من لم أُبيّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال[٢]، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يُحتَمل»[٣].

وقد تابع الذّهبيَّ على ذلك: الحافظُ ابنُ كثير حيث قال: «من ذلك: أنّ البخاريّ إذا قال في الرّجل: «سكتوا عنه»، أو: «فيه نظر»، فإنّه يكون في أدنى المنازل، وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التّجريح، فليُعلم ذلك»[٤].

وتابعه أيضاً العراقيّ[٥]، والسّخاويّ[٦]، وجلال الدّين السّيوطي[٧]، والمعلّمي[٨].

رحمهم الله أجمعين[٩].

---

(١) لم أقف على موضعه في «التاريخ الكبير» للبخاري، ولعل ذلك وقع في إحدى نسخه، ولا سيما أن الناقل لهذه العبارة عنه هو عبدالله بن أحمد الإشبيلي، وكان ممن عرفت عنايته بجمع الكتب الحسان، وقد وصفه ابن بشكوال بقوله: «وكان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمجروحين، ضابطاً لما كتبه، ثقة فيما رواه. وكتب بخطه علماً كثيراً...» «كتاب الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس» (١/ ٢٨٣).

(٢) مراده بذلك ـ والله أعلم ـ أن من لم يذكر فيه جرحاً، أو تعديلاً فهو على احتمال أن يكون مقبول الرّواية، ويحتمل خلاف ذلك، فينظر في حاله.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٦٥).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (١/ ٣٢٠).

(٥) انظر «شرح الألفية» (٢/ ١١)، و«التقييد والإيضاح» (ص١٣٩).

(٦) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٢).

(٧) «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٩).

(٨) «التنكيل» (١/ ٢٠٥).

(٩) وثمة ألفاظ عن البخاري مشابهة لقوله: «فيه نظر»، ومفارقة له في المعنى، منها:

● قوله: «في حديثه نظر»: قال العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ عن هذه العبارة بأنها «تشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ» «التنكيل» (١/ ٢٠٥). =

ثانياً: قوله: «سكتوا عنه»:

تقدّم قول الحافظ الذّهبي: «يقول في الرّجل المتروك أو السّاقط: «فيه نظر»، أو: «سكتوا عنه...»[1].

وقال في «الموقظة»[2]: «أمّا قول البخاري: «سكتوا عنه» فظاهرها أنّهم ما تعرّضوا له بجرحٍ ولا تعديل، وعَلِمْنَا مقصِدَه بها بالاستقراء أنّها بمعنى تركوه».

= والذين قال فيهم البخاري: «في حديثه نظر» ونحوه يغلب عليهم الضعف، وأكثرهم ممن تفرد بالرواية عنه واحد، وأيضاً اشتهر أغلبهم بحديث عرف به، حتى قيل فيه: «فلان صاحب حديث كذا». انظر «قول البخاري سكتوا عنه» للدكتور مسفر الدميني (ص١٥).

- قوله: «في إسناده نظر»: قد يقول هذه العبارة للدلالة على عدم ثبوت سماع المترجم من شيخه في السند، كقوله في أوس بن عبدالله أبي الجوزاء البصري: «في إسناده نظر» «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧).

قال ابن عَدي: «ويقول البخاري: في إسناده نظر: إنّه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنّه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة، مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع» «الكامل» (٢/ ٤١١)، [ووقع فيه: «إلا أنّه ضعيف». وهو تحريف، صوابه ما أثبته، انظر «مختصر الكامل» للمقريزي (ص١٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٤)].

وقد قال هذه العبارة أيضاً في جماعة من الصحابة، مثل الأسود بن الأصرم المحاربي، وحبشي بن جنادة السلولي، وسفينة مولى أم سلمة، وعبدالله جراد. انظر «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤٤، ٣/ ١٢٨، ٤/ ٢٠٩، ٥/ ٣٥).

وفي «المغني» (١/ ١٤٦) ترجمة «حبشي بن جنادة السلولي» قال: «تناكد ابن عَديّ وذكره في كتاب «الكامل» (٢/ ٤٤٢)، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلى الرّواة عن حبشي لا إليه».

وأطلق هذه العبارة، في تراجم عدد من الثقات، مثل أوس بن عبدالله الربعي ـ كما تقدم ـ وأويس القرني، وكل هؤلاء يعني البخاري بقوله في تراجمهم: «في إسناده نظر» أنّ الإسناد إليهم فيه نظر. انظر «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٥)، ورسالة «قول البخاري سكتوا عنه» (ص١٦).

«أما غيرهم ممن قال فيه: «في إسناده نظر» فهم بين ضعيف أو مجهول، وأكثرهم ممن له حديث اشتهر به لضعفه ونكارته» انظر «قول البخاري سكتوا عنه» (ص١٦).

(١) انظر ما تقدم.

(٢) (ص٦٢).

وقد تقدّم قول ابن كثير ـ رحمه الله ـ بأنّ هذه العبارة في أدنى منازل الجرح وأردئها عند البخاري[1].

قال المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وقد علمت أنّ «سكتوا عنه» هي أخت «فيه نظر»، بل هي الكبرى»[2].

وقام د. مسفر الدميني بدراسة ضافية لهذه العبارة ومعناها عند الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ وخَلُصَ في دراسته إلى نتائج مجملها ما يأتي:

أولاً: ما من أحدٍ ممن أطلق عليه الإمام البخاري هذه العبارة إلاّ وقد جرحه واحدٌ من العلماء أو أكثر ـ غير البخاريّ ـ وذلك بلفظ من ألفاظ الجرح الواردة في المرتبة الرابعة عند السخاوي، أو بأشدَّ منها.

ثانياً: بلغ عدد الرّواة الذين أَطْلَق عليهم هذا اللّفظ وكان ضعفهم شديداً ممّن قيل فيه: كذّاب، أو كذّبوه، وهجروه، أو يضع الحديث، أو متروك، أو متروك وكذّبه فلان، ونحو ذلك من العبارات المتقدّمة، سبعةً وعشرين راوياً، أي بنسبة ٧٧٪ حيث بلغ عدد من اتّهم بالكذب أو كُذّب اثني عشر راوياً، والآخرون بين متروك ونحوه.

ثالثاً: الرّواة الذين أَطْلق عليهم وقيل فيهم: ضعيف، ونحوه من ألفاظ الجرح اليسيرة، بلغ عددهم سبعةَ رواة، أمّا الثامن فهو فقيه مشهور، وهؤلاء الضّعفاء منهم من قيل فيه: ضعيف اختلط ووصل مراسيل، أو ضعيف منكر الحديث، أو ضعيف يَقبل التّلقين، ونحو ذلك.

وَمِنْ كل ما تقدم نعلم أنّ قول الأئمّة السابقين: «إنّ قول البخاري في الرّاوي: «سكتوا عنه» يعنى تركوا حديثه» صحيح حيث قرن البخاري في ثمان تراجم ـ ممّا تقدّم[3] بين قوله: «سكتوا عنه»، وبين قول:

---

(١) انظر ما تقدم (ص٨٦١).

(٢) «التنكيل» (١/ ٢٠٥).

(٣) يعني: في الدراسة المذكورة.

«رماه فلان بالكذب» أو «يرمونه بالكذب»، أو قال فلان: «يكذب... ونحو ذلك»[1].

المطلب الثالث: في قول أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي (ت٢٧٧هـ): «فلان يكتب حديثه»:

قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «هشام بن حسّان الأزدي القردوسي» (ت١٤٨هـ): «قد علمتُ بالاستقراء التّام، أنّ أبا حاتم الرّازي إذا قال في رجل: «يُكتب حديثه» أنّه عنده ليس بحجة»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «هذا القول من أبي حاتم دالٌّ على أنّه ليس بحجّة».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيقٍ ولا هو بصيغة إهدار».

وقال أيضاً: «يُكتب حديثه، أي: ليس هو بحجّة»[5].

والخلاصة: أنّ من قال فيه أبو حاتم الرّازي هذه العبارة: «يكتب حديثه، فهو في عداد من يكتب حديثه للاعتبار والشّواهد، وفي الترغيب والترهيب، والزّهد والآداب، ولا يُحتج به في الحلال والحرام، وهذا نصّ ابن أبي حاتم حيث قال - في صدد ذكره مراتبَ الرّواة -: «ومنهم الصّدوق الورع المغفَّل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط والسّهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيبُ والترهيب، والزّهد والآداب، ولا يحتجّ بحديثه في الحلال والحرام»[6].

وبيان قوله: «يُكتب من حديثه...إلخ» أنّ من أهل الحديث من لا يكتب من الأحاديث إلاّ الصّحيح الثّابت، سواء في مسائل الحلال

---

(١) انظر رسالة «قول البخاري سكتوا عنه» (ص٢١٠ - ٢١١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٠).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ - ١٦٠هـ ص٣٠٤).
(٤) (٤/ ٣٤٥).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥).
(٦) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٠).

والحرام، أو في الترغيب والترهيب، والزّهد والآداب، وما ذلك سبيله.

ومنهم من يكتب كلَّ شيءٍ، ولا ينتقي فيما يكتب سواء ذلك في مسائل الحلال والحرام، أو في الفضائل والرّقائق، لكن ينتقي عند الأداء على منهج إذا جمّعت فقمّش، وإذا حدّثت ففتّش[1].

ومنهم من يَتَوسّط ويكتب ما صحّ وثبت عنده، ويكتب ما خفّ ضعفُه ممّا يدخل في حيّز الاعتبار في المتابعات والشّواهد، رجاءَ أن يجد ما يُقويه، فيرفعه به إلى حيّز الحسن لغيره على أقلّ الأحوال.

وفي هذا الضّرب من يقتصر في كتابة ما يصلح في الاعتبار في المتابعات، والشّواهد على ما كان يتعلّق بالفضائل والرّقائق، لا في الحلال ولا الحرام، وإلى هذا يشير قول ابن أبي حاتم: «يكتب من حديثه الترغيب والترهيب...».

قال العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «كان من الأئمّة من إذا سمع الحديث لم يروه حتّى يتبيّن له أنّه صحيحٌ، أو قريبٌ من الصّحيح، أو يوشك أن يَصِحّ إذا وَجَدَ ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتّة.

ومنهم من إذا وجد الحديثَ غيرَ شديد الضّعف، وليس فيه حكمٌ ولا سنّة، إنما هو في فضيلةِ عملٍ متّفق عليه، كالمحافظة على الصّلوات في جماعةٍ ونحو ذلك لم يمتنع من روايته»[2].

المبحث الثاني
فهم مقاصد عبارات الأئمة في الجرح والتّعديل، بدلالة قرينة حالية، أو زمنية

يجب على النّاظر في أقوال الأئمة في الجرح والتّعديل، وأحكامهم الصّادرة في حق الرّواة أن يكون له فهمٌ بمقاصدهم في عباراتهم، وإدراك

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٠).
(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص٨٧ ـ ٨٨).

بمراميهم في ألفاظهم، فقد تكون العبارة ظاهرها يدلُّ على معنىً لكنّه غير مرادٍ عند التّحقيق، والنظر في القرائن المحيطة بتلك العبارة.

وقد جلّى الحافظ الذّهبي هذا الجانبَ بتوضيحه بعض عبارات، وردت عن بعض الأئمّة لتكون نموذجاً يحتذى، ومثالاً على تفسير كلام الأئمة معتمِداً في ذلك على قرائن حاليّة أوزمنية. وبيان ذلك فيما يأتي:

القسم الأول: فهم مقاصد عبارات الأئمة بدلالة قرينة حالية:

يتمثل ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في قول شعبة، في يزيد بن أبي زياد: «كان رفّاعاً»:

قال النّضر بن شميل: سمعت شعبة يقول: «كان يزيد بن أبي زياد رفّاعاً»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني الآثار التي هي من أقول الصحابة يرفعها»[2].

وتفسير الحافظ الذّهبي هذا صادر عن معرفته بحال يزيد، ووقوفه على كلام الأئمة النّقاد فيه، فإنه ضعيف[3]. فمن هو في مثل حاله فإنه قد يحصل له ذلك، فيحدّث بأحاديث يرفعها، وغيره من أهل الحفظ والإتقان يوقفها، ولا سيّما مع ما وصف به من الاختلاط، وقبوله التلقين[4].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

(٣) انظر جمهرة أقوال الأئمة فيه في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٤٠).

(٤) انظر «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٤٠)، و «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨١)، و«سنن الدارقطني» (١/ ٢٩٤)، و«سؤالات البرقاني» (ص٧٢).

المطلب الثاني: في قول يحيى بن سعيد، لعبيد الله: «تكتب كذباً كثيراً».

قال عمرو بن عليّ الفلاَّس: سمعت يحيى، يقول لعبيد الله: «أين تذهب؟» قال: «أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السّيرة»، قال: «تكتب كذباً كثيراً»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «كان وهب يرويها عن أبيه، عن ابن إسحاق، وأشار يحيى القطّان إلى ما في السِّيَر من الواهي من الشّعر، ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة، فلو حُذِف منها ذلك، لَحَسُنَت، وثمّ أحاديث جمة في الصِّحاح، والمسانيد ممّا يتعلق بالسّيرة والمغازي، ينبغي أن تُضَمّ إليها وتُرَتّب، وقد فعل غالبَ هذا الإمامُ أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة» له»[2].

وهذا من الحافظ الذّهبي تفسيرٌ لقول يحيى بن سعيد السّابق: «تكتب كذباً كثيراً» إذ ظاهره تكذيبٌ لشيخِ وهب، الذي هو أبوه جرير بن حازم، أو شيخ أبيه محمّد بن إسحاق، ولما كانت حال الرّجلين على خلاف ذلك، اقتضى الأمرُ تفسيرَ كلام يحيى بما يطابق مقتضى الحال، وهو ما اشار إليه الذّهبي، من أنّه عَنَى بالكذب في حديثه ما يرويه ابن إسحاق في مغازيه من الشّعر الواهي الذي لا يعرف له أصل[3]، وبعض الآثار المنكرة، ولا يَلْزم من رواية الكذب أن يكون الرَّاوي نفسُه كذّاباً؛ إذ في نسبة النّقل إلى ناقله ما يُبَرِّيء عهدةَ النّاقل عنه، كحال ابن إسحاق في هذا. والله أعلم.

المطلب الثالث: في قول يحيى بن مَعِين في سويد بن سعيد: «مات منذ حين»:

قال الآجرّي عن أبي داود قال: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «سُويد

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٢).

(٣) انظر «طبقات فحول الشعراء» (١/ ٧ ـ ٨).

مات منذ حين»[١].

قال الحافظ الذّهبي: «عَنَى أنّه مات ذكرُه لِلِينه، وإلاّ فقد بقي سُويد بعد يحيى سبعَ سنين»[٢].

إذْ وفاة يحيى كانت سنة٢٣٣هـ[٣]، وتوفي سُويد في سنة ٢٤٠هـ[٤].

ومن المعلوم أنّ كثيراً من النّقاد تناولوا سويداً بالنّقد والتّجريح، منهم علي بن المديني[٥]، وأبو عبدالله البخاريّ[٦]، ويعقوب بن شيبة[٧].

والنّسائي[٨]، وصالح بن محمّد جزرة[٩]، وأبو أحمد الحاكم[١٠]، وغيرهم، فاستوحى الذّهبي تفسيرَه لكلام ابن مَعِين من مقتضى حال، سويد، ليُطابق ذلك الواقع الزّمني لوفاة الرّجلين. والله أعلم.

المطلب الرابع: في عباراتٍ للإمام أحمد بن حنبل:

أولاً: قوله: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار، ليس بابن عيينة»:

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشّار ليس هو سفيان بن عُيينة»[١١].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٢).
(٣) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٣٢).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤٣)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٢).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٢٩).
(٦) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٤٣).
(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١).
(٨) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٨٧).
(٩) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١).
(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٢).
(١١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٤٧).

فأوضح الحافظ الذّهبي مرادَ الإمام أحمد بهذه العبارة بقوله: «يعني: ممّا يُغرب عنه»[1].

ومراد الحافظ الذّهبي أنّه قد عُرف من حال إبراهيم بن بشّار الرّمادي، أنّه كان يُغرب عن أقرانه بألفاظٍ يرويها عن سفيان لا تُعرف إلاّ من جهته؛ فقد جاء عن عبدالله بن أحمد قال: سمعت أبي، ذكر إبراهيم بن بشّار الرّمادي قال: «كان يحضر معنا عند سفيان بن عُيينة فكان يملي على النّاس ما يسمعون من سُفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا يقول كأنّه يغيّر الألفاظ فتكون زيادةٌ ليس في الحديث» ـ أو كما قال أبي ـ، فقلت له يوماً: ألا تتّقي الله، ويحك تُمْلِ عليهم ما لم يسمعوا، ولم يحمده أبي في ذلك، وذمّه ذمّاً شديداً»[2].

وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن مَعِين، عن إبراهيم بن بشّار الرّمادي؟ فقال: «ليس بشيء لم يكن يَكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلماً قط، وكان يملي على النّاس ما لم يقله سفيان»[3].

وقال عبّاس الدوري: عن يحيى بن مَعِين أيضاً: «رأيت الرّماديّ ينظر في كتابٍ وابن عيينة يقرأ ولا يُغَيِّر شيئا، ليس معه ألواحٌ ولا دواة»[4].

فمن واقع حال إبراهيم بن بشّار، وما أُخِذ عليه من تساهله في الرّواية عن سفيان بن عيينة مما نتج منه تفرّده بألفاظٍ في أحاديث سفيان لا مُتَابع له فيها من أقرانه، كشف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ مراد الإمام أحمد في قوله السّابق: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار. . . إلخ» بأنّ الإمام أحمد قصد بذلك الإغراب، وما سبق في رواية عبدالله بن أحمد، عن أبيه التي جاء فيها التّفصيل مؤيِّدٌ قويّ لتفسير الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ. والله أعلم[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١١).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/ ٤٣٨).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٤٧ ـ ٤٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٨).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ٧).

(٥) من ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة «زهير بن محمّد التميمي العنبري الخراساني» (ت١٦٢هـ) =

ثانياً: قوله في الأوزاعي: «حديث ضعيف ورأي ضعيف»:

في ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن عمرو الأوزاعي» (ت١٥٧هـ) نقل الحافظ الذّهبي قولَ إبراهيم الحربي: سمعت أحمد بن حنبل وسُئل عن مالك؟ فقال: «حديث صحيحٌ ورأيٌ ضعيف»، وسُئل عن الأوزاعي؟ فقال: «حديث ضعيف ورأي ضعيف»...»[١].

علّق الحافظ الذّهبي على هذا بقوله: «يريد أنّ الأوزاعي حديثُه ضعيف من كونه يحتجّ بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشّام، وفي ذلك ضعف، لا أنّ الإمام في نفسه ضعيف»[٢].

وتفسير الذّهبي ـ رحمه الله ـ لعبارة الإمام أحمد، أمرٌ لا مناص منه لما عُلِم من ثقة الأوزاعي وإمامته، بشاهدة غير واحد من الأئمة[٣]، بل روى أبو زرعة الدّمشقي فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «كان الأوزاعي من الأئمّة»[٤]، ووثّقه كما في رواية عبدالله ابنه عنه[٥].

وعلى هذا فعبارة الإمام أحمد: «حديثٌ ضعيفٌ ورأيٌ ضعيف»، لا بدّ لها من تفسيرٍ وتوجيهٍ يتّفق مع واقع حال الأوزاعي من ناحيةٍ وشهادة الأئمّة له ـ وفيهم الإمام أحمد نفسه ـ بالثّقة والإمامة في الحديث من ناحيةٍ أخرى، ففسّرها الحافظ الذّهبي بما استوحاه من حال الأوزاعي في منهجه الاستدلالي، وطريقته في استنباط الأحكام الشّرعية.

= قال البخاري: قال أحمد: «كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه» «التاريخ الكبير» (٣/٤٢٧ ـ ٤٢٨).

قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٩٦): «بل قول أحمد: «كأنه آخر غيره» يعني ما يأتي به من المنكرات».

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٤٥)، و «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ١٦٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٤).

(٣) انظر «تقدمة الجرح والتّعديل» (ص٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٣١٣ ـ ٣١٦) و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١١ ـ ١٣٢).

(٤) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٦١).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٣٤٧).

قال الحافظ الذّهبي في موضع آخر: «ذَكَر بعضُ الحفّاظ أن حديث الأوزاعي نحوُ الألف ـ يعني: المسند ـ أمّا المرسل والموقوف فألوف، وهو في الشّاميين نظيرُ معمر لليمانيين، ونظير الثوري للكوفيّين، ونظير مالكٍ للمدنيّين، ونظير اللّيث للمصريّين، ونظير حمّاد للبصريّين»[1].

وهذا فيه دَلالةٌ على اهتمام الأوزاعي برواية المراسيل والموقوفات لصلاحية الاحتجاج بها عنده.

قال البيهقي ـ رحمه الله ـ: «إنما قال ذلك أحمد بن حنبل، في مالكٍ ـ رحمهما الله ـ لأنّه كان يترك الحديثَ الصّحيح ويعمل بعمل أهل المدينة في بعض المسائل، وقال ذلك في الأوزاعي ـ رحمه الله ـ لأنه كان يحتجّ بالمقاطيع والمراسيل في بعض المسائل، ثمّ يقيس عليها، . . .»[2].

المطلب الخامس:

في قول الإمام أبي داود: في عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون: «كان عبد الملك الماجشون لا يعقل الحديث»[3]:

فسّر الحافظ الذّهبي ذلك بقوله: «يعني لم يكن من فرسانه، وإلاّ فهو ثقة في نفسه»[4].

وقال في «الكاشف»[5]: «رأس في الفقه، قليل الحديث صدوقٌ».

فالحافظ الذّهبي لا يرى ضعف ابن الماجشون، فلهذا ذهب إلى تخريج قول أبي داود فيه: «لا يَعقل الحديث» بأنّه أراد بذلك، أنّ ابن الماجشون لم يكن من فرسان الحديث، يعني المكثرين فيه كما صرح في «الكاشف» بقلة حديثه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٣٢).
(٢) «مناقب الشافعي» (١/ ١٦٦).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٦٠).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٦٠).
(٥) (١/ ٦٦٧).

لكن النّاظر في ترجمة ابن الماجشون، لا يجد مسَوّغاً قويّاً يحمل الذّهبيَّ على صرف عبارة أبي داود عن ظاهرها المُفِيدِ للتّضعيف إلى إرادة قلّة الحديث، وعدم الإكثار فيه، إذ هناك غيرُ واحدٍ من الأئمّة تكلّم في ضبط ابن الماجشون، وقلّة علمه بالحديث رغم كونه رأساً في الفقه، فمن ذلك:

أ ـ قول الأثرم: قلت لأحمد: إنّ عبد الملك بن الماجشون يقول في سند: أو كذا؟ قال: «مَنْ عبد الملك، مِنْ أهل العلم؟! من يأخذ من عبد الملك؟!»[1].

ب ـ وقول مصعب بن عبدالله الزبيري: «كان يُفتي، وكان ضعيفاً في الحديث»[2].

ج ـ وقول السّاجي: «ضعيفٌ في الحديث، صاحبُ رأي، وقد حدّث عن مالكٍ بمناكير»[3].

فمثل هذا لا تشهد حالُه بِصَرْف كلام أبي داود السَّابِقِ الذّكرِ، عن إفادة التّضعيف كما تُفيده عبارتُه من حيث الأصْل.

ولذلك قال فيه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «صدوقٌ له أغلاط في الحديث»[4].

المطلب السادس: في قول الإمام أبي حاتم الرّازي، في إسحاق بن الفرات المصري: «شيخٌ ليس بمشهور»[5]:

قال الحافظ الذّهبي ـ مبيّناً المرادَ بذلك ـ: «ما هو بمشهورٍ بالحديث،

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/٤٠٨).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) «تقريب التهذيب» (ص٣٦٤).
(٥) «الجرح والتّعديل» (٢/٢٣١).

بَلَى هو مشهورٌ بالإمامة في الفقه»[1].

وهذا يدلُّ على أنّ المتبادِرَ من إطلاق أئمّة الحديث نفيَ الشّهرة عن الرّاوي، إنما هو في مجال الحديث وروايته، وليس المقصود نفيَ مطلق الشّهرة، فلا منافاة بين أن يكون الرّجل مشهوراً بالفقه، أو التفسير، أو القراءة، أو غير ذلك من فنون العلم وبين إطلاق إمامٍ من المحدّثين نفيَ الشّهرة عنه، إذْ مقصوده في ذلك الشهرةُ بعلم الحديث والاعتناء به، لا مطلق الشهرة.

فمراعاة مثل هذا المعنى يمنع من رد كلام إمامٍ في أحد المشهورين، ووصفه بالغلط ومخالفة واقع الحال.

وتفسير الحافظ الذّهبي هنا مبنيٌ على ملاحظة واقع حال الرّاوي، والله أعلم.

المطلب السابع:
في قول محمّد بن المظفر بن موسى، في الحسين بن إسماعيل المحاملي: «ما عدمنا من أبي محمّد ـــ يعني ـــ ابن صاعد[2] إلاّ عينيه»[3].

وقال الخطيب: «أراد بذلك أنّ شيوخ المحاملي هم شيوخ ابن صاعد»[4].

قال الذّهبي: «يريد أنّ المحاملي، نظيرُ ابن صاعد في الثّقة والعلوّ»[5].

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٠٤).
(٢) هو: يحيى بن محمّد بن صاعد أبو محمّد أحد حفاظ الحديث، ومن عني به ورحل في طلبه. توفي ٣١٨هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٤).
(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٠).
(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٦١).

فكأن من يَروي عن المحاملي، إنما يروي عن ابن صاعد، لاجتماعهما في بعض الشيوخ.

وهذا شبيهٌ بما جاء في ترجمة «أحمد بن سلمان بن الحسن المعروف بالنجّاد، قال أحمد بن سليمان بن علي بن المقريء: سمعت أبا الحسن بن رزقويه غير مرّة يقول: «أبو بكر النّجاد ابنُ صاعدِنا»[1].

فقال الخطيب البغدادي: «عَنَى بذلك أنّ النّجاد في كثرة حديثه واتّساع طرقه، وعِظَم رواياته، وأصناف فوائده لمن سمع منه كيحيى بن صاعد لأصحابه، إذْ كلُّ واحدٍ من الرّجلين كان واحدَ وقتِه في كثرة الحديث»[2].

فالنّاقد ـ عند تفسيره لمثل هذه العبارة ـ إنما ينظر في وجه الشبه بين المذكورين فيها، فقد يكون ذلك هو الثّقة وعلوّ السّند، والاجتماع في الشّيوخ كما هو الشأن في المحاملي مع ابن صاعد.

وقد يكون المرادُ بها كثرةَ الحديث، واتسّاعَه كما هو الشّأن في أبي بكر النّجاد مع ابن صاعدٍ أيضا. والله أعلم.

القسم الثاني: فهم مقاصد عبارات الأئمة بدلالة قرينة زمنية:

قد يتغيّر مفهوم بعض المصطلحات العلمية بتغيّر الأزمان والأعصار، فيكون إطلاقها في زمن المتقدّمين مبايناً لإطلاقها عند المتأخرين ومغايِراً له، كما هو ظاهرٌ في المطالب التالية:

المطلب الأول: في لفظ «الثقة»:

تقدّم بيان الحافظ الذّهبي عُرف المتقدمين في إطلاق هذه الكلمة على الرّاوي، وهو أن يكون الرّاوي عدلاً في نفسه، متقناً لما حمله، ضابطاً لما نقله، وله فهم ومعرفة بالحديث، وقلة وقوع المنكر في رواياته مع سعة علمه.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ١٩٠).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

لكن المتأخّرين توسّعوا في إطلاق لفظ «ثقة» على الشّيخ الذي سماعه صحيحٌ، بقراءة مُتقن وإثباتِ عدلٍ لكون الاعتماد عندهم على المصنّفات، والأصول الصّحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها[1].

المطلب الثاني: في لفظ «الحافظ»:

تُطلق هذه اللّفظة للدّلالة على حفظ الرّجل، وضبطه لمرويّاته، وأسانيدها ضبطاً متيناً.

لكن يختلف حجم هذه المرويّات وسعتها بين المتقدّمين والمتأخرين، فقد قال عثمان بن سعيد الدّارمي: «من لم يجمع حديث شعبة، وسفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة فهو مُفلِسٌ في الحديث»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «يريد أنّه ما بلغ درجة الحفّاظ. وبلا ريبٍ أنّ من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر حديثهم، وكَتَبه عالياً ونازلاً، وفهم عِلَلَه، فقد أحاط بشطر السنّة النّبوية، بل بأكثر من ذلك. وقد عُدم في زماننا من يَنهض بهذا، وببعضه، فنسأل الله المغفرة.

وأيضاً فلو أراد أحدٌ أن يتتبّع حديث الثّوري وحده، ويكتبه بأسانيد نفسه على طولها ويبين صحيحه من سقيمه لكان يجيء «مسنده» في عشر مجلدات.

وإنما شأن المحدِّث اليوم الاعتناء بالدّواوين الستة، و«مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن البيهقي»، وضبط متونها وأسانيدها، ثمّ لا ينتفع بذلك حتى يتّقيَ ربّه، ويَدِينَ بالحديث.

فعلى علم الحديث وعلمائه لِيَبْكِ من كان باكيا، فقد عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ، فَلْيَسْعَ امرؤٌ في فكاك رقبته من النّار، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) انظر ذلك مفصلاً في مبحث: (مراعاة الفرق بين المتقدمين والمتأخرين في إطلاق لفظ (ثقة)...).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٩٧).

ثمّ العلم ليس هو بكثرة الرّواية، ولكنه نور يقذفه الله في القلب، وشرطه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع، وفقنا الله وإيّاكم لطاعته»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2] ـ معلّقاً على عبارة عثمان الدّارمي ـ: «يعني أنّه ما بلغ رتبة الحفاظ في العلم. ولا ريب أنّ من حصّل علمَ هؤلاء الأكابر الأئمّة الخمسة، وأحاط بمرويّاتهم عالياً ونازلاً، فقد حَصَل على ثُلَثي السنّة أو نحو ذلك».

وهذا يوضح القدر المطلوب، من الإحاطة بالسنّة لدى المتقدمين لوصف المحدّث بكونه حافظاً، وحشره في زمرة الحفاظ.

وأمّا عند المتأخرين ففي ترجمة «أبي محمّد القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر» (ت٦٠٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ذكر محدِّث أنّه اجتمع بالمدينة، ببهاء الدين القاسم، فسأله أن يحدِّثه فروى له من حفظه أحاديث، ثمّ ذكر أنّه قابل تلك الأحاديث بأصلها فوافقت».

ثمّ قال الذّهبي: «وبمثل هذا يوصف المحدث في زماننا بالحفظ»[3].

والمحدّث الذي يشير إليه الذّهبي في كلامه هو أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي المتوفى سنة٦١١هـ فقد ذكر الذّهبي نصّ الحكاية في كتابه «تاريخ الإسلام»[4] فقال: «قال الحافظ عبد العظيم[5] قلت للحافظ أبي الحسن المقدسي: «أقول: ثنا الحافظ ابن علي الحافظِ ـ بالكسر نسبة إلى والده؟» فقال: «بالضم، فإني اجتمعت به بالمدينة، فأملى عليّ أحاديثَ من

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٢٣/١٣).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٩٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤٠٨/٢١).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٥٩١ ـ ٦٠٠هـ ص٤٧٢).

(٥) هو: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمّد المصري قال في «التكملة» (٢/ ٩): «ولقيه شيخنا الحافظ أبو الحسن بالحجاز، وكان يذكره بالحفظ، وكان القاسم أيضاً يثني على شيخنا...».

حفظه، ثمّ سيَّر إليّ الأصول، فقابلتها فوجدتها كما أملاها، وفي بعض هذا يُطلق عليه الحفظ».

فعلّق الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على ذلك بقوله: «وليس هذا هو الحفظ العُرفي...»، يعني عُرفَ المتقدِّمين واصطلاحهم، أمّا في عرف المتأخرّين فيكفي ذلك لإطلاق وصف: «الحافظ» على المحدّث كما تقدم تصريحه بذلك.

المطلب الثالث: في لفظ «القاصّ»:

في ترجمة «أبي إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني» (ت٨٠هـ) روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر، أنّ عبد الملك، عزل أبا إدريس عن القَصَص وأقرّه على القضاء، فقال أبو إدريس عزلتموني عن رغتبي، وتركتموني في رهبتي»[(١)].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «قد كان القاصّ في الزّمن الأوّل يكون له صورة عظيمةٌ في العلم والعمل»[(٢)].

وهذا خلاف ما آل إليه مفهوم هذا الوصف في الأزمان المتأخِّرة، حيث كان القُصّاص لا شأن لهم إلا جمع قِصَصٍ لا أصل لأكثرها، والتكسّب بسردها في الطُّرقات، وأماكن تجمّع العامّة، حتى عُرفت الأحاديث التي يَسردونها في مجالسِهم بأحاديث القُصّاص[(٣)]، وألّف جماعةٌ من العلماء تصانيف في نقدها وبيان زَيْفها[(٤)].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٨/ ٨٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٧٥).

(٣) انظر مقدمة تحقيق «تحذير الخواص من أحاديث القصاص» للسيوطي، للدكتور محمّد لطفي الصباغ (ص١٠ ـ ١٤).

(٤) من ذلك رسالة «أحاديث القصاص»، لابن تيمية، وكتاب «تحذير الخواص من أحاديث القصاص» لليسوطي، وغيرهما.

المطلب الرابع: في لفظ «الفضل»:

في ترجمة «الحسين بن علي بن الوليد الجعفي مولاهم الكوفي» (ت٢٠٣هـ) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: «ما رأيت أفضلَ من حسين الجعفي وسعيد بن عامر»(١).

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يريد بالفضل: التّقوى والتألّه، هذا عُرف المتقدّمين»(٢).



---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٥١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٩٨).

ومن هذه المصطلحات أيضاً لفظ «القراء» ففي «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٣٠٦) ترجمة «يزيد بن حميد أبي التياح البصري» نقل الذّهبي قول أبي التياح: «كان الرّجل منهم يتقرأ عشرين سنة ما يعلم به جيرانه». ثمّ قال الذّهبي: «يَتَقَرّأ أي يتعبّد، والقراء في اصطلاح الصدر الأول هم العباد، ومنه قول أنس في أهل بئر معونة: يقال لهم: القراء. وقال مسروق:

يا معشر القراء يا ملح البلد ... من يصلح الملح إذ الملح فسد».

وانظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٦).

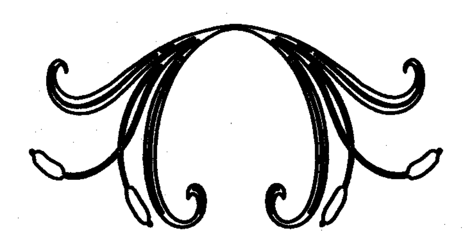
الباب الخامس

من أوجه نقد الرّوايات، وأقوال أئمّة الجرح والتّعديل، عند الحافظ الذّهبي رحمه الله

وفيه فصلان:

الفصل الأول: من أوجه نقده للروايات.

الفصل الثاني: من أوجه نقده لأقوال بعض أئمّة الجرح والتّعديل







الفصل الأول

من أوجه نقد الرّوايات عند الحافظ الذّهبي

وفيه أربعة مباحث:

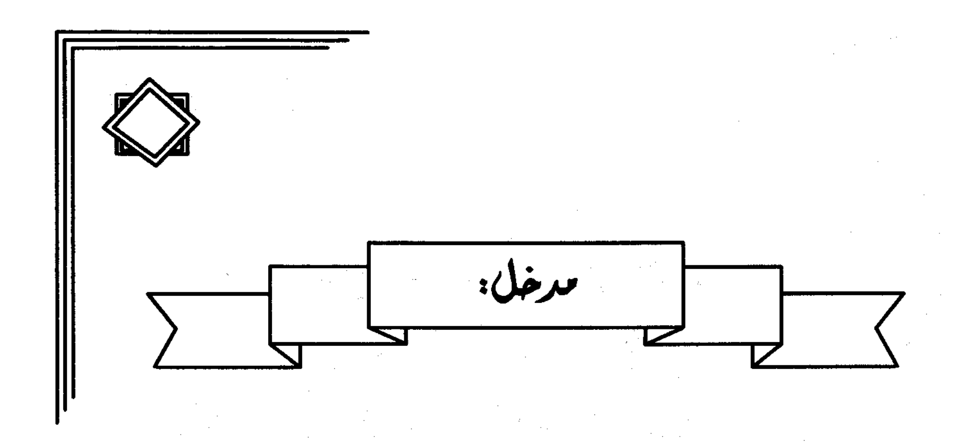
المبحث الأول: نقده للروايات من جهة إسنادها.

المبحث الثاني: نقده للروايات من جهة متنها.

المبحث الثالث: نقده للروايات من جهة الإسناد والمتن معاً.

المبحث الرابع: نقده للروايات بمعارضتها بأرجح منها.





مدخل:

قد كان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من المعتنين بالنّقد كلّ العناية بحيث أصبح النّقد يحتلّ مكاناً بارزاً في كتبه، واهتمّ به غاية الاهتمام في كتابه «سير أعلام النبلاء» واعتبره جزءاً أساسيّاً من ضوابطه في دراسة تراجم الرّجال والحكم عليها جرحاً وتعديلا.

ولم يقتصر الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على نوعٍ واحدٍ من أنواع النّقد، ولم يُعْنَ بمجالٍ واحد من مجالاته فقط، بل تعدّدت أوْجُهُه عنده، وتباينت طرقه لديه[1]، فتارةً يقوم نقده للرّوايات على النّظر في أسانيدها، وتارةً أخرى بالنّظر إلى متونها، ومرّةً بالنظر إلى الأمرين معا، وأحياناً ينظر إلى عدم صحّة الإسناد مع معارضة الرّواية بأرجحَ منها، وأحياناً يُوَجِّه الرّواية، ويخرّجها تخريجاً مطابقاً للواقع.

وبيان هذه الوجوه في المباحث التالية:

المبحث الأول
نقده للرّوايات من جهة إسنادها

يتجلى هذا الوجه في الأمثلة التالية:

١ ـ في ترجمة «شهر بن حوشب أبي سعيد الأشعري الشامي» (١٠٠هـ وقيل غير ذلك) قال أبو خيثمة: حدّثني يحيى بن أبي بُكير، قال: حدّثني

(١) انظر «الذّهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٤٤٥ ـ ٤٤٦).

أبي قال: «دخل شهر بن حوشب بيتَ المال فأخذ خَرِيطةً من دراهم، فقال فيه الشّاعر:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ ... فمن يَأمَنُ القرّاءَ بعدك يا شَهْرُ»[1]

قال الحافظ الذّهبي ـ معقّباً على هذه الرِّواية ـ: «إسنادها منقطع، ولعلّها وقعت، وتاب منها، أو أخذها متأوّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقا. نسأل الله الصَّفْح»[2].

وقد تقدّم بيانُ ضعف هذه الرِّواية بالتفصيل[3].

ويلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ نَقَد هذه الرِّوايةَ من جهة إسنادها، فحكم عليه بالانقطاع، ثمّ وَجَّهَ مَتْنَهَا بِبَيان أنّ هذه الحادثةَ إن صحّ وقوعُها ليس فيها ما يُوجِب إسقاطَ عدالة شَهر بن حَوشب، والطّعنَ في أمانته، إذْ يصحّ حملُها على كونه أخذ ما أخذ من بيت المال متأوّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقاً، أو يكون قد تاب بعدها وأناب. والله أعلم.

٢ ـ ما جاء في ترجمة «عكرمة، مولى ابن عباس أبي عبدالله المدني» (ت١٠٥هـ) قال مصعب بن عبدالله الزّبيري ـ رحمه الله ـ: «كان عكرمة يرى رأى الخوارج، وادّعى على عبدالله بن عباس أنّه كان يرى رأي الخوارج»[4].

فعلّق الذّهبي على ذلك بقوله: «هذه حكاية بلا إسناد»[5].

ثمّ ذكر قول أبي خلف عبدالله بن عيسى الخرّاز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتّق الله ويحك يا نافع، ولا تكذِب عليّ كما كَذَب عكرمة على ابن عبّاس، كما أحلّ الصَّرْف وأسلم ابنه صيرفيّاً»[6].

---

(١) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣/ ٢٦ ـ ٢٧)، و«تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧٥).
(٣) انظر ذلك في مبحث (لا عبرة بجرح لا يصح نقله عن قائله) .
(٤) «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/ ١٠٧/ب) وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).
(٦) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).

فعلّق على ذلك قائلا: «البكّاء واهٍ»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزّهري المدني» (ت١٢٥هـ) قال عثمان الدّارمي: حدّثنا موسى بن محمّد البلقاوي: سمعت مالكاً يقول: حدّث الزّهري بمئة حديث، ثمّ التفت إليّ فقال: «كم حفظت يا مالك؟» قلت: «أربعين، فوضع يده على جبهته، ثمّ قال: «إنا لله، كيف نقص الحفظ»[2].

فقال الحافظ الذّهبي ـ ناقداً هذه الرّوايةَ ـ: «موسى ضعيف»[3].

فهذه الحكاية ضعيفة جدّاً؛ فموسى بن محمّد هو ابن عطاء الدمياطي المقدسي، كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وموسى بن سهل الرملي[4].

وقال العُقيلي: «يحدث عن الثّقات بالبواطيل في الموضوعات»[5].

وقال ابن عَدي: «منكر الحديث، ويسرق الحديث»[6].

٤ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلْقاني الأسدي» (ت١٧٣هـ) قال العُقيلي: حدّثنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثني إبراهيم بن الجنيد، قال: حدّثني أحمد بن الوليد بن أبان، قال حدّثني حسين بن حسن، قال: حدثني خالي إبراهيم، قال: سمعت إسماعيل الخُلْقَاني يقول: «الذي نادى من جانب الطور عبده: عليّ بن أبي طالب»، قال: وسمعته يقول: «هو الأوّل والآخِر: عليّ بن أبي طالب»[7].

قال الحافظ الذّهبي: «إسنادها مظلم، فلعلّ إسماعيل هذا آخَرُ زنديقٌ غير الخُلقاني»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٣).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) انظر ذلك في «الجرح والتّعديل» (٨/ ١٦١).
(٥) «الضعفاء» (٤/ ١٦٩).
(٦) «الكامل» (٦/ ٣٤٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢١٩).
(٧) «الضعفاء» (١/ ٧٨).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٧٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «إسنادها مظلم، ولعلّ إسماعيل شَقُوصاً هذا آخر، زنديق لعين غير صاحب الترجمة، فإنّ هذا الكلام لا يَصدر من رافضي، فضلاً عن مسلم مبتدع[2]، أو أنّه قال، ثمّ تاب وجدّد إسلامه، أو أنّ الرّاوي كَذَبَها».

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذا السّند مظلم، ولم يصحّ عن الخُلقاني هذا الكلام فإنّ هذا من كلام زنديق».

وأحمد بن الوليد بن أبان، وشيخه حسين بن حسن، وإبراهيم خال حسين، لم أقف على تراجمهم، ولعلّ ذلك سبب قول الحافظ الذّهبي: «إسنادها مظلم». والله أعلم.

وكلام الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في تلك المصادر الثّلاثة في نقد هذه الحكاية وبيان عدم صحّة نسبتها إلى إسماعيل أولى بالتّقديم، والاعتماد من قوله في «من تُكُلِّم فيه وهو موثّق»[4]: «ثقة مصنِّف، وهو شيعي يقال عنه كلام في الغلو لا يصدر من مسلم...»؛ فإنه في هذا الموطن لم يُبَيِّن وهاءَ ما نُسِب إليه، وإن كان صدَّره بصيغة التّمريض إلاّ أنّ ذلك لا يغني عن التّصريح بوهن تلك الرّواية لشناعتها وقُبحها. ثمّ إنّه وصفه بكونه شيعيّاً، مما يدلُّ على أنّه في هذا الموضع أعطى تلك الحكاية شيئاً من الاعتبار، بينما خلت تلك المراجع السّابقة من وصفه بذلك، ولم أقف على من نعته بذلك من الأئمّة، وقد أعرض عنها أيضاً في رسالته «الرّواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»[5] بل اقتصر على قوله فيه: «من أقران هشيم، حديثه في الكتب الستة، وهو صدوقٌ». ولهذا أعرض عنها الحافظ ابن حجر، لما لخّص أقوال الأئمة فيه بقوله: «صدوقٌ يخطيء قليلا...»[6]، فلم ينعته بالتّشيع. والله أعلم.

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٧٠ ـ ١٨٠هـ ص٣٨).
(٢) كذا وردت العبارة في المطبوع، ولعلها: (فضلا عن مسلم مُتَّبِع). والله أعلم.
(٣) (١/٢٢٩).
(٤) (ص٤٥).
(٥) (ص٦٤).
(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٠٧).

٥ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عُليَّة البصري» (ت١٩٣هـ) روى الخطيب بسنده، عن خَلَف بن محمّد الخيّام، أخبرنا سهل بن شاذويه قال: سمعت علياً ـ يعني ابن خشرم ـ يقول: قلت لوكيع: «رأيت ابن علية يشرب النّبيذ حتى يُحْمَل على الحمار يحتاج من يردّه إلى منزله»، فقال وكيع: «إذا رأيت البصريَّ يشرب فاتّهمْه، وإذا رأيت الكوفيَّ يشرب فلا تَتَّهمه»، قلت: «وكيف؟!» قال: «الكوفيّ يشربه تديُّناً، والبصريّ يتركه تديّناً»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ ناقداً هذه الرّواية ـ: «وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحداً غَمَزَ إسماعيل بِشرب المسكر قط...»[2].

وفي سند هذه الحكاية: خلف بن محمّد الخيّام، قال الخليلي: «كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جداً، روى في الأبواب تراجمَ لا يُتابَع عليها، وكذلك متوناً لا تُعرَف. سمعت ابن أبي زرعة، والحاكمَ أبا عبدالله الحافظيْن يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار»[3].

٦ ـ وفي ترجمة «بقيّة بن الوليد بن صائب الكلاعي الحمصي» (ت١٩٧هـ) قال ابن عَدي: ثنا عبدالله بن محمّد بن إسحاق، قال: سمعت بركة بن محمّد يقول: كنا عند بقيّة في غرفة. فسمع النّاس يقولون: لا، لا. فأخرج رأسه من الرّوزنة[4] وجعل يصيح معهم: «لا، لا». فقلنا له: يا أبا محمّد، سبحان الله أنت إمام يُقتدى بك!» فقال: «اسكت هذا سنة بلدنا»[5].

قال الحافظ الذّهبي ـ مُبَيِّناً وهاءَ هذه الحكاية ـ: «بركة واهٍ»[6].

ولا ريب أنّ هذه الحكاية لو صحّت لكان فيها ما يخلّ بالمروءة، وصدورُ مثل ذلك عن رجلٍ عاميٍّ لا ينبغي، فكيف بعالمٍ من علماء

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٧).
(٣) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٣/ ٩٧٢ ـ ٩٧٣).
(٤) الروزنة: الكوة، انظر «لسان العرب» (١٣/ ١٧٩)، مادة (رزن).
(٥) «الكامل» (٢/ ٧٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٣١).

الحديث، فجديرٌ بمثل هذه الحكاية أن تحظى بنقد الحافظ الذّهبي، والتّعليق عليها بما يُبين شدّةَ وهائها وسقوطَها.

وبركة بن محمّد هو أبو سعيد الحلبي، قال فيه عبدان الأهوازي: «. . .أنا قد رأيت بركة هذا بحَلَب، وتركتُه على عَمْد، ولم أكتب عنه، لأنّه كان يكذب»[1].

وقال ابن حِبَّان: «كان يسرق الحديث، وربما قَلَبَه، وإذا أُدْخِل عليه حديثٌ حدّث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[2].

٧ ـ وفي ترجمة «علي بن الجعد بن عبيد البغدادي» (ت٢٣٠هـ) قال أبو يحيى النّاقد سمعت أبا غسان المروزي: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث النّبي ﷺ أنّه قال للحسن: «إن ابني هذا سيد» فقال: «من جعله سيدا؟!»[3].

فقال الذّهبي ـ معلّقاً على هذا ـ: «أبو غَسَّان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق فلعلّ ابن الجَعْد قد تاب من هذه الورطة، بل جَعله سيِّداً على رغْم أنف كلِّ جاهل، فإنّ من أصرَّ على مثل هذا من الردِّ على سيِّد البشر، يَكْفُر بلا مَثْنَويّة، . . .»[4].

وقد تقدّم ذكر تعليق الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على هذه الرّواية بطوله، وبيان حالِ علي بن الجعد، وأنّه شيعي جَلْدٌ يتكلّم في بعض الصّحابة، كعثمان بن عفّان، وابن عمر، ومعاوية، ـ رضي الله عنهم ـ، ويقول بخلق القرآن حتى منع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ابنَه عبدَ الله من الكتابة عنه، وضَرَب على حديثه[5].

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٧).

(٢) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٠٣)، وانظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٣) «الضعفاء» (٣/ ٢٢٥)، وانظر ما تقدم في (ص٣٧٠/ الهامش رقم٥) للوقوف على اختلاف ألفاظ هذه الرّواية في بعض المصادر وأثر ذلك في توجيهها.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٤).

(٥) انظر ما تقدم في (ص٣٦٨ وما بعدها).

المبحث الثاني
نقده الروايات من جهة متنها

ومن أمثلة ذلك ما ياتي:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السَّهمي القرشي» (ت١١٨هـ) قال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت عليّاً، عن عَمرو بن شعيب؟ فقال: «ما روى عنه أيوب، وابن جُريج فذلك كلّه صحيح، وما روى عَمرو عن أبيه، عن جدّه، فذلك كتابٌ وجده فهو ضعيفٌ»[١].

فعلّق الحافظ الذّهبي على هذه الحكاية بقوله: «هذا الكلام قاعدٌ قائمٌ»[٢].

وفي قول الحافظ الذّهبي: «هذا الكلام قاعدٌ قائمٌ» دَلالةٌ على اضطراب رواية محمّد بن عثمان بن أبي شيبة فيما حكم به، ابن المديني على عمرو بن شعيب، من جهة تصحيح كلّ ما رواه أيوب وابن جريج عن عمرو، وهو يشمل ما رواه عن أبيه، عن جدّه وغيرَه بدلالة قوله: «فذلك كلّه صحيح»، ثمّ قال بعد ذلك: «وما روى عمرو عن أبيه عن جدّه فذلك كتاب وجده فهو ضعيف».

فهذا نقضٌ لحكمه السّابق بصحّة جميع ما رواه أيوب، وابن جريج عن عمرو، فأشار الحافظ الذّهبي إلى هذا المعنى بنعت الرِّواية بوصفين متضادّين، وهما القعود والقيام معاً.

ثمّ إنّ الرِّواية ليست صحيحة من جهة متنها، وذلك لمخالفتها روايتين أُخرَيين، وهما:

أ ـ رواية الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ حيث قال: «رأيت أحمد بن حنبل، وعليّ بن عبد الله، والحميديَّ وإسحاقَ بن إبراهيم، يحتجّون بحديث عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»[٣].

---

(١) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٠٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وفيه (الحميد) والتصويب من «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤).

ب ـ ورواية يعقوب بن شيبة حيث قال: سمعت عليّ بن المديني يقول: «قد سمع أبوه شعيب من جدّه عبدالله بن عمرو.. وعَمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح»[1].

وفي هاتين الرّوايتين تصريح باحتجاج علي بن المديني، بترجمة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والحكم باتصالها، وثِقَةِ عَمرو بن شعيب وصحّة كتابه عنده.

فإذا انضاف إلى هذه المخالفة ذلك التناقضُ السّابقُ ذكرُه، ترجّح القول بعدم صحّة متن هذه الرّواية عن عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين الخِلَعي المصريّ الشافعيّ» (ت٤٩٢هـ): «وذكر ابن رفاعة أنّه سمع من الحبّال، وأنّه أتى إلى الخِلَعي، فطرده مدّة، وكان بينهما شيءٌ أظنّ من جهة الاعتقاد».

ثمّ قال الذّهبي: «فهذه الحكاية منكرة؛ لأنّ أبا إسحاق الحَبَّال كان قد مُنِع من التّحديث قبل موته بسنوات، ويصبو ابن رفاعة عن إدراكِ الأخذ عنه قبل ذلك»[2].

والحكاية قد ساقها الحافظ الذّهبي بحروفها في ترجمة «عبدالله بن رِفاعة بن غَدِير السّعدي المصريّ» (ت٥٦١هـ) قال: قال حمّاد الحرّاني: حكى لي ابنُ رِفاعة قال: «كنت يتيماً، وكان الخِلَعي يؤويني، فمررت يوماً بجامع مصر، فجلست في حلقة حديث، وسمعت جزءاً، فسألت من ذا الشّيخ؟ فقيل: هو الحبّال. فعدت إلى الخِلَعي فأخبرته فعنّفني، وطردني، وكان بينهما شيءٌ أظنّه من جهة الاعتقاد، فلم أَعُدْ إلى الحبّال، ولم أظفر بما سمعت منه»[3].

وأبو إسحاق الحبّال هو إبراهيم بن سعيد بن عبدالله النّعماني مولاهم

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٣/ ٦٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٧٧).
(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٤٣٦).

المصري الشافعي المتوفى سنة٤٨٢هـ. وقد تقدّم ذكرُ الحافظ الذهبي مَنْعَ الدّولة العُبيدية أبا إسحاق الحبال من التّحديث، وتخويفَهم إيّاه، وتهديدَه بالقتل إن هو خالف أمرَهم، وحدّث أحداً من الوافدين عليه، فبقي في بيته لا يحدِّث أحداً حتى وافته المَنِيَّة[1].

وقال الذّهبي: «...سماع قاضي المارستان[2] منه في سنة ستّ وسبعين[3]، وبعد ذلك مُنِع من التّحديث...»[4].

وأمّا ابن رفاعة فمولده كان في سنة ٤٦٧هـ[5]، وعلى هذا يكون عمره قبل منع الحبال من التحديث تسع سنين؛ فمثله يمكنه السّماعُ من أبي إسحاق الحبّال قبل المنع. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بكر بن العربي محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبدالله الأندلسي الإشبيلي المالكي» (ت٥٤٣هـ) قال الذّهبي: «قرأت بخط ابن مَسْدي في «معجمه» أخبرنا أحمد بن محمّد بن مفرج النباتي، سمعت ابن الجدّ الحافظ وغيره يقولون: حضر فقهاءُ إشبيلية: أبو بكر بن المرجَّى، وفلان، وفلان، وحضر معهم ابن العربي، فتذاكروا حديثَ المغفر، فقال ابن المرجّى: «لا يُعرَف إلاّ من حديث مالكٍ عن الزّهري»، فقال ابن العربي: قد رويته من ثلاثةَ عشرَ طريقاً غير طريق مالك، فقالوا: أَفِدْنا هذا. فوعدهم، ولم يُخرجْ لهم شيئاً. وفي ذلك يقول خَلَف بن خير الأديب:

يا أهلَ حمص[6] ومن بها أوصيكمُ ... بالبرّ والتقوى وصيّةَ مُشفقِ

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٢٧٦).

(٢) هو: الشيخ الإمام، مسند العصر أبو بكر محمّد بن عبد الباقي بن محمّد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري البغدادي المتوفى سنة ٥٣٥هـ انظر ترجمتة في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٣ ـ ٢٨).

(٣) أي: وأربع مئة.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠١).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٢٠/ ٤٣٥).

(٦) المراد بحمص هنا إشبيلية، فإنها تسمى أيضاً: حمص. انظر «معجم البلدان» (١/ ١٩٥).

فخذوا عن «العَرَبِيّ» أسمارَ الدُّجى   وَخُـذُوا الـرِّوايـةَ عـن إمـام مُـتَّـقِ
إنّ الـفـتـى حُـلْـوُ الـكـلام مـهـذّب   إن لم يجدْ خبراً صحيحاً يَخْلُقِ[1]

فقال الحافظ الذّهبي ـ عَقِيبَ هذه الحكاية ـ: «هذه حكاية ساذجة لا تدلّ على تعمّد، ولعلّ القاضي ـ رحمه الله ـ وَهِم، وسَرَى ذهنُه إلى حديثٍ آخر، والشّاعر يَخْلُقُ الإفكَ...»[2].

وقد أثبت ابن حجر هذه الحكاية، وردّ على ابن مَسْدِي طعنَه في ثبوتها، ثمّ بَيّن أنّ الصّواب في القضيّة مع ابن العربي، ولم يكن واهماً فيما ذكره، وأنّ الذين اتّهموه هم المخطئون في ذلك، فقال: «... وحاصلُها: أنّهم اتّهموا ابن العربي في ذلك ونسبوه إلى المجازفة. ثمّ شرعِ ابن مَسْدِي يَقدح في أصل القصّة، ولم يُصب في ذلك، فراوي القصّة عدلٌ متقن، والذين اتّهموا ابن العربي في ذلك هم الذين أخطؤوا لقلّة اطلاعهم، وكأنّه بَخِل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعنّتهم. وقد تَتَبّعت طرقَه [يعني حديث المغفر]، ووقفت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربيّ ـ ولله الحمد ـ، فوجدتّه من رواية اثني عشر نفساً غير الأربعة التي ذكرها شيخنا [يعني العراقي]، وهم: (ثمّ عدّهم بأسمائهم، ومصادر رواياتهم)»[3].

المبحث الثالث
نقده للروايات من جهة الإسناد والمتن معاً

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «محمّد بن عجلان أبي عبدالله القرشي المدني» (ت١٤٨هـ) قال أبو محمّد الرّامَهُرمُزي: حدّثنا عُبيد الله[4] ثنا القاسم بن

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٢).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «فتح الباري» (٤/ ٥٩ ـ ٦٠) شرح كتاب الصيد ـ باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام.
(٤) كذا في المطبوع من كتاب المحدث الفاصل، وفي «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢١) و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٤٥) «عبد الله» مكبراً.

نصر قال: سمعت خلف بن سالم يقول: حدّثني يحيى بن سعيد قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها من يَطلب الحديث، مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبدالله بن إدريس، ويوسف بن خالد السّمتي، فقلنا: نأتي ابنَ عَجلان، فقال يوسف بن خالد: «نَقْلِب على هذا الشّيخ حديثَه ننظر فهمَه»، قال: فقلبوا؛ فجعلوا ماكان «عن سعيد»: «عن أبيه»، وما كان «عن أبيه»: «عن سعيد»، ثمّ جئنا إليه، لكن ابن إدريس تورّع وجلس بالباب، وقال: «لا أستحلّ»، وجلست معه، ودخل حفص، ويُوسف بن خالد، ومليح، فسألوه فَمَرّ فيها، فلمّا كان عند آخر الكتاب انتبه الشّيخ فقال: «أَعِد العَرْضَ»، فعرض عليه، فقال: «ما سألتموني عن أبي فقد حدّثني سعيد به، وما سألتموني عن سعيد فقد حدّثني به أبي»، ثمّ أقبل على يوسف بن خالد فقال: «إن كنت أردت شَيْني وعَيْبي فَسَلَبَك الله الإسلامَ»، وأقبل على حفصٍ فقال: «ابتلاك الله في دِينك ودُنياك»، وأقبل على مليح فقال: «لا نَفَعَك الله بعلمك». قال يحيى: «فمات مليح فلم ينتفع به، وابْتُليَ حفصٌ في بدنه بالفالج، وبالقضاء في دينه، ولم يمت يوسف حتى اتّهم بالزندقة»[1].

قال الذّهبي ـ ناقداً هذه الحكايةَ ـ: «فهذه الحكاية فيها نظر، وما أعرف عبدالله هذا، ومليح لا يُدرى من هو، ولم يكن لوكيع بن الجرّاح ولدٌ يَطلب أيّام ابن عجلان، ثمّ لم يكن ظَهَر لهم قلْبُ الأسانيد على الشّيوخ، إنما فُعِلَ هذا بعد المئتين»[2].

ونقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لهذه الحكاية من جهة إسنادها، ومتنها واضحٌ من كلامه؛ فأمّا من جهة إسنادها، فبجهالة عبدالله راويها عن القاسم بن نصر.

وأمّا من جهة المتن فمن وجهين:

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٩٨ ـ ٣٩٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢١).

الأول: التّشكيك في وجود شخصٍ يُدعى مليح بن وكيع، حيث لم يكن يعرف له ذكرٌ في كتب التراجم، وأمّا وكيع الإمام فلم يُذكر له ولدٌ يطلب الحديث أيّام محمّد بن عجلان، بل إنّ ذلك غير ممكن تصوّره، فوكيع ولد سنة ١٢٩هـ[١]، أي: قبل موت ابن عجلان بتسع عشرة سنة فقط، إذ كانت وفاته في سنة ١٤٨هـ[٢]. فوكيع قد كان صغيراً أيّام ابن عجلان فهو نفسه يبعد حدوث تلك الواقعة معه فكيف ذلك بولده.

الثاني: من النّاحية التاريخية لمرحلة ظهور قلب الأسانيد على الشّيوخ لاختبار ضبطهم وحفظهم، فإنّ هذا المنهج لم يكن متّبَعاً قبل القرن الثاني الهجري.

وهذا النّقد من الحافظ الذّهبي لهذه الرّواية، قاضٍ على ما جاء في كتابه «ميزان الاعتدال»[٣] من اعتباره هذه الحكايةَ دليلاً على جودة ذكاء ابن عجلان فقال: «ومع كون ابن عجلان متوسّطاً في الحفظ، فقد ورد ما يدلّ على جودة ذكائه...». ثمّ ساق الحكاية.

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني» (ت١٥٢هـ) قال العُقيلي: حدّثني الفضل بن جعفر، حدّثنا عبد الملك بن محمّد، حدّثنا سليمان بن داود، قال لي يحيى بن سعيد القطّان: أشهد أن محمّد بن إسحاق كذّاب» قال: قلت: وما يُدريك؟ قال: قال لي وُهيب بن خالد، فقلت لوهيب: «ما يُدريك؟»، قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك بن أنس: «ما يُدريك؟» قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: «وما يُدريك؟» قال حدّث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر،

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/٤٩٧).

(٢) انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٣٥٦)، و «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٢).

(٣) (٣/ ٦٤٥).

دخلت عليّ وهي بنت تسعِ سنين، وما رآها حتى لقيت الله عزّ وجلّ»[1].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ منتقداً هذه الرّواية سنداً ومتناً ـ: «معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناءً على أصلٍ فاسد واه، ولكن هذه الخرافة من صَنْعة سليمان، وهو الشّاذكوني ـ لا صَبَّحه الله بخيرٍ ـ فإنّه مع تقدّمه في الحفظ متّهم عندهم بالكذب. وانظر كيف سلسل الحكاية.

ويبين لك بطلانها، أنّ فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خُلِق بَعْد، فهي أكبر منه بنيّف عشرة سنة[2]، وأَسْنَدُ منه؛ فإنّها روت... عن أسماء بنت أبي بكر[3]، وصحّ أن ابن إسحاق سمع منها، وما عرف بذلك هشام. أفبمثل هذا القول الواهي يُكَذِّب الصّادق؟! كلاّ والله! نعوذ بالله من الهوى والمكابرة، ...»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذه حكاية باطلة، وسليمان الشّاذكوني ليس بثقة، وما أدخلت فاطمة على هشام إلاّ وهي بنت نيّف وعشرين سنة، فإنّها أكبر منه بِنَحْوٍ من تسع سنين، وقد سمعتْ من أسماء بنت الصّدّيق، وهشامٌ لم يسمع من أسماء مع أنها حدّثتها، وأيضاً فلمّا سمع ابن إسحاق منها كانت قد عَجَّزَتْ وكبرت، وهو غلام، أو هو رجلٌ من خلف السّتر فإنكار هشام بارد».

ويبدو واضحاً، أن الشّاذكوني اعتمد في وضع هذه الأُخْلُوقة على ما صحّ، عن هشام بن عروة من إنكاره على ابن إسحاق سماعَه من زوجه

---

(١) «الضعفاء» (٤/ ٢٤).

(٢) في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٦) قال هشام بن عروة: «كانت أكبر مني بثلاث عشر سنة»، وفي «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكار (ص٢٦٠) أنها أكبر من هشام باثنتي عشر سنة.

(٣) انظر «الطبقات» (٨/ ٤٧٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩ ـ ٥٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٥٩٢).

فاطمة بنت المنذر، وتكذيبه إيّاه، فاستغلّ الشّاذكوني هذه الحادثة، وبنى عليها حكايةَ تكذيب يحيى بن سعيد، ووُهَيب بن خالد، ومالكٍ، لابن إسحاق.

لكن الحافظ الذّهبي وجّه قصّة سماعَ ابن إسحاق من فاطمة في غير ما موضع، من ذلك أنّه لما نقل قول عليّ المديني: سمعت سفيان وسُئل عن محمّد بن إسحاق ـ قيل له: لِمَ لم يَرْوِ أهل المدينة عنه؟ قال سفيان: «جالستُ ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتّهمه أحدٌ من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً»، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالَسَ فاطمة بنت المنذر؟ فقال: «أخبرني ابن إسحاق أنّها حدّثته وأنّه دخل عليها»[1].

علّق الذّهبي على ذلك قائلاً: «هو صادقٌ في ذلك بلا ريب»[2].

ثمّ ذكر روايةً أخرى، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدّثنا أبو بكر بن خلاّد الباهلي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت هشام بن عروة يقول: «يحدِّث ابنُ إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إنْ رآها قطّ»[3].

فقال الذّهبي: «هشامٌ صادقٌ في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرّجل أنّه رآها بل ذكر أنّها حدّثته، وقد سمعنا من عدّة نسوةٍ وما رأيتُهن، وكذلك روى عدّةٌ من التّابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورةً أبداً»[4].

وقال يحيى بن سعيد: قلت لهشام بن عروة: «ابن إسحاق يحدِّث عن فاطمة بنت المنذر»، فقال: «أهو كان يصل إليها»[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤)، وانظر أيضاً «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٤)، وانظر «كتاب التاريخ» لابن أبي خيثمة (تسمية القبائل ص٤٦٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٣).

قال الحافظ الذّهبي: «ويحتمل أن تكون إحدى خالات ابن إسحاق من الرّضاعة فدخل عليها، وما علم هشام بن عروة بأنّها خالة له أو عمّة»[1].

وهذه التّوجيهات هي اللائقة لحال ابن إسحاق وهشام معاً؛ فيكون ابن إسحاق صادقاً في روايته عن فاطمة زوج هشام، وهشامٌ أيضاً صادق في إخباره عن عدم أخذ ابن إسحاق من زوجه بحسب علمه ومعرفته، لا بحسب واقع الحال، فلا يُكَذَّب فيما قال في حقّ ابن إسحاق ولا يُقبَل تكذيبه إيّاه.

وهذا هو موقف الأئمّة قبل الحافظ الذّهبي، فلم يحكم أحدٌ بتكذيب ابن إسحاق بناءً على قول هشام بن عروة، ولذلك لما ذكر عبدالله بن أحمد لأبيه، ما حكاه يحيى بن سعيد القطّان من إنكار هشام بن عروة على ابن إسحاق روايتَه عن امرأته، قال الإمام أحمد: «وما يُنكِر هشام؟! لعلّه جاء فاستأذن عليها فأذنت له ـ أحسبه قال ـ ولم يَعلم»[2].

قال الحافظ الذّهبي: وقال بعض الأئمّة: الذي يُذكر عن هشام بن عروة من قوله: «كيف يَدخل على امرأتي؟» لوصحّ هذا من هشام لجاز أن تكتب إليه، فإنّ أهل المدينة يرون الكتابَ جائزاً، لأنّ النّبي ﷺ كتب لأمير السريّة كتاباً، فقال له: «لا تقرأه حتى تبلغ موضع كذا وكذا»، فلما بلغه قرأه وعمل به[3]. وكذا الخلفاء والأئمّة يَقْضُون بكتاب بعضهم إلى بعض، وجائزٌ أن يكون سمع منها، وبينهما حجاب، في غيبة زوجها»[4].

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤١٤)، وفيه: «ولم ينكر...».

(٣) أخرجه البخاري ـ معلقاً ـ في «صحيحه» كتاب العلم ـ باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، وانظر «فتح الباري» (١/ ١٥٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١ ـ ٤٢).

ثمّ علّق على هذا بقوله: «ذاك الظنّ بهما، كما أخذ خلقٌ من التّابعين عن الصّحابيات، مع جواز أن يكون دخل عليها، ورآها وهو صبيٌّ فحفظ عنها، مع احتمال أن يكون أخذ عنها حين كبرت وعَجَّزت، وكذا ينبغي، فإنّها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين؛ فقد سمعت من جدّتها أسماء، ولما روت لابن إسحاق كان لها قريبٌ من ستين سنة»[1].

وخلاصة ما ذكره الحافظ الذّهبي في كيفية سماع ابن إسحاق، من فاطمة زوج هشام بن عروة أربعةَ احتمالات، وهي:

أ ـ أن يكون سمع منها في حال صباه؛ لأنّها أكبر من هشام بن عروة بأزيد من عشر سنين.

ب ـ أو يكون سمع منها وهو رجلٌ من وراء حجاب.

ج ـ أو تكون فاطمة إحدى خالاته أو عَمّاته من الرَّضاعة، فيدخل عليها ويسمع منها، ولم يعلم بذلك هشام.

د ـ أو يكون سماعُه من بعدما كَبُرَتْ وعَجَّزَت.

وزاد من نقل عنه الحافظ الذّهبي من الأئمّة احتمالاً خامساً، وهو أن تكون قد كتبت إليه لجواز التحمّل بالمكاتبة عند أهل المدينة.

٣ ـ وفي ترجمة «شريك بن عبدالله القاضي النخعيّ الكوفي» (ت١٧٨هـ) قال الحافظ الذّهبي: «روى أبو داود الرّهاوي أنّه سمع شريكاً يقول: «عليٌّ خيرُ البشر فمن أبى فقد كفر»[2].

ثمّ قال: «ما ثبت هذا عنه، ومعناه حق، يعني: خير بشر زمانه، وأمّا خيرهم مطلقاً فهذا لا يقوله مسلم»[3].

بل المعنى أيضاً غير صحيح؛ فإنّ قوله: «فمن أبى فقد كفر» باطل،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢).
(٢) «الكامل» (٤/ ١٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٥).

فإنّه لم يقل أحدٌ معتبر القول بتكفير من أبى تفضيل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ على غيره من أهل زمانه.

٤ ـ وفي ترجمة «عبد الرزاق بن همام بن نافع الصّنعاني» (٢١١هـ) قال محمد بن نعيم: وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول: سمعت أبا حامد بن الشرقي ـ وسُئل عن حديث أبي الأزهر عن عبد الرّزاق عن معمر في فضائل علي ـ فقال أبو حامد: «هذا حديثٌ باطل، والسبب فيه أنّ معمراً كان له ابن أخٍ رافضي، وكان معمر يُمَكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مَهِيباً لا يقدر عليه أحدٌ في السّؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرّزاق في كتاب ابن أخي مَعمر»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ معلّقاً على ذلك ـ: «هذه حكاية منقطعة، وما كان مَعمر شيخاً مغفلاً يَرُوج هذا عليه، كان حافظاً بصيراً بحديث الزّهري»[2].

وحكم الذّهبي على هذه الحكاية بالانقطاع، من جهة أنّ أبا حامد بن الشّرَقي لم يلق مَعمراً فلا بدّ من إظهار الواسطة فيما أخبر به عن معمر ليُعرف حالُها.

وأمّا من جهة المتن، فلأنّ ذلك التّخريج يؤدّي إلى اتّهام معمر بالغفلة، وعدم الضّبط حتى راج عليه الحديث الباطل، ولم يقدر أن يَتَبَيَّن أنه ليس من سماعاته عن الزّهري، وهذا يردّه واقع حال معمر من كونه حافظاً بصيراً بحديث الزّهري ـ رحمه الله ـ.

وهذا نقدٌ من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لمتن هذه الحكاية بعد أن نقد إسنادها، فمضمون الحكاية كافٍ لردّها وإبطالها. والله أعلم.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢)، وفيه: (سمعت أبا حامد الشرقي) بسقوط كلمة (ابن)، والاستدراك من «تهذيب الكمال» (١/ ٢٦٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٧٦).

المبحث الرابع
نقده للروايات بمعارضتها بأرجح منها

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عكرمة بن مولى ابن عباس البربري» (ت١٠٥هـ) قال أبو خَلَف عبدالله بن عيسى الخرّاز عن يحيى البكّاء: سمعت ابن عمر يقول: اتقّ الله، ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كَذَب عكرمة على ابن عبّاس...»[١].

قال الذّهبي ـ عقيب ذلك ـ: «البكّاء واهٍ»[٢].

وروى ابن أبي خيثمة هذا القول من وجه آخر، فقال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن أيوب بن يزيد، قال ابن عمر لنافع: «لا تكذبْ عليَّ كما كَذَب عكرمةُ على ابن عبّاس»[٣].

وأيوب بن يزيد لم أقف له على ترجمة.

ثمّ عارض الحافظ هذه الرّواية، برواية أرجح منها وأصحّ، وهي ما روى إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، أنّه كان يقول لِبُرد مولاه: «يا بُرْد لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[٤].

وقال إسحاق بن عيسى بن الطباع: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أنّ ابن عمر قال لنافع: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة، على عبدالله بن عباس، قال: «لا، ولكن بلغني أنّ سعيد بن المسيب قال ذلك لبُردِ مولاه»[٥].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).

(٣) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٠٧/ب).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥)، و«التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/ الورقة ١٠٧/ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٨٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

قال الذّهبي: «هذا أشبه، ولم يكن لعكرمة ذكرٌ في أيّام ابن عمر، ولا كان تصدّى للرّواية»[1].

وقد حمل ابن حِبّان ـ رحمه لله ـ لفظ (الكذب) في كلام سعيد بن المسيب على معنى (الخطأ) كما هي لغة أهل الحجاز[2].

٢ ـ وفي ترجمة «موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي مولاهم الأسدي» (ت١٤١هـ) قال ابن سعد: «وكان ثقةً قليلَ الحديث»[3].

قال الحافظ الذّهبي: «كذا هنا، وقال في موضعٍ آخر[4]، وهو أشبه: «كان ثقةً ثبتاً كثيرَ الحديث»[5].

٣ ـ وفي ترجمة «يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاريّ المدني» (ت١٤٣هـ) قال أبو سعيد الحنفي: سمعت يزيد بن هارون يقول: «حفظت ليحيى بن سعيد ثلاثةَ آلاف حديث، فمرضت مرضة فنسيت نصفها، فقال فتى من القوم: رويداً، ليتك مرضت الثّانية فنسيتها كلّها، فنستريح منك»[6].

ثمّ في موضع آخر[7] نقل عن أحمد العجلي: قال يزيد بن هارون: قلت ليحيى بن سعيد: «كم تحفظ؟» قال: «ست مئة، سبع مئة».

قال الذّهبي: «هذا يُوضح لك ضعف القول المارّ عن يزيد، ولا كان يحيى بن سعيد عنده ثلاثة آلاف حديث قط»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢).
(٢) انظر «الثقات» (٦/ ١١٤).
(٣) «الطبقات» (القسم المتمم ص٣٤٠).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١١٨)، ولم أقف عليه في النسخة المطبوعة من «الطبقات».
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١١٥).
(٦) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٧٤).
(٧) «المصدر نفسه» (٥/ ٤٧٥).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ونص رواية العجلي كما في ترجمة يزيد بن هارون هو قوله: «لقي يحيى بن سعيد الأنصاري، وروى عنه نحواً من مئة حديث وسبعين حديثاً، لقيه بالحيرة، وكان يحيى بن سعيد قاضياً على الحيرة.

قال أبو مسلم: قلت له: من استقضاه؟ قال: بعض بني أميّة ثمّ لقيه يزيد. وكان جدّ يحيى من أصحاب النّبي ﷺ، وكان يحيى رجلاً صالحاً، قلت له: كم يحفظ؟ قال ست مئة، سبع مئة»[1].

وقول العجلي، في يزيد بن هارون: «لقي يحيى بن سعيد وروى عنه نحواً من مئة حديث وسبعين حديثا» يؤكّد ضعف الرّواية السّابقة، ويؤيّد كلام الحافظ الذّهبي.

ثمّ إنّ سوق الذّهبي لكلام العجلي، صريحٌ في أنّ يزيد بن هارون هو سائل يحيى بن سعيد عن قدر محفوظه، والجواب من يحيى نفسه، بينما ظاهر نص الرّواية كما في الثّقات له يدلُّ على أنّ السّائل هو أبو مسلم بن أحمد بن عبدالله العجلي، رواي كتاب الثّقات عن أبيه، يسأل أباه في ذلك، والجواب للعجلي. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن حسّان القردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ): قال علي بن الحسن الهسنجاني: نا نعيم بن حماد: قال سمعت ابن عيينة يقول: «أتى هشامٌ بن حسّان عظيماً بروايته عن الحسن»، قيل لنعيم: لِم؟ قال: «لأنّه كان صغيراً»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا فيه نظر، بل كان كبيراً، وقد جاء أيضاً عن نُعيم بن حمّاد، عن سفيان بن عُيينة، قال: «هشامٌ أعلم النّاس بحديث الحسن»، فهذا أصحّ»[3].

وما استدلّ به الحافظ الذّهبي في كون هشام أخذ عن الحسن وهو

---

(١) «الثقات» (٢/٣٦٩).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٩/٥٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٥٧).

كبير ليس بظاهر؛ إذ كونه أعلم النّاس بحديث الحسن، لا يلزم منه أنّه أخذ عن الحسن وهو كبير، لجواز أن يتقن المحفوظ في الصّغر، ويكون بعد ذلك أعلمَ به من غيره، وخصوصاً أنّه جاور الحسن عشر سنين كما أخبر هو بذلك عن نفسه[1].

ثمّ إنّ الحافظ الذّهبي لو ذكر الرّواية بتمامها لاتّضح الأمرُ، إذْ جاء نصّها هكذا:

«كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار، لأنّ عَمرو بن دينَار لم يسمع من الحسن إلاّ بعد ما كبر»[2].

هكذا روى علي بن الحسن الهسنجاني، عن نُعيم بن حمّاد، عن سفيان بن عُيينة، وليس فيه إطلاقُ كونه أعلم النّاس بحديث الحسن، وإنما الموازنة بينه وبين عَمرو بن دينار.

ومفهوم لفظ الرّواية أنَّ هشاماً سمع من الحسن في حال شبابه، وقوّة حافظته فأتقن سماعه بخلاف عَمرو بن دينارٍ الذي لم يسمع من الحسن إلاّ في حال كبره.

لكن يمكن أن يُقال: إنّ المخالفة الواقعةَ في الرّوايتين عن نُعيم بن حمّاد هي من جهة قول سفيان في الأولى: «أتى هشام بن حسّان عظيماً بروايته عن الحسن»، فهذا القول يوحي بتليين روايته عن الحسن، وظاهره مخالفٌ للرّواية الثانية عن سفيان نفسِه من شهادته لهشام بأنّه أعلمُ بحديث الحسن من عَمرو بن دينار، ولا يكون ذلك إلاّ بالإكثار مع الإتقان.

ولم يُفصح سفيان بن عيينة، عن مراده بالعظيم الذي أتى به هشامٌ في روايته عن الحسن، وتفسيره بأنّه كان صغيراً في الحسن، إنمّا هو من نعيم، لا من سفيان. ويمكن أن يكون المراد به ما يذكر عن هشام من تدليسه

---

(١) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/٥٤ ـ ٥٥).

أحاديثَ عن الحسن سمعها من حوشب بن مسلم الثقفي الذي كان من كبار أصحاب الحسن[1].

٥ ـ وفي ترجمة «عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني» (ت١٨٤هـ) نقل الحافظ الذّهبي عن أحمد بن زهير أبي خيثمة قوله: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «ابن أبي حازم ليس بثقةٍ في حديثه عن أبيه»[2].

فتَعَقَّبه بقوله: «كذا جاء هذا! بل هو حجّة في أبيه وغيره»[3].

وهو يشير بهذا القول إلى ما عارض هذا التقييد من الإطلاق الوارد في رواية ابن أبي خيثمة نفسه عن ابن مَعِين قال: «عبد العزيز بن أبي حازم ثقة صدوقٌ، ليس به بأس»[4].

وقد ذكر الحافظ الذّهبي هذه الرّواية مقتصراً على لفظ «صدوقٌ»[5].

٦ ـ وفي ترجمة «عمر بن هارون بن يزيد بن جابر الثقفي مولاهم البلخي» (ت١٩٤هـ) قال أبو حاتم بن حِبَّان: «وكان ابن مهدي حسن الرّأي فيه»[6].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ «هذه رواية قتيبة عن ابن مهدي، وقد روى غير واحدٍ عنه أنّه اتّهمه»[7].

لم أقف على روايةٍ عن ابن مهدي، باتّهام عمر بن هارون غير ما رواه يحيى بن معين، حيث قال: قال عبد الرَّحمٰن بن مهدي ـ ولم أسمعه منه،

---

(١) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٣٤)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٥٥)، و «الكامل» (٧/ ١١٣)، و«سؤالات الآجري» (٣/ ٢٧٨)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٨٧، ١٨٨).

(٢) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٤٨/ أ)، فقال مصعب عقب ذلك: «ما سمعت منه ـ والحمد لله ـ عن أبيه إلا حديثاً واحداً».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

(٤) «التاريخ» (٣/ الورقة ١٤٨/ أ)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٨٣).

(٥) انظر «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٣).

(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٧٤).

ولكن هذا مشهورٌ عن عبد الرَّحمٰن ـ قال قَدم علينا فحدَّثنا عن جعفر بن محمّد فنظرنا إلى مولده، وإلى خروجه إلى مكّة، فإذا جعفر قد مات قبل خروجه»[1].

فجائزٌ أن يكون الحافظ الذهبي اعتمد في قوله: «وقد روى غير واحدٍ عنه أنّه اتّهمه» على قول ابن معين: «ولكن هذا مشهور عن عبد الرحمٰن» فحمله على تعدّد من رواه عن عبد الرحمٰن، لكنّه يحتمل أن يكون ابن معين سمعه من علي بن المديني، أو ممّن سمعه منه؛ فقد جاء في «العلل الكبير» للترمذي[2] أنّ الإمام البخاري قال في عمر بن هارون: «هو مقارب الحديث، وكان علي بن عبدالله يحكي، عن عبد الرَّحمٰن بن مهدي فيه شيئا، وكان قتيبةُ يحكي عن عبد الرَّحمٰن فيه غير ذلك».

وقول البخاري: «وكان علي بن عبدالله يحكي عن عبد الرحمٰن. . .» صريحٌ في أن ابن المديني لم يسمع هو أيضاً من ابن مهدي ذلك، وإنما يحكيه عنه حكاية.

وفي حكاية البخاري هذا مع تقويته لعمر، دليلٌ على أنّه لا يأخذ بحكاية ابن المديني، وإنما مال إلى رواية قتيبة، كما أنّ في كلامه ما يشير إلى أنّه لا يحفظ القول باتّهام عمر البلخي عن غير ابن المديني والله أعلم.

وأما رواية قتيبة فقد جاءت متّصلةً، بسؤاله ابنَ مهدي عن ما نُسب إليه من اتهامه عمرَ؛ فقد روى أحمد بن سيار قال: سمعت أبا رجاء يقول: سألت عبد الرَّحمٰن بن مهدي: فقلت: «إن عمر بن هارون قد أكثرنا عنه، وبلغنا أنّك تذكره» فقال: «أعوذ بالله ما قلت فيه إلاّ خيراً».

قال: وسمعت أبا رجاء يقول: قلت لعبد الرَّحمٰن: بلغنا أنّك قلت: إنّه روى عن فلان ولم يسمع منه؟ فقال: «يا سبحان الله! ما قلت أنا ذا

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/١٨٩).

(٢) (٢/٩٧١ ـ ٩٧٢).

قط، ولو روى ما كان عندنا بمتّهم»(١).

وفي هاتين الرّوايتين ما يفيد أنّ ما نُسب إلى ابن مهدي من اتهامه عمرَ بن هارون قد شاع وانتشر، واشتهر عنه، فلذلك أراد ابن قتيبة أن يتثبّت ممّا بلغه عنه.

وهذا يفسِّر ما تقدّم من قول ابن معين: «ولم أسمعه منه ولكن هذا مشهور عن عبد الرحمٰن» فهو إنما عنى بالشهرة الشهرة اللغوية، لا تعدد الطّرق، والله أعلم.

وهذا الذي يترجّح ولا سيّما مع ما تقدّم من نقد الحافظ الذهبي القولَ بأنّ رحلة عمر بن هارون إلى الحجّ، كانت بعد رحلة ابن المبارك، وذلك بعد موت جعفر بن محمّد.

وخلاصة القول في عمر بن هارون قول الحافظ الذهبي: «وكان من أوعية العلم على ضعفه، وكثرة مناكيره، وما أظنّه يتعمّد الباطل»(٢).

٧ - في ترجمة «أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد الرّازيّ» (ت٢٦٤هـ) قال صالح بن محمّد جَزَرة: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن إبراهيم بن موسى الرّازي مئة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مئةَ ألف حديث» قال: فقلت له: «بلغني أنّك تحفظ مئة ألف حديث تقدر أن تملي عليّ ألفَ حديث من حفظك؟ قال: «لا، ولكن إذا أُلقِيَ [عليّ] عرفت»(٣).

وقال أبو عبدالله محمّد بن إسحاق بن منده الحافظ: سمعت أبا العباس محمّد بن جعفر بن حَمْكويه الرّازي يقول: سُئل أبو زرعة الرّجل

(١) «تاريخ بغداد» (١١/١٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/٥٢٤ - ٥٢٥).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/٢٢٩).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٩/٩٤)، وما بين المعقوفتين تصويب من «سير أعلام النبلاء» (١٣/٦٨)، وذكر الخطيب هذه القصة في «تاريخ بغداد» (١٠/٣٢٧) مختصرة.

حلف بالطلاق أنّ أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث، هل حنث؟ فقال: لا، ثمّ قال أبو زرعة: أحفظ مئتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلاث مئة ألف حديث»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «هذه حكاية مرسلة، وحكاية صالح جزَرة أصحّ...»[2].

ولما ذكر عن الحاكم أنّه قال: سمعت أبا جعفر محمّد بن أحمد الرّازي يقول: سمعت أبا عبدالله بن محمّد بن مسلم بن وارة يقول: «كنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور، فقال رجلٌ من أهل العراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «صحّ من الحديث سبعُ مئة ألف حديثٍ وكسر، وهذا الفتى ـ يعني أبا زرعة ـ قد حفظ ستّ مئة ألف»[3].

قال الذّهبي: «أبو جعفر ليس بثقة»[4].

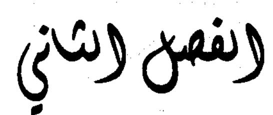
وقد ذكره في «ميزان الاعتدال»[5] وقال: «لا أعرفه لكن أتي بخبر باطل، هو آفته»، ثمّ ذكر الخبر.

وعلى هذا فحكايته هذه منكرة لمخالفتها رواية صالح بن محمّد جزرة السّابقة. والله أعلم.



---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٥)، انظر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٩٧ ـ ٩٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٩).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٧٠).
(٥) (٣/ ٤٥٧).



الفصل الثاني



من أوجه نقده لأقوال بعض أئمة الجرح والتعديل

وفيه أربعة مباحث:

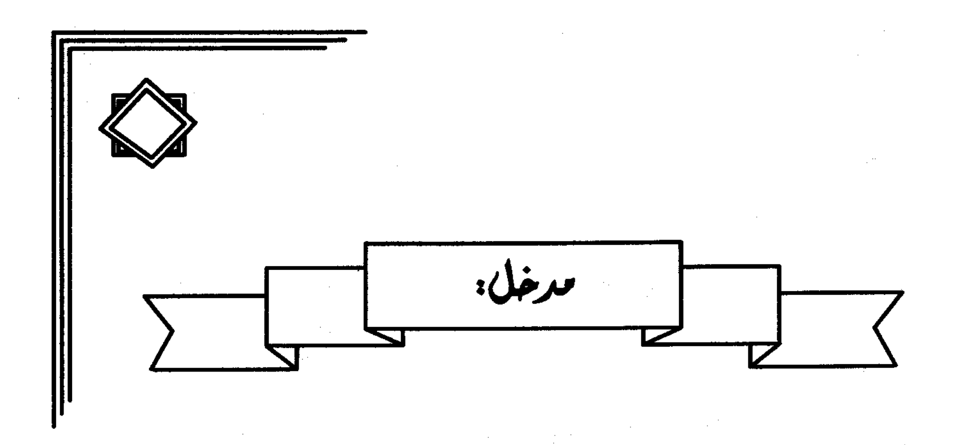
المبحث الأول: بيان الغلط في تعنت بعض الأئمة في حق بعض الرواة.

المبحث الثاني: بيان الغلط في إيراد بعض الثقات في الكتب الخاصة بالضعفاء.

المبحث الثالث: بيان الغلط في الحكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الاتصال.

المبحث الرابع: بيان الغلط في الخلط بين ترجمتين.





مدخل:

يَعتمد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في نقده للرّاوة على أقوال أئمّة الجرح والتّعديل، أمثال يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنّسائي، وغيرهم، إلاّ أنّه لم يكن يأخذ كلّ ماصدر منهم مأخذ المسلّمات التي لا يداخلها خطأ، ولا يشوبها وهم، بل يرى ضرورة الموازنة بين أقوالهم، وترجيح الرّاجح منها، والحكم على الرّاوي بما يُناسب حالَه قدرَ الإمكان.

كما أنّه نظر في عمل المتأخِّرين الذين سلكوا منهجَ متقدّميهم بجمع أقوال الأئمّة في الرّاوي، وآراء النّقاد فيه، ليتمكّن المطّلِع العارفُ بأصول نقد الرّواة وضوابطه، من الحكم على ذلك الرّاوي جرحاً أوتعديلاً؛ فاستفاد من عمل العُقيلي، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والحافظ ابن عساكر، وأبي الحجّاج المزّي، وغيرهم، لكن لم تكن استفادته من هؤلاء مجرّدَ تقليدٍ وحشوٍ في النّقولات، بل هي نظرة نقديّة، مبنيّة على أسسٍ علميّةٍ، وضوابطَ متينةٍ سار عليها. فمن أجل ذلك استدرك عليهم ما وقعوا فيه من أوهامٍ في بعض المواضع.

ومع أنّ الأبواب المتقدّمة في الرّسالة كافيةٌ لإلقاء الضّوء، على هذه الخاصيّة عند الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ؛ إذ أغلب الضّوابط التي مر استعراضُها إنما هي حصيلة انتقاداته لبعض أقوال أئمّة النّقد، ونتيجة موازناته بين آرائهم في الرّاوي. لكن مع ذلك لا مانع من ذكر بعض الأوجه النقدية البارزة عنده لزيادة إيضاح، وتتمّة بيان، وهذا ما تضمنّته مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول
بيان الغلط في تعنّت بعض الأئمة في حق بعض الرّواة

قد تقدم بيان تصنيف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ الأئمّة النّقاد إلى المتعنتين، والمعتدلين، والمتساهلين، ونقده لبعض مواطن تعنّت الْمُتَعَنِّت منهم، وتساهل المتساهل.

لكن هناك أئمّة لم يوصف منهجهم في النّقد بأحد تلك الأوصاف الثلاثة، وقد وقع منهم في بعض المواضع تعنُّتٌ لبعض الرِّجال الذين ترجموا لهم، فانتقدهم الحافظ الذّهبي في ذلك، وبيّن غَلَطَهم فيما ذهبوا إليه.

وبيان ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في نقده للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو بن حمد السُّليماني البيكندي البخاري (ت٤٠٤هـ):

قال الذّهبي في ترجمته: «رأيت للسّليماني كتاباً فيه حطٌّ على كبار، فلا يُسمع منه ما شذّ فيه»[(١)].

ـ وفي ترجمة «محمّد بن أحمد بن خَنْب البخاري ثمّ البغدادي» قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنّا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل عليّ ـ رضي الله عنه ـ بعد أن كان أملى فضائل الثّلاثة، إذ قام أبو الفضل السُّليماني وصاح: أيها النّاس، هذا دجّال فلا تكتبوا، وخرج من المجلس لأنّه ما سمع بفضائل الثلاثة»[(٢)].

فقال الذّهبي: «هذا يدلُّ على زعارة السُّليماني وغلظته. الله يسامحه»[(٣)].

ـ وفي ترجمة «الزبير بن بكّار بن عبدالله بن مصعب الأسدي المدني ثمّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٢).

(٢) «المصدر نفسه» (١٥/ ٥٢٤).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

المكي» (ت٢٥٠هـ) قال أحمد بن علي السُّليماني الحافظ: «منكر الحديث».

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «كذا قال! ولا يدري ما ينطق به»[(١)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٢)]: «الإمام، صاحب النّسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم، لا يُلتفت إلى قول أحمد بن علي السُّليماني، حيث ذكره في عداد من يضع الحديث، وقال مرة: منكر الحديث».

- وقال في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي البغداديّ» (ت٣١٧هـ): «قال أحمد بن علي السُّليماني الحافظ: «البغويّ يُتَّهَم بسرقة الحديث».

ثمّ تعقّبه بقوله: «هذا القول مردود، وما يَتَّهِم أبا القاسم أحدٌ يدري ما يقول، بل هو ثقة مطلقاً»[(٣)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣١٤).

(٢) (٢/ ٦٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٥).

ومن أمثلة نقده للسليماني أيضاً:

- ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٩) ترجمة «مِسْعَر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي» (ت١٥٥هـ) قال الذّهبي: «حجة إمام، ولا عبرة بقول السُّليماني: كان من المرجئة: مِسْعَر، وحماد ابن أبي سليمان، والنعمان...» وعد جماعة. ثمّ قال الذّهبي: «الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله».
- وقال فيه (١/ ٣٨) ترجمة «إبراهيم بن طهمان بن شعبة الهروي الخراساني» (ت١٦٣هـ): «ثقة من علماء خراسان،... ضعفه محمّد بن عبدالله بن عمار الموصلي وحده... فلا عبرة بقول مضعفه، وكذلك أشار إلى تليينه السُّليماني، فقال: انكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر [رضي الله عنه] في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس [رضي الله عنه]: رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار...» ثمّ قال الذّهبي: «لا نكارة في ذلك».
- وقال فيه (٣/ ٤٩٩) ترجمة «محمّد بن جرير بن يزيد الطبري» (ت٣١٠هـ): «ثقة، صادق، فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر أقذع أحمد بن علي السُّليماني الحافظ فقال: «كان يضع للروافض»، كذا قال السُّليماني! وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه=

المطلب الثاني:في نقده للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ):

قال في ترجمته: «ليت الخطيبَ ترك بعضَ الحطّ على الكبار فَلم يَروِه»[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٢] ترجمة «الحسن بن زياد الأنصاري اللؤلؤي الكوفي الفقيه» (ت٢٠٤) «ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي ذكرُها»[٣].

المطلب الثالث: في نقده للحافظ أبي القاسم هبة اللّه بن الحسن بن هلال بن علي العجلي السامري المعروف بالدّقاق (ت٥٦٢هـ):

قال الذّهبي في ترجمة «محمّد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي» (ت٥٠٧هـ): «وقد ذكره الدّقّاق في «رسالته» فحطّ عليه، فقال: كان صوفيّاً ملامتيّاً، سكن الرَي، ثمّ همذان، له كتاب «صفوة التّصوّف»، وله أدنى معرفةٍ بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما».

فقال الذّهبي: «يا ذا الرّجل أقصر، فابن طاهر أحفظ منك بكثيرٍ». ثمّ قال الدَّقّاق: «وذُكر لي عنه الإباحة».

= بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السُليماني أراد الآتي» ثمّ ذكر ترجمة «محمّد بن جرير بن رُستم أبي جعفر الطبري»، وقال: «رافضي له تواليف، منها: كتاب الرّواة عن أهل البيت، رماه بالرفض عبد العزيز الكناني» قارن بـ «لسان الميزان» (٥/ ١٠٠).

- وقال فيه (٢/ ٥٨٨) ترجمة «عبد الرّحمٰن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي» (ت٣٢٧هـ): «وكان ممن جمع علو الرّواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب الجرح والتّعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل، وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السُليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين، الذين يقدمون علياً على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى ، عبد الرّحمٰن بن أبي حاتم».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٠١).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٧)، و«التنكيل» (١/ ١٣٧ ـ ١٣٩).

فردّ ذلك الذّهبي بقوله: «ما تعني بالإباحة؟ إن أردت بها الإباحةَ المطلقة فحاشا ابن طاهر، هو ـ والله ـ مسلمٌ أَثَرِي، مُعَظِّمٌ لحرمات الدّين، وإن أخطأ أو شَذ.

وإن عَنَيْت إباحةً خاصّة، كإباحة السّماع، وإباحةِ النّظر إلى المُرْد، فهذه معصية، وقولٌ للظّاهرية بإباحتها مرجوحٌ»[1].

وقد حَرَّر مرتبتَه عنده في كتابه «ميزان الاعتدال»[2] فقال: «محمّد بن طاهر المقدسي الحافظ، ليس بالقوي، فإنّ له أوهاماً كثيرةً في تواليفه... وله انحرافٌ عن السّنة إلى تصوُّفٍ غيرِ مَرْضِي، وهو في نفسه صدوقٌ لم يُتّهم، وله حفظٌ ورحلة واسعةٌ».

وليس ثمّة تعارضٌ بين قول الذّهبي: «الحافظ»، أو: «له حفظ» وبين قوله: «ليس بالقويّ» إذ الحفظ المراد هنا سعة المحفوظ وكثرته، لا إتقانه وضبطه، ويؤيّد ذلك قولُه في صدر ترجمته من «سير أعلام النبلاء»[3]: «الإمام الحافظ الجوّال، ذو التصانيف...».

ثمّ قال: «وسمع بالقدس ومصر، والحرمين والشام، والجزيرة والعراق، وأصبهان والجبال، وفارس وخراسان، وكتب ما لا يُوصَف كثرةً بخطّه السّريع القويّ الرّفيع، وصنّف وجمع، وبرع في هذا الشّأن، وعُنِيَ به أتمّ عناية، وغيرُه أكثرُ إتقاناً وتحرِّياً منه».

المطلب الرابع: في نقده للحافظ علي بن الحسن بن هبة اللّه بن الحسين المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ):

قال في ترجمة «محمّد بن عبد الباقي بن محمّد قاضي المَرِسْتَان» (ت٥٣٥هـ): «وقد تكلّم فيه أبو القاسم بن عساكر بكلامٍ مُرْدٍ فَجّ، فقال[4]:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦٤).

(٢) (٣/ ٥٨٧).

(٣) (١٩/ ٣٦١).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٥٨٤).

«كان يُتَّهَم بمذهب الأوائل، ويُذكَر عنه رِقَّةُ دينٍ»[1].

ثمّ نقل قول ابن الجوزي: «وذكر لنا: أنّ المنجِمَيْن حضرا حين ولدتُّ، فأجمعا أن العُمْرَ اثنتان وخمسون سنة، قال: وها أنا قد جاوزت التّسعين. . .»[2].

فعلّق على ذلك الذّهبي بقوله: «هذا يدلُّ على حسن معتقده»[3].

المطلب الخامس: في نقده للحافظ أبي الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمّد القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):

أبان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عن سبب وقوع الأوهام في كتب الحافظ ابن الجوزي، فنقل قول الموفَّق عبدِ اللطيف، في ابن الجوزي: «وكان كثيرَ الغلط فيما يصنّف، فإنه كان يَفرَغ من الكتاب ولا يَعْتَبره».

فعلّق عليه بقوله: «هكذا هو، له أوهامٌ وألوانٌ من ترك المراجعة، وأَخْذِ العلم من صُحُف، وصنّف شيئاً لو عاش عُمراً ثانياً لما لحق أن يحرِّره ويُتقنَه»[4].

ونقل في موضع آخر، عن الحافظ سيف الدّين بن المجد عدَّه بعضَ أوهام ابن الجوزي، فقال إثره: «هذه عُيوبٌ وَحِشَة في جزءين»[5].

ومن صور تعنته ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما جاء في ترجمة «أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ» (ت٤٦٣هـ) قال الذّهبي: «تناكد ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ وغضّ من الخطيب، ونسبه إلى أنّه يتعصب على أصحابنا الحنابلة»[6].

يشير الذّهبي بذلك إلى مقولة ابن الجوزي السّابقة الذكر حيث قال ـ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٥).

(٢) «المنتظم» (ج١٨/ ١٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢١/ ٣٧٨).

(٥) «المصدر نفسه» (٢١/ ٣٨٢).

(٦) «المصدر نفسه» (١٨/ ٢٨٩).

دفاعاً عن الحسن بن علي بن مُذهب ـ: «وقد كان في الخطيب شيئان: أحدهما الجري على عادة عوام المحدّثين من قبله من قلّة الفقه. والثاني: التعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة»[1].

ب ـ وفي ترجمة «محمّد بن ناصر بن محمّد السّلامي البغدادي» (ت٦٤٣هـ) نقل الذّهبي قول ابن الجوزي: «وكان حافظاً ضابطاً، متقناً ثقة، لا مَغمز فيه، وهو الذي تولّى تسميعي الحديث، فسمعت «مسندَ الإمام أحمد بن حنبل» بقراءته، وغيرَه من الكتب الكبار، والأجزاء العوالي على الأشياخ، وكان يثبّت لي ما أسمع.

وذكر أبو سعد السمعاني في كتابه[2] فقال: كان يحب أن يقع في النّاس».

فردّ ابن الجوزي هذا فقبّحه، وقال: «وهذا قبيح من أبي سعد، فإنّ صاحب الحديث ما زال يجرِّح ويعدِّل، فإذا قال له قائل: إنّ هذا وقوعٌ في النّاس، دلّ على أنّه ليس بمحدّث، ولا يعرف الجرح من الغيبة، وكان السّمعاني ما سَوَّاه إلاّ ابن ناصر، ولا دلّه على أحوال المشايخ أحدٌ مثلُ ابن ناصر، وقد احتجّ بكلامه في أكثر التراجم، فكيف عوّل عليه في الجرح والتّعديل ثمّ طعن فيه، ولكن هذا منسوبٌ إلى تعصّب ابن السمعاني على أصحاب أحمد، ومن طالع كتبه رأى تعصّبه البارِد، وسوءَ قصده، لا جرم لا يُمَتَّع بما سمع، ولا بلغ مرتبة الرِّواية، بل أخذ من قبل أن يبلغ إلى مراده، ونعوذ بالله من سوء القصد والتعصّب»[3].

قال الحافظ الذّهبي ـ مُخْتَصِراً كلامَ ابن الجوزي هذا ومنتقداً له ـ: «ثمّ بالغ ابن الجوزي في الحطّ على أبي سعد، ونسبه إلى التّعصب البارد على الحنابلة، وأنا فما رأيت أبا سعد كذلك، ولا ريب أنّ ابن ناصر يتعسّف، في الحطّ على جماعةٍ من الشّيوخ، وأبو سعدٍ أعلمُ بالتّاريخ، وأحفظ من ابن الجوزي، ومن ابن ناصر.

---

(١) انظر «المنتظم» (ج١٥/٣٣٧)، و(ج١٦/١٣٢ ـ ١٣٣)، وانظر ما سبق من هذه الرسالة (ص٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٢) يعني: (ذيل تاريخ بغداد).

(٣) «المنتظم» (ج١٨/١٠٣ ـ ١٠٤).

وهذا قوله في ابن ناصر في «الذّيل» قال: «هو ثقةٌ حافظ، ديِّن متقن، ثبت لُغويّ، عارفٌ بالمتون والأسانيد، كثير الصّلاة والتلاوة، غير أنّه يحب أن يقع في النّاس، هو صحيح القراءة والنّقل، وأوّل سماعه في سنة ثلاث وسبعين من أبي طاهر الأنباري[1]»[2].

وقد شهد الذّهبي، على ابن ناصر بعدم البراعة في علم الرِّجال والعلل، مع كثرة قراءته، وتحصيله الأصول، وجمعه وتأليفه، فقال: «وقرأ ما لا يُوصف كثرة، وحصَّل الأصول، وجمع، وألَّف، وبَعُدَ صِيتُه، ولم يبرع في الرِّجال والعلل»[3].

لكن ابن الجوزي انتقد السّمعاني، ومال إلى جانب ابن ناصر بسبب تَلْمَذَتِهِ عليه، وسماعه بقراءته. والله أعلم.

المطلب السادس: في نقده لأبي المظفر يوسف بن قُزُغْلي بن عبدالله التركي البغدادي المعروف بسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ):

صرّح الحافظ الذّهبي في غير ما موضع من كتابه «سير أعلام النبلاء» وغيره بمجازفة أبي المظفّر سبط ابن الجوزي فيما يورده في كتابه «مرآة الزّمان» ممّا يتعلّق بالرّجال أو الأحداث، وقال في ترجمته «صنف «تاريخ مرآة الزمان»، وأشياء، ورأيت له مصنّفاً يدلُّ على تشيعه...»[4].

ونعته في موضع بقلة الورع[5]، كما وصفه بعدم تقوى الله فيما يقوله[6].

ومن مجازفاته ما جاء في ترجمة «أبي محمّد عبد الغني بن عبد

---

(١) انظر «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص٣٩ ـ ٤٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٦٨).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٠/ ٢٦٦).

(٤) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٩٧)، وقد تقدم في بيان عقيدته من خلال كتابه، ورأي شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة المعلمي في ذلك.

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٢٢/ ٢٣٠).

(٦) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص٢٤٩ تحقيق د. بشار).

الواحد بن علي المقدسي ثمّ الدّمشقي» (ت٦٠٠هـ) قال سبط ابن الجوزي: «وفي ذي القعدة سنة ستّ وخمس مئة كان ما اشتهر من أمر الحافظ عبدالغني، وإصراره على ما ظهر من اعتقاده، وإجماع الفقهاء على الفُتيا بتكفيره، وأنّه مبتدع لا يجوز أن يُترك بين المسلمين، فسأل أن يمهل ثلاثة أيّام لينفصل عن البلد، فأجيب»[1].

فقال الذّهبي: «قد بلوت على أبي المظفر المجازفة، وقلّة الورع فيما يؤرِّخه، والله الموعد، وكان يترفض، رأيت له مصنّفاً في ذلك، فيه دواهٍ.

ولو أجمعت الفقهاء على تكفيره ـ كما زعم ـ لما وسعهم إبقاؤه حياً، فقد كان على مقالته بدمشق أخوه الشّيخ العماد، والشّيخ موفّق الدّين، وأخوه القدوة الشيخ أبو عمر، والعلاّمة شمس الدّين البخاري، وسائر الحنابلة، وعدّة من أهل الأثر، وكان بالبلد أيضاً خلقٌ من العلماء لا يكفّرونه، نعم ولا يصرحون بما أطلقه من العبارة لما ضايقوه، ولو كفّ عن تلك العبارات، وقال بما وردت به النّصوص لأجاد، ولسلم، فهو الأولى، فما في توسيع العبارات الموهمة خيرٌ وأسوأ شيء قاله أنّه ضَلّل العلماءَ الحاضرين، وأنّه على الحق، فقال كلمة فيها شرٌّ وفسادٌ وإثارةٌ للبلاء، رحم الله الجميع، وغفر لهم، فما قصدهم إلاّ تعظيمَ الباري عزّ وجل من الطّرفين، ولكنّ الأكمل في التّعظيم والتنزيه، الوقوف مع ألفاظ الكتاب والسّنة، وهذا هو مذهب السّلف، ـ رضي الله عنهم ـ.

وبكل حالٍ؛ فالحافظ عبد الغني من أهل الدّين، والعلم، والتّأله، والصدع بالحق، ومحاسنه كثيرة، فنعوذ بالله من الهوى والمراء، والعصبية والافتراء، ونبرأ من كل مجسّم ومعطِّل»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3] «قوله: وإجماع الفقهاء على الفتيا بتكفيره

---

(١) انظر «مرآة الزمان» (٨/ ٥٢٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(٣) (حوادث ووفيات سنة٥٩١ ـ ٦٠٠هـ ص٤٥٥ ـ ٤٥٦).

كلامٌ ناقص، وهو كَذِبٌ صريح، وإنما أفتى بذلك بعض الشّافعية الذين تعصّبوا عليه، وأمّا الشّيخ الموَفَّق، وأبو اليُمْنِ الكندي، شيخا الحنفية والحنابلة، فكانا معه، ولكن نعوذ بالله من الظلم والجهل».

وقال ابن رجب: «وقرأت بخطّ الإمام الحافظ الذّهبي ردّاً، على من نقل الإجماع على تكفيره: أمّا قوله: «أجمعوا» فما أجمعوا، بل أفتى بذلك بعض أئمّة الأشاعرة ممن كفّروه، وكفّرَهم هو، ولم يَبْدُ من الرّجل أكثر ممّا يقوله خلقٌ من العلماء الحنابلة، والمحدّثين من أنّ الصّفات الثابتة محمولةٌ على الحقيقة، لا على المجاز، أعني: أنّها تُجْرَى على مواردها، لا يُعَبَّر عنها بعباراتٍ أخرى كما فعلته المعتزلة أو المتأخّرون من الأشعرية، هذا مع أنّ صفاته تعالى لا يماثلها شيءٌ»[(١)].

وقد بَيَّنَ الحافظُ ابنُ رجب ـ رحمه الله ـ غَلَطَ من ذكر هذه الحكاية على غير وجهها، ثمّ تتبّع مواطنَ الزَّلَل في حكايته وردّ عليها[(٢)]. والله أعلم.

المبحث الثاني
بيان الغلط في إيراد بعض الثّقات في الكتب الخاصّة بالضعفاء

من أمثلة ذلك ما يأتي:

١ ـ قال في ترجمة «أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة العبدي ثمّ العَوَقي البصريّ» (ت١٠٧هـ أو بعد ذلك بسنة): «استشهد به البخاري، ولم يرو له[(٣)]، وقد أورده العُقيلي[(٤)]، وابن عديّ[(٥)] في كتابيهما، فما ذكرا له

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤).
(٢) انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٢ ـ ٢٤).
(٣) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب الشروط ـ باب إذا اشترط البايع ظهر الدابة إلى مكان جاز(٥/ ٣١٤/ رقم٢٧٨١) حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ.
(٤) انظر «الضعفاء» (٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٥) انظر «الكامل» (٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

شيئاً يدلُّ على لينٍ فيه. بلى قال ابن عَدي: كان عَريفاً لقومه[1]»[2].

وإنما ذكره ابن عديّ والعقيلي في كتابيهما لغمزِ ابن عونٍ فيه، فقد روى عمرو بن علي الفلاّس، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «جاء التيمي[3] يوماً إلى ابن عون، فقال التيمي: «حدّثنا أبو نضرة»، فقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نَضرة»، فقال له التيمي: «فإنْ كنت رأيت أبا نضرة فَمَهْ»، فسكت ابنُ عون»[4].

وذكر ابن عديّ، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: قيل لابن عون: أبو نضرة؟ قال: «قد رأينا أبا نضرة»[5].

ورواه عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: حدّثنا يحيى بن سعيد قال: قال شعبة: أتاني سليمان التيمي، وابن عون يعزّياني بأمّي، فقال التيمي: «حدّثنا أبو نضرة». وقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نضرة»، فقال التيمي: «فمه، أو فما رأيتَ؟!»[6].

قال العجلي: «بصري ثقة، إلاّ أنّ سليمان التيمي حدّث عنه يوماً بحديث، وابن عون حاضر، فقال ابن عون: «قد رأيتُ أبا نضرة»، قال سليمان: «رأيته فَمَه!»»[7].

وقال الآجرّي: سمعت أبا داود يقول: «أبو المتوكّل، وأبو نضرة،

---

(١) يشير الذهبي إلى ما رواه ابن عدي عن سلام بن مسكين قال: «وقد كان أبو نضرة وأبو السوار عريفين» انظر «الكامل» (المخطوط ج٣/ق١/ الورقة ٢٣٣/أ) (نسخة مكتبة أحمد الثالث) وانظر (نسخة الظاهرية ج٧/ الورقة ٧٧٢/أ). وهذه العبارة جاءت في المطبوع هكذا: «وقد كان أبو نضرة وأبو السوار عن سفيان» وليس لهذا معنى.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٣١).

(٣) هو: سلميان بن بلال التيمي مولاهم المتوفى سنة ١٧٢هـ.

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٠٠).

(٥) «الكامل» (٦/ ٣٦٧).

(٦) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٢٧). وراه من من طريقه العُقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠٠).

(٧) «الثقات» (٢/ ٢٩٨).

وأبو الصّديق، ما أقربَ أمرَهم، قريبٌ من قريب، إلاّ أن أبا نضرة أكثر رواية، وقد غمزه ابن عون»[1].

وهذا هو سبب إيراد العُقيلي، وابن عديّ، أبا نضرة في كتابيهما في الضّعفاء، ومع ذلك فقد قال ابن عدي: «ولأبي نضرة العَبدي حديثٌ صالح عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله، وغيرهما، وإذا حدّث عنه ثقةٌ فهو مستقيم الحديث، ولم أرَ له شيئاً من الأحاديث المنكرة؛ لأنّي لم أجد له إذا روى عنه ثقةٌ حديثاً منكراً، فلذلك لم أذكر له شيئاً»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن دينار العدويّ مولاهم المدني» (ت١٢٧هـ): «وقد أساء أبو جعفر العُقيلي بإيراده في كتاب «الضّعفاء» له[3]، فقال: «في رواية المشايخ عن عبدالله بن دينار اضطرابٌ» ثمّ إنّه أورد له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرّواة عنه، وقد وثّقه جماعة»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «أحد الأئمّة الأثبات، انفرد بحديث الولاء[6]، فذكره لذلك العُقيلي في «الضّعفاء»، وقال: «في رواية المشايخ عنه اضطرابٌ»، ثمّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنّما الاضطراب من غيره، فلا يُلتَفَت إلى فعل العُقيلي، فإن عبدالله حجّة بالإجماع...».

---

(١) «سؤالات الآجري» (٤/ ١٨٥).

(٢) «الكامل» (٦/ ٣٦٧).

(٣) انظر (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٥) (٢/ ٤١٧).

(٦) هو: حديث: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الفرائض ـ باب إثم من تبرأ من مواليه (١٢/ ٤٢/رقم٦٧٥٧)، ومسلم في كتاب العتق ـ باب (٢/ ١١٤٥/رقم١٥٠٦)، وأبو داود في «سننه» ـ كتاب الفرائض باب في بيع الولاء (٣/ ٣٣٤/رقم٢٩١٩)، والترمذي في «سننه» ـ كتاب الولاء والهبة ـ باب ما جاء في النهي عن بيع الولاء وعن هبته (٤/ ٣٨٠/رقم٢١٢٦)، والنسائي في «سننه» ـ كتاب البيوع ـ باب بيع الولاء (ج٧/ ٣٥٢/رقم٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣)، وابن ماجه في كتاب الفرائض ـ باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته (٢/ ٩١٨/رقم٢٧٤٧).

وقال في «تاريخ الإسلام»[(١)]: «وأساء العُقيلي في إيراده في كتاب «الضعفاء» فقال: «في رواية المشايخ، عن عبدالله بن دينار اضطراب، ثمّ أورد له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من أصحابه، وقد وثّقه النّاس».

وما استدرك به الذّهبي على العُقيلي من أنّ الاضطراب ليس من عبدالله بن دينار، وإنما هو من الرّواة عن عبدالله، قد نبّه إليه العُقيلي نفسُه حيث قال: «وقد روى موسى بن عبيدة، ونظراؤه عن عبدالله بن دينار، أحاديث مناكير إلاّ أنّ الحمل فيها عليهم»[(٢)].

وهو أيضاً صريح في قوله: «وأمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب»، فَنَسَب الاضطراب إلى الرّواة عن عبدالله لا إليه.

ووصف الرّواة عنه هنا بالمشايخ، يوحي بأنّهم ليسوا في الدّرجة العليا من الإتقان والحفظ، بل هم في درجة دون ذلك، أومن المساتير المقلّين وقعت لهم أحاديث أُخذت عنهم؛ فقد قال الحافظ أبو الحسن بن القطّان ـ رحمه الله ـ عن لفظ (شيخ): «هو لفظٌ لا يُعطي فيه [أي الرَّاوي] معنى التّعديل المبتغى، ولا أيضاً التّجريح، وإنما هو من المساتير المقلّين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنه»[(٣)].

وقال في موضع: «وأما قولُ أبي حاتم فيه: «شيخ» فليس بتعريفٍ بشيءٍ من حاله، إلا أنّه مقلّ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له روايةٌ أُخذت عنه»[(٤)].

وقال أيضاً: «وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبارٌ بأنّه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخٌ وقعت له روايات أُخذت عنه»[(٥)].

وقال في موضع آخر ـ منتقداً ابنَ الخرّاط في وصفه راوياً مجهول الحال بأنّه شيخٌ ـ: «وقد جازف في قوله فيه: «شيخ»، فإنّ هذه اللفظة يُطلقونها على

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٢١ ـ ١٣٠هـ ص١٤٧).

(٢) «الضعفاء» (٢/ ٢٤٩).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤١٧).

(٤) «المصدر نفسه» (٤/ ٦٢٧).

(٥) «المصدر نفسه» (٥/ ٣٣٩).

الرّجل، إذا لم يكن معروفاً بالرواية من أَخذ وأُخذ عنه، وإنما وقعت له روايةٌ لحديثٍ، أو لأحاديث، فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه: (شيخ).

وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرّجل، باعتبار قلّة ما يرويه عن شيخٍ مخصوص، كما يقولون: (حديث المشايخ عن أبي هريرة)، أو (عن أنس)، فيسوقون في ذلك روايات مقلّين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.

وكذلك إذا قالوا: «أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ فإنما يعنون من ليس له عنه إلاّ الحديث أو الحديثان، أو نحو ذلك»[١].

وله تقرير ذلك المعنى في غير هذه المواضع[٢].

وقال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: «والشّيوخ في اصطلاح أهل العلم؛ عبارةٌ عمّن دون الأئمّة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثّقة وغيره، . . .»[٣].

والخلاصة: أنّ العُقيلي إنما أورد عبدالله بن دينار في كتابه «الضعفاء» ليذكر في ترجمته ذَيْنِك الحديثيْن الضّعيفيْن، ويبيِّنَ مصدرَ ضعفهما عنده، وليس لضعف عبدالله بن دينار عنده. والله أعلم.

٣ ـ وقال في ترجمة «حُصين بن عبد الرَّحمٰن السّلمي الكوفي» (ت١٣٦هـ): «احتجّ به أرباب الصِّحاح وهو أقوى من عبد الملك بن عمير، ومن سماك بن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق.

والعجب من أبي عبدالله البخاري، ومن العُقيلي، وابن عديّ كيف، تسرّعوا إلى ذكر حُصين في كتب الجرح»[٤] [٥].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٥٣٩).
(٢) انظر «المصدر نفسه» (٤/ ٦٩، ١٠٨).
(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/٦٥٨).
(٤) لم أجده في المطبوع من «الضعفاء الصغير» للبخاري، وذكره في «التاريخ الكبير» (٣/ ٧ ـ ٨)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤)، و «الكامل» لابن عَديّ (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٣).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وذكره البخاريّ في كتاب «الضّعفاء»، وابن عدي، والعقيلي، فلهذا ذكرتُه، وإلاّ فهو من الثّقات».

فأمّا البخاري ـ رحمه الله ـ؛ فإن كان الحافظ الذّهبي عَنَى بكلامه أنّه ذكره في كتابه «الضعفاء الكبير» فلعلّه إنما ذكره ليشير إلى تغيّره بأَخَرَة، كما فعل في كتابيه «التاريخ الكبير» و«التاريخ الصغير»، حيث نقل قول أحمد بن حنبل عن يزيد ين هارون: «طلبت الحديث، وحصين حي، كان بالمبارك، ويُقرأ عليه، وكان قد نسي»[2].

كما أن النّسائي ذكره في كتاب «الضعفاء» أيضاً[3] ليبيِّنَ هذه العلّة، فقال: «تغيّرَ».

وللعلّة نفسها ذكره العُقيلي في كتابه «الضّعفاء»، وساق فيه كلام يزيد بن هارون من طريق عبدالله بن أحمد، عن أبيه، ثمّ قال: «حدّثنا محمّد، قال: حدّثنا الحسن[4]، قلت لعلي: حصين؟ قال: «حصين حديثه واحد[5] وهو صحيح» قلت: فاختلط؟ قال: «لا، ساء حفظه، وهو على ذلك ثقة»، قال الحسن: وسمعت يزيد بن هارون يقول: «اختلط»[6].

وكذلك ذكره ابن عَديّ في «الكامل» للسّبب السّابق، وذكر فيه كلامَ يزيد بن هارون. وقال في آخر الترجمة: «ولحصين بن عبد الرَّحمٰن أحاديث، وأرجو أنّه لا بأس به»[7].

٤ ـ وقال في ترجمة «حسين بن ذكوان المعلم العوذي البصريّ»

---

(١) (١/ ٥٥٢).

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٨)، وانظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠).

(٣) (ص١٦٦).

(٤) هو: الحسن بن علي الخلال.

(٥) يعني: كل حديثه على حال واحدة من الاستقامة والصحة.

(٦) «الضعفاء» (١/ ٣١٤).

(٧) «الكامل» (٢/ ٣٩٨).

(ت١٤٥هـ): «وثّقه أبو حاتم الرّازيّ[(١)]، والنّسائي[(٢)]، والناس[(٣)]، وقد ذكره العُقيلي في كتاب «الضعفاء»[(٤)] له بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث». وقال أبو بكر بن خلاّد سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حسين المعلّم ـ فقال: «فيه اضطراب».

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «الرّجل ثقة، وقد احتجّ به صاحبا «الصّحيحين»... وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً تفرّد بوصله، وغيره من الحفّاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثّقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلا. وحسين المعلّم ممّن وثّقه يحيى بن مَعِين[(٥)]، ومن تقدّم مطلقاً، وهو من كبار أئمّة الحديث. والله أعلم»[(٦)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٧)]: «...أحد الثّقات والعلماء، ضعّفه العُقيلي بلا حجّة».

ثمّ قال[(٨)]: «وذكر له العُقيلي حديثاً واحداً غيره يُرسله، فكان ماذا؟! فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أَ شعبة؟! أَ مالك؟!».

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٩)]: «وثّقه أبو حاتم، والنّسائي والنّاس، وقد أورده العُقيلي في كتابه «الضّعفاء» بلا مستند،فقال فيه: «مضطرب الحديث».

٥ ـ وقال في ترجمة «حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرَّحمٰن الجمحي

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).
(٣) انظر ما تقدم (ص٥١٣/ الهامش رقم٣).
(٤) (١/ ٢٥٠).
(٥) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٩٠)، و«رواية ابن طهمان» (ص٨٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).
(٧) (١/ ٥٣٤).
(٨) (١/ ٥٣٥).
(٩) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٥٠هـ ص١١٠).

المكي» (ت١٥١هـ): «وقد تناكد ابن عديّ في ذكره له في «الكامل»[١]، فما أبدى شيئاً يتعلّق به عليه متعنّت أصلاً»[٢].

وما أبداه ابن عَديّ في ذكره حنظلة في كتابه «الكامل» ما رواه يعقوب بن شيبة، سمعت علياً، وقيل له: كيف رواية حنظلة عن سالم، فقال علي: رواية حنظلة عن سالم وادي، ورواية موسى بن عقبة وادي آخر، وأحاديث الزّهري عن سالم كأنّها أحاديث نافع»، فقال رجل لعليّ ـ وأنا أسمع ـ: «هذا يدلُّ على أنّ حديث سالم حديثٌ كثير؟» قال: «أجل»[٣].

فقال الحافظ الذّهبي في «ميزان الاعتدال»[٤]: «وهذا القول من ابن المديني لا يدلُّ على غَمْزٍ في حنظلة بوجه، بل هو دالٌّ على جلالته، وأنه نظير موسى، وابن شهاب في حديثه عن سالم، فحنظلة إذنْ ثقة بإجماع».

ويؤيّد تفسير الحافظ الذّهبي، قولُ محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: وسألت علياً عن حنظلة بن أبي سفيان؟ فقال: «كان حنظلة وأخوه عمرو بن أبي سفيان مكّيّيْن من بني جُمَح، وكانا ثقتين»[٥].

ثمّ ذكر ابن عَديّ بعضَ ما أُنكر من أحاديثه، ونبّه في بعضها إلي مظانّ الوهم فيها، وليست النّكارة من حنظلة. ومن ذلك حديث ابن عمر مرفوعا: «اغسلوا قتلاكم...» وقد تقدّم مع تعليق الذّهبي عليه، وتخريج مَظِنّة العلّة فيه[٦].

ومع ذلك كلّه فقد قال ابن عَديّ في آخر ترجمة حنظلة: «...

---

(١) (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٧).
(٣) «الكامل» (٢/ ٤٢٠).
(٤) (١/ ٦٢٠).
(٥) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٩٧).
(٦) انظر ما تقدم في مبحث «ليس من شرط الثقة إلا يغلط».

ولحنظلة أحاديث صالحة، وإذا حدّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث»[1].

فظاهرُ ذلك أنّ النّكارة في أحاديثه، إنما كانت من قِبل الرّواة عنه لا منه. والله أعلم.

٦ ـ وفي ترجمة «سيف بن سليمان المكي المخزومي مولاهم» (ت١٥١هـ): «وتعنّت ابن عَديّ بذكره في «الكامل»[2]، وساق حديثه عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عبّاس مرفوعا، حديث: قضى بيمين وشاهد[3]»[4].

قال ابن عديّ في آخر التّرجمة «ولسيفِ بن سليمان غيرُ ما ذكرت من الحديث، وحديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنّه لا بأس به»[5].

٧ ـ وفي ترجمة «سليمان بن كثير العَبدي البصري» (ت١٦٣هـ) قال العُقيلي: «سليمان بن كثير أبو داود الواسطي[6] مضطرب الحديث.

---

(١) «الكامل» (٢/ ٤٢١).

(٢) (٣/ ٤٣٧ ـ ٤٣٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» ـ كتاب الأقضية ـ باب القضاء باليمين والشاهد (٣/ ١٣٣٧/ رقم١٧١٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٩٨/رقم٢٢٢٤، و ٥/ ٦٨/رقم٢٨٨٦ ـ ط. مؤسسة الرسالة)، وأبو داود في «سننه» ـ كتاب كتاب الأقضية ـ باب القضاء باليمن والشاهد (٤/ ٣٢ ـ ٣٣/رقم ٣٦٠٨)، و ابن ماجه ـ كتاب الأحكام ـ باب القضاء بالشاهد واليمين (٢/ ٧٩٣/رقم٢٣٧٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٥) «الكامل» (٣/ ٤٣٩).

(٦) تعقبه الذّهبي على هذا قائلاً: «كذا نسبه!» «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٤). ولا تعقُّب على صنيع العُقيلي في ذلك، لأنه إنما نسبه إلى أصله ؛ قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: «سليمان بن كثير أخو محمّد بن كثير، أصله من واسط، يقال له: أبو داود الواسطي، . . .» «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٦). ونسبه إليها أيضاً عفان بن مسلم الصفار، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وقال ابن حِبّان: «. . .كان يسكن واسط» أي قبل انتقاله إلى البصرة. انظر «مسند الإمام أحمد» (٤/ ١٥١/رقم٢٣٠٤، و ٣٩٢/ رقم٢٦٤٢ ط. مؤسسة الرسالة)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤)، و«كتاب المجروحين» (١/ ٣٣٤).

حدّثنا عبدالله بن علي، قال سمعت محمّد بن يحيى يقول: سليمان بن كثير العبدي ـ سكن البصرة، ما روى عن الزهري، فإنّه قد اضطرب في أشياء منها، وهو في غير حديث الزّهري أثبت.

وقد روى سليمان بن كثير عن حصين، وحميد الطّويل أحاديث لا يُتَابع عليها، منها:

ما حدّثناه محمّد بن أيوب، قال حدّثنا محمّد بن كثير، قال: حدّثنا سليمان بن كثير، قال حدّثنا حميد الطّويل عن زينب بنت نَبيط امرأة أنس بن مالك، عن ضباعة بنت الزبير، أنّها قالت: أتت رسول الله ﷺ فأمرها أن تشترط».

ثمّ ذكر حديثاً آخر، ثمّ قال: «وأمّا حديث ضباعة فقد روي عن ابن عباس، وجابر وعائشة، عن النبي ﷺ بأسانيد صالحة»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «والاسناد المذكور مع غرابته صالح، وسليمان حَسَن الحديث، مخرجٌ له في الصِّحاح، وليس هو بالمكثر...»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «وقال العُقيلي: «مضطرب الحديث» وساق له حديثين صالحين، عن حصين وحميد الطويل».

ثمّ قال: «خرّجوا له في الدّواوين السّتة»[4].

٨ ـ وقال في ترجمة «القاسم بن الفضل الأزدي الحُدّاني البصري» (ت١٦٧هـ): «لم يَصب العُقيلي في ذكره للقاسم في «الضّعفاء»[5]، وما زاد على أن قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، حدّثنا مسلم بن إبرهيم، حدّثنا القاسم عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: «بينما راعٍ يرعى غنماً أخذ الذّئب

---

(١) «الضعفاء» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٥).
(٣) (٢/ ٢٢٠).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢١).
(٥) انظر (٣/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨).

شاةً فخلّصها الرّاعي، فقال الذّئب: ألا تتقي الله».

قال الحافظ الذّهبي: «صححه الترمذي ورفعه[1]»[2].

لكن ذكر العُقيلي بإسناده، أنّ شعبة، أتى القاسم بن الفضل، فسأله عن هذا الحديث فحدّثه به، فقال شعبة: «لعلك سمعته من شهر بن حوشب، قال: بلى. حدّثنا أبو نضرة عن أبي سعيد، فما سكت حتى سكت شعبة»[3].

ورواية شهر بن حوشب أخرجها الإمام أحمد في «مسنده»[4].

ثمّ قال العُقيلي: «وقد رويت قصة الذّئب بإسنادٍ غير هذا، وليس بالثّابت»[5].

والخلاصة: أنّ العُقيلي إنما ذكر القاسم بن الفضل لمكان هذه الرّواية، التي تفرّد بها القاسم عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ.

لكن قصة كلام الذّئب قد أخرجها البخاريّ ومسلم في «صحيحيهما» من غير هذا الوجه، وبألفاظ تختلف في جملتها عن ألفاظ رواية القاسم بن الفضل[6]. والله أعلم.

---

(١) انظر «سنن الترمذي» ـ كتاب الفتن ـ باب ما جاء في كلام السباع (٤/٤١٣/ رقم٢١٨١)، وقال: «وهذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثّقه يحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرَّحمٰن بن مهدي».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩١).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٧٨).

(٤) انظر «المسند» (٢/ ٣٠٦).

(٥) «الضعفاء» (٣/ ٤٨٧).

(٦) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب المناقب ـ باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً. . .» (٧/ ١٨/رقم٣٦٦٣)، و«صحيح مسلم» ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل الصديق ـ رضي الله عنه ـ (٤/ ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨/رقم٢٣٨٨) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

٩ ـ وقال في ترجمة «أبان بن يزيد العطّار البصري» (توفي قريباً من سنة١٦٤هـ): «وذكره أبو أحمد ابن عَديّ فقال: «هو متامسك، يكتب حديثه[١]».

ثمّ قال الحافظ الذّهبي: «الرّجل ثقة حجّة، قد احتجّ به صاحبا «الصّحيح»...»[٢].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٣]: «وذكر أبان بن يزيد في «كامله» فأساء بذكره».

ويلاحظ أن ابن عَديّ لم يقتصر في حكمه على أبان، على الجملة التي حكاها الذّهبي عنه، بل قال: «...وهو حسن الحديث متماسكٌ يُكتب حديثُه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامّتها مستقيمة، وأرجو أنّه من أهل الصّدق»[٤].

وهذه العبارة تفيد، أنّه عند ابن عَديّ في مرتبة من يقبل تفرّده ويحسن حديثه، والله أعلم.

١٠ ـ وقال في ترجمة «عفان بن مسلم الصفار» (ت٢٢٠هـ): «ما فوق عفّان أحدٌ في الثّقة، وقد تناكد الحافظ ابن عَديّ بإيراده في كتاب «الكامل»[٥] لكنّه أبدى أنّه ذكره ليذبّ عنه فإنّ إبراهيم بن أبي داود قال: سمعت سليمان بن حرب يقول: «أترى عفان كان يضبط عن شعبة؟! ـ والله ـ لو جَهَد جَهْده أن يَضبط عنه حديثاً واحداً ما قَدِر عليه، كان بطيئاً رديء الفهم».

---

(١) انظر «الكامل» (١/ ٣٩١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٣).
(٤) «الكامل» (١/ ٣٩١).
(٥) انظر (٥/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

ثمّ قال ابن عَدي: «عفّان أشهر وأوثق من أن يقال فيه شيءٌ[1]، ولا أعلم له إلاّ أحاديث مراسيل عن حمّاد بن سلمة وغيره وصلها[2]، وأحاديثُ موقوفة رفعها، وهذا مما لا ينقصه، فإن الثِّقة قد يَهِم[3]، وعفّان كان قد رحل إليه أحمد بن صالح[4] من مصر، كانت رحلته إليه خاصّة دون غيره[5]»[6].

وقال في «تاريخ الإسلام»[7]: «ومع حفظه وإمامته، واتفاق كتب الإسلام على الاحتجاج به قد تُكُلِّم فيه، وتبارد ابن عَديّ بذكره في كتاب «الضعفاء»، لكنه ما ذكره إلاّ ليُبطِل قول من ضعّفه، فإنّ إبراهيم بن أبي داود قال: سمعت سليمان بن حرب يقول: (فذكر كلامه السّابق، وما تعقّب به ابنُ عَديّ عليه)».

١١ ـ وقال في ترجمة «هُدْبَة بن خالد بن أسود بن هُدْبَة القيسي البصريّ» (ت٢٣٥هـ): «واحتجّ به الشّيخان، . . . وتبارد ابن عَديّ في ذكره في «الكامل»[8]، ثمّ اعتذر وقال: استغنيت أنْ أخرج له حديثاً، لأني لا أعرف له حديثاً منكراً، فيما يرويه وهو كثيرُ الحديث، وقد وثّقه النّاس وهو صدوقٌ لا بأس به»، وذكره ابن حِبّان في «الثقات[9]»[10].

وإنما ذكر ابن عَديّ هُدبة في كتابه، لمقالة عبّاس بن عبد العظيم فيه،

---

(١) عبارته: «وعفان أشهر وأوثق، وأصدق وأوثق، من أن يقال فيه شيء مما ينسب إلى الضعف».

(٢) عبارته: «. . .عن حماد بن سلمة، وعن حماد بن زيد، وعن غيرهما».

(٣) عبارته: «. . . لأن الثّقة وإن كان ثقة فلا بد فإنه يهم في الشيء بعد الشيء».

(٤) عبارته: «وعفان لا بأس به، صدوق، وأحمد بن صالح المصري رحل إلى عفان من مصر. . .».

(٥) انظر «الكامل» (٥/ ٣٨٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠٢).

(٨) انظر «الكامل» (٧/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٩) (٩/ ٢٤٦).

(١٠) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٨).

بأنّه يحدّث من كتب أخيه أمية بن خالد، وقد تقدّمت مناقشة هذا الصّنيع، وأنه لا يضرّ بهدبة؛ إذ إنّه شارك أخاه في سماع هذه الكتب وضَبْطِها، فلا بأس عليه في روايته منها[1].

لكن الانتقاد على هذين الإمامين (العقيلي، وابن عدي) بهذه الأمثلة يقتضي بيانَ الفرق بينهما، في التّصريح بمنهجهما في كتابيهما؛ فالحافظ أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى العُقيلي لم يقتصر في كتابه «الضعفاء» على

---

(١) انظر ما تقدم في مبحث: «ما يتعلّق بضبط الكتاب وحده».

ومن أمثلة هذا الوجه أيضاً:

- قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩١) ترجمة «حُبشي بن جنادة السلولي»: «وقد بالغ ابن عَدي... بذكره في الضعفاء، ثمّ طرز ذلك بقوله: «أرجو أنّه لا بأس به» انظر «الكامل» (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٢١ ـ ١٣٠هـ ص٥٤) ترجمة «ثابت بن أسلم البناني» (توفي سنة بضع عشرين ومئة): «كان رأسا في العلم والعمل، ثقة ثبتاً رفيعاً، ولم يحسن ابن عَديّ بإيراده في «كامله»، ولكنه اعتذر، وقال: ما وقع في حديثه من النكرة فإنما هو من جهة الرّاوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء». انظر «الكامل» (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٤٠هـ ص٤٣١هـ ترجمة «زيد بن أسلم العدوي مولاهم» (ت١٣٦هـ): «وتبارد ابن عَديّ بإيراده في «كامله»، وقال: «هو من الثقات ما امتنع أحد من الرّواية عنه». انظر «الكامل» (٣/ ٢٠٨).
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٢٤) ترجمة «معروف بن واصل السعدي الكوفي»: «وتبالد ابن عَديّ بذكره في «الكامل»، ولم يقل فيه شيئاً، بل ساق له حديثين استغربهما».

كذا العبارة فيه (تبالد) ويحتمل أن يكون صوابها: (تناكد) أو (تبارد) لتقاربهما في الرسم، وورود هذين اللفظين في مواضع سابقة. انظر «الكامل» (٦/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

- وقال في (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٩٦) ترجمة «جرير بن عبد الحميد الضبي»: «وتناكد العُقيلي بذكر جرير الضبي في «الضعفاء»...». انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٠٠).

وقد انتقد الذّهبي العقيليّ، وابن عديٍّ لذكرهما الثقات في كتابيهما، في غير ما موضع من كتبه، انظر زيادة أمثلة في ذلك مما ساقه قاسم علي سعد في رسالته «منهج الذّهبي في كتابه ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٤٦ ـ ١٣٥٤).

إيراد من يراه ضعيفاً، بل قد يُورد في كتابه هذا من وقع عنده كلامُ أحدٍ من الأئمّة فيه، بما يوحي بضعفه عند ذلك الإمام، كما في ترجمة: أبي نضرة المنذر بن مالك، وترجمة: حُصين بن عبد الرَّحمٰن السّلمي. ويذكر الرَّاوي أيضاً للإشارة إلى بعض أحاديثه التي أخطأ فيها كصنيعه في ترجمة: القاسم بن الفضل الحدانّي، أو لأحاديث رُويت من طريقه، ووقعتْ فيها النّكارة، ولم تكن من عنده، بل من الرّواة عنه كما في ترجمة: عبدالله بن دينار العدويّ مولاهم.

ويؤيِّد هذا قولُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في سبب ذكر العُقيلي[1] «صُغدي بن عبدالله يروي عن قتادة» ـ: «وأمّا كون العُقيلي ذكره في «الضعفاء»، فإنما هو للحديث الذي ذكره، وليست الآفة منه، بل هي من الرَّاوي عنه عنبسة بن عبد الرَّحمٰن. والله أعلم»[2].

وأما ابن عَديّ فعذره واضحٌ؛ إذْ بَيَّن خطتّه في كتابه «الكامل» حيث قال في مقدّمة الكتاب: «... وذاكرٌ في كتابي هذا كلَّ من ذُكر بِضَرْبٍ من الضّعف، ومن اختُلف فيهم، فجرحه البعض، وعدَّله البعض الآخرون، ومرجِّحُ قولَ أحدهما مبلغَ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قَبَّح أمرَه، أو حسّنه تحامل عليه، أو مال إليه، وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم ممّا رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يَلْحقه بروايته له اسْمُ الضّعف لحاجة النّاس إليها، لأقرِبَّه على النّاظر فيه»[3].

وقد لخّص الحافظ الذّهبي هذا المنهج بقوله: «يذكر في «الكامل» كل من تُكُلّم فيه بأدنى شيء، ولوكان من رجال «الصّحيحين»، ولكنّه ينتصر له إذا أمكن، ويَروي في الترجمة حديثاً أو أحاديثَ مما استنكر للرّجل. وهو مُنصف في الرّجال بحسب اجتهاده»[4].

---

(١) انظر «الضعفاء» (٢/٢١٦).

(٢) «نزهة النظر» (ص٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٣) «مقدمة الكامل» (ج١/ الورقة ٢/أ) .

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «وكان مصنِّفاً حافظاً، له كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحسن، ذكر فيه كلَّ من تُكُلِّم فيه ولو كان من رجال «الصّحيح»، وذَكر في كل ترجمة حديثاً؛ فأكثر من غرائب ذلك الرّجل ومناكيره، ويَتَكلَّم على الرِّجال بكلام منصف».

ولهذا لما تعقّبه في ذكره عفّان في «الكامل» كما تقدّم قال - بعد ذلك ـ: «لكنّه أبدى أنّه ذكره لِيَذُبَّ عنه...»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»: «لكنّه ما ذَكَره إلاّ لِيُبطلَ قولَ من ضعّفه»[3].

فإذا ثبت أنّ خطة ابن عَديّ لم تقتصر على ذكر من كان ضعيفاً عنده فَحَسْب، بل قد يذكر الرّجل في كتابه من أجل كلام بعضهم فيه لِيَذُبَّ عنه، وينتصرَ له فلا وجه بعد ذلك لوصفه مُتَعَنِّتاً في ذكره بعض الثّقات في كتابه.

وصنيع ابن عَديّ في «الكامل» هو صنيع الحافظ الذّهبي نفسه في كتابه «ميزان الاعتدال» حيث قال في ديباجته: «وفيه من تُكُلِّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقلّ تجريح، فلولا أنّ ابن عَديّ، أو غيرَه من مؤلِّفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشّخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرّأي أن أحذف اسم أحدٍ ممّن له ذكرٌ بتليينٍ مّا في كتب الأئمّة المذكورين، خوفاً من أن يُتعقّب علي، لا أنّي ذكرتُه لضعفٍ فيه عندي...»[4].

فإذا كان عذْرُ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ذكره بعض الثقات في كتابه «ميزان الاعتدال» وجودَ كلام بعض الأئمّة فيه ولو بأدنى لينٍ، وأقلّ تجريح، وخوفاً من تَعَقُّبِ مُتَعَقِّبٍ عليه فهو العذر نفسه للحافظ ابن عَديّ في

(١) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٣٤٠).

(٢) انظر (ص٩٢٨).

(٣) انظر (ص٩٢٩).

(٤) (ص٢).

إيراده بعضَ الثقات في كتابه «الكامل». والله أعلم.

المبحث الثالث
بيان الغلط في الحكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الاتصال

وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تعقباته من حكم على بعض التراجم بالانقطاع أو الإرسال:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (ت١١٨هـ) قال ابن عَدي: «وعَمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلاّ أنّه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبه أحمد بن حنبل[١] يكون ما يَرويه عن أبيه عن جدّه، عن النّبي ﷺ مرسلاً، لأنّ جدَّه عنده هو محمّد بن عبدالله بن عَمرو، ومحمّد ليس له صحبة»[٢].

فانتقد الحافظ الذّهبي هذا التفسير قائلاً: «الرّجل لا يعني بجده إلاّ جدّه الأعلى عبدالله ـ رضي الله عنه ـ، وقد جاء كذلك مصرَّحاً به في غير حديث، يقول: (عن جدّه عبدالله) فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماعُ شعيب والدِه من جدّه عبدالله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وما علمنا بشعيبٍ بأساً، رُبِّي يتيماً في حِجْر جدّه عبدالله، وسمع منه، وسافر معه، ولعلّه وُلِد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثمّ لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمّد بن عبدالله، عن

---

(١) قال الفضل بن زياد: وسألت أحمد، قلت: عمرو بن شعيب هو ابن عبدالله بن عمرو؟ قال: «لا، ولكن هو عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو «الكامل» (٥/١١٤).

(٢) «الكامل» (٥/١١٦).

النبي ﷺ، ولكن ورد نحوٌ من عشرة أحاديث، هيئتها: (عمرو بن شعيب عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو)، وبعضها: (عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبدالله)، وما أدري: هل حفظ شعيب شيئاً من أبيه أم لا؟ وأنا عارفٌ بأنّه لازم جدّه وسمع منه»[1].

وقال ابن حِبَّان: «لا يجوز الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواه عن أبيه، عن جدّه، لأنّ هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً، لأنه: عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو، فإذا روى عن أبيه فأبوه شعيب، وإذا روى عن جده، وأراد عبدالله بن عمرو جدّ شعيب، فإنّ شعيباً لم يلق عبدَ الله بن عمرو، والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله: عن جدّه، جدَّه الأدنى فهو محمّد بن عبدالله بن عمرو، ومحمّد بن عبدالله لا صحبة له، فالخبر بهذا النّقل يكون مرسلاً...»[2].

وتعقّبه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ قائلاً: «قد أجبنا عن هذا، وأعلمنا بأنّ شعيباً صحب جدّه وحمل عنه، ثمّ ساق بإسناده عن حماد بن سلمه عن ثابت البناني عن شعيب بن عبدالله بن عمرو، سمعت عبدالله بن عمرو يقول: «ما رُئي النبي ﷺ يأكل متّكئاً...»[3].

ثمّ قال الذّهبي: «فهذا شعيب يخبر أنّه سمع من عبد الله»[4].

وفي «تاريخ الإسلام»[5] ذكر قول أبي عبيد الآجري سُئل أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أحجّة؟ قال: «لا، ولا نصف حجة»[6].

فقال الذّهبي: «لا أعلم لمن ضعّفه مستنداً طائلاً أكثر من أنّ قوله: «عن

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٣).
(٢) «كتاب المجروحين» (٢/٧٢).
(٣) لم ترد في الكتب التسعة مصرحاً فيها بالسّماع.
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٥).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٣٤).
(٦) «تهذيب الكمال» (٢٢/٧١ ـ ٧٢).

أبيه، عن جدّه» يحتمل أن يكون الضّمير في قوله: (عن جده) عائداً إلى جدّه الأقرب، وهو محمّد، فيكون الخبر مرسلاً، ويحتمل أن يكون جدَّه الأعلى، وهذا لا شيء، لأنّ في بعض الأوقات يأتي مُبَيَّنا، فيقول: «عن جدّه عبدالله بن عَمرو»، ثمّ إنّا لا نعرف لأبيه شعيب عن جدّه محمّد روايةً صريحةً أصلاً، وأحسب محمّداً مات في حياة عبدالله بن عمرو والده، وخلّف ولده شعيبا، فنشأ في حُجر جدّه، وأخذ عنه العلم، فأمّا أَخْذُه عن جدّه عبدالله فَمُتَيَقَّن، وكذا أَخْذُ ولدِه عَمرٍو عنه فثابت...».

وقال أيضاً: «واختلف في سماعه من أبيه محمّد، ولم يختلف أهلُ المعرفة في سماعه من جدّه».

ثمّ قال: «وأمّا أبوه محمّد فَقَلَّ من ذكر له ترجمة، بل هو كالمجهول»[1].

وقد صرّح غيرُ واحدٍ بصحة سماع شعيب، من عبدالله بن عمرو:

أ ـ قال عليّ بن المديني ـ رحمه الله ـ: «قد سمع أبوه شعيبٌ من جدّه عبدالله بن عَمرو، وسمع منه ابنه عمرو بن شعيب، وعَمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح...»[2].

ب ـ وقال محمّد بن علي الجوزجاني الورّاق: قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: «يقول: حدّثني أبي»، قلت: سمع من عبدالله بن عمرو؟ قال: نعم، أُرَاه قد سمع منه»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «قتادة بن دعامة السدوسي البصري» (ت١١٨هـ) قال أبو داود: «قتادة لم يسمع من أبي رافعٍ شيئاً»[4].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٩٠هـ ص٨٢).

(٢) «التمهيد» (٣/ ٦٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٤) «سنن أبي داود» ـ كتاب الأدب ـ باب في الرّجل يدعى أن يكون ذلك إذنه ـ (٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧/رقم٥١٩٠).

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «بل سمع منه، ففي «صحيح البخاري»[1]، حديثُ سليمان التميمي، عن قتادة، سمعت أبا رافع، عن أبي هريرة حديث: إنّ رحمتي غلبت غضبي»[2].

٣ ـ وفي ترجمة «حميد بن هلال بن هبيرة العدوي البصري» (بقي إلى قريب ١٢٠هـ) نقل الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ قول علي بن المديني: «لم يلق عندي أبا رفاعة العدوي[3]».

فتعقبه قائلا: «روايتُه عنه في «صحيح مسلم»[4]، وقَد أدركه، ثمّ هو رَجلٌ من قَبيلته ومعه في وَطَنِه»[5].

المطلب الثاني: تعقّباته مَن حَكَم على بعض التراجم بالاتصال وهي ليست كذلك:

من أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «القاسم بن عبد الرَّحمٰن الدمشقي الأموي مولاهم» (ت١١٢هـ): «يُرسل كثيرا عن قُدماء الصّحابة، كعليّ وتميم الدّاري وابن مسعود...».

ثمّ قال: «ذكر البخاريّ في «تاريخه»[6] أنه سمع علياً، وابن مسعود، وهو وهم من البخاري»[7].

---

(١) في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ (١٣/٤٣٩/رقم٧٥٥٤)، وانظر «فتح الباري» (١١/٣١ ـ ٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٨٣)، انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (٩٨ ـ ١٠٤).

(٣) أبو رفاعة هو: تميم بن أسد العدوي البصري الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(٤) انظر: كتاب الجمعة ـ باب حديث التعليم في الخطبة ـ (٢/٥٩٧/رقم٨٧٦) وفيه: «... حدثنا حميد بن هلال قال: قال أبو رفاعة...».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣١٠).

(٦) انظر «التاريخ الصغير» (١/٢٥٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٩٤).

وذكر أبو حاتم الرّازيّ أنّ روايته عن عليّ، وابن مسعود، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ مرسلة[1].

٢ ـ وفي ترجمة «مكحول أبي عبدالله الشامي» (ت١١٣هـ) عدّ الذّهبي جماعةً ممّن رووا عن مكحولٍ ثمّ قال: «ذكرهم صاحب التّهذيب شيخنا[2]، وذكر فيهم: الهيثم بن حُمَيد فَوَهِم، وإنما روى عن أصحاب مكحول، وكان يفتي بقوله ويدريه»[3].

ولم يذكر المزي في ترجمة «الهيثم بن حميد» مكحولاً من شيوخه[4].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي مسلم عبد الرَّحمٰن بن مسلم الخراساني» (قتل سنة ١٣٧هـ) قال ابن عساكر: «ذكر أبو الحسن محمّد بن أحمد بن القوّاس الوارّق في «تاريخه» أنّه قدم هو، وأبو مسلمة حفص بن سليمان المعروف بالخلاّل على إبراهيم بن محمّد الإمام، فأمرهما بالمصير إلى خراسان، وبالحُمَيْمَة[5] كان إبراهيم الإمامُ حينئذٍ سمع عكرمة مولى ابن عباس...»[6].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «هكذا قال الحافظ أبو القاسم. وهذا غلطٌ لم يُدركه»[7].

ثمّ نقل عن ابن عساكر، أنّه ذكر جماعةً ممّن سمعوا من أبي مسلم الخراسانيّ وفيهم عبدالله بن المبارك[8].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (١١٣/٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٦٦/٢٨ ـ ٤٦٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٥٧/٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧١/٣٠).

(٥) الحُمَيمة بالتصغير، بلد من أرض الشّراة من أعمال عَمّان، في أطراف الشام كان منزل بني العباس. انظر «معجم البلدان» (٣٠٧/٢).

(٦) «تاريخ دمشق» (١٨٦/١٠ ـ ١٨٧).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٥٠/٦).

(٨) انظر «تاريخ دمشق» (١٨٧/١٠).

فتَعَقَّبه بقوله: «ولا أدرك ابنُ المبارك الرّواية عنه، بل رآه»[1].

٤ ـ وقال في ترجمة «يونس بن محمّد بن مسلم البغدادي المؤدِّب» (ت٢٠٨هـ): «وقد وهم صاحب الكمال[2] وزعم أنّه روى عن عبد الوهاب بن بُخْت، وعبيد الله بن عمر، وهذا مستحيلٌ»[3].

فأمّا عبد الوهاب بن بخت فقد تقدّم أنّه توفي سنة ١١٣هـ، وبين وفاته ووفاة يونس بن محمّد المؤدِّب خمسٌ وتسعون سنةً إذ توفي يونس سنة ٢٠٨هـ على أرجح القولين[4].

وأمّا عبيد الله بن عمر فأقصى ما قيل في سنة وفاته أنّها سنة ١٤٧هـ[5]، فبين وفاة الرّجلين نحوُ إحدى وستّين سنة. والله أعلم.

والمزّي لم يذكرهما في شيوخ يونس بن محمّد المؤدّب[6].

٥ ـ وقال في ترجمة «أبي كامل مظفّر بن مدرك البغدادي» (ت٢٠٧هـ): «وقد وهم ابن عَديّ وعدّه في شيوخ البخاري[7]»[8].

وقد سبقه المزّي إلى هذا التنبيه إذ قال: «وذكره أبو أحمد بن عَديّ في شيوخ البخاري، وذلك معدودٌ في أوهامه، فإنّ أوّل رحلة البخاري كانت سنة عشر ومئتين. والله أعلم»[9].

٦ ـ وقال في ترجمة «خليفة بن خيّاط العُصْفُري البصري»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٠).
(٢) هو: أبو محمّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ.
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٧٤).
(٤) انظر «تاريخ خليفة بن خياط» (ص٤٧٣)، و«الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٣٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٥١).
(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم ص٣٦٦).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٤١).
(٧) انظر «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه» (ص١٦٠ ـ ١٦١).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢٧).
(٩) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٠٢).

(ت٢٤٠هـ): «ذكر شيخنا في «تهذيب الكمال»[1] أنه روى أيضاً عن حماد بن سلمة، فهذا وهم بيّن، فإنّ الرّجل لم يَلحق أيضاً السّماع من حماد بن زيد، وأُرَاه رآه»[2].

ونقل محقّق كتاب «تهذيب الكمال» تعليق الحافظ الذّهبي على نسخة الكتاب حيث قال: «لعله حمّاد بن أسامة، فإنّ خليفة رحل إلى الكوفة، وأول طلبه سنة نيف وثمانين»[3].

ووفاة حماد بن سلمة كانت سنة ١٦٧هـ على ما ذكره خليفة بن خيّاط نفسه[4].

وقوله: «لم يلحق أيضاً السّماع من حمّاد بن زيد...» يوضّحه أنّ وفاة حماد بن زيد كانت سنة ١٧٩هـ[5] أي قبل بداية طلب خليفة للعلم.

وأمّا قوله فيما نقل عنه محققّ «تهذيب الكمال»: «لعله حمّاد بن أسامة» فبعيد؛ لأنّ المزيّ في ترجمة حمّاد بن سلمة ذكر خليفة بن خيّاط في الرّواة عنه[6]، ثمّ إنّه في ترجمة حماد بن أسامة لم يذكر خليفة من الرّواة عنه[7].

٧ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن حكيم البصري المقوِّم» (ت٢٥٦هـ): «وفي تهذيب شيخنا[8] أنّه روى عن النّعمان بن عبد السلام الأصبهاني، ولم

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٣).

(٣) «تحقيق تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٥/ حاشية رقم١).

(٤) انظر «تاريخه» (ص٤٣٩).

(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٨٦)، و «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٥١٨ ـ ٥١٩، ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ١٩٩).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٥٧).

(٧) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٢٢٠).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (٣١/ ٢٧٤)، و (٢٩/ ٤٥٣).

يُدرك ذاك...»[1].

وعلّة ذلك: أنّ النعمان بن عبد السّلام قد توفي سنة ١٨٣هـ[2]، ويحيى بن حكيم كانت وفاته سنة ٢٥٦هـ[3]، وقد نَيّف على الثمانين[4]، فتكون ولادته إذن في حدود سنة١٧٤هـ، ومثله يبعد أن يسمع في هذا السّن، ممن لم يكن بلديّه كالنّعمان هذا فإنّه أصبهاني، ويحيى بن حكيم بصري. والله أعلم.

٨ ـ وقال في ترجمة «عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزومي أبي زرعة الرّازيّ» (ت٢٦٤هـ) ـ عند ذكر شيوخه ـ: «وذكر شيخنا أبو الحجّاج، فيهم أبا عاصم النّبيل[5]، وهذا وَهْم لم يُدركه، ولا سمع منه، ولا دخل البصرة إلاّ بعد موته بأعوام»[6].

ووفاة أبي عاصم النّبيل كانت في سنة ٢١٢هـ على أرجح الأقوال[7]، وأبو زرعة إنما دخل البصرة بعد سنة٢٣٠هـ أو فيها[8]، أي بعد وفاة أبي عاصم النّبيل، بنحو ثماني عشرة سنة. والله أعلم.

٩ ـ وفي ترجمة «أحمد بن عبد الجبار العُطاردي» (ت٢٧٢هـ) قال الذّهبي: «وفي «تهذيب الكمال»[9]، أنّ أبا داود روى عن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٩٩).
(٢) انظر «طبقات المحدثين» لأبي الشيخ بن حيان (٢/٥).
(٣) انظر «الثقات» (٩/٢٦٦).
(٤) انظر «تذكرة الحفاظ» (٢/٥١٥).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٩٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٦٦).
(٧) انظر «التاريخ» لخليفة بن خياط (ص٤٧٤)، و «الطبقات» لابن سعد (٧/٢٩٥)، و«التاريخ الكبير» (٤/٣٣٦)، و«التاريخ الصغير» (٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦).
(٨) انظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٤٠).
(٩) انظر (١/٣٧٩) قال المحقق: «في حاشية الأصل من قول المصنف: لم أقف على روايته عنه ولا ذكره أبو القاسم في شيوخ النبل».

العطاردي، ولم يصحّ ذلك؛ بل ذلك من زيادات أبي سعيد الأعرابي عن العطاردي»[1].

ويدخل في هذا نقدُه لبعض الأئمة في عَدِّهم راوياً في غير طبقته، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكيّ» (ت١٢٦هـ) قال الذّهبي: «ذكره الحاكم في كتاب «مزكّي الأخبار»، فقال: «هو من كبار التّابعين» كذا قال! ولم يُصب؛ فإنّ كبار التّابعين: علقمة والأسود، وقيس بن أبي حازم، وعبيد بن عمير المكي، وسعيد بن المسيب، وكثير بن مرّة، وأبو إدريس الخولاني، وأمثالهم.

وأوساط التابعين، كعُروة، والقاسم، وطاووس، والحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، فبالجَهد حتى يُعَدّ عمرُوبن دينار في هذه الطبقة، وإلاّ فالأَوْلى أنّه من طبقةٍ تابعةٍ لهم، كثابت البُنَاني، وأبي إسحاق السّبيعي، ومكحول، وأبي قَبيل المعافري، ونحوهم، إلاّ أن يكون أبو عبدالله عَنَى بقوله: إنّه من كبارهم في الفضل والجلالة فهذا ممكن...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «صالح بن كيسان المدني»: «وَهِم الحاكم وهمين في قولة، فقال: «مات زيد بن أبي أُنيسة وهو ابن ثلاثين سنة، وصالح بن كيسان وهو ابن مئة ونيّف وستّين سنة، وكان قد لقي جماعةً من الصّحابة، ثمّ تلمذ بعدُ للزّهري، وتلقن عنه العلم وهو ابن تسعين سنة، ابتدأ بالعلم وهو ابن سبعين سنة.

والجواب: أنّ زيداً مات كهلاً من أبناء أربعين سنة أو أكثر. وصالح عاش نيّفاً وثمانين سنة ما بلغ التّسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبدالله لَعُدّ في شباب الصحابة فإنّه مدني، ولكان ابن نيّف وثلاثين سنة وقت وفاة النّبي ﷺ. ولو طلب العلم ـ كما قال الحاكم ـ وهو ابن سبعين سنة لكان

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/٣٠١).

قد عاش بعدها نَيِّفاً وتسعين سنة، ولسمع من سعد بن أبي وقّاص، وعائشة، فتلاشى ما زعمه»[1].

المبحث الرابع
بيان الغلط في الخلط بين ترجمتين

ويحصل مثل هذا الغلط من طريقين:

الطريق الأولى: أن يحصل ذلك بسبب ورود الراوي في الإسناد مهملا، أو منسوبا إلى ما يشترك معه فيه غيره، فيقع الخلط بينهما:

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن نافع الصّائغ» (ت٢٠٦هـ) قال الذّهبي: «قد أخطأ الإمام أبو أحمد بن عَديّ في ترجمته[2] خطأً لا يحتمل منه، وذلك أنّه لم يرو في ترجمته سوى حديثٍ واحدٍ، فساقه بإسناده إلى عبد الوهّاب بن بُخْت المكّي، عن عبدالله بن نافع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، فذكر حديثاً، ثمّ إنّه قال: «وإذا روى عن عبدالله، مثلُ عبد الوهاب بن بُخْت يكون ذلك دليلاً على جلالته، وهو رواية الكبار عن الصّغار».

قال الحافظ الذّهبي: «من أين يُمكن أن يروي عبدالله بن نافع الصّائغ، عن هشام، ولم يأخذ عن أحدٍ حتى مات هشام[3]؟!.

ومن أين يمكن أن يحدّث عبد الوهاب عن الصائغ، وإنما ولد الصّائغ بعد موت عبد الوهاب بأعوامٍ عديدة[4]؟!.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٥٦).

(٢) انظر «الكامل» (٤/٢٤٢).

(٣) توفي هشام سنة ١٤٦هـ على أغلب الأقوال، انظر «طبقات خليفة بن خياط» (ص٢٦٧ ـ ٣٢٧)، و«تاريخه» (ص٤٢٣)، و «تاريخ بغداد» (١٤/٤١ ـ ٤٢).

(٤) توفي عبد الوهاب بن بخت سنة١١٣هـ، وولد عبدالله بن نافع الصائغ سنة نيف وعشرين ومئة. انظر «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢٨١)، و«التاريخ الصغير» (١/ ٣٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٧٢).

وإنما عبدالله بن نافع المذكور في الحديث مولى ابن عمر، مات قديماً في دولة أبي جعفر المنصور[1]»[2].

٢ - وفي ترجمة «محمّد بن وهب بن عطيّة السُّلَمي الدّمشقي» قال ابن عَدي: حدّثنا عيسى بن أحمد بن يحيى الصَّدفي بمصر، ثنا الرّبيع بن سليمان الجيزي، ثنا محمّد بن وهب الدّمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا مالك بن أنس، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أوّل ما خلق الله القلم، ثمّ خلق النُّون وهي الدّواة. . .».

قال ابن عَدي: «وهذا بهذا الإسناد باطلٌ منكر»[3].

ثمّ قال ابن عَدي: «ولمحمّد بن وهب بن عطية غير حديث منكر، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلاماً، وقد رأيتهم قد تكلّموا فيمن هو خير منه»[4].

قال الذّهبي: «صدق ابن عَدي، لكن محمّد هو آخر قرشي، نزل مصر، ويكنّى أبا عمرو، وذكره ابن منده، فَوَهِم في نسبه، ثمّ ذكر أنّه مولى قريش، وأنّه منكر الحديث».

ثمّ قال الذّهبي: «ذكر الاثنين ابنُ عساكر[5].

وابن القرشيّ محمّد بن وهب بن مسلم، روى عن سعيد بن عبد العزيز، وعبدالله بن العلاء بن زبر، والوليد بن مسلم.

روى عنه الجيزي، ويحيى العلاف، ويحيى بن عثمان، المصريون».

ثمّ قال: «ليس بثقة، والأوّل ثقة»[6].

---

(١) ذلك في سنة١٥٤هـ انظر «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم - ص٤٠٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٣ - ٣٧٤).
(٣) «الكامل» (٦/ ٢٦٩).
(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ٢٧٠).
(٥) انظر «تاريخ دمشق» (١٦/ ٩٤، ٩٥).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «صدق ابن عَديّ، لكن محمّد بن وهب، ليس هو بالسّلمي، بل هو ـ إن شاء الله ـ القرشي الذي نزل مصر، وهو أسنّ من السّلمي ألا ترى أن الرّاوي عنه هو الرّبيع الجيزي، والرّبيع لم يَرحل؟ وما كان أبو حاتم والدّارقطني يثنيان على رجل يَروي مثلَ هذا الحديث الموضوع[2].

وممن خلّط فيه الحافظ ابن منده، فقال[3]: محمّد بن وهب بن سعيد بن عطيّة مولى قريش يكنّى أبا عمرو، منكر الحديث سكن مصر».

وفي «ميزان الاعتدال»[4] ترجمة «محمّد بن وهب الدّمشقي» علّق على صنيع ابن عَديّ قائلاً: «فأخطأ حيث جعل اسم جدّه عطيّة، فإنّ الذي جدُّه عطيّة آخر، وهو أبو عبدالله السّلمي، الذي أخرج له البخاريّ عن الذّهلي عنه، عن محمّد بن حرب[5]، له رواة أيضاً عن الوليد، وبقيّة، وحدّث عنه الرّمادي، وأبو حاتم، وجماعة...

وأمّا الضّعيف فهو محمّد بن وهب بن مسلم القُرشي الدّمشقي، ذكره ابن عساكر، بعد ابن عطيّة...».

والطريق الثانية: أن يحصل ذلك لعدم معرفة الناقد بالفرق بين ترجمتين:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «العلاء بن زياد بن مطر» قال الذّهبي: «فأمّا العلاء بن زياد فشيخٌ بصري يروي عن الحسن، وروى عنه حمّاد بن زيد،

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٤٠٠).

(٢) قال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث» «الجرح والتّعديل» (٨/ ١١٤)، وقال الدارقطني: «ثقة» «سؤالات الحاكم» (ص٢٧٣).

(٣) انظر «تاريخ دمشق» (١٦/ ٩٥).

(٤) (٤/ ٦١).

(٥) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب الطب ـ باب رقية العين ـ (١٠/ ١٩٩/ رقم٥٧٣٩).

وروى له النّسائي، وقد جعل شيخنا أبو الحجاج الحافظ الترجمتين واحدة[1]، ولا يستقيم ذلك»[2].

وقال في «الكاشف»[3]: «والعلاء بن زياد آخر، له عن الحسن، وعنه حماد بن زيد، خلطهما شيخنا المزي». وأشار إلى إخراج النّسائي له في «سننه».

يشير الحافظ الذّهبي في هذين النصّين إلى التّفريق، بين العلاء بن زياد بن مطر أبي نَصر العدوي، الذي أرسل عن النّبي ﷺ، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر، وأبي هريرة، ـ رضي الله عنهم ـ، روى عن الحسن البصري وغيره. وعنه: قتادة، ومطر الورّاق، وهشام بن حسان، وبين العلاء بن زياد شيخ بصري آخر، واعتبره متأخِّراً عن الأوّل[4].

وقد روى البخاري مُعلَّقاً فقال[5]: «وقال مؤمَّل: حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا أيوب ويونس، وهشام، ومعلّى بن زياد عن الحسن.

ورواه النّسائي[6] عن حماد بن زيد عن أيوب، ويونس، والعلاء بن زياد، عن الحسن.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «قال العجلي: الحديث إنما هو عن المعلّى بن زياد ـ بميم مضمومة في أوّله، وتشديد اللام ـ. وكذلك علّقه البخاري من طريقه. وكذا رواه غير واحد عن حماد بن زيد، عنه... ولم يرو حماد بن زيد، عن العلاء بن زياد شيئاً، ووفاة العلاء بن زياد، قد ذكرها ابن سعد في ولاية الحجاج[7] زاد ابن حِبَّان: كان ثقة وله

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٩٧ ـ ٥٠٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٠٦).
(٣) (٢/ ١٠٤).
(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (ج٣/ ق٢/ الورقة ١٢٤).
(٥) انظر «صحيحه» ـ كتاب الفتن ـ باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما ـ (١٣/ ٣١ ـ ٣٢/ رقم٧٠٨٣).
(٦) في «سننه» ـ كتاب تحريم الدم ـ باب تحريم القتل ـ (٧/ ١٢٥/ رقم٤١٢٣).
(٧) «الطبقات» (٧/ ٢١٨).

أحاديث[1]، وأرّخه خليفة أيضاً. سنة ٩٤هـ[2]، ولم يذكر المؤلف (يعني المزي) في الرّواة عنه أحداً من طبقة حمّاد بن زيد، وحمّاد بن زيد ليس معروفاً بالإرسال، ولا التّدليس، والصّواب ما ذكرنا إن ـ شاء الله ـ.

ثمّ رأيت بخطّ بعض المحدِّثين في هامش نسخة من التّهذيب، التي بخطّ المهندس نقلاً عن المؤلِّف ما نصُّه هكذا: «وقع في هذه الرّواية «عن العلاء بن زياد» في أصل سهل بن بشر من (كتاب المحاربة)، وتبعه ابن عساكر، وهو خطأ، والصّواب: المعلى كما وصله مسلم[3] وعلّقه البخاري فبان خطأُ من قال فيه: العلاء بن زياد، وإن النّسائي لم يخرج للعلاء شيئاً»[4].

والذي حدا بالحافظ الذّهبي إلى اعتبار العلاء بن زياد الوارد في رواية النّسائي شخصاً آخر هو أنّ حماد بن زيد يصغر عن الرّواية، عن العلاء بن زياد بن مطر، وعليه: فلا بدّ أن يكون الوارد في سند النّسائي شخصاً آخر غير ابن مطر، فأفرد له ترجمة في «سير أعلام النبلاء»، و«الكاشف»، و«تذهيب التهذيب»، وخَطّأَ المزّي في عدم التّفريق بين الشّخصين[5].

٢ ـ وفي ترجمة «حبيب بن الشّهيد التجيبي المصريّ أبي مرزوق» قال

---

(١) لم ترد في المطبوع من «الثقات» (٥/ ٢٤٦) هذه الزيادة التي أشار إليها ابن حجر. وحدد ابن حِبّان سنة وفاته بأنها سنة أربع وتسعين.

(٢) انظر «الطبقات» (ص٢٠٢) وفيها: «ومن بني عَديّ بن عبد مناة... والعلاء بن زياد بن مطرف مات سنة أربع وتسعين»، ولعله هو (ابن مطر)، فتصحف إلى (بن مطرف). والله أعلم.

(٣) في «صحيحه» ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ـ (٤/ ٢٢١٣ ـ ٢٢١٤/ رقم٢٨٨٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٨٢).

(٥) انظر «تحقيق الكاشف» (٢/ ١٠٤/ حاشية رقم٤٣٣١).

الذّهبي: «لم يفرّق البخاري، ولا ابن أبي حاتم بينه وبين صاحب الترجمة مولى قُريبة»[1].

يقصد بصاحب الترجمة: حبيب بن الشّهيد بن أبي شهيد البصريّ مولى قُريبة (ت١٤٥هـ) وقد جاءت ترجمة، أبي مرزوق التُّجيبي المصريّ، عرضا في ترجمته، للإشارة إلى خَلْط البخاري وابن أبي حاتم بين الترجمتين.

أمّا البخاري فقال في «تاريخه الكبير»[2] في ترجمة «حبيب بن الشّهيد البصري»: «حدّثني حسن، قال: ثنا عبدالله بن يحيى، قال: أخبرنا سعيد بن أبي أيوب، عن محمّد بن عبد الرَّحمٰن عن حبيب بن الشهيد أبي مرزوق: قال عمر» يعني ابن عبد العزيز.

ويُلاحظ أنّ البخاري ساق هذه الرِّواية، الوراد فيها حبيبُ بن الشّهيد أبو مرزوق في ترجمة ابن الشهيد البصريّ، مما يدلُّ على عدم تفريقه بينهما.

وهذه الرِّواية قد رواها أبو سعيد بن يونس في «تاريخه» فقال: «حدّثني أبي، عن جدّي، قال حدثني ابن وهب، قال حدّثني سعيد بن أبي أيوب، عن محمّد بن القاسم المرادي، عن أبي مرزوق حبيب بن الشّهيد مولى تُجيب أنّه قال لامرأته: لستِ منّي بسبيلٍ ألبتّة. فاختلف عليه العلماء في ذلك، فركب إلى عمر بن عبد العزيز فديّنه في ذلك»[3].

قال أبو الحجاج المزّي: وهذا صريح أنّه غير البصري، وأن الرَّاوي عنه هذه القصّةَ واحدٌ وقول ابن وهب أولى فإنّه أثبت من البُرُلُّسي[4].

ويحتمل أن يكون أحدُهما نسب الرَّاوي عنه في روايته عنه إلى أبيه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٧)، سبق إلى بيان غلط البخاري هذا الخطيبُ البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٨٥).

(٢) (٢/ ٣٢٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٤) هو: عبدالله بن يحيى الوارد ذكره، فيما أسنده البخاري من هذ القصة.

ونسبه الآخر إلى جدّه، فيكون القولان[1] صحيحين. والله أعلم»[2].

وأمّا ابن أبي حاتم فقال: «حبيب بن الشهيد أبو مرزوق مولى قُريبة»[3].

وقد تبع المزيُّ في توهيم البخاري، وابن أبي حاتم في خَلْطِهما بين التّرجمتين الحافظُ ابنُ حجر[4]، والعلاّمة المعَلّمي[5] رحمهما الله.

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي حذيفة إسحاق بن بِشر البخاريّ» (ت٢٠٦هـ): «خَلّط ابن حِبّان[6] ترجمة هذا بترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي الكوفي أحدِ الهلكى أيضاً»[7].

وقال في «ميزان الاعتدال»[8] ـ بعد نقله كلامَ ابن حِبّان في أبي حذيفة ـ: «. . . لكن خَلَّط ابن حِبّان ترجمته بترجمة الكاهلي، ولم يذكر الكاهلي».

٤ ـ وذكر ترجمة «الليث بن عاصم أبي زرارة القتباني المصري» (ت٢١١هـ) ثمّ قال: «أمّا الليث بن عاصم بن العلاء الخولاني الحُدَاني ـ بِضَمٍّ وَخِفَّةٍ ـ فشيخٌ آخر، روى عن أبي قَبيل المعافري، وأبي الخير الجيشاني.

وروى عنه: ابن وهب، ويحيى بن يزيد المرادي، وغيرهما من طبقة شيوخ القتباني.

---

(١) يعني: قول عبدالله بن يحيى البُرُلُّسي: «عن محمّد بن عبد الرّحمٰن»، وقول ابن وهب: «عن محمّد بن القاسم المرادي».
(٢) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٦).
(٣) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٠٢).
(٤) انظر «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٢٩).
(٥) انظر تعليقه على «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ ـ هامش رقم٢)، وتعليقه على «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ هامش رقم٣).
(٦) انظر «كتاب المجروحين» (١/ ١٣٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٧٩).
(٨) (١/ ١٨٥).

وقد خلط الترجمتين صاحب «تهذيب الكمال»[1].

وهذا الذي نسبه الذّهبي إلى الحافظ المزّي من الخَلْط بين الترجمتين، لم يظهر لي من مطالعة «تهذيب الكمال»، بل الموجود فيه التّمييزُ بين الترجمتين؛ فقد ذكر أوّلاً ترجمة اللّيث بن عاصم بن كليب أبي زرارة القتباني المصري، ثمّ قال: «وللمصريين شيخٌ آخر يقال له: ليث بن عاصم بن العلاء بن مُغيث... الخولاني، ثمّ الحُدَاني أبو الحسن المصري...»[2].

ثمّ قال في آخر الترجمة: «ذكرناه للتمييز بينهما»[3].

وإنما وقع الخلط بين التّرجمتين عند ابن أبي حاتم[4]، وابن حِبَّان[5]، والله أعلم.

لكن قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام»[6] ترجمة «الليث بن عاصم أبي زرارة القتباني المصري»: «قال ابن أبي حاتم: «ليث بن عاصم أبو زرارة القتباني روى عن أبي قَبيل، وأبي الخير الجيشاني، وعنه: ابن وهب، وأبو شريك، يحيى بن يزيد المصري، وأبو الطاهر بن السرح».

ثمّ قال الذّهبي: «فهذا الذي ذكره ابن أبي حاتم آخر أكبر من صاحب الترجمة، وهذا عجيب.

وأمّا شيخنا المزي فَخَلَّط بين الترجمتين، أعني: الذي ذكره ابن أبي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٨٨ ـ ١٨٩).
(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٨٨ ـ ٢٩٠).
(٣) «المصدر نفسه» (٢٤/٢٩١).
(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٧/١٨١).
(٥) انظر «الثقات» (٩/٢٩).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٥٩).

حاتم بليث ابن عاصم بن العلاء الخولاني الحُدَاني ـ بالضم والتخفيف ـ والظّاهر أنّهما واحد، وهم ابن أبي حاتم في نسبته وكنيته، مات قبل ابن وهب».

والمفهوم من كلام الحافظ الذّهبي أنّ الذي ذكره ابن أبي حاتم هو نفسه ليث بن عاصم الخولاني الحُداني، وإنما وقع الوهم من ابن أبي حاتم في نسبته وكنيته حيث قال: «أبو زرارة القتباني».

فتوهّم الذّهبي أنّ الحافظ المزي فرّق، بين من ذكره ابن أبي حاتم وبين الخولاني، فحكم عليه بالتخليط بين الترجمتين.

والظاّهر من كلام المزّي أنّه لم يَهِمْ في ذلك، بل سياقه يدلُّ على أنّه عارفٌ باتّحاد الترجمتين بدليل إيراده كلامَ ابن أبي حاتم في ترجمة الخولاني نفسه، بعد سياقه كلامَ أبي سعيد بن يونس في نسبة صاحب التّرجمة عنده بأنّه (خولاني)، ثمّ ذكر كلامَ ابن أبي حاتم الوارد فيه تكنيته بـ(أبي زرارة)، ونسبته بأنّه (القتباني)، ثمّ تعقّبه بقوله: «كذا قال ابن أبي حاتم! وما ذكره ابن يونس أولى فإنّه أَخْبرُ بأهل بلده. والله أعلم»[1].

وهذا صريحٌ في معرفة المزّي بكون الترجمتين واحدة، وإنما حصل التخليط من ابن أبي حاتم في النسبة والكنية. والله أعلم[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٩١).

(٢) من أمثلة هذا الوجه أيضاً:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٠٧، ٤٠٨) ذكر الذّهبي ترجمة «كثير بن سليم الضبي المدائني» ثمّ ذكر ترجمة «كثير بن عبدالله السامي الأبُلّي البصري» ثمّ قال: «وقال ابن حِبّان هما واحد، فوهم» انظر كلام ابن حِبّان في «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٢٣).
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣٦٣، ٣٦٤) ذكر معاوية بن يحيى الصدفي، وأشار إلى أن ترجمته تقدمت، وهو ضعيف، ثمّ ذكر معاوية بن يحيى الطرابلسي، وهو أقوى من الأول، ثمّ قال: «وقد خَبّط ابن حِبّان، وخلط ترجمة هذا بهذا في كتاب «الضعفاء»» انظر «كتاب المجروحين» (٣/ ٣). =

= • وفي (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٣٥، ١٣٦) ذكر ترجمة «خالد بن عبد الرَّحمٰن الخراساني المروذي، نزيل ساحل دمشق» ثمّ ذكر بعده ترجمة «خالد بن عبد الرَّحمٰن بن خالد بن سلمة المخزومي المكي»، ثمّ قال: «وقد جعله ابن عَديّ والذي قبله واحدا، وفرّق بينهما العُقيلي، وهو الصواب» انظر «الكامل» (٣/ ٣٦ ـ ٣٩)، و «الضعفاء» (٢/ ٨، ٩ ـ ١٠).

كما انتقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من جعل ترجمة رجل واحد ترجمتين، فمن ذلك:

• ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٦٣هـ) ترجمة «عقبة بن عبدالله الرفاعي الأصم» قال الذّهبي: «وقد فرق ابن أبي حاتم بين عقبة بن عبدالله الرفاعي وبين عقبة بن عبدالله الأصم، وقال: قال أبي: عقبة بن الأصم لين الحديث» ثمّ قال الذّهبي: «هما واحد وهو ضعيف» انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤١٨، ٤١٩) ترجمة «محمّد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي»، وذكره أيضاً باسم: «محمّد بن أبان الجعفي الكوفي» قال: «نعم، هما واحد، تبين لي ذلك، وهو صاحب الترجمة، وأصله من العرب، أصابه سباء في الجاهلية، وولاؤه لقريش، وقيل: بل تزوج في الجعفيين فنسب إليهم... وقد فرقهما، وعملهما اثنين ابن أبي حاتم، وهما واحد» انظر «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٩٩، ٢٠٠).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص١٣٣) ترجمة «أحمد بن زنجويه بن موسى المخرمي القطّان» قال الذّهبي: «وكان ثقة، وذكر الخطيب أحمد بن عمر بن زنجويه المخرمي القطّان، وأنه توفي سنة أربع وثلاث مئة، وفرق بينه وبين هذا، وهما واحد إن شاء الله» انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٨، ١٦٤ ـ ١٦٥).



الخاتمة:

الحمد لله، الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، الذي اشتمل على جمع ضوابط الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ من كتابه (سير أعلام النبلاء). وقد بذلت قصارى جهدي في تتبُّع ما بثه الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في ذاك السِّفر العظيم من قضايا الجرح والتعديل، وضوابطهما، وعملت في جمعها وتصنيفها بضمّ النّظير إلى نظيره، والشّبيه إلى شبيهه، مع موازنة أقوالِه في هذا الكتاب بأقواله في كتبه الأخرى، ثمّ بأقوال غيره من الأئمّة المتقدّمين عليه والمتأخرين عنه، لتحرير تلك الضّوابط وتأصيلها، وإبراز معالمها وتوضيحها.

وقد توصّلت في هذا البحث إلى نتائج أُجمل أهمَّها فيما يلي:

أولاً: من خلال دراستي لكتب الحافظ الذّهبي في الرّجال، والاطّلاع على عددٍ كبيرٍ منها وبخاصّةٍ الأسفار الكبار تبيّن لي أنّه ـ رحمه الله ـ سار فيها على منهج واضح يكاد يكون مطَّرِداً في أغلبها، معتبراً فيه المعاييرَ النّقديّةَ عند النّظَر في أقوال الأئمّة النّقاد جرحاً وتعديلاً، والحكم على كلِّ راوٍ بعينه، حتى كادت عباراتُه أحياناً أن تتّفق في ألفاظها وسياقها في تلك الكتب، بالرّغم من وجود الفواصل الزّمنيّة بين تأليفها، ممّا يدلّ على أنّه ألّفها في وقتٍ أصبح فيه تامَّ الخبرة، نافذَ البصيرة، ثاقبَ النّظر في علم الجرح والتّعديل وتواريخ الرّجال، مع توافر أدوات الاجتهاد لديه.

ثانياً: عنايتُه ـ رحمه الله ـ بتفسير الجرح وإيضاحِ سببه وموجِبه،

واهتمامُه بتعليل مواقف بعض الأئمّة في بعض الرّواة أبرز جانباً، كبيراً من جوانب علم الجرح والتّعديل، ومهّد الطّريقَ أمام الباحثين في هذا الفنّ لصياغة ضوابطَ، وقواعدَ تُعين النّاظرَ فيها على التّوصّل إلى الحكم الصّائب في الرّواة، والتّحرير لمراتبهم تجريحاً أو توثيقاً.

ثالثاً: تبيّن من خلال تتبُّع أحكام الحافظ الذهبي - رحمه الله - على الرّواة أنّ الحكم على كلّ راوٍ بجرحٍ أو بتعديلٍ، يتطلّب من النّاقد سَبْرَ أقوالِ الأئمّة النّقاد في ذلك الرّاوي، والعلمَ بمدلولاتها، و فهمَ مقاصدهم عند إطلاق عباراتهم، واختلافِ مناهجهم، والمعرفةَ بمصطلحاتهم الخاصّة والعامّة، واختلافِ دلالات بعض الألفاظ من زمنٍ لآخر، وبدون ذلك لن يتمكّن النّاقدُ من الوصول إلى حكمٍ صحيحٍ في حقّ الرواة وحملة العلم.

رابعاً: أفادت تطبيقاتُ الحافظ الذّهبي - رحمه الله - وتحريراتُه لتراجم بعض الرّجال أنّ سبر مرويّات الرّاوي للاستدلال بها، في بيان مرتبته ودرجة حديثه، أمرٌ مطلوبٌ للنّاقد، ولا سيّما في حقّ من كان مجهولَ الحال، أو من اضطربتْ فيه أقوالُ النّقّاد جرحاً وتعديلاً، ودلالةُ هذا التّصرّف على إمكانِ الوصول إلى بعض الأحكام التي لم يَرِدْ بيانُها، في بعض الرّواة من المتقدّمين ظاهرة، وذلك لمن قويت مَلَكَتُه واشتَدَّ ساعدُه في هذا العلم، فلو استفاد الباحثُون من هذا المنهج في تحرير بعض التّراجم التي كَثُر اضطرابُ النّاس فيها، لتجلت أحوال كثير من أولئك الرواة.

خامساً: للحافظ الذهبي - رحمه الله - تعبيراتٌ دقيقة، ومَقْدِرةٌ فائقةٌ على تضمين كلامه مواقفَ عددٍ من الأئمّة النّقاد في سياقٍ وجيز، وعبارةٍ قصيرةٍ مع الإشارة في الوقت ذاته إلى قاعدةٍ، يَتَحَتَّم على النّاقد الإلمامُ بها أو ضابطٍ يلزمه التّنبُّه له عند اختياره حكماً على راوٍ من الرّواة، جرحاً أو تعديلاً. انظر مثلاً مبحث (حكم من احتجّ به أئمّة كبار وتوقف فيه آخرون قليلاً)، ومبحث (تردّد الأئمّة في الاحتجاج بالرّاوي سببه تردُّدهم في شأنه) وغيرهما.

سادساً: للحافظ الذهبي - رحمه الله - دقّةُ الملاحَظَةِ وعُمْقُ النّظرِ في

قضايا الجرح والتّعديل استطاع بذلك أن يُدَلِّل على قواعدَ وضوابطَ في علم الجرح والتّعديل، بقرائن خفيّةٍ غامضة، انظر مثلاً مبحث (رواية الإمام عن شيخه بواسطةٍ دليلٌ على جلالته عنده)، ومبحث (إكثار الإمام من الرّواية بنزولٍ دليلٌ على أنّه لم يزل طلاّبة للعلم)، ومبحث (إفصاحُ الرّاوي بغلطه دليلٌ على تَثَبُّتِه وورعِه).

سابعاً: تبيّن لي أنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ رَغم كونه ـ في باب الابتداع ـ لم يضع قاعدةً عامّة يسير النّاقد عليها في تعامله مع مرويّات المبتدعين، وتصريحه بأنّ المسألة لم تتبرهن لديه، إلاّ أنّه من خلال تطبيقاته لضوابطه التي سار عليها في تحرير التّراجم، وضع ضابطاً أساسياً في التّعامل مع الرّواة الذين رُمُوا بنوعٍ بدعةٍ حيث اعتبر مدارَ المسألة في حقّهم على الصّدق والأمانة والورعِ، والتَّحَرِّي في طلب الحق، فمن كان بهذه المثابة فقد احتمل الأئمّةُ حديثَه، وأجازوا مرويّاتِه، مع تنبيههم إلى ما فيه من بدعةٍ ومخالفةٍ، للفصل بين مسائل التحمُّل والرّواية، ومسائل التأسِّي والاقتداء.

ثامناً: تبين لي من خلال معاملتي لكتب الحافظ الذهبي، واطلاعي على كثيرٍ من أحكامه على الرّجال أنّه معتدلٌ في أحكامه، مُنْصفٌ في اختياراتِه، متحَرٍّ في اجتهاداتِه؛ فإنّه يجتهد عند تحريره لترجمة راوٍ أن يطّلع على أكبر قدرٍ ممكنٍ من أقوال النّقاد في ذلك الرّاوي، مطبّقاً عليها المعاييرَ النّقديّةَ ومقاييسَ علم الجرح والتّعديل، بحيث يصعبُ على النّاظر في تصرفاته في كتبه أن يَصفه بكونه متعنّتاً في الجرح، أو متساهلاً في التّعديل، إذ التّعنّت أو التّساهل في حقّ المتأخِّرين إنما يكون من أحد رجلين:

الأول: من يحكي أقوال الجارحين فقط، ويُغْفِل جانب المعدِّلِين، فيوصف بالتعنّت لذلك، أو من يفعل العكس؛ فيحكي أقوال المعدِّلين ويترك أقوالَ الجارحين فيُوصَفُ بالتّساهل.

الثاني: من يحكي أقوالَ الطّرفين معا، أو يَقِفَ عليها، لكنه يجنحُ إلى اختيار أشدّها في الرّاوي، أو اختيار أخفِّها فيه دون مراعاة أيّ ضابطٍ، أو قاعدةٍ فيوصَف بالتّعنّت، أو التّساهل من أجل ذلك.

وكلتا الصّورتين منتفيةٌ في حقّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ، ودليلُ ذلك لا يخفى على أحدٍ طالع كتبَه ونظرَ في أحكامه للرّواة، فيكفي في دفع التّعنّت عنه تشهيرُه لضوابطَ كثيرةٍ تُرجِّح جانب التّعديل عند اختلاف أنظار النقّاد في الرّاوي مثل ضابط (لا يُلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلا بمتابع)، وضابط (لا عبرة بجرحٍ مخالفٍ لتوثيقٍ مجمعٍ عليه)، وضابط (لا عبرة بجرح مبهَم في مقابل توثيقٍ معتبَرٍ)، وغير ذلك من الضّوابط التي يراها قارىء هذه الرّسالة في فصل (ضوابطه في ترجيح جانب التعديل).

كما أنّ أدنى نظرةً يُسَرِّحها القارىءُ في فصل (ضوابطه في ترجيح جانب الجرح) تُوقِفُه على أنّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ ليس بمتساهلٍ في هذا الباب؛ فقد اعتبر ضوابطَ عديدةً في ترجيح الجرح على التّعديل، إذا تواردا على شخصٍ واحد، من ذلك ضابط (لا عبرة بتوثيق الرّاوي مع توافر من تركه)، وضابط (لا تَنَافي بين سِعَة علم الرّاوي وضعف روايته أو لينها) وغير ذلك.

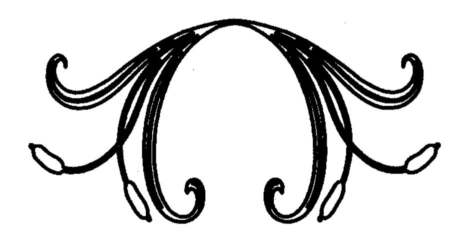
وصلى الله على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.



الفهارس العلمية[1]

تشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية..
- فهرس الأحاديث المرفوعة.
- فهرس الآثار.
- فهرس ألفاظ ومصطلحات الجرح والتعديل.
- فهرس الأعلام الوارد في تراجمهم كلام الحافظ الذهبي.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.



(١) رمز (هـ) يشير إلى ورود المعلومة في (هامش الرسالة).





فهرس الآيات القرآنية

نص الآية الكريمة	رقم الصفحة
رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ	٢٧٢
فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	٧٩٥
لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ	٣١٢
لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟	٣١٢
مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ (١٦٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ (١٦٣)	٣٥٠
مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ..	٣٦٦، ٣٧٣ (هـ)
وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ	٣٥٠
وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ	٣١٢
وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا	٣٣٦
وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ	٢٦٧(هـ)
وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟	٥٦٣، ٥٦٤
هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ	٣٢٥





فهرس الأحاديث المرفوعة





فهرس الآثار



فهرس ألفاظ ومصطلحات الجرح والتعديل

ألفاظ ومصطلحات	رقم الصفحة





فهرس الأعلام الوارد في تراجمهم كلام الحافظ الذهبي

[أ]

[ب]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ر]

[ز]

[س]

[ش]

[ص]

[ن]



فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

١ ـ إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي: للحافظ أبي الخير عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي، مصَوَّرة عن الأصل المحفوظ في مكتبة الظاهرية برقم١٩٧.

٢ ـ البلدانيات: لأبي الخير الحافظ محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، مصوّرة.

٣ ـ التاريخ: لأبي بكر أحمد بن زهير الشهير بابن أبي خيثمة، (السفر الثالث) مصَوَّرة الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في مكتبة القرويين بفاس، المغرب، (رقم٢٤٤).

٤ ـ تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية:

- (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ٢٠٠هـ مكروفيلم برقم٧٠١٧/ ٢) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا ـ بإستانبول.
- (حوادث ووفيات سنة ٢٣٠ ـ ٢٦٠هـ مكروفيلم برقم٧٠٢١/ ٢) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث ـ بإستانبول.
- (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ مكروفيلم برقم٧٠١٧/ ٢) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث ـ بإستانبول.
- (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤٠٠هـ مكروفيلم برقم٧٠١٧هـ) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا ـ بإستانبول.
- (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤١٥هـ مكروفيلم برقم٧٠١٥/ ٢هـ) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث ـ بإستانبول.

- (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ مكروفيلم برقم٧٠٢٦) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا ـ بإستانبول.

٥ ـ تاريخ مدينة دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الظاهرية ـ بدمشق.

٦ ـ تذهيب تهذيب الكمال: للحافظ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم١٢٧٩ ـ ١٢٨٧، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمدية ـ بحلب.

٧ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي، مصَوَّرة عن الأصل المحفوظ في دار الكتب المصرية، نشر دار المأمون للتراث، دمشق.

٨ ـ جزء فيه تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد لهم عن البخاري: للحافظ أبي عبدالله أحمد بن محمد الذهبي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية (مكروفيلم برقم٦٩٠٥).

٩ ـ جزء معرفة رجال محمد بن إسماعيل البخاري ـ رحمه الله ـ بأسمائهم وأنسابهم، وأسماء بلدانهم: للحافظ أبي جعفر محمد بن الحسن النَّحّات، مصَوَّرة مكتبة الشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه الله ـ برقم٨٤٧.

١٠ ـ درر السِّمط في أخبار السِّبط: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر الأبّار القضاعي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية، (مكروفيلم برقم٨٢٧٥) عن الأصل المحفوظ بالخزانة العامة، المغرب ـ الرباط.

١١ ـ ذيل سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبدالله محمّد بن أحمد الذهبي، مصَوَّرة مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، ـ رحمه الله ـ باسم (ذيل تاريخ الإسلام).

١٢ ـ رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ: لأبي المحاسن سبط بن حجر يوسف بن شاهين، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم٢٧٥٦.

١٣ ـ سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني عن رجال خرجهم الشيخان في كتابيهما وتكلم فيهم النسائي: مصورة الجامعة الإسلامية، في مجموع برقم ١٨١٨.

١٤ ـ سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبدالله الحاكم: مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم١٨١٨، عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث ـ بإستانبول.

١٥ - سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية:

- الجزء الثامن والتاسع (مكروفيلم برقم٣٦٦٠/٣) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث - بإستانبول.
- الجزء الثالث عشر (مكروفيلم برقم٣٦٦٠/٥) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث - بإستانبول.
- الجزء الحادي والعشرون (مكروفيلم برقم٧٠٢٦) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا - بإستانبول.

١٦ - الضعفاء: للحافظ أبي عمرو محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم١٧٦ - ٢٧٩، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الظاهرية - بدمشق.

١٧ - الضعفاء والمتروكون: للإمام أحمد بن شعيب النسائي، مصورة الجامعة الإسلامية، في مجموع برقم ١٨١٨.

١٨ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم١٢٧٦، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الظاهرية - بدمشق.

١٩ - الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية برقم٢٦٧ - ٢٧٢، عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث - بإستانبول.

- ومصَوَّرة أخرى برقم١٧٢٤ - ١٧٢٩، عن الأصل المحفوظ في مكتبة الظاهرية - بدمشق.

٢٠ - لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصَوَّرة في مكتبة الشيخ عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث - بإستانبول.

٢١ - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: لجمال الدين يوسف بن تغري بردي، مصَوَّرة الجامعة الإسلامية (مكروفيلم٦٢٧٤) عن الأصل المحفوظ في مكتبة عارف حكمت - بالمدينة النبوية (الجزء السادس).

ثانياً: البحوث العلمية التي لم تنشر:

٢٢ - أقوال الحافظ الذهبي النقدية في علوم الحديث، من كتاب سير أعلام النبلاء:

جمع ودراسة مجد أحمد سعيد مكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجسير في جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام ١٤٠٩هـ.

٢٣ ـ كتاب التاريخ: للحافظ أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب البغدادي الشهير بابن أبي خيثمة (تسمية القبائل الذين رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قوله: أخبار المكيين)، دراسة وتحقيق كمال بن محمد القالمي، قدمها لنيل درجة العالمية «الماجستير» في قسم علوم الحديث، بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام ١٤١٧هـ.

٢٤ ـ رسالة من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق ودراسة د. عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين ـ الرياض، عام١٣٩٨هـ.

٢٥ ـ سؤالات أبي عبيد محمد بن علي الآجري، أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم: تحقيق ودراسة عبد العزيز بن أحمد آل عبد القادر، مقدمة لنيل درجة الماجستير، في كلية الحديث الشريف، والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام١٤١٢هـ.

٢٦ ـ منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: رسالة قدمها قاسم علي سعد، لنيل درجة الماجستير، في جامعة الإمام سعود الإسلامية ـ كلية أصول الدين، فرع الحديث، عام١٤٠٥هـ.

ثالثاً: المطبوعات:

[حرف الألف]

٢٧ ـ آداب الشافعي ومناقبه: لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، ط/ مكتبة التراث الإسلامي ـ حلب.

٢٨ ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: للدكتور سعدي الهاشمي، ط. الأولى / ١٤٠٢هـ ـ مطبوعات المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٢٩ ـ أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي: تحقيق د. سعدي الهاشمي، ط. الأولى ١٤٠٢هـ ـ ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ـ مطبوعات المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣٠ ـ أحاديث القصاص: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط./ ١٣٩٣ه، المكتب الإسلامي.

٣١ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق الأستاذ أحمد شاكر، ط. الثانية/ توزيع دار الاعتصام، القاهرة.

٣٣ ـ أخبار القضاة: لحمد بن خلف بن حيان «وكيع»، ط. عالم الكتب، بيروت.

٣٤ ـ اختصار علوم الحديث: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (مع شرح أحمد شاكر، وتعليق ناصر الدين الألباني) تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ دار العاصمة، الرياض.

٣٥ ـ أدب الإملاء والاستملاء: لأبي سعد عبد الكريم بن محمود بن منصور التميمي السمعاني، ط. الأولى /١٤٠١هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦ ـ الأدب المفرد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، (مع فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد) ط./١٣٧٨هـ ـ المطبعة السلفية، القاهرة.

٣٧ ـ كتاب الأربعين في شيوخ الصوفية: لأبي سعد أحمد بن محمد بن عبدالله الماليني، تقديم وتحقيق وتعليق د. عامر حسن صبري، ط. الأولى /١٤١٧هـ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٨ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلي الخليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. الأولى /١٤٠٩هـ ـ مكتبة الرشد، الرياض.

٣٩ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي.

٤٠ ـ إزالة الدهش والوله، في تصحيح حديث ماء زمزم لما شرب له: لمحمد بن إدريس القادري، تحقيق الشيخ الألباني، وزهير الشاويش، ط. الأولى / المكتب الإسلامي، بيروت.

٤١ ـ أسامي مشايخ الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: للحافظ محمد بن إسحاق بن

مندة الأصبهاني، تحقيق محمد نظر الفريابي، ط. الأولى /١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر، السعودية.

٤٢ ـ أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، من مشايخه الذين ذكرهم في جامع الصحيح: للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، دراسة وتحقيق بدر محمد العماش، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ نشر وتوزيع دار البخاري، المدينة النبوية.

٤٣ ـ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد، دراسة وتحقيق، يوسف بن محمد الدخيل، ط. الأولى /١٤١٤ه، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٤٤ ـ الاستبصار في نقد الأخبار: للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق سيدي محمد الشنقيطي، ط. الأولى /١٤١٧هـ ـ دار أطلس، الرياض.

٤٥ ـ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر القرطبي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى /١٤١٣هـ ـ دار قتيبة ـ دار الوعي.

٤٦ ـ الاستقامة: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط. الثانية/١٤٠٩هـ ـ توزيع مكتبة السنة، القاهرة.

٤٧ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، ط. دار الفكر، بيروت.

٤٨ ـ أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه: للحافظ أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عواد الخلف، ط. الأولى /١٤١٨هـ ـ مؤسسة الريان، بيروت.

٤٩ ـ أسماء من يعرف بكنيته: للحافظ محمد بن الحسين أبي الفتح الأزدي، تحقيق أبي عبد الرحمٰن إقبال، ط. الأولى /١٤١٠ه، الدار السلفية ـ الهند.

٥٠ ـ الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، و علي معوض، ط. الأولى /١٤١١ه، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥١ ـ الأشباه والنظائر: لزين العابدين بن إبراهيم، الشهير بابن نجيم (مطبوع مع شرحه غمز عيون البصائر) ط. الأولى /١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. دار الفكر، بيروت.

٥٣ ـ الإضافة دراسة حديثية: بقلم محمد عمر بازمول، ط. الأولى / ١٤١٥هـ ـ دار الهجرة، الرياض.

٥٤ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، ط./ مكتبة عاطف.

٥٥ ـ الاعتصام: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ط./ ١٤٠٥هـ ـ دار المعرفة، بيروت.

٥٦ ـ اعتقاد أهل الحديث: للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد الصابوني، تحقيق بدر البدر، ط. الأولى / ١٤١٦هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٥٧ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم، رتبه وضبطه، محمد عبد السلام إبراهيم، ط. الثانية/ ١٤١٤هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق وتعليق (بالإنجليزية) فرانز روزنفال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، ط./ دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ وطبعة أخرى بعناية الشيخ حسام الدين القدسي، ط./ ١٣٩٩ه، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٩ ـ الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط: لسبط ابن العجمي، نشر مكتبة المعارف بالطائف ضمن (مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث).

٦٠ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح: لمحمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، ط./ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتب العلمية.

٦١ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف، والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر الشهير بابن ماكولا، ط./ دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

٦٢ ـ الأمالي المطلقة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق حمدي عبد المجيد السلفي ط. الأولى / ١٤١٦هـ ـ المكتب الإسلامي.

٦٣ ـ الإمام علي بن المديني، ومنهجه في نقد الرجال: تأليف د. إكرام الله إمداد الحق، ط. الأولى /١٤١٣هـ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤ ـ الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث: لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى /١٤١٧هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض.

٦٥ ـ الإمام ابن نصر المروزي، وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها: تأليف موسم بن منير بن مبارك النفيعي، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ دار الوطن.

٦٦ ـ الأمصار ذوات الآثار: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق قاسم علي سعد، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٧ ـ الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، علق عليه عبدالله البارودي، ط. الأولى /١٤٠٨ه، دار الكتب العلمية.

٦٨ ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة: للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، ط./عالم الكتب.

٦٩ ـ أهل المئة فصاعداً: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبع في مجلة المورد البغدادية، المجلد الثاني، العدد الرابع، سنة١٩٧٣ه.

٧٠ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، طبع مع (ضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار).

٧١ ـ الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري: خرج أحاديثه وضبط نصه، وعلق عليه مشهور حسن سلمان، ط. الأولى /١٤٠٧هـ ـ مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

٧٢ ـ كتاب الإيمان: للحافظ محمد بن إسحاق بن مندة، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط. الأولى /١٤٠٧هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

[حرف الباء]

٧٣ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للشيخ أحمد محمد شاكر، تحقيق علي بن حسن الحلبي، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ دار العاصمة، الرياض.

٧٤ ـ البداية والنهاية: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمرو بن كثير، ط. الثالثة/ ١٩٧٨هـ ـ مكتبة المعارف، بيروت.

٧٥ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي محمد بن علي الشوكاني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٧٦ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى / ١٣٨٤هـ ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٧٧ ـ البناء على القبور: للإمام عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق حاكم بن عيسان المطيري، ط.الأولى /١٤١٧هـ ـ دار أطلس، الرياض.

٧٨ ـ بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: للحافظ أحمد بن الحسين علي البيهقي، تحقيق نايف دعيس، ط. الأولى /١٤٠٦هـ، بيروت.

٧٩ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان، دراسة تحقيق، د. الحسين آيت سعيد. ط. الأولى /١٤١٨هـ ـ دار طيبة، الرياض.

[حرف التاء]

٨٠ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: للعلامة محمد مرتضى الزبيدي، تصوير مكتبة الحياة، بيروت، عن ط. الأولى /١٣٠٦هـ ـ مطبعة الخيرية الجمالية، القاهرة.

٨١ ـ التاريخ: للإمام خليفة بن خياط العصفري، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ دار طيبة، الرياض.

٨٢ ـ التاريخ (أخبار المكيين): للحافظ أحمد بن زهير الشهير بابن أبي خيثمة، دراسة وتحقيق إسماعيل بن حسن بن حسين، ط. الأولى /١٤١٨هـ ـ دار الوطن، الرياض.

٨٣ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للحافظ عبد الرحمٰن بن عمرو البصري، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، ط/ مجمع اللغة العربية، دمشق.

٨٤ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق، د. عمر عبد السلام تدمري، ط. الأولى / ١٤٠٧هـ وما بعدها ـ دار الكتاب العربي، بيروت،(فحيث أطلقت فهي المراد).

- وتحقيق د. بشار عواد ورفيقيه، لـ(حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ، وسنة٦١١ ـ ٦٢٠هـ) ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
٨٥ ـ تاريخ أسماء الثقات: للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى /١٤٠٤هـ ـ الدار السلفية.
٨٦ ـ تاريخ الأمم والملوك: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط./ ١٣٥٨هـ ـ مطبعة الاستقامة، بالقاهرة.
٨٧ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط. دار الفكر، بيروت.
* (تاريخ ابن خلدون = العبر وديوان المبتدأ والخبر.
٨٨ ـ تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى ين معين: تحقيق نظر محمد الفريابي، ط. الأولى /١٤١٠ه، الرياض.
٨٩ ـ التاريخ الصغير: للحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة، بيروت.
٩٠ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيى بن معين، في تجريح الرواة وتعديلهم: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط./دار المأمون للتراث.
٩١ ـ تاريخ علماء الأندلس: للعلامة عبدالله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي ط.١٩٦٦م ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٩٢ ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تصحيح عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، تصوير دار الفكر، عن الطبعة الهندية.
٩٣ ـ تاريخ مدينة دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العَمْروي، ط. الأولى /١٤١٥هـ وما بعدها ـ دار الفكر، بيروت.
- والجزء المحقق من د. شكري فيصل وغيره، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٩٤ ـ تاريخ واسط: تأليف أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف ببحشل، تحقيق كوركيس عواد، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ عالم الكتب، بيروت.
٩٥ ـ التاريخ والعلل، عن أبي زكريا يحيى بن معين، رواية عباس الدوري: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط. الأولى /١٣٩٩هـ ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٩٦ - التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ط./ دار الكتب العليمة، بيروت.

٩٧ - التبصير في معالم الدين: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، ط. الأولى /١٤١٦هـ دار العاصمة، الرياض.

٩٨ - تبيين كذب المفتري: للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله المعروف با بن عساكر، ط./ ١٣٩٩هـ دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٩ - تجريد أسماء الصحابة: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، ط./ دار المعرفة، بيروت.

* تجريد التمهيد = التقصي لحديث الموطأ.

١٠٠ - تحذير الخواص من أكاذيب القصاص: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط./ ١٣٩٢هـ.

١٠١ - التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، عني بطبعه ونشره أسعد طرانروني، الحسيني، ط./ ١٤٠٠هـ.

١٠٢ - تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة: للحافظ خليل بن كيكلدي العلائي، ط. الأولى / ١٤١٠هـ - دار العاصمة، الرياض.

١٠٣ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق د. عزت علي عطية، وموسى محمد علي، ط./ دار الكتب الحديثية - مصر.

١٠٤ - تذكرة الحفاظ: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت، عن الطبعة الهندية.

١٠٥ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.

١٠٦ - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كل واحد منهما: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط. الأولى /١٤٠٧هـ - مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٠٧ ـ التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق د. أبو لبابة حسين، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار اللواء، الرياض.
١٠٨ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، د. عبد الغفار سليمان البنداري ورفيقه، ط. الأولى /١٤٠٤هـ ـ دار الكتب العلمية.
١٠٩ ـ تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: لأبي الحسن عمر بن علي الدارقطني، تحقيق خليل بن محمد العربي، ط. الأولى /١٤١٤هـ ـ دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١١٠ ـ تغليق التعليق على الصحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق سعيد عبد الرحمٰن القرقي، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي.
١١١ ـ تفسير ابن أبي حاتم: للإمام عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق د. أحمد بن عبدالله الزهراني، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ الناشرون: مكتبة الدار بالمدينة، وغيرها.
١١٢ ـ تفسير القرآن العظيم: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، وزميليه، ط./ ١٩٨٤م ـ دار قهرمان، إستانبول.
١١٣ ـ تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي: تأليف د. محمد أحمد لوح، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ دار الهجرة، الرياض.
١١٤ ـ تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة ومقابلة د. محمد عوامة، ط. الثانية/ ١٤١١هـ ـ دار القلم، دمشق.
١١٥ ـ التقصي لحديث الموطأ، وشيوخ الإمام مالك: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٦ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة، ط./١٤٠٧هـ ـ دار الحديث، بيروت.
١١٧ ـ التقييد والإيضاح، لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ دار الحديث، بيروت.
١١٨ ـ التكملة لوفيات النقلة: لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري،

تحقيق د. بشار عواد معروف، ط./ ١٣٩١هـ ـ نشرته جامعة بغداد.

١١٩ ـ تلخيص المستدرك: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مطبوع على هامش كتاب (المستدرك) للحاكم، ط./١٣٩٨هـ ـ دار الفكر، بيروت.

١٢٠ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط. الأولى /١٣٨٧هـ وما بعدها ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

١٢١ ـ التمييز: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق أ. د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثانية/ ١٤٠٢هـ ـ الرياض.

١٢٢ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: للحافظ علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبدالله محمد الصديق، ط. الثانية/ ١٤٠١هـ ـ .

١٢٣ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق وتعليق، محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية/ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

١٢٤ ـ تهذيب الأسماء واللغات: للإمام يحيى بن زكريا النووي، ط. المنيرية.

١٢٥ ـ تهذيب تاريخ دمشق الكبير: للشيخ عبد القادر بن بدران، ط. الثانية/ ١٤٠٧هـ ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٦ ـ تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الأولى / ١٣٢٥هـ دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند.

١٢٧ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي، تحقيق وتعليق د. بشار عواد معروف، ط. الأولى /١٤١٣هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٨ ـ تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، ط./ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٢٩ ـ تهذيب مختصر سنن أبي داود: لأبي عبدالله محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر، ط. /١٤٠٠هـ، الناشر دار المعرفة ـ بيروت.(مختصر المنذري، ومعالم السنن للخطابي).

١٣٠ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: للعلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي،

اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، ط. الأولى /١٤١٦هـ، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٣١ ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ دار الرشد، الرياض.

١٣٢ ـ التيسير في القراآت السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح المستشرق أوتويرتزل، ط. الثالثة/١٤٠٦هـ ـ نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

[حرف الثاء]

١٣٣ ـ كتاب الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية عن ط. الأولى /١٣٩٣هـ ـ دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

١٣٤ ـ الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم: جمع ودراسة د. صالح بن حامد الرفاعي، ط. الأولى /١٤١٣هـ ـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

[حرف الجيم]

١٣٥ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول: لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط. الأولى /١٣٨٩هـ.

١٣٦ ـ جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط. الأولى /١٤١٤هـ ـ دار ابن الجوزي، الدمام.

١٣٧ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثانية/١٤١٧هـ ـ عالم الكتب، بيروت.

١٣٨ ـ الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله [ﷺ] وسننه وأيامه: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (مطبوع مع شرحه فتح الباري لابن حجر)، ط./ دار المعرفة بيروت.

١٣٩ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، ط. الأولى /١٤٠٣هـ ـ مكتبة

المعارف، الرياض.
١٤٠ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: لأبي عبدالله محمد بن فتوح أبي نصر الحميدي، تصحيح وتحقيق محمد بن تاويت الطبخي، ط.١٩٥٢م ـ مكتبة الثقافة الإسلامية.
١٤١ ـ كتاب الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، عن ط. الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.
١٤٢ ـ جزء القراءة خلف الإمام: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: إدارة إحياء السنة، باكستان.
١٤٣ ـ جزء محمد بن عاصم الأصبهاني الثقفي: تحقيق مفيد خالد عيد، ط. الأولى /١٤٠٩هـ ـ مكتبة دار العاصمة، الرياض.
١٤٤ ـ جمهرة نسب قريش: للحافظ الزبير بن بكار، شرحه وحققه محمود محمد شاكر، ط. الأولى /١٣٨١هـ ـ مكتبة دار العروبة، القاهرة.

[حرف الحاء]

١٤٥ ـ الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين إمام المعدلين، والمجرحين: تأليف عبد الستار الشيخ، ط. الأولى /١٤١٤هـ، دار القلم، دمشق.
١٤٦ ـ حديث علي بن الجعد الجوهري: للحافظ علي بن الجعد الجوهري، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٤٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط. الثانية/ دار الكتاب العربي، بيروت.

[حرف الخاء]

١٤٨ ـ الخلاصة في أصول الحديث: للعلامة الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، ط./١٣٩١هـ ـ إحياء التراث الإسلامي، العراق.
١٤٩ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، الناشر ـ مكتبة القاهرة.
١٥٠ ـ الخلافيات: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق

مشهور حسن آل سلمان، ط. الأولى / ١٤١٤هـ ـ دار الصميعي، الرياض.

١٥١ ـ خلق أفعال العباد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق بدر البدر، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ الدار السلفية، الكويت.

[حرف الدال]

١٥٢ ـ دراسات في الجرح والتعديل: تأليف أ. د. محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

١٥٣ ـ درة الحجال في أسماء الرجال: لأبي العباس أحمد بن محمد الشهير بابن القاضي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، ط./المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.

١٥٤ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصوير دار الجيل، بيروت، عن ط. حيدر آباد، الهند.

١٥٥ ـ دولة الإسلام في الأندلس (القسم الثاني: عصر الموحدين وانهيار الأندلس الكبرى): تأليف محمد عبدالله عنان، ط. الثانية/ ١٤١١ه، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥٦ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق د. محمد الأحمدي أبو النور، ط./دار التراث، القاهرة.

١٥٧ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، ط./مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

[حرف الذال]

١٥٨ ـ ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية.

١٥٩ ـ ذكر التابعين ومن بعدهم، ممن صحت روايته عن الثقات، عند البخاري ومسلم: تخريج الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، دراسة وتحقيق بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، ط. الأولى / ١٤٠٦هـ ـ دار الفكر، بيروت.

١٦٠ ـ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن

عثمان الذهبي، تحقيق وتعليق، محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء.

١٦١ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط. الخامسة/ ١٤٠٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٦٢ ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: تأليف د. بشار عواد معروف، ط. الأولى /١٩٧٦م ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٦٣ ـ ذيل تاريخ بغداد: للحافظ أبي عبدالله محمد بن محمود المعروف بابن النجار، تصحيح بمشاركة د. قيصر فرح، ط. الأولى /١٣٩٨هـ ـ دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

١٦٤ ـ ذيل تذكرة الحفاظ: لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، تحقيق محمد الزاهد الكوثري، ط./ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٥ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتركين، وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، ط. الأولى /مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

١٦٦ ـ ذيل طبقات الحنابلة: لزين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، وقف على طبعه وتصحيحه محمد حامد الفقي، ط./ ١٣٧٢هـ ـ مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

١٦٧ ـ ذيل العبر في خبر من غبر: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية.

١٦٨ ـ ذيل العبر في خبر من غبر: لأبي المحاسن الحسيني، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية.

[حرف الراء]

١٦٩ ـ الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: للحافظ محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، ط. الثانية/ ١٤١١هـ ـ المكتب الإسلامي.

١٧٠ ـ الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط. الأولى، القاهرة.

١٧١ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق د. محمد لطفي الصباغ، ط. الثالثة/ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي.

١٧٢ ـ رسالة السجزي إلى أهل زبيد، في الرد على من أنكر الحرف والصوت: تأليف الإمام أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي، تحقيق ودارسة محمد باكريم با عبدالله ط. الأولى /١٤١٣هـ ـ الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

١٧٣ ـ رسالة علاقة الإثبات والتفويض، لصفات رب العالمين: د. رضا بن نعسان معطي، ط. السادسة/١٤١٦هـ ـ دار الهجرة، الرياض.

١٧٤ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، تعليق أبي عبد الرحمٰن صلاح محمد عويضة، ط. الأولى /١٤١٦هـ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٥ ـ رفع الإشكال عن صيام ستة أيام من شوال: للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، ط. الأولى /١٤١٥هـ ـ دار ابن حزم، بيروت.

١٧٦ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم الموصلي، ط. الأولى /١٤١٢هـ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

[حرف الزاي]

١٧٧ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، ط. السادسة/١٤٠٤هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

[حرف السين]

١٧٨ ـ سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين: تحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ الناشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية.

١٧٩ ـ سؤالات البرقاني، للدارقطني (رواية الكرجي عنه): تحقيق د. عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، ط. الأولى /١٤٠٤هـ ـ لاهور، باكستان.

١٨٠ ـ سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني في الجرح والتعديل: دارسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى /١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

١٨١ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط. الأولى / ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

١٨٢ ـ سؤالات أبي داود، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: دراسة وتحقيق د. زياد محمد منصور، ط. الأولى /١٤١٤هـ ـ مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

١٨٣ ـ سؤالات أبي عبد الرحمٰن السلمي، للدارقطني في الجرح والتعديل: دراسة وتحقيق د. سليمان آتش، ط./١٤٠٨هـ ـ دار العلوم، الرياض.

١٨٤ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: دراسة وتحقيق محمد علي قاسم العمري، ط. الأولى /١٤٠٣هـ ـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، (فحيث أطلقت على الجزء الثالث فهي المراد).

ـ والطبعة التي بدراسة وتحقيق د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. الأولى /١٤١٨هـ، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، (وأحلت إليها مقيدة).

١٨٥ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني في الجرح والتعديل: دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط. الأولى / ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

١٨٦ ـ سؤالات مسعود بن علي السجزي، مع أسئلة البغداديين، عن أحوال الرواة، للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري: دراسة وتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٨٧ ـ السنن: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق عزت عبيد الدعاس، ودعاء السيد، ط. الأولى /١٣٨٨هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٨ ـ السنن: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد محمد شاكر، وكمال يوسف الحوت، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٩ ـ السنن: للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق مكتبة

تحقيق التراث الإسلامي، ط. الثانية/ ١٤١٢هـ ـ دار المعرفة، بيروت.
١٩٠ ـ السنن: للإمام محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط./ دار الفكر، بيروت.
١٩١ ـ السنن: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمٰن الدارمي، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، نشرته دار إحياء السنة النبوية.
١٩٢ ـ السنن: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تعليق عبدالله هاشم اليماني المدني، ط./ ١٣٨٦هـ.
١٩٣ ـ السنن الأبين والمورد الأمعن، في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: لأبي عبدالله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي، دراسة وتحقيق أبي عبد الرحمٰن صلاح بن سالم المصراتي، ط. الأولى /١٤١٧هـ ـ مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
١٩٤ ـ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط. دار الفكر، بيروت.
١٩٥ ـ السنن الواردة في الفتن والساعة وأشراطها: للإمام أبي عمر عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي الداني، تحقيق د. رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ دار العاصمة، الرياض.
١٩٦ ـ السنة: لأحمد بن محمد بن هارون الخلال البغدادي، تحقيق د. عطية الزهراني، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار الراية للنشر والتوزيع.
١٩٧ ـ سير أعلام النبلاء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط. السابعة/ ١٤١٠هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩٨ ـ السيرة النبوية: لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري، ط. الثانية/ ١٣٧٥هـ ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

[حرف الشين]

١٩٩ ـ الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة: للحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط.الأولى / ١٤١١هـ ـ مكتبة دار الطحاوي، الرياض.
٢٠٠ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ط./ المكتب التجاري، بيروت.

٢٠١ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة، والجماعة من الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة، والتابعين ومن بعدهم: للشيخ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، الرياض.

٢٠٢ ـ شرح السنة: للحافظ الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط. الأولى / ١٣٩٠هـ ـ المكتب الإسلامي.

٢٠٣ ـ شرح صحيح مسلم: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، مراجعة الشيخ خليل الميس، ط. الأولى / دار العلم، بيروت.

٢٠٤ ـ شرح علل الترمذي: لزين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب، تحقيق ودراسة د. همام عبد الرحيم سعيد، ط. الأولى /١٤٠٧ه‍، مكتبة المنار ـ الأردن، الزرقاء.

٢٠٥ ـ شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر مطبعة الأنوار المحمدية، بالقاهرة.

٢٠٦ ـ شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٧ ـ شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٨ ـ الشفاء بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ط./ دار الفكر، بيروت.

[حرف الصاد]

٢٠٩ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار، ط. الثانية/ ١٣٩٩هـ دار العلم للملايين، بيروت.

* صحيح البخاري = الجامع الصحيح.

٢١٠ ـ صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى /١٤١٢هـ ـ دار الحديث، القاهرة.

٢١١ ـ كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، وعلمائهم ومحدثيهم، وفقهائهم وأدبائهم: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك الشهير بابن بشكوال، تصحيح

السيد عزت العطار الحسيني، ط. الأولى / ١٣٧٤هـ ـ الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢١٢ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال، والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح الشهرزوري، دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط./ ١٤٠٤هـ ـ دار الغرب الإسلامي.

[حرف الضاد]

٢١٣ ـ كتاب الضعفاء: للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط. الأولى / ١٤٠٤هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٤ ـ كتاب الضعفاء الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة، بيروت.

٢١٥ ـ الضعفاء والمتروكون: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط./الأولى / ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

٢١٦ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: للإمام أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة، بيروت.

٢١٧ ـ ضوابط الجرح والتعديل: تأليف د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ط. الأولى /١٤١٢هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٢١٨ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لأبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، ط./ مكتبة الحياة، بيروت.

[حرف الطاء]

٢١٩ ـ الطبقات: للحافظ خليفة بن خياط العصفري، تحقيق وتقديم د. أكرم ضياء العمري، ط/١٣٨٧ه، مطبعة العالي، بغداد.

٢٢٠ ـ طبقات الفقهاء الشافعية: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح، تهذيب وترتيب واستدراك يحيى بن شرف النووي، تبييض وتنقيح أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي، تحقيق محيى الدين علي نجيب، ط. الأولى /١٤١٣هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٢١ ـ طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط./ دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٢٢٢ ـ طبقات فحول الشعراء: للعلامة محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، ط./ مطبعة المدني، القاهرة.

٢٢٣ ـ طبقات فقهاء اليمن: تأليف عمر بن علي بن سمرة الجعدي، ط./ دار القلم، بيروت.

٢٢٤ ـ الطبقات الكبرى: للحافظ محمد بن سعد، ط./ دار صادر، بيروت.

و(القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، دراسة وتحقيق زياد محمد منصور، ط. الأولى / ١٤٠٣هـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٢٢٥ ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحق البلوشي، ط. الأولى /١٤١٢هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٦ ـ طرق حديث من كذب علي متعمدا: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، وهشام بن إسماعيل السقاء، ط. الأولى /١٤١٠هـ المكتب الإسلامي ـ دار عمار.

٢٢٧ ـ طليعة التنكيل: للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية/ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

[حرف العين]

٢٢٨ ـ العبر في خبر من غبر: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط./ ١٩٦٠هـ، الكويت.

وتحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط. الأولى / ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت. (وهي المراد عند الإطلاق).

٢٢٩ ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم، والبربر ومن عاصرهم، من ذوي السلطان الأكبر: للعلامة عبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون، ط. ١٣٩١هـ ـ منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٣٠ ـ كتاب العلل: للحافظ على بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق د. محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، ط. دار طيبة الرياض، السعودية.

٢٣١ ـ العلل: لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، ط. الأولى / دار السلام، حلب.

٢٣٢ ـ العلل: للإمام علي بن عبدالله بن المديني، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثانية/ ١٩٨٠م ـ المكتب الإسلامي.

٢٣٣ ـ علل الترمذي الكبير: ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، ط. الأولى /١٤٠٦هـ ـ مكتبة الأقصى، عمان.

٢٣٤ ـ العلل الصغير: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، مطبوع في آخر «السنن» له، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٥ ـ كتاب العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج د. وصي الله عباس، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض. (والإحالة عليه مقيدة).

٢٣٦ ـ العلل ومعرفة الرجال، عن الإمام أحمد بن حنبل: رواية أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي وغيره، تحقيق د. وصي الله بن محمد عباس، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ الدار السلفية، الهند.

٢٣٧ ـ علم الرجال وأهميته: للعلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. الثانية/ ١٤٠١هـ ـ دار البصائر.

٢٣٨ ـ علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح للعراقي): للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ دار الحديث، بيروت.

٢٣٩ ـ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: للعلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية/ ١٤١٢هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

[حرف الغين]

٢٤٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره، ج برحستراسر، ط./ ١٣٥١هـ ـ مكتبة الخانجي، مصر.

[حرف الفاء]

٢٤١ ـ فتح الباري بشرح صيحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، تصوير دار المعرفة، بيروت، عن الطبعة السلفية.
٢٤٢ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي، ط. الثانية/ ١٤١٢هـ ـ الناشر: دار الإمام الطبري.
٢٤٣ ـ الفَرْق بين الفِرَق، وبيان الفرقة الناجية منهم: للشيخ عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط. الثانية/ ١٩٧٧م ـ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٢٤٤ ـ كتاب فضائل القرآن: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٢٤٥ ـ الفهرس الشامل للتراث العربي، الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله): ط./ ١٩٩١م ـ مؤسسة آل البيت، عمان.
٢٤٦ ـ فهر س الفهارس والأثبات: للعلامة عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتنى به د. إحسان عباس، ط. الثانية/ ١٤٠٢هـ ـ دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٤٧ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للقاضي محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، ط./ دار الباز، مكة المكرمة.

[حرف القاف]

٢٤٨ ـ قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط. الخامسة/ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة الرشد، الرياض.
٢٤٩ ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق خليل الميس، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٥٠ ـ القواعد الفقهية (المبادي ـ المقومات ـ المصادر ـ الدليلية ـ التطور، دراسة نظرية تحليلية، تأصيلية، تاريخية): للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط. الأولى /١٤١٨هـ، مكتبة الرشد ـ شركة الرياض للنشر والتوزيع.
٢٥١ ـ القواعد الفقهية (مفهومها، نشأتها، تطورها، دارسة مؤلفها، أدلتها، مهمتها،

تطبيقاتها): تأليف علي أحمد الندوي، ط. الأولى / ١٤١٢هـ، دار القلم ـ دمشق.
٢٥٢ ـ قواعد في علوم الحديث: للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط. الخامسة/ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
٢٥٣ ـ قول البخاري: سكتوا عنه: إعداد د. مسفر بن عزم الله الدميني، ط. الأولى / ١٤١٢هـ.

[حرف الكاف]

٢٥٤ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تقديم وتعليق د. محمد عوامة، ط. الأولى / ١٤١٣هـ ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، السعودية.
٢٥٥ ـ كامل في ضعفاء الرجال: للإمام أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، ط. الثانية/ ١٤٠٩هـ ـ دار الفكر، بيروت.
٢٥٦ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط./ ١٣٩٩هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥٧ ـ الكفاية في علم الرواية: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت/ ١٤٠٩هـ، عن الطبعة الهندية.
٢٥٨ ـ الكنى والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج، دراسة وتحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط. الأولى / ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية.

[حرف اللام]

٢٥٩ ـ لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور، نشر دار صادر.
٢٦٠ ـ لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط./ دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد ـ الدكن، الهند. (وهي المراد عند الإطلاق).
- وطبعة حققت بإشراف محمد عبد الرحمٰن المرعشلي، ط. الأولى / ١٤١٦هـ ـ دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

[حرف الميم]

٢٦١ ـ مباحث في علم الجرح والتعديل: تأليف قاسم علي سعد، ط. الأولى / ١٤٠٨هـ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦٢ ـ كتاب المجروحين من المحدثين، والضعفاء والمتروكين: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط. دار المعرفة، بيروت.

٢٦٣ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العصمي النجدي بمساعدة ابنه محمد، تصوير عن ط.١٣٩٨هـ ـ دار الإفتاء، الرياض.

٢٦٤ ـ المحدث الفاصل: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، ط./ ١٣٩١هـ ـ دار الفكر، بيروت.

٢٦٥ ـ مختصر الكامل في الضعفاء، وعلل الحديث لابن عدي: للإمام تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق وتعليق أيمن عارف الدمشقي، ط. الأولى / ١٤١٥هـ ـ مكتبة السنة، القاهرة.

٢٦٦ ـ المدخل إلى كتاب الإكليل: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط./ دار الدعوة، الإسكندرية.

٢٦٧ ـ المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، ط./ ١٣٢٣هـ ـ مطبعة السعادة، مصر.

٢٦٨ ـ مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (عرض ونقد): تأليف أحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي، ط. الأولى / ١٤١٦هـ ـ دار العاصمة، الرياض.

٢٦٩ ـ مرآة الجنان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي يوسف بن قُزُغْلي، ط.١٩٥١م ـ دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الهند.

٢٧٠ ـ مراسيل: لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط./ ١٣٩٧ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧١ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر: لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. الرابعة/ ١٣٨٤هـ ـ مطبعة السعادة، مصر.

٢٧٢ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه أبي الفضل صالح، تحقيق ودراسة د. فضل الرحمٰن دين محمد، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ الدار العلمية، دلهي ـ الهند.

٢٧٣ ـ مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام، وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد زهير الشاويش، ط. الثانية/ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي.

٢٧٤ ـ مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه، والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، طبع في مجلة البحوث الإسلامية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

٢٧٥ ـ المستدرك: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ط./١٣٩٨هـ ـ دار الفكر، بيروت.

٢٧٦ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: انتقاء أحمد بن أيبك بن عبدالله الحسني المعروف بابن الدمياطي، تحقيق د. قيصر أبو فرح، ط. الأولى /١٣٩٩هـ ـ دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٢٧٧ ـ المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، مصَوَّرة الطبعة الميمونية الحجرية. (وهي المراد عند الإطلاق).

- وتحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط. الأولى / ١٤١٣هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧٨ ـ مشاهير علماء الأمصار: للإمام محمد بن حبان أبي حاتم البستي، تصحيح م فلا يشهمر، ط./دار الكتب العلمية.

٢٧٩ ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول، إلى علم الأصول في التوحيد: للشيخ حافظ بن أحمد حكمي، ط./المطبعة السلفية ومكتبتها.

٢٨٠ ـ المعارف: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، ط.الرابعة ـ دار المعارف، مصر.

٢٨١ ـ معالم السنن: لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تصحيح راغب الطباخ، ط./١٩٣٢م ـ المطبعة العلمية، حلب.

٢٨٢ ـ معجم البلدن: لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، ط. دار صادر، بيروت.

٢٨٣ ـ معجم الشيوخ (المعجم الكبير): للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ مكتبة الصديق، الطائف.

٢٨٤ ـ معجم شيوخ الإسماعيلي: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، تحقيق د. زياد محمد منصور، ط. الأولى /١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٨٥ ـ المعجم المختص بالمحدثين: للحافظ أبي عبدالله محمد أحمد الذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ مكتبة الصديق، الطائف.

٢٨٦ ـ المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ط. الثانية/١٣٩٢هـ ـ دار المعارف، مصر.

٢٨٧ ـ معرفة الثقات: بترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم البستوي، ط. الأولى /١٤٠٥هـ.

٢٨٨ ـ معرفة الرجال، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين: رواية ابن محرز عنه، تحقيق محمد كامل القصار، وزميليه، ط. ١٤٠٥هـ ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٨٩ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما يوجب الرد: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق أبي عبدالله إبراهيم سعيداي إدريس، ط. الأولى / ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٩٠ ـ معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق د. محمد الراضي بن حاج عثمان، ط. الأولى /١٤٠٨هـ ـ مكتبة الدار، المدينة، ومكتبة الحرمين، الرياض.

٢٩١ ـ معرفة علوم الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، ط. الثانية/ ١٣٩٧هـ ـ المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٩٢ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي، ط. الثانية/١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩٣ ـ المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، رواية عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، ط. الثانية/ ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩٤ ـ المعين في طبقات المحدثين: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، ط. الأولى /١٤٠٤هـ ـ دار الفرقان، الأردن.

٢٩٥ ـ المغني: لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط. الثانية/ ١٤١٢هـ، القاهرة.

٢٩٦ ـ المغني في الضعفاء: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق نور الدين عتر.

٢٩٧ ـ مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق علي بن حسن بن علي الحلبي، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ دار ابن عفان.

٢٩٨ ـ مناقب الإمام أحمد: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، تحقيق د. عبدالله عبد المحسن التركي، مقابلة وتصحيح د. علي محمد عمر، ط. الأولى /١٣٩٩ه،، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر.

٢٩٩ ـ مناقب الإمام الشافعي: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق د. خليل إبراهيم ملا خاطر، ط. الأولى /١٤١٢هـ ـ مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.

٣٠٠ ـ مناقب الشافعي: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، ط. الأولى /١٣٩١هـ ـ دار التراث، القاهرة.

٣٠١ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي الجوزي، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القار عطا، ط. الأولى /١٤١٦هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٢ ـ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر: محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي، ط./ ١٣٧٤هـ ـ مصطفى البابي الحلبي.

٣٠٣ ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط. دار المأمون للتراث، دمشق.

٣٠٤ ـ من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل، في علل الحديث ومعرفة الرجال: مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد المروذي، وأبو الحسن عبد الملك بن عبد

الحميد الميموني، وأبو الفضل صالح بن أحمد عن أبيه، تحقيق السيد صبحي السامرائي، ط. الأولى /١٤٠٩هـ ـ مكتبة المعارف، الرياض.

٣٠٥ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى /١٤٠٦هـ مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٣٠٦ ـ الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، ط. الأولى /١٣٨٦هـ ـ المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

٣٠٧ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط./ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠٨ ـ الموقظة: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، شرحه وعلق عليه، عمرو عبد المنعم سليم، ط. الأولى /١٤١٤هـ ـ دار أحد. (وهي المراد عند الإطلاق).

ـ والمطبوع بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط. الأولى /١٤٠٥هـ ـ مكتب المطبوعات الإسلامية الإسلامية، حلب.

٣٠٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط./دار الفكر، بيروت.

[حرف النون]

٣١٠ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط/ ١٤١٤هـ توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة العلم، جدة، مصورة من ط./ مطبعة الإرشاد، بغداد.

٣١١ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط. مصَوَّرة عن ط. دار الكتب.

٣١٢ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي بن حسن الحلبي، ط. الثالثة/١٤١٦هـ ـ دار ابن الجوزي، الدمام.

٣١٣ ـ كتاب نسب قريش: لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري،

عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إ. ليفي بروفنسال، ط. الثالثة/ دار المعارف، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣١٤ ـ النشر في القراآت العشر: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح محمد علي الضباع، ط./ دار الكتاب العربي، بيروت.

٣١٥ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، ط. الثانية/ ١٣٩٣هـ ـ نشر المكتبة الإسلامية.

٣١٦ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للعلامة جعفر الحسيني، الشهير بالكتاني، ط./ ١٤٠٠هـ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٧ ـ نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام: تحقيق د. فاروق حمادة، ط. الأولى / ١٤٠٨هـ ـ دار الثقافة، دار البيضاء.

٣١٨ ـ نَكْت الهميان في نُكَت العميان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ط./ ١٣٢٩هـ.

٣١٩ ـ النهاية في غريب الحديث: للشيخ مبارك بن محمد الجزي الشهير بابن الأثير، ط./ المكتبة العلمية، بيروت.

[حرف الهاء]

٣٢٠ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق عبدالله الليثي، ط. الأولى / ١٤٠٧هـ ـ دار المعرفة، بيروت.

٣٢١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصوير دار المعرفة بيروت، عن الطبعة السلفية.

[حرف الواو]

٣٢٢ ـ الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، اعتنى به س. ديدرينغ ط. الثالثة/ ١٣٩٤هـ.

٣٢٣ ـ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: تأليف د. محمد بن محمد أبو شهبة، ط. الأولى /١٤٠٣هـ ـ عالم المعرفة، جدة.

رابعاً: المقال:

٣٢٤ ـ الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعدل: مقال نشره د. عبدالله مرحول

السوالمة، في مجلة جامعة الملك سعود لعام ١٤١٢هـ.

٣٢٥ ـ الدرر المتناسقة فيمن قيل لا يروي إلا عن ثقة: مقال نشره محمد خلف سلامة في مجلة الحكمة، العدد الثاني عشر، صفر ١٤١٨هـ.

٣٢٦ ـ منهج النسائي في الكلام على الرواة ـ دراسة تطبيقية في السنن الكبرى: مقال نشره محمد طوالبة، في مجلة الدراسات الأردنية، المجلد ٢٥، العدد ١، ربيع الأول ١٤١٩هـ.

